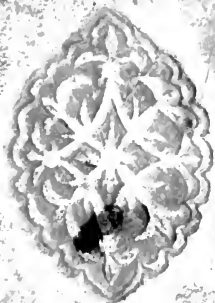
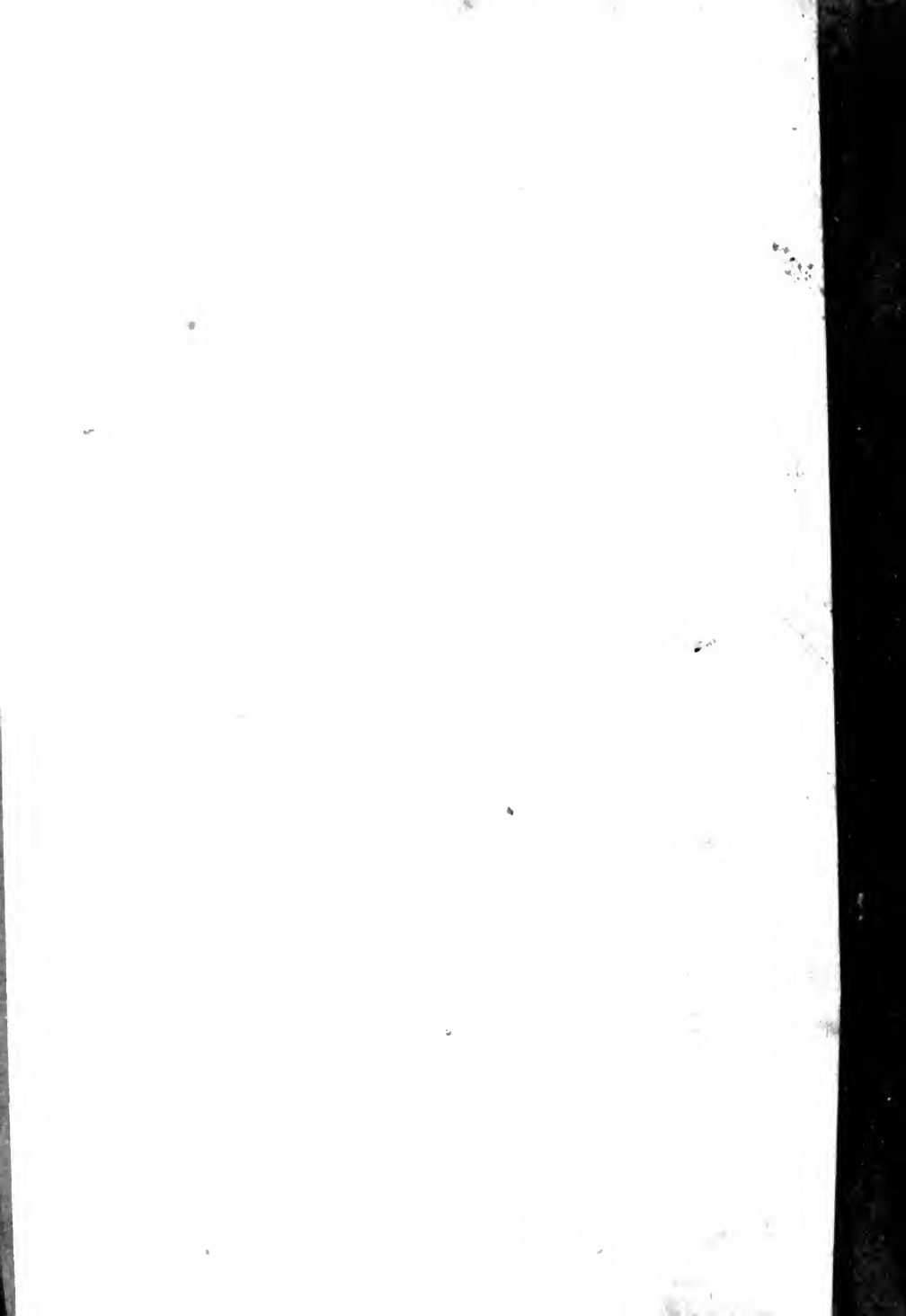


3 1761 03528 1120









المؤاتفة اليه فجاهده الله تعالى كأنه قوبل على خط المؤاتفة بهدما تصفبه وحرره ونفعه
وصحبه ومع ذلك لم نال جهدا في مراجعة ما تبصر من المواد لتكون على بصيرة في فهم المراد
ورعا شمرنا بالهامش في بعض المواضع إلى طلب التبرير إذا كان المقام فيه مع علمنا به
وكان طبعه الحسن ووضعه الجليل المستحسن بطبعه بولاق المزهرة بحاسنهم إيساثر الأفاق
في ظل من أنام الأنام في ظلال عدله وأفاض عليهم بحال إحسانه ونفعه من هو بالحسن
الثناء عليه حقيق الخلد والاعظام محمد توفيق متع الله تعالى أشجاله الكرام بوجوده ولا
زال مصبرنا معه مودة بكرمه وجوده ملحوظا بادارة من أحرز السبق بجوادير اعته وشهدت

بدائع انشا أنه بجودة براعته وبه المصارف إلى أوج الكمال رقت ناظر المطبعة

المذكورة سعادة على بك جودت ونضوع مسك ختامه واسم صريح كاله

وعلمه في أو آخر شوال عام تسع وتسعين ومائتين وألف

من هجرة من انتهى إليه كل كمال صلى الله وسلم عليه

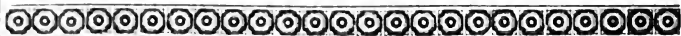
وآله وصحبه والمؤمنين إليه ما طالع

الكوكبان وتناج

المولان



التكملة الشريفة * والثقة اللطيفة * المسماة بقرة عيون الاخبار * اكتمل له رد المحتار
 * على يد جامعها انور العباد * الى عفو مولاه يوم التثاء * محمد علاء الدين ابن السيد محمد
 امين ابن السيد عمر المدعو بابن عابد بن * كان الله تعالى له ولوالديه رغبة ورغوة لهم ولا ولادة
 ولمشاخة ولمن له حق عليه بجاه سيد الانبياء والمرسلين * في الصخرة الكبرى في الساعة الثالثة
 ونصف من يوم الثلاثاء العاشر من رجب الفرد الذي هو من شهر ر سنة تسعين ومائتين والث *
 من هجرة من خافه الله تعالى على اكمل وصف * صلى الله تعالى وسلم عليه وعلى آله الكرام *
 واصحابه العظام * الذين زجوا باتباعهم حسن الختام *



نحمدك يا من جعلت قرة عيون في الثقة في الدين وفصل في العلم على رسولك المبعوث بالسراج
 الواج والفزع المبين وعلى آله المحرزين في الكمال كل غايه وأصحابه بنجوم الدراية والهداية
 (وبعد) فيقول المتوسل بجاه الرسول الخاتم خاتم التصحيح بدار الطباعة محمد قاسم قدتم
 طبع قرة عيون الاخبار اكتمل له رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الابصار لنادرة
 زمانه وفائق افرائه مطامع نفس الفهوم ومحرر دقائق المنطوق والمفهوم العلامة السيد
 محمد علاء الدين فخر محيي آثار سيد المرسلين وناشر اعلام الشريعة في العالمين الجامع بين
 الفضيلتين فضائل العلم والنسب الشريفين المختلتي بفانوس العلوم والادب المقتبس من
 أزمة التحقيق بقاوى سبب مولانا السيد محمد امين بن عابد بن أسكنه الله تعالى بفضل أعلى
 عليين وأعزى انهم اكتمل له كماله يدافع الفرائد وافية كاذله اسفرت عن مخدرات أفكار
 وأبرزت عرائس أفكار وجعت ثمل ما تشئت في غيرها من المزايف وفادت بجلى التحقيقات
 والتدقيقات روضة علم تفجرت أنهارها وأنبعت أزهارها وغارها فخرى الله تعالى وموافها
 الجزاء الجزيل على هذا الصنيع الخليل الجليل هذا وان هذه التكملة الرائقة البديعة
 الشائقة الفاخرة المناسبة اليه الركن طبع أولايه بعض مطابع الاستانة العلمية الشان
 حرصا على التقاط فرائدها وحرصا ز فائدة هادفة ورائدها وبعد ان طبعته هنالك وضعها
 المؤلف حفظه الله تعالى بخطه النقيس جسد ولا بيان الخطا والاصواب يا شيخ سبعة كراريس
 ولما نبر عناني تصحيحها وتحريرها وتنقيحها لم يتخذ أصلا لئلا يعلو عليه سوى المطبوع
 الموماليه فالقريب منه من التبريف والخطا والخطل والتصحيف والزيادة والنقصان
 ما يقصر عن حصره تعبير اللسان فامسك عنان البراع عن التصحيح حتى نقف لها على أصل
 معتبر صحيح فظفرنا بهذا الجدول الشافي ظفر الصادق بالواجب بالزال الصافي عندنا من
 زمانه وسيمويه عصره ونادرة وأوانه من خاطبة الزينة الفضائل قائلة أنت رافعي المولى
 الفاضل السيد عبد القادر الرافعي وقد تنفض ل به عنا فاذا هو جردول عيب يروق
 بشكلكه الانظار و يعجب اللبيب قد تكفل ببيان غاب الغلطات والزائد الاغنى والسقطات
 فاجريتها المأبلة في تصحيح هذا الكتاب على ما يقتضيه هذا الجدول من الصواب وعدم تبسیر
 مقابلة الزمرة الاولى والثانية من الجزء الثاني عليه ينابيع فهرسته ما وقع فيهما ما أشار

اعانة على قتل نفسه وان شرب هولاء من الاب على قتل نفسه فصار هذا كرجلين احدهما قتل نفسه والاخر قتل غيره فقاتل نفسه اعظم اثمًا قال عليه الصلاة والسلام من قتل نفسه بحد بدت بها يوم القيامة وفيه تلك الحديد يجأ بها بطن نفسه والوجع الضرب بالسكين واصل يوجعا كذا في المحيط * ولودفع الى رجل ثوباً بقيمة الصدقة فآخذ المدفوع اليه ظاناً انه ودعية او عارية فردده على الدافع ليجعل للدافع آخذ هذه لانه قد زال عن ملكه كحقة في رجل قال آخذ زمهره كذا في السراج الوهاج * محتاج معه دراهم قال لا تباقي على نفسه افضل من الصدق على الفقراء وان آثرهم على نفسه فهو افضل بشرط ان يعلم من نفسه حسن الصبر على الشدة وان خاف ان لا يصبر ينفق على نفسه كذا في الملقط * وسئل بعضهم عن الصدق على المكدين الذين يسألون الناس المالوا يا كاون اسرافاً قال ما ليطهر لك ان من تصدق عليه ينفق في المعصية وهو غنى لا بأس بالتصدق عليه وهو ما جور بما سوى من صدخته كذا في الحاوي للفتاوى * الصبي اذا تصدق بماله لايصح كذا في السراجية * التصديق بمن العبد على المحتاجين افضل من الاعتاق كذا في السراجية * رجل تصدق على الميت او دعه لانه يصل الثواب الى الميت اذا جعل ثواب عمله لغيره من المؤمنين جز كذا في السراجية * تصدق على فقير بطارفة على ظن انه فليس ليس لان يتردها ظاهر اقال القاضي عبد الجبار ان كان قال قد ملكت منه فاسأله فظهر انه طارفة له ان يستعدها وان قال ملكت هذا لا يتردها لا سيف السائل لا يسترد في الحالين كذا في الفتية * رجل اخرج الدرهم من الكيس أو من الجيب ليدفعها الى مسكين ثم بدله فلم يدفع فبقي عليه من حيث الحكم كذا في السراجية وعن الحسن البصري فبقي يخرج كسرة الى مسكين فلم يجده قال يضطه احتججى آخرون أكلها اطمع مثله اوقال ابراهيم الضبي مثله وقال عامر الشعبي هو بالخيار ان شاءم يرضها لا تجوز الصدقة الا بالقبض وقال بجاهد من اخرج صدقة فهو بالخيار ان شاءم مضى وان شاءم مضى وعن عطاء مثله قال الفقيه أبو الوالي رحمه الله تعالى وهو المأخوذ به كذا في المحيط * اختلفوا في التصديق عن سائل المصدق قالوا لا ينبغي ان يتصدق على السائل في المسجد الجامع لان ذلك اعانة على اذى الناس وعن خلف بن ابوب رسة الله تعالى قال لو كنت قاضياً لم اقبل شهادة من تصدق على سائل في المسجد وعن ابي بكر بن اسمعيل الزاهد رحمه الله تعالى قال هذا فلس واحد يحتاج الى سبعين فلساً لتكون تلك السبعون كفارة عن الفليس الواحد ولكن تصدق قبل ان يدخل المسجد او بعدما يخرج منه كذا في فتاوى قاضيان * وفي فتاوى الناصري اذا قال السائل بحق الله تعالى او بحق محمد صلى الله تعالى عليه وسلم ان تعطيني كذا لا يجيب عليه في الحكم والاحسان في المروءة ان يعطيه وعن ابن المبارك قال يجزى اذا سأل سائل بوجه الله تعالى ان لا يعطى كذا في التاتراخية والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم وصلى الله تعالى على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطاهرين الطيبين وعلى جميع الأمة التابعة به والملتزمين والعالمين * وعلمناهم هم رحمك يا ارحم الراحمين * اللهم اجعل له خالص الوجه لكريم * وموجباً للتقوى العظيم * في جنات النعيم * يا مجيب الدعوات آمين * وكان الفراغ من تحرير هذه

الخسومة معه قال هذا نفي لم يجب بهد ولا يجب له الا بانه بض فليس للابن خسومة في ذلك قال
 الزهري رحمه الله تعالى ولولم يكن له وجه الهبة فلا بد ان يخصم اذا كان مقر بالمال وفي
 الوكالة كذا في الحاوي للفتاوى * اذا دفع الرشوة لدفع الجور عن نفسه أو أحد من أهل بيته
 لم يأنه * اذا جازم لدار الحرب المالك دار الاسلام جارية فهي له ولو اهدى ذلك العدو الى أمير
 العسكر فهو لجميع العسكر كذا في السراجية * وسئل محمد بن مقاتل عما يهدى أبو الصبي الى
 المأمون أو الى المؤيد في النبروز أو في المهرجان أو في العيد قال اذا لم يسأل لم يبلغ عليه فلا بأس
 به كذا في الحاوي للفتاوى (أقول) وهذا فيما اذا كان للاستاذ من معلوم من بيت المال بكنيته والا
 فلا بأس به ولما عرفت من غير الحاوي والعيدية والخمسية كما يأتي في كتاب الاجارة * وسئل
 الحاوي عن عاق كوزة أو موضعه في سطحه فاعطى السحاب وامتلأ الكوز من المطر فباعه
 انسان وأخذ ذلك الكوز مع الماء هل له صاحب الكوز ان يقره الكوز مع الماء فقال نعم قال
 رضى الله تعالى عنه وجوابه في الكوز بما لا اشكال فيه فاما في الماء فانه ينظر ان كان أعده
 لذلك حينئذ يقره وان لم يعهده لذلك لا يقره كذا في التاترخانية * اعطى في يد مائة قطعة له
 وينفق عليه وليس لهذا الصغير أحد سواه جاز لا يجزي ان يقبض ما وهب من الصغير وان
 كان الصغير من أهل ان يقبض بنفسه وله هذا الاجتناب ان يسلمه لتعليم الاعمال وليس لاجنبي
 آخر ان يقره منه نص عليه السرخسي في كتاب الهبة * وسئل على بن أحمد رحمه الله تعالى
 عن رجل دخل الحمام وقد دفع الى صاحب الحمام الاجرة فاغترف من الاناء بانه دفعه اليه
 صاحب الحمام كما هو العادة في بلدنا هل يصير ذلك المأكل كالمأكل مغترف أم يكون ذلك صاحب
 الحمام ويكره منه اباحة للداخلين فقال صاويحبي من غير وجهه ولكن ما امره لمسكاله كذا
 في التاترخانية * يدخل في هبة الارض ما يدخل في هبة من الابنية والاشجار من غير ذكرها
 وكذا في الصلح على أرض او عندها تدخل ولا يدخل الزرع في الصلح من غير ذكره ركن الاسلام
 الصباغى الزرع يدخل في الرهن والاقراء والنفى به غير ذكره ولا يدخل في البيع والقسمة
 والوصية والاجارة والذبح والكاح والوقف والهبة والصدقة وفي القضاء بالملك المطلق ولا يدخل
 الثمار والاوراق المتقومة في هبة الاشجار بغير ذكرها لا يدخل في هبة من غرسه فسدت الهبة
 لا تجمع التسامح في القنينة أو قرانه وهب من فلان اذا كان هذا اقراء صحيحا في الغياثية
 الاقراء بالهبة لا يكون اقراء بالهبة وهو الاصح كذا في جواهر الاخلاص * أهل الذمة في
 حكم الهبة بمنزلة المسلمين لانهم التزموا أحكام الاسلام فيما يرجع الى المعاملات الا أنه لا تجوز
 المعارضة بالخبر عن الهبة فيما بين المسلم والذمي سواء كان المسلم هو الموهب أو الموهوب أو الذي وان
 صارت تخرج خلاف ذلك فاقاضوا لم تقصر عوضا ويرده الى صاحبه وتجوز المعاوضة بالخبر والخبر
 فيما بين الذميين كما يجوز ما بين المداينة ولا يجوز ما بين الذمة والدم كذا في المبسوط * ذهب المرتد
 للمصراني أو انصرافه على ان يعوضه خبرا فذلك باطل كذا في محيط السرخسي * رجل وابنه
 في القارة ومعه ماء ما يكفي أحدهما من أحق بالماء منهم أو قال الابن أحق به لان الاب
 لو كان أحق لكان على الابن ان يسقى أباه وان سقى أباه مات هو من العطش فيكون هذا منه

فهو بيت مهرها على ان يتزوجها فاما مهر باق على الزوج تزوجها اولم يتزوجها لانها جعلت المهر
 على نفسها عوضا عن النكاح وفي النكاح العوض لا يكون على المرأة كذا في فتاوى قاضيان
 * ولو قال رب الدين اذمت فانت في حل فهو جائز كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال ان
 مت فانت بري من ذلك لا يبرأ وهو مخاطرة كقولها ان دخلت الدار فانت بري مما على علمك
 لا يبرأ كذا في الوجيز للكردي * ابرأ عن الدين الذي عليه ليصلح به عند السلطان لا يبرأ وهو
 رشوة كذا في القنية اه * وفي الانقروى برهنك حل الى خطيبة أمته من جنس
 ما يحل اليهن في العادة ودفع أهل الخطيبة اليه من ما حل اليهم فلا رجوع لهم فيه اذا افتروا
 والمساهلة في مثل هذا دعوى فيما بينهم قنية * بعث اليه اشيا من ماله كما هو العادة ثم تزوجها ولم
 يدخل بها واخذت نفسها منه بصف المهر فليس له طلب ما بعث اليها اذا عوضته * مت ضح
 له طلب المبعوث مع له طلب العوض ان لم يعوضه مع شئ لا لغير الكبيرة الرشوة لا تغلق
 عك وغيره قاض او غيره دفع اليه مئة لاصلاح المهم فاصلح ثم بدد برمداد دفع اليه * بخ
 المنه ما شاق يدفع كل واحد منهما صاحبه اشيا فهي رشوة لا يثبت المالك فيها ولا يدفع استردادها
 * وفي خلاصة القزى خطب امرأتى بيت أخيها فاني أن يدفعها حتى يدفع اليه دراهم فدفع
 وتزوجها يرجع بما دفع لانه رشوة قنية وكذا في الوقائع الحسنية خاصم زوجها وآذاها
 بالضرب والشتم حتى وهبت الصداق منه ولم يبعوضها فالبراء باطله قنية في الاكراه ولو اكره
 على الهبة وروى لا يصح قاضيان اه * البكر البالغة ينعنها اختها التي هي في ضهرهم عن
 الدخول بزوجه حتى تنهم او ينعهم حصتها من أبوهم الى الارث او تنهم داهم بشئ فهو باطل
 لانها كالمكرهه في ذلك رملى * وفيه عن شرح نسخة الاقران للمصنف لو تزوج ابنته البكر
 من رجل فلما أرادت ان تخرج من بيته الى زوجها منعها الاب الا ان تشهد عليها انها استوفت
 منه ما يعرف فيه من ميراث أمها فاقرت بذلك ثم أذن لها في الخروج فان الظاهر ان الحكم فيه
 عدم صحة الاقرار لكونه في معنى المكرهه لما ذكر من المنع لاسيما والجماة تغلب في الابتكار
 وبه أفنى شيخ الاسلام ابو السعود العمادى اه من منتهوات الانقروى * رجل له على آخر
 مائة وخمسون درهما مائة حلة وخمسون مؤجلة فهو رب الدين لانه دين خسين فذلك
 الموهوب ينصرف الى الحال أم الى المؤجل أفنى الامام الاجل برهان الدين المرغيناني رحمه الله
 تعالى ينصرف اليها وبه أفنى القاضي يديع الدين رحمه الله تعالى كذا في التاترخانية * هبة
 المهر من الزوج الميت فصح استحسانا كذا في السراجية الوكيل في باب الهبة في معنى الرسول
 حتى يجعده الماقدوم او كل دون الوكيل وفي البقال التوكيل بالهبة فوكيل بالتسليم
 والوكيل بالتسليم ان يوكل غيره بخلاف الوكيل بالقبض كذا في المحيط وفي الفتاوى العتائية
 ولو وكل الواهب رجلا بالتسليم ووكل الموهوب رجلا بالقبض وغابا بوضوح التسليم من الوكيل
 فان امتنع ووكيل الواهب خاصمه ووكيل الموهوب لهو يتفردا - ووكيل التسليم به بخلاف
 ووكيل القبض لا يتفردا - أحدهما كذا في التاترخانية * وسئل أبو القاسم عن أمر شريك بان
 يدفع ماله الى ولده على وجه الهبة وكتب اليه كتابا بذلك وامتنع الشريك عن الاداء هل للابن

في الهبة ان كانت قائمة في ذلك الموهوب لم تزد ولم يحد فيها ما يمنع الرجوع فيها كذا في
السراج الواح * وان استحق العوض وقد ازدادت الهبة لم يرجع كذا في الخلاصة * وان كانت
الهبة قد هلكت او استهلكها الموهوب لم يضره في قواهم جميعا كذا في السراج الواح * ولو
وهب لرجل ألف درهم فعوضه الموهوب له درهم من تلك الدراهم لم يكن ذلك عوضا عنه دنا
وكان له ان يرجع في هيبته وكذا لو كانت الهبة دارا فعوضه بيتا منها كذا في فتاوى قاضيخان * وفي
الفتاوى العتبية ولو وهب داره بشرط عوض وقيمة الف قباعها بالثمن قبل نقد الثمن اخذها
الشقيع بالقبض ويذبح الموهوب له الواهب بشرط اوقيته ولو حضر الشقيع به ما دفع
المشروط الى الواهب اخذها به كذا في التاترنائية * رجل وهب لرجل ثوبا بوجه درهم وسلم
الحبل اليه ثم عوضه الثوب او الدرهم لم يكن عوضا عنه استحصانا كذا في فتاوى قاضيخان
الحبل من الهندية وقبضه فها هو انما ذكر ذلك للوعده فيما تقدم وان كان بعضه قد تقدم
* وفيه رجل وهب لآخر أرضا على ان ما يخرج منها من زرع يتفق الموهوب له ذلك على الواهب
قال أبو القاسم الصفار ان كان في الارض كرم أو شجر اجزت الهبة ويبطل الشرط وان كانت
الارض قراخا فالهبة فاسدة كذا في فتاوى قاضيخان * ولو كان الموهوب كرم او شرط ان يتفق
عليه من غيره فصح الهبة ويبطل الشرط كذا في محيط السرخسي * وفي الايهيبي رجل وهب
لرجل هبة او تمده على عليه بصدقة على ان يرد عليه ثمنها أو يرد بها أو بعضها فالهبة جائزة ولا يرد
عليه ولا يبره بوجه شيء كذا في التاترنائية * امرأة قالت لزوجها انك تعيب عني كثيرا فان مكنت
معي ولا تعيب فقد وهبت لك الحائط الذي في مكان كذا فكنت معها ازمانا ثم طلقها فالمثل على
خسة وجوه الوجه الاول اذا كانت عدة من الالهة للعالم ففي هذا الوجه لا يكون الحائط للزوج
الوجه الثاني اذا وهبت له وسلت اليه ووعدها ان يكتم معها ففي هذا الوجه الحائط للزوج
وان لم تنس * لم الحائط الى الزوج لا يكون له الحائط الوجه الثالث اذا وهبت له بشرط ان يكتم
معه او سلت اليه وقبل الزوج ففي هذا الوجه الحائط للزوج وهكذا ذكر الشيخ أبو القاسم رحمه
الله تعالى وعلى قول نصير ومحمد بن مقاتل رحمه الله تعالى وهو المختار لا يكون الحائط للزوج
الوجه الرابع اذا قالت وهبت لك ان مكنت معي ففي هذا الوجه لا يكون الحائط للزوج الوجه
الخامس اذا مكنته على ان يكتم معها على ان الحائط هبة ففي هذا الوجه لا يكون الحائط
للزوج كذا في المحيط * وجهه مهرها ان لم يظلمها فهو باطل بخلاف على ان لا يظلمها ثم ان ظلمها
عادلان لم ترض الا بهذا الشرط فاذا قالت الرضا والفتوى على هذا * ولو قالت له اوفنا
أنتقت فيم اى الواجبة فأنقصة من مهرى فالامر كقالت ولو قال ابرئني حتى اهب لك كذا
فأبرأت وأني قدود المهر * وسئل أبو جعفر عن منع امرأة عن المهر الى ابويها وهي مريضة
فقال لها ان وهبت لي مهره لم يملك ابوك فقالت المرأة أفعل ثم قدمها الى الشهم ودفقوه ب
بعض مهرها وأوصت بالبعض على الفقراء أو غير ذلك وبعد ذلك لم يبره بها الى ابويها ومنه ما قال
الهبة باطله قال الفقيه رحمه الله تعالى لانها بمنزلة المكروهة في الهبة كذا في الحاوي للتاترنائي
* المرأة اذا أرادت أن يتزوجها الذي طلقها فاقبال لها المطلق لا تزوجه حتى تم يني ماله على

العوض كله لم يكن له ذلك وان كان العوض مستمرا كما ضمن قابض العوض بقدر ما وجب
 الرجوع له وهو بطلبه من العوض كذا في السراج الوهاج * واذا استحق كل الهبة العوض
 مستمرا لئلا يضمن كل قيمة العوض كذا في الاصل من غير خلاف كذا في البدائع * هذا اذا كان
 الموهوب أو العوض شيئا لا يحقل القسمة فاستحق بعضه فاما اذا كان مما يحقل القسمة فاستحق
 بعض احداهما بطل العوض ان كان هو المستحق وكذا تطل الهبة ان كانت هي المستحقة واذا
 بطل العوض رجع في الهبة واذا بطلت الهبة رجع في العوض هكذا في السراج الوهاج
 * الثاني بيان ما يمتنع من العوض المتأخر عن الهبة هبة مبدئية بخلاف بين أصحابنا يصح عما
 تصح به الهبة ويبطل بما تبطل به الهبة لا يخالفها الا في اسقاط الرجوع على معنى انه ثبت
 حق الرجوع في الاولى ولا يثبت في الثانية فاما فيما وراء ذلك فهو في حكم هبة مبدئية ولو وجد
 الموهوب بالموهوب عينا فاحتمل ان يكون له ان يرد ويرجع في العوض وكذلك الواهب اذا وجد
 بالعوض عينا لم يكن له ان يرد العوض ويرجع في الهبة فاذا قبض الواهب العوض فليس اكل
 واحد منهما ان يرجع على صاحبه فيما لا يملكه سواء عوضه الموهوب له او اجنبى بامر الموهوب
 له او بغير امره كذا في البدائع * ويشترط شرائط الهبة في العوض بعد الهبة من القبض
 والحيازة والافراز كذا في خزنة المفتين * ولا يكون في معنى المعاوضة ابتداء او انتهاء فلا يثبت
 للشفيع الشفعة ولا للموهوب له الرد بالعيب كذا في محيط السرخسي * النوع الثاني العوض
 المنروط في عقد الهبة فان كانت الهبة بشرط العوض بشرط الهبة بشرط الهبة في الابتداء
 حتى لا تصح في الشارع الذي يحقل القسمة ولا يثبت به الملك قبل القبض واكلا واحد منهما
 ان يمتنع من التمسك وبعد التقابض يثبت له احكم البيع فلا يكون لاحد منهما ان يرجع فيما
 كان له ويثبت به الشفعة واكلا واحد منهما ان يرد بالعيب ما قبض والصدقة بشرط العوض
 بمنزلة الهبة بشرط العوض وهذا المستحسن والقياس ان تكون الهبة بشرط العوض بعبارة
 ابتداء وانتهاء كذا في فتاوى قضبان * وهب دارا من رجلين بشرط عوض الف درهم بقلب
 بيعا جائزا بعد التقابض كذا في القنية * ولو عوض عن جميع الهبة قليلا كان العوض او كثيرا
 فانه يمنع الرجوع ولو عوض عن بعض الهبة عن ما كلفه الرجوع فيما لم يعرض عنه وليس
 له الرجوع فيما عوض كذا في نبرح الطحاوي * اذا صدق الموهوب له على الواهب بصدقة او
 ثمنه او امره فقال هذا عوض هبة جاز كذا في المغر * ويجوز تعويض الاجنبى سواء كان
 بامر الموهوب له او بغير امره وليس للاجنبى العوض ان يرجع على الموهوب له سواء عوض
 بامر او بغير امره الا ان يقول الموهوب له عوض فلانا على ابي ضامن وهو كما قال الهب
 فلان عبدك هذا على فان الماء ولا يرجع على الامر الا ان يقول له الامر على ابي ضامن
 هكذا في فتاوى قاضيان * والاصل في جنس هذه المسائل ان كل ما يطالب به الانسان بالمعسر
 والملازمة يكون الامر بادائه سببا للرجوع من غير اشتراط الضمان وكل ما لا يطالب به
 الانسان بالمعسر والملازمة لا يضمن الامر بادائه سببا للرجوع الا بشرط الضمان كذا في
 الظهيرية * ولو وهب له هبة فعوضه عوضا على غير شرط فقبضه ثم استحق العوض فله ان يرجع

لكلهم ولو أبرأ لو ارتد صحت أيضا كذا في الوجيز ذكر دري * وفي فتاوى احو ولو أبرأ العربيم أحد
 الورثة من الدين صحت في نصيبه وفي الخزانة عند ان يكون الموت فيه ما يتجزأ التبعول في حصة الدين
 من المديون اذ لم يقبله حتى مات المديون والوصية اذ لم يقبلها الموصى له حتى مات الموصى تجب
 الهبة والوصية ورجل قال لمساكنه وهبت لأن مالي عليك فقال المساكين لا يقبل عتق المساكين
 والمال الدين عليه كذا في السراج الوهاج * وفي فتاوى احو * مثل برهان الدين عن مات مفسا
 وعليه دين فقبضه انما انقضاه بدينه هل يسقط دينه قال لا لان سقط اسقاط لا يتصور لانه
 سقط بدينه مفسا ولا يبطل حتى المطالبة في الآخرة كذا في التاترخانية * بقره بين اثنين تراضيا
 على ان تكون عند كل واحد خمسة عشر يوما يجب لهما فلهذه ما يباطله ولا يجزأ فضل للين
 وان جعل في حل الا ان يستملك صاحب الفضل فله ثم جعل في حل فله فيحل لان الاول هبة
 المشاع فيما يحتمل القسمة فلم يجزوالثاني هبة الدين وأنه يجوز ان كان مشاعا كذا في الفتاوى
 الحمادية * العوض في الهبة نوعان متنازع عن العقد ومشرط في العقد اما العوض المتنازع
 العقد فالكلام فيه في موضعين أحدهما ان يبين شرط جواز هذا التعويض وصيرورة الثاني
 عوضا والثاني في ان ماهية هذا التعويض اما الاول فلا شرط ثلاثة الاول مقابلة العوض
 بالهبة وهو ان يكون التعويض بلا نظر يدل على المقابلة فخوان يقول هذا عوض عن هبتك
 أو بدل عن هبتك أو مكان هبتك أو تحفاتك هذا عن هبتك أو تصدقت بهم هذا بدل عن هبتك أو
 كافائك أو جازيتك أو اثبتك أو ما يجري هذا المجرى حتى لو وهب الانسان شيئا وقبضه المرهوب
 له ثم ان المرهوب له أيضا وهب شيئا للواهب ولم يقبل عوضا عن هبتك ففقد ذلك مما ذكرنا لم
 يكن عوضا بل كان هبة متبعة لذلك واحد منهم ما حق الرجوع والثاني ان لا يكون العوض
 في العقد مما لو كذا العقد حتى لو عوض المرهوب له بعض المرهوب لا يصح ولا يكون عوضا
 وان كان المرهوب قد نفقه من حاله فغير ما يمنع الرجوع فان بعض المرهوب يكون عوضا عن
 الباقي ٣ هذا اذا وهب شيئا واحدا أو شيئين في عقد واحد فعوض احدهما عن الآخر فقد
 اختلف فيه قال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى يكون عوضا ولو وهب له شيئا وتصدق عليه
 بشئ فعوضه الصدقة من الهبة كانت عوضا بالاجماع والثالث سلامة العوض للواهب فان
 لم يلب انما يتحقق من يده لم يكن عوضا وله ان يرجع في الهبة ان كان المرهوب قائما بعينه لم يملك
 ولم يزد خيرا او لم يحدث فيه ما يمنع الرجوع فان كان قد هلك أو استهلك المرهوب له لم يضمنه كما
 لو هلك أو استهلك قبل التعويض وكذا اذا ازداد خيرا لم يضمن كذا في البدائع * وان استعنى
 بعض العوض فباقى منه فهو عوض عن الهبة كما هو ان شاء ردا في يده من العوض ويرجع
 بالهبة كما هو ان كانت قائمة لم تخرج عن ملك المرهوب له ولم يزد في بدلها كذا في السراج الوهاج
 وأما سلامة العوض وهو المرهوب فنشرط التعويض حتى لو استعنى المرهوب كان له ان يرجع
 فيباعد عوض ولو استعنى نصف المرهوب فله المرهوب له ان يرجع في نصف العوض ان كان
 المرهوب ما يحتمل القسمة سواء زاد العوض أو نقص في السعر أو زاد في البذل أو زاد فيه كان له
 ان يأخذ منه نصفه ونصف النقصان كذا في البدائع * وان قال أرد ما بقي من الهبة وأرجع في

قوله هذا الخ هكذا بالاصل
 ولغير هذه العبارة

بدون الارض لان القبض شرط في الهبة وهذا بمنزلة المشاع الاتراهم قالوا ان الهبة الفضل بدون
الارض لاتصح لان القبض شرط في الهبة المشاع وقد صرحوا في كتاب الرحمن بان رهن البناء دون
الارض وعكسه لا يصح لانه بمنزلة المشاع انتهى وفي الهندية عن الكافي لو وهب زرعاً في ارض
او غرقاً في شجر او حامية في سيف او بناء في دار او قنطرة من صبرة واهر بالحصاد والحداد والزرع
والنقض واليكيل ونفسل صح استحسانا ويجعل كانه وهبه بعد الحصاد والحداد ونحوهما
وان لم ياذن له بالقبض وقع بل ضمن انتهى وتعين المصير الى هذا التفصيل وتجعل الهبة على
صفة العقد وان لم يذد المالك وعدمها على عدم التمام والعتك الا اذا اذن له الواهب بالنقض وما
عطف عليه وفعل لانه بعد الفعل صار محجوزاً عما كان قد مناه موصفاً فارجع اليه قوله واشترت
بأظهر) أي في قوله سابقاً كالدين اظهر اى وهذا أظهر (قوله انه لا يرجع) اى بالدين بعد الإبراء
(قوله لما في العمدية) هذا ما نرىنا اليه سابقاً من مخالفة ما فيه وان اختاره البعض (قوله اى
ينكاح ضرمتها) اى ية انكاحها مع نكاح ضرمتها من غير طلاق يقع عليه اى فيما قدمناه في
مسئلة التعليق ورد الإبراء حيث كان المانع طلاقها الاطلاق الضرر وفيما ذكره بعد قوله فلا
حنت وعجالة الشرع لئلا يى لقهر المرأة بقائه في نكاحه مع الضرر وهو الانسب حيث كان
المانع طلاقها الاطلاق الضرر (قوله فلا حنت) اى فلا يقع عليه طلاق * (خاتمة) قال الطحاوى
اذا كانت الهبة لا تحفل القسمة **الزوب او عيال** يؤكل في الحال كالعلم ونحوه لم يجز
لاصحابه منه شيئاً وان كان مهيلاً لا كل في الحال يجوز لاصحابه من ذلك حظاويك البقية
لاهل كذا في التاترخانية * (فروع) قال بعلك في حل الساعة او في الديار ترى في الساعات كلها
والدارين خلاصة * لو قال لا حصه ولا طابك ما لى قلبك قالوا ليس هذا بنسئ وحقه عليه
على حاله حاو * رجل سب دابة له فاضها انساناً وأصلحها ففوى لمن سبها وان قال من شاء
فأخذها فاضها رجل ففوى له قال القصة * أبو اليت الجواب هكذا اذا قال اقوم معي من
شاه منكم فليأخذها وان لم يقل ذلك اقوم معي من اوليائك فليأخذها فليأخذها على ما صاحبها
وله أن يأخذها من وجدها وفي التاوى ذكر المسئلة مطابقة من غير تفصيل بين ما اذا قال ذلك
القول او قال مطابقاً كذا في المحيط * غضب عينا فغله مال كها من كل حق هوله قبله قال أغنه بلخ
التكديل يقع على ما هو واجب في الائمة لا على عين قائم كذا في القصة وعن محمد رحمه الله تعالى
اذا كان لرجل على آخر مال فقال قد لانه لا قال هو هبة وار قال لانه منه فهو برامة كذا في
الذخيرة * فلو ادره شام رحمه الله تعالى في سرقين لدابة في الخان اذا وهبها صاحبها ففوى لمن
أخذها ولا يكون صاحب الخان أولى بها كذا في التاترخانية * رجل غلبه دين فمات قبل القضاء
فوهب صاحب الدين لوارث المدين صح سواء كانت التركة من تفرقة لم تكن **كذا في**
فاضل ان لانه وهب من عليه الدين معنى لانه يملك التركة ان لم تكن متفرقة بالدين وان كانت
دلاوارث نهما حق وهو استحسان ولورد الوارث الهبة مترتبة لرد الباقي فله درهمه الله تعالى
وقبل لا خلاف فيه واما الخلاف فيما اذا وهب من الميت فرد وارثه وقال قبله غريم الميت
ابرا المبت عن دينه فرد وارثه لم يصح رد كذا في جامع القسوسين ولو وهب لبعض الورثة فالبقية

أشترت بأظهر لما في العمدية
عن شواهد زائدة انه لا يرجع
واختاره بعض المشايخ
وفي نسخة رأى نكاح ضرمتها
لانه برده بالإبراء أبطله
فلا حنت فليصفاً انتهى

الابراهيم ونقل الشارح آخر باب التعليق بقى ما يكتب في التعليق متى نشأها أو تزوج عليها أو ابرأته
 من كذا أو من باقى صداقه أو فادفعها الكل هل تبطل نظاها ولا تصريحهم بجهة براءة الاستا
 والرجوع بمادفه اه وكتب عليه سبدي غة قوله فادفعها الكل أى كل الدين المدة برعنه
 وقوله من كذا وكل باقى الصداق وقوله هل تبطل أى الجين المذكورة ووجه التوقف ان الطلاق
 معاق على شرطين وهما النقل والابراء والتزوج والابراء إذا وجد أحدهما فلا بد من وجود
 الآخر وهو الابراء مع ان المبرأ عنه قد دفعه لها أو قوله لا تصريحهم الخ قال في الاستبراء ابرأه بعد
 قضاء الدين صحيح لان الساقط بالقضاء المطلية لأصل الدين فيرجع المديون بأداءه إذا ابرأه براءة
 اسقاط وإذا ابرأه براءة استيفاء فلا رجوع واختلوا فيها إذا اطلتها أو على هذا لو عاق طلاقها
 ببراءتها عن المهر ثم دفعه لها لا يطل التعليق فإذا ابرأه براءة اسقاط وقع ورجع عليها انتهى
 والحاصل ان الدين وصف فدية المديون والدين بقضى بطله أى إذا أوفى ما عليه فغيره ثبت
 له على غيره مثل ما غره عليه فتمسك المطالبة فإذا ابرأه براءة اسقاط سقط ما بذمته
 فغيره فثبت له مطالبة غيره بما أوفاه وقد صحت البراءة بعد الدفع فلا يبطل العين بل يتوقف
 الوقوع على البراءة بخلاف ما إذا ابرأه براءة استيفاء لانها متى أقراره باستيفاء منه وباله
 لامطالبة له عليه فلا يرجع عليه المديون اهدم سقوط ما بذمته بذلك وأما لو اطلق فيبقى في زمانها
 حلها على الاستيفاء لعدم فهمهم غيرها (قوله لوردي بظن) الاولى ان يقول فادعى الدفع بظن
 (قوله وان قبض الانسان الخ) أى قبض البائع الثمن وهو المراد بعالم مبيعه أى مال بدلا عن
 مبيعه ثم ابرأ المشتري عنه يرجع المشتري على بائعه بمادفع اليه والدائن اذا قبض بذمته ثم ابرأ
 المدين عنه صح ورجع المديون على الدائن بما قبض منه قال العلامة عبد البر سورة الاولى باع
 وقبض الثمن من المشتري ثم ابرأ البائع المشتري من الثمن بعد القبض يصح ابرأؤه ورجع
 المشتري على البائع عما كان دفعه اليه من الثمن والثانية لو ابرأ الدائن المديون بعد اقباضه الدين
 وقبضه صح ورجع المديون عليه والاصل فيه ان الدين تقضى بامثاله الا بابعائه افاذا ابرأه
 في الفدية بقى ما قبضه لا فى مقابلة شئ فيستحق المطالبة ويزمعه ردّه اذا اطلها به اه (أقول) وفيه
 بحث لانه لو حاق ان لا دين عليه وله بعد القبض لاحتمل لقاضيه بما قبضه عماله وفي حصول
 العمادى ان الرجوع بالابراء بعد القبض اختيار خمس الأئمة الصرخسى والصدور الشهيد
 وذكر خواهر زاده انه لا يرجع وهو اختيار بعض المشايخ انتهى فساد كره في البيت فيه
 اختلاف أهل الترجيح كترى ولما تبع الشارح ابن وهبان اقتداء بمن نقل هذا القول
 عنهم من اجله أئمة المذهب جعله هو الاظهر كما قال واشترط باظهاره لما في العماد بفتح الخ (قوله
 ومن دون) متعلق هو وقوله في البناء بصحجة وصحجة خبر لمبتدأ محذوف تقديره هي اى الهبة
 (قوله وعندى فيه وقفة) اصلها للامامة عبد البر بعد ان قال ان المسئلة منقولة عن المشقة
 والمثبة والثقة وعلاه في الثقة بما في كتاب الشفعة ان المشتري اذا قال اشترى الارض والبائع
 وهبى البناء وقال الشفعة بل اشترىته فما قال قول المشتري ثم قال وعندى في الاستدلال به
 نظر لانه قد يدعى ان الصحة هنا اعجابات من قبل تقدم ملكه للارض وينبغى ان لا يصح هبة البناء

وان كان آخرى لوردي بظن
 وان قبض الانسان مال

مبيعه
 فابرأ بوجه منه كالدائن
 ومن دون أرض في البناء

صحجة
 وعندى فيه وقفة فيجوز
 قلت وجهه في نصريه
 في كتاب الرهن بان رهن
 البناء دون الارض وعكسه
 لا يصح لانه كالتامع فنامله

بطريق الصلة يعرى (قوله وقد حشرت آيات الوهبانية) ركب اسطرار - بوت على اسطرار - بوت
 آخر - وذى بعض ما يحتاج اليه منها أو زاد فيه ما ليس منها وقوله لم يوف باسكان الواو وقوله
 يؤخذ باسكان الذال وقوله وعذى بفتح الياء ط (قوله ليس يرجع مطلقا) أى سوا مقبل
 المديون أو لم يقبل بل سكت فان سكونه يكون قبولا حكما وسواء تم كان مانع في الرجوع أو لا لانها
 اسقاطا والساقط يكون متلاشيا فلا يتحقق الرجوع فيه كالإبراء وكما لو كان الموهوب والابرايم
 من غير تصرف بالقبول فيكون صريحا ودلالة ومن المشايخ من جعل هبة الدين كالإبراء فتم
 بلا صريح قبول ويرد كل من الابرايم والهيبة بالرد كما في الشرع لا الهية وقال ابن شجاع لا يعمده
 وجرى الماء - نصف على اطلاق السقوط وبطلان عما في الشرع لا الهية ما في كلام البصريين
 قال أول باب الرجوع وأطلق الهبة فانصرفت الى الاعيان فلا رجوع في هبة الدين للمديون
 بعد القبول بخلافه قبله لكونه اسقاطا انتهى وكأنته اشبه عليه الرد بالرجوع تأمل وقد ضناه
 أول باب الرجوع (قوله وإبراهيمى نصف يصح) صورته هما دين على رجل قال أحدهما
 له وهبتك نصيبى جائز فيه وإن قال وهبتك نصف الدين مطلقا عن اضافته اليه اختلفت الرواية
 في رواية ينصف فى الربع كالأوهبة نصف العبد المشترك فيصرف اليه الهبة أو تصرف الى
 الكل فى اطلاق هبة نصف الدين وهو ظاهر الرواية شرعية لا الهية فلذا أطلق الشارح قوله وإبراهيمى
 ذى نصف يشمل قوله وهبتك نصيبى وبه يسهل نصيبه بالاتفاق وكذا قوله إبراهيمى عن نصف
 الدين فى ظاهر الرواية وحاصله أنه لو كان لاثنتين دين مشترك على شخص فابراهيم أحدهما فإذ
 يقول إبراهيمى من نصيبى فهو كما قال انفا وقارة يقول وهبتك نصف الدين من غير اضافة
 وظاهر الرواية انه كالاول وقيل يكون إبراهيمى نصف النصف وهو الربع (قوله المحرر) أى
 هذا هو المحرر (قوله على جهما) متعلق بوهبت وصورته تركت مهر الزوج على أن يجمع بها
 فلم يجمع فالتمس به انه لا يبرأ لان الرضا بالهبة كان بشرط العوض فاذا انعدم العوض انعدم
 الرضا والهبة لا تصح بدون الرضا (قوله أو تركه ظلمها) يعنى لو قالت لزوجه اوهبت مهرى
 منك على ان لا تظلمنى فقبلت الهبة فلو ظلمها بعد ذلك فالهبة ماضية كما فى شرح الواحات
 ونسبه الى أبى بكر الاسكاف وأبى القاسم الصفار وعلمه فاضحان بانه متعلق الهبة بالقول فاذا
 قبلت الهبة فلا يعود المهر بعد ذلك وفى الاجناس وابن مقاتل قال مهرها عليه على حاله ان
 ظلمها الاسم لم يرض بالهبة الا به - هذا الشرط فاذا فات الشرط فأتى الرضا ثم قال والمخاصم انه
 لا فرق على ما عليه الفتوى بين مثله الظلم ومثله الخلع كما صرح به قاضيان عبيد البر (قوله
 متعلق بتطابق الخ) ليس هذا فى الوهبانية أصلا وانما هى مثله سئل عنها الشرع لا فى نظامها
 وهى قال لها متى نكحت عليك أخرى وأبرأتنى من مهرى فانت طالق فهل اذا دعى انه أوفاهما
 المهر فلم يبق متابع به عنه وأنكرت بقبول فى عدم الحث وان لم يقبل بالنظر - سقوط حقتها كما
 يقبل قوله لو اختلف فى وجود الشرط فاجاب ان رد الابرايم لم يبحث لانه لو كان كما دعت فرد
 ابطله وان كما دعى فلم يرد معتبرا بطلان الابرايم المقضى لعنت وانما اعتبر الرد مع دعوى الدفع
 لما يأتى اذا قبض دينه ثم أبرأه فقبل صح الابرايم يرجع عليه بما قبض اه - لم يأتى
 ومنه ومه لولم يقبل بل بصرح الابرايم فى البحث قال وانما طرته دفعه المياتيهوم من الحث بمجرد

وقد حشرت آيات الوهبانية
 على وفق ما فى شرحها
 للشرع لا فى
 واهب دين ليس يرجع
 مطلقا
 وإبراهيمى نصف يصح المحرر
 على جهما أو تركه ظلمها
 إذا وهبت - ه - أو لم يوف
 بنصر
 مع ان تطابق بإبراهيم
 مهرها

السائل فانه اقتبأت على رب المنزل فلا يجوز الا اذا كان يدهم حاميا - طه بحيث يعلم انه مرضى
 بنصره في ماله كما قال تعالى او صدقة لكم فانه ذكر في نفسه ان معناه والله اعلم له ان يدخل دار
 صدقة ويضرب من طعامه بغير اذنه اذا وثق برضاه بذلك فاطعمه من ذكرا لاولي (قوله وخادم)
 أي عن هو قائم على رأس المائدة جوهره فاذا ان ذلك في خدمة رب المنزل فغيرهم أولى
 وقد صرحه هذه المسئلة في الضيف وأدريجها المواقف في مسئلة أهل الخوان لانهم ضيوف ط
 (قوله لا - رب المنزل) فان كانت هرة صاحب البيت جازا تصدانا جوهره (قوله وتغناه
 في الجوهره) وعبارتهم ار جل كتب الى آخر كتابا و ذكر فيه ا كتب الجواب على ظهره زمه رده
 وانس له التصرف فيه والاملكه ا كتب اليه عرفاه رجل مات وبعث الى ابنه كذا الكفنه
 فيه هل يملكه حتى يكون له ان يكفنه في غيره ويمسكه لنفسه ان كان الميت عن تبرأ بكفنه
 افقه او روع فان الابن لا يملكه وان كفنه في غيره وجب عليه رده على صاحبه وان لم يكن كذلك
 جاز لابن ان يصرفه الى حيث أحب اه (قوله لاجبر على الصلوات) بكسر الصاد جمع صله وهي
 عبارة عن اداء مال ليس بمقابل له هو ضامالى كل ما كانو غير هامن النذور والكتاترات انتهى
 معراج لكن لا يظهر ذلك في الشفعة ط (قوله شفعة) فيجب على المنة تسليم العقار
 الى الشفيع مع انهم صله نعمة ولذا الوما الشفيع اطالت الشفعة اشياء وانما وجبت صله
 للشفيع بل واربعها بد الوجه الثلاثة دفع الضرر عنه ومع ذلك ما خذها جبر من النفع ان
 كانت في يده او من المشترى (قوله ونفقة زوجته) لانهم وان كانت صله من وجه الام اعوض
 من وجه آخر لانها جبراء الاحتباس ذخيرة ويجبر عليها ولو بالحبس يعرى ومثلها نفقة لتوبة
 والاولاد بل هي أولى من نفقة الزوجة لانها صله محضة أما نفقة الزوجة فله اشبه بالاجرة لان
 فيها اجراء الاحتباس قال الهد والشهد اذا مات الزوج بطل ما كان عليه واجبا من النفقة
 ولم تخذ ذلك من ميراثه لان أصل ذلك لم يكن مالا واذا لم يكن مالا كانت النفقة في حق ومنية
 المالية صله والصلوات لانهم الابا تسليم واذا مات قبل التسليم تعلق فان قبل لو كانت صله
 كيف يجبر الزوج على التسليم قلنا يجوز ان يجبر الا ترى انه من أوصى ان يوجب عبده من
 فلان بعد موته مات الموصى فان الورثة يجبرون على تنفيذ الوصية في العبد وان كانت صله
 ولومات العبد تبطل الوصية انتهى (أقول) وقد مر في أوائل باب الرجوع في الهبة عند قول
 المصنف والميم موت احد العاقلين وذكر الشارح غم ما يقطع بالموثوقين ونقلنا عنه عن حاشية ابى
 السعود ان المراد من النفقة التي تسقط غير المستدانة بالمر القاضى اما هي فقد جرت في الظهيرة
 بعدم السقوط ومعه في الخيرة الى آخر ما قدمناه فارجع اليه (قوله وعين موسى بها) فيجب
 على الوارث دفعها الى الموصى له بعد موت الموصى اشياء ولم يجبر المبر عنها على الوصل فانها
 صله من الموصى والمبر يجرى على الوصى والوارث وليس هو ذا الصلة بل متعوضا مال غيره
 لان الوصية مستحقة للموصى له وكذا مال الوقف فان الصلة من الواقف والمبر على المتولى فلا
 خصوصية للمبر فيه ما بل كل من كان في يده صله من شخص لا خير يجبر على تسليمها اليه (قوله
 ومال وقف) فانه يجب على الناظر تسليمه للموقوف عليه مع انه صله محضة ان لم يكن في ماله
 عمل والافقيه شايئها انتهى اشياء ويراد ما تؤديه العائلة من الدية فان الإيجاب على العائلة

وخادم هرة فغير رب المنزل
 ولا كتاب ولو لرب المنزل الا
 ان ياوله الخبز لتهنق للاذن
 عادة وتغناه في الجوهره
 وفي الاشياء لاجبر على
 الصلوات الا في اربع شفعة
 ونفقة زوجته وعين موسى
 به ارمال وقف

ويُدع دهم البرابحة ثم ماتت فادعى ورثته انك كنت تنصرف في مالها بغير اذن اهلها
 الضمان فقال الزوج بل بائنه انا القول قول الزوج لان الظاهر شاهد له أى والظاهر يكفى للدفع
 حوى قلت وسياق فى شئ الوصايا فيم لو عود دار زوجته انه لو اختلف فى الاذن وعدمه فاقول
 للمنفكر تامل اه (قوله لاله) أى ليس للغير ان ياخذ ذلك المال (قوله والا) أى وان لم يعطه
 هـ بقاء ان اعطاه قرضا او دفع اليه ليهـ مل للاب (قوله غيرا) فالاصل ميراث والرجح (قوله
 ونعمانه في جواهر الفتاوى) وعبارته امير وهب جارية لرجل فاختبرته انها كانت تاجر فقلعه عدوه
 واستولى عليه ونذا لثم الايدى والموهوب له لا يجرد دورته المقتول وهو يعلم انه لو سلا مضاعف
 ولو اسكره ما ربح بما يقع فى فتنة فله ان يرفع الامر الى القاضي ليعبها للغائب من ذى اليد حتى
 اذا ظهر والمالك كان له على ذى اليد الفتن اه (قوله والا) بان كان فاكهة ونحوه مما لا يذهب
 القبول بل لانه (قوله فان كان بينهم التمساط يباح ايضا) أى كما يباح الاكل فى انا الفريد الذى
 تذهب لذته بالنحو بل يباح ايضا اذا كان بينهم التمساط أى دفع كاتبة كما تقدم من ان أحدها
 يدخل بيت الآخر بدون اذنه وياكل من طعامه ويتناول اوانيه وأشياءه والا فلا وكذا تميم
 العادة والعرف فى وعاء الهدية كفى زما تافان الحاج حين قدومه يرسل هدايا لاصحابه فيرسل
 اهلهم ما هم من بابا تين من الصبي فان العادة جرت ان ياخذها المهدى اليه مع وعاءه ايضا لاف
 ما اذا هدى رجل لاخر عنبيا فى قوصرة او لبنيا فى وعاء فانه ياخذ العنب واللبن دون القوصرة
 والوعاء قل فى الهدية ويقال اذا بعث اليه هدية فى ظرف أو انا وفى العادة رد ذلك لم يملكهما
 كالقمام والجراب وما شبه ذلك وان كان من العادة ان لا يردا ظرف كقصاصه اقرقا فالظرف
 هدية ايضا لا يلزمه رد نعم اذ لم يكن الظرف هدية كان امانة فى يد المهدى اليه وليس له ان
 يستعمله فى غير الهدية وله ان ياكل الهدية فيه اذ لم تقضى العادة تدر بغيره فان اقتضت
 تدر بغيره ونحوه يلزمه تدر بغيره اه (قوله ليس لاهل خوان) هو كقربا وكلاب ما يؤكل
 عليه الطعام قاموس (قوله تناولة اهل خوان آخر) ولو تناول من معه على خوانه لا بأس به قال
 النقيب هذا قياس فى الاستحسان ان كل من كان فى تلك الضيافة اذ اعطاه جازوا به ياخذ كذا
 فى الحاوى لفتاوى اه هدية ونوع الوقال الوكيل لا لاسلم من تناول مالك فقال الا سرائت
 فى سل من تناولك منهم من درهم الى مائة درهم ليس له ان ياخذ مائة او خمسين جملة وله ان يتناول
 من المأكول والمشروب والاداهم ما لا بد منه ولو اهدى رجل الهدية قرضه شـ بما فان لم يدقيل
 الترض كرم القبول اه (أقول) أى كالقاضي فانه ليس له ان يتناول هدية من ليس له عادة
 فى هذا ان قيل قلعه القضاء (قوله ولا اعطاء سائل الخ) هو ليس خاصا بل لاهل الاخوة بل
 يطلق الضيف فهو قميم بهـ شخص يصـ أما اهل الاخوة فانه قد خص كل قوم بطعام اذن لهم
 فيه فاذا اطعم اهل خوان آخر فقد أباحه لغيره من أباح له المضيف وفيه اضرار بجماعته لان
 حقهم قد تعلق به باباحة المنزل اياهم وربما يكون الطعام لا يكتملهم فى طعام اهل الخوان
 الثانى تنصرف فى مال غيره بغير اذنه واضرار برفته قبل النظر الى الشئ الاول لو كان يئمه وبين
 رب المنزل مسطرة بحيث يسوغ له اطعام طعامه بغير اذنه جازله اطعام اهل الخوان الثانى
 وبالظرف رفته له ليجوزوا اطعام اهل خوانه بخلاف ان لا يرب المنزل باباحة اهلهم وأما اعطاه

لاله . نعم لانه ما لا يتصرف
 فيه فقول وتكر ذلك فبات
 الاب ان اعطاه هدية فاكله
 والا غيرا ونعمانه فى جواهر
 الفتاوى . بعث اليه هدية
 فى انا هل يباح اكلها فيه
 ان كان تريد او نحوه مما
 لرجوله الى انا آخره بيت
 لذته يباح والا فان كان بينهم
 التمساط يباح ايضا والا
 فلا . دعا قوما الى طعام
 وفرقهم على اخوته ليس
 لاهل خوانه تناول اهل
 خوان آخر ولا اعطاء سائل

ولو صدق على غنى ليس له الرجوع واختاره في الهداية مقتصر عليه لانه قد صدق باصدقة
على الغنى الذواب لكثرة عياله بحر وهذا يخالف امر قبيل باب الرجوع من ان الصدقة على
الغنى هبة واعلمه اقول ان تأمل حال القهس تاني القهيم والغنى يستويان في عدم العود وقال
بعضهم ان له العود على الغنى اه ثم رأيت الشئ ذكروه حيث قال ولو صدق على غنى لا يعود
استصانوا القياس ان يعود به قال بعض اصحابنا الخ (قوله لان المقصود في الذواب) وقد
حصل قيل عليه ان حصول الذواب في الاثر فضل من الله تعالى ليس بواجب عندنا خلافا
للممثلة فلا يقطع بصحته ويمكن ان يقال حصول العود بالذواب أخى جاي (قوله فاقول
للاواب) لانه الدافع فهو ادرى بجهة الدفع (اقول) ونقل الرمي في حاشيته على المنع عن
الزاهد في كتابه المسمى بجمادى مسائل المنية رجل اشترى حلياء ودفعه الى امرأته وادته ماله
ثم مات ثم اختلف الزوج وورثها الممثلة أو عارية فاقول للزوج مع العينة ان يدفع ذلك اليها
عارية لانه منكر للهبة (اقول) وهذا صريح في رد كلام اكثر العوام ان تقع المراتب بوجوب القليل
ولاشك في فساده اه وسيقه الى هذا صاحب الجبر كما ذكرنا عنه في باب التحالف وكتبنا
هناك عن البدائع ان المراتب اقرب من هذا المناع اشترى الى سقط قوله لانها اقرب للمالك
لزوجها ثم ادعت الانتقال اليها فلا يثبت الا بالينة اه وظاهره في حصول ذواب البدن وعله
في غير الكسوة الواجبة وهو الزائد عليها تأمل وراجع ويدل عليه ما مر أول الهبة من قوله
اتخذ لولده والتمذة ثيابا الخ وكذا حاشيته من ان الزانية عند قول المصنف هو الايجاب
والقبول غيب لا رجوع هناك عالم يصرح بالعارية فهنا أولى (تنبيه) ه قال السيد
الحوي اعلم ان القليل يكون في معنى الهبة وبمعنى القبض واذ عرى عن القبض والتسليم اختلف
العلماء فيه فقبيل يجوز قيل لا يجوز في معنى الهبة واكثر المشايخ على انه يجوز بدون التسليم
وانه غير الهبة لان القليل والهبة شيان اسماء وكما قال اسم فظاهر واما كما ذكرناه لو وجب
التمار على رؤس الاثبار لا يجوز ولو اقر بالقليل يجوز فثبت ان القليل يصح بدون التسليم وانه
غير الهبة وعليه الفتوى وعلى الناس وموت المقر بغير التسليم بالاتفاق كذا في المنتاح اه
قال ط والمناسب في المبالغة ان يقول ولو لمالك لان الاقرار بالمالك صورته ان يقول هذا
الشيء اقلان وهو اخبار القليل اه (قوله جعها لتمام كاله) هذا انما يتم في أرض موات
أو ملك السلطان أما اذا أقطع من غير ذلك فلا تمام ان يجوز منه متى شاء كما كان ذلك في العشر
والخراج ط (قوله القياس نعم) لانه غلبت يحتاج الى القبول في الجلس والقياس أن لا يكتفى
الاصر بالكتابة بل يقتضى ان يقول لمكته وقوله مقام حضوره الاولى مقامه وقوله (قوله أعطت
زوجها الخ) ولو كانت تدفع اليه فضاء عند الحاجة الى النفقة أو شيئا آخر وهو نفقة على عياله
ليس لها ان ترجع بذلك عليه (قوله والقول قولها) لان الدافعة فهي ادرى بجهة الدفع
لانها المملوكة ولا يعلم الا من جهة ما ولا يملك للهبة للقليل والقول لا منكر بينه وفي الصورة
الثانية القول لا وارث لما في جامع القصولين ادعى على الميت القافر من وارثه ان الميت اعطاء
أفيا قبل والوارث يصدق بأنه أعطاه بجهة الدين اقبامه مقام مورثه فصدق في جهة القليل
(قوله ان كانت وهبته أو أقرضته) ذكر في أول الغصب رجل كان يصرف في غلات امرأته

٢٢ طام

في معنى القليل

لان المقصود في الذواب
لا العوض ولو اختلفا فقال
الواهب هبة والاخر
صدقة فالقول للواهب
خاتمة (فروع) ه كتب قصة
الى السلطان يساله غلبت
ارض محدودة فامر السلطان
بالتوقيع فكذب كاتبه
جعلها ما يكاله هل يحتاج
الى القبول في الجلس
القياس نعم لكن لما نذر
الوصول اليه اقيم السؤال
بالقصة مقام حضوره
ه أعطت زوجها ما لا بد له
ليتوسع فظفر به بعض
غرمائه ان كانت وهبته
او أقرضته ليس لها ان
تسترد من القريم وان
عطته لتصرف فيه على
ملكها فانها لا تملك

والصحة فيلحق بغير الصحة واللازم فاستشكل على الصحة الجمعة عليها كلفهم باللازم وأما ما أجاب به الجيب المذكور ففيه نظواذلو كان كافهم لما اتفقوا لافرا لافاغب والخاص مع ان الظاهر ان بينهم حافة في الحكم الاترى الى قوله في الخامسة ولو اقول لولده الكبير الغائب أراجبي بعده قوله وأما الاقرار بالاعراض فيلزم من جانب المقر حتى لا يصح اقراره بغيره بقل رده ولا يلزم من جانب المقر له دفع رده وأما الصحة فلا شبهة فيها في الجائين بدون القبول كافهم من كلامهم فظهر الجواب وزل الاشكال بما قدرناه والحمد لله تعالى اه (قوله) لانه مع (الاضافة الى نفسه) أى مع اسناد المال اليه (قوله فتأمل) يمكن الجواب بان المراد الذين لذي لى على فلان يجب الظاهر هو فلان اى في نفس الامر فلا اشكال اه ح لكن يقال فيه انه متى أمكن الحقيقة فلا بد من العدل الى الجواز وقدم في الاقرار ما بقوى أشكال الشارح ولعل المراد بالاضافة في قوله الدين الذي لى على فلان اضافة لانه لا يمكن ان يكون مطلقا بل يبقى لفلان فانه اقرار وكذا جميع ما يعرف في أو يثبت الى (أقول) ويمكن ان يكون مبنيا على الخلاف فانه قال في القسمة راقعا على السعدى اقرار الاب لولده الصغير بعين من ماله فليكن ان اضافة الى نفسه في الاقرار وان اطلقا فقرار كافى سدس دارى وسدس هذا الدار ثم رقم لضم الأئمة البخارى اقرار فى الخالين لا تفيد اه قال فى اقرار المخرج فيقيد ان فى المثل خلافا ولكن الاصل المذكور هو المشهور وعليه فروغ فى الخامسة وغيره ما وقدمت المسئلة قبيل اقرار المريض واجبنا عنها بالجواب حسن فارجع اليه (قوله) فاصطلم الخ) مناه بذه كرهذه المسئلة كناية اسم غير المستحق فان المكتوب اسم لا يستحق المكتوب (قوله) فاعطاه ان كتب اسمه عبارة الجزاء بانه عطاء فى الديون ومات عن ابنين فاصطلم على ان يكتب اسم اسمهما فى الديون وبأخذ العطاء هو والاخر لاشئ لهما من العطاء وبذلك كان له العطاء مالا فاصلم باطل ويرد بدل الصلح والى العطاء الذى جعل الامام العطاء له لان الاستحقاق للعطاء بانبات الامام لادخل رضا الغير وجهه غير ان السلطان ان منع المستحق فقد ظلم مرتين في قضية فى حرمان المستحق واثبتا غير المستحق مقامه اه (قوله) والصدقة كالهبة الخ) قال فى العناية لما كانت الصدقة تشارك الهبة فى الشروط وتختلف فى الحكم ذكرها فى كتاب الهبة اه وقدم المصنف أحكام الهبة على الصدقة لعدم موافقتها فى السلم والكاف وكثرت تفاريعها كما فى الفتاوى وهو عكس ما هو المشهور من ان ما كثرت تفاريعه يؤخر اطول الكلام عليه حوى (قوله) لا تصح غير (قبوضة) أى لا تتم (قوله) ولا فى مشاع (بضم) فبذبه لانهم لا تصح فى مشاع لا بقسم حوى فان قلت قد علم ان الصدقة لا تقبل بين جائز فمما يحل القدمة بقوله وضع صدقة عشرة فقيرين قلت المراد ههنا من المشاع ان يجب بعضه لواحد صدقة فحينئذ هو مشاع يحتمل الصدقة بخلاف الفقيرين فانه لا يشيع كما تقدم بجر (قوله) ولا رجوع فيها) الاولى غير انه لا رجوع فيها الا ان عبارته رقم انها مثله افيه وقد ذكرها فى الدرر المستفيدة بل انشبهه حيث قال صدق على غنى أو وجهه انفق ليرجع اعتبار اللفظ فى الاولى وللمعنى فى الثانية والحاصل انها حله مستأنفة وليست بدخلة تحت الثمانية والالف سد المعنى فلينال وضعه فى الصدقة وفى القدورى الصدقة كالهبة لا تصح الا بالقبض ولا يصح الرجوع فى الصدقة بعد القبض اه (قوله) ولو على غنى) أى

لانه مع الاضافة الى نفسه يكون تمليكاً وتلك الدين من ليس عليه باطل فتأمل وفى الاشياء فى قاعة صدقة تصرف الامام معز بالصلم التبرار به اصطلم ان يكتب اسم احداهما فى الديون فاعطاه ان كتب اسمه الخ (والصدقة كالهبة) بجماع التبرع وحينئذ لا تصح غير قبوضة ولا فى مشاع يقسم ولا رجوع فيها) ولو على غنى

لذلك رمى (قوله فيصح الخ) وحيد يصير وكلا في القبض عن الآخر ثم أصيلا في القبض
 لنفسه ومقتضاها صحة عزله عن التسليم قبل القبض وإذا قبض بدل الدرهم ثم دنا يصرح لانه
 صار الحق للموهر بملك الاستبدال وإذا أتى في ذلك التصديق بالزكاة أبرأ كما في الاشياء
 (قوله ومنه) أي مما استثنى (قوله مالو وهبت من ابنه اماعلى أيه) أي وأمرته بالقبض
 برأية وفي الاشياء أحكام الدين وهبت مهرها من أبيها وأولادها المغيرين وهذا الزوج
 أن أمرت بالقبض صحت والا لانها ماسة للدين من غير من ماله الدين ومنه لا في صحة
 مؤيد زاده (قوله فالعقد الماسة للتسليم) أي إذا سلطته على القبض كإبصار إليه قوله
 ومنه وفي الخاتبة وهبت المهر لابن المغير الذي من هذا الزوج الصحيح أنه لا تصح الماسة
 إلا إذا سلطت ولله على القبض فيعوز ويصير ماله للزوج إذا قبض اه فقول الشارح
 للتسليم أي التسليم صير بالمال كإجماعه كإجماعهم الماسحة في وغيره قال في الحاوي القدسي
 إن سلطته على قبضه وهو المواب ككن ينظر فيما إذا كان الابن لا يملك فان القبض
 يكون لايه فهل يشترط أن يفرز الابن المهر ويقبضه لاشبه أو يكتفى بقوله كافي هبة المهر من
 عليه تراجع (قوله) ويتفرع على هذا الأصل) أي الذي ذكره المصنف (قوله لم يجز) إذا ن
 بساطه المهر على المهر ويقبضه منه وقتل في الاشياء وقول بالجو أو ماله وقتل
 الجواز ظاهره اعقاد قال في القنية قضى بغيره لانه يكون له ماله على المطلوب فرض جاز
 وفي ط وصح بخلافه اه ومنه وعما في الاشياء يعلم أن التفرع على أحد القوانين (قوله)
 ولو كان وكلا بالبيع) أي قضى للموكل الثمن ليمع ما يضمن المشتري له لا يصح فيكون القضاء
 على هذا فاما ما يرجع البائع على الآخر عاطاء وكان الثمن على المشتري على حاله اشياء إلا أن
 يساطه الموكل على القبض به المدفع عاقبة قالو لاية في الطالب له كما لا يخفى (قوله وليس منه)
 أي من ثمنك المهر من غير من عليه المهر (قوله حيث صح إقرار) أي قضاء أمافي الدابة فلا
 يحل له المهر إذا لم يكن له في نفس الأمر لأن الإقرار ليس سببا للملك مع أن أقل ذلك هنا لا يقيد
 ماله بامر (قوله فالمقر له قبضه) فإذا دفعه إليه برئ وكذا إذا دفع إلى المقر كافي المنع وأكثر
 الفسخ كما هنا في بعضها فله ماله وقبضه وهذا الموافق لمساق البرزية فراجع فانه هم
 (قوله) وتسامه في الاشياء من أحكام الدين) اهل الغنيير راجع إلى الدين أي تمامه بأن أحكامه
 والأفليم يتكامل في الاشياء على هذا المثل ط (أقول) وعبارتها وفي كاللوقات
 الحاصية لو قال وهبت منك الدرهم التي على فلان فاقبضها منه قبض مكانه إذا كان مبرج
 لانه صار الحق للموهر بملك الاستبدال اه وهو مقتضى عدم صحة الرجوع عن التسليم
 لكن يتأنيبه ما قدمناه من الاشياء تأمل (قوله لي على فلان) أي وأزادنا على ذلك
 استشكله الشارح (قوله برزية) الخ والبرازي تبع ما في الخلاصة وسبق في الإقرار الاعتراض
 عليه أو بغيره الاعتراض (قوله قلت وهو مشكل الخ) أقول هذا الاشكال ذكره المصنف
 في نفسه أيضا وأجاب عنه الرمي في حاشية المنع في كتاب الإقرار فقال بعد كلام طويل والحاصل
 أن الإقرار بصح مطلقا لا يبول ولا يلزم لو كان المقر له غائبا أو أعدم لزومه جازان بقوله الغيرة قبل
 ضرورة فاجتهد كلهم على أن القبول ليس من شرط صحة الإقرار وأما ومنه فشي آخر

(فيصح) حينئذ ومنه
 مالو وهبت من ابنه اماعلى
 أي ماله فقد الصحة للتسليم
 ويتفرع على هذا الأصل
 لو قضى دين عليه على أن
 يكون له لم يجز ولو كان وكلا
 بالبيع فموايل (و) ليس
 منه ما (إذا أقر الدائن
 أن الدين لفلان وإن اسمه)
 في كتاب الدين (عارية) حيث
 (صح) إقراره لكونه أخبارا
 لا تخليكا فله مقر له قبضه
 برزاية وتسامه في الاشياء
 من أحكام الدين وكذا لو
 قال الدين الذي على فلان
 لفلان برزاية وغيرها قلت
 وهو مشكل

فيه الا يكون هبة (قوله لكنه يرتد بالرد) استدراك على قوله يتم من غير قبول يعنى وان تم
من غير قبول لما فيه من معنى الاسقاط لكنه يرتد بل لما فيه من معنى القابل ح قال
في الاشياء البربر يرتد لرد الاق سائل الاول اذا ابرأ الممثل الحال عليه فرده لا يرتد وكذا
اذا قال المدينون ابرئنى فابراؤك اذا ابرأ الطالب الكفيل وقيل يرتد الرابعة اذا قبل ثم
رده لم يرتد اه وفي الجرا طاني الهبة فانصرفت الى الاعيان فلا جوع في هبة الدين للمدينون
بعدالة ولا بخلافه قوله لا يكون اسقاطا اه (قوله لما فيه من معنى الاسقاط) تعليل للتعميم
يعنى وانما مع الرد في غير الجلس لما فيه من معنى الاسقاط اذا قبلك المحضر بتقديره
بالجلس وليس تعليله للاقوله يرتد لما عرفت ان علة ما فيه من معنى القابل فتنبه ح
والحاصل ان الابرأ من الدين فيه معنى القابل ومعنى الاسقاط وهبة الدين كابرأ منه فمن
حيث الاسقاط لا يتوقف على القول على خلاف في الهبة ومن حيث القابل يرتد بالرد قال
في الصيغة رب الدين اذا اوجب لدين من المدينون فلم يقبل ولم يرتد حتى انقضى اجله بعد ايام ورد
الصحيح انه لا يرتد هذا الاختلاف بناء على ان الرجحان في هبة الدين من المدينون بطريق الاسقاط
أم بطريق القابل فمن قال للقابل قال يقتصر الجواب على الجلس ومن قال للاسقاط قال
لا يقتصر انتهى ويرد عليه انه اذا ترجع جانب الاسقاط في ان لا يرتد طاقا فامل (قوله)
ايكن في الصيغة) استدراك على تضعيف النابة القول الثاني ح وقد يقال هو وان كان
مصحفا فغيره اصح فحصل انه حاقولان معصمان ط (قوله لكن في الجنبى) استدراك على
عاهم كاد من الهبة والابراة طامن وجه غلبا كما من وجه وانت خبير بان هذا الاستدراك
مخالف لامته هو روح (قوله غلبك) أى فحتاج الى القول كما صرح به في المجتبى وعزا
التوبة بين الهبة والابراة لفر (قوله والابراة اسقاط) ومن قال للاسقاط ليجتاج اليه منع
(قوله غلبك الدين الخ) قال الغنى الحموى يستثنى من ذلك ما في القنبه من باب الابرفى
الفرض ولو قال الاجنبى لذكر هبة دينه الى اوجه الى اوقال اجعل ذلك الى فقال قد
فعلت ببرأه يخصا فلو وهبه له ابتداء لا يبرأ انتهى (قوله حواله) أى اذا كان الحال عليه
مدينون الجبل وقد ازال شخصاء عليه فان الدين ينتقل من ذمة الجبل الى ذمة الحال عليه والله به
بالاستدراك بقيد ان الحال ليعاك ما بقية الحال عليه من الدين وانما هو لما رضى بالحوالة فقد
اتهم الدفع له باهر الجبل فاذا دفع عنه باهر وقعت المقاصة بينه حاقلة فامل وأيضا الحال اساط
على قبضه من الحال عليه وبقية لى الوصية ليس فيه غلبك وانما هو اساط أيضا فراجع الامر
الى التاميط فى السكل (قوله ووصية) أى بان اوصى بالدين لذى له على زيداهم ورواها بصح
ان الوصى له خليفة عن الميت وكذا اذا اوصى بثلاث ماله مثلا وفي التمهيدون فان الوصى
له علك من الدين قد رويته أى تلك المطالبة وانما يصير كما حاقية اذا صار عنها (قوله)
واذا اساطه على قبضه) أى قبضه فيصح يعنى لانه يصير حيا ذكر كبلاعن الدائن فى القبض من
المدينون ثم يقبض لنفسه كذا كره الحموى وقد قضاهم عزله عن التاميط اشباهه قال
في جامع الفوائد دين هبة الدين غير ليس عليه لم يجز الا اذا اوجبه واذن له بقبضه فقبضه جاز ذلك
لم يجز الا اذا اساطه على قبضه فيصير كأنه وهبه حين قبضه ولا يصح الا بقبضه انتهى فتنبه

ايكن يرتد بالرد في الجلس
وغیره لما فيه من معنى
الاسقاط وقيل بتقدير
بالجلس كذا في العناية ايكن
في الصيغة لولم يقبل ولم يرتد
حتى انقضى فانه بعد ايام ورد
لا يرتد في الصحيح ايكن في
الجنبى الاصح ان الهبة
تلك والابراة اسقاط غلبك
الدين من ليس عليه الدين
باطل الا في ثلاث حواله
وصية و(اذا اساطه) أى
سلط المالك غير المدينون
(على قبضه) أى الدين

راجعاً الى المعمر بفتح الميم ومعنى كونه الذي موته انتم ما له المتروك عنه ويصح الرجوع
 الضمير الى من في قوله من (قوله فهو سيل الميراث) على تقدير مضاف الى ابتدأ أي فطريق
 الشيء المرقب طريق الميراث عن المرقب بالكسرة في كافي الخ الحكم الله به باب الرقي ريل
 حصرته لوفاته قال داري هذه حبيس لم تكن حبيساً وهي ميراث وكذا ان قال داري هذه
 حبيس على عقي من بعدى والرقي هي الخبيس وليس بشئ قال لرجلين عبدى هذا لاطواك
 حياً أو قال عبدى هذا حبيس على أطواك حياً فإنه باطل وهو الرقي وكذلك لو قال لرجل
 داري لك حبيس وهذا قول أبي نيفة ومحمد وقال أبو يوسف أما أنا فإني أنه إذا قال داري
 لك حبيس فهي له ذاقبضه أو قوله حبيس باطل وكذلك إذا قال هي لك رقي اهـ وفيه أيضاً
 قال داري هذه لك عرى تسكنها أصلها اليه فهي حبة وهي بمنزلة قوله طعاً في هذا لك ناكه
 وهذا النوب لك تلبسه وان قال وهب لك هذا العبد حياتك وحده فنهضة فهي جائزة
 وقوله حياتك باطل وكذلك لو قال عمرو لك داري هذه حبيسك أو قال أعطيتكم حياتك فإذا
 منتهى إلى وادامت أناته إلى وارثي وكذلك قال وهبة لك وعاة لك من بعدك وان قال
 اسكنك داري هذه حياتك وعاة قبلك من بعدك فهي عارية وان قال هي لك وعاة قبلك
 من بعدك فهي حبة ولو ذكر العقب لغواته (قوله هدايا) أي فيما يظهر والافاته يدعى
 العارية فالاولى هذه (قوله أولاً) لان القرينة تدل انما أرسلت اليه الامكانات لصنيعه
 (قوله بعد الزفاف) قيد لبيان الواقع لان في مثل هذه الحالة يظهر التجاهد فلو ادعى ذلك من
 غير افتراق فالحكم كذلك لانه هو الدافع فهو ألبججه الدفع واذا ظهر انه لهم سديتين ان
 عوضه لم يصادف سماها لان الم قصد ابتداء البر بل مكافأة له على صنيعه وقد تبين ان لا يصنع
 منه فسد فتر ما دفعت تأمل (قوله وحلف) انما يطالب ببينة لا تافاه ما على الملك لجهة
 التملك لغيره تعلم منه فاذا اتخاها حلف ومحمد له فيما يظهر اذ لم تقم ببينة على مدعاها (قوله
 وارادت هي الا ترداد ايضاً) فاذا لم ترد سقط حقها الا حقه (قوله فلا عوض) لان انما قصدت
 التعويض عن حبة فلما ادعى العارية ورجع لم يرجع بالتعويض من جهتها فلها الرجوع
 (قوله فلا استهلكاً أحدهما) قديده لان راجع الهلاك فانه لا ضمان فيه اذ هو عارية وهذا انما
 يظهر فيما للزوج ما هي فلم تدفعه الا عوضاً فليزمه مطلقاً فائتمام ط (قوله حبة الذين عن
 عليه الذين) يعني سواء كان عليه حقيقة أو حكماً كالوهاب غريم الميت الذين من وارثه ولورد
 الوراث الهبة ترتد بالرد لا بالخمد وقيل لا خلاف هنا والتخلاف فيما لو وجبه الميت فرده
 لوارث ولو وجب ابيه الورثة فالهبة لك كما هم ولو ابرأ الوارث مع ايضاً كذلك في الزاوية
 ذكره الحموي (قوله يتم من غير قبول) لما فيه من معنى الاقطاع قال المصنف في نسخة فان
 قلت هذا منقوض بدين الصرف والسلم فان رزب الدين اذا ابرأ المدينون منه أو وجبه له توقف
 على قبوله قلت أجيب عنه بان توقفه على ذلك لا من حيث انه حبة الدين بل من حيث انه
 يوجب انفساخ العقد بدفعوات القبض المستحق بعهدة الصرف واحده العاقدين لا ينفرد
 بشخصه فانه لا توقف اهـ (قوله اذ لم يوجب انفساخ عقد صرف أو سلم) أي اذا ابرأه عن
 أحدهما الصرف أو عن رأس مال السلم يتوقف على القبول لساعات من كونه موجبا لانفساخ

فهو سيل الميراث (بعث
 الى امرائه متاعاً) هدايا
 اليها (ويعتد ايضاً)
 هدايا عوضاً للهبة صرح
 بالهوض أولاً (ثم افتراها
 بعد الزفاف وادعى الزوج
 انه عارية) لاهية وحلف
 (فاراد الاسترداد وادعت)
 هي (الا ترداد ايضاً ترد
 كل) منها (ما على) اذ
 لاهية فلا عوض ولو استهلك
 أحدهما ما ما بعته الآخر
 ضمنه لمن استهلك
 العارية ضمن الخاتبة (هبة
 الدين عن عليه الدين وابرأوه
 عنه بينهم من غير قبول) اذ لم
 يوجب انفساخ عقد صرف

أو سلم

قره شيخ سيدي الوالدرجه الله تعالى وقال سيدي الوالدرجه الله تعالى وأقول الظاهر
 ان المرداة مخاطرة في مثل ان مت من مرضك هذا وتعليق في مثل ان جاء الغد والابراء
 لا يمتعلمهم او ان المارد بالشرط المكائن الموجود حالة الابراء واما قوله ان مت بضم التاء فاعلمنا
 صح وان كان تعلية بالانه وصية وهي تحتل التعليق فافهم وتقدمت المسئلة في متفرقات
 البسوع فيما يبطل بالشرط ولا يصح تعلية به (أقول) وهذا يقتضي ان المريض اذا قال في
 مرضه ان مت من مرضي هذا فعدي وصية اقلان انه باطل لانه مخاطرة فلا يصح تعليقه
 فهل فرق بين المستثنين ويمكن ان يقال ما معتمده من انه وانما صح هنا وان كان تعلية بالانه وصية
 وهي تحتل التعليق (قوله لا يكون نصيبا) الاولى فيكون قوله وكذا ان مت بضم التاء
 فانت بري منه اوفى حل (جاز) فرق بينهما في الهندية ونحوه لو قال رب الدين ان مت فانت في حل
 منه فهو جائز كذا في فتاوى قاضي خان ولو قال ان مت فانت بري من ذلك لا يبرأ وهو مخاطرة
 كقوله ان دخلت الدار فانت بري مما عليك لا يبرأ كذا في وجيز المكردى انتهى والتعليق
 موجود في كل وقد نفى الموافيق بين قول الدائم ان مت من مرضي هذا وبين ان مت بلا قيد
 لجعل الاول تعلية والثاني وصية ط والحاصل انه انما يلحق في الاول وجاز في الثاني مع ان
 التعليق موجود في كل لان الاول مخاطرة وتعليق والثاني وصية (قوله جاز العمري) بالاضم اسم
 من الاعمار صحاح يقال اعمرته الدار عمري أي جعلتها عليه بسكم امدته عمره فاذا مات عادت
 اليه وكانوا يفتنون ذلك في الجاهلية وفي الشريعة جعل نحو داره للمعمر له مدة عمره بشرط ان
 يرد على العمر او على ورثته اذا مات المعمر له أو الم عمره ونحوه اعمرتك ادرى هذه حياتك أو
 وحياتك هذا اللفظ حياتك فاذا مت فهو لورثتي نية وتشرعها قال الشافعي وصورته ان
 يقول اعمرتك ادرى هذه أو هي لك عمري أو ما عشت أو مدته حياتك أو ما عشت فاذا مت فهي
 رد على اه وقال الزاوي والعمري هو ان يجعل داره عمره فاذا مات ترد عليه فصح التعليق
 وبطل الشرط ما بينا ان الهبة لا تبطل بالشرط الفاسدة ويطل الشرط انتهى وقال
 في شرح المجموع العمري هي هبة شئ مدة عمر الموهوب له أو الواهب بشرط ان يعود اليه أو الى
 ورثته اذا مات الموهوب له انتهى فقول الشارح عمره يصح ان يرجع الضمير الى الواهب
 ايضا كما في الشرط بلالية (قوله بطلان الشرط) أي شرط الرد على المعمر أو ورثته (قوله لا تجوز
 الرقي) هي بالضم من المراقبة وهي افة ان تعطى انسانا ملكا وتقول ان مت فهو لثاوان
 مت في كذا في المنسوط وغيره وشريعة ان يقول ادرى لك رقي ان مت قبل فمهي لك اه
 ويعني ان مت قبلي فمهي لي أي فكانت له ارقب حياتي فاذا مت وأنت حي فمهي لك فهو
 تعليق للملك بالشرط فلا يصح وانما يمكن وصية لانه له علاقة بما يطلقونه بل بشرط ان يكون
 والمرقب حتى فكانت مخاطرة وهذا قول الامام ومحمد والعلية في عدم الجواز ما ذكره الشارح
 وقال ابو يوسف انه صحيحة لان التعليق في الحال والشرط باطل والاول هو الصحيح مضمرات
 (قوله واذا لم تصح تكون عارية) أي اذا سلم الله له ضمن الرقي اطلاق الانتفاع سوى
 عن البنايع أي لا حصة فقد اذن له بالانتفاع به وانما لم يقيد بذلك لان الهبة المبوب لها من
 شرطها التسليم (قوله المعمره) بفتح الميم الثانية (قوله في حياته وموته) يحتمل ان يكون الضمير

ليكون نصيبا كقوله
 لمذبونه ان كان لي عليك
 دين ابرأك عنه صح
 وكذا ان مت بضم التاء
 فانت بري منه اوفى حل
 جاز وكان وصية ثانية
 (جاز العمري) للمعمر له
 ولو رثته بعده بطلان
 الشرط (لا) تجوز (الرقي)
 لان التعليق بالخطوط واذا لم
 تصح تكون عارية تنفي
 الحديث أحمد وغيره من
 اعمر عمري فهي المعمره في
 حياته وموته لا تزقب وانما
 ارقب شيئا

كان معلوما ولم يكن دل عليه ما ذكر في التأثير خالية وغيره ما من ان الهبة لو كانت اف درهم
والعوض درهم منها او كانت دارا او العوض بيت من الم يكن عوضا وكان الواجب ان يرجع في
الهبة استخسانا وقال زفر يكون عوضا فله من ان ما اجاب به المصنف فاصغر كالا يخفى اه
(قوله من اشتراط معلومية العوض) قال المصنف في منعه وقيدنا العوض في المنع صر بكونه
معينا وهو حق فلا يلزم اخذ به صاحب المكتز وغيره من اصحاب المتون اه قال الرمي في
حاشيته عليه اقول وهو حق فلا يلزم اقول لاحاجة اليه بعد قوله بيع اتها الخ اذ قوله فيردو يأخذ
صريح في انه معين فالالف واللام في العوض يدل على فائقة تقدير عوض معين وهذا غالب
في عبارات المختصرات قال في البحر وأراد ما عوض العوض المعين اذ في اشتراط العوض
المجهول تكون هبة ابتداء وانها البطلان لاشتراطه كباقي اه فلم يقع من اصحاب المتون
الظلال اه (قوله اعني حل امة الخ) قيل فيه روايتان في رواية لا تجوز الهبة في الاعناق
والندب جميعا وفي رواية جازت فيه جميعا والصحيح ما في المتن ووجه الفرق ما ذكره في المقالة
الاثنية بعده هذ عن الزبلي كافي الثانية (قوله ولودبره ثم وهم الم يصح) قال الزبلي ولو اعني
ما في بطنهم وهما يازن الهبة في الام لان الحسنين غير مملوك واشتغال بطنها بالوجوب الفساد
كما اذا وهب أرضه وفيها اثنية بخلاف ما اذا برجل ثم وهبها حيث لا تجوز الهبة لان ملكه
فيه باق ولا يمكن ادخاله في الهبة لان المدبر لا يقبل النقل من ملكه الى ملك ولا تنصع الهبة في
الام بدونه لانها متشغولة به فصار نظير هبة النقل بدون الثمر او الجوا التي بدون الدقيق من حيث
ان كل واحد منهما يمنع القبض اه (قوله بشرط محض) لما في الابرار من معنى الفاكيل ولا يصح
تعلق الفاكيلات بالشروط وقد تقدم في مسائل في من البيوع (قوله فهو باطل) قال في البحر
لان هبة الدين عن عليه ابراه وهو فاكيل من وجه فيرتد بل رد ولو بعد المجلس على خلاف فيه كافي
النهاية واسقاط من وجه فلا يتوقف على القبول والتعلق بالشروط مختص بالاستقاطات
المحضة التي يختلفها كالطلاق والعناق فلا يصح تعلق الفاكيلات والاستقاطات من وجه
دون وجهه ولا الاستقاطات من كل وجهه ولا يختلفها كاهنوعن القصاص وقيد بقوله ان
اديت لانه لو حال انت بري من النصف على ان تؤدى الى النصف صح لانه ليس بتعلق بل
تقيد ولما قدمناه في باب التعلق ان المعلق بعلى هو ما بعد هذا الما قبلها واثار بقوله لم يدونه ان
هبة الدين للكفيل فاكيل من كل وجه حتى يرجع بالدين على المكفول عنه ولا يتم الا بقوله
وابراة الكفيل عن الدين اسقاط من كل وجه حتى لا يرتد كذلك في الثانية ثم قولهم ان الابرار
لا يتوقف على القبول يستثنى منه ما اذا ابرأ رب الدين بدل العصرف والسلم او وهبه له يتوقف
على القبول لان البراءة عنه توجب انفساخه لقوات القبض المستحق بقاء العصرف والسلم
ولا يفرأ أحدهما بفضة فلا بد من قبوله اه (أقول) فقوله والتعلق يختص بالاستقاطات
المحضة التي يختلفها المشار الى ان من الاستقاطات المحضه ما لا يختلف على لا يقبل التعلق
بالشرط كالخبر على المأذون وعزل الوكيل والابرار عن الدين (قوله لانه مخاطرة وتعلق)
لاحتمال موت الدائن قبل الغد او قبل موت المديون ونحو ذلك لان المعنى ان مت قبلي وان جاء
الغد والدين عليا فيصير ان لم يموت الدائن قبل الغد اذ قبل موت المديون فكان مخاطرة كذا

من اشتراط معلومية
العوض اعني حل امة
وهما اصح ولودبره ثم وهما
لم يصح لبقا على حل على
ملكه فكان متشغولا به
بخلاف الاول (كما لا يصح)
تعلق (الابرار عن الدين)
بشرط محض كقوله لم يدونه
اذا جاء غدا وان مت بفضة
النا فانت بري من الدين
او ان مت من مرضك هذا
او ان مت من مرضي هذا
فانت في حل من موري
فهو باطل لانه مخاطرة
وتعلق (الابنيرط كائن)

والخلع والصلح عن دم عدو الصدقة والعق بخلاف المعاوضات المالية كالبيع والابارة
والرهن والمكايمة لانه عليه الصلاة والسلام نهى عن بيع وشروط وبخلاف الوصية حيث
تجوز في الام دون الحمل وفي الحمل دون الام لان بايمها أوسع ولو اعتق جملتها ثم وهبها أصح لان
الجنين غير مولود له قاسمته غال بطنها لا يوجب الفسخ بخلاف ما اذا بر الحمل ثم وهبها حيث
لا تجوز الهبة لان ما ذكره فيه باق فكانت هبة مشغول بخلاف الاول اه وبأنى قرى (قوله)
لانه بعض وقد مر انه يشترط ان لا يكون العوض بعض الموهوب وهو تعليل لقوله على ان يرد
شيا منها (قوله أو يجزئ) تعليل لقوله على ان يعوض في الهبة والصدقة شيئا عنها ولا يشغل
الثلاث التي بعده الاولى قالوا في تعليل الهبة ما يبين هذه الشروط تخالف مقتضى العقد
فكانت فاسدة والهبة لا تبطل بها الآن يقال قوله والهبة لا تبطل بالشروط من قطة التعليل
(قوله بالشروط) أى الفاسدة (قوله ولاتنس ماصر) أى فجاءته مقدسة قال في السراج
والاصل في هذا ان كل عقد من شرطه القبض فان الشرط لا يفسده كالهبة والرهن انتهى
وبه الشارح بقوله ولاتنس اشارة الى دفع ما قاله الزبلي به لانه من ان قوله أو على ان
يعوض الخ فيه اشكال لانه ان اراد به الهبة بشرط العوض فهي والشرط جائزان فلا يمتنع
قوله بطل الشرط وان اراد به ان يعوضه عنها شيئا من العين الموهوبة فهو وتكرار محض لانه
ذكره بقوله على ان يرد عليه شيئا منها اه وحاصل الدفع ان المراد الاول وانما يبطل الشرط
للمهالة العوض كذا أفاده في الجوز ثم رأيت صدر الشرع صرح به فقال مرادهم ما اذا كان
العوض مجزئ ولا وانما يصح العوض اذا كان معلوما انتهى (أقول) وتابع صدر الشرع به
صاحب الدرر حيث قال واعترض الزبلي على قوله م أو يعوضه شيئا من المراد اما الهبة
بشرط العوض فهي والشرط جائزان فلا يمتنع قوله بطل الشرط وان اراد به ان يعوضه
عنها شيئا من العين الموهوبة فهو وتكرار محض لانه ذكره بقوله على ان يرد عليه شيئا منها (وأقول)
الخطا في الشق الاول وقوله فهي والشرط جائزان ممنوع وانما يجوز اذا كان العوض معلوما
وأجاب العيني بان قوله على ان يرد شيئا منها لا يستلزم ان يكون عوضا لان كونه عوضا انما هو
بإتفاق مخصوصة فيجوز ان يكون ردا ولا يكون عوضا وأما قوله على ان يعوضه شيئا منها
فتصريح بالعوض ولا شك أنه عامة غير ان بقي ان يقال ما أجاب به في الدرر والبحر وسبقهما
اليه صدر الشرع بعبارة متعقبة فقد ذكر عزمي زاده ما فيه يفهم من كلام صاحب الدرر انه اذا
وهب دارا بشرط ان يعوضه شيئا منها من انصح الهبة والشرط مع انه ليس كذلك فالصواب
في الجواب ان يحتار الشق الثاني ولا تكرر لان الرد عليه لا يستلزم كونه عوضا وفي هذا المقام
كلام يعلم براجعة تكمله فاضى زاده وقال المولى عبد الحليم قوله بان المراد اما الهبة بشرط
العوض الخ اراد به عوضا من العين الموهوبة (أقول) فيه بحث لانه لم يرد به اذ المفروض أن
يكون العوض شيئا منها وقوله وان اراد به الخ هذا هو المراد ونعم التكرار لان رد الشئ عنها
لا يستلزم كونه مردودا على طريق العوض بل المتبادر من الراد انه مردود لا بطريق العوض
فيحصل عليه على أن العوض انما يكون بالإتفاق مخصوصة كما مر وأيضاً لا بد في التعويض من
الاضافة الى الهبة ثم التحقيق ان شرط العوض من العين الموهوبة بلفظ لا يمنع الرجوع سواء

لانه بعض أو مجزئ والعقوبة
لا تبطل بالشروط ولاتنس
تمام

* (فصل في مسائل متفرقة) *

لما كانت المسائل المذكورة في هذا الفصل متعلقة بالهبة ذكرها في فصل على حدة عنابة
وأشار بقوله مسائل متفرقة إلى أن الأولى ترجع بذلك (قوله وهب أمة الاجلها) اعلم أن
استثناء الجمل يتقسم على ثلاثة أقسام في قسم يجوز التصرف ويطل الاستثناء كالهبة
والتسكاح والخلع والصلح عن دم المهد وفي قسم لا يجوز أصل التصرف كالبيع والجارة
والرهن لأن هذه العقود تبطل بالشروط وكذلك استثناء الجمل وفي قسم يجوز التصرف
والاستثناء جميعا كالوصية لأن أفراد الجمل بالوصية جائز فكذا الاستثناء به بقولية وباقى
الفصل في البيانة للعبي (قوله أو على أن يردعها عليه) أي بعد حين وقوله أو يولد لها
أي يتخذها أم ولد (قوله على أن يرد شيئا منها) أي أو كرماعا أن يتفق عليه من غيره كافي الخالية
وهو متعلق بوب أو تصدق على سبيل البذل (قوله ولو معينا) أشار به إلى أنه لا فرق في
التعويض بين الموهوب بين المجهول والمعلوم لأن التساوي من جهة الجهة البذل من
جهة كونه بعض الموهوب (قوله أو على أن يعرض في الهبة والصدقة شيئا منها) أي شيئا مجهولا
ح وقيل بقوله منها المعلوم غيرها فسد ها قال في الخالية وعده أرضا بشرط عليه أن يتفق
عليه من الخارج فهي فاسدة وقال في الصرة العوض المجهول إذا كان من غير عين الموهوب
يفسد الهبة وتقدم لما ان الفاسدة مضمونة وبشرط الفساد ها أن يكون الشرط في العقد لا بعد
وحيدة فالأولى مجازاة تقوط الأرباح بل رعا على عرف من يجهله كالعرض يجب كالتقدم وفي
بعض النسخ بل أكثرها تمت بديل منها (قوله صحت الهبة) في الصور كما لا يتم لا تبطل بالشروط
الفسادة درر قال شيخ الإسلام أي التي تفسد البيع مع كونها غير آيلة إلى الهبة بشرط
العرض كما يظهر ذلك من فتاوى قاضي خان وغيره وذلك كهبة مهر بشرط أن يبيع بها
أو يمسك من المأوى ويقطع الها في كل حول فبما مر في جملة الشروط نفقة الحج والاحسان إليها
وقطع النوب بمنزلة شرط العوض بل جعل بعض المشايخ بشرط ترك ظاهرها في هبتها مهرها وبشرط
المسك معها أمثلة في الحكم فحكموا بطلان هبتها إذا ظاهرا ولم يكت معها وأمرها ونحوها وكان
لانتفاعها بماله الشبه بما بالعوض في الجمل وإن لم يكونا عوضين حقيقة فتكأنهم علوقها
بالشبهين فافسدوا الهبة متى لم يحصل المشروط للأواب لشبههما بالعوض فانه لا تتم الهبة إذا
لم يحصل العوض وصحها متى حصل النفع المشروط وإن كان مجهولا لجهة الفاشة كترك
الظلم المجهول بلهالة سده لأنه ليس بعوض حقيقة وهذا بخلاف الشروط المذكورة في
الكتاب وأما إذا شرط عوضا مجهولا لجهة الفاشة كما إذا شرط أن يتفق على الواهب ما يخرج
من الأرض القراح الموهوب بقالة فاشة فاسدة مطلقا كاصير حوايه والظواهر أن الفاسد لا يكون
تعلق الهبة بالخطر إذ الخروج موهوم وهذا ما فهمت من كتب الفتاوى كذا ذكره جوى
وأذه وسما في غمامة آخر الفصل (قوله وبطل الاستثناء في الصورة الأولى) لأن الاستثناء
لا يعمل إلا في محل يعمل فيه انعقد والهبة لا تعمل في الجمل لكونه وصفا للجارية فانه قاب بشرط
فاسد والهبة لا تبطل بالشروط الفاسدة وقد أوسع الكلام على الحل الاتفاقية ونقله السلي
عنه فراجع ان شئت ط وفي البحر وكذا الحكم في كل معاوضة حال بغير مال كالتسكاح

* (فصل في مسائل متفرقة) *

(وهب أمة الاجلها أو على
أن يردعها عليه أو يعقها
أو يولد لها أو وهب
دارا على أن يردعها شيئا
منها) ولو معينا كانت
الدار أو غيرها (أو على أن
يعرض في الهبة والصدقة
شيئا منها صحت الهبة
(وبطل الاستثناء في
الصورة الأولى (و) بطل
الشرط في الصور الباقية)

والهبة تلزم بغير هبة المريض بطل بالشروع وعدم القبض واعتبرت وصية من الثالث
بعد الدين وعادة للشهين وقد يقرب الملك على الهبة فلا فصل كالمالك كانت في يد الموهوب فلم يكن
عدم اللزوم وعدم الترتيب من لوازمها على ان المستحيل الجمع في حالة واحدة لا في الابتداء
أو الانتهاء بخلاف ما استشهد به لتهذر الجمع لتهذر المحكمين فلما جاب اللفظ اه وفي
الشعر لا الهة عن العرجى انه يصح العوض ولو كان أقل منها وهو من جنسها ولا يرايه انتهى
ولا يخالف لو اختلفا في قدر العوض لما في المقدس عن الذخيرة انما قال على ان الهبة بعوض
واختلفا في قدره ولم يقبض والهبة قائمة بخير الواهب بين تصديق الموهوب له أو الرجوع في
الهبة أو بغيرها المذكرة ولو اختلفا في أصل العوض فالقول للموهوب في انكاره وللواهب
الرجوع لو قاما لمستهلكا فلا شيء له ولو أراد الرجوع فقال أنا خولك أو عوضك أو انما
تصدقتم قالوا فالقول للواهب استصاها اه ملخصا (قوله فترد بالعيب) أي في العوض
والمعوض أي يرد كل واحد من العوضين هـ ذاهوا الوجه من الارجاع الى الهبة والتعميم
وكذا يرد كل منهما بخيار الرؤية ويرجع في الاسفة حتى على ما يبعه بما في يده لو قاما أو قبله أو قبلته
لو حال كما في المبيع (قوله على ان تعرضي) لان على للشرط (قوله وهبتك بكذا) لان
اليامه قاله والمسال المقابل بالمال يبيع (قوله فهو يبيع ابتداء وانتهاء) فيثبت لكل منهما
الملك في حقه ولا يمنعان من التسليم ولا يشترط قبض ولا بضر شيوع (قوله بطل اشتراطه)
أي والهبة لا تبطل به (قوله فيكون) أي المتبعض من الهبة وعوضها اذا دفع (قوله وهب
الواقف أرضا بشرط استبداله) في البصر نقلا عن القاضي الجامع بين وقف هلال والخصاف
ولو وهب الواقف الأرض التي شرط الاستبدال به ولم يشترط عوضا لم يجز وان شرط عوضا فهو
كأن يبيع اه فقول بشرط متعلق بلواقف وقوله لا بشرط متعلق بوهب وأعاد الضمير مذكرا
على الأرض انما ويلها بالوقف أو العقار (قوله وان شرط الخ) ظاهره انه يصح ولو كان البديل
دراهم أو ذنانير وقد تقدم في الوقف انه لا بد أن يكون البديل عقارا وقد تقدم الكلام فيه فارجع
اليه (قوله بشرط عوض مساو) أي لقيمة مال الصغير بالاولى اذا كان زائدا عليه (قوله بين
الوقف) أي الذي شرط استبداله حيث امره بشرط العوض (قوله ومال الصغير) حيث
لم يجوز له مطلقا قال الرمي يترق بينهما بان الواقف لما شرط الاستبدال وهو يحصل بكل عقد
بقصد المعاوضة كانت الهبة بشرط العوض داخله في شرطه بخلاف هبة الاب مال ابنه
الصغير أي فانما يترع ابتداء وهو ممنوع عن مطلق التبرع في ماله انتهى (أقول) وقد يقال ان
المقصود من الاستبدال المنفعة في البديل لا في نفس الاستبدال وأما مال الصغير فيشترط في
نفس العقد عليه ظهور المنفعة لانه عقد تجارة أو ان الوقف من المستبدل فهو ملك في الجلة
بخلاف ملك ابنه فاعل أحد هذين الفرقتين على قولهما الذي طلبه الشارح لان الواقف له شائبة
ملك حيث شرط الاستبدال لا سيما على قول الامام بخلاف مال الطفل اذ لا له فيه ولا شائبة
ملك فافترقا وهذا كله اذا كان ما نقله الناصحي على قول الامام والناصحين ويمكن ان يكون
مشي على قول الامام وانتم ما يخالفان في الوقف كمال الصغير فلا يحتاجان للفرق فليراجع
مذهبنا في ذلك والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

فترد بالعيب وبخيار الرؤية
ويؤخذ بالشفعة) هذا اذا
قال وهبتك على ان تعرضي
كذا أمال وقال وهبتك
بكذا فهو صحيح ابتداء
وانتهاء وقد العوض يكونه
معيضا لانه لو كان مجهولا
بطل اشتراطه فيكون هبة
ابتداء وانتهاء (فروع)*
وهب الواقف أرضا بشرط
استبداله لا بشرط عوض لم
يجز وان شرط كان كبيع
ذكره الناصحي وفي
الجمع وأجاز محمد هبة مال
طفله بشرط عوض مساو
ومنعه قلت فيحتاج على
قوله - الى الله - رق بين
الوقف ومال الصغير انتهى
والله اعلم

فيه ما مضى من السنين مع انه لا يجب عليه كماله * والحاصل انه لو كانت الهبة امة مثلاً
فقبضها الموهوب له ووطأها واسدودها وجنى عليها فقبض ارشها ووطأها وغيره فاخذ عقرها ثم
رجع عليه الواهب بقضاء او رضا امتنع عليه ووطأها والتصرف بوجه من الوجوه بعد الفسخ
وما اخذ من الارش والعقر فطيب له لانه غنا مملوكه والولد ولده والواهب انما يأخذ الامة فقط
وهذا معنى عدم ترتب الاثر في المستقبل لانها مضى (قوله من الموضع السبعة) لا يظهر
في الموت لان الاتفاق حينئذ من الوارث والباقي احد العاقدين ويكون الرجوع في العوض
بالتراخي في الهلاك برد البديل (قوله جاز هذا الاتفاق منهما) أى على انه هبة مبدئية كما بينته
عبارة المجتبى فيشترط فيه ما يشترط في الهبة مما تشترط في الشرط ونقل المصنف في آخر
الفصل عن المحبط رجل تصدق بصدقة فسلمها اليه ثم قبلا الصدقة لم يجز حتى يقبض لانها هبة
مستقلة مستأنفة لانه لا رجوع فيها وكذا الهبة اذا كانت لذى وجه محرم اه * والحاصل انه
تصح الاقالة في الهبة والصدقة في الحارم بالقبض مع انه يوجد فيها ما يمنع من الرجوع ومع ذلك
جاز تبرعها من الانا جعلا هبة مبدئية وذلك اشترط فيها ما يشترط للهبة وحينئذ لا يظهر ما توقف
به الطحاوى (قوله في الحارم) ظاهره تقييده بالحارم بقيد ان القبض لا يشترط في غيرهم
وفي شرح المصنف واطلاق ابي يوسف في رواية ابن مسعدة خلافه تصدق وسلم ثم ساقه الاقالة لم
يجز حتى يقبض اه وهذا بقيد ما ذكرنا ثم فائدة التقييد بالقبض ان لو لم يقبضه وتصرف فيه
الموهوب لم يصح تصرفه وتظهيره يقال فيما بعده ط (قوله لانها) أى الاقالة هبة أى مستقلة
(قوله وكل شئ يقبضه الحاكم اذا اختصها اليه فهذا حكمه) أى بقية القبض لكن الذى
نحن فيه عدم فسح القاضى والتظاهر ان لفظة لا ساقطة وأصل الكلام وكل شئ لا يقبضه
الحاكم كما هو الواقع في الخالية وبه يظهر المعنى ويكون المراد منه تعميم الحارم وغيرهم عملاً
رجوع في جهتهم وسببى ان المعتقد الصحة ويمكن أن يراد بقوله وكل شئ يقبضه الحاكم الحاكم الخاى
ان الهبة للمدارم والصدقة مطلقا اذا وقعت لهما كما وأراد صاحب الرجوع فيها بفسخ دعواه
الحاكم بمعنى انه يطلها ويحكم عليه بعدم صحته فان تقبضا عليها كانت هبة مبدئية فبشترط لها
شروط الهبة وكذا كل ما كان فيها مانع من موانع الرجوع فنامل (قوله لانه غير مقبوض)
لان هبة الدين من غير من عليه الدين لا يجوز الا بان يساطه على قبضه والصغير لا قبض له الا
بقبض وابه وهو من عليه الدين فلا رجوع بالقبض لكن سببى أن المعتقد الصحة وينفهم منه
جواز عكسه وهو هبة الابديا على طاقه لانه مقبوض للابان اذا كان لا طفل مال في يده (قوله)
فنفى سلطان الرجوع المانع) نقله صاحب الدرر من المحيط وهكذا فى الذخيرة والخالية وذكر
في التبيين وغيره ان الموهوب لو وصفا فاشتب هذا الموهوب له وكبر وطال ثم صار شيخا فقلت
قبضه لم يرجع فيه وعلى هذا جميع الحيوان وعلى بانه زاد من وجهه وانقص من وجه آخر
وحين زاد سقط حق الرجوع فلا يعود وانت خبير بانه هذا وبيننا ذكر صاحب الفات
لم يرد الى حاله الاول ولكن ذكرنا طائفة اجناسه انه يرجع واحل وجهه ان الذات
بعد زوال الزيادة هو الذات الاول (قوله ثم زال المانع) مبني على ما قدمه عن الخالية واعتده
القهاء تانها لكن في كلامه ذلك اشارة الى اعتداده خلافه قلت ولا يخفى على اطلاق الدرر فان

من المراضع الهبة
السابقة كالهبة اقربا به
نجاز) هذا الاتفاق منها
جوهره وفي المجتبى لا تجوز
الاقالة في الهبة والصدقة
في المدارم الا بالقبض لانها
هبة ثم قال وكل شئ يقبضه
الحاكم اذا اختصها اليه
فهذا حكمه ولو وهب الدين
لطفل المدين لم يجز لانه غير
مقبوض وفي الدرر نفى
سلطان الرجوع المانع ثم زال
المانع عاد الرجوع (قلت)
العين (الموهوبة واستحقها
مستحق

على حذف أى (قوله كان فسخا) خلافا لزم في الرجوع بالتراضي كما يافى عنابة (قوله
واعادة) بالنصب عطف على فسخا (قوله لاهية للواهب) أى كما قال زفر رحمه الله تعالى بان
الرجوع بالتراضي عقد جديد فيجعل بمنزلة الهبة المبتدأة عيني قال في البدائع ولو لووبه
الموهوب له الواهب قبل القضاء أو الرضا وقبل لا يملكه حتى يقبضه فإذا قبضه كان بمنزلة
الرجوع بالتراضي أو قضاء وليس للموهوب له أن يرجع فيه اه (قوله لا يشترط قبض
الواهب) والموهوب يكون أمانة في يد الموهوب له حتى لو هلك لا يضمن هندية (قوله وصح
الرجوع في الشائع) أى في البعض الشائع الذي يحتمل التسعة كما إذا وهب الدار ثم رجع في
نصفها لأن الشروع طارئ لا أثر له فيه ما ذكره في العنابة (قوله لما صح فيه) أى في الشائع
ولا يشترط قبض الواهب (قوله وللاواهب رده) أى بالعيب أى له بعد الرجوع منه رده
الموهوب إذا كان اشترافه من رجل ثم بعد الرجوع اطاع على عيب فيه (قوله مطلقا) حال من
رجوع الواهب أى لا يفسخ عطفة الحكم خيار العيب يعنى ولم يعلم بالعيب قبل الهبة وصورة
الطحاوى بما لو اشترى شيئا ثم باعه ثم رد المشتري الثاني على الأول عيب قديم فإن رده بقضاء
كان فسخا فثبت حق الرد للمشتري الأول على بائعه وان كان مرضا لا لأنه بمنزلة البيع الجديد
(قوله بخلاف الرد بالعيب) أى لو اشترى شيئا وباعه ورده المشتري الثاني بعد قبضه ابتداء على
المشتري الأول بغير قضاء أمس للمشتري الأول أن يرد على بائعه كما تقدم في باب لا حق المشتري
في وصف السلامة أى يستحق ما اشتراه من المبيع بخير وجب عليه أن يرفع الأمر للقاضي
فيطلب منه إصالة إلى ما يستحقه من وصف السلامة وحيث كان المبيع معيبا لم يمكن إصالة
إلى ما يستحقه بفسخ القاضى المبيع وليس حقه في الفسخ فاذا اتفقا بغير قضاء بل بتراضيهما
كان اتفاه وهى فسخ في حق المتعاقبين بيع جديد في حق ثالث والبيع الأول ثانى فحقه
يفرض كان المشتري الأول اشترى من المشتري الثاني فليس له أن يرد عليه لأنه مشتري منه
والمشتري لا يرد على بائعه بالعيب إذا كان المبيع وصل إلى البائع من جهته ولا على البائع الأول
لأن المشتري من شخص لا يرد على غيره وانما قال بعد القبض لأن رده قبل القبض فسخ مطلقا
فيعرده على بائعه كما تقدم (قوله لأن حق المشتري في وصف السلامة لا في الفسخ) ولهذا الزوال
العيب امتنع الرد لوصول حقه إليه وإذا لم يكن سلبيات رضاء فوجع بالعرض ويلزم منه
فسخ العقد ضرورة من غير أن يثبت حقه في الفسخ فإذا لم يكن له حق الفسخ لم يصح منه توفيقا
حقه فيكون ملوكا ببد ضرورة غير أنه إذا حكم الحاكم بالرد عنه بجزءه عن تسليم حقه جعلناه
فسخا عموم ولايته ولا كذلك المتعاقدان لأنه لا ولاية لهما إلا على أنفسهما بخلاف الهبة قائما
تعهده وجبة حق الفسخ وهو بالفسخ يكون مستوفيا حقه بانباته باعقداً لأن العقد وقع غير
لازم فان رفع رجوع البسه عين ملكه كالأمانة فيكون فسخا في حق الكل فلا يمكن أن يجمع
هبة مبتدأة اه منع بتصريف هذا الظاهر قول المؤلفات فافترقا ط (قوله لا بطلان أثره
أصلا) أى فيما مضى (قوله والاعاد المنفصل) أى المتولد من الموهوب أى ولو قلنا بطلان
أثره في الماضي لا وجوبنا رد الزوائد المنفصلة من الولد والنهر والارض التي وجدت عند
الموهوب لمع أنه لا يثبت للواهب الرجوع فيها ولا وجوبنا عليه ترك ما له الموهوب إذا رجع

(كان فسخا) لعقد الهبة
(من الأصل واعادة الملك)
القديم لاهية للواهب
(فلهذا) لا يشترط
فيه قبض الواهب وصح
الرجوع في الشائع ولو
كان هبة لما صح فيه
والواهب رده على بائعه
مطلقا بقضاء أو رضا
بخلاف الرد بالعيب بعد
القبض بغير قضاء لأن حق
المشتري في وصف السلامة
لا في الفسخ فافترقا ثم
مرادهم بالفسخ من الأصل
أن لا يقترب على العقدائر
في المستقبل لا بطلان أثره
أصلا والاعاد المنفصل
إلى ملك الواهب برجوعه
فصولين (اتفقا) الواهب
والموهوب له (على الرجوع
في موضع لا يبيع) الرجوع

ان العلة هي عدم تاكله ملك الواهب قال في الخلاصة لو قال الموهوب له هلك قال قول
قوله ولا يعين عليه وعليه الكنز وسائر المتون (قوله حاشا المنكر ان البست هذه) اى ولا
يحلف على الهلاك لما سبق والحاصل انه لا يعين عليه يدعى الهلاك ما لم يعين الواهب مينا
ويدعى انما هي الهبة لا الهالك كنز ويريد استردادها او انكر الموهوب له ذلك وادعى ان الموهوب
غيرها حاشا (قوله كما يحلف الواهب الخ) قال في الهندية وذا اراد الواهب الرجوع في الهبة
فقال الموهوب له انا اخوك او قال عوضتك او صدقت به على وكذب الواهب فاقول للواهب
(قوله الاخ) الاولى الموهوب له (قوله مسبب النسب) به في المال لا النسب اى ولو كان
المقصود النسب لا يجري فيه اليه يمين على قول الامام خلافا لقول اصحابين المقتضى به من ان
التخليف يجري في النسب * وحاصل القضية في هذه المسئلة انه لو ادعى بسبب النسب بالا لزاما
وكان المقصود اثباته دون النسب يحلف عليه كما في المنع والطعطاوى وغيرهما حتى قال في
الجبر يستحلف الواهب عند الكل لانه ادعى بسبب النسب مالا لزاما فكان المقصود ثباته دون
النسب وعزاه لقنارى فاضحان من باب الاستحلاف ونظر فيه الرضا حتى بان المال ليس بسبب
النسب بل المعنى الصحيح ان يقال ان الامر الذي بسببه النسب وهو مسبب عنه وهو لزوم
الهبة وعدم صحة الرجوع فيها وهذا يحلف منه ثباتا مالم يخاله الامام من انه لا تخليف في
النسب اى اذا ادعى عليه نسبا المقصود اثباته اما هنا فالمقصود منه اثبات امر آخر وهو لزوم
الهبة فهو المدعى في الحقيقة اه فتأمل ومسبب بضم الميم وفتح السين وثبت الباء الاولى
وفتح الثانية (قوله ولا يصح الرجوع الا براضهم او بحكم الحاكم) فلو استرداها بغير قضاء
ولا رضاء كان غاصبا حتى لو ملك في يده بضمن قيمتها الموهوب له شئى قال قاضيان وهب
فوالرجل ثم اخسأه منه فاسم الكهنة الواهب قيمة الثوب للموهوب له لان الرجوع في الهبة
لا يكون الا بقضاء او رضاء اه وفيه الواهب اذا رجع في هبته في مرض الموهوب له بغير قضاء
يعتبر ذلك من جميع مال الموهوب له او من الثلث فيه روايتان ذكر ابن جماعة في القياس يعتبر
من جميع ماله اه (قوله للاختلاف فيه) اى بين العلماء فان بعض المجتهدين يقول بعدم
الرجوع فهو ضعيف لا يثبت حكمه الا باحد المذكورين وذكر في الحواشي البيهقي انه
لان الشافعي يخالفنا وفيه كلام وهو ان خلافه متاخر فكيف يبنى الحكم المتقدم على ما لم
يحتق بعد والاولى حله على اختلاف الصحابة لو ثبت اه (قوله في ضمن جمعه) يعنى لو سأل
رد العين الموهوبة بعد قضاء القاضى بصحة الرجوع فيها فامتنع من تسليمها فهل ملك لزمه
ضمانها بعينها ان كانت منسية والافقية نعم لانه متعدي بالمتع بعد صحة الرجوع بقضاء القاضى
اما قبل القضاء لم يملك سقط الرجوع بالهالك ولا ضمان عليه بالمتع لانه غير متعدي لانه انما
منع ملكه اذ لم يصح الرجوع لعدم وجود القضاء ولا رضاع المتع وقد ملكها بالباية ولا يعتبر
قوله بل انه رضى بردها لان ما كها يقضه لكن قوله لا يشرط فيه قبض الواهب يفهم منه
انما يتم بقوله رضى بردها فليقرر افاده بعض الافاضل قال ط وانظر لما اومنه به بعد
الرجوع بالرضا وهلك والظاهر انه يضمن لوجود التمتع كمنعه بعد القضاء (اقول) وهذا
يؤيد افاده بعض الافاضل حيث ضمنه بالمتع ولم يرد رجوعا تأمل (قوله بقضاء او رضاء)

(حاشا) المذكور (انما)
ليست هذه خلاصة
(كما يحلف) الواهب (ان)
الموهوب له ليس باخيه اذا
ادعى (الاخ) (ذلك) لانه يدعى
مسبب النسب لا النسب
ثانية (ولا يصح الرجوع الا
براضهم او بحكم الحاكم)
للاختلاف فيه قبض
بمنعه بعد القضاء لاقوله
(واذا رجع احدهما)
بقضاء او رضاء

(لاجنبي) أي لأن الله - لم تقم له - حيث بذل مولاه لان الله - لا يعلك وان قلت فهو مافي به
 - يده وفي آغاز الاشياء أي أب وحب لابنه وله الرجوع فقل اذا كان الابن مملوكا لاجنبي قال
 الحوى وانما ساقى يكونه مملوكا لاجنبي لانه اذا كان مملوكا لغير رب ذي رحم محرم منه تكون
 الهبة واقعة للقريب والهبة للقريب لاجنبي لانه اذا كان مملوكا لغير رب ذي رحم محرم منه لا يمكن
 تصور المثلثة والافلايكن تصورها (قوله أو لعبد أخيه) أي وهو أجنبي لانه لم يهب للادخ
 صورة وان وقعت للاخ في الحقيقة لقياس الشك في المانع فلا يثبت مع الشك لان المثلثة لم يتم
 فيها القريب من كل وجه بدليل ان العبد أحق بمأواه له اذا احتاج اليه وهذا عند أي حقيقة
 وقال يرجع في الاولى دون الثانية منج عن الجور ومثله في شرح الجميع (قوله يرجع) أي في
 كل الصور عند الانعام وقال يرجع في الاولى لاني الثانية كما قلت لان الملك يقع له ولو في مكان هو
 المعتبر وللانعام ان الهبة تقع له ولو من وجه وهو ملك الرقبة والعبد من وجه وهو ملك اليد
 ألا ترى انه أحق به ما لم ينزل عن حاجته فباعه ايا احد الجانبين يلزم فيه ما - وباعتبار الجانب
 الآخر لا يلزم فيه ما فلا يلزم بالشك ولان الصلة قاصرة في حق كل واحد منهما الماذكر بان المعنى
 والصلة الكاملة هي المانعة من الرجوع فلا تنعدي الى الناصرة (قوله ولو كانا ذراحم محرم
 من الواهب) بان كان أخوه لايه عبد أخيه من أمه اه - مري الدين عن الميسر أي لان
 الهبة في الصورة وقعت لذى الرحم وكذا في الحقيقة فامتنع الرجوع للوجهين ولو عجز قرينه
 المكاتبة فعد محمد لاي رجوع خلافا لابي يوسف وان عتق لارجوع منج فافاد انه لا يرجع مادام
 مكاتباً انما افلا نحريدا ويكن تصوير المسئلة بان يكون لرجل أختان لكل واحدة منهما مولد
 وأخذ الولدين مملوكا للآخر (قوله على الاصح) وذكر الكرخي عن محمد ان قياس قول الانعام
 أن يرجع لانه لم يكن لكل واحد منهما اصله كاملة (قوله لان الهبة الخ) أي فليس في المانع
 شك (قوله ما لا يقسم) أي ما لا يقبله ما مع بقاء الاتباع السابق كما تقدم واحترزه عما اذا
 وهب له ما ما يقسم فلا ينصح لواحد منهما لان هبة ما يحتمل القسمة لاثنتين غير صحيحة لانه وهب
 لكل منهما ما شاعا كما تقدم فم قيل باب الرجوع وبقلبه لا أي لو وهب لاثنتين ما يحتمل القسمة
 لا ينصح (قوله الرجوع في حق الاجنبي) اعتبارا للبعض بالكل مبسوط (قوله - لالك
 العين الموهوبة) أي تلف عينها أو عامة ما فيها مع بقاء الملك فلو وهب - فنجعله - سكتنا أو
 سيفا آخر لا يرجع اعتذر الرجوع بعد الهلاك أو ذهب غير مضمون عليه بخلاف ما ذهبنا في زناهي
 ومكي ولواستهلك البعض لانه يرجع بالباقي بزيادة والاستهلاك كالهلاك كما هو ظاهر صرح
 به أصحاب الفتاوى رمي وأما هلاك احد العاقلين فقد قدمه (قوله لانه ينكر الرق) أي
 وجوبه عليه وهذه القوة صدق ولان دعواه الهلاك اخباره به لالك ملكه وانه لا يوجب
 عيننا برهان قال العيني فلو ادعى الموهوب له الهلاك صدق لانه مكر لو جوب الرد عليه
 فاشبه المودع اه - بقى قوله بلا خلاف عزاء في الدرر وغيره الى الكافي ولم يذكر الهبة مع ان في
 الرومانية قال اذا ادعى المودع ضماها او حدها بغيره وقد قال العيني فاشبه المودع على
 ان المقرر وان كان القول قول المنكر ليكنه يمينه ولان كل من أنكر ما لو اقر به لانه يحلف عند
 انكاره وهذا لو اقر بعدم الهلاك يلزمه الرد فلم لا يحلف عند انكاره بدعوى الهلاك والظاهر

لاجنبي أو لعبد أخيه ترجع
 ولو كانا أي العبد ومولاه
 ذراحم محرم من الواهب
 فلا رجوع فيما اتفقا على
 الاصح لان الهبة لا يها
 وقعت تمنع الرجوع بحز
 (نوع) وهب لآخيه
 وأجنبي ما لا يقسم فقبضه
 له الرجوع في حق الاجنبي
 لعدم المانع درر (والهه
 هلاك العين الموهوبة ولو
 انعام أي الهلاك (صدق
 بلا خلاف) لانه ينكر الرد
 فان قال الواهب في هذه
 العين

على الانسان ملكه لنفسه وايضا اذ ادان قولهم الهية في مرض الموت وصية أم اتفق قدسية
 وتنقيب وصية وشروط الهية القبض وأم الولد محجوبة اقيام المال حال حياة المولى ولابد
 للمعجور فلا يتأتى منها القبض ولا يمكن أن تصير ما دونة في تلك الهية لان الامتلاك مادامت رقيقة
 أما لو أوصى لها فانها تغلب بعد الموت وهي حرة بدموت ولا هاف تصح الوصية (قوله اعنيها
 بعونه) وبعتبر القول بعد الموت والغلبة واقع لها بعده (قوله والقاف القرابة) أي
 القرية الا والوالد اذا احتاج الى ذلك قال في الدرر فانه يتقدم بالاختصاص منه الى الاتفاق
 ويسمي ذلك رجوعا نظرا الى الظاهر وان لم يكن رجوعا حقيقة على ان هذا الحكم غير مختص
 بالهبة بل الاب اذا احتاج اليه الاخذ من مال ابنه ولو غائبا كما ذكر في باب النفقات قال صدر
 الشريعة ونحن نقول به أي لا ينبغي أن يرجع الى الوالد فان تلك الحاجة فتقوم بعض الناس
 ان قوله ونحن نقول به ان للاب أن يرجع فيما وهب لابنه عنه ذنا ايضا مطلقا وهو باطل
 منسوخ الغلبة عن قوله فانه يتملك للعاجة فان مراده ما ذكرنا حتى لو لم يتحج لم يجز له الاخذ من مال
 ابنه فان ما قومه مخافة ان يصير جميع ما لنا كقاضيان وغيره ان قرابة الوالد من جهة الموانع اه
 ولهذا لم يتعرض الشارح رحمه الله تعالى لتخصيص القرابة بغیر الاب بل تركه على العموم
 استحلالا على ما تقر ان للاب أن يتناول من مال ابنه عند الحاجة بقدرها (قوله لذی رحم
 محرم) خرج من كان ذارحم وليس محرم ومن كان محرم وليس بذی رحم درر قالوا كابن
 العم فان كان أخاه من الرضاع أيضا فخرج أيضا واحترضه بقوله نسبافانه ليس بذی رحم
 محرم من النسب كما في النهر بلاية. والثاني كالأخ رضاعا قال الصمغندي الرحم صاحب
 القرابة والمحرم هو الذي يحرم من حكمته اه وانما لا يرجع فيها اقوله عليه الصلاة والسلام اذا
 كانت الهبة لذی رحم محرم لم يرجع فيه اولان المقصود منه ازالة الرحم وقد حصل وفي الرجوع
 طبيعة الرحم اه زياي (قوله منه) صفة محرم والضمير في منه للرحم فخرج الرحم غير
 المحرم كابن العم والمحرم غير الرحم كالأخ رضاعا والرحم المحرم الذي يحرم منه لامن الرحم
 كابن عم هو أخ رضاعا وعلى هذا الحاجة الى قوله نسبافانه لم يحتاج اليه لوجه الضمير
 للواهب ليخرج به الاخ غير تدبر (قوله نسبافا) حال من محرم فلو كان الرحم محرم من الرضاع
 أو المصاهرة لا يمنع الرجوع لعدم وجوب ماله ولذا لا يجب انافانه عليه عند مجزوءان كانت
 صاته من دون ابها (قوله ولو ذميا أو مستأمنافا) لانه واجب الصلة ومحل للصدة لقوله تعالى
 لا ينهكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبوههم ولقبول الذممة
 والامان فقد ترك المقاتلة قال الله تعالى من أجلهم الحرب (قوله بالارحم) أي بالارحم
 موجب للمعصية وان صار له رحم بالارحم والمصاهرة فانه لا يمنع الرجوع (قوله ولو ابن عمه)
 أي ولو كان أخوه رضاعا ابن عمه وهذا خارج بقوله منه أو بقوله نسبافا لان محرميته ليست
 من النسب بل من الرضاع ولا ينبغي ان وصله بما قبله غير ظاهر لان قوله لمحرم بالارحم لا يشله
 انكره رجاء الآن يقال قوله بالارحم الباطنة لا بسببية أي لمحرم بسبب غير الرحم كالباتنة في
 قوله به عدم المصاهرة تامل (قوله والمحرم) عطف على المحرم فلا يمنع الرجوع (قوله
 كاهات النساء والرأب) ومنهم أن ذواج البنين والبنيات خاتمة (قوله وأخيه وهو عبد

لعنة هاجونه فيسلم لها كافي
 والقاف القرابة فلو وهب
 لذی رحم محرم منه نسبافا
 ولو ذميا أو مستأمنافا
 لا يرجع) في (ولو وهب
 لمحرم بالارحم) كاخيه
 رضاعا ولو ابن عمه (والمحرم
 بالمصاهرة كاهات النساء
 والرأب وأخيه وهو عبد

عن هبةك كما هو موجود قال بعض الافاضل والذي يظهر ما قاله ابو يوسف لان الشيء ينتهي
باتهامه علمته وعلمه سقوط الدين المثل ولم يبق المثل في عود الدين كمن له على آخر دين مؤجل فقتضاه
قبل الاجل فاستحق ذلك عاذا الدين مؤجلا لانه لا يطل القضاء بالاستحقاق بطل وهو سقوط
الاجل فتأمل اهـ * (فرع) * صلى على عمه لوصيه دين فوهب الوصي عبده لصبي ثم اراد
الوصي الرجوع في ظاهر الرواية لذلك وعن محمد المنع بزانية (قوله ورواية عن الاحام)
لان الساقط لا يعود كما قيل له نجس دخل عليه الماء الجارى حتى كثر وسال ثم عاد الى القلة
لا يعود ونجسا وقال ابو يوسف يعود الدين كما كان مكان لان زوال الدين كان كالمسك
الموهوب له وقد بطل المثل كما في المنع (قوله كما لا يعود النكاح) وذكر المدا واليه يدانه يعود
قال في الخاتمة واما مثله النكاح ففيه روايتان عن ابي يوسف في رواية ان ارجع الواهب
يعود النكاح اهـ وفي الهندية بعد ما ذكرنا عن المدا واليه يدانه يعود النكاح في
مواضع انه بالرجوع في الهبة يعود الى الواهب قديم ملكه والراى منه العود الى قديم
ملكه في باب سقط قبل اقباضه في الاترى ان من رهب مال الزكاة من رجل قبل الحول وساله
اليه ثم رجع في الهبة بعد الحول لا يجب على الواهب زكاة ما مضى اهـ فلم يجعل قديم ملكه
عادا اليه في حق زكاة ما مضى وكذلك من وهب من آخر داروسلمها الى الموهوب له ثم بيعت
دار يجنيها ثم رجع الواهب فيها لم يكن للواهب ان يأخذها بالشفعة ولو عاد اليه قديم ملكه فيها
مضى وجعل كأن الدار لم تزل عن ملكه لكان له الاخذ بها شفعة اهـ وعزاه لاذخيرة
(قوله والراى) في المغات فيهما بعض العرب ومنهم من يقول زاي ومنهم من يقول زاي
في قصورها ومنهم من يقول زاي وهذا اقبح الوجوه لانه لم يأت اسم على حرف ومنهم من
يقول زى فيشد الياء ابو السعد عن ابن عبيدون (قوله فلو وهب لآخر الخ) الاصل
ان الزوجة تظلم القرابة حتى يجرى التوارث بينهم مالا حاجب وترد شدة كل واحد منهما
للاخر فيكون المقصود من هبة كل منهما الاخر الصلة والتوادد دون العوض بخلاف
الهبة للاجنى فان المقصود منها العوض ثم المعتبر في ذلك حالة الهبة فان كانت اجنبية
كان مقصوده العوض فثبت له الرجوع فمما لا يسل قط بالتمزيق وان كانت حليمة كان
مقصوده الصلة دون العوض وقد حصل في سقوط الرجوع فلا يعود بالابانة اهـ زيلو
ملخصا (قوله لا) أى لا يرجع ولو فارقها بعد ذلك لا يملك الرجوع اقيام الزوجة وقت
الهبة (قوله كعكسه) أى لو وهبته لرجل ثم نكحها رجع ولو تزوجها الاوان فارقها
والاولى أن يقول كما اذا كانت هي الواهبة فمما (قوله ولو في مرضه) قال في الاصل
ولا يجوز هبة المريض ولا صدقة الا مقبوضة فاذا قبضت جازت من الثلث واذا مات قبل
التسليم بطلت ويجب أن يعلم بان هبة المريض هبة عقدا وليس بوصية واعتبارها من الثلث
ما كان لان وصية ولكن لان حق الورثة يتعلق بالمريض وقد تبرع بالهبة فليزم تبرعه بقدر
ما جعل الشرع له وهو الثلث واذا كان هذا التصرف هبة عقدا اشترط له ما تشرائط الهبة
ومن جعلها قبض الموهوب قبل موت الواهب اهـ محيط (قوله ولا تنقلب وصية) لما علمت
ان هبة المريض هبة عقدا وهي ايت باهل اقبضه لان الوفاة بضمها كانت ملكا له ويستحب أن

ورواية عن الامام كما لا يعود
النكاح لو وهبها لزوجها ثم
رجع خاتمة (والراى الزوجة
وقت الهبة فلو وهب لامرأة
ثم نكحها رجع ولو وهب
لامرأة لا) كعكسه
(فرع) * لانصح هبة
المولى لام ولده ولو في مرضه
ولا تنقلب وصية اذ لا بد
للموهوب رعاها لو وصى لها
بعد موته يصح

الواهب الثاني جهة أو ارث أو وصية أو شراه أو ماش - به ذلك لم يكن للواهب الاول أن يرجع
(قوله فلو ضعى الخ) أما لو طبعها بعد ان ضعى بها أو بدون التضحية ينبغي أن لا يرجع لأنه
بمنزلة الاستهلاك كما علم في باب الغصب (قوله لا يمنع الرجوع) وتجزئ به الاضحية والتمتع عند
محمد وليس له الرجوع في قول أبي يوسف والصحيح ان قول الامام كقول محمد هندية عن المحيط
قال ط وسكت عن النذر والظاهر عدم الاجزاء لعدم الوفا بالنذر اه قال الساجاني
وبظهر انهم تجزئ عن النذر والقولان اما على رواية انه غير فسخ من الاصل اذ لم تكن قضاء
فظاهر واما على غير ما قلنا هذه الاشياء غير محسوسة حتى يتأتى فيها النقص وصرح حوايان
ان كانت تعود وكذا الشفعة في الواهب المال قيل الحول ثم يرجع بعده وفي الواهب بعد
ما وهب الدار ويعت دار بجوارها وسيأتي

وواهب شاة راجع بعد ذبحها * فيجزي من ضعى عليه أو يؤجر
وهذا البيت قصر بجميع ما ظهر لي اه (أقول) ولانه وان لم يصلح لكل المذخور لكنه باق
على ما كان بعد الذبح ولذا يصدق به والصدقة لا تكون الا باسمه ملكه كما نمل (قوله والنذر)
اهله أراد به هنا المطلق فلا يتكرر مع الصنف أو يقال انما كررها بعد ذكر ما لها لانه نقل
عبارة المجتبى برمتها تأييد الماتى المتن (قوله فجهله) أى الموهوب له (قوله فله الرجوع)
مالم يقبضه لانه صدق عليه ولو وهب له شاة أو قبضه فاختاره الواهب واستهلكه غرم قيمته
للموهوب له ولو كان شاة فذبحها الواهب بعد قبض الموهوب له ياخذ الشاة المذبوحة من غير
تفريق بخلاف ما لو كان ثوباً قطعه الواهب فان الموهوب له ياخذ الثوب ويغرم الواهب له ما بين
اقطاع والصحة هندية (قوله خلافاً للثاني) أى فلا يمنع الرجوع عنده والخلاف يجزى
أيضاً في مسئلة الاضحية وما عطف عليها كما هو في المجتبى ولذا قال في الواهب من غير تضحية
له الرجوع اتفاقاً أى لم يخالف فيها أبو يوسف لانه لم يخرج عن ملكه أصلاً وفي التضحية
خرجت فتعلى وهما قولان وان وقعت التضحية لله تعالى لکنهما انما وقعت القرية بآرافة
الدم ولذا ألان يا كل لهما فلم يخرج عن ملكه بالكلية وهذا ظاهر في الاضحية واما في النذر
فكذلك كما علمت (قوله فله الرجوع اتفاقاً) لانه لم يخرج عن ملكه أصلاً (قوله سقط
الدين والجنابة) كإقدامه وصورة المسئلة لرجله على عبد دين فوجه مولاه صاحب الدين
وقبله سقط دينه لان بقوله الهبة كان راضياً باسقاط حقه في الدين وانش الجنابة لانه ما
يتعلقان بربة العبد ولا يرجع على العبد بشئ لان السبيل لا يستوجب شاة على عبده (قوله
ثم لو رجع) أى الواهب في هبته (قوله صح استحساناً) وفي القياس لا يصح رجوعه في الهبة
لانه رضى بسقوط حقه ليس له العبد فكان بمنزلة العوض وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة
والمعل عن أبي يوسف وهشام عن محمد وعلى قول أبي يوسف اذ ارجع في الهبة يعود الدين
والجنابة وأبو يوسف استفسس قول محمد وقال رأيت لو كان على العبد دين أصغر فوجه
مولاه منه فقبل الرضى وقبض سقط الدين فان رجع بعد ذلك لو قلنا لا يعود الدين كان قبول
الوصى الهبة تصرفاً مضاعفاً على الصغير ولا يعلل ذلك ووجه الاستحسان انه لم ينص على العوض
فكان اسقاطاً محضاً وكانت الهبة خالية عن العوض لان شرط العوض أن يقول هو عوض

(فلو ضعى الموهوب
له بالثبات الموهوبة أو نذر
التصدق بها وصارت لها
لا يمنع الرجوع) ومنه
التمتع والقولان والنذر
يجزى وفي المنهاج
وان وهب له ثوباً فجهله
صدقة لله تعالى فله
الرجوع خلافاً للثاني (كألو
ذبحها من غير تضحية) فله
الرجوع اتفاقاً * (فرع) *
عبد عليه دين أو جنابة
خطأ فوجه مولاه فوجه
أو لولي الجنابة سقط الدين
والجنابة ثم لو رجع صح
استحساناً ولا يعود الدين
والجنابة عند محمد

متأخرا عن العدة ان أضافه الى الهبة بان قال هذا عوض هبتك أوجار بترك يصح ويكون
العوض هبة يصح بما تصح به الهبة ويبطل بما تبطل به الهبة ويتوقف المالك على القبض ولا
يكون في معنى المعاوضة ابتداء ولا انتهاء فاما اذا لم يصف العوض الى الهبة فلكل واحد منهما
الرجوع بما وهب ونزل عن شرح مختصر القدوري العوض اذا لم يكن مشروطا بالعقد فهو
هبة في نفسه فيتوقف المالك على القبض ولا يصح الشيوع وفي حق الاول يعتبر عوضا ثم يقطع
به الرجوع فثاني مختصر المحيط موافق للمجتبى بأحد وجهيه وفي غاية البيان نال أحدهما ان
العوض الذي يسقط به الرجوع ما شرط في العقد فاما اذا عوضه بعد العقد لم يسقط الرجوع
لانه غير منسحق على الواهب له وانما تبرع به ليسقط عن نفسه الرجوع فيكون هبة مبتدأة
وليس كذلك اذا شرط في العقد لانه يجب أن يصير حكم العقد حكم البيع ويتعاقب به الشفعة
ويرد بالعيب فدل انه قد صار عوضا عنها وقالوا أيضا يجب أن يمتنع الرجوع في العوض الشرائط
المتبعة في الهبة من القبض وعدم الشيوع لانه هبة كذا في شرح الاقطع وقال في التبعة فاما
العوض المتأخر عن العقد فهو لا يسقط الرجوع ولا يصير في معنى المعاوضة لا ابتداء ولا
انتهاء وانما يكون الثاني عوضا عن الاول بالاضافة اليه نصا كذا في العوض عن هبة فان
هذا عوض اذا وجد القبض ويكون هبة يصح ويطل بما تصح ويبطل به الهبة وأما اذا لم
يصف الى الاولى يكون هبة مبتدأة ويسقط حق الرجوع في الهبتين جميعا انتهى
مع بعض اختصار ومفاده أنهم ما قولان أو روايتان الاول لزوم اشتراطه في العدة والثاني
لا يلزم الاضافة الى الاولى وهذا الخلاف في سقوط الرجوع وأما كونه معاينته فلا
نزاع في لزوم اشتراطه في العقد تامل وسنذكر آخر الفصل في الفروع بيان العوض مفعلا
عن الهندية ان شاء الله تعالى في راجعه **(قوله وفروع المذهب مطلقة كالمس)** من دقيق الخطة
ولله احدى جارتين قال في المنع منها ما قدمناه من ان دقيق الخطة يصلح عوضا عنها ومنها
ما تقدم من انه لو عوضه ولله احدى جارتين وهو هبة ويبدل الهبة فانه يتمتع برجوعه
(قوله فتدبر) قال العلامة أبو السعود قلت الظاهر ان الاشتراط بالنظر لما سبق من توثيق
البدل على المبدل لمطلقا وحيد في المجتبى لاختلاف اطلاق فروع المذهب فتأمل انتهى
لكن قال العلامة السنجاني أقول بل فروع المذهب صريحة في عدمه كما قدمته من
الخلفية وكما قدمه الشارح في قوله ومراده العوض الغير المشروط فلا تلتفت الى المجتبى ثم
ظهر ان المراد بعدم كونه عوضا انه لا يجعل الهبة معاينته ثم رأيت شيخنا أجاب بتطهير هذا
انتهى فتأمل **(قوله خروج الهبة)** لانه حصل بتسليم الواهب فلا يقضه اطلاق في الخروج
فتشمل ما اذا وهب لسان دراهم ثم استقرضها منه فانه لا يرجع فيه الاستهلاكها ثانية وتشمل
أيضا ما لو وهب لمكتاتب انسان ثم هجز المكتاتب لم يرجع المالك في الهبة عنه محمد لانها من
ملك المكتاتب الى ملك مولاه خلافا لابي يوسف كما في المنع **(قوله سواء كان)** أي رجوع
الثاني **(قوله فسمع)** فاذا عاد الى الواهب الثاني ملكه عابدا كان منه لمقابله **(قوله لم يرجع)**
الاول لان حق الرجوع لم يكن ثابتا في هذا المالك دور عن المحيط **(قوله ولو باع نصفه الخ)**
مرتبط بالمصنف وبظهر في صورة **كرر الهبة أيضا** قال في المحيط البرهاني ولو وصل الى

وفروع المذهب مطلقة كما
مرقد بر (والخارج خروج
الهبة عن ملك الواهب له)
ولو جهة الا اذا رجع الثاني
فلاول الرجوع سواء كان
بقضاء أو رضا لما سيجي
ان الرجوع فسخ حتى لو
عادت بسبب جديد بان
تصدق بها الثالث على
الثاني أو باع منه لم يرجع
الاول ولو باع نصفه رجع
في الباقي لعدم المانع وقيد
الخروج بقوله (بالكلية) بان
يكون خروجها عن ملكه من
كل وجه ثم فرغ عليه بقوله

الى فلان قضاؤه ولم يقل عنى أو قال انقض فلا نألفا ولم يقل عنى ولا على انى ضامن لهما أو كقول
هم ان دفع فلوكا للمأمور بشر كاللا امر أو خليفته رجع على أمره ومعنى الخلف أن يكون
بينهم ما أخذوا عطاء أو مواضعة على انه حتى جاز رسول هذا أو وكيله يبيع منه أو يقرضه فانه
يرجع على الأمر اجاعا إذا الضمان بين الخلفين مشروط عرفا إذا العرف أنه إذا أمر من يرك
أو خليفته بدفع مال الى غيره بامرهم يكون دين على الأمر والمأمور كالشروط وكذا لو كان
المأمور في عيال الأمر أو بالعمس يرجع اجاعا وان لم يقل على انى ضامن ولم يشترط
الرجوع اه وأقاد التعليم بالضمعان عرفان ما جرى به العرف في الرجوع على الأمر
يرجع وان لم يكن خليطا ولا في عياله ولذا أفتوا الرجوع الصريح في الحقيقة (قوله وان احتج
نصف الهبة يرجع نصف العوض) لأنه لم يدفعه الا لئلا يملكه الموهوب كله فإذا كانت به نصفه يرجع
عليه بقدره كغيره من المعاوضات دور قال السمرقندى وهذا إذا احتج نصف معين أما
إذا لم يكن معينا تبطل الهبة أصلا كذا في الشرح اه وقال في الجوهرية وهذا أى الرجوع
فيما إذا لم يحتل القيمة فموان فيما يحتملها إذا احتج نصف الهبة بطل في الباقي ويرجع في
العوض أى لان الموهوب له تبين انه لم يملك ذلك اليه من المستحق فبطل العقد فله من الأصل
فلو جاز في الباقي كان هبة مشاع فيما يحتل القسمة وذلك يمنع ابتداء العقد بالهبة أشار اليه
سرى الدين (قوله وعكسه) لا أى ان احتج نصف العوض لا يرجع نصف الهبة لأنه ليس
عوضا حقيقة على ما تقدم ولان النصف الباقي مقابل لكل الهبة فان الباقي يصلح للعوض
ابتداء فكذا بقا الا انه يغير (قوله ليس لم العوض) الاولى أن يقول لا يملك له لم العوض
فتمام (قوله الغير المشروط) أى في عقد الهبة (قوله أما المشروط) أى في العقد (قوله
فيوزع) لأنه يبيع (قوله كالواستحق) تنظير لما فهم قوله لم يرد ما بقي فانه مضموم انه إذا رد
ما بقي يرجع بكل الهبة (قوله لان كانت هالكه) فان استحق العوض رال هبة هالكه لا يرجع
الواهب على الموهوب له أصلا لان هلاك الهبة مانع من الرجوع اه شلبي أى وقد
هالكه على ملكه واستيجال الرجوع فيها فاستوى في ذلك التهرب وعنده ط (قوله
لم يرجع) أى الواهب على الموهوب له ببدل العوض لان الزيادة مانعة من الرجوع كالهلاك
(قوله يرجع على الموهوب) لان المانع قد خص النصف (قوله ولا يضر الشئوع) أى الحاصل
بالرجوع في النصف قال في البرز زينة عوضه في بعض هبته بان كانت أفاعوضه درهم مائة
فهو دفع في حق الدرهم يرجع في الباقي وكذا البيت في حق الدار (قوله ولم أر من صرح به
غيره) قاله المصنف في منحه وفيه بل صرحوا بان العوض قد هلك قال سرى الدين جعل
صاحب البدائع المحيط العوض على نوعين عوض مشروط في العقد وسى فى كلام المصنف
آخره ثلثه من هذا الباب وعوض متأخر عن العقد وهو ما ذكره المصنف والعين للعوض أى
المتأخر اه وقد قد صاحب الهندية بابا مستقلا لما هو يفرق بين ما عاين كرهنا من أنه ان لم
يكن مشروطا واستحق بعضه فانه يتمتع الرجوع وان كان مشروطا تقدم على الهبة ط قال
في مشتمل الاحكام ناقلا عن مختصر المحيط العوض المانع ان كان مشروطا في العقد فلكل
واحد الامتناع مالم يتااضاف فهو بمنزلة البيع يردان به وبوجب له الشفعة ولو كان العوض

(وان استحق نصف الهبة
يرجع نصف العوض
وعكسه لا مال يرد ما بقي)
لانه يصلح عوضا ابتداء
فكذا بقا له لكنه يجز
ليس لم العوض ومرا
العوض الغير المشروط
أما المشروط فبإدلة كما
سجى فيوزع البديل
على المدل نهاية (كالوا
استحق كل العوض حيث
يرجع في كلها ان كانت
قائمة لان كانت هالكه)
كالواستحق العوض وقد
ازدادت الهبة لم يرجع
خلاصة (وان استحق جميع
الهبة كان له ان يرجع في
جميع العوض ان كان قائما
وعنده ان العوض هالكه
وهو على وبقية ان قيمها
غاية (ولو عوض النصف
رجع العوض) ولا يضر
الشئوع لانه طارئ
(تنبيه) نقل في المجتبى
انه يشترط في العوض أن
يكون مشروطا في عقد
الهبة أما اذا عوضه بعده
فلا يلزم من صرح به غيره

مالا يتقنه في هذه الموانئ ففعل فالتعرض بجمع على المستعرض والمستعرض هل يرجع
 على الأمر ان شرط الرجوع يرجع وبدون الشرط لا يرجع والخيار انه يرجع تارة في
 كتاب الوصايا * وفي مجموعة النقيب عن العمادية أن المأمور بالاتفاق من مال نفسه في حاجة
 الأمر قال بعضهم بوجوب الرجوع اذا اشترطه وقال بعضهم بوجوب الرجوع من غير
 اشترطه وهو الأصح * ولو قال عوض عن هبتي أو أطعم عن كفارتك أو أؤذرك كما نكح أو هب
 فلانعني القائل لا يرجع بلا شرط الرجوع كما في البزاية * وذكر في السراج الوهاج ضابطا آخر
 ان الواجب الذي سقط عن الأمر بدفع المأمور ان كان من أحكام الأمر فقط لم يرجع بلا شرط
 الرجوع لانه لو يرجع لرجع باكثر مما سقط وان كان من أحكام الدين يرجع بلا شرط اهـ وقيد
 هذا في الخلاصة * اذا قال ادفع مقداركذا الى فلان عني فلولم يقل عني أو ادفعه فاني ضامن
 فدفع المأمور ان كان شريك الأمر أو خليفته ونفسه بان يكون بينهما في الدوق اخذوا عطاء
 ومواضعة فانه يرجع على الأمر بالاجماع وكذا لو كان الأمر في عيال المأمور أو المأمور
 في عيال الأمر وان لم يوجد واحد من هذه الثلاثة فلا رجوع اليه * وعند أبي يوسف يرجع
 وهذا اذا لم يقل اقض عني فان قال ثبت له حق الرجوع بالاجماع من مجموعة النقيب * قال في
 الخاتمة ذكر في الأصل اذا امر صير في مال المصارفة ان يعطى رجلا ألف درهم قضاء عنه أو لم يقل
 قضاء عنه ففعل المأمور فانه يرجع على الأمر في قول أبي حنيفة فان لم يكن صير في مال لا يرجع
 الا ان يقول عني ولو امره بشراؤه أو بدفع القدام يرجع عليه استصحبنا وان لم يقل عني ان ترجع
 على بذاتك وكذا لو قال اتفق من مالك عني عيالي أو في بناء داري يرجع عما اتفق وكذا لو قال اقض
 ديني يرجع على كل حال ولو قضى نأية غيره بامر رجع عليه وان لم يشترط الرجوع هو الصحيح اهـ
 والحاصل انه اذا قال اقض ديني أو نأيتي أو اكفل فلان بالف على أو اقضه بالف على أو اقض
 مالي على أو اتفق على عيالي أو في بناء داري يرجع مطلقا بشرط الرجوع أولا قال عني أولا وكذا
 لو قال ادفع الى فلان كذا وكان المأمور صير في مال الأمر أو خليفته أو في عياله ولا فلا مال لم يقل
 عني أو على أي ضامن بخلاف ما لو قال هب فلان عني ألفا أو اقضه ألفا أو عوضه عني أو كفر
 عن عيني بطعامك أو أؤذرك كما نكح أو أعتق عني رجلا أو أعتق عني عبدا عن ظهاري فلا
 رجوع الا بشرطه وان كان المأمور خليفته أو قال عني بجملة هذه المسائل أو بعبارة أقسام
 الاول ما يرجع به المأمور مطلقا الثاني ما يرجع ان كان صير في مال الأمر أو في عياله الثالث
 ما يرجع ان قال عني الرابع ما لا رجوع فيه الا بشرط الرجوع وقد تلخص سيدي الوالد
 رحمه الله تعالى في هذا الحاصل من كلام الخاتمة والخلاصة فهذه المسائل منصوص عليها في
 الخاتمة والخلاصة وبها يستغنى عن الامور المارة لانها غير ضابطة وكذا الأصل الذي
 ذكرناه عن الشراح وهو من قام عن غير به بواجب بامر رجع عما دفع الخ فانه غير ضابط
 أيضا لانه لا يشترط الأمر بالاتفاق في بناء داره بشراؤه أو صير قضاء النية بشرطه الواجب
 الاخرى كالامر بادي كانه ونحوه * وفي نور العين عن مجمع الفتاوى أمر أحد الورثة ناسنا
 بان يكفن الميت فكفن ان أمره لم يرجع عليه يرجع عليه كما في اتفق في بناء داري وهو اختصار
 من الاسلام وذكره الراسخى ان له ان يرجع بنزلة أمر القاضي وفيه عن النخبة قال ادفع

أمر رجل بالان يقضى دية حيث يرجع عليه وان لم يضمن لان الدين واجب عليه مخ (قوله)
ولو بامره) يعني لا رجوع للاجنبي على الموهوب له ولو لم يكن بامره (قوله) اعدم وجوب
التمويه (بعض) عليه لقوله ولا رجوع ولو بامره (قوله) بخلاف قضاء الدين أي حيث يرجع
الاجنبي على المدين اذا قضى بامره أي ولو لم يقل اني ضامن لان الدين ثابت في ذمته وقد أمره
أن يسقط مطالبة عنه فيكون أمر ابا ن عليه ما كان للطالب وهو الدين فصار كالمو امره أن
يملكه عيناً ذكره الزبلي قال الاتفاق والفقهاء فيه أنه لما أمر بقضاء الدين صار مستقراً
منه ذلك القدر وموكلاً اياه بالصرف الى غيره لانا لم نجعله كذلك لا يتصور فراغ ذمته عما
عليه لان الذمة لا تفرغ الا بالقضاء ولا يقع التعلل قضاء الا اذا انتقل الى المؤدى الى من عليه
الدين أو لا حتى اذا قضى رب الدين وجب للمدينون مثل ما عليه فبالتقيدان قصاصاً وهذا
لا يحتاج اليه في الهبة لانه لا دين على الموهوب له حتى يحتاج الى فراغ ذمته بتقدير
الاستعراض فافترق من هذا الوجه اه شلي (قوله) ما يطالب به الانسان دخل فيه
النفقة على الزوجة والاولاد (قوله) بالحبس والملازمة) خرج بذلك الامر بالتمويه كغيره وأداء
النذر فانه وان كان يطالب به المالك لا بالحبس والملازمة فليتناحل (قوله) لكن استدرال
على قوله وما لا فلا (قوله) بالشرط رجوع) كانه لان العرف قاض بضمان ما يدفع في ذلك وقد
ذكر هذا البحث المصنف وشيخه في محرو وأشار بقوله فتأمل الى نظري وجه الاستثناء لكن قد
يقال ان هذا الاسير والاتفاق على بناء الدار لمحقان بما له المطالب يحبس به ويلزم عليه أما
الاسير اذا لم يشده فهو كالرقيق تحت أيدي المشر كين بل أعظم بلاه وربما يتعرضون لفتنته عن
دينه ولا قدران يتخلص بالافتداء فالحق بما له المطالب وأما بناء الدار فانه من جهة الحوائج
الاصيلة لان عدم مكان يابى اليه ويستقر فيه أهله ويحفظ فيه ماله يؤدي الى هلاكه فكان
لا بد له منه فالحق بما له المطالب أيضاً نظيره ما قالوا في الكفالة بالتوايب فهي مهيضة وان كانت
تؤخذ منه بغير حق لانه تؤخذ منه فوق اخذ الحق فخازت الكفالة التيمم الدفع التضييق عليه فتأمل
(اقول) وقد ذكرنا شرح قبل كفاية الرجلين اصليين آخرين احدهما من قام عن غيره بواجب
أمره رجوع بمادفع وان لم يشترطه كالامر بالانقاف عليه وبقضاء دينه الا في مسائل امره
بشعوى عن هبته وباطعامه عن كفارته وبأداء عن تركه ماله وان يجب فلا نافي ألفاً ثانياً ما
في كل موضع علق المدفوع اليه المال مقابل ما علق مال فان المأمور يرجع بالشرط والا فلا
فالمشترى او الغاصب اذا أمر رجلان بدفع الثمن أو بدل الغصب الى البائع أو المالك كان
المدفوع اليه مالاً كالمدفوع بمقابلته مال هو المبيع أو المغصوب وظاهره أن الهبة لو كانت
بشرط العوض فأمره بالتعويض عنه ارجع بالشرط لوجود المالك بمقابلته مال بخلاف مال
أمره بالاطعام عن كذاره أو بالاحتجاج عنه ونحوه فانه ليس بمقابلته مال فلا رجوع للمأمور على
الامر بالانقاف الرجوع ويرد عليه الامر بالاتفاق عليه فانه قد قدم انه يرجع بالشرط مع انه ليس
بمقابلته مال فلا رجوع للمأمور على الامر بالشرط الرجوع ويرد عليه الامر بالاتفاق عليه
فانه قد قدم انه يرجع بالشرط مع انه ليس بمقابلته مال وكذا الامر بأداء التوايب وبتخليص
الاسير على ما مر* قال في التوازل قوم رقت اهلهم مصادرة فامر وارجلان يستقرض لهن

ولو بامره الا اذا قال عوض
على على اني ضامن اعدم
وجوب التمويه بخلاف
قضاء الدين (و) الاصل ان
(كل ما يطالب به الانسان
بالحبس والملازمة يكون
الامر بأدائه مشتملاً للرجوع
من غير اشتراط الضمان
وما لا فلا) الا اذا شرط
الضمان ظهرياً وحينئذ
(فله امر المدينون رجلاً
بقضاء دية يرجع عليه)
وان لم يضمن لوجوبه عليه
لكن يخرج عن الاصل
قالوا قال اتفاق على بناء
داري أو قال الاسير اشترى
فانه يرجع فيه ما بالشرط
رجوع كقوله ثانية مع
انه لا يطالب به المالك
ولا بلازمة فتأمل

الرجوع) وجهه في العبد مظهر لان الهبة تبرع وهو ليس من أهله فاذا ملك العبد الرجوع
لبطلان الهبة فكذلك الموهوب له الرجوع بالعوض لان التعويض مبنى على الهبة وقد بطلت
أو السقوط ويحتمل أن وهب مبنى للانعاض وعوض مبنى للتعويض قال في الخاتمة العبد الماذون
اذا وهب لرجل فعوضه الموهوب له كان لكل واحد منهما - أن يرجع في بادئ الامر لان هبة العبد
باطلة ما ذكروا ناك أو محجور أو اذا بطلت الهبة بطل التعويض (قوله من نصراني) من غنائه
اللام (قوله خيرا) مفعول تعويض ومنعول هبة محبة مذكور وهو من إضافة المصدر لفاعله
والمعنى لا يجوز أن يعوض المسلم خيرا أو خنزيرا إذا وهب له النصراني شيئا بالانعام - ما عن غنائه
الخمر والخنزير وغناه كما فلاذنى أن يرجع في هبته قال الطحاوى والظاهر انه لو كانت المسئلة
بالعكس يكون الحكم كذلك ويجزئه قال في الهندية وأهل الذمة في الهبة منزلة المسلمين لانهم
أنتزموا أحكام الاسلام فيما يرجع الى المعاملات الا أنه لا يجوز المعاوضة بالخمر من الهبة فها
بين المسلم والذي سواء كان المسلم هو العوض الخمر والذي لم يذكر ذى وهب المسلم شيئا فعوضه
خمره الرجوع في هبته اهـ (قوله بعض الموهوب) قال في العناية مثل أن يكون
الموهوب دارا والعوض بيت منها أو الموهوب ألفا والعوض درهم من افان لا ينقطع به حق
الرجوع لاننا لم يثبت أن قصدا الواهب من هبته لم يكن ذلك فلا يحصل به خلافا لفرقائه قال
التحقيق بذلك سائر أمواله وبالقليل من ماله ينقطع الرجوع فكذلك اذا غنائه فيها (قوله فله
الرجوع في الباقي) لان قصده كان ناشيا في الكل فاذا وصل اليه بعضه لا يقطع حقه في الباقي
زيالى (قوله صح) سواء كان في مجلس أو مجلسين بجر (قوله والا لا) هي مسئلة المصنف
(قوله في هبة) يعنى اذا وهبه - درهم تعين فلو أبداها بغيرها كان اعراضا منه عنها فلو أن
بغيرها ودفعه - له فهو هبة متدأة واذا قبضها الموهوب له وأبداها بغيرها أو بغيره - بجر جنسها
لا يرجع عليه ومثل الدرهم الدنانير ط (قوله ورجوع) أى ليس له أن يرجع الا اذا كانت
درهم الهبة فاقعة بعينها فلو انفقها كان اهلا كايمنع الرجوع ط (قوله لحدوثها بالطنح)
أى فهو غير الحنطة فلا يقال انه عين الموهوب أو بعضه ولذا الوهب الدقيق في الحنطة ثم طعنه
وسلمه يصح لانه لما وهبه كان مده ومأجدين الهبة كما قدمنا (قوله وكذا الوصية) لان الشيء مع
غيره غير مع نفسه فالثوب المصروع والو بيق المذون بالمال غيرهما - ما خالفين عن الصبيغ
والثوب ولان ما في الثوب من الصبيغ وما في السويق من الدمن ونحوه يصلح عوضا (قوله ثم
عوضه) أى البعض أى جده - له عوضا عن الهبة صح لمعول الزيادة فيه - فكانه شئ آخر (قوله
امتنع الرجوع) لانه ليس له الرجوع في الولد فضع العوض اهـ مخ والظاهر ان ذكر الماريتين
اتفاق والارزى للمصنف التعيينا - وهو كذلك في بعض النسخ ط (قوله وصح العوض
من اجنبي) أى دفعه لان الموهوب له لا يحصل له بهما هذا العوض شئ لم يكن سائلا منه قبل
فيصح من الاجنبي كما يصح منه الخلع والصلح عن دم العمد اهـ زيالى (قوله كبذل الخلع) أى
كما يصح عن بدل الخلع من اجنبي وكان الاولى تقديمه - على قوله وسقط كما فعل العيني (قوله ولا
رجوع) أى لم يعرض على الموهوب له ولو كان شريكه - سواء كان باذنه أو لان التعويض ليس
بواجب عليه فصار كالأمر ان يتبرع لانسان الا اذا قال على أنى ضامن بخلاف المذون اذا

الرجوع بجر (ولا
يصح تعويضه - سلم من
نصراني عن هبته خيرا أو
خنزيرا) اذا يصح غلبا
من المسلم بجر (ويشترط
أن لا يكون العوض بعض
الموهوب فلو عوضه البعض
عن الباقي) لا يصح (فله
الرجوع في الباقي) ولو
الموهوب شيئين فعوضه
أحدهما عن الآخر
كان في عقدين صح والا
لان اختلاف العقد
كانتلاف العين والدرهم
تتبع في هبة ورجوع مجتمعي
(وقد سبق الحنطة يصلح
عوضا عنها) لحدوثها بالطنح
وكذا الوصية بعض الثياب
أوت بعض السويق ثم
عوضه - حنطة (ولو
عوضه ولدا حذى جاريين
مده وبقي وجهه) ذلك
الولد (بعد الهبة امتنع
الرجوع صح) العوض
(من اجنبي) وسقط حق
الواهب في الرجوع اذا
قبضه (كبدل الخلع) (واو)
التعويض (بغيره) بجر اذن
الموهوب له ولا يرجع

لم يذكر البدلية وفي الخاتمة بعث الى امرائه هدايا وعوضت المرأة وزنت اليه ثم غارقها فادعى
 الزوج ان مابعضه عارية وأراد ان يسترد وأرادت المرأة ان تسترد العوض فاقول للزوج في
 مناعه لانه انكر القابل والمرأة ان تسترد ما بهنته اذ تزعم انه عوض للهبة فاذا لم يكن ذلك
 هبة لم يكن هذا عوضا لكل منهما المستردا مناعه وقال ابو بكر الاسكافي ان صرححت حين
 بعثت انه عوض فكذا ذلك وان لم تصرح به ولكن فوت أن يكون عوضا كان ذلك هبة منها وبطلان
 يذهب او لا يخفى انه على هذا ينبغي أن يكون في مثلثنا اختلاف يعقوبية (قوله ولذا الخ) قال
 ط الاولى حذف لانه لا وجه له شرط بما زاد وابقا المصنف على ظاهره لانه يقيد حكمه
 ما ذكره الشارح بالاولى اه نعم هو تعالى لما يقفهم من قوله يرجع كل بهية فانه حيث هي
 العوض هبة لانه قديم جديد وان معنى عوضا شرط لما يشترط للهبة (قوله وانفاز) عن مال
 العوض فانه ان عوضه ثمرا على شجر لا ينحى حتى يفرز وفي الهندية ان العوض المتأخر حكمه
 حكم الهبة يصح بما تصح به ويبطل بما يبطل به الا في اسقاط الرجوع على معنى انه يشترط حتى
 الرجوع في الاولى ولا يشترط في الثانية اه وهذا يدل على أن العوض لا يشترط في عقد الهبة
 ط (قوله ولو العوض مجانسا) أى من جنس الهبة وبسبب الى أقل منها وذلك لان العوض ليس
 يدل حقيقة ذلك ان كان كذلك لما جاز بالآقل للرابح في ذلك ان الموهوب له مالك للهبة والانسان
 لا يعطى بدل ملكه كغيره وانما عوضه له بسقط حقه في الرجوع وبإضافته لما كان العوض
 قابلا كجديد او فيه معنى الهبة المبتدأة ولذا شرط فيه شرائطها فيجوز باقل من الموهوب ولو
 من جنسه لا فرق بين الاموال الربوية وغيره الو كان عوضا من كل وجه لا متنع في الاموال
 الربوية الا ما لا ينزل بدايد عند اتحاد الجنس (قوله وهو تحريف) لكن قد يقال على هذه
 النسخة انه اراد بالعقد عقد الهبة قال للعهد الحضورى ويراد به المعقود عليه والحاصل انه
 لا يلجئ الى الحكم عليه بالتعريف مع امكان صحته اذا اصل في الامم أن تكون للعهد والعقد
 المعهود هو الذى يوب له وهو عقد الهبة فكان معنى النسخة معقدا تامل (قوله ولا يجوز
 للاب الخ) لانه تبرع ابتداء وليس له أن يتبرع من مال الابن فان عوض فللواهب أن يرجع في
 هبته باطلان التوبة بغير رزية وهذه الالة تنهيد ان الاب يرجع بما عوض لانه هبة من كل
 وجه فصح الرجوع به والظاهر عدم كراهة الرجوع فيه لانه لم يتبرع فيه ابتداء بل قصد
 التوبة بغير رزية لم يتم له فكان كالمواستحق الموهوب فانه يرجع بالعوض فكذا هنا ولا يجوز له
 التوبة بغير وان كانت الهبة لصغير بشرط التوبة بغير كافى الهندية وبما يتفرع على كون
 العوض بمعنى الهبة أنه لا يجوز لانه ان يتبرع وليس للاب أن يتبرع بماله وله منعه ووجهه عن
 رجوع الواهب في الهبة مع ان المسلم له مانع من دينه أن يرتكب المكروه ومع ذلك لوباع العين
 الموهوبة لا يصح امتنع الرجوع وله ذلك في المتقول فان جاز له ذلك في العقار ايضا لا ضرر وزاد
 على المسائل التى يساع فيها عقار الصغير (قوله من ماله) الضمير يرجع لا يقرب مذكور لا سيما
 وقد علم من صريح عبارة البرازية ولو كان العوض من مال الاب يصح لما صرح وسببا من صحة
 التوبة بغير من الاجنبى (قوله ولو رهب العبد) أى رهب له شخص ووهب بضم الواو مبنى
 له جهول أى رهب له شخص شيئا (قوله ثم عوض) أى عوض العبد عن هبته (قوله فاكل منها ما

(و) لذا (يشترط فيه شرائط
 الهبة) كقبض وانفاز
 وعدم شيوخ ولو العوض
 مجانسا أو بسبب أو في بعض
 نسخ المتن بدل الهبة العقد
 وهو تحريف (ولا يجوز
 للاب أن يعرض عاوب
 لا صغير من ماله) ولو رهب
 العبد التاجر ثم عوض
 فاكل منها ما

نفس القائل ان لم يكن له عاقلة هكذا يفيد اطلاقه ط (قوله خراج) بعدم خراج الرأس
والارض وقد عات من نقل الشريعة الى انه يوصى بها ويخرجان من ذلك قال المصنف في
باب العشر من عليه عشر او خراج اذ مات من تركه وفي رواية لابل يسقط باوت
والاول ظاهر الرواية (قوله ضمان المعق) أي اذا اعتق أحد الشر بكن حظه من عبد
موسر انضمه شر بكنهات المعق سقط بموته (قوله هكذا تفقات) أي غير المستدانة بامر
القاضي وفي حاشية أبي الهوداد من المراد من النفقة التي تسقط غير المستدانة بامر القاضي
أما هي فقد جزم في الظاهر بغيره من السقوط ومعه في الأخيرة ونسبه إلى كافي الحاكم وعلاه
بان للقاضي ولاية عامة فكانت استمدانهم بامر بهنزة المستدانة الزوج بنفسه ولو استدان
بنفسه لا يسقط ذلك الدين عتقاً - وهو ما فسكنا هذا وقد تقدم في النفقات الكلام على هذا
مستوفى وكذا في رسالة سيدي الوالد رحمه الله تحرير النقول في نفقات القروع والاصول
فارجع اليها فانها في عدة باب اول يسبق على منوالها (قوله كذا هبة) يعني اذا وهب ولم
يسلم حتى مات فانها تبطل (قوله لما أن الجميع صلات) أي وفي حكمها كالخراج قد عات
انه ليس محسوراً فيما ذكره من الخسة كما عات محاسن فتأمل ولان الصلات لا تتم الا بالعلم
واذا مات قبل التسليم تسقط فان قيل لو كانت النفقة له كيف يجبر الزوج على التسليم
قلنا يجبر وإن يجبر الاتري ان من أوصى ان يوهب عبداً من فلان بعد موته فمات الموصى فان
الورثة يجبرون على تنفيذ الوصية في العبد وان كان صله ولومات العبد تبطل الوصية وكذا
الشعب يسقط على المشتري تسليم الدار اليه بالشفعة والشفعة صله شرعية ولومات الشفع
بطلت الشفعة كما في شرح أدب القضاء (قوله بشرط أن يذ كر افظا الخ) لان حتى الرجوع
ثابت ولا يسقط الا بعرض يرضى به ولا يتم ذلك بدون رضاه وفي الجوهر ما يشهد به يكتي العلم
بانه عوض هبته ط قال في الخاتمة وهب لرجل عبداً بشرط أن يعرضه فبأن تقابضاً جاز
والالا اه (قوله خذ عوض هبتك) أفاد انه لو وهب لشيء أو تصدق عليه ولم يذ كرانه عوض
لا يسقط الرجوع بل لكل منه - ما أن يرجع في هبته كذا في البصائر لكن يؤيد كلام الجوهر
المذكور ما يأتي عن البهقوية الاتي قريباً فتأمل وفي أي الهوداد بعد ان ذكر ما قلناه
عن البحر وهو صريح في عدم الفرق بين الهبة والصدقة فيخالف ما قدمناه من أنه اذا كان
الموهوب فقيراً ليس له الرجوع لانها صدقة اللهم الا أن يحمل ما قلناه على ان المتصدق
عليه غني فتزول الخاتمة لانها حينئذ تكون مجازاً عن الهبة (قوله ونحو ذلك) أي من كل لفظ
يفيد التعويض وفي الخاتمة اذا تعرض بعد الهبة وقال هذا نواب هبتك أو مكانك أو كافاك
أو أثبتك أو تصدقتهم اعليك بدلاً عن هبتك لا يفيق للواهب الرجوع (قوله سقط الرجوع)
أي رجوع الواهب والمعرض كافي لا تفرق بينهما بشبهة وهم الشارح (قوله ولو لم يذ كر
أنه عوض) أي فيكون هبة مبدأة كافي الزبلي (قوله يرجع كل هبته) برفع كل منوال عوضاً
عن المضاف اليه لان التملك المطلق يحتمل الابتداء ويحتمل المجازاة فلا يبطل حتى الرجوع
بالتك مستثنى لكن قد يقال ان الاصل ان المعروف كالمفوض كاصح به في الكافي وفي
العرف يقصد بالتعويض ولا يذ كر خذ بدلاً هبتك ونحوه استحباباً فينبغي أن لا يرجع وان

ضمنان لعقن هكذا تفقات
كذا هبة حكم الجميع - وطها
بوت لما أن الجميع صلات
(والعين العوض) بشرط
أن يذ كر انظر يعلم الواهب
أنه عوض كل هبته (فان
قال خذ عوض هبتك
أو بدلها) أو في مقابلتها
ونحو ذلك (فقبضه
الواهب سقط الرجوع)
ولو لم يذ كرانه عوض
ورجع كل هبته

في قوله ولم يذ كر
بأصل وأهله ولم يذ كر
اه

واذا مات الواهب فوارثه اجنبي عن العدة اذ هو ما اوجبه وحق الرجوع بمجرد خياري فلا
يورث كنيار الشريط ولان الشارع اوجبه للواهب والوارث ليس بواهب فان ثلث انه بالموت
فخرج الموهوب عن الملك فتمت نفذي ذكر الخلع الميم اجيب بان الميت قد علم حكم الخلع في
اشياء يمكن التجيز والتكفين وقضاء الدين وتنفيذ الوصية فربما يظن ان الهبة من تلك الاشياء
فكان النص صريحا على الموت اولى ولينظر ما لو حكم بالحققة مرثدا ومقادما ذكر من
التمثيل انه لو حكم بالحققة مرثدا فالحكم كذلك واجمع صريح النقل والله تعالى اعلم (قوله
بعد ان تسلم) فديته لانه لو مات احدى همتا قبل بطلان احدى همتا رجوع المستامن
الى دار الحرب بعد الهبة قبل القبض مبطل لها كما لو كان الحرب اذن له لم يقبضه
وقبضه بعد رجوعه الى دار الحرب جاز استصحابا بخلاف قبضه بعد موت الواهب كذا
في المبسوط بجر (قوله بطل) يعني عقد الهبة والاولى بطلت اى لان انتقال الملك للوارث قبل
تمام الهبة (قوله ولو اخذها) اى الشخصان لا يقيد الواهب والموهوب له وان كان التركيب
يوهمه بان قال وارث الواهب ما قبضته في حياته وانما قبضته بعد وفاته وقال الموهوب له بل
قبضته في حياته والعين في الوارث ط (قوله والعين في يد الوارث) هذا ليس بقيد لما في
التهذيب عن النخعي قال المذمعي عليه وهب لك والذي هذا العين فلم يقبضه الا بعد موته وقال
الموهوب له قبضته في حياته والعين في يد الذي يدعي الهبة فالقول للوارث لان القبض قد علم
الساعة والميراث قد تقدم القبض اه مخ و فيه تأمل ط وقد مره قريبا ولم يظهر
في وجه التأمل (قوله وقد نظم المصنف الخ) لم يذكر في المنع قال الحلبي هو من الطويل
من الضرب الثالث منه والجزء الاول فيه الشك والجزء الثاني مقبوض مع تكفين هاهديه ولو
زاد او اسكن الياسمين ديه اسلم من المال ط ٣ ولزاد الوافي اوله وشدد الياسمين مع كون الهبة
في ديه ليكن اولى وفيه ما فيه لان الواو يجوز حذفها ولو قال * خراج ديات ثم كفارة كذا *
لاستقام وزنه وصح معناه او قال * زكاة كذا عشر خراج ورابع * لاستقام ايضا
(قوله كفارة) اطلق فيها فاعلم كل كفارة وظاهره انتم انما سقط بالموت اصلاحا حتى لا يخرج عنه
من ماله ولا يجب الوصية به وهذا خلاف ما نص عليه الشرع لاني فانه قال في نور الابصار
وشرحه الصغيري احكام اسقاط الصلوة وزنه عليه الوصية بما قد رعا عليه وبقي في زمته
حتى أدرك الموت من صوم نرض وكفارة وظهار وجوبه على احرام ومنه ذور فيخرج
عليه وبه من ثلث ما ترك وان لم يوص لا يلزم الوارث الاخراج وعلى هذا ذين صدقة الفطر
او النفقة الواجبة والخراج والجزية والكفارات المالية والوصية بالحج والصدقة
المنذورة والا لكان المنذور عن صوم اه مختصرا فان اراد انه اذا مات اذامات لا يطالب
الوارث بها من تركه صح اما الذي وجبت بايصاته فيطالب باخراجها شرعا ط وفي
شرح السراجية وان كان الدين من حقوق الله تعالى كالا زكاة والصلوة والصوم وحجة
الاسلام والنذر والكفارة فان اوصى به الميت وجب عنه ثلثه من ثلث مال الباقي بعد
دين العباد وان لم يوص لم يوجب اه وعليه نفقة زوجته وطهانا بالموت عدم وجوب اخراجها من
التركة بلا وصية ا ما اذا اوصى بها فيطالب باخراجها شرعا (قوله ديه) اى على العاقلة اوعلى

بعد التسليم فلو قبله بطل
ولو اخذها والعين في يد
الوارث فالقول للوارث
وقد نظم المصنف ما يسهل
فالموت فقال
بكفارة ديه خراج ورابع

٣ قوله ولزاد الواو الخ
يأمل في هذا الموضع اه

عند الموهوب به وقتئذ يذلل كان للواهب الرجوع ولا يتبعها ساجها بل اذا ولدت بعد
الرجوع يسترد الموهوب له لكونه حدث على ملكه كما قالوا فيما لو بقي في الدار الموهوب به يتما مقصا
كنهاته في بيت الكفى فانه لا يمنع الرجوع كما في الخائفة ولله موهوب له أخذ قدرة تطمانيل
ان ما ذكره اشارح لا يوافق القوانين فافهم ثم لا ينبغي ان هذا في الحبل العارض اموالهم
حبل ورجع بها كذلك صحيح وليس الكلام فيه خلا فالما سافهمه الحوى وبقي مالو كان الحبل من
الموهوب له فقد قدمنا عن الشيخ أبي السعد بجهته ما نفع من الرجوع (قوله مريض) قال
في المحيط يجب ان يعلم ان هبة المريض هبة عقد اولدت بوصية واعتبارها من الثلث ما كان
لانها وصية ولكن لان حق الورثة يتعاق بالمرض وقد تبرع بالهبة فليزم تبرعه بتدراجها
الشرع وهو الثلث واذا كان هذا التصرف هبة عقد انظرط له سائر شرائط الهبة ومن جعلها
قبض الموهوب قبل موت الواهب (قوله وتروطن) اطلاق في وطئ اقم مالو كان
الواهب الموهوب له أو غيره (قوله رددها مع غيرها) اتعاق حق الغرماء فيها اذ الدين يتعلق
بمنفعة المديون فاذا مرض مريض الموت يتعلق به كسبه وكانت هبته حينئذ وصية لا تتذمع
استغراق التركة بالدين فلذا يلزمه عقرها لانه لم يملكها قبل الموت حيث كانت وصية
ولا بعد الموت اتعاق حق الغرماء ولم يجب الحد لاشبهه فوجب العقر فلو جلت من ذلك الوطاء
يراجع حكمه (فروع) موهوب في مرضه ولم يملك حتى مات بطلت الهبة لانه وار كان وصية
حتى اعتبر فيه الثلث فهو هبة حقيقة فيحتاج الى القبض موهوب المريض عبد الامال له غيره
ثم مات وقد باعه الموهوب له لا ينقض البيع ويضمن ثمنه وان اعتقه الموهوب له والواهب
مديون ولا مال له غيره قبل موته جاز وبعد موت الواهب لان الاعناق في المرض وصية وهي
لا تامل حال قيام الدين وان اعتقه الواهب قبل موته ومات لاسما على العبد لو اواز الاعناق
واعدم المالك يوم الموت بزازية ورايت في مجموعة من اهل الصغيرة بخطه عن جواهر الفتاوى
كان أبو حنيفة حابا فوقعت منه تلك الدور بالكوفة فتكلم كل فريق بنوع فذكروا ذلك
حيث استقبلوه فقال من غير فذكروا لاروية أسقطوا الله هم الدائر نصح الله مثله
مريض موهوب عده من مريض وسله اليه ثم وهبه من الواهب الاول وسله اليه ثم ماتا جميعا
ولامال له ما غيره فانه وقع فيه الدور حتى رجع اليه ثم مات فادى في ماله زاد في ماله زاد في
ثامه واذا زاد في ثامه زاد في ماله وادى في ماله رجع اليه زاد في ثامه ثم لا يزال كذلك
فاحتج الى تصحيح الحساب وطريقه ان تطلب حسابا له ثلث وثلث ثلث واقله تسعة ثم تقول
صحت الهبة في ثلاثة منها ويرجع من الثلاثة سهم الى الواهب الاول فهو ذلهم هو سهم
الدور فاقطعه من الاصل يبقى ثمانية فلها تصحروا ثم ادعى قول أبي حنيفة أسقطوا الله هم
الدائر وتصح الهبة في ثلاثة من ثمانية والهمة الثانية في سهم فيحصل للواهب الاول ستة
ضعف ما صحه عن أبيه ومع هذا الهمة الثانية في ثلث ما عطينا فثبت ان تصحبه بآدابا
سهم الدور وقبل دع الدور يدور في الهواء (قوله والميم موت أحد العاقدين) يعني
حرف الميم اشارة الى ان موت أحدهما مانع ان كان بعد التسليم لان موت الموهوب له يقتل
الامانة في ورثته فصار كما اذا انتقل حال حياته ولان تبدل المالك كبديل العين فصار كعين أخرى

مريض مديون بمستغرق
وهب أمه فمات وقد وطلت
رددها مع غيرها والخيار
(والميم موت أحد
العاقدين)

للكردرى* ولو كانت الزيادة نافذة لم يدم يعود حتى الرجوع كذا في التاترخانية وهب عبدا
 فكاتبه فجوز دهرقة أفله الرجوع* ولو زالت الرقبة عن ملكه ثم عاد إليه بالفسخ فلا واهب
 الرجوع* ولو جنى العبد على الموهوب له فلا واهب الرجوع والجنانية باطلة هكذا يحيط
 السرخسي* رجل وهب شاة أو بدنة أو برة فأوجبها الموهوب له لأصحية أو هدى أو جزا صيد
 أو نذر أو قلد البدنة أو البقرة أو أوجبها انطوعا فلا واهب ان يرجع في الروايات الظاهرة وعند
 أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يرجع كذا في محيط السرخسي* ولو وهب له شاة فذبحها أفله ان يرجع
 فيها وهذا بخلاف ولو نصيها أو ذبحها في هدى المتعة لم يكن له ان يرجع فيها في قول أبي
 يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يرجع فيها وتجزئه لأصحية والمعتق لم ينص على
 قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى واختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه قال بعضهم انه كقول
 محمد رحمه الله تعالى وهو الصحيح كذا في المحيط* ولو وهب درهمان ثم استقرضه من الموهوب له
 فأقرضه أياما جزوا ليس للواهب ان يرجع أبدا كذا في خزائن المفتين* رجل وضع حبلا في المسجد
 أو علق قنديل به الرجوع بخلاف ما إذا علق حبلا لاقتدليل كذا في السراجية (قوله لا يمنع
 الزيادة المنفصلة) فان قيل ما الفرق بين الربا عيب والرجوع بالهبة حتى منعت الزيادة
 المنفصلة الرد للرجوع والمنفصلة بالعكس قلنا هو انه لا يجوز رد العيب فقط لسلامة الزيادة
 للمشتري مجانا وهو ربا ولا مع الزيادة قصد العدم ورد العقد علم أو الفسخ يرد على مورد العقد
 لاتباعه اذا الولد لا يتبع الام بعد الانفصال بخلاف الهبة لعدم الرابا بها والرد في المنفصلة حصل
 من حصلت الزيادة على ملكه فكان اسقاط حقه برضاؤه فلا يمنع الزيادة بخلاف الرجوع لعدم
 حصوله برضاؤه ذلك فذعه يعقوبة (قوله كرك) بنكاح أو سقاح بزانية (قوله وأرض) أي أرض
 جنبانية على العبد كما إذا قطعت يده وأخذ الموهوب له أرضه كان للواهب ان يرجع ولا يأخذ
 الأرض هدية (قوله حتى يستغنى الولد عنها) ولم يذكر ذلك في الثمرة لأنه يجوز بيعها بالمال أو
 أولادها كذا هنا يأخذها الموهوب له فتأمل (قوله ليس نقل البر جندى الخ) يعق وعنده
 يرجعهم بدون الولد وان لم يستغن وحدهم فيبغي ان يجبر على حضانتهم بغير المثل فراجع (قوله
 انه قول أبي يوسف) قال في الهندية قال بشرقات وان اختصه في الرجوع والولد صغير ثم أدرك
 المصغر وقد كان القاضى ابطال الرجوع في الام قال له الرجوع فيها افاضت ان القاضى يبطل
 الرجوع قبل كبر الولد هل على قوله يلزم الموهوب له لا بمرمدة الرضاع ومقتضى القواعد ان
 ينظر الى الولد تارة فيقبل غير أمه وتارة لا فان لم يقبل الا اياها أمسكها للرضاع ولا أجر واستغنى
 أخذها وان قبل غيرها لا تمنع الا برضا الواهب وله الا بمرمودة ويحور ط ثم ان ظاهر الخاتمة اهتمام
 خلاف قول أبي يوسف حيث قال ولو ولدت الهبة ولدا كان للواهب ان يرجع في الام في الحال
 وقال أبو يوسف لا يرجع حتى يستغنى الولد عنهم ان يرجع في الام دون الولد اه (قوله قال
 في السراج لا واولاد الزباني نم) تقدم التوفيق من ان الحبل عيب في الأدمية لا في البهية
 وتقدم عن الهندية من ان الجوارى تختلف فمن من تسعين ويحسن لو انها فيكون زيادة تمنع
 الرجوع ومنه بالعكس فيكون نقصا لا يمنع الرجوع اه وبؤيد هذا التوفيق ما قدمناه
 أيضا من ان الحبل ان زاد غير امنع الرجوع وان نقص لا فاذا كانت الموهوبة أمه وحبلت

(لا يمنع الزيادة المنفصلة)
 كقول وارث وعقبر
 وغرفة في جميع في الأصل
 لا الزيادة ليس لا يرجع
 بالام حتى يستغنى الولد
 عنها كذا نقله القهستاني
 ليس نقل السراجي
 وغيره انه قول أبي يوسف
 فليتنبه له ولو حبلت ولم
 تلد للواهب الرجوع
 قال في السراج لا وقال
 الزباني نم وفي الجواهر

في العين عند أبي يوسف قال الجوى وهو المختار ومن محمد وزفر لا يجمع الرجوع لان هذه ايسر
 زيادة في العين فاشبهت الزيادة في السور وروى الخلاف بالعكس كافي الزبلي ومن أبي حنيفة
 روايان كافي الشريانية (قوله وحمل تمر من بغداد الى بلخ مثلا) فان فيه زيادة القبة بالنقل
 من مكان الى مكان بجر قال في الهندية معزى بالى التبيين ولو نقله من مكان الى مكان حتى
 ازدادت قيمته واحتاج الى مؤنة النقل ذكر في المنتقى انه عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله
 نعم الى ينقطع الرجوع اه وفي ط وانظر - كم ما اذا المزد - وقد علم ان يحمل كون زيادة
 السعر لا تنفع الرجوع اذا لم ينقل الهبة قال الزبلي ولو نقله من مكان الى مكان حتى ازدادت
 قيمته واحتاج اليه الى مؤنة النقل ذكر في المنتقى ان عندهما ينقطع الرجوع وعند أبي يوسف
 لان الزيادة لم تنقص في العين فصار كزيادة السعر ولها حال الرجوع يتضمن ابطال حتى
 الموهوب له في الكرامة مؤنة النقل بخلاف نفقة العبد لانها لا يبدل وهو المنفعة ومؤنة المؤنة لا يبدل
 اه وفي شرح السيد الكبير لا سر حتى ان لو كانت الهبة في دار الحرب فخرجها الموهوب له الى
 موضع بقدره على حاله لم يكن للواهب الرجوع لانه حدث فيها زيادة به - مع الموهوب له
 فانها كانت مشرفة على الهلاك في ضيعة وقد احبب ابا الاخراج من ذلك الموضع انتهى الى كنه
 ذكر ذلك في صورة ما اذا التى شيئا وقال حينئذ انما من اخذ هذه فهو له ذكره في التاسع والتسعين
 (قوله ونحوها) أى المذكورات وذكر في المنع مسائل من هذا الباب منها الموهوب له خافه
 فوكب فيها فاصان كان لا يمكن نزعها لا بغير ولا يرجع وان أمكن نزعها بلا ضرر يرجع اه
 والتطمين والتحصن وتحميد الكبر ونحوها زيادة تنفع الرجوع كافي الدر المنقى (قوله)
 وفي البرازية والمجل ان زاد غير ما منع وان نقص لا - هذه الجملة - وجودة في بعض النسخ دون
 بعض وما في البرازية بجزءه في الخلاصة وقد مر الكلام عليه عن الهندية لما فسب ما اذا رهب
 حاملا قال فيها وان رهب جارية لا يرجع - مع قبل الوضع ان كان رجوعه قبل ان غضى مديته لم
 فيها زيادة الحمل جاز الا فلا اه (قوله في المؤنة ككبر) بان قال الموهوب له رهبته الى وى
 صغيرة فكبرت عندي وقال الواهب رهبته اهكذا كبرية (قوله القول للواهب) لانه يكرزوم
 العقد (قوله وفي نحوها وخباطة) فقال الواهب رهبته اهكذا كبرية او خباطة وقال الموهوب
 له احديثه (قول. لكنه استثنى الخ) هذا ظاهر لتحق كذب الموهوب له من حيث ان العادة
 تحيل احداث هذا البناء في مثل هذه المدة والضعيف في كنهه اصحاب الهبط وفي الخط لو قال
 رجل رهب للمورثي هذا العبد فلم تقبضه في حياته بل بعد وفاته قال الموهوب له قبضته
 في حياته والمعد في الوارث قال القول للوارث لان التقبض قد علم الساعة والميراث قد تقدم
 القبض بجر ومقتضى التقييد يكون العبد في يد الوارث ان لو كان في يد الموهوب له لا يكون
 القول للوارث بل للموهوب له قال في الهندية رجل رهب رافق - في الموهوب له في بيت
 الضيافة فمور الخبز كان للواهب ان يرجع في هبته كذا في الظاهر * ولو رهب له حماما فحمله
 مسكنا وروبه يشاغبه لهما ما فان كان البناء على حاله لم يرد فيه شيئا فان يرجع وان كان زاد
 فيه بناء او عاق عليه بابا او حصه واصلحه او طينه فليس له ان يرجع في شيء نفسه كذا في المحيط
 ان هدم البناء يرجع في الارض ولو استعمل البعض له ان يرجع في الباقي كذا في الوجيز

وحمل تمر من بغداد الى بلخ
 مثلا ونحوها وفي البرازية
 والمجل ان زاد - به - مع
 الرجوع وان نقص لا ولو
 اخلفا في الزيادة في
 المذ - ولده ككبر القول
 لا - واهب وفي نحوها
 وخباطة وصحب للموهوب
 له ثمانية وسارى ومثله في
 المحيط لكنه استثنى
 ما لو كان لا يبنى في
 مثل تلك المدة

الكافي ان وهب لاخر ارضيا فانت الموهوب له في ناحية منهم ان خلا او بنى به او دكا نوا كان
 ذلك زيادة فيها فليس له ان يرجع في شئ منهم فان كان لا بعد من زيادة او بعد نقصانا فانه لا يمنع
 الرجوع حتى لو بنى دكانا صغيرا بحيث لا بعد من زيادة أصلا فلا عبرة به وان كان الارض عظيمة
 لا بعد من ذلك زيادة في الكل انما بعد من زيادة في تلك القطعة فله ان يرجع في غيرها اه (قوله)
 ومتن في قوله في الحوائش البقية بالعمدة وهو حسن قال المصنف في منعه وكذا اذا غيره
 عن حاله بان كان حنطة فطعنوا او دقة فاختبره او سوية فالتفت به من او كان لبنا فاختذ حبنا او سمنا
 اه قال بحشيشه الطير الرمي وفي الولو الجلية رجل وهب وبقا فالتفت به بالما يرجع الواهب لانه بقي
 الاسم وهذا نقصان كمن وهب لرجل حنطة فلتفت بالما ففرق بين هذا وبين ما اذا وهب ترابا فالتفت
 بالما حيث لا يرجع والقول ان ههنا اسم التراب لم يبق فليبق الموهوب اه أقول وكذا لو
 وهب عبدا فصره ببيع العدم بقا الاسم تامل اه (قوله وخياطة) اما اذا قطعه فلا يمنع
 الرجوع ولو قطعه نصفين فخط نصفه وبقى النصف الاخر له الرجوع في الاخر (قوله ومبغ)
 ولو باسود لانه ربما ينفق على السواد أكثر مما ينفق على صبغ آخر قاضيان (أقول) ولون
 الاسود في زمانا من أحسن الالوان ويزداد به قيمة عن غيره من الالوان وماتقل عن الايام انه مما
 ينقص الثمن فهو اختلاف زمان (قوله وقصر ثوب) لزيادة قيمة الموهوب به اقال في الهندية ولو
 رهب كبر باساقه قصره الموهوب له لا يرجع لانه زيادة متصلة له وصنعة متقومة ولو غسله يرجع كذا
 في محيط السرخسي وان قتله لا يرجع اذا كان يزيد بذلك في الثمن كذا في الوجيز المذكور في (قوله)
 وكبر صغير قد علمت ان فيه خلافا لكن مشى فاضحيان على عدم الرجوع ولم يتعرض للقول
 الاخر وعبارته رجل وهب عبدا صغيرا فقتل وصار رجلا طوا لا يرجع الواهب فيه لان
 الزيادة في البدن تمنع الرجوع وان كانت تنقص القيمة اه وعلمه ايضا في الاختيار بانه زاد
 في بدنه ثم انتقص بوجه آخر فلا يرجع (قوله ومد اوانه) أي من مرض كان عند الواهب اما اذا
 مرض عند الموهوب له فقد واؤه لا يمنع الرجوع هندية عن البحر وكأنه اراد بالمد اوانه حصول
 اثرها وهو البرء اما بدونه فلم يحصل الزيادة والبرء دون المد اوانه زيادة تامل (قوله وعفو جناية)
 أي صدرت من العبد كما اذا كان العبد حلالا لدم فعفا الولي عنه وهو في يد الموهوب له لا يرجع
 وان كانت الجناية خطأ فنداه الموهوب له لا يمنع من الرجوع ولا بد من دمه الفداء كما في الزيالي
 ولو جنى العبد على الموهوب له فالواهب الرجوع والجناية باطلا هندية عن محيط السرخسي
 (قوله وتعلم قرآن أو كتابة الخ) أو كانت اجمعية فعلمها الكلام أو شيئا من الحروف لا يرجع
 لحديث الزيادة في العبد كفي البحر ومنه في الهندية عن المضمرات زيادة هو المختار قال
 في التاتريخية معز بالواقعات الناطق رجل وهب لرجل جارية فعلمها القرآن أو الكتابة أو المشط
 ليس له أن يرجع هو المختار اه أي وان كانت هذه الزيادة معنوية لكن في الزايي والعبي
 ما يختار فيه فليراجع وما ذكر في منية المذني نقلا عن السراجية ان الاسلام والتعليم ليس بزيادة
 مانعة عن الرجوع فله على مروي عن محمد والافيهكون مخالفا لما في المعبرات (قوله)
 باعراب أي بيان اعرابه من رفع ونصب وخفض وجرم هذا اذا كان على الصواب أمالو كان
 خطأ فهو تنقيص فلا يمنع الرجوع وانما امتنع الرجوع في هذه المسائل لحديث الزيادة

(ومن) رجلا وخياطة
 وصيغ رقه رنوب وكبر صغير
 وتعلم اسم وابصار أعى
 واسلام عبده ومد اوانه
 وعفو جناية وتعلم قرآن
 أو كتابة أو فـ راة ونقط
 مصنف بأعرابه

وانما وقع فتوى بناء على مانع فاذا زال المانع تغير الحكم اهـ ومثله في التاخر الخاتمة عن المحيط
(قوله لكن في الخاتمة ما يخالفه) وصدق الظاهرية قال سري الدين في حاشية الزبائي
وفي الظاهرية بقا ضيخان واذا قضى القاضي باطل الرجوع المانع ثم زال المانع عادت
الرجوع اهـ انه اذا بقي في الدار الموهوبة بناءً بطل القاضي رجوع الواهب بسبب البناء ثم دهم
الموهوب له البناء وصارت كما كانت فله الرجوع فيها اهـ وقد عرفت انه لزوال المانع لانقضاء
قضاء المسئلة المذكورة في المواقف خلاف أيضا فقد قال في المحيط والذخيرة رجل وهب
لرجل وصفا فاشتب عند الموهوب وكبر وطال وشاخ وانقصت قيمته ليس الواهب لرجوع لانه
زاد في بدنه وطال في جسده ثم انتقص من وجه آخر بشيخوخته وحيز زاده سقط الرجوع فلا
يعود به بعد ذلك ولو كان طويلا يوم وهبه وطال عند الموهوب له وكان الطول نقصانا وكان
ينقص به فهذه ليست بزيادة حقيقة فلا يمنع الرجوع ويكون الشيء زيادة مودة تنصنا له معنى
كالا صبح الزائدة وما اشبه ذلك كما في الذخيرة قد ذكر الناطقي في اجزائه ولو وهب أمة فسميت
وكبرت لان يرجع وكذا جميع الحيوانات اهـ وفي الهندية عن المحيط ولو وهب أمة فثبت
وكبرت لا يرجع وكذلك جميع الحيوانات اهـ فهو اقول للمشايع ط اسكن الموافق لما
في فاضل خان ارفق حيث ذكر عدم الرجوع ولم يتعرض للخلافه كما في قريه اتمامه (قوله
واعده الله ستاني) حيث قال وفيه اشعار بان مانع الزيادة اذا ارتفع كما اذا نفي ثم دهم عادت
الرجوع كما في المحيط اهـ (قوله فليتنب به) بمنزلة قوله وفيه نظر وعلا به بقوله لان الساقط الخ
(قوله لان الساقط لا يعود) وفيه ان هذا من باب زوال المانع كما اذا تزوجت المرأة وسقط حقها
في الخصاء فانها اذا بان عادت حقها في الزوال المانع ولذا عرفت في شرح الملحق العود هكذا وجد
في بعض النسخ وهي التي كتب عليها الحلبي وفي بعض النسخ قدس العلة على قوله فليتنب به
وعلى افعه وتعميل لقوله وان زالت الخ وهو الصواب وغيره اخطأ من الغاصح والحاصل ان
هذا من باب زوال المانع لا عود الساقط المعاملات من ان الزيادة المتصلة من موانع الرجوع
في مكان الوجه ما في الخاتمة وسبب صرح به نقل عن الدرر حيث قال قضى بطلان الرجوع المانع ثم
زال المانع عاد الرجوع فاذا صح الرجوع ولو بعد القضاء بعدمه عند وجود المانع اذا زال
ذلك المانع لا من باب الساقط حتى لا يرجع حتى لو قضى بطلان الرجوع المانع ثم زال يعود
الرجوع كما في وبؤيده ما بان في المانع الرابع خروج الموهوب الا ان يرجع الثاني فله الرجوع
فكذا هنا (قوله ان عدا زيادة) قال في المنع اذا كان يوجب الزيادة في الارض وان كان
لا يوجب لا يمنع الرجوع وان كان يوجب في قطعة من امان كانت الارض كسيرة بحيث لا يعد
مثلا زيارتها كلها المتتبع في تلك القطعة دون غيرها كذا في الرمز وفي الدرر ارجية اذا وهب
أرضا بقي الموهوب لهما بناء بطل الرجوع ولو زال البناء عادت الرجوع اهـ وفي المنهاج
رجل وهب لرجل أرضا ثابت في ناحية منها فخلا أوبى فمعاثا أو دكانا أو دارا يعني معلنا
للدواب كان ذلك زيادة فيها وليس له ان يرجع في شيء منها اهـ وفيها اما اذا وهب زيادة أصلا
كبناء أو راتنج في غير محل فانه لا يمنع الرجوع اهـ معزى للزبائي (قوله والا) راجع لقوله
ان عدا زيادة فهو مقفوم وقوله ولو عاد في قطعة مقفوم وقوله في كل الارض وفي الهندية عن

ايكن في الخاتمة ما يخالفه
واعده الله ستاني
فليتنب به لان الساقط
لا يعود (كبناء وغيره) ان
عدا زيادة في كل الارض
والارجع ولو عاد في قطعة
منها امتنع فمع افعه طر ياي

الفداء كذا في التبيين وان رجوع قبل ان يفديه فالحماية على العبد بدفعه الواهب به او يفديه
 كذا في المبسوط ولوقعت يده واخذ الموهوب له أرشاه كان لا واهب ان يرجع ولا يأخذ الارش
 كذا في البحر اه وفيه بالزيادة لان النقصان كالجل وقطع الثوب سواء كان بشغل الموهوب له
 او لا غير مانع وفي الهندية عن المبسوط واذا اراد الواهب الرجوع وهي حبل فان كانت قد
 زادت شيئا فليس له ان يرجع فيها وان كانت قد ازدادت شرافة ان يرجع فيها والجواري في
 هذا تختلف فمن اذا حبلت سمعت وحسن لونها فكان ذلك زيادة في عينه فيمنع الرجوع ومنه
 اذا حبلت امعرت لونها وادق ساقيها فيكون ذلك نقصا فيها لا يمنع الواهب من الرجوع اه وفيه
 حل هذا على ما اذا كان الحبل من غير السيد أي الموهوب له اما اذا كان منه فلا رجوع لانها
 ثبت لها منه بالحل وصف لا يمكن زواله وهو انها هات اكونه اأم ولده كما اذا ولدت منه بالفعل
 كما ذكره ابو السعود عن شيخه واقره المحوى وذكره بعض المتأخرين نقهه وقد ذكره وان
 الموهوب له اذا دبر العبد الموهوب انقطع الرجوع لكن قال في السراج الوهاج ولو وهب له
 جارية فحبلت في يد الموهوب له فادرجع فيم اقبلي انفسه مال الولد لم يكن له ذلك لان امته له
 بن يادته لم تكن موهوبة لان الولد يحدث بجزأ فجزأ فلا يصل الى الرجوع فيه موهوب الا بالرجوع
 به بالمسبب كالزيادة المنصه اه وقد ذكر الزباني ان الحبل لو لم تزد به فلا واهب الرجوع فيها
 لانه نقصان اه فتمام ما بينتهما قلت وذكر في النهري باب خيار العيب ان الحبل عيب في ثياب
 آدم لا في الهائم اه فتمام (قوله الموجبة لزيادة القيمة) بالرفع صفة لزيادة اما اذا كانت
 الزيادة في العين لا في ثوب الزيادة في القيمة اما المنصه التي توجب نقصا في السعر كطول فاحش
 تنقص به القيمة وكبر طحال فانه لا ينقص به حق الرجوع كما في محيطة السرخصي (أقول)
 وينبغي ان يكون السمن المفرط كالتطول الفاحش فانه ينقص القيمة أيضا فلا ينقطع به حق
 الرجوع فتمام قال في البحر ويخرج الزيادة في العين فقط كطول الغلام وقد اها الموهوب له
 لو كان الموهوب جنى خطأ اه وعامة فيه لكن سباني قريبا عن قاضيان ما بينا فيه (قوله
 المنصه) فيديم الان المنصه له غير مانعة من الرجوع في الاصل والزيادة للموهوب له بخلاف
 الراد بالعيب حيث يتمتع بزيادة الولد كما في (قوله وان زالت قبل الرجوع كأن شرب ثم شاخ) فيه
 انه من قبيل زوال المانع كما قاله الاسدي جاني ولهذه وهو مانع وعبارة القهستاني مانع الزيادة
 اذا ارتفع كذا اني ثم هدم عاد حق الرجوع كافي المحيط وغيره ومن الظن انه ينافيه ما في النهاية
 انه حين زاد لا يعود حق الرجوع بعده لانه قال ذلك فيما اذا زاد وانقص جميعا كما صرح به
 نفسه اه قالت في التارخانية ولو كانت الزيادة بناء فانه يعود حق الرجوع والمانع من
 الرجوع الزيادة الباقية في العين كما ذكرته في الاثمة السرخصي اه وبعبارة الشارح جملته
 شرطية سقط جوابها من قلعه هو او المسئلة في شرح الجمع لابن ملاك ولو منع القاضي الرجوع
 اثبت الزيادة ثم زالت عاد للواهب حق الرجوع كافي المحيط ونقله في الدور قال في غاية البيان
 وقال في الكافي رجل وهب لرجل أرضا في فيها الموهوب له بناء ثم اراد الواهب الرجوع فخاصمه
 الى القاضي فقال له القاضي ليس لك ان ترجع فيها ثم هدمه الموهوب له كان الواهب ان يرجع
 فيها قال شيخ الاسلام علام الدين الاسدي جاني يريد به ان قول القاضي لم يقع قضاء حتى لا ينقض

الموجبة لزيادة القيمة
 (المنصه) وان زالت قبل
 الرجوع كان شرب ثم
 شاخ

كأنهم ما على منخ الغفار تدايم ما في الجبتي من هذا الشرط وقد عات انه هذا المعنى غير مسلم له
لاطلاق المتون والشروح والفتاوى صحة التوضيح من غير اشتراطه في عقد الهبة فيتمتع
تخطئة لولم يجل العقد على عقد العوض كما عرفت وهذا لا يمنع منه ظاهر عبارة الجبتي قال في
المنع بعد نقل عبارة الجوهر وهو مخالفا لما وقع في الجبتي معزى إلى شرح القدروري من قوله انما
يسقط الرجوع اذا كان مشروطا في العقد فاما اذا عوضه بعد فلا وهو حجة مبني على القول الرمي
وقد يقال ما في الجوهر لم يدخل في كلام الجبتي اذا ما في الجوهر صلح عن حق الرجوع اوصا وقد
صح الصلح فلم يسقطه نعمنا بخلاف ما لو اسقطه قصد انكم من شيء ثبت نعمنا ولا يثبت قصد
وايسر بوجوه حتى يقال يمنع الاعتياض عنه كما هو ظاهر وما في الجبتي مسئلة اخرى فتأمل
(قوله اشتراطه) أي العوض لكن يجبي البحث في هذا الاشتراط (قوله وينع الرجوع) أي
ومنع الرجوع في الهبة الموانع الا في تفصيلها (قوله حروف دمع خرقه) أي منخوتها أي
مرموزة اقل هو من نظم الامام النسفي وقيل غيره درمنتي قال البرجندي هذا التركيب
لمجرد الضبط وايسر معه معنى يتدبه اه وغايبا يكافله ان يكون دمع خرقه فاعل يمنع وفي
الصاح خرقته بالتبديل أصبتهم بها اه فاله في أصابه دمع وفي الدرر الخرق الطعن والمنازق
السنان فكانت شبه الامع بالسنان اه وهذا هو قبله يشهد بتدوين دمع وان خرق فعل ماض
واها من غير جمع الى الشخص قال القهستاني والمضى التركيب ان دمع له كثرة كان اطرافه
افصول تفرح وجهه ولا ضوابط أخرى كغير قدمه أي تحلف ودق وعز خدمه وزع خدمه
أي صاح وفي القهستاني عن العمادى انه يصح الرجوع في القاسدة وان وجد أحد الموانع لان
المقبوض منها مضمون بعد الهلاك فله الرجوع قبله اه فالمانع انما هو في الحقيقة ط
والنظم المنسوب للنسفي هو بيت مفرد وهو

وينع الرجوع في فعل الهبة * يا صاحبي حروف دمع خرقه

قال الرمي قد نظم ذلك ولدى العلامة شيخ الاسلام محي الدين فقال

منع الرجوع من المواب - سبعة * فزيادة موصولة موت عوض

ونزوحها عن ملكه - وهو - ب له * زوجة قرب هلاك قد عرض

(قوله يعنى الموانع السبعة الاتباع) بقى ثان وهو ما ذكر في المبسوط ومنهبة المنتهى من انه
اذا وهب للصغير شيئا ليرجع به اه لكن قد مناعن البرازية عند قول الشارح ويصح القاضى
الخ انه لو وهب لاص غير معوضه ابوه من ماله لا يجوز وان عوض فلما وهب الرجوع باطلان
التعويض وان عدم الرجوع فيما اذا عوض الاب والاجنب من ماله ما او كان نوى الواهب
الصداقة عند الاعطاء فلا تنسبه (قوله الزيادة في نفس العين) قيد به لانها لو كانت في قيمتها لا يمنع
لانها حينئذ لرغبة الناس اذا العين بها الهاذ كره الشئ ومثله في الهندية وفيها وكذا اذا زاد
في نفسه من غير ان يزيد في القيمة أي فله الرجوع ولو نقله من مكان الى مكان حتى ازدادت قيمته
واحتاج الى وثقة النقل ذكر في المنتهى انه عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ينقطع
الرجوع ولو وهب عبدا كافر فاعاد في الموهوب له او وهب عبدا احل الدم فباعه او ابى الجنابة
في يد الموهوب لا يرجع ولو كانت الجنابة خطأ ففقداه الموهوب لا يمنع الرجوع ولا يترد

اشتراطه في العقد (وينع
الرجوع فيما) حروف
(دمع خرقه) يعنى الموانع
السبعة الاتباع (فالدال
الزيادة) في نفس العين

ان يعطى عطية أو جيب هبة فيرجع فيها الا الوالد فيما يعطى ولده ومثل الذي يعطى العطية ثم يرجع كمثل السكب ياكل فاذا شبع فاه ثم عاد في قيمته وبين قوله عليه الصلاة والسلام من وهب هبة فهو أحق بها من السكب منها اهـ فبالثاني ثبت الرجوع وبالأول ثبت كراهة التكرير وبالبعض الباء التحتية مفعول مضارع مجعول مجزوم من أنساب يشيب أى عوض كذا ضبطه عزى زاده قال في الدرر المراد بالحدوث الاول ان الواهب لا يشترط الرجوع بالقبض ولا رضا الا الوالد اذا احتاج الى ذلك فإنه يشترط بالاختصاص به أى للاتفاق وسمى ذلك رجوعاً نظراً الى الظاهر وان لم يكن رجوعاً حقيقة على ان هذا الحكم غير مختص بالهبة بل بالاب اذا احتاج له الاخذ من مال ابنه ولو غائباً ولو لم يصح لايحوز له الاخذ اهـ لمخصاً أو المراد انه لا يحل الرجوع بطريق الديانة والمروءة وهو كقوله عليه الصلاة والسلام لا يحل لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر ان يخترن بيت شبه ان وجاره الى جنبه طأوى لا يليق ذلك بالديانة والمروءة وان كان جائزاً في الحكم ثم نفيه وقال الزبلي بعد ما أجاب بما أجاب به صاحب الدرر على اننا قد سلم ان الحديث الذي رواه ينافي الرجوع لأنه خبر عن قبحة فعله انه لا يليق به ان يرجع فيه الا الواهب فيما يسهل لولده ونظيره قوله عليه الصلاة والسلام المؤمن لا يكذب وقوله عليه الصلاة والسلام الزاني لا يزني وهو مؤمن أى لا يليق به ان يكذب أو يزني وهو مؤمن لأنه ينافي صفة الايمان بل هو قبيح ومع الايمان أفصح فكذا هذا الخ أى قبيح من حيث العادة لا الشرع لان الشرع ممكنه من الرجوع وبذهب الامام الشافعي قال الامام مالك وأحمد في ظاهر مذهبه عزى زاده قوله وقيل تنزيهاً أخذ من قول المبسوط انه غير مستحب ولا دلالة فيه على ان الكراهة للثنية به فان المكروه يقتضي ما هو اكره من غير مستحب وقول الزبلي الرجوع قبيح صريح في ان الكراهة للتكرير لا يقال للمكروه تنزيهاً قبيح لأنه من قبيل المباح أو قريب منه قال في المخ وقد وصف الرجوع بالقبح الزاهدي والحدادي وكثير من الشارحين ومن ثم اخترنا كراهة التكرير قال في الفتاوى الغياثية الرجوع في الهبة مكروه في الاحوال كلها ويصح كذا في التاترخانية انتهى ودليل الكراهة التكريمية خاص من السنة وهو الحديث المتقدم وروى الكرخي عن أصحابنا انه حرام (قولاً فلا يسقط الخ) علم من هذا ان الاسقاط لا يكون في كل حق فان بعض الحقوق لا تسقط وان اسقطها صاحبها كهذا الحق كما في البرازية فهو نظير الميراث والاستحقاق في الوقف ثبت جبراً فلا يسقط بالاسقاط (قوله وكان عوض الخ) أى ان حق الرجوع لا يسقط بالاسقاط لا جبراً ولا بعوض وانما يسقط الرجوع بجعل العوض عوضاً عن الهبة والتعويض عن الهبة يمنع من الرجوع كما في الموانع (قوله لكن سيجي) أى نقلاً عن المجتبي وسبق قول الشارح انه لم يرم من صرح به غيره وان فروغ المذهب مطلقة ولا يخفى ما قاله ابن وهبان ان ما تفرده الزاهدي لا بدول عليه مع ان كلامه يدل بان العوض اذا لم ينص عليه انه عوض عنه لا يكون مانعاً من الرجوع ويكون لكل من الواهبين ان يرجع في هبته ويكون معنى قوله اذا كان مشروطاً بالعقد أى عند التعويض ولذا قال بعده فاما اذا عرضه بعده فلا وهي هبة مبتدأة وهذا قد صرحوا به انه عند عدم التصريح بالتعويض لكل منه ان يرجع فتوافق عبارة المجتبي بقيمة انصوص الفقهاء وظاهر كلام الغلب الرمي والخبرين الياس في

وقيل تنزيهاً لنهاية ولومع اسقاط حقه من الرجوع فلا يسقط باسقاطه ثانية وفي الجواهر لا يصح الإبراء عن الرجوع ولو ما لمسه من حق الرجوع على شيء صحيح وكان عوضاً عن الهبة ليكن سيجي

مختصرا ونظاما بحقيقة غمة فراجمه والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (باب الرجوع في الهبة) •

بمعنى الموهوب لأن الرجوع انما يكون في حق الاعيان لا في حق الاقوال ولو وهب الدين من غير من عليه الدين وساطعة على قبضه وقبله ونقض له الرجوع لان الهبة هنا عقد لا اسقاط حموى بخلاف هبته من هو عليه فلا رجوع فيها لانها ساقط والساقط لا يعود درمتمنى ويصح الرجوع فيها كالأبواب وضامات في فلا يمنع الشروع كالموهوب عابدا لاحدهم المار جوع وأطلق في الرجوع في الهبة فانصرف الى الاعيان فلا رجوع في هبة الدين لانه بدون بعد القبول بخلافه قبله كونه اسقاطا بجر وسباني آخر الفصل عند الكلام على النظم عبارة الصخر وأنه اشبه عليه الرجوع في الرجوع فتأمل وفي الجبر لا يخفى حسن تأخير هذا الباب ودخل في الهبة الهدية فان لاهم في الرجوع كافي للمنفعة وغيرها درمتمنى وأخرج بالهبة الصدقة أى الهبة العرفية لانه لا يصح الرجوع فيها لان القصد فيها التواضع وقد حصل حموى والمراد بالهبة ما كان هبة لغيره فلو كانت الهبة لغيره فلا رجوع لانها صدقة شرعية بلالية (قوله صح الرجوع فيها) أى في الهبة الصحيحة بعد القبض وأشار بذلك الصحة دون الجواز الى انه يكره الرجوع فيها كباقي وانما صح قوله عليه الصلاة والسلام الواهب أحق بهبته ما لم يهب أى يعرض وقال الشافعي لا يصح الا في هبة الوالد لولاه قوله عليه الصلاة والسلام لا يرجع الواهب في هبته الا بالولد في الواهب لولاه ونحن نقول المراد في الاستبداد في الرجوع والتملك للعاجلة وفي المتقدم لا يفتى في ان يشتري الواهب الموهوب من الموهوب لانه يستحق فيما أخذه باقل من قيمته اه وقد سمعنا ان بعض قضاة الزمن السابق كان لا يشتري من بعض أهل محلته خوف المراجعة بخلاف بعض قضاة زماننا فأنهم متى امكثهم الشراء ما نفهمهم لا يبعدلون عنه لما أخذوا الكثير بالقليل للمراعاة والخوف بل بعضهم له مكس على الساعين قال في الهندية والفاظ الرجوع رجعت في هبتي أو رجعته أو وردتها الى ملكي أو أبلغتها أو نقصتها فان لم يلفظ بذلك وسكنه باعها أو رهنها أو أعتق العبد الموهوب أو دبره لم يكن ذلك رجوعا وكذا لو منع الثوب أو خلط الطعام بطعام نفسه لم يكن رجوعا ولو قال اذا جاء رأس الشهر فقدر رجعته علمت به صح كذا في الجوهر النيرة اه وفيها يجب ان يهمل بالهبة انواع هبة لذى رحم محرم وهبة لاجنبي أو لذى رحم ليس محرم أو محرم ليس بذى رحم وفي جميع ذلك الواهب حق الرجوع قبل التسليم كذا في الذخيرة سواء كان حاضرا أو غائبا اذن له في قبضه أو لم ياذن له كذا في المبسوط وبعد التسليم ليس له حق الرجوع في ذى الرحم المحرم وفيما سوى ذلك له حق الرجوع الا ان بعد التسليم لا ينفرد الواهب بالرجوع بل يحتاج فيه الى القضاء أو الرضا وقبل التسليم ينفرد الواهب بذلك كذا في الذخيرة (قوله فلم يتم الهبة) يعنى لو وجد الايجاب والقبول ثم امتنع عن التسليم فانه لا يستحق رجوعا لان الهبة لم يتم فلم يصح الموهوب عن ملأ واهبه فلا يقال ان له رجوعا فيه ولا فرق بين ذى الرحم والزوجة وغير ذلك والظاهر ان الاختلاف عن السكران لانه لا يتزل عن الوعد بل هي فوقه (قوله مع اتفاه مانعه الا فى) المشار اليه بدمع خرقه (قوله وان كره تحريما) بهما حصل الجمع بين قوله صلى الله عليه وسلم لا يجزى لرجل

• (باب الرجوع في الهبة) •

(صح الرجوع فيها بعد القبض) أما قبله فلم يتم الهبة (مع اتفاه مانعه) لا فى (وان كره) الرجوع تحريما

لا يمنع هذه الهبة من جني

غير ظاهرة اذ لا يلزم من كون الحائط بين الدارين كون سقف الواهب عليه ولا كون البيت من
لدار اختلاطه بغير طمان الدار تامل قال ط فهذا يدل على من حيث الاطلاق والافلاصراحة
في كلامه بذلك وفي الهندية عن جواهر الاخلاط اذا وهب نصيبا في حائط أو طريق أو حمام
وسعى وسقطه على القبض فهي جائزة كالموهوب يتناهل لا يخرج مع جميع حدوده وسقوطه
معه وما عداه ووافقه هذه الموهوب لباذن الواهب لكن عز البيت مشتمل عليه وبينه أخرجنا
وفي الذخيرة هبة البناء دون الارض جائزة وفي الفتاوى عن محمد بن وهب رجل نخله وهي
قائمة لا يكون قابضا لها حتى يقطعها أو يسلمها اليه وفي الشراء اذا سلم يملكه وبينهما صار قابضا
لها كما في متفرقات التاريخات وقدمنا الموهوب عن حاشية الفقه وابن الرومي وسبقنا في غامه قريبا
(قول لا يمنع هذه الهبة) المراد لا يمنع غلها اذا قبضها كذلك قال سيدى الوالد في تنقيح
في جواب سؤال حاصله اذا وهبت امر آمن أو لادها حصه من بنات طاعة هل تصح أم لا
فاجاب أما هبة المناع فيما لا يحتل اقصاه فهي صحيحة كما صرح به في المتعة برات لكن في هذه
المسئلة وهبة البناء دون الارض لا تصح الا اذا سلطه الواهب على نقضه قال في الدرر وكذا
تجوز هبة البناء دون العرصه اذا أذن الواهب في نقضه وهبة أرض فيها زرع دونه أي دون
الزرع أو نخل فيها غير دونه أي دون الثمر اذا أمره أي الموهوب له بالاعادة في الزرع والخذل في
الثمر لان المنافع الجوارزا لا تستغل تلك المولى فاذا أذن المولى في النقص والحصاد والخذل
فقل الموهوب له زال المنافع بنزول الهبة اه ونقل في المنع عنهم وأقره وأثنى المرحوم عباد
الدين عن سؤال دفع اليه ومصورته فيما اذا كان لا يدمر حارة قائمة في أرض الفهر فلا يزيد العمارة
المزبورة لزوجه ولم ياذن لها بنقص العمارة فهل يكون التملك غير صحيح أم لا الجواب نعم
يكون التملك غير صحيح قلنا نظري في مسئلة اهل ساقطه على نقضه أم لا فينبغي ذلك بطلان الجواب
والله أعلم بالله واه * قال في الفتاوى الهبة من الهبة ومنه ان يكون الموهوب مقبوضا حتى
لا يثبت الا للموهوب له قبل القبض وان يكون مقبوضا وما اذا كان مما يحجب عن القبض
يكون مقبوضا عن غير الموهوب ولا يكون متصلا ولا مشغولا بغير الموهوب حتى لو وهب أرضنا
فما زرع للواهب دون الزرع أو عكسه أو تخلفا في عمارة للواهب معلقة به دون الثمرة أو عكسه
لا يجوز وكذا الوهب دار أو نظرها فيما مناع للواهب كذا في النهاية اه وعلى هذا نقول
البرزانية وهب البناء لا الارض يجوز يحمل اطلاقه على ما اذا أذن له الواهب في نقضه كما هو
صريح الدرر وجامع الفتاوى كما تقدم لكن أفتى مفتي الررم على أفندي بقضى اطلاق
البرزانية بالجواز من غير قيد كما في فتاواه التركيه الشهيرة والله أعلم (أقول) وما في البرزانية نقل
مثله في نور العين عن المشية ومثله في التاريخات عن الذخيرة حيث قال هبة البناء دون الارض
جائزة ولو وهب لرجل نخله وهي قائمة لا يكون قابضا لها حتى يقطعها أو يسلمها اليه اه هذا
والموافق لما صرح عن الدرر اقول البكتر وغيره تصح في محوزة مرسوم ومشاع لا يقيم
و يظهر في التوفيق بين كلامهم بان من قال كذا رلا تصح الا اذا سلطه الواهب على نقضه معناه
لانهم لا تملك الا اذا أذن له الواهب بالنقص ونقضه لانه بعد النقص صار محوزا مسامحا من قال
تصح ولم يقيد بذلك أراد انه يصح العقد وان لم يند الملك وحينئذ فلا تنافي بين الكلامين اه

في البحر وصح في الهداية ما ذكره المصنف من الفرق وهو رواية الجامع الصغير وقد علمنا
 قد علمنا من المراد من نفي الصحة ثمانية الملك فلوقسمه واسلمه وصحت وما كانا كما لا يخفى والله
 تعالى أعلم اه وفي الجوهرية هذا هو الصحيح يعني خلافا له في تجوزهما الهبة والصدقة
 للغنيين أيضا (قوله لا تغنيان) أي لا تجوز الصدقة بعشرة دراهم أو هبتهما للغنيين وهذا قوله
 وقال لا تجوز وفي الأصل أن الهبة لا تجوز وكذا الصدقة عنده في الصدقة عنه روايتان خاتمة
 (قوله هبة) قال في البحر والصدقة على الغني تجوز عن الهبة كالهبة من الفقير مجاز عن الصدقة
 لأن بينهما اتصالا معنويا وهو أن كل واحد منهما تأكيد بغير بدل فيجوز أن يستعار أحدهما
 للآخر فالهبة لانه لا تجوز الرجوع والصدقة على الغني تجوز الرجوع (قوله لا تغنيان) لأن
 الهبة لهما يراد أن بهما اثنتان فحصل الشبوع (قوله أي لا تغنيان) فالمراد من نفي الصحة نفي
 الملك على هذا الوجه فأدله في البحر وقد علمنا أنه أقول أن الأول أنهما صحيحة ولأنه لا يملك الملك قبل
 القسمة والثاني أنهما فاسدة وهو المتعبد به وقدم أن المتعبد به أن الفاسدة تملك بالتقبض فهو مسمى
 على ما قدمنا من جوده فكيف يسمى أحدهما القبولين بالآخر فتأمل قال في البحر عند قوله
 والصدقة كالهبة لا تصح غير متقبضة ولا في مشاع يتسم فان قلت قد علمنا أن الصدقة لا تغنيان
 جائزة فهي لا يمتثل القسمة بقوله وصح تصدق عشرة ذنوبين قلت المراد هنا من المشاع أن يرب
 به ولو أحده فقط فحينئذ هو مشاع يمتثل القسمة بخلاف الفقيرين فإنه لا يشبوع كما تقدم اه
 (قوله درهما) قال في الهندية ولو لرب درهما صحيحا من رجلين اختلافه وأنه والصحيح أنه
 يجوز والبيان الصحيح قالوا ينبغي أن يكون بمنزلة الدرهم الصحيح كذا في قضيتان (قوله أن
 صحيحا صح) لانه هبة مشاع لا يتسم (قوله لا يكون في حكم العروش) هذا إذا لم يكن أثمانا
 رابحة أما إذا كانت كذلك فليست في حكم العروش تأمل (قوله أن استويا) أي وتزاجر جوده
 خاتمة (قوله لم يجز) لأن ما إذا استويا وتزاجر جوده تكون هبة المشاع فيه يمتثل القسمة لانه
 لا يجزى على القسمة منع (قوله وان اختلفا) بأن كان أحدهما أنقل أو أجود هدية
 وظاهره أن هذا التفصيل يجري فيما لو قال له هبت لك أحدهما جاوره في الهندية وعزاه
 إلى الخاتمة فاصر على ما إذا قال نصفهما لك أما إذا قال أحدهما للهبة لم يجز سواء كان سواء أو
 مختلفين اه ولعله لأنهما إذا كانا سواء كانا يمتثل القسمة وان كانا مختلفين فاللهالة
 والاصل أن الهبة في الأولين تناوأت أحدهما أمافي قوله أحدهما فظاهره وأما في قوله نصفهما
 لانه تجزى فيه القسمة جبراً بالحداد الجنس فكان له أحدهما وهو مجهول فلا يجوز في الثاني
 تناوأت قدر درهم منه ما هو مشاع لا يمتثل القسمة فيجوز وار كلام الشارح بقوله وان
 اختلفا جاز تخالف لما في الخاتمة كما علمت فانه ذكر هذا التفصيل فيما إذا قال نصفهما ثم قال وان
 قال أحدهما للهبة لم يجز سواء كانا سواء أو مختلفين قال في منية المتعبد دفعه بين الرجلين
 فقال أي هاشت فهو لا والآخر فلا فان بين الذي له قبل أن يتفرقا جازوا الا فلا (قوله ولذا)
 أي لكونه مشاعا لا يتسم (قوله جاز) هذا بقيدان المراد بقوله سابقا أو نصفهما أحدهما
 لأنصف كل والا فلا فرق بينهما وبين الثالث في الشبوع بخلافه أنه على أن المراد أحدهما فانه
 مجهول فلا يصح (قوله مطلقا) أي مستويين أو مختلفين منع (قوله بدل الخ) هذه الدلالة

(لا تغنيان) لأن الصدقة على
 الغني هبة فلا تصح للشبوع
 أي لا تغنيان حتى لو قسمها
 وبينها صح * (فروغ)
 وهو لرب درهما
 صحيحا صح وان مغشوا
 لانه مما يتسم لكونه في
 حكم العروش • • •
 درهمان قال لرب رجل وهبت
 لك أحدهما أو نصفهما
 استويا لم يجز وان اختلفا
 جاز لانه مشاع لا يتسم ولذا
 لو هبت لك • • • ما جاز مطلقا
 وتجوز هبة حائط بين داره
 ودار جاره لماره وهبة
 البيت من الدار فهذا يدل
 على كون وقف الواهب
 على الحائط واختلاف
 البيت بمجسطان الدار

انصف الاخر شأنا اه وهذا يدل على ان الضمير في عا لم يرجع الى الواجب خذ فاما تفديده
 عبارة المراف وهذه العلة تنقل في المسئلة المذكورة هه (قوله لم يجوز تناقلا) لتفرق القبض
 لان الصغير تتم هبة بقوله اياه وهبته وينوب قبضه عن قبض الصغير في ذنب الكبير
 شأنا فلا يصح والذالم تصح الهبة للكبير لم تصح للصغير ايضا لانهم الوصحت كانت هبة مشاع
 وهم ذابئين ان هبة الاب لابنه يشترط فيه الافراز والا تصحت الهبة للصغير واذا دانها للصغير
 تصح لعدم المرجح السابق قبض أحدهما حيث اتحدوا لهما فلا شوبوع في قبضه وبؤيده قول
 الثانية ذاري اه هذه لولاي الا صاغر يكون باطلا لانها هبة فاذا الميين الاولاد كان اطلاقا اه
 فقاذا لولوبين صح ولا يراد على ما مر قوله عن الخزانة ولو تصدق بداره على ولدين لصغيرين لم يجوز
 لانه يخاف ان في المتون والشروح من قواهم ان الهبة ان له عليه ولاية تتم بالاعتد سائحا في
 بزيادة وفي التاخر خاتمة عن الثقة سئل عمر النسي عن امرأ ولاده ان يقتسموا أرضه التي
 ناحية كذا بينهم وأراد به التملك فاقته وهما وترضاوعا على ذلك هل ثبت لهم الملك أم يحتاج
 الى ان يقول لهم الاب ملككم هذه الاراضى أو يقول لكل واحد منهم ملكة ذلك هذا النصيب
 لم يرد فيقال لا وسئل عن الحسن فقال لا يثبت لهم الملك الا بالقسمة وفي تجنيس الناصر ولو
 وهب دارا لابنه الصغير ثم اشترى بها أخرى فالثانية لابنه الصغير خلافا لروايد دفع الى ابنه مالا
 فصرف فيه الابن يكون للابن اذا دلل على التملك اه وفيما يرسل الفقيه عن امرأة
 وهبت مهورا الذي لها على الزوج لابن صغير له وقيل الاب قال انافي هذه المسئلة واقف فيجتمل
 الجواز كن كان له عبد عند رجل ودبعت فابى العبد ووجه مولاه من المودع فانه يجوز له وشئ
 مرة أخرى عن هذه المسئلة فقال لا يجوز وقال الفقيه أبو الليث وبه نأخذ وفي العمالية وهو
 المختار اه (قوله لجواز الرهن) انما جاز الرهن منهم لان حكمه الحبس الدائم وقد ثبت لكل
 واحد منهما كماله فلا شوبوع فيه الا ترى انه لو قضى دين أحدهما ما بقي كله في يد الآخر اه
 زياحي (قوله والجاره من اثنين اتفاقا) بان قال أخرجت الدار منك كاجازا لاتفاق ولو فصل
 بقوله نصف منك أو نحو ذلك أو ربع يجب ان يكون عند أبي حنيفة على الخلف لاف مر فيها
 اذا كان كله بينهما أو أجزأ أحدهما النصف من أجنبي انه يجوز في رواية لاف رواية الى أن قال
 وأنت على علم من اطلاق المتون فاطبة فساد اجارة المشاع الامن الشريف والطائفة بعضهم
 صحتهم من اثنين محمول على حالة الاجال حامدية لمخاوصه في المنسبية وياتي في الاجارة
 (قوله وان اصدق الخ) هذه عبارة الجامع الصغير (قوله يراهم اوجه الله تعالى) والفقهاء ثابته
 ذيل (قوله وهو) اى الله سبحانه وتعالى جلت عظمتة (قوله واحد) اى لانا في ذاته
 ولا في صفاته ولا في أفعاله بل هو أحد فرد صمد (قوله فلا شوبوع) أشار في الشوبوع في هذه
 الصيغة الى ان الشوبوع اذا تحقق في الصلقة يفسد هبا لانها كالهبة في ذلك كما سأل في آخر
 الباب الاتي فاذا تصدق ببعض ما يجهل القصة على فقير واحد لم يصح التحقق الشوبوع بخلاف
 ان تصدق بكلمة على فقيرين لما علمته من عدم الشوبوع قال في المضمرات ولو قال وهبت منك هذه
 لدار أو الموهوب لهما فاقترع ان صحته الهبة بالاجماع تازخاتية لكن قال بدمه وفي الاصل هبة
 الدار من رجلين لا تجوز وكذا في الصلقة على غنيين والاطهر ان في المسئلة روايتين اه قال

لم يجوز تناقلا فدينا الهبة
 لجواز الرهن والجاره من
 اثنين اتفاقا (واذا تصدق
 به عشرة دراهم أو وهبها
 لثقة غير منصح) لان الهبة
 لثقة غير صدقة والصلقة يراى
 بها وجه الله تعالى وهو
 واحد فلا شوبوع

لا عنده لشيوع) هذا اذا لم يبين نصيب كل واحد منهم ما اذ اذ بين بان قال هذا ان الله اواهذا
 ثلثاها اولها نصفها واوهذا نصفها الا يجوز عندهما وان قبضه وقال محمد بجور ان قبضه
 نظرا الى انه عقد واحد فلا شيوع كما ذارهن من رجلين اه داماد وقوله لاشيوع أى لانه
 هبة النصف من كل واحد منهم ما يدل انه لو قيل لأحدهما فيما يقسم هبت في حصته دون
 الآخر فلم انهما عقدان (قوله كائيت) أى الصغير الذى لا يمكن ان يصير يتين (قوله قيدنا
 بكبير من) الاولى عدم ذكر هذا القيد لانه لا فرق بين الكبير من والصغير من والكبير والصغير
 عند أبي حنيفة وقد تبع الشارح والمصنف الجعفي عبارة وظاهرها انهما لو كانا صغيرين في
 عياله جاز عندهما وفي البرازية ما يدل عليه ولكن هذا كله على قولهما الا على قوله كما صرح به
 في الخاتمة فراجعنا ههنا وأصل الوهم من صاحب المتيقذ كرا الحكم في... مثله الاثني
 الصغير والكبير غير مضاف الى أحدهما فقول السك ولو كان كذلك لعل اطلاق المتن
 في قوله لا عكسة تأمل اه (أقول) نصر عبارة الخاتمة هكذا ولو هو دار الاثني له أحدهما
 صغير في عياله كانت الهبة فاسدة عند الكل بخلاف ما لو هو كبير من وسلم اليه ما جله فان
 الهبة جائزة عند أبي يوسف ومحمد لان في الكبير من لم يوجد الشيوع لا وقت العقد ولا وقت
 القبض وأما اذا كان أحدهما صغيرا فكل واحد بصير الاب قابضا خاصة الصغير فيمكن الشيوع
 وقت القبض اه وأنت خبير بان اظهار الفرق بين المثلثين مبني على قول صاحبين
 القائلين بجوازها للكبير من مع مواقتهم ما الامام به عدم جوازها الكبير وصغير بدليل قوله
 كانت الهبة فاسدة عند الكل فابست مسألة الكبير والصغير مبني على قولهما فقط فافهمه
 صاحب الجعري من عبارة صاحب المتيقذ انهم اقول الكل صحيح لا وهم فيه وعبارة المتن لا تنافيه
 كما لا يخفى على من يبينه نعم اذا قلنا اذا كان الولدان صغيرين بجور الهبة يكون مخالف الاطلاق
 المتن عدم جواز هبة واحدة من اثنين ولكن اذا تأمل القصة في عدم الجواز على قول
 الامام وهي تحقق الشيوع يجوز من تنقيح كلام المتن بغير ما اذا كانا صغيرين لان الاب اذا وهب
 منهم ما تحقق القبض منه لهما بمجرد العقد بخلاف ما اذا كان أحدهما كبير فان قبض الكبير
 يتأخر عن العقد فيحقق الشيوع عند قبضه كما صرح عن الخاتمة وعبارة البرازية أوضح في افادة
 المراد حيث قال لان هبة الصغير منعقدة حال مباشرة الهبة اقيام قبض الاب بمقام قبض هبة
 الكبير محتاجة الى قبول فيثبت هبة الصغير فيمكن الشيوع والحيلة ان يسلم الدار الى
 الكبير ويهبها منه ما اه أى فاذا سلمها الى الكبير أو لانه وهبها منه ما تحقق القبضان معا
 وقت العقد فلا يمكن الشيوع ومقتضاه انه لو سلمها للكبير ثم وهبها منه ما انصح فليراجع
 فظهر ان الاولى عدم هذا القيد لانه لا يفيد الا الاشارة الى خلافه ما فكان الاولى ان لا يذكر
 لانه لا فرق بين الكبير من والصغير من والكبير والصغير ويقول اطلق الاثني فافاد انه لا فرق
 بين ان يكونا كبيرين أو صغيرين أو أحدهما كبيرا والاخر صغيرا في الاولين خلافه ما تأمل
 قال في الهندي وكل ما يتخلص به من الحرام أو يتوصل به الى الحلال من الحيل فهو حسن اه
 (قوله وصغير في عيال الكبير) صوابه في عيال الواهب كما يدل عليه كلام الجعري وغيره والذي في
 الجعري والمخ والصغير في عياله وعلاها هبة المصحب بانه حين وهب صار قابضا خاصة الصغير في

(لا) عنده لاشيوع فيما
 يحتمل القصة أما لا
 يحتملها كائيت فوجه
 انهما قابضان بكبير من لانه
 لو وهب الكبير وصغير في
 عيال الكبير أو لانه
 صفة وكبير

الاب من مال الابن لا يجوز واذالم يجوز لا يجرى للواهب أن يرجع وفيه من السراجية وهب للصغير
 لا يملك الرجوع وقبل هذا اذا نوى الصدقة اه (أقول) لكن في البرازية وهب للصغير فعوض
 أبوه من ماله لا يجوز واذعوض فللواهب الرجوع لبطول التحويل اه وقوله من ماله
 أى مال الص غير فلومن مال الاب صح ما سياتى في الباب الا ترى من صحة التحويل من
 الاجنبى وعليه فيتعين حل عدم الرجوع فيما اذا عوض الاب والاجنبى من ماله - ما أركان
 نوى الواهب عند الاعطاء الصدقة فتأمل قال ط وانظر ما حكمه وان نظرتالى ما علمناه
 كان واجبا ان يقرن الرجوع وكان الاب ونحوه في حكم الناضى ويحرم (قوله ولو قبض زوج
 الصغيرة) سواء كانت من يجامع مثلها أو لا في الصحيح يجر (قوله فالتبضع لها) لا لزوجهما
 ولا لبايها يجر (قوله ما وهب لها) احتراز به عن يكون لها ان يملك تبضعها مطلقا يجر (قوله
 لبايها عنه) لانه فوض أمورها الماله دلالة قال الشافعى لانه حديثه عليه اولا لانه يكونه يعوها
 وفي الذخيرة شرط بعض أصحابنا ان تكون يجامع مثلها او الصحيح انه اذا كان يعوها يصح
 تبضعها سواء كان يجامع مثلها أو لا لانها كانت اليه أقام الاب لزوجه مقام نفسه في حفظها
 وحفظ مالها وقبض الهبة من باب الحفظ اه (قوله فقص قبض الاب كقبضها بميزة) فترجع
 على العلة لان الثابت اذا كان يملك قبض ذلك فالاصح اولى وقيد به لان الام وكل من يعوها
 لا يملك قبض الاب بعد موت الاب أو غيبته غيبته منقطة لان تصرف هؤلاء للتصورية
 لا يتفق قبض الاب ولا ضرورة مع الحضور مخ وقدّم المؤلف ان الصحيح جواز قبض من يعول
 الصغير ولو مع وجود الاب ط لكن قد مضى في الهداية والجوهرة تصحيح عدم جواز قبض من
 يعوله مع عدم غيبة الاب وبه جزم في البدائع وان فاضيلان وغيره معصوا الجواز كالقبض
 الزوج والاب حاضر وان القدرى عليه لا سيما وفيه تنفع للصغير والحاصل انه اختلاف التصحيح في
 هذه المسئلة كما سمعت لكن لا بد من تصحيح فاضيلان كما قرر والانه فقيه النفس (قوله لعدم
 الولاية) أى الاستيلاء عليها بالفعل لان ولايته عليه انما تكون بالدخول لان تبضعه هي وماتى
 يدعاه في تصرفه عادة وان لم يكن له عليهم اولاية شرعية فانه لا يتصرف في مالها وانما يقبض هبتها
 بعد الدخول لبايها عن الاب وقول الزبلى لانه يعوها أى يدخلها في عياله بالفعل وتكون
 تحت تصرفه هو معنى ما يفهم من قول الشارح هنا لعدم الولاية أى قبل الزفاف فانهم ان له
 الولاية بعده قال في الهندية ولو كانت الصغيرة في عيال الجد أو الاخ أو الام أو الم فوهب لها
 هبة فقبض الزوج جاز كذا في التترخاينة فان أدركت لم يجوز قبض الاب والزوج عليها الا
 باذنهما كذا في الجوهرة * - غير في عيال اجنبى عالمها برضا أبيها والاب غائب فقبض الاجنبى
 لها صحيح دون قبض الاخ كذا في السراجية وهو لو كان الصغير في عيال الجد أو الاخ أو الام أو الم
 فوهب له هبة فقبض الهبة من كان الصغير في عياله والاب حاضر اختلاف المشايخ فيه والصحيح
 الجواز هكذا في فتاوى فاضيلان وبه يقتضى هكذا في الفتاوى الصغرى اه (قوله وهب
 اثنتان دارا) المراد به ما يقدم (قوله لعدم الشروع) لانها مملوكة له وهو قد قبضها بجله
 ولا شروع يجر وفيه اشعار بان هبة الاثنين للاثنين لا تجوز كما ياتى (قوله وبهايه) وهو
 هبة واحد من اثنين (قوله اكبرين) أى غير قدرين والا كانت صدقة فنصص كما ياتى (قوله)

(ولو قبض زوج الصغيرة)
 أما الباقية فالتبضع لها (بهايه)
 الزفاف ما وهب لها (بهايه)
 قبض ولو بمحضرة الاب في
 الصحيح لبايها عنه فقص
 قبض الاب كقبضها بميزة
 (وقوله أى الزفاف لا) يصح
 لعدم الولاية (وهب اثنتان
 دارا الواحد صح) لعدم
 الشروع (وبهايه) اكبرين

الحصى مقدار عشر سنين أو نحو ذلك فبطلت لكل ليلة فراشوا بطلت عليه لمحنة أو لحاماً لم
 بصبر لولده لم تقبل هذا لك كذلك هنا وليس هذا بمنزلة ثياب البدن اه أي فانه تصير ميراثاً عنه
 ذاك اسم المعروف بملكك منه ويقرق بيننا وبينه مسئلة الاختاذ بان هذه فمن سيولد ومنه مسئلة
 الاختاذ فمن ولد ط (قوله لا يكها باليسها) هذا اذا كانت مهابة عند الأب ودفنه الولد ما
 لوقطعها فخطا لثمان الولد لا يكها بغير التقطع لكن يشكك على ذلك ما قدمناه من الحار
 الزاهدي (قوله يختلف نحوه لمحنة ووسادة) لان المعروف أن الثياب تملك للولد بخلاف أثاث
 المنزل فانه باق على ملك الأب أو الام وان انتفع به الاولاد (أقول) والعرف في ديارنا أن أهل الام
 يهبطون للولد الصرير وفرشه وابس الولد فإذا ولد أبوه الثياب ووضعوه في الصرير المروض
 وهذا الاشك في كونه للولد كما عليه العادة في بكره فادورث ذلك عنه ذمات (قوله لانهم اعلم
 القاب) وذلك غير مقدور ليدل عليه حديث القسم اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تفرقه بي
 فيما تملك ولا أملك والمراد بما لا يملك الهبة (قوله) وكذا في العطايا وبكره ذلك عندنا وبهم في
 الدرجة كما في المخ والهندية أما عند عدم النسابة كما اذا كان أحدهم مشقة لا يعلم
 لأبائكم لا بأس ان ينصفه على غيره كما في الملتقط أي ولا يكره وفي المخ روى عن الامام انه
 لا بأس به اذا كان التنصيف لزيادة فضله في الدين وفي خزانة المتعبرين كان في ولد فاق
 لا يفتي ان يعطيه أكثر من قوته كما لا يصبر معنيته في المعصية اه وفي الخلاصة ولو كان ولد
 غاسقاً فارد ان يصرف ماله إلى وجوه الخير يصبر به عن الميراث هذا حين ترك اه أي للولد
 وعلمه في البرزخية بقوله المذكور (قوله) الم يصدق به الاضرار أي فلا بأس بالنصف لومع
 قصده لا بأس بالساو ولا يجوز لزيادة رمي (قوله) وان قصده لم يصدق به عبارة المخ وان
 قصده الاضرار وهكذا آية في ثمانية (قوله) وعليه الفتوى أي على قول أبي يوسف من ان
 التنصيف بين الذكور والانثى أفضل من التثليث الذي هو قول محمد رمي فارق البرزخية
 الفضل في حبة البنت والابن التثليث كالبرن وعندنا في التنصيف وهو المختار ولو وهب
 جميع ماله من ابنة جاز فضاء وهو آثم نص عليه محمد اه فانه ترى نص البرزخية خالداً عن قصده
 الاضرار وقال في الثمانية ولو وهب رجل شياً لأولاده في الصحة وأراد تفضيل البعض على البعض
 في ذلك لا روية لهذا في الاصل عن أصحابنا وروى عن الامام أبي يوسف رحمه الله تعالى انه لا بأس
 به اذا كان التنصيف لزيادة فضل في الدين وان كان ساواً بكره وروى المدي عن أبي يوسف انه
 لا بأس به اذ لم يقصد به الاضرار وان قصده الاضرار روى بينهم يعطى الاثني ثلث ما يهبط
 الابن وقال محمد رحمه الله يعطى للذكر ضعف ما يعطى للانثى والفتوى على قول أبي يوسف
 (قوله) كل المال للولد أي وقصد حرمان بقية الورثة كما بينت ذلك فيمن ترك بنتاً وخاف مشاركة
 اعماص (قوله) جاز أي صح لا يتنصض وفي بعض المذاهب يرد عليه قصده ويجعل متركه
 ميراثاً لكل الورثة ط (قوله) ولو به عرض أي ولو كانت الهبة به عرض جاء له بي قبل أو
 يحصل بعد وظاهره ولو العوض أكثر أو أجازها محمد به عرض مساو كذا كر آخر الباب الا في
 (قوله) ويبيع القاضى الخ) لانه من المصلحة لاصح في هذا المخالف في الموطأ ونهه وهب
 للصغير شيئاً ليس له أن يبيع فيه وادبر للاب التوويض اه وفي المنية وهب للصغير نفع عرض

على كها باليسم يختلف نحوه
 ملحقه ووسادة وفي الخاتمة
 لا بأس بتفضيل بعض الاولاد
 في الحبة لاسما عمل القاب
 وكذا في العطايا اذ لم
 يقصد به الاضرار وان
 قصده يسوي بينهم يعطى
 البنت كالابن عند القاضي
 وعليه الفتوى ولو وهب
 في صحة كل المال للولد
 جاز وان لم يبيع
 ان يهب شيئاً من مال طفله
 ولو به عرض لانها تبرع
 ابتداء وفيها ما يبيع
 القاضى ما وهب للصغير حتى
 لا يرجع الوهاب في هبته

وانتشر بمنزل هذه العبارة تعظيم الله والابوين وهذا اذا لم يكن استطلاع الحققة أمالوا ممكن
لاستخبار من المعطى فلم يبق له ما يبينه كما قال الشارح ولو قال أهديت الخ قال في الهندية
عن الظاهرية وهذا كله اذا لم يقل المهدي شيئا وتعذر الرجوع الى قوله أما اذا قال أهديت
الى الاب والام والزوج أو المرأة قال قول الله هدى اه (أقول) ولا ينفى هذا قوله هذا الصبي
أو الامامة من أنه لا يعرف بهذا القول لانهم اعتمدوا بر الوالدين والتسليم الخ أما هذا فإراد
اظهار حقيقة الحمل فيعتبر قوله لانه هو الملك وهو أدري لمن وهب فانهم (قوله) وكذا زفاف
البنات (أى) وكذلك أن تحبذ ولجاء زفاف ابنته فاهدى الناس هدايا فهو على ما ذكرنا من
التفصيل بان كان من أقرباء الزوج أو المرأة أو قال الهدى أهديت للزوج أو المرأة كما في
التاريخية وزفاف بكسر الزاى صدر زففت المرأة زفها وزفها زفافا اه نوح أفندى
والمراد بزفاف بعثته الى يمينه فهدى (قوله) اتخذ لولده (أى) الصغير وأما الكبير فلا بد
من التسليم كما قدمنا من ذلك في جامع الفتاوى وأما التلميذ فلو كبير فكذلك وبذلك الرجوع عن
العبارة ولو أجنبية مع البكر اه ويمكن حمل قوله ليس له ذات عليه وفاعله ذلك ما ياتي في
دائمه وقال هدى امرأته ليس له رجوع (قوله) أو التلميذ (أى) مثله التلميذ مقرضه بعد
مادفع الثياب اليه قال في الخاتمة تحبذ شيئا التلميذ فاق التلميذ بعد مادفع اليه ان يزوج
الاختار انه اعارة يمكنه الدفع الى غيره فانهم (قوله) ليس له ذلك (أى) بعد مادفع الثياب اليه قال
في الهندية اشترى نوبا فأنطقه لولده الصغير صار وجاهه بالقطع مسما اليه قبل الخياط ولو
كان كبير لم يصير مسما اليه الا بعد الخياط والتسليم اه قيمة وهذا يفيد نصه بالابوين
الولادة وغيره والكبير فالاختار يكتفى في الصغير بدون تسليم لاني الكبير فيجعل كلامه على الصغير
وفي ابزاية اتخذ لولده الصغير ثيابا على كها وكذا الكبير بالتسليم وينظر لوجه في التلميذ فان
ذلك في نفسه هبة وهى لقيم الاب والقبض ولم يحصل بمجرد الاختار الا ان يجعل الاختار في حقه على
التسليم فانه اذا سلم ثم حرم التلميذ ليس له ان يعطيه غيره وعبارة ابزاية وكذا لو اتخذ التلميذ
ثيابا فاق التلميذ فإراد ان يدفعه لغيره وان أراد الاحتياط يبين وقت الاختار انما عاربه يمكنه
لدفع الى غيره فتولده انما عاربه يفيد التسليم لان العاربه لا تنقطع بالالتزام (قوله) عالم
يبين الخ قال في البحر ان أراد الاحتياط يبين انما عاربه حتى يمكنه ان يدفع الى غيره اه وفي
الحاوى الزاهد يرميهم دفع لولده الصغير قرصا قال نصفه ثم اخذ منه ودفعه لآخر
بضم اذا كان دفعه لولده على وجه التملك واذا دفعه على وجه الابعاد لا يضمن قال عرف به
أن مجرد الدفع من الاب الى الصغير لا يكون تملك كما لو كان حسن اه تأمل (قوله) وفي المبتغى الخ
عبارته كما في البحر من صنع لولده ثيابا قبل ان يولد له وضع عليه نحو الخنة والوداد ثم ولدته
احسنه وضع عليه انما كانت الولادة تكون الثياب ميراثا لم يترأى الثياب ملك الولد بخلاف
ثياب البنت عنه يملكها اذا البسها كبر قال ان فلانا كان لابسا فهو اقرار له بخلاف ما اذا قال
كان قائدا على هذا البساة أو ناعما عليه لا يكون مقررا بذلك اه وفي الهندية قال أبو
التاسم ولوجه من المرأة لولدها الذي في بطنها ثيابا ولدت فان وضع الولد على الثياب فالثياب
ميراث قال النخعي وعندي ان ثيابها امال من المرأة انما جعلته ميراثا لغيره لا لثري انه لو كان

وكذا زفاف البنات خلاصة
وفيها اتخذ لولده أو التلميذ
ثيابا ثم أراد دفعها لغيره
ليس له ذلك عالمه يزوج
الاختار انما عاربه وفي
المبتغى في ثياب البنت

بقاوا بن اولادهم الثلثان منه قيل وقيل (قوله ولا يوبىه) عبر بعضهم لم يوبىه وهو اعم قال
 الامم وتروى في جامع احكام الصغار - ثبات الحي قبل ان يجزى عليه فلم يقله تعالى وان
 ليس للانسان الامامى وهذا قول عامة المشايخ وقال بعضهم ينفع المراهم ولده بعد موته
 لما روى عن انس بن مالك انه قال من جملته ما ينفع به المراهم بعد موته ان يقول له واعلمه القرآن
 اراه له فيكون لوالده اجر ذلك من غير ان ينقص من اجر الولد حتى انتهى ومنه له في كتاب
 الكراهية للمعالي ويؤيده قوله صلى الله عليه وآله وسلم لم اذمرت بن آدم ان تقطع عمله الا من
 ثلاث صدقة جارية او علف ينفع به او ولد صالح يده وله انتهى (قوله اجر المولى) اى ان علماء
 بنازية (قوله ونحوه) كالارشاد والنسب للوجود والبقاء كذا في المنح (قوله ويباح لولده)
 لتقييدهم - ما يخرج غيرهما (قوله من ما كول وهبله) لان الامم - بدءا اياهما وكذا المعنى
 لاستصغار الهمة عندية قال في التاتارخانية روى عن محمد بن ابي بياح وفي الذخيرة واكثر مشايخ
 بخارى على انه لا يباح وفي فتاوى ميرزا داود احمدى الفواكه للصغير يجزى لابوين الاكل
 منها اذا اراد يذلل الابوان لكن اهدى للمغبر استصغار الله دية انتهى قلت يوجب يحصل
 التوفيق ويظهر ذلك بالقرائن وعلمه فلا فرق بين الماكول وغيره بل غيره اطهر فنامول (قوله
 وفيه لى لا) فانه اكثر في بخارى (قوله فاغاد) اصله صاحب البحر وتبعه المصنف في محله
 (قوله الاخلاجة) كقوله والدين وذلك على وجهين اما ان كان في المصروف احتاج فقروا كل
 به - برضى وان كان في المصارفة واحتاج اليه لانه لم اطعمهم معه كل بالقيمة كما في التاتارخانية
 وذكره الحموي عن الخانية (قوله فاصبح) ككتاب الصبيان وكشيت به - ثم مله الصبيان مثل
 الصولجان والذكره فاهدية فلان هدايتك للصبي عادة هندية (قوله فاهدية) الاولى
 ان يقول فهو له (قوله والا) بان كانت الهدية لا تصلح للصبي عادة كالاراهم والذخائر هندية
 وكالحبوان ومناج البيت - نظر الى المهدي الخ - منح * (نبيه) في الفتاوى الخيرية - مثل
 فيما نده الساس في الانراح والاعراس والرجوع من الحج من اعطاء لثياب والمراهم
 وينظرون بده عند ما يقع لهم مثل ذلك ما حكمه اوجب ان كان العرف شائعا فيما ينم - ثم انهم
 يعاونون ذلك اشد اخذوا به كان حكمه حكم القرض فانه كفاد - وصحبه كعصمه اذ
 العرف عرفا كالشرط فاطالب به ويحبس عليه وان كان العرف خلاف ذلك بان
 كانوا يدفعونه على وجه الهبة ولا ينظرون في ذلك الى اعطاء البدل لحكمه حكم الهبة في ما اثر
 احكامه فلا رجوع فيه بهذا الهلاك والاستهلاك ولا صل فيه ان المعروف عرفا كالشرط
 شرعا اه - قلت والعرف في بلادنا مشترك نعم في بعض القرى بهدونه كالقرض حتى انهم
 في كل واجبة يهضمون الخطيب يكتب لهم جميع ما يهدى فاذا فعل المهدي واجبة يراجع المهدي
 اليه دفعة الخطيب فيهدى الاول والثاني مثل ما اهدى اليه (قوله او من معارف الام) الاولى
 زيادة ما فيها كما في الاب وبه صرح في البنازية (قوله الام) لان التملك هنا من الام عرفا
 وهناك من الاب فكان التعويل على العرف حتى لو وجد سبب او وجه - بتدليله على غير
 ما قلنا بعد على ذلك هندية فلو كان من معارف كل منهما او اقرار به - بل قسم بينهما -
 يراجع (قوله قال هذا الصبي أولا) اى لا عبرة به في القول لانهم - اعتادوا ارادة تبرؤ الودين

ولا يوبىه اجر التعليم ونحوه
 ويباح لولده ان ياكل
 من ما كول وهبله وقيل
 لانتهى فاغاد ان غير ما كول
 لا يباح له - ما الاخلاجة
 وضعوا هدايتك للصبي
 يدى الصبي فما يصلح له
 كتاب الصبيان
 فاهدية له والا فان المهدي
 من اقرباء الاب او معارفه
 فلاب او من معارف
 الام فلام قال هذا الصبي
 أولا ولو قال اهديت لاب
 اولادهم فالقول له

ان مع حضور الاب لا ضرورة جوهرة اذا غاب احداهم غيبة منقطعة جاز قبض الذى
 يتلوه فى الولاية لان التأخير الى قدوم الغائب تفويت المصلحة لصحة التفتت للولاية الى من
 يتلوه كفى النكاح ولا يجوز قبض غيره ولا مع وجود احداهم ولو فى حال الغايب او رجعا
 محرماته كالزنا والعم والام بدائع ملخصا ولو قبض لمن هو فى حاله مع حضور الاب قبل
 لا يجوز قبض بل يجوز به بفتى مشتمل الاحكام والصحيح هو الجواز كالقبض الزوج والاب
 حاضر شعبة والقنوى على انه يجوز استروا حتى فقد علمت الهداية والحواشي على الصحيح
 عدم جواز قبض من يؤوله مع عدم غيبة الاب به جزم صاحب البدائع وقاضيان وغيره من
 أصحاب الفتاوى صحه واخلافه وهو الصحيح جواز قبض من يؤول الغيب ولو مع ضرورة الاب
 وكن على ذكره قاله العلامة قاسم من انه لا به دل عن الصحيح قاضيان لانه اجل من يعتمد على
 صحه فانه فقه النفس والاسما وفيه هنا نفع للصغير وبشده صحة قبول الغيب بنفسه اذا كان
 مبرا او لو كان الاب ضر او ايا قد وجدت دلالة تقوى من الاب امور الى الى من يؤوله كيانا
 فى الزوجة الغيبة بعد الزفاف فليكن العمل على هذا القول ولا بما وقد صحح القنوى
 وهو ان كذا الفاظ الصحيح وظاهر كلام الشارح اخذ اياه حيث نقل صحه عن العبدى
 من ذكره كفى ظاهر عبارة المصنف فقامل عند القنوى وانما كثرت من القول لانه واقعة
 القنوى وبهض هذه القول نقلت من خطه ملا على الترياقى واعقدت فى عزها عليه فانه
 ذنب ثبت رحمه الله تعالى كذا بخط سيدى لوالدرجته الله تعالى (قوله لكن منته بيقوله) أى
 الجواز أى كون الام والاب اجنبى اهم القبض مع وجود الاب بغير ما دعى الذى هو القبض مع
 خصوص الحضور لان الحضور رز من افراد الوجود (قوله بوصول ولو) اى بسبب وصول قول
 المصنف وزعم وجود ايه (قوله بامه والاب اجنبى) الجارمة لئلا يوصل بغير يحملة ذاصل قول
 المتزوج وجود ايه بغيره وامه واجنبى اى بغيره ولو مع وجود ايه لكنه خلاف
 ظاهر المتن وخلاف ما اوضحه المصنف فى شرحه بان وصله انما هو بقبضه فقط منقطع عن قوله
 وامه واجنبى (قوله ايضا) أى بوصول بقوله ولو بمجاز (قوله ومع رده) أى رد العبدى وانظر حكم
 رد الخولى والظاهر انه لا يصح حتى لو قبل العبدى بعد رد وليه صح وهل يذكر ذلك لانه لا مصلحة فيه
 المضاهر نعم ط (قوله اها) أى لهجة (قوله كقبوله) أقول وكذا قبول العبد المحجور صحيح كفى
 رضا المتقدم حيث قال فيه وهب لعبد محجور ونحوه فاقبول والقبض له لان ذلك نافع للمولى
 والعبد ما لم يملكه كالاختطاب والمالك للمولى وكذا المكاتب لكن لا بما كالمولى انتهى فان
 ولم يذكر ردوا المضاهر ان له لردوا أطلق صحة قبول منه فمهل ما اذا كان الاب حيا او ميتا كفى
 خلاصة وفى المبسوط وهب للصغير شيئا ليس له أن يرجع فيه وابس للاب النذر قبض اه وفى
 الخاتمة ويبيع الناضى ما وهب له - غير حتى لا يرجع لو اهب فى هبته اه وهو مخالف لما
 تقدم عن المبسوط وفى كفى كلام الشارح من الخاتمة وكذا فى باب الرجوع فى الهبة مع التكلم
 على ذلك وقيد الهبة لان المديور لو دفع ما عليه للمصنف ومنه تلجرو لو دفع الاجرة اليه لا يصح واقاد
 أنه لا نصح الهبة للصغير الذى لا يملك ولا يتم بقبضه وشارباط لافه الى أن الموهوب له لو كان
 مديورا للصغير مع الهبة وبسقط للدين كفى الخاتمة (قوله حسنات العبدى) أى فنياب عليها
 وترفع درجته اذ ذنوب عليه حتى تكفر به او هذا هو المعتمد وقبل لوالديه وعليه فهل

لكن منته بيقوله بوصول
 ولو بامه والاب اجنبى ايضا
 تمام (وصح ردها)
 كقبوله) سراجية وفيها
 حسنات العبدى

قال اشارح في كتاب المازون عند قول المصنف وان اذر لاصبي الذي يعتل البيع والشراء ولبه
الح المار بالولي ولي له التصرف في المال وهو ابوه ثم وصى الاب بـه ابيه ثم وصى جده
ثم الولي ثم الفاضل ووصى الناضى اه سرى الدين وتقدم ان الذي تصرف في ماله تسعة
الاب والجد والفاضل ووصى وصى وصيهم وقتضا ان قبض هؤلاء جميعا ينوب عن قبضه
ثم رأيت صاحب الهندية نقله عن غاية البيان ط ومرفقيل لوكلة في المصومة (قوله)
وعند عدمهم (ولو بالغبية المقطعة) (قوله) تتم قبض من يعوله) لانه ولاية التصرف النافع
ليشورت يدهم عليه حتى لا يكون اغيرهم ثم عزم ايدهم فمكثوا الحق في قبضه وتحصيل المال من
ضرووات - فظاه اصرفه في قوته وما يوسع ط (قوله) ولو لمناقطا) لان له ولاية التصرف النافع
ايضا (قوله) لو في حجرهما) بالافتقار والكسر والجمع جبر وصاح جبر الانسان - ضنه وهو ما دون
ابطه الى السكنج ومعه في كونه في حجره في كونه ومنه اه ابا السور عن الحوى وفي
الكشف الجبر الكف والترمية ط (قوله) والا) انى لم يكن في الجبر ان تتم قبضه وان كان
ذارس محرم منه مخ (قوله) وقل الفصل) أى تحصيل المال وهو بيان اغيرين (قوله) لانه في
النافع لمحض (أى لانه في التصرف النافع الذي لا يحقل ضررا كالمبايع فيه فله نظر له
وجاز تصرف الولي في هذه الحالة فنظر اليه ايضا حتى ينتفع به بسبب تحصيل النافع بطريقين (قوله)
حتى لو وهب له (ع) تفريع على التقييد بقوله النافع (أقول) وكذا الوهب له تراب في داره لا يعم
وقبل ان كان يشرى ذلك منه بنى فانه يصح قبوله ولا يردوان كان لا يشرى ويلزمه مؤنة النقل
ونفقة العبد فانه يرد في جامع الصغار لاسترثى (قوله) لكن في البرجندى) استدلال على
قوله وعند عدمهم ح (قوله) وظاهر القهستاني الخ) - حيث قال كاجاز قبض هبة الابن في طفل
من يريه من الجد والاخ والام أو وصيه أو اجنبي وهو في عياله وان لم يكن عاقل وكان
أبوه حاضرا في هذه الصورة على ما قالوا منهم من غير الاسلام وقل بعضهم لم يميز قبض غير الزوج
حال - حضرة الاب والاول المختار كما في المصنفات انتهى ونقل صاحب الهندية عن الثانية انه
الصحيح وانتهى بقى عن الفتاوى الصغرى اه والوصى كالأب والام كذلك الوصى في عياله
ان وهبت له أو وهب له تلك الام القبض وهذا اذا لم يكن لاصبي أب ولا جد ولا وصيهما وذكر
الصدر ان عدم الاب قبض الام ليس بشرط وذكر في الرجل اذا زوج ابنته الصغرى من رجل
فزوجها تلك قبض الهبة لها ولا يجوز قبض الزوج قبل الزفاف وبعد البلوغ وفي التجريد
قبض الزوج يجوز اذا لم يكن الاب - فان كان الاب ووصيه والجد ووصيه غيبة - مقطعة
جاز قبض الذي يتولاه لا يجوز قبض غيره هؤلاء الاربعة مع وجود واحد منهم - وان كان الصغير
في عياله أو لا وسوا كان ذارس محرم أو اجنبي وان لم يكن واحدا من هؤلاء الاربعة جاز قبض
من كان العبي في حجره ولم يميز قبض من لم يكن في عياله بزازية قال في البحر والمراد - لوجود
المشهور اه وفي غاية البيان ولا تلام وكل من يعول الصغير - حضور الاب وقال بعض
مشايخنا يجوز اذا كان في عياله - م كل زوج وعنه احتد في المتن بقوله في الصحيح انتهى ويملك
الزوج القبض لها مع - حضور الاب بخلاف الام وكل من يعولها غ - ير الزوج فانهم لا يملكوا
الا بد موت الاب وغيبته غيبة منقطعة في الصحيح لا تصرف هو ولا غيره ولا يشرى

وعند عدمهم تتم قبض من
يعوله كهم (وأما واجنبي)
ولو لمناقطا (لوفى حجرهما)
والا لقوات الولاية
(وقبضه لوصيه) يعقل
التحصيل (ولو مع وجود
أبيه) يجزئ لانه في النافع
المحض كالمبايع حتى لو وهب
له أعمى لا نفع له ولحقه مؤنة
لم يصح قبوله شبهة قلت لكن
في البرجندى اختلف فيما
لو قبض من يعوله والاب
حاضر فقيل لا يجزئ
والصحيح هو الجواز اه
وظاهر القهستاني ترجيعه
وع - زاه الفخ - والاسلام
وغیره على خلاف ما عقده
المصنف في شرحه وعزاه
للإمامة

الضمان لا تصح البراءة منه مع وجود القبض الموجب له فلم تكن الهبة براءً وإذا كان كذلك
 لم يوجد القبض المستحق بالهبة فلم يكن بد من تجديد قبض ٥١ (قوله وهبة الخ) هو من
 إضافة المصدر إلى فاعله أي أن قبض من له الولاية على الطفل للطفل يتم بالعقد ولا يتقرر إلى
 القبض لانه هو الذي يقبض له فيمكن قبضه كقبضه وصار كمن وهب لآخر شيئاً وكان الموهوب
 في يد الموهوب لانه لا يحتاج إلى قبض جديد كما مر قبيل هذه المسئلة (قوله في الجملة) أي وإن
 لم يكن له تصرف في ماله وقوله على الطفل أخرجه الولد الكبير فإن الهبة لا تتم إلا قبضه ولو
 كان في عياله ولا يملك المولى قبض ما وهب له به المحجور وإذا قبضه العبد لم يملكه المولى لانه
 كسب عبده ط (قوله فدخل الاخ) الأول في نحو الاخ المسبب أي من ان الام والمقطوع بمن يعوله
 لو في حجرهما (قوله عند عدم الاب) لان تصرفهم كان للتصرف ولا ضرر ومعه حضوره والمراد
 بعدم الاب ما يدهم الغيبة المقطوعة فإدفع في الحجر وفاد الموائن قبض غير الاب بشرط
 بشرطين عدم الاب وكون الصغرى في عياله والظاهر ان القول الصحيح الثاني في أنه لا يشترط
 عدم الاب في الهبة صادرة من الأجنبية يأتي هذا اراد الاب من له ولاية التصرف في ماله
 ط (قوله تتم بالعقد) أي بالايجاب فقط كآية براءة الشارح لو ارسل العبد في حاجة أو كان
 أبقا في دار الاسلام فوهبه من ابنه صححت ولو لم يرجع العبد حتى مات الاب لا يصح براءة
 الاب تارة ثانية لكن بذكر على صحة الهبة في الأبق ما قدمنا من انهم لو سقطت أمانة فوهبها
 لرجل وساطعه على قبضه وارطاهما فطلب قبضها فالبهية باطلة لان في قيامها وقت الطلب
 خطر او وجهه ان الأبق في وجوده خطر اللهم الا ان يجعل على ما ذاهم وجود وقت الهبة
 اولان يد المولى باقية عليه كما اقيام يد أهل الدواعية فيخرج طه وريده فذلكهم ان دخل فيها
 ولو وهبه به مدخله فتم الميجز ذكره الشراح في باب استيلاء الكفار تامل واذا وهب أحد
 طفل ينبغي أن يشهد وهذا اذا علمه يشهد عليه والاشهاد لتحرز من الجور بعدم موته والاعلام
 لازم لانه بمنزلة القبض بزارة وباتى قريبا (قوله لو اوهب معلوما) اذ لا يصح ذلك الجهول
 كنعوه وبه شمس مالى وباتى في قوله وضه واحد ابنا الختان بين يدي الصبي الخ وهل يشترط
 فيه أن يكون محجوزا معه وما حكمه هو الشرط في الهبة أو يقال انما شرط ذلك لاجل تمام
 القبض وهذا مقبوض لولى القبض فلا يشترط في ذلك اظهاره من لان من أودع ان ساداره
 لكبيره وساله اباهاته وهبه فمقتضاها تمام الهبة مع انما مقبوضة يده وان كان قبضا
 غير كامل قال محمد رحمه الله تعالى كل شيء وهبه لابنه الصغير أو شهد عليه وذلك الشيء معلوم
 في نفسه فهو جائز والقصد ان يعلم ما وهبه له والاشهاد ليس بشرط لازم فان الهبة تتم بالاعلام
 تارة ثانية (قوله وكان في يده أو يدهم ودعه) وكذا في يدهم لا يدهم تارة وعنايته أو امرته
 أو المستترى منه بشرا فاسد بزارة قال طحاوى واستترى بذكر أي كونه في يده أو يدهم ودعه
 عاذا كانت في يد الفاعب من الولي أو المرتب أو المستأجر حيث لا يجوز الهبة لعدم قبضه
 لان قبضه له لنفسه هم أو استظهر السامع انما اذا انقضت الاجارة وأردت الغصب تتم
 الهبة كما تتم في نظائره (قوله والاصل ان كل عقد الخ) منه بيع الاب ماله لابنه الصغير ٥٢
 خيرة وتارة ثانية والاولى ان يقول ويكفى الايجاب وحده والاصل الخ (قوله وهو أحد أربعة)

وهبة من له ولاية على الطفل
 (في الجملة) وهو كل من يعوله
 فدخل الاخ والعلم
 عند عدم الاب لولى العلم
 (تتم بالعقد) لو الموهوب
 معلوما وكان في يده أو يد
 مودعه لان قبض الولي بنوب
 عنه والاصل ان كل عقد
 يتولاه الواحد يكتفى فيه
 بالايجاب (وان وهب له
 أجنبي يتم قبضه لولي)
 وهو أحد أربعة الاب ثم
 وصيه ثم الجد ثم وصيه
 وان لم يكن في حجرهم

الهبة وكذا اذا كان في يده عارية أو اجارة لانه قبضها لنفسه وبه ثابتة فيه . وأما اذا كانت
 في يده عارية أو ودعة فتشكل لان يده بالمالك لكن المالك يمكن عاملا للمالك هذه الهبة اعتبرت يده
 الحقيقية . زيالي . وعلم ان في قول الزبالي فيبرأ عن الضمان اشارة الى ان العين المرونة
 تكون مضمونة في يد الموهوب له مثلها أو قيمتها اذ كانت العين مضمونة بغيرها
 كالبيع المضمون بالتمن وكالرهن المضمون بالدين فلا بد من قبض مستأنف بعد عقد الهبة
 ومضى وقت يمكن من قبضها لان العين وان كانت في يده مضمونة الا ان هذا الضمان لانصح
 البراءة منه مع وجود القبض الموجب له فلم تكن الهبة براءة وإذا كان كذلك لم يوجد القبض
 المقتضى بالهبة فلم يكن بد من تجديد قبض آخر غاية عن شرح الاقطع (قوله لانه حينئذ) أي
 حين اذ قبل عامل لنفسه أي بسبب وضع يده على ما حكمه قوله والاصل ان القبض حينئذ
 كان كان عند ودعة فاعاد له فار كذا الف قبض امانة فيصح من غير قبض مستأنف
 أو غصب شيئا بعامه المالك منه (قوله واذا تغاير) كان غصبه منه وأخذ ثم رجه منه (قوله
 ناب الاعلى عن الادنى) أي ولا يحتاج الى قبض فتاب الغصب عن قبض الهبة لان في الاعلى
 مثل ما في الادنى وبادة وليس في الادنى ما في الاقوى وكذلك لو كان مقبوضا في يده بطريق
 المبيع الفاسد لانه قبض ضمان أما المبيع فاسد فانه يملك بقبض الضمان كإلو كان في يده
 مقبوضا قبل الشراء الفاسد ولا يقبض بقبض الامانة لان قبض الامانة دون قبض الضمان
 فلا ينوب عنه (قوله لا عكسه) وهو ان قبض الامانة لا ينوب عن قبض الضمان كما في المبيع
 والرهن فقبض الودعة مع قبض الهبة بيمينان لان قبض امانة ومع قبض الشراء
 يتغاير لانه قبض ضمان فلا ينوب الاول عنه كما في المحط ومنه في شرح الطحاوي لكن ليس
 على اطلاقه فانه اذا كان مضمونا بغيره كالبيع المضمون بالتمن والمروون المضمون بالدين لا ينوب
 قبضه عن القبض الواجب كما في المستصفي ومنه في الزاهد في المودع ان المودع احتاج الى
 قبض جديد وعامة في العمادي فهو متأنى قال الاقطع في شرحه والاصل في ذلك ان العين
 الموهوبة اذا كانت في يد الموهوب له امانة كالودعة والعارية مملوكة بامانة الهبة من
 غير تجديد قبض استحقاقا لا قياسا وجبه الاستحسان ان الهبة تقف صحتها على مجرد القبض
 فلا يلتفت الى قبض بصفة ويجرد القبض موجود عقب العقد فصحت الهبة ولا يشبه هذا بيع
 الودعة ممن هو في يده لان البيع يقتضي مبيع عام مضمون وقبض المودع عقب العقد قد قبض
 امانة فلا بد من تجديد القبض وذلك لا يكون الا بالتخليه بينه وبين الودعة . وأما اذا كانت العين
 في يد الموهوب له مضمونة فهو على وجهين ان كانت مضمونة بمثلها أو قيمتها كالعين المضمونة
 والمقبوضة على وجهه . وم فانه يملكه بالاعتد ولا يحتاج الى تجديد قبض وذلك لان القبض
 الذي تقفه فيه الهبة قد وجب بدور بادة وهو الضمان وذلك الضمان تصح البراءة منه الا ترى أنه
 لو أبرأ الفاسد من ضمان الغصب جاز ومقط فصارت الهبة براءة من الضمان فبقي قبض من
 غير ضمان فيصح الهبة وان كانت الهبة مضمونة بغيرها كالبيع المضمون بالتمن وكالرهن
 المضمون بالدين فلا بد من قبض مستأنف بعد الهبة وهو ان يرجع الى الموضع الذي فيه العين
 ويمضي وقت يمكن من قبضها وذلك لان العين وان كانت في يده مضمونة الا ان هذا

لانه حينئذ عامل لنفسه
 والاصل ان القبض حينئذ
 بجائز اناباً حدها عن
 الاخر واذا تغاير ناب
 الاعلى عن الادنى لا عكسه

(قوله ظاهر الدرر نعم) فانه قال وكذا يجوز هبة البناء دون العروة اذا اذن له اى للموهوب له الواهب في نقضه وهبة ارض فيه ازرع دون اى دون الزرع ونخل فيها غردونه اى دون الثمر اذا امره اى الواهب الموهوب بالحصاد فى الزرع والحد اذ فى الثمر لزوال الشئ فقال الموهوب بملك الواهب انتهى بتصرف واذا عزمى زاده انه صحيح فى الاول دون الاخير من فانه لا يصح فيه ما مطلة الا انه منصف له اتصال خاتمة فكان بمنزلة الشاع الذى يحتمل القسمة فلا تتم بدون الانفراد والحيازة تم الحكم صحيح في عكسه ما وهبه زرع بدون ارضه وهبه بغير بدون شجرة فانه يصح استحسانا ز امره بالحصاد والحد اذ وفه له انتهى وعلى كل فاذ كره الشارح صحيح وبصح عزمى زاده فى القبول ط (اقول) ويحتمل ان الشارح فهم من قول الدرر حتى اذا فصلت هذه الاشياء عن ملك الواهب وسات صح هبتهما كافي الشاع ما اذا فصله الواهب أو الموهوب باذنه وقال الخبير الرلى فى حاشيته على المنخ قوله ولو فاصله وسلمه اى الواهب ولو فصله الموهوب له بغير اذن الواهب لا يملكه الا بعد قد جديد اه فقوله بغير اذن الواهب أنه لو كان باذنه كان كصفه بنفسه ويحتمل أنه اخذه الشارح من العبارة التى ذكرناها اولا وان الطعطارى كان الشارح رأى انه لا فرق بينهما وان كانت العلة التى ذكرها فى الدرر لا تجرى هنا لانه بان المانع الاشغال بملك الواهب فاذا اذن بالحصاد او الحصاد وفعل الموهوب له ذلك زال المانع فجازت الهبة ومنها قال المانع هو شبه الشبوع فاذا زال باذن المالك زال المانع واقعه علم قال فى الثانية ولو وهب زرعاً بدون الارض او غرس بدون النخل وامر بالحصاد والحد اذ فعل الموهوب له ذلك جاز لا نقضه بالاذن يصح فى الجاس وبعد اه ومثله فى الحامدية عن جامع الفتاوى وهو نخل مائه معه الشارح اولا (قوله) حيث لا يصح اصلاً أى سواء افرزها وسلمها اولا درر (قوله) لانه معدوم قال فى الدرر لانه فى حكم المعدوم ومرة ان الحنفية استجاحت وصارت دقيقة وكذا غيرها وبعد الاستحالة هو عين اخرى على ما عرف فى الغصب اه وأما الوصية فتجوز بهذه الاشياء لانها تجوز بالمعدوم كذكره العيني (قوله) فلا يملك الا بعد قد جديد) لانه بعد الاحتالعين اخرى بخلاف الشاع لانه محتمل للملك الا لانه لا يمكن تملكه فاذا زال المانع جاز درر ومنه (قوله) وملك بالقبول (اعلم) شرط القبول نفا لانه اذا لم يوجد كذلك يقع الملك فى الهبة بغير رضاه لانه لا حاجة الى القبض ولا يجوز ان يقع الملك للموهوب له بغير رضاه لما فيه من نوبه المضر بخلاف ما اذا وهب عبد الله لم يكن فى يده وامره بقبضه فانه يصح اذا قبض ولا يشترط القبول لان العبد ليس فى يده حال الهبة فكان الموهوب له محتسباً لى احداث قبض حتى يملك الهبة فاذا أقدم على القبض كان ذلك اقداماً على القبول ورضائه بوقوع الملك له فيما ذكره (قوله) بلا قبض أى بان يرجع الى الموضع الذى فيه العيز ويتقضى وقت يتمكن فيه من قبضها فهـ ثانى (قوله) لو الموهوب فى يد الموهوب له لان القبض ثابت فيها وهو المشرط سواء كانت فى يده امانة أو مضونة لان قبض الامانة يتوب عن مثله لاعتن المضنون والمضنون يتوب عنهم ما والاصل انه متى تحبب انس القبض اناب أحدهم ما عن الآخر وان اختلفا اناب الاقوى عن الاضعف دون العكس هذا اذا كان الموهوب مضطراً فى يده كالفصل والمهرمون والمقبوض على سوم الشراء لا اشكال فيه لان القبض فيه حقيقة وكما تقرر عن الضمان بمجرد قبول

قوله انه اعله بغيره لانه او
نحو ذلك

ظاهر الدرر نعم (بجواب)
دقيق فى برودن فى
ومر فى ابن) حيث لا يصح
أصل لانه معدوم فلا
يملك الا بعد قد جديد
(وملك) بالقبول (بلا)
قبض جديد لو الموهوب
فى يد الموهوب له (ولو
بغيره أو أمانة)

ثم ان صدر الشريعة وابن الكمال هما سلف في هذا الباب - والحاصل ان صدر الشريعة جعل المقعد هو الشريعة - ووع المقارن لان الشريعة والطارى كما اذا هو ب ثم رجع اليه بعض الشائع واستحق البعض الشائع ورد عليه صاحب الدرر المصنف - حيث قال في الدرر اقول عدم صورة الاستحقاق من أمثلة الشريعة والطارى غير صحيح والصحيح ما ذكر في التصويين واليكافى وعبارة الفصولين ان الشريعة والطارى لا يند الهبة بالاتفاق وهو ان يرجع بعض الهبة شائعا اما الاستحقاق فيند البكل لانهم متقارن لطارى كذا ذكره شيخ الاسلام أبو بكر في المحيط اه (قوله كشاع) قال في شرح الدرر - هذه نظائر المشاع لامتثلته - الاشريعة وع في شئ منها لكانها في حكم المشاع - حتى اذا فصلت وسلت صح قال انبى لرمي اقول لا يذهب منك فلا يلزم ان ياخذ ككمه في كل شئ والالزم ان لا يتجاوز هبة النخل من صاحب الارض وكذا عكسه والظاهر خلافه والفرق بينهم - انه هاهنا من جز من المشاع وان دفع الاول ان يملك فيه ملك فلا تصح هبته ولول من الشريعة لان الفرض التكامل لا يتصور واما نخو النخل في الارض والنخ في الضل والزروع في الارض لو كان كل واحد منهما بالخصص فهو ب صاحب الضل فله كله لصاحب الارض او عكسه - فان الهبة تصح لان ملك كل منهما - هاهنا غير ان التفرص يصح قبضه بتمامه ولم ارم من صريحه لكن يؤخذ الحكم من كلامهم وقد صرحوا بان المانع انما بمنزلة وقت القبض لا وقت التقديم وهذا قد قدم عن الصيرفة ولو هو نصيبه من الدار الشريكة ارم من شئ يحق القسمة فانه يجوز اجباعا وفي فتاوى الزاهدى العتاي لو هو النصص من شريكه من دار لم يجز وقيل يجوز وهو المختار وراجعت الصيرفة فراءت به - قال وفي فتاوى زين لو هو النصص من شريكه الخ فاذا كان هذا في المشاع في البالك في المتصل الممكن فصله ولا ادرى ما يمنع من ذلك ولكن النقل اذ اوجب لا يسهل معناه الا التليم اه (اقول) ومثال مشاع يقبل القصة كقصص دار كبيرة ووربع مبرمة معينة ونحوهما مما عساه من من الامثلة وانما اورد النظائر لاهتمام الافادة وللتنبية على ان الحكم في هذا الطريق الاول كما هو حال التنبيه ظاهرا غايته التماسى فيكون من قبيل تشبيه أحد المتساويين في الحكم بالآخر والاول هو الظاهر قال في العمادة ان هبة اللين في الضرع في رواية لا يتجاوز وفي رواية يتجاوز اذا ساطعه على الحلب انتهى وفي الزاخرانية وهبة اللين في الضرع لا يتجاوز في احدى الروايتين من كتاب الهبة وان ساطع على الحلب هو الصحيح اه اهل هبة - دم الجواز لان الحلب يقبل التفاوت فيؤدى الى النزاع على ان القبض لم يوجد اذ اللين في الضرع عند الهبة وهو متصل بلك الواهب - هذا وقال في السكافى ولو هو ب زراعى ارض او غرا فى شجرة او حابة فى سيف اربى فى دار او قنطرة من مبر وأمره بالحصص اذ اذو النزع والقبض واليكيل وفعل صح استحصانا ويجعل كله وهبه بعد الحصاد والجد اذ ونحوهما اه لعل وجه الاستحصان ان الحصاد ونحوه لا يقبل التفاوت فلا يؤدى الى النزاع وهذا فيكون كطعام في جراه الا انه لما كان اتصال كل منهما بلك الواهب خلقة عدم من قبيل المشاع فنامل (قوله ولو فصله وسلمه جائز) انما جائز في اللين وان كان في وجوده - لكنه لا يقد يكون رجحا ودما تخرج جانب الوجود بالتصرف فيه - فانه بافصله اليقين وجوده بخلاف هبة الخ ل فانه لا يصح ولو لم يبعه الولادة لعدم امكان التصرف وقت الهبة

لانه كشاع ولو فصله (وله)
(جائز) لزم الالمانع وهل
يكفى فصل الواهب له باذن
الواهب

يكون مالا كواضعا انتهى ونظر فيه الشيخ شاهين بان المقبوض في المبيع القاسم معلوم
 بالقبض مضمون بقيمة فلا يبعد كون الشخص مالا كواضعا فكان الجواب مستقيما
 وكان القول بالقبض متجها حتى على قول من قال بملك الموهوب فاسد ١٥ ذكره أبو السعود
 وفيه ان هذا قياسا مع الفارق فان المبيع قاسم فله مقبوض في عقد مبادضة فلا بد من
 القبض وقد افينا ان عدم العضة أو جبن القيمة عوضا لازم أخذ ما عده الله اوضة
 بلا عوض أما المتبوض في الهبة الفاسدة فهو مقبوض بغير عوض أصلا وقد قال القائل
 بالملك فيها والملك في الموهوب بلا عوض أما لو نظرنا الى كونه ملكا خبيثا كما قال المؤلف
 في شرح المتن وقيل بملكه بالقبض لكنه ملك خبيث وبه يقتضي هبة تاتي عن المضمرات يكون
 موجبها التصديق بقيمة هالكها كما قبل به في نظائره فلم تأمل وبتفرع عن القول بقبول
 الملك بالقبض في الهبة الفاسدة ما في البحر عن الاسماء من انه اذا وقف الارض التي وهبت
 له هبة فاسدة صح عليه قيمتها انتهى وهذا يؤيد ما ذكره الشيخ شاهين تمام الاما من
 الاسترشاد والعمادى وفي أبي السعود عن القهستاني ولا يمنع الرجوع في الهبة الفاسدة
 القرابة فكذلك اغبرها من الموانع انتهى وبذلك ايضا ما قدمناه عن الخسيرة ونور العين
 فلا تنه (قوله من تمام القبض) أى كون القبض تاما (قوله لا طارئ) بالهبة لانه حدث
 بعد وجود القبض وتتمام الهبة فلا يؤثر شيئا (أقول) ومثمه ما لو وهب دارا في مرضه وادس له
 سواها ثم مات ولم تجز الورثة الهبة بقيت الهبة في ثلثها وتبطل في الثلثين كما شرح به في الثانية
 (قوله كان يرجع في بعضها ثلثها) فإنه لا يفسدها اتفاقا ونظيره ما قالوا ان الردة لا تبطل التيمم
 لان الاسلام شرط لوجود النية التي هي شرط لصحة التيمم فاذا صح التيمم بوجود شرطه وهو
 النية من المسلم ثم طرأ عليه الكفر بعد ذلك والعيان بالله تعالى لم تبطل قيمته لانه قد تم بوجود
 شرطه وكذلك هذا الشارع لا تصح هبته فاقد شرطه وهو القبض الكامل فاذا وهب غير الشارع
 وقت الهبة بقبضه الكامل ثم طرأ عليه الشيوع بعد استيفاء شرطه ولم يبق الا مجرد الملك
 للموهوب في الهبة والشيوع لا ينافي الملك كان الكفر لا ينافي رفع الحدث فكان التيمم
 لا يبطل بالردة كذلك الهبة لا تبطل بطر والشيوع بعد تمامها (قوله حتى لو وهب الخ)
 وهذا بخلاف ما اذا وهب دارا بتمتعها أو سألها فاستحق التمتع صحته في الدار اذا بالاستحقاق
 ظهران به في المتاع كانت يدعوب وقد تقدم ان الهبة المشغولة بملك الغير نصح بغير خلاف
 المشغولة بملك الواهب وانما تبطل الهبة في مستثنى وانما كانت مستثناة الدار والتمتع لان الزرع
 مع الارض بحكم الاتصال كشيء واحد فاذا استحق أحدهما صار كأنه استحق البعض الشارع
 فيما يحتمل القسمة فتبطل الهبة في الباقي كذا في الكافي ددر وبذلك التعليل قول المؤلف
 الا في كشاع قال في الثانية والزرع لا يشبه المتاع (قوله لا استحقاق البعض الشارع) أى حكم
 كما علمت (قوله اذا ظهر بالبيننة الخ) انظر ما لو ثبت الاستحقاق باقرار الواهب والظاهر انه
 لغو لانه اقر بملك الغير وما أقر به الموهوب له والظاهر انه يعمل باقراره فثبت الزرع لمصلحة
 وهل تبطل الهبة بحرق (قوله فيكون مقارناتها لا طارئ) هذا الذي في الظهيرية والذي
 في دعوى النهاية والكرمانى جعله من الطارئ قال القهستاني فاعل في المسئلة روايتين وبه

(والمانع) من تمام القبض
 (شيوخ) (مقارن) للمقد
 (لا طارئ) كان يرجع في
 بعضها ثلثها فإنه لا يفسدها
 اتفاقا (والاستحقاق)
 (شيوخ) (مقارن) لا طارئ
 ففسد الكل حتى لو وهب
 أرضا وزرعا والهما
 فاستحق لزراع بطلت في
 الارض لا استحقاق البعض
 الشارع فيما يصح له القسمة
 والاستحقاق اذا ظهر بالبيننة
 كان مستندا الى ما قبل
 الهبة فيكون مقارناتها
 لا طارئ كما ذكره صدر
 الشريعة وان تبعه
 ابن الكمال فنبه (ولا نصح
 هبة ابن في خبره وصف
 على غنى ونقص في أرض
 وتبر في نقص)

الجوهرة والجبروت نقل عن المتبقي بالغين المهمة أنه لو باعه الموهوب له لايصح وفي نور العين عن
 الوجيز الهبة الفاسدة مضمونة بالقبض ولا يثبت الملك فيه الا عند ادائه عوض نص عليه محمد
 في المبسوط وهو قول أبي يوسف اذا الهبة تنقلب عقد معاوضة اهـ وذ كر قبله هبة المشاع
 فيما يسم لا يثبت الملك عنده في حصة وفي التمهيد الثاني لا تقيد الملك وهو المختار كما في المضمرات
 وهذا مروى عن أبي حنيفة وهو الصحيح اهـ بحيث علمت أنه ظاهر الرواية وأنه نص عليه محمد
 وزووه عن أبي حنيفة ظهر أنه الذي عليه العمل وان صرح بان المتي به خلافه ولا سيما أنه يكون
 ملكا خبيثا كما ياتي في ريبه كون مضمونا كما علمته فلا يحجج مدعى نفعه للموهوب له فاعتقه وما غا
 أ كثرت النقل في مثل هذه الكثرة وقوعها وعدم تنبيه أكثر الناس للزوم الضمان على قول
 الخصال ورجاء الدعوة نائمة في الغيب (قوله بالقبض) لكن ما كان خبيثا به يفتى فيه الثاني
 أي وهو مضمون كما علمت آنفا فتنبه (قوله به يفتى) قال في الهندية هبة المشاع فيما يحتمل
 القسمة لا تجوز سواء كانت من ثمر بل أو من غير ثمر بل ولو قبضها أهل يفسد الملك ذكره حاتم
 الدين رحمه الله تعالى في كتاب الواقعات ان المختار أنه لا يفسد الملك وذكر في موضع آخر أنه
 يفسد الملك ما كان فاسدا به يفتى كذا في السراجية اهـ (قوله ومثله في البرزنية) عبارتها وهل
 يثبت الملك بالقبض قال الناطقي عند الامام لا يثبت الملك وفي بعض الفتاوى يثبت فيها فاسدا
 وبه يفتى ونص في الاصل أنه لو وهب نصف داره من آخرها اليها فباعها الموهوب له لم يجز
 وأنه لا يملك حيث ابطال البيع بعد القبض ونص في الفتاوى انه لو احتار اهـ ورايت يخط
 بعض الافاضل على هامش المخ بعد نقله ذلك رأيت تراه عز رواية افادة الملك بالقبض والافتاء
 به الى بعض الفتاوى فلا تعارض رواية الاصل ولذا اختارها قاضيان وقوله لفظ الفتوى
 الخ قد يقال يمنع عمومها لاسيما مثل هذه الصيغة في مثل سياق البرزنية فاذا تأملته تنقضي
 برجحان ما دل عليه الاصل اهـ (قوله على خلاف ما صحه في العمادية) اي عن العمدة باللفظ
 هو المختار (قوله لكن لفظ الفتوى) استدرك على ما يستفاد من قوله ما صحه في العمادية
 من ان القولين واحد وحيث كان لفظ الفتوى أكد فيكون العمل على ما في الفصول والبرزنية
 لانه قال به يفتى وهو أكد من الصحيح الذي في العمادية فحينئذ لم يتنع الرجوع به مدعيه
 لتعلق حق المشتري به كما تقدم نبره في البيع الفاسد (قوله مع بقية أحكام المشاع) من
 بيعه فانه جائز فيما يبيعهم وما لا يبيعهم ومن اجارته ومن اعارته وغير ذلك كما قدمناه قريبا (قوله
 قال في الدور) نعم عبارتها قال بعض المشايخ كانت المسئلة واقعة الفتوى وقررت بين الهبة
 العبيدة والفاصلة وقد أثبت أي في الفاسدة الرجوع وقال الامام الاسدي تروشي والامام
 حماد الدين هذا الجواب مستقيم أما على قول من لا يرى الملك بالقبض في الهبة الفاسدة
 فظاهر وأما على قول من يرى الملك فلان المقبوض في حكم الهبة الفاسدة مضمون على
 مائة وقفاذا كان مضمونا بالقبض بعد الهلاك كان مستحق الرد قبل الهلاك فيملك الرجوع
 والاسترداد انتهى (قوله وتعيبه في الشربة لابلية) حيث قال قوله وأما على قول من يرى
 الملك فلان المقبوض في حكم الهبة الفاسدة مضمون الخ هذا غير ظاهر لان قوله فلان
 المقبوض يحكم الهبة الفاسدة مضمون لا يكون مقبضا الا على القول بعدم الملك والافكيك

بالقبض وبه يفتى ومثله
 في البرزنية على خلاف
 ما صحه في العمادية لكن
 لفظ الفتوى أكد من لفظ
 الصحيح كما بسطه المصنف
 مع بقية أحكام المشاع
 وهل للقريب الرجوع
 في الهبة الفاسدة قال
 في الدرر نهم وتعيبه
 في الشربة لابلية غمير
 ظاهر على القول الثاني
 به من افادتم الملك بالقبض
 فليحفظ

على الطلاق المنع وهي موضوعة لنقل المذهب كما قاله كمال هو المذهب فوجب العمل به
 وانظر وجهه اول الان المقلد علمه اتباع ما قاله امامه سوا موقف على داليله او لا والله تعالى
 اعلم (قوله ولو هبة لشرى بك) لو وصليته أي ولو كانت الهبة لشرى بك الواهب (قوله او لا يجزي)
 الاولى اسقاطه لانه مفهوم من لو ولا خلاف فيه انما الخلاف في الشرى بك كما هو رأي (قوله
 اعدم تصور القبض الكامل) أي فيما يتصور فيه (قوله كما في عامة الكتب) مصرح به الزبلي
 وصاحب البحر منع (قوله فكان هو المذهب) اجمع لمثله الشرى بك كما في المنع (قوله وهو
 المختار) الظاهر من عباراتهم اعتقاد الاول حتى نسب الثاني شيخ الاسلام الى ابن ابي لي بعد
 ما حكى الاطلاق عن اهل المذهب وفي مؤيد زاده وب مشاعا يتقسم لشرى بك لا يجوز خلافا
 لابن ابي لي ا ه قال الرمي وجد يخط الموافق صاحب المنع بازاه ما موصونه ولا يخفى
 عليك انه خلاف المشهور (قوله فان قسمه) اي الواهب بنفسه أو نائبه أو امرأته أو به
 بان يقسم مع شرى بك كل ذلك تنبه به الهبة كما هو ظاهر ان عنده أدنى فقهه فامل رملي (قوله صح
 لزوال المانع) وهو الاشاعة فان زالت بالقسمه والتسامح لانه كان عاجزا عن القبض الكامل
 الذي تنبه به الهبة ومعناه انما اقل بذلك لأن الصحة متوقفة على القسمه ولو كان شرط الصحة
 لا تخرج الى تجديد العقد يجوز زيادة (قوله ولو سلمه شاعا) بان سلمه الكل (قوله لا يملكه) اعدم
 وجود القبض الكامل فيما يتصور فيه (قوله في بعضه) أي بعد اتلافه ويجب عليه رد قبضه
 ولا يتمتع الرديعه لعدم نفاذه (قوله لكن فيما عن القصصين الخ) قال في الترخاينة بعد نقل
 هذا القول وفي السراجية وبه بقي ا ه ومع افادتها للملك يحكم بنقضه الفساد كالبيع
 الفاسد ينقض له تامل رملي (قوله الهبة الفاسدة الخ) ظاهر ان هبة المشاع قبل القسمه فاسدة
 مع انها صحيحة غير نامة ولذا قال الشافعي قوله لانه لو صح هبة المشاع فيما يقسم ظاهره كما ترى
 بشعر بعد الصحة وقد قدمت قريبا ان الاصح انها صحيحة غير نامة لافاسدة كما قال به بعض
 مشايخنا والله تعالى اعلم ا ه وبديل علمه كلام صاحب البحر المتقدم وبعبارة الهندية الاحتمية
 تفيد ان الفتوى على الفساد ط ه قال في الفتاوى الطبرية ولا تفيد الملك في ظاهر الرواية
 قال الزبلي ولو سلمه شاعا لا يملكه حتى لا يثبت تصرفه فيه فيكون مضمونا عليه وينفذ فيه
 تصرف الواهب ذكره الطحاوي وقاضيان وروى عن ابن رستم مثله وذ كر عصام انما اتفقه
 الملك وبه أخذ بعض المشايخ ا ه ومع افادتها للملك عنده هذا البعض اجمع الكل على ان
 الواهب استرداد ما من الموهوب له ولو كان ذارحم محرم من الواهب قال في جامع الفصولين
 راضن الفتاوى النضلي ثم اذا هلكت ائتمت بالرجوع للواهب هبة فاسدة لذى رحم محرم منه
 اذا الفاسدة مضمونة على ما حر فاذا كانت مضمونة بالقبض بعد الهلاك كانت مستحقة الرد قبل
 الهلاك ا ه وكما يكون للواهب الرجوع فيما يكون لوارثه بعد موته لكونها مستحقة الرد
 ونضمن بعد الهلاك كالبيع الفساد اذا مات أحد المتبايعين فلوارثته نقضه لانه مستحق الرد
 ومضمون الهلاك ثم من المقر ان القضاء ينقضه فاذا اولي السلطان فاض البعضي بذهب أي
 حنيفة لا يثبت قضاءه بذهب غيره لانه معزول عنه تخصيصه فالنقض فيه بالربعة نص على ذلك
 علما ونا رهم ا ه الله تعالى ا ه مالى الطبرية وافق به في الحامدية ايضا والتاجية وبه جزم في

(ولو هبة لشرى بك) او لا يجزي
 اعدم تصور القبض الكامل
 كما في عامة الكتب فكان
 هو المذهب وفي الصبر فيه
 من العتاج وقيل يجوز
 لشرى بك وهو المختار فان
 قسمه وسلمه صح لزوال المانع
 ولو سلمه شاعا لا يملكه فلا
 ينفذ تصرفه فيه في بعضه
 وينقض تصرف الواهب
 رد لكن فيما عن الفصولين
 الهبة الفاسدة تفيد
 الملك

وانتفاع فيما يخصه وان بقي فائدة بقسم بينهما اه قال في الحامدية لا يقسم الحام والحامدا
والبيت الصغير والدكة الصغيرة وهذا اذا كان بحال لو قسم لا يبقى اكل واحد بعد القسمة موضع
يعمل فيه وان كان فيه قسم خزانة الثناري ومثله في الخلاصة والبرازة انتهى (أقول) وعليه
فيبقى ان يقيد الحام بالصغير خلافا لما ذهبه المالكي من ان الحام لا يقسم مطلقا ونسب سدي
لوالدرجته الله تعالى الحام الكبير بما اذا كان له خزانة والرحى بما اذا كانت ذات حجرين
فتأمل وانما صح فيه الهمة لان القبض لا يتصور فيه الا بالقبض الناقص وهو قبض الكل
فاكتفى به قال في الجربة المشاع فيما لا يقسم تقيد الملك للموهوب له على وجهه لا يستحق
المطالبة بالقسمة لانه لا يمكن وأما الماينة فلا تجب في ظاهر الرواية وفي رواية تجب انتهى وقدمنا
قريبان ان التمايز يجب ويجرى فيه جبر القاضى اذا طلبه أحد الشر كماله بما فيما لا يقسم نص
عليه في عامة الكتب فلا تنس وفي الجبر ويشترط في صحة هبة المشاع الذي لا يحتمل أن يكون
قد راعاه ما حتى لو هو بغيره من عبد ولم يعلم به لم يجوز لانه لا يجوز له التوحيب المذمومة اه قال في
الهندية لو وهب نصيبه من عبد ولم يعلم به لم يجوز فان علمه الموهوب له في حق أن يجوز منه الامام
دونه ما وفيه اقبل ذلك جميعا ما لم يكن اقلان يكون هبة لا تجوز بدون القبض وفي منية
المقتى قال وهبت نصيبى من هذه الدار والموهوب له لا يعلم كم نصيبه صحت اه واهل انتفاع ش
جه الله لا تصح هبته كقولهم وهبتك شيئا من مالى أو من كذا فى التماز خاتمة مثل مالى المتبعة فتأمل
(قوله كيت وحام صغيرين) الحد الفاصل بين ما يحتمل القسمة وبين ما لا يحتمل أن مالى حتى
مقتضاها بعد القسمة أصلا كعدد واحد ودابة واحدة أو لم ينتفع بهم انتفاعا قبل القسمة
كالحام والطاحونة والبيت الصغير فاهل انتفع وكل ما يوجب قسمة نفسه فاهل انتفع وما لا يقسم
والا فها يقسم واختار الاول أكثر الشراح والثاني صاحب الذخيرة فاذا وهب درهم ما صح
الرجلين لا يصح لان نصيب الدرهم لا يوجب نهانا فهو مما يقسم والصحيح انه يصح لان
الصحيح لا يكسر عادة فهو مما لا يقسم انتهى وذكر الشارح آخر الباب فتأمل (قوله لانه لا يتم
لامر قه هذا التعليل الابتذير وانما قيدنا بامشاع لا يقسم لان الخ ط بل لو قال لانه لا يتأتى
القبض في مثل ذلك لا يقبض الكل ولا يتم بذلك فيما يقسم الخ لكان حاشا وفي العناية اهية
فيما يقسم جائز ولو لم يكن غير منية للمالك قبل تسليمه مقررنا (قوله لانه لا يقسم فيما يقسم
قال علماء اربعة للمشاع فيما يحتمل القسمة لا يتم ولا تقيد الملك قبل القسمة وروى أصحابنا ان قال
انهم افسدوا الاصح الاول كالهبة قبل القبض اه شاي عن الاتفاقى وأشار الشارح انه
انما شرط ان يكون الموهوب مقدوما أو مشاعا لا قبل القسمة لان الهبة لا يتم الا بالقبض
والقبض انما يكون في المقسوم وكذا في المشاع الذى لا يقسم لان قبض كل شئ بحسبه والمشاع
الذى لا يقبل القسمة لا يكون قبضه الا مشاعا فاكفى به كذلك ونعت به الهبة أما المشاع الذى
يقبل القسمة فانه يمكن تسليمه بعد قسمة ويكون قبضه كاملا فلا يكتفى بتسليمه مشاعا ولا بعد
قبضه مع التبع ولا فرق أن يكون وهبه لشرى كالأجنبي خلافا لمالى الصيرفية من
جوارحه من الشرى بل وكذا كراهة التماز ووجه ظاهر لتصور قبض الشرى بك لمع شىء معه لان
نصيب الشرى يكفى به فيمكنه قبض الشئ الثانى مشاعا ولكنه لما كانت عامة الكتب

كيت وحام صغيرين
لانها (لا) تتم القبض
(فيما يقسم)

تجوز في الحالين جامع القسوين وقام تفاصيل المشاع وما يتعلق به فيه في الفصل الحادي
والثلاثين فراجعهم ان شئت وقدم بعض ما ذكرناه وباني بعضه هـ قال في البحر وأما اجارته
فان كان من شريك فهو جائز وان من اجنبي لا يجوز طلاقه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
وهي فاسدة على قوله فيجب أجر المثل على الاصح خلافاً لما قال به بطالان في جواب شمس وأما
الشروع الطاري في ظاهر الرواية لا يفسد الاجارة وأما اجارته بخاترة ان كانت من شريك
والافان سلم الكل فهي اعارة مستأنفة للكل واللا يجبر وأما رهنه فهو فاسد فيما ينقسم
أولاً من شريك أو من اجنبي بخلاف الرهن من اثنين فانه جائز وأما رهنه فهو جائز عند أبي
يوسف خلافاً لما ذهب فيه إلى حقه أو ان كان عملاً لا يحمله الجائز اتفاقاً وانتي الكتب بقول محمد
واختاره صاحب المصنف بلح قول أبي يوسف وأما رهنه بخاترة وتكون مع الشريك وأما رهنه
بخاترة كما اذا دفع اليه ألقار قال خمسة مائة عرض وخمسة مائة شركة كذا في النهاية غناو وأما غصبه
فمفسود قال البرزالي وعليه الفتوى وذكره في الفصول صورا وأما صدقته فمكسبة الا اذا
صدق بالكل على اثنين فانه يجوز على الاصح واذا عرف هذا فبهذا المشاع فيما لا ينقسم تقيد
الملك للموهب له على وجه لا يستحق المطالبة بالقسمة لان الامتناع وأما الماهية فالتجيب
في ظاهر الرواية لانها اعارة فان كل واحد منهما ما يصير غير انصيبه من صاحبه والجبر على الاعارة
غير مشروع وفي رواية يجب وهو الذي يفيد كلام الزبلي لانها اقسمة المناقع والتبرع وقع في
العين فيكون ايجاباً في غير ما تبرع به فلا يبالى به وانما المخطو لا يجاب في عين ما تبرع به وقال
قاضى زاده بعد نقل ان الماهية لا تجب مع عاتمه عن صاحب غاية البيان اهل هذا الجواب غير
صحيح لان التهاون يجب ويجرى فيه جبر القاضى اذا طلبه أحد الشر كالا سيما فيما لا ينقسم نص
علمه في عامة الكتب وأما دعوى الشائع اذا ادعى رجل ثلاثة أمهم من عشرة أسهم من دار
وقال هذه الثلاثة أسهم من العشرة الأسهم من الدار لهدو دة ملكي وحتى وفي هذا الرجل
بغير حق ولم يذكر ان جميع هذه الدار في يده وكذلك لم يشهد شهوده ان جميع هذه الدار في يده
فان الدعوى صحيحة والشهادة مقبولة وأما نسخة القاضي الشائع اذا استحق نصف الدار شاة أو
ثلاثة أو ربعها فالتسوية بالخيار عندنا ان شاة ربعها في ور جمع بكل غنمه وان شاة أو ربعها في
ور جمع بغممه على باقية انتهي بزيادة (قوله لا يبقى منتفعا به بعد ان يقسم) أي ليس من شأنه أن
يقسم يعني انه لا يبقى منتفعا به بعد القسمة أصلاً كما بعد واحد واحد أو لا يبقى منتفعا به
بعد القسمة من جنس الانتفاع الذي كان قبل القسمة كالبیت الصغير والحمام الصغير انتهى
درر أي فان البیت الصغير اذا قسم ربعاً ينتفع به مخزناً أو موطئاً للعمار ولكنه لا ينتفع به
للبيوت كالانتفاع السابق فهو عملاً لا يقسم فيصعب به بعضه مشاعاً وكذلك الحمام الصغير اذا قسم
يمكن أن يجزى لبيتاً أو موطئاً للادواب والمكن لا يمكن أن يبقى حماماً كما كان فهو عملاً لا يقسم
بخلاف الحمام الكبير الذي يمكن أن يقسم ويجعل له موقدان أو أكثر فان به بعضه مشاعاً
لا تضر واحتياجه الى طريق أو موطئ لا يخرج عنه كونه قابلاً للقسمة حيث أمكن أن يتخذ له موقداً
كل قسم الذي يحتاج الى طريق أو موطئ ويمكن فيه ذلك فانه قابل للقسمة كذلك اذا في أول
كتاب القسمة من البرزالية لا يقسم حمام وحائط بيت ودكان صغير لانه لو قسم لا يبقى لكل فائدة

(لا يبقى منتفعا به بعد ان
يقسم)

لا يثبت الصغير دار فيها امتاع الواهب أو صدق لاتبه الصغير بدروفه امتاع الاب والاب ساكن فيها يجوز وعليه التقوى أو أسكنه غيره بلا أجر والام كآل لو يمتا والابن في يدها وليس له وصى وكذا من يموله والصدقة في هذا كله كالهبة كفى التبيين ويقتضيه من قوله بلا أجر ان الغير لو كان يسكنهم بالاجر لم تجز الصدقة وبه صرح البرازي ووجهه في الذخيرة بانه اذا كان يسكنهم باجر فيد على الواهب ثابتة بصفة اللزوم فينعى قبض غيره مقام الهبة بخلاف ما اذا كان بغير أجر اه (قوله) قلت وكذا الدار المعارة بان عاود داره انسا فاشم المسئلة والمعارضة صباها ووضعته في الدار ثم ذهب المعير الدار من المسئلة صحت الهبة في الدار لانه تبين ان الشاغل ملك غير الواهب ط وقدمه اقربا نحو عن الزبادات ٣ وتقول في الحائنة بما لو ذهب طفله دارا يسكن فيها اقوم بغير أجر جزو بصير فابضال لانه لو كان باجر وهو مستدرك بان الشغل هنا بغير ملك الواهب والمواشاة غلب عليه وكان الشارح قصده تكمله عبارة الاشياء وعليه فمات في الثانية الاولى وانظر اذا ذهب الغير الصغير هل يصح تقدم ان شغلها بالغير لو اهب لا يمنع تمامها فتأمل (قوله) والتى وهبت الزوجها تقدمت وصورتها اثر بيمان انهم انصع الهبة وهو المذهب خلافا لما عن أبي يوسف من انه لا يجوز لان بد الواهب ثابتة على الدار كفى الذخيرة (قوله) الحرر) أى هذا هو الحر والمراد المول عليه بيت الامل

ومن وهبت للزوج دارا لها بها * متاع وهم فيها فقولان بزر

(قوله) ان يودع الشاغل (أولا) قار في الجوهره لو ذهب دارا فيها امتاع الواهب وسلم الدار اليه أو سلمها مع المتاع لم يصح الحيلة فيه ان يودع المتاع أولا عند الموهوب له ويحلى بينه وبينه ثم يسلم الدار اليه فتصح الهبة وبعبارة لو ذهب المتاع دون الدار وخطى بينه وبينه صح وان وهب له الدار والمتاع جميعا وخطى بينه وبينه صح فيه ما جعلا (قوله) ثم يسلم الدار) فلو سلمها ثم وهب المتاع صح فيه خاصة ولو عكس صح فيه ما أى لان اليد اذا كانت على المظروف تكون على الخارف بخلاف العكس (واقول) هذا متكل جدا لانه لما صح في المظروف لم لا يصح في الخلف تبعامع ان عقد الهبة الاولى باقى الآن يقال هذا قول من جعل ار القبض في الهبة الفاسدة غير مفيد الملك بل عليه الضمان فصار يتبدد ضمان فلا ترتفع اليد الهبة التى هي عقد تبرع خصوصا وان القبض فيه تبعية وأما على القول بان هذا القبض غير موجب للضمان فيجب ان يصح العقد والقبض في المشغول لو وهبه الشاغل الذى في يده أمانة بعد ذلك (قوله) متعلق بنتم) الاولى ان يؤخره بعد قوله محذور لان المتعلق بالحرور (قوله) محذور أى مجموع المراد به ان يكون مشرعا عن ذلك الواهب وحقه واحتراز به عن هبة التبرع على الخلل اه درر وكصرف على غم وزرع على أرض فقوله مفرغ تقسيم لمحور الان فيه شبهة ثابتة تذكر ارفع قوله لا مشغولا به والاولى ان يقسم المحور بالجموع لانه من حازه اذا جبهه لاجل ان يظهر اقله متغيرا فانه فاقده به انه لو حازه غير مقبوض بان حاز التبرع مع الخلل لا تنبه الهبة بل حتى يقسم وفي التاموس المحور الجمع وضم النفي كالحيازة والاحتياز اه المراد منه ط (قوله) ومشاغ) أى غير مقبوض في الصحاح منهم مشاغ أى غير مقبوض ومشاغل ان الشائع على قسمين شائع يعمل القسمة كصف الدار ونصف البيت الكبير وشائع لا يعملها كصف قن ورصى وجام ونوب وبيت صغير والفواصل بينهم ما عرف واحد وهو ان القاضي

٣ قوله بما لو هكذا بالاصل
قلت وكذا الدار المعارة
والتي وهبت الزوجها على
المذهب لان المرأة متاعها
في يد الزوج فصح التسليم
وقد غيرت بيت الوهبانية
قلت
ومن وهبت للزوج دارا لها بها
متاع وهم فيها انصح بالحرور
وفي الجوهره وجب له الهبة
في المشغول ان يودع الشاغل
أولا عند الموهوب له ثم
يسلمه الدار مشغولا فتصح
اشغالها بالمتاع (في يده) في
متعلق بنتم محذور مفرغ
(مقبوض ومشاغ)

إمكان العرف ولورهب الحسلى والشياب دونهم لا يجوز حتى ينزعهم ما ريد فعهما الى الموهوب له
 لانهم اما اذا علم ان يكون ثمة اها مشغول بالاصل فلا يجوز هبته نور العين وفي الصرع المحط
 وان رهب دار افق امتاع وسلمها كذلك ثم رهب المتناع منه ايضا جازت في المتناع ثالثة وان بدأ
 فوهب له المتناع وقبض الدار والمواعظ ثم رهب الدار جازت الهبة فيها لانه حين هبة الدار لم يكن
 للواهب فيه انى وحين هبة المتناع في الاولى زال المتناع عن قبض الدار لم يكن لم يوجب به ذلك فعل
 في الدار ليمت قبضه فيها فلا يقبل قبض الاول موصفا في حقها انتهى (قوله شاغل الملك الوهاب
 لا مشغول به) اقول الذى في البحر والمخ وغيرهما تصور بالمشغول بالملك الغير بما اذا ظهر المتناع
 - تحقا او كان غصبه الوهاب او الموهوب له قال في الزيادات جازية المشغول بالملك غير الوهاب
 فهو اعم من ان يوضع فيه المعبر والمتمتع بمتاع غصبه ثم رهب البيت من المستعير جاز وكذا الو
 هب بمتاعه فيه اوجبوا ان يمتاعه من المتناع وسلمه ثم استحق المتناع جاز في الدار والجواز ان يذ
 الواهب كانت ثابتة على الميت والمتناع جميعا حقيقة ففصح التسليم ثم الاستحقاق ظهران المتناع
 لغيره ولم يظهر ان البيت مشغول بالملك الوهاب وهو المنع وكذا الرهن والصدقة اذ القبض
 شرط تمامها كالهبة وقد مناعها عن جامع الفصولين واقره نور العين كما علمت فلان -
 (قوله لان شغله بغير ملك واهبه) هذا تعليل لقادم من كلام المصنف كانه يقول وانما قد عدم
 التمام بكونه مشغولا بالملك الوهاب لان شغله الخ وفي نسخة لا شغله أى لا يمنع تمامه اشغله الخ
 وعليها ايضا مع فائدة قوله لا يمنع تمامها ط (اقول) والعل في عبارة الشارح سقطا وهو قيد
 الشغل بالملك الوهاب الخ ثم رأيت المصنف ذكر هذه المسئلة حيث قال واشتغال الموهوب بالملك
 غير الواهب هل يمنع تمام الهبة ذكر صاحب المحط في الباب الاول من هبة لزيادات انه لا يمنع
 الى آخر ما قدمناه قريبا عن الهندية وهو سالم من النقد (قوله كرهن وصدقة) فانم ما لا يمتنع
 الا بالقبض الكامل وبضر كونه مشغولا بالملك الرهن والمصدق لاشغاله ما فات تشبيهه راجع
 الى كلام المصنف قال في المخ وكل جواب عرفته في هبة الدار والجواز ان يمتاع من المتناع
 فهو الجواب في الرهن والصدقة لان القبض شرط تمامها كالهبة انتهى أى كمان شغل الرهن
 والصدقة بالملك غير الرهن وغير المصدق لا يمنع تمامها كفى المحط وغيره مدنى (قوله وفي
 الاشياء هبة المشغول لا تجوز الخ) قال المحوى وذلك ككلو كالرجل دار وفيه ائمة فوهبها امر
 رجل لا يجوز لان الموهوب مشغول بما ليس بموهوب فلا يصح التسليم فرق بين هذا وبين ما اذا
 وهبت المراد دارها من زوجه او حى ساكنة فيها اولها ائمة فوهبها الزوج ساكن معها حيث
 يصح والفرق انهما في يد هاتى الدار في يده فكانت الدار مشغولة بملكها وهذا لا يمنع صحة قبضه
 كذا في الولو الحلية انتهى وقد اوضح المقام في هذه المسئلة سيد الوالدر رحمه الله تعالى في تنقيح
 فراجعه ان شئت (قوله الا اذا واهب الاب طفله) كانه وهبه دارا والاب ساكنها وله فيها امتاع
 لانهم مشغولة بمتاع القابض اي كنهه مخاف لما في النهاية قد جزم اوله بانه لا يجوز ثم قال وعن أبى
 حنيفة في المجر لا يجوز ببيع قايض الابنه تأمل * قال في الولو الحلية رجل تصدق على ابنه الصغير
 بدار والاب ساكنها قال الامام لا يجوز وقال ابو يوسف يجوز وعلمه انه انتهى الى ان شرط
 قبض الواهب هبته او كون الدار مشغولة بمتاع الواهب لا يمنع قبض الواهب وفي البرزاني رهب

شاغل الملك الوهاب
 لا مشغول به لان شغله
 بغير ملك واهبه لا يمنع
 تمامها كرهن وصدقة لان
 القبض شرط تمامها
 في العمادية وفي الاشياء
 هبة المشغول لا تجوز
 الا اذا واهب الاب طفله

ان مشغولا بذلك الواهب منع قيامها وان شاغلا لا
 المشغول لا يتجاوز الاصل في جنس هذه المسائل ان اشتغال الموهوب بذلك الواهب يمنع قيام
 الهبة لان القبض شرط وأما ما قاله لك الواهب بالموهوب فلا يمنع قيام الهبة من الهبة جرابا
 فيه طعام لا يتجاوز ولو هب طعاما في جراب جازت وعلى هذا نظائره اه قال الزيلعي واعلم ان
 الدارات في المتاع والجوارق الذي فيه الدقيق كالشاع لان الموهوب مشغول بمتاع الواهب
 حتى لو زرع وسلم صح اه وكلامه يعطى ان هبة المشغول فاسدة والذي في العمادية انه غير
 تامة قال السيد الجوى في حاشية الاشباه فيحتمل ان في المسئلة روايتين كما وقع الاختلاف في
 هبة المشاع المحتمل للقسمه هل هي فاسدة أو غير تامة والاصح كما في البداية انها غير تامة فكذلك
 هنا كذا يحفظ شيئا ومنه بعد لم ما وقعت الاشارة اليه في الدر المختار حيث قال والاصل ان
 الموهوب ان مشغولا الخ فاشار الى أحد القوانين بما ذكره أولا ومن عدم التمام والى القول
 الثاني بما ذكره آخر من عدم الصحة فتدبر أبو السعود هو اعلم ان الضابط في هذا المقام ان
 الموهوب اذا اتصل بذلك الواهب اتصال خالقة وأمكن فصله لا يتجزؤه مما لم يوجد الانفصال
 والله لم يجم كما اذا هب الزرع أو الثريدون الارض والشجر أو بالعكس وان اتصل اتصال
 مجاورة فان كان الموهوب مشغولا بحق الواهب لم يميز كما اذا هب المرح على الدابة لان
 استئصال المرح انما يكون للدابة فكذلك الواهب عليه يد من عمله فتوجب نقصا في
 القبض وان لم يكن مشغولا بجزء كما اذا هب دابة مسرعة دون سرجها لان الدابة تستعمل
 بدون ولو هب الدابة وعليها حمل لم يميز لانهم استعمله بالحمل ولو هب الحمل عليه ادونها جاز لان
 الحمل غير مستعمل بالدابة ولو هب دارا دون مائة من متاعه لم يميز وان هب مائة وسلمها
 دونها جاز كذا في المحيط شرح المجموع (قوله منع قيامها) ولا بعدة بضمها حينئذ قبضا وقاعلم منع
 ضمير يعود على الشغل (قوله وان شاغلا) وذلك ان المظروف يشغل الطرف وأما الظرف فلا
 يشغل المظروف قال في جامع التصولين تجوز هبة لشاغل لا المشغول قال العلامة خير الدين
 في حاشيته عليه أقول هذا ليس على اطلاقه فان الزرع والشجر في الارض شاغل لا مشغول
 ومع ذلك لا تجوز هبته لانه متاعا له انتهى وما في الضابط الذي ذكرنا كناية (قوله ولو هب
 جرابا) بكسر الجيم ومن اطراف الكلام لا تفتح الجراب والفرقة ولا تكسیر القنديل والقصة
 (قوله وتصح في الطعام الخ) كان عليه ان يقول يصح القبض لان العقد صحيح حتى في المشاع
 وانما الكلام في القبض حتى لو هب الكل وسلم النصف لا يجوز ولو هب النصف ثم اتى وسلم
 الكل يصح القبض ولو هب الشاغل وسلم بالظرف صح لان اليد على المظروف يدعى المتبوع
 فهي اقوى من قيام اليد على الظرف لانه تابع كهيئة آية بحلى دونه يصح القبض فيها معه
 لاعتكسه وتعالى الشارح عليل لانه عال الصحة في الشاغل دون المشغول بانه شاغل لا مشغول
 وباتى قريبا ما هو اوضح من هذا فتأمل (قوله وسلمها) كذلك لا تعصم قال صاحب جامع
 التصولين فيه نظرا لانه متاعا له للشرح واللجام لا مشغولة (يقول الحقير) صل أى الاصل
 عكس في هذا والظاهر ان هذا هو الصواب يؤيده ما في فاضلنا وهو أنه لم يجل على احدى
 وثياب وسلمها جاز وكذا الصدقة ويكون الحلى وما فوق ما يستترع ورثته من الثياب لا الواهب

ان مشغولا بذلك الواهب
 منع قيامها وان شاغلا لا
 فالوهب جرابا فيه طعام
 الواهب أو دارا فيه متاعه
 أو دابة عليها سرجه وسلمها
 كذلك لا تصح وبكسر
 تصح في الطعام والمتاع
 والسرج فقط لان كل
 منها

الاسلام لان نهي الواهب الموهوب له عن القبض رجوع عن الإيجاب لان القبض في باب الهبة
 بمنزلة القبول في باب البيع والبايع لو نسي المشتري من القبول بعد الإيجاب كان ذلك رجوعا
 منه عن الإيجاب دلالة فكذلك هذا ولورجع ثم قبض قبضه فكذلك هذا انتهى
 (والحاصل) انه ان أذن بالقبض صرح بما صح قبضه في الجماس وبعده ولو لم يصرح قبضه في
 الجماس ولا بعده لان الصريح أقوى من الدلالة ولولم يذن ولم يصرح قبضه في الجماس لابعده
 ولو كان الموهوب غائبا ذهب وقبض ان كان باذن صرح والا لا ذكره الله تعالى ط (قوله وتتم
 الهبة بالقبض الكامل) قد مضى في باب ابن السكال يانه وهو ان قبض كل شيء بما يناسبه الخ
 قال في الدرر والقبض الكامل في المنة قول بما يناسبه وفي العقار بما يناسبه قبضه مفتاح الدار
 قبض له والقبض الكامل فيما يحتمل القسمة بالقسمة حتى يقع القبض على الموهوب بالاصالة
 من غير ان يكون بقسمة قبض الكل وفيما لا يحتمل القسمة بقسمة الكل اه وكذا الحكم من
 غير فرق في الصدقة والقرض والرهن والبيع الفاسد دلالتها كالهبة في الانقضاء الى القبض كما
 في المتبع هذا الذي ذكره في هبة العين أما إذا وهب الدين فانه لم يجز ما يذن في قبضه وقبضه في
 الجماس بضرته لا يجزى نفعه كما في الذم وح وتقدم ذلك وبأني في الثانية وكل الموهوب
 له جملين بقبض الدار قبضها جاز (قوله ولو الموهوب شاغلا ملك الواهب لامتسك فولا به)
 قال الذهبي ولو وهب دارا عتاقها وسلمها فاستحق المتاع هبة في الدار لان الامتساق ظاهر
 به أن يده في المتاع كانت يد غصب وصار كالموعدب الدار والمتاع هبة المال له الدار وأودعه
 الدار والمتاع ثم وهب له الدار فانه يصح ولو وهب أرضا وزرعها وسلمها فاستحق الزرع بطلت الهبة
 في الأرض لان الزرع مع الأرض يحكم الاتصال كشي واحد فإذا استحق أحدهما صار كأنه
 استحق البعض الشائع فيما يحتمل القسمة فتبطل الهبة في الباقي اه وفي الهبة بغير اشتغال
 الموهوب بملك غير الواهب هل يمنع تمام الهبة ذكر صاحب المحيط في الباب الاول من هبة
 الزيادات أنه لا يمنع فانه قال لو أعار داره من انسان ثم المستعير غصب متاعا ورضه في الدار ثم
 وهب المعير الدار من المستعير هبت الهبة في الدار وكذلك لو ان المعير هو الذي غصب المتاع
 ووضع في الدار ثم وهب الدار من المستعير كانت الهبة تامة وان تميز أن الدار مشغولة بما ليس
 بموهوب لما أنتم لم تكن مشغولة بملك الواهب وهو المتاع من تمام الهبة كذا في الفصول
 العمادية ولو أودعه الدار والمتاع ثم وهب الدار هبت الهبة فان ملك المتاع ولم يحمله ثم جاء
 مستحق واستحق المتاع كان له ان يضمن الموهوب له وذكر ابن رستم ان هذا قول محمد رحمه الله
 تعالى أمافي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لو استحق وسادة منها تطل الهبة في الدار كذا في
 الشارح خاتمة ومثله في الجرع المحيط اه لكن صرح في زيادات فاضحان أن الاشتغال بملك
 غير الموهوب له يمنع هبة الهبة - واه كان ملك الواهب أو غيره لكن الهبة انما تنقطع اذا كان
 الاشتغال بمتاع يد الواهب أو في يد غير الموهوب له أما اذا كان المتاع في يد الموهوب له بغصب
 أو عار به أو غير ذلك فلا تنقطع واستدل عليه بمسائل الاجارة والغصب والاستحقاق نظهر ان
 الاصل ان الهبة اذا كانت مشغولة بملك الواهب أو بملك غير الموهوب له تمنع الهبة اذ لم يكن في
 يد الموهوب له كافي جامع الفصولين وأقره في نور العين فتأمل (قوله والاصل ان الموهوب

(وتتم الهبة بالقبض)
 الكامل (ولو الموهوب
 شاغلا لملك الواهب
 لامتسك فولا به) والاصل ان
 الموهوب

القبض بطريق التخلية - وهذا قول محمد خاصة وعند أبي يوسف التخلية ليست بقبض - وهذا
المتلاف في الهبة العقيمة فالما الهبة الفاسدة - فالتخلية ليست بقبض انتهى - قال اه (قوله
والمتناوصة) أي القبض بالتخلية ظاهرة - وان لم يقبض الموهوب له وهو خلاف ما في سائفة
الشيء على شرح الاسيبي اني اذا كان العبد حاضر ا فقال الواهب قد خلعت منك وبين
الهبة فاقبضها فانصرف الواهب فقبضه الموهوب له جاز لان التخلية اقباض منه فاذا قبضه
بأذنه تم العقد اما البيع فينبز فاقبضه الموهوب له جاز لان التخلية اقباض منه فاذا قبضه
واجب عليه في البيع والبائع محتاج الى اخراج نفسه من عهد المبيع فاذا اتى بما وسعه فقد
برئ رابس في وجهه الا التخلية واما الهبة فان التسليم ليس بواجب عليه فمما اذا لم يسلم اليه
ويقبضه لا يبعد - لما اه يتصرف وتقل بعده عن المحيط مائه ومن الزوائد رجل وهب من
رجل ثوبا وحاضر فقال الموهوب له قبضته قال ابو - حنيفة ما رقبا لا يمتنع من
قبضه فانه يمكنه مقام قبضه كالتخلية في باب البيع وقال ابو يوسف لا يبعد ما قبضه
بنته - لانه غير قابض حقيقة انتهى - فبلى هذا محمد مع أبي حنيفة رحمه الله تعالى والقبض
حقيقة عنه - فانه بالنقل من ذلك المكان انتهى ط وفي الخاتمة الاصح ان الاقرار بالهبة
لا يكون اقرارا باقباض انتهى * (فرع) * لو وهب اغائب دراهم وأرسلها فقال الموهوب له
تصدق بها عليك أو على غني لا يجوز وان تصدق بضمنه لواءه * (فرع) * آخر اختلاف الواهب
والموهوب له في القبض القول للموهوب له ان قال وهبته لي وقبضته بذلك وان قال كان
بمنزلة لا يجزئتنا فامر تنقبضه فقبضته لا (قوله وفي التنف الخ) عبارتها - أحدها الهبة
والصدقة والرهن والوقف قول محمد بن الحسن والأوزاعي وابن شبرمة وابن أبي ايل والحسن
ابن صالح والعمري والخلة والحبيس والصلح ورأس المال في السلم والبدل في السلم اذا وجد
بهذه زيوفا فاذا لم يقبض بدله اقبل الا تراق بطل حصة ما من السلم والحادي عشر العرف
والثاني عشر اذا باع الكمي بالكملي والحسن مختلف مثل الحقة بالشيعة جاز في المتفاضل
ولا تجوز التبدل والثالث عشر اذا باع الوزني الوزني مختلفا مثل الحديد بالذهب - فلو اوصف
بالنحاس أو النحاس بالرماس جاز في المتفاضل ولا يجوز فيه التبدل وقوله الحبيس بالماء
المهملة والماء الموحدة بعدد الماء بحسبة وبالعين المهملة كما هو مثبت بخط الساجي في هامش
الدرر فلا عن الخ وقد راجعت الخ بخط الشيخ محفوظ ابن المصنف رحمه الله تعالى فوجدته
تركها لهما ايضا ولم يثبت شيئا وفي بعض النسخ قال السابغ الحنيس بالحنس بالجيم والذون
والعين وهي ظاهرة في بعضها الحنين وظاهره ان يصح اذ قبضه بعد الولادة لكن نص المصنف
في ما ياتي انه لو وهب الحمل وسلمه لا يجوز لان وجوده احتمالا لا يصار كله - دوم اه فظهر
انهم انشعبتان الاولى الحنيس بالحنس والثانية الحبيس وهي الموافقة لما في نسخة التنف
اكتنهما اذا خلعت في الوقف لان الحبيس من الخيول الموقوف في سبيل الله تعالى كفي اقاموس
فقال ثم رأيت في الخاتمة مائه - ولو قال هذه الدار الحبيس فذهبها اليه كان باطلا في قول
أبي حنيفة محمد رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف هي هبة جائز وقوله حبيس أو رقبى باطل
اه (قوله لان الصريح أقوى من الدلالة) وهذا الصريح أفاد الرجوع عن الهبة - قال شيخ

والمتناوصة بالتخلية في
صحيح الهبة لا فاسدها وفي
التنف ثلاثة عشر عقدا
لا تصح بالقبض (ولو نهاه
عن القبض لم يصح) قبضه
(مطلقا) ولو في الجاس لان
الصريح أقوى من الدلالة

الواهب والقبول بشرط ثبوت الملك للموهوب له ومال الموهوب كثر اشراح وتبيينهم الشارح
 وفي البعد ان القبول ليس بركن استحسانا والقياس أن يكون ركنا وهو قول زفر وذو كرف
 المنيع لئلا عدل التدوير عن انقضاء شفعه على انقضاء شفعه لان الهبة تنتم من جانب الواهب لانه
 تمليك من جانب واحد وباقي التفصيل في التكملة فراجعهم (قوله وتصح قبض) قال في المنع
 افادانه لا بد من القبض فمع الثبوت الملك لا للصفة لما في المجتبى فاما القبض فشرط ثبوت الملك
 اه (قوله فانه هنا كالتبطل) فاختص بالجلوس وهذا استحسان والقياس انه لا يجوز الا باذنه
 وجهه الاستحسان ان القبض كالتبطل في الهبة وله هذا لاجتماعه قبله وبقي عن القبول
 والمقصود من الايجاب اثبات الملك فيكون له ما يطاع على القبض دلالة اذ لا يمكن له ان يصور الا به
 فيتمتع بذلك بالجلوس كالتبطل لانه بمنزلة اه فليعلم (قوله وبعبه) لان الاذن ثبت نصا
 والثابت نصا ثابت من كل وجه فثبت في الجلوس وبعد الجلوس شألي (قوله لا يتقيد بالجلوس)
 لما ذكرنا الاذن ثبت نصا الخ قال في الهندية ولا يتم حكم الهبة الا بقبضه وبعبه تنوي فيه
 الاجنبى والولد اذا كان بالغاه كذا في الخط والقبض الذي يتعلق به تمام الهبة وثبوت
 حكمها القبض باذن المالك والاذن تارة ثبت نصا وصريحنا تارة ثبت دلالة فالصريح ان
 بقول اقبضه اذا كان الموهوب حاضرا في الجلوس وقول اذهب واقبضه اذا كان غائبا عن
 الجلوس ثم اذا كان الموهوب حاضرا او قال له الواهب اقبضه فقبضه في الجلوس او بعد الافتراق
 عن الجلوس صح قبضه ومملكه قياسا واستحسانا ولو لم يرد عن القبض بعد الهبة لا يصح قبضه
 لا في الجلوس ولا بعد الافتراق عن الجلوس وان لم ياذن له بالقبض صريحا ولم ينه عنه ان قبضه
 في الجلوس صح قبضه استحسانا لا قياسا وان قبضه بعد الافتراق عن الجلوس لا يصح قبضه قياسا
 واستحسانا ولو كان الموهوب غائبا فذهب وقبض ان كان القبض باذن الواهب جازا استحسانا
 لا قياسا وان كان بغير اذنه لا يجوز قياسا واستحسانا كذا في الذخيرة ولو هو شيئا حاضرا من
 رجل فقال الموهوب له قبضته صار قابضا عند محمد رحمه الله تعالى خلافا لابي يوسف رحمه الله
 تعالى كذا في السراجية وفي البقال عن ابي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال اقبضه فقال قبضت
 والموهوب حاضرا جازا اذا لم يبرح الموهوب له قبيل قوله قبضت ولا يمكن قوله قبضت واذا لم يقبل
 اقبضه فاما القبض ان ينقله فاما ان يقبل قبضت لم يجز وان نقل الا ان تكون الهبة بمنزلة كذا
 في الهبط ولو قال لرجل هب لي هذا العبد فقال ربهت فتمت الهبة كذا في البيع انتهى
 وتقدم الكلام عليه فربما فلا تنسبه (قوله والتكمن من القبض) أي العادي لا العتلي
 وموضوع هذا فيما اذا قبض الموهوب له وغيره وأما التكمن بالخلية فقد ذكره بعد ط (قوله
 كالتبطل) اه هذا قال في الاختيار ولو هو من رجل نو باقتضائه صار قابضا عند ابي
 حنيفة وجعل نمكته من القبض كالتبطل كالتبطل في البيع وقال ابو يوسف لا بد من القبض
 يده اه بجر قال ابن الكمال قبض كل شيء بما يناسبه فقبض مفتاح الدار قبض لها وقبض
 ما يحتمل القدسية يكون بها وقبض ما لا يحتملها يكون بقبض كله اه قال في التاتارخانية قد
 ذكرنا ان الهبة لا تتم الا بالقبض والقبض نوعان حقيقي وناه ظاهري وحكمي وذلك بالخلية
 وقد اشار في هذه المسئلة أي... انه التكمن من القبض قبض الى القبض الحكمي وهو

(و) به (قبض بلاذن
 في الجلوس) فانه هنا
 كالتبطل فاختص بالجلوس
 (وبعبه) أي بعد الجلوس
 بالاذن وفي الهبط لو كان
 أمروا القبض حين وجهه
 لا يتقيد بالجلوس ويجوز
 القبض بعده (والتكمن من
 القبض كالتبطل فلو هو
 لرجل ثيابا في صندوق
 مقل ودفع اليه الصندوق
 لم يمكن قبضا) لعدم نمكته
 من القبض (وان مفتوحا
 كان قبضا) فانه
 كالتبطل في البيع
 وفي الدرر

لا يشترط لاجنبى وما هنا مبني على العرف تأمل قال في جامع الفتاوى قطع فوبالولده الصغير
 صار وهاجبه بالقطع له مسأله قبل الخيانة ولو كان كبيرا لانصح الهبة الابطع بالخيانة
 والتسليم وفي البرزلية اتخذ الولد ثيابا ليس لها يدفعها الى غيره الا اذا بين وقت اتخاذها
 عارية وكذا لو اتخذ ثيابا باغابى التلبس فادان يدفعها الى غيره انتهى لكن فرق في
 الخيانة بين التلبس والولد الصغير بان بمجرد اتخاذ الاب لولده الصغير تصير ملكا له اما التلبس
 وولده الصغير فلا بد من التسليم كما ذكرنا ثم ان قوله ان بين وقت اتخاذ الخ بغيره اذ لو سلمها
 التلبس ولم يبين ان العارية ليس لدفعها الى غيره واصل وجهه انه جعلها في متابله خدمته
 فلا تكون هبة خالصة فلا يمكنه الرجوع فيها والا فما المانع منه تأمل (قوله وانصح بقبول)
 أى ولو فعلوا منه وهبت جارى هذه لاحد كما فعلنا هذا من شاء فاشد هارجل منهم ما تكون له
 وكان اخذ قبوله كالمصدق وكذا ما ذكره المقدسى دفع له ثوبين فقال ايا ما شئت لك ولا تخر
 لايتك فلان ان بين الذى قبل التفرق جاز والالا اه وفى البحر عن المحيط من انما اتدل
 على انه لا يشترط في الهبة التماسه مشكل انتهى (قلت) يظهر لى انه اراد بالقبول قولا وعليه
 يحل كلام غيره ايضا وبه يظهر التوفيق بين القولين باشترط القبول وعدمه والله تعالى
 الموفق وقد تقدم نظيره في العارية نعم اقبول شرط لو كان الموهوب في يده كما يلقى قال في
 التاترخانية وفي الذخيرة قال أبو بكر رحمه الله تعالى اذا قال الرجل لغيره وهبت عبدى هذا منك
 واله بعد حاضرة فقبض الموهوب له العبد ولم يقبل جازت الهبة وكذلك لو كان العبد غائبا
 فذهب وقبضه ولم يقبل قبلت جازت الهبة قال الفقيه أبو الليث وبقول أبي بكر ناخذ وفي
 التذويب ولو قال قبضته قال أبو بكر جازت الهبة من غير قوله قبضت وبغير قابض فى قول محمد
 وقال أبو يوسف لا يصير قابضا ما لم يقبض انتهى وقد سبق عن الفهستائى انه لا يشترط القبول
 فان من وضع ماله في الطريق لم يكن له ان يرفعه جاز لكن قال المقدسى وفي الخاتمة ما يخالف
 ما اخبرنا به قال رجل قال لثقتى بالقارسية (ابن زمين ترا) أى هذه الارض لك فذهب وزرعها
 ان قال الخ متين عند ما قال هذه المقالة قبلت صارت الارض له فان لم يقبل قبلت لثقتى اه
 وما مر ويأتى من مثله العبد يخالف هذه المسئلة في الجواب فليست تأمل * (فرع) في التاترخانية
 رجل مات فوهبت له امرأته مهرها جاز لان قبول المدين ليس بشرط ولو وهب للغريم والدين
 من الوارث صح وبلا خلاف وقال قاضيان رجل له على آخر دين فبلغه انه مات فقال جعلته فى
 حل أو قال أبرأته ثم ظهر انه جاسى للطالب ان ياخذ منه لانه وهب له بغير شرط اه (قوله)
 لانه تبرع) أى وقد التبرع يكفى فيها الايجاب وحده بالنظر للموجب (قوله حتى لو حلف)
 تقدم الكلام عليه وقد اطل الكلام فى ذلك قاضى زاده (قوله بخلاف البيع) أى اذا حلف
 انه يبيع فسلان كذا فباع ولم يقبل فانه يحسن لان البيع عقد معاوضة لا يثبت الا بالايجاب
 والقبول فبالايوب جسد القبول لا يقال انه باع وهذا انما هو صاحب الدرر حيث قال وقول
 عطف على ايجاب فانما كالمبيع لانصح الا بالايجاب والقبول اه وكأنته اتنى فيه اثر
 صاحب الكفاي والكفاية والصفة وقال الامام خواهر زاده فى مبسوطه ركنها مجرد ايجاب

(و) نصح (بقبول) أى فى
 حق الموهوب له أى ما فى حق
 الواهب نصح بالايجاب
 وحده لانه تبرع حتى لو
 حلف ان يبيع بده فلان
 فهو بولم يقبل بربوبه كنه
 حيث بخلاف البيع

في المنفعة فاذا نوى الهبة صحّت لوجودها - معاملة في القليل يقال حل الامير فلا نعل دابة اذا ملكه ايماها ط (قوله كاهم) أي في العارية من قوله وضعتك نوى وجاريتي رجعتك على دابتي (قوله وكسوتك هذا الثوب) لانه يرايه القليل قال نه الى أوك وستم فان المراد به ثيابك العارية لان الكفاية لا تتأدى بالمنافع ويقال كس الامير فلا نقول بان ملكه لان الاعارة وفي الخلاصة لودفع الى رجل فلو قال البس نفسك فقول بكون هبة ولودفع اليه درهم وقال انقصة تكون قرضا او لو قال منعتك بهذا الثوب او به هذه الدراهم فهي هبة كذا في المحيط بصر (قوله وداري لث) مبتدأ وخبر (قوله هبة) نصب لي الحال من تعبير الظرف واللام في لث القليل اه درر (قوله مشورة) بتسكين الشين وفتح الواو وبضم الشين وسكون الواو - في الشورى وهي استخراج رأى على غالب الظن اه - تقاضى (قوله انقصة) لان الفعل لا يصلح لتفسير اللام وهذا لا ينافي الهبة بل يقبه على المقصود بمنزلة هذا الطعام لثنا كاهم كباقي قريبا (قوله فقد أشار عليه في ملكه) كقوله هذا الطعام لثنا كاهم وهذا الثوب لث تلبسه بحر وقد تقدم ان العمري كاهبه فقوله هذا هبة ليس بقبيل بل لوقول اري لث عمري تسكنها كان كذلك نص عليه في الهداية ولذا نص عليه الشارح رحمه الله تعالى (قوله لا لوقال هبة سكني) أي داري لث هبة سكني نصب هبة على الحال كانه قد سلم وسكني منصوب على التقييد ينساق في قوله داري لث من الابهام يعني اسم اعارة فبهم لان السكنى يحكم في ثيابك المنقصة فكان عارية قد مضى الهبة أو آخره ولود كر بدل سكني عارية كان عارية بالاراء ولوقال هي لث هبة اجارة كل شهر بدرهم أو اجارة هبة فهي اجارة غير لازمة فيلزم كل فسخها بعد القبض ولو سكن وجب لاجر كذا في البحر عن المحيط (قوله أخذنا منقصة) برفع أخذ على انه خبر مبتدأ محذوف كأي بعض النسخ وفي النسخة التي يدي أخذنا بالنصب (قوله ان أنب عن غميك الرقية) أي فقط وكذا يقال فيما بعد (قوله اعتبر النية) وعند عدم النية يثبت الادنى وهو العارية وهذه المسئلة أي داري لث هبة سكني لا ترد على تعريف الهبة بانها ثيابك العين الخ لانه بالنسبة للهبة المطابقة بان كانت غير مفيدة فهذا كانت لثابك المنفعة بخلاف تسكنها حيث لا ينشأ ثبوت الملك في العين لانه للتبعية على ما هو المقصود فلم يكن للتقييد وأما هبة الدين عن عليه فبما عن الاسقاط كسحق قاله برف المذكور بالنسبة للعقيقة وكذا لا يرد على التعريف لوصية لان المتبادر من قوله برفها بانها ثيابك العين أي حالا على أن السكراني ذكر كراهية هبة معلقة بأوت ثم رأيت في القهقهة ما يبيد كون العارية من افراد الهبة حيث قال به - وان عرف الهبة بانها ثيابك العين مانعه ويخرج عنه الاجارة والعارية والمأهية السكنى في النظام ان الهبة ما هو موقوف القليل حتى لو قال وهبت لث هذه الدار والثوب لتسكن فيها أو تلبسه - فهو رافق بل يصح انتهى يمكن الاثنى بالتعريف الذي ذكره المصنف ما قد مناهم الجواب بازسكني للتبديد (قوله وفي البحر الخ) نقله عن الخلاصة الذي في الهندية عن فتاوى فاضل خان انه لا يكون هبة وعليه الاعتماد وقدمنا الكلام فيه قريبا (وأقول) قوله جعلته باسمك ليس بصحيح كما هو فكيف يكون ما هو أدنى رتبة منه أقرب الى العصة على ان الغرض باسم فلا ينقصه في عرفنا التبرك وقد يفرق بان ما مر ليس خطبا

كاهم (وكسوتك هـ دار
الثوب وداري لث هبة) أو
عمري (تسكنها) لان قوله
تسكنها مشورة لا تنص
لان الفعل لا يصلح لتفسير
اللام فقد أشار عليه في
ملكه بان يكتنه فان شاء
قبل مشورته وان شاء لم
يقبل (لا لوقال هبة سكني
أو سكني هبة) بل تكون
عارية أخذنا بالمسكن
وحاصله ان اللفظ ان أنبا
عن غميك الرقية هبة أو
المنافع فعارية واحتمل
اعتبر النية نزل في البحر
اعنوه باسم الخ الاقرب
الصحة

اثوب مثلاً فان قامت قرينة على الهبة وصحت والا فلا فان التملك اعم من الهبة لصدة على
 البيع والوصية والاجارة وغيرها وفي الكاثر وفي انها هبة لكن في الحامدية عن الخمر الرمي
 ناقلاً عن جامع الفصولين في خلال المحاضر والسجلات برمن التهمة عرض على محضر كتب فيه
 ملكة تملكها محضاً لم يبين انه ملكه بعوض أو بلا عوض قال أجبت انه لا تصح الدعوى ثم
 رخص شرط الحالكما كني في ف مثل هذا بقوله وهب له هبة صحيحة وقبضه اولاً كمن ما فادق
 التهمة أجود وأقرب الى الاحتياط اه (قوله فانه ليس بجهة) هذا أحد قولين وهو غير
 الاظهر قال في الهندية أبو الصغير غرس كرماً وشجراً ثم قال بطلته لا يفي فهو هبة وان قال
 بملكته باسم ابني فكذلك هو الاظهر وعليه أكثر مشايخنا غياثية وان لم يرد الهبة يصح
 منقطع ولو قال غرسه باسم ابني لا يكون هبة خاتية قال لاب جميع ما هو حتى وما يحي فهو
 ملك لولدي هذا الله غير فهو هذا كرامة لا تملك بخلاف ما لو عينه فقال حاو في الذي املكه
 أو دارى لا يفي الصغير فهو هبة ويتم بكونه في يد الاب فنية ولو قال هذا الشيء لولدي الصغير
 فلان جازو يتم من غير قبول تاتخية اه فقوله قبول شرط لثبوت الملك في الموهوب
 يستثنى منه الهبة للصغير من أبيه (قوله وكذا هي لا حلال) لانه ان كان أمة يصح حل
 النكاح أو الاباحة ولا اباحة في الروح (فروع) قال اغبره أنت في حل مما كانت من مالي
 له ان يأكل الا اذا قامت أمانة النفاق ولو قال من أكل من شجرة في فهو في حل باكل منها الغنى
 والفقر على الظاهر ولو قال -لاني من كل حق هو لا على ففعل وأبرأ ان كان صاحب الحق عالماً
 به برئ - كما وبأنه وان لم يكن عالماً به برئ - كما اجماعاً وديانة عند الثاني وعليه الفتوى
 والمباح له لا يملك له التناول - حتى يعلم بالاذن والاباحة ولو تناول قبل ذلك تناول حراماً وفي
 البرائة لو قال أنت في حل مما كان من مالي أو أخذت أو أعطيت - حل له الاكل والاخذ
 والاعطاء انتهى ولو قال المصوب منه أنت في حل مما غصبت مني والمصوب قائم فذلك على
 البراءة من ضمانه او العزل للمصوب منه انتهى وفي الثانية رجل أضل لؤلؤة فوهرها الاخر
 وسلطه على طلبها او قبضها - حتى وجدها قال أبو يوسف هذه هبة فاسد لانهم اعلى خطروا الهبة
 لا تصح مع الخطر وقال زفر بن جوز قال المقدسي مكانه قائم اعلى من سب دابة (قوله الآن
 يكون قبله كلام يقيد الهبة) كان يقول اتهم في ذلك وان نفسي رغبت في اعطائه هذا الشيء
 أو أنت لهم في شأن قبل هذا ط (قوله وأعزتك هذا الشيء) هي ان يملكها الماله طول عمره فاذا
 مات ترد على المعمر وهذا كان قبل الاسلام ثم جاء في الحديث من أمر عمرى فمضى للمعمر له
 ولورثته من بعده ولا تملك شرط فيه الاستعداد بعد الموت وهو شرط فاسد لا يطل به الهبة
 بل يطل الشرط كفي الزبلي (قوله وحلتك على هذه الدابة) لان الحمل على الدابة اركاب وهو
 تصرف في منافعتها لا في عيبتها فكون عارية الآن يقول صاحبها أردت الهبة لانه نوى محتمل
 كلامه وفيه تشديد عليه ومثله أخذ منك هذه الحاربة بحر ولا ينجي ان التعمين باسم
 الاشارة في هذا ومات له وما بعده فخر راعن الجهالة اذا كان المعمر ومن بعده غيره (قوله نارياً
 بالحمل الهبة) لان الحمل يستعمل في الهبة والعارية وان كان أصله العارية لان الحمل تصرف

فانه ليس بجهة مركزاً هي لا
 حلال الآن يكون قبله
 كلام يقيد الهبة خلاصة
 (وأعزتك هذا الشيء
 وحلتك على هذه الدابة)
 نارياً بالحمل الهبة

بضم بون الطنبور ووقف عليهم وقال هبوه منى حتى تروا كيف أضرب فدفقوه الله فضر به
على الأرض وكسره فقل رأيتكم كيف أضرب قالوا أيها الشيخ خذ معنا وذكركه هذه الواقعة في
الغاية ثم قال وإنما قال لهم ذلك - فراعنا قول أبي - شقيقة فإن عنده كسر الملاهي يوجب
الاضمان وهذا دليل على ما مر من ان هبة المازح جائزة كذا في فتاوى قاضيان والذي مر هو
قوله رجل قال لا تخرب لي هذا الشيء فخرسا قال وهبت وسلم قال أبو نصر انما يجوز ذلك اه
فهذه هبة صحيحة وقعت خراسان ابن المبارك بزعمه وجعل لاله قدره لا يناسبه هبة الملاهي
فالظاهر ان ذلك وقع على سبيل المزاح وكأنه أخذ الموزل من قولهم خذ معنا لأنهم لو هبوه
قصدم يروم خداعهم وقبه تأمل لان الانسان يسلم بالله لمن يحتاج الشيء ولا يسلم به بان
يريد كسره فقد أوعد خداعهم حيث أوهمهم أنه يستخرج كرمهم وهو يريد ان لا تذكرهم على
ان فعل ابن المبارك لو سلم انه كان على طريق الهزل ليس بحجة بل لا بد له من دليل يستند اليه
فطلب ذلك الدليل (قوله بخلاف أطعمتك أرضي الخ) مفهوم قوله هذا الطعام وقدمنا
عن الهندية لوقال مصنف هذه الأرض أو هذه الدار وهذه الجارية فهو وعارضة ولو قال مصنفك
هذا الطعام أو هذه الدراهم أو الدنانير وكل ما لا يمكن الاتفاد به مع بقائه به يكون هبة
(قوله فانه عارضة لرقبتها) بهجر الحقيقة لان الأرض لا تطعم فهو كـ ثمة الثقل فان العين
تتعد على غيرهما أو هذا التملك يتعد على منفعتها فمكون عارضة (قوله وأطعمها غلمانها) أي
التي يزرعها المستعير كما تقدم ما يفيد (قوله أو الأضافة الخ) معطوف على محذوف مأخوذ
من الكلام السابق وهو قوله كوهبت الخ فان الأفعال الثلاثة واقعة على الطعام وهو كل
فكانه قال بإيجاب الأضافة الكل وهو اشارة إلى قوله كوهبت الخ أو الأضافة إلى ما مر به
عن الكل وظاهره اشارة المصنف انه معطوف على مزاح والاضحى التعبير ولو بالأضافة أي
ولو صدر الإيجاب بالأضافة الخ تأمل (قوله وجعلته لك) معطوف على مدخول التكاف
في قوله كوهبت (قوله لان اللام للقلبك) ولان الجعل عبارة عن التملك فانه قاضيان (قوله
بخلاف جعلته باسمك) فانه يحفل الهبة بـ جعله البيع كذا يرادى خبائه لك للبيع وكذا
هي لك حلال يحفل ان يكون بالعارضة أو الهبة أو البيع فلا تثبت الهبة مع الاحتمال الانا لمرتب
وهي التي عنها بقوله الآن يكون الخ قال في الجرد بقوله لك لانه لو قال جعلته باسمك لا يكرن
هبة ولهذا قال في الخلاصة لو غرس لابنه كرمات قال جعلته لابني يكون هبة ولو باسم ابني
لا يكون هبة ولو قال اغرس باسم ابني فالامر متردد وهو الى العصة أقرب انتهى قال في المنع وفي
الغاية قال جعلته لابني فلان يكون هبة لان الجعل عبارة عن التملك وان قال اغرسه باسم ابني
لا يكون هبة وان قال جعلته باسم ابني يكون هبة لان الناس يريدون به التملك والهبة انتهى
وفيه مخالفة ما في الخلاصة كما لا يخفى قال الرمل في حاشية المنع ما في الغاية أقرب اعرف الناس
انتهى ورايت في اللؤلؤ الجلية ما نصه رجل ابن صغير فغرس كرماله فهذا على ثلاثة أوجه ان قال
اغرس هذا الكرم باسم ابني فلان أو قال جعلته لابني فلان هبة لان الجعل - لاثبات فيكون
تمليكاً وان قال جعلته باسم ابني فالامر متردد وهو أقرب الى الوجه الاول انتهى والراجع
نقطة أخرى تأمل ثم جرى عرف الناس بالتملك مطلقاً تأمل بقى ما لوقان ملكتك هذا

بخلاف أطعمتك أرضي
فانه عارضة لرقبتها وأطعمها
لغاتهما بجر (أو الأضافة
الى ما) أي الى جز (وهو به
عن الكل كوهبت لك
فوجهها وجعلته لك) لان
اللام للقلبك بخلاف
جعلته باسمك

الهدية فان ما يراه الثواب يسمى صدقة وما يحمل يسمى هدية ويدخل في معنى الهدية لغة
 ولكن لا يشترط في هذين الايجاب والقبول وان كل واحد منهما واجب (قوله
 كرهت) فانه اصل فيهما قال في الهندية وأما لاناظ التي تقع بها الهدية فانواع ثلاثة نوع
 تقع به الهدية وضعا نوع تقع به الهدية كتابة وعرفا ونوع يحفل الهدية والعارية معا وتوبا
 أما الاول فكقوله وهبت هذا الشيء لك أو ما كنته منك أو جعلته لك أو هدائك أو أعطيتك
 أو فحلتك هذا فهذا كلمة هبة وأما الثاني فكقوله كسوتك هذا الثوب أو اعترتك هذه الدار
 فهو هبة كذا لو قال هذه الدار لك عمري أو عمرك أو سياتي أو حباتك فإذا تم فهو ورد على
 جازت الهدية وبطل الشرط وأما الثالث فكقوله هذه الدار لك رقبتي أو لك حبس ودفعها اليه
 فهو عارية عنه لهما وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى هي هبة كذا في المحيط والمرحسي ولو قال
 أطعمتك هذا الطعام فان قال فاقبضه فهو هبة وان لم يقل فاقبضه يكون هبة وأعرية فقد
 اخذت المشايخ رحمهم الله تعالى في شروحه كذا في المحيط ولو قال حلتك علي هذه الدابة
 يكون عارية الآن ينوي الهدية وقيل هو من السلطان هبة كذا في الظهيرية والاصل في هذه
 المسائل انه اذا أتى بلفظ ينوي عن غلبك الرقبة يكون هبة واذا كان من بيتان غلبك المنفعة
 يكون عارية واذا احتل هذا وذلك ينوي في ذلك كذا في المستصفي شرح النافع وكل ما لا يمكن
 الانتفاع به مع بقاء عينه يكون هبة كقوله فحلتك هذا الطعام أو هذه الدراهم أو
 هذه الدنانير فان أضافها الى ما يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه جازاها على العارية لانها لا تدل
 وان أضافها الى ما لا يمكن الانتفاع به الا بالاسم لم لا جازاها على الهدية كذا في المحيط
 السرخسي انتهى (قوله وفحلت) اكثر استعماله فيه قال في مختصر الصحاح فحل بالكسر
 أعطى عن طيب نفس من غير مطالبة وقيل من غير ان يأخذ عوضا والخلعة العطية
 مغرب (قوله وأطعمتك هذا الطعام) زاد صاحب الدرر فاقبضه تبعا لما تقدم عن المحيط
 فقال اضافة الطعام الى ما يطعم عينه يحفل القليل والاباحة فاذا احتل الامرين فاذا قال
 أقبضه دل ذلك على ان المراد القليل الخ (قوله ولو ذلك على وجه المزاح) نقضه في الجوع عن
 الخلاصة ورده المقدم عليه بانه ليس في الخلاصة ما يقيد دعواه والذي فيها انه طلب الهدية
 من الاحلجا فوجهه جلد أو سلم صحت الهدية لان الواهب غير مازح وقد قبل الموهوب له قبولاً
 صحيحاً كذا في حاشية أبي السعود عن الجوى قلت وليس في كلام الجوى ما يقتضي ان المزاح
 وقع في الايجاب ان عيارته أطلقها فسهل ما اذا كان على وجه المزاح فان الهدية صحيحة وعزاء
 الى الخلاصة لان قوله أطلقها اي أطلق الهدية وقوله فسهل ما اذا كان اي طلبه لهما تامل
 وعيارته الخلاصة قال مبي على وجه المزاح فهو بقبول وسلم صح وهذا يدل على ذلك
 ان المزاح انما وقع في طابها وهي وقعت بلا مزاح مستجمعة للشرائط وما نقله المصنف عن
 الظرافة مستدلا به على ما في متنه لا يفيد أنه أيضاً فانه فهو ما في الخلاصة وكذا ما في القيساني
 لا يفيد أيضاً ونصه ويدخل فيه ما يكون على وجه المزاح فلو قال وهبت في كذا فقال وهبت
 وقال لا تنزع قبلك وسلم اليه جازا انتهى على ان الهدية غلبك والقيلك يعقد الرضا والرضا غير
 حاصل في الهزل نعم ذكر في المنخ انه اخذه عماروى عن عبد الله بن المبارك انه مرفوع

كرهت وفحلت وأطعمتك
 هذا الطعام ولو ذلك
 على وجه المزاح

ثلاثة أيام صبح الابرأه وبطل الخبار (قوله ان اختارها قبل تفرقهما) لانهما المانع من
 لغرض (قوله وكذا الابرأه) أى كما نصح ان اختار الهبة وصدق الخبار وكذا الابرأه من كل
 -قوله عليه فينعمل -حق الخبار فيصح الابرأه وبطل الشرط لدخوله في عموم الابرأه وكذا
 لو أبرأه من خصوص شرط الخبار لكان في اشتراط كونه قبل التفرق فلو لانتهى بقبض ولا
 يشترط كونه في المجلس فلم لا تعاقب صحته بعد سقوط الخبار ولو بعد المجلس يتأمل قال
 الحلي والصواب -فأما كذا كما -جوابه في المنع والافتشيه -غير صحيح اهـ (أقول)
 لا غير عليه لان التشبيه في عدم صحة خيار الشرط ولا يفتي -سنة بل الصواب ما فعله الشارح
 (قوله صبح الابرأه وبطل الشرط) لدخوله في عموم الابرأه وهذا موافق لما تقدم في باب خيار
 الشرط من أن الشرط يدخل في الابرأه بان قال أبرأتك على اني بالخيار ذكركه في الابرأه لا من
 بحث الهزل يجوز قال في الاشباه ان الابرأه عن الدين يثبت فيه خيار الشرط اهـ وفي
 الشرع نبلاية عن الواقعات ان لو أبرأه عن -حقه على انه بالخيار صبح الابرأه وبطل الخبار لان
 الابرأه دون الهبة في كونه غايها ولو هو -عنا على انه بالخيار صحت الهبة وبطل الخبار فهذا
 أولى اهـ لكن نقل المحوى عن العمادى لو أبرأه من الدين على انه بالخيار فالخيار باطل
 ولعل في المسئلة خلافاً بالثاني جزم الشارح (قوله وحكمه انتم الان تطل بالشرط الفاسدة)
 قال في الخلاصة من البيع بشرط من كلب البيوع تعاقب الهبة بالشرط باطل ان ذكر
 بكلمة ان وان ذكر بكلمة على ان كان ملاعباً بان قال وهذا كذا على ان تعوضى كذا صحت
 الهبة والشرط وان كان الشرط مخالفاً صحت الهبة وبطل الشرط اهـ انقروى وفي
 منها وانه -بالبشر من الشروط الفاسدة في البيع وقيد به على لان الشرط لو كان بان فان
 البيع يفسد في جميع الوجوه في -مسئلة ما اذا قال ان رضى أبى أو -لان في ثلاثة أيام
 والظاهر من كلامهم ان كلمة بشرط كذا بمنزلة على لان اهـ (أقول) والظاهر ان بين البيع
 والهبة قال في الهندية في البقاعلى عن أبى يوسف رحمه الله تعالى اذا قال ابيع هذه العين لك ان
 شئت ودفعتها اليه فقال شئت يجوز وعن محمد رحمه الله تعالى في الفراء اذا طاع فقال صاحب
 الفراء لم يرد هولاء ان أدرك أو قال اذا كان غداً فهو جائز بخلاف دخول الدار كذا في الذخيرة
 * لو هو غلاماً أو شيئاً ان الموهوب بالخيار ثلاثة أيام ان أجاز قبل الافتراق جاز وان لم يميز
 -حق افتراقاً لم يميز ولو هو شيئاً على ان الواهب بالخيار ثلاثة أيام صحت الهبة وبطل الخبار
 لان الهبة عقد غير لازم فلا يصح فيها شرط الخيار كذا في فتاوى قاضيان * رجل له على آخر
 ألف درهم فقال اذا جاء غداً فالألف لك أو قال انت برى منه أو قال اذا دبت الى نصف المال
 فانت برى من النصف الباقي أو قال فلك النصف الباقي فهو باطل كذا في الجامع الصغير
 انتهى وبما في ذلك فروع آخر الباب ان شاء الله تعالى (قوله ونصح بإيجاب) -جوابه في الاصلاح
 بقصد قد خالف في الاصلاح لم يقل ونصح لان العصة أمر آخر وراى الالف فاداهما شرائط ان
 صا فنهاصح والانتفاء قد قام -درة والكلام ههنا في بيان انة قادهما بالفاظ مخصوصة اهـ
 وقد يقال انقصه دانه قادهما على وجه العصة لانه هو الذى يضمن الاثم ط قال العلامة
 الرملى أقول اذا أطلقت الهبة برادها عليك -من لا لارادة الثواب من غير حمل على وجه

ان اختارها قبل تفرقهما
 وكذا لو أبرأه صبح الابرأه
 وبطل الشرط خلاصة
 (و) حكمه انتم (لا تطل
 بالشرط الفاسدة) فهبة
 عليه على ان يعقبه نصح
 وبطل الشرط (ونصح
 بإيجاب

في الهبة عقد تام وفي الميسوط ان القبيض كالتقبول في البيع ولذا لو هب الدين من الغريم
 لم يتقرر الى التقبول كما في الكرماني لكن في الكافي والخفة انه ركن وذ كر في الكرماني انها
 تنقسم الى الايجاب لان ملك الانسان لا ينقل الى الغير بدون غلبة وكذا في التقبول لانه الزام المالك
 على الغير وانما يصح اذا حلف أن لا يهب فوجب ولم يقبل لان الغرض عدم اظهار الجود واقد
 وجد اظهاره ولعل الحق الاول فان في التأويلات التصريح بانه غيلا لازم ولذا قال اصحابنا لو
 وضع ماله في طر يتيكون ماله للرافع جاز اه يمكن الجواب بان التقبول كما به يكون
 بالصرح بكون بالدلالة فيكون أخذ مذهب بالدلالة كما في وفي أبي السعد ودوركم بالايجاب
 والتقبول ولودلالة وانما حلت لو حلف لا يهب فوجب ولم يقبل الموهوب لانه انما منع نفسه عما
 هو في وسعه ويقضى بالبيع وأجاب المقدسي بان الهبة عقد تبرع فتمتع بالتبرع بخلاف البيع
 اه وفيه واختلاف في ان ركنه الايجاب والتقبول أو الايجاب فقط والى الثاني ذهب صاحب
 الهداية والوقاية وعل ان المراد بالايجاب خصوص ما يوجد من طرف الواهب واحتدل بهما
 نقلنا عن القهستاني عن الخلاصة بما نقلناه عن الكرماني ثم قال فقوله الايجاب ما يتلوا
 به أو لا يمس على اطلاقه بل بالنسبة لعقود المعاوضات اه وفيه والتقبول ولو فعل ومنه
 ما قدمناه لوقال قد وهبت جاري هذه لخدمكم فليأخذها من شاء فآخذها رجل منهم لم يكون له
 وكان أخذها فيقول وما في المحيط من انه لا يشترط في الهبة القول مشكل بجر (وأقول) يمكن
 الجواب بان المراد بالتقبول التقبول بالقول وفي الولا الجنية قال وهبت منك هذه العين فقبضها
 الموهوب به بضمرة الواهب ولم يقبل قلت صح لان القبيض في باب الهبة جار مجرى الركن فصار
 كالتقبول اه وفي شرح الجمع لابن مالك عن المحيط لو كان أمرا بالقبيض حين وهب لا يتقبل
 بالجناس ويجوز قبضه بعده اه وفي البحر وكذا به لأنه أذنت الناس جميعا في غير تخلي من أخذ
 شيئا منه فبإباح الناس من أخذ شيئا منه كما في المتن وظاهره ان من أخذ ولم يبلغه مقالة
 الواهب لا يكون له كاليجني اه (وأقول) في جامع الفتاوى عن الفتية لوقال رجل من تناول
 من ماله فهو مباح فتناول رجل من غير أن يعلم بأخته جاز الخ فتأمل * قال في خزنة الفتاوى
 اذا دفع لائنه مالا فتصرف فيه الابن يكون الاب الا اذا دلل دلالته الخ مالك يبري قلت قد أفاد
 ان التلطف بالايجاب والتقبول لا يشترط بل تكفي القرائن الدالة على القبول كمن دفع الفضة شيئا
 وقبضه ولم يتلفوا أحدهم ما يشئ وكذا يقع في الهدية ونحوها فاحفظه ومنه ما يدفعه لزوجه
 وغيرها وعليه فنقص الهبة بالتعاطي وسه في تمامه قريبا ان شاء الله تعالى (قوله وحكمها) أي
 الاثر المترتب عليها صح (قوله غير لازم) أي الا في الصور الهبة (قوله في الرجوع) أي
 مع كراهة التصريح كما في (قوله والقضخ) عطف خاص فان التصريح من الافاظ الدالة على
 الرجوع (قوله وعدم صحة خيار الشرط فيها) الاولى وعدم صحتها بخيار الشرط بقرينة التفرع
 والافتقار انما يصح مطلقا والشرط باطل لانه يمنع م القبيض وهي لانتم الاب وهذا الشرط
 للمالك فلو لم يهبه على ان الاختار قبل التفرق أو أبراه ص لانتم الامناع من حصصة القبيض
 (قوله فلو شرطه) بان وهبه على ان الموهوب له بالخيار ثلاثة أيام وقوله وكذا لو أبراه هذا فعلم ان
 شرط الخيار من جانب الواهب كإعانت وكان عليه أن يذكرها كما في المنع ولو أبراه لي بالخيار

(وحكمها) ثبتت المالك
 للموهوب له غير لازم) قوله
 الرجوع والقضخ (وعدم صحة
 خيار الشرط فيها) فلو شرط
 صحت

ويجوز على رواية الجامع الصغير وهو الصحيح كذا حتى وفي هذا لوصاف في بعض تدراهم على
 محتاجين يجوز كذا الوهم الهامولون صدقهم على غنيين أو وهم الهام المجز وقال يجوز
 الغنيين أيضا فارق بين الصدقة والهبة في الحكم وسوى في الأصل وقال إذا الشروع مانع فيها
 لتوقفهم على القبض والفرق أن الصدقة يراد بها وجه الله تعالى وهو واحد فلا شيوخ
 ويراد بالهبة وجه الفقهاء اثنان وقيل هذا ظاهر الصحيح والمراد أن كرفي الأصل الصدقة
 على غنيين فقط والظاهر أن في المسئلة روايتين صحيح قبل جازا الصدقة على غنيين لانهم أحل
 صدقة التطوع متى لا يجوز عند أبي يوسف يجوز بشرط المساواة وعند محمد لا يجوز في
 المالين اه وفيه رهبة المشاع فيما لا يحقل القيمة يجوز من شريك ومن غيره وفيما
 يحقله المفضل من شريك ولا من أجنبي وطروا الشيوخ لا يصدق الهبة بالاتفاق ولو وهب
 الكل من اثنين فان أجل بان قال وهبت منه كل ما يجوز عند أبي حنيفة وعند محمد لا يجوز ولو فصل
 بالتميز فهو على هذا الخلاف ولو بالتثليث يجوز عند محمد لا عند غيره انتهى قال الخبير
 الرملي قوله وفيما يحقله الخ أقول في شرح الغزي وفي الزاهد العتاني انه يجوز (أقول) وفي
 الفتاوى التابعة انه يجوز من شريك قال وهو المختار اه ولا يخفى في عليك انه خلاف
 المشهور انتهى كلام الغزي * قال المقدسي ولو عليه ألف جديدة وألف غلة فقال له وهبتك
 أحد المالين قال محمد جازت وله البيان وكذا وارثه من بعده وفي منية المفق قال وهبت نصيبي
 من هذا الدار والموهوب لا يعلم كم نصيبه صحت انتهى وأهل المتأدشة جهالة لا تصح هبته
 كقوله وهبتك شيا من مالي أو من كذا وبذا تبضح ما يأتي من الشراط كون الموهوب معلوما
 فيما يتم بمجرّد العقد وفي الهندية عن الجرو بشرط في صحة المشاع الذي لا يحتمل القيمة ان
 يكون قد راعوا معلوما حتى لو وهب نصيبه من عبد ولم يعلم به لم يجوز فان علم الموهوب به فبني أن
 يجوز عند الامام دونهما وفيما قبل ذلك جميع ما أملاكم ان لا يكون هبة لا تجوز بدون القبض
 ومصر ذلك متنا في الاقرار وفي النصولين أيضا وهما من واحد را جازا إذا سلمه جلة وقبض جلة
 فلا شيوخ ولو وهبه واحد من اثنين لم يصح عند أبي حنيفة وقال لا يصح لان هذه هبة الجلة
 منها التوحيد التملك فلا شيوخ كره من رجلين وله انه هبة النصف لكل منهما وكذا لو
 فيما لا يقسم قبل أحدهما صحيح ولان الملك ثبت لكل في النصف فكذا القابل لانه حكمه فحق
 الشيوخ بخلاف الرهن انتهى * وفيه التعليل يمكن في الشائع وهو دفع الواضع عن القبض
 اه وساقى الكلام على أحكام المشاع مفصلا قري بأن شاء الله تعالى (قوله غير مشغول)
 هو عدم في غير مشاع وأعله أراد محروزا أي مجموعا اختر ارضاع النمر على الشجر أو المراد بمجرز
 غير الموهوب وغير مشغول بغير الموهوب حتى لو وهب أرضا فيها أزرع للواهب دون الزرع أو
 محكه أو فخلا غير الموهوب معاقبة دون النمر أو محكه لا يجوز كذا الوهب دار أو طرفا
 فيما تاع الواهب هندية (قوله هو الايجاب والقبول) لانها عقد كسائر العقود مجز
 لكن في الثاني خلاف في القهس مني وتصح الهبة بوجوب وفيه دلالة على ان القبول ليس
 بركن كما أشار اليه في الخلاصة وغيرها وقدمنا عن الهندية ان ركها قول الواهب وهبت لانه
 تملك وانتهى بالمالك وحده فثبت ذلك بمن القبض اثبوت الملك وذ كر الكرماني ان الايجاب

٣ قوله غلة كذا بالأصل

مميزا غير مشغول (كأنه يبيع
 وركنها) هو (الايجاب
 والقبول) كما ينبغي

لا يكون معلقا عليه خطر الوجود والعدم من دخول زيد وقدوم خالد ونحو ذلك ولا مضافا
 الى وقت بان يقول وحببت هذا الشيء منك غدا أو رأس شهر كذا في البدائع وأما ما يرجع الى
 الواهب فهو أن يكون الواهب من أهل الهيئة وكونه من أهلها أن يكون سراجا نالغا مالكا
 للموهوب حتى لو كان عبدا أو مكتوبا أو مدبرا أو أم ولد أو من في رقبته شيء من الرق أو كان
 صغيرا أو مجنونا أو لا يكون مالكا له وهو موهوب لا يصح هكذا في النهاية اهـ (قوله العقل)
 لا يعبر على الجنون والعته وعدم صحة تصرف الصبي ومن في حكمه كالعته المأذون والمراد
 بالعقل ولو كان متصفا بجهة السكران قال العلامة أبو السهم ودوا غنا فقلنا ولو كان متصفا
 بالسكران (قوله فلا تصح جهة صغير) والاولى ذكر الجنون (قوله ورقين) لعدم ما له (قوله ولو
 مكتوبا) أو مدبرا أو أم ولد أو من في رقبته شيء من الرق (قوله وسراطة صحتها) أي بقائها على
 الصحة كلما بقي قال في الهندية وأما ما يرجع الى الموهوب فالنوع منها أن يكون موجودا وقت
 الهيئة فلا يجوز جهة ما ليس بوجوده وقت العقد بان وهب مائة فخر في العام ومائة أغنام
 السنة ونحو ذلك ذلك لأن الواهب ما في بطن هذه الجارية أو ما في بطن هذه الشاة أو ما في
 ضرعها وإن ساطعه على القبض عند الولادة والحالب وكذلك لو وهب زيدا في ابن أو دهنًا في
 سهم أو دقة في حطة لا تجوز وإن ساطعه على قبضه عند حدوثه لأنه معدوم للعالم فلا يوجد
 محل لحكم العقد وهو الأصح هكذا في جواهر الاختلاط اهـ إذا وهب مرقا على ظهر غنم وجزء
 وسلم فانه يجوز * ومنها أن يكون مالا متوقفا لا تجوز جهة ما ليس بمال أصلا كالخمر والميتة
 والدم وصدا الحرم والخنزير وغير ذلك ولا جهة ما ليس بمال مطلق كالم ولد والدبر المطبق
 والمكاتب ولا جهة ما ليس بمال تقوم كالخمر كذا في البدائع * ومنها أن يكون الموهوب مقبوضا
 - في لا يثبت الملك للموهوب له قبل القبض وأن يكون الموهوب مفسد وما إذا كان مما يحتمل
 القسمة وإن كان الموهوب مغيرا عن غير الموهوب ولا يكون متصلا ولا مشغورا بغير الموهوب
 حتى لو وهب أرضا فيها زرع للواهب دون الزرع أو عكسه أو تخلافا فيها ثمرة للواهب معلقة به دون
 الثمرة أو عكسه لا تجوز وكذا لو وهب دارا أو ظرفا فانه امتناع للواهب كذا في النهاية * ومنها أن
 يكون مملوكا فلا تجوز جهة المباحات لأن تملك ما ليس بمملوك محال * ومنها أن يكون مملوكا
 للواهب فلا تجوز جهة مال الغير بغير إذنه لاختصاصه بملك ما ليس بمملوك للواهب كذا في البدائع
 وهي نوعان تملك واسقاط وعليهما الإجماع كذا في خزائن المفتين (قوله ان يكون مقبوضا)
 فلا يثبت الملك للموهوب له قبل القبض كما قدمنا في الزباني وأما القبض فلا بد منه
 لتبوت الملك إذ الجواز ثابت قبل القبض بالاشفاق اهـ يبرى الدين وهذا يشهد بان القبض
 شرط لتبوت الملك للاصحة خلاف ما يعطيه كلام الصنف (قوله غير مشاع) هذا شرط
 الجواز في محفل القسمة لا في غيره كما يأتي وهذا في الهيئة وأما إذا صدق بالكل على اثنين فانه
 يجوز على الأصح بغير أي بخلاف ما إذا صدق بأيهما على واحد فانه لا يصح كما يأتي آخر
 المتفرقات لكن سبأني أيضا انه لا يشوبه في الاولى * قال في جامع الفوائد لو وهب من
 اثنين ما يقبل القسمة لم يجز عند أبي حنيفة رواية واحدة من غير اختلاف على قوله وفي
 الصدقة اختلاف المشايخ على قوله نقبل لا يجوز وقبل فيه روايتان لا يجوز على رواية الأصل

العقل والبلوغ والمال
 فلا تصح جهة صغير ورقين
 ولو مكتوبا (و) سراطة
 صحتها في الموهوب ان يكون
 مقبوضا غير مشاع

بعد من الله بعد من الناس بعد من الجنة قريبا من النار وقال بعض السلف منع الجود
 سوفظن بالعبود وتلاوما أنفقتم من شيء فهو يخلفه وهو خير الرازقين وقال صلى الله
 وجهه ما جعت من المال فوق قولك فأعانت فيه خازن لغرك وعما يحكي في الجود والابتنار
 ما روى عن حذيفة العدوي انه قال انطلقت يوم اليرموك لأطلب ابن عمي في القتلى ومعي شيء
 من الماء وأنا أقول ان كان به روى سقيته فاذا أنا به بين القتلى فقلت أسقيك فاشار الى أن نم
 فاذا برجل يقول آ فاشار الى ابن عمي ان انطلق اليه فاذا هو هشام بن العاص فقلت أسقيك
 فاشار الى أن نم فسمع آخر يقول آ فاشار الى أن انطلق اليه فخنقه فاذا هو قدمات فرجعت
 الى هشام فاذا هو قدمات فرجعت الى ابن عمي فاذا هو قدمات رجعت الى الله تعالى (قوله اذهب
 الدنيا الخ) علة لتحذوف تقديره ولا يتركه من غير تعليم ماذ كرفيت على حب الدنيا هو مذموم اذ
 هو رأس كل خطيئة أي في هذا التعليم يخلص من هذه الآفة (قوله وهي) أي الهبة (قوله
 وقبولها سنة) أي الامراض كان علم انه مال حرام أو انه يفتن عليه بما اهداه اليه (قوله تم ادوا)
 بفتح الدال وضمها خطأ وبسكون الواو لانه صيغة خطاب للجماعة من التادى وأصله تم ادوا
 لانك تقول تم ادى تم اديا تم ادوا قلت الواو الفاعل كرها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت لانه
 السا كئين فصارت ادوا كما في مادة تعالى أصله تعالى ادوا قال تعالى ادوا الى كلمة سواء والاصل
 أن فعل الامر اذا لحقه واو الجماعة ينظر الى مضارع فان ختم بالف كيتم ادى يفتح ما قبل الواو
 وان ختم بياه كيرى ادوا وكيدع وبضم ما قبلها (قوله تحابوا) بتشديد الباء المضمومة وهو أيضا
 صيغة خطاب للجماعة وأصله تحابون ولا يكن سقطت النون لانه جوب الامر وأصله تحابوا لانه
 من التحاب من الهبة ادغمت الباء في الباء وقال الخاء كم تحابوا المابت تشديد الباء من الحب واما
 بالتحقيق من الهبة فالت ربح الاول الذي هو المشهور وما أخرجه البيهقي في شعب اليمان عن
 صفة بنت حرب عن أم حكيم بنت وداع أو قال وداع قالت سمعت رسول الله صلى الله تعالى
 عليه وسلم يقول تم ادوا يزدق القاب حبا وفي رواية تم ادوا تحابوا تذهب الشبهة بينكم وقال
 عليه الصلاة والسلام الهدية مشتركة وقال عليه الصلاة والسلام من سألكم بالله فاعطوه ومن
 استعاذكم فاعيدوه ومن أهدى اليكم كراعا فاقبلوه وكان صلى الله تعالى عليه وسلم يقبل الهدية
 ويشب عايماما هو خير منها وافر بعضهم واذا حبيت بجمعة فخير واباحسن منها أو ردها بالاربية
 وفي الامثال اذا قدمت من سفرك فاهدي أهل ولوجرا وقال الفضل بن سهل ما له ترفى
 الغضبان ولا استعطى الاطمان ولا سات السخائم ولا دفعت الغارم ولا استقبل المحبوب ولا
 توفى الهدور بل الهدية وفي كلام بعضهم يشرح بالهاية نخسة المهدي اذا وفق للفضل والمهدي
 اليه اذا أهل لذلك والجمال اذا جهل والمملوك اذا كسب ان الحسنات كذا في بعض كتب الادب
 (قوله وشراط صحت في الواهب) قال في الهندية واما كتمنا قول الواهب وهبت لانه قليل
 وانما يتيم بالمالك وحده والقول بشرط ثبوت المال له وهو بل حتى لو كانت لا يوجب ولا
 يقبل الاخر حث كذا في محيط الدرر خشي واما مشراطها فالا نرجع بعضهم الى نفس الركن
 وبعض يرجع الى الواهب وبعض يرجع الى الموهوب أما ما يرجع الى نفس الركن فهو ان

اذهب الدنيا رأس كل خطيئة
 نية وهي مندوبة وقبولها
 سنة قال صلى الله عليه
 وسلم تم ادوا تحابوا (ونرا نط
 صحت في الواهب

قوله اذا وفق للانضال الخ
 هكذا ما له في المواضع
 الثلاثة بلفظ اذا الشرطية
 واهله بلفظ اذا التعليقية
 وبؤيد قوله في الموضع
 الرابع والمكان اذ
 يكتبان بدون ألف ويجوز
 اه مصححه

الهبة مستحسنا فيبيع قابض الواهب يحكم النيابة ثم يصير قابضا لنفسه يحكم الهبة وان لم ياذن
 بالقبض لم يجز اه وفي أبي السعد عن الجوى ومنه يعلم ان نصير ماله الهبة فلا يقرب به
 ذراعه له غير صحيح مالم ياذنه بالقبض وهي واقعة الفتوى لكن قال في الاشباه نصح ويكون
 وكذا قابض المالك ثم لنفسه ومقتضاه ان له عزله عن القبل قبل قبضه اه وهل منه
 ما تورد في زما ثامن يبيع أوراق الجامكية وكذا أوراق الكمية الى والقنصل الى غرضه او
 الى غيره وان عليه أموال اميرية او غيره فانه غير مدين لعين ولعدم تعيينه افضاء الجامكية
 قال المصنف في فتاواه مثل عن بيع الجامكية وهو ان يكون لرجل جامكية في بيت المال
 ويحتاج الى دراهم معه قبل ان يخرج الجامكية فيقول له رجل بعني جامكتك التي قد ردها
 بكذا أنتصر من حقة في الجامكية فيقول له بعك فهل البيع المذكور صحيح أم لا لا يكون يبيع
 الدين ينقد أجاب اذ باع الدين من غير من هو عليه كذا كرا يصح قال مولانا في قوله ويبيع
 الدين لا يجوز لو باعه من المدين أو ووجه جاز اه (أقول) وكان الأولى للشارح ان يقول ولا يرد
 تلك الدين وقد أمر بقبض الرجوع الى تلك العين بسبب الامر بقبضه (قوله فان أمره
 بقبضه صح) ويكون وكذا قابض المالك ثم لنفسه كما تقدم قال في الحواشي القسدي فان قال
 الدين الذي له على زيد فله رد ولو لم يسطع على القبض ولكن قال وهو في كتاب الدين عارية
 صح ولو لم يقل هذا لاصح وفي البازية المرافعة مهرها الذي على زوجها لانها الصغرى من
 هذا الزوج ان امرت بالقبض صح والالان الهبة الدين من غير من عليه الدين ذكره الجوى
 (قوله ارادة الخمر للواهب) بقصد دفع شر الموهوب له وقدر اذ به الخمر له وهو له (قوله
 ذنبوى) يضم الدال وكسرهما كما هي في الدنيا (قوله كعوض) يشتمل المال والمنفعة والدعاء ما
 ورد في الحديث من أسدى اليكم مهر وفاف كما فوه فان لم تقدر وفاقده فليكن الدعاء عوضا
 عن العجز (قوله ومحبة) أي من الموهوب له الواهب لما ورد في الحديث ثم ادوا فخابوا ولان
 القلوب جبلت على حب من أحسن اليها بل الجبل يحب حقايقه من وصل اليه بالجبل
 عند النفوس السكرية (قوله وحسن ثناء) لان الواهب يومئذ بالودوم كالم الاخلاق فينتفي
 عنه سمية البخل بالود الذي هو دواء الداء (قوله وأخروى) أي وهو الثواب ان حسنت
 النية وحذقه لعل به وصرح به في شرح الملتقى فقال أو الاخرى كالنعم المقيم ولان منه امتثال
 أمر الله تعالى في قوله وتعاونوا على البر والتقوى وأمر النبي في قوله تهادوا واتباعا لسان الله
 كان عليه النبي وأصحابه من التهادى وابتدأ الاخوان على النفس وهو واجب على المؤمن أن
 يفعله ويعلمه ولله الماتعة الشارح عن الامام أي منصور وفاعل الواجب بثاب في الآخرة (قوله
 قال الامام أبو منصور) -ان الاخرى (قوله يحب على المؤمن) الذي تقدم هذه العبارة ان
 هذا التعليم فرض عين ط قال بهض الحكام أصل الحسن كلها الكرم وأصل الكرم نزاهة
 النفس عن المحرم ونحوها بما ملكك على الخاص والعام وجميع خصال الخير من فروعه
 قال عليه الصلاة والسلام تجافوا عن ذنب السهي فان الله أخذ يده كما عثر واقع له كما افقر
 وعن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم -لم يشافق الا -وعنه صلى الله
 تعالى عليه وسلم انه قال السخي قريب من الله قريب من الناس قريب من الجنة والبخل

فان أمره بقبضه صح
 الرجوعها الى الهبة لعين
 (وسببها ارادة الخمر
 للواهب) ذنبوى كعوض
 ومحبة - من ثناء وأخروى
 قال الامام أبو منصور
 على المؤمن ان يعلم ولله الجود
 والاحسان كما يجب عليه
 ان يعلمه التوحيد واليمان

المذكور والاولى ان يقول ولو بغير مال (قوله عليك العين مجانا) هذا الحد غير مانع ايصاف
 على الوصية فانتم ائمة عليك العين بلا عوض والصدقة وغيرهما اللهم الا ان يقال ان المصنف جرى
 على طريقة المتقدمين من جوار التعريف بالاعم والاختصاص اه سرى الدين من المجتبى
 وزاد ابن الكمال قوله للمال لاخراج الوصية وخرج الاباحة والعارية والاجارة والبيع
 وهبة الدين عن عليه فانه اسقاط وان كان بلفظ الهبة مخ (قوله أى بلا عوض) أى بالشرط
 عوض على حذف مضاف لكن هذا يظهر لو قال بلا عوض كما في الكثر لان معنى مح ناعدم
 العوض لاعدى اشترطه على انه اعترضه الجوى كما في أبي السعد ودان قوله بلا عوض نص
 في اشترطه عدم العوض والهبة بشرط العوض نقضه فكيف يحققان اه أى فلا
 يتم المراد بما تاركه وهو يقول التعريف للهبة بشرط العوض لانه يلزم خروجها عن
 التعريف حقيقة كتابته عليه في العزيمة ايضا (قلت) والتحقيق انه ان جعلت الهبة للهبة
 معلقة بمحذوف كالامن عليك لزم ما ذكرنا ما لو جعل المحذوف خبرا به رخص أى هي كائنة
 بالشرط عوض على معنى ان العوض فيه اعم بشرط محذوف لافي البيع والاجارة لا يرد
 ما ذكره تدبر (قوله لان عدم العوض شرط فيه) والا لما عمل الهبة بشرط العوض
 والماصل ان المعتبر في الهبة عليك العين سواء كان بعوض أو بلا عوض ما ياتي من ان
 الهبة بشرط العوض صحيحة فليس عدم العوض شرطا في صحة الهبة فانه ان الهبة تتحقق ولا
 يشترط فيها العوض وليس عدم العوض شرطا فانه يقتضى اتم الاتفاق مع العوض وليس
 كذلك وقد فرقوا بين الوجود بالشرط شيئين الوجود بشرط لا شيء بان الاول اعم من الثاني
 وعليه فان العوض لا يشترط في تعريفها بل قد يكون بعوض كما اذا شرطه وقد ذكرنا بلا
 عوض معنى قوله بلا عوض أى ليس العوض من لازمه ارمطردافه بخلاف البيع فانه لا بد
 فيه من العوض حتى لو باعه بلا عوض فسد ولو اسقط هذا الثاني لكان تعريف الهبة من كل وجه
 وهي الهبة بلا عوض بشرط ويكون معنى قوله بلا عوض أى بالشرط عوض سواء عوضه
 من تلقاء نفسه أو لا اما الهبة بشرط العوض فهي هبة ابتداء يسع انتهاء كما ياتي بيانه وهذا
 كما على جعل البا لا للهبة الخ (قوله) واما عليك الدين الخ هذا جواب عن سؤال مقدروه
 ان تقيده بالعين يخرج اقلبك الدين من غير من عليه مع انه هبة اذا امره بقبضه فيخرج عن
 التعريف فاجاب بانه يكون هبة ما لا فالمراد بالعين في التعريف ما كان عينيا لا اوما لا وهو
 خارج عن القياس اذ الهبة لا تصح الا في المثل لا العين غير مملو كمال وقت الهبة وهو نظير الحل ولو
 يصح هبته مع انه يصير عينيا مملو كذا وقد يفرق بان تمام الحل غير متحقق اذ هو متوقف على اتمام
 الله الى له وقد علم من أمه والعبد لا يقدرة عليه والدين ثابت في ذمة المدينين ما مورده من ماله
 وصاحبه قادر على قبضه شرعا فيقدر على تسليمه قال بعض الفضلاء لا يملك الا بالتم الا اذا
 قبض وله الرجوع قبله فله منه حيث كان يصحك النيابة عن القبض وعليه يتوقف مسئلة موت
 الواهب قبل قبض الموهوب له في هذه فتأمل * بنى هل الاذن يتوقف على المجلس الظاهر انهم
 فلمراجع ولا ترد هبة الدين عن عليه لانهم انحازوا عن الاسقاط والفرد الجازي لا يتوقف والله
 سبحانه أعلم * قال في البحر عن المحيط ولو وهب دينه له على رجل وأمره ان يقبضه نقضه جازت

(عليك الدين مجانا) أى بلا
 عوض لأن عدم العوض شرط
 فيه واما عليك الدين من غير
 من عليه الدين

كتاب الغصب انتهى هندية وفيه اولواسته عارف ساير كتبها الى موضع كذا فركبها واردف
 معه آخر فاسقطت جنيثا فلا ضمان عليه في الحنين ولكن ان انت نصت الام بسبب ذلك فعليه
 نصف النصفان وهذا اذا كان الفرض بحال يمكن ان يركبه اثنان واما اذا كان لا يمكن فهو
 اتلاف فيضمن جميع المقتضات كذا في العمادية اه وفي الهندية من الباب الثاني اعتبار
 دابة المراكب اثنتي عشرة فرسها واردف غيره فغطت بضمن نصف القيمة كذا في غاية البيان هذا
 اذا ارد في رجلا فان اردف صبيابضن قدر الثقل هذا اذا كانت الدابة تطبق حمله ما فان
 كانت لا تطبق بضمن جميع القيمة كذا في شرح الجامع الصغير قاضي خان اه واستعار محملا
 او فسطاطا وهو في المصنف اقرب لم يضمن ولو سافر بسيف استعاره للضرب او حمامة استعارها
 للتمهم ضمن والفرق ان المحمل كالفسطاط يستعمل خارج المصراع عادة فيكون عارضا ما اذا
 لا سقر به ما يخلاف السيف والعمامة لكن على قياس مـ مثله الاخراج بالثوب بان استعار
 ثوبا ودابة حتى وقع على الاستعمال في المصراع خرج به ما عن المصراع فان استعملها ضمن وان لم
 يستعملها ما في الثوب لم يضمن لانه حائظ له خارج المصراع كما في المصراع ضمن في الدابة لان ما يجرد
 الخروج صير عرضة للاتلف فيكون اخر اجها نضيعة الهامة في كافي النصولين فيبغي ان لا يضمن
 به ما اى المحمل والفسطاط ايضا وعلى قياس مـ مثله ما في ثوب بان يلزمه الضمان في الثوب ايضا
 كافي اخراج دابة العارية قال في الذخير ويجوز ان يفرق بينهما بين مثله الثوب بالتأمل
 فلنأمل فيه انقروى ان المستاجر والمستعير لو ساقف ثم عاد الى الوفاق لا يبرأ عن الضمان على
 ما عليه الفتوى فصولين والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

﴿كتاب الهبة﴾

قال ط هي من صفات الكمال فان الله تعالى وصفها بنفسه بقوله عز وجل أم عندهم
 خزائن رزق ربك العزيز الوهاب والبشر اذا بانهم هاتفا قد اكتسب من اشرف الصفات لما فيها
 من استعجال الكرم وازالة شغ النفس وادخال السرور في قاب الموهوب له واراث الهبة
 والمودة بينهما وازالة الضغينة والحسد ولهذا من بانشرها كان من المفلحين قال تعالى ومن
 يوق شغ نفسه فاولئك هم المفلحون اه تبين قال الله في هي في الاصل مصدر محذوف
 الاول معوض هاه التأنيت واصلها وهب بنسكن الهاء وتجر بكها اه مكى له كعدة معني
 ويتهدى الفعل بفتح هـ وباللام ومن كافي احاديث كثيرة خلافا لقاله طرزي في انه خطأ
 ولاننا نرا في انه عبارة الفقهاء اه فهـ تاني قال المولى عبد الحامير قال وهب مالا وهباً وهبة
 وموهبة والهبة قد تطلق على الموهوب (قوله وجه المناسبة ظاهر) هـ وان كلامه مـ ما عليك
 بلاعوض ووجه تأخير الهبة عن العارية هـ وانها عليك عين ومنفعة بلاعوض والعارية
 عليك المنفعة بلاعوض فكانت العارية كالقرد والهبة كالركب والمفرد مقدم على المركب
 طبعاً ما تقدم ووجه (قوله هي لغة الفضل على الغير) أي بما لا يقع به مطلقاً (قوله ولو غير
 مال) قال الراغب الهبة ان تجعل ما لك لغة برك بغير عوض قال عز وجل ووجهه لانه حق
 وبه وقوب اه وقال تعالى فهو بلى من لذلك وليا وقال تعالى هب ان يشاء ناأنا وهب بلى يشاء

﴿كتاب الهبة﴾
 وجه المناسبة ظاهر (هـ)
 لغة الفضل على الغير ولو
 غير مال ونشراً

انكسر كوز الفخار من يده قال أبو بكر البطني لا يكون ضامنا قيل هذا اذ لم يكن من سوء
 امساك فان كان من سوء امساك يكون ضامنا كذا في تماري قاضي خان عارفا رسا وسيفا
 لبقائل فتلف لا يضمن كذا في التاتارخانية * استعار فاسا وضربا في الحطب ويدي في الحطب
 قاضي فاسا ثالثة وضرب برأس تلك الفاس فانكسر يضمن كذا في القنينة وبه أتى القاضي
 جمال الدين وقال القاضي بديع الدين ان كان الضرب معتادا فلا كذا في التاتارخانية * واذا
 طلب المعبر العارفة فتمه المسمية بعنه فهو ضامن وان لم يمتعهه او لم يكن قال صاحبها
 عندي الى غدت ثم اردتها عليك فرضي بذلك ثم ضاعت لانه كان عليه كذا في المحيط * طامها فقال
 نعم ادفع ومضى شهور حتى هلكت ان كرا عابرا وقت الطالب عن الرد لا يضمن وان كان قادرا
 ان صرح المعبر بالكرامة والسخط في الامساك وأمسك يضمن وكذا ان سكت وان صرح
 بالرضا بان قال لا بأس لا يضمن وان لم يطلب وهو لم يرد هاتين ضاعت ان كانت العاربة مطلقة
 لا يضمن وان قيدها بوقت ومضى الوقت ولم يرد هاتين وقد مر ذلك * وفي المنتقى رجل قال لغيره
 أعزني هذه الدار وهذه الارض لا ينهيا وأعرس فيها ابدا من الفحل واشجعوا فمرس ثم اهذا
 الفحل وبنيتهما هذا البناء وقال المعبر اعزتك الدار والارض وفيها هذا البناء والغراس
 فالتقول قول المعبر وان اقاما البيعة فالبيعة بين المعبر أيضا كذا في المحيط * رجلا من بسكن في
 بيت واحد كل واحد في زاوية فاستعار أحدهما من صاحبه شيئا فطلب المعبر بالرد فقال المستعير
 وضعت في الطاق الذي في زاويتك وأنكر المعبر فان كان البيت في أيديهما الاذعان عليه كذا
 في محيط السير خسي * قال لا تخرجه عندي واستخدمه واستعمله من غير ان يعبر المدفوع
 له فنفقة هذا العبد علي وولد كذا في الوجيز للكردي * وضح انك تقبل برد العاربة والغصوب
 ولو توكل بالرد لا يجبر الوكيل على النقل الى منزله بل يدفعه اليه حيث يجده كذا في السكاكي
 * رجل دخل كرم صديق له وتناول شيئا بغير اذنه ان علم ان صاحب الكرم لو علم لا يبالي به اذا
 أوجره ان لا يكون به بأس كذا في الخلاصة * أراد ان يستقدم محبة غيره ان استأذنه له
 ذلك وان علم فيك ذلك ان لم ينهه وان لم يفعل شيئا من ذلك ان كان بينه وبينه انبساط فلا بأس به أيضا
 وان لم يكن أحب ان لا يفعل ذلك كذا في الوجيز للكردي * رجل رهن عنده رجل خاتما وقال
 للمرتمن تختم فقلت الخاتم لا يملك بالدين ويكون الدين على حاله لانه صار عاربة ولو تختمت ثم أخرج
 الخاتم من اصبعه ثم ملك يمينك بالدين لانه عادرهنا قالوا هذا اذا امره ان يختم به في خنصره
 فان امره ان يختم به في السبابة فله حالة القنينة يملك بالدين ولو امره بان يختم به في خنصره
 ويجعل القنينة من جانب الكف فجعل القنينة من الخارج على ظهر الاصبع كان اعادته وهو ما
 لو امره بان يختم به في الخنصر ولم يأمره ان يجعل القنينة من جانب الكف جوا وبكون
 اعادته هو الصحيح كذا في تماري قاضي خان * وفي رهن الاصل لو رهن عبدا فقتله الف بالث ثم
 استأجره الرهن ثم رده عليه وقيمه خمسة آلاف لم يجز له ان يجيب مع الدين بقدر قيمته في الرهن يوم
 اقبض الاول ولو كان مكانه غصب فعلى الغاصب قيمته * من غصب ثانيا كذا في الفصول
 العمادية * استعار من شارب فانكسر في القنينة نصفين فدفعه الى الحداد فوصله بغير اذن المعبر
 يقطع حقه وعلى المستعير قيمته منكسرا وكذا الغاصب اذا غصبه منكسرا كذا في القنينة في

ظاهر الرواية قال في الكتاب يضمن لانه متناقض ولو الحلية وفيه ما دخل حتمه باذنه فاحذر اناء
 لا ينظر اليه فوق ولا يضمن ولو اخذ بلا اذنه بخلاف ما لو دخل سو قاياع فيه الاناء يضمن اه
 • جابر رجل الى مستعير وقال اني استعرت دابة عند حرم من ربه افلان فاعرضني بقية يضمنها فصدقه
 ودفعها ثم انكر المعير امره ضمن المستعير ولا يرجع على القابض فلو كذبه أو لم يصدقه أو شرط
 عليه الضمان فانه يرجع قال وكل تصرف هو سبب للضمان لو ادعى المستعير انه فعله بان المعير
 وكذبه المعير ضمن المستعير ما لم يبرهن فصولين * وفيه استعاره وبعث فنه ايا في به فركبه فنه
 فلهما في ضمن القن وبيع فيه حال بخلاف قن محجو واناب ودبعة فبها بالاذن مولاه اه
 • لو ذهب الى مكان غير المسمى ضمن ولو اقرب منه وكذا لو امكنها في بيته ولم يذهب الى المسمى
 ضمن لانه امارها للذهاب لا للاسك في البيت (يقول الحقير) برد على المثلثين اشكال رهو
 ان المخالفة فتمم الى خير لا الى شر فكان الظاهر ان لا يضمن فيهما ولعل في المسئلة الثانية
 روايتين اذ قد ذكر في الخبر يدلوا ما تاجر قد وما لكسر الخطب فوضعه في بيته فتألف بلا تقصير
 قيل وقيل لا والامسكت المعتاد عقوف نور العين * استعار دابة غدا الى الليل فاجابه صاحب
 الدابة بنعم ثم استعارها غدا آخر الى الليل فاجاب بنعم فان الحق يكون لسا بق منه ما وان
 استعارها فافهمي اهلها جيبها غدا عن خزانة القناري وفيه استعار دابة ليحمل عليها حنطة
 فبعث المستعير الدابة مع وكيله ليحمل عليها حنطة فحمل وكيله طعما لنفسه لم يضمن نصر
 عليه في كتاب التمركة وهذا يجب هكذا في الصغرى * ولو ادخل المستعير الحمار في بيته وترك
 الدابة المستعارة في السكة فلهما كذا فهو ضمان سواء برطها أو لم يبرطها لانه ما بينهما
 بصره فقد ضيعها حتى لو قصوراته اذا دخل المسجد أو البيت والدابة لا تغيب عن بصره
 لا يجب الضمان وعليه القنوي كذا في خزانة المقتنين * لو كان بصلي في الصرا فقتل عن
 الدابة وامسكها فانقلت منه فلا ضمان عليه وهذا لا يدل على ان المعير
 ان لا يفيها عن بصره كذا في الظهيرية • رجل استعار دابة ليث مع جنازة الى موضع كذا فلما
 انتهى الى المقبرة دفعها الى انسان ودخل ليصلي فسرقت الدابة قال محمد رحمه الله تعالى
 لا يكون ضمانا كذا في فتاوى قاضيخان وصار الحفظ بنفسه في هذا الوقت يستثنى عن العدة
 كذا في التاترخانية * قال أعرت دابتي أو قوبي هذا الفلان ولم يكن حاضر ولم يسمع فجاءه وذهب
 به يضمن ان اذا سمع أو أرسوله أو أخبره فصولي قد سمع قال ينبغي أن لا يضمن ان كان عدلا
 عند أي حنية رحمه الله تعالى كذا في التاترخانية * ولو زانق الرجل في السر أو بل فغفر لم يضمن
 كذا في البتاييع وفي فتاوى الديبشاري اذا انتقص عين المستعار في حال لا يستعمل
 لا يجب الضمان بسبب النقصان اذا استعمله استعماله عهدها كذا في الفصول
 العمادية * ولو استعار قويا لم يسطه فوق عليه من يده حتى أو غفر وقوع عليه فغفر لا يكون
 ضمانا كذا في فتاوى قاضي خان • رجل استعار من امرأة ثيابا كان ملك الزوج فاعارت فلهما
 ان كان ثيابا في داخل البيت وما يكون في أيديهن عادة لا ضمان على أحد ما في الثور والفرس
 فيضمن المستعير المرأة كذا في الخلاصة • اذا وضع الدار بتم فام وتركه ناسيا فاضاعت ضمن
 كذا في السراجية • رجل دخل الحمام فسطت قصعة الحمام من يده وانكسرت في الحمام أو

قوله قبل الخ كذا بالاصل
 ولعل الصواب قيل يضمن
 وقيل الخ اه معصية

صاحبه بكره اصلاحه لا يفعل لان التصرف في ملك الغير لا يجوز وان علم انه لا بكره اصلاحه
وكان خطه مناسب الكتاب وهو يطع بالمال وبفيم يصلحه لذلك والاراجع من هو اعلم منه
او نسخة صحيحة أو كتي في ورقة ويضهها في الكتاب ليكتب بخط مناسب لان اصلاح كتيب
العلم من القربات ولا يات بقوله الاصلاح الا في القرآن العظيم لانه واجب الاصلاح بخط مناسب
(قوله في الوهبانية) في نسخ بالمال ولا يظهر تفرعه الا بالنظر الى أول المسئلة وهو قوله استعار
كتاب الخ وفي نسخ بالمال هو ظاهر فتثبت في بعض النسخ به دليل البيت الاول وفي ما ياتها
وأى مبرأين يملك أخذها • اعاد في غير الرهن التصور

(قوله وسفر) بكره السهمين اسم الكتاب المستعار فانه تقدم الكلام عليه قريبا (قوله
وأى مبرأين) يعني أى مبرأين عاملا كغير الرهن ولا يملك استرجاعه فالحجوب انما أرض
أجره المالك للزراعة ثم اعاد من المستأجر وقد زرعه فانه لا يملك استرجاعه بالمناقبه
من الضرر وتوضيح الاجارة من حين الاعارة ويلزم المزارع أجره المثل من وقت الرجوع كافي
شرح الشربلى الى علماء وكذا ماله يراعى لارضاع الصغير ولا يجد غيره ولا يأخذ الا ذمها
فلا يستردها الى ان يتم الرضاع وله أجر مثلها وكذا من اعاد دابة وطملم من مكر لا يجد فيه
ما يكثرى وقد تقدم ذلك كله وانما قيد بغير الرهن لان من اعاد متاعا لغيره المستعير لا يسترده
الا بعد قضاء دين المرتبه كما تقدم وبأن في الرهن اه (قوله وهل واهب لابن) أى من النسب
(قوله يجوز الرجوع) أى رجوع الاب فيما واهب لابنه وصورته واهب لابنه الرقيق شيئا فانه
يجوز له الرجوع فيه لان الرقيق لا يملك وتوقع الهبة اسيدته فتكون لاجنبي فيثبت له حق
الرجوع وتقام هذا البيت • واجبا رقوم للعمول بمخاطرة وصورته استأجره والمال جنازة
وهناك من يحمله ابغى أجر فيحظر هذه الاجارة (قوله وهل مودع ماضيع المال يخسر)
هو ما اذا دفع المال للرجل وقال ادفعه اقلنا بعد وفي وصية مضى اليه وكان المذكور وارثا له
فدفعها اليه بعد موته فعن مثله لو قال ادفع اقاتلى اعدم وصية اليه فادفع المال للورثة
بموت المودع وكان الامر فيه لهم لانه قد دفعه صادقا بغير اذن المالك وقت الدفع والاذن
قد بطل اذنه بوجه (قوله ماضيع المال) فيه تسامح لانه دفعه بغير اذن مالكه وهو تفويض
لان قضاء اذن الاذن بوجه وخروج المال عن ملكه ودخوله في ملك الوارث اعدم وصية الوصية
للاورث والقاتل ومن انتقل المال الى ملكه لم ياذن له بالدفع امكنه حيث دفع للوارث ينبغي ان
يضمن ما زاد على قدر نصيبه فلا تأمل والظاهر ان له الرجوع على من دفع اليه وهو ذا يجوز
وصدوره ومن غارم اطعمام عبد قراضه • وصورته مضارب اشترى عبد ابائين ومال المخاربة
ألف فانه بافقاؤه عليه يكون متبرعا لانه لم يبق في يده شيء من المال فالنقطة اسدانة على المال
وانه لا يملكها الا ان يرفع الامر الى القاضي فيأذن له فيكون له الرجوع • (فروع) • اذا مات
المستعير او المعتبر بطل الاعارة خالية • استعار من آخر شيئا فدفعه ولده الصغير المحجور وعليه الى
غيره بطريق العارية فضايع يضمن الصبي الدافع وكذا المار فروع اليه فانه خالية عن الهبة رجل
استعار كتابا فضايع لطلبه ما حجب به وطالبه فلم يخبر بالضيايع ووعده بالرد ثم اخبر بالضيايع قال في
بعض المواضع ان لم يكن آبا من رجوعه فلا ضمان عليه وان كان آبا ضمن لكن هذا خلاف

ففي الوهبانية
وسفر رأى اصلاحه
مستعيره
يجوز اذا مولاه لا ياتر
وفي ما ياتها
وأى مبرأين يملك أخذها
اعاد في غير الرهن
التصور
وهل واهب لابن يجوز
رجوعه
وهل مودع ماضيع
المال يخسر

يكون مستعدا بالان يقال ان امسك الدابة في المكرك ضرر بها عادة فتأمل (قوله) لانه عارية
عرفا) أى وهلك من غير تعذر من المستعير فلا تضمن لان القرض انما يكون في المنليات
والاستقراض غيرها فاستبحر بما طيه وقبيل المستعمل على الصلاح ما يمكن والعارية
والقرض ينوب كل منهما من الاستقراض لا فلكا ان عارية المثلثى لا يمكن الانتفاع
به بالاستيلاء كقرض فكذا المستعير ان العينة التي يرفع بها تمرد الى صاحبها عارية وهى امانة
لا تضمن أفاده بعض النحلاء (قوله) لا عوض أى وهنا قد جعل له عوضا وهو كون البناء
الذى أحدثه المستعير له (قوله) يجوز المدة) وكذا البديل لان قدر ما ينقته في العمارة غير معلوم
حالة المدة الاعارة والفاصل يجب فيه أجر المثل بالانتفاع وقد حصل وعارة البحر عن المحيط
لله المدة والاعارة لان البناء يجزى فوجب أجر المثل اه فافاد ان الحكم كذلك لو بين
المستعير قايما به المدة الاجرة وهو ظاهر اه قال في البرازية دفع داره على ان يسكنها ويرمها
ولا أجر فهي عارية لان المدة من باب النفقة وهى على المستعير وفي كتاب العارية بخلافه اه
(أقول) الذى يظهر التفرقة بين استعارة الارض ايئني فيها ويكون البناء للمالك نهى اجارة
فاسد يجب فيها أجر المثل والبناء له احب وبين استعارة الدار لا يسكنها او يرمها فهى عارية
ذكر الوجه ظاهر (قوله) وكذا الوشرط الخارج) أى خراج القاعة أو الموظف على المستعير
فانما يكون اجارة فاسد لان الخراج على المعتبر فاذا شرطه على المستعير فقد جده له بدلا عن
المنافع فقد أتى معنى الاجارة والعبرة للمالك في العدة ودون يكون اجارة فاسد لان قدر الخراج
يجوز اما اذا كان خراج القاعة فظاهر لانه بعض الخارج والخارج يزيد وينقص وما اذا
كان خراجا موطنا فانه وان كان مقدرا الان الارض اذ لم تحتمل ذلك التدرج ينقص عنه
وجه البديل في الاجارة تفسد الاجارة اه مخ من جميع الفتاوى (قوله) والحيلة) أى
في صحة كون الخراج على المستعير (قوله) أن يؤجره) أى من أراد العارية (قوله) منه) أى من
ذلك البديل فانه جائز فانه كما يبادى ما عليه من مال له عليه اه مخ (قوله) ان علم رضا صاحبه)
فان علم عدم رضاه ينبغي ان لا يصلحه لانه تصرف في ملك الغير بغير اذنه قال ابن وهبان ولا شك
ان خطه ان كان يناسب خط الكاتب وهو يقطع ان الصواب فيما يصلحه وأصله لا يكره صاحب
الكاتب ذلك ان كان عائلا وينبغي للمستعير ان لا يكن خطه مناسبا بان يكتب الاصلاح
في ورقة ويضعها في الكتاب ويعلم عليه ليعلم به صاحبه فيصلحه لان اصلاح كتب العلم من
اقربات والا فلا بد من العلم في ان يضمن وان لم يقطع بالخط واجمع اعلم منه ان نسخة
أصح اه ومثل المستعير المستأجر وفي الحديث من نظرف كتاب اخيه بغير اذنه فكناتما
نظرف النار وهو محمول عند أهل العلم على كتب الرسائل اما كتب العلم فينبغي ان يجرز النظر
فيها اذا كانت لا تضر بالنظر والتقليد وعادة الناس في ذلك المساهلة والمساهمة والاحتياط
هديم النظر الا باصر اه عبد البر (قوله) بخط مناسبا) يفهم منه انه لا يصلحه بخط ردى ينقص
قيمه لانه لم يتبع اصلا به بل يمكن اصلاحه من الخط يناسبه وهذا في زمانهم اما في زماننا فلا
يصلحه الا بعد تحقق فساد ما يريد اصلاحه لا بعد فهمه القاصر وان اعتداه ضيب لانه
بسبب الجهل يظن المستقيم خطا فيفسد ما صلاحه وقد عايناه كثيرا والحاصل انه ان علم ان

لانه عارية عرفا استعار
أرضا اليه ويسكن وإذا
خرج فالبناء للمالك فلا مال
أجره ثلها مقدار السكنى
والبناء للمستعير لان
الاعارة غايك بلا عوض
فكانت اجارة معنى
وفسدت بجعل المدة
وكذا لو شرط المدة راج
على المستعير لجعل البديل
والحيلة ان يؤجره الارض
سنتين معلومة يبدل معلوم
ثم يصره باده الخراج منه
استعار كباية وجد به
خطا أصله ان علم رضا
صاحبه قلت ولا بان
يستركه الا في القرآن لان
اصلاحه واجب بخط
مناسب

الموع في الدفع بعينه وذلك لانه صدق له صدق له في الوكالة وقد صرحوا في كتاب الوكالة ان المدين
 اذا صدق وصكيل الغائب في الوكالة صار المال المدفوع اليه امانة لتسديته عليهم فان اتى
 رجوعه عليه فلو اقام المدين دية على الدفع لا وكيل قبل والدفع الورثة وان صدق الورثة
 الوكيل في النقص والدفع فالمر ظاهر في عدم طالبة الغريم وقد برئت ذمته بتسديتهم
 فتأمل ذلك واعتقه فانه مفرد واو اراد الوكيل تحليف الورثة على نفي العلم بالقبض والدفع
 او اراد المدين ذلك فله ذلك ولو ذهبوا المدين بعد الحلف واراد ان يحلف الوكيل على الدفع
 للموكل الظاهر ان له ذلك لتقرر ان الوكيل بالقبض خصم ومن ادعى المال في يده امانة وكل
 أمين ادعى اصال امانة الى مستحقها فالقول قوله وان كل من قبل قوله عليه العيين وقوله
 في حق برائة نفسه مقبول وان لم يقبل في حق ايجاب الضمان على غيره وايضا كل من أقر بشئ
 يلزمه فانه يحلف اذا هو انكره الى غير ذلك من الضوابط والقواعد ولان المدين له أحد المالبر
 اما الذي دفعه لوكيل واما الورثة الذي دفعه للورثة فاعادوا الى تسديتي الوكيل بتدري
 وكذلك الذي دفعه لوكيل اذا أقر الوكيل بعد ان دفعه المدين للورثة بان لم يدفعه للموكل
 وانه باق عنده او استلحه برده على الدافع هذا ما ظهروا من كلامهم ومنه دفعه فيه ولم أر من
 اشبع القول في المسئلة ولان اعطاء حصة في الاستقصاء وأرجو الله تعالى ان يكون هذا
 المتفق عليه صوابا رافقه تعالى اعلم اه (قوله انه يصدق في حق نفسه) أي فيبر (قوله لا في حق
 الموكل) أي فلا يجب عليه شئ حتى يلحق قصاصا على المدين ويلزم من هذا ان المدين
 لا يبرأ بعد تسديتي الوكيل في حق الموكل وليس للمدين الرجوع على الوكيل حيث صدقه
 في الوكالة كما سلف (قوله فتأمل عند الفتوى) هذا انما يحتاج اليه اذا كان ظاهر الوكالة الجدية
 ما ذكره وليس بظاهر فافهمين ما أتيت به به من فتأمل (قول ليس للورثة الرجوع) أي على
 المستعير الموصى له سواء كانت مطلقة أو مؤقتة ومجمل اذا كانت تخرج الرقعة من الثلث وقيل
 بعدموت الموصى فلم يقبل بعده بطالت كما ذكره في الوصية بالخاء مدعوا له كفي (قوله تفسخ
 بموت أحدهما) فلورثة المعتبر الرجوع وليس للورثة المستعير الانتفاع حتى لو استعملوه اذ لم يكن
 ضموا وهذه فائدة الفسخ كاللا يخفى ط (قوله بغير عينها) يعني لم تعلم عينها أي بان مات بمجهلها
 (قوله فالتركة بينهم) أي بين المعير والمعير بالخاء ان لم توف التركة بالكل لانها صارت مضمونة
 عليه فيسكنات كبقية الديون (قوله استاجر بعير الى مكة فعلى الذهاب) لان الى الغاية وجعل
 غاية الاستئجار مكة ولو قال له أعزني هذا البعير لاذبح به الى مكة كان على المستعير ان يرد
 العارية الى المعير حيث أخذها منه وكانت العارية على الذهاب والرجوع عرفا حتى (أقول)
 اتفرق بين الاجارة والاستعارة ان الاستعارة تلك المدفوعة بالاعوض وفي التبع يجري المسامحة
 فاما الاجارة فتلك بعوض ومبعض في ذلك الضابطة كذا في فروع الحبوي (قوله لا زرعها عليه)
 أي وهو لا يتمكن من الرد الابحالي بخلاف الاجارة فان ونة الرد على المالك وهذا فرق آخر غير
 الذي قدمناه من بيعان الحبوي وفي الهندية لو استعارها ليجعل عليها كذا من امن الخنطة الى
 البلد وهما كذا الخنطة في الطريق فله ان يركبها الى البلد وفي العود ايضا الى منزل المعير اه
 (قوله لانه اعارها للذهاب لا لالمسك) أي فكان به متعديا لئلا يكتن فيه انه خالف الى غير ذلك

انه يصدق في حق نفسه لا في حق الموكل وجعل عليه كلام
 الولا الجدية فتأمل عند
 الفتوى (فروع) اوصى
 بالعارية ليس للورثة الرجوع
 * العارية كالاجارة تفسخ
 بموت أحدهما * مات
 وعليه دين وعنده ودية
 بغير عينها فالتركة بينهم
 بالخصص * استاجر بعيرا
 الى مكة فعلى الذهاب وفي
 العارية على الذهاب
 والحي لان زرعها عليه
 * لو اراد به للذهاب
 فامسكه في يده فله كذا
 ضمن لانه اعارها للذهاب
 لا لالمسك * استقرض
 ثورا فاعارها عليه الا تراك
 لم يضمن

رسالة في هذه المسئلة ذكرها الشرح في بيح وعة راء الله عقب الرسالة التي السها واستتم ربهما
على ما دعاه فارجع الى تلك الرسالة في قدرا أشبه الكلام فيها مجزاها الله تعالى خيرا وقد مننا
ذلك في الكالة فارجع اليه ان شئت وقد مننا ان الغريم ان صدق انه وكيل لا يرجع عليه ان
صاع الا اذا من وقت الدفع لا قدر الماخوذ ثانيا أو قال له قبضت منك على أن ابرأتك من الدين
والاصل انه أمين فيصدق في نفي الضمان عن نفسه فلا رجوع للورثة عليه بالدين ولا الادفع
بعد حاشية لانه اعتماد دفع اليه بناء على انه أمين لانه وكيل الدائن في القبض ولا ضمان عليه
ولا يقطع دين الموكل عن مديونه لان معنى قضاء الدين لزوم مثله للمديون على دونه بدفعه اياه
عند القضاء فتقع القاصة بذلك لان الدين وصف بالذمة لا يمكن قضاؤه فلا يصدق في دعواه لزوم
الدين في ذمة موكلا بمجرد دعواه اذا الامين يقبل قوله في دفع الضمان في الزام الغريم وهذه
نظاير ما تقدمت من عدم نقاد قول المتولى دفعت الى أرباب الوظائف ولا ضمان عليه ثم بعد
كتابي هذا الحل وجدت في لارفع الى الخليل الرمي مذكورا في فتاويه مثل فيما اذا وكالت زوجها
في قبض مال فقبضه ودفعه لها ثم مات فهل يقبل قوله بيمينه في دفع ذلك أم لا اجاب ان
كان الموكل في قبض ودعية ونحوها من الامانات فالقول قوله بيمينه في القبض والدفع لها وان
كان قبض دين وانثرت بقية الورثة بالقبض وانكرت الدفع فكذلك القول قوله بيمينه في الدفع
وان انكرت القبض والدفع لا يقبل قوله الابيعة واذ لم يتم بيشة رجعت الورثة بحصتها منه
على المديون ولا يرجع المديون على الزوج لان قوله في براءة نفسه مقبول في ايجاب الضمان على
الميت والزوج فيما يجبر بوجبه في ذمة الزوجية مثل دينها على الغريم لما تقر بان المديون تقضي
بامثاله او قد عزل عن الكالة بموته فهو لا يملك استئناف القبض بخلاف ما اذا كانت ذمية أو
كان الموكل فيه ودعية لانه في الاول يملك الاستئناف في الاخبار وفي الثاني ليس فيه ايجاب
الضمان عليها وهذه المسئلة قدرات فيما اقدام وانكرت فيما اتفهام وقد ذكر بعض
معاصري مشايخنا أنهم احتجوا الى التحريم واعتذر بعضهم عنه بضيق الوقت لا بالانقصا
فقال كان يتخيل بخاطري كثير ان اجمع في تحريرها كلاما يزيل اشكالا ويوضح مراما لكن
الوقت بضيق عن كمال التحقيق والكنفي بفضل الله تعالى ومنته وقت تحريرها على الوجه
الائتم وانزات كل فرع منها من انته في أصله وكتبت على بعض حواشي بعض الكتب ما حصله
علم أولان الوكيل يقبض الدين يصير مودعا بعد قبضه فتجرب عليه أحكام المودع وان من أخير
بشيء يملك استئنافه يقبل قوله وما فلا وان الوكيل يعزل بموت الموكل وان من حكى أمره الا
يملك استئنافه ان كان فيه ايجاب الضمان على الغير لا يقبل ذلك الغير ولا يقبل ومن
حكى أمره يملك استئنافه يقبل وان كان فيه ايجاب الضمان على الغير فاذا عات ذلك فاعلم انه معنى
ثبت قبض الوكيل من المديون بيمينه أو تصديق الورثة له فالقول قوله بالدفع بيمينه لانه مودع
بعد القبض ولو كذب لورثته في الرفع لانهم يتصديةتهم له في القبض صاروا مقرين بان المال
في يد ودعية واذ لم يثبت القبض بان أنكروا القبض والدفع لا يقبل قوله في ايجاب الضمان
على الميت ويقبل قوله في براءة نفسه فتراجع الورثة على الغريم ولا يرجع الغريم عليه لانه لا يملك
استئناف القبض امره بالموت وقبضه لدى الغريم ثابت فهو بالنسبة اليه مودع والقول قول

(قوله لم يقبل قوله) اذا كذب الورثة في القبض والدفع وعدمه وله حينئذ بالبيعة الى ايجاب الضمان على الميت لان الدينون تقضي بامثالها فادعائه الدفع اليه يوجب عليه مثل ما قبض ويبتقى قصاصا على المدين وهو لا يملك ذلك لانه عوت الموكل ان يعزل عن الوكالة وقد حكى امر الائمة استئنافه وفيه ايجاب الضمان على الغير فلا يصح دفع ذلك وصرحوا في كتاب الوكالة انه اذا صدق المدينون وصح في الغائب في الوكالة صار المال المدفوع اليه امانة اتمد به عليه فانتفى رجوعه عليه فلما اقام بيعة على الدفع للوكيل قبلت وانفذت الورثة واذا صدقه الورثة في القبض والدفع فالامر ظاهر واذا صدقه الورثة في القبض او ثبت بيعة وكذبوه في الدفع فالتول قوله لانه مودع به القبض لما نصوا عليه من ان الوكيل يقبض الدين بصيرته عابده قبضه فيجبر عليه احكام المودع فاذا صدقه في القبض صار مودعا مقربا بان المال في يده ودية ط (اقول) وكذلك الوصي به وعزله اذا حال قبضت ودفعته او هلك متى وكذبه من له عليه الطالب شرع في القبض لم يقبل قوله الائمة لانه بعد العزل لا يملك انشاء القبض وفيه ايجاب الضمان على الغير اذا الدينون تقضي بامثالها ومن حكى امر الائمة انشاء وفيه ايجاب الضمان على الغير لا يقبل قوله ولو لم يكن معزولا وكان له ولاية القبض بان كان وصي الميت مطلقا والقاضي واذن له في القبض قبل قوله في ذلك فتصرح في التاتر خاتمة بان الوصي اذا اقر باقية الدين جاز وذلك لانه يملك انشاء القبض وقد قل من حرره هذه المسئلة بل لم اطلع على من حرره غيري فتأمل ذكره العلامة الرملي * (فرع) * الوصي اذا اراد الدين به مذنبونه واذن القاضي ثم ظهر دين آخر فانه لا يرجع عليه وانما يشترك واقفه تعالى اعلم احادهم - يدى الوالده - ح - الله تعالى في تنزيهه في الباب الثالث من كتاب الوقف (قوله بخلاف الوكيل بقبض العين) هي اصل المسئلة فلا يحتاج الى هذه الزيادة (قوله في حياته) اي الموكل (قوله لانه ينفي الضمان عن نفسه) اي وليس المقصود هنا ايجاب على الموكل (قوله وهو ضمان مثل المقبوض) الذي يقع به القصاص على المدينون لان الدينون تقضي بامثالها (قوله فالتول وظاهره) اي ظاهر ما في الوالدية (قوله لاني حق نفسه) اي فيض عن ولايته ايدعوا الدفع الى الميت وهو اذا غير ظاهر من ابل الظاهر من عبارته انه لا يصح دفع حق الموكل خاصة بقربنة نه عليه بقوله لانه يوجب الضمان على الميت ط (قوله ولاني حق الموكل) في ايجاب الثمن عليه بمثل المقبوض (قوله وقد اتى بعضهم) هو من معاصري صاحب المنح كما ذكر فيها وذكر الرملي في حاشيته انه هو الذي لا يحجب عنه وليس في كلام ائمتنا ما يشهد بغيره فاعلم اه * قال في الاشباه كل امين يدعي ابطال الامانة الى مستحقه اقبل قوله كما اودع والوكيل والناظر الا في الوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعد موت الموكل انه قبضه ودفعه له في حياته لم يقبل لا يثبت بخلاف الوكيل بقبض العين والفرق في الوالدية انهمى (واقول) تعهده الشرع لاني اخذ من كلام الاول والدية وغيرهما من كتب المذهب بان يدعى الوكيل الا بصل تقبل ابرامته بكل حال واما راية قوله على موكله امير اعزيمه فهو خاص بما اذا ادعى الوكيل حال حياته موكلا واما بعد موته فلا تنبئ برامة الغير الائمة الائمة او تدوين لورثة الى آخر ما ذكره في الرسالة السماع بمئة الجليل في قبول تول الوكيل كذا في حاشية أبي السعود (قلت) وللاعلام المقدسي ايضا

لم يقبل قوله الائمة
(بخلاف الوكيل بقبض العين) كودية قال قبضنا
في حياته وهلك وانكسرت
الورثة او حال دفعته اليه
فانه يصح دفع لانه ينفي
الضمان عن نفسه بخلاف
الوكيل بقبض الدين لانه
يوجب الضمان على الميت
وهو ضمان مثل المقبوض
فلا يصح وكالة الوالدية
قلت وظاهره انه لا يصح
لاني حق نفسه ولاني حق
الموكل وقد اتى بعضهم

و يستلزم من ذلك ان الظاهر يصدق بيمينه في الدفع المستحقة بعد عزله كالوكيل في قبض
 الدين اذا مات الموكل وصداقته الورثة في القبض وكذا يوفى الدفع فاقول قوله بيمينه لانه
 القبض صار المال في يده ودبعة فتصدقهم له بعد اعترافهم بانه مودع كاف فان حالف برئ وان
 كل لزمه المال كليا في ذم بالالكلام عليه وقد اتى المرحوم الوالد بانه يصدق بيمينه مادام ناطرا
 ولم يذكره لارامته تحتاج الى نقل صريح من كتاب صحيح حتى يطعن في اقلب في الجواب في
 القبول او عدمه بما يري في الكتاب والله الموفق للصواب (قوله يعني من الاولاد والفقراء)
 بان الموقوف عليهم (قوله وامنناهما) كالمال والاشراف وقيل المراد بالامتنان اولاد الاولاد
 القسطنطين والعقب والاقارب والفقراء وقال بعض الفضلاء بذني أن بديان لا يكون الناظر
 معروفا بالبيان كما كثر نظار زمانا بل يجب أن لا يتوهم هذه المسئلة كما قدمناه فربما ونقله ط
 عن الجوى (قوله المرتقة) مثل الامام والمؤذن والقبول والشر لا يشبه بالاجرة بخلاف
 الاولاد ونحوهم لانه صلة محضة قال ط وان فرقنا استحقاقا لنحو الاولاد لم يكن مقابلة عمل
 مكان صلة محضة بخلاف استحقاق الامام ونحوه فان له شبه بالاجرة وشبهه المقضي ابو السعود ذلك
 بما اذا استأجر شخصا للبناء في الجامع باجرة معلومة ثم ادعى تسليم الاجرة اليه فانه لا يقبل قوله
 كما قدمناه اننا (قوله لكن لا يضمن ما أنكره الماخ) أى عدم قبول قوله انما هو في حقهم فلا
 يلزمهم وصول ما ادعى اصاله اليهم بدون يمينه لان ما اخذونه صلة من وجه وفيه شبه الاجرة
 فاعتباره لا يستلزم حقهم بغير دقوله لكنه أين في حق ما في يده من المال فلا يلزمه الضمان
 وحديثه يدفعه لهم ثانيا من مال الوقف لانه حيث لم يسطر حقهم وهو متعلق بالوقف ولم يضمن
 هو ما تلف في يده لكونه أمينة لم يبق الا الرجوع على الوقف ثانيا (قوله وأقره بانه) بل قال
 في حاشية الاشياء وهو متصل من خصوص في زمانا انتهى (قوله مستحقها) أى
 الامانات أو بعدمونه (أقول) أو الى وكيله قال الشارح في شرحه على الملتقى في أواخر الوقف
 وكذا يقبل قوله أى الناظر لو ادعى الدفع الموقوف عليهم ولو بعد موتهم لاني نفقة زائدة
 خالفت الظاهر اه قال في شرح نسخة الاثر الوكيل بقبض الدبعة اذا قال له المودع دفعتها
 ليك والوكيل يشكره صدق في حق دفع الضمان عن نفسه لاني الزام الضمان على الوكيل
 (قوله لاني الوكيل بقبض الدين) أى من المدين والصواب اسقاط في قيل على ما تقرراته
 بنقل قول الوكيل المذكور في حق نفى الضمان عن نفسه لاني في ايجاب الضمان على الغير
 لا يحتاج الى استثناء هذه المسئلة من الكلية الآن يقال استثناء او بالاعتبار الثاني وقد دهم
 في هذه المسئلة كثير ونقدحدها الفاضل الجوى في كتاب الوكالة بما لا حيز بد عليه قال
 بعض الفضلاء وأقارن الحصر قبل القول من وكيل البيع يؤيده ما في وكالة الاشياء اذا قال
 بعدموت الموكل بعته من فلا يثالب درهم وقبضتها واهلكت وكذا بته الو رثة في البيع فانه
 يصدق اذا كان المبيع قائما بيمينه بخلاف ما اذا كان هالكا اه (قوله اذا ادعى بعد
 موت الموكل) اما اذا ادعى القبض والدفع ثم وكل حال حياته فانكر الموكل بقبول قوله
 ولو كان فيه ايجاب الضمان على الغير ويقبل قوله أيضا في نفى الضمان عن نفسه فلا يرجع
 ا حريم عليه لار قبضه منه بالنسبة اليه ثابت سواء صدقه في الدفع أو كذبه اه ابو السعود

يعني من الاولاد والفقراء
 بامنناهما وما اذا
 ادعى الصنف الى وظائف
 المرتقة فلا يقبل قوله
 في حق ارباب الوظائف
 لكن لا يضمن ما أنكره
 له بل يدفعه ثانيا من
 مال الوقف كما يسطر
 في حاشية آخر زاده قلت
 وقد مر في الوقف عن
 المولى أبي السعود
 واستحسنه المصنف وأقره
 ابنه فليحفظ (وسواء
 كان في حياة مستحقها
 أو بعدمونه لاني الوكيل
 بقبض الدين اذا ادعى بعد
 موت الموكل انه قبضه
 ودفعه في حياته

ذكره هذه الفتوى وهو قوله حسن غير ان علماء على الافتاء بحلله اه فأت خالد كورفي
 الاعراف والخصاف ووقف الكرايمى والاشباه من الامانات والزاهدى عن وقف الناصحى
 وغيره انه يقبل قوله فى الدفع الى الموقوف عليهم بدون تفصيل فى ذلك الا ان يجعل على الذرية
 لاعلى المرتبة فيحصل التوفيق بين الكلامين بلا من وقد اعتمدت تفصيل المولى أبى
 السعد وابن القزوينى المذكور فى كتاب الزواهر على الاشباه والنظائر امكن بدون عزو الى
 كتاب كاذب كرهه الشارح هنا عن أخزاده الى صدر الشريعة الزبادة التى ذكرها وهي انه
 لا يضمن ما ذكره بل يدفعه ثانيا من مال الوقف فليحفظ قال العلامة الخليل لزم فى حاشيته
 على البصر والجواب عما تقدمت به العلم ادى انه ليس له احكام الاجارة من كل وجه وقد
 تقدم ان فيه شأوب الاجرة والصلوة والصدقة ومقتضى ما قاله انه يقبل قوله فى حق بر
 نفسه لا فى حق صاحب الوظيفة لانه أمين فيه فى دفعه بلزم الضمان فى الوقف لانه عامر له
 وفيه شبهة بالوقف فالافتاء بما قاله العلماء متعين وقول الغزوى هو تفصيل فى غاية الحسن
 فليعمل به فى غير محله قيل لزم منه تضمين الناظر اذا دفع لهم بلائمة التعدي فانهم اه قال
 سيدى الوالد رحمه الله تعالى تفصيل المولى أبى السعد فى غاية الحسن باعتبار التمثيل بالاجرة
 اذا استعمل الناظر رجلا فى عارة يحتاج الى البيعة فى الدفع له فهى مثلهما وقول العلماء بمحور
 على الموقوف عليهم من الاولاد لا لأرباب الوظائف المشروط عليهم العمل الا ترى انهم اذا لم
 يعملوا لا يستحقون الوظيفة فهى كالاجرة للاحالة وهو كانه أجبر فاذا امكنه ما بين الناظر
 بضميع عليه الاجر لا سيما نظار هذا الزمان والله المستعان اه وهل يقبل قوله بعد عزله فتد
 أنتى بعض المحققين بانه يقبل قوله فى الدفع للمستحقين مع عينه مادام ناظرا اه لكن فى
 حاشية الاشباه من كتاب الامانات قال بعض الفضلاء انه يقبل قوله فى النفقة على الوقف بعد
 العزل ويخرج منه قبول قوله فى الدفع للمستحقين بعد التأمّل فانه قال لم يتعرض المصنف
 لحكم المتولى بعد العزل هل يقبل قوله فى النفقة على الوقف من المال الذى نصت يده أم لا لم
 أراه مرجح اليك ظاهر كلامه ان قوله مقبول فى ذلك اذا وافق الظاهر اصرر بهم بان القول
 قول الوكيل بعد العزل فى دعواه ابيع ما وكل فى بيعه وكانت العين هالكة وفيما اذا ادعى انه
 دفع ما وكل بدفعه فى برائه نفسه وان الوصى لو ادعى بعد موت البيعة انه أنتى عليه كذا يقبل
 قوله ولعله بانه أسنده الى حالة منافية للضمان وقد صرح حوايان المتولى كلوكيل فى مواضع
 ووقع خلاف فى ان المتولى وكيل الواف أو وكيل الشفاعة قال أبو يوسف بالاول وقال محمد
 بالثانى واما هو صريح فى قبول قول الوكيل ولو بعد العزل فرع فى الغنية قال وكا وكا
 عامة بان يقوم بأمره ويتفق على أهله من مال الموكل ولم يدر شيئا للاتفاق بل اطاق نعمات
 الموكل فطالبه الورثة ببيان ما اتفق وصرّفه فان كان عدلا يصدق فيما قال وان اتهم
 حاله وما ليس عليه بيان جهات الاتفاق ومن أراد النرج من الضمان فالقول قوله وان أراد
 الرجوع فلا بد من البيعة انتهى اه هذا صريح فى قبول قوله فى دعوى الاتفاق ولو بعد العزل
 ونحوه ان العزل لا يخرج به من كونه آمنا فنبغى أن يقبل قول الوكيل بقبض الدين انه
 دفعه لو كلفه فى حاشية فى حق برائه نفسه كما أنتى به بعض المتأخرين كما تقدم اه مالى المولى

على كذا هو عارضة عندكم مع اليقين الا ان تقوم دلالة ان الاب والام على ان كان مثل هذا
 له ازاوية ١٨ وتقدم الكلام على ذلك متوفى في باب المهر فراجعنا شئت (قوله فان
 القول له) ظاهره ان القول له حيث في الجميع لاني لزم على جهاز المثل ولا يجوز سيدي الوالد
 رحمه الله تعالى لكن خافه الرجعي بقوله فان القول له أي فيما زاد على ما يجزه به منها ١٨
 فتأمل وراجع (قوله وولي الصغيرة) أي اذا جهزها بوجه آخر (قوله فيما ذكر) أي في اعتبار
 العرف وهذا الحكم في الام والولي بحث لابن وهبان قال العلامة عبد البر في الولي منه
 نظري فان الغالب من حله العارية بخلاف لابن ابي شقة فتأمل لكن حيث كان العرف
 مستمرا ان الولي يجوز من ههنا فلا يظروا كرامة من في باب المهر ان الام كالأب وان حكم
 الموت حكم الحياة ما (قوله وفيما يدعيه الاجنبي) أي من انه اعاد المتوفى في هذا النسي لا يصدق
 لا يمينه وله ان يخالف الوارث ان انكر على العلم كاهو الحكم في انظارها ط والاضطر من هذا
 ان يقال والحكم فيما يدعيه الاجنبي كذلك أي لوجهها الاجنبي ثم ادعى انه عارية بعهد وموتها
 لا يقبل قوله لا يمينه لان الظاهر انه لا يجزه ما يرتكف يدعيه الى الموت لا على ما يحل لان الاب
 والابن فانهم ما يجزه انما يبال انتهم لا يمكن يكون ذلك فليكتارة وتارة عارية ولذا قال شارح
 الوجبات وفي الولي عندى نظرا لى في جملة كالأب والام لان الظاهر في غيرهما انه لا يجزه
 الاجنباها (قوله كالودع اذا ادعى الرد) وكذا الوصى اذا ادعى دفعها أي دفع الامانة المعينة
 لهم ولو انكر لا يمين سوى اما المات من قد يقبل قوله في الرد في جامع النصارى (قوله
 ولو كبل) كالوكيل بالبيع مثلا اذا ادعى هلاك الامانة او تسليمها الى رجا كان القول قوله
 مع اليقين ١٨ يبرى والاولى ان يقول اذا ادعى هلاك المبيع او الفلن اورد المبيع الى
 الموكل ط (قوله والناسط) قال بعض الفضلاء ينبغي ان يقيد ذلك بان لا يكون الناسط
 معروفا بالخيانة كما ذكرنا في زما تابل يجب لا يتوهم هذه المسئلة فانهم الله ما اعلمهم ١٨
 قال بعض الفضلاء والتقيد بالموقف عليهم بما يقيد انه اذا ادعى دفع ما هو كالأجرة من قبل
 معلوم الفرش والمؤذن والابواب وغيرهم من ارباب الجهات لا يقبل قوله لا يمينه فبأنه أفتى شيخ
 الاسلام ابو السعود العمادى معنى الرطمة العلمسة وصورة الـ وقال هل اذا ادعى المتولى
 دفع غلة الوقت الى من يستحقها شرعا هل يقبل قوله في ذلك أم لا الجواب ان ادعى الدفع الى
 من عينه الواقف في الوقت كالأولاد وأولاد أولاده يقبل قوله يمينه وهو المراد بقوله
 الموقوف عليهم اعدم ملاحظة جانب الاجارة فقيم وان ادعى الدفع الى الامام بالجامع والابواب
 ونحوه ما لا يقبل قوله كالأولاد تاجر شخصه للبناء بالجامع بآجرة معلومة ثم ادعى تسليم الاجرة
 فانه لا يقبل قوله ١٨ قال الشيخ محمد الفزى القزوينى وهو متصـ يلحـ من خصوصاً
 زماننا ١٨ وقال المولى عطاء الله افندى في مجموعه سـ على شيخ الاسلام زكريا افندى عن
 هذه المسئلة يعنى سـ مثله فيقول قوله فاجاب بانه ان كانت الوظيفة في مقابلة الخدمة ففي
 اجرة لا بد له متولى من ثبات الاداء باليمين والا ففى سـ له عطية يقبل في ادائه اقول المنزلى
 مع غيره وقتى من بعده من المشايخ الاسلامية ان هذا الزمان على هذه امة كين تجوز
 المتأخرين الاجرة مقابلة الطاعات لكن قال القزوينى في كتابه شرح بحفة الانران سـ

فان القول له انتفاقا
 (والام) وولي الصغيرة
 (كالأب) فيما ذكر فيما
 يدعيه الاجنبي بعد الموت
 لا يقبل الا يمينه بشرح
 وهـ اية وتقدم في باب
 المهر وفي الاشياء (كل أمين
 ادعى ائصال الامانة الى
 منتهى ما يقبل قوله) يمينه
 (كالودع اذا ادعى الرد
 والوكيل بالبيع) اذا
 ادعى الصرف الى الموقوف
 عليهم

لكن زاد في الحاشية بعد قوله ولون السارق حل المقود مر يده وذهب له بقوله لم به
 المستعير كان ضامنا لانه اذا نام على وجهه يمكن حل المقود من يده وهو لا يعلم لم يكون نصيبا
 الخ (أقول) ولعل مراده بوجه النصيب النوم منطلقا كما أشار إليه به وقد مناهم ونصحا
 فلا تنس (قوله ليس الاب اعارة مال طفله) هذا ما عليه العامة وأجاز بعضهم وليس له ان يعير
 نفس الولد كما ذكره شمس الأئمة في شرح كتاب الوكالة وأما المصنف في المأذون اذا اعار له صحت
 الاعارة كما في الحاشية * وفي الهندية وفي أول شرح الوكالة ان الاب يعير ولده
 وله ان يعير مال له بعض المتأخرين من مشايخنا قالوا ذلك وعامة المشايخ على ان ليس له
 ذلك كذا في الخط فان فعل ذلك كان ضامنا اه لكن في أحكام الصفار لا تروى في من
 مسائل العارية ان جواز اعارة ولده اذا كان في قلمه الحرفة ان دفعه الى أحد تأنه ليعلم الحرفة
 ويخدم أسدا ثم اذا كان بخلاف ذلك لا يجوز اه (قوله لعدم البذل) أي لانه تصرف
 بلا بدل (قوله وكذا القاضي) يخالف لمسي في الهندية حيث قال وفي شرح يوع الطعطاوي
 للقاضي ان يعير مال التميمي كذا في الملقط وعلل الفرق ان القاضي عنده قدرة الاستيفاء
 بخلاف الاب لانه لا مصلحة لولا نفسه بل يكون ضررا محضا بالهلكة فانه لا يقهر به اه
 (أقول) وهذا نظير اقراض مال التميمي فان للقاضي ذلك دون أبيه وعلمه بما على الطعطاوي
 فتأمل (قوله لكن في المجتبى وغيره انه يضمن) وبه جزم في البرازية حيث قال لانه أخذ بلا اذن
 اه (أقول) ووجهه ظاهر لانه وعد به بالا عارة ولم يعره ولم يأذن له بالأخذ قال في البرازية
 ولو استعاره من آخر فورد غدا فقال نعم فجاء المستعير غدا وأخذه فهلك يضمن لانه استعاره
 منه غدا وقال نعم فانه صحت الاعارة وفي المسألة الاولى وعد الاعارة لا غير اه (أقول) وبه اتفق
 الصورتين التي صورهما البرازي ظهر انهما مسلمتان مختلفتان لانه مسألة واحدة في قولان
 اولاهما الضمان وثانيتهما عدمه لان وجه الضمان في الاولى كعاقبته أنه وعد ولا يجب الوفاء
 به فبأخذه يكون منه ما يفي بضمه ووجه عدم الضمان في الثانية انه عقد الاعارة وبزوقت
 الاعطاء فبأخذه يكون ما ذكرنا فله يضمن ولعل ما قاله الطعطاوي على عبارة اشرح من انهم
 قولان وعز في الهندية الاول الى مجموع النوازل والثاني الى فتاوى أبي الليث على الصورة
 الثانية فليس مما قولين بل هما مسلمان كما عرفت فتأمل (قوله جواز بئنه) أي الكبيرة
 أمالوا شترى الى أبي صغيره فلا يسبل الورثة عليه ويكون للبنت خاصة أفاده المصنف (قوله
 لا يقبل قوله) يعني سواء كان ذلك في حياته أو بعد موتها (قوله أو تارة وتارة) عطنه بأوليه
 أنه غير مانفله وليس كذلك بل هو صادق بصورتين اذ الثانية تصدق بنى الموضوع فمناه
 يعرف أصلا أو عرف تارة وتارة أو ان أو بمعنى بل (قوله به يفتي) وقبل لا يصدق في انه عارية
 ان يشهد بها عند التجهيز وقيل يصدق مطلقا لانه هو الدافع فالمراد بالتكليف يكون القول قوله
 وقبل ان كان الاب من كرام الناس وأشرفهم لا يقبل قوله في الاعارة وان كان من أوساط
 الناس كان القول قوله وله الاختيار لفتوى انه ان كان العرف مستقرا ان الاب يدفع ذلك الجهاز
 ملكا لا اعارة لا يقبل قوله وان كان العرف مستترا كالأقوال قول الاب مع عيشه وقد أفاده
 الشارح بقوله مما يجوز به مثلهما وأفتى قارئ الهندية بقوله القول قول الاب والام انه ما

(ليس لاب اعارة مال طفله)
 لعدم البذل وكذا القاضي
 والوصي (طلب) شخص
 (من رجل نور عارية فقال
 أعطيك غدا فلما كان
 الغد ذهب الطالب وأخذه
 بغير اذنه واستعمله فأت
 الثور (لا ضمان عليه)
 حاشية عن ابراهيم بن
 يوسف لكن في المجتبى
 وغيره أنه يضمن (جوز
 ابنته بما يجيز به مثلهما
 قال كنت أعزمت الامتعة
 ان اعرف مسعرا) بين
 الناس (ان الاب يدفع
 ذلك) الجهاز ملكا لا اعارة
 لا يقبل قوله انه اعارة لان
 الظاهر يكتبه (وان لم يكن)
 العرف (كذلك) أو تارة
 وتارة (فأقول له) به يفتي
 كالموكل ان كثر مما يجيز به
 مثلهما

أى على ما إذا دفعها إليه - لمضى الوقت لكن لا ينبغي أن الضمان - حيث ذهب بمضى المدة
 لامن كونه به شامع الاجنبي اذ لا فرق - بين ذنبه وبين غيره (قوله وبخلاف) معطوف على
 قول المتن بخلاف وكان الاولى ذكره هناك تأمل (قوله ردودبعة ومغصوب الخ) لان
 الودبعة للفظ وليرض بهنظ غيره اذ لورضى به لما أو دعهما عنه - وبخلاف الغصب لانه صار
 متعديا بآثار يده في العين وبآثار اليد صاحب افلا بد من ازالته واثبات يد صاحب اذ ذلك بالتسليم
 حقيقة أما في الدفع الى الغلام فيضمن بدفع الودبعة الى غلام المالك لا الى غلام نفسه - زاي
 مختصرا ط (قوله الى دار المالك) وكذا العياله هداية والمستهجر كالودبعة (قوله فانه)
 كذا الى الهداية (قوله ليس بتسليم) لكن مستله الغصب خلافة في انطلاقة قال مشايخنا
 يجب أن يبرأ قال في الجامع الصغير للإمام قاضي خا السارق والغاصب لا يبرأ بالردي منزل
 ربه أو مرطبه أو أجرة أو بعد ما يرد بها الى مالكها اه (قوله للزراعة) قيد به لانه
 لو استعاره المطلق الانتفاع يكتب أعترفى على الظاهر لانه أدل على العموم ط (قوله يكتب
 المستعير) الظاهر ان هذا على سبيل الاولى وهذا عند أبي حنيفة لان انظة الاطعام أدل على
 المراد من الاعادة لانم تحتص بالزراعة واعارة الارض تارة تكون للزراعة وتارة تكون للبناء
 ونصب القسطا فكانت الكتابة بالظ الاطعام أولى ليعلم ان غرضه الزراعة وعندهما يكتب
 المتعترف لان الاعارة هي الموضوعه لهذا العقد والكتابة بالموضوع أولى وفائدة الكتابة
 امن بحود المستعير عند فطاول المدفوع وموت المستعير من لزوم الاجر بدعوى المبيع
 انه انما أجره اه أبو السعود (قوله انك اطعمته) دفع الهمة لان الوقت مدفوع ولا يكتب
 فهي مصدرية ويجوز كسر هاء على معني انه يكتب هذا الملفظ أعني قوله انك اطعمته على أرضك
 أبو السعود (قوله لا لزرها) الامم لتعليل (قوله فيضمص) قال في التبيين لان الاطعام اذا
 أضيف الى ما لا يؤكل يعرف منه أن المراد به الاستئصال بالاعتك من الزراعة بخلاف لفظ
 الاعارة قائم انتظم الزراعة ولبنائه والمراح ونصب الخيام وعلى هذا ينبغي أن يكتب في كل
 فصل ما هو أدل على المقصود فيقول في استعارة الارض انك اطعمته كذا الازرعها اما انما
 غله الشتامه والصف اه بصرف ط (قوله العبد الماذون) تلك الاعارة لانهم من صنيع
 التجار وكذا الصبي الماذون هندية وفي البرازيل استعار من صبي مستله كالفردوم ونحوه
 ان ما ذونا وهو طالة لاضمان واراقه الدافع الماذون يضمن الاول لا الثاني لانه اذا كان ما ذونا
 صحيحه المدفع وكان التلف حاصلا بالنسبة لميطه وان الدافع مجبور يضمن هو بالدفع والثاني
 بالاختلاف غاصب الغاصب انتهى وبالله تمامه قريبا (قوله والمجور الخ) اشار الى ان الماذون
 لو استعار يضمن الحال اذ الاذن يشمل الاعارة والاستعارة فيظهر تصرفه في حق سببه واما
 المجور فلا يملك شيئا من ذلك لكنه ان استعاره قد سلمه المبيع على العارية فلو استملكها
 لا تظهر في حق سببه لعدم اذنه في ذلك و يظهر في حق نفسه فيضمن بعد العتق - هذا اذا كان
 المبيع مطلقا التصرف فلو كان عبدا مجورا ومثله الصبي المجور والمجنون لم يصح تسلطه بحجره
 فاستملكه المستعير صار متلفا مال الغير بغير إذن معتبر ولا تسلط صحيح والحجر انما يكون عن
 الاقوال لا عن الاعمال كما بان فيضمنه في الحال (قوله بعد العتق) لان المبيع سلطه على اتلافه

وبخلاف ردودبعة ومغصوب
 الى دار المالك فانه ليس
 بتسليم (واذا استعار
 أرضا) يضاء (للزراعة
 يكتب المستعير) المت
 اطعمته في أرضك لا زرعها
 فيخصص لئلا يعم البناء
 ونحوه (العبد الماذون) تلك
 الاعارة والمجور اذا استعار
 واستملكه يضمن بعد العتق

الزباني (قوله والافالمستعير يملك الابداع) اشارة الى فائدة استراط التوقيت قال الزباني
 وهذا أي قوله بفتح الجيم لان الاجنبي يشهد لمن قال من المشايخ ان المستعير ليس له ان يودع وعلى
 المختار تكون هذه المسئلة محمولة على ما اذا كانت العارية مؤقتة فثبت مدتها ثم يمتنعها مع
 الاجنبي لانه يملكها كما بعد يضمن لتعديبه فيكذلك اذا تركها في يد الاجنبي اه وفي البرهان
 وكذا يعنى بغيره لو رددها مع اجنبي على المختار بناء على ما قال مشايخ العراق من ان المستعير يملك
 الابداع وعليه الفتوى لانه لما ملك الاعداد مع ان فيها الابداعا وتلك المنافع فلا يملك الابداع
 وليس فيه غلبه تلك المنافع اولى وأولوا قوله واردها مع اجنبي ضمن اذا ملكتها بانها موضوعة
 فيها اذا كانت العارية مؤقتة وقد انتهت بانها مدتها او حينئذ بغير المستعير مودعا والمودع
 لا يملك الابداع بالاتفاق اه شريطة الامة قاله قول بعدم ابداع المستعير ذهب اليه الكرخي
 قال الباقى وهذا اصح وما شئ عليه المصنف من انه يملكه هو قول مشايخ العراق وبه اخذ
 أبو الليث والقضلي قاز في القرن ثمانية واليه أشار محمد في الاصل وقال في الكافي وعليه الفتوى
 فبناء على هذه المسئلة على مذهب الكرخي ظاهر وأما على قول المقتضى به فمحمول على انتهاء الاعارة
 لان قضاء المدعيان كانت مؤقتة فثبت مدتها ثم يمتنعها مع الاجنبي كما في البعوضات لا فرق في
 ايجاب الضمان بين رد نفسه او رد غيره ولو ملكته بعدم مضي المدة فحينئذ قيد الاجنبي لا يفيده
 تدبر أو بان استعمالها فاستخدمها او بعد انتهاء العمل رددها مع الاجنبي فهل ملكت يضمن لما
 سبق من انه لو عمل بعمل تعين ذلك وليس له ان يعمل بعمل آخر والابداع عمل آخر فيضمن
 فيظهر منه انه لو رددها معه قبل الاستخدام ينبغي ان لا يضمن فظهر ان هذا الجمل اولى على انه لما
 انتهى العمل والاعارة صارت ودبحة عند المستعير فيصير مودعا وهو لا يملك الابداع بالاتفاق
 ولذلك يضمن كفى الكافي وغيره قال سديد الوالدرجه الله تعالى بهد كلامه لكن تقدم متناه
 يضمن في المؤقتة وفي جامع القصولين لو كانت العارية مؤقتة فامسكها بعد الوقت مع امكان
 الرضى وان لم يقسم عليها بعد الوقت هو المختار سواء رقت نصا أو دلالة حتى ان من استعمالها
 قدوما بكمسرح طلبا فكمسرح فامسك ضمن ولو لم يوقت انتهى فعلى هذا فضاهاه ليس بالارسال مع
 الاجنبي الا أن يحمله على ما اذا لم يمكنه الرد تأمل ومع هذا يبعد هذا التأويل التقييد أولا
 بالبعد والاجير فانه على هذا لا فرق بينهما وبين الاجنبي حيث لا يضمن بالرد قبل المدة مع أى من
 كان يضمن بعدها كذلك فهذا ادل دليل على قول من قال ليس له أن يودع وصح في النهاية
 كما نقله عنه في التارخانية (قوله فيما يملك الاعارة) وهو ما لا يختلف وظاهره انه لا يملك الابداع
 فيما يختلف وليس كذلك وعبرة الزباني وهذا لان الودعة أدنى حال من العارية فاذا كان
 يملك الاعارة فيما لا يختلف فالولى أن يملك الابداع على ما ينشأ ولا يختص بشئ دون شئ لان
 الكل لا يختلف في حق الابداع وانما يختلف في حق الاستفاد اه اللهم الا أن يقال ما عبرة
 عن الوقت أى في وقت يملك الاعارة وهو قبل مضي المدة اذا كانت مؤقتة وهو بعيد كما لا يخفى
 تأمل أفاده سديد الوالدرجه الله تعالى (قوله به فتى) لم يصرح الزباني بالتقوى وانما قال
 المختار كما عتبه من عباره السابقة وصرح به اصحاب البحر فقال مؤقتة مدتها ثم يمتنعها ثم ان المختار الذى
 به جواز اه (قوله فتعين حمل كلامهم) أى في الضمان بالنفع الى الاجنبي (قوله على هذا)

(والافالمستعير يملك الابداع)
 فبإمكان الاعارة (من الاجنبي)
 به يفتى زباني فتعين حمل
 كلامهم على هذا

الذي فيه ان مؤنة الرذيلة على حالها او زاد الاقطعة والابق وانصف مهر الماطنة قبل
 الدخول وهو عين فيه تعرض لما كان النقل فيه باذن حاله اولا ثم ينبغي الاطلاق لان
 مقتضى الشركة والمضاربة الاذن في النقل عند الاطلاق **وكذا الهبة** لانه قد ملكها اياها
 وللمالك ان يتقل ما ملكه حيث شاء وكذا المرافعة المهر بالتبضع لكن فيه ما قد مضى قريبا
 عن سيدي الوالد رحمه الله تعالى من ان الظاهر ان المراد بالاذن صريحا والا فلاذن دلالة
 موجود الله - م الا ان يخص بما ذكرته وان المذكره تعالى ما ذكرنا في فصل الفروق نامل
 (قوله وان رد المستعير المأبوع عبده) وكذا لو ردها الى اصطلح ما ملكها او رد العبد الى دار
 سيده لانه اتي بالتسليم المتعارف وهذا لان الاصطبل او الدار في يد المالك ولو ردهما على المالك
 كان يردهما الى الاصطبل او الدار فكان الرد الى المالك اه زاي وهذا في الاستحسان
 والقياس انه يضمن لانه لم يردهما الى صاحبه او اخص به فيهم فضيعة وهو قول الثلاثة عيني
 وجه الاستحسان ما ذكرناه من انه اتي بالتسليم المتعارف لان رد العاوري الى دار المالك
 متعارف كانه البت يجر عن الهداية وذكرنا في الثاني عن أبي سلمة انه اذا كان الاصطبل
 خارج الدار لا يبرأ لان الظاهر انها يكون هناك بلا حفظ كافي المنبع وقيل هذا في عادتهم كافي
 الميانية (قوله أو أجبره مشاهرة) يعلم منه حكم الاجبر سائبة بالاولى لانه بعد مع من في عيال
 المستعير ته تاني (قوله لامياومة) علوه بان لم يكن في عياله وهو يقرب له لو كان في عياله يبرأ
 لو هلك قبل الوصول من غير ندم وهو يجرط (قوله أو مع عبد رجا) أي مع من في عياله المعب
 قه - تاني قال في التبيين وجه الاستحسان ان كل واحد من المعب والمستعير يحفظ دوايه
 بسائمه والدفع اليه كالدفع الى صاحبه عادة ولو دفعه الى المالك لدفعها هو الى السائس
 وحفظه بسائمه كحفظه بنفسه فيكتفي منه بالتسليم الى السائس أو من السائس الى السائس
 أو من السائس الى المالك اه (قوله يقوم عليها أولا) لانه يدفع اليه في بعض الاوقات
 فيكون رضا المالك موجودا لدلالة وقيل لا يبرأ الا اذا ردها على من يدرم بها سائمتها - هذا
 كالسائس وقوله يقوم عليها الخ بيان للاطلاق في عبارة المصنف (قوله بخلاف نفيس) هذا
 مفهوم التقييد بالذات قال في التبيين وهذا في الاشياء التي تكون في يد العاقلان عادة وأما اذا
 لم تكن في ايديهم عادة كعدة او اثر ونحوه فردها المستعير الى غلام صاحبه أو وضعها في داره
 أو اصطبله يضمن لان العادة لم تجزبه في مثله اه ط ويقوم منه انه اذا كانت العادة تجزى
 في تسليم مثله - هذه الاشياء انه يكفي تسليمه الى غلامه كالمعنى بالخزائن عند اصحاب الدول
 هل يكفي تسليمها اليه الذي يظهر نعم لان العرف جرى بذلك عادة ومثله ما اذا كان له أحد من في
 في عياله يقوم بسائر مصالحه من قبض وصرف وغيرهما وليراجع (قوله ثم نهها مع الاجنبي)
 معطوف على قوله بخلاف (قوله لتعديه بالامساك بعد المدة) حتى اذا هلك في يده ضمن فكذا
 اذا تركه في يد الاجنبي زاي يبوخذ من ان سبب الضمان ليس ردها مع الاجنبي لان الدفع
 الى الاجنبي ابداع والمستعير يملكه كإيلاك الاعارة اذا الاعارة أقوى حذمه لان اعارة ابداع
 وعقلك المنفعة بل سببه انتفاء وقت العارية فانه لو أمسكها بنفسه فهل يملك في يده بعد مضي
 مدتها يضمن كما قد مضى فكذا في يد الاجنبي ولذا قال تعديه بالامساك كما يبوخذ من عبارة

(وان رد المستعير الذابت مع
 عبده أو أجبره مشاهرة)
 لا مياومة (أو مع عبد رجا
 مطلقا) يقوم عليها أولا في
 الاصح (أو أجبره) أي
 مشاهرة كما مر فهل يملك
 قبل قبضه (برئ) لانه اتي
 بالتسليم المتعارف بخلاف
 نفيس) كجوهره (وبخلاف
 الرد مع الاجنبي) أي (بان
 كانت العارية مؤقتة
 فثبت مدتها ثم بعد ذلك
 الاجنبي) تعديه بالامساك
 بعد المدة

عليه لا ياتى قول الغاصب له منفعة وهى عرض ينفى ومحصل للموثر عين تبقى فكان هو
 بالوجوب أولى اه زيلعى (قوله والغاصب) أى عليه أجر ترداد المغصوب لان الرد الى
 المالك واجب عليه والابرة مؤنة فوجب عليه لانه يجب عليه نسخ نفعه وهو بردها الى مالكها
 لانه ازال يده عنها ففى رد هابر مؤنة فمعه فكان عاملا لنفسه (قوله والمرتهن) لان قبضه قبض
 استيفاءه فكان قابض لنفسه زيلعى ومثله فى الوجهين وهو الظاهر وذكر فى التحرير أنها على
 الراهن وعبارته مؤنة رد الرهن على الراهن لان عينه مأمونة فى يد المرتهن ولهذا كان نفقته
 وكفته على الراهن والمضمون عليه انما هو المسألة والرد تصرف فى العين لافى المسألة ومنفعة
 القبض وان عادت على الراهن والمرتهن جميعا باعتبار قضاء الدين وحصول التوفقة لكن ترجيح
 جانب الراهن بحكم المالك اه ومثله فى شرح الطحاوى للاسيدي و عليه فصحت الى التوفيق
 بين الموضعين فتأمل ثم رأيت الاستروشى فى فتاواه ذكر كلامن القولين من غير ترجيح
 لاحدهما ولو يكن ذكر صاحب التهمة القول الاول فقط وشهد أركانه حيث قال لان القسم
 حصل له ولهذا اختص به من يترسوا الغرامة حتى يستوفى دينه منه أولا فكان القرم عليه
 وتبعه فى الدرر ولهذا تبعهم المصنف ولم يذكره الزدبية ومؤنة رد هابر على المودع بكسر الدال
 كما فى الكتبان لمنفعة حفظها عائدة اليه فكانت مؤنة رد هابر عليه عني وفى مؤنة رد هابر مؤنة رد
 البيع فاسدا بعد التصريح على القابض ومؤنة رد البيع بخلاف رد هابر أو شرط على المشتري ولو
 تقابلا البيع فعلى البائع مؤنة رد مبيع له حل ومؤنة الرد فى الاجرة المشتري كقصار وصباغ
 ونساج على الاجير اذ الرد تنقض القبض فيجب على من له منفعة القبض ومنفعة القبض هنا
 للاجير اذ له عين وهو الاجير ولرد الثوب المنفعة والعين خيم من المنفعة وكان الرد عليه بخلاف
 ما اذا أجر قسما ودابة فان الرد على المالك اذ له العين وللمستأجر المنفعة ورضي شئ فى ضمان
 التسامح من فصل الضمانات ان مؤنة الرد على الاجير المشترك أم لافيه اختلاف ولو شرطت على
 المالك فانها عليه كذا فى الثالث والثلاثين من الفصولين (قوله هذا) اسم الاشارة راجع الى
 كون مؤنة الرد على المؤثر يعنى انما يكون عليه اذا أخرجه المستأجر باذنه أما اذا أخرجه
 بغير اذنه فعلى المستأجر فيكون كالمستعير لو أجره العين وأذن له فى نقلها الى حيث يشاء فيجب
 عليه أى على المستعير رد هابر لا على المستأجر أما لو أخرجه بدون اذنه فيجب رد هابر على المستأجر
 أيضا لعدمه بالنقل والاخراج بدون اذن المالك وفى المنع عن المحيط هذا اذا كان الاخراج باذن
 رب المال ولو بلاذن مؤنة الرد عليه مستأجر أو مستعير اه وكان الاولى ذكره قبل
 الغاصب لانه واجب الى كون مؤنة الرد على المؤثر (قوله لو الاخراج باذن رب المال) أى
 الى بلد آخر مثلا واظهار ان المراد بالاذن الاذن صريحا والا فلاذن دلالة لموجود تأمل
 معنى الواو رحمه الله تعالى (قوله بخلاف شركة) أى رد رأس مال الشركة عليهم او فى المضاربة
 والبضاعة والمقطة والآتى فانها على صاحب المال منع وفى اجارة الظهيرة فان شرط أجر
 الرد على المستأجر فسدت وحكى عن المرغمة انى انما اجازته فيجعل اشتراط الرد على المستأجر
 بطلان الزيادة اه والاصل ان مؤنة الرد تجب على من وقع القبض له أبو السعود (قوله قضى
 بالرجوع) أى فيه فانها على الواهب منع والاولى للموثر ان يزيد لفظ فيما (قوله مجنبى)

والغاصب والمرتهن
 مؤنة رد عليه - مملو
 المنفعة لهم هذا والاخراج
 باذن رب المال والافقنة
 رد مستأجر ومستهيار
 على الذى أخرجه اجارة
 البزازية بخلاف شركة
 ومضاربة وهب - مقضى
 بالرجوع مجنبى

(قوله على المستعير) لانه قبض لمنفعة نفسه والرد واجب عليه زيلبي **(قوله ضمنها)** أي سواء
استعملها بعد الوقت أو لا وهو مختار المستعير واختار صاحب المحيط وشيخ الاسلام
أنه انما يضمن اذا استعملها بعد الوقت أما اذا استعملها فلا ضمان كافي الشربلالية
عن الجمع وفي السكا في العارية بعد مضي المدة تكون وديعة وصحبه في الجبتي حيث قال
والصحيح أن رد العارية لا يجب قبل الطلب وبعد يجب اه وهو حكم الوديعة في المسئلة
قولان صححان قال في البرازية اعاره الى الليل فله قبل لا يضمن وان هلك في اليوم التالي
ذكر في الكتاب أنه يضمن قبل أن يرد به ان انتفع في اليوم الثاني به فيكون غاصبا مختاريا لا يتفاد
بعد مضي الوقت أما اذا لم ينتفع لا يضمن كما لو ادع الموقت باليوم اذا أمسكها بعد مده لا يضمن
وقال المستعير يضمن على كل حال راخنته القاضي وقرق بين العارية والوديعة ان
الامساك في الوديعة للمالك لانه بعد مضي الوقت ينفي على القبض السابق وهو كان للمالك
وفي العارية الامساك بعد مضي الوقت لنفسه لانه ينفي على القبض السابق وذلك كان لنفسه
وعدم الضمان في الوقت كان للاذن فلم يوجد بعد مضيه ولان مؤنة رد العارية على المستعير
بالتقصير منه روى الوديعة على المالك اه ومثل في التلازمة وجامع قارئ الهداية قال فيه
وهذا هو الاصح وبه أفق في الحامدية وأقره عليه سيدي الولد رحمه الله قال في العقود الدرية
وقد معنا أوائل الكتاب عند قوله واهدم لزومها رجع المعير حتى شاء ولو وقتة من فتاوى
القاضي ظهير الدين اذا كانت العارية مؤقتة بوقت فامسكها بعد الوقت فهو ضامن ويستوى
فيه ان تكون العارية مؤقتة نصا أو دلالا حتى ان من استعار قدوما كبيرا الحطب فكسره
وأمسك حتى هلك يضمن وقامه فوجبه **(قوله لان مؤنة الرد عليه)** أي أجرته عليه لانه قبض
العين لمنفعة نفسه والرد واجب عليه عيني فيضمن اذا أمسكها بعد مضي الوقت لتقصيره
فيكون مانعا بعد مضي الوقت فيضمن بخلاف المستأجر لانه لا يجب عليه الرد بل التخلية
عند طالب المالك فلم يلزمه لم يوجد المنع فلا يضمن ولا يلحق ما في كلام الشارح من التكرار
بعد كون ما صاف مقرعا عليه **(قوله الا اذا استعارها بالبرهنا)** أي مؤنة الرد على المعير لان
فيما انتفع المالك بصيرورته واضمنة عند الهلاك لحملنا حصول المنفعة بمنزلة حصول الاجرة
للمؤجر ولذا قال فتكون كالاجارة **(قوله فتكون كالاجارة)** فانها تصير مضمنة وقتية يد الممرتن
وللمعير ان يرجع على المستعير بعقته فكانت بمنزلة الاجارة ولان هذه عارة فمع المنفعة اصحابها
كافي الخاتمة فتقدم فصل الفرق بين العارية للارهن وغيره امان وجهين الاول هذا والثاني
ما صر في الباب عند قوله بخلاف المستعير والمستأجر أن مستعير لارهن لو خالف ثم عاد للوفاء فبرئ
عن الضمان بخلاف غيره أفاد في البر عن التامية **(قوله مؤنة الرد عليه)** لانه هو المنتفع بالعين
ولو جوبه عليه ط قال القاضي غفر الدين المساردي وهو الا رواية فيه ويجب ان تكون
على الموصى له بالخدمة لان قبضه لمنفعة نفسه فصار كالعارية اه **(قوله وكذا المؤجر)** لان
العين المؤجرة مقبوضة لمنفعة المالك لان الاجر له فاذا أمسكها المستأجر بعد مضي المدة
لا يضمن اما لم يطل به صاحبها اه ولا يجب على المستأجر ردها وانما يجب عليه التمسك
والتخلية فلا يكون عليه مؤنة الرد ولا يقال قبضه كان لمنفعة نفسه فوجب ان تكون المؤنة

(ومؤنة الرد على المستعير)
فلكا ت وقتة فامسكها
بعد مده فها كنت ضمنها
لان مؤنة الرد عليه نهاية
(الا اذا استعارها بالبرهنا)
فتكون كالاجارة رهن
الخاتمة (وكذا الموصى له
بالخدمة مؤنة الرد عليه
وكذا المؤجر

ما نقص البناء والغرس بالقلم على الوجه المشروح وقول الشاوح ما نقص البناء والغرس
 أى نقصانه على أن ماء صلبة ويجوز أن تكون موصولة ونقص حينئذ من نقص المتعدي
 فعله - وهذا يكون البناء والغرس منصوبين وعلى الأول مرفوعين كذا في العناية
 قال فاضل زاده لا يظهر وجه صحة كون البناء والغرس منصوبين - ههنا لأن الفاعل نقص
 البناء والغرس أفعاله والقلم فاعله المعنى على تقدير نصب البناء والغرس وضم المفعول
 البناء والغرس وليس هذا بصحيح لأن القلم ليس من جنس ما يضمن بل هو سبب الضمان وإنما
 المضمون قيمة البناء المنتهية بالقلم ونفعه أيضا صحة المعنى على ذلك التقدير إذ يصير المعنى حينئذ
 وضم المفعول القلم بالقلم ولا يخفى ما فيه - فالوجه رفع البناء والغرس لا غير - حوى (قوله بان
 يقوم الخ) بيانه إذا عاينه أرضا يبنى فيها أو بغرس مدة ستة أشهر ثم لا يرجع في العارية وأمره
 بقلع نباته وغرسه فيمثل أرباب الخبز بان ههنا البناء والغرس لو بقي الماء المذكورة كم
 تساوى قيمته الآن فإذا كان الغاء مثلا وقيمة الآن مائة لعمامة فيضمن - عمائة (قوله
 إلى المدة المضروبة) فيضمن ما نقص عنها كمالات (قوله وقتها القية) أى ابتدائها
 (قوله يوم الاسترداد) أى يوم أراد ب الأرض استردادها لأن اعتبارها يوم الاسترداد أسهل
 كفى البحر من الولو الجوى ومثله في أبى السعد خلافا لما اعتبر قيمته وقت مضى المادة (قوله
 قبل أن يحصد الزرع) من الاحصاد أى يصير حال الحصاد حصد الزرع جزء حصدوا حصادا
 من بابي طاب وضرب كذا في المغرب قال أبو السعد ومن الثلاثي الجرد قبل والاصح أن يقرأ
 بكسر الصاد من أحصد الزرع إذا حن حصاده (قوله وقتها أو لا) يوقت استحصانا (قوله فتترك
 باجر المنزل) فإذا حصد الزرع طالبه باجر المنزل وأن لم يبقه وكان القية أى اصح الحفاظ
 بقول انما يجب الاجر إذا أجره منه صاحبه أو القاضى وبدون ذلك لا يجب الاجر فان أبى
 المزارع ضمان أجر المنزل وكره القلم وأراد تضمين رب الأرض قيمة زرع اختلف كلام
 صاحب المتن في موضع قاله ذلك الآن لأن رب الأرض يترك الزرع حتى ينحصد وفى
 موضع قال ليس له ذلك هندية مختصه حزبيدا ط ونص في البرهان على أن الترك باجر المنزل
 استحسان ثم قال عن الميسر ولم يميز في الكتاب أن الأرض تترك في يد المصير إلى وقت
 ادراك الزرع باجر أو بغير أجر قالوا ينبغي أن تترك باجر المنزل كالواتنت مدة لاجارة الزرع
 بقل بعد اه شرب ثلاثة ومثله في الزبلى (أقول) وظاهره ما سبق من إجارة أمسه ترضع ولده
 وإجارة فرس للغزو الخ (قوله مراعاة للعقبن) حق صاحب الأرض المعارة لثبوت الرجوع
 له فحق صاحب الزرع لانه مغرور بأذنه في الزرع (قوله أشار إلى الجواز في المعنى) وهو
 المختار كفى الغائية ط وفى البحر بعد نقل هذه المسئلة وعزوها إلى التامية ولو بقي حائطا
 في الدار المسماة إجارة المستعير الدار فإذا أراد المصير أن يرجع إليه بما اتفق ليس له ذلك
 وليس له أن يحمى الحائط إن كان البناء من تراب صاحب الأرض وإصاحب الأرض أجره ثلثها
 لو استعار أرضا يبنى ويسكن وإذا أخرج فالبناء لصاحب الأرض وإصاحب الأرض أجره ثلثها
 مائة دار السكنى والبناء للمصير لأن هذه إجارة بمعنى لأن الإجارة تلك المنافع بغير عوض ولما
 شرط البناء له كانت إجارة فائدة بله المدة والإجارة لأن البناء مجعول فوجب أجر المثل اه

(بالقلم) إن يقوم قائما
 إلى المدة المضروبة وتعتبر
 القيمة يوم الاسترداد
 بجر (وإذا استعارةها
 ليزرعها المنة فتمت قبل
 أن يحصد الزرع وقت الأول)
 فتترك باجر المنزل مراعاة
 للمصير فلا قال المصير
 أعطيك البذر وكان ذلك إن
 كان لم يثبت لم يجز لأن بيع
 الزرع قبل نيته باطل وبعد
 نيته فيه كلام أشار إلى
 الجواز في المعنى نهاية

رحمه الله تعالى وفي هذا التعديل فاعلم اه (أقول) الظاهر ان وجه التاميل في التعديل كون
 العلم بالمنفعة في العارية لا يشترط بخلاف الاجارة حيث يشترط فيه ان تكون المنفعة معلومة
 لما تقدم من الشارح أوائل الكتاب عن العمادة من جواز اعادة المشاع مع اللابان جهالة
 العين لا تفضي للمنازعة والجهالة لعدم لزومها اه ومثله ما نقلناه من عن الجبريان جهالة
 المنافع لا تضر في العارية أمّا جهالة العين فمضرة اذا كانت تفضي الى المنازعة اه وحيث
 لا يشترط العلم بالمنفعة الا لا يصلح تعديلا هو به علم وجه التاميل (قوله) لا تضر وانما غير لازمة
 وبكافة قاعدها) واجب ما طاب القاع اجب زباني ولا يضمن ما نقص من البنائا والغرس
 اعدم الغرور عند عدم التوقيت لانه يغفل ارض المعبر به ما في قوس بشر بغيره الا اذا شاء ان
 يأخذها ما بقيت ما فيها اذا كانت الارض تضر بالقاع فحينئذ يضمن له قيمته ما تعلق به من
 ويكون ان له كذا لانها عليه أرضه وبسببها يسهل هو بذلك لانه صاحب أصل بخلاف
 ما اذا كانت لا تضر بالقاع حيث لا يجوز التمسك بالابتائفة اه بخلاف القاع حيث لا يشترط
 فيه اتفاقهما كما في الزباني (قوله) يرجع قبله) يذكر الرجوع للثلاث بالوعد لقوله صلى الله تعالى
 عليه وسلم الما دون عند ضرر طم اه اتفاقا وقيد بقوله قبله لانه لو مضى الوقت فصاحب
 الوقت يقطع الاشجار والبناء ولا يضمن شيئا عندنا الا ان يضر القاع بالارض فيقتل البناء
 والغرس بالضممان ويعتبر في الضمان قيمته معلوما عندية عن المحيط (قوله) وضمن المعبر
 للمستهتم ما نقص البنائا والغرس) لانه لما وقت وقتها معلوما فالظاهر الوفاء ما وعد فقد
 اعتد على قوله ووقت فقد غره بخلافه فضمن بخلاف غير ما رقت هذا ما مضى عليه في الكنز
 والهـ يدية وذكر في الجبر عن المحيط ضمان القيمة قائم الا ان يعلّم المستعير ولا ضرر فان ضمن
 فضمن القيمة معلوما رعاة الجمع والزمناه الضمان فقبل ما نقصه من النقص وقيل قيمته ما
 ويملكه ما وقيل ان يضر بخير المالك يعني المعبر بخير بين ضمان ما نقص وضمان القيمة ومثله
 في دور البصار والمواهب والماتني وكاهم قدموا الاول وبعضهم يزم به رعب عن غيرهم بقيل فلذا
 اخذناه المصنف وهو رواية القدوري والثاني رواية الحاكم الشهيدي كما في غرر الافكار فان
 قلت المفروور انما يرجع على الحقيقة من الضرر على الغار اذا كان في ضمن عقد المعاوضة وهنا
 العارية عقد تبرع وسواء وقت أم لم يوقت فانه بالتوقيت لا يلحق بالعقد اللازمة حتى ان المعبر
 بعد التوقيت كان له الرجوع عن توقيته في اخذ المستعارة قبل مضى الوقت فكيف جاز رجوع
 الغرور على الغار في ضمن عقد التبرع ولا يرجع الموهر له من ضمان الاستحقاق على الواهب
 لانه ثبت في ضمن عقد تبرع قلت قال في البوط الوجه فيه ان كلام العاقل محمول على الفائدة
 ما لم يكن فلا حاجة الى التوقيت في تصحيح العارية تبرعا ثم لما وقت المعبر مع ذلك لا بد ان يكون
 لذلك الوقت فائدة وليس ذلك الا التزام قيمة البنائا والغرس فكأنه ان اراد ارجاعه قبله فصار تقرير
 كلامه كأنه قال ابن في هذه الارض لنتك على ان اتركه اني بذلك الى كذا فان لم اتركه افاذا
 ضامن لك ما تفتق في بنائك ويكون بناؤك لي فان بددته في الانحراج ضمن قيمة بنائك وغرسه
 ويكون كأنه يعني به بامره من النهاية ملخصا وقوله وليس ذلك الخ بناء على ما ذكر
 الحاكم الشهيدي وما على ما ذكره المصنف تبعه الا كنز والقدوري يقال وليس ذلك الا التزام

(وله ان يرجع حتى شاء) اه
 تفر رابع اغير لازمة (وبكافة
 قاعدها الا اذا كان فيه مضرة
 بالارض فيتركه كان بقيمة
 (قوله) (ان لا تضر ارضه
 وان وقت) الما دية
 (فرجع قبله) كاهم
 قاعه ما وضمن المعبر
 للمستهتم ما نقص البنائا
 والغرس

صحيح لانه مقدور التاميم بكونه في ذمته وان تفرق اقبل قبضه بدله فدلالاته انقراض دين بدين
 وان تنقضي في المجلس صحيح اه ط عن الشامي (قوله حتى لو استعاره ما) أي التمنين وهو
 تفرغ على مفهوم قوله عند الاطلاق (قوله بعير الميزان) أي بالدينارين متلاقي في القاموس
 وعبر الدينارين وزن واحد بعد واحد وفي المختار وعار المكيل والموازين عيارا ولا نقل عبر
 والماء بالسكر العيار والاصل عاير والجوهري نهي عن أن يقال عبر بيقونية (قوله أو
 يزمن) بفتح الباء من زان وهو متعد ومنه الحديث ما دخل الرفق في شيء إلا زانه ط أو بضم
 الميم مع تشديد الباء الثانية من الزينة ومعناه قوله تعالى والخليل والبغال والحمير لتركبوها وزينة
 (قوله كان عارية) لانه أمكن العمل بحقيقة لا عارة وهو غلبك المنافع مع بقاء العين على
 ملك الماعير ط ولانه عن الانتفاع وانما تكون قرضاً عند الاطلاق كما تقدم (قوله
 فقرض) فعليه منطها أو قيمتها خلاصة ومعنى (أقول) وهو مشكل لان القرض لا يكون في
 القيميات ولا يضمن بالقيمة وجوابه أن قرض القيمي فاسد ونعم الشارح ان المقبوض بقرض
 فاسد كما قبض ببيع فاسد أي فيه كون مضموناً بالقيمة تامل وقد مضاه (قوله فاباحة)
 ولا ضمان لانه يستلزم على ملك المبيع قال في الثانية أعرفت هذه القصة من التريد
 فاحذوها أو كلها كان عليه منطها أو قيمتها قال الفقيه أبو الليث هذا اذا لم يكن بينهما دالة
 الهبة والتماني اه كما قدمناه (قوله وتصح عارية السهم) أي لا يزود دار الحرب لانه
 يمكن الانتفاع به في المال وانه يحتمل عوده اليه برى الكثرة بعد ذلك منخ عن الصيرقية
 ونقل عنها قبل هذا أنه ان استعار سهمه بغزو دار الحرب لا يصح وان لم يرمى الهدف صح لانه في
 الاول لا يمكن الانتفاع بعين السهم الا بالاسـتملاك وكل عارية كذلك تكون قرضاً لا عارية
 (قوله لان الرمي يجري مجرى الهلاك) أي من غير نيل الاذن فيه فلا يكون ضامناً (قوله
 صيرقية) عبارتها كما في المنخ عنها استعار سهمه ان استعاره لغزو دار الحرب لا يصح وان استعار
 لرمي الهـدف صح لانه في الاول لا يمكن الانتفاع به الا بالاسـتملاك المصم وكل عارية لا يمكن
 الانتفاع به الا بالاسـتملاك ذلك العين تكون قرضاً لا عارية لانه لو غزى دار الحرب ورمى الى العدو
 ووقع السهم بينهم فلا يقدروا على تحليصه فيكون مـسـتمـلاكاً فلا يصح قلت قد يرد بصح لانه
 يمكن الانتفاع به في الحال فانه يحتمل عوده اليه برى الكثرة بعد ذلك وأفتى قبح بانه يصح
 ثم قال اه وتصح عارية السلاح وكذا في السهم انه لا يضمن كاقترض لان الرمي يجري
 مجرى الهلاك اه وهذه النسخة التي نقلت منها هكذا في نسخة مصححة عليها خطوط
 بعض العلماء وكان في الاصل مكتوباً بالابيض خلك منها الفظة لا يدل عليه تنظيره بقوله
 كاقترض ولكن كان الظاهر على هذا ان يقال في التعديل لان الرمي يجري مجرى الاستملاك
 فتعبر به بالهلاك يقتضي عدم الضمان فتأمل وراجع وقوله ان استعاره لغزو دار الحرب
 لا يصح أي عارية بل يكون قرضاً دليل قوله بعد يكون قرضاً لا عارية وأراد بان القرض الفساد
 لانه غير متمم فاذى نقله الشارح هو ملخص ما أشار اليه صاحبها بقوله قلت الخ (قوله
 والغرس) بفتح الغين وكسرها كما في البصر عن المغرب (قوله للعالم بالمنفعة) أي لان منفعتها
 معلومة فلا بد بالاجارة فغالب بالاعارة درر بل الاعارة أولى لكونها تابعة قال سيدي الوالد

لانه قرض حتى او
 استعاره ما بعير الميزان
 او زمن الدكان كان عارية
 ولو اعاره قومه فريده فقرض
 ولو بينهم ما مبادطة فاباحة
 وصح عارية السهم
 ولا يضمن لان الرمي يجري
 مجرى الهلاك صيرقية (ولو)
 اعارارضاً للبناء والغرس
 صح للعالم بالمنفعة

استعدادا به الى موضع كذا كان له ان يذهب عليها ويحصى وان لم يسم له موضع البس له ان يخرج جهان المصراع ومنه في جامع الفصولين (قوله او به) أي في تقدير من حيث الوقت كيفما كان وكذا من حيث الانتفاع فيما يختلف باختلاف المستعمل وفيما لا يختلف لا يتقيد اعدم الفائدة كما مر وقد عيده هذا الأخير كافي البدائع وقضى بالخلاف الى مثل أو خير ولم يذكر التقييد بالمكان بل كان يمكن أشار اليه الشارح في الآخر ذكره المصنف قبل قوله ولأنه يرفق قال استعدادا به ليركب في حاجة الى ناحية مماها فخرجها الى النهر ليقعها في غير تلك الناحية ضمن اذا هلك وكذا اذا استأثر فوراً ليركب أرضه فسكر أرضاً أخرى يضمن وكذا اذا كرى فوراً أعلى منه ليجر العاديه وفي البدائع اختلافنا في الأيام أو المكان أو ما يحمل فالقول للمعير بيمينه وفي الدامادان اختلافنا فيما يحتمل على الدابة أو في مسافة الركوب والحمل أو في الوقت فالقول في ذلك كله للمعير بيمينه وفي جامع الفصولين استعارها شهوراً فهو على المعمر وكذا في اعارة خادم وجارية وموصى له بخدمة ٨١ (قوله لا الى مثل) بان استعار دابة ليجمل عليها عشرة أقدرة من حنطة معينة فحمل عليها هذا المقدار من حنطة أخرى أو ليجمل عليها حنطة نفسه فحمل عليها حنطة غيره (قوله أو خير) بان حمل قدر هذه الاقدرة المعينة من الشعير فانه لا يكون ضامناً لانه انما يبيع من تقييده ما يكون مفيداً حتى لو معى مقدراً من الحنطة وزناً فحمل مثل ذلك الوزن من الشعير في القياس يضمن واختاره الامام السرخسي لانه باخذ من ظهر الدابة أكثر مما أخذ الحنطة كذا في النهاية وصحح الزواجي عدم الضمان وخواهر زاده سوى بين المكيل والوزن وهو الصحيح قال لانه أقل ضرراً بجنس الاف الدين لانه باخذ ما هو موضع الحمل وهو أضعف من الحمل وهو الاستحسان وبه كان يفتي الصدر الشهيد وكافي الفصول العبادية (قوله مثل العارية) على تقدير رأى (قوله والمعدود المتقارب) مثل الجوز والبعض وكذلك الاقطان والصوف والابرصم والمسك والكافور وسائر متاع العطر التي لا تقع الاعارة على منافعها اقترض كاقدمناه (قوله عند الاطلاق) هو عدم وجود ما يقتضي الانتفاع به مع بقاء عينها الذي يشير اليه بقوله حتى لو استعارها الخ (قوله قرض) أي اقترض ولو كان قيمياً بجزء لان العارية بمعنى الاعارة كما مر وهي التملك وتعامه في العزيمة (قوله ضرورة استهلك عينها) يعني والعارية الحقيقية ما ينتفع به مع قيام العين قال في النسيب لان الاعارة اذن في الانتفاع به ولا يتأني الانتفاع بهذه الاشياء الا باستهلاكها ولا يملك الا اذا هلكها فاقضت تملك عينها ضرورة وذلك بالهبة أو بالقرض والقرض أدناها ما يكونه يوجب رد المثل وهو يقوم مقام العين اه أي فوجب انصهر اليه ولان للقرض شبهة بالعارية لان فيها يسترد عينها بعد الانتفاع وفي القرض يسترد مثله والمثل يقوم مقام العين عند تدهورها ومثله في الدرر والعين قالوا هذا اذا اطلق الاعارة وأما اذا عين الجهة بان استعداد دراهم المعير به سامياً أو بجزئياً كان يمكن قرضاً ولا يكون الا المذمومة المساعدة ذكره في الايضاح (قوله فيضمن المستعير بهلاكها قبل الانتفاع) ويصح بيعه من مقرضه لانه باع ملك نفسه ولو اشتراه من مقرضه لانه لا يصح له ان يشترى ملك نفسه ولو اشترى ما عليه من مقرض

أو بهما (ضمن بالخلاف الى
بصرف فقط) لا الى مثل أو خير
(وكذا تقيد الاجارة بنوع
او قدر) مثل العارية عارية
الثمن والمكيل والموزن
والمعدود المتقارب) عند
الاطلاق (قرض) ضرورة
استهلاك عينها (فيضمن)
المستعير بهلاكها قبل
الانتفاع

سبب ذكر الاطلاق في الوقت والنوع والالزام التكرار تأمل قال في التبيين ينبغي ان يحتمل
 هذا الاطلاق الذي ذكره هنا فيما يختلف باختلاف المستعمل كالسبب والركوب والزراعة
 على ما اذا قال على ان اركب عليه امن اشياء كمال الاطلاق الذي ذكره في الاجارة على هذا
 فما اؤهمه قول المؤلف بلا تقييد بالنظر لما يختلف لا يتم ط (قلت) فعلى هذا يجعل قول
 المستعمل سابقا ان لم يعين بالتسمية للخصانف على ما اذا نص على الاطلاق لاعلى ما ينسب
 السكون لكن في الهاديات لواء تعاردا ولم يسم شيئا له ان يحتمل وبغيره للعمل ويركب
 غيره الخ فراجعها (قوله) محتمل ماشاء أي من أي نوع كان لانه اشياء بالانتفاع مطلقا
 والمطلق يتناول أي انتفاع شاء في أي وقت شاء واليه التعيين بعده لانه شاء استعمالها
 في الركوب أو في الحل عليها وأي ذلك فعل لا يمكنه ان يفعل غيره به وذلك لان المطلق اذا تعين
 بتقييد لا يبقى مطلقا به وذلك ويستلزم في الحل ان تطلقه الدابة أما لو كان لا تطلقه فهلمك
 ضمن لانه ليس له ذلك حتى في دابة نفسه ط بزيادة (أقول) الذي يظهر في ان الاطلاق في
 غير الدواب المعدلة لركوب خاصة أما هي كاصائل الخيل المعروفة بالقسرافات من خيل العرب
 كالمنقبية والحد رانية وكبيلة المحوز حتى السطعة منها كالمنقبية بسمار الخيل فانه لا يحتمل
 عادة وعرفا والمعروف عرفا كالمشهور ط شرطه لوجعل عليه اولا وقد رافقه ما يحتمل عاده على
 غيره ما من بقية الخيل التي تجعل عادة وعطبت ينبغي ان يضمن تأمل وراجع (قوله) ويركب
 بفتح أوله وضمه أي يتقيد به ويحكمه وحذفه لانه لم يسم شيئا (قوله) وضمن بغيره الخ أي فيما
 يختلف بالمستعمل كبقية السباق واللحاق ساحتان وقد منعنا ان الزبالي انه ينبغي تقييد عدم
 الضمان فيما يختلف عما اذا طلق الانتفاع فانهم (قوله) هو الصحيح فان ركب وعطبت ضمن
 لانه تعين بالهمل فيكون خلافه تعديا قال شيخ الاسلام المعروف بجواهر زاده انه لا يضمن وهذا
 اصح عندي لان المستعمل من المستعمل اذا لم يضمن بالركوب أو باللدس لانه استعمال العين باذن
 المستعمل وعليه فلا ان لا يضمن اذا ركب بعد ذلك بنفسه بالطريق الاولى لانه استعماله بالملك
 لانه لو لم يملك المالك غيره وأقره الاتفاق (قوله) ماشاء أي أي نوع شاء وما اؤهمه ان يضمن
 عن أبي يوسف اذا استعار دابة أو ثوبا فاستعمل في المصير ثم خرج بها من المصير واستعمل
 فهو ضامن وان لم يستعمل في الثوب لا يضمن لان الخروج به حفظ وفي الدابة يضمن لان
 الخروج بها ضايع معنى كافي الذخيرة ومن استعار دابة لم يركبها الى مكان معلوم ففي أي
 طريق ذهب وكان مما يسلكه الناس لم يضمن وان كان مما لا يسلكه الناس ضمن لان مطلق
 الاذن ينصرف الى المتعارف كافي القصول العمادية (قوله) المسمى من العمل بالاطلاق
 (قوله) وان قيده بوقت أي ولو التقييد معنى حتى لو استعار كتابا بالخصر فمسة درس فلا فاقه
 أو تركه الدرهم وجب رده لانه مقيد بزمانه في عدة قراءة الكتاب وهو بحضرة وقد صنفه ثلث
 استعارة القدم وهي نظيرها قال في البحر اذا قيده بالوقت فهي مطلقة الا في حق الوقت
 حتى لو لم يرد بها بعد الوقت مع الامكان ضمن اذا هلك سواء استعملها بعد الوقت أم لا اه
 ولو كانت مقيدة بالمكان فهي مطلقة الا من حيث المكان حتى لو جاوزه ضمن وكذا لو خلفه ضمن
 وان كان هذا المكان أقرب من المكان المأذون فيه خلاصة وفي تساوي فاضيان اذا

بلا تقييد (محتمل)
 ماشاء (ويجب) يركب للعمل
 (ويركب) عملا بالاطلاق
 (أو يأنه) (ل) (قولا) (يعني)
 مراد (وضمن بغيره) ان
 عطبت (في الواس) او
 اركب غيره لم يركب بنفسه
 بعده هو الصحيح كافي (وان
 الطاق) المعدل او الموقر
 (الانتفاع في الوقت
 وقت شاء) المسمى (ون قيده)
 بوقت أو نوع

الخامسة) أي من مسائل النظم المتقدم قريبا وقد سلف ما فيه (قوله ان رهن) أي بدون
اذن الزاهن (قوله ويرجع الثاني) أي ان ضمن (قوله على الاول) يعني ان المرتهن لا يملك
الرهن ولو رهن وذلك الرهن فلا يملك الخبير ان شاء ضمن المرتهن الاول أي ولا يرجع على أحد
كأن ابن الشحنة وان شاء ضمن الثاني فإن ضمن الثاني رجع على الاول لأنه غره في ضمن عنه
فهذا ليس بآنا لما سكت عنه المصنف كما هو همه كلامه كما عرفت (قوله اذ لم يعلم بانه عارية
في يده) بأن نص على الاطلاق كما سيذكر قريبا أما اذا علم فلا رجوع لعدم الغرر (قوله
ما اختلف استعماله أولا) الاول كاللبس والكوب والزراعة والثاني كالسكنى والحمل
والاستخدام (قوله ان لم يعين المعبر منه نعم) أي بان نص على الاطلاق كما لو استعار دابة
للو كوب أو فو باللبس له ان يبيع به ما هو يكون ذلك تعيينا للراكب واللبس فان ركب هو
بعد ذلك قال الامام على البرزوي يكون ضمانا وقال السرخسي وخواهر زاده لا يضمن كذا
في فتاوى قاضيان وصحح الاول في السكفي بجموع وسبق قريبا (أقول) وهذا بظاهره
يختلف ما تقدم عن الوهيانية والظاهر حمله على ما اذا لم يصره المالك بذلك أو لم يصره له أما اذا
أصر بذلك أو اباحه له فيجوز تركها وقد صنع من شارحها وما في البحر عن المحيط استعماله دابة
الركب افر كركب وأركب غيره فعبط ضمن نصف قيمته معناه انه صار كرافعة الان سبب العطب
ركوبه ما عدا واحداهما دون فيه فلها ضمن النصف حتى لو أركب غيره فقط ضمن الكل
هكذا استظهر العلامة أبو السعود وقوله حتى لو أركب غيره يعني بعد ما ركب هو لانه
أن يبيع ما اختلف استعماله ان لم يعين منه نعم كما سمعت (قوله ان عين) أي منتهعا (قوله
وان اختلف لا) أي ان عين منتهعا واختلف استعماله لا يبيع للثقاوت قالوا الركب واللبس
عما اختلف استعماله والحمل على الدابة والاستخدام والسكنى عما لا يختلف استعماله فله
أبو الطيب وقال الشافعي لان التقييد بالمتنع فيما لا يختلف استعماله لا يفيده عدم الثقاوت
بجلاف ما يختلف استعماله لان المعبر رضى بذلك المعبر دون غيره اه مدني قال الشربلاني
أقول هذا التقييد ليس باحترازي لقول الزبلي وان كان لا يختلف يعني المتنع كالسكنى
والحمل جاز أن يفعل بثقه هو بغيره في أي وقت شاء لان التقييد بالانتفاع فيما لا يختلف لا يفيد
الآن يقال ان اللوصل وان كان الاكثر استعماله الهاء مقرونة بواو الحاصل على حد قوله تعالى
فذكر ان نفعت الذكرى فان فيه وصليته بدون واو وان كان قليلا اه (أقول) هذا البحث
ساقط غروا ودلان المصنف قدم انه يبيع مطلقة ان لم يعين وأقاده أنه ان عين بغيره ما لا يختلف
وقال الشارح وان اختلف لا فكان هذا انصر بما بالافهوم وتفصيلا له والشارح رحمه الله
تعالى لم يعول على هذا البحث لما ذكرنا وهذا انما ارد على منسل عبارة العيني عند قول الكتبي
ويعبر ما لا يختلف بالمستعمل أي باختلاف المستعمل كالسكنى والحمل هذا اذا صدرت مطلقة
وان كانت مقيدة بشئ يتقيد به اه فبعد عليه ما قاله من ان التقييد بالانتفاع فيما لا يختلف
لا يفيد (قوله ومثله المؤجر) بفتح الجيم أي اذا أجرة فان لم يعين من يتقيد به فلا مستأجر
أن يبيع سوا اختلف استعماله أولا وان عين بغيره ما لا يختلف استعماله لا ما اختلف
(قوله مطلقة) بلا تقييد (أقول) الظاهر أنه أراد بالاطلاق عدم التقييد بمتنع معين لانه

الخامسة لا يملك المرتهن
أن رهن فيضمن وللعالم
الخبير ويرجع الثاني على
الاول (ورجم) المستأجر
(على المستأجر اذا لم يعلم
بانه عارية في يده) دفعها
أضرر الغرر (وله ان يبيع
ما اختلف استعماله أولا
ان لم يعين) المعبر (منتهعا
و) بغير (ما لا يختلف ان
عين) وان اختلف لا
لثقاوت وعزاه في زواهر
الجواهر للاختيار (ومثله)
أي كالمأجر (المؤجر)
وهذا عند عدم التمسى فلو
قال لا تدفع اغيرك فندفع
فهذا ضمن مطلقة خلاصة
(فن استعماله دابة أو
استأجرها مطلقا)

ومزارع
إذا لم يكن من عنده البذر
وبذر
قلت والعائنة
ومالها ما أتى أن يساقى غيره
وان أذن المولى له ليس بشكر
(فان أجر) المستعير (أو)
رهن فهو مكنت ضمنه
المعير) للتعدى (ولا
رجوع له) (لأنه باضمان
أحد) (لأنه باضمان
ظاهر أنه أجره ملك نفسه
ويتصدق بالاجرة خلافا
للثاني (أو) عن (المستأجر)
سكت عن المرتهن وفي شرح
الوهابية

الابضاع فان أضع وملك كان لب المال أن يضمن أهم ما شاء الخ (قوله ومزارع) أى من
أخذ الأرض من أربعة وكان البذر من ربه لا يدفعها إلى غيره مزارع عدون أمر فان كان البذر
من قبل المزارع كان له أن يدفع إلى غيره مزارع مطلقا (قوله من عنده) أى المزارع (قوله
يبذر) بآية: لا يجعل هول حال من البذر ومن عنده خبر أو هو خير كان وقوله من عنده ممتلئ
به (قوله ومالها ما) ذكر ابن وهبان في فصل المساقاة والمزارع وتوجهه المنع ان الدفع
إلى غيره فبما فيه اثبات الشركة في مال غيره غير أنه فلا يصح (قوله وان أذن المولى) أى المالك
فانه من ماله (قوله ضمنه) بتشديد الميم مبنى للفاعل والمعير فاعل والضعير في ضمنه راجع
للمستعير (قوله أجره ملك نفسه) أى وكذا رهن ملك نفسه في صورة الرهن (قوله ولا رجوع
له على أحد) عبارة مسكينة على المستأجر وهكذا أسمره الله تعالى وقال فلا فائدة في الشكر
العامة قال أبو السعود وتعبه شيخنا بان مال الفائدة ممنوع بطوار كورقية الرهن عشرين
وكان رهنه باضمانه فلا يرجع بالزائد على المرتهن (قوله ويتصدق بالاجرة) أى عند أبي حنيفة
ومجمل درجهم الله تعالى لأنه صار بمنزلة الغاصب والغاصب إذا أجر ملك الاجرة ويتصدق بها
لأنه أحصل بسبب خيئ وهو استعمل مال الغير فكان عليه التصديق اهـ اتفاقى بزيادة
(قوله خلافا للثاني) ينظر توجهه (قوله سكت عن المرتهن) أى لو ان المستعير رهن العارية
بدون إذن هل يضمن المرتهن أو لا يذ كركمه ونقل عن شرح الوهابية ان المرتهن لا يملك
الرهن فلورهن وذلك الرهن للمالك الخلد ان شاء ضمن المرتهن الاول وان شاء ضمن الثاني فان
ضمن الثاني رجوع على الاول لأنه غره في ضمن عقدو يؤخذ منه جواب مسئلتنا لان كلام
المستعير والمرتهن لا يملك الرهن فيكون المرتهن اذا رهن بخير المالك في تضمين أهم ما شاء
ويرجع الثاني على الاول ان ضمنه فكذلك الحكم في المستعير اذا رهن ومتى ضمن المرتهن
الثاني والمرتهن من المستعير يرجع كل منهما بالدين على الراهن عنده لأنه تبين ان الدين
لارهن به لانهم ما ملأه بضمائه وفي حاشية أبي السعود على مسكين قال الشرنبلالى وسكت
عما لوضع المرتهن فيمنظر حكمه قال شيخنا حكم المرتهن في هذه الصورة حكم الغاصب
كما ذكره نوح افندى لأنه قبض مال الغير بلا اذنه ورضاه فيكون لالمعير تضمينه واداء
الضمان بكون الرهن مال الكاعلى ملك مرتهنه ولا رجوع له على الراهن المستعير بما ضمن لما
علمت من كونه غاصبا ويرجع بدينه اهـ وتقييده بقوله ولا رجوع له على الراهن المستعير
للاعتراض عا لكان الراهن مرتهنه فانه يرجع على الاول اهـ وهذا ما ذكره الشارح بقوله
وفي شرح الوهابية الخ فليس بيننا ما سكت عنه المصنف كما يوجهه كلامه بل بيان لفائدة أخرى
نامل ويمكن بيانه الذى قد صناه قبل عبارة أبي السعود والحاصل ان ما في شرح الوهابية ليس
بما ضمن فيه اذ كلامه في رهن المستعير وما فيه في رهن المرتهن وعلمه فكان الاولى ان يقول
ما ساقى في كتاب الرهن من انه ان قيده بقدر أو جنس لومرتهنه تقييد فان خالف ضمن المعير
المستعير أو المرتهن الا اذا خالف الى خيره فان ضمن المستعير ثم عقد الرهن وان ضمن المرتهن
يرجع عما ضمن وبالدين على الراهن وان وافق وذلك عند المرتهن صار مستوفيا لدينه ووجب
منه للمعير على المستعير ان كان كله مضروبا الا ضمن قدر المضبوط والباقي أمانة الخ (قوله

في ذلك جاز الثانية والثالثة المستعير والمستاجر وكل منهما ذكره صورته قال مستعير اذا
 استعار دابة ليركبها ليس له ان يعيرها لغيره الا ان يكون امره بذلك او بائنه له ولو استعاره
 او قصه اليه ليس له ان يعيره لغيره بدون امره والاصل في ذلك ان العارية اذا كانت مما
 يختلف باختلاف المستعملين ليس للمستعير ان يعير بدون امر المهيرون كانت
 لا تختلف يجوز والمستهاجر لو استاجر دابة ليركبها بنفسه ليس له ان يعيرها لغيره ولا لركوب
 ولا لعمال الا بامر المؤجر ولو استاجر النوب لبايئه هو بنفسه ليس له ان يعيرها لغيره لما امر
 والى ذلك اشار بقوله ركوبه وبابا فيه ما اى في العارية والاجارة الرابعة المضارب بفخ الرائ
 ليس له ان يضارب غيره بغير اذن الخاتمة المرتبة لايملك ان يرهن الرهن بغير اذن الراهن فانه
 رضى بحبه لا يحبس غيره فان فعل فله عند الثاني ان كان للمالك ان يضمن اجمعا ما شاء فقه الرهن
 فان ضمن الاول لا يرجع على واحد وان ضمن الثاني له الرجوع على الاول السادسة القاضي
 ليس له ان يتخلف بدون اذن الامام ولم يذكر هذه المسئلة قاضيان هنا وذكره في الهداية
 وهي مقبسة على الوكيل السابعة المستودع لايملك الابداع عند اجنبى الا ان ياذن له لان
 المالك انما رضى بعهده دون غيره والابدى يختلف في الامانة وايضا النسي لا يضمن مثله كما امر
 الثامنة المستضع لايملك الابداع فان اضع وهلك كان لرب المال ان يضمن اجمعا ما شاء فان سلم
 وحصل الربح كان لرب المال التاسعة رجل اخذ ارضا بذرا بزرعهها ولم يقبل له صاحب
 الارض اعمل فيما ابرأك لا يدفع الى غيره من اربعة فان كان البذر من قبل الاخر كان له ان يدفع
 الى غيره من اربعة على كل حال وقد عدناها المصنف احدى عشرة فانه جعل الركوب واللبس مستثنين
 مستثنين ولا ينجي انهم ماصورتان تحت الاجارة والاعارة ١٠ (قوله بدون امر) اى من
 الاصيل ونصف البيت الواو من دون (قوله وكيل) فليس له ان يوكل فيما وكل فيه لانه فوض
 اليه التصرف دون التوكيل الخ (قوله مستعير) اى اذا استعار دابة ليركبها ليس له ان يعيرها
 لغيره الا ان يكون امره بذلك او استعاره صا اليه ليس له ان يعيره لغيره بدون امر المهيرون
 الخ (قوله ومؤجر) يفتح الجيم هو المستاجر بكسر هاء يفتحى لو استاجر دابة ليركبها بنفسه
 او قصه اليه ليس له ان يركب غيره ولا يحمل وكذا ليس له ان يلبس القميص الا بامر
 (قوله ركوبه وبابا فيه ما) اى في المستعير والمؤجر اى للركوب واللبس فيه فهو منصوب
 على المفعول لاجله وانما لايملك المستعير والمستاجر ذلك في الركوب واللبس ونحوهما
 للاختلاف بالاستعمال الا بالاذن اما ما لا يختلف فله ذلك بدون الاذن ولكن يخالف هذا
 ما ياتي متماثا من قوله له ان يعيره ما اختلف استعماله أولا وقال في المخير مثله المستاجر نعم هو
 صحيح فيما اذهن المعير فانه لا يعيره حيث يذبحون اذن فيما يختلف استعماله لمكنه اطلاق هنا
 المستعير والمؤجر ووافقه عليه الشرنبلالى في شرحه لكن الذى يظهر انه هنا محمول على ما اذا
 قيد بلبسه وركوبه ولجورد (قوله ومضارب) بكسر الراء فليس له ان يضارب بغير اذن (قوله
 ومهرمن) فلا يملك ان يرهن بغير اذن الراهن لانه رضى بحبه لا يحبس غيره الخ (قوله
 وقاض يضمن) اى يتخلف فليس له ان يتخلف بدون اذن الامام (قوله ومستودع) يفتح
 الدال لايملك الابداع عند اجنبى الا ان ياذن له المالك الخ (قوله ومستضع) فانه لايملك

بدون
 امر وكيل مستعير ومؤجر
 ركوبه وبابا فيه ما
 ومهرمن ايضا وقاض يضمن
 ومستودع مستضع

فافترقا وأما أكثرهم على أنه يجوز نهـم مشايخ العراق وأبو الليث والشيخ الإمام أبو بكر محمد بن
 الفضل والصدور الكبير برهان الأئمة لأن الإبداع دون الاعارة والعين ودبعة عند المستعير في
 العارية فاذما ملك الاعلى فالأولى أن تلك الأدنى قال ظهره الدين المرغيناني وعلمه القتيبي
 اهـ وجعل القتيبي على هذا في السراجية أيضا وفي الصيرفة أن القول بأن العارية تودع أولا
 تودع محله ما إذا كان المستعير يملك الاعارة أما فيما لا يملكها الملك الإبداع والله تعالى أعلم
 (أقول) ومن الصور التي لا غلظت فيها الاعارة ما لو انتمت مدته أو هو ما ذكره المصنف ومنها ما لو
 عين المعتبر للمستهير أن لا يعير فيما يختلف بالاستعمال كركوب الدابة وأيس الثوب لأنـه ما
 يختلفان باختلاف المستعملين كما سيذكره المصنف (قوله) وأما المستاجر (يفتح الجيم فيؤجر
 أي من غير مؤجره وأما من مؤجره فلا يجوز أن تخلل ثالث به يبقى لأزوم عليك المالك ولا يجوز
 بأكثر مما استأجره أطلقه وهو قد يدعى بالاختلاف الناس بالانتفاع به قال في البرزاية اعارة
 المستاجر تجوز إلا في شئتين استأجره ما لم يكن بنفسه ليس له ركاب غيره لا يبدل ولا يجانوا وكذا
 لو استأجره بالسيارة ليس له الاعارة ولا الاجارة لغيره لأنـه ما يختلفان باختلاف المستعملين
 حتى لو استأجره دابة لم يركوب مطلقا يقع على أول ما يوجد فان ركب أو أركب تعين وليس لغيره
 بعد انتهى وفي الحافظة وقولهم يؤجر المستاجر ويعير ويودع فيه الاختلاف الناس في الانتفاع
 به انتهى وفي ودبعة البصر عن الخلاصة والودبعة لا تودع ولا تعار ولا تؤجر ولا ترهن والمستاجر
 يؤجر ويعار ويودع ولم يذكر حكم الرهن وبقى أن يرهن اهـ وفي قول الخلاصة
 وينبغي نظرا لأنه قد مر أن اتفاق مختارات النوازل لصاحب الهداية أن المستاجر لا يرهن اللهم
 الآن يكون في المسئلة روايتان أو قد قطت كلمة لأن عبارة أن يرهن في الخلاصة سهو وان
 قل المصنف لا يقال لعل مراد صاحب الخلاصة من قوله ينبغي أن يرهن هو الرهن لا المستاجر
 لأننا نقول لا مجال لذلك الاحتمال لأنه ذكر في الخلاصة أيضا في كتاب الرهن أن الرهن لا يرهن
 افاده في نور العين ولذا زدت في عبارته لأن غير تنبيهه عليه في الودبعة عند قوله الدفع لن
 في عبارته (قوله ويودع) لكن الاجبة المشترك يضمن بإيداع ما تحت يده لقول القسوين
 ولو أودع الدال ضمن سائحاف (قوله ويعار) فيركب من شاء إذا استأجره عين أول ركب
 كما يأتي (قوله ولا يرهن) لأن فيه إبقاء الدين وهو عليك لعينه والمستاجر اغما ملك منافع
 لعينه (قوله فكل الودبعة) فلا يؤجر ولا يرهن ولا يودع ولا يعار قال في الأشباه الودبعة
 لا تودع ولا تعار ولا تؤجر ولا ترهن والمستاجر يؤجر ويعار ولا يرهن والعارية تعار ولا تؤجر وأما
 جازت اعارة المعار والمؤجر للأطلاق في الانتفاع وهو معدوم في الإبداع فان قيل إن اعار
 فقد أودع قلنا هذا ضمني لا قصدى والرهن كالودعة لا يودع ولا يعار ولا يؤجر وأما الوصى
 فيملك الإيداع والاجارة دون الاعارة كما في وصايا الخلاصة وكذا المتولى على الوقف والوكيل
 بقبض الدين به معدوم دعى فلا يملك الثلاثة كما في جامع الفصولين (قوله ومالك أمر الخ) مالك
 مبتدأ وجهه لا يملكه صفة له وقوله وكبيل الخ والخبر قال الشاويح ابن الشخصية قد ذكرها
 قاضي خان مجموعة فقال الأولى الوكيل ليس له أن يوكل فيما وكل فيه لأنه فوض اليه
 التصرف دون التوكيل والناس متفاوتون في الآراء وقد رضى برأيه دون رأى غيره فلو أن

وأما المستاجر فيؤجر
 ويودع ويعار ولا يرهن وأما
 الرهن فكل الودبعة وفي
 الوهبانية نظم نسج مثل
 لا يملك فيها غلبه كما افتره
 بدون إذن سواء قبض أولا
 فقال
 ومالك أمر لا يملكه

وأما حتى ثلاثين ١٥ وفي البرازية من الأربع من العاربة استعار قدر الغسل الثياب
 ولم يسلمه حتى يتركها ثلاثين ١٥ وفي جامع الفوائد العاربية لومؤنة فامسكها بعد الوقت مع
 امكان الرد ضمن وان لم يستعملها بعد الوقت هو المختار وفي الحامدية والمكث المعتاد
 وانظر ما ياتي عنه فيقول المصنف فلما كانت مؤنة فامسكها بعد ما كتبت ثمنها ١٥ وانظر
 ما سكت به في ان شاء الله تعالى والقول في اطلاق العاربية وتقييدها قول المعبر (قوله) أو فيه
 (ضرر) يعني في رجوع المعبر على المستعير (قوله) فتبطل أي بالرجوع (قوله) كن استعارامة
 لترضع ولده) (قوله) بالامة لان الحرمة لا تستعار وعلال المسئلة في العدة بان المعروف عرفا كاشروط
 شرطا ١٥ قال في الخاتمة رجل استعار من رجل أمة لترضع ابنه الفارضة فامسكها الصبي
 لا يخذل الا نديم قال المعبر ردد على خادى قال أبو يوسف ليس له ذلك أي طاب الرد وله أجر مثل
 خادمه الى ان يقطع المعبر ١٥ (قوله) فله أجر المثل أي للمعبر والاولى فعلية أي فعل المستعير
 (قوله الى النظام) ومنه ما لو استعار دابة ليغزو عليها فاطمها ابنه عدان وصل الى دار التمر
 ولا يجود دابة يكتريه أو يشتريه في ذلك الحبل بطات العاربية ولا يكتفي في يده باجر المثل الى
 ان يجد كرا أو شرا كذا في المخرج وينبغي أن يلحق به اجر المثل مالوطا عليه منه في المفاضة ويراد بقوله
 الى موضع يجوده كرا أو شرا أي يفتن وأجر المثل حتى لو كان في مكان أو وصل اليه وطالب
 أفيد من أجر المثل أو عن المثل في الشراء ينبغي ان لا يكاف وكذا لو وجد يفتن وأجر المثل لكن
 لم يوجد منه غنة ما يشتري به أو شرا ولا يعطونه الاحالة ليراجع (قوله) وقامه في الاشياء
 حيث ذكره ثلثين فيما افقار للرجوع في نفس الغار في قبيل المدفني مكان لا يقدري على الشراء
 والكرا فله أجر المثل وفيما اذا استعار أرضا للزراعة وزرعها ثم خذ منه حتى يجوده ولو
 لم يؤت وقت وتترك باجر المثل ١٥ وعز ذلك الخانة فوجع جارتها كان له منه غير ان لا يدفعه اليه لانه
 ضرر بين وعلى المستعير أجر المثل من الموضع الذي طلب صاحبه الى أدنى الموضع الذي يجوده
 شرا أو كرا ١٥ ومنه يعلم ما في عبارة الاشياء من الإيجاز البالغ حد الانجاز وكذا في قوله اذا
 استعار أرضا الى قوله وتترك باجر المثل ١٥ قال في الخاتمة ولو ان رجلا أعار أرضا ليزرعها أو وقت
 لذلك وقتا ولم يؤت وقت ولم يقارب الحصاده ذلك وفي الاستحسان لا يكون له ذلك حتى يحصد الزرع
 لان المستعير لم يكن مبتلا في الزراعة فتترك الأرض في يده الى الحصاد بالاجارة وتضمير الاجارة
 اجارة ١٥ ومنه يعلم ما في كلام الاشياء من الإيجاز تأمل وسما في (قوله) وفيها معز بالقيمة
 لم أجده في القيمة في هذا الحبل وعجالة الاشياء تلمز العاربية فيما اذا استعار جدار غيره لوضع
 جذوعه ووضعها ثماع المعبر الجدار فان المشتري لا يترك من رفعه أو قبل لا بد من شرط ذلك
 وقت البيع كذا في القيمة فكان الاولى - حذف - (قوله) لوضع جذوعه) أو أرضا الحفر
 سر داب (قوله) وقيل نعم) مثل المشتري الوارث فيما ذكر لكن للوارث ان يامر برفع الجسد ذرع
 والمبرداب بكل حال ١٥ يرى أي ولو مع شرط القدر أو وقت وضع الجسد ذرع أو وقت حفر
 السر داب بخلاف المشتري حيث لا يترك من الرفع مع هذا الشرط ١٥ أبو السعد ود (قوله)
 الا اذا شرطه وقت البيع) أي اذا شرطه بالبيع بقاء الجذوع والوارث في هذا بمنزلة المشتري الا
 ان لاوارث ان يامر برفع البناء على كل حال كما في الهندية ومنه يعلم ان من اذن لاحد دورته

أو فيه ضرر فتبطل وثيق
 العين باجر المثل كن
 استعار أمة لترضع ولده وصاد
 لا يخذل الا نديم فله أجر المثل
 الى القطام وقامه في الاشياء
 وفيها معز بالقيمة تلمز
 العاربية فيما اذا استعار
 جدار غيره لوضع جذوعه
 فوضعها ثم باع المعبر
 الجدار ليس للمشتري
 رفعها وقيل نعم الا اذا
 شرطه وقت البيع

(وأخذت منك عبدى)
 وابعدت دارى شهرانجانا
 (ودارى) مبتدأ (لأن)
 خبر (سكى) متبوع أى
 بطريق السكى (و) دارى
 لأن (عـرى) مفعول
 عطافى أى أعزتم الك عرى
 (سكى) تمييزه يعنى جماعت
 سكتها لأن مدة عـرى
 (و) اهدم لزمه (يرجع
 المعبر متى شاء) ولو مؤقتة

لأدب في الشئ علمه لأنه لا يثبت أحد من الألبانية وهي القرنة الحالية (قوله) وأخذت منك
 عبدى (انما كان عارية لأنه أذن له في الاستخدام عيني وهو كحكمة على دابتي صريح في العارية
 كناية في الهبة وكان الأولى الختام اسم الإشارة هنا وفيما بعده كافي للرد للوجه الذي ذكرناه
 (قوله) شهرانجانا أى بالعروض وكذا الولم بقل شهر أوجهه عارية أحد قولين وقيل لا يكون
 عارية وظاهر الهندية اعتماده ومثله في الجرع عن الخليفة أى بل اجارة فاسدة وقد قيل بفسادته
 فخر خاتمة وينبغي هذا لأنه اذ لم يصرخ بالمدة ولا بالعوض فالولى ان يكون اعارة من جعله اعارة مع
 التعمر بجملة المدة ون العوض كذا افاده شيخ سيدى الوالدرجـه الله تعالى ونقل الرمل في
 حاشية الجرع عن اجارة البرازية لانتم قد الاعارة بالاجارة حتى لو قال أبرت منك منافعها سنة
 بلا عوض تكون اجارة فاسدة لا عارية اه فقام له مع هذا وسأبقى في أول الاجارة اه (قوله)
 ودارى (لأن) لان قوله دارى لأن وان كان تعليق العين ظاهراً فهو محمول عليك المنفعة وقوله
 سكى محكم في العارية فحملنا الحمل على الحكم حوى (قوله) تمييز أى عن النسبة الى الخطاب
 أى ملكتم الك سكتى وهذا أولى عما في المغرب والله تعالى من أمه لانهم يجوزون ان يكون خبراً
 ولك متعلق به أو بالنسبة بين المبتدأ والخبر كما في قوله تعالى ان الدين عند الله الاسلام حوى عن
 الحفيد على صدر التبعة (قوله) أى بطريق السكى أى نسبة دارى لك بطريق سكتها
 لا عليك عينا وهو حقيقة العارية (قوله) مفعول مطاق أو ظرف أى مدة عرك فتمتنى
 وهو ما أشار اليه الشارح به وهو وجه آخر لكنه مزج احتمالاً باحتمال (قوله) تمييز أى تمييز
 عرى قال الزبلي لان قوله دارى لك يحتمل ان يكون له رقيمتا ويحتمل ان يكون له منفعة
 ولو قال فى لك ان سكتكم كان تعليقاً للدلالة على ان الخلفك الرقبة الدار وقوله لتسكنها
 مشورة فلا تغيروا قضية العقد اه اتقانى (قوله) يرجع المعبر متى شاء) اقول عليه الصلاة
 والسلام الخفة مردودة والعارية مؤداة وجه الاستدلال ظاهر وفيه تعميم بعد التخصيص
 لما عرف ان المنفعة عارية خاصة عناية ولان المنافع تحدث شيئاً فشيئاً وبقيت الملك فيها بحسب
 حدوثها فرجوعه امتناع عن تعليق ما لم يحدث له ذلك زبلي (قوله) ولو مؤقتة) لكن يكره قبل
 تمام الوقت لان فيه خلاف الوعد ابن كمال (أقول) من هنا تعلم ان خلاف النوع مكرره لاسرار وفى
 الذخيرة يكره تغريمه لانه خلاف الوعد ويستحب الوفاء بما له من كمال استظهر العلامة أبو السعود
 كراهة التحريم ووفى شيخه بحمل ما في الذخيرة ومن تحاشوا هابان الكراهة للتغريم على ما اذا
 وعد وكان من نية الوفاء ثم طرأ الخلاف فلا مخالفة اه قال سيدى الوالدرجـه الله تعالى بالزم
 الوفاء بالوعد شرعاً والمسألة في الاشتباه من الخطر والاباحة وتفصيلها في حواشيه وقال في
 الهندية واما أنواعها فاربعة أحدها ان تكون مطلقة في الوقت والانتفاع وحكمه ان
 للمتعبر ان ينتفع بها بأي نوع شاء وأى وقت شاء والثاني ان تكون مقيدة في ما لا يتجاوز
 ما سماه المعبر الا اذا كان خلافاً الى خبر والثالث ان تكون مقيدة في حتى الوقت مطلقة في
 الانتفاع والرابع عكسه فلا يمتد على ما سماه المعبر هكذا في السراج الوهاج وفى فتاوى
 القاضى ظهير الدين اذا كانت العارية مؤقتة بوقت فامسكها بعد الوقت فهو ضمن ويستوى
 فيه ان تكون العارية مؤقتة نصاً أو دلالة حتى ان من استعار قداماً بكسر الحطاب فكسره

ولا يغفر كما سباني آخر الكتاب فقوله أي علمت أي أنك تزعمها وتنفها ط (قوله) لانه
صرح بجواز المخ (عبارة العيني والدرر لان الاطعام اذا اضيف الى مال الاطعم كالارض يراد به
علم الاط - لا فاقا لاسم الحمل على الحال وحاصله ان المصريح لا يحتمل غيره وهو يكون حقيقة
وجاز لان المعترف فيه قرينة مانعة من المعنى الحقيقي فالذلك كان صريحاً لا يحتمل غيره بخلاف
الكتابة فانها لا يعترف بها قرينة (قوله) ومنحك اصله ان يعطى الرجل ناقة أو شاة فيسرب
لبنتهم يريد اذ اذهب دراهم كقولك حتى قيل في كل من اعطى شاة - ومنحك واذا اراد به
الهبة فادرك العين والابن على اصل وضعه اه زباني (قوله) نوبى أو جارى بتي هذه) أتى
باسم الإشارة ولم يكتف باضافة الثوب والجارية الى نفسه لانه لا يلزم من الاضافة اليه ان
يكون الثوب أو الجارية معيناً لاحتمال أن يكون له أكثر من ثوب وجارية لانه يشترط عدم
جهالة العين المستعارة كما سبق وحقيقة سقط قول السيد الجوى نظر ما الداعي الى
انحزام اسم الإشارة في هذا وما بعده ولا أغنت الاضافة الى نفسه عن ذلك (قوله) لانه صريح
هذا ظاهر في محبتك اما حملك فقال الزباني انه مستعمل فيها بقال حمل فلان فلا ناعلى دابته
يراد به الهبة تارة والعارية اخرى فاذا نوى احدهما صحته نية وان لم تكن له نية حمل على الادنى
كى لا يلزمه الاعلى بالشك اه وهذا يدل على انه مستعمل بينهما السكن انما يريد به العارية عند
التجرد عن النية لئلا يلزمه الاعلى بالشك ط وفي الشكالى للنسب وقوله فى الهداية ومنحك
هذا الثوب وحملت على هذه الهداية اذ المراد به الهبة لانهم ما قبلت العين وعند ارادته الهبة
يحمل على قبلت المنافع تجوز امش كل من وجوه احدها قوله اذ المراد به الهبة وكان ينبغي
أن يقول اذ المراد به ابدل التعديل ويمكن ان يجاب عنه بان الضمير يرجع الى المذكور كقوله
نعالى عوان بين ذلك وثانيها انه جعل هذين اللفظين حقيقة للتركيب العين وجواز التركيب
المنفعة ثم ذكر فى كتاب الهبة فى بيان افعالها وحملت على هذه الهداية اذ نوى بالحل الهبة
وعلى بان الجمل هو الارزى كتاب حقيقة فيكون عارية لكنه يحتمل الهبة وثالثها انه لما كانا
التركيب العين حقيقة والحقيقة تراد باللفظ بلائىة فبعد عدم ارادة الهبة لا يحمل على تركيب
المنفعة بل على الهبة وفى المستصنى شرح النافع قلنا اجاز ان يكونا قبلت العين حقيقة وقبلت
المنفعة مجازا والى هذا مال صاحب الهداية فى كتاب العارية ويكون التقدير اذ المراد به الهبة
وارادته العارية أى لانه اذ المراد به الهبة وارادته العارية أى لانه اذ المراد بالحقيقة لا يضار الى
المجاز الاعتراف ارادته ويحمل ان يكونا بالعكس واليه أشار نضر الاسلام فى مبسوطه وصاحب
الهداية فى كتاب الهبة ويكون قوله اذ المراد به الهبة لثبات كيدى لان مطلق الكلام يحتمل
على العارية فليس المراد به التقيد ويحتمل ان يكون المعنىان حقيقة هما وانما ترجح احدهما
لانه أدنى الامرين فيصل عليه للثبوت اه كذا فى الكتابة موضعا (قوله) لانه أى بالنسبة
لان هذا اللفظ مستعمل فيها بقال حمل فلان فلا ناعلى دابته يراد به الهبة تارة والعارية اخرى
فاذا نوى احدهما صحته نية وان لم يكن له نية حمل على الادنى زباني واما منحك فقد علمت انه
كذلك لان معناه اذ المراد به الهبة العارية لان المخ لتركيب العين عرفا وعند عدم ارادته يحمل
على قبلت المنافع وان ارادته الهبة فادرك العين والابن على اصل وضعه (قوله) أى مجازا

لانه صريح مجاز من الملاح
اسم الحمل على الحال
(ومنحك) بمعنى أعطيتك
(نوبى أو جارى بتي هذه)
وحملت على دابتي هذه
اذالم يرد به (؟) فكتبتك
وحملت (الهبة) لانه صريح
فبعد العارية بالنية
والهبة بها أى مجازا

جارا فقل لذللك الرجل في حماران في الاصطبل فخذ أحدهما وذهب فخذ أحدهما وذهب به
 يعني إذا هلك اه وقد مناعناه قريبا وفي النهاية من الهبة وعقد التملك يصح في المشاع
 وغيره كالبيع بانواعه يعني الصحيح والقاسد والمصرف والسلم فان البيع لا يمنع تمام
 القبض في هذه العقود بالاجماع (قوله وبيعه) وكذا اقرضه كما مر وكذا ايجاره من
 الشريك لا الاجنبي وكذا وقفه عند أبي يوسف فلا فلاحه وفيما يحتمل القسمة والاختياز
 اتفاقا وأنتى الكسبة بقول محمد واختارنا شيخنا بل قول أبي يوسف وأما وديعته فبغاظة
 وتكون مع الشريك وأما قرضه فبغاظة كما إذا دفع اليه ألفا وقال خذها فاقترض وخمس مائة
 شريكا كذا في النهاية هنا وأما غصبه فتصور قال البرازي وعليه الفتوى وذكره في
 الفصول صورا وأما ماله فله فكميته فانما لا تجوز في مشاع بغيره الا إذا تصدق بالكل على
 اثنين فانه يجوز على الاصح وعامة في أوائل هبة البحر وان شاء الله تعالى (قوله لا تنقض
 للجهالة) كذا في بعض النسخ وفي بعضها الامانة وهي أولى وفي القديسي ما يفيد رد هذا
 التعليل حيث قال بشرطها تعيين المستعار حتى لو قال في حماران في الاصطبل الخ
 ما قدمناه من الخلاصة (قوله لعدم لزومها) لاحاجة اليه اذ جهالة عين المشاع لا تمنع
 في اللزوم أيضا ولذا جاز به مع ان البيع لازم والحاصل أن اعارة المشاع تصح كبقاها كان
 أى في الذى يحتمل القسمة أولا بجهالة من شريك أو اجنبي وكذا اعارة الشئ من اثنين أو رجل
 أو فصل بالتمتع أو بالامانة كافي القنية (قوله وقالوا لعاف الدابة على المستعير) لان نفعه له
 فنفعه عليه (قوله وكذا انفعة العبد) أى مطلقة كانت أو مؤقتة كما في المتع (قوله اما كسوته
 فعلى الماعز) لان الاعارة بغير لافعة ولا ماعز الرجوع عنها في كل حين فكان لزومها غير متطلب
 عادة والكسوة مؤقتة كون في الزمان المستطيل الا يرى انه شرط في ثوب الكسوة في كفاية العين
 ان يمكن بقاؤه ثلاثة أشهر فصاعدا والمنافع تحدث في كل آن وتجب دفي آن غير آن وبقاؤها
 غير لازم وان ذكرها مدة فلولزمت العارية بقدرها خرجت عن موضوعها ولو صرح برجوعه
 انتهى للمستعير بذهاب كسوته من غير حصول انتفاعه (قوله وهذا) يعني انما يكون تملك
 منافع العبد عارية ونفعه على المستعير لو قال له اعطني عبدا فملك الخدمي أو اعرفني عبدا فملك
 المالك خذوه واستخدمه كان ابداعا أو ذونا بالانتفاع به والعبد وديعه فنفعه على
 المودع كافي الهندية والبرازية وغيرهما (قوله لانه وديعه) الاقرب انه اباحة للانتفاع
 اذ لو كان وديعه لما جاز له الانتفاع بها أو يقال انها وديعه اياحه المالك الانتفاع بها وفي
 الهندية عن القنية دفعت لآل هذا الحمار لتسعه له وتعلقه من عندك عارية اه (قوله لانه
 صريح) أى حقيقة قال قاضي زاده الصريح عند علماء الاصول ما نكش المراد منه في
 نفسه فيتناول الحقيقة الغير المجهورة والجهار المتعارف اه فالاول اعرتك والثاني أطعمتك
 أرضى (قوله أى غلتما) قال في البحر لان الاطعام اذا أضيف الى مال يؤكل كل عينه يراد به
 ما يستعمل منه مجازا لانه محله اه ولو قال اطعمتك هذا الجزور فهو عارية لان ان يريد الهبة
 هندية وهذا يفيد تقييد الارض بما اذا كان فيها غلة والفلاحة لهذا التركيب وفيه
 ان المراد انه اعارها له ائزرها فانه اذا عير بالاطعام اخضت عاريته بالانتفاع بزراعتها فلا يبنى

وفيه معنى لأن جهالة
 العين لا تنقض للجهالة
 لعدم لزومها وقالوا لعاف
 الدابة على المستعير وكذا
 نفع العبد اما كسوته فعلى
 المستعير وهذا اذا طلب
 الاستعارة فلو قال المولى
 خذوه واستخدموه من غير أن
 يستعيروه فنفعه على المولى
 أيضا لانه وديعه (وتصح
 ناعرتك لانه صريح
 وأطعمتك أرضى) أى
 غلتما

بفتح ما سبقتي قريمان قول المولى خذ واستخدمه والظاهر أن هذا هو المراد بما نقل عن
 الهندية ركنه الإيجاب من المعبر. وأما القبول من المستعير فليس بشرط عند أصحابنا الثلاثة
 اه أي القبول صريحاً غير بشرط بخلاف الإيجاب. وهذا قال في الترتيبات ان الاعارة
 لا تثبت بالسكوت اه والألزام أن لا يكون أخذها قبولا (قوله وحكمها كونها أمانة) فان
 ملكك من غير تعدل بضمين وان تعدى ضمن بالاجماع ولو بشرط الضمان في العارية هل يصح
 فالشايخ يحتفلون فيه وفي خلاصة الفتاوى رجل قال لا خير أعرفي فان ضاع قاله الضامن
 قال لا يضمن هندية عن غاية البيان. ومثله في الافتقار عن المعمرات (قوله قابلية المستعار)
 أي يمكن الانتفاع بالمعمر مع بقاء عينه فلو أعاد مكيلاً أو عوزاً ولا يمكن الانتفاع به إلا بامتلاكه
 كان كناية عن القرض ولا يصح اعارة الامه للوطول لأن تحت وصاية لخدمة لعدم قابلية
 المعارة لذلك الانتفاع لان الإباحة لا تجرى في القروض ولا يجوز التبرع بمنافع الصغير ولم يجعل
 عارية الامه نكاحاً كما جعل في عارية المكيل والموزون فراضا المشاكلة بين القرض والعارية
 لان كلامهم ما تبرع غير لازم لصاحبه أن يرجع به متى شاء والنكاح لازم فلا ينعقد باللفظ لا يدل
 على الزموم ومن لازم النكاح البذل وهو المهر بشرط العارية عدم ذكر البذل قال في الهندية
 ومن شرطها العقل فلا تصح الاعارة من الجنون والصبي الذي لا يعقل وأما البلوغ فليس
 بشرط حتى تصح الاعارة من الصبي المأذون ومنها القرض من المستعير ومنها أن يكون المستعار
 مما يمكن الانتفاع به بدون استئجاره فان لم يمكن فلا تصح اعارته كذا في البدائع. قال الحاکم
 الشيبيني في النكاح وعارية الدراهم والذناير والفلس قرض وكذلك كل ما يكال أو يوزن أو يعد
 عدداً مثل الجوز والبيض وكذلك الاطمان والصوف والابر يسهم والكافور وسائر متاع العمار
 والمندالة التي لا تقع الاجارة على منافعها قرض وهذا اذا أطلق العارية فالماذا بين الجهة كما
 اذا استعار الدراهم والذناير لم يبرها ما يوزن بها كذا أو يتجهل بها أو غير ذلك مما لا
 ينقلب به عينه لا يكون قرضاً بل يكون عارية فلا يملك المنفعة المستأذنون غيرها ولا يجوز له
 الانتفاع بها على وجه آخر غير ما ساء كذا في غاية البيان * اذا استعار آنية يتجهل بها أو سيقا
 محلي أو سكة ينشأ محلي أو منطقة مفضضة أو خاتم لم يكن شيء من هذا قرضاً هكذا في النكاح * ولو
 قال لا خير أعرفت هذه القصعة من التريد فاخذها أو كلها عليه مثلها أو قيمها أو هو قرض الا اذا
 كان ديناً مما باسطه حتى يكون ذلك دلالة الإباحة كذا في الخلاصة * وباقى في كلام الشارح في
 أثناء الكتاب عن الصيرفة في العيون استعار من آخر رقعة يرقع بها قبضه أو خشبة يذخها في
 ثيائه أو آجر تفرغ وضامن لان هذا ليس بعارية بل هو قرض وهذا اذا لم يقل لأردّها عليك أما اذا
 قال لأردّها عليك فهو عارية كذا في المحيط انتهى (قوله لانها نصير اجارة) الاولى لانها نصير به
 اجارة وقد نصوا ان الاجارة تنهقد باللفظ الاعارة (قوله وصرح في العبادية الخ) أشار الى اراد
 وجواب وهو ان العارية اذا كانت غلبت المنفعة فكيف يصح اعارة المشاع فانه مجهول العين
 فإشار الى الجواب بان الجهة المانعة من التمليك الجهة المفضضة الى المنازعة وجهها العين
 لا تنقض اليها ولذا جاز بيع المشاع وايداعه وقد نقل في الصرأن الذي لا يضر في العارية جهة
 المنافع أم جهة العين فضره اذا كانت تنقض الى المنازعة لما في الخلاصة لو استعار من آخر

وحكمها كونها أمانة
 وبشرطها قابلية المستعار
 للانتفاع وخلوها عن شرط
 العوض لانها نصير اجارة
 وصرح في العبادية بجواز
 اعارة المشاع وايداعه

المناوى نقلا عن الطيبي القرض اسم مصدر والمصدر بالحقيقة الاقراض ويجوز كونه بمعنى
 القروض قال البلخي في فيه أى في الحديث ان درهم القرض بدرهم صدقة لكن الصدقة
 لم يدر منها شئ والقرض عا دمه درهم فصدقة مقابلة وبقي ثمانية عشر ومن ثم لو ابرأ منه كان
 عشر ونوابا بالاصل وهذا الحديث بعارضة حديث ابن حبان من اقترض درهم امرتين كان له
 كأجر صدقة مرة وجمع بعضهم بان القرض أفضل من الصدقة ابتداء فامتاز به عنهما بصون
 وجه من لم يعتد السؤال وهى أفضل انتهى لما فهم من عدم رد المقابل وعند مقابل الخصوم صيغ
 ترجيح الثانية باعتبار الاثر المترتب والحق ان ذلك يختلف باختلاف الأشخاص والاحوال
 والازمان وعليه ينزل الاحاديث المتعارضة انتهى ط (قوله مستددة) كأنه منسوبة الى
 العارل ان طلبها عار وعبى صحاح ورده في النهاية بأنه صلى الله تعالى عليه وسلم بانشر الاستعارة
 فلو كان العار في طلبها المانشرها وعول على ما في المقرب من انها اسم من الاعارة وأخذها من
 العار العيب خطأ اه ومثله في معراج الدراية وذكر في البدرية انه يحتمل أن تكون العاربة
 اسم ماضى وموضوعا لانسيا كالكرمى والدرى نظيره كعبت وكبت صبغة تصغير وليس بقصغير
 وفي المبسوط قبل العاربة مستددة من التعارور وهو التناوب كأنه يجعل للغير نوبة في الارتفاع
 بلا يمكنه على انه ود النوبة اليه بالاسترداد شيئا ولهذا كانت الاعارة في المكمل والموزن
 قرضا لانه لا ينتفع به الا بالاستعمال فلا تعود النوبة اليه في عهده ليكون اعارة حقيقة وانما
 تعود النوبة اليه في مثل وماء ذلك الانسان الارتفاع به على أن يكون مثله مضونا عليه يكون
 قرضا انتهى ومثله في الكفاي (قوله وتختف) قال الجوهري وقد تختف منسوبة الى العار
 ورده الراغب بان العاربانى والعاربة واوى وبالمشتقات يقال استعاره منه واستعاره الشئ على
 حذف من (قوله اعارة الشئ قاموس) قال في المنع عنه اعارة الشئ واعاره منه وعاوره ايا
 وتعود واستعاره طلبها واعوروا الشئ وتعودوه وتعاوروه تدلولوه اه وفي المبسوط
 انه من العر بفتح العين التماثل بالعوض ورده المطر زى لانه يقال استعاره منه فاعاره واستعاره
 الشئ على حذف من والصواب ان المنسوب اليه العارة اسم من الاعارة ويجوز أن يكون من
 التعارور التناوب فهـ سنانى (قوله عليك المنافع) اشار به الى رد ما قاله الكرخى من انه اباحة
 تقع وما في المتن مختار أبى بكر الرازى وهو الصحيح وهو قول عامة أصحابنا كفى الهندية عن
 السراج وعليه المتن وأكثر الشروح وبشبهه سنانى المتن كثير من الاحكام من انعقادها باللفظ
 التملك وجواز أن يغير ما لا يختلف بالمتكامل ولو كان اباحة لما جاز لان المباح له ليس له أن يبيع
 غيره كالمباح له الطعام انفس له أن يبيع غيره وانعقادها باللفظ الاباحة لانه استعير للتملك كفى
 البحر وانما لا يفسد هذا التملك الجاهل لكونه لا ينفى الى المنازعة لعدم لزومها كذا قال
 الشارحون والمراد بالجاهل الجهالة بالمنافع المالك لاجهالة عين المستعار بغيره ليس ما في
 الخلاصة لو استعار من آخر حمارا فقال ذلك الرجل لى حماران فى الاصيل فخذ أحدهما
 واذهب به يضمن اياهان ولو قال لخذ أحدهما أهم ما اشئت لا يضمن كفى المنع (قوله بجانا)
 أى بالعروض قال فى القاموس الجمان ما كان بلا بدل (قوله لزوم الايجاب والقبول ولو فعلا)
 أى كالتعاطى كفى القهـ سنانى وهذا ما يقع على القبول وأما الايجاب فلا يصح به وعليه

مستددة وتختف اعارة
 الشئ قاموس وشرعا
 (عليك المنافع بجانا)
 أقاد بالتملك لزوم الايجاب
 والقبول ولو فعلا

التسنى * فليان خرج من الطاحونة لينظر الماء فمهرقت الحنطة فحين ان ترك الباب مفتوحا
وبعد من الطاحونة كذا في الخلاصة بخلاف ذلك الخان وهي خان فتم انازل وابل كل منزل
مقفل فخرج وترك الباب مفتوحا فصاروا خذوا شيئا لا يضمن كذا في الوجيز للسكردري
* قال المودع المالك أنا ذاهب الى المزرعة وأريد ان أضع وديعتك في بيت جاري فقال له المالك
ضعها فوضعها وذهب الى المزرعة ورجع فاخذها من الجار وجاء الى بيتها ووضعها في
فضاعته من داره هل يضمن المودع الاول أم لا ينبغي الضمان كذا في الذخيرة معربا عن عبارة
فارسية * ولو كان عنده كتاب وديعة فوجد رقبته خطا بكمه أن يصلحه اذا كره ذلك صاحبه كذا
في الملقط انتهى (أقول) وهذا بخلاف اصلاح غلط المصنف اذا كان يحيط بناسب فانه يجب
حينئذ كما يأتي في آخر العاربية * وفي الهندية أودع عند رجل من ضبعة والملك ليس
بأعنه ثم جاء الذي الصك بأعنه وادعى تلك الضبعة والشهم والذين بذلوا خطوطهم أو أن
يشهدوا حتى يراد خطوطهم فالتقوا في امر المودع حتى يرجعهم الصك ابروا خطوطهم ولا يدفع
الصك الى المدعى وعليه الفتوى كذا في الفتاوى العتبية * دفع الى رجل مال لا ينتمى على
العرس فان كان المدفوع دراهم ليس له أن يحبس نفسه شيئا ولو نذرته بنفسه ليس له أن يلقط
منه كذا في محيط السرخسي وكذا ليس له أن يدفع الى غيره ما ينتمى كذا في السراج الزجاج
ومثل المال السكر كذا في الغيبة * وسئل عن أمة اشترت سوارا من مال اكتسبته في بيت
مولاهما وودعتهما امرأة فقضت تلك المرأة ولم يكن ذلك باذن مولى الجارية فهل يكت
الوديعة هل تضمن فقال نعم لان ذلك ملك المولى ولا يدع بفراذن فصارته غاصبة كذا في
الفتاوى العتبية انتهى ما في الهندية والله تعالى أعلم وأستقر الله العظيم

(كتاب العاربية)

مشروعهم بالكتاب وهو قوله تعالى ويمنعون الماعون والماعون ما ياتى اورونه في العادة وقبل
الزكاة فقد ذم الله تعالى على منع الماعون وهو عدم اعارته فتكون اعارته محمودة وبالسنة وهي
ماروى البخارى انه عليه الصلاة والسلام استعار من أبي طلحة قريسيه من المندوب فركبه حين
كان فزع في المدينة فلما رجع قال مارا بنام شئ وان وجدناه لبحرا وبالإجماع فان الأمة
أجبت على جوازها وانما اختلفوا في كونها منتهبة وهو قول الاكثرين أو واجبة وهو قول
البعض انتهى (قوله لان فيها غلبا) أى وايداعا فتكون من الوديعة بمنزلة المفرد من
المركب والمركب مؤخر عن المفرد ويحتمل أن يكون اشارة الى ما قدمنا في الوديعة من انه من
باب الترقى والانساب في التركيب أن يقول ذكرا بعد الوديعة لاشتراكه ما في الامانة وأخرها
لان فيها غلبا (قوله النية عن الله تعالى في اجابة المضطر) أى ان المنة مضطر وقال
تعالى أن يجيب المضطر اذا دعاه وقد أغاثه المعبر فكأنه نائب عن الله تعالى في اغاثته وان كان
فعل المعبر من الله تعالى فلا نية في الحقيقة ففعلها قد تحل في هذا الخلق وورد تحتها وبإخلاص
الله (قوله لانها لا تكون الا لاحتاج) أى غالبا (قوله والقرض بثمانية عشر) حقه
بعضهم ان نواب الصدقة أكثر وان افرادها أكثر كذا وان كانت في القرض أكثر كما قال

(كتاب العاربية)

أخرها عن الوديعة لان فيها
تبايكا وان اشتركت في الامانة
ومحاسبته النية عن الله
تعالى في اجابة المضطر لانها
لا تكون الا لاحتاج
كألة قرض فلذا كانت
الصدقة بعشرة والقرض
بثمانية عشر (هى) لغة

الزنى

معه رقبته فبين انهم مروق فقال رد دته على من اخذته منه ببرأ كغاصب الغاصب اذا
رد على الغاصب ببرأ في الذخيرة انما ببرأ الوأبب رده بحجة في عدة الفتاوى هذا كغاصب
الغاصب اذا قال ردت على الغاصب صدق بيمينه لا بدونه امتنق. قال ثلثت منذ عشرة ايام
وبرهن ربي انما كانت عنده منذ يومين فقال المودع وجدته افتلقت تقبل ولا يضمن ولو قال
أولا ليست عندهى ودبعة ثم قال وجدته افتلقت ضمن اه فنية * دلال دفع فوبالى ظالم لا يمكن
استرداده منه ولا اخذ الفنى يضمن اذا كان الظالم معروفا فلا * ن خرج المودع وترك الباب
مفتوحا ضمن لو لم يكن فى الدار احد ولم يكن المودع فى مكان يسمع حسن الداخل عدته المودع
لو حفظها فى حرا زاب فيه مال ضمن والمرا دحوز غيرة أما لو استاجر بيتا فنه - وقطعها فيه لم
يضمن ولو لم يكن فيه ماله * حى مودع استاجر بيتا فى مصر أو دفع فيه واحرزها فيه وسافر
وتركها فيه لم يضمن * صم تختم بخاتم الودبعة قبل ضمن فى الخضر والبنصر لافى غيرهما
وبه يفتى وقيل ضمن فى الخضر لافى غيرهما بالمرحمن ونقض المراءة مطلقا لانه استعمال منها
خلاصة فى الاقسمة * ادعى وكالة قبض دين أو ودبعة فاقرب المطلب فى الدين يؤمر بدفعه
البهوفى العدين لا يؤمر فى ظاهر الرواية وذكر فى محل آخر من الخلاصة فى الفرق بينه ان
القرار فى الدين لافى ماله نفسه وفى الودبعة لافى ماله غيره اه قال ولو اقر بالوكالة وانكر
المال لا يبره بخصمه ولا تقبل المينة على المال الا أن تقع المينة على الوكالة أو لم يثبت كونه
خصما باقرا المطلب لانه ليس بحجة فى حق الطالب وان أقر بالمال وانكروا الوكالة لا يحلف
الوكيل المطلب على العا بوكالة اذ الحلف يرتب على دعوى صحيحة ولم تصح اذ لم تثبت وكالة
فلم يصح خصما الا اذا قامت المينة على الوكالة والمال يقبل عنه دابى حقيقة بناء على أن وكيل
قبض الدين يملك الخصومة عنه * هـ لا يؤمر بدفع الودبعة الى الوكيل بقبضه الموصدة
اذا أقر بمال الخصم بخلاف الدين * قن عن محمد لموصدة يجبر بدفع عين كدين غر وكذا عن
أبي يوسف * حشصى موصدة أو كذبه أو سكنت لا يجبر بدفع الودبعة ولو دفعها الا بتردد فلو حضر
ربه أو كذبه فى الوكالة لا يرجع المودع على الوكيل لموصدة ولم يشترط عليه الضمان وان رجع
بعينه ولو فاعما وبقيمة لو هالكا * قال صاحب جامع الفصولين أقول لموصدة ودفعه بالشرط
فيبنى أن يرجع على الوكيل ولو فاعما اذ غرضه لم يحصل فله نقض وقضه على قياس ما مر من
الهامة من ان المدينين يرجع عاده الى وكيل صدقه لو باقيا كذا هذا * شجع لو لم يؤمر بدفع
الودبعة ولم يساه افتلقت قيل لا يضمن وكان ينبغي ان يضمن اذا المنع من الوكيل بزمه كما نفعه من
المودع ولو سلمه الى الوكيل لا يبره لانه سعى فى نقض ما فعله * ذخيرة وكل زيد الغائب بقبض
ودبعة فتقبضها زيد قبل أن يبلغه ذلك فتأب بغير المالك ضمن زيد أو الدافع ولو علم الدافع
بالتوكيل لا يبره بئرا الا للمودع ان يدفعه (يقول الحقير) الظاهر انه يبر الدافع لا زيد لكون
قبضه حين قبض فؤ لا والله تعالى أعلم عن وكاهه بقبض الودبعة فى اليوم فله قبضه غدا ولو
وكاهه بقبضه غدا لا يملك قبضه اليوم اذ ذكر اليوم للتجديد فكانه قال انت وكيلي به الساعة
فاذا ثبت وكالته الساعة دامت ضرورة ولا يلزم من وكالة الغد وكالة اليوم لا يصح باولاد لالة
وكذا لو قال قبضه الساعة فله قبضه بعدها ولو قال قبضه بعشر من فلان فقبضه بغيره جاز

فمن اذا خالف شرطاً مقيداً فقصه * أعطاه درهمه المنتقد فمخز فأنكسر برئ لو أمره بمخز والا
 فمن وكذا لو أراه قوساً فمخز فأنكسر فهو على هذا ١٥ * وقبه معزى إلى قوساً صاحب المحط
 قال له بعث دمي منك بناس أو بالثمن فقتله الآخر بقاء لواله قال فقتله لانه اطلاق قاورث
 شبهة وهو هدر في اصح الروايتين عنداني حنيفة وتجب الدية في ماله في رواية ولو قال اقطع يدي
 أو رجلي أو أقتل فني فقتله لم يجز شئ بالاجماع اذا اطراف كاموال فيصح الامر * رقت
 بخاري واقعة وهي رجل قال لا تخارم السهم الى حتى آخذته فمري السهم اليه باسم فاصاب
 عينه فذهبت قال قاضيان لم يضمن كل واحد له اجن على يفي عليه لم يضمن وهكذا اتفق بعض
 المشايخ فيه فاسوا على ملو قال اقطع يدي الخ وقال صاحب المحط الكلام في وجوب القود
 أمالاشك انه تجب الدية في ماله اذ ذكر في الكتاب لو تضار بالوكزة أي النخس قال له بالقارسية
 شت زون فذهبت عين أحدهما يجب التصامس اذا أمكن لانه عدد ص وان قال كل واحد
 منهم الا آخر ده وكذا لو بارز في خانقة على وجه التعليم أو الملاعبة فاصابت الخشبة عينه
 فذهبت بقاد لو أمكن ١٥ * قال في مجمع الفتاوى ولو قال كل واحد منهما صاحبه ده ده وكرز
 كل منهما صاحبه وكسر منه فلا شئ عليه بمخزلة ملو قال اقطع يدي فقطعها قاضيان ١٥
 والفى ظهر لي في وجهه ما ذكر في الكتاب انه ليس من لزوم قوله ده ده اباحته عينه لاحتمال
 السلامة مع المضاربة بالوكزة كاحتماله مع رمي السهم فلم يكن قوله ارم السهم الى وقوله ده ده
 صريحاً في اتلاف عضو بمخز لا في قوله اقطع يدي أو اجن على فلم يصح قياس الواقعة عليه
 والمصرح به ان الاطراف كاموال يصح الامر فيها وكان في المسئلة قولين تأمل * في جامع
 الفقه وابن راضن الى كتاب الدعاوى والبيانات اصحاب المحط دفع ثوبه الى دلال لبيعه فساومه
 رب الخانوت بمن معلوم وقال احضر رب الثوب لاعطيه الثمن فذهب وعاد فلم يوجد الثوب في
 الخانوت ورب الخانوت يقول أنت آخذته وهو يقول ما آخذته بل تركته عندك صدق الدلال
 مع عينه لانه أمين وأما رب الخانوت فلما اتفق على انه آخذته رب الخانوت بل تركه بغيره بما سمى من
 الثمن فذهب دخل في ضمانه فلا يبرأ بمجرد دعواه فبعض قيمته ولو لم يتفق على ان لم يضمن اذ
 المقبوض على سوم الشراء فبعض لوانفق على ثمنه فبعض * لا يجب ضمان السوم الا بذكر
 الثمن قبل هو قول أبي يوسف ويكنى عند محمد ان يعمل قلمه ما تجبئس * دفعه الى دلال لبيعه
 فذهب الدلال الى رجل على سوم الشراء ثم نسيه لم يضمن وهذا اذا أذن له المالك بالدفع للسوم
 اذا تعدى في الدفع حينئذ افتراح أما اذا لم ياذن له فيه فبعض * ذكر في بعض الفتاوى عن فتاوى
 النبي لوعرضه الدلال على رب وكان وتركه عندده فذهب رب الدكان وذهب لم يضمن الدلال في
 الصحيح لانه امر لا بد منه في البيع وذكر بعض المشايخ يضمن لانه مودع وليس للمودع ان يودع
 قاضيان * دفعه الدلال الى من استام لم ينظر اليه ويشترى فذهب ولم ينظر فيه الدلال قالوا
 لم يضمن لانه في هذا الدفع قال وعندى انه انما لا يضمن لولم يقارقه وأما لو قارقه ضمن كالمو اودعه
 اجنبى أو تركه عند من لا يريد الشراء * طلب المبيع رجل من الدلال يدراهم معلومة فوضعه
 عند طالبه فبعض قيمته لا يضمن على سوم الشراء بعد بيان الثمن قالوا ولا شئ على الدلال وهذا
 لو ما ذنوا بالدفع الى من يريد الشراء قبل البيع فللم يكن ما ذنوا ضمن فروق الجامع * دلال

المعروف عرفا كالشرط والافرق بين أن تناف أو تضيق أو ياكلها المذهب الا اذا ناه
ر به اعني قال الرمي وماله الشر يك والمزاع ايضا مثله وهو كالودع وهذا اذا كانت العادة
مطردة اما اذا لم تكن كذلك فلا شبهة في الضمان في صورة الضياع أو اكل المذهب تنبه وهذا
ايضا اذا لم يخش عليها اما اذا خشي بان كان على أهل القرية اعداء بقصدون نهب أموالهم
أو انلا نه أو كانت كثيرة اللصوص فلا شبهة في الضمان فاعلم ذلك والله تعالى أعلم ١١ • رجل
استعار دابة فنام في المفازة ومقودها في يده فجاء السارق وقطع المقود وذهب بالدابة لا يضمن
المستعير لانه لم يترك الحفظ ولوان السارق قد المقود من يده وذهب بالدابة ولم يعلم به المستعير
كان ضامنا لانه اذا نام على وجهه ~~يكن~~ مد المقود من يده وهو لا يعلم به يكون مضيعا فاذا نام
جالا لا يضمن على كل لانه لو نام جالسا لم يكن المقود في يده ولكن الدابة تكون بين يديه لا يضمن
فهذه الا يضمن أولى ١١ • وفي البرازية من الوديعه جعل دابة الوديعه في كرم غير ربيع
الحائط أو لم يكن له حائط ينظر ان نام المودع ووضع جنبه على الارض ضمن ان ضاعت الوديعه
وان قاعد الا يضمن وان في السبق لا يضمن وان نام مضطجعا ١١ • ومثله في الخيرة وعدة
الفناوى والمعادية وفي البرازية ايضا في العارية ذكر ما ذكر في الخاتمة فان لا و هذا لا يناقض
ما مر اذا نوم المخطئ في السبق رابى بترك الحفظ لان ذاق نفس النوم وهذا في امر زائد على
النوم ١١ • كل أمين ادعى اصال الامانة الى مستحقه اقبل قوله كالودع اذا ادعى الرد اشباه
ومثله ما تقدم تنبيه المودع أو المستعير أو المأرب أو المستضع أو المسامر أو المستاجر أو الأب
في مال ابنه الصغير أو الوكيل أو الرسول أو القاضى أو أمين القاضى أو المضر أو أمين العسكر
أو المتولى أو القيم أو الدلال أو السمسار أو الباع أو المتهن أو الوالد أو المتقط أو أخذ
الآبق أو الشريك أو الحاج عن الغير أو الاجير الخاص أو المشترك أو وضوها اذا ادعى الهلاك
بغير تعد أو ادعى الرد الى صاحبها بصدق مع عينه لان كل واحد منهم أمين والقول قول الامين
مع العين ان لم يكن له بينة على الرد أو الهلاك وان كان له بينة فلا يضمن عليه وانما طابت البينة
لدفع العين عنه • فالخامس ان من تكون العين في يده امانة اذا ادعى ردها الى صاحبها أو ادعى
الموت أو الهلاك بصدق مع عينه بالاتفاق وهذا في الرهن قبل قبضه وأما بعد قبضه فالتقول
لله رهن كما سبق استثنائى • حول الاجنبى الوديعه عن محالهم ردها ثم ملكت ضمن فاضحيان
* دفع الى آخره فقامه قد ابالله وقال اذهب به الى بيتك مع هذه السلة فذهب به بلائله
فأتى القن لم يضمن اذا مر بشيئين وقد أتى باحدهما فصولين (أقول) اى امر بالذهاب بالقن
وأمر بالذهاب بالسلة فلهذا يضمن القن (أقول) المتبادر من كلامه أن يكون القن معصوبا
بهم اى مسالا فكانه قال اذهب به مسالا فهو مأمور بالذهاب به مسالا فالأمر به واحد
موصوف فينبغى الضمان تامل رملى * بعثه الى ماشية فركب المبعوث دابة البعثة برئ
لويتهما التماسا في مثل ذلك والاضمن فصولين وفيه دفع بعثه الى رجل ليكرهه ويشتريه شيئا
بكرائه فبمى البعثة فباعه وأخذت منه فهلاك لو كان في موضع بقدر على الرفع للقاضى أو يستطيع
امساكها وردت مع البعثة ضمن قيمته والا برئ • اعارجاره وقال خذ عذاره وسقه كذلك ولا تخل
عنه فانه لا يضمن الا هكذا فقال نعم فلما مضت ساعة خلى عذاره فامر ع في المشى فسقط

اذا لم يبد النقب من بعد
 اياه
 ولم يلم المالك ما هي بقدر
 قال في لوسره مرة فنفقه
 الفذر وافسد له لم يذكر
 وفيه في تفصيله كما مر فندبر

انه اذا اودعه الوديعه فوضعه في محل لا تقب فيه ففرضها انذارا وحرقته النار او اصابها
 بحس بالياء المرحه والخبثه ثم الخاء المعجمة اى نقص او اصابه الغضب بالنون ثم الخاء اى نقب
 متسع فلا ضمان عليه واما اذا كان في المكان الموضوع فيه الوديعه نقب قد اطاع عليه المودع
 ان اخبر صاحبه فلا ضمان عليه وان لم يخبره ولم يبد له يضمن افاده صاحب الوديعه **(قوله)**
 باله كس بوتر اى بالخلاف **(قوله)** ولم يعلم او اودعته اوفيتني عنه الضمان ببد او بعلام
 المالك به وان لم يبد له لان المالك حينئذ رضى بوضعه فيه على هذا الحال وبه يضمن الياء
(قوله) وينبغي تفصيله البحث للطرسوسى حيث قال وينبغي ان يكون فيه التفصيل لان الامر
 دائر بين الاعلام للمودع او الابد يدونه وهو موجود وارتضاء عبد البر واقره الشمر نلالى
 * **(تمه)** في ضمان المودع بالسكر في فاضين مودع جعل في ثياب الوديعه ثوبا بالنقبه
 فدفقه الى ربح او نسي ثوبه فيها فضاع عنه ضمن لانه اخذ ثوب الغير بلا اذنه والجهل فيه
 لا يكون عذرا قال في نور العين ينبغي ان تقيد المسئله بمالو كان غير عالم ثم لم يملك رضاع عنده
 والا فلا سبب للضمان اصلا فانظروا في قوله والجهل فيه لا يكون عذرا البس على اطلاقه والله
 تعالى اعلم اه ملخصا قال في السمر اجبة مؤنة الردعى المالك لا على المودع وان قلها في بلد
 من محله مؤنة الردعى صاحبها بالاتفاق وكذا اذا سافر فيما يجوز له السفر بها تكون الاجرة
 على المالك سراج اى اجرة الردى كما يؤخذ من سابقه قال ط وانظر مؤنة جله لاخراج هل هي
 على المودع او المالك * **(فروع)** * بذ بقره من الباقورة وترك الراعى اتبعها عنها وفي سعة من
 ذلك ولا ضمان عليه فيما نبت بالاجاع ان كان الراعى خاصا وان كان مشتركا فكذلك عند اى
 حنيفة وعندهما يضمن وانما لا يضمن عنده وان ترك الحفظ فيما نبت لان الامين انما يضمن بترك
 الحفظ اذا ترك بغير عذر اما اذا ترك بعذر فانه لا يضمن كالمودع الوديعه لاجنبى حالة الحرب
 فانه لا يضمن وان ترك الحفظ لانه ترك بعذر كذا هنا وانما ترك الحفظ بعذر كى لا يضيع
 الباقي وعندهما يضمن لانه ترك بعذر يمكن الاحتراز عنه * قال صاحب الذخيرة ورايت في
 بعض النسخ لاشمان عليه فيما نبت اذا لم يجد من يبعثه ليردها او يبعثه ليجبر صاحبها بذلك
 وكذلك لو تفرقت فرقا ولم يقدر على اتباع الكل فاتباع البعض وترك البعض لا يضمن لانه ترك
 حفظ البعض بعذر وعندهما يضمن لانه يمكن الاحتراز عنه عمادة من ضمان الراعى * وفي
 فتاوى ابي الليث مكارجل كرايس انسان فاستقبله الاصوص فطرح السكر ايبس وذهب بالجار
 قال ان كان لا يمكنه التخلص منهم بالجار والكر ايبس وكان يعلم انه لو حله اخذ الاصوص الجار
 والكر ايبس فلا ضمان عليه لانه لم يترك الحفظ مع القدرة عليه وطرح الامانة في السفينة وسبح
 في البحر خوفا من الاسير والقنل لا يضمن * في جامع الفصولين في ضمان الاجبر المشرك وامرنا
 للذخيرة قرية عادتهم ان البقار اذا دخل السرح في السكك يرسل كل بقرة في سكرتهم ولا يساهيها
 اليه ففعل الراعى كذلك فصاحت بقرة قبل بيرا اذا المعروف كالمشروط وقيل لو لم يبد ذلك
 خلافا ليرا اه والظاهر ان القولين متناهيان ان لم يكونا بمعنى واحد لان ذلك اذا كان معروفا
 لا بعد خلافا لانه يكون ما ذونا به عادة وقد مناشحو هذه المسئلة وهو ما لو ارسل الوكيل بالبيع
 الن إلى الموكل مع المكارى ونحوه مما جرت به العادة فانه لا يضمن وبه افتى الحنابلة الرسمى لان

المضاعة الربح لرب المال وفيما اذا لم يسم فالربح لرب المال ولا مضارب اجر المثل وان اقام
 البيعة فالبيعة للعامل وان اخذنا قايلا الربح يرد المال الى مالكه اعم لم يلزم الغنم (قوله)
 كذلك في الاضلاع) بان قال رب المال دفعته بضاعة والمضارب يدعي القرض فالقول لرب
 المال ولو ادعى المضاربة ورب المال الغصب وضاع المال قبل العمل فلا ضمان وان بعد
 العمل فهو ضمان وان اقام البيعة فالبيعة للمضارب في الوجهين وهذه هي المسئلة الثالثة (قوله)
 ما يغير) أي الحكيم في هذه الصورة وقد قدمنا الكلام على هذين البيتين آخر كتاب المضاربة
 (قوله) وان قال قد ضاعت من البيت وحدها) مسئلة البت من الواقات وقد ذكرنا في هذا
 الباب وهي المودع اذا قل ذهبت الودبعة من منزلي ولم يذهب من مالي شيء قبل قوله مع غيره
 في الهندية والكافي وجامع الترمذي ونور العيون وغيرها (قوله) فتدعي صور) بان يجعل السارق
 أو تكون هي المقصودة وهي يصح بصديق (قوله) وتارك) بغير تنوين (قوله) لاسر) متعلق
 بتارك أو بصيغة والصيغة مثال وهي قطعة من جلد أو قرطاس كتب فيه وقد مضى ذكره
 المسئلة وذكر شارحها العلامة ابن النخعة ان مسئلة البيت من قاضيجان حال قوم يخلص
 في مكان فقام واحد منهم وترك كتابه ثم قام الباقيون معاه لئلا يكتب ثم خرجوا لان الاول
 لما ترك الكتاب عندهم فقد استخفوا به فاذا قاموا وتركوا الكتاب فقد تركوا الحفظ المتعم
 فخرجوا جميعا وان قام واحدا بعد واحد كان الضمان على آخرهم لان الآخر نسين
 الحفظ فتعين للضمان قال المسنف وهذا ليس خاصا بالصيغة بل بطردها أيضا قال ط
 وينبغي تقييده هذا الفرع بما لا يتقسم فانه اذا كان مما يتقسم يكون القائم أولا مفراطا بدم
 قسمة المودع للحفظ اه (قوله) يضمن المتأخر) لتعميمه للحفظ فتعين للضمان اه عباد الله
 وصفه هو انهم اذا قاموا بوجه من وجوه اربعة بمرح قاضيجان ويظهري ان كل ما لا يتقسم
 كذلك سائحي (قوله) وتارك نشر الصوف صبنا الخ) قد اشتمل البيعة على مسلتين من
 الظهيرية قال في كتاب الودبعة اذا افسدها النار وقد اطعم المودع على ثقب معروف ان كان
 أخيرا صاحب الودبعة ان ههنا ثقب النار فلا ضمان وان لم يتخبر به بعد ما اطعم عليه ولم
 يسهه ضمن وهي المسئلة اثناسية الاولى ما قال في الظهيرية عن السيد الامام أبي القاسم
 ان الانسان اذا استودع عنده ما يقع فيه السوس في زمان الصيف فلم يبردها في الهاو حتى
 وقع فيه السوس فسد لا يضمن وهذا علم من صورة النظم الا انه بعد علم من ذلك الحكيم في نظيره
 انتهى ما ذكره ابن النخعة قال في الهندية الودبعة اذا افسدها النار وقد اطعم المودع على ثقب
 القارة ان أخبر صاحبها ان ههنا ثقب النار فلا ضمان عليه وان لم يتخبر به بعد ما اطعم عليه ولم
 يسهه يضمن كذا في الفصول العمادية وذكره بعداء عبارة الظهيرية ثم قال وفي فتاوى أبي الثالث
 اذا كانت الودبعة شيئا يخاف عليه الفساد وصاحب الودبعة غائب فان رفع الامر الى القاضي
 حتى يبيعه جازوه والاولى وان لم يرفع حتى فسدت فلا ضمان عليه لانه حفظ الودبعة على ما امر
 به كذا في المحط وان لم يكن في الباء فاضرباها وحفظها صاحبها كذا في السراج الراجح
 انتهى (قوله) نعمت) العث الثلاثة السوس أو الارضة وهي دويبة تأكل الصوف (قوله)
 لم يضمن) لانه حفظ الودبعة كما أمر به محيط ويضمن بتشديد الميم (قوله) وقرض النار) الحاصل

كذلك في الاضلاع ما يغير
 وان قال قد ضاعت من
 البيت وحدها
 يصح وبستهاتف فقد يصور
 وتارك في قوم لاسر صيغة
 فراحوا وراحت بين
 المتأخر
 وتارك نشر الصوف صبنا
 نعمت لم
 يضمن وقرض النار بالعكس
 بوتر

اذا كان محتملا فله الاكل من مال البنية بقدر عمله ولا تقاضى أن يفرض له ذلك لكن لا يستقبل
 للماضى اشروعه فيه متبرعا وأما وصى القاضى فان كان محتسبا كذلك والا فان نصبه
 القاضى وجعل له أجرا للمثل جاز وكذا اذا امتنع بعد الد نصب عن العمل حتى يجعل له أجرا لأن
 وصايته غير لازمة لانه ان يعزل نفسه فله أن يتمتع عن الماضى فى العمل الاجر وتمام الكلام
 على ذلك فى باب الوصى آخر الكتاب فراجع ان شئت **(قوله اذا عملا)** فيه صفتان أجرا للمثل الاشياء
 قال فى الفتية اذا عين القاضى له أجرا فهو له والا فلا وذكرا ان له أجرا مثله وأول ما يعينه القاضى
 وتقدم ذلك فى كتاب الوقف وذكره فى الرضا **(قوله قلت)** القول لصاحب الاشياء **(قوله فعمل)**
 منه ان لا أجرا لتناظر الخ) أى من قوله اذا عملا أى الا اذا كان مشروطا من جهة الواقف افاده
 أبو العود ووجه العلم انه لا عمل حينئذ ط • والحاصل ان الواقف ان عين لتناظر شيئا فهو
 له كثيرا كان أو قليلا على حسب ما شرطه على أولم يعمل حيث لم يشترطه فى مقابلة العمل وان لم
 يعينه الواقف وعينه القاضى أجرا مثله جاز وان عين أكثر يتبع عنه الزائد عن أجرا للمثل
 هذا ان عمل وان لم يعمل لا يستحق أجرا وقوله صرح فى الاشياء بما فى كتاب الدعوى وان نصبه
 القاضى ولم يعينه شيئا ينظر ان كان المعهود ان لا يعمل الاجرة المثل فله أجرا للمثل لان المعهود
 كالشرط والا فلا شئ له وبيان تفصيل ذلك مع أدلته فى كتاب الوقف فارجع اليه **(قوله)**
 ودافع ألف مقرضا ومقارضا) قال ابن الشحنة مسئلة البيت من البيدافع قال ولو قال خذ
 هذه الألف على ان تصفها عليك فرض على ان تعمل بالنصف الآخر مضاربة على ان الربح لى
 فهذا مكروه لانه شرط لنفسه منفعة فى مقابلة القرض وقد نهى رسول الله صلى الله تعالى
 عليه وسلم عن قرض جر نفعا فان عمل هذا ربح فالربح بينهما فان كان المضارب مالا نصف
 المال بالقرض فكان نصف الربح له والنصف الآخر بضاعة فى يده فربحه لرب المال **(قوله)**
 و ربح القراض) أى لرب المال خاصة **(قوله الشرط جاز)** ويجعل النصف بضاعة فربحا
 النصف القرض لله - فقرض لان المضاربة ما فسدت بأشئ فراط كل الربح لرب المال صارت
 بضاعة **(قوله ويجذر)** للنهى عن قرض جر نفعا واذا علم بضاعة الشرط فالربح الحاصل من
 الألف هو ما والخسران عليه - ما لا يتم ما شرطه بكان فى الألف **(قوله وان يدعى ذوالمال قرضا)**
 وخصه الى آخر البيتين) قال الشارح قد اشغل البيتان على ثلاث مسائل الاولى من الظهيرة
 لو قال المضارب دفعته الى مضاربة وقال رب المال دفعته اليك قرضا قال قول رب المال
 ومع ذلك او هلك المال قبل التصرف لا ضمان على ذى البية ولا اتفاقه ما على قول المال دفعته
 فانما لا يتقدم ما قبل التصرف وضمن بعده وان أقال ما يئنه فرب المال فيكون كل من القول
 والبينة لرب المال وفى النهاية وشرح التحرير ان القول قول المضارب والبينة على رب المال
(قوله فرب المال قد قيل أجدر) أى بقبول قوله وان هلك المال فان كان قبل العمل فلا ضمان
 عليه لا اتفاقه ما على لفظ الدفع كما تقدم **(قوله وفى العكس)** وهذه المسئلة الثانية من الظهيرة
 أيضا وهى عكس الاولى اذا قال المضارب بعد ما تصرف و ربح أو فسد فى هذا المال والربح كله
 لى وقال رب المال دفعته اليك مضاربة بالثالث أو قال دفعته اليك بضاعة أو قال مضاربة ولم
 اسم رجحا أو بربح مائة درهم فاقول فى ذلك قول رب المال وعلى المضارب البينة وفى دعوى

اذا عملا قلت فعمل منه ان
 لا أجرا لتناظر فى المستف اذا
 أحيل عليه المستحقون
 والمخفظة وفى الزهانية
 ودافع ألف مقرضا ومقارضا
 و ربح القراض الشرط جاز
 ويجذر
 وان يدعى ذوالمال قرضا
 وخصه
 قراضا فرب المال قد قيل
 أجدر
 وفى العكس بعد الربح
 فاقول قوله

اغيره وقد اودعه هو وجاء الذي له المالك بطايعه فلا يدفعه اليه وعليه التمسوى **(قوله)**
 وأنكر الوارث أى وارث الطالب **(قوله)** حبس المودع المالك لما فيه من الانحرار وقد
 تقدم نحوه في المصنف وامله بحمول على ما إذا كان المكتوب عليه بقره إذا عرض عليه
 والا فبعدم الخط لا يثبت الحق ثم ظاهر كلامه بعم ما لو أنكر الوارث لكونه لاديه **(قوله)**
 أبدا أى الم يقر الوارث بالاداء أى بما قبض مورثهم **(قوله)** لا يبرأ مدينون الميت بدفع الدين
 الى الوارث الظاهر ان يتبدع عدم البراءة بما إذا كان الدين مستغرقا لم يدفعه أولا وسواء كان
 الوارث مؤتمنا أولا والظاهر ان يقيد بعدم البراءة بما إذا كان الدين مستغرقا لم يدفعه
 والوارث غير مؤتمن كما في القديم ما في المودع اذا دفع المودعة للوارث سوى لكن قال في
 منية المتي اذا كان الميت ودبعة عند انسان وفي التمسك كدين فدفع المودع المودعة الى
 الوارث بغير أمر القاضى بمعنى * في يده ألف ودبعة لرجل مات وعليه ألف درهم دين معروف
 انه عليه ترك ايتامه وفادى المودع الآلاف للغير لم يضمن لانه قضى الى من له الحق وهو
 غريم الميت وليس للابن ميراث حتى يرضى الدين اه **(أقول)** ولعل عدم البراءة بدفع الدين الى
 الوارث ديانة قال في الفتاوى الزينية ولو قضى المودع بمدين المودع من على الصبي فنامل
 وراجع * **(فرع)** * قال بعث المودعة وقبضت ثم الايضع مالم يقل دفعتم المامشترى شرح صحفة
 الاقران * وفي منية المتي لرجل على آخر دين فضاء فقدمه ظالمات صاحب الدين فالتصومة
 في الظلم بالنفع الميت وفي الدين للوارث هو الخنزير * وفيما ومن أخذ من السلطان مالا حراما خلق
 التصومه في الاخرة فغاصب الحق مع السلطان ومع القاضى ان لم يحاطه السلطان وبعد
 الخط يكون مع السلطان عبدا أى حصة رجح الله تعالى **(قوله)** ليس للابن أخذ ودبعة
 العبد أى ولو غير ماذون لاحتمال انه مال الغير الا اذا أقام السيد بيته على انه ماله وقد ساف وفي
 البرازية الرقيق اذا اكتسب واشترى شيئا من كسبه وأودعه * وذلك عند المودع فانه يضمنه
 لكونه مال المولى مع ان لا يعبده مائة مائة حتى لو أودع شيئا وغاب فليس للمولى أخذه انتهى هذا
 اذا لم يعلم أن المودعة كتب العبد أو ماله ما اذا علم ذلك فله حق الاخذ بحضور العبد كما
 نقل في البرازية عن الذخيرة وقد تقدم ذلك **(قوله)** العادل اغيره أمانة لأجر له الا الوصى أى
 وصى القاضى وقد نهى به باجر وأما وصى الميت فلا يصدق الاجر كما في الاشباه من فن الجمع
 والفرق في الكلام على اجرائه مثل نقله عن القنية وقد عالج الولوالجية عدم صحة الاجر له ولو
 جعله المتوفى له ليعتد به وما يراه بانه يقبل الرخصة صار العمل واجبا عليه والاستحجار على هذا
 لا يجوز فانه قال العلامة الخبير الرملى ولا يحتج أن وصى الميت اذا تمتع عن القيام بالوصية
 الاباير في مقابلة عمله لا يجبر على العمل لانه متبرع ولا يجبر على المتبرع واذا اراد القاضى أن
 يعمل له اجرة على عمله وكانت اجرة المنزل فما المانع قياسا واستحسانا وهي واقعة الفتوى وقد
 افتت به حرارا ولا ينافيه ما في الولوالجية كما هو ظاهر لان الموضوع مختلف كما يظهر برباطي
 تأمل اه **(أقول)** انما كان الموضوع مختلفا لان الموضوع هو مسألة الولوالجية وجوب العمل
 بقبول الوصية وموضوع ما ذكره في عدم الجبر على العمل وهو لا ينافي الوجوب لكن قال
 الطحاوى وفيه تأمل اذ بعد القبول لا يقال انه متبرع * والحاصل ان وصى الميت لأجر له الا

وأنكر الوارث الاداء
 حبس المودع المالك أبدا
 وفي الاشباه لا يبرأ مدينون
 الميت بدفع الدين الى
 الوارث وعلى الميت دين
 * ليس للسيد أخذ ودبعة
 العبد * العادل اغيره أمانة
 لأجر له الا الوصى والناظر

ان خاف تلف نفسه أو
 موهبه دفع لم يضمن وان
 خاف الحبس أو القيد ضمن
 وان شئ أخذ ماله كله
 فهو عذر كالأمر كان الجائر
 هو الاخذ بنفسه فلا ضمان
 عادية بخلاف على الوديعة
 التبادر رفع الامر للعالم
 ليعينه ولو لم يرفع حتى
 فقد فلا ضمان ولو أنفق
 عام بلا امر قاض فهو
 متبرع • قرأ من مصحف
 الوديعة أو الرهن فهلك
 حلة القراءة لا ضمان لان
 له ولاية هذا التصرف
 صريحة قال وكذا الوضوع
 السراج على المنارة وفيها
 أودع صكوا وعرف أداه
 بعض الحق ومات الطالب

ولو مضطاعه ضمن في الحضر لافي السفر * عدة يبرأ الوفاء الا لو اضاعه جنبه على الارض وفي
 السفر لا يضمن ولو مضطاعه ما جعل ثياب الوديعة تحت جنبه لو قصده المرقعة ضمن لاوله لفظ ولو
 بدل الكيس تحت جنبه يبرأ مطلقا جعل دراهم الوديعة في خفه ضمن في الاين لافي الايسر
 لانها في اليمن على شرف ساقه وعاذرت صكوبه وقيل يبرأ مطلقا وكذا الوربطه في طرف كفه
 او عمامته وكذا الوشده في منديل ووضعه في كفه يبرأ ولو انفاها في جيبه ولم تقع فيه
 وهو يظن أنها باقعت فيه لا يضمن خلاصة ضمن ولو دخل الحسام وهي في جيبه وتركه في
 الساكودة فسرق قيل يضمن فاضيقان جعلها في جيبه وحضر مجلس فتنقضاء بعد ما سكر
 بسريقة أو قوط أو نحوهما قيل لا يضمن لانه نظرها في محل يحفظ مال نفسه وقيل هذا
 اذا لم يزل عقله أما اذا زال فهو بحيث لا يمكنه حفظ ماله يضمن لانه يهمل عن الحفظ بنفسه فيصير
 مضطاعا أو مودعا غيره اه (قوله ان خاف الخ) ظاهر منه ان المنظور اليه ما وقع عنده
 المودع من خوف تلف نفسه أو موهبه أو حبه أو أخذ ماله وان كان التمديد مطلقا اذا
 كان صريحا بداهة فالحكم ظاهر ط (قوله وان خاف الحبس أو انقيده) أو التعريض كافي
 الهندية (قوله وان خشي أخذ ماله كله فهو عذر) لانه يؤدي الى تلف نفسه بخلاف مال الوافي له
 قوت الكفاية وفي الهندية سلطان حدد المودع بانلاف ماله ان لم يدفع اليه الوديعة ضمن
 ان بقي له قدر الكفاية وان أخذ كل ماله فهو معذور ولا ضمان عليه كذا في خزائن المفتين قال
 ط ولينما مال المراد بتدراك الكفاية هل كناية يوم أو شهر أو العمر الغالب فيجوز اه والظاهر
 ان المراد به ان كفاية شهر أو يوم (قوله كالأمر كان الجائر هو الاخذ بنفسه فلا ضمان) أي من
 غيره تفصيل كما يؤخذ من المنج (قوله رفع الامر للعالم) أي على سبيل الاولوية (قوله ليعينه)
 وأن لم يكن في البلد قاض باعها ووضعت عندها هندية ولو أنفق عليه بالأمر قاض فهو متبرع
 ولو لم ينفق عليه المودع حتى هلك يضمن لكن ننقم على المودع مثلا على عن حاوي الزاهدي
 وفي التاترخانية غاب رب الوديعة ولا يدرى أي هو أو ميت بمسكه حتى لم يوفيه ولا
 يتصدق بها بحد لاف الاقطة وان أنفق عليه بالأمر القاضى فهو متطوع وبإله القاضى
 لينة على كونه ووديعة عنده وعلى كون المالك غائبا فان برهن فلو عاين جرد يثق عليه امن
 غلته بالأمر به والا بأمره بالاتفاق يوما أو يومين أو ثلاثة رجاله من يحضر المالك لا كثر بل بأمره
 بالبيع وامسك الثمن وان أمره بالبيع ابتداء فصاحب الرجوع عليه به اذا حضر لكن
 في الدابة يرجع بقدر القيمة لا بالزيادة وفي العبد بالزيادة على القيمة بالغة ما بلغت ولو اجتمع من
 البائمين اشئ كثير أو كانت أرضا فاعترت وخاف فبأده فباعه بالأمر القاضى فلو في المصر أو في
 موضع يتوصل الى القاضى قبل ان يفسد ذلك ضمن (قوله فهل حال القراءة) نص على المتوهم
 فلا ضمان بعده بالاولى (قوله لانه ولاية هذا التصرف) أي وهو القراءة وسواء في آخر
 العارية ما مضى أما كتب العلم فينبغي أن يجوز النظر فيها اذا كانت لا تنصرف بالنظر والتقليد
 ويكون كالاسئلة لظلال الحائظ والاستئذان بالانزال لاسيما اذا كان مودعا وعادة الناس في ذلك
 المسألة والمباحة والاحتياط عدم النظر بالأمر (قوله وكذا لو وضع السراج) أي سراج
 الوديعة على المنارة أي على محل النور فانه لا يضمن اذا تلف (قوله أودع صكا) أي له ما اذا كان

١٥ (قوله بخلاف قوله لأدري أضاعت أم لم تضع) هذا محال في جامع الفصولين ونور
 العين وغيره - ما من أنه لا يضمن على الأصح وهكذا رآته في نسخة النسخ لكن الفعلة لا حكمة بين
 الأساطير وكأنها ساقطة من النسخ فتعلمها الشارح هكذا فتنبه نعم نقل في العمادية بعد ما ولو
 قال لأدري أضعت أم لم أضيع يضمن لأنه نسب الإضاعة إلى نفسه فكان ذلك أمدا ما منه
 كما ياتي قريباً (قولاً لا يضمن) أي ان كان للكرم أو لدار باب وان لم يكن له - ما باب يضمن
 مندية عن المحيط وفي نور العين من قاضيان قال وضعت في داري فنسبت المكان لا يضمنه
 ولو قال وضعت في مكان - حين فنسبت الموضع ضمن لأنه جعل الالامنة كالموت بمجه لا مضع
 وقيل لا يضمن كقوله ذهب ولا أدري كيف ذهب ولو قال دفنت في داري أو في موضع آخر
 ضمن ولو لم يكن مكان الدفن والسكر قال - مرت من مكان دفنت فيه لم يضمن * عدة لودفنها
 في الأرض يبرأ الوجه - هـ نال - الامة والا فلا وفي القارة ضمن مطلقاً لودفنها في الكرم يبرأ
 الوجهين ما كان له باب مغلق ولو وضعها في البلاد فنرى لو وضعها لا يدخل فيه - أحد بلاذن اه
 (أقول) ولا تنس ما قلنا من انه اذا كان الموضع حرزاً لتلك الودعة ولا يضمن - طافنا ومن
 أن العبرة للعرف كالتلثماء عن البرازية فتأمل وفيه توجهات المصووص نحو في - فارة دفنتها
 حذراً فارجع لم ينظر في جعل دفنتها أمكنه أن يجعل فيه علامة ولم ينهل ضمن وكذلك لو أمكنه
 العود قدر بيابان ذوال الخوف فلم يعد من جاور لم يجد هذا لودفنها باذن ربها فقط وضعت في زمان
 الفتنة في بيت خراب يضمن لو وضعها على الأرض لا لودفنها اه وفي الهندية عن النوازل
 اذا قال المودع سقط لودبعة أو وقعت - في لا يضمن ولو قال أسقط أوتر كتم يضمن قال
 الشيخ الامام ظه - ير الدين الرغباني رحمه الله تعالى لا يضمن في الوجه - من لان المودع لا يضمن
 بالاسقاط اذ لم يترك الودبعة ولم يذهب والقوى عليه كذا في التالاسة ولو قال لأدري
 أضاعت أم لم تضع لا يضمن ولو قال لأدري أضعت أم لم أضيع يضمن كذا في الفصول العمادية
 اه وقد منا وجهه لأنه نسب الإضاعة إلى نفسه فهذا وجه ما قلناه وهي - هـ - هـ أخرى
 بخلاف قوله ذهب ولا أدري كيف ذهب وقوله أضاعت أم لم تضع الخ فلا فرق بينهما - هـ - هـ
 مؤدى العبارة - واحد كلاً لا يخفى على من تأمل فتدبر - هـ قال في نور العين ولو قال أسقطت
 أوتر كتم ضمن كذا في طهنا وان مجرد الاسقاط ليس بسبب ضمان أو لؤ اسقطها فرفعها
 ولم يبرح - حتى هلك يبرأ فها لا يضمن بمجرد قوله أسقط بل بشرط ان يقول أسقطت
 وتر كتم أو أسقطت وذهبت أو أسقطت في الماء ونحوه وقالوا في قوله أسقطت أو وقعت ينبغي
 الضمان لا - سقوط بقية صيرها الشدا في جعلها في محل لا يحتملها فكون كمال وذكر انه ينبغي
 ان لا يضمن بمجرد قوله أسقطت أوتر كتم اذ لا يفرق العامة بين سقطت وأسقطت ولو قال
 ضاعت فاقول له ولو قال لم يذهب من مالي شيء لا يضمن ولو قال ذهب ولا أدري كيف ذهب
 فاقول له يمينه ولو قال ابتعد لا أدري كيف ذهب الختلف فيه المناخرون والأصح انه
 لا يضمن اه (أقول) لكن قد منعنا العلامة الخليل الرمي انه أتق بالضمن مع اللابنة فيضيه في
 زمانه اذ لا تنس وفيه المودع لو سقط شيء مر يده على الودبعة يضمن اه وفيه نام ووضعه تحت
 رأسه أو يجنبه يبرأ وكذا بوضعه بين يديه في الصنيع قالوا يبرأ في الفصل الثاني لو نام فاعدا

بخلاف قوله لأدري
 أضاعت أم لم تضع - أولاً
 أدري وضعتها أو دفنتها
 في داري أو موضع آخر فانه
 يضمن ولو لم يكن مكان الدفن
 ليكنه قال - مرت من
 المكان المدفون فيه لا يضمن
 ونماه في العمادية
 * (فروع) * هذا المودع أو
 الوصى على دفع بعض المال

الثاني رجع على الاول واجمعوا على ذلك في الغاصب مع مودعه فلما لا تقضي بين أي شألك
 ان ضمن الثاني رجع على الاول بما ضمن ان لم يعلم انه غاصب كما في القهس تنافي عن المادية
 قوله فذلك لهما أي أنكروا ليس لهما مائة وصور هذه المسئلة ستة أقوالها ما نكل لهما
 حاشا لهما أو أقل لهما أو نكل لا آخر أو حاشا نكل لا لهما أو حاشا لا آخر واعلم انه اذا
 حاشا لا لهما لم يقض له حتى يحلفه الثاني ليكشف وجه القضا بخلاف ما لو أقبل لهما
 ليحكم له اذا اقرار بحجة ينسبها والنكول بحجة القضا ولو نكل لحاشا برى مقدم وفيه
 ولو قال ودعني احدى كما ليس له الامتناع ان اصطالحا وليس عليه ضمان ولا اختلاف فان لم
 يصطالح فلا نكل أن يستحلف كما قدم وتسام فيصالحها في الزايحي (قوله فلهما) لعدم الاولوية
 وعليه ألف آخر لا قراره وأبى هذه الآية على اختلاف لاصح ولا يجرى بها التماس في التصديق
 حاشا تذر الجميع بينهما أو عدم الاولوية والاولى عند التماس ان يقرع بينهما انطباعا لغيرهما
 رتبة التهمة الميل فان نكل للاول لا يقضي به لينكشف وجه القضا هل هو له أو لا حاشا
 ولا تذر رعليه في التماس لانه لا يقضي للعقود حتى يحلف لهما آخر (قوله ولو حاشا لا لهما)
 في التماس للثاني يقول بانه ما هدم العين له ولا قيمته الا انه لو أقر به الاول ثبت الحق فيه فلا يرد
 اقراره به للثاني فلو قصر على الاول كان صادقا بجر (قوله فالأمان نكل له) دون
 الآخر لوجود الحجة في حقه ودونه ولو حاشا لهما فلا شيء لهما لعدم الحجة زايحي (قوله
 دفع الى رجل ألفا وقال ادفعها اليوم الخ) أقول ذكر في الحاشية قولين في المسئلة اذا كان بهد
 الطالب لمودع قال له ب لوديعه اذا جاء أخى فرد عليه الوديعه فلما طالب أخوه منه قال له
 المودع بهد ساعة ادفعها اليك فاما عاد اليه قال له ليك لا يصح لانه متناقض ويكون
 ضامنا وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل اذا طالب المودع وقال اطالبك اغدا فاعيد
 الطالب في الغد فقال قد ضاعت روى عن أصحابنا انه يسأل المودع متى ضاعت ان قال ضاعت
 بعد اقراره لا يضمن وان قال كانت ضائعة وقت اقراره لا يقبل قوله لانه متناقض ويكون
 ضامنا لان قوله اطالبك اغدا انما يكون للشي القابل اه وقد ضامنا الكلام عليه بوضع من ذلك
 (قوله فلم يدفعها الخ) أي اذ لم يطالبها المودع يدفعها اليه أما لو طالبها فغصبها منه فهو كالمودعها
 من ماله وكه وقد قدم الكلام فيه * (فرع) في البرز به له على رجل دين فادرس الدائن الى
 مدينه رجلا به فضة فقال المدين دفعته الى الرسول وقال أي الرسول دفعته الى الدائن
 وأنكره الدائن قال قول الرسول مع يمينه اه لكن الذي في نور العين القول للمرسـل
 بيمينه فقامل وفي البرز به أيضا قال لدائن بائ الدين مع فلان فضا عـ نيد الرسول ضاع
 من المدينون (قوله احمل الي) أي اليوم كما في الهندية ويؤخذ من الـ باق والاعاق (قوله
 وضاعت) يعني غابت ولم تظهر ولا حاجة اليه (قوله صدق المودع مع يمينه) أي في برائة ذمته
 من الوديعه لانه في لزام المدفوع اليه (قوله لا يضمن على الاصح) مقتضا مان الاجر المترك
 لا يضمن لذكر ابني الظاهر الرمي بالضم في حاشية النص وابن حاشا قال وفي البرز به في متفرقات
 اذ جازع من نوع في المتفرقات دفع الى المشتري نور الاربعة فقال لا أدري أين ذهب النور فهو
 اقرار بالتضييع في زمانا اه ولا يخفى انه ليس مذهب أبي حنيفة ونظر الى قوله في زمانا

فذلك (من الحاشية) (لهما)
 فهو له ما وعليه ألف آخر
 بينهما) ولو حاشا لا لهما
 ونكل لا آخر فالأمان
 نكل له (دفع الى رجل ألفا
 وقول دنها اليوم الى
 فلان فلم يدفعها) حتى ضاعت
 لم يضمن) اذ لا يلزم ذلك
 (نكل وقال له احمل الي
 الوديعه فقل لاقول ولم
 يدفعه حتى مضى اليوم)
 وما كنت لم يضمن لان
 الواجب عليه التخليه
 عا ديق قال رب الوديعه
 (للمودع ادفع الوديعه
 الى فلان فقل دفع
 وكذبه) في الدفع (فلان
 وضاعت) الوديعه (صدق
 المودع مع يمينه) لانه أمين
 مع اجبه (قال المودع
 ابتداء) لا ادري كيف
 ذهب لا يضمن على الاصح
 بما قول ذهب ولا أدري
 كيف ذهب) فان القول
 قوله

اذن المسالك ابتداءه وقام في الاول ليس بفاسد لانه لا يضمن المودع جبر الدفع المالم يفارقة
 فان فارقته صار مضمنا له ما هو وقت التفريق لعل الحفظ الماتزم بالاعتد والتقاضى منه لم يكن
 متعديا بالقض يدل على عدم وجوب الضمان بالهـ سلك قبل ان يفارقة الاول وبعد الانفراف
 لم يحدث فعلا آخر بل هو مقرر على ذلك الفعل بل هو أمين فيه فلا يضمن المالم يوجر منه تعدد اهـ
 (قوله يضمن اياها) قال في شرح الزيادات رجل غصب جارية فادعها رجل فاقبضت منه ثم
 تهاقت كان له الخيار يضمن أمهـ ما شاء فان ضمن الغاصب برئ المودع وكانت الجارية ملكا
 للغاصب وان ضمن المودع كان له مودع ان يرجع على الغاصب بما ضمن لانه عامل له ونصير
 الجارية بنفسه فضمنه ملكا للغاصب حتى لو اعتقه الغاصب جاز ولو اعتقه المودع لا يجوز ولو
 كانت محرمة من الغاصب عتقت عليه لا على المودع اذا ضمنه لان قرار الضمان على الغاصب
 لان المودع وان جاز فضمنه فله الرجوع بما ضمن على الغاصب وهو المودع لكونه عاملا له
 فهو كوكيل الشراء ولو اختار المودع بعد تضمينه أخذها بعد عودها ولا يرجع على الغاصب
 لم يكن له ذلك وان هلك في يده بعد العود من الاياق كانت امانة وله الرجوع على الغاصب
 بما ضمن وكذا اذا ذهبت عينه او المودع حبس من الغاصب حتى يعطيه ما ضمنه لانه لا يملك اذا
 هلك بعد الحس هلك بالقيمة وان ذهبت عينه ابد الحس لم يضمنها كالوكيل بالشرع الار
 القاية وصف وهو لا يقابل شيئا ولكن بتغير الغاصب ان شاء أخذها وأدى جميع القيمة وان شاء
 ترك كما في الوكيل بالشرع ولو كان الغاصب أحرها أو رهنه فهو الوديعة سواء وان أعادها
 أو رهنه فان ضمن الغاصب كان المالك له وان ضمن المستعير أو الموهوب له كان المالك له ما انهما
 لا يستوجبان الرجوع على الغاصب فكان قرار الضمان عليه ما فاسد فكان المالك له ما رولو كان
 مكانه ما ضمنه فضمنه سلك الجارية له وكذا غاصب الغاصب اذا ضمن ملكها لانه لا يرجع على
 الاول فاعتق عليه لو كانت محرمة منه وان ضمن الاول ملكه فاعتق عليه ولو كانت محرمة ولو
 كانت أجنبية فلا قول الرجوع بما ضمن على الثاني لانه ملكه ان يصير الثاني غاصبا لملك الاول
 وكذا لو أبرأ المالك بعد التضمن أو رهنه كان له الرجوع على الثاني واذا ضمن المسالك الاول
 ولم يضمن الاول الثاني حتى ظهرت الجارية كانت ملكا للاول فان قال أما سألها الثاني وارجع
 عليه لم يكن له ذلك لان الثاني قد رجع على رد العين فلا يجوز تضمينه وان رجع الاول على الثاني ثم
 ظهرت كانت للثاني اهـ وغمام التفريق بعات فيه فليرجعه من رهامه ٣ قال المقدسي قال
 فلو استملكها مودع الغاصب فغرم الغاصب ينبغي ان يرجع ولو غرم هو لا يرجع (قوله درر)
 وجوز به في البحر وأصله في التبيين وعبارته ثم مودع الغاصب ان لم يعلم انه غاصب يرجع على
 الغاصب ولو لا واحد وان علم فكذلك في الظاهر وحكي أبو اليسر انه لا يرجع عليه وأشار نفس
 الأئمة ذكره في النهاية (قوله خلافا لما نقله القهـ الثاني الخ) أي من انه لا يرجع وهو الموقوف
 جز به الشارح فيما لو عالج الوديعة باذن المودع كالمهر التضييع عليه وعبارته القهـ الثاني وانما
 يرجع على الغاصب اذا لم يعلم انه غاصب كما في العمادية اهـ (قوله فتدبره) أشار بالتنبيه الى
 ما حرره من قبلنا (أقول) والحاصل ان المودع لو دفع الوديعة الى أجنبي بلا عذر مما لا
 يضمنه فقط بل يرجع على الثاني الا اذا استملكها وعندده مال ان يضمن اياها فان ضمن

فيضمن اياها واذا ضمن
 المودع رجع على الغاصب
 وان علم على الظاهر درر
 خلافا لما نقله القهـ الثاني
 والباقي والبرجندى
 وغيرهم فتدبره (معها الخ)
 ادعى رجلا لان كل من
 أنه له أو دعه اياه

٣ مطلب
 مودع الغاصب لو استملكها
 لا يرجع على الغاصب
 اذا ضمنها واذا ضمنها
 الغاصب يرجع على المودع

الودعة ضمن بالاتفق واصحاب الودعة ان يضمن الاول ويرجع على الثاني وان يضمن الثاني
 ولا يرجع ط (قوله لم يصدق) لانه يدعى زوال سبب الضمان بعد ثبوتها والمالك لا يكره ما يقول
 للمالك يبينه والبيتة لا مودع قال في جامع النصارى لم يصدق لانه اقر بوجوب الضمان عليه
 ثم ادعى البراءة فلا يصدق الا ببيتة اه ووجوب الضمان عليه هنا كونه اودع عند الغير
 والابداع الى الغير وجب للضمان فلا يصدق في رفع الموجب (قوله وفي الغصب منه يصدق)
 يعني لو غصب الودعة من المودع غاصب وله كذا فاراد المالك ان يضمن الغاصب فقال المودع
 رده لي وهلك عندي وقال لا بل هلك عنده فالتقول قول المودع اذ لم يفعل المودع ما وجب
 الضمان فهو على ما كان امين عند الرد وقبله وبهذه بخلاف دفعه للاجنبي لانه موجب للضمان
 انما هي (قوله لانه امين) ولم يوجد منه تعد بوجوب الضمان (قوله فكلاهما ضامن) أي
 كل من القصار وقاطع الثوب وللمالك الخيار في تضمين أيهما ما شاء فان ضمن القصار يرجع بما ضمنه
 على قاطع الثوب وان ضمن القاطع لا يرجع له على القصار وتظهر هذه المسئلة ذكره مؤيد زاده
 عن جامع النصارى لردن القصار الى المالك ثوب غيره فاذ على ظن انه له ضمن والجمل
 فيه ليس بهذره طلب ثوبه من قصار فقال دفع ثوبك الى رجل ظننت انه ثوبه ضمن القصار
 كذا في حاشي سام السليم رجل ثوبه ايجده فظها فقال الثاني يخرج رجل وابس ثوبك فظننت انه له
 اه (قوله فلم يضمن من شاء) المودع لعدم علمه بوجوبه والمعالج لما شرته بسبب الهلاك
 ط (قوله يرجع على الاول) في جامع النصارى راضن الدخيرة مرضت دابة الودعة فامر المودع
 ان شاء فاعالجها ضمن المالك أي ما شاء فلو ضمن المودع لا يرجع على المعالج ولو ضمن المعالج يرجع
 على المودع على انه المالك غير اولا الا ان قال المودع ليست لي ولم أومر بذلك فيجوز لا يرجع اه
 نامل ومثله في نور العين راضن الماسرة وشبهة ومجموع النوازل لكن قال في الهندية فان ضمن
 المودع لا يرجع على أحد ودان ضمن المعالج ان علم انه ليست له لا يرجع عليه وان لم يعلم انه
 لغيره وظن انه يرجع عليه وهو له في التمسك في وهذا هو المناسب لما هنا وأما ما ذكره في القصار
 واستظهره صاحب الدرر من أنه يرجع وان علم أن المودع غاصب في معالجة الودعة بلا إذن
 صاحبه وأما ما ذكره من قوله لا قال ما نقله الله تعالى في الخ يوافق ما ذكره الشارح فبالمعالج
 الودعة بماذن المودع كاتبه عليه فليتأمل اللهم الا أن يحتمل قوله الا ان علم أي باخبار
 المودع صراحة بان قال للمعالج ليست لي ولم أومر بذلك وأما اذ لم يقل ذلك فلا بد من دعائه او به
 يحصل التوفيق بين كلام الشارح والهندية وبين الجامع ونور العين وان لم اره مستطور
 في كلامهم والله تعالى أعلم (وأقول) خلاصة ما ذكرناه ان صاحب الدابة اذا ضمن من عالجها
 أمر المودع فعطبت برجع على المودع الا اذا قال المودع حين دفعها للمعالج ليست لي ولم أومر
 بذلك على مافي النصارى ومثله في نور العين عن الاستبر وشبهة وفي الهندية عن الجوهرة
 والشارح عن الجتهتي ان صاحب الدابة اذا ضمن من عالجها فعطبت برجع على المودع ان لم يعلم
 أي المعالج انه الغير المودع واللم يرجع وهذا الذي يعول عليه حيث صرح في صدر عبارته
 بالرواية عن الامام محمد رحمه الله تعالى فلا بد من عدل عنه والله تعالى أعلم (قوله بخلاف مودع
 الغاصب) قال في البحر والفرق بينهم ما على قول أبي حنيفة أن مودع الغاصب غاصب الغاصب اعدم

لم يصدق في الغصب منه
 يصدق لانه امين
 وفي الجتهتي ان صاحب الدابة اذا ضمن
 قد دفع ثوب رجلا لغيره
 فقطعه فكلاهما ضامن
 وعن محمد أصاب الودعة
 شيء فامر المودع رجلا
 ان يعالجها فعطبت من ذلك
 فلم يرجع ضمن من شاء
 ان ضمن المعالج يرجع على
 الاول ان لم يعلم انه الغير
 والالم يرجع اه (بخلاف
 مودع الغاصب)

لان من الرجال من لا يؤمن على المال أي فيما اذا انما عن الدفع الى زوجته أو غلامه
 ولما ودع زوجة أو غلام آخر وانما في البيوت في الحفظ * بقى لو امره بالحفظ في دار حفظ في دار
 أخرى فالتى ذكره شيخ الاسلام الضمان وان كانت الثانية أحرز والذى في شرح الطحاوى
 اذا كانت الدار التى فيها ما يمسك لدار الأخرى في الحفظ على السواء أو كانت التى فيها ما يمسك
 أحرز والضمان عليه. وانما ما عسى الخب فيها أو لم يمسك كذا في الحفظ ولو قال احفظها في
 هذه البلدة ولا تحفظها في بلدة أخرى لحفظها في البلدة التى فيها بل لا تتركها في بلدة
 (قوله لان التقيد بمقيد) أى والنهى عن الوضع في الدار الأخرى مقيد لان الدارين مختلفتان
 في الامن والحفظ فصح الشرط وأمكن العمل به وأما اليقين في دار واحدة فمما لا يخفى ان في
 الحفظ فالتكليف من أخذ من أحدهما يتمكن من الأخذ من الآخر فصار الشرط غير مفيد
 وتقدر العمل به أيضا فلا يعبر وكذا الصندوق فان تعيين الصندوق في هذه الصورة لا يفيد
 فان الصندوقين في بيت واحد لا يتفاوتان ظاهرا الا ان يكون لهما ما للبيت والصندوق في حلال
 ظاهره فيقتضي قيد الشرط ويقتضي بالتخلاف وكذا لو كان البيت أو الصندوق المأمور بالحفظ
 فيه أحرز من النسي عن الوضع فيه فيقتضي ضمان أيضا كما يفتاوى كشيخ الاسلام خواجه زاده
 انه يضمن بالحفظ المنهى عنه مطلقا كما في الظاهرية وعليه كلام الأخيرة كما علمت من كلام
 الهادي المارقي (قوله ولا يضمن مودع المودع) أى لانه لا يملكه عند أماله أو لم يملكه عند
 الغاصب لو رده على الغاصب برئى كان غاصب الغاصب لو رده على الغاصب برئى كما سيذكر في
 الغصب ذكره الخليل الرمى (قوله في ضمن الاول) اذا دفع الى غيره من في عياله بغير إذن ولا ضرورة
 كحرق در. انتهى وانما ضمن الاول لانه ترك الحفظ دون الثاني لانه أخذ المال من أمين ولم
 يترك الحفظ وهوذا قول الامام وندمه ما يضمن المالك ما شاء فان ضمن الاول لم يرجع على
 الثاني لانه ما ملكه بالضمن فظهر ان مودع مالك نفسه وان ضمن الثاني لم يرجع على الاول لانه عامل له
 فيرجع عليه بما طبقه من التهمة فان الاول جنى بالتسليم الى الثاني بغير إذن المالك والثاني
 تعدى بالقبض بلا اذنه فيقتل المالك الى أمه ما شاء ولا إمام ان الاول لا يضمن بل يدفع الى الثاني عالم
 بفارقه لان حفظه لا يثبت مادام في حياضه والمالك انما يرضى بحفظه ورأيه لا يثبت به دليل
 انه لو هلك قبل ان يفارقه لا يضمن واحده من المالك لا يضمن فاذ افارق الاول الثاني ضمن لانه
 صار مريضه والثاني أمين استقر على الحالة الاولى ولم يوجده منه تعد ولم يكن متعديا من الاتداء
 بالقبض فلا يثبت متعديا من غير أحداث فعل زيلجى وهو ضمن في ايداع قسدى لانه لو
 كان ضمنيا قبل لا يضمن كذا لو دخل الحمام ووضع دراهم لوديعه مع ثيابه بين يدي الثياب قبل يضمن
 لانه ايداع المودع كقاعدة من جامع القصاصين من ثيابه لا بدخوله وفيه مع بالعبط لا يضمن لانه
 ايداع ضمنى وانما يضمن بديع قسدى وهو من هذا القبيل ما في الدرر أودع حرج عبد المحجورا
 فأودع المحجور محجورا مثله وضاع المودع ضمن الاول فقط بعد العتق لانه ساطع على اتلافه
 وشرط عليه الضمان فصحت التسلط وبطل الشرط حتى المولى ولا يضمن الثاني لانه مودع
 مودع ومودة المولى مثله أودع بندرجل ودية فأودعها المودع عند ضم آخر من غيره عليه
 فهلكت مسكين (قوله لا ضمان) لانه حفظه لا يثبت مادام في حياضه الخ ولو لم يمسك الثاني

لان التقيد بمقيد (ولا يضمن
 مودع المودع) فيضمن
 الاول فقط ان هلك بعد
 مفارقه وان قبلها لا ضمان
 ولو قال المالك هلك عند
 الثاني وقال بطل ردها
 وهلكت عندي

(لم يضمن والا ضمن)

ذا كانت الوديعة نحو عقد فلو كانت نحو فرس ضمن أبو السعود وفيه قوله وان كان له منه
بدنه لم يضمن له صدقة صورته الاولى ان تكون الوديعة شبيهة بخفية فيمكن المودع الحفظ
بنفسه كالخاتم فانه يضمن بدنه الى عباله الثانية ان يكون له عيال سوى من منعه من الدفع اليه
بحر فان قلت هذا انما ينجيه أن لو منعه من الدفع الى بعض معين من عياله وهو خلاف
ما يستلزم من قول المصنف ولو قال لا تدفع الى عياله (قلت) مرق هذا الاشكال ما هو المتبادر
من ان قوله وان كان له منه بد مرتبط بقوله ولو قال لا تدفع الى عياله وليس كذلك ولهذا شرح
العيني قول المصنف اي المكتر وان كان له منه بد بقوله بان انتهاء ان يدفعها الى امرأته فلانة وله
امرأة أخرى وانها ان يسلمها الى غلامه فلان وله غلام آخر فاعلم اه (قول لم يضمن) لانه
لا يمكنه الحفظ مع مراعاة شرطه لان التقييد غير مبدل ان الدار حرز واحد بدليل ان السارق
اذا أخذ من بيت من الدار فقتل الى بيت آخر لم يقطع اقدم ذلك الحرز والحرز لو احدث لا فائدة في
تخصيصه ببدنه دون بعض ومالا فائدة في تخصيصه في الامرية قط في الابداع كالقول احفظها
ببيتك دون عياله اوضعها في بيت البيت دون يساره وكالقول في كسبك هذا فوضعها في غيره
أو في الصندوق أو احفظ في الصندوق ولا تحفظ في البيت لحفظ بالبيت فانه لا يضمن لكن
فد يفرق بين الحرز في السرقة والحرز في الوديعة وذلك أن المنة بجر في قطع سارق تلك الحرز
وذلك لا ينافي بقاء الدار المحرورات والمعة بجر ضمان المودع التصغير في الحفظ الا ترى انه لو
وضعها في داره الحصينة فخرج وكانت زوجة غير أمينة يضمن ولو احدث سرقة يقطع لان الدار
حرز وغماضين للتصغير في الحفظ ولو وضعها في الدار وخرج والباب مفتوح ولم يكن في الدار
احد أو في الحمام أو المسجد أو الطريق أو نحو ذلك وغاب يضمن مع انه لا يقطع سارقها ونظائر
هذا كثيرة فاذا اعتبرناها الحرز المنة بجر في السرقة لزم ان لا يضمن في هذه المسائل ونحوها فان لم
يخالفه ما اوجبنا عليه في هذا الباب فظهر بيقينة صحة ما قلنا من الفرق واقعه الى العلم اه قال
في البرازية ولو قال وضعت بين يدي بقى وتديتم افضاعت يضمن ولو قال وضعت بين يدي في
داري والمثلة بجماها ان عمالا يحفظ في عرصة الدار كصرة النقدين يضمن ولو كان عماله مد
عرصتها احدها لا يضمن اه ومثله في الخلاصة والفصولين والذخيرة والخاتمية وغيرها
وظاهره انه يجب كل شيء في حرز مثله وفي السرقة يعتبر في ظاهر المذهب كل ما كان حرز النوع
فهو حرز لكل الانواع وعليه فقد ظهر الفرق بين الحرز في السرقة بقطع بسرقة أو لا
من اصطبل ولو كانت وديعة وضعت في الاصطبل وهكذا يضمن المودع لان الاصطبل ليس
حرزها وما به ظهر جواب حادثة وهي ان مودعا وضعت بقعة شال غالية الثمن في اصطبل
الظيل فسرقت والجواب انه يضمن وان قطع سارقها والله تعالى اعلم (قولا والا ضمن) أي في
المسئلةين وهي دفعها الى من لا بد منه بان دفعها الى من له منه بد اي انشكك وفرقة الثانية
حفظها في بيت آخر وليوت ممتنوية بان حفظها في بيت والبيوت مختلفة قال في البدائع
والاصل المحفوظ في هذا الباب ما ذكرنا ان كل شرط يمكن مراعاته وبقيده والعمل به ممكن فهو
معتبر وكل شرط لا يمكن مراعاته ولا يقيد فهو هدر وهذا انما ضمن لان التقييد ممتد كما قال
الشارح كما اذا كان ظهر البيت المنهني عنه الى السمكة كما في البحر أي فانه يضمن لانه ممتد

بالدبيعة حاملين اهل واسماها كذلك اما اذا سلمها أحدهم - بحضرة الآخر فظاهر ان يدفع بل
 ساء وحضور الآخر لا يقتضي كونه مردعا لجواز ان يكون شاهرا له ونحوه كذا أفاده
 الجوى من مناقب الامام ان اثنين اردعا الحامى شيئا فخرج أحدهما واخذ الودبة وانصرف
 فخرج الآخر وطالبها منه فلم يجده الحامى واسقه له وانطلق الى الامام رجلا - الله تعالى فاجبه
 فقال له قل له انما اعطى الودبة الا كما سمعنا فانصرف ولم يرد زيادى (قوله فى الجراح)
 أى فى المنى كالتال الذى ذكره فى الجرح عن الخليفة أمانى القوي فيضمن اتفاقا لانه لا يقسم
 بدون - صدور النمر بك أو نائبه (قوله فكان هو المختار) فعمقه المتقدمى فقال كيف يكون
 هو المختار مع ان سائر المتون على قول الامام وقال الشيخ فاقم الاختار قول الامام النسب
 والمحبوب والموصى - وصدر النمر بعة وقال المتقدمى وقول بعضهم عدم الضمان هو المختار
 مستدلا بكونه الاستحسان بخلاف للمعلمة الاثمة الايمان بل غالب المتون عليه متفقون كذا
 فى حاشية أبى السعود عن الجوى (قوله اقتسمه) أى لربلان المودع ان يقع الدال وذكر
 الرجل استطرادى (قوله وحفظ كل) أى كل واحد منهما نصفه لانه لا يمكن الاجتماع على
 حفظها وحفظ كل واحد منهما للنصف دلالة والثابت بالدلالة كالثابت بالنص (قوله وعدلى
 رهن) أى العداين الذين وضع عندهما الرهن فهو يفتح العين تقنية عدل كذلك فانه ما يقسمان
 المثلى ويحفظ كل نصيبه فان دفع أحدهما نصيبه الى الآخر ضمن مادفع (قوله ووكيل شره)
 بان دفع له ما اقبضت - تريان به - هذا اقتسمه الا ان دفع أحدهم - نصفه ضمن الدافع
 واجمعوا ان المدفوع اليه لا يضمن لانه مودع المودع - هندية (قوله ضمن) أى النصف فقط
 (قوله الدافع) أى لا القابض لانه مودع المودع يجوز وهذا عند أبى - حنيفة وقال لا يضمنان
 به كذا أفاده مسكين ومنه فى الهداية وقول أبى - حنيفة اقبس لان رضاهما ثلثين لا يكون
 رضاهما ثلث واحد فافا كان الحفظ مما يثاق منهم إعادة لاي بصير راضيا بما يحفظ أحدهم للكل كافى
 البينة (قوله بخلاف ما لا يقسم) فسر ما لا يقسم بالكيلات والموزونات ومثلها - كل
 ما لا يقسم بالتقسيم وما لا يقسم ومما يوجب بالتقسيم الحسى اه - مكى قال السيد الجوى
 واذا لم يمكن القسمة فيما لا يقسم كان لهما التمايز فى الحفظ كذا فى الخلاصة - ولودعه زائدا
 على زمن التمايز - نظر اه (قوله لجواز حفظ أحدهما باذن الآخر) أقول الصواب فى
 التعليل ان يقول لانه لما ودعهما مع علمه بانهم مالا يجتمعان على حفظها دائما - كان راضيا
 بحفظ أحدهما (قوله فدفعها الى مالا بدمنه) من عياله وغيره - كم دفع الدابة الى عبده
 وما يحفظه النساء الى عرسه - درر وهذا التمايز يظهر فى صورته ما اذا منعه عن الدفع الى بعض
 معين من عياله لافى النسب عن الدفع الى عياله - طاقا ثم عدم الضمان فيما اذا دفع الى بعض
 عياله وقد نهي عن الدفع اليه - محله اذا كانت الودبة مما يحفظ فى يده من ماله - ماله كانت
 لا تحفظ عنده عادة فانه من الدفع اليه فدفع ضمن كالمالك الودبة فترسا فانه - من دفعها الى
 امرأته أو عبد أو غيره فممن دفعه الى علامه ودفع ضمن أفاده لزيادى - وون - حوادث
 الفتوى شرط على المودع الحفظ بنفسه لحفظ بن - وجهه بل يضمن للمعانة أولا والذى يظهر
 من كلامهم عدم الضمان جوى وأقول ينبغي ان يقيده عدم الضمان بالدفع الى الزوجت بما

وفى الجرح - الاستحسان
 لا يمكن هو المختار (فان)
 أو دفع رجل - عند رجاين
 ما يقسم - اقتسمه وحفظ
 كل نصفه - كتره فبين
 ومستبعضين - ووصيين
 وعدلى رهن - ووكيل شره
 (ولودعه) أحدهما
 (الراضية ضمن) الدافع
 (بخلاف ما لا يقسم)
 لجواز حفظ أحدهما
 باذن الآخر (ولو قال
 لا تدفع الى عياله أو
 احفظ فى هذا البيت
 فدفعها الى مالا بدمنه أو
 حفظها فى بيت آخر من
 الدار فان كانت بيوت الدار
 مستوية فى الحفظ) أو أحرز

حمل ومؤنة مع طول مدة السفر أما ليس له حمل ولا مؤنة ولم تحمل مدة سفره فله السفر بها
 اتفاقا لعدم النهي والخوف وكذلك مع النهي والخوف أيضا ان لم يكن له من السفر بدكا
 سبق وفي خصوص ما اذا أمكنه الحفظ في الصربان كان بعض عبالهمة ولم يتج الى نقلهم
 أموالهم يمكنه بان لم يكن أو كان ولكن احتاج الى نقلهم لا يضمن بالاجماع وان سافر بنفسه من
 غير عباله يضمن وبه صرح في البحر عن الخاتمة كما يستفاد ذلك من أبي السعد وهذا كما في
 سفر البركعات أما في البحر فليس له ان يسافر في قواهم جميعا الا على ما يجتهد أبو السعد وأيدناه
 بما تقدم قرينه فلا تنس (قوله ولو أودعها مائتا وقيما) لكن عدم جواز الدفع في القبي
 بالاجماع وفي المثلي خلاف الصاحبين فانهم ما قالوا يجوز دفع غنمه له قياسا على الدين المشترك
 وقرئ أبو حنيفة ينفذ ما بان المودع لا يملك القسمة ينفذ ما بان كان تعديا على ملك الغير وفي الدين
 يطالبه بتسليم حقه اذا الديون تنقض بامثاله ان كان تعديا في مال نفسه كما في البحر (قوله
 لم يجوز) قد رده بناء على ما سبق من انه لو دفع لم يضمن فليس المراد ينفي الدفع الا عدم الجواز
 وسبق ما في نفسه وفي البحر وأشار بقوله لم يدفع الى انه لا يجوز له ذلك حتى لا يضر القاضي بدفع
 نصيبه اليه في قول أبي حنيفة والى انه لو دفع اليه لا يكون قسمة اتفاقا حتى اذا هلك الباقي
 رجع صاحبه على الاخذ بحصته والى ان لاحدهما ان لا يخذ حصته منها اذا ظفر بها اه قال
 المتقدم قلنا بل يطالبه بدفع حظ الغائب لانه يطالب المقر وحقه مشاع ولا يتميز الا بالقسمة
 ولا يملكها ولذا لا يقع دفعه قسمة فلو هلك الباقي رجع صاحبه واذا لم يقع قسمة كان متعديا
 في النصف يضمن وفي الدين يطالبه بتسليم حقه لان الدين يقضى بمثله فتصرف في ملكه ولا
 قسمة * (تتمة) * في أبي السعد ولغيرهم المديون ان ياخذوا بعته ان ظفر بها او ليس للمودع الدفع
 اليه شيئا واذا مات المودع بلا وارث كان للمودع صرفها الى نفسه ان كان من المصارف والا
 صرفها الى المصروف اه وعزاء الى الجوى عن البرازية (قوله ولو دفع هل يضمن) أي نصيب
 الغائب وهو نصف المودع ان هلك الباقي في القسمة أولا يضمن لان لاحد الشر يمكن ان يفتقع
 بخصته في المثلي قال بالاول الامام والثاني الصاحبان «واعلم انهم قالوا اذا دفع لا يكون قسمة
 اتفاقا حتى اذا هلك الباقي رجع الغائب على الاخذ بحصته وفي الهنودية اذا دفع المودع الى
 الحاضر نصفها ثم هلك ما بقي وحضر الغائب قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كان الدفع
 بقضاء فلا ضمان على أحد وان كان بغير قضاء فان الذي حضر اتبع الدافع بنصف ما دفع ويرجع
 به الدافع على القابض وان شاء أخذ من القابض نصف ما قبض كذا في الأخيرة فان هلك ما في
 يد المودع هلك أمانته بالاجماع يتابع ولو هلك المعبوض في يد القابض فليس له ان يشارك
 الغائب فيما بقي غاية البيان فاذا كان المودع لو دفع الكل لاحدهما بلا اذن ووضعه الآخر
 حصته من ذلك فله الرجوع بما ضمنه على القابض وهذا على قول أبي يوسف (قوله في الدرر نعم)
 أي يضمن في فتاوى فضيلان ما يفيد ولفظه ثلاثة أودعوا رجلا مالا وقالوا لا تدفع المسال الى
 أحدهما حتى نختصم فدفعت نصيب أحدهم قال مجاهد في القياس يكون ضامنا به قال أبو حنيفة
 وفي الاستحسان لا يضمن وهو قول أبي يوسف اه فلو لم يقل لا تدفع حتى نختصم هل يضمن
 بالدفع أي بناء على الاستحسان التي يأتي ذكره في بيانها تقيدهم انه لا يضمن الا ان باتيا

(ولو أودعها مائتا وقيما)
 (لم يجوز ان يدفع المودع
 الى أحدهما غنمه في غيبة
 صاحبه) ولو دفع هل
 يضمن في الدرر نعم

الوديعه المعروف وحديث كان المعروف كذلك فينبغي ان يقال لا فرق بين السفر بهما برا أو بحرا في
 المبادي وقتنا مل ودائع وفيه ما يودع لان الاب أو الوصي اذا سافر به لال ايتيم لا يضمن اجماعا
 والوكيل بالبيع اذا سافر به أو كل ببيع به ان قد لو كالة بمكان بان قال له بعه بالبيع
 فخرج به ان الكوفة يصير ضامه ما عندنا وان أطلق الوكيل فافر به ان كان شيئا له لجل ومؤنة
 يكون ضامه وان لم يكن له لجل ومؤنة لا يصير ضامه ما عندنا اذ لم يكن له بدن السفر وان كان
 له بدن السفر لا يكون ضامه ما عند أبي حنيفة طال الطريق أم قصر وقال أبو يوسف ان طال
 الطريق يكون ضامه ما وان قصر لا يكون ضامه ما كذا في فتاوى قاضي بستان وبقي تمامه قريبا
 (قوله ولو له اهل) فسر في الجوزة بما يحتاج في حله الزاهر وأجر حاله ١٥ مكي وفي
 الهندية عن المصنف ان لو كانت طاعما كثيرا فسافر به اهلك الطعام فانه يضمن ان كان ١٥
 وذكر في المنع ولا يضمن ولو كان الطريق طويلا ومؤنة الرد على المالك قال في التبيين وما يلزم الامر
 من مؤنة الرد وضرورة صحة امره فلا يبعد ذلك اضراره ١٥ قال الزاوي وقال محمد لا يخرج به له
 حل ومؤنة ١٥ وجهه في العناية قول الثاني أيضا ثم قال لكن قيل عند الثاني اذا كان بعيدا
 وعند محمد طاعما قريبا كان أو بعيدا ١٥ واستوفى في شرح القدرى الطعام المكتبة فانه يضمن اذا
 سافر به استخسنا فانه نقل في البحر وفيه عن قاضيان للمودع أن يسافر بحال الوديعه اذ لم يكن
 له لجل ومؤنة وقعه بجه الحوى ان ما في الثانية من اشتراط عدم الحل والمؤنة عفى على قوله ما
 أما على قول أبي حنيفة فليسافر به لمطافعا عند عدم النهي (قوله عند عدم نهى المالك وعدم
 الخوف عليم) قال اذ لم يبين مكان الحفظ وأول منه عن الاخراج نصا بل أمره بالحفظ مطلقا
 فسافر به فان كان الطريق يخوفا فله ان يكتسب من الاجماع وان كان امتنا ولا لجل اها ولا مؤنة
 لا يضمن بالاجماع وان كان له اهل ومؤنة فان كان المودع ضطرا في المسافة لا يضمن بالاجماع
 وان كان له بدن المسافة بينهما فلا ضمان عليه مقر بت المسافة أو بعدت وعلى قول أبي يوسف ان
 بعدت يضمن وان قر بت لا هذا هو المخلص والختار وهذا كله اذ لم يشترط عدم يضمن اهل لم يضمن
 نصا وانما نصا وعين مكانه فسافر به اولى له بدنه يضمن كذا في الفتاوى الثانية ١٥ ان أمكنه حفظ
 الوديعه في المص الذي أمره بالحفظ فيها مع السفر بان يتركه عبد الله في المص المأمور به أو بعض
 من في عياله فاذا سافر به والحال هكذا يضمن وان لم يكنه ذلك بان لم يكن له عيال أو كان الا انه
 احتاج الى نقل العيال فسافر فلا ضمان كذا في التاتر خاتمة هذه يدعي من الباب الثالث من
 كتاب الوديعه (قوله فان لم يكن السفر) هذا اتفق به في صورتين كما افاده الزاوي وعلى وقد
 علمته من عبارة الهندية (قوله فان سافر بنفسه يضمن) أي لو كان له اهل ولم يسافر وامعه لان له
 بدنه السفر به ١٥ (فرع) من اسبؤ بر لحظ عين أو وكل ببيعها ليس له ان يسافر به أو كذا
 اذا قبله الا بدع كان وفي المقدمه عن النسي لو وكيل بالبيع ان يدفع العين الى المصارف
 (قوله فان سافر بنفسه يضمن) والله لا لانه يمكنه ان يحفظها به او قد مضى عن الهندية
 مع التاتر خاتمة والحاصل ان عند أبي حنيفة ان يسافر به لمطافعا أي سواء كان له اهل
 ومؤنة أو لا وسواء لم يكن السفر أولا ولا فرق بين الطويل والقصر وعندهما ليس
 له السفر به اذا كان له اهل ومؤنة وطالت مدة السفر وهذا الخلاف في خصوص ماله

ولو له اهل درر (عندهم
 نهى المالك و) عدم
 (الخوف عليم) بالاجماع
 فلو تم ما أو خاف فان له بد
 من السفر ضمن والا فان
 سافر بنفسه ضمن وباهله
 لا اختيار

يتمتع على الضياع مطلقا ولم يتعرضوا لكونه قبيل الجعود أو بعده فهو وضامن اه (قوله)
 فان حلف ضمنه أى ضمن المالك المودع لعدم ثبوت مدعا. فيضمن بجعوده وان زكّل برئ أى
 المودع لان الزكول اقرار او بذل كما جعت (قوله وكذا العاربة) أى اذا ادعى المستعير
 هلاكا قبل جعوده فان القاضي يحلفه على العلم (قوله) ويضمن قيمته يوم الجعود ان علم
 الاضروب عات أى القيمة لان الفاعل ضمنه يوم ثبوت متصل فتلزم التاه ونقل في المنع قبله عن
 الخلاصة ضمان القيمة يوم الابداع بدون تفصيل لكنه متابع في النقل عن الخلاصة له صاحب
 الجبر وفيما قلّه سقط كما قدمناه فريه فان ما رأيت في الخلاصة موافق له في العمادة فتنبه
 وأصل العبارة قضى عليه بقرينة يوم جعوده فان قال الشهود لانه لم يفته يوم الجعود لكن قيمته
 يوم الابداع كذا قضى عليه بقرينة يوم الابداع وعادة العمادية أنه لو جحد الودعة وهما كنت ثم
 أقام المودع يمينه على قيمتها يوم الجعود بقضى بقرينة يوم الجعود وان لم يعلم قيمتها يوم الجعود بقضى
 بقرينة يوم الابداع بهنى اذا أثبت الودعة كذا ذكر في العدة اه ولذلك نقب الامة
 المقدسة صاحب الجبر بان الذى في الخلاصة بقضى عليه بقرينة الخ (قوله والا فيوم الابداع)
 قاله يزيد زاده ان لم تعلم قيمة الودعة يوم الجعود بقضى بقرينة يوم الابداع (قوله) بخلاف
 مضارب جحد أى قال الرب المال لم تدفع شيئا (قوله ثم اشترى) أى بعد ما أقروا بجمع عن الجعود
 بان قال بلى قد دفعت الى بخلاف ما لو أقروا بعد الشراء فيضمن المتاع له مخ عن الخاتمة (قوله)
 لم يضمن خاتمة) عبارة كما في المنع المضارب اذا قال الرب المال لم تدفع الى شيئا ثم قال بلى قد
 دفعت الى ثم اشترى بالمال ذكر الساطع ان المشتري يكون على المضاربة وان ضاع المال فيده
 بعد الجعود وقبل الشراء فهو وضامن والقياس ان يضمن على كل حال وفي الاستحسان ان يجحد
 أقروا ثم اشترى برئ عن الضمان وان جحد هاتم اشترى ثم أقروا فهو وضامن والمتاع له وكذا الوكيل
 بشرائى بغيره عنه بان دفع الموكل المال الى الوكيل فان كان العبد معه متافا شتره في حالة
 الجعود أو بعده ما أقروا فهو ولا آخر ولو دفع رجل عبدا الى رجل لبيع به جحد المأمور ثم أقربه
 فباعه قال محمد بن مسلمة جاز وبغيره من الضمان وقال غيره من المشايخ في قياس قوله ولو باعه بعد
 الجعود ثم أقروا جاز ايضا اه وبهذا لم يوافق عبارة من جحد ما لا بد منه وهو قوله ثم أقروا
 اشترى الخ فتأمل وعليه فلو قال بخلاف مضارب جحد ثم أقروا ثم اشترى لم يضمن لان صاحب
 والمودع له السفر بها) أى برأوا جحدوا وانما لو سافروا بها جحدوا يضمن هندية عن غاية البيان
 قال في البحر ومن الخوف السفر بها في البحر لان الغالب فيه العطب اه وعزاء للاختيار
 ونهية المقدسى بجماعه رحمه الله تعالى بان من المقرر ان النادر لا يملك فلو اعطى قليلا
 والسلامة اغلب فلا ضمان واسافر برا أو بحرا او بالعكس يضمن به ذلك من هنا ومن
 قولهم للمضارب السفر برا أو بحرا ومن قوله لم يجب الحج اذا كان اغلب السلامة ولو بحرا
 وهذا يختلف باختلاف الزمان والمكان كما هو شاهد فتدبر اه انتهى وأجيب أيضا بان
 التقييد مقتاده من فعله اه (أقول) وحيث كانت الالة الخوف وهو ايضا متفق بقرينة
 التجار في زماننا المعروف بالبور فان الغالب فيها السلامة لان التجار لا يأتون لطلبهم في
 ارسال أموالهم الا بحرا واذا انتفت الالة انتفى الملال على الناقد ما راي ان العبرة في حفظ

فان حلف ضمنه وان نكل
 برئ وكذا العاربة منهاج
 ويضمن قيمتها يوم الجعود
 ان علم والا فيوم الابداع
 عمادية بخلاف مضارب
 جحد ثم اشترى لم يضمن خاتمة
 (و) المودع له السفر بها

سؤال ردها وان ينقلها وان يكون نقلها زمن انكاره وان تصكون بما ينقل وان لا يكون
عند الانكار من يخاف علم امته وان لا يحضر هاجب الجحود وان لا يكون الجحود لما لا يمكن ان
وجدت هذه الشروط ضمن والابان يجد عند غير صاحب أو عند مدعيه عن حاكمه من غير
ان يطالب منه الرد أو يطالب منه الرد عند من يخاف منه الجحود لا يصح (قوله قبل) اهدم
تناقضه فانه يقول اني بعد ان يجدت الوديعه انما انا أو ظلمي ٣ ثم ذكرت أو دعيته عن الظلم
كان مدعيها فاذا تورعوا بالبينه قبلت فيبرأ عن الضمان (قوله كالوبرهن الخ) هكذا نقله في
الخاتمة والخلاصة ونقل في البصر عن الخلاصة انه لا يصدق لكن في عبارته سقط ويدل عليه
ان الكلام في البيئه لا في مجرد الدعوى حتى يقال لا يصدق وعبارة الخلاصة به مدعوه لم
يستودعي هكذا في القضية لو قال لم يستودعي ثم ادعى الرد والهالك لا يصدق في عبارته
سقط قال في الخاتمة وذكري المنتقى اذ يجب مد المودع الوديعه ثم ادعى انه ردها به مد ذلك وأقام
البيئه قبلت بينته وكذا لو أقام البيئه انه ردها قبل الجحود وقال انما غلطت الخ فظهر ان فيما
نقله صاحب البصر عن الخلاصة سقطا وفي الخاتمة أيضا ولو بعد المودع الوديعه ثم أقام البيئه
على هلاكها قبل الجحود ان قال ليس لك عندي وديعه قبلت بينته وبينه عن الضمان ولو قال
نسيت في الجحود أو قال غلطت ثم أقام البيئه انه دفعها الى صاحبها قبل الجحود برئ (قوله
وقال غلطت) حال من الضمير في برهن الثانية التي هي على الرد قبل الجحود لانه متناقض في
دعواه ذلك لانه حيث يجد ما زعم انه لا وديعه عنده فلا ياتي الرد في أصل الوديعه فيحتاج
الى التوفيق فاذا قال غلطت أي أردت ان أقول وردتني افقلت لا وديعه عندي أو لم تدعي شيئا
لان الوديعه التي قد ادعيتها عندي قد انتهت بالتسليم اليك فصرت كأن لم تدع شيئا قبل
حينئذ برهانه لا يرتفع التناقض وكذا لو قال نسيت أي حين سأنتي عن الوديعه بعد ردها اليك
نسيت الابداع والرد فذلك قات لك لم تدعي شيئا ثم ذكرت وهذه تنقي على الرد قبل (قوله أو
ظننت اني دفعتها) أي وبعد الدفع لم أكن مودعا فانا صادق في قولي لك لم تدعي لاني قد برئت
من وديعتك بتسليمها اليك (قوله ولو ادعى هلاكها قبل الجحود احلف المالك الخ) أي عند
القاضي يطلب المودع عند عدم إقامة البيئه على الضياع من المودع لان كل من اذا قر بشئ
لزمه يخاف عند انكاره والمالك لو أقبره لا كها قبل الجحود المودع انتفى الضمان فاذا أنكره
يخاف فاذا احلف ضمنه المودع اهدم ثبوت مدعاه فمن يجحود وان بكل برئ المودع لان
النكول اقرار أو يدل على ما عرف (قوله ما به ذلك) لانه يخلف على غيره فليكون على العلم
وذلك عند عدم إقامة البيئه على الضياع من المودع أما اذا أقام بينه فان كان قبل الجحود تقبل
اهدم التعدي والتناقض وان بعده لا تقبل لانه بالجحود غاص ولم يرد الى المالك كما تقدم
قال في الهنديه اذا أقام رب الوديعه البيئه على الابداع بعد ما يجد المودع وأقام المودع البيئه
على الضياع فان يجد المودع الابداع بان يقول للمودع لم تدعي في هذا الوجه المودع ضامن
وبينته على الضياع مردوده وان شهد الشهود على الضياع قبل الجحود أو بعد الجحود وان
يجد الوديعه بان قال ليس لك عندي وديعه ثم أقام البيئه على الضياع ان أقام البيئه على
الضياع بعد الجحود فهو ضامن وان أقام بينته على الضياع قبل الجحود فلا ضمان وان أقام

قوله ثم نذكر كبريت له
الظاهر اسقاطه

(ولو وجدها ثم ادعى ردها بعد ذلك كالوبرهن عليه قبل كوبري
كالوبرهن انه ردها قبل الجحود وقال غلطت في الجحود
او نسيت أو ظننت اني دفعتها) قبل برهانه ولو ادعى
هلاكها قبل الجحود احلف المالك ما به ذلك

الفصول ان بعض بوجود الوديعه كالعاريه ولولم يحولها وقوله وكانت منقولا لاجل الحاجة اليه
 بعد قوله ونقلها من مكانه ولو قد مر عليه لكان أولى (قوله لانه لم ينقلها وقتها) صادق بعد
 النقل أصلا ونقلها بعده وقيل له وانما اعتبر النقل ليحقق الغصب في المنقول اذا الغصب ازالة
 اليد المحقة وثابت اليد المبطلة وهو انما يتحقق بنقلها من مكانه وقت الحياض لان يده علم ما يد
 أمارة لاشتمان فاذا جحد انقلها فقد ازال اليد الامانة وثابت يد الغصب بخلاف ما اذا لم ينقلها
 فان يد الامانة باقية وقد نزل هذا القيد الشرطي لا كافد منه وانصفه اذا جحد المودع الوديعه
 بحضور صاحبها يكون ذلك فصلا للوديعه حتى لو نقلها المودع من المكان الذي كان فيه حالة
 الحياض يضمن وان لم ينقلها من ذلك المكان بعد الحياض فهاكت لا يضمن اه ونقله في
 التاتر خاتمة عن الخاتمة معز بالانطاني لكن ذكر في جامع الفصول ان بعض بوجود الوديعه
 كالعاريه ولولم يحولها وفي المتن لو كانت العاريه مما يحول يضمن بالانكار وان لم يحولها وفي
 البدائع ان العدة ينسخ بطلب المالك لانه لما طلبها فقد عزل عن الحفظ أو ما يجده المودع
 بحضور صاحبها المالك فقد عزل نفسه عن الحفظ فبقى مال الغير في يده بغير اذنه فيكون مضروبا فاذا
 هلك تقرا الضمان اه قال الخبير الرمي لم يظهر له صاحب المتون صحة هذا القول فلم ينظر وا
 اليه فرأى المطولات يظهر لك ذلك اه فتأمل (قوله وكانت الوديعه منقولا) * أقول العقار
 مقر رعدم الضمان فيه لعدم تصور غصبه فلم يصرح في الكنز بتفيها اكتفاء بذلك كما بدأ كره في
 بابه أو لان الاصح مذهب محمد فيه فاراد دخوله تأمل ذكره الخبير الرمي (قوله لا يضمن بالحياض
 عندهما) لعدم تصور غصبه (قوله خلافا لمحمد) فان الغصب يجري فيه عده ولو جحد يكون
 ضامنا (قوله في الاصح) أي قوله هو الاصح (قوله غصب الزباني) أي ذكره الزباني في كتاب
 الغصب (قوله ولم يكن هناك من يخاف منه عليا) أي لانه لم يجدها في وجهه عدو يخاف عليا
 التالف ان أقرته هلك لا يضمنها لانه انما أراد حفظها كذا في المنع (قوله فلو كان لا يضمن)
 أي ان أقرته هلك (قوله وقيد بقوله ولم يحضرها الخ) * أقول لم يصرح به في الكنز والجواب
 عنه انه حيث قلتم انه ايداع جديد فانه مدخل في مسئلتنا فانه ذكره الخبير الرمي (قوله فان
 أمكنه) أي ربهما أخذها عند احضارها ليعمل قابضها (قوله لم يضمن لانه ايداع جديد) أي
 بقوله دعها فيكون ابقاؤها ايداعا جديدا (قوله والا) أي وان لم يكن المالك أخذها عند
 احضارها (قوله ضمنها) لانه لم يجعل قابضها اقبقت مضونة على جاحدها (قوله لانه لم يتم
 الرد) أي ردها الى المالك لانه احضارها عند عدم تمكنه من أخذها فلا يصح ايداع الجديد لان
 ايداع انما يكون لعين ماله وهو انما يتحقق على المودع ضمنها فهو وكالدين في ذمته والمضوعون
 لا يضمن امانة الابدان لزوج عن عده ضمنه وذلك بالنسبة اليه التام الذي عكن المالك معه
 القبض والتسليم (قوله وقيد بقوله المالكها) أو وكيله كما في التاتر خاتمة فاللام على عند ويؤيده
 قول الدر راو جحد دعها عند مال كها قال الخبير الرمي لاجل الحاجة اليه أي مال كها لانه هو المار اذ لا غيره
 اذ الكلام فيه فلذا لم يذكروا في الكنز (قوله فاذا تمت الشروط) وهي طلب ردها ونقلها او كونه
 منقولا وعدم الخلف عليا وعدم احضارها بعد جحد المودع وان جحد المالكها لم يبرأ الخ (قوله)
 الابعة جديد ولو جحد والحاصل على ما ذكره المصنف انه لا يضمن الابشروط أن يجحد عند

لان لو لم ينقلها وقتها هلك
 لم يضمن خلاصة وقيد
 بقوله (وكانت) الوديعه
 (منقولا) لان العقار لا يضمن
 بالحياض عند عدم اختلاف المالك
 في الاصح غصب الزباني
 في الاصح (ولم يكن هناك
 وقيد بقوله) (ولم يكن هناك)
 من يخاف منه عليا) لو كان
 لم يضمن لانه من باب الحفظ
 وقيد بقوله (ولم يحضرها بعد
 جحد دعها) لانه لو جحد الخ
 أحضرها فقال له ربهما دعها
 وديعه فان أمكنه أخذها
 لم يضمن لانه ايداع جديد والا
 ضمنها لانه لم يتم الرد اختيار
 وقيد بقوله (المالكها) لانه
 لو جحد الخ لم يضمن لانه
 من الحفظ فاذا تمت هذه
 الشرطوط لم يبرأ باقواره الا
 بعد جحد جديد ولو جحد

هلكت قبل أن يقضى المال كان فاضيا بم ادنيه قبض من قيمته المالكها وقوله ثم هم ابعال بمن
 قيمته الاولى ان يقول بمناطره المرتن لانه لا يتجاوزها كباقي في بابه تأمل وقد علمت اهـ هذه
 المسئلة مقيدة بما اذا تعدى ثم رهن فلولا ان تعار ليهن فتعدي ولم يرهن وضاعت فاضمان
 عليه ويكون داخل في حكم المستعير المذكور في المصنف وان هذه المسئلة مستثناة من قول
 المصنف بخلاف المستعير كما افاده في الشرح ط وقد سئل الخبير الرمي عن المرتن اذا مات
 بجهل الارهن هل يضمنه كلالام لا فاجاب نعم لان الزائد عن الدين امانة فتضمن كما هو ظاهر اهـ
 (قوله ثم ازاله) أى التعدي (قوله الا في هذه العنبرة) بهذا الشر يك صورتين (قوله لان يده
 كيد المالك) أى حكم لانه عامل في الحفظ وهذه المسئلة الودبعة المذكورة في المصنف
 والحاصل ان كل أمين خاف ثم عاد الى الوفاق عاد امين لان يده بالمالك حكم لانه عامل في
 الحفظ الامانة المستعير والمناظر فانهم اذا لم يطلوا لان قبضهم المعين كان لانفسهم الاستيفاء
 المتافع فاذا ترك الخلاف لم يوجد الرادى صاحب الاحقة ولا حكم بخلاف المودع وما عطف
 عليه فان يده بالمالك حكم لانه عامل في الحفظ كما ذكرنا (قوله فاقول له) أى لانه لان الان يقيم
 المودع البينة على العود الى الوفاق والاولى التصريح بذلك لدفع اليمين الواقعة في العبارة
 فتأمل ط (قوله وقيل للمودع) يقع الدال لانه ينفى الضمان عنه أى ولا يشترط اقامة البينة
 على العود الى الوفاق وظاهر كلامهم اعتماد الاول (قوله وبخلاف اقراره بعد جحوده) بان قال
 لم تودعنى اموال فلان ليس له على شئ ثم ادعى رد امواله اصدق أبو العود عن الشرع لا يابنة
 ومثله جحوده بلاقرار بان اقام بينة بعد الجحود كما في الدرر وقوله وبخلاف اقراره معطوف
 على قوله بخلاف المستعير والمناظر (قوله حتى لو ادعى دية أو يها) يعنى بقيد بقوله به جحوده
 لانه لو ادعى ان المالك وبعاله أو بواعها منه وأنكر صاحبها ثم هلكت لاضمان على المودع
 لانهما اتفقا على اليد واختلفا في الجهة فيجعل على الحق وهو يد الامانة المالك للمالك (قوله
 وقيد بقوله بعد طاب رجا) ومثله طلب امرأة الغائب وجيران الينهم من الوصى لينفق عليه من
 ماله كما في الخاتمة ومنه في الزانية وقوله بعد متعلق بقوله بجحوده (قوله فلوسا له عن حالها)
 بان قال حالها ودبتى عن ذلك ايشكره على حفظها بجر والاولى ان يقول لانه الخ بدل النفا
 وكذا يقال فيما ياتي (قوله فجدها) قال الرمي هذا ليس بجحوده حقيقة وانما هو حفظ فاستغنى
 في الكثر عن ذكره (قوله لم يضمن) لان كتمان الودبعة أمكن في حفظه لان بذكرها قد يتنبه لها
 الظالم والسارق فكان جحوده من باب الحفظ بخلاف ما اذا كان جحوده عند طلب المالك لها فان
 بالطلب ينتهى الايداع فاما ما اودعها الا لئلا يها له عند حاجته اليها فيمنع يكون غاصب فيضمن
 ولم يبق يده بالمالك فبقاقراره بعد ذلك لم يحصل الرادى مالها الا حقيقة ولا حكم فلذا لا يبرأ من
 الضمان الا بتسليمها الى المالك حقيقة (قوله ونقلها من مكان وقت الانكار) المراد به من
 الانكار وليس المراد نقلها وقتها حقيقة لانه لا ياتي الا في ناد من الصور وبعبارة الخلاصة
 وفي غصب الاجناس انما يضمن اذا نقلها عن موضعهما الذى كانت فيه حال الجحود وان لم
 ينقلها وهما مكت لا يضمن اهـ وهو ظاهر وعليه فهو متعلق بقوله مكانها وانظر ما لو كان
 نقلها قبله وفي نيته الجحود وقد نقل هذا التقييد الشرع لاني عن الناطقي ونقل عن جامع

ثم ازاله لا يزال الضمان
 الا في هذه العنبرة لان يده
 كيد المالك ولو كذبه في
 عوده لا وفاق فالتسول له
 وقيل للمودع عادية
 (و) بخلاف اقراره بعد
 جحوده أى جحود الايداع حتى
 لو ادعى دية أو يها لم يضمن
 خلاصة وقيد بقوله (بعد
 طلب رجا) (ردها) فلولا
 عن حالها الجحود فانها هلكت
 لم يضمن بجر وقيد بقوله
 ونقلها من مكانها وقت
 الانكار أى حال جحوده

والمستاجر) يعني اذا تعدى في المستعار والمستاجر بان - تعارفوا بالبابه فليس يومين ونزعه
 للتسليم أو استأجر الدابة ليركبها بأما معدود أو ليجعل عليه أمنا معلوم فركبها أو جعلها أكثر
 منها ثم ردها كما كانت لم يبرأ خلافا لفرجه الله تعالى فيع ما لان البراءة منه نعمان يكون باعادة
 المال حقيقة أو حكما ولو - وذلك لان قبضه لاقتضاهما بخلاف المودع فان يدهيد المال
 حكما لا نه عامل له في الحفظ زيالي وقيل اذا استأجر الدابة ذاهبا جريا يبرأ وان ذاهبا بانقضاء
 لا يبرأ لان العقد قد انتهى بالوصول الى ذلك المكان وبالعود اليه لا يعود العقد بينهما ما شلي
 قال في جامع الترمذي - المستاجر الدابة والمستهير لولوى ان لا يرد هاتم يندم لو كان سائر عند
 النية ضمن لو هادكت بعد الدابة أما لو كان واقفا اذا ترك نية الخلاف عما أمينا اه (واعلم) ان
 ما مشى عليه المصنف تعالى لا يكثره الفتوى به كافي الشريعة لانه استمر اذا عاذا كرم في الدرر من
 ان منهم من قال المستعير والمستاجر اذا خالقا وتعادوا الى الوفاق برئوا عن الضمان اذا كانت
 مدة الايداع والاعارة باقية الخ (قوله فلوازالاه) أى التعدي (قوله لعاملها لاقتضاهما) وعلمه
 البصري بانهم ما موران بالحفظ تبعه الا لا استعمال أى المأذون فيه لا مقصودا فاذا انقطع
 الاستعمال المذكور لم يبق الحفظ ثابتا فلا يبرأ بالعود اه ط وفي جامع الفصولين ولو
 ما مور بالحفظ شهر فضى شهر ثم استعملها ثم ترك الاستعمال وعاد الى الحفظ ضمن اذ عاد والامر
 بالحفظ قد زال اه (قوله بخلاف مودع) لاحاجة اليه لانه أصل المال - فله المقصود بالذكر
 ولكن انما ذكره ليعلم ما هو ينقض الاستئجار في قوله الا في هذه العشرة ط (قوله
 ووكيل ببيع) بان استعمال ما وكل ببيعه ثم ترك وضاع لا يضمن (قوله أو حفظ) تنصت
 صورته قربا (قوله أو اجارة) بان وكله ليؤجره دابته فركبها ثم ترك (قوله أو استأجر) بان دفع
 له دراهم - لم يستأجره ليأجره فذنه في استأجره كان ثم استردها بعينها فهادكت فانه لا يضمن
 (قوله ومضارب ومستهضع) اذا خالف ودفع المال لفقته ثم عاد الى الوفاق صار مضاربا
 ومستهضعا أبو السعود عن الشيخ صالح (قوله وشربك ثمانا أو مقاضة) فانه ما يعودان
 أميين بالعود الى الوفاق أبو السعود أما شربك المثل فانه اذا تعدى ثم زال التعدي لا يزول
 الضمان كما هو ظاهر لما تقرره اجنبي في حصة شربك فلو اعد دابة الشركة فتمسدى ثم أزال
 التعدي لا يزول الضمان ولو كانت في نوبته على وجه الحفظ فتمسدى ثم أزاله يزول الضمان
 وهي واقعة التمسوى شئت عنها فاجبت بما ذكرت وان لم أره في كلامهم لعلمهم بما ذكره
 مودع في هذه الحالة وأما استعماله بالاذن الشريك فهو مسئلة فقرة من مودة عندهم
 بالضمنان وبصغير غاصبا رمى على المنع (قوله ومستهير رهن) أى اذا استأجره عبد البرهنة
 أو دابة فاستخدم العدو ركب الدابة قبل أن يردها ثم رهنها بعينها لال اقية ثم قضى بالمال ولم
 يقبضها حتى هادكت فلهذا المثل لا ضمان على الراهن لانه قد برئ عن الضمان حين رهنها
 فاذا كان أمينا خالف فقد عاد الى الوفاق وانما كان مستهيرا رهن كالمودع لان تسليمها الى
 المرتهن يرجع الى تحقيق مقصود المعير حتى لو هادكت به ذلك يصير دونه مقبضا فيه مستوجب
 المعير الرجوع على الراهن بمثل فكان ذلك بمنزلة الرد عليه - فكيفها مذابري عن الضمان كذا في
 الجرمع والى المبسوط اه نقل في المنع وانما قال ثم قضى المال ولم يقبضها ما ذكره انه لو

والمستاجر فلوازالاه لم يبرأ
 لعاملها لاقتضاهما بخلاف
 مودع ووكيل يبيع أو حفظ
 أو اجارة أو استأجر ومضارب
 ومستهضع وشربك ثمانا
 أو مقاضة ومستهير رهن
 ائتماء والحاصل ان الامين
 اذا تعدى

الرهن أبو السعد في حاشية الاشباه (قوله أو ركب دابته) أو استخدمه يدورها أو دعهما غيره
 (قوله حتى زال التعدي) بان ود الذئب الى مكانه والدابة الى مربطها وأخذ البعض يردّه الى
 يد مورتك استخدام العبد واستعد الذئبة من الغير (قوله زال ما يؤدى الى الضمان) وهو
 التعدي ولا حاجة الى هذه الزيادة لان ما أدت الى ركالة عبارة المصنف لانه يصير المعنى ثم زال
 التعدي زال التعدي لان ما يؤدى الى الضمان هو التعدي فلو انقطع المكان أحسن كما وقع في
 العيني والدرر حيث قالوا وان زال التعدي زال الضمان بمعنى ان الذئبة اذا ضاعت بعد العود
 الى يده لم يضمن خلافًا للشافعي قال العيني لان الضمان وجب دفعه للضرر الواقع وقد ارتفع
 بالعود الى الوفاق فلا يضمن وهذا متقدم على ما لم يتقدم الاستعمال فان تضمنه ضمن أى التصان
 أصير ورثته حاسب الجزم منه على وجه الاستدلال كذا في شرح تنوير الاذهان وانما زال الضمان
 لانه ما مور بالخلف في كل الاوقات فاذا خالف في البعض ثم رجع الى ما مور به كما اذا استأجر
 له غنط شهر فترك الغنط في بعضه ثم حفظ في الباقي استحق الاجرة بقدره اه مخ (قوله اذا
 لم يكن من نيته العود اليه) فلو ايسر قوب الذئبة ونزعه الى ابلون عزمه ان يلبس منه لانه سرق
 لابل لا يبرأ عن الضمان بجر من الجنائيات معز بالظهير به ولم يذكر المصنف لكم دعواه
 العود هل يكفي في مجرد دعواه العود وان لم يصدقه صاحب الذئبة وهو مذكور في العمادية
 وعبارتها ولو أقر المودع انه استعملها ثم ردها الى مكانه انما يملك لابل صدق الابنية
 فالخاص ان المودع اذا خالف في الذئبة ثم عاد الى الوفاق انما يبرأ عن الضمان اذا صدقه
 المالك في العود فان كذبه لا يبرأ الا ان يقيم البينة على العود الى الوفاق ورأيت في موضع آخر
 المودع اذا خالف ثم عاد الى الوفاق فكذب المودع فاقول قول الرهن بخلاف ما اذا
 جحد الذئبة اذ منعهام اعترف فانه لا يبرأ الا بالرد على المالك كما في الحوائج الحوية (قوله
 اشباه) عبارتها قالوا في المودع اذا ايسر قوب الذئبة ثم نزعه ومن نيته ان يعود الى ابله لم يبرأ
 من الضمان اه قال البري هذا صحيح من المضاف حيث قال قالوا المصنف بان ذلك قول
 علمائنا كافة مع علم بان ذلك قول صاحب الظهير به وتقر به وقد نقله عنه فيما ياتي ونصه
 عندي المودع اذا ايسر قوب الذئبة بغير اذن المودع فنزعه بالليل للنوم فسرق القميص في
 الليل فان كان من قصد ان يلبس القميص من الغد لا بعد هذا ترك الخلاف حتى لا يضمن اه
 وبه انتهى كلام البري (أقول) ويمكن انه أنى بلفظ قالوا للبري يؤيد ذلك قول صاحب الجرم
 عقب ذكر عبارة الخلاصة قوله راجعه اليك قال في الذئبة لو وضع يده على رأس
 الجب فوقع فيه ان وضع على وجهه الاستعمال ضمن والا فلا اه وفي جامع القصارين وضع
 طبق الذئبة على رأس الخلية ضمن لو فيها نائي يحتاج الى التغطية كما ورد في نحو ولانه
 استعماله مال ماله ما فيه الا لو لم يكن فيها نائي ولو وضع يده على يمينه ضمن للاستعمال وضع
 الطشت على رأس التنور ضمن لو صدق الخطية والا لا لانه مضمون في الاول في الثاني اه
 وأنت خير بان ما في الذئبة ناعم فتأمل ه (فرع) رجل تناول مال انسان في حال حياته ثم
 رده الى ورثته بعد موته يبرأ عن الدين ويبنى حق المات في عظامه اياه ولا يرجع له المخرج عنها
 الابائية والاستغفار للميت والدعائه اه نور العين عن الحاشية (قوله بخلاف المستعير)

أو ركب دابته أو استخدمه
 بعضهم (نورد) عينه الى يده
 (حتى زال التعدي زال)
 ما يؤدى الى (الضمان) اذا
 لم يكن من نيته العود اليه
 اشباهه من شروط التبعة
 بخلاف المستعير

مطلب
 رجل تناول مال انسان
 بلا أمره في حياته ثم رده
 لو رثته بعد موته

(نعم) لا يتم لا كمالا
 لكن لا يباح تناوله قبل اداء
 الضمان وصح الابرار ولو
 خطاه بردي، فله لانه عيبه
 وبمكسه شريك له دمه
 مجتبي (وان ياذنه اشتركا)
 شريك املاك (كالمواظط
 فيغير منه) كان انشق
 الكيس لعدم التعدي ولو
 خطاهما غير المودع فمن
 الخطا ولو لم يغير او لا يضمن
 أبوه خلاصة (ولو انفق
 بعضها فرد منه لخطاه
 بالباقي) خطا لا يميز معه
 (ضمن) الكل خطا ماله بها
 فلو تاق التبع بغيره وانفق ولم
 يرد أو أودع ودية تين فاتفق
 احدهما ضمن ما أنفق فقط
 مجتبي وهذا اذا لم يضره
 التبع بعض (واذا تعدى
 على ا) نلبس فوجها

كخطية واستيفد منه ان المراد بعدم التبع عدمه على وجه التبع لا عدم امكانه مطلقا كما في
 الجهر (قوله ضمن الاستملاك الخطا) وان اذعته املاكه ولا يباح له قبل اداء الضمان ولا يباح
 للمالك عليها عند أي حنيفة كما قدمناه (قوله وصح الابرار) فلو ابرأه سقط حقه من العين
 والدين كما قدمنا (قوله ولو خطاه) أي الجيد (قوله ضمنه) أي الجيد أي ضمن مثل الجيد
 (قوله وبمكسه) أي لو خطا ردى الوديعه بمجدها (قوله شريك) نقل نحوه المصنف عن
 المجتبي ونص عبارة لو خطا الوديعه به - حتى لا يتميز ضمنه به ولا سبيل له ودع عليه اغنى
 حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما شريك في ان ذكر ولو لم يرد على الجيد يضمن مثل
 الجيد لانه تعيب وفي عكسه كان شريكا لردى لا يتميز بالجيد اه فقد فرغ من قوله
 الفاضل بان الخطا بسبب الحركة ثم استثنى منها اذا خطا الردي بالجيد وهو صحيح كما عرفت عما
 قدمناه وأما ما ذكره من اضعافه على قول الامام فانه لا معنى له لانه اذا خطاه ملكه
 وجب ضمانه ولو ابرأه عنه طاب سوا خطاه بالجيد أو بالردى أو بالمعامل الا ان هذا في غير
 الوديعه أو قول سابق من أن الخطا في الوديعه يوجب الضمان مطلقا اذا كان لا يتميز
 تأمل وتدبر (قوله عدمه) أي عدم التعدي وهو علمه لحد زف أي ولا يضمن قال في المنع فان
 هلك بعضهم اهلك من ماله ما جاعها ويقسم الباقي بينهم على قدر ما كان لكل واحد منهم
 كمال المشترك اه (قوله كان انشق الكيس) في صدقه فاختلط بدراهمه اشتركا أي
 المودع والمودع في الخلوط - حتى لو هلك بعضهم اهلك من ماله ما جاعها ويقسم الباقي بينهم على
 قدر ما كان لكل منهم ما أبو السعود (قوله ولو خطاه غير المودع) أي سواء كان أجنيبا أو من
 في عمله كاعانت (قوله ضمن الخطا) عند الامام وقال ان شاء ضمن الخطا وان شاء خذ العير
 وكان شريك كما قدمناه عن الهندية (قوله ولو صغيرا) لانه من التعدي على أموال الناس كما
 لو كسر زجاجات الغير فان الضمان عليه (قوله فرد منه) قال ابن سماعة عن محمد في رجل أودع
 رجلا ألف درهم فاشترى به اودعهما ثم استرداهما بمائة أو شراها وردها الى موضعهما فضا عاتلم
 يضمن وروى عن محمد أوقضاها غريبه بأمر صاحب الوديعه فوجدها زبوا فردها على المودع
 فهلك ضمن تاريخية (قوله خطا لا يميز) أي الباقي مع الخطا (قوله خطا ماله بها)
 في الجهر ضمن الكل البض بالانفاق والبض بالخطا لانه متبذرا لا ينفق منها او ارد ما بقى على
 ملكه اه (قوله فلو تاق التبع) كخطا الدراهم السود بالبيض أو الدراهم بالذنانير فانه
 لا يباح - في المالك بالاجماع كما قدمناه (قوله أو أنفق ولم يرد) فله الباقي لا يضمن لانه حافظ
 للباقي (قوله وهذا اذا لم يضره التبع بعض) مرتبط بقوله أو أنفق ولم يرد في الجهر وفيه رقيب
 بقوله فرد منه لانه لا يرد كان ضامنا لما أنفق خاصة لانه حافظ للباقي ولا يميز لانه عا لم يضره
 التبع. لان الكلام فيه اذا كانت الوديعه دراهم أو ذنانير أو اشيا من المذكي والموزون
 اه قال الطحاوي ولم ارقيا اذا فقه ذلك فيما يضره التبع بعض هل يضمن الجميع أو ما أخذ
 ونقصان ما بقي فيه رد اه (أقول) ويحسر به ما قاله الامام من أن الطيب فردنا فذلا اذا باع
 ٣ أحدهما غيب غيب الثاني أو باع بعض الفرد فيضمن الكل اه (قوله واذا تعدى) أي
 المودع عليها ما اذا هلك من غير تعد فلا ضمان وبشرط الضمان باطل كشرط عدمه في

ولوأبرأه مقطحة من العين والدين وعندهم الاية قطع ملك الممالك عن الخلو ط بل له الخيل
 ان شاء ضمن الخياط مثله وان شاء شارك في الخلو ط بقدر دراهمه لانه يمكنه الوصول الى عين
 حقه ضرورة وأمكنه معنى بالقصة فكان اسم لا كامن وجه فيميل الى أيمه ماشاء لان القصة
 فيها لا تتفاوت آحاده افرار وتعين حتى ملك كل واحد من الثمر يكن ان يأخذ حقه عينان
 غير قضا ولا رضاء كان امكان الوصول الى عين حقه فاعلم معنى فيخير وله انه اسم لا من كل
 وجه لانه فعل بعد زمره الوصول الى عين حقه ولا يكون الاسم لالا من العباد اكثر من ذلك
 لان اعدام المحل لا يدخل تحت قدرتهم فيصير ضامنا قريبا وممكن وعن أبي يوسف رحمه
 الله تعالى انه جعل الاول تابعا لالا كثر وقال محمد رحمه الله تعالى بشاره لكل حال وكذلك أبو
 يوسف رحمه الله تعالى في كل مانع خاطه بجونه يعتبر الا كثر أبو حنيفة رحمه الله تعالى بقول
 بائع طاع حتى المالك في الكل ومحمد رحمه الله تعالى بالتمريك في الكل هندية ولو خاط
 المتولى ماله بمال الوكيل بضمن وفي الخلاصة ضمن وطريق خروج من الضمان الصرف في
 حاجة المسجد أو الرفع الى الحاكم منتقى * القاضي لو خاط مال مسمى بماله لم يضمن وكذا
 ماله اذا خاط مال رجل لم يمل آخر ولو بماله ضمن وينبغي أن يكون المتولى كذلك ولا يضمن
 الوصي بغير تجهلا ولو خاط بماله ضمن (يقول الحقيق) وقدمت قلاع المنتقى أيضا ان الوصي لو
 خاط ماله بمال التيم لم يضمن وفي الوجيز أيضا قال أبو يوسف اذا خاط الوصي مال التيم بماله
 فضاء لا يضمن نور العيين من أواخر السداس والعشرين * ويخط السائح ان عن الحيرة
 وفي الوصي قول بالضمان اه قات فافان المرجع عدمه والحاصل ان من لا يضمن بالخاط
 بماله المتولى والقاضي والسهم اربع بالرجل آخر الوصي وينبغي ان الاب كذلك يؤيده ما في
 جامع القصولين لا يصير الاب غاصبا باخذ مال ولده وله أخذه بلا نسي للرحمة نجا والا فلا أخذه
 لحفظه فلا يضمن الا اذا أتاه به بلا حجة اه بل هو أولى من الوصي تأمل والمراد بقوله ولده
 الولد الصغير كما قدمه في الفصول العمادية وفي الهندية ولو خاطت النضة بعد الاذابة صار
 من الممانعات لانه مانع حقيقة عند الخاط فيكون على الخلاف المذكور كذا في التبيين وفي
 الفتاوى العتامة ولو كان عنده حنطة وشعر لو احد فخاطهما ضمنهما كذا في التائريانية
 وان كان الذي خاط الودعة احدى من هو في عياله كزوجته وابنه فلا ضمان عليه والضمان
 على الخياط وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا سبيل للمودع والمودع على العين اذا خاطها الغير
 ويضمن الخياط وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ان شأنا ضمن الخياط وان شأنا أخذ
 العين وكما نهر يكن وان كان الخياط كبيرا أو صغيرا كذا في السراج الوهاج حرا كان أو عبدا
 كذا في الذخيرة وقد قالوا انه لا يبيع الخياط اكل ذمة الدائنة حتى يؤدي مثله الى أربابها
 وان غاب الذي خاطها بحيث لا يقدر عليه فان تراخى على أن يأخذها أحدهما وقد دفع قيمة
 مال الآخر جاز وان يأخذها أو أبي أحدهما أو قال لا يبيع ذلك فباعا اضرب كل واحد منهما في
 الثمن بخصته فان كان الخلو ط حنطة وشعر اضرب صاحب الحنطة بقيمة حنطته بخلو طه
 وضرب صاحب الشعر بقيمة شعره غير مخلوط كذا في السراج الوهاج اه (قوله بحيث
 لا يتبين) أي أصلا كخاط الشيرج مع الزيت أو مع التمسك كما مثل به الشارح بقوله الابانة

(بحيث لا يتبين)
 الابانة
 كخطة بشعر ودرهم
 جباري يوسف بحيث

من أودع لاضمان عليه قاله أبو الطيب (قوله وهو المؤمن) أي الذي جعل أميرا على الجيوش
فان ذلك قبل القصة فالمراد به لغة اسم المفعول (قوله القيت الرمح) أي في تلك الدارثيا
(قوله لولا) بدرج الهزنة (قوله ملاك) جمع ملاك (قوله بما) أي بالدار (قوله ليس بشعر)
تبع فيه صاحب الاشياء حيث قال بغير علم واعترضه الجوى بان الصواب بغير أمره كما شرح
الجامع اذ يستحيل تجهيل ملاكهم اهـ وقد مر قريبا فكان عليه أن يقول في النظم ليس
بأمر (قوله جميعا) بغير ان وصى الاب والجد والفاخر لا يضمن وليس المراد ان الجميع
أوصوا اليه وقد مر الكلام على ذلك في قولنا ان شاء الله تعالى (قوله ومحبور) بانواعه
السبعة فان كان المراد من المحبور سبعة كما قدمه يكون الموجود في النظم سبعة عشر نامل
(قوله فوارث) بغير تنوين أي اذا مات مجهلا لمسا أخبره المورث به من الوديع (قوله بغير
خبرية) بدرج المحذور أي وهذا في غير ما حفظه وبسطه مخفف قال ابن السكيت وفي التبيين قاعدة
انتمني منها مسائل فالقاعدة قال في البدائع لو مات المضاف ولو وجد مال المضافة فانه يعود
دينه في مال المضاف وكذا المودع والمستعير وكل من كان المال في يده امانة اذا مات قبل
ايبان ولا تعرف الامانة بعينها فانه يكون عليه دينه في تركته لانه ما كان يجهل من مالها
للاوديعة ولم تصدق ورثته على الهلاك والتمس ايم الى رب المال ولو عين الميت المال في حال
الحياة أو علم ذلك تكون تلك الامانة في يده وصيه أو يدوارته كما كانت في يده وبصدقون على
الهلاك والرفع الى صاحبه كما صدق الميت في حال حياته والمائل الثلاثة المستثناة ذكرها
بعد القاعدة في النعمة ناقلا عن واقعات الناطقي الامانات ثمة قلب مضمونة بالموت اذ المبين
الاف في ثلاث مسائل احدها ما تولى الارفاق اذا مات ولم يعرف حال غلبه الذي أخذ ولم يبين
لاضمان عليه الثانية اذا خرج السلطان الى الغزو وغنوا فادع بعض الغنمية عنه وبعض
الغانمين ومات ولم يبين عنه من أودع لاضمان عليه الثالثة ان أحد المتشاورين اذا مات وفي
يده مال الشركة اهـ وقد علم ذلك مما قدمناه قريبا (قوله وكذا لو خطها المودع) خط
مجاورة كفتح بفتح أو مزجة كفتح عا (اعلم) أن الخط على أربعة أوجه خط عامر بق
المجاورة مع تيسر التمييز كخط الدراهم البيض والسود والدراهم بالذناير والجوز بالوزان
لا يقطع حق المالك بالاجماع ولو هلك قبل التمييز هلك امانة كالهالك قبل الخط * وخط
بطريق المجاورة مع تيسر التمييز كخط الخطبة بالنسيئة وذلك يقطع حق المالك ويوجب
الضمان في الصحيح وقيل لا يقطع حق المالك عن الخلوط لاجتماعه وان يكون له الضمان وقيل
القياس أن يكون الخلوط ملكا للخط عنه دأبى حنيفة وفي الاختصاص لا يصير خط
الجنس بمخلافه مما مزجة كخط النخل بالشجر وهو دهن السم والخل بالزيت وكل ما يقع بغير
جنسه وان يوجب انقطاع حق المالك الى الضمان بالاجماع * وخط الجنس بالجنس مما مزجة
كخط دهن اللوز بدهن اللوز أو دهن الجوز بدهن الجوز أو اللبن باللبن أو خط الجنس بالجنس
مجاورة كخط الخطبة بالخطبة أو الشعر بالشعر أو الدراهم البيض بالدراهم البيض أو السود
بالسود فعد أي حنيفة هو اسم لملك مطلق لا سبيل لصاحبه الاضمان المودع مثله أو قيمته
وصار الخلوط ملكا للخط ولا يباح له قبل اداء الضمان ولا سبيل له الا ان عليه عند أبي حنيفة

وصاحب دار الترتيب
مثل مالوا لقاء ملائها
ليس بشعر كذا والجد
وقاض وصيه م جميعا
ومحبور فوارث بـ طر
(وكذا لو خطها المودع)
بجنسها أو بغيره (بماله)
أومال آخر ابن كمال (بغير
اذن) المالك

٣ قوله أن أحد الخ لعل
الظاهر ما قط لفظ أن أو
زيادة لاضمان عليه بعد
قوله مال الشركة فليجوز
اهـ صحيحه

من ذكر الاب فان احكامه احكامه الا فيما استثنى وهذه ليست منها وقد مرنا ذكرهما (قوله)
 ووصيه ووصى القاضى) هـ اذا خلا فى الوصى فى كلام الاشياء فلا وجه لزيادة ما ذكر الان
 يقال حله على وصى الاب لبيان التفصيل للايضاح فتمام (قوله) وستة من المحجورين) أى
 والسابع وهو الصبي المحجور عليه مذكور هنا (قلت) وهى ثلث من ذكر الصبي ط أى لو
 أودع عندهم وما توأما المحجورين فلا نفعان عليهم والستة من المحجورين وهم ما عدا الصغير وانما
 أسقطه لانه مذكور فى الاشياء ومراده الزيادة على ما فى الاشياء فافهم (قوله) لان المحجور يشل
 سبعة) أى وقد مرنا ما لو كان المودع صبياً وهى من الصور التى ذكرها فى الاشياء ولم يذكرها
 شارحنا هنا (قوله) فانه) أى المحجور صغره مثله الصغير من العشرة التى فى الاشياء الا ان يقال
 عددها بما عتبر قوله وان بلغ ثم مات لا يشترط نامل أو يقال ان مراده محجور المحجورين سبعة
 وان مراده ستة منهم ما عدا الصغير لانه مذكور فى الاشياء ولذا قال وستة من المحجورين (قوله)
 ورق) قال فى الظاهر يؤولون عبد المحجور راعيه أودعه رجل مالا ثم اعتقه الولي ثم مات ولم يبين
 الوديعه فالوديعه ستة دين فى ماله سواء شهد بالشهود بقيام الوديعه بعد العتق أم لا وان مات
 وهو عبد فلا شئ على مولد الا أن تعرف الوديعه وترد على صاحبها اهـ (قوله) ودين) يفتح لidal
 وسكون الباء (قوله) والمعنوه كصبي) قال فى تلخيص الجامع أودع صبياً محجوراً به قبل ابن
 اثنتى عشرة سنة ومات قبل البلوغ فيجب له الثلث انتهى راعله قصد بكاف تشبيهه بالشارح
 الى ما يأتى عن الوجيز نامل وعمل فى الوجيز شرح الجامع الكبير عدم ضمانه بأنه لم يلزم الحفظ
 ثم قال وان بلغ ثم مات فكذلك الا ان يشهدوا انها فى يده بعد البلوغ لا والمانع وهو الصبي
 والمعنوه كاصبي فى ذلك فان كان ما ذورنا له ما فى ذلك ثم مات نامل البلوغ والافاقه ضمانا اهـ وبه
 نتضح عبارة الشارح (قوله) وان بلغ) أى الصبي ومثله اذا افاق المعنوه كما يؤخذ مما مر
 (قوله) ما ذورنا له ما) أى فى التجارة كما فى البيرى عن خزانه الاكل أو فى قبول الوديعه كما فى
 الوجيز فان عبارة كفى المحوى فان كانا ما ذورنا له ما فى ذلك ثم مات قبل البلوغ والافاقه ضمانا اهـ
 ونص فى الهندية على ضمانه فى الصورتين اجاماً ط (قوله) ثم ما نامل البلوغ والافاقه ضمانا)
 هـ هذا نشر على سبيل التلخيص وهذه غرة تشبيهه بالشارح المعنوه بالصبي ومن غير ما لأن غرة جعل
 السبعة ستة يتدخل العتق فى الصغير لان الصبي المحجور عليه من عشرة الاشياء (قوله) شرح
 الجامع) أى الكبير وقوله الوجيز يدل من شرح فان اجمعه الوجيز (قوله) قال) أى الشرع لالى
 فبلغ أى المستثنى (قوله) تسعة عشر) أى بناء على عدم المقارضة من اهره غطاء كانه قد تم نقله عن
 قاضى خات (قوله) ونظام الخ) أى نظام التسعة وبقيت عشرة الاشياء (قوله) وهى) أى الايات
 الاربعة الاولان لابن وهبان (قوله) والعين) مفعول مقدم يحصره والجمله حال أى كل أمين مات
 والحال انه محجور العين وما وجدت تلك العين بعينه افتصير دينا فضعير وجدت وتغير راجعاً الى
 العين وكله ما نافية وضهير يحصره للامين ومعناه يحفظ (قوله) وما وجدت) أى العين الامانة
 عيناً أى معينة مشخصة (قوله) نصير) بالبناء المعجول (قوله) ثم منارض) هذا على خلاف
 المعنى كما قدمناه (قوله) وهودع) بكسر الدال اسم فاعل من أودع أى سوى مودع مال اليتيم
 يعنى اذا خرج السلطان الى الغزو وغنم افادع بعض الغنم عند الغنائين ومات وليين عند

ووصيه ووصى القاضى
 وستة من المحجورين لان المحجور
 يشل سبعة فانه الصغير ورق
 وجنون وغنم له ودين
 وسفه وعنه والمعنوه كصبي
 وان بلغ ثم مات لا يشترط
 أن يشهدوا انها كانت فى يده
 بعد البلوغ لا والمانع
 وهو الصبا فان كان الصبي
 والمعنوه ما ذورنا له ما نامل
 قبل البلوغ والافاقه ضمانا
 كذا فى شرح الجامع الوجيز
 قال فبلغ تسعة عشر ونظام
 عا طنا على بنى الوهبانية
 من بنى وهى
 وكل أمين مات والعين يحصر
 وما وجدت عيناً فدينان نصير
 سوى مودع مال اليتيم
 من اهره غطاء كانه قد تم
 نقله عن قاضى خات
 (قوله) ونظام الخ) أى نظام
 التسعة وبقيت عشرة الاشياء
 (قوله) وهى) أى الايات
 الاربعة الاولان لابن وهبان
 (قوله) والعين) مفعول مقدم
 يحصره والجمله حال أى كل
 أمين مات والحال انه محجور
 العين وما وجدت تلك العين
 بعينه افتصير دينا فضعير
 وجدت وتغير راجعاً الى العين
 وكله ما نافية وضهير
 يحصره للامين ومعناه يحفظ
 (قوله) وما وجدت) أى العين
 الامانة عيناً أى معينة
 مشخصة (قوله) نصير) بالبناء
 المعجول (قوله) ثم منارض)
 هذا على خلاف المعنى كما
 قدمناه (قوله) وهودع) بكسر
 الدال اسم فاعل من أودع أى
 سوى مودع مال اليتيم يعنى
 اذا خرج السلطان الى الغزو
 وغنم افادع بعض الغنم عند
 الغنائين ومات وليين عند

وهذه بعضها صاحب الاشياء لاحد ومنه اذا مات مجهلا مالته التي يصح في ماله ومنه اذا مات مجهلا مالته التي يصح في ماله
مجهلا مالته مع مالها في ماله بغيره كذا في الاشياء قال السيد الحموي والصواب بغير امره
كافي شرح الجامع لا يحتج بل مجهول مالا يعلم ومنه اذا مات المجهول المأدع عنده
مجهول الا انه لم ياتزم الحفظ وهي السمة تمام العشرة وكذلك اذا بلغ ثم مات الا ان يشهدوا انما
في يده بعد البلوغ لوال الماتع وهو الصبا والمعتوه كالمسبي في ذلك وذكر البصري انه اذا مات
المسبي بعد البلوغ ولم يدري ما كانت الوديعة ولم يعلم كيف حاله الموقوف القاضي فيه فاني ماله
بالعقد او توقف حتى يقيم المدعي بيته به دون انهم رأوه في يده بعد البلوغ اهـ (قوله وليس
منه امثلة أحد المتفاوضين) ذكر محمد في كتاب شركة الاصل مثله اربعة وهي ان أحد
المتفاوضين اذا مات ولم يميز المال الذي كان في يده لم يضمن نصيب شريكه كافي المتابع نقله عن
تهذيب الواقعات للعلامة الشهيد وهكذا في الواو الجسبة ولكن قال في فتاوى قاضيان وأما
أحد المتفاوضين اذا كان المال عنده ولم يميز حال المال الذي كان عنده فمات ذكر بعض
الفتاوى انه لا يضمن واحدا الى شركة الاصل وذلك غلط بل الصحيح انه يضمن نصيب صاحبه
انتهى والامامة الكمل بن الهمام قال في كتاب الشركة الامين اذا مات مجهلا يضمن الا في ثلاث
وجعل عدم ضمان المتفاوض منه اصرح في كتاب الوقف بان المستثنى ثلاث وسكت عن
ضمان المتفاوض وأورد به غيره فليؤتى (أقول) من الله التوفيق غايته الحل على اختلاف
الروايات ولكن يدفعه نقله ط قاضيان عدم الضمان ويصح ضمان نصيب صاحبه ويدل
عليه ما نصه في الفتاوى مات أحد المتفاوضين ومال الشركة كذبون على الناس ولم يميز ذلك بل
مات مجهلا يضمن كالأومات مجهلا لا يضمن انتهى فظهر ان هذا هو المذهب وان ما ذكره المحقق
الكمل ضعيف قال المصنف تبعه البحر وأما أحد المتفاوضين اذا كان المال عنده ولم يميز حال
المال الذي كان عنده فمات ذكر بعض الفتاوى انه لا يضمن واحدا الى شركة الاصل وذلك غلط
بل الصحيح انه يضمن نصيب صاحبه كذا في الخاتمة من الوقف به يتضح أن ما في الفقه وبعض
الفتاوى ضعيف وان الشريك يكون ضامنا بالاموت عن تجهيل عنانا أو مفارضة ومال المضاربة
مثل مال الشركة اذا مات المضارب مجهلا لمال المضاربة أو المشتري بما لها من الانزابة من
النوع الخامس عشر في أنواع الدعاوى ما نصه وفي دعوى مال الشركة بسبب الموت مجهلا لا ي
ان يبين انه مات مجهلا لمال الشركة وأما المشتري بما لها الا ومال الشركة مضمون بالمال
والمشتري بما لها مضمون بالقيمة ومثل مال المضاربة اذا مات المضارب مجهلا لمال المضاربة
أو المشتري بما لها وهذا صريح في الضمان فاذا أقر في مرضه انه ربح انما مات من غير بيان
لا ضمان الا اذا أقر بوصولها اليه كافي قاضيان من كتاب المضاربة (قوله الماتة الماتة هنا
وفي الشركة) ونقله صاحب البحر في الشركة (قوله انه يضمن نصيب شريكه) عنانا أو مفارضة
ومال المضاربة مثل مال الشركة اذا مات المضارب مجهلا كالمات (قوله وأقره محشوها) أي
أقر الصواب محشوها الاشياء (قوله فبقي المستثنى تسعة) أي بمجروح الشريك من العشرة
وهي الثلاثة المذكورة في المصنف والستة المذكورة في الاشياء (قوله وزاد الشريك في شركة
لأولها بيعة على العشرة) أي بزيادة مثله أحد المتفاوضين ما تقدم (قوله الجدل) قلت فيهم

وليس منها مثله أحد
المتفاوضين على العقد
لماتة الماتة هنا وفي
الشركة عن وقف الخاتمة
ان الصواب انه يضمن
نصيب شريكه بوجه مجهول
وخلافه غلط قلت وأقره
محشوها فبقي المستثنى
تسعة فاجبة فزاد
الشريك في شركة
لأولها بيعة على العشرة
الجلد

وآخر حتى مات مجهلا يضمن وان لم يحصل طالب منهم ومات مجهلا ينبغي أن يقال أبضاً ان كان
 محمود ابن الناس معروفاً بالديانة والامانة لاشعاع عليه وان لم يكن كذلك ومضى زمان والمال
 في يده ولم ينف رقه ولم ينع من ذلك مانع شرعي يضمن وما ذكره الشيخ صالح ابن المصنف هو
 قوله (أقول) هو الامات مجهلا لا قد دخل وقصر حيث لم يبين قبل. وانه فكان جابهاً لها ظاهراً
 فيضمن سواء طالب منه أو لا ولا دخل. لكونه محموداً أو غير محمود ولو كان محموداً لم يفتل بموته
 في مرضه وخص نفسه فالحسن ما عليه المشايخ الاعلام غرضه من السبق قال العلامة
 الرمي العمل باطلاً عليهم. تعين ولا نظر لما قاله الطرسوسي وينبغي أن يقال ذلك في مال ابن
 المصنف في ذممه اهـ ثم ان هذا من المواقف طامع مقام مقام فانه لا خلاف في عدم ضمانه
 بموته مجهلاً غلات المسجد واما اذا مات مجهلاً لا استحقاق المستحقين فبما اخذ لا خلاف المشايخ
 وما عليه مشايخ المذهب انه يضمن مطلقاً لا خلافاً لتفصيل الطرسوسي والحاصل ان بحث
 الطرسوسي وصاحب الزواهر في غلة المستحقين ولا تنس ما قدمناه قريباً من حاصل الكلام
 في هذه المسألة والسلام (قوله) ومنه افاض مات مجهلاً لا. والبيهقي قال المصنف في شرح
 تحفة الاقران اذا خلط الامين ببعض أموال الناس ببعض أو الامانة بما له فانه ضامن لا
 في مسائل لا يضمن الامين بالخطأ القاضي اذا خلط ما له بما لغيره أو مال رجل آخر والموتى اذا
 خلط مال الوفاة بما له نفسه وقيل يضمن اهـ واعلم ان ما ذكره المصنف تبع فيه الاشياء من ان
 القاضي اذا مات مجهلاً أموال البيهقي لا يضمن لانه مخافة ما في جامع الفصولين من السابغ
 والعشرين لو وضع قاض مال اليتيم في يده ومات مجهلاً لا يضمن لانه مودع ولودعه القاضي الى
 قوم ثقة ولا يدري الى من دفع ليعين اذا اودع غيره اهـ تأمل وفنه أيضاً ولا يضمن الوصي
 بموته مجهلاً ولو خلطه بما له ضمن وضمن الاب بموته مجهلاً ولو وضع القاضي مال اليتيم في يده
 ومات مجهلاً لا يضمن لانه مودع الخ (أقول) لعل وجه الضمان كون المقتضى الورثة فالقوم بالغنم
 ويظهر من هذا الوصي اذا وضع مال اليتيم في يده ومات مجهلاً لا يضمن لان ولايته قد تكون
 مستمدة من القاضي أو الاب فضعافه بالاولى وفي الخبرية وفي الوصي قول بال ضمان وبقي تمام
 الكلام على ذلك قرر بيان شاء الله تعالى (وأقول) وكذا الغاصب كما ذكره الكمال في فصل الشهادة
 على الارث وكذا المستاجر كما في البرازية في مسائل موت أحد المتعاقدين أيضاً (قوله) ولا بد منه
 ويؤيده قول جامع الفصولين مات المودع ولا تدري الودعة بعينها صارت دينا في ماله وكذا
 كل شيء ماله أمانة وتفصيل الاشياء وعبرة الظاهرية والفصول (قوله) لانه لو وضعه في يده
 ومات مجهلاً لا يضمن وقد مضى نحوه وكذا اذا جن جنونا لا يرجي برؤم كذا في شرح الجري معزياً
 للزائدة لا لكل أبو السعد ~~كان~~ ذكر قاضيخان عن ابراهيم بن زرهم لو مات القاضي ولم يبين
 ما عنده من مال اليتيم لا يضمن شرباً لانية وفي البرازية اذا قبض ماله ووضعه في منزله ولا يدري
 اين وضعه ومات يضمن الا اذا قال للقاضي حال حياته ضاع أو انفقته عليه لا يضمن اهـ فتأمل
 (قوله) ومنه اساطن أو دوع الخ) وذلك انما يكون قبل التهمة (أقول) وكذا اذا مات مجهلاً
 أموال اليتيم عنده كما في الامامية تأمل ط ومنه الوصي اذا مات مجهلاً فلا ضمان عليه كما في جامع
 الفصولين ومنها الاب اذا مات مجهلاً لامل اليه ومنها اذا مات الوارث مجهلاً ما اودع عنده وموته

(و) منه افاض مات مجهلاً
 لا مال البيهقي زاد
 في الاشياء عنده من
 اودعها ولا بد منه لانه لو
 وضعه في يده ومات مجهلاً
 ضمن لانه مودع بخلاف
 ما لو اودع غيره لان لا داني
 ولا ية ايداع مال اليتيم على
 المقتضى كما في تنوير البصائر
 فلا يخطئ (و) منها اساطن
 اودع بعض الغنم عنده
 خازن مات مجهلاً

يطالبه المصحح لانه اذ مات مجهلا فقد ظم وقيد به بما اذا لم يمت فجاء ما اذا مات على غفلة
 لا يضمن لعدم تمكنه من البيان بخلاف ما اذا مات برض ونحوه واقره الشارح وعدم تمكنه
 من البيان لومات فجاء غنايطه لومات عقب قبضه الغلة كما يأتي * والماصل ان المتولى اذا
 قبض غلة الوقف ثم مات مجهلا بان لم توجد في تركته ولم يعلم ما منع من الايضته في تركته مطلقا
 كما هو المستفاد من أغاب عباراتهم ولا كلام في ضمانه بعد طاب المصحح ولا في عدم ضمانه
 لو كانت الغلة لم يجز وانما الكلام فيم لو كانت غلة وقف لها مستحقون ما يكون لها اهل
 يضمنها مطلقا على ما يهيم من تقبيد قضبان أو اذا كان غير محدود ولا معروف بالامانة كما يضمنه
 الطرسوسي أو اذا كان موته به مدرض لا فجاء كما يضمنه في الزواهر فلينامل وهذا كله في غلة
 الوقف أما لومات مجهلا لمال البذل أي لمن الارض المستبدلة أو لعين الوقف فانه يضمن موته
 مجهلا بالاولى كما قال الشارح عن المصنف وبه يعلم ان اطلاق المصنف والشارح في محل التقيد
 فتنبيه (قوله لان الناظر لومات مجهلا لمال البذل ضمانه) أما لو علم بضاعة لا يضمن حال في البحر
 عن المحيط لوضاع الفمن من المستبدل لاضمان عليه اه وهذا صريح في جواز الاستبدال
 بالدراهم والدنانير فلا يشترط كون البذل عقارا وهو ينافي ما قدمه في الوقف من اشتراط كون
 البذل عقارا أفاده أبو السعود في حاشية الاشياء ط (أقول) يمكن قدم الشارح في الوقف
 عن الاشياء أنه لا يجوز استبدال العاقر الا في أربع ثلث لكن في معروضات افق أي السعود
 أنه في سنة ٩٥١ ورد الامر الشرعي بجمع استبدال الدرهم بان يصير بامر السلطان بجمع العاقر
 صدر الشرعية اه فيحفظ اه ونقله سيدي لوالدرج الله تعالى في تنقيحه (أقول)
 وعليه المأول (قوله اشياء) قال محشمه الخوى البذل بالدال المهملة فمن أرض الوقف
 اذا باعها بـ وع لا يستبدل كما صرح به في الخاوية قيد التجهيل اذ لو علم بضاعة لا يضمن
 قال في الذخيرة ان المال في يد المدة بدل امانة لا يضمن بضاعه اه وانما ضمانه بالموت عن تجهيل
 لانه الاصل في الامانات اذا حصل الموت فيما عن تجهيل فانهم وبسته تفاد من قولهم
 اذا مات مجهلا لمال البذل يضمن جواب واقعة الفتوى وهي ان المتولى اذا مات مجهلا لعين
 الوقف كما اذا كان الوقف دراهم أو دنانير على القول بجوازه وعليه عمل الروم أن يكون
 ضامنا لانه اذا كان يضمن تجهيل مال البذل فبجهيل عين الوقف أولى ذكره المصنف في
 منعه مع زيادة ايضاح (قوله على القول بجوازه) حيث جرت به العادات وعليه عمل أهل الروم كما
 عات (قوله فانه المصنف) أي في منحه (قوله واقره ابنه) الشيخ صالح (قوله وقيد) أي صاحب
 الزواهر (قوله مونه بمشاة الباعة) ادرم تمكنه من البيان فلم يكن حاسب الظالم قلت هذا مسلم
 لومات فجاء عقب القبض تامل وهذا راجع الى المتن في البعث في غلة المستحقين كما يقيد به
 كلامه الذي رده على الطرسوسي لا الى مال البذل وعين الوقف حيث قال لكن يقول الله بد
 الضعيف ينبغي أن يقال اذا مات فجاء على غفلة لا يضمن لعدم تمكنه من بيان ما لم يكن حاسب
 ظالم وان مات برض ونحوه فانه يضمن لانه تمكن من بيان ما لم يكن حاسب الظالم انفس من
 اه وكان الاولى تقديم هذه المسئلة ههنا (قوله ورد ما يجتمع في أفع الوسائل) كما هو مقرر بما
 وما ذكره ابن المصنف من الرد وحاصل ما ذكره بمشاة انفسه لان حمل طلب المصححين منه المال

لان الناظر لومات مجهلا
 لمال البذل ضمانه اشياء
 أي لمن الارض المستبدلة
 قلت فلعين الوقف بالاولى
 كالدرهم الموقوفة على
 القول بجوازه فانه المصنف
 واقره ابنه في الزواهر وقيد
 مونه بمشاة الباعة فانه لم يبرض
 ونحوه يضمن لانه تمكنه من
 بيان ما لم يكن حاسب الظالم
 فانه يضمن ورد ما يجتمع
 في أفع الوسائل فتنبيه

دل ضمن (قوله كافي سائر الامانات) ومنها الرهن اذ امانات المهر سجد لا يضمن قيمة الرهن في تركته كافي الاقترودي والمراد بالضممان أى الزائد كاقدمناه عن الرمي وكذا الوكيل اذ امانات سجد لا يضمنه ما نوبه أفتى الحامدي به في الظهري * وفي اجابة البرزانية المستاجر يضمن اذا مات سجد لا يضمنه ما سجدنا في * ومنها لما مر بالرفع اذ امانات سجد لا يضمن سجد الوالد رحمه الله تعالى * وفيه الاب اذ امانات سجد لا يضمن لكن صحح عدم ضمانه اذ الاب ليس أدنى حالا من الوصي بل هو أدنى حالا من الوصي حيث لا يضمن الا اذا كان الاب عم ياكل مهور البنات كاقدمنا من والارباب فاقول بتضمنه اذ امانات سجد لا يضمنه رلانه غائب من أول الامر لانه انما قبض المهر لنفسه لا لغيره فليكن التحويل على هذا التحويل ومنه الحد كما مر اه ملخصا (قوله فانما تنقباب وضوءة بالوت عن تجهيل) ويكون اسوة الغرماء يرى على الاشياء (قوله ومما وض) عطف خاص وكترهن اقترودي وتقدم عنه (قوله الا في عشر على مافي الاشياء) وعلى مافي النسيب لئلا على الوهبانية تسعة عشر كاتقف عليه وفيه شبهة اعترض على الحنف حيث اقتصروا في الاستثناء على ثلاثة والسبعة الباقية ذكرها في الاشياء صارت عشرة وعبرة الاشياء الوصي اذ امانات سجد لا يضمن عليه كافي جامع النصوص والاب اذ امانات سجد لا مال ابنه والورث اذ امانات سجد لا يضمن ودع عنه ورثه واذا امانات سجد لا يضمن الرمي في يته أو لما مضى عنه ما لك في يته بغيره واذ امانات الصبي سجد لا يضمنه ما ودع عنه سجد ورا اه ملخصا وقد مضى اقترادي ذكر الاب والجد فلا تنس ومن السبعة الباقية أحدها المقاديرين وباقى للشارح اعطاء الضمان وتذكر مقامه انشاء الله تعالى (قوله ناظر اودع غلات الوقف) عبارة الادارة قبض وهي أولى تأمل والغنى في الاشياء الناظر اذ امانات سجد لا يضمن غلات الوقف ثم كلامنا من غلات في غلات لمجد وغلات المستحقين (أقول) هكذا أطلقت المسئلة في كثير من الكتب ووقع فيها الكلام من وجهين * الاول أن قاضيخان قيد ذلك بقوله في المسجد اذا أخذ غلات المسجد ومات من غير بيان امان كانت الغلة مستحقة اقوم بالشرط فيضمن مطلقا بدليل اتفاق كلهم فيها اذا كانت الادارة وقفا على أخوين غاب أحدهما وقبض الحاضر غلتهما تسع سنين ثم مات الحاضر وترك وصييا ثم حضر الغائب وطالب الوصي بتعيينه من الغلة قال الفقيه أبو جعفر اذا كان الحاضر الذي قبض الغلة هو القيم على هذا الوقف كان للغائب أن يرجع في تركه الميت بجهته من الغلة وان لم يكن هو الزعيم الان الاشوين اجراجه فانك كذلك وان اجر الحاضر كانت الغلة كله في الحكم ولا يطيب له انتهى كلامه وهذا مستند من قواهم غلة الوقف وما قبض في يد الناظر ليس غلة الوقف بل هو مال المستحقين بالشرط * قال في الاشياء من القول في الملك وغلة الوقف عا. كهما الموقوف عليه وان لم يقبل انتهى وينبغي أن يلحق بغلة المسجد ما اضطر ترك شي في يد الناظر لعمارة واقفه أعلم كذا مره شيع مشايخنا من لا على رحمه الله تعالى * الثاني ان الامام الطوسي في انفع الوسائل ذكر بحثنا أنه يضمن اذا طالبه المستحق ولم يدفع له ثم مات بلا بيان اما اذا لم يطالب ثم سجد وروقا بالامانة لا يضمن والاثنين واقتره في البصر على تقييد ضمانه بالغائب أى فلا يضمن بدونه اما به يضمن وهو ظاهر وبه انتهى الشيخ اه مع ميل المسائل لكن ذكر الشيخ صالح في زواهر الجواهر انه يضمن وان لم

(كافي سائر الامانات)
 فانما تنقلب وضوءة
 بالوت عن تجهيل كترين
 ومما وض (لا في) عشر
 على مافي الاشياء من الناظر
 أو غلات الوقف ثم
 مات سجد لا يضمن
 قيد بالغلة

في الخلاصة مع مال المودع بموته يحمله لابن لا يبع - رهنها الوارث أما إذا عرفها المودع يعلم أنه
 يعرف غيبات ولم يبين لا يضمن اهـ وذلك بان شل عنهم أقوال هذه فلا نعلمها قال سيد الوالد
 رحمه الله تعالى في تفصيله في جواب سؤال والذي يحرم من كلامهم ان المودع ان أوصى بالوديعة
 في مرض موته ثم مات ولم توجد الا ضمان في تركته وان لم يوص في لا يتخلو ما ان يعرفها الورثة
 أو لا فان عرفها رصدهم صاحبها على المعرفة ولم توجد الا ضمان في تركته وان لم يعرفها وها وقت
 موته فلا يتخلو ما ان تكون موجودة أو لا فان كانت موجودة وثبت ان المودع امانة ما بينة
 أو اقرار الورثة أخذها صاحبها ولا يتوهم انه في هذه الحالة مات بحملها لغيره فثبت ان ما ثبت ارك
 اصحاب المدين صاحبها لان هذا عند عدم وجودها ما عند قيامها فلا شك ان صاحبها الحق بها
 فان لم توجد في ذمة المدين في تركته رصدها كما ان رهنها الحصة وان وجد بعضها او قد بعضها
 فان كان مات بحملها أخذها صاحبها الموجود ورجع بالمذموم في التركة والا أخذ الموجد فقط وان
 مات وصارت ذمتها فان كانت من ذوات الامثال وجب مثلها او اقل قيمتها على من يحفظ هذا
 التمرير روقه سبحانه وتعالى أعلم نقل من فتاوى القرن الثاني و اجاب قاضي الهدية عن سؤال
 يقول اذا أقام المودع يمينه على الابداع وقدمت المودع بحملها للوديعة ولم يذكرها في وصيته
 ولا ذكرها في المورثته فماتت في تركته فان أقام يمينه على قيمتها اخذت من تركته وان لم يذكر
 له يمينه على قيمتها فاذول فيما قول المورثة مع عينتهم ولا يتقبل قول المورثة من ورثته - م ردها لانه
 انهم ضمانهم الا لا يجوز بمجرد قوله - من غير يمينه شرعية على ان مورثهم ردها اهـ وقال
 في جواب آخر ادعوا ان مورثهم ادعى قبل موته انه ردها الى مالكه اذ ان تلف منه وأقاموا يمينه
 على انه قال ذلك في حياته فقبل يمينهم - ثم ركد ذلك اذا أقاموا يمينه انه حين موته كان المال المذكور
 قائما وان ورثته - قل هذا المال اقل لان عددي وديعة أو قرض أو قبضته اقل لان بطريق
 الوكالة أو الرسالة لا دفعه اليه فادفعه اليه ولكنه ضاع بعد ذلك من عندنا لضمان عاينهم
 ولا في تركته اهـ (أقول) وفي قوله أو قرض نظر ان حل على ان الميت استقرضه منه لانه دخل
 في ملكه وصار له البايده لو اذاهلهم فله عليه بعد قبضه - الا ان يحسم على ان المسألة كان
 استقرضه ورضعه منه الميت امانة فليتأمل هذا في حاشية الاشباه للبري عن منية المفتي
 مانعه وارث المودع بعده وانه اذا قال ضاعت في يدموري فان كان هذا في عايله حبر كان مودعا
 يصدق وان لم يكن في عايله لا اهـ (قوله صدق) يعني لو ادعى الطالب انصهر لي بان قال مات
 المودع بحمله لا وادعى الوارث انها كانت فائضة يوم مات وكانت معروفة ثم هلكت بعده موته
 فاقول للطالب في الصحيح ان الوديعة صارت - باقي التركة في الظاهر فلا يصدق الوارث كما في
 جامع الفصولين والبرازية كما عات (قوله وما لو كانت عنده) أي عند المورث يعني ان الوارث
 كما مودع فيقبل قوله في الهلاك اذا فسرناها فومثله الا انه خالفه في مسئلة وهي قوله لا في الا
 في مسئلة وهي الخ (قوله الا اذا منعه) أي المودع السارق يعني ان المودع بعد ما دل السارق
 على الوديعة بقاء السارق باخذها فغنه فاشهدا السارق هو الا يضمن قال في الخلاصة المودع
 انما يضمن اذا دل السارق على الوديعة اذ لم يمتعه من الاخذ حال الاخذ فان منعه لم يضمن اهـ
 (قوله الا اذا منعه) أي المودع السارق فاخذ كرها فصولين وهو استثنان من قوله والمودع اذا

صدق هذا وما لو كانت عنده
 سواء في مسئلة وهي ان
 الوارث اذا دل السارق
 على الوديعة لا يضمن
 والمودع اذا دل ضمن
 خلاصة الا اذا منعه من
 الاخذ حال الاخذ

لوداعت لا يكون ضامنا لثمنه ودية منه ودية عليه فانه لا يكون ظالم لان المراد ليس له قبض
 ودية عنه بعده اذونا كان او محجورا اما لم يحضر وظهر انه من كسبه لاحتمال انه مال الف - مر فاذا
 ظهر انه للجب - دياينة فغنيته ياخذ هذه خلاصة ط وانما كان المراد بالظالم هنا المالك لان
 الكلام في طلبه هو فبايعه - مده مفرع عليه اعمى قوله فلو كانت الوديعه متباخا ليدل عليه قول
 المصنف في المخ المانيه من الاعانة على الظلم (قوله فلو كانت) تفريع على عدم الضمان بالبيع
 عند طلب الظالم وحاصله انه لا يضمن بطلب صاحب الوديعه - حيث كان ظالم بان كانت
 الوديعه سيفنا طلبة لا يقتل به رجلا مظلوما - غير حق او معاهدا او امرأه او صبيا فلو منع
 لا يضمن لكون الطالب ظالم لا من السيف كل - وذهبنا يظهر (قوله لا يضرب به رجلا) أي
 مظلوما ولو معاهدا او امرأه او صبيا ط (قوله الى أن ي - لم الخ) فلو شك في ما ذكرنا لود
 بئنه ظالم لا يضمن به لانه كذا بقا من مفهومه ط (قوله كالوديعه) أتى بالكاف
 ليعينه انه مثال غير مخصص فله كل ما كان في معناه فبما يظهر قال في الاشياء لا يجوز له وبيع
 المنع به - الطالب الا في مسائل لو كان سينا لم يضرب به ظالم ولو كان كتابه انقار به مال الغير
 أو قبض اه (قوله أي موت المودع) يفتح الال سبحانه لا ما يتجهيل المالك فلا ضمان والقول
 للمودع بيمينه بلا شبهة قال المانوفى وهل من ذلك الرضا في الرهن على قدر الدين اه (أقول)
 الظاهر انه منه اقوالهم ما تضمن به الوديعه يضمن به الرهن فاذا مات مجهلا يضمن ما زاد وقد
 أفتيت به رمي ملخصا قال ط من الوديعه الزائد من الرهن على مقدار الدين يضمن بالوالت
 عن تجهيل وتكون الوديعه ونقصوها كدين الصحة فيحصر ربح المرفعا لان اليد المجهولة
 عند الموت تنقلب بذلك ولا ضمانات ولم يبين صواب التجهيل منه لكانها اه قال في مجمع
 التناوى المودع أو الماخر أو المستعير أو المستبضع وكل من كان المالك - مده امانة انا مات
 قبل البيان ولا تعرف الامانة بعينه فانه يكون ديناعا به في تركه لانه صار منه - لكا لوديعه
 بالتجهيل ومعنى موته مجهول لان لا يبين حال الامانة كافي الاشياء - وقد سئل الشيخ عن رجل نجح عا لو
 قال المريض عندى ورقة في المانوفى لثلاثين دراهم لا أعرف قدرها فقلت ولم يوجد فاجاب
 بانه من التجهيل اقله في البدائع هو ان يموت قبل البيان ولم يعرف الامانة بعينها اه قال
 الحوى وقبسه تامل قال - يدى الوالد رحمه الله تعالى ولا ينظر ما وجه التامل - وفي نور العين لو
 مات المودع مجهلا لضمن يعنى لو مات ولم يبين حال الوديعه أما اذا عرفها الوارث والمودع به لانه
 يعرف مات لم يضمن فلو قال الوارث اناء بنتها وأنكر الطالب لو فسرهابان كانت كذا وكذا وقد
 هلك صدق اكونها عنده وفي الخدمة قال ربه مات المودع مجهلا وقالت ورثته
 كانت قائمة يوم موت المودع وعروقه فنها - هكت بهد موته صدق ربهما والاصح ان الوديعه
 صارت دينيا في السنة كذا في الظاهر فلا يصدق الورثة ولو قال ورثته ردوا في حياته أو تلفت
 في حياته لا يصدقون بلائمة لموته مجهلا فيقرض الضمان في التركة ولو برهنوا ان المودع قال
 في حياته ردتها قبل اذ الثابت بيمينه كالثابت بيمينان اه (قوله الا اذا علم) بالبناء لا اذا علم
 وضعه له المودع بالفتح الذى مات مجهلا واذا قال الوارث ردوا في حياته أو تلفت في حياته لم
 يصدق بلائمة ولو برهن ان المودع قال في حياته ردتها قبل قال الحوى في شرحه وقيد

(فلو كانت الوديعه - سفا
 أراد صاحبه ان ياخذ
 لا يضرب به رجلا ظالم
 فله المنع من الدفع الى
 ان ي - لم انه ترك الرأى
 الاول وانه يفتنع به على
 وجه مباح جواهر (كما
 أو ادعت) امرأه كذا
 فيه اقرار منه بالزوج ممال
 أو قبض مهره منه
 فله منه منها لا يذهب
 حق الزوج خاتمة (ومنه)
 أي من المنع ظالم (مونه)
 أي موت المودع (مجهلا
 فانه يضمن) فقه سيدنا
 في تركه الا اناء - لم ان
 واثمه بها فلا ضمان ولو
 قال الوارث اناء بنتها وأنكر
 الطالب ان فسرهما وقال
 هي كذا واناء بنتها هكت

لا يضمن فتأمل وانظر الى ما ذكره يده من قوله ولو به لامة منه يخرج بانه انما منعه اي وصلها
 الى الاصيل بنفسه التذييه اياه وخرج الخلاصة فيه المنع للجزء عن التسليم واثبتك والذهب
 عن رضا الى وقت آخر وفيه انشاء ابداع بخلاف الاول حتى لو كذبه في الفرع الذي نطقه فيه
 مع ذلك والمثل بجهاه الا يضمن فتأمل (قوله ولو به لامة منه) لامكان اتيان غير الرسول به
 العلامة الا ان يبرهن انه كما في الخلاصة وغيرها قال في الخاتمة رجل اودع عند انسان
 وديعة وقال في السر من اخبرك به لامة كذا وكذا فادفع اليه الوديعة فجاء رجل وبين تلك
 العلامة لم يصدقه المودع حتى هلكت الوديعة قال ابو القاسم لاضمان على المودع اه وفي
 حاشية جامع الفصولين للغير الرمي وهل يصح هذا التوكيد ولا يضمن المودع بالدفع أم لا يصح
 ليكون الوكيل مجبها ولا يضمن بالدفع قال الزاهد في حاربه راضيه تفصيل لو كانا عند
 ذلك لا تناقيا فكان لا يمكن لاحد من الناس امتناع كلامهما فالدفع ان جاء اليه بتلك العلامة
 وأما استماعه ذلك من اجنبى فتأدروا ان كانا عند ذلك فكان فيه اه احسن من الناس من يقم
 اتفاقه معاه الى ذلك او يمكن يمكن فيه لاداستماع اتفاقهما على ذلك خفية وهما الاثباته
 قالو كلة باطلا والدفع مضمون اه هذا ما نقله الرمي قلت كذا ما يقع ان المال بعد
 اتفاقه مع المودع على ذلك يثبت رجلا بتلك العلامة فيسمع آخر فيبقى الاول ويخبر المودع
 بتلك العلامة وقد يقال ان هذا لا ينافي صحة التوكيد بعد وجود شرطه المتقرر عند اتفاق
 المال مع المودع والظاهر ان المال اذا قل لم اذكر العلامة لهذا الرجل الذي جاءك وانما
 ذكرتم الغيرة ان يكون القول له لانه منكر فريض المودع فتأمل والله تعالى اعلم فاده يدي
 والدرجة الله تعالى (قوله على الظاهر) أى ظاهر المذهب وهو راجع الى الوكيل والرسول
 وقال الثاني يضمن كافي الهندية وقد اختلفت الفتاوى في هذا وقد علمت المعتمد (قوله ضمن)
 ان ضاعت او جرد التدرى بغيره لانه صار غاصبا وهذا لانه لما طلبه لم يكن راضيا به كما بعده
 فيضعف الجحبه عنه دائما قال في البحر ولو قال له بعد طلبه اطلبها اغدا ثم ادعى ضياعها فان
 قال ضاعت بعد الاقرار لاضمان والاضمان انتهى قال سيدى والدرجة الله تعالى قوله بعد
 الاقرار الى الاقرار ضمتا في قوله اطلبها اغدا وقوله بعد الاقرار ظرف لاضاعت لا لقال وفي جامع
 الفصولين اطلبها ربه فقال اطلبها اغدا فقال في الغد تلت فلوقال تلت قبل قولى اطلبها اغدا
 ضمن لوقال بعده لانه تناقض في الاول لا الثاني قال ربه ادفعها الى قتي هذا فطلبها اقبى او قال
 غدا يضمن اه أى لانه كانه وكل قسمه بضرورة المودع والوكيل لا يملك ابتداء الابداع
 في قوله غدا انتهى والمسئلة في الخاتمة ايضا (قوله بان كان عاجزا) أى مجرزا حيا كان
 لا يستطيع الوصول الى محل الوديعة أومه وبها هو ما اشار اليه بقوله وخاف على نفسه أى
 من ظالم أن يقتله أو دائن ان يحبس به وهو غير ظالم رعى الوفاء وكانت امرأته تخافت من فاسق
 وخاف على ماله بان كان مدفوناهما فاذا ظهر اغتصبه منه غاصب فامتنع عن التسليم لذلك
 لا يضمن لانه لم يكن ظالما (قوله) وخاف على نفسه أو ماله في المحيط لطلبه الايام الفتنه فقال
 لم أقدر عليها اه هذه الساعلة به دأوا وضيق الوقت فغاروا على تلك الناحية فقال اغدا يرضيها
 لم يضمن والقول له اه (قوله كطاب الظالم) أى وديعته لم يظلم بها فانه بمنعها الا يكون ظالم حتى

ولو به لامة منه على
 الظاهر (قوله) على تسليمها
 ضمن والا بان كان عاجزا
 أو خاف على نفسه أو ماله
 بان كان مدفوناهما ابن
 ملك (لا) يضمن كطاب
 الظالم

الرجوع كفى الوية قال ولودفعها الى الرسول المودع فاندكر المودع الرسالة ضمن اه وفي
 فصول الهدى معزى الى الظهيرة ورول المودع اذا طاب الودعة وقال لا ادفع الا للذي
 جاءهم سالم يدفع الى الرسول حتى ذلك ضمن وذلك في فتاوى القاضى عليه الدين هذه المسئلة
 واجاب عنها القيم الدين انه يعمن وفيه تنظر بدليل ان المودع اذا صدق من ادعى انه وكيل
 بقبض الودعة فانه قالى الوكيلة لا يؤمر بدفع الودعة اليه ولكن لقائل ان يفرق بين
 الوكيل والرسول لان الرسول يتناق على اسان المرسل ولا كذلك الوكيل الاتر انه لو عزل
 الوكيل قبل علم الوكيل بالاعزل لا يصح ولودرجع عن الرسالة قبل علم الرسول صح كذا في فتاواه
 اه مخ قال محسبها الرمي في حاشية البصر ظاهر ما في الفصول انه لا يضمن في مسئلة الوكيل
 كما هو مذكور عن التجنيس فهو مخالف للخاصة كما هو ظاهر ويقرأى الى التوفيق بين القوانين
 بان يجعل ما في الخاصة على ما اذا قصد الوكيل انشاء الودعة عند المودع بعد منعه ليدفع له
 في وقت آخر وما في فتاوى القاضى عليه الدين والتجنيس على ما اذا منع ابو دوى الى المودع
 بنفسه ولذلك قال في جوابه لا يدفع الا للذي جاءها وفي الخاصة ما هو مصرح على ان الوكيل
 لو تركها وذهب عن رضاه بدفع الودع لا يمكن ان احضرها الساعة أى وادفعها لآخر في غير
 هذه الساعة فاذا غارقه فقد انشا الابداع ليس له ذلك بخلاف قوله لا ادفعها الا للذي جاءها
 فانه استبقاها للابداع الاول لا انشاء ابداع قتال ولم أر من تعرض لهذا التوفيق والله تعالى
 هو الموفق انتهى فالحاصل انه اذا منعهما عن الرسول لا يضمن على ظاهر الرواية كما نقله عن
 البصر عن الخلاصة وأما اذا منعهما عن الوكيل ففيه اختلاف في الخلاصة والقاعدة
 والوجيز والتاخرانية والحادى الزاهدى والمضمرات انه يضمن واختاره المصنف في محله
 وتبعه الشارح هنا وفي شرحه على الماتق فتعين المصير الى ما عليه الا كثر خصوصاً لمضمرات
 يشرح القدورى والنروح مقدمة في مسئلة ائمنع المودع الودعة من الوكيل ظالم لم يقل له
 لم ادفعها الا الى الذى جاءهم حتى يكون استبقاها للابداع الاول لان قول الشارح كوكيله
 يقتضى المنع ظالم به يظهر ان ما ذكره في الفصول انه حادثة من الفرق المتقدمة بين الوكيل
 والرسول مبنى على خلاف ظاهر الرواية كتابه عليه في نور العين ثم اعلم ان كلام التاخرانية
 بقية تفصيلا في مسئلة الوكيل وذلك ان المودع انما يضمن بالمع من الوكيل اذا كان
 توكيله ثابتا بالاعانة او بالينة اما اذا كان يتصدق المودع فانه لا يضمن وكذا لو كذبه بالاولى
 وانظر هل يجزى على هذا التفصيل في مسئلة الرسول ايضا ومقتضى ما ذكره في المتنوعة
 الاتية عن الثانية من قوله بخامس بل وبين تلك العلامة ولم يرد المودع حتى هلك
 الودعة لا ضمان له لو صدقه يضمن فيخالف مسئلة لو كبل الا أن يقال ان قوله لم يردقه
 ليس قيدها احتراز بإفلامه وهم له وهذا ان جعل على الرسول وكذا ان جعل على انه
 وكيل يخالف ما ذكرنا من التفصيل ثم قال في البحر وينبغي ان يكون محل هذا التفصيل
 أى في أصل المسئلة فيما اذا ترك عن رضاه وذهب لا يضمن وفيما اذا كان عن غير رضاه يضمن
 ما اذا كان المودع عكبه وكان كاذبا في قوله أما اذا كان صادقا لا يضمن مطلقا لما قلنا انتهى
 قال سيدى الودع الله تعالى فيه نظرا الى التجنيس انه لو طلب ابو كيله او رسوله فحبسها

- لا تتم عنده (قوله غصه - ل بين كادى الخلاصة والهداية التوفيق وبقائه التوفيق) وقد
 ذكره ايضا صاحب الذخيرة عن المتنقي قال المصنف فان ادعاء اى ادعى المودع التسليم الى
 جاره او الى فلان آخر صدق ان لم يقرعه به بيعة اى بيعة المودع والا اى وان لم يقرعه به لم يصدق
 وفي الهداية ونشر الكتالوجى باهى انه لا يصدق على ذلك الا بيعة لا ذليمة المودعة الى غيره
 يوجب الضمان ودعوى الضرورة سوى مدقة فلا تقبل الا بيعة كما اذا اتفقا فى المصروف
 فى حاجته باذن صاحبه * وفى الخلاصة انه اذا علم انه وقع الحريق فى بيته قبل قوله والا فلا
 ويمكن حمل كلام الهداية على ما ذكره لم يقرعه وقع الحريق فى بيته وبه يحصل التوفيق ولذى
 أحوجه لثالث حمل كلام صاحب الهداية والز باهى قوله - لا يصدق على ذلك اى على تسليم
 المودعة ولو حمل لا يصدق على ذلك اى على وقوع الحريق والفرق بدليل قوله - ما ردعى
 الضرورة الخ فان الضرورة تنهى فى الحرق والفرق لافى التسليم لتحديث مع عبارة الخلاصة
 تأمل (قوله فلو لحملها اليه لم يضمن) لان ذمة الرد على المالك سوى وانما الضمان يمنع
 التقضية بيته وبين المودعة بعد الطلب املوا كافة حملها ووردها اليه فامتنع عن ذلك لم يضمن لانه
 لا يلزمه سوى التقضية فلو كان طلب المودع بكسر الدال لحملها اليه فامتنع المودع من ذلك لم
 يضمن هكذا صرح به عبارة ابن مالك المذوق عنه - وأما ما وقع فى نسخة الشيخ أبى الطيب فانه
 تحريف والنسخة التى كتبها فلوح حملها اليه اى لوجه المودع المودعة الى ربه اياه لى لوطا
 استرداها من المودع فحملها اليه لم يضمن لان حملها اليه يجزئه عن الذم وفى انه يستأجر
 لو استرداها فقال لم أقدر أضر هذه الساعة فتركه فها كت لم يضمن لانه با تترك صار مودعا
 ابتداء اه وعزاه الى الخط وفى الجدران تركه ساعدا وذهب لم يضمن وان كان من غير
 رضا يضمن كذا فى الخلاصة ولوقاله - مد طلبه اطعامهم ادعى ضياعها فان قال ضاعت بعد
 الاقرار فلا ضمان والا يضمن (قوله ولو - كما كوكيله بخلاف رسوله) - سوى فى الضمين بين
 الوكيل والرسول وقال اذا منه واعنه - ما لم يضمن وفى الهداية ذكر الضمان فى المنع من
 الرسول قائم - لانه ذات خلاف فيه ما واقفا المصنف على ما ذكره يدل على اعتقاده وقد نقله
 القه - متافى عن المضرات وفى الخلاصة المالك اذا طلب المودعة فقال المودع لا يمكننى ان
 أحضر الساعة فتركه او ذهب ان تركه اعرض رضافه لمكت لا يضمن لانه المذهب فقد انشأ المودعة
 وان كان عن غير رضا يضمن ولو كان لذى طلب المودعة وكيه ل المالك يضمن لانه ليس انشاء
 للمودعة بخلاف المالك انتهى - وهذا صرح به فى انه يضمن به دم المفع الى وكيل المالك كما
 لا يقتضى وهو خلاف ما تقدم فى كتاب الوكالة فى باب الوكالة بالخصوص - وانصه قال فى وكيل
 قبض المودعة فصدقه المودع لم يؤمر بالدفع اليه على المشهور الخ وكتبه يمدى الوازع
 الله تعالى ان ما قبل المشهور ما عن أى يوسف ومحمد انه يؤمر بالدفع فاعلم ما هنا على هذه
 الرواية وفى جموعة مؤيد زاده ولوقاله ان وكيل قبض المودعة فصدقه المودع لم يؤمر
 بتسليم المودعة اليه لانه ما ورى بالحنظلة فاعلم قال قد جاء رسولك فدفعت اليه وكذبه المالك
 ضمنه ولا يرجع عما ضمن على الرسول ان صدقه فى كونه رسول ولم يثبت - ثم طاعه الرجوع وان
 كذبه ودفعت اليه أول صدقه ولم يكذب يرجع على الرسول وكذلك ان صدقه وشرط عليه

غصه ل بين كادى الخلاصة
 والهداية التوفيق وبقائه
 التوفيق (ولو منه المودعة
 طالما بعد طلبه) لردوديه
 فلو لحملها اليه لم يضمن ابن
 مالك (بتنبيه) ولو حكم
 كوكيله بخلاف رسوله

عن المجتبى لكن في الهندية عن القزويني انه يضع ط وفي التاتارخانية من التفة وسئل
 سيد البري عن مودع اعترف بتمه ولم ينقل الوديعه الى مكان آخر ان مع تمكنه منه فتركها حتى
 احترقت ضمن اه ومنه في الحاروي وجامع الفتاوى ومنه ما لو تركها حتى اكملها مات
 خلافا لما ياتي في النظم قال في الحاروي ويهرف من هذا كثير من الوافات وفي نور اربعين
 ذكر محمد في حق وقوع في دار المودع فدفعها الى اجنبي لم يضمن فلو خرج من ذلك ولم يرددها
 ضمن كالودفعها الى امرائه ثم طلقها او مضت عدتها فلم يضمن يتردها ضمن الذي يجب عليه الا بترداد
 ولان الابداع عند غير لازم فيكون له ثبته - حكم الابتداء وقار قاضي خان لا يضمن اذا المودع انما
 ضمن بالدفع وحين دفع كان غير مضمون عليه فلا يضمن عليه (يقول المجتبى) هذا الدليل عليل
 اذ لا يثبت حكم الابتداء فلو دفع الوديعه الى اجنبي ابتداء ضمن فكذا اذا لم يرددها في مكانا
 المستلزمين خصوصاً في مثله الخريق فان الثابت بالضرورة بقدر بقدرها بغيره ولو زال
 الخريق ارتفعت الضرورة فم يرددها من الاجنبي فكأنه اودعها اياه ابتداء فالصواب ان
 يضمن في كل المستلزمين كاذر صاحب المجتبى وطه الله تعالى أعلم وفي عدة الفتاوى لا يضمن
 بدفعها الى جاره او ضروره كخريق قال ابو جعفر في فتاويه هذا لو لم يجد من الدفع الى اجنبي لما
 لو أمكنه الدفع الى من فيء به ضمن بدفعها الى اجنبي قال الامام خواهر زاده هذا لو احاط
 الخريق بالمنزل والاضمن بدفعها الى اجنبي اه وفي العناية لا يشترط هذا الشرط في الفتوى
 تاتارخانية في الفصل الثاني من الوديعه (قوله الا اذا أمكنه الخ) أي وقت الخرق والخرق
 (قوله أو أفاها) أي أو التي الوديعه في السفينة ف وقعت في البحر يضمن لانهم اؤدتاقت بقوله
 وان كان ذلك بالتدسحج لانه منسوب اليه فهو كمنه له والظاهر ان يضمن في السفينة عاقل
 من السباح لو جوده في الاصول قال الزبلي هذا اذا لم يكن له ان يدفعها الى من هو في عباله
 وان أمكنه ان يحفظها في ذلك الوقت بعينه فدفعها الى الاجنبي يضمن لانه لا ضرر وقفيه وكذا
 لو افاها في سفينة أخرى ولم يملك قبل ان تسقط فربما بان وقعت في البحر ابتداء وبالتدسحج
 يضمن لان الاتلاف حصل بقوله اه (قوله صدق) أي بيمينه كما هو الظاهر أبو السعود
 (قوله أي يدار المودع) كأن هذا من قبيل الاحتياط وأصلها أي الخرق أو الخرق وقوله يدار
 المودع راجع الى الخرق وحذف من الثاني أو - فبمنه الرجوع الى الخرق دلالة على مذكور
 على ما حذف بآرائه وهذا على منجها الشارح في شرحه وأما على ما يتأمن من أصل عبارة
 الزبلي فالامر ظاهر وأما جوهر المتي على أنه يصدق ان علم فقهها عند خوف الخرق أو
 الخرق بالبينة وهو الذي ذكره الشارح بعد قوله ولا يعلم الخ وحاصله ان صاحب المتن ذكر أنه
 لا يصدق مدعى الدفع للخرق أو الخرق الابينة والشارح صرف كلامه وقال ان علم ذلك بالبينة
 على وقوعه في داره وذلك ما غنى عن البينة عن الدفع للخرق على نفس الوديعه وان لم تقم البينة
 على وقوع الخرق والخرق في داره وذلك لا بد من البينة على الدفع تلطف ذلك على نفس
 الوديعه ثم ان الخرق كايحتمل منه على نفس السفينة قد يحتمل منه على نفس الدار اذا
 كانت البيوت متصلة بداره والنهر أو مجرى السيل ومثل حقوق الخرق والخرق لو ساق
 فساده البحر برأسه فقه من كثرة الامطار وعند وقوع النصب في داره ودفعها الى جاره عند نوبهم

الا اذا أمكنه دفعه الى من في
 عباله أو أفاها ف وقعت في
 البحر ابتداء أو بالتدسحج
 ضمن زبلي (فان ادعاء)
 أي لدفع الجاره أو لآخر
 (صدق ان علم وقوعه) أي
 الخرق (بيئته) أي يدار
 المودع (والا) به لم وقوع
 الخرق في داره (لا يصدق
 الابينة)

غير البهيم الذي نهى عنه ضمن بدفعه الى المنهى عنه وان لم يكن له الا ذلك البعض لا يضمن بدفعه اليه (قوله والا) يعنى مع كون المدفوع اليه آمنا لان شرط جواز الدفع كالمس (قوله) وان حفظها بغيرهم ضمن) أى لان صاحب الميراث بغيره والايدى تختلف بالامانة ولان الشئ لا يضمن مثله كالمضارب لا يضارب أبو الهود قال الرملى انما يضمن اذا كان بغير إذن صاحبها اهـ * (فرع) * لو قال ادفعه الى من شئت يوصلها الى فدفعها الى أمين فضاقت قبل يضمن وقبل لا يضمن تارة ثانية * (فرع) * آخر - ضميرتها الوفاة فدفعت لوديعه الى جارتها فهلكت عنه بالجارة قال البلخى ان لم يكن بحضورها عند الوفاة أحد ممن يكون في عياله لا يضمن كالموقع الحرق في مال المودع لدفعه الاجنبى خاتمة (قوله وعن محمد) رحمه الله تعالى ان المودع اذا دفع الوديعه الى وكيله وايسر في عياله او دفع الى أمين من أمثاله ممن يشق به في ماله وايسر في عياله لا يضمن لانه حفظه مثل ما يحفظ ماله وجهه له مثله فلا يجب عليه أكثر من ذلك ذكره في النهاية ثم قال وعليه الفتوى وعزاه الى الفرق الثاني وهو الى الحلواني ثم قال وعلى هذا لم يشترط في حفظ الوديعه العيال فقال ويلزم المودع حفظه إذ قبل الوديعه على الوجه الذى يحفظ ماله وكيفية أشبهت حتى ذكر انه لا يحفظ بشريك العنان والمفاوضة وعنده المأذون له الذى بيده ماله وبه يذابعل ان العيال انيس بشرط في حفظ الوديعه اهـ وسأفنى ذكره ط (قوله كوكيله) أى بالكاف لان أميته كذلك وان لم يكن في عياله وعليه الفتوى كما علمت به صرح في الذخيرة وفي التارة ثانية ولو قال ادفعه الى من شئت يوصلها الى فدفعه الى أمين فضاقت قبل يضمن وقبل لا يضمن (قوله وامة ابن ابي كمال) حيث قال وله حفظه بغيره واميته لم يقل وعياله لان الدفع الى العيال انما يجوز بشرط الامانة وعند تحققة الحاجة الى كونه عيالا قال في الذخيرة لو دفعه الى أمين من أمثاله ليس في عياله يجوز وعليه الفتوى اهـ (قوله واقره المصنف) ونقه في البحر وقال قبله وظاهر المتن ان كون الغير في عياله شرط واختاره في الخلاصة وقال والاوان كالاجنبى حتى يشترط كونهم في عياله فلا تنه قد علمت ما قدمنا ذكره ببيان المقدسى من ان المفتى به عدم اشتراط كونهم في عياله فلا تنه (قوله الا اذا خاف الحرق أو الغرق) الحرق بالسكون من النار والتصرف من يد القصار وقد روى فيه السكون مغرب وفي المصباح الحرق بفحش اسم من احرق النار اهـ والفرق بفحش مصدع غرق في الماء فهو غريق مكى ومثل خوف الغرق والحرق خوف المصوص وفي الخلاصة فان دفعه لغيره وان اشترقت بيت المودع فدفعه الى جاره وكذا في ما يشبه هذا اهـ اتقانى أى فانه لا يضمن ط (قوله وكان غالباً محبباً) لاجابة اليه لان فرض المسئلة انه خاف الحرق أو الغرق وهو انما يكون عند كونه غالباً محبباً الا ان يراد بالغالب الكثير وحينئذ فلا منافاة والمراد ان ذلك في بيت المودع قال المحمدي لا بد ان يكون غالباً محبباً بمنزلة المودع وفي القه - ثانياً الا اذا خاف الحرق أى حرقاً يحيط بجميع محله انتهى (قوله ولو غرق محبباً ضمن) اذا خوف من تنف عند عدم الغلبة والاحاطة فتأمل قوله الرملى قال في الخلاصة اما دالم يكن محبباً يضمن بالدفع الى الاجنبى اهـ (قوله فسامها الى جاره) الظاهر من أساليب الكلام انه لا يجب أن يسلمها الى جاره حتى لو تركها في داره ثم رقت لا يضمن ولا يجرى أخاذه سرى الدين

ولولا وان حفظها بغيرهم
ضمن) وعن محمد ان
حفظها بمن يحفظ ماله
كوكيله وماذونه وشريكه
مفاوضة وعنا نأجز وعليه
الفتوى ابن مالك واعقده
ابن الكمال وغيره وأقره
المصنف (الا اذا خاف
الحرق أو الغرق وكان غالباً
محبباً) فلو غرق محبباً ضمن
(فسامها الى جاره) (و الى
ذلك آخر)

الضحية وان كان في مكيل آخر الا انه في الحكم كالم في مكيل الزوج والاب اه قال
 الرابي وقد زاد صاحب المجتبى العبد الذي لم يكن في منزله وكل ذلك يرجع الى قوله يبيع بغيره
 يحفظ به ماله فنتبه لذلك اه (قوله وقيل يعتبران معا) اه اقول وعليه فيدخل عبده وامته
 وابنيه الخاص كالشاهرة بشرط أن يكون طعامه وكسوته عليه دون الاجير بالمباوعة وولد
 الكبيران كان في عياله كذا كرم بعضهم فتأمل (قوله عيني) نفسه وقته المالك كنه وحدها
 دون النفقة حتى ان المرأة لو دعتهم الى زوجها الاضغن وان لم يكن الزوج في عياله الا ان العدة
 في هذا الباب للمسا كنه دون النفقة وقيل تعتبر المسا كنه مع النفقة اه (قوله ذهن) أي
 يدفعه الله وكذلك لو ترك في بيته الذي فيه ودائع الناس وذهب فضاعت ذهن بجر عن
 الخلاصة قال ط فلا يضمن في صورته ما اذا علم امته وما اذا لم يعلم حاله أصلا (قوله الدفع
 لمن في عياله) الضحية في عياله الأخير يبيع ان يرجع للميال الاول ويصرح الشرع بل لا يصرح ان
 يرجع للمودع وبما صرح المتقدم وفيه لا يشترط في الابوين كونه في عياله وبه يفتي ولو اودع
 غيره عياله أو اجاز المالك خراج من البين ولو وضع في سر زعيمه بلا اشتغال يضمن لان الوضع
 في الحر وضع في يد من في يده الحر فيكون كالم يبيع زباني أي فيكون وديعة وليس
 للمودع ان يودع رملي وفي سكوتهم عن الدفع اعيال المودع بكسر الهمزة الى انه لا يملك
 ونقل العلامة أبو السعد عود اختلافا قال والردي عيال المالك كارد الى المالك فلا يكون
 ايداعا بخلاف الغاصب اذا رد الى من في عياله المالك فانه لا يبرأ وفي الخلاصة اذا ارد المودعة
 في منزل المودع أو الى من في عياله فضاعت يضمن في رواية القدوري يضمن بخلاف
 امارية قال في البحر والقدرى على الاول وهذا اذا دفع الى المرأة لانه لا يملك اما اذا أخذت لتنفق
 في نفسه او هو دفع يضمن اه فعلى ما ذكر اذا كان ابنه في عياله ولم يكن متمما بلزها العين
 انها دفعت الى ابنه المذكور وبمثل المدفوع اليه ماذا صنع ويجوز ان كان نفس المودع ويجرى
 الحكم الشرعي فيه لما في فتاوى مؤيد زاده وصوره المساثل عن الفصولين اللذين في عيال
 المودع ضمن المتلف ضحية أو كبير الا المودع اه المودع اذا قال دفعت الودعة الى ابني
 وانكر الابن ثم مات الابن فورث الاب مال ابنه كان ضمان الودعة في ترك الابن خالية وفي
 فتاوى قاضي خان عشرة اشياء اذا ملكها انسان ليس له ان يملك غيره لا قبل القبض ولا بعده
 لم تمنع لا يملك ان يرهن والمودع لا يملك الايداع والوكيل بالبيع لا يملك ان يוכל غيره
 ومنع تاجر الدابة والوثب لا يؤجر غيره والمستبرأ به مباحة بالتمتع والعمل والزارع لا يدفع
 لارض مزادة الى غيره والمضارب لا يضارب والمقبض لا يملك الا بضاع والمودع
 لا يملك الايداع اه ولم يذكر العائش في البحر وذكره الخبير الرمي فقال العائش السابق لا ياق
 غيره بغير إذن كفي السراجية وشرح الوهبانية اه وفي الخلاصة والودعة لا تودع ولا تعار
 ولا تؤجر ولا ترهن وان فعل شيئا منها ضمن والمتاجر يؤجر ويعار ويودع ولم يذكر حكم الرهن
 ويقتضى ان لا يرهن كاهن الصحيح من عبادة الخلاصة وبأن يبايعه في السارية مؤدعا وفي
 التجار يولد للمرته ان يتصرف في الرهن غير الامانة لا يبيع ولا يؤجر ولا يبيع ولا
 يبيع ولا يتخذه فان فعل كان منه دياولا ليطال الرهن انتهى (قوله بان كاهن عيال غيره) أي

وقيل يعتبران معا عيني
 ونشرط كونه أي من
 في عياله (أيضا) فهو علم
 خاتمه ذهن خلاصة
 (و) جاز ان في عياله لدفع
 لمن في عياله ولو غصا من
 الدفع الى بعض من في عياله
 فدفع ان وجد يدانته
 بان كان له عيال غيره ابن لان
 ضمن

بحيث يعد الوضع فيه تضيقاً يضمن ذلك كالحمار التي ليس لها حيطان ولا أبواب
 وقد سئلت عن خباطة في دارهم هذه الصفة خرجت منها هي وزوجها إلى الأعراس جازهم
 فمردت أبواب الناس منها فاقبت بالضممان والحالة هذه لأن مثل ذلك يعد تضيقاً تاماً
 * وفي الانقروى من الوديعه سوق قام من حانوته إلى الصلاة وفي حانوته ودائع فضاع عن منها
 لاضمان عليه لانه غير مضيق لمافي حانوته لان جبرانه يحفظونه الا ان يكون هذا اذا علم
 الجيران فيقال ليس للمودع ان يودع لكن هذا مودع لم يضيع واقعات في الوديعه قوله ليس
 للمودع ان يودع الخ ذكر الصدر والشهد بما يدل على الضمان فتأمل عند الفتوى فصول
 من الثالث والثلاثين وفي البرزخية قام من حانوته إلى الصلاة وفيه ودائع الناس وضاعت
 لاضمان وان اجلس على بابها لانه صغير انضاع ان كان الصبي به قل الحفظ ويحفظ لاضمن والا
 يضمن اه وقال قبيله والحاصل ان العبرة بالعرف - حتى لو ترك الحانوت مفتوحاً وعاقى الشبكة
 على بابها ونام في التراب ليس بتضييع وفي الليل اضاعة وفي خوارزم لا يمد اضاعة في اليوم
 والليل (أقول) الذي يظهر في مثله الحانوت في عدم الضمان سواء اجلس صبيلاً أو لاحت جرس
 عرف أهل السوق لانه غير مودع قصد بل تركه في حوزها مع ماله فقد - فظها بما يجامع ماله
 ولهذا نقل في جامع القسطين به - مما تقدم راعوا في فتاوى القاضى ظهير الدين انه يبرأ على
 كل حال لانه تركه في الحوزة لم يضيع اه والحاصل انه يجب حوز كل شيء في حوزته بخلاف
 الحوزة في السرقة فان كل ما كان حوزاً للنوع فهو حوزاً لسلالاته فيقطع بسرقة الواو -
 اصطبل أمهاتها فان حوز كل شيء يحبس به في البرزخية ولو قال وضعت ما بين يدي وقت ونسيتها
 فضاقت يضمن ولو قال وضعت ما بين يدي في دار والستة بها لمان على الحفظ في عرفة الدار
 كصرة المتقدين ضمن ولو كانت مما يدع عرسها ضمنه لاضمن اه وسأني تمامه ان شاء الله
 تعالى (قوله وعياله) بالكسر جمع على بفتح فتشديد هوم من يقوته لكن المراد هنا في ضمير
 من في عياله ان يسكن معه سواء كان في نفقة أم لم يكن والعبرة في هذا لمانا كنه الا في حق
 الزوجة والولد الصغير والعباد لكن بشرط في الولد الصغير ان بقدر على الحفظ فعلى هذا
 التمسح - يبرئني ان لا يضمن بالذبح الى اجنبي - يمكن معه ذكره حفيد السعد في حوائى صدر
 الشريعة ويؤيده ما في اللؤلؤ الحبيبة رجل اجر بيتان داره انسا نار دفع لوديعه الى اه -
 الما تاجر ان كان لسل واحد منهم غلق على حدة يضمن لانه ليس في عياله ولا بمنزلة من في عياله
 وان لم يكن لكل منهم - ما غلق على حدة وكل واحد منهم ما يدخل على صاحبه بغير حشمة لاضمن
 لانه بمنزلة من في عياله اه وفي الخلاصة مودع غاب عن بيته ودفع مفتاحه الى غيره فالرجوع
 الى بيته لم يجد الوديعه لاضمن وبدفع المفتاح الى غيره لم يجد البيت في يد غيره اه ط (قوله
 أو حكا) تفسيره ان يسكن معه في عياله (قوله فلودعهها) تفرقع على قوله أو حكا -
 كما تشر به عبارة المنح (قوله المميز) بشرط ان يكون قادراً على الحفظ بجر (قوله ولا يسكن
 معها) لانها في الحكم كالمساكين في سكن زوجها (قوله خلاصة) قال فيها وفي النهاية لودعهها
 الى ولده الصغرى وزوجته وهما في حلة والزواج يسكن في محله أخرى لاضمن ولو كان لا يجبي
 اليه ما لا يتفق عامها يمكن بشرط في الصغير ان يكون قادراً على الحفظ فان الزوجة أم والولد

وعياله كماله (وهـ) من
 يسكن معه حقيقة أو حكا
 لا من يعمه (فلودعه الولد
 المميز) وزوجته ولا يسكن
 معها ولا يتفق على حال
 يضمن خلاصة وكذلك
 دفعهها الزوجان العبرة
 للمساكنة لا للنفقة

مضمونة اتفاقا واما الاجبة المشتركة فيضمن عندهما لان الاجرة في مقابلة العمل والحفظ ولا
 يضمن عنده لانه في مقابلة العمل فقط فحصل الفرق بين المودع باجر والاجبة المشتركة قال
 سيدي والدرجة الله تعالى وقد فرق بانه هناك ما جبر على الحفظ قصد اختلاف الاجبة المشتركة
 فانه مستاجر على العمل اه يؤيده ما سمعت وما قد منا والحاصل ان الاجبة المشتركة من
 يعمل لغيره ولا غير مؤقت ولا مخصوص كالجأى والحارس فهو مستاجر لحفظ المكان الذي
 فيه المتاع فلم يكن مودعا بخلاف المودع باجر فانه يقال له احفظ هذه الوديعة ولك من الاجر كذا
 فيطبق عليه اسم المودع وهو تليط الغير على حفظ ماله فان قال (قوله معز بالزبلي) ذكره
 في ضمان الاجبة وعلى الضمان بان الحفظ واجب عليه مقصودا يدل اه (قوله) سواء أمكن
 التحرز عنه أم لا وليس منه التبيين كالموكل وضععت عندي فنسبت وقت بل يكون مقرطا
 بخلاف ما اذا قال ضاعت ولا أدري كيف ذهبت الوديعة من منزلي ولم يذهب من منزلي شيء فان
 القول قولهم عينه ولا يضمن لانه أمين اه حموى بتصرف ط قاله مؤيد زاده اذا قال ذهبت
 بقبول قولهم عينه واقعات (قوله لحديث الفارطى) قال في المخ وانما كانت الوديعة
 امانة اقوله صلى الله تعالى عليه وسلم ليس على المستعير غير الغل ضمان ولا على المستودع غير
 الغل ضمان والغلول والاعلال الخيانة الا ان الغلول في المغن خاصة والاعلال عام وهذا
 الحديث مستند عن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اه لمخاض ولا نسر عينها
 لحاجة الناس اليها ولو ضمان المودع امتنع الناس عن قبولها وفي ذلك تعطيل المصالح (قوله)
 واشترط الضمان الخ ولو ضمن تسليمها صح أبو الهود (قوله كالجأى) أى علم الحمام الذى
 يأخذ الاجرة في مقابلة انتفاع الداخل بالحمام أمان جرى العرف بانه يأخذ في مقابلة حفظه
 شياء وهو المسمى بالناطور في زماننا وهو الذى سماه الشارح الثباني فانه يضمن لانه ودية باجرة
 كما تقدم لكن الفتوى على عدمه وبأن عماله (قوله والخانى) أى فانه لا تنفع له غير الحفظ فينبى
 أن يكون من قبيل الحافظ بالاجر الآن يقال قد يصد الخان لدفع الحرو والبرد ومنع الدابة عن
 الهروب فلم يكن مستاجر للحفظ تامل (قوله باطل به يفتى) قاله مؤيد زاده في أنواع الضمانات
 استاجر رجلا لحفظ خان أو حوانيت فضاع منها شيء قبل يضمن عندهم الوضاع من خارج الخجرة
 لانه أجبر مشترك وقيل لا في الصحيح وبه يفتى ولو وضاع من داخلها ما نهب اللص فلا يضمن
 الحارس في الاصح وحارس السوق على هذا الخلاف واختار أبو جعفر انه يضمن ما كان
 خارج السوق لا داخله جامع الفوائد وفي البرازية نهب حانوت رجل وأخذ متاعه
 لا يضمن حارس الحوانيت على ما عابسه الفتوى لان الامتعة محروسة بأبوابها وحيطانها
 والحارس يحرس الابواب وعلى قول أى حفيظة لا يضمن مطلقا وان كان المال في يده لانه أجبر
 اه وفي النية دفع الثوب الى الجأى ليحفظه فضاع لا يضمن اجماعا لانه مودع لا محمل الاجر
 بازاء الانتفاع بالحمام الآن يشترط بازاء الانتفاع به الحفظ فحينئذ على الخلاف واذا دفع الى من
 يحفظ باجر كالثباني فعلى الاختلاف خلاصة وصدر الشريعة (قوله حفظها بنفسه) قال
 في المخ وذلك بالحرز وبالبد اما الحرز فداره ومنزله وحانوته سواء كان ملكا أو اجارة أو عارية
 قال الرولى أقول لا يضمن فى ان حفظه الحرز مشعر بان شرط كونه حميلا حتى لو لم يكن كذلك

معز بالزبلي (مطلقا)
 سواء أمكن التحرز عنه أم لا
 ذلك به هاشمى أم لا الحديث
 الدارطى ليس على
 المستودع غير الغل ضمان
 (واشترط الضمان على
 الامين) كالجأى والخانى
 (باطل به يفتى) خلاصة
 وصدر الشريعة (والمودع
 حفظها بنفسه)

جعل العام على الخاص وهو جائز كالانسان - يوان ولا يجوز عكسه - ان الودعة عبارة عن
 كون الشيء أمانة باستفاد صاحبها عند غيره قصد اداء الامة فتد - يكون من غير قصد والودعة
 خاصة والامة عامة والودعة بال عقد والامة أعم فتتفرق فيها اذا هبت الريح يشوب انسان
 وأقمة في حجر غيره - وتقدم انه يبرأ عن الضمان في الودعة اذا عاد الى الوفاق والامة غير الایبرأ
 عن الضمان بالوفاق ط ومثله في النهاية والكفاية قال يعقوب باشا وفيه كلام وهو انه اذا
 اعتبر في احدهما النقص وفي الاخرى عدمه كان بينهما ما بين لاجلهم ونحوه والاولى ان
 يقال والامة قد تكون بغير قصد كما لا يخفى انتهى لكن يمكن الجواب بان المراد بقوله والامة
 ما يقع في يد من غير قصد كونها بلا اعتبار قصد لان عدم القصد هو ما يلزم التبعين
 بل هي اعم من الودعة لانها تكون بالقصد فقط والامة قد تكون بالقصد وبغيره تدبر ومافي
 العنابة من انه قد ذكرنا ان الودعة في الاصطلاح هي التسليم على الحفظ وذلك يكون بالعقد
 والامة اعم من ذلك فانها قد تكون بغير عقد فيه كلام وهو ان الامة مباينة للودعة هيذا
 المعنى لانها اعم منها لان التسليم على الحفظ فعل المودع وهو المعنى والامة عين من الاعيان
 فيكونان متباينين والاولى ان يقول الودعة ما تنقل عند الامين كما في هذا المختصر داماد
 (قوله والاداء عند الطالب) أي الا في مسائل ستاتي منها ما اذا كانت سببا أو ارادة قتل شرطها كما
 في الدر المنثور (قوله واستحب قبولها) قال الشافعي وشريعة الایدياع بقوله تعالى ان الله
 باصركم ان تزدوا الامانات الى أهلها واداء الامة لا يكون الا بعدهما ولان قبول الودعة من
 باب الاعانة لانه يحفظها صاحبها وهي مندوبة لقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى وقوله
 صلى الله تعالى عليه وسلم والله تعالى في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه اه قال
 الزبائعي وقال عليه السلام على اليد ما أخذت - في تزديدها أو أبوداد أو القرمذي
 وقال حديث حسن وحفظها يوجب سهادة الدارين والخيانة توجب الشقاق فيها الخ ومن
 محاسنهم الشتماها على بذل منافع بدنه وماله في اعانة عباد الله واستجابة الاجر والثناء حوى
 والحاصل انه ينبغي على الايداع أربعة أشياء كون الودعة امانة وجوب الحفظ على المودع
 وجوب الاداء عند الطالب واستحب قبولها (قوله فلا تضمن بالهلاك) تزييع على كونها
 أمانة (قوله الا اذا كانت الودعة باجر) سبأ في ان الاجر المشترك لا يضمن وان شرط عليه
 الضمان وبه يفتى وأيضاً قول المصنف قريبا واشترط الضمان على الامين بما لا يفتى فكيف
 يقال مع عدم الشرط انه يضمن وفي البرازية دفع الى صاحب الحمام واستاجر وشترط عليه
 الضمان اذا تلف فذكر انه لا اثر له فيما عداه القتوى لكن قال الخليل الرمي صرح الزبائعي
 في كتاب الاجارة في باب ضمان الاجير الودعة اذا كانت باجر تكون مضمونة وسبأ في مثله في هذا
 المشرح ومثله في النهاية والكفاية شرح الهداية وكثير من المكاتب انتهى ولعلو بن الحفظ
 حتمية - حتى عليه كما قد صنفنا فادان الاجير فتخرج الودعة عن كونها أمانة الى الضمان وفي
 صدو النثرية اذا سرق من الاجير المشترك والحال انه لم يقصر في المحافظة يضمن ههنا كما في
 لودعة التي تكون باجر فان الحفظ - مستحق عليه وأبو - ثيفة يقول الاجرة في مقابلة العمل
 دون الحفظ فصار كلودعة بلاجر اه فافاد ان الودعة باجر مضمونة اتفاقا وبلاجر غير

والاداء عند الطالب
 واستحب قبولها (قوله
 تضمن بالهلاك) الا اذا
 كانت الودعة باجر اثبت

القبول أيضا قال في المنع وماذا كرنا من الايجاب والقبول شرط في حق وجوب الحفظ وأما
 في حق الامانة فتتم بالايجاب اه والمراد يعني الامانة انه لا يكون مضمونا (قوله وان لم يقبل)
 قد مر ان القبول صريح ودلالة فتفيه هنا على الرد اما لو سكت فهو قبول دلالة والحاصل
 ان المراد في القبول بقرينه فتأمل (قوله وشرطها كون المال قابلا للمنع) فيه تسامح اذا مراد
 اثبات اليد بالفعل وبه غير زاي على ولا يكتفى قول الاثبات كما اشار اليه في الدرر بقوله وحفظ
 شيء بدون اثبات اليد عليه محال اه وبرى عليه بعضهم كالمولى والشرع لا يوجب عنه
 العلامة او الواسعة ودبانه ليس المراد من جعل القابلية شرطا عدم اشتراط اثبات اليد بالفعل
 بل المراد الاكثر من ذلك بديل التعديل والتفريع للذين ذكرهم الشارح قد براه
 (أقول) امكن الذي قدمه في الدرر يفيد كفاية قبول وضع اليد فان من وضع ثيابه بين يدي
 رجل ساكت كان ابداعا وكذلك وضع الثياب في الحسام ووربط الدابة في الختان مع انه ليس فيه
 اثبات اليد بالفعل وقوله وحفظ الشيء بدون اثبات اليد عليه معناه بدون امكان اثباتها
 فتأمل وعليه فيكون المراد بقبولها اثبات اليد وقت الابداع والطاير وكه وساعة الابداع
 غير قابل لذلك (قوله لم يضمن) الاولى ان يقول لا يصح لانه اذا وجد بعد وضع يده عليه وهلك
 من غير تعدل يضمن فتدبر ط قال في الجوهره او دوع صبيبا ودية فهو هلك منه لان ضمان عليه
 بالاجماع فان استلكتها ان كان ما ذوقا في التجارة ضمنها اجماعا وان كان محجورا راعه ان قبضها
 بان ولبه صهي ايضا اجماعا وان قبضها بغير ذن وية لان ضمان عليه عند هذه الاقي الحال ولا
 بعد الدراك وقال أبو يوسف يضمن في الحال وان اودعه عبدا فقتله ضمن اجماعا والقرن ان
 العبي من عادة تضييع الاموال فاذا اسلمه مع علمه بهذه العادة فكأنه رضي بالانفاق فلا يكون له
 تضمينه وليس كذلك القتل لانه ليس من عادة الصبيان فيه ضمنه ويكون فدية على عاقلة وان
 جنى عليه فيما دون النفس كان ارشاه في مال الصبي انتهى قال العلامة الطبري الرمي أقول
 يستثنى من ابداع العبي ما اذا اودع صبي محجورا مثله وهي ملك غير حائله الاك تضمين الدافع
 والاختذ كذا في الفوائد الزبدي واجمعوا على انه لو استملك مال الغير من غير ان يكون عنده
 ودية ضمن في الحال كذا في العناية لانه محجور عليه في الاقوال دون الافعال كما ذكر في الحجر
 وسباني مزينة تفصيل في المسئلة في كتاب الجنائيات قبل القسامة باسطر فراجع ان ثبت
 اه (قوله ولو دعه) محجور ضمن به دعتقه أي لو بالغافلو فاسر الاضمان عليه ام لا
 ابو الواسعود وانما يضمن في الحال لحق ملكه فان المراد من المسئلة على الحفظ ونقبله العبد
 حقيقة او حكما كالمال كان ذلك بالتهامى فيمكن من قبيل الاقوال والعبد محجور عنه في حق
 سيده فاذا اعتز نظره الاضمان في حقه انعام رأيه وهذا اذا لم تكن الودية عنه فلو اودع صبيبا
 عبدا فقتله الصبي ضمن عاقلة سواء قتله عبدا أو سطا لان عبده خطأ وليس مسلطا على القتل
 من جانب المولى لان المولى لا يملك القتل فلا يملك التسليم عليه فان اودع العبد عند عبده
 محجورا فقتله سطا كان من قبيل الافعال وهو غير محجور عنهم ولم تكن من الاقوال لان مولى
 العبد لا يملك تفويضه قتل له المودع فكان على مولى العبد المودع القاتل ان يدفعه أو يفديه
 كما هو حكم الخطا وان قتله عبدا فقتله به الا ان يعفو ولبه رضى (قوله وهي أمانة) هذا من قبيل

وان لم يقبل الاختيار (وشرطه
 كون المال قابلا لاثبات
 اليد عليه) فلو اودع الاتق
 أو الطير في الهواء يضمن
 (وكون المودع كافا بشرط
 لوجوب الحفظ عليه) ولو
 اودع صبيبا فاستلكتها
 لم يضمن ولو عبدا محجورا
 ضمن به دعتقه (وهي أمانة)
 هذا حكمه مع وجوب
 الحفظ

ضامن لانه ترك الحفظ حيث لم يجمع القاصد وهو براء وان قراى رأيت واحدا قد رفع ثيابه
 الا فى ظننت أن الرفع أنت فلا ضمان عليه لانه لم يصرتا كاللحفظ لما ظن أن الرفع هو وان
 حرقوه ولا يده له فلا ضمان عليه ان لم يذهب عن ذلك الموضع ولم يضيع وهو قول الكل لان
 صاحب الحمام مودع فى حق الثياب اذ لم يشترط له بازاء حفظه الثياب اجرا ما اذا شرط له بازاء
 حفظ الثياب اجرا وقال الابرة ابراء الانتفاع بالحمام والحفظ لانه ينفذ يكون على الاختلاف
 وان دفع الثياب الى الثيابى وهو الذى يقال له بالقارسية جامعة دار فقه على الاختلاف لاضمان
 عليه فيما سرق عند أى حنيفة خلافا لهما لانه أجبر مشتركة رجل دخل الحمام ونزع الثياب
 بين يدي صاحب الحمام ولم يقل بل سانه شيئا فدخل الحمام ثم خرج ولم يجد ثيابه ان لم يكن للعمام
 ثيابى بضمن صاحب الحمام ما بضمن المودع وان كان للعمام ثيابى الا أنه لم يكن حاضر فكذلك
 وان كان حاضر الا بضمن صاحب الحمام لان هذا الاحتفاظ الا اذا نص على الاحتفاظ صاحب
 الحمام بان قال له اين أضع الثياب فيصير صاحب الحمام مودعا فيضمن ما بضمن المودع وفى
 التخييس رجل دخل الحمام ونزع الثياب بمحض من صاحب الحمام ثم خرج فوجد صاحب
 الحمام نائما لم يمسك ثيابه ان نام قاعدا او مضطجعا بان وضع جنبه على الارض ففى الوجه الاول
 لا يضمن وفى الوجه الثانى قال بعضهم بضمن اه وفى الفصول العمادية رجل دخل حماما
 وقال للعمام أين أضع ثيابى فاشار الحمامى الى موضع فوضه فمعه ودخل الحمام ثم خرج رجل
 ونزع الثياب فلم يمسكه الحمامى لما أنه ظنه صاحب الثوب ضمن الحمامى لانه استخفظه وقد قصر
 فى الحفظ وهذا قول ابن خلدون وابن نصير الدومى وكان أبو القاسم يقول لاضمان على الحمامى
 والاول اصح اه (أقول) وهو الموافق لما سرق به يان الخزيرة وفى فتاوى القضى امرأة
 دخلت الحمام ودفعت ثيابها الى المرأة التى تمسك الثياب فلما خرجت لم تجد عندها ثوبا من ثيابها
 قال محمد بن القضى ان كانت المرأة قد دخلت الحمام ولا فى هذا الحمام ودفعت ثيابها الى التى تمسك
 الثياب فلا ضمان على الثيابية فى قولهم جميعا اذ لم تعلم أنها تحتفظ الثياب باجر لانها اذا دخلت
 أول مرة ولم تعلم بذلك لم تشترط له الاجر على الحفظ كان ذلك ابداعا والمودع لا يضمن عند
 الكل الا بالتضييع وان كانت هذه المرأة قبل هذه المرأة قد دخلت الحمام وكانت تدفع ثيابها الى
 هذه المرأة وكذا وعظيم الاجر على حفظ الثياب فلا ضمان عليه عند أى حنيفة خلافا لهما
 لانهم أجبر مشتركة والخلاف فى الاجبر المشترك قول أبى حنيفة وقبل هو قول محمد والفتوى على
 قول أبى حنيفة ان الثيابى لا يضمن الا بضمن المودع وذكر قاضيان انه ينبغي أن يكون
 الجواب فى هذه المسئلة عند هما على التحويل ان كان الثيابى أجبر الحمامى باخذ منه كل يوم
 أجرا له لوما بهذا العمل لا يكون ضامنا عند الكل بمنزلة تملك القصار والمودع اه وفى منوات
 الافتراء دخل الحمام فوضع الحارس له القوطة ليضع ثيابه عليه ما فتزع ثوبه ووضعه على
 القوطة ودخل واعتدل وخرج ولم يجد ثيابه هل يضمن الحارس اجاب نعم بضمنه لانه
 استخفزه وقد قصر فى الحفظ كذا فى فتاوى ابن نجيم وفى زماننا الثيابى أجبر مشترك بلا شبهة
 والخلاف فى الاجبر المشترك الضمان بالنصف فعلى هذا ينبغي أن يفتى فى الثيابى بضمن النصف
 نامل اه (قوله كان ابداعا) هذا من الايجاب والقبول دلالة (قوله وهذا) أى اشتراط

كان ابداعا ثانيا وهذا
 حق وجوب الحفظ وأما
 حق الامانة فنتم بالايجاب
 وحده حتى لو قال للقاصب
 أودعك المفعوب برى عن
 الضمان

لا ينبغي ان يرسلوا الى ابيهم البه خرج عن حكم الرسالة وصار اجنبي فلما قال البه اراد ردها على
مالكه اما ردها الى اجنبي او ردها مع اجنبي فلما بعين بعض الافلام - مثله انبوب
نور العين وتمامه فيه وفيه ايضا عن النسخة ولو قال لم اقبل حتى لم يصرمود دعا وترك الثوب
ربه فذهب ربه من لم يقبل وأدخله بيته ينبغي ان يضمن لانه لما لم يثبت الابداع صار غامضا
برفعه (بقول الحقير) فيه اشكال وهو ان الغصب انما يتعد المسالك ولم يوجد رفعه الثوب لانه قد
انقطع للامر بل ترك المسالك فوبه ابداع فان ورفعه من لم يقبل قبول رفعة الظاهر لانه لا يضمن
واقعه تعالى أعلم اه وفي البصر عن الحصة لوضع كتابه عند رقوم فذهب وارتد كونه مضمونا اذا
ضاع وان قام واراد ابداه - دواحد من الاخير لانه تعين للاختصاص بالضممان اه فكل من
الاجباب واقبول فغيره صريح كمثل الخافي لا تبة قريبا بل بطريق الدلالة (اقول) لكن
في النفس شي من بحث نور العين في مثله البه ارادوه وان البه ارادوا لم يقبل البقرة لم يصرمود دعا
قطعا والرسول لما أدى الرسالة انتهت يده الماذا من به امن المسالك وصار ككل منها اجنبيا
في حتى حفظ البقرة والبقرة في حكم القطعة حينئذ فاذا امر اجنبي اجنبيا آخر برقع القطعة
وحفظه اليها لا يضمن الا مرقعة فكذا لا يضمن هنا وما تذهب الرسول فلا ولا به ايضا
لانه من قبل من رد المضافة لربه او هو ما ذون به عادة هذا ما ظهر لي في ارجاع * (فرع) في جامع
التفصيل لو ادخل دابته دار غيره واخر جهار به الدار لم يضمن لانه ضاير بالدار ولو وجد دابة
في مربه فاخر جهار به (قوله فهو ابداع) اي الوضع المرقوم ابداع وفي الغصاوين في الغصب
والودبة اذا وضع بين يدي المالك برئ لا في الدين - حتى يذهب - في يده او يجره اه فصار ابتداء
الابداع وانتهى وسواء (قوله او دلالة كالموسك) اي فانه قبول وبعد ان ذكر هذا في الهدية
قال وضع شيئا في بيته بغير امره لم يعلم حتى ضاع لا يضمن اه - عدم التزام الحفظ ه وضع عند آخر
شيا وقال احفظه حتى ارجع فصاح لا احفظه وتركه صاحبه صار مودعا ويضمن ان تركه
حفظه فهو مشكل لان فيه تقديم الدلالة على الصريح بخلاف ما اذا قال ضعه في الجاني من
يبنى الى الا لا التزم حفظه حتى يصرمود دعا معارض الامر يحسن فذا قلنا اني ودية عنه -
(قوله عبراى من ان شيئا) ولا يكون الخامى ومودعا مادام الشياى حاضر فاذا كان غائبا فالخامى
مردوع اه بصر وفيه عن الخلاصة لبس فبافظن الشياى انه ثوب فاذا هو ثوب الغيبة من
وهو الاصح اه اى لانه بترك السؤال والتفحص يكون مرقطا فلا - الى ما ياتي من ان اشترط
الضمان على الامين باطل افاده ابو السعود والتمايي بكسر الزا المائنة هو حفظ الشياى في
الحمام وهو المعروف في بلادنا بالاطور قال في الحمام وحقن عمر الحدث الشياى كان يحفظ
الشياى في الحمام اه وفي النسخة مرة رجل دخل الحمام وقال لصاحب الحمام احفظ الشياى فلما
خرج لم يجد شيئا به فان اقر صاحب الحمام ان غيره رفعه او هو يراه ويطن انه رقع ثياب نفسه فهو

فهو ابداع (والقبول من
المودع صريحا) كقوله
(او دلالة) كالموسك عند
وضعه فانه قبول دلالة
كوضع ثيابه في حمام عراى من
الشياى وكقوله لرب الخان
ابن اربعة اقال هناك

من قبل المودع بالفتح وهو خلاف الموضع لقول لانه بهذا سلطه على حفظه دلالة المكان
 البق ط (قوله) والوديعة مائتة عند الامين) أى للعقد زاد البرجندى فقط اخرج الماربية
 لانهم تركوا للعقد والانتفاع وانما لم يبق به تبعه المصاحب الكثير لاعتباره في نهر بن الابداع
 السابق (قوله) وهى أخص من الامانة) لان الامانة اسم لما هو غير مضمون فيشمل جميع المودع
 التى لا ضمان فيها كالعارية والمستأجر والموصى بمذمة في الموصى لهما والوديعة ما ودع
 للعقد بالايجاب والقبول فكانت متغيرين اى بالعوم والنصوص والحكم في الوديعة أنه يبرأ
 عن الضمان اذا عاد الى الوفاق ولا يبرأ عن الضمان اذا عاد الى الوفاق في الاحانة والفرق بين
 الوديعة والامانة العوم والنصوص فان كل وديعة امانة والعكس ليس كذلك وحل الاعم
 على الاخر يجوز كما فعله صاحب الدرردون عكسه كما فعله القدورى لان الامانة تشمل ما اذا
 كانت من غير قصد كما اذا هبت الريح في ثوب انسان فاقته في حجر غيره وما يقال من ان الوديعة
 قد تكون من غير منع المودع على ما صرح به صاحب الهداية في آخر باب الاستئذان من
 كتاب الاقرار فذهبنا في جعل الوديعة ثقة على معناها الظهورى لا الاصطلاحى وبمثل هذا كثير
 لا يخفى على من تدب (قوله) كما حقه المصنف وغيره) قال المصنف في ضحه والفرق بينهما من
 وجهين أحدهما ان الوديعة خاصة بما ذكرنا والامانة عامة تشمل ما لا يرفع فيده شئ من غير
 قصد بان هبت الريح بثوب انسان واقته في حجر غيره وحكمها يختلف في بعض الصور لان في
 الوديعة يبرأ من الضمان بعد الخلاف اذا عاد الى الوفاق وفي الامانة لا يبرأ عن الضمان بعد
 الخلاف الثانى ان الامانة علم لما هو غير مضمون فتشمل جميع المودعات والى ضمان فيها كالمارية
 والمستأجر والموصى بمذمة في الموصى لهما والوديعة ما وضع للامانة بالايجاب والقبول
 فكانت متغيرين واختاره صاحب الهداية والنهاية ونقل الاول عن الامام بدر الدين الكوردى
 اه وقد اوسع الكلام في هذا المقام العلامة صدر الترمذى بقوله وقاضى زاده (قوله) وركنهما
 الايجاب صريحاً اى قولاً أو فعلاً (قوله) أو كناية) المراد بهما ما قابل الصريح مثل كليات
 الإطلاق لا البيانية كما ذكره قريباً (قوله) كقوله لرجل أعطى الخ لقول كقوله لرجل
 أعطيتك بهد قوله أعطى كان أوضح لان الايجاب هو قوله أعطيتك على ان قوله أعطى ليس
 بالزم في التصوير ط (قوله) لان الاعطاء يجعل الهبة) اى ويجعل الوديعة وفيه ان احفال
 الوديعة في مثل هذه العبارة بهد قوله وعرفنا فاذ اذع لواعن المتبادر الى غيره (قوله) لكن
 الوديعة ادنى) هذا التعليل ذكر في البحر ايضا وبشراى ان المراد بالكتابة الكناية البيانية وهى
 احقاق المزموم وارادة الاثام كقوله فلان طويل العناد كثير الرماح على ما عرفت في البيان
 وليس كذلك لعدم انتقاله من اللازم الى المزموم ولا عكسه فعلمنا ان المراد بالكتابة ما احتملها
 وغيرها كما ذكرنا لقول صريحاً واحتمالاً للسكان اظهر تأمل (قوله) ولم يقل شياً) فلو ذهب
 وترك ضمن اذا ضاع فهذا من الايجاب دلالة كما أنه من القبول كذلك اما لو قال لا قبل الوديعة
 لا يضمن اذا قيل عرفت لا يثبت عند الرد صريحاً قال صاحب جامع الفصول اقول دل
 هذان البقار لا يصير ودعاى بقرته من بهتها اليه فقال البقار لرسول اذهب به الى ربى فاني
 لا أقبلها فذهب به اذ ينبغي ان لا يضمن البقار وقد مر خلافه (يقول المحقق) قوله ينفى

(والوديعة مائتة عند
 الامين) وهى أخص من
 الامانة كما حقه المصنف
 وغيره (وركنها الايجاب
 صريحاً) كما ودعتك (أو
 كناية) كقوله لرجل أعطى
 ألف درهم أو أعطى هذا
 الثوب مثلاً قل أعطيتك
 كذا وديعة بقر لان
 الاعطاء يجعل الهبة
 لكن الوديعة ادنى وهو
 متيقن فصار كناية (أو فعلاً)
 كما لو وضع ثوبه بين يدي رجل
 ولم يقل شيئاً

فقبل انهما انما اخذتا وجههما من جهة عليهما انتهى زيادى والادعاء والاستيداع به فى
 وفى المغرب يقال اودعت زيدا مالا واسم تودعته اياه اذا دفعته اليه لايكون عنده فانما ودع
 ومستودع بالمكسر وزيد مستودع ومستودع بالفتح والمال. ودع ومعناه أى ودعية اه ط
 بزيادة (قوله وهو الامانة) قال الزبلى وحكم الودعية الحفظ على المستودع وجوب
 الاداء عند الطلب وصيرورة المال امانة فى يده وفى النهاية وجه مناسبة هذا الكتاب لما تقدم
 قد مر فى أول الاقرار وهو ان المال الثابت له ان يحفظه بنفسه فظاهر وان غيره فودعية ثم
 ذكر بعده الهاربة والهبنة والاجارة للتناسب بالترقى من الادنى الى الاعلى لان الودعية امانة
 الاغليك شئى والهاربة امانة مع تلك المنفعة بلا عوض والهبنة تقليد عين بلا عوض والاجارة
 تلك المنفعة بعوض وهى أعلى من الهبة لانه عقد لازم واللازم أقوى وأعلى مما ليس باللازم
 اه أى فيمكن فى السلك الترقى من الادنى الى الاعلى * فالقول ان ثبت قطرتى ينسكب *
 (قوله من الودع) قال زبد بن شمس من المبرد قال فى الدر المنثور من ودع ودعا أى ترك كلاهما
 مستعمل فى القرآن والحديث ذكره ابن الاثير فلا ينبغي ان يحكم بشذوذهما انتهى وفى
 ان يلى من الودع وهو طلاق الترك وما ذكره الصائغ ان العرب امانوا مصدريدع رده
 فاضى زاده بانه عليه الصلاة والسلام أفصح العرب وقد قال لينين أقوام عن ودعهم الجاعات
 أو اجتمعن على قلوبهم أو وليكن من الغافلين أى عن تركهم ايمانها والمراد من الختم فى الحديث
 ان يحدث فى قلوبهم ثم لم يفتح على عدم نفوذ الحق فيها كذا يحيط شيخنا وقوله اجتمعن بضم
 الياء التجمعية وفتح التاء المتعاقبة من فوق وفتح الميم ايضا وقوله وليكن بضم الياء التجمعية وفتح
 التاء المتعاقبة من فوق وضم الياء الموحدة من تحت كذا السماع من شيخنا أبو السعد ووقال
 تعالى ما ودعك ربك وما قنى قرئ بالتخفيف والتشديد (قوله وشرا عالج) الانسب بالحقى اللغوى
 ان يقول هو ترك ماله عند غيره لحفظه (قوله كان انفق) عبرية لانه لو فقهه ماله تركه
 فلا ضمان على احد ولو فقهه غيره فالضمان على الفاتن كذا ظاهره ولما يجرى ط (قوله فاحذره
 رجل) اما اذا لم ياحذره ولم يدن منه لا بضم مخ عن المحيط وهذا يقيد له اذا دام منه لزمه
 وان لم ياحذره والعلة تنافيه (قوله بغيره ماله) اما اذا كان المالك حاضر البض من
 فى الوجوه مخ أى فى الاخذ وعدمه (قوله ثم تركه ضمن) ما ذكره من التعريف ليس خاصا
 بالودعية بل يعمل النقطة لانه اذا دفعه الى غيره فحفظها ومع هذا لا نسبى ودعية ثم فى تقريره
 على ما ذكره المصنف نظر لان المذكو فى المصنف التسليط وهو فعل المالك وهذا التزام وهو
 قول الامين ولم يكن بتسليط من المالك لا صريحا ولا دلالة وانما التسليط دلالة فى اسمائى وهو
 ما لو وضع ثوبا بين يدي رجل ولم يقل شيئا فتأمل ويقرب من هذا ما ذكره فى الاشياء فى فن
 الحكايات عن أبي حنيفة قال كنت بجناتنا فاشتريت امرأة الى نبي مطروح فى الطر. بـ
 فوهمت انهم اخرسا وان الشئى اها فلو دفعته اليها قالت احفظه حتى تسلمه صاحبه فانه النقطة
 انتهى الان يقال المراد تسليط الشئى فانه بالاخذ التزم حظه شرعا تأمل (قوله لانه
 بهذا الاخذ التزم حظه به دلالة) علة لقوله ضمن ووجه كونه من التسليط على الحفظ دلالة ان
 المالك يجب حفظ ماله ويجب المعاونة على حظه فكانه امره بالحفظ والمؤان جعل الدلالة

وهو الامانة (هو) افقة من
 الودع أى الترك ونسبها
 (قوله الفاعل على حفظ
 ماله صريحا ودلالة) كان
 انفق زرقا رجل فاحذره
 رجل بغيره ماله ثم تركه
 ضمن لانه بهذا الاخذ التزم
 حظه دلالة به

بيعه من ابيته ببيعه على اقل الثمن ولو باعه الاول من الثاني بالقيء ألف من المضاربة وألف
من مال نفسه فان الثاني ببيعه من ابيته على ألف ومائتين وخمسين لأن الثاني اشترى نصفه
لنفسه وقد كان الاول اشترى ذلك النصف الثاني بمائتين وخمسين كذا في البدائع ولو قال رب
المال استقرض على أن أبيع معي على المضاربة ففعل كان ذلك على نفسه حتى لو هلك في يده
قبل أن يدفعه لرب المال لزمه ضمانه لأن الامر بالاستقراض باطل هندية عن الحاوي وفيها
كل مضاربة فاسدة لانفسه للمضارب فيه على مال المضاربة فان اتفق على نفسه من المال
حسب من أجزأه عمله وأخذ بما زاد ان كان ما اتفق منه أكثر من أجزأه المثل كذا في الميسر
* لو قال المضارب لرب المال دفعت اليك رأس المال والذي في يدي ربح ثم قال لم أدفع ولكنك
هالك فهو ضامن كذا في الحاوي * الأصل ان قسمة الربح قبل قبض رب المال رأس ماله موقوفة
ان قبض رأس المال صحت القسمة وان لم يقبض بطأت كذا في محيط السر حسي * ولو دفع حربي
الى مسلم مال مضاربة ثم دخل المسلم دار الحرب باذن رب المال فهو على المضاربة كذا في خزنة
المفتين * اذا دفع المسلم الى النصراني مالا مضاربة بالنصف فهو جائز الا انه مكروه فان التجر
في الخمر والخنزير فربح جز على المضاربة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وينبغي للمسلم ان
يتصدق بحصته من الربح وعندهما نصرته في الخمر والخنزير لا يجوز على المضاربة فان اشترى
مبينة فمقتضيه مال المضاربة فهو بخلاف ضامن عندهم جميعا وان أربى فاشترى درهمين
بدرهم كان البيع فاسدا ولكن لا يصير ضامنا لمال المضاربة والربح بينهما ما على الشرط
* ولا بأس بان يأخذ المسلم مال النصراني مضاربة ولا يكره له ذلك فان اشترى به خرا أو خنزيرا
أو مبينة فمقتضى مال المضاربة فهو بخلاف ضامن فان ربح في ذلك رد الربح على من أخذ منه ان
كان يعرفه وان كان لا يعرفه تصدق به ولا يعطى رب المال النصراني منه شيئا * ولو دفع المسلم
ماله مضاربة الى مسلم ونصراني جاز من غير كراهة كذا في الميسر من باب شراء المضارب
وهبة والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(كتاب الابداع)
لا يشاء في اشتراكه مع ما قبله
في الحكم

(كتاب الابداع)

كان القياس ان يقول كتاب الوديع بدون التاء لاتفعل بمعنى مفعول وفيه يستوى المذكر
وال مؤنث تقول رجل جريح وامرأة جريخة وانما عدل عن القياس لانه سهل من عدد الاسماء
تدخل عليه التاء كاذبيحة والنطيحة فتكون لا تقل لالتانيث فوح افندي وامه اوداع وقفت
الواو اثر كسرة قلبت يا نصار ابداع امرى الدين واعلم ان الفتحة يصحون عن افعال
المكاف ولكن الفتحة يهتدونون بعض الكتب بها كقولهم كتاب النكاح كتاب البيع والهيبة
وفي بعضها بما يتعلق بذلك الانواع ككتاب العارية والمأذون والوجه فيه غير ظاهر درموني
وحفظ الامانة يوجب سهادة الدارين والطمينة توجب الشفعة ما قال عليه السلام
الامانة تجر الغنى والطمينة تجر الفقر وروى ان زليخا لما ابتليت بالفقر وايتت عيناها من
الحزن على يوسف عليه السلام قامت له تنادى أيها الملك اسمع كلامي فوق يوسف عليه السلام
فقات الامانة فأقامت المملوك مقام المملوك والطمينة فأقامت المملوك مقام المملوك فقال عنها

له سبعة قالوا نصفه اذا توت * له الخمسة الاخرى وفي الشرع ينشر
 قال الشربلاني صورته رجب دل دفع لغيره عشرة دراهم وقال خمسة منها سبعة لك وخمسة
 وديعة عندك قال قلت تلك القايض منها خمسة وهايك الخمسة الباقية من سبعة ونصفه الا ان
 الخمسة الموهوبة مضمونة على القايض لانها موهوبة مشاع يحتمل القسمة وهي فائدة والخمسة
 التي استلموها نصفها من الهبة ونصفها من الامانة فيضمن هذه خمسة والخمسة التي ضاعت
 نصفها من الهبة فيضمن نصفها فصارا لمضنون سبعة ونصفا قلت وهذا على غير الصحيح لان
 الهبة الفاسدة عقلا باق قبض وقد سلطه المالك عليه فلا ضمان فيها وكذلك لا ضمان في الوديعة
 لما في البرازية دفع اليه ألفا نصفها موهوبة ونصفها مضاربة فهايك بضمن خمسة الهبة لاصحة
 المضاربة لانها امانة وقوله يضمن خمسة الهبة لاصحة المضاربة انما هو على رواية عدم المالك
 وهو خلاف المتن في ما على المتن في الا لضمان مطلقة في الوديعة ولا في الهبة الفاسدة دلالة
 ملكها بالقبض فلذا اقل الشارح وبه ضعف قول الوهبانية ا ح يتصرف واصلاح من
 شرح العلامه عبد البر ويضمن درهمين ونصفا من الامانة التي استلموها ط (أقول) قوله
 وكذلك لا ضمان في الوديعة الخ فيه ان فرض سبعة الوهبانية في الاستهلاك وما استشهد به
 في الهلاك فيضمن درهمين ونصفا بضمنه على المسمى به لان الخمسة التي استلموها
 نصفها من الهبة فلا يضمن ونصفها من الامانة فيضمن وأما الخمسة التي ضاعت فلا يضمن
 شيئا منها تأمل * (فروع) * مثل فيما اذا ضاعت المضارب وعليه دين وكان مال المضاربة معروفا
 فويل يكون رب المال ادى برأس ماله وحصة من الربح الجواب نعم كما صرح به في الخاتمة
 والخبرة البرهانية حامدية وفيما عاين فادى الهداية من باب القضاء في فتاويه اذا ادعى أحد
 الشر بيمين ضمانه في قدر معلوم وأنكر حلف عليه فان حلف برئ وان نكل ثبت ما ادعاه وان
 لم يمين مقدارا فكذا الحكم لكن اذا نكل عن اليمين لزمه ان يمين مقدارا ما كان فيه والقول
 قوله في مقداره مع يمينه لان نكوله كالاقرار بشئ مجهول واليمين في مقداره الى المقومع
 يمينه الا ان يقيم خصمه يمينه على أكثر اه * كل ما جازل المضارب في المضاربة الصحيحة من
 شراء أو بيع أو اجارة أو بضاعة أو غير ذلك فهو جائز في المضاربة الفاسدة ولا ضمان على
 المضارب وكذلك لو قال عمل برأيت جازله ما يجوز له في المضاربة الصحيحة كذا في الفصول
 العمادية * وجلان دفعه الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف وثم ياد عن الشركة فان شق
 الكبس الذي فيه اله درهم واختلط بدراهم المضارب من غير نكوله فله ان يشترى بذلك ولا
 ضمان عليه والشركة بينهما ثابتة وليس له ان يخص نفسه ببيع شئ من ذلك المتاع ولا يشترى
 بغيره شئ بالتفدية دون صاحبه ولكن لو كان قبل ان يشترى بالمال شيئا اشترى للمضاربة متاعا
 بالف درهم وأشهد ثم تقدم من المال ثم اشترى نفسه متاعا بالف درهم وتقدم من المال
 فهذا جائز كذا في المحيط هندية ولو كان رب المال ملك له بدية برئى فباعه من المضارب
 بالف المضاربة لم يبعه مراهجة حتى يبين انه اشترى من رب المال هندية عن الميسر * اذا دفع
 رجل الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف ثم دفع الى آخر ألف درهم بالنصف فاشترى أحد
 المضاربين عبدًا بمائة من المضاربة فباعه من المضارب الآخر بالف فأراد الثاني ان

انتهى (قوله لانهم جاء تصدان الاصلاح) أى في هذه الرشوة فدفعت البعض لآخر ما بقي من
جمله الحفظ والأمين فيما يرجع الحفظ لا يكون ضامنا منخ (قوله وسيجي آخر الودعة)
وفيه اذا هدد وخاف تلف نفسه أو عضوه أو خشي أخذ ماله كله فلا ضمان وفيما سوى ذلك
بعض فاعمل وسأتي الكلام على ذلك ان شاء الله تعالى (قوله وفيه لو شري الخ) نقله في المنع
بابه من هذا حيث قال وفيه أيضا اذا اشترى المضارب بالمال متاعا فقال المضارب انا أسكه
حتى أجدر بها كثيرا وأراد رب المال بيعه فهذا على وجهين ما ان يكون في مال المضاربة
فضل بان كان رأس المال أفضا فاشترى به متاعا يساوى ألفا في الوجهين جميعه الا يكون للمضارب حق
رأس المال أفضا واشترى به متاعا يساوى ألفا في الوجهين جميعه الا يكون للمضارب حق
امساك المتاع من غير مضارب المال الآن يعطى رب المال رأس المال ان لم يكن فيه فضل
ورأس المال وحصة من الربح ان كان فيه فضل فحينئذ له حق امساك وان لم يعط ذلك ولم
يكن له حق امساك كل له يحجب على البيع ان كان في المال فضل يحجب المضارب على بيعه لانه لم
لبدل له فيجبر على العمل الآن يقول رب المال أعطيك رأس المال وحصة من الربح
ان كان في المتاع فضل أو يقول أعطيك رأس المال ان لم يكن فيه فضل فان اختار ذلك فحينئذ
لا يجبر على البيع ويجبر رب المال على قبول ذلك نظرا من الجانبين وان لم يكن في المال فضل
لا يجبر على البيع ويقال لرب المال المتاع كله خاص ما كنت فاعا ان تأخذ برأس مالك أو تبعه
حتى تصل الى رأس مالك انتهى من مضاربة الذخيرة والمحيط والحاصل ان الكلام هنا في
وضعين الاول حتى امساك المضارب المتاع من غير مضارب المال والثاني اجبار المضارب
على البيع حيث لا حقه في الامساك أما الاول فلا حقه فيه سواء كان في المال ربح أو لا الا
أن يعطى لرب المال رأس المال فقط ان لم يربح أو مع حصته من الربح فحينئذ له حق الامساك
وأما الثاني وهو اجباره على البيع فهو انه ان كان في المال ربح أجبر على البيع الآن يدفع
للمالك رأس ماله مع حصته من الربح وان لم يكن في المال ربح لا يجبر ولكن ان يدفع
للمالك رأس ماله أو يدفع له المتاع برأس ماله هذا حاصل ما فهمته من عبارة المنع عن الذخيرة
وهي عبارة معقدة كما سمعت وقد رجعت عبارة الذخيرة فوجدتها كما في المنع ونقلها في
الهندية عن المحيط ومثل في الفتاوى العظيمة وبقي ما اذا أراد المال ان يمسك المتاع
والمضارب يريده وهو حادثة الفتوى يعلم جوابها مما تر قبيل الفصل من انه لو عزل وعلم به
والمال عرض باعها وانها المال ولا يملك المال فضها ولا تخصيص الاذن لانه عزل من
وجه (قوله كاسر) الذي مر تعليل غيره هذا وهو انه يجبر على قضاء الدين ان كان في المال ربح
(قوله بعض حصصة الهبة) لان هبة المشاع الذي قبل القسمة غير صحيحة فتسكون في ضمانه
(قوله وهي تثاق بالقبض على المقتب) قال الساجي أقول لا تنافي بين المال بالقبض والضمان
اه ونص عليه في جامع الفصولين حيث قال راعى الفتاوى القضاة على الهبة الفاسدة فتعبد
المالك بالقبض وبه بقي ثم اذا هلك أتيت بالرجوع للأواب هبة فاسدة لذي رحم محرم
منه اذا الفاسدة مضمونة فاذا كانت مضمونة بالقيمة بعد الهلاك كانت مستحقة الرد قبل
الهلاك اه فتنبه (قوله وأودعه عنرا) بعده يثبت توقف عليه وهو

لانهم جاء تصدان الاصلاح
وسيجي آخر الودعة وفيه
لو شري بماله امتا فقال
انا أسكه حتى أجدر بها
كثيرا وأراد المال بيعه
فان في المال ربح أجبر على
بيع له لعله باجر كاسر الا
أن يقول للمالك أعطيك
رأس المال وحصة من
الربح فيجبر المالك على
قبول ذلك وفي البرازية
دفع اليه ألفا نصفها هبة
ونصفها مضاربة فهلك
بعض حصصة الهبة اه
قات والذي به انه لا ضمان
مطلقا في المضاربة لانها
أمانة ولا في الهبة لانها
فاسدة وهي تثاق بالقبض
على المقتب الذي به كما
سيجي فلا ضمان في ما به
يضف قول الوهابية
وأودعه عنرا على ان حصته
لهبة فاستثنى الخس يجبر

أخذ مال اليتيم مضاربة فهذا بقصد المتع مطالقا (قوله بان لا يجعل الوصى لنفسه من الربح
أكثر مما يجعل لامتاله) بان كان الغير يجعل اليتيم النصف منه فجعل الوصى الثلث (قوله)
وتعاضد في شرح الوهبانية) أي لابن الشحنة لأنه إذا طاق شرح الوهبانية بنصف اليه كما
إذا أطلق شرح السكندر بنصرف للشارح الزبلي وكذا شرح الوفاية للشارح النعمي وشرح
الهداية لصاحب فخر القدير وشرح القندوري للجوهرية كما هو مقتضى كلامهم وبعبارة ابن
الشحنة حيث قال بعد الذي ذكره الشارح حق لو كان الناس يعتقدون المضاربة بالنصف
حتى عقد لها هو أنه في مال الصفة غير بالثالث لا يجوز له ذلك وقال انه ما زاد ذلك إلا دفعه إلى
قومه بعبارة الذخيرة من الجواز للعقل بالاشتغال وعدم الاستغناء من مال الصغير وإنما هو
من الربح الحاصل بعمل المضارب وقال انه لم يفت على هذا التقييد في كلام الأصحاب ولكنه
يفتي ان يكون كذلك نظرا لأصبي ونجيب المصنف من تقييده بما أطلقه المشايخ براه مع قيام
الدليل على الإطلاق لأنه نفع صرف ووقوف الوصى بنفسه ليس كوقوفه بغيره ثم لو جعله من باب
الديانة والمروءة لكان حاشا لنا أن نذكر ما قل صرح اه قلت لا يظهر عندي مقالة الطرسوسى
لأن نصرف الوصى انما هو بالولاية النظرية ولا نظر للصفي في المضاربة في مال باقل مما يشاء له
امثال الوصى من النقائص بل النظر فيه بجانب الوصى فانه يحصل لنفسه ويحياه به قدر حصوله
بدون مال اليتيم مع الحيف على اليتيم وان كان مصلحة من حيث انه يحصل الربح في الجمله اللهم
الا ان يقال يكفي حصول المصلحة في الجمله وان أمكن ما هو أولى منها اه قال الشربتلى
بعد تدقيق ما من المرصوسى ونأزه المصنف وارضى الشارح ذلك القيد لنظر المصنف في
بجائزته انتهى (أقول) ولا تنس ما قد متنا من جامع الفصولين عن الملتقط (قوله وفيها) أي
الوهبانية (قوله مات المضارب الخ) وكذا المودع والمستهير وكل من كان المال في يده أمانة إذا
مات قبل البيان ولا تعرف الامانة بعينها فانه يكون عليه دين يفتى تركه لأنه صار بالتجهيل
مستمرا كالوديعة أي مثلا ولا يصح صدق ورثته على الهالك والتسليم الى رب المال ولو هين
الميت في حال الحياة أو لم ذلك يكون ذلك أمانة في يده وصحة أو وارثته كما كان في يده ويصدقون
على الهالك والدفع الى صاحبه كما يصح صدق الميت حال حياته انتهى وسبق في تعاضد في الوديعة
(قوله عادي يفتى تركه) أي لانه صار بالتجهيل مستمرا كما علمت وأفتى به في الحامدية قائلا
وبه افتى فارئ الهداية (قوله لكن صرح في جمع الفتاوى) نقل في المنع عنه مانعه قال
الشيخ الامام الاجل وكان شيخنا يقول الجواب في زماننا بخلاف هذا ولا تعاضد على المضارب
فيما يعطى من مال المضاربة لسلطان طمع فيه وقصد أخذ بطريق الغصب وكذا الوصى
إذا صانع في مال اليتيم لان ما يعطى من المال لا يصح له المصانعة فلو لم يفعل أخذ ما صنع جميع
المال قد دفع البعض لآخر ما بقي من جملته الحفظ في زماننا والاصح فينا يرجع الى الحفظ
لا يكون ضامنا فاما في زمانهم فكانت القوة لا لاطين العدل انتهى مختصرا وبوخذ من هذا
انه اذا دفع من مال نفسه يكون مسترعا فيضرب عليه ما دفع الا اذا شتمه عند الدفع انه يرجع
ويجوز وقال الرضى لا يضمن في زماننا الغلبة أهل الظلم والرشوة اذا كانت دفع الضرر عن نفسه
ومن رب المال كانت جائزة للدفع ما ذؤنا فيه عادية من المال وان حرمت على الآخر

بان لا يجعل الوصى لنفسه
من الربح أكثر مما يجعل
لامتاله وتعاضد في شرح
الوهبانية وفيها أمثال المضارب
ولم يوجد مال المضاربة
فيما خلف عادي يفتى تركه
وفي الاختيار دفع المضارب
شيئا لا يضمن ليكلف عنه
ضمن لانه ليس من امور
اتجاره لكن صرح في جمع
الفتاوى بعدم التعاضد
في زماننا طالع وكذا الوصى

المال هو قرض والقابض مضاربة فان بعد ما تصرف فالقول لرب المال والبيعة بينته أيضا
 والمضارب ضامن وان قبله فالقول قوله ولا ضمان عليه اى القابض لانهم ما تصادقا على ان
 القبض كان باذن رب المال ولم يثبت القرض لانكار القابض اه ونقل فيه عن الذخير عن
 الرابع مثله ومثله في كتاب القول بان عن غانم البغدادي عن الوجيز وبه على ابي ابي
 متى المال الكفائية وكذا قال في تناوي ابن نجيم القول لرب المال ويمكن أن يقال ان ما في
 الثانية والمصنف وما قدمناه عن الدرا المنق فيهما اذا كان قبل التصرف - لالام لطلق على
 المقيدا لا تصح الدائنة والحكم والله التوفيق كذا في مجموعة ملا على ملخصا (قوله ولو ادعى
 كل نوعا) بان قال أحدهما في بر وقال الآخر في بر (قوله فالقول للمالك) لانهم ما اتفقا على
 نصوص فكان القول قول من يستفاد من جهته الاذن والبيعة بينة المضارب لحاجته الى
 في الضمان وعدم حاجته الى البيعة ذكره الزيلعي (قوله والبيعة للمضارب فيبيعها على حصة
 تصرفه) يعني ان البيعة تكون - يستند على حصة تصرفه لا على نفي الضمان - نفي تكون على النفي
 لا تقول (قوله ولو وقت البيعتان) بان قال رب المال أدبت المضاربة أن تعمل في بر في
 مضان وقال المضارب نعت الى لاعلى في طعام في شوال وأقاما البيعة (قوله قضى بالمتأخرة)
 لان آخر الشرطين ينقض الاول عناية (قوله والا) أى ان لم يوتأ أو وقت أحدهما دون
 لآخرى (قوله فيبيته المالك) لانه يتعد القضاة به ما عدا الاستحالة وعلى التعاقب - عدم
 الشهادة على ذلك واذا قدمه مذهبهم ما القضاة فيبيته رب المال اولى لانهم ما ثبت ما ليس بثابت أخاه
 لا كل وهذا شاق ما قدمه من ان البيعة للمضارب اذ هو عند تعارض البيعتين والا نهى ان
 قامها الا ان يحسم على أن البيعة أقامها المضارب فقط وهو بعيد لانه اذا انقضد كل باقامة
 البيعة قبلت منه فلا وجه للتخصيص وحاصله انه لم يظهر وجهه ما ذكره لان المفهوم من تصوير
 صاحب الدر والعزمية انهم ما اتفقا على المضاربة واختلفا في الوقت وأقاما بيعة وأرخت
 البيعتان بقضى بالمتأخرة فلا يقال والا لانهم ما اذ لم يوتأ للاستحالة - ما بعد ما اتفقا على
 المضاربة الا ان يقال ان الاختلاف في التوقيت - معنى على الاختلاف في النوع لكن المفهوم
 خلافه قال خير الدين الرملي وجهه ان المضارب بقوله ما عبت لي تجارة يعني ما يدعى التعميم
 وهو اصل في المضاربة فالقول قول من يدعيه ورب المال بدعواه النوع ادعى التخصيص وهو
 خلاف الاصل فيها والبيعة للاثبات والاثبات على من خالف الاصل (وأقول) على هذا
 الاختلاف بين الوكيل والموكل في ذلك على العكس تأمل قال في البحر في الوكالة أمرت
 بالابحار في البرادعى الاطلاق فالقول للمضارب لا دعائه عزمه وعن الحسن عن الامام انه
 لرب المال لان الاذن يستفاد منه وان برهنا فان نص شهوده لا يحمل انه اعطاه مضاربة في كل
 تجارته فهو اولى لاثباته الزيادة لفظا ومعنى وان لم ينصوا على هذا الحرف فرب المال اه
 (قوله جاز) فيكون عاقدا من الجانبين كافي النكاح وبيعة الاب من طهله (قوله وقيد
 الطر سوسى) أى بجذائمه وده ابن وهبان بأنه تقيد - لا لاطلاقهم برأيه مع قيام الدليل على
 الاطلاق واستظهر ابن الحصنة ما قاله الطر سوسى نظرا للصغير أى ويكون هذا التقيد مراد
 من أطلق يحصل به نفي التهمة لكن في جامع الفصولين عن الملقط ليس للوصى في هذا الزمان

ولو ادعى
 فالقول للمالك والبيعة
 للمضارب فيبيعها على
 حصة تصرفه ويلزمه ان
 الضمان ولو وقتت البيعتان
 قضى بالمتأخرة والافبيته
 المالك (فروع) * دفع
 الوصى مال الصغير الى
 نفسه مضاربة جاز وقيد
 الطر سوسى

الاختلاف في الوصف لهذه العلة لانها أكثر اثباتا لانها تثبت عليه ضمان البذل ط (قوله
 فيمنع قرب المال أولى لانها أكثر اثباتا) لانه يدعى عليه الضمان بالقرض وهذا معنى قوله لانها
 أكثر اثباتا وهذا ظاهر فاما اذا ادعى المالك القرض لانها تثبت الضمان على المستقرض اما لو
 ادعى القابض القرض فينبغي ان تكون البيئته لان بيئته أكثر اثباتا وهو غلظ المال
 المقبوض وكذا لو ادعى المضاربة لانها تثبت استحقة فاق في الربح تأمل وبالخاصة ان القول
 لمدعى المضاربة في الوجهين والبيئتين بيئته مدعى القرض فيهما على ما ذكر وفي البدائع قال
 دفعت لي ألفا مضاربة فهاككت فقال المقر له لا بل غصبتم اق فان الهالك قبل التصرف فلا
 ضمان وان بعده يضمن يعني لان التصرف في مال الغير سبب لوجوب الضمان في الاصل فكان
 دعوى الاذن دعوى البراءة عن الضمان فلا يثبت الا بجملة والظاهر ان هذا لا يجري فيما نحن
 فيه لانه أقرب بالقرض المبيع للتصرف (قوله واما الاختلاف في النوع) هذا معا قبل قوله المار
 لانه لو كان في الصفة وكان عليه ان يؤخره هذا الى قوله ولو ادعى كل نوع فالان الاختلاف في
 العموم والخصوص ليس من الاختلاف في النوع بل من الصفة فلا يثبت التفرع الا في
 عليه وهو قوله فان ادعى المضارب الخ قال في البدائع فان اختلف في العموم والخصوص
 فالقول قول من يدعى العموم بان ادعى أحد هذه المضاربة في جميع التجارات او في عموم
 الامكنة او مع عموم الأشخاص لان قول من يدعى العموم يوافق المقصود بالعقد اذا المقصود
 هو الربح وهذا المقصود بالعموم او فهو وكذا لو اختلف في الاطلاق والتقييد فالقول قول من
 يدعى الاطلاق حتى لو قال قرب المال اذنت لك ان تقر في الخطة دون ما سواها وقال المضارب
 ما سمعت لي تجارة بعينها فالقول قول المضارب مع عينه لان الاطلاق أقرب الى المقصود بالعقد
 على ما بينا وقال الحسن بن زياد القول قول رب المال في الفصاين فان قطعت لهما بيئته فاليئنة
 بيئته من يدعى الخصوص في دعوى العموم والخصوص وفي دعوى الاطلاق والتقييد بيئته
 من يدعى التقييد لانها تثبت زيادة قيد وبيئته الاطلاق أكثر ولو اتفقت على الخصوص
 لكنهم ما اختلفوا في ذلك الاخص بان قال رب المال دفعت المال اليك مضاربة في البر وقال
 المضارب في الطعام فالقول قول رب المال اتفاقا لانه لا يمكن الترجيح ما بالماقصود من العقد
 لاستوائهما في ذلك فترجح بالاذن وانه يستقر دمن رب المال فان اقاما البيئته فاليئنة
 المضارب لان بيئته مثبتة وبيئته رب المال نافية لانه لا يحتاج الى الاثبات والمضارب يحتاج له
 لدفع الضمان عن نفسه فاليئنة المثبتة لازية أولى كذا في السواثن الحوزية (قوله فان ادعى
 المضارب العموم) اي في أنواع التجارات (قوله أو الاطلاق) بان قال اطلقت لي في السفر برا
 وبحرا (قوله وادعى المالك الخصوص) اي بنوع من التجارة والمناسب أو التقييد التحسين
 المقابلة بان قال قيدت لك السفر بالبر (قوله فالقول للمضارب) لان الاصل في المضاربة
 العموم اذ المقصود منها الاسترباح والعموم والاطلاق يناسبه وهذا اذا تنازعا بعد
 تصرف المضارب فلو قبله فالقول للمالك كما اذا ادعى المالك بعد التصرف للعموم والمضارب
 الخصوص فالقول للمالك درهمنتي ومثل في الخانية وغاية البيان والزبالي والبحر وغيرهما
 وحكي ابن وهبان في نظامه قولين وفي مجموعه الاقروى عن محيط المرسى لو قال رب

(فيمنع قرب المال أولى)
 لانها أكثر اثباتا واما
 الاختلاف في النوع فان
 ادعى المضارب العموم
 أو الاطلاق وادعى
 المالك الخصوص فالقول
 للمضارب التمسكه بالاصل

فالقول للمضارب (لان
القول في مقدار المقبوض
للقايض أمينا) وضمنا
كألو أنكره أصلا (ولو كان
الاختلاف مع ذلك في
مقدار الربح فالقول
لرب المال في مقدار الربح
فقط) لانه يستفاد من
جهته (وايه) أقام بينة
تقبل وإن أقامها فالبينة
ينسب رب المال في دعواه
الزيادة في رأس المال
(وبينة المضارب في دعواه
الزيادة في الربح) فيبد
الاختلاف بكونه في
المقدار لانه لو كان في الصفة
فالقول لرب المال فلماذا
قال (معه) أنت فقال
هو مضاربة بالنصف
وقد ربح ألفا وقال المالك
هو بضاعة فالقول للمالك
لانه منكر (وكذا لو قال)
المضارب (هي قرض)
وقال رب المال هي بضاعة
أو ودیعة أو مضاربة
فالقول لرب المال والبينة
بينه المضارب) لانه يدعي
عليه القليل والمالك ينكر
(وأما لو ادعى المالك القرض
والمضارب المضاربة
فالقول للمضارب) لانه
ينكر الضمان وأيهما
أقام البينة قبلت (وان
أقاما) بينة

عالمه (والقول للمضارب) وقال زعفران القول لرب المال وهو قول أبي حنيفة أوالان المضارب يدعي
الربح والشركة فيه ورب المال يشكره فالقول قول المنكر ثم يرجع وقال القول قول المضارب
وهو قوله ما بان حاصل اختلافهما في المقبوض فالقول قول القايض في مقدار المقبوض ولو
ضمنا اعتبارا بما لو أنكره أصلا فان القول له (قوله لان القول في مقدار المقبوض للقايض)
لانه أحق بمعرفة مقدار المقبوض (قوله أمينا) أي كالودع (قوله وضمنا) كالغاصب (قوله
كألو أنكره) أي القبض أصلا فالقول قوله (قوله ولو كان الاختلاف مع ذلك) أي مع
الاختلاف في المقبوض الاختلاف في مقدار الربح بان قال رب المال رأس المال ألفان
وشرطت ثلث الربح وقال المضارب رأس المال ألف وشرطت نصف الربح كان القول
للمضارب في قدر رأس المال لانه القايض والقول لرب المال في مقدار الربح لانه المنكر للزيادة
وهو لو أنكر استحقاق الربح عليه بالكلية بان ادعى البضاعة قبل منه فكذلك في انكار الزيادة ذكره
الزبائي (قوله فقط) لاني رأيت المال بل القول فيه للمضارب لانه القايض كما علمت (قوله لانه
يستفاد من جهته) أي من جهة رب المال من حيث ان الربح غاملكه (قوله وان أقامها الخ)
أي لان بينة رب المال في زيادة رأس المال أكثر اثباتا ولان بينة المضارب في زيادة الربح أكثر
اثباتا كما في الزبائي ويؤخذ من هذا من الاختلاف في الصفة ان رب المال لو ادعى المضاربة
وادعى من في يده المال انه أعان وله في المال كذا وأقاما البينة فبينة ذي البدأ أولى لانها أثبتت
حصة من المال وأثبتت الصفة (اقول) لكن قد يقال ان كانا البنتين أثبتت حصة وصفة
ويدينه رب المال بانه خارج لانه يقال ان الصفة التي أقيم بينة القايض أقوى لان شركة
العنان أقوى من المضاربة فليتعامل (قوله في المقدار) أي مقدار المقبوض (قوله لانه لو
كان في الصفة) أي صفة الدفع هل هو مضاربة أو بضاعة وقال المالك بضاعة ولم يجعل لك من
الربح شيئا وقال من في يده المال مضاربة وجهات لنصف الربح فالقول لرب المال لان
للمال يدعي عليه استحقاق أجره على عمله وهو ينكر والقول للمتنكر وكان الأولى تقديم هذه
المسئلة على المسئلة السابقة فيقول تيد بكونه في مقدار المقبوض لانه لو كان في مقدار الربح
أيضا أو في الصفة فالقول لرب المال قال العلامة الرشي وقوله لانه لو كان في الصفة ليس على
طالاسه لانه لو ادعى المالك القرض والقايض المضاربة أو البضاعة أو الوديعة كان القول
للقايض كما سبق في متننا (قوله فقال) أي المضارب (قوله وقال المالك) الأولى ذو البدأ (قوله
فالقول للمالك) لانه منكر ولان المضارب يدعي عليه تقويم عمله أو شرطا من جهته أو يدعي
الشركة في الربح وهو يشكره كراين الكمال (قوله ولو قال المضارب) الأولى واضع البدلان
المستثنين الأولىين اتفاقهما على عدم المضاربة (قوله هي قرض) أي وجب الربح في
(قوله أو ودیعة) اتفاق القول وان كان الربح ليس له منه شيء لما ذكره المؤلف من انه يدعي
عليه القليل وهو ينكر (قوله والبينة بينة المضارب) سواء أقامها أو دعى رب المال لانها
ثبتت أمرا زائدا وهو القليل بالقرض (قوله لانه يدعي عليه القليل) أي غلبت بعض الربح فيما
إذا ادعى المضاربة وغلبت عين المال فيما إذا ادعى القرض لأن المستقرض يملكه ولذا كان وجهه
له (قوله لانه يشكر الضمان) أي رب المال يدعيه والقول للمتنكر قد خرجت هذه من قاعدة

الخيار اهـ ما جيع ان شاء فدياوان شاء فعاقتامل اهـ (اقول) لكن صدر عبارة البصري في
 آخرها واهـ ما قول ان الاول ان الخيار لب المال لان الهـ مذكور واهـ و الثاني ان الخيار
 للمضارب اتوهـ م الربح ولاستبقاه المضاربة ثم لاتنافي بين قوله هـ بالاستبقاه المضاربة وقول
 الشارح فيما مر انه يخرج عن المضاربة بالغداة لان ما مر فيه للمضارب ربح فحين قد ربحه
 من الغداة او الضمان ينافي المضاربة بخلاف ما هنا تأمل وفي البصر قال ثم اعلم ان العبد مشترك في
 المضاربة اذا جنى خطأ لا يدفع به احق يحضر المضارب ورب المال سواء كان الارض مثل قبة
 العبد أو أقل أو أكثر وكذا لو كانت قبة هـ الف لا غير لا يدفع الا بمحضرت مالان المضارب له فيه
 حق ملك حتى ليس لب المال ان ياخذ ماله من يده كملهون اذا جنى خطأ لا يدفع الا
 بحضرة الراهن والمرتهن والحاصل انه بشرط حضر قرب المال والمضارب لا يدفع دون الغداة
 الا اذا جنى المضارب الدفع والفـ م ما وقعته مثل رأس المال فرب المال دفعه انتعته فان كان
 أحدهما غائباً وقبة العبد انادهم فقداه الحاضر كان متطوعا لانه أدى دين غيره بغير امره
 وهو غير مضطرب فانه لو أقام ينفع على الشر كالباطل بحصة صاحبه لا بالدفع وبالالفـ م
 كذا في النهاية وذكر فاضحان ان المضارب ليس له الدفع والفـ م ما وحده لانه ليس من أحكام
 المضاربة فلهذا كان اليهـ م اهـ قال الما قد مضى ولو اختار المضارب وحده الدفع دفعـ مته
 والمالك مخير في الباقي بين الدفع والغداة اهـ (قوله اشترى) أي المضارب (قوله ثم وثم) فب
 مذف المعطوف ودخول العاطف على مثله جوى (قوله ورأس المال جميع ما دفع) يعني
 لا يكون للمضارب شيء من الربح حتى يصل رب المال الى جميع ما وصله للمضارب على ان يضمن
 أما اذا اراد المضارب ان يبيعه مرهجة لا يربح الا على ألف كما تقدم اهـ شلى (قوله بخلاف
 لو كيل) اذا كان الثمن مدفوعا اليه قبل الشر اهـ ثم ملك بعد الشر فانه لا يرجع الامرة لانه
 أمكن جعه له مـ مـ توفي لا ان الو كالة تجتمع الضمان كالفاسب اذا وكل ببيع المصوب ثم وثم
 الو كالة في هذه الصورة يرجع مرة فوفا اذا اشترى ثم دفع الموكل اليه المال فلهل بعده لا يرجع
 لانه ثبت له حق الرجوع بنفس الشراء لجعل مـ مـ توفي انا قبض بعده أما المدفوع اليه قبل
 الشراء أمانة في يده وهو قائم على الامانة بعده فلم يصبر مـ مـ توفي فاذا هلل يرجع عليه مرة مـ
 لا يرجع لوقوع الاستيناء بمر * والحاصل ان الوكيل اذا قبض الثمن بعد الشراء ثم هلل فانه
 لا يرجع لانه ثبت له حق الرجوع بنفس الشراء فجعل مـ مـ توفي انا قبض بعده وأما المدفوع اليه
 قبل الشراء فلهل بعده الشراء يرجع عليه مرة لان المدفوع اليه قبل امانة في يده وهو قائم على
 الامانة بعده فاذا هلل يرجع عليه مرة ثم لا يرجع لوقوع الاستيناء أفاده المصنف (قوله لان يده
 ثانيا ليد استبقاه لا أمانة) بيانه ان المال في يد المضارب أمانة ولا يمكن حمله على الاستبقاه لانه
 لا يكون الا قبض مضنون فكل ما قبض يكون امانة وقبض الوكيل ثانيا استبقاه لانه وجب له
 على الموكل مثل ما وجب عليه للبائع فاذا قبض صار مـ مـ توفي فله نصار مضنون عليه فلهل عليه
 بخلاف ما اذا لم يكن مدفوعا اليه الا بعد الشراء حيث لا يرجع أصلا لانه ثبت له حق الرجوع
 بنفس الشراء فجعل مـ مـ توفي انا قبض بعده اذا المدفوع اليه قبله أمانة وهو قائم على الامانة
 بعده فلم يصبر مـ مـ توفي فاذا هلل يرجع مرة فمما قلنا (قوله مـ مـ) أي المضارب (قوله

(اشترى بالنقد) لانه
 الثمن قبل النقد) لانه
 لم يضمن لانه أمين بل (دفع
 المالك) للمضارب (ألفا
 أخرى ثم وثم) أي ثلها ملك
 دفع مع أخرى الى غير ثمانية
 (ورأس المال جميع
 ما دفع مع) بخلاف الوكيل
 لان يده مـ مـ توفي انا قبض
 لا أمانة (مـ مـ) انفسان
 فقال (للمالك) (دفع) الى
 ألفا ورجعت ألفا وقال
 المالك دفعت ألفين

فلو كان المضارب فهو على أربعة أقسام أيضا كما يأتي ونعامه في البحر عن الهبط (قوله شراء
 رب المال بنصفه) صفة عبد (قوله رايح بنصفه) جواب شراء أي ولا يجوز ان يبيعه مما ايجبه
 على أنف لان يبيعه من المضارب كبيعه من نفسه لانه وكبيله فيكون يبيع ماله به لانه فيكون
 كالعديم وهو لا يجوز وفي حاشية الشاي لان عقد المراجعة عقد أمانة فيجب تنزيهه عن الخيانة
 وعن شبهة الخيانة والعقد الاول وقع لرب المال والثاني كذلك لان شراء المضارب لا يخرج عن
 ملك لرب المال الا انه صرح العقد بزيادة فائدة وهي ثبوت البدل والتصرف للمضارب فبقي شبهة
 عدم وقوع العقد الثاني فبيعه مما ايجبه على الثمن الاول وذلك خصاله اه (قوله وكذا
 عكسه) وهو مالو كان البائع المضارب والمستهلكة بجاهها بان شترى رب المال بالالف عبد اشترى
 المضارب بنصفه ورأس المال أنف فانه رايح بنصفه اي يبيعه مما ايجبه على خدعة لانه لان البيع
 الجارى بينهما كالعديم وهذا اذا كانت قيمته كالثمن لا فضل فيه ما وملكه لواله الفضل في القيمة فقط
 أمالو كان فيه مفضل أو في الثمن فقط فانه رايح على ما اشترى به المضارب وحصة المضارب وبه
 علم ان المستهلك رباعية أيضا ونعامه في البحر (قوله ومنه علم جواز شراء المالك من المضارب
 وعكسه) أمشترى المالك من المضارب مال المضاربة فانه وان كان مال المالك كونه لا يملك
 التصرف فيه بعدهم بمرورته عرضا وصحة العقد فحقه من حصول الثمرة وقد حصلت بملكه
 التصرف وأما شراء المضارب من رب المال فهو صحيح لان ما شترى لا يملك فيه العيين ولا
 التصرف وهو وان شترى المالك لانه وكيل عنه لكن في شرائه فائدة وهو حصول الربح له وفيه
 فائدة للمالك أيضا لانه رايح ببيع من يبيعه بنصفه (قوله ولو شترى) أي من معه أنف بالنصف كما
 قيده في الكثر (قوله لظرو وجده من المضاربة بالقضاء) لان القدا موزنة المالك فيقدر بقدره فاذا
 فديما خرج العبد كانه عن المضاربة أمانصيب المضارب فانه صار مضربا عليه وأما نصيب رب
 المال في قضاء القاضي بانقسام القدا عليه لان قضاءه بالالف يتضمن من قسمه العبد بينهما
 لان الخطاب بالقدا بموجب سلامة المندى ولا سلامة الأبالقصة زيلحي قال في البحر لان
 القدا موزنة المالك وقد كان المالك بينهما ارباعا لانه لمصادر المال عنه واحد اظهر الربح وهو
 أنف بينهما ما أو أنف لرب المال فاذا فديما خرج عن المضاربة لان نصيب المضارب صار مضربا
 عليه ونصيب رب المال صار له بقضاء القاضي بالقدا عليه ما واذا خرج عن المبالغة أو بالقدا
 غرماعلى قدر ملكهما اه والفرق بين هذا وبين ما مضى حيث لا يخرج هناك ما يخص
 رب المال عن المضاربة وهنا يخرج لان الواجب هناك ضمان التجارة وهو لا يثنى المضاربة
 وهنا ضمان الخيانة وهو ليس من التجارة في شيء فلا يبقى على المضاربة كناية (قوله كما مضى)
 أي قسري بامان أن ضمان المضارب يثنى المضاربة (قوله ولو اختار المالك الدفع الخ) قال في
 البحر قيد بقوله قيمته ألقان لانه لو كانت قيمته ألقا فتدبير الخيانة الى رب المال لان الرقبة على
 المالك لا للمضارب فيها فان اختار رب المال الدفع والمضارب القدا مع ذلك فله ذلك لانه
 يثنى بالقدا مال المضاربة وله ذلك لان الربح يتوهم كذا في الايضاح اه ونحوه في غاية البيان
 ولا يخفى ان الربح في مسئلة المصنف محقق بخلاف هذه فقد عمل لغيره كورع ان الظاهر انه
 في مسئلة المثل لا ينفرد احد ما بان الخبايا يكون العبد مشتركا ليدل عليه ما في غاية البيان ويكون

شراء رب المال بنصفه
 رايح بنصفه وكذا عكسه
 لانه وكيله ومنه علم جواز
 شراء المالك من المضارب
 وعكسه (ولو شترى بالفه
 عبدا قيمته ألقان فقتل
 العبد ربح لا خطأ لثلاثة
 أرباع القدا على المالك
 ورجعه على المضارب) على
 قدر ملكهما (والعبد يخدم
 المالك ثلاثة أيام والمضارب
 يوما) لظرو وجده من المضاربة
 بالقدا للتمتافي كما مضى ولو
 اختار المالك الدفع
 والمضارب القدا فله ذلك
 لوهم الربح حينئذ

٢ قوله لما كان الخ هكذا

بالاصل ولتحرر هذه
العبارة اه

حقيقة أو حكما أو اعتادة

التجار (كجزة السهمان

هذا هو الاصل نهاية

(لا) يضم (ما) بفتح على

نفسه) لعدم الزيادة

والعادة مضارب بالفتحة

شري بالفتحة (أ) أي ثيابا

(وباعه بالفتح ونشري بهما

عبدا فضا على يده) قبل

نقد بهما البائع العبد (غرم

المضارب) فضا الرج

(وبعهما و) غرم (المالك

الباقى و) بصير (ربع العبد)

مكلا (للمضارب) خارجا

عن المضاربة لكونه مضمونا

عليه ومال المضاربة امانة

وبينهما ائناف (وباقية لها)

ورأس المال) جميع

مادفع المالك وهو (ألفان

وخسمائة) ولكن

(رايح) المضارب في بيع

العبد (على اثنين) فقط

لانه شراهم بما (ولو يبيع)

العبد (بضعهما) بربعة

آلاف (لخصم ائلاثة آلاف)

لان ربعه للمضارب

(والريح منه ائناص الاثني

بينهما) لان رأس المال

ألفان وخسمائة (ولو نشري

من رب المال بالف عيدا

وهو مستغنى عنه بما قبله ط (قوله حقيقة) كالصبيغ والخياطة وكذا البيع وغيره
(قوله أو حكما) كالقصاره وحل الطعام وسوق الغنم وسوق الزرع وغيره (قوله وهذا هو الاصل
نماية) أشار بهذا الى ما مر في باب الراجحة بقوله وضابطه كل ما يزيد في المبيع أو في قيمته يضم
واعتمد العبد في عادة التجار بالضم فاذا جرت العادة بضم ذلك يضم (قوله على نفسه) أى في
السفر وفي الإقامة أولى (قوله لعدم الزيادة والعادة) لما كان في عبارة المنخ ما يشعربان
بعض النفقة فيكون به الزيادة فمن امكن لم تجر العادة بضمها وهذا الصحت يتعلق باب
الراجحة وقد تقدم تحقيقه وعلى كل فهو تكرار مع ما في المتن والاولى التمثيل بما اخذ العشار
(قوله بزا) قال محمد في السير البز عند أهل الكوفة ثياب السكائن أو القطن لأن ثياب الصوف
أو الخز منخ عن الغرب وقيل هو متاع البيت ذكره مسكين (قوله أى ثيابا) أطافه إشارة
الى ان الحكم غير مقيد بحقيقة البز التي هي السكائن أو القطن أو متاع البيت (قوله
فضاعا) أى الاثنان أى هلكا في يده من غير تقصير منه برهان (قوله غرم المضارب ربعهما)
لان المال لما صار الفين ظهر والربح في المال وهو ألف وكان بينهما نصفين فيصحب المضارب
منه خمسة مائة فاذا اشترى بالاثنين عيدا صار مشتركا بينهما فربعه للمضارب وثلاثة ارباعه
لرب المال ثم اذا ضاع الاثنان قبل النقد كان عليه ما اشتغلان العبد على قدر ماله كما في
العبد فربعه على المضارب وهو خمسة مائة وثلاثة ارباعه على رب المال وهو ألف وخمسة مائة
منخ وهو مشكل لان مال المضاربة في يده امانة وما شتره انما شتره امانة للمضاربة الا يرى انه بعد
اقتسام الربح قبل فسخ المضارب ولو وقع خسران بستر منه الربح فنعلمان ان الربح لم يلحقه
بمجرد حصوله ولم يقع الشراء فليدأمل وجهه (قوله وغرم المالك الباقي) ولكن
الاثنان يجب ان جميعا للبائع على المضارب ثم يرجع المضارب على رب المال بالف وخمسة مائة
لان المضارب هو الما يشترى امانة وحكم العقد ترجع اليه اتفاقا (قوله لكونه مضمونا)
عليه اقوله خارجا عن المضاربة (قوله وبينهما) أى بين الضمان المفهوم من مضمون وبين
الامانة (قوله وباقية لها) لان ضمان رب المال لا ينافي المضاربة (قوله ولو يبيع العبد)
أى والمثلة بجاها (قوله لخصم ائلاثة آلاف) عن ثلاثة ارباع العبد (قوله لان ربعه) أى
ربع العبد مالا للمضارب كما تقدم (قوله بينهما) أى والآلاف يختص بها المضارب كما مر (قوله
ولو نشري من رب المال بالف عيدا) أى قيمته ألف فالتمس والقيمة سواء وانما قلنا ذلك لانه لو
كان فيه ما فضل بان اشترى رب المال عيدا بالف فقيمة الفان ثم باعه من المضارب بالفين بعد
ما عمل المضارب في ألف المضاربة وورج فيها الاثنا عشر بربعة مائة على ألف وخمسة مائة خاصة
المضارب أموالا كان مال المضاربة ألفين ففى كماله ثلثة الاولى وكذا اذا كان في قيمة المبيع
فضل دون الفين بان كان العبد يساوى الاثنا عشر مائة فاشترى رب المال بالف وباعه من
المضارب بالف ببيعة المضارب مائة مائة على ألف ومائتين وخمسين وكذا عكسه بان نشري عيدا
قيمة ألف بالف فباعه منه بالف فالثلاثة رابعة فمجانا لربح فيه ما الاعلى ما اشترى رب
المال وهم اذا كان لا فضل فيه أو لا فضل في قيمة المبيع فقط وقسمان رايح عليه وعلى
حصة المضارب وهم اذا كان فيه ما فضل أو في قيمة المبيع فقط وهذا اذا كان البائع رب المال

انه لا يضمن به (قوله باذن) أى وتصير شركة ذلك فلا تنافي المضاربة وتطيرها ما قدمناه من دفع الماله
 ألقاضها اقترض ونصفها مضاربة صرح بكل نصف حكم نفسه اه مع ان المال مشترك
 شركة ذلك فلم يضمن المضاربة وبه ظهر - والله لا ينافي ما قدمناه الشارح عن السكاكي من انه ليس
 للشركة نفقة فانهم (قوله او بما لين لرجلين) هذا مخصوص بان لا يكون المال الاخر بضاعة
 قال في المحط البرهاني ولو كان أحدهما بضاعة نفقة في المضاربة الا ان يتفرغ للعمل في
 البضاعة في ماله الا ان يأخذ المستضع بالنفقة منهم الا انه متبرع بانه رخصة في الخامس عشر
 فيهما من العتامة - ولورجع المضارب من سفره بعد موت رب المال فله ان يتفق من المال على
 نفسه وعلى الرقيق وكذا بعد التمس ولو كتب اليه ينهاه وقد صار المال نقد لم يتفق في رجوعه
 اه (قوله لو رد ما بقى) أى لو ميز مالا للنفقة فالتفق بغيره وبقي منه منى حين قدم مصره ودما بقى
 الى المضاربة لان الاشتقاق أمر ينهى بانتهاء السفر وحتى عن ابن ملاء والظاهر انه يرد
 ما زاد عنه مما اشتراه للنفقة من كسوة وطعام عند انتهاء السفر (قوله ولو اتفق من ماله) أو
 استدان على المضاربة للنفقة بجر وهذا بقيدان قولهم لا يملك الاستدانة بتقيد بغير النفقة
 (قوله له ذلك) وكذا لو استدان على المضاربة للنفقة لان التدبير في الاتفاق اليه كالوصى اذا
 اتفق من مال نفسه على الصغير اه بجر (قوله ولو له ذلك) أى مال المضاربة قبل ان يرجع
 (قوله لم يرجع على المالك) لقول محل النفقة بجر (قوله وبأخذ الخ) أى ان المالك يأخذ
 المال الذى انفقته المضارب من رأس المال من المال الذى جاء به المضارب فاذا استوفى رب
 المال رأس ماله الذى دفعه الى المضارب بما اشتري به البضاعة وما انفقته وفضل ثمن اقتسماه
 وان لم يظهر ربح فلا شئ على المضارب عوضا عما انفقته على نفسه (قوله من رأس المال)
 متعلق بانفق قال في الجهر وفيه اشارة الى ان المضارب له ان يتفق على نفسه من مال المضاربة
 قبل الربح اه قيد بالنفقة لانه لو كان في المال دين غيره ما قدم ايثاره على رأس المال كما في
 المنح وفي الجهر أيضا وأطلق المضارب ليعيد انه لا فرق بين المضارب ومضاربه اذا كان اذن له في
 المضاربة والا فلا نفقة للثاني (قوله ان كان غم ربح) الاوضح أن يقول من الربح ان كان غم ربح
 (قوله وان لم يظهر ربح فلا شئ عليه) أى على المضارب عوضا عما انفقته على نفسه * وحاصل
 المسئلة انه لو دفع له الفانملا فالتفق المضارب من رأس المال مائة وربح مائة يأخذ المالك المائة
 الربح بدل المائة التى انفقها المضارب لينسب الى المالك جميع رأس ماله فلو كان الربح في هذه
 الصورة فائتين يأخذ مائة بدل النفقة وبقية ثمان المائة الثانية بينهم ما على ما شرطاه فتكون
 النفقة مائة ومهروفة الى الربح ولا تكون مائة وروفة الى رأس المال لان رأس المال أصل والربح
 تبع فلا ينسب لهما التبع حتى ينسب لرب المال الأصل عني (قوله حسب ما اتفق الخ) وفي
 السكاكي شري بالمال بابا وهو ألف وواحدة ترض مائة للعمل راجع بالف ومائة عنده الامام
 وعندهما على مائة فقط ولو باعها بالالفين قسمهم على أحد عشر جزءا منهم لهوا عشرة للمضاربة
 (قوله من الجملان) قال في مجمع البحرين والجملان بالضم الجمل مصدره والجملان أيضا
 أبر ما يحمل اه وهو المراد ط (قوله وأجرة السمسمار) هو تكرار مع مائة قدم في التثنية
 (قوله وكذا يضمن الى رأس المال ما يوجب زيادة) لانهم ابالزيادة على الثمن صارت كالتن زيل

باذن أو بما لين لرجلين
 أنفق بالخصصة وإذا قدم
 رد ما بقى بجمع ويضمن
 الزائد على المعروف ولو
 اتفق من ماله ليرجع في
 ماله له ذلك ولو له ذلك لم
 يرجع على المالك وبأخذ
 المالك قد رخصا أنفقه
 المضارب من رأس المال
 ان كان غم ربح فان
 استوفاه وفضل ثمن
 من الربح (اقتسماه) على
 الشرط لان ما أنفق به يحمل
 كالهالك والهالك به صرف
 الى الربح كما هو (وان لم
 يظهر ربح فلا شئ عليه)
 أى المضارب (وان باع
 المتاع مرا بجهة حسب ما
 اتفق على المتاع من الجملان
 وأجرة السمسمار والقصار
 والصباغ ونحوه) مما
 اعتبره بضمه (ويقول)
 البائع قام على بكذا وكذا
 يضمن الى رأس المال ما يوجب
 زيادة فيه

تنقيحه على ان العرف الا ان عليه فاعنته (قوله وان عمل في مصر الخ) لانه لم يجس نفسه
 لاجل المضاربة بل هو ساكن بالسكن الاصل كما قدمناه قريبا (قوله كدوائه على الظاهر)
 أي ظاهر الرواية يعني اذا مرض كان دأؤه من ماله مطلقا أي في الشتر والحضر لانه قد يعرض
 وقد لا يعرض فلا يكون من جملة النفقة برهان وغيره وعن أبي حنيفة ان الدواء في مال المضاربة
 لانه لا صلاح يده وكذلك النور والذهب في قواه اخلافا لمه في الدهن وفي سري الدين عن
 المبسوط الحجامه والكحل كاللواء اه (قوله فله النفقة) فلو اخذ مالا بالكوفة وهو من
 أهل البصرة وكان قدم الكوفة مسافرا فلا نفقة له في المال مادام في الكوفة فاذا خرج منها
 مسافرا فله النفقة حتى ياتي بالبصرة لانه خروج لاجل المال ولا يتفق من المال مادام بالبصرة
 لان البصرة وطن أصلي له فكانت اقامته فيه لاجل لوطن لا لاجل المال فاذا خرج من
 البصرة ان يتفق من المال الى ان ياتي بالكوفة لان خروجه من البصرة لاجل المال وله ان
 يتفق ايضا ما اقام بالكوفة حتى يعود الى البصرة لان وطنه بالكوفة كان وطن اقامته وانه
 يبطل بالشر الخ (قوله ماله باخذ مالا) هذه العبارة نفيد انه اذا اخذ مالا غير مال المضاربة بان
 تركه في بلده وسافر بماله آخر اقام بالكوفة فانه لا نفقة له ببلده على المقابلة والتعليل وليس
 الاخر كذلك وكانه فهم ذلك من قول الخ فلو اخذ مالا بالكوفة وهو من أهل البصرة وكان
 قدم الكوفة مسافرا فلا نفقة له اه والمتصور من هذه العبارة هو ما لو نوى الإقامة بمصر ولم
 يتخذ دارا فله النفقة الا اذا كان قد اخذ مالا المضاربة في ذلك المصر فلا نفقة له مادام فيه
 ويدل له ما في المبسوط ولو دفع المال اليه مضاربة وهو اهل الكوفة وليت الكوفة لوطن
 له مضارب لم يتفق على نفسه من المال مادام بالكوفة لان اقامته فيه ليست له مضاربة فلا
 يستوجب النفقة ما لم يخرج منها فان خرج منها الى وطنه ثم عاد اليها في تجارة اتفق في الكوفة
 من مال المضاربة لان وطنه بها كان مستعارا وقد انتقض بالسفر فرجوعه به كذلك الى
 الكوفة وهذا به الى مصر آخر سواء متى قال في البصرة فلو اخذ مالا بالكوفة وهو من أهل
 البصرة وكان قدم الكوفة مسافرا فلا نفقة له في المال مادام بالكوفة فاذا خرج منها مسافرا فله
 النفقة حتى ياتي بالبصرة لان خروجه لاجل المال ولا يتفق من المال مادام بالبصرة لان البصرة
 وطن أصلي له فكانت اقامته فيه لاجل الوطن لا لاجل المال فاذا خرج من البصرة ان يتفق
 من المال الى ان ياتي بالكوفة لان خروجه من البصرة لاجل المال وله ان يتفق ايضا ما اقام
 بالكوفة حتى يعود الى البصرة لان وطنه بالكوفة كان وطن اقامته وانه يبطل بالسفر فاذا عاد
 اليها وليس له ما لوطن فكانت اقامته فيها لاجل المال كذا في البدائع والمحيط والفتاوى
 الظهيرية اه وبطهر منته لو كان له وطن في الكوفة ايضا ليس له الاتفاق الا في الطريق
 ورأيت التمهيد يجيبه في التاتر خاتمة من الخامس والحاصل انه اذا اخذ مالا بالكوفة وهو من
 أهل البصرة وكان قدم الكوفة مسافرا قبل ذلك فلا نفقة له مادام بها حتى يرجع عنها وعليه فلا
 يجزئ ما في كلام الشارح من الاجتزاء بالحق بالانغاز (أقول) وحتى العبارة هكذا ماله باخذ ماله
 فيه لانه لم يجس به ويقيد بماله انه اذا احتسب به بان سافر من البلدة التي اخذ المال فيها
 ثم عاد بماله اليها كان له النفقة لانه احتسب به حينئذ (قوله أو خاط الخ) أو يعرف شائع كما قدمناه

(وان عمل في مصر) سواء
 ولد فيه أو اتخذ دارا
 فيه نفقة في ماله كدوائه
 على الظاهر وأما اذا نوى
 الإقامة بمصر ولم يتخذ
 دارا فله النفقة ابن مالك
 ماله باخذ مالا لانه لم يجس
 بماله أو لو سافر ماله وماله
 أو خاط

سافر بهم المضارب فملى المالك لافي مال المضاربة ولو أنفق عليهم المالك نفسه من المضاربة
 كان استرداداً لرأس المال لامن الربح اه ط عن الجوى (قوله ولو بكره) هذا يقيده
 ان له أن يشترى دابة لا ركوب فان لم يشتره واكثرى لزمه الشراء فلو قال أو كراهه كان أوضح
 ط (قوله وكل ما يحتاجه عادة) قال الزبلي ومن مؤنته الواجبة فيه غسل ثيابه وأجرته من
 يخدمه والدهن في موضع يحتاج اليه كالخجاز وأجرة الحمام والخلق وقص الشارب كل ذلك من
 مال المضاربة لان العادة جرت بهم لا لان نظافة البدن والثياب يوجب كفاً من بهامه
 لان صاحب الوسخ يمدونه الناس من المقابلس فيجتنبون معاملة فيه فيطلق له كل ذلك
 بالمعروف حتى اذا زاد بعض ولو رجع الى بلدته وفي يده شيء من النفقة رده الى مال المضاربة
 كالحاج عن الغير اذا بقي شيء في يده فرده على المجموع عنه أو على الورثة وكالغازي
 اذا خرج من دار الحرب يرد الى الغنمية ما معه من النفقة وكالامة اذا بواها المولى من لاعم
 الزوج ثم أخرجها الى الخدمة وقد بقي شيء من النفقة في يدها استردها المولى وعن الحسن عن أبي
 حنيفة ان الدواء أيضاً يكون في مال المضاربة لانه لا يصح لاحد دونه وعنه من العمل وصار
 كالتفقة وجه الظاهر ان النفقة معلوم وقوعها والحاجة الى الدواء من العوارض
 فكان موهوماً فلا يجب كافي حق المرأة وفي النهاية الشريك اذا سافر بمال الشريك فنفقته
 في ذلك المال روى ذلك عن محمد قال في الشارح خاتمة نفقته عن الخاتمة قال محمد هذا
 استحسان اه أى وجوب نفقته في مال الشريك وحيث علمت انه استحسان فالعمل عليه ما
 علمت ان العمل على الاستحسان الا في مسائل ليست هذه ثم ذكره الحنفية الرمي وذكر في
 الكافي بعد ما ذكر وجوب النفقة للمضارب فقال بخلاف الشريك لانه لم يجز التعارف ان
 الشريك العامل ينفق عن نفسه من مال الشريك الا آخر اه قال في الشريعة لولاية نفقته
 البرازية وكذلك المضارب وكل الفاكهة كعادة التجار اه (قوله بالمعروف) فان جاوز
 المعروف ضمن الفضل كما سيأتي (قوله في مالها) سواء كان المال قليلاً أو كثيراً جوى لان
 النفقة تجب بجزء الاحتباس كنفقة التامضي والمرأة والمضارب في المهر مساكن بالسكن
 الاصلى واذا سافر صار محبوساً بالمضاربة فينفق النفقة قديماً بالمضارب لان الاجير والوكيل
 والمستبضع لا نفقة لهم مطلقاً لان الاجير يستحق البدل لاحتجاله والوكيل والمستبضع متبرعان
 وكذا الشريك اذا سافر بمال الشريك لانه نفقة له في ظاهر الرواية وفي الاستحسان له النفقة كما
 علمت وسيأتي (قوله لافاسدة) فنفقة المضارب فيها امن مال نفسه مخ (قوله لانه اجير) اى في
 الفاسدة (قوله كمتبضع ووكيل) فهم متبرعان وفي الاتفاقى لا نفقة لهم مستبضع في مال
 البضاعة لانه متطوع فيها الا ان يكون اذن له فيها اه (قوله وفي الاخير خلاف) قال في
 المنع وكذا الشريك اذا سافر بمال الشريك لانه نفقة له لانه لم يجز التعارف به ذكره النسفي في
 كاسيه وصرح في النهاية بوجوده في مال الشريك اه وكأنه حاسن نفسه لانه لا ينفسكون
 النفقة على قدره ما وقد منا قريبا ان الوجوب استحسان وان العمل عليه هنا لكن في ابن
 ملاك ما يقيده ان المعتمد عدم الوجوب فانه نقل الوجوب رواية عن محمد فقط فالاحصان
 الذي عليه الفتوى الوجوب لاسيما وقد أفتى به في الحامدية وأقره سيدي المرحوم الوالد في

ولو بكره لوكيل المتجارب
 عادة اى في عادة التجار
 بالمعروف (في مالها) لو صحبة
 لافاسدة لانه اجير ولا نفقة له
 كمتبضع ووكيل وشريك
 كافي وفي الاخير خلاف

لان الابضاع الحقة في لايتأني هنا وهو أن يكون المال له بضع والعمل من الآخر ولا يرجع
 للعامل وفهم من مسئلة الكتاب جواز الابضاع كلاجبي بالاولى وما وقع في الدرر من انه
 لا تبطل بالرفع الى المال ابضاعاً أو ضاربة فانه محمول على ما ذكرنا من عدم صحة المضاربة
 الثانية وابقا الاول (قوله المامر) أي من أن النقي لا يتضمن مثله (قوله وان أخذه) محتمز قوله
 بدفع (قوله أي المالك الخ) قال في الميسر والمحال ان كل تصرف صار مستحقاً له ضارب
 على وجه لا يعلل الرب المال منه فرب المال في ذلك يكون معياله سواء باشره بامرأه وبغير أمره
 وكل تصرف يتمكن رب المال أن يمنع المضارب منه فرب المال في ذلك التصرف عامل لنفسه
 الآن يكون بامر المضارب بخلافه فيكون معياله اه مخ قال الرمي في حاشيته عام قوله
 وان صار عرضاً الخ أقول استة بمن ذلك جواز بيع رب المال عروض الضاربة وهي واقعة
 الغتري اه (قلت) وينطق به الحاصل الذي ذكره صاحب المنح لان هذا التصرف صار
 مستحقاً له ضارب على وجه لا يعلل الرب المال منه فرب المال معياله باشره بامرأه وبغير
 أمره فان باشره حتى صار نقداً كان تصرفه بعد ذلك لنفسه وان لم يكن على ذكرهما تقدم ان النقد
 اذا لم يكن من جنس رأس مال المضاربة يملك المضارب تبديله من جنس رأس مال المضاربة
 فلو بدله المالك كان معياله المضارب ولو بغير أمره أو ما لو اشترى المالك بنقد ليس من جنس رأس
 مال المضاربة هل يكون ذلك له ضاربة أم لنفسه يجرى (قوله ثم ان باع بعرض) أي ما صار عرضاً
 (قوله وان يتبدلت) قال في المنح فلو باع العروض بنقد ثم اشترى عروضاً كان للمضارب
 حصته من ربح العروض الاولى لا الثانية لانه لما باع العروض وصار المال نقداً في يده كان
 ذلك نقداً له ضاربة فشر أو به بعد ذلك يكون لنفسه فلو باع العروض بعروض مثله أو بمكيل
 أو موزون ورجح كان بينهما على ما بشرط لان رب المال لا يتمكن من نقض المضاربة مادام
 المال عروضاً اه ونقل ط عن حاشية المكي (قوله المامر) من أنه عامل لنفسه (قوله
 واذا سافر) أطلق السفر فعمل التجارة واطلب الدين فيرجع بما اتفق عليه الا اذا زاد
 على الدين فلا يرجع بالزيادة كما صرح به في المحرر وأطلق عـ له في المصنف فعمل عـ له لتجارة
 ولاقتضاء الدين ولا رجوع له في ماله فيما اتفق في المصنوعة كما في المحيط كذا في البحر (قوله
 ولو بوما) لان العمل في وجوب النفقة جنس نفسه لاجلها فعمل ان الماراد من السفر هنا أن
 لا يمكنه أن يبيت في منزله وان خرج من المصروف وأمكنه أن يعود اليه في ليلة فهو في المصروف لا نفقة
 له مخ ثم نقل عن المراعية واذا خرج بنية السفر قل أو كثر نفقته في مال المضاربة الا اذا
 كان يقد والى بعض نواحي المصروف اه (قوله فطعامه) ولو فاكهة حوى أي معناته والعم
 كما كان يأكل كذا وروى عن أبي يوسف وأما لان نفقة غلمان المالك لان نفقتهم كم نفقة
 نفسه وهو لو سافر معه لمعينه على العمل في مال المضاربة لم يستوجب نفقة في مال المضاربة
 بهذا السبب فكذا نفقة غلمانه ودوابه بخلاف غلمان المضارب ودوابه اه مبسوط ط
 (قوله وزكوبه) أي في الطريق شئ وكذا فرس نومه ملتبس وبجر عن المحيط (قوله
 بفتح الراء) ويجوز أن يكون بالضم على انه مصدر أو يديه اسم المفعول وهو الجارى على
 الاسنة مكي عن الشافعي وكذا أجرة خادمه وعلف دابته وأمانته عبيد المالك ودوابه لو

المامر (وان أخذه) أي
 المالك المال (بغير أمر
 المضارب وباع واشترى
 بطلان ان كان رأس المال
 نقداً) لانه عامل لنفسه
 (وان صار عرضاً) لان
 النقد الصريح حينئذ
 لا يعمل فهذا اولى عنابة
 ثم ان باع بعروض ببيت
 وان يتبدلت بطلان المامر
 (واذا سافر) ولو بوما
 (فطعامه وشرباه وكسوته
 وركوبه بفتح الراء)
 غير كسب

برأس المال ثم بالنفقة ثم بالربح الأهم فالأهم اختصار فان نضل شيئا قسمناه اه درمتمنى
 أى لان الربح تابع كذا كذا فلا يسلّم بدون سلامة الأصل عني (قوله وما فضل فهو بينهما)
 لان رب المال لم يتيقن حتى بعد استيفاء ما له الا في الربح عني (قوله لم يضمن) أى ان نقص
 الربح عن الهالك لم يضمن المضارب (قوله لما مضى) من أنه أمين فلا يكون ضامنا (قوله والمال في
 يد المضارب) مثلا في العزيمة عن صدر الشريعة وهو نص على المذهب والآبى الاول اذا دفعه
 رب المال بعد النسخ ثم استرده وعقد أخرى (قوله لانه عقد جديد) أى لان المضاربة الاولى
 قد انتهت بالنسخ وثبتت الثانية بعقد جديد فهلاك المال في الثانية لا يوجب انتقاض الاولى
 فصار كما اذا دفع اليه مالا آخر (قوله وهذه هي الحيلة النافعة للمضارب) أى لو خاف أن يسترد
 منه رب المال الربح بعد القصة بسبب هلاك ما بقي من رأس المال وعلم عامر أنه فاته
 لا يتوقف صحة الحيلة على أن يستلم المضارب رأس المال الى رب المال وتقييد ذلك بالبيع
 اتفاقا كتابه عليه أبو السعود والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

(فصل في المتفرقات) *

(قوله لا تفسد الخ) حتى لو اشترى رب المال به شيئا وباع فهو على المضاربة لان الشرط هو
 الخلية وقد تحققت والابضاع توكيل بالتصرف والتصرف حق المضارب فيصح التوكيل به
 وقال زفر لا تفسد ولا ينفق المضارب من وجهه مثلاً لان رب المال تصرف في مال نفسه بغير
 توكيل ولم يصرح به فيكون مستعدا للمال ولهذا لا يصح اشتراط العمل عليه ابتداء وانما ان
 الواجب له الخلية وقد تمت وصار التصرف حقا للمضارب وله ان يوكل رب المال حال ذلك
 والابضاع توكيل لانه استعانة واصح استعمال المضارب بالاجرة في رب المال أولى لكونه
 أشفق على المال فلا يكون استرداد الجلف شرط العمل عليه ابتداء لانه يمنع الخلية فان
 قلت رب المال لا يصلح وكيل لان الوكيل من يعمل في مال غيره ورب المال لا يعمل في مال غيره
 بل في مال نفسه قلت أجيب بان المالك بعد الخلية صار كالاجنبي فجاز توكيله فان قلت
 الامر كذلك لعمدة المضاربة مع رب المال قلت أجيب بان المضاربة تنعقد مشركة على مال رب
 المال وعلى المضارب ولا مال هنا فلو جوزناه أدى الى قلب الموضوع اه (قوله يدفع كل
 المال) أفاد بالدفع ان المضارب لا بد أن يتسلم المال أولا حتى لو جعل المال بضاعة قبل أن يتسلمه
 لا يصح لان التسليم شرط فيها اه مكى (قوله تقييد الهداية) الاولى الاتيان بالقاء (قوله
 بضاعة) المراد بالبضاعة هنا الاستعانة لان الابضاع الحقيقية هنا لا يتأتى لان الربح جميعه فيه
 لرب المال وليس الامر هنا كذلك (قوله للمضاربة) عطف على بضاعة المصطلح عليه الثاني
 من عامله فاعني لا يتحقق الفساد بدفعه مضاربة بل تفيد ان في التني اثبات وقد تنوع المراف
 ومفهومه انه لو دفعه مضاربة تفسد الاولى مع ان الذي دفعه هو الثانية لا الاولى كافي
 الهداية قال في الجبر وتقييد بضاعة اتفاقا لانه لو دفع المال الى رب المال مضاربة لا تبطل
 الاولى بل الثانية لان المضاربة به تنعقد مشركة على مال رب المال وعمل المضارب ولا مال هنا فلو
 جوزناه يؤدي الى قلب الموضوع واذا لم يصح بيع عمل رب المال بامر المضارب فلا تبطل الاولى
 كما تقدم عن الهداية وبه علم انهم ابضاع وان مضاربة لان المراد بالبضاعة هنا الاستعانة

وما فضل فهو بينهما وان
 نقص لم يضمن) لما مضى
 ذكر مفهوم قوله وبقيت
 المضاربة فقال (وان
 قسم الربح ونصفت
 المضاربة والمال في يد
 المضارب ثم عقداها فهلاك
 المال لم يتراد او بقيت
 المضاربة) لانه عقد جديد
 وهذه هي الحيلة النافعة
 للمضارب

(فصل في المتفرقات) *

(المضاربة لا تفسد بدفع كل
 المال او بعضه) تقييد
 الهداية بالبعض اتفاقا
 غناية الى المالك بضاعة
 لا مضاربة

كما ضرب اذا كان في المال ربح زباني (قوله وكذا الدلال) مقتضى كلام الشارح ان
 الدلال غير السهماء كان في القهقري بان الدلال يحل السهماء الى المشتري ويخبر بالنسب ويبيع
 بخلاف السهماء فان له يمكن في يده شيء ومقتضى ما مر عن مسكين عدم الفرق بينهما في الدرر
 كالدلال فانه يعمل بالاجرة والسهماء هو الذي يجلب اليه العرويض والخيرات لبيعها باجر
 من غير ان يستأجر الى آخر ما فيه (قوله لعدم قدرته عليه) لان الشراء او البيع لا يتم الا
 بمساعدة غيره وهو البائع او المشتري فلا يقدر على تسليمه زباني (قوله زباني) وغنام كلامه
 وانما جازت هذه الحيلة لان العقدة تناول المنفعة وهي معلومة ببيان قدر المادة وهو قادر على
 تسليم نفسه في المدة ولو عمل من غير شرط واعطاه شيئا لا بأس به لانه عمل معه خدمة تجازاه خيرا
 وبذلك جرت العادة وما رآه المسامون حسنا فهو عند الله حسن اه (قوله وما هلك من مال
 المضارب بقصر في الربح) (أقول) وكذلك ما هلك من مال الشريك بقصر في الربح الى الربح
 والباقي من الربح بقصر في ما شرط ورأس المال على حكمه فاذا زاد الهالك على الربح فهو
 عليه ما يقدر ما لم يربح على حكم حادثة الفتوى ٢ شريكان مالهما ممتدة في العمل مشروط
 عليهما بالربح وبقيتهما هالك بعد الربح شيء من المال وبقي شيء من الربح فما لم يكن
 الجواب مافضل من الربح على ما شرط ورأس المال على حكمه والهالك عليه ما هو ظاهر
 ذكره الخليل الرمي (قوله لانه تباع) أي ورأس المال أصل وصرف الهالك الى ما هو تابع أدنى
 كما يصرف الى العفو في الزكاة ولان الربح فرع عن رأس المال فلا يشترط له حكم قبل ثبوت
 أصله كما في العيبى والقول للشريك ٣ والمضارب في مقدار الربح والخسران مع عيبه
 ولا يلزمه ان يذكر الامر مفصلا والقول قوله في الضياع والرد للشريك شري في الشريك (تفه)
 هلك مال المضاربة قبل ان يشتري به شيئا بطلت وان استهلك المضارب ضعفه ولم يكن له الشراء
 بعد ذلك لعدم ورثته شيئا وان استهلكه غيره فاخذ منه كان له الشراء على المضاربة حتى عن
 الاقطاع (قوله لم يضمن) لكونه أميناً وسواء كان من عمله أولا بجر (قوله ولو فاسدة) لانها
 أمانة عند الامام وعند هاتين كانت فاسدة فالمال مضمون (قوله من عمله) ولو الهالك من
 عمله المساط عليه عند التجار وما لا تهدي فيظهر انه ضمن به سائحا في أي سواء كانت المضاربة
 صحيحة أو فاسدة وسواء كان الهالك من عمله أولا وقبل قوله في هلاكه وان لم يربح لم يضمن
 بقبل في الودعة مخ بزيادة ولم الزيادة من عمله في العيبى ولا في الدرر وحاشيه
 فليتأمل معنى قوله من عمله ولو اقتصر على قوله ولو فاسدة لكان الماده في اظهر ثم رأيت في
 فروق المحرمي في مائه وانما عمل في المضاربة الفاسدة وربح كان كل الربح لرب المال ولله المضارب
 أجر مثل عمله ولا ضمان اذا هلك المال في يده اه (قوله لانه أمين) عمله لعدم الضمان
 وقبل قوله في الهلاك وان لم يربح ذلك كما يقبل في الودعة مخ (أقول) وينبغي ان يضمن
 ما تلف به عمله لانه اجير مشترك وعلى قواه ما يضمن ما تلف في يده وان لم يكن من عمله كما علم في
 باب ضمان الاجبر واهل محمول على ما اذا سفر رجال المضاربة فانه يكون بمنزلة الاجبر الخاص
 ولا يجر (قوله زاد الربح) فبعض المضارب ما أخذ على انه ربح لانه أخذ لنفسه بخلاف
 ما بقي في يده لا يضمنه اذا لم يأخذه لنفسه سوى (قوله لا يأخذ المال رأس ماله) فيبذل

٢ مطالب

حكم حادثة الفتوى

٣ مطالب

اقول للشريك والمضارب
 في مقدار الربح والخسران
 وفي الضياع والرد للشريك

وكذا الدلال لانهم ابيعوا لان
 بالاجرة (فرع) واستوفى
 على ان يبيع ويشتري لم
 يجوز لعدم قدرته عليه
 والحيلة ان يستأجر مودة
 للخدمة ويستهمله في البيع
 زباني (وما هلك من مال
 المضاربة بقصر في الربح)
 لانه تباع (فان زاد الهالك
 على الربح لم يضمن) ولو
 فاسدة من عمله لانه أمين
 (وان قسم الربح وبقيت
 المضاربة ثم هلك المال أو
 بطلت تزداد الربح لا يأخذ
 المال رأس ماله

الافتاق وفي الهندية عن الكافي أنه إن يبيعها يجنس المال استخداها وهو يبيع الجواز فان حل
على عدم التنازع زال الاشتكال ط بزيادة (قوله) وبظهر الربح جعله في العيني والدرر
على البيع الضروية حيث قال لأنه في الربح ولا يظهـهـ ذلك إلا بالنقض فثبت له حق
البيع يظهر ذلك وموته وارتداداه مع اللعوق وجنونه مطـهـ بقا والمال عروض كرهه والمال
عروض زباني (قوله) ولا يملك الخ) هـ إذا معطوف على باعها عطف على معطوف عليه
قدمه على ثم لا يتصرف ولا تنس ما مر في موت المضارب والمال عروض وفيهم منه أنه إذا
فبجها والمال عروض يبيعها بالنقد (فرع) * قال في القنية من باب المضاربة إعطاء دنانير
مضاربة ثم أراد القسمة له أن يستوفي دنانيره أن يأخذ من المال بقيمتها وتعتبر فيه أيام القسمة
لا يوم الدفع اه وفي شرح الطحاوي من المضاربة ويضمن لرب المال مثل ماله وقت الخلاف
يرى في بحث القول بمن المثل وهذا فائدة طالمات وقت فيها فان رب المال يدفع دنانير مثلا
بمرد مخصوص ثم تغلق قيمتها ويريد أخذها بعد الايجل القيمة تأمل والذي يظهر من هذا
أنه لو علم عدد المدفوع ونوعه نلأ أخذ ولو أراد أن يأخذ القيمة من نوع آخر يأخذ بالقيمة الواقعة
يوم الخلاف أي يوم النزاع والخصام وكذا إذا لم يعلم نوع المدفوع كما يقع كثير في زما ت حيث
يدفع أنواعا ثم يهبط على أخذ قيمتها كلها المتأقبا أخذ بالقيمة يوم الخصام تأمل والله تعالى
أعلم (قوله) ولا تخصيص (الاذن) أفاده بقوله أنفا وان شاء عنها (قوله) صح أي الفسخ والربح
هـ بذلك العامل كما سلف في الشركة (قوله) افتراقا أي فسغا المضاربة أو أتم (قوله) وفي المال
ديون أي وقد باع المضارب عروضاً بمن لم يقبضه من المشتري (قوله) على اقتضاء الديون أي
أخذها واستخلاصها (قوله) إذ حثته عليه مل بالجرة عبارة الجرة لأنه كالاجر والربح كالاجرة
وطالب الدين من تمام تكمله العمل فيجبر عليه وظاهره ولو كان الربح قلباً قال في شرح
المتقي ومفاده أن نفقة الطالب على المضارب وهذا لو الدين في المهر والافني مل المضاربة
قال في الهندية وإن طال سفر المضارب ومقامه حتى أتمت النفقة في جميع الدين فان فضل على
الدين حسب له النفقة مقدار الدين وما زاد على ذلك يكون على المضارب كذا في المحط (قوله)
والا) أي وإن لم يكن في المال ربح (قوله) لاجر لأنه حينئذ متبرع أي لأنه وكيل بمحض ولا جبر
على المتبرع على انهما متبرع به وهذا لا يجبر الوهاب على التسليم زباني ولا يقال الرد
واجب عليه وذلك انما يكون بالتسليم كما أخذناه لانقول الواجب عليه رفع الموانع وذلك
بالتخية لا بالتسليم حقيقة ط عن أبي السوء (قوله) لأنه أي المالك غير العاقد فالحقوق
لا ترجع اليه بل إلى العاقد الذي هو المضارب فقبض الثمن له لا للمالك ولا يلزم التقاضي لأنه
متبرع فمؤمر بتوكيل المالك ليدفع على تحصيل الديون كما في العيني (قوله) وحينئذ أي
حينئذ كان المتبرع لا يجبر على الاقتضاء والاولى أن يقول وهذا كان الوكيل الخ (قوله)
والسهمار) يكسر السين الأولى المهملة وهو المنوسط بين البائع والمشتري لبيع باجر من غير
أن يستأجر والدلال الواسطة بين المتبايعين اه وفي من لا يسكن السهمار الدال (قوله) يجبر
على التقاضي أي طلب الثمن ان عقد البيع لأنه يبيع ويشتري للناس عادة باجرة فجعل ذلك
بغزلة الاجارة الصحيحة بحكم المادة فيجب التقاضي والاستيفاء لأنه وصل اليه بدل عمله فصار

ولا يظهر الربح (ولا يملك
المالك فبجها في هذه
الحالة) بل ولا تخصيص
الاذن لأنه عزل من روجه
نمابة (بجـ) لاف أحد
الشركيين إذ فسخ الشركة
ومالها أمانة (صح) افتراقا
وفي المال ديون وربح يجبر
المضارب على اقتضائها
الديون) إذ حثته بذبحه
بالجرة (والا) ربح (لا)
جبر لأنه حينئذ متبرع
(و) مؤمر بان يوكل المالك
عليه لأنه غير العاقد
(و) حينئذ قال الوكيل
بالببيع والمشتري
بالمضارب) مؤمر ان
بالتوكيل (والله) ارجو
على التقاضي

يكونا عدلين بان كانا فاسقين أو مـ... تودرس (قوله) أو فـ (على عدل) كان الانسب أن يقول
 أو واحد عدل بقدره السابق وكأنه راى ما تقدم في باب عزل الوكيل من أن العزل ينبت
 بمشافهة وكفاية ورسالة تراخى بارضوى ويعتبر فيه أحد شرطى الشهادة من العدد أو العدالة
 (قوله عين) أى ولورقيقا حتى غير بالغ ولا عدل لان الرسول والوكيل كلاهما صلب وهذا عند الامام
 وعندهما الا فرق بين الرسول وغيره كما فى اخواتهما (قوله ولو حكم) كوت المائل الى ولو كان العزل
 حكمافانه يشترط فيه العلم على ما سلف لانه عزل حكمى (قوله ولو حكم) كارتداده مع الحكم
 باللعوق وجنونه مطبقا (قوله فالدراهم والدنانير هنا جنسان) التفرع غير ظاهر لانها قد
 يكونان جنسا احدا فى كثير من المسائل وحينئذ فالاولى الواو كما فى البصر والمخ فان كان رأس
 المال دراهم وعزله ومعه دنانير فله بهها بالدراهم استحسانا وبالعكس بعد العلم بالعزل حتى
 يكون من جنس رأس المال ليتميز الريح فيتميز حظه منه لكن تقدم في البيع الفـ... من
 الدراهم والدنانير جنس واحد فى ثمان مسائل منها فى المضاربة ابتداء وانتم هو بقاء اه
 وكتب سيدي الوالد رحمه الله تعالى غمة قوله ومضاربة ابتداء وانتم هو بقاء اه كذا فى التقسيم
 فى العمادية وانما ذكر صورتين فى المضاربة احدهما ما اذا كانت المضاربة بدراهم فمات
 رب المال أو عزل المضارب عن المضاربة وفى يده دنانير لم يكن للمضارب أن يشتري به شيئا
 ولكن يصرف الدنانير بالدراهم ولو كان ما فى يده عروضا أو مكيلا أو موزوناله أن يحوله الى
 رأس المال ولولباع المتاع بالدنانير لم يكن له أن يشتري به الا الدراهم ثمانية ما لو كانت المضاربة
 دراهم فى يد المضارب فاشتري متاعا بكيلى أو وزنى لزمه ولو اشتري بالدنانير فهو على المضاربة
 استحسانا فعندهما اه مخلصا فاصورة الاولى تصلح مثلا لالتهام او النسب لبقاء لكن
 يظهر لى كون الاولى مما نحن فيه اذ لو كانت الدراهم والدنانير جنسا واحدا ما كان يلزمه
 أن يصرف الدنانير بالدراهم تأمل ثم رأيت الشارح فى باب المضاربة جعلها جنسين فى هذه
 المسئلة وهذه عين ما فهمته والله تعالى الخد وأما مسألة المضاربة ابتداء فقد زاده الشارح
 وقال ط صورته عقد مدعه المضاربة على ألف دينار وبين الريح يدفع له دراهم قيمتها من
 الذهب تلك الدنانير بخص المضاربة والريح على ما شرطت أولا كذا ظهر لى اه كلام سيدي
 الوالد رحمه الله تعالى (قوله باعها) أى ليهها ولا يمنعها العزل من ذلك اتقانى (قوله وان
 نهاء عنها) أى عن النسبة ولا يملك المالك فمضنها فى هذه المسئلة كما لا يصح نهيها عن المضاربة
 فى الروايات المشهورة وكلاهما لا يملك عزله لانه لا يخصص الاذن لانه عزل من وجهه يجوز عن
 الهابة وسماوى وانما لا يملك ذلك لان له حق فى الريح (قوله ثم لا يتصرف فى ثمنها) أى اذا كان
 من جنس رأس ماله الا ان البيع بعد العزل كان للضرورة حتى يظهر الريح ان كان فيه ولا
 حاجة اليه بعد النقص فصار كما اذا عزل بعد ما مضى وصار من جنس رأس المال زبائى
 (قوله ولا فى نقد) أى لا يتصرف اذا كان رأس المال فضة بفضة ولو أوجد كفاية مدعه عموه
 ط (قوله ويبدل خلافه) أى لانه بدل خلاف رأس المال من النقد برأس المال (قوله
 استحسانا) والقياس لا يبدل لان النقد من جنس واحد من حيث التسمية (قوله لوجوب رد
 جفته) أى الى رب المال ان امقنع المالك من أخذ خلاف الجنس كما يفيد ما قدمناه عن

أو فـ (على عدل) أو رسول عـ
 (والا يعلم لا) ينزل (فان
 علم) بالعزل ولو حكم
 كوت المائل ولو حكم
 (والمال عروضى) هو هنا
 ما كان خلاف جنس رأس
 المال فالدراهم والدنانير هنا
 جنسان (باعها) ولو لا يتصرف
 وان نهاء عنها (ثم لا يتصرف
 فى ثمنها) ولا فى نقد من جنس
 رأس ماله ويبدل خلافه
 به استحسانا لوجوب رد
 جفته

بان البطالان موقوف الى حال التبيين فاذا تبين رجوعه بقيت على أصالها وبطل ذلك عبارة عما به
 البيان كانت المضاربة كما كانت فيكون قوله بطلت أي بطلنا موقوفان تبين والافاننا تأمل
 (قوله حكم بلحاظه أم لا) أما قبل الحكم فلا نه بمنزلة الغيبة وهي لا توجب بطلان المضاربة وأما
 بعده فالحق المضارب كالومات حقيقة ط عن الشر نيلانية (قوله بخلاف الوكيل) أي اذا ارتد
 لموكل وحكم بلحاظه فان الوكالة تبطل ولا تعود بهوده الى الاسلام لان محل التصرف خرج عن
 ملك الموكل ولم يتعلق به حق الوكيل (قوله بخلاف المضارب) فان له حقا فاذا اعاد المال فهو
 على حاله والاولى حذفه لانه مسند نادما تقدمه فلا حاجة اليه (قوله ولو ارتد المضارب فهي
 على حالها) عندهما حتى لو تصرف ورعي ثم قتل كان ربحه بينهما على ما شرط ا ه برهان فان
 الحق وباع واشترى هذا المثل ربح مع مال الله جميع ما اشترى وباع في دار الحرب ولا ضمان عليه في
 شيء من ذلك هندية وذلك لان تصرفات المرتد انما توقفت بانظر الى ما ملكه ولا ملك الله المضارب
 في مال المضاربة وله عبارة صحيحة فلا توقف في ملك المالك فبقيت المضاربة على حالها قال في
 الغيبة وتوقف تصرف المرتد لانه حتى الورثة ولا توقف في ملك الرب المال لعدم تعاقبه به أي فلا
 يعطى له حكم الموت بالنسبة اليه وظاهره سواء الحق ويحكم به أولا كما في الدرر وصدر الشريعة
 (قوله) وما تصرف نافذ الخ أي حيث كانت المضاربة باقية على حالها في قوله جميع الخ جميع
 ما قبل ذلك كما تقرر والربح بينهما على ما شرط ا ه لانا ما يلحقه من الهبة فيما باع واشترى حيث
 يكون على رب المال في قول أبي حنيفة لان حكم الهبة يتوقف برده لانه لو لم يردته انقض من
 ماله ولا تصرف له فيه فيمكن كالمصبي المحجور اذا توكل عن غيره بالمبيع والشراء وفي قولهما حاله
 في التصرف بعد الردة كمن فيه قبلها فالهبة عليه ورجع على رب المال كما في الغيبة وكان
 الاولى تقديم هذه العبارة على قوله فان مات والحاصل فرق بين الارتدادين قبل اللعوق وبعده
 لافرق بينهما (قوله ولو ارتد المالك فقط) محتمزة قوله وبلحق المالك وعلى هذا لافرق بين
 المالك والمضارب فلو قال وبلحق أحدهما ثم قال ولو ارتد أحدهما فقط الخ لكان أحضر
 وأظهر تأمل لکن الفرق انه اذا ارتد المضارب فتصرفه نافذ (قوله أي ولم يلحق) ومثله
 اذا الحق ولم يلحق بلحاظه (قوله فتصرفه) أي المضارب موقوف عند الامام أي لانه حتى وردته
 المالك بالمال لزوال ملكه بالردة فان عاد الى الاسلام عاد ملكه ونفذ تصرف المضارب وان
 مات أو قتل أو حكم بلحاظه عاد المال الى الورثة وبطل تصرف المضارب وعليه لافرق بين
 المالك والمضارب الابا تصرف فان تصرف المضارب نافذ دون المالك وعليه فالأخصر أن
 يقول وبلحق أحدهما ثم قول ولو ارتد أحدهما فقط الخ (قوله وردته المرأة غيبة مؤثرة)
 سواء كانت هي صاحبة المال أو المضاربة الان عوت أو تلحق بدار الحرب فيحكم بلحاظها لان
 ردها لا يؤثر في أملاكها فكذلك لا يؤثر في تصرفاتها مخ (قوله ان علمه) أي ولو العزل - كما
 فلا ينعزل في الحكمي الابا علم بخلاف الوكيل - حيث ينعزل في الحكمي وان لم يعلم كذا قالوا
 فان قلت ما الفرق بينهما قلت قد ذكرنا ان الفرق بينهما انه لا حق له بخلاف المضارب مخ
 والحق في الهندية عن الخليفة تبطل المضاربة بموت رب المال علم بذلك أو لم يعلم حتى لا يملك
 الشراء بعد ذلك بحال المضاربة ولا يملك السفر ا ه وتقدم ذكره (قوله مطلقا) أي وان لم

حكم بلحاظه أم لا عنابه
 (بخلاف الوكيل) لانه
 لاحقه بخلاف المضارب
 (ولو ارتد المضارب فهي
 على حالها فان مات
 أو قتل الحق وبدار الحرب
 وحكم بلحاظه بطلت)
 وما تصرف نافذ وعنده
 على المالك عند الامام بجر
 (ولو ارتد المالك فقط) أي
 ولم يلحق (فتصرفه) أي
 المضارب (موقوف وردته
 المرأة) لانها لا تقبل فلم
 ينعزل بسبب التلف في حقها
 (غير مؤثرة) وينعزل
 بعزله لانه وكييل (ان علم به)
 يخبر برجائين مطلقا

ضامن للماله في الطريق فان سلم المتاع جاز به ما بقائه في حق البائع ولو سرج من ذلك المص
 قبل موت رب المال ثم مات لم يضمن نفقة في سقره اهـ بزيادة وقوله فاني بالمتاع مصر ايعني غير
 مصر رب المال فانه لو اخرجه يبيع في بيعه لموت رب المال الى مصر رب المال لا يضمن لانه
 يجب عليه تسليمه فيه ذكروه فيها ايضا ذكره فاضيان لكن تقدم ان الخصم يصح قبل
 صيرورته سائر وضالابه وكل موضع صح العزل فيه صح الخصم فيه ومالا فلا وتقل في
 النهاية انه لا يصح نفيه عن المسافرة في الرواية المشهورة وانها لم ينفه عن نفيه حكم حتى ينض
 ثمنه فهو ان يقول لا تبع فسيبته لان حق التصرف ثابت له لانه يحتاج الى ان يبيعه ايطهر الراج
 فاذا نفيه عن ذلك فقد ابطال حقه في التصرف فلم يصح واذا لم يملك عزله حتى ينض لم يملك
 تخصيص الاذن ايضا لانه عزل من وجهه وما اذا نفيه عن المسافرة لم يصح نفيه على الروايات
 المشهورة لانه يملك المسافرة باطلا لاق العدم قال وفي الذخيرة وكل جواب عرفته في الفصول
 كلها اذا منع رب المضارب عن التصرف فهو الجواب فيما اذا مات رب المال اهـ فعلم منه ان
 مانع له الشارع هاتان بطلان في حق المسافرة على غير الروايات المشهورة فتدبر (قوله) انه
 يبيع أي مال المضارب بعرض وتقدم يكون العرض الثاني كالاول فله يبيع بعرض ايضا الى
 أن يصير مال المضاربة مثل رأس المال وان كان مال المضاربة من جنس رأس المال من حيث
 المثنية الا انه من خلاف جنسه من حيث الحقيقة بان كان رأس المال دراهم ومال المضاربة
 دنانير او على العكس يعمل نهي رب المال اياه عما هو شر من كل وجه حتى لا يملك شراء
 العروض به ويملك صرفه بما هو من جنس رأس المال أي مال المضارب بقوله على هذا موت رب
 المال في بيع العروض يعني اذا مات رب المال والمال عروض فله مضارب ان يبيع العروض
 حتى ينض رأس المال ونحوها بان كان رأس المال دراهم والمال دنانير كان له ان يبيع الدنانير
 كافي العزل نهاية (قوله) وبالحكم بلحوق المالك مرثدا أي اذا حكم بلحوقه من يوم ارتد وتقل
 ملكه الى ورثته فان كان المال يومئذ قائما في يده لم يتصرف فيه ثم اشترى بعد ذلك فما اشتراه
 ربهه وعليه وضعيته لانه قد انزل عن المضاربة وزال ملك الاخر عن المال فصار متصرفا
 في ملك الورثة بغير امره وان كان المال مشاعا وعرضا أو غير الدراهم والدنانير من سائر
 الاموال فبيع المضارب وشرأؤه فيه جائز حتى يحصل رأس المال كافي السراج الزهاج وانما
 بطلت لان اللعوق بمنزلة الموت ولهذا يورث ماله ومتى امهات اولاده ومدرهه زلمي
 والمراد بالمالك خصوص الرجل ولهذا قال في غاية البيان لو كان رب المال امرا فارتدت
 فهي بمنزلة المسئلة لانها لا تقتل فلم تنقعد الردة بسبب التلف في حقها اهـ وسببها اشار
 اليه قريبا (قوله) فان عاد الخ) يعني ان يكون هذا اذا لم يحكم بلحوقه اما اذا حكم بلحوقه فلا
 تعود المضاربة لانها بطلت كما هو ظاهر عبارة الاتفاق في غاية البيان لكن في العتابة ان
 المضاربة تعود سواء حكم بلحاقه أم لا فتأمل ونص عبارته واذا ارتد رب المال عن الاسلام
 وطبق بدوا الحرب بطلت المضاربة يعني اذا لم يعد مسلما اما اذا عاد مسلما قبل القضاء وبعد
 كانت المضاربة كما كانت اهـ (اقول) لكن يشكل على ما ذكره بان الباطل لا يعود صحيحا
 فكيف تصح المضاربة بعد الحكم بلحوقه بعوده والحال انها باطلت بالحكم بلحوقه الا ان يجاب

فله يبيعه بعرض ونقد
 (و) بالحكم (بلحوق المالك)
 مرثدا فان عاد بعد لحوقه
 صالما فالمضاربة على حالها

زوجته ونحوها لانه لا يثبت المالك لان الزوجة والولد كالاجنبي هنا كما قدمناه وفهم هذا من قول القهستاني وفيه اشارة الى انه ان شرط شيء لعبد المضارب أولا جني ايعمل مع المضارب صح والمشرط له المضارب يعني في الاولى وللأجنبي يعني في الثانية والى الى ان لو لم يشترط عمل أحد منهم صح العقد والمشرط للمالك سواء كان على العبد مدين أو لا وتعمام في الذخيرة فليت الشارح سلك هذا النظام ولم يغير التصريح بالبيان (قوله لا يمكن في القهستاني) لا محل للاستدراك مع هذا التقرير لان قوله يصح مطلقا أي عقد المضاربة صحيح سواء اشترط عمل الاجنبي او لا غير انه ان شرط عمله فالمشرط له والافلا في المال لانه بمنزلة المسكوت عنه ولو كان المراد ان المشرط صحيح مطلقا فاني قوله والاى وان لم يشترط عمله فلامالك (قوله والا فلا مال) اى وان لم يشترط عمله فلامالك قال في النهاية مع نزلة الذخيرة اذا اشترط في المضاربة بعض الربح اغبر المضارب فان كان لاجنبي بشرط عمله فالمضاربة جائز وقدر الشرط جائز ويصير رب المال دافعا للمال مضارب بغير جلبين وان لم يشترط عمل الاجنبي فالمضاربة جائز والشروط باطل ويجعل المشرط لاجنبي كالمسكوت عنه فيكون لرب المال اه (قوله خلافا للبرجندى) كلامه في العبد لاني الاجنبي كما بعلمه جماعة شرح الملتقى (قوله جاز) قال في البحر واذا كان الاشتراط للعبد اشترط المولود فاشترط بعض الربح لقضاء مدين المضارب أو قضاء مدين رب المال جائز بالاولى الى آخر ما هنا (قوله ويكون) أي البعض (قوله قضاء به) اسم يكون ضمير يعود على البعض والمجار والمجور و هو الخبير وقضاء به نائب فاعل المشرط والمعنى ويكون ذلك البعض الذي شرط له قضاء دينه من المضارب أو المالك واستفاد مما مر انه لا بد أن يكون البعض شاعرا في جميع المال كالثلث والربع والسادس أو مالو كانت دراهم معينة فانه قد سديه المضاربة لانه يؤدي انقطع الشرع في الربح وانما أطلقه هنا اعتمادا على ما قدمناه بان لا يشترط لاحدهما دراهم معينة من الربح (قوله ولا يلزم) أي كل من المالك والمضارب وعبرة بالبحر ولا يجبر على دفعه لقرمائه (قوله بموت أحدهما) سواء علم المضارب بموت رب المال ام لم يعلم حتى لا يملك الشرايع بذلك بحال المضاربة ولا يملك السفرو يبيع ما كان عرضا لنض المال لانه عزل البيع فاضيجان (قوله ويجبر بطرا على أحدهما) يجبرون واسفه او يجبر ما دون (قوله ويجبرون أحدهما مطلقا) هو داخل تحت قوله ويجبر الا انه ذكره التقييد بالاطباق (قوله باعها وصيه) أي وصى المضارب لان العزل لا يمكن حينئذ في المضارب فلا يجبر على وصيه وقيل ان ولاية البيع تكون لرب المال ووصى المضارب كما هو الاصح لان الحق كان للمضارب وان كان المالك لرب المال فصار بمنزلة مال مشترك بين اثنين فيكون الاصح اليهما اه قلت فلو لم يكن له وصى هل يستبد المالك بالبيع أو ينصب القاضى وصيا يبيع معه الظاهر نعم جوى والذي في الهندية فان لم يكن له وصى جعل القاضى له وصيا يبيعهما فيوفى رب المال رأس ماله وحصته من الربح ويعطى حصته المضارب من الربح غرماءه أي ان كان لغرماء فغرماء المضارب لا يأتون عروضا لان مال الغير ط (قوله تبطل في حق التصرف) أي ولا تبطل في حق كونه ودبغة (قوله تبطل في حق المسافرة) أي الى غير بلد رب المال فلو أتى مصرا واشترى شيئا فمات رب المال وهو لا يعلم فاني بالمنازع مصرا آخر فتفتق المضارب في مال نفسه وهو

لا يمكن في القهستاني انه يصح مطلقا والمشرط للاجنبي ان شرط عمله والا فلا مال أيضا وعزاه للذخيرة خلافا للبرجندى وغيره فتنبه ولو شرط البعض لقضاء مدين المضارب أو مدين المالك جازو يكون للمشرط له قضاء دينه ولا يلزم دفعه لقرمائه بغير (وتبطل) المضاربة بموت أحدهما) لا يكونا وكالة وكذا بقوله ويجبر بطرا على أحدهما ويجبرون أحدهما مطلقا قهستاني وفي البرازية مات المضارب والمال عروضا باعها وصيه ولو مات رب المال والمال فقد تبطل في حق التصرف ولو عرض تبطل في حق المسافرة لا التهرب

ثاني في المسئلة * وأما الشرح فنصه وقوله على أن يعمل معه عادي وليس بقيد بل يصح الشرط
و يكون السيد. وان لم يشترط له لا يجوز اه فان الصواب حذف قوله لا يجوز زائعات من
العبارة السابقة اه حاجي بابضاح ط (أقول) وسبق الشارح الى التنبيه على ذلك بحشى
المنع العلامة الخیر الرملى (قوله ان لم يكن عليه دين) أى متغفر للماله ورقيقته لان به يخرج
المال عن ملك سيده. وهذا عند الامام كانه قد تم وباقى لان المولى لا يملك كسب عبده المدينون
فصا من أهل أن يعمل في مال المضاربة وعند هذه المئلة سد ما بيده وان أحاط به بآله ورقيقته
فيمتنع أن لا يصح اشتراط العمل على المولى عند هذه المئلة فانه يجمع (قوله لا يملك كسبه) نصار
السيد من أهل أن يعمل في مال المضاربة وهذا على الخلاف كما سمعت (قوله لا يشترط عمل رب
المال مع المضارب مفسد الخ) لان المضاربة لا بد فيها من عمل المضارب ولا يمكنه العمل مع عدم
التخية وهى العلة في المسئلة الثانية والثالثة وهذه المسئلة كالتعديل لمدة له فتمكن الاولى
تقدمها وتفرغ الاولى عليها (قوله بخلاف مكاتب شرط عمل مولاه) أى اذا دفع المكاتب
مال مضاربة لا شرط عمل مولاه فيها فانه لا يشترط له ما سواه كان عليه دين أولا لانه
لا يملك اكسابه لانه يعمل بما له الاحرار فيما بيده فان عجز قبل العمل ولا دين عليه فسدت
كافى البحر وكان الانسب ذكره بعده مسئلة المأذون (قوله كالمضارب مولاه) فانه يصح ما قلنا
(قوله أوفى الرقاب) أى فكهما من اسرار الرق وفساد الشرط في الثلاثة ادم اشتراط العمل في
سيظهر (قوله أولامرأة المضارب أو مكاتبه الخ) ليكن عدم صحة الشرط في هذين اذا لم يشترط
عملهما كما يستنبط اليه بقوله متى شرط لاجنبي الخ وصرعن النهاية ان المرأة والولد كلاجنبي هذا
وفى التبيين ولو شرط بعض الرجب لمكان رب المال أو المضارب ان شرط له جاز وكان
الشرط لانه صار مضاربا بالافلالان هذا ليس بمضاربة وانما الشرط هبة مع عودة
ولا يلزم وعلى هذا ما غير من الاجانب ان شرط له بعض الرجب وشرط عمله عليه صح والا فلا
(قوله ولم يصح الشرط) وما فى السراجية من الجواز فيما اذا شرط ثالث الرجب لامرأة المضارب
أو مكاتبه أو لأمساكين أوفى الرقاب أو الخ لمحمول على جواز عقد لا الشرط و يكون
ذلك لرب المال فلا يخالف ما هنا ولا يحتاج الى ما وجهه العلامة أبو السعد ومن أن المسئلة
خلافية لانه لم يقف على هذا التوفيق هو ولا شيخه فجعل المسئلة ذات خلاف ومحل عدم
الشرط فى امرأة المضارب ومكاتبه اذا لم يشترط عملهما (قوله ويكون الشرط لرب
المال) لانه المابط الى الشرط كان الرجب تبعا لاصله وهو رأس المال وهو لرب المال فكذا
رجحه (قوله لا يصح) حيث لم يشترط عمله فوافق ما بعده (قوله ان شرط عليه عمله صح)
أى الاشتراط كالعقد (قوله والا لا) أى ان شرط البعض للاجنبي ولم يشترط عمله لا يصح
الاشتراط ويكون لرب المال اما العقد فصح واستقيم من هذا الشرط انه لا يشترط
المساواة بين المضارب وبين رب المال الواحد لانه أطلق البعض فتدل ما اذا كان مثل ما شرط
للمضارب أو أقل أو أكثر لان أحدهما قد يكون اهدى للعمل اوفيه مرجح آخر كما فى الشركة
والحاصل ان ما شرط لثالث ان كان يرجع الى المضارب جاز ويكون للمضارب كاشتراطه لغيره غير
المدينون والا فهو لرب المال والفرق ان شرط الرجب لغيره كاشتراطه فيصح له بخلاف الشرط

ان لم يكن المأذون (عليه
دين) لانه كاشتراط العمل
على المالك (والاصح)
لانه حينئذ لا يملك كسبه
(واشتراط عمل رب المال
مع المضارب مفسد) للعقد
لانه يمنع التخليصة فيمنع
الصحة (وكذا اشتراط عمل
لمضارب مع مضاربه أو
عمل رب المال مع المضارب
(الثاني) بخلاف مكاتب
شرط عمل مولاه كالمضارب
مولاه (ولو شرط بعض
الرجب للمساكين أو للعج
أوفى الرقاب) أو لامرأة
المضارب أو لمكاتبه صح
العقد و (لم يصح الشرط
ويكون الشرط لرب
المال ولو شرط البعض
لمن شاء لمضارب فان شاء
لنفسه أو لرب المال صح)
الشرط (والا) بان شاء
لاجنبي (لا) يصح ومتى
شرط البعض لاجنبي ان
شرط عليه عمله صح الشرط
والالا

عيني (قوله ضمن الاول للثاني سدسا) لان رب المال بشرط لنفسه النصف من مطلق الربح فله ذلك واستحق المضارب الثاني ثلثي الربح بشرط الاول لان شرطه صحيح لكونه معلوما لكن لا ينفذ في قرب المال اذ لا يقدر ان يغير شرطه فيغيره لم يغيره لان شرطه لان ضمن له سلامة الثلثين بالعقد لانه غره في ضمن عقد المضاربة عيني (قوله لانه التزم سلامة الثلثين) قال في الدرر لانه بشرط للثاني شي اهو وصحقي للمالك وهو السدس فلم ينفذ في حق المالك ووجب عليه الضمان بالتسمية لانه التزم السلامة فاذا لم يرجع عليه مكن استأجر رجلا ليعطيه ثوبا بدرهم فاستأجر الاجير رجلا آخر ليعطيه بدرهم ونصف فانه يضمن له زيادة الاجر اه (قوله) وشرط عليه المالك التقييد بعبد المالك ليس للاحترار لان عبد المضارب كذلك وقيل التقييد بدفع ثمنهم لان بدله لم يوفى فلم يحصل التخليد وعليه كلام الدرر وقيل ما فيه خلاف بين اصحاب الشافعي والمحنبي وغيرهما الاحاد وعبد المالك وعبد المضارب سواء في جواز الشرط والمضاربة لو بشرط العمل وان لم يشترط في عبد المالك كذلك وفي عبد المضارب كذلك عندهما وعلى قول أبي حنيفة لم يصح الشرط ويكون المضرب رب المال كالم يصرح الشرط لاجنبي او لمن لا يملك شهادة المضارب او شهادة رب المال له فيكون المضرب رب المال هذا زبدة ما في الأخيرة والبيان قال في البحر قيد بعبد رب المال لان عبد المضارب لو بشرط لغيره من ربح ولم يشترط عمله لا يجوز ويكون ما بشرط له الرب المال اذا كان على العبد دين واللا يصح سواء بشرط عمله أولا ويكون للمضارب وقيل يكون للعقد المأذون له العقد مداهم اجنبي بشرط عمل مولاه لا يصح ان لم يكن عليه دين والاصح كباقي ونحل قوله العبد لعملي بشرط للمكاتب بعض الربح فانه يصح كذا لو كان مكاتب المضارب ذكر بشرط ان يشترط عمله فاما وكر المضرب لو لم يكاتب له لاوله وار لم يشترط عمله لا يجوز وعلى هذا غير من الاجاب فتصح المضاربة وتكون لرب المال ويطل الشرط اه وسأني الكلام فيه والمرأة الولد كالاجاب هنا كذا في النهاية وقيد باشتراط عمل العبد لان اشتراط عمل رب المال مع المضارب مفسد لها كما سأني (قوله عادي) أي اشتراط عمل العبد عادي فان العا في نحو ذلك ان يكون العبد معياني العمل فهو وانه في لا ترضى (قوله وليس بقيد) أي لجهة اذ لو اشترط له الثالث لم يشترط له صحر و يكون اولاه لكن فائدة اشتراط عمله تظهري في اخذ غرضه ما بشرط له فينفذ الا ان ليس اهم بل للمولى قال الزبلي وهذا هو لانه باشتراط عمله عارضا رباني مال مولاه فيكون كسبه له فيأخذه غرضه والافه للمولى الخ واستفاد منه انه اذا بشرط عمله فلم يعمل لم يكن للقرمان بل للمولى لانه ثبت لم يعمل لم يكن من كسبه أبو السهود (قوله صح) أي تقسيم الربح بشرط عمل العبد وعمله الاول ما ذكره المؤلف وعمله الثاني ان العبد اعلم ان يضارب في مال مولاه وللعبد يد حقيقة ولو كان محجورا حتى يمنع السيد عن اخذ ما ودعه عبده المحجور والعبد هنا صار مأذونا باشتراط العمل عليه فلا يملك مولاه بعد تسليم المال اليه فصحت المضاربة زبلي (قوله) وفي نسخ المتن والشرح هذا خلط أي في تغييره للمالك بثلثين أو في تغييره في بعض النسخ بالثاني اما نسخ المتن فقد رأيت في نسخة منه ولو بشرط للثاني ثلثيه وللعبد المالك ثلثيه على أن يعمل معه وانقصه ثلثيه صح اه وهو فاسد كما ترى اهدم اجتماع اثلاث أربعة واهدم وجود مضارب

(ضمن الاول للثاني سدسا)
بالتسمية لانه التزم سلامة
الثلثين (وان بشرط) المضارب
للمالك ثلثيه (و) بشرط
العبد المالك ثلثيه وقوله
(على ان يعمل معه) عادي
(و) ليس بقيد (و) بشرط
(انقصه ثلثيه صح) وهو
كانه اشترط للمولى ثلثي
الربح كذا في عامة الكتب
وفي نسخ المتن والشرح هذا
خلط فاجنبه (ولو عقدها
المأذون مع اجنبي بشرط
المأذون عمل مولاه لم يصح

لانه التزمه سلامة المقبوض له عن الضمان فاذا لم يرجع عليه بالخالفه اذ هو مفرور من
جهته كودع الغاصب وصحت المضاربة بينهما لانه لما كان قرار الضمان عليه ملك المدفوع
مستندا الى وقت التعدي فبين انه دفع مضاربة تلك نفسه ويكون الربح بينهما على ما شرطنا
احصه المضاربة ويطيب للثاني ما ربح لانه يستحقه بالعمل ولا خيف في عمله ولا يطيب للاول لانه
يستحقه برأس المال ولما كان فيه ثبت مستندا فلا يتخلو عن شبهة فيكون سبيله التصديق اه لان
الثابت بالاستناد ثابت من وجهه دون وجه فلا يثبت المالك من كل وجه فيمكن الخفيث في الربح
فلا يطيب اه اتقاني وفي البحر ولودفع الثاني مضاربة الى ثالث وربح الثالث أو وضع فان
قال الاول للثاني اعل فيه برأيك فرب المال ان يضمن أى الثلاثة شاء ويرجع الثالث على
الثاني والثاني على الاول والاول لا يرجع على أحد اذا ضمنه رب المال والا لضمان على الاول
وضمن الثاني والثالث كذا في المحط وقوله والا لضمان على الاول أى ان لم يقل الاول للثاني اعل
فيه برأيك (قوله وان شاء ضمن الثاني) فيه اشعار بأنه اذا ضمن يرجع على الاول ويطيب الربح
لهدون الاول لانه ما لم يكن مستندا فهو متاعى (قوله ليس له ذلك) لان المال بالعمل صار غصبا
وليس للمالك الاضمين البدل عند ذهاب العين المغصوبة وليس له أن يأخذ الربح من الغاصب
كذا ظهر لى ط (قوله فان أذن) مفهوما قوله بلا إذن (قوله اعل بشرطه) لانه شرط نصف
جميع الربح له (قوله الباقي) أى الفاضل عما اشترطه للثاني لان ما وجبه الاول له ينصرف
الى نصيبه خاصة اذ ليس له أن يوجب شيئا غيره من نصيب المالك وحيث أوجب للثاني الثلث
من نصيبه وهو النصف يبقى له السدس قال في البحر وطالب الربح للجميع لان عمل الثاني عمل
عن المضارب كالاجير المشرك اذا استأجر آخر باقى مما استأجر (قوله وللثاني الثلث المشروط)
لان الدفع الثاني صحيح لانه باهر المالك وقد شرط لنفسه نصف جميع ما رزق الله وجعل الاول
للاثنى ثلثه فينصرف ذلك الى نصيبه الى آخر ما تقدم وكان المناسب أن يقول من كل المال
عوضا عن قوله الباقي (قوله والباقي بين الاول والمالك نصفان) لان رب المال هنا شرط أن
يكون ما رزق الله المضارب الاول بينهما نصفين والموزق للاول هو الثلثان لان الثلث استحققه
الثاني بشرط الاول وهو ما ذكرناه فلا يمكن من رزق الاول الا الثلثان فيكون ذلك بينهما نصفين
ويطيب لهم بالثبته أيضا عني (قوله باعتبار الكاف) أى في قوله ما رزق قد قدم على
المناصفة فرب رزق المضارب الاول وهو لم يرزق الا الثلثين فينصفان (قوله ونحو ذلك) كما
كان لك من فضل الله أو النساء أو الزيادة (قول ولو قال له) أى رب المال للمضارب (قوله
واستويافيا باقى) لان الاول شرط للثاني النصف بشرطه صحيح لانه باذن المالك واستويافيا باقى
وهو النصف لان رب المال لم يشترط لنفسه هذا الا نصف ما ربحه لأول ولم يربح الثاني الاول الا
النصف والنصف الا تخروصا للثاني بشرطه فلم يكن من ربح الاول عني (أقول) لا فرق بين
هذه والتي تقدمت الا من حيث اشتراط المضارب الثاني فان في الاول شرط له الثلث فكان
باقى بينهما ما وفى الثانية شرط له النصف فكان النصف الباقي بينهما كذا في بعض الحواشي (قوله
ولا شئ للاول) لان قول رب المال ما رزق الله أو ما كان من فضل ينصرف الى جميع الربح
فيكون له النصف من الجميع وقد شرط المضارب الاول للثاني جميع الربح فلم يبق للاول شئ

وان شاء ضمن الثاني) وان
اختارا أخذ الربح ولا يضمن
ليس له ذلك بحر (فان
أذن) المالك (بالدفع ودفع
بالثلث وقد قيل) للاول
(ما رزق الله فيبيننا نصفان
فلا المالك النصف) علا
بشرطه (ولا الاول السدس
الباقى والثاني الثلث)
المشروط (ولو قيل ما رزق
الله بكاف الخطاب) والماله
بجملها (فلا الثاني ثلثه
والباقي بين الاول والمالك
نصفان) باعتبار الكاف
فيكون لكل ثلث (ومثله
ما ربح من شئ أو ما كان
لثانيه من ربح) ونحو ذلك
وكذا لو شرط للثاني أكثر من
الثلث أو أقل فالباقى بين
المالك والاول (ولو قال له
ما ربح نصفنا نصفان ودفع
بالنصف فلا الثاني النصف
واستويافيا باقى) لانه لم
يربح سواء (ولو قيل ما رزق
الله في نصفه أو ما كان من
فضل الله فيبيننا نصفان
فدفع بالنصف فلا مال
النصف وللثاني كذلك
ولا شئ للاول) لجعله ماله
للاثنى (ولو بشرط) الاول
(للاثنى ثلثه) والمصلحة
بجملها

فقيام سبب حصول الربح مقام حقيقة - موهلة في صعوبة المال مضمونه وهذا اذا كانت
 المضاربة الثانية صحيحة فاذا كانت فاسدة لا يضمن الاول وان عمل الثاني لانه اجبر فيه والاجبر
 لا يثنى شيئا من الربح فلا تثبت الشركة له بل له اجره مثله على المضارب الاول وللادول ما شرط
 لعن الربح اه منق (قوله فاذا عمل تبين انه مضارب فيضمن) لانه حصل العمل في المال
 على وجه لم يرضه المالك فجنى الخلف فوجب الضمان بفعل الامر مراعى أى وهو فاقبل
 العمل حتى اذا عمل الثاني وجب الضمان والا فلا ط فان قلت انه بالعمل مستبضع ولا تظهر
 المخالفة لا يظهر والربح يجب بان لم يعمل بمجانا حتى يكون مستبضا بل عمل على طمع الاجر
 وهو ما شرط لعن الربح فحصل المخالفة بمجرد العمل فيوجب سبب الضمان (قوله الا اذا
 كانت الثانية فاسدة) قال في الجروان كانت احدهما فاسدة او كلاهما فلا ضمان على واحد
 منهما - وللعامل اجر المثل على المضارب الاول ويرجع به الاول على رب المال والوضعية على
 رب المال والربح بين الاول ورب المال على الشرط بعد اخذ الثاني اجره اذا كانت المضاربة
 الاولى صحيحة وللادول اجره مثله اه أى لانه حينئذ يكون الثاني اجبر او المضارب له أن يستاجر
 قال في التبيين هذا اذا كانت المضاربتان صحيحتين وما اذا كانت احدهما فاسدة او كلاهما
 فلا ضمان على واحد منهما لانه ان كانت الثانية هي الفاسدة صار الثاني اجبر وللادول ان
 يستاجر من يعمل في المال وان كانت هي الاولى فكذلك لان فسادها وجب فساد الثانية لان
 الاولى لما نسبت صارت اجارة وصار الربح كله لرب المال ولو صححت الثانية في هذه الحالة صار
 الثاني شريك وليس للاجير ان يشاؤ له غيره فكانت فاسدة بالضرورة وكانا اجبرين وكذا اذا
 كانتا فاسدتين واذا كانا اجبرين لا يضمن واحد منهما اه بتصرفنا والحاصل ان لصحة
 الثانية فرغ عن صحة الاولى فلا تنصح الثانية الا اذا كانت الاولى صحيحة فاشترط صحة الثانية
 اشترط صحة الاولى (قوله على المضارب الاول) ويرجع به الاول على رب المال (قوله وللادول
 الربح المشروط) يعنى والربح بين الاول ورب المال على الشرط بعد اخذ الثاني اجره اذا
 كانت المضاربة الاولى صحيحة والا فلا للادول اجره مثله ابضا ويرجع به لرب المال كاذكرنا (قوله ولو
 استملكه الثاني) قال الاقاني والحاصل انه لا ضمان على واحد منهما - ما قبل عمل الثاني في
 ظاهر الرواية عند علمائنا الثلاثة واذا عمل الثاني في المال ان عمل علام يدخل تحت المضاربة
 بان وجب المضارب الثاني المال من رجل او سواه لملكه فالضمان على الثاني دون الاول وان عمل
 عملا دخل تحت المضاربة ان اشترى بالمال شيئا فان ربح فعليه الضمان وان لم يربح فلا ضمان
 على واحد منهما - ما في ظاهر الرواية اه وفيه تأمل ط (قوله فالضمان عليه - خاصة)
 والانهير الخبار فيضمن أيهما شاءا كما في الاختيار (قوله فان عمل - حتى ضمنه) حتى لا يفرج فان
 الضمان مرتب بالعمل فقط وضمن بالبناء للمجهول فان الضمان مرتبط بالعمل فقط (قوله
 خبر رب المال) قال في التبيين ثم رب المال بالخيار ان شاء ضمن الاول رأس ماله لانه صار غاصبا
 بالدفع الى غيره بغير اذنه وان شاء ضمن الثاني لانه قبض مال الغير بغير اذن صاحبه فان ضمن الاول
 صححت المضاربة بين الاول والثاني والربح بينهما على ما شرط لانه باء الضمان ملكه من وقت
 خاف فصار كالمدفع مال نفسه - مضاربة الى الثاني وان ضمن الثاني يرجع عننا ضمن على الاول

فاذا عمل تبين انه مضاربة
 فضمن الا اذا كانت
 الثانية فاسدة فلا ضمان
 وان ربح لثاني اجره مثله
 على المضارب الاول وللادول
 الربح المشروط (فان
 ضاع) المال (من يده) أى
 يد الثاني (قبل العمل)
 الموجب للضمان (الا
 ضمان) على أحد (وكذا)
 لا ضمان (لو غصب المال
 من الثاني) (انما الضمان
 على الغاصب فقط ولو
 استملكه الثاني أو ودهبه
 فالضمان عليه خاصة فان
 عمل حتى ضمنه (خبر رب
 المال ان شاء ضمن) المضارب
 (الاول رأس ماله)

ومالم يصل الالف اليه فالولد رقيق على حاله على نحو ما ذكرنا في الام وبه مداعلم انهم استدلوا
 مستقلا بموضوعها انه لم يقبض الالف من الفلام فتدبر وقوله لوموسرا كذا وقع في البحر
 والذي يستفاد من كلامهم ان الضمان عليه مطلقا لانه ضمان تلك فهاو ذلك الضمان يدل
 والضمنان اذا كان يدل يستوى فيه اليسار والاعسار ويدل عليه قول المؤلف فلا سعاية
 عليها لانه لا يضمن على المالك حقه ومالم يصل الى رب المال رأس ماله فالولد رقيق ولذلك أطلقه
 العميق حينئذ فتقوله لوموسرا لانه لو كان مومسرا فكذا ذلك وتقدم أيضا ما يفيد
 (قوله وتعامه في البحر) قال فيه ولولم ترد قيمة الولد على ألف و زادت قيمة الام حتى صارت ألفا
 وخمسة مائة صارت الجارية أم ولله مضارب وبضمن رب المال ألفا ومائتين وخمسين ان كان
 مومسرا وان كان مومسرا فلا سعاية عليه لان أم الولد لا تسعى ومالم يصل الى رب المال رأس ماله
 فالولد رقيق ثم يأخذ منه مائتين وخمسين على انه نصيبه من الربح ولو زادت قيمته ما عتق الولد
 وصارت الجارية أم ولله لأن الربح يظهر في كل واحد منهما وما يأخذ رأس المال من المضارب
 ٣ لا ما وجب عليه أبسر المالكين لانه مجهول وهو مومسرا والسعاية موجهة والعبء مومسرا وبأخذ
 منه أيضا ما بقي من نصيبه من الربح وبضمن أيضا نصف عقره لانه لما استوفى رأس المال ظهر
 انه ربح لان عقره مال المضاربة يكون للمضاربة يوسعي الفلام في نصيب رب المال ويسقط
 عنه نصيب المضارب ١٥ مع اصلاح من عبارة الزبلي أما قوله وبضمن الخ فتقدم انه يجهل
 على الاستمالة بالنكاح فكيف يجب العقور كذا يحفظ الحلبي تفلا عن قارئ الهدياية والله
 تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (باب المضارب يضارب) •

يصح في باب التكوين وعدمه على انه مضاف للمضارب وجه يضارب حال من المضارب أو وصفة
 لان المضارب بمنزلة النكرة اذا الالف واللام فيه للجنس وهذا على جعله مامضا بين ما على
 التكوين فالظاهر ان وجه يضارب خبر المضارب والمعنى ان المضارب تقع منه المضاربة ويرد
 على الحائلية ان الحال لا يجبي من المضاف الا في صور ثلاث وليس هذا منها او يرد على القطع
 ان المضارب منوع منها الاباذن والباب معقوله للمضارب خاصة فتأمل ط بزيادة (قوله لما
 قدم المفردة شرع في المركبة) لان المركب يتلوا المفردة بعبارة كذا وضعها جوى ورده قاضى
 زاده ان مضاربة المضارب وان كانت بعد مضاربة قرب المال الا انهم مفردة أيضا غير مركبة من
 المضاربين الا يرى ان الثاني يتلوا الاول ولكنه ليس بمركب من الاول ومن نفسه قطعا وانما
 المركب منهما الاثنان واسم وجه في المناسبة مع ما في النهاية ومعراج الدرارية حيث قال الما ذكر
 حكم المضاربة الاولى ذكر في هذا الباب حكم المضاربة الثانية اذا الثانية يتلوا الاولى ابدأ فكذا
 بيان حكمها ١٥ ط (قوله بلاذن) أى أو تفقو بضربان لم يقل لرب المال اعمل بربك لانه
 اذا قال له ذلك علم ان يضارب حينئذ ١٥ شاي أى لان المضارب لا يعلم ان يضارب الاباذن
 رب المال (قوله على الظاهر) أى ظاهر الرواية عن الامام وهو قوله ما وفى رواية الحسن عنه لم
 يضمن مالم يربح لانه تلك الابضاع فلا يضمن بالعدم مالم يربح فاذا ربح فقد ثبت له شركته في
 المال فيصير كقط ماله باغیره فيجب الضمان وجه ظاهر الرواية ان الربح انما يحصل بالعمل

٣ قوله لا ما وجب عليه الخ
 كذا بالاصـل وليجوز ١٥

لوموسرا فالوموسر اذلا
 سعاية عليه لان أم الولد
 لا تسعى وتعامه في البحر
 واقه أعلم

• (باب المضارب يضارب) •

لما قدم المفردة شرع في
 المركبة فقال (ضارب
 المضارب) آخر (بلاذن)
 المالك (لم يضمن بالرفع مالم
 يعمل الثاني ربح) الثاني
 (أولا) على الظاهر لان
 الدفع ابداع وهو عليه

وما تثنان وخمسون نصيبه من الربح فإذا قبض منه ألف درهم صار مستوفيا لرأس ماله وظهر
 أن الام كاهار ربح أقرعها عن رأس المال فيكأن بينهم مائة فبين ونفسه دعوة المضاربة
 وصارت كلها أم ولده ويجب نصف قيمته الرب المال مائة كان أو مائة الف ضمان التملك
 وهو لا يختلف بالتسار والاعصار ولا يتوقف على التعدي بخلاف ضمان الاعاق فإنه ضمان
 الافادة لا يجب عليه غيره بعد ولا على معسر عيني فإن قيل لم يجعل المقبوض من الولد
 من الربح وهو يمكن بان يجعل الولد كاهار بخلاف الجارية مثله فولة برأس المال على حالها قلنا
 المقبوض من جنس رأس المال فيمكن أن يكون رأس المال ولأن رأس المال مائة قدم على
 الربح من الألباس لم يثن من الربح إلا بمائة لأمه رأس المال الرب المال فكان جعله أولى بعد
 وصوله إلى يده اه تبين (قوله أو أعقته ان شاء) أي رب المال لا يكونه فبالإعاق فإن المسمى
 كالمكانب عناية فيكون الرب المال الخمار ان شاء استسمى الغلام في ألف ومائتين وخمسين
 وان شاء أعقته (قوله بعد قبضه ألفه من الولد) أي ولو حكما كالو أعقته فإن باعناه بصير قاضا
 حكمنا ان شرط قبض رب المال الألف من الغلام حتى يصير الجارية أم ولده المضارب لأنها
 مشغولة برأس المال فإذا قبضه من الغلام فرغت عن رأس المال وصارت كاهار بها فظهر
 فيها ملك المضارب فصارت أم ولده زيلعي (قوله تضمن المدعي) وهو المضارب (قوله لانه
 ضمان تملك) وهو لا يختلف باليسار والاعصار ولا يتوقف على التعدي زيلعي بخلاف
 ضمان الولد لانه ضمان عتيق وهو بعد التعدي ولم يوجد (قوله اظهر) أي وقوع نفوذ
 دعوته بحجة ظاهرا فيها بظهور ملكه فيها (قوله ويجعل على أنه تزوجها الخ) بان يجعل أن
 البائع تزوجها منه ثم باعها منه وهي حبي جلالا لمره على الصلاح لكن لا تنفذ هذه الدعوى
 لعدم الملك وهو شرط فيها إذ كل واحد من الجارية ولدها مائة فقول برأس المال فلا يظهر
 الربح فيه ما عرفت ان مال المضاربة اذا صار أجسادا مختلفة لكل واحد منها لا يزيد على رأس
 المال لا يظهر الربح عندنا لأن بعضه ليس بأولى به من البعض فحينئذ لم يكن للمضارب نصيب
 في الأمانة ولا في الولد وانما الثابت لا يجد حتى التصرف فلا تنفذ دعوته فإذا زادت قيمته وصارت
 ألفا وخمسة تظهروا الربح وملك المضارب منه نصف الزيادة فنفذت دعوته السابقة لوجود
 شرطها وهو الملك فصار إليه وعتيق بقدر نصيبه منه وهو سدسه ولم يضمن حصته رب المال من
 الولد لأن العتيق ثبت بالملك والنسب فصارت العلة ذات وجهين والمالك آخرهما وجود انضمام
 العتيق اليه ولا يصح له في الملك فلا ضمان لعدم التعدي فإذا اختار الاستعانة استعانة في ألف
 رأس ماله وفي سدسه نصيبه من الربح فإذا قبض الألف صار مستوفيا لرأس ماله وظهر ان الام
 كاهار ربح بينهم مائة فبين ونفسه دعوة المضارب وصارت كلها أم ولده لأن الاستيلاء اذا صادف
 محال جعل النقل لا يتجزأ أجماعا ويجب نصف قيمته الرب المال هذا حاصل ما تقدم في هذه
 المسئلة (قوله منه) تنازع فيه كل من تزوجها واشتراها (قوله وضمن للمالك ألفا الخ) لأن الما
 زادت قيمتها فظهر فيها الربح وملك المضارب بعض الربح فنفذت دعوته فيها ويجب عليه الرب
 المال لرأس ماله وهو ألف ويجب عليه أيضا نصيبه من الربح وهو مائتان وخمسون فإذا وصل
 إليه ألف درهم استوفى رأس المال وصار الولد كاهار بها فملك المضارب منه نصفه فعتق عليه

(أو أعقته) ان شاء (ولرب
 المال بعد قبضه ألفه) من
 الولد (تضمن المدعي) ولو
 مائة لانه ضمان تملك
 (نصف قيمتها) أي الأمانة
 (لظهر ونفذ) دعوته فيها
 ويجعل على أنه تزوجها
 اشتراها حبي منه ولو
 صارت قيمتها ألفا ونصفه
 صارت أم ولده ضمن للمالك
 ألفا وربعه

كان المدينون مستغفر قبال الدين الماله ورفقته لان السبب في ذلك ما فيه وان احاط الدين بذلك
وحينئذ يعلق السبب بقيمة العبد المعق لفرماه المدينون عندهما وعند الكل اذ لم يكن مستغفرا
(قوله زيلبي) قال وان كان فيه دين محيط برقبة فهو كسبه لا يعق عنه وعندهما يعق
بناء على انه هل يدخل في ملك المولى أم لا اه (قوله بالنصف) متعلق بمضارب (قوله اشترى
أمة) أي قيمتها ألف (قوله فولدت) أي ووطئ المضارب فولدت (قوله ولد اماما واباه) أي الولد
وحمده مساو بالآلاف فلو كانت قيمة الولد أكثر من الآلاف نفذت دعوته في الحال لظهر الربح
فيه (قوله فادعاه موسرا) لانه ضمان عتيق قال من لامسكين واعلم ان قوله موسر ليس بقيد
لازم بل ذكره لانه المال بضمن في الولد مع انه موسر فلان لا يضمن اذا كان موسرا أولى اه أي
انما فيه لثني الشبهة وهي ان الضمان بسبب دعوة المضارب وهو الاعناق فيختلف بالبار
والاعذار فكان الواجب ان يضمن المضارب اذا كان موسرا ومع ذلك لا يضمن لان نفوذ
العتق معنى حكمي لا يمنع للمضارب فيه فلا يجب عليه الضمان اعدم التعمد اذ لا يجب
ضمان العتق الا بالتعمد كافي أخى جافى والحاصل انه لا يضمن لاموسرا ولا موسرا وانما
قيده ليعلم ان الموسر لا يضمن بالطريق الاولى (قوله كاذ كرنا) أي في قوله مساو اباه فالسكاف
بمعنى مثل خبر صار وانما تبادل منه او الفاهو الخبر والجار والمجرور قبله حال منه (قوله نفذت
دعوته) بخلاف ما لو اذعته فزادت قيمته لانه انشأوا الدعوة واخباره تنفذت على ظهور الربح
فان قلت قد ظهر الربح بظهور الولد قلنا هذا قول زفر وأما المذهب فلا يظهر الربح اذا كان
رأس المال أجناسا مختلفة فسهل من اقامه رأس المال قال الشيخ أبو الطيب وانما لم تنفذ
دعوته لانه بعد صدور قيمة ألفا ونصفه اذ كل واحد منهما رأس المال فلا يظهر الربح لما
عرف ان حال المضاربة اذا صار أجناسا مختلفة كل واحد منهما لا يزيد على رأس المال لا يظهر
الربح عند تاخته الا قال زفر لان بعضهم ليس بأولى من البعض فاذا كان كذلك لم يكن للمضارب
نصيب في الأمانة ولا في الولد وانما الثابت له مجرد حق التصرف فلا تنفذ دعوته فاذا زادت قيمة
الغلام وصارت ألفا وخمسة مائة ظهر فيه في ذلك الوقت ذلك المضارب منه نصف الزيادة فنفذت
دعوته السابقة فيه لوجود شرطها وهو المالك اه (قوله فعتيق) قال في التبيين فاذا
نفذت دعوته صار الغلام ابنا له وعتيق بقدر نصيبه منه وهو ربه ولم يضمن المضارب حصته
المال من الولد لان العتيق ثبت بالمالك والنسب فصارت العدة ذات وجهين والمالك آخرهما
وجودا فيضاف الحكم وهو العتيق اليه لان الحكم يضاف الى الوصف الأخير اصله وضع
الفقة على السابقة والقدح الأخير ولا يصنع للمضارب في المالك فلا يجب عليه الضمان اعدم
التعمد اذ لا يجب ضمان العتيق الا بالتعمد اه مختصرا قال صاحب الكافي سفة فينة
لا تجعل الامانة من فاقع في ارجل منازا اذ على المائة فقرت كان الضمان كله عليه اه
والقدح الأخير المسكر هو المحرم أي على قول الامام دون ما قبله وان كان المتني به قول محمدان
ما سكر كثيره فقله لاسرام ط (قوله سمي) حيث زادنا اشارة فنفذت يحتاج الى والوالطف
هنا بان يقول وسعي عطفا على جواب المسئلة التي زادها الشارح (قوله في الآف وربعة) أي
سعي الولد لرب المال في الآف وربعة وهو مائة مائة وخمسون لان الآف مستحق لرب رأس المال

زيلبي (مضارب معه)
ألف بالنصف اشترى
أمة فولدت ولدا مائيا له
أي للآلاف فادعاه موسرا
فصار تقيته) أي الولد
وحمده كاذ كرنا (أنا
ونصفه) أي خمسة مائة نفذت
دعوته لوجود المالك بظهور
الربح المذكور فعتيق
(سعي لرب المال في الآف
وربعة) ان شاء المالك

وكذا الوعد) أي إلى الوفاق في البعض أي بعض المال بعد المخالفة في البعض الآخر فان
ما اشتراه مع المخالفة وقع له - وما بقي لم يتصل به المخالفة فإذا عاد إلى الوفاق صح تصرفه فيه
لأن ذلك إذا كان حكم كل المال كان حكم جزءه اعتبارا بالكل - حكمه مباح - مع
المخالفة - حيث أنه عند دفعه إلى والذولي بذلك الترخيص - لاجزائه المالك كانت - دم فلو عاد
فيه إلى الوفاق صح تصرفه فيه لأن الترخيص به - دم البيع - قال لا يتقاي فان اشترى به - في
غير الكوفة ثم عاين في الكوفة فهو مخالف في الأول وما اشترى بالكوفة فهو على المضاربة
لأن دليل الخلاف وجد في بعضه دون بعضه انتهى (قوله ولا يملك تزويج من ماله) أي
لا يملك المضارب تزويج عبدا أو امرأة من مال المضاربة كالشريك عانا أو مواضعة كالمالك
المهر وعن أبي يوسف أن للمضارب تزويج الأمة لأنه من الإكساب لأنه يصل إلى المهر وإلى
سقوط نفقة المخلاف تزويج العبد فان فيه اشغال رقبته في الدين واستحقاق به - وهو ماله
ليس من باب التجارة فلا يدخل تحت الإطلاق لأن انظر المضاربة بدل على تحصيل المال بطريق
التجارة لا بأى طريق كان ألا ترى أنه ليس له أن يكتب ولا يعتق على ماله وان كان باضه - عاف
قيمه على أن في تزويج الأمة خطر أو هو الحبل وعدم الخلاص منه كالمستبيع بخلاف المكاتب
حيث يجوز له أن يزويج الأمة دون العبد - لأن المكاتبة تقتضي الإكساب دون التجارة وهذا
كان له أن يكتب فيلزم تزويج الأمة أيضا ونظيره ما الأب والوصى حيث يملك تزويج الأمة
والمكاتبة دون تزويج العبد لأن تصرفه مائة بالظن للصغير فلهما كلف فيه نظرا للصغير فلهما
ومالا فلا ذكره الزبائى قال القه - تاني وفيه - أشارة إلى أنه لا يملك للمضارب وطه جارية
المضاربة زوج أو أوراذه أو أباؤه أو أباؤه في المضمرات انتهى (قوله بقرابة) كائنه أو يه - لكونه مخالفا
للمقصود (قوله أو عين) بأن قال أن ماله مكتوم فهو حر لأن المضاربة إذن بتصرف يحصل به الربح
وهذا الغائبون بشرا مباحين - به وهذا ليس كذلك دور ونظير المضاربة الشريك شركة
عنان أو مفاوضة - حتى كان تزويجه الأمة على الخلاف زبائى (قوله فانه يملك ذلك) لأن
التوكيل مطلق فيجوز على إطلاقه قال الشافعي والفرق بينه وبين المضارب حيث يصح شراء
الوكيل لمن يعتق على المولى ولا يصح به مخالفا إذا لو كالة في الوكيل - بالاشتراف مطلقه فيجوز
على إطلاقها وفي المضاربة مقيد - لمعنا يظهر فيه الربح بالبيع - فإذا اشترى مالا بقرابة - مدعى
ببعضه خالف انتهى وكذا لو وجد في الوكالة أيضا ما يدل على التقييد بأن قال شافعي - مدعى
أبيه - أو جارية أو طواها كان الحكم كذلك كذا كره المصنف بقوله عند عدم القرينة فلو اشترى
من يعتق على رب المال صار - ثريا لنفسه - ويصنع لأنه نقد الفن من مال المضاربة وعنه - مد
مالا لو كان عالما بمهره من والأفلا كذا كره العيني ومقتضى الضمان عنه - مدنا مطلقا
موسر الأول (قوله ولا من يعتق عليه) لأنه يعتق نصيبه ونفسه - مدبب به نصيب رب المال
أو يعتق على الخلاف بين الامام وصاحبيه (قوله إذا كان في المال ربح هو ما لم يخ) قال
الزبائى والمراد من ظهور الربح المذکور أن تكون قيمة العبد المشتري أكثر من رأس المال
سواء كان في ج - له مال المضاربة ربح أو لم يكن لأنه إذا كان قيمة العبد مثل رأس المال
أو أقل لا يظهر ملك المضارب فيه بل يجعل منه - فهو لا برأس المال - حتى إذا كان رأس المال

وكذا الوعد في البعض
اعتبار التاجر بالكل (ولا)
يملك (تزوج من ماله)
ولاشترائه من بعضه - على
رب المال بقرابة - رابة أو عين
بخلاف الوكيل بالاشتراف
فانه يملك ذلك (عند عدم
القرينة) المقيدة للوكالة
كاشترى - مدعى - أو جارية
أو - مدعى - أو جارية
أطواها (ولا من يعتق عليه)
أي المضارب (إذا كان في
المال ربح) هو هنا أن
تكون قيمة هذا العبد
أكثر من كل رأس المال

لا يملك عزله) ولا نهيه منع (قوله فلا يملك تخصيصه) قدمنا قرينين الزايعين معنى التخصيص
 (قوله كنهيه عن بيع الحال) يعني شراعه بالحال بسعر ما يباع بالوَجَل كافي العيني وقد يكون في
 بيع المؤجل ربح وفائدة منها انه يباع بربح أكثر من الحال عادة ولذا قدم في الوكالة انه لو أمره
 بالنسيئة فباع بالنقد جازان عين له لئن أفادانه عنه عدم تعيين العين لا يجوز لأن بالنسيئة
 يكون العين أزيد قال في الهندية ولو أمره أن يبيع بالنسيئة ولا يبيع بالنقد فباع بالنقد فهو
 جائز قالوا وهذا إذا باعه بالنقد بربح نفسه أو أكثر أو يئمل ماسمي له من العين فإن كان بدون ذلك
 فهو مختالف كذا في المبسوط لو قال لا تبعه بأكثر من ألف فباع بأكثر جاز لأنه خير ما أحبه كذا
 في الحاوي اهـ وقد مرنا قريبا (أقول) لكن هذا القيد لا يظهر على ما في الشرح من عدم
 اعتباره أصلا ومقتضاه الإطلاق نعم ذكرنا ذلك في تقيد الوكيل كما سمعت وهو مفيد هناك
 فليزعم أن لا يبيع بدون العين الذي عينه له وهو عين النسيئة فإن باع نقدا بتمنأ أصبح إذا بقي بعده
 إلا التقيد بالنسيئة وهو غير مفيد بانفراد قطعنا تأمل (قوله) فإن صرح بالبيع (مثل لا تبع في
 سوق كذا) (قوله صح والالا) وهذا بخلاف ما إذا قال علي أن تشتري في سوق البكوفة حيث
 لا يصح التقيد إلى آخر ما قدمناه (قوله) فإن فعل (أي تجاوز بان خرج إلى غير ذلك البلد فاشترى
 سلعة غير ما عينه أو في وقت غير ما عينه أو بأكثر أو بأقل مع غير من عينه (قوله) ضمن بالخالفه
 وهل يضمن بنفس الإخراج الصحيح نعم لكن بالشراء يقرر الضمان لزوال احتمال الرد إلى البلد
 الذي عينه كافي الهداية (قوله) وكان ذلك الشراء له) ولربحه وعليه خسرانه لأنه تصرف في
 مال غيره وبغير أمره دور أي لأنه فضولي فيه فمقتضى عليه حيث أمكن تنقيده أم لو باع مال
 المضاربة بخلاف الرب المال كان يبيع بموقوفه على إجازته كما هو مقتضى الفضولي قال الاتفاق
 وليكن يتصرف بالربح عندهما وعند أبي يوسف يطيب له أصله المودع إذا تصرف فيه أو ربح
 (قوله) ولو لم يتصرف فيه) أشار إلى أن أصل الضمان واجب بنفس الخالفه لكنه غير قادر إلا
 بالشراء فإنه على عرضية الزوال بالوفاق وفي رواية الجامع أنه لا يضمن إلا إذا اشترى والاول هو
 الصحيح كافي الهداية فهو متفق قلت والظاهر أن عمرته فيما لو كان بعد الإخراج قبل الشراء
 يضمن على الاول لا على الثاني (قوله) عادت المضاربة) أي لو تجاوزت بداعيهم الرب المال أو هم
 بشراء سلعة غير التي عينها أو في وقت أو مع شخص كذا ثم عاد الوفاق بان رجع للبلد واشترى
 السلعة التي عينها وانظر الوقت وعامل مع ذلك الشخص صح تصرفه عدم الخالفه في قوله
 عادت المضاربة تسامح لأن العود لا يكون بعد الانصراف والانصراف عن المضاربة يقتضي عود
 بوجود ما يقتضيه ولو فسخت لم تعد لأن المفسوخ لا يعود جائزا بدون عقد جديد كذا أفاده
 الرحبي وقد يقال المراد بالعود الإبراء عن الضمان لأنه أمين خائف ثم عاد إلى الوفاق ورجع
 مع مال المضاربة على حاله لأن المال باق في يده بالعقد السابق كافي المنع وهو يقتضيه أنه لا يعود
 بالعود إذا خالف في سلعة عينها أو في شخص عينه نعم يظهر في مخالفته في المكان تأمل وحاصل
 المعنى انه إذا عين له بالبداء فتجاوز إلى أخرى خرج المال عن المضاربة ورجع إلى الوفاق وبقيت المضاربة
 الزوال فإن رجع إلى ما عينه وبالمال زال الضمان ورجع إلى الوفاق وبقيت المضاربة
 على حالها كما دوع إذا خالف في الوديعة ثم تركها فاحل على هذا فلا إشكال تأمل (قوله)

لا يملك عزله فلا يملك تخصيصه
 كما سمع في قوله بالنقد لا يملك
 المقيد لا يبيع بأصل كنهيه
 عن بيع الحال وأما المقيد
 في الجلة كسوق من مهر
 فان صرح بالنهي صح
 والالا (فان فعل ضمن)
 بالخالفه (وكان ذلك الشراء
 له) ولو لم يتصرف فيه حتى
 عاد الوفاق عادت المضاربة

صرح به في محله والسوق يقتضى كون فعل به حالاً وهو المتبادر فيجعل عليه (قوله أو ساعه)
 بان قال له خذ هذا المال مضاربة على ان تستمرى به الطعام مثلاً أو الرقيق كالى المحيط (قوله
 أو وقت) بان وقت المضاربة وقتاً بعينه بان قال له اعمل بالصيف أو الخريف أو الليل كما
 القهس ثانياً ويمكن ان المراد بالوقت أيضاً وقتاً بعدة سنة مثلاً حتى يطل العقد بضيمه كالى
 الهندية عن الكافى (قوله أو يخص عينه المالك) بان قال على ان يشتري به من فلان
 ويبيع منه صح التقييد وليس له ان يشتري ويبيع من غيره كالى الهندية عن الكافى لانه
 لم يلائم التصرف بالوقت وضيمه فيتمتع به عوض الموهبة هذا التقييد مقيد لذلالتجارات
 يختلف باختلاف الامكنة والامتنعة والاوقات والاختصاص وكذا ليس له ان يذمعه مضاربة
 الى من يخرج منه ثلث البلدة لانه لا يمكن ان يتصرف بنفسه في غيره هذا المال في غير هذا الباد
 فلا يمكن ان يشتري بغيره أيضاً درر قال لا يمكن لا يتجاوز عما عينه من هذه الاشياء كما
 لا يتعدى أحد الشئ بكن في الشركة المقيدة مع ثنى أو المراد بالخصخص شخص معين لانه لو
 قال على ان تستمرى من أهل الكوفة أو قال على ان تعمل في الصرف وقتاً تسمى في الصدارة
 وتبيع منه مبيع في الكوفة من رجل ليس من أهل الكوفة أو من غير الصدارة جاز
 فوله على ان تستمرى من أهل الكوفة الخ كذا لو قال خذ هذا المال لتعمل به في الكوفة لانه
 نفسه له أو قال فاعمل به في الكوفة لان القائل لو مل أو قال خذ نصف بالكوفة لان المالك
 لا لاصاق أو قال خذ مضاربة بالنصف في الكوفة لان في اللطرف وإنما يكون ظرفاً اذا حصل
 الفعل فيه أو قال على ان تعمل بالكوفة لان على الشرط فيتمتع به بخلاف ما لو قال خذ هذا
 المال وأعمل به في الكوفة حيث كان له ان يعمل فيها وفي غيره لان الواو لا ظرف يصير بمنزلة
 المشورة زياى (أقول) وهذا معنى التخصيص وقوله جاز لان المقصود من هذا الكلام التقييد
 بالمكان أو بالنوع حتى لا يخرج من الكوفة في الاول ويبيع فيها من أهلها أو من
 غير أهلها ولا يجوز له ان يعمل في غير الصرف في الثاني ويشتري ويبيع من الصدارة وغيرهم
 لان التقييد بالمكان والنوع مفيد ولا يفيد التقييد بأهل الكوفة والصدارة لان كل واحد
 منهما جامع كثير لا يمكن احصاؤه زياى (قوله لان المضاربة تقبل التقييد بالمفيد) اى كالى
 الشركة بجر فافاد ان الشركة تكون بالاولى في قبول التقييد بالمفيد وفي الذخيرة لو نهى عن
 التصرف في المال عرض فباعه بعرض آخر لا يعمل فيه فلو باع بالدرهم بعمل النسي ا قال
 في الهندية الاصل ان رب المال متى شرط على المضارب شرطاً في المضاربة ان كان شرطاً لرب
 المال فيه فانه يصح ويجب على المضارب مراعاته والوفاء به واذ لم يف به صار مخالفاً وعاملاً
 بغير أمره وان كان شرطاً لا فائدة فيه لرب المال فانه لا يصح ويجعل كالمكسوت عنه كذا في
 المحيط (قوله ولو بعد العقد) قبل التصرف في رأس المال أو بعد التصرف ثم صار المال ناضفاً فانه
 يصح تخصيصه لانه على علة فعل لا تخصيصه بالنسي عن السفر يجري على هذا كالى الخ (قوله
 خام بعصر المال عرض الخ) قيل لعل العلة في ذلك ظهور كون ما اشترى من البضاعة يروح كمال
 الرواج في بلدة كذا فاذا ظهر له ذلك فالمصلحة حينئذ في السفر الى تلك البلدة ليكون الربح أوفر
 ١١ قال في الفتاوى الظهيرة والاصح ان نهى عن السفر عام على الاطلاق ١١ (قوله)

٢ قوله مضاربة في نسخة
 بضاعة كذا هم امش الاصل

أو ساعه أو وقت أو شخص
 عينه المالك لان المضاربة
 تقبل التقييد بالمفيد ولو
 بعد العقد لم يصح المال
 عرضاً لانه حينئذ

(قوله عاله) متعلق بكل من قصر وحل (قوله وقد قبل له ذلك) أى اعمل برأيك مخ (قوله)
 فهو متطوع) أى بما زاد فليس له حصته من الثمن (قوله لانه لا يملك الاستدانة بهذه المقالة)
 وهى اعمل برأيك (فات) والمراد بالاستدانة نحو ما قدمناه عن الفهسة انى فهذا اعله اذا نص
 أمالوا استدان تقودا الظاهر انه لا يصح لانه توكيل بالاستتراض وهو باطل كما مر فى الوكالة
 وفى الخاتمة من فصل شركة العنان ولا يملك الاستدانة على صاحبه ويرجع المقرض عليه له على
 صاحبه لان التوكيل بالاستدانة توكيل بالاستتراض وهو باطل لانه توكيل بالكفى الا ان
 يقول الوكيل للمقرض ان فلانا يستقرض منك كذا حينئذ يكون على الموكل لا الوكيل انتهى
 أى لانه رسالة لا وكالة كما قدمناه فى باب الوكالة والظاهر ان المضاربة كذلك كما قلنا فليجمع
 (قوله فشرىك بما زاد الصبغ) أى والنشاء والاولى ان يقول نشرىك بقدر قيمة الصبغ حتى
 لو بيع بغيره يقيم الثمن على قيمة الصبغ والثوب الا يضر كما فى قريبا (قوله كأنه ليط) أى يصير
 شريكاه أيضا فلا يضمن به ما سلف ان يملك الخلط بالتميم وفى بعض النسخ بالخلط أى بسبب
 خلط ماله وهو الصبغ أو النشاء بحال المضاربة وكلاهما صحيح (قوله وكان له حصصة صبغة
 الخ) أى اذا بيع الثياب كان حصصة صبغة الصبغ فى الثوب للمضارب وحصصة الثوب الا يضر فى
 مال المضاربة قاله أبو الطيب أى فلو كان الثوب على تقدير أنه أيضا يساوى خمسة وعلى تقدير
 كونه آخر يساوى ستة كان له سدس الثمن وخصة الاسداس للمضاربة رأس المال
 لصاحبه والربح بينهما على ما شرطنا (قوله فى ماها) أى مال المضاربة فيصيران فيه على ما شرطنا
 فى الربح (قوله بل غاصبا) فيخرج مال المضاربة عن ان يكون أمانة فيضمن ويكون الربح له على
 ماهر وسأيت فى كتاب الغصب انه اذا غصب ثوبا فصبغه فالمالك بالخيار ان شاء ضمنه الثوب
 أيضا وأخذ الثوب وأعطاه قيمة الصبغ (قوله نقص عند الامام) وعندهما كلاهما وهو
 المنتهى وقد مر انه اختلاف زمان لا برهان وفى زمانه لا بعد نقصا بل هو من أحسن الألوان
 فيدخل فى اعمل برأيك سائر الألوان كالحمرة (قوله ولا يملك ايضا تجاوزا زبلد) أشباهه الى أنه لو
 عين سوقا من بلد لم يصح التبعين لان البلد مع ثبائط أطرافه كبضعة واحدة الا اذا صرح
 بنهى سوق مته أو قال لا تعمل بغير هذا السوق منه فحينئذ يصح كفى الهداية وباتى قريبا
 ثم يجوز صور قدت المضاربة فيها بالمكان ثمانية مئة منها يقصد التقيد فيها أو اثنتان لا فلى
 يقصد ستة وهى دفعت المال اليك مضاربة بكذا فى الكوفة أو على ان تعمل به فيها
 أو تعمل به فيها أو تعمل بغيرها أو خذته تعمل به فيها جزما أو فاعمل به فيها والذات
 لا يفيدان وهما مادفت اليك مضاربة بعمل به فيها أو فاعمل به والاصل انه متى عقب
 بالابتداء به ويمكن تناو على ما قبله يجعل مبنيا عليه كفى الالفاظ الستة وان صح الابتداء
 به لا يبق على ما قبله ويجعل مبدأ أو متعلا كفى اللفظين الآخرين وحينئذ تكون الزيادة
 شورى وكان له ان يعمل بالكوفة وغيرها كفى الهندية عن الكافى واعترض عليه أن
 صورة تعمل به بالرفع ينبغي أن تكون عمالا يقيد الشخص لان العمل كاحتمال ان يكون حالا
 يحتمل أن يكون استثنافا وأجيب عنه فى الشرح باجوبة أحسن ثم اقول له اعمل بدون
 الواو استثناف قطعا وبالواو استثناف أو عطف ولا يحتمل الحال لان الاشياء لا يقع حالا

(عاله) قد (قبل له ذلك)
 فهو متطوع) لانه لا يملك
 الاستدانة بهذه المقالة
 وانما قال بالماله لانه لو قصر
 بالنشاء فحكمه كصبغ
 (وان صبغة آخر فشرىك
 بما زاد) الصبغ ودخل
 فى اعمل برأيك كأنه ليط
 (و) كان (له حصصة) قيمة
 (صبغة) ان يبيع وحصصة
 (الثوب) أيضا (فى ماها)
 ولو لم يقل اعمل برأيك لم يكن
 ضمير كالمبالغة او انما قال
 اجبر الماهر ان السواد قصر
 عند الامام فلا يدخل فى اعمل
 برأيك يصح (ولا) يملك
 أيضا (تجاوزا زبلد)

ان يستدين على المضاربة وارفع ذلك لم يجز على رب المال لا ترى انه اذا اشترى برأس المال
فهذا قبل التمسك بهم يرجع المضارب عليه به بئله واذا كان كذلك فرب المال لم يرض ان يضمن
الامتعاد ر رأس المال فلو جوزنا الاستدانة لزمه ضمان ما لم يرض به وذلك لا يصح واذا لم يصح
استدانة على رب المال لزمه العين خاصة وقد قالوا ليس للمضارب ان يأخذ شفعة لان ذلك
استدانة وهو لا يملك الاستدانة وكذا لا يعطى شفعة لان ذلك قرض وهو لا يملك القرض
ولو قال له اعمل برأيتك اننى ط عن الشاى مختصر او اذا لم تصح الاستدانة لزم الدين خاصة
وأما على الاستدانة فتشمل الاستدانة على مال المضاربة والاستدانة على اصل مال المضاربة
كلاهما لا يصح على حله او على قصارته وهو متطوع فى ذلك وفى القه ستافى عن نزع الطحاوى
صورتها كما اذا اشترى ساعة بنى دين وليس عنده من مال المضاربة شئ من جنس ذلك الفئ
ولو كان عنده من جنسه كان شره على المضاربة ولم يكن من الاستدانة شئ والظاهر ان
ما عنده اذا لم يوفى فصار اذ عليه استدانة وقد صنفنا عن البحر اذا اشترى باكثر من المال كانت
الزيادة ولا يضمن به هذا الخطا الحكمين وفى البدائع كالاتجوز الاستدانة على مال المضاربة
لا تجوز على اصلاحه فلو اشترى بجميع ماله اربابا ثم اشترى على حله او قصرها وقتلها كان
متطوعا وعاقدا لنفسه ط عن الشاى وهذا ما ذكره المصنف بقوله فلو اشترى بمال المضاربة
ثوبالغ فاشترى بالقرودى الى الحكمين (قوله اى اعمل برأيتك) أشار الى ان اسم الاشارة راجع
له خاصة لاله وللاذن فان بالاذن المصرح بملك ذلك كما يقول ما لم ينص عليه ما (قوله ما لم ينص
المالك عليه ما) قال فى البرازية وكذا لاخذ بالشفعة لا يملكه الا بالانص وملك البيع القاسد
لا باطل لقوله فى الاشباه (قوله وانما استدان كانت شركة الخ) اى استدان بالاذن وما اشترى
بينهما صقان وكذا الدين عليه ما لا يتغير وجب المضاربة ببيع ماله ما على ما شرط فقه ستافى
(أقول) وشركة الوجوه هى ان يتفق على الشراء فشيئة ويكون المشتري عليه ما اثنان او انصافا
ولربح يتبع هذا الشرط ولو جهلاه مخالفا ولم يوجد بما ذكره يظهر لى ان يكون المشتري
لدين لا لشر لو لم يشترى مع ثأ أو مجبه ولا وجه التفرع ومعنى غنما وجهه الجنس وقد قيل له
شركة ما يختاره والا فلا يشترى كما قدم فى الوكالة لكن ظاهر المتن انه لرب المال ويوجه على
حسب الشرط وقته فى الضمى ما لا يتغير فى المصرح وقوله كانت شركة اى شركة منزلة شركة
الوجوه كما فى الهداية وصورة الاستدانة ان يشترى بالدرهم شيئا او الدنانير بعد ما اشترى
برأس المال ساعة او يشترى بمكيل أو وزون ورأس المال فى يده دراهم وذنائبه لانه اشترى
غير رأس المال فيملك استدانة بخلاف مالواشترى بذنائبه ورأس المال فى يده دراهم
وبذراه م ورأس المال فى يده دنائير لان الدرهم و الدنانير جنس فى الغنمة فلا يكون هذا
اشترائين كذا فى شرح لوائى واستدانة مما ذكره الشارح ان شركة الوجوه لا يلزم
بهم الثلث لوعن المال أصلا بل ان يشترى بالذهب مائة سواه كان مع ذلك شرا بمال كما هو
وبالذهب فقط (قوله وجبت) اى حين لا يملك القرض والاستدانة وكان الارضى قدعه
على قوله ما لم ينص عليه ما (قوله فلو اشترى) تفريع على عدم جواز الاستدانة كما ذكرنا (قوله
أو جعل متاع المضاربة) اى اعطى أجره الجاهل من عنده لاجلها كذا فى أخى جابى

اى اعمل برأيتك لانهم ما
ليس من صنيع التجار فلم
يدخل فى النعميم (ما لم ينص)
المالك (عليه ما) فبما يملكها
واذا استدان كانت شركة
وجوه وجبت (قوله فلو اشترى)
بمال المضاربة ثوبا وقصر
بالماء أو جعل متاع المضاربة

المضاربة وثوباً بعها فيملكها بطلان الإيجاب وهو الإيداع والإصاع والإجرة ولا تجاروا من
والارتمان وما أشبه ذلك وقسم آخر ليس من المضاربة المطلقة لكنه يحتج أن يلحق به اعتد
وجود الدلالة وهو أنبات الشركة في المضاربة بأن يدفع إلى غيره مضاربة أو يخط مال المضاربة
بماله أو بمال غيره فانه لا يملك هذا بطلان المضاربة لأن رب المال لم يرض بشركة غيره وهو أمر
زائد على ما تقوم به التجارة فلا يتناولها عقد المضاربة لكن يحتج أن يلحق بها بالتعديم
وقسم لا يمكن أن يلحق بها وهو الافتراض والاستدانة على المال لأن الافتراض ليس بتجارة
وكذا الاستدانة على المال بل تصرف بغير رأس المال والنوكيل مقيد برأس المال انتهى (قوله
والشركة) لانها فوقها (قوله) والخط مال نفسه (وكذا) بمال غيره كافي للبرهان لانه شركة
الان تكون معاملة التجار في تلك البلدان المضاربين يخطون ولا يبنونهم فان غالب التعارف
في مثله وجب ان لا يضمن كافي للتأخرية وفيها من الثاني عند دفع الى رجل ألفاً بالنصف ثم
أنا أخرى كذلك لخط المضارب المالكين فهو على ثلاثة وجوه اما ان قال المضارب في كل من
المضاربين اعلم برأيتك أو لم يقل فيه ما أو قال في أحدهما فقط وعلى كل فاما ان يكون قبل
الربح في المالين أو بعده فبهما أو في أحدهما بنى الوجه الاول لا يضمن مطلقاً وفي الثاني ان
خط قبل الربح فبهما فلا ضمان أيضاً وان بعده فبهما ضمن المالكين وحصة رب المال من الربح
قبل الخط وان بعد الربح في أحدهما فقط ضمن الذي لا يربح فيه وفي الثالث اما ان يكون قوله
اعلم برأيتك في الاولى أو يكون في الثانية وعلى كل على أربعة وجوه اما ان يخطه ما قبل الربح فبهما
أو بعده في الاولى فقط أو بعده في الثانية فقط أو بعده فبهما قبل الربح فبهما أو بعده في الثانية
فان قال في الاولى لا يضمن الاول والثاني فيما لو خط قبل الربح فبهما اهـ قال في مشتمل
الاحكام وفي فتاوى أبي الليث اذا دفع الى رجل دراهم مضاربة ولم يقل اعلم في ذلك برأيتك
والحال ان معاملة التجار في تلك البلدان يخطون الاموال وأرباب الاموال لا يبنونهم عن ذلك
وقد غالب التعارف في مثل هذا جوت ان لا يضمن ويكون الامر محمولا على ما تعارفوا (قوله
الاباذن أو اعلم برأيتك) وفي المقدسي وما تشارك المضاربة فيه الوكلاء لو قال اعلم برأيتك
فلم مضارب ان يضارب ويقول الثاني اعلم برأيتك ويكون للثاني ان يضارب بخلاف الوكيل الثاني
ومنها الروادع دعيه دعيه فكل عن المدين انه ماضى به بنى العبد على المضاربة بخلاف
الوكيل وفي الاشياء اذا قال له اعلم برأيتك ثم قال له لا تعمل برأيتك صح فيه لانه اذا كان بعد العمل
اهـ (قوله) اذ الشيء لا يضمن مثله) هذا الغيا يظهر على ان المضاربة لا تفي الشركة والخط
فالاو ان يقول ولا اعلى منه لان الشركة والخط اعلى من المضاربة لانها شركة كافي أصل
المال وأورد على قوامه اذ الشيء لا يضمن مثله المأذون فانه باذن له بعد والمالك له ان يكاتب
والمستاجر له ان يؤجر والمستهير له ان يعير ما لم يخالف بالاستعمال واجب بان هو لا يصرفون
بطريق الملكية لانه انما في الثاني اما ان يكون فلان الاذن فك الجرح ثم بعد ذلك
يتصرف العبد بحكم الملكية الاممية والمالك ماحر ايد او المستأجر والمستعير ملكا
المنفعة والمضارب يعمل بطريق النيابة فلا بد من التخصيص عليه أو التفويض المطلق اليه
ط بزيادة من الكفاية (قوله) ولا الافتراض والاستدانة) قال في شرح الاقطع لا يجوز لاه مضارب

والشركة والخط مال
نفسه (الاباذن أو اعلم
برأيتك) اذ الشيء لا يضمن
مثله (لا) الافتراض
والاستدانة وان قيل له
ذلك

الهلاك وفي مكان كذلك (قوله) ولودفع له المال في يده على الظاهر) وعن أبي يوسف عن الامام
 أنه ان دفع اليه المال في يده ليس له ان يسافر به وان دفع اليه في غربة كان له ان يسافر به الى
 يده لان الظاهر ان صاحبه مرضى به اذا الانسان لا يقيم في دار الغربة دائما غالبا فاعطاؤه المال في
 هذه الحالة ثم علمه بجاله يدل على رضاه به وجه الظاهر ان المضاربة مستقاة من الضرب في الارض
 فيعلم كعطاء العقد اذا لفظ دال عليه ولان لم انه تعريض على الهلاك لان الظاهر فيه
 السلامة ولا يعتبر بالموهوم كما في الزيلعي (قوله ولولرب المال) أراد بالابضاع له استعانة
 فيكون ما اشتراه وما باعه على المضاربة لاما هو المتعارف من ان يكون المال لا يضيع والعمل
 من الآخر كما في البرجندي (قوله ولا تفسد به المضاربة) لان حق التصرف للمضارب فيصليح ان
 يكون رب المال وكذا علمه في التصرف خلافا لفران رب المال عنده فينفذ تصرفه لنفسه
 وهو لا يصلح ان يكون وكيله فيه فيكون مستعدا وقول العيني ويكون الربح للعامل صوابه
 ولا يكون او يحمل العامل على المضارب الذي وحده منه الابضاع وان لم يعمل باقله كذا ذكره
 الشيخ شاهين وليس المراد بالربح الذي يكون للمضارب في كلام الشيخ شاهين دون رب المال
 اذا دفع اليه المال بضاعة اصل الربح بل ما يخصه منه فتنبه أبو الوعد (قوله كما يجبي) اي في
 اول المنقرعات (قوله والرهن والارتمان) قال في الجرح وله ان يرهن ويرهن به ولو اخذت خلا
 او تخبر امعه له على ان يبقى في تلقهها وتابيعها من المال لم يجز عليها وان قال له اعطى برأين
 فان رهن شيئا من المضاربة ضمنه ولو اخر الثمن جاز على رب المال ولا يضمن بخلاف الوكيل
 الخاص ولو طبع بعض الثمن ان اعيب ما من المشتري فيه وما حط حصته أو أكثره غير اجاز وان
 كان لا يتقاعن الناس في الزيادة يبيع ويضمن ذلك من ماله لرب المال وكان رأس المال ما بقي على
 المشتري ويحرم عليه وطء الجارية ولو باذن رب المال ولو تزوجه ابتزج رب المال جاز ان لم
 يكن في المال ربح وخرجت الجارية عن المضاربة وان كان فيه ربح لا يجوز وليس له ان يعمل
 ما فيه ضرر ولا ما لا يعمله التجار وليس لاحد المضاربين ان يبيع أو يشتري بغير اذن صاحبه
 ولو اشترى بما لا يتقاعن الناس في مثله يكون مخالفا وان قيل له عمل برأيك ولو باع بهذه الصفة
 جاز خلافا لما كالم كيل بالبيع المطلق واذا اشترى باكثر من المال كانت الزيادة له ولا يضمن
 بهذا الخطا الحكمي ولو كان المال دراهم فاشترى بغير الاثمان كان لنفسه وبالدنانير للمضاربة
 لانها جنس هذا انتهى (قوله والاستتجار) اي استتجارا لعمال الاعمال والمنازل لحفظ
 الاموال والسفن والذواب كما في الخاتمية والايجار كذلك عبد الحليم (قوله فلواستاجر الخ)
 كان هذا في عرفهم انه من صنيع التجار وفي عرفنا ليس هو من صنيعهم فينبغي ان لا يملكه (قوله
 اي قبول الحوالة) هذا ليس معنى الاحتمال لان الاحتمال كونه محتملا لذلك برضا المحيل
 والمحال عليه والمحال وانما اقتصر عليه لانه المقتضد هنا ط (قوله من صنيع التجار) اي علمهم
 وفي بعض النسخ صناعات جمع صنعة بمعنى مصنوعة (قوله لا يملك المضاربة) هذا اذا كانت
 المضاربة بتان صحيحتين أما اذا كانت احداها مافادة أو كلتاها مافلا يمتنع منه المضارب فله
 ميرى الدين وهذا ايضا اذا كانت مع غير رب المال اما اذا كانت معه فهي صحيحة كما تقدم
 عن الاستيعابي * قال الصدر الشهيد التصرفات في المضاربة ثلاثة اقسام قسم هو من باب

ولودفع له المال في يده على
 الظاهر (والابضاع) اي
 دفع المال بضاعة (ولولرب
 المال ولا تفسد به) المضاربة
 كما يجبي (و) يملك (الابداع
 والرهن والارتمان والاجارة
 والاستتجار) فلواستاجر
 أرضا يضيها استزعمها أو
 يغرسها جاز ظهريه
 (والاحتمال) اي قبول
 الحوالة (بالتن مطلقا) على
 الايسر والاعسر لان كل ذلك
 من صنيع التجار (لا يملك
 المضاربة)

عنها كالأوقية يئله أخرى فبعتين السفر ولا يبيع في بلد الزوم القيد وكلام المؤلف على حذف
 أي التسمية فيه وهو بيان للمطلقة (قوله أوزمان) فلو قيد بالشئ فليس له أن يبيع بالبيع
 كعكسه (قوله أوزمان) فلو قيد بالبراس له أن يبيع في الرقيق مثلا وينبغي أن يراد أن شخص من
 المعاملين بعده كما سيذكره فأنهم أحسن من المقيدة كما حققه قاضي زاده ثم لا يجوز للمضارب
 أن يعمل في غير ذلك المقيد شلبي (قوله البيع) قال الشهاب الشامي في شرحه اشترى المضارب
 أرباعا بالانتخابين الناس فيه يكون مخالفا قال له رب المال اعمل برأيك أولالان الغبن الفاحش
 تبرع وهو ما مور بالتجارة لا بالتبرع ولو باع مال المضاربة بالانتخابين فيه أو باجل غير متعارف
 جاز عند الامام خلافا لهما كالوكيل بالبيع ٨١ وانما يبيع ويشترى من غير أهله وفروعه
 كذا في سري الدين عن الولوالجية ط (قوله ولو فاسدا) لان المبيع فيه ملك بالقبض فيحصل
 الربح بعد قد المعاضضة وهو صريح التجار بخلاف الباطل كما في الاشياء وليس المراد منه انه يجوز
 له مباشرة طرقة بل المراد انه لا يكون به مخالفا لا يكون غاصبا فلا يخرج المال عن كونه في
 يده امانة أبو السعود (قوله ونسبة) النسبة بالهمز والناس ما لم يأتوا خيرا ولو اختلفا في النقد
 والنسيئة فاقول للمضارب في المضاربة وللموكل في الوكالة كما مر متنا في الوكالة (قوله متعارفة)
 احتراز به عما اذا باع الى أجل طويل زيلعي أي كنهين في عرفنا أو أجل بل بعده عقد التجار
 كعشرين سنة كما في الدرر وانما جازله النسبة لانه عسى لا يحصل له الربح الا بالنسيئة حتى لو
 شرط عليه البيع بالنقد لا يجوز له ان يبيع بنفسية وفي شرط النسبة يجوز له ان يبيع بالنقد وفي
 الهندية عن المسوط قالوا وهذا اذا باعه بالنقد بمثل قيمته أو أكثر أو بمثل ما سمي له من الثمن فان
 كان بدون ذلك فهو مخالف ولو قال لا تبعه بأكثر من ألف فباع بأكثر جاز له خيرا صاحبه كذا في
 الحاوي * لو كانت المضاربة مطلقة فخصها رب المال بعد عقد المضاربة بنحو أن قال لا تبع
 بالنسيئة أو لا تشترى قديقا ولا طعاما أو لا تشترى من فلان أو لا تسافر فان كان التخصيص قبل ان
 يعمل المضارب أو بعد ما عمل فاشترى وباع وقبض الثمن وصار المال ناضجا جاز تخصيصه وان
 كان التخصيص بعد ما عمل وصار المال عرضا لا يصح وكذا لو نهى عن السفر ففي الرواية التي
 علمت السفر في المضاربة المطلقة ان كان المال عرضا لا يصح منه كذا في فتاوى قاضيتان فاذا
 اشترى بعض المال شيئا ثم قال لا تعمل به الا في الحنطة لم يكن له ان يشتري بالباقي الا الحنطة فاذا
 باع ذلك الشيء وصار نقد لم يشتر به الا الحنطة كذا في الحاوي انتهى (قوله والشراء) أي انقدا
 أو نسيئة بغبن يبيع فلو اشترى بغبن فاحش مخالف وان قال له اعمل برأيك كما في الأخيرة
 والاطلاق مشعر بجواز تجارته مع كل أحد لكن في النظم انه لا يجتمع امرأته وولده الكبير
 العاقل والديه عنه خلافا لهما ولا يشترى من عبده المأذون وقيل من مكانته بما لا يتناقض
 فهو متنا (قوله والتوكيل) لانه دون المضاربة وجزمتم فالمضاربة تتضمن الاذن به (قوله
 بهما) أي بالبيع والشراء (قوله والسفر براوجرا) الا ان ينه عنه نصا مطلقا على الاصح كما في
 الظهيرية وفي الحاشية له ان يسافر وهو قول أبي يوسف كما في المقدسي وفي التمهيد في قول أبي حنيفة فهو محمود والصحيح
 وعن أبي حنيفة انه لا يسافر وهو قول أبي يوسف كما في المقدسي وفي التمهيد في قول أبي حنيفة فهو محمود والصحيح
 مخوفاً ينبغي عنه الناس في قوتهم قال الرحبي وله السفر براوجرا أي في وقت لا يغلب فيه

أوزمان أوزمان (البيع)
 ولو فاسدا (تقد ونسبة)
 متعارفة والشراء والتوكيل
 بهما والسفر براوجرا

الى هي مقيدة بما ادعى المدعي مدعى الفساد يدعى الفساد استحقاق مال على نفسه كما في الخيانة
 يكون القول قوله كما قدمناه من الذخيرة وحينئذ لا صحة لقول المصنف فالتقول للمضارب
 والصواب فالتقول لرب المال لانه المدعى للفساد لا يدفع بدواه الفساد استحقاق مال عن نفسه
 وحينئذ يثبت الاستنباه ولا وجه لما قيل ان القول في هذه الصلوة قول مدعى الصحة حيث كانت
 القاعدة مقيدة بما ذكرناه اهـ كلام الحموي فلما كان في كلام الاشياء ما يقتضي عدم صحة
 الاستنباه على ما ذكره المصنف وافقنا في الخيانة والذخيرة ابرهانية في الفصل الرابع عشر
 منها من المضاربة ونحوها للصواب حيث قال فالتقول للمضارب والصواب فالتقول لرب المال
 على ما ذكره الحموي مستنداً بالعبارة الذخيرة التي نقله عنها قال الشارح وما في الاشياء فيه اشتباه
 فلا يحرر ما يكشف ذلك الاشتباه والذي نقله الحموي عن الذخيرة هو ما ذكره في البيوع في الفصل
 العاشر وهو ان ما ذكر في عبارته كان نقله عنه ما ذكر قال المضارب لرب المال شرطت لي نصف الربح
 الا عشرة ورب المال يدعي جواز المضاربة بان قال شرطت لك نصف الربح وقد صرح صاحب
 الذخيرة في كتاب المضاربة بانه لو قال المضارب شرطت لي نصف الربح وزيادة عشرة ان القول
 فيه للمضارب وعلمه بان رب المال يدعي شرطاً لانه لو ادعى فساد العقد فلا يتقبل كما تقدم في
 عبارته فلا يتم ما قاله المحقق الحموي لمجرد تعميل صاحب الذخيرة مع نفسه ان الحكم خلاف ذلك
 ولا سيما ان ما ذكره الفقيه في غيابه فالحق ما جرى عليه في المنع تامل (قوله وما في الاشياء)
 من قوله القول قول مدعى الصحة الا اذا قال رب المال شرطت لك الثلث وزيادة عشرة وقال
 المضارب الثلث فالتقول للمضارب كما في الذخيرة اهـ (قوله فيه اشتباه) فانه ظن ان الفرع
 خارج عن القاعدة مع انه داخل فيها لاننا جعلنا القول فيه مدعى الصحة وهو المضارب المدعى
 وقوعها بالثلث فلا يصح قوله الا اذا قال رب المال الخ كذا في المنع وذكره كرهه فيه الشيخ صالح
 في حاشيته علموا وحينئذ فلا وجه لما ذكره الحموي في حل هذه العبارة ونصه قوله أي صاحب
 الاشياء القول بمدعى الصحة ليس هذا على اطلاقه بل هو مقيد بما اذا لم يدفع مدعى الفساد
 بدعوى الفساد استحقاق مال عن نفسه كما اذا ادعى المضارب فساد العقد بان قال رب المال
 شرطت لي الربح الا عشرة ورب المال يدعي جواز المضاربة بان قال شرطت لك نصف الربح
 فالتقول قول رب المال لان المضارب بدعى الفساد لا يدفع استحقاقاً عن نفسه لان المستحق
 على المضارب منافعه والمستحق على رب المال جزء من الربح وانه عين المال والمال خير من
 المنفعة والاحتشاق بعوض هو خير كالاحتشاق فلم يكن المضارب بدعى الفساد ادفعاً عن
 نفسه استحقاقاً فلا يتقبل قوله ورب المال اذا ادعى فساد المضاربة بان قال للمضارب شرطت
 لك نصف الربح الا عشرة والمضارب ادعى جواز المضاربة بان قال شرطت لي نصف الربح
 فالتقول لرب المال لانه بدعى الفساد يدفع عن نفسه استحقاقاً مال لان ما يستحق لرب المال
 منفعة المضارب وما يستحق على رب المال عين مال وهو خير من الربح والعين خير من المنفعة
 وان كان كذلك كان رب المال بدعى الفساد ادفعاً عن نفسه استحقاقاً في زيادة المال فكان
 القول قوله كذا في الذخيرة (قوله في المطلقة) يسكون الطاء المهملة كان يقول دفعت لك
 هذا المال مضاربة ولم يزد عليه (قوله التي لم تقيد بمكان) اما لو قيد في الباء فليس له أن يسافر

وما في الاشياء فيه اشتباه
 فافهم (وعلمنا المضارب في
 المطابقة) التي لم تقيد بمكان

بان شرط العمل على رب المال شرط ليس بواحد منهما فلم يطرد هذا الضابط الكلّي (أقول)
 دفعه على مناسقه المصنف ظاهر لانه ذكر هذا الشرط اولاً واتى بالضابط الكلّي بعده فيحصل
 على غير هذا الشرط بقربة المقابلة. واما على ما هو ترتيب صاحب الهداية حيث أخذ ذكر هذا
 الشرط عن ذلك فيكون مخصوصاً به بل يكون بمنزلة الاستثناء عنه ونظائره أكثر من أن
 تحصى كما لا يخفى على من تدرب هذا ولبعض الشراح هنا جواب عنه ولبعضهم اعتراض عليه
 ولذلك تركوا وما ذكرناه أولى وما يقال في دفع الاعتراض من أن الشرط الذي يوجب بهالة
 الربح ليس فساد المضاربة بمقارنة شرط فاسد بل لانعدام محتمل وهو معلومة الربح وكذا
 فسادها بشرط العمل على رب المال ليس لكونه شرطاً فاسداً بل لانتفاء اتفاق شرط صحة
 المضاربة وهو تسليم المال الى المضارب (أقول) كون كل من هذين الشرطين متقدراً على شرط
 من الشروط الستة لا ينسحق ورد ذلك الشرط على هذا الضابط الكلّي لانه في بيان الشرط
 المفسد وغيره المفسد والفرق بينهما (وأقول) الامر أقرب من ذلك كما يقال هذه الكتابة غير
 صحيحة ويراد فيما يفسد المضاربة اشتراط العمل الخ تأمل (قوله يفسدها) فلهام العمل أجبر مثل
 عمله لانه لم يرض بالعمل بخلافه لا دليل الى المسمى الشرط للفساد فيصاري أجبر المثل ضرورة
 والربح لرب المال لانه تمام ملكه دور (قوله والا) أي والا يكتسب واحداً منهما أي لم يوجب
 ان شرط جهة الربح ولا قطعاً في التمرة بطل الشرط كاشتراط الخسران على المضارب وكذا
 على رب المال أو عليهما كافي التحفصة (قوله وصح العقد اعتباراً بالوكالة) لان الخسران جزء
 هالك من المال فلا يجوز أن يلزم غير رب المال لكونه شرطاً زائداً لا يوجب قطع التمرة في الربح
 والجهة فيه لانه لا يفسد المضاربة لانها لا تفسد بالشرط الفاسد كالكافة ولان محتمل ان توقف
 على القبض فلا تبطل بالشرط كالهبة دور (قوله ولو ادعى المضارب فسادها) الاخصر الاوضح
 أن يقول والقول المدعى الصحة منهما (قوله الاصل أن القول المدعى الصحة في العقود) فبده في
 الأخيرة بما اذا اتحد العقد أمالوا اختلاف العقد فالقول لرب المال اذا اتفقا على ما يكتفي الصحة
 المضاربة وادعى رب المال شرط الزيادة لوجب فساد العقد فلا يقبل ويانه انه لو ادعى المضارب
 اشتراط ثلث الربح وادعى رب المال استثناء عشرة منه فالقول لرب المال لان المضارب يدعى
 صحة المضاربة ورب المال يدعى الاجارة الفاسدة وهم مختلفان فصار كالأقرب بالاجارة الفاسدة
 وادعى الاضرار الصحيح منه كان القول لرب المال لاختلاف العقدين المال وادعى المضارب
 ان الشرط ثلث الربح وادعى رب المال الثلث وعشرة دراهم كان القول للمضارب لانه يدعى
 شرطاً زائداً لوجب فساد العقد فلا يقبل قوله كافي البيع اذا اتفقا عليه وادعى أحدهما
 أجل مجهول لا يوجب فساد العقد وانكر الاضرار بخلاف قوله اشتراط ثلث الربح الا عشرة
 لان هاتك اتفقا على ما يكتفي الصحة العقد لان الكلام المقرون بالاستثناء تمكلم بما وراء
 المستثنى وذلك مجهول يقع صحة العقد (قوله ولو فيه فسادها) لانه يمكن ان لا يظهر ربح الا
 العشرة فاستثنوا ما مؤدى الى قطع التمرة في الربح (قوله الا اذا قال رب المال شرط ثلث ثلث
 الربح) قبل عليه لا يظهر استثناء هذا النوع من القاعدة لان رب المال يدعى الفساد والمضارب
 الصحة والقول المدعى انه وادخل تحت القاعدة كما لا يخفى (أقول) ليست القاعدة على إطلاقها

يفسدها والابطال الشرط
 وصح العقد اعتباراً بالوكالة
 (ولو ادعى المضارب فسادها)
 فاقول لرب المال وبعبارة
 فلهام المضارب الاصل ان
 القول المدعى الصحة في
 العقد ود الا اذا قال رب
 المال شرط ثلث الربح
 الا عشرة وقال المضارب
 الثلث فاقول لرب المال
 ولو فيه فسادها لانه يمكن
 زيادة يدعى المضارب خاتمة

على المسمى لانه الموم من جملة ما يحصل به عمله اه أبو السعود وانما تكون اجارة فاسدة اذا
فسدت ان لم يبين مدة معلومة املوا بيننا ينبغي أن يكون أجيرا خاصا فيستحق بتسليم نفسه في
المدة كما هو حكم الاجير الخاص والراجح (قوله) وكون نصيب كل منهما معلوما عند العقد لان
الربح هو المعقود عليه وجهانته تجب فساد العقد اه درر (قوله) فسدت لانها
شرطان لاقتضاءهما العقد قال في التاخرية وما لا يوجب شيئا من ذلك لا يوجب فساد المضاربة
فتحوان بشرط ان تكون الوضعية عليهم وفي الفتاوى العتبية ولو قال ان الربح والوضعية
بيننا لم يجوز وكذا لو شرط الوضعية اوبهضها على المضارب فسدت وذكر الكرخي ان الشرط
باطل وتصح المضاربة اذا شرط فيه نصف الربح وفي الذخيرة ذكر شيخ الاسلام في أول المضاربة
ان المضاربة لا تفسد بالشرط التام فسادا اذا شرط للمضارب ربح عشرة فسدت لان شرط
فاسد لانه شرط تنقضي به الشراكة في الربح اه (قوله) يوجب جهالة في الربح كما اذا شرط له
نصف الربح أو ثلثه أو ربعه أو الترتيدية حاجي يعني ذكر مجموع الشلثة بطريق الترتيد
لاقتضاء الترتيدية جهالة الربح (قوله) أو يقطع الشراكة كالو شرط لاحدهم ادراهم مسماة حاجي
وأورد الاكل بشرط العمل على رب المال فانه يفسدها وليس بواحد منها ما واجب بان المراد
بالفساد ما بعد الوجود وهي عندنا شرط ذلك لم توجد المضاربة أصلا اذ حقيقة مقتضى أن يكون
العمل في امر طرف المضارب وفي المقدمي قال الزبي غيرة فلا صل ان كل شرط يوجب
جهل الربح أو قطع الشراكة فسد وما لا فلا قال الاكل بشرط العمل على رب المال لا يفسدها
وليس بواحد منها ما لم يطرد والجواب أنه قال وغير ذلك من الشروط الفاسدة لا يفسدها
واذا شرط العمل عليه فليس ذلك مضاربة وسبب النفي عن المعلوم صحيح يجوز ان نقول زيد
المعلوم ليس يصير وقوله بعد بشرط العمل على المالك فسد منه ما منع من تحققه قال
بعض المحققين مضمونه وان لم يكن فاسدا في نفسه لانه مفسد لما في المقام لان معنى القسم
الثاني من الاصل على ما سر جوابه هو ان غير ذلك من الشروط لا يفسد المضاربة بل تبقى صحيحة
ويبطل الشرط وقد أشار اليه المصنف بقوله كاشتراط الوضعية على المضارب وقد كان اعترف
به أولا حيث قال ولما كان من الشروط ما يفسد العقد ومنها ما يبطل في نفسه وتبقى المضاربة
صحيحة أراد ان يشير الى ذلك بما رجلى فقال شرط الخ ولا شك ان المضاربة لا تدرج في هذا
المعنى اه مافي المقدمي وبعبارة الدرر كذلك ان يفسد المضاربة كل شرط يوجب جهالة
الربح كما لو قال لث نصف الربح أو ثلثه أو ربعه لما سر ان الربح هو المعقود عليه فجهالة
تفسد العقد وغيره لا أي غير ذلك من الشروط الفاسدة بل يبطل الشرط كاشتراط التمسر ان
على المضارب فانه لا يقطعها وهو على رب المال قال المولى عبد الحليم قوله كما لو قال لث نصف
الربح أو ثلثه أو ربعه ولم يبين واحدا من هذه الكسور والاعدا وفي بعض النسخ أو شرط
ان يدفع المضارب داره الى رب المال ليه كنهما أو أرضه سنة ليزعها وهو الموافق لما في شرح
الهداية قوله وغيره أي غير كل شرط يوجب جهالة الربح أو غير كل شرط يوجب قطع الشراكة
في الربح أو جهالة لا يفسد ذلك الغير من الشروط الفاسدة فسادا عند المضاربة بل يبطل الشرط
وتبقى المضاربة صحيحة هذا هو المعنى من سرق الكلام ومقتضى الكلام ولكن اعتبرض عليه

(وكون نصيب كل منهما معلوما) عند العقد ومن شروطها كون نصيب المضارب من ربحه في الوشرط له من رأس المال أو منه ومن الربح فسدت وفي الجلالة كل شرط يوجب جهالة في الربح أو يقطع الشراكة

فهو - تاني وقال الاستيعابي اذ ارد المضارب رأس المال على المال وأمره ان يبيع ويشترى
على المضاربة ففعل وبيع فهو جائز على المضاربة والربح على ما شرط الا انه لم يوجد مدبر يبيع
النقد ولا دلائله لانه صار - تعينابه على العمل واذا وقع العمل من رب المال اعانة لا يعمل
استرداد بخلاف ما اذا شرط عمل رب المال حال العقد أف - ودحاى الامام القاضى العامرى
عن محمد بن ابراهيم الضرير ان شرط عمل رب المال مع المضارب انما يكون مقف - اذا ان شرط
العمل جملة أما اذا شرط رب المال لنفسه أن يتصرف فى المال بانقراده متى بدله وأن يتصرف
المضارب فى جميع المال بانقراده متى بدله جازت المضاربة بكافى الذخيرة وقيد بدرب المال لان
العاقلة لو لم يكن رب المال فان كان أهلا لالان يكون مضارباً فى ذلك المال كالأب والوصى يجوز
شرط العمل عليه وان لم يكن أهلاً كالأذن لا يجوز بكافى الشروح انتهى - وسبأ فى الباب
الاحتى متابعه هـ (قوله ايكنه التصرف) أى ولا نه فى معنى الاجارة والمال محل فيجب
تسميته (قوله لان العمل فيه سمان الجانبين) فلو شرط خلوص اليد لاحدهما لم تنعقد الشراكة
لان شرطها وهو العمل منه - ما كذا فى الدرر (قوله شاعرا) انصافا والاشاعرا - لا تحقق
المشاركة بينهم فى الربح قل أو كثر قاله فى البرهان وفى البحر الرابع ان يكون الربح بينهم شاعرا
كالنصف والثالث لاسهامه ما يقطع الشراكة كما تدرهم أو مع النصف عشرة أو ط أى
لاحق - أن لا يحصل من الربح الامتداد ما شرط له واذا اتى الشراكة فى الربح لا تنعقد - ق
المضاربة لانها جازت بخلاف القياس بالنص بطريق الشراكة فى الربح فيقتصر على مورد
النص وفى المتن اياه الى ان المشروط للمضارب انما يكون من الربح - حتى لو شرط من رأس
المال أو منه ومن الربح فسدت كفى الخزانة وعلمه تعريف المضاربة (قوله فلو عين قدرا
فسدت) اقطعه الشراكة فى الربح واذا فسدت فله أجر مثله لا يجاوز المشروط عند أبي يوسف
لرضا به اذا كان المسمى معلوما أمالو كان مجهولا كما هنا أو لم يوجد مدبر يبيع لا بقال رضى بالقدر
المشروط زيادة عن حصته من الربح لانه لم يرض بها الامع نصف الربح وهو معدوم فالمسمى
غيره المعلوم فيجب أجر المثل بالغاما بالغ لا وقد يجاب بان هذا العقد لما كان فاسدا كان ماسمى فيه
محظورا فقطع النظم عما هو موجب المضاربة وعول على ما عين معه على انه أجر مثله فى اجارة
لاموجب مضاربة ولا هذا قالوا هذه اجارة فى صورة مضاربة سموى عن المقدسى قلت
ما يجنبه المقدسى صرح به انتهى - تانى - من بالافصولين ونصه بهدان - حتى الخلاف عن
الصاحبين فان أجر المثل هل يجب بالغاما بالغ ولا يجاوز به المشروط قال والخلاف فيما
اذا ربح واما اذا لم يربح فاجر المثل بالغاما بالغ لانه لا يمكن تقديره الخ وحديثنا لا حاجة الى تكلف
الجواب ولا ينافى كلام الله - تانى ما - يأتى فى الشارح من قوله وعن أبي يوسف ان لم يربح فلا
أجر له انه ذكره بالفظ عن فلا ينافى كون المذهب عنده استحقاق الاجرة بالغاما بالغ ان يقال
ظاهر كلام المقدسى أن المسمى للمضارب من الربح اذا كان جزأ شاعرا كالنصف يقال انه معلوم
وهو مخالف لما فى الشافى - حيث قال فان كان المسمى معلوما لا يرد عليه وان كان مجهولا كدابة
أو ثوب يجب بالغاما بالغ وان كان معلوما من وجه دون وجه كبلن الشائع مثل النصف والربع
فقد وجد يجب بالغاما بالغ لانه مجهول اذ يكتم به ثمة ما يحصل وينقص بقلته وعندهما الايراد

ليكنه التصرف (بخلاف
الشركة) لان العمل فيها
من الجانبين (وكون الربح
بينهم شاعرا) فلو عين قدرا
فسدت

للترتيب فلا يكون ما ذونا بالمال - مل الابع - قد قبض السكك بخلاف الفاسد والواو ولو قال قبض
 دقيقه - مل به مضاربة لا يصح ما ذونا ما لم يقبض السكك يحجر أى فلو عمل قبل أن يقبضه
 كانه من ويحت فيه بان القول بان الفاسد كالأوفى هذا الحكم نظر لان ثم تقيده الترتيب والقرائن
 والقائه تقيده الترتيب والترتيب فينبغي أن لا يثبت الاذن فيه ما قبل القبض بل يثبت عقوبته
 بخلاف الواو فانها المطاق الجمع من غير تعرض لمقارنته ولا ترتيب وعليه عامة أهل اللغة وأئمة
 الفتوى نأمل (قوله جاز) لان هذا ان قبض بالقبض واضافة للمضاربة الى ما بعد قبض الدين
 وذلك جاز بخلاف ما اذا قال اعمل بالدين الذى لى عليك حيث لا يجوز للمضاربة لان المضاربة
 توكيل بالشراء والتوكيل بالشراء بدین في ذمة الوكيل لا يصح حتى يعين البائع أو المبيع
 عند أبي حنيفة فبطل التوكيل بالشركة حتى لو اشترى كالا للمأور وكذا لا يصح التوكيل
 بقبض ما في ذمة نفسه فلا يتصور المضاربة فيه وعندهما يصح التوكيل بالشراء بما في ذمة
 الوكيل من غير تعيين ماذ كرنا حتى يكون مشتملا لا كمالا لكن المشتري عروض فلا يصح
 المضاربة بما لى ما يملكه زباني (قوله ذكره) لانه اشترط لنفسه منفعة قبيل العقد مخ
 ويظهر هذا في المسئلة التي بعد قوله ولو قال اشترى عبدا لنفسه الخ هذا يشترط ان يملكه رضاه
 وقال له بعه واعمل بنفسه مضاربة انه يجوز بالاولى كما ذكرنا وقد أوضحه الشرح وهذه حيلة لجواز
 المضاربة في العروض ٤ وحيلة أخرى ذكرها الخصاص أن يبيع المتاع من رجل بشئ به
 ويقبض المال في دفعه الى المضارب مضاربة ثم يشتري هذا المضارب هذا المتاع من الرجل الذى
 ابتاعه من صاحبه ط (قوله يجنبى) ومنه في الجبر (قوله) وكون رأس المال عينا أى ميعنا
 وليس المراد بالمال بين العرض (قوله كما يسط في الدرر) حيث قال فيه لان المضارب أمين ابتداء
 ولا يتصور كونه أميناً فيما عليه من الدين فلو قال اعمل بالدين الذى بعتك مضاربة بالانصاف لم
 يجوز بخلاف ما لو كان له دين على الثالث فقال اقض ما لى من فلان واعمل به مضاربة حيث يجوز
 لانه أضاف المضاربة الى زمان القبض والدين فيه يصح بيعه ما هو يصلح أن يكون رأس المال
 اه وهو كالذى قدمه في الدين فريما وذكرفيه تفصيلا كما هنا بان هذا اذا كان ديناً على المضارب
 أمالو كان على غيره جاز ذكره لان ما كان على الغير بقبضه يصح بيعه فانفع المضاربة عليه لا على
 الدين كما صحت فن قال انه مكررم مع مائة قدم نوههم انه مقدم متنا ومن قال انه موهوم للاطلاق
 أى نوههم انه لا فرق أن يكون الدين على المضارب أو على الاجنبى وقد علمت الجواب ان ما على
 الاجنبى يصح بيعه بقبضه فلم يقع العقد على الدين على العين المقبوضة (قوله) وكونه مسالماً
 الى المضارب لان المال فى المضاربة من احد الجانبين والعمل من جانب الآخر فلان يخصص
 المال للأهل ليعتبر في التصرف منه ولان المال يكون أمانة عنده فلا يتم الا بالانصاف اليه
 كالوديعة فلو شرط رب المال ان يعمل مع المضارب لا يجوز المضاربة لانه شرط منع من التسليم
 والتخليه بين المال والمضارب سواء كان المالك عاقلاً أو لا كالأب والوصى اذا دفع مال الصغير
 مضاربة وشرط عمل شريكه الصغير مع المضارب لا تصح المضاربة وفي السفة فى وشرط عمل
 الصغير لا يجوز وكذا أحد المتقاضين أو شريكه العنان اذا دفع المال مضاربة وشرط عمل
 صاحبه فسد العقد تارة ثانية ولو شرط أن يكون المال كل اليه عند المالك فسدت المضاربة

٤ مطلب
 حيلة جواز المضاربة
 في العروض

جاز ذكره ولو قال اشترى عبدا
 نفسه ثم بعه مضارب
 بقتنه ففعل جاز كقوله
 انما صاب أو مائة ودع أو
 مستبضع اعمل بما في يدك
 مضاربة بالانصاف جاز يجنبى
 (وكون رأس المال عينا
 لا ديناً) كما يسط في الدرر
 (وكونه مسالماً الى المضارب)

قوله فلان يخصص الخ هكذا
 بالأصل والجبر اه

فهي بينهما على الشرط لان ابتداء هذا ليس بضاربة بل هو توكيد لبيع الامتعة ثم اذا صار
 الثمن من النقود فهو دفع مضاربة بعد ذلك فلم يضمن اولاً لانه أمين يحمي الوكالة ثم صار مضارباً
 فاستحق الشرط جواهر القناوى (قوله كما في الشركة) من أنهما الانفع متواضة وعسانا
 بغير التقدين والخلوص المتأففة والتبر والنقرة ان جرى التعامل بهما (قوله وهو معلوم
 للعاقدين) اثلاً لبقائه في المنازعة ولو مشاعاً لما في التنازع الثانية واذا دفع ألف درهم الى رجل وقال
 نصفها عليك قرض ونصفها عليك مضاربة بالنصف صح وهذه المسئلة نص على ان قرض المشاع
 جائز ٣ ولا يوجد هذا رواية الا ههنا واذا جاز هذا العقد كان لكل نصف حكم نفسه وان
 قال على ان نصفها قرض وعلى ان نصفها بالنصف الا خرج مضاربة على ان الربح كله الى جاز
 ويكره لانه قرض بمرئقة وان قال على ان نصفها قرض عليك ونصفها مضاربة بالنصف
 فهو جائز ولم يذكر كراهية هنا في المشايخ من قال سكوت محمد عنهما فادابا على انها اقترينة
 وفي الثانية قال على ان تعمل بالنصف الآخر على ان الربح الى جاز ولا يكره فان ربح كان بينهما
 على السواء والوضعية عليهم لان النصف ملكه بالقرض والآخر بضاعة في يده وفي البحر يذكر
 ذلك وفي المحيط ولو قال على ان نصفها مضاربة بالنصف ونصفها هبة لك وقبضها بغير معة ومعة
 فالهبة فاسدة والمضاربة جائزة فان هلك المال قبل العمل او بعده ضمن النصف حصه الهبة
 فقط وهذه المسئلة نص على أن المقبوض يحكم الهبة الفاسدة مضنون على الموهوب لانه انتهى
 ملكه وان تمامه فيه فيحفظ فانه مهم وهذه الاخيرة ستأتي قبيل كتاب الايداع فرياً من أن الصحيح
 انه لا ضمان في حصه الهبة ايضاً لان الصحيح ان الهبة الفاسدة تملك بالقبض اهـ لكن فيه ان
 الواهب سلب الموهوب له على قبض ماله في الهبة المذكورة فكيف يضمن وقد اوضح الجواب
 عنه في نور العين بان الهبة الفاسدة تنقلب عقدها موضة فتكون كالقبض على حكم البيع
 الفاسد وهو مضنون اهـ وقوله فان ربح كان بينهما على السواء أى ربح جميع الاثبات بدليل
 التعليل المذكور ولا يشك كل هذا على قولهم ان الشرط الموجب انقطاع الشركة بقسدها الى
 المضارب بانه لا نقول ما في الصورة المذكورة يحمي نصف الاثبات بضاعته لا مضاربة تأمل (قوله
 وكفت فيه) أى في الاعلام مخ (قوله الاشارة) كما اذا دفع لرجل دراهم مضاربة وهو لا يعرف
 قدرها فانه يجوز فيكون القول في قدرها وصفت الماه مضارب مع عينه والبيئة لاه المال أى اذا أشار
 اليها بالثابتة في المنازعة في الدرر (قوله والبيئة لاه المال) أى لو ادعى رب المال انه دفع اليه
 الثمن وقال المضارب الفاسدة وأدعى رب المال انه يبيع وقال المضارب سود فاقول
 للمضارب ببيئته لانه مشكور والبيئة لرب المال لانه مدع (قوله لم يجز) لان المضارب أمين ابتداء
 ولا بد من وقوعه أميناً فباعه من الدين أى لانه لا يبرأ الا بتسليمه له به ويحكم الربح
 للمشتري في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد الربح لرب الدين ويبرأ المضارب عن الدين
 كذا في الثانية عن العزيمة قال في البحر وأما المضاربة بدين فان كان على المضارب فلا يصح
 وما اشتراه له الدين في ذمته اهـ والاوجه تاخير هذا عند قوله وكون رأس المال عينا لا ديناً
 بطر بقى التفريع عليه كاقول صاحب الدرر (قوله وان على ثالث) بان قال قبض مالى على فلان
 ثم اعلم به مضاربة ولو لم يقل قبل أن يقبض الشكل ضمن ولو قال فاعلم به لا يضمن وكذا بالاولان ثم

٣ مطلب
 قرض المشاع جائز

كأمر في الشركة (وهو
 معلوم) للعاقدين (وكفت
 فيه الاشارة) والقول
 في قدره وصفت الماه مضارب
 ببيئته والبيئة لاه المال
 وأما المضاربة بدين فان
 على المضارب لم يجز وان
 على ثالث

سماعة عن محمد انه ضامن للمال فقبل المذكور في الكتاب قول أبي حنيفة وهو يشاء على
 اختلافهم في الاجبة المشتركة اذا تلف المال في يده من غير ضمه وعندهم او ضامن اذا هلك في
 يده بما يمكن التعرض عنه وكذلك في كل مضاربة فائدة كذا في الميسر (قوله كالمالك بضاعة)
 هو ان يعمل لنفسه برعا (قوله فيكون وكلامه برعا) أي بعمله حيث لم يشترط له جز من الربح
 (قوله اقله ضرره) أي القرض بالنسبة للهبة فجعل قرضه لم يجعل له حصة لكن فيه اختصار بخ
 وكان عليه أن يقول قرض لا هبة اقله ضرره قال في التبيين وانما صار المضارب مستقرا
 بالشرط كل الربح لانه لا يستحق الربح كله الا اذا صار رأس المال كاملا لان الربح
 فرع المال كالتمر للتمر وكالولد للاب وانما شرط ان يكون جميع الربح له فقد (ملكه جميع
 رأس المال مقتضى وقضيته ان لا يرد رأس المال لان القليل لا يقتضي الرد كالهبة لكن
 لفظ المضاربة يقتضي رد رأس المال بغيره فلهذا قرضه لا يشمله على المعنيين عملا به ما ولا ان
 القرض ادنى التبرع لانه يقطع الحق عن العين دون البدل والهبة تقطع عنهما فكان أولى
 لكونه أقل ضررا اهـ (قوله سبعة) بضم قوله ومن شرطها (قوله كون رأس المال من
 الاثمان) أي الدراهم والدينار عندهما بالفلس الناقصة ٢ ولودفع له عرضا وقال له
 واعمل مضاربة في ثمنه بفراهم او دينار فتصرف صح ذكره مكيين لكن فيه مخالفة لما في
 القهستاني عن الكبرى ونصه في المضاربة بالتبرع وايقان وعن الشيخين انه انصح بالفلس
 وعند محمد لا تصح وعليه الفتوى اهـ وانما جاز في مسئلة عن النوب لان المضاربة ليس فيها
 الاتوكيل واجازة لكل ذلك قابل للاضافة على الانفراد فكذا عند الاجماع كما في الزاوي
 وانما اشترط كون رأس المال من الاثمان لانها اشترطه عند حصول الربح فلا بد من حال تصح به
 الشركة وهو الدراهم والدينار والتبرع والفلس الناقصة اهـ من وجوها بالتبرع ان كان راجعا
 والافهه كالعروض فلا يجوز المراجعة عليه الا اذا بيعت العروض فصارت تقودا فانها
 تنقلب مضاربة وكذلك السكبي والوزني لا يصح ان يكون رأس المال عندنا خذ لا فالان أبي
 البلى كما في النهاية وذكر في تسكبه الدبري وماتله البعض انه عند مالك تصح بالعروض لا يكاد
 يصح وانما المنقول عن ابن أبي ليلى انه يجوز بكل مال وعليه كلام السكاكي انتهى وقد في الدرر
 بالفلس الناقصة ايضا قال في الهندية والفتوى على انه يجوز بالفلس الناقصة كذا في
 التاترخانية نافلا عن الكبرى ولا يجوز بالذهب والفضة اذا لم تكن مضروبة في رواية الاصل
 كذا في فتاوى قاضيان وفي الكبرى في المضاربة بالتبرع وايقان في كل موضع يروج التبرع
 رواج الاثمان تجوز المضاربة كذا في التاترخانية والميسر والبدائع وتجوز الدراهم
 البنبرجة والريوف ولا يجوز بالسوق فان كانت المستوفة تزوج فهي كالفلس كذا في فتاوى
 قاضيان وفي الحامدية سئل فيما اذا دفع زيدا عمرو بضاعة على سبيل المضاربة وقال عمرو
 بهما هو محاربت يكون بينهما ثلثة قباها وخمير فمضاربة غير صحيحة وعمرو ربح
 مشد لا زيادة على المشروط اهـ رجل دفع لاسرأمة وقال بها واشترى بها ما ربح
 فبينما تصف في خبره فلا خير ان على العامل اذا طلب صاحب الامتعة بذلك فقصا الحاصل ان
 بعطيه العامل اياه لا يزمه ولو كفل انسان يدل الصلح لا يصح ولو عمل هذا العامل في هذا المال

٢ مطلب
 لا تصح المضاربة بالفلس
 المكسدة

كله (للمالك بضاعة) فيكون
 وكلامه برعا (ومع شرطه
 للعامل قرض) اقله
 ضرره (ومشرطها) أمور
 سبعة (كون رأس المال
 من الاثمان)

الصحة تنفع شركة والفسادة تنفع قدا جارة فتعتبر بالاجارة الصحة عند ابقاء العمل ورده
صاحب اليمين بانه اعتبارا فساد المضاربة بصحتها اولى من جعلها اجارة لانها وضمان
يكون للعامل جزء من الربح لو حصل وبالحري ان لم يحصل ولم يرض رب المال ان يكون في ذمته
شيء في مقابلته فاجابه يكون ايجابا بغير دليل فهدم الاصل الضعيف اولى من الغاء التعديل
الصحيح هذا (قوله بلا زيادة على المشروط) أي المسمى كما هو حكم الاجارة الفاسدة وقد صدر
وهذا فيما اذار بيع والا فلا تنقض الزيادة ولا يكون له اجر ما لم يبيع أو يكن الفاسد بسبب
تسمية دراهم معينة للعامل لانه لم يرض حينئذ بالحري ان عند عدم الربح تأمل (قوله خلافا
لحمد) فيه اشوار بان الخلاف فيما اذار يبيع وما اذا لم يبيع فاجر المنزل بالغاما بالغ لانه لا يمكن
تقدير نصف الربح لعدم كافي القبولين لكن في الواقعات ما قاله أبو يوسف مخصوص بما
اذار يبيع وما قاله محمد بان له اجر المنزل بالغاما بالغ فيها واعمذ كره الشئ واقاد في الشرع بلاية
تقلا عن التبيين وشرح الجمع والخلاصة ان وجوب اجر المنزل مطلقا قول محمد ومعنى الاطلاق
ربح أو لم يربح زاعدي المسمى أولا وعنده أبي يوسف يجب ان يبيع والا فلا ولا يجوز المشروط
ا حينئذ فيكون مشى في وجوب الاجر مطلقا على قول محمد ومشى في عدم تجارزة المشروط
على قول أبي يوسف خلاص ما قاله أبو يوسف مخصوص بما اذار يبيع وما قاله محمد بان له اجر
المثل بالغاما بالغ فهو اعم كاذ كرنا (قوله الا في وصى اخذ مال يتيم مضاربة الخ) ظاهره ان
لوصى ان يضارب في مال اليتيم يجوز من الربح وسية أي يانه في الفروع وكلام الزبلي فيه
اظهر واقاد الزبلي أيضا ان لوصى دفع المال الى من يعمل فيه مضاربة بطريق النيابة عن
اليتيم كايه أبو السعود قال في أحكام الصغار الوصى بذلك اخذ مال اليتيم مضاربة فان اخذ
على ان له عشرة دراهم من الربح فهذا مضاربة فاسدة ولا جبر له وهذا ممكن لان المضاربة متى
فسدت تنفع قدا جارة فاسدة ويجب اجر المثل ومع هذا قال لا يجب لان حاصل هذا ارجع الى ان
الوصى يؤجر نفسه لليتيم وانه لا يجوز ا ه ومنه يعلم ان الاستثناء الذي ذكره ليس في عبارة
الكتاب المذكور وانه أسقط من عبارته ما به يتضح الحكم المذكور وفي البراز به بعد ان
ذكر الاشكال الذي ذكره في جامع احكام الصغار قال والجواب انه قد برهن على ان المنافع
غير متمومة وانه الاصل فيها فلزم الاجر لزم ايجاب النجوم في غير المقوم نظرا الى الاصل
وانه لا يجوز في مال اليتيم والصغير والتقوم باعده الصحيح بالنصوص الدالة عليه والنص لم يرد
في الفاسد والوارد في الصحيح لا يكون واردا في الفاسد في حق الصغير ا ه ذكره الحوري
(قوله كشرطه نفسه عشرة دراهم) السكاف اقنيل المضاربة الفاسدة حاي (قوله فلا شئ
له) لانه من باب الجواز الوصى لنفسه لليتيم وهو لا يجوز كاذ كرنا (قوله فهو استثناء من اجر
عمله) لاجابة اليه لان المصنف دفع الایم الذي وقع فيه بقوله فلا شئ له وذلك لانه يحتمل ان
يكون استثناء من قوله بل له اجر مثله أو من قوله بلا زيادة والمؤلف قصد التوضيح (قوله
والفسادة لاضمانه فيا) لان الفاسد من العقود باخذ الحكم من الصحيح منه اولاه عين في يد
اجبه ولو تلف بعد العمل فله اجر مثله وقبل هذا عند أبي حنيفة وعند ما يضمن اذا تلف في
يده يمكن التكرار عنه ا ه وفي النهاية والمضاربة الفاسدة غير مضمونة بالهلاك وذكر ابن

(بلا زيادة على المشروط)
خلافا لحمد والثلاثة (الا
في وصى اخذ مال يتيم
مضاربة فاسدة) كشرطه
لنفسه عشرة دراهم (فلا
شئ له) في مال اليتيم (اذا
عمل) اشتباه فهو استثناء
من اجر عمله (و) الفاسدة
(لا ضمان فيها) أيضا
(كعصبة) لانه أمين (ودفع
المال الى آخره) بشرط
الربح

ينقرد أحد حمايه بعد ان شرط عليهم ما كانوا ملتزمين عقد الشركة ويكون الربح بينهم على
 حسب الشرط لان كلامهم ما وكل بما يعمله عن صاحبه فيتمتع بشرائه بالاصالة عن
 نفس المباشرة وبالوكالة عن شركه لان الشركة تتصف عنها ويكون الربح على حسب الشرط
 كما تقدم في بابها (قوله ونوكل مع العمل) حتى يرجع بماله من العهدة عليه منج كالمورد
 على المضارب بالغيب ولم يوجد ما يؤدى عنه من مال المضارب أو استحق في يد المشتري ورجع
 على المضارب بنفسه ولم يوجد ما يؤدى به فادى من مال نفسه يرجع الى الرب المال هذا ما ظهر الى
 وكما يجي من قوله شري عبد الله او هلك الا ان قبل تقدم دفع المالك عنه ثم ونم يعني يرجع
 المضارب بالثمن على المالك (وأقول) هذه الوكالة تنمية كافي وكافة في الشركة كما ذكرنا فاشتملت
 وكالة في ههول الجنس وجازت بخلاف الوكالة القصدية فان المبيع لو وكالة في ههول الجنس
 نحو التوكيل بشراؤوب ونحوه على ماهر (قوله وشركه ان ربح) لان الربح - - - - - بالمال
 والعمل في شريكه كان فيه منج (أقول) بل تكون شركة في مورد الشراء الا ترى انه ليس لرب
 المال فيضها بهده ولو كانت وكالة لكان له نصها حيا في ذلك أخذ البضاعة نعم استحقة انشئ
 من المال وقوف على ظهور الرب ولذا الوفاق عبد المضارب لايحق ما لم يتحقق الرب نأمل
 (قوله وقصب ان خالف) لتعديبه على ما غيره - - - - - كون ضامنا واستشكل فاضى زاده
 الغصب والاجارة من أحكامها لان معنى الاجارة انما يظهر اذا قدمت المضاربة ومعنى الغصب
 انما يتحقق اذا خالف المضارب وكلا لاسرير نافض لعقد المضاربة منافع الغصب فيكيف يصح
 أن يجعلا من أحكامها وحكم الشيء ما يثبت به والذي يثبت بمذاهبه لا يثبت به قطعا فان ذلك
 قد صلهما أن يكونا حكمًا للفساد فكلما الاركان والشروط المذكورة هي للصحة فكذلك الاحكام
 على أن الغصب لا يصح حكمًا للفساد لان حكمها أن يكون للعامل أجر عمله ولا أجر للغاصب
 اه مختصرا ط ولا تنس ما قدمناه عند قوله بمال من جانب الخ (قوله وان اجاز الرب
 المال بعده) حتى لو اشترى المضارب ماله من غيره ثم باعه ونصرف فيه ثم اجاز الرب المال
 لم يجز منج فيضمن بالغصب ويكون الربح بهده ماصاره وهو ناعليه له ولكن لا يطيب له
 عندهما وعند الثاني يطيب له كالفاسد والمودع اذا تصير فاور بمخافته - - - - - على الخلاف
 المذكور اه شلي عن الغاية وفي سرى الدين عن الكافي انه بعد الاجازة يكون كالمبيع
 يعني ان البضاعة ودية في يده واذا خالف ينقلب الى الغصب ولو اجاز بعده اه وفيه
 مخالفة لما هنا كل المخالفة وينبغي اعتماد ما هنا ط بزيادة (قوله لاصيرورته غاصبا
 بالمخالفة) فيه تعديل الشيء بنفسه (قوله بل له أجر من عمل مطلقا) وهو ظاهر
 الرواية فهو مستأنى لانه لا يستحق المسمى ادم العهدة ولم يرض بالعمل بمخا نافيح أجر المنزل
 وعن أبي يوسف ان الربح فلاجر له وهو الصحيح للارتباط القاسدة على الصحة شيخنا عن ابن
 القرس على الهداية اه أبو السعود وفي الهداية وعن أبي يوسف اذا لم يرجع لايجب الاجر
 اعتبارا بالمضاربة الصحة اه اتفق الشراح على صحة هذا التعديل لان القاسدة بدو أخذ
 حكمه من الصحيح من جنسه أبدا كافي البيع الفاسد ولكن تصدوا في الجواب عنه - - - - - انه
 كذلك اذا كان انعقاد الفاسد كانه عقد الصحيح كافي المنبيع وهذا ليس كذلك لان المضاربة

(ونوكل مع العمل)
 لتصرفه بامر (وشركة)
 ان ربح وقصب ان خالف
 وان اجاز (رب المال)
 (بعده) لاصيرورته غاصبا
 بالمخالفة (واجازة فاسدة)
 ان قدمت فلا ربح
 لاحتراب (حيثما بل له)
 (أجر من عمل مطلقا)
 ربح أولا

بخلاف خذ هذا الاثني عشر ويا بالصف ولم يرد عليه فليس مضارباً بل اجارة فاسد له
 اجر مثله ان اشترى وانس له البيع الا باصر اه ويقول المضارب قبيل او ما بردي هذا
 المعنى اه فاشترى زاده (قوله وكمها انواع) اي كنهها بانظار مختلفة قال الملا عبد الحليم
 قوله وكمها انواع الاول اقول اللاتق ان يدرج في غيره ايضا فوالله اني والتماس وغيرهما
 كما درج في قوله وشروطه واعد الانواع المذكورة اكمها ابتداء على ان حكم الشيء ما ثبت به
 ويثبتى عليه ولا خفاء في انه يراعى ذلك في كل حكم منها في وقته فلا يرد عليه ان معنى الاجارة
 والغصب ناقض لعقد المضاربة مناصف احصتها فكيف يحول حكمها احكامها ومن هذا يظهر
 حسن سبب المصنف في تحريم المثلين حيث قال واما دفع المال الى الان اضعاف والاقرض
 لم يثبت على هذا العقد بل يشترط ان عنه اول الامر كما لا يخفى اه (قوله لانها ايداع ابتداء) لانه
 قبض المال باذن مالكه لا على وجه المبادلة والوثيقة الى آخر ما قدمناه قرر بما لو حذف قوله
 لانها ويكون قوله ايداع بدلا عما قبله ماضيه وقوله ابتداء ظاهره انما الاتي يكون في البقاء كذلك
 مع انما تكون امانة فيه فحكمكم الابتداء او البقاء سواء فان قيل اراد ايداع حقيقة وهي
 في البقاء امانة قلنا هذا غير ظاهر فتدبر ط قال الخبير الرمي سيأتي ان المضارب يملك ايداع
 في الماطلة مع ما تقرر ان المودع لا يودع فالمراد في حكم عدم الضمان باله لئلا وفي احكام
 مخصوصة لا في كل حكم فتأمل (قوله ومن حبل الضمان الخ) ليست هذه حيلة في المضاربة
 بل قد خرج العقد الى الشركة في رأس المال وكررنا بلغي حيلة اخرى ايضا فقال واذا اراد
 رب المال ان يضمن المضارب باله لاي يقرض المال منه ثم ياخذ منه مضاربة ثم يبيع المضارب
 كما في الواقعات وذكر هذه الحيلة القهسية التي وفيه نظر لانها ان تكون شركة عنان شرط فها العمل
 على الاكتمال لا هو لا يجوز بخلاف العكس فانه يجوز كما ذكر في الظاهر يربى في كآب الشركة
 عن الاصل للامام محمد تأمل وكذا في شركة البراري حيث قال وان لاحدهما ألف ولا آخر
 ألفان واشتركا في العمل على صاحب الألف والربح انصافا جاز وكذا لو شرط الربح
 والوضعية على قدر المال والعمل من أحدهما بغيره جاز ولو شرط العمل على صاحب الألفين
 والربح انصافين لم يميز الشرط والربح بينهما الاثنا لان ذ الألف شرط لنقصه بعض ربح
 الآخر بغير عمل ولا مال والربح انصافا يصدق بالعمل أو المال أو بالضمان اه ملخصا لكن
 في مسألة الشارح شرط العمل على كل منهما لا على صاحب الأكثر فقط وهو صحيح سالم
 من الفساد كما صرح به والحاصل ان المفهوم من كلامهم ان الاصل في الربح
 ان يكون على قدر المال كما قدمناه عن البحر الا اذا كان لاحدهما عمل فيصبح ان يكون أكثر
 رجحا بقبالة عمله وكذا لو كان العمل منهما يصح التفاوت ايضا تأمل (قوله ثم بعدد شركة
 عنان) وهي لا يلزمها ان يكون الربح فيها على قدر المال فلهما ان يتنقلا على مناسفة الربح
 ح (قوله على أن يعمله) ذكره لانه لو شرط العمل على أحدهما فسدت كما مر فيهما القصد
 اشترطوا عمل أحدهما لا الاطلاق (قوله ثم يعمل المستقرض فقط) أي بطيب نفس منه
 لا بشرط عليه لان شرط الشركة ان يكون العمل عليه بما قال على أن يعمله لا يمكن الشرط
 انما هو اشترطوا العمل عليه ما لا وجود منهما فان العمل لا يتأتى من اثنين عادة فبمعنى أن

وكمها انواع لانها
 ايداع ابتداء ومن حبل
 الضمان أن يقرضه المال
 الادره اتم بعدد شركة
 عنان بالدرهم وبما أفرضه
 على أن يعمله والربح
 بينهم ما يتم بعمل المستقرض
 فقط فان هالك فاقترض
 عليه

أوعن انكار أو عن سكوت عيني (قوله وشراعه قد شركة) قال في التمهيد ومن يحذو حذوه
 انما دفع المال الى غيره ليمتصرف فيه ويكون الربح بينهما على ما شرط ورجع البرجندى هذا
 التعريف وضعه صاحب التكملة لانه ان المضاربة ليست الدفع المذكور بل هي عقد يحصل قبل
 ذلك او معه ثم عقد الشراكة في الربح لا يستلزم وجود الربح فلا يرد عليه انه قد لا يوجد الربح
 أصلا وخروج الفاسدة عن التعريف لا يقدح فيه لانها انقلب حينئذ الى الاجارة كذا افاده
 المؤلف عبد الحلبي (قوله في الربح) وان لم يشتر كافي الربح خرج العقد الى المضاربة أو القرض
 قال في البحر لو شرط الربح لاحدهما لا يتسكون مضاربة اهـ ويجوز التفاوت في الربح
 واذا كان المال من اثنين فلا بد من تساويهما فيما فاضل من الربح حتى لو شرط لاحدهما
 الثلثان ولا آخر الثلث فما فضل فهو بينهما انصافا لانه لو ائتم ما في رأس المال اهـ كما ياتي
 (قوله بمال من جانب الخ) أي هذا مسمى المضاربة وأما كونه ايداعا ابتداء فليس هو منه وما
 اياه بل هو حكمها كما ذكرناه ترك ماله في يد غيره لأعلى طريق الاستبدال ولا الوثيقة فيكون
 امانة فهو داخل في معنى الودعة وليس هو مسمى عقد المضاربة فاذا عمل فيه كان عاملا فيه
 باذن مالكه وهو معنى الوكيل لانه فلا ذلك كان من حكمها انما هو وكيل مع العمل فاذا ربح كان
 شريكا لانها قد عقدت بمال من جانب رب المال وعمل من جانب الآخر على أن يكون
 الربح بينهما انما حصل للربح كان له نصيب منه فيكون شريكا حينئذ وغصب ان خالف لانه
 تصرف في ماله بغير اذنه حيث خالف ما شرطه عليه وخرجت حينئذ عن كونها مضاربة فلا
 لا تعود وان أبازر رب المال لا رد عقد المضاربة قد انتدخ بخلفاقة والمفسوخ لا تنقعه الاجارة
 واجارة فاسدة ان فسد لان الربح انما يتحقق بعقد المضاربة فاذا فسد لا يتحقق شيئا
 منه ولذا قال فلا يرجع للمضارب اليه عمل في ماله باذنه غير متبرع فيكون اجارة فلما وجب
 أجر مثله ربح أولا كما هو حكم الاجارة وانما كانت فاسدة لعدم وجود العقد الصحيح المقيد
 للاجارة وفي هذا التعريف ان دفع ما أوردته مدر الشريعة نال (قوله وعمل من جانب المضارب)
 لانه قبض المال باذن مالكه لأعلى وجه المبادلة والوثيقة بخلاف المقبوض على سوم الشراء
 لانه قبضه بدلا ويختلف الرهن لانه قبضه وثيقة دور وهو أي عمل بالرفع كذا ضبطه الشرح
 اهـ شايي فيكون عطفه على قوله عقد فدية قضى أن حقيقة العقد والعمل وهو ينافي
 ما بعد من قوله وركنها الخ فلو كان مجرورا عطفه على مال والجوار والجور في قوله بمال متعاقبا
 به حذف تقديره وتكون لكان جميعا فالاولى أن يقول وهي عبارة عن عقد على الشركة
 في الربح بمال من أحد الجانبين وعمل من الآخر كقول في الهدية وهو مؤيد ما قلنا كافي ط
 وانما قيد الشارح بالمضارب لانه لو اشترط رب المال أن يعمل مع المضارب فسدت كما يصح
 به المصنف في باب المضارب يضارب وكذا انفسد لو أخذ المال من المضارب بلا امره وباع
 واشترى به الا اذا صار المال عروضا لا تنفسد لو أخذ من المضارب كما ياتي في فصل المتفرقات
 (قوله وركنها الايجاب والقبول) قال الجوزي في شرحه وركنها الافظ الدال عليه اكموله
 دفعت اليك هذا المال مضاربة أو مقارضة أو معااملة أو أخذ هذا المال واعمل به على أن لا
 من الربح نصفه أو ثلثه أو قال اتبع به معااملة كان من فضل فلان منه كذا أو أخذ هذا بانصاف

وشراعا (عقد شراكة
 في الربح بمال من جانب
 رب المال وعمل من جانب
 المضارب (وركنها
 الايجاب والقبول

فطلب
لا يصح صلح وكيل الخصومة

الطاعة كذا في الوجيز لا كدرى • الوكيل بالخصومة اذا صلح لا يصح بخلاف ما اذا امر كذا
في متفرقات الذخيرة • لا يجوز التصرف في بدل الصلح قبل الصلح اذا كان منقولا فلا يجوز
للمدعى بيعه وهبته ونحو ذلك فان كان عقارا يجوز عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجحه • والله
تعالى • لا ينبغي للقاضي أن يباشر الصلح بنفسه بل يفوض ذلك الى غيره من المتوسطين وسبيل
القاضي أن لا يباشر في القضاء بل يرد الخصوم الى الصلح مرتين أو ثلاثا اذا كان يرجو
الاصلاح بينهم بان كانوا عيلا • لو ان الصلح ولا يطلبون القضاء لا بحالة فاما اذا طلبوا القضاء
لا بحالة أو ان الصلح ان كان وجهه القضاء ملتبسا غير متبين للقاضي أن يردهم الى الصلح أما
اذا كان وجهه القضاء متبينا فان وقعت الخصومة بين أجنبيين يفتى بينهم ولا يردهم الى
الصلح حين أو اوان وقعت الخصومة بين أهل قبيلتين أو بين الحارم يردهم الى الصلح مرتين
أو ثلاثا وان أبو الصلح هكذا في الذخيرة الكفيل بالكفيل اذا صلح على مال على أن يعرضه من
الكفالة فالصلح باطل وهل تبطل الكفالة فيه روايتان في رواية تسقط هكذا في البدائع
وبه يفتى كذا في الذخيرة • والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

• (كتاب المضاربة) *

قال من لا مبكبن هي كاصالحه من حيث انما تقتضى وجود البذل من جانب واحد •
قال الحموي وفيه تامل لان الصلح اذا كان عن مال باقرا يكون بيعا والبيع يقتضى وجود
المبادلة من الجانبين • وأجاب عنه أبو السعود عن شيخه بأنه يكفي في بيان وجه المناسبة
اشتراك المضاربة والصلح في الوجود الصوري وباعتباره يكون قاصرا على المصلح عليه
ولا شك أن وجوده من جانب واحد كرمس مال المضاربة أو ما اعتبر الصلح عن مال باقرا •
فبالنظر الى المعنى كالا يتجنى • أى انه لا يلزم في المناسبة أن تكون من كل الوجوه وقد
اعتبرت هنا في قسمين من الصلح الصلح عن انكار أو سكوت (قوله هي مفاعلة) لكونها على
غير بابها (قوله وهو السبيل فيها) قال الله تعالى وآخرون يضر بون في الارض يبتغون من
فضل الله يعني ينافرون للتجارة • ومعنى هذا العتق من المضاربة في الارض غالبا لطلب
الربح • والله • قال الله تعالى يضر بون في الارض يبتغون من فضل الله وهو الربح وأهل
النجار يسمون هذا العتق مراضة وهو مشتمق من القرض لان صاحب المال يقطع ندرا
من ماله ويسلمه للعامل وأصحابنا اختاروا لفظة المضاربة لكونهم موافقة لما نزلنا من نظم
الآية وهي مشروعة • هذه الحاجة اليها من الجانبين فان من الناس من هو صاحب مال
ولا يمدى الى التصرف ومنهم من هو بالعكس فشرعت اقتنظام مصالحهم فانه عليه الصلاة
والسلام بعث والناس يتعاملون بها فاقرهم عليها وتمامها العصابة رضى الله تعالى عنهم
الآثرى الى ما يروى ان عباس بن عبد المطلب كان اذا دفع مالا مضاربة بشرط عليه أن لا يذل
به يجر ولا ينزل وادى بالشرع ترى ذات كبد رطب فان فعل ذلك ضمن فباع ذلك رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم فاشترى منه فصار مشروعة بالسنة والاجماع كذا ذكره الزبيدي
روجه المناسبة بين الكتابين من حيث ان كلامهم حاشته على الاعتراض أما المضاربة فان
مبناها على هذا وأما الصلح فان المصلح من المدعى عليه مبيع سواء كان الصلح عن اقرار

• (كتاب المضاربة) •
(هـ) لغة مفاعلة من
الضرب في الارض وهو
السبيل فيها

الخطا له وما بقي فله صاحب العمد ولو صالح أو باء هما على ديتين أو أنل منهما كان بينهما نصفين كذا في محيط السرخسي * وبطل الصلح في دم العمد جاز بمجرى المهر فكل جهة التبعات في المهر تقسم هنا وما ينعم صحة التسمية يمنع وجوبه في الصلح وعند فساد التسمية بقطع القود ويجب بطل النفس وهو الدية نحو أن يصلح على ثوب كل يجب مهر المثل في الذكاح الا انهما يفرقان من وجه وهو انه اذا تزوجها على خير يجب مهر المثل ولو صالح عن دم العمد على خير لا يجب شيء كذا في الكافي وفي الخطا يجب الدية كذا في الاختيار شرح المختار * ولو لمصلحة بهنو من دم على غنوه عن دم آخر جاز كالخلع كذا في الاختيار جرح رجل العمد فصالح لا يخلو اما أن يرى أو مات منها فان صالحه من الجراحة أو من الضربة أو من الشجعة أو من القطع أو من البس أو من الجنابة لا غير جاز الصلح ان يرى بحيث بقي له أثر وان برئ بحيث لم يبق له أثر بطل الصلح فالما اذا مات من ذلك بطل الصلح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ووجب الدية خلافا لما وان صالحه عن الاشياء الخمسة وما يحدث منه فالصلح جائز ان مات منها أو اذا برئ منها ذكره ههنا ان الصلح جائز وذكر في الوكالة لو ان رجلا شج رجلا لموضحة فوكل انسانا يصلح عن الشجعة وما يحدث منها الى النفس فان مات كان الصلح من النفس وان برئ يجب تسعة أعشار المال ونصف عشره وبطل المشهور نصف عشر المال وقال عامة مشايخنا اختلاف الاختلاف الوضع فان الوضع ثمة انه صالح عن الجراحة وما يحدث منها الى النفس وهو مع الجرح فامكن قسمة البدل على القسام والخسائر جميعا وهو هنا صالحه عن الجراحة وكل ما يحدث منها وهو مجهول قد يحدث وقد لا يحدث واذا حدث لا يدري أي قدر يحدث فتم ذرقة البدل على القسام والخسائر فصار البدل كله بازاء القسام وأما اذا صالحه عن الجنابة فيجوز الصلح في القبول كلها الا اذا برئ بحيث لم يبق له أثر كذا في محيط السرخسي * رجل قتل عذله اوله انسان فصالح أحدهما عن حصته على مائة درهم فهو جائز ولا شركة لآخر فيها ولو كان القتل خطأ فصالح أحدهما على مال كان انتم بكة أن يشاركه في ذلك الآن بشاء المصالح أن يهبط به ربع الارض هكذا في المبسوط * في المنتقى عن ابن جماعة عن أبي يوسف رحمه الله قال في رجل قطع يمين رجل فصالحه المقطوع يده على أن يقطع يساره القاطع يقطع يده فذا غنوه عن الاول ولا شيء على قاطع اليسار ولا شيء له على قاطع اليمين وان احتصموا قبل أن يقطع يساره وقد صالحه على ذلك فليس له أن يقطع يساره ولكن يرجع بديه يمينه وان صالحه على أن يقطع يده القاطع ورجله أو على أن يقتل عبد القاتل ان قطع يده ورجله رجوع عليه بدينه بدينه له وان قتل عبده فله عليه قيمة عبده مقاسة منه بدينه ويطراد ان النضل ولو صالح على أن يقطع يده هذا الحر أو على أن يقتل عبدا فلان قتله بدينه الحر الاخر وقيمة عبده يرجع المقطوع يده على القاطع بدينه كذا في محيط السرخسي * اذا كان في الديوان عطاء مكتوب باسم رجل ففازعه فيه آخر وادعى أنه له فصالح المدعى عليه على دراهم أو دنانير حالة أو الى أجل فالصلح باطل وكذلك لو صالحه على شيء بعينه فهو باطل كذا في المبسوط * له عطاء في الديوان مات عن اثنين فاصطلم على أن يكتب في الديوان باسم أحدهما وياخذ العطاء والاخر لا شيء له من العطاء ويبيذه من كان له العطاء مالا معلوما فالصلح باطل ويرد بدل الصلح والعطاء للذي جعل الامام

فصالح على أن يرده بالعيب على أن يزيد في ثمن الاخر درهم. ما قاله جازن و زيادة الدرهم باطله
في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في الحاشي * لو قال الجارية أنت أمي وقالت لا
بل أنا حرة وصالحها من ذلك على مائة درهم فهو جازن فان اقامت البيعة اسم كانت امته اعقها
عام اقول وانما حرة الاصل من المولى أو من العرب حرة الابو يز رجعت بالمائة عليه ولو
اقامت البيعة انما كانت امه للفلان فاعقها عام اول لم يقبل ذلك منها ولم ترجع بالمائة كذا في
المبسوط * اذا ادعى دارا في يد رجل وانكر المدعى عليه فصالحه المدعى على دراهم ثم اقر المدعى
عليه فارد المدعى ان ينقض صلحه وقال انما صالحك لاجل انكارك ليس لأن ينقض الصلح
كذا في المحيط * لو ادعى في بيت رجل حقا فصالحه المدعى عليه من ذلك على ان يبيت على سطحه
سنة ذكر في الكتاب انه يجوز وقال بعض المشايخ هذا اذا كان اسطح محجرا فان لم يكن
محجرا لا يجوز الصلح كما لا يجوز اعادة السطح وقال بعضهم - لم يجوز الصلح على كل حال كذا
في الظهيرية * اختصم رجلان في حائط فاصططعا على أن يكون أحدهما وللاخر موضع
جذوعه وأن يبنى عليه حائطهما معلوما ويجعل جذوعهما معلومة لا يجوز كذا في محيط السرخسي
* اذا اختصم رجلان في حائط فاصططعا على أن يهدما كان محفوفا أو أن يبنيا على أن لا يهدما
فلهما وللاخر ثلثيه والفقهاء عليهم ما على قدر ذلك وعلى أن يجعلاهما عليه من الجذوع بقدر ذلك
فهو جازن كذا في الحاشي * اذا وقع الصلح من دعوى الدار على دراهم وانفردا قبل قبض بدل
الصلح بقبض الصلح كذا في المحيط * اذا كان لانسان نخلة له في ملكه فخرج سهمها الى دار
جارية فارد الجارية قطع السهم فصالحه رب النخلة على دراهم مسماة على أن يترك النخلة فان
ذلك لا يجوز وان وقع الصلح على القطع فان أعطى صاحب النخلة جاره دراهم ليقطع كان جازنا
وان أعطى الجارية دراهم احب النخلة ليقطع كان باطلا * رجل اشترى دارا الهاشمية فصالح
الشفيع على أن يعطى للشفيع دراهم مسماة بسم الشفيع للشفعة بطلت الشفعة ولا يجب
المال وان كان أخذ المال رده على المشتري كذا في فتاوى قاضيجان * ولو صالح المشتري مع
الشفيع على أن أعطاه الدار وزاده الشفيع على الثمن - ما لم يوافقوا فهو جازن كذا في المبسوط
وان صالح على أن يأخذ نصف المشتري أو ثلثه أو ربه على أن يترك الشفعة في الباقي كان جازنا
فان وجدده هذا الاصطلاح منهما بعدنا كدحق الشفيع بطاب الموائمة وطالب الاثباته
بصير أخذنا للشفيع بالشفعة حتى لا يتجدد فيما أخذ بالشفعة مرة أخرى ويصير مسلم الشفعة
في النصف حتى لو كان هذا الشفيع ثمر بكاف المبيع أو في الطريق كان للجار أن يأخذ النصف
الذي لم يأخذه هذا الشفيع بالشفعة وان كان هذا الاصطلاح قبل وجود الطلب من
الشفيع فانه بصير أخذ النصف بشرامته او يتجدد فيما أخذ الشفعة كذا في المحيط
* لو صالح المشتري الشفيع على أن يترك الشفعة على بيت من الدار ويحصره من الثمن فاصلح
باطل وحق الشفعة باطل وهذا اذا كان الصلح بعدنا كدحقه بالطلب فاما قبل الطلب بطلت
الشفعة كذا في محيط السرخسي * اذا ادعى رجل شفعة في دار فصالحه المشتري على أن يترك
لدارا أخرى بدراهم مسماة على أن يترك له الشفعة فهذا باطل لا يجوز كذا في المبسوط * رجل
قتل رجلا عمدا وقتل آخر خطأ ثم صالح أولياءهما على أكثر من دينين فالصلح جازن ولصاحب

مادامت زوجته له على مال لا يجوز * لو كانت امرأته كاتبة أو أمة قد بواها المولى ببيتا فصالحها
 على دراهم معاشة من النفقة والكسوة لكل سنة جائز ذلك وكذلك لو صالح مولى الأمة فلولم
 يكن بواها المولى ببيتا يجوز هذا الصلح وكذلك ان كانت المرأة صغيرة لا يستطبع الزوج
 ان يقربها فصالح اباءها عن نفقة الميجوز وان كانت كبيرة ولو زوج صغير فصالح ابوه عن النفقة
 وضمن جاز واذا صالح الفقير امرأته على نفقة ~~كثيرة~~ في الشهر لم يلزمه النفقة مثلها كذا
 في الميسرة ولو صالح على نفقة الحرام ثم ادعى الاعسار صدق وبطل الصلح كذا في التاترخانية
 * اذا صالح الرجل بعض محارمه عن النفقة وهو فقير لم يجبر على اعطائه ان اقروا انه محتاج
 فان لم يعرف حاله وادعى انه فقير فالقول قوله ويطل عنه ما صالح عليه الا ان تقوم بينة انه
 موسر فيقضى بالصلح عليه ونفقة الولد الصغير كنفقة الزوجة من حيث ان اليسار ليس
 بشرط لوجوبه فالصلح فيه يكون ماضيا وان كان الولد محتاجا فان كان صالحا على اكثر من
 نفقة هم عليه بغاين الناس فيه اطلقت الفضل عنه وكذلك الصلح في الكسوة للعاجزة والمعتبر
 فيه المكافاة كنفقة * لو صالح امرأته من كسوته على درع به ودي ولم يسم طوله وعرضه
 ورفعه جائز ذلك وكذلك كسوة القربة * ولو صالح رجل أخاه وهو صحيح بالغ على دراهم معاشة
 لنفقة وكسوته كل شهر لم يجز ذلك ولم يجبر عليه كذا في المبسوط * ان ما حلت المباشرة زوجها
 عن سكاها على دراهم لا يجوز كذا في فتاوى فاضل خان اذا صالح امرأته من نفقتها وكسوتها
 اشترى سكين على وصف وسط الى شهر أو لم يجعل له أجلا فهو جائز كذا في المبسوط * مثل الحسن
 بن علي عن ادعى على آخر فسادا في البيع بعد قبض المبيع ولم يته به اقامته البيعة فصول
 بينهم ما عن دعوى الفساد على ذنا غير هل يصح الصلح فقال لا قبل ولو وجد بينة بعد الصلح هل
 تسع البيعة فقال نعم كذا في التاترخانية ناقلا عن العتمة وفي حكم الرد بالعيب المصالح عليه
 كالبيع بركب العيب اليسير والفاش ويرجع في الدعوى ان كان رده بحكم أو غير حكم كذا
 في المبسوط * لو وجد بما وقع عليه الصلح عيبا فلم يقدر على رده لاجل الهلاك أو لاجل الزيادة
 أو لاجل النقصان في يد المدعى فانه يرجع على المدعى عليه بمحصة العيب فان كان الصلح عن
 انفراد رجوع بمحصة العيب على المدعى عليه في المدعى وان كان عن انكركا رجوع بمحصة العيب
 على المدعى عليه في دعواه فان اقام البيعة او حلفه فنسحل استحق محصة العيب منه فان حلفه
 تخلف فلا تثنى عليه كذا في الدرر الجاهج * لو اشترى جارية فولدت عند المشتري ثم ردها
 عوراء وافر البائع انه داسها فصالحه على ان يردها او ولد لها وزيادته فاقب على ان يردها عليه
 الا آخر الثمن فهو جائز وكذلك هذا في نقض ثناء الدار وزيادتها ثم اهلكها في المبسوط * ادعى
 عيبا في جارية اشترىها أو انكر البائع فصالحه على ان يريه المشتري البائع من ذلك
 العيب ثم ظهر انه لم يكن عيبا أو كان ولكنه قد زال فلا تثنى على ان يتردد في الصلح كذا
 في القصول العمدية * اشترى رجلان شيئا فوجد به عيبا فصالح احدهما في حصته جاز وليس
 الاخر أن يخاضع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما الاخر على خصومته لان عند
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى لو أبرأ احدهما عن حصته بطل حق الاخر خلافا له ما كذا في
 محيط السرخسي * اذا اشترى ثوبين كل واحد بعشرة دراهم وقبضهما ثم وجد باحدهما عيبا

السلامة وكذا كل عيب زال كطلاق المشتراة ولم يوجد برديله كعدم الحمل وكالوظهر الذين
على غير المصالح برديله كإني الشربة لالاية (قوله ومن قال) أي لو ادعى عليه شيء أفانكر
فقال له ان تحلف على عدم ثبوت هذا الحق عليك فانت بري منه لم تجز هذه المرأة لعدم جوار
ملقة بابا بشرط فان كان حلف عند غير القاضي له ان يحلفه عند القاضي ولو أقام بينة قبلت
وان تجزأ أعاد الممين عليه (قوله ولو مدع) لولا وصل أي لو قال للمدعى ان حلفت على
ماتدعيه فهو لك الحلف لا ينفق المدعى (قوله كالأجنبي) خبر بآية المحذوف أي وماذا كر
من المدعى عليه والمدعى كالأجنبي حال كونه بصور أي لو قال له ان حلف فلان الأجنبي فلان
ماتدعيه أو أنت بري عما ادعى عليه من الحلف الأجنبي لا يبرأ * والحاصل انه اشتمل هذا
البيت على ثلاث مسائل من فاضلخان الأولى اصطلاح على انه ان حلف المدعى عليه فهو
بري مخلف ان ماله قبله شيء فالصلح باطل الثانية اصطلاح على انه ان حلف المدعى على
دعواه فالمدعى عليه يكون ضاماً ما لا يدعى فالصلح باطل فلا يجب المال على المدعى عليه
الثالثة اصطلاح على انه ان حلف فلان وهو غير الطالب فالمال على المدعى عليه كان باطلا
ولا يلزمه المال وهي القاعدة بقوله ~~ك~~الأجنبي وهذه المسائل نقه دمت في كتاب الدعوى
(خاتمة) نسأل الله حسنات في البحر عن مجموع النوازل وقع بين امرأة وزوجها مشاجرة
وتوسط المتوسطون بينهم الصلح فقالت لأصالحه حتى يعطيني خمسين درهماً يجعل لها ذلك لان
اهما عليه حق من المهر وغيره اه قال الجوزي فتلاعن المقدسي قالت هذه دعوى لا دليل
عليها فنفذ بكرون لاشئ لها وطالب ذلك اه (وأقول) ماذا كره في مجموع النوازل من أنه يجعل
اهما لا شيء ثم يرض فيما اذا وافقها الزوج بان أعطاها ما طابت بطريق الصلح وحينئذ
لا يتوقف الاخذ على أن يكون له شيء عليه اه ليس هو بآدي مما سبق التصريح به من
أن الصلح يجوز ولو عن انكار وقدمنا في الزيلعي التصريح بأنه يجعل للمدعى اخذ هذه لانه
في زعمه عين حقه أو بدله واركان المدعى عليه يزعم انه لاشئ عليه ومع هذا حل له الدفع أيضاً
دفعاً للشرع نقه وحينئذ نقوله لان لها عليه حق من المهر وغيره انما ذكره تحية الناظرين
لانه شرط لجواز الصلح أنوال السعد * وفي البحر عن الخلاصة ولو استقرض من رجل دراهم
عارية بقرى أو اشترى سلعة بديراهم بخارية بقرى فالتقاييد لا يوجد جديها البخارية قالوا
بوجوب قدر الماسة فاذها بواجبنا وبستوفى منه بكفيل * وقبه عنها اذا اقر الوصي أن عنده
ألف درهم لله ميت وللميت إنسان فصالح أحدهما من حقه على أربعة مائة لم يجز وان كان
استهلكها ثم صالحها جاز اه ولو صالح امرأته من نقه قتماسة على حيوان أو ثوب سمى
جنسه جزو جلا وحالا بخلاف لو صالحها بعد الفرض أو بعد تراخيها عن المدة فله الدفعة لا يجوز
كذا في محيط السرخسي * ولو صالحته عن أجر رضاع الصبي بعد البيونة كان كغيره ليس لها
أن فصالحها ثابت لها من دراهم الاجر على طام بغير عيتمه كذا في المبسوط * رجل صالح امرأته
المطلقة من نقته على دراهم معلومة على أن لا يزيد ما عليها حتى تنقضي عدتها وعدتها بالانهر
جاز ذلك وان كان عدتها بالخض لا يجوز لان الخيض غير معلوم قد تحيض ثلاث حبص في
شهرين وقد لا تحيض عشرة أشهر كذا في فتاوى فاضلخان * ولو صالحت مع زوجها من نقتهما

ومن قال ان تحلف قسراً
فلم يجز
ولو مدع كالأجنبي بصور

فيكون هذا اتصافا للقول بعدم المدخول وهذا اذا عترف ببقية الورثة بان العين من التركة والا
فلا تسمع دعواه بعد الابرأ كما افاده ما نقله عن المحيط وانما قيد بالعين لانه لو ظهر بعد المدخل
في التركة دين فعلى القول بعدم دخوله في الصلح يصح الصلح ويتسم الدين بين الكل واماعلى
القول بالمدخول فالصلح فاسد كمالو كان الدين ظاهرا وقت الصلح لان يكون مخرجا من الصلح
بان وقع التصريح بالمال على غير الامين من اعيان التركة وهذا ايضا ذكره في البرزانية حيث
قال ثم ما ظهر بعد انخرج على قول من قال من انه لا يدخل تحت الصلح لاختلافه من قال يدخل
تحتة فكذلك ان كان عينا لا يوجب فسادا وان دنا من مخرجا من الصلح لا يفسد ولا يفسد اه
قوله اشهره الا وعلى ما نقله فان كان الذي ظهر في يافته الصلح كانه وجد في الابداه
فيكون هو وغيره بين الكل وان كان عينا لا اه مضى قوله بل بين الكل اي بل يكون لدى
ظهور بين الكل (قوله فانت في البرزانية الخ) وفي اشامن والعشرين من من جامع الفصولين انه
لا شبه (قوله ولا يطل الصلح) اي لو ظهر في تركته عين اما لو ظهر في يافته من وقد قال في البرزانية
ان كان مخرجا من الصلح لا يفسد والا يفسد كما مضى اه اي ان كان الصلح وقع على غير الدين
لا يفسد وان وقع على جميع التركة فسد كمالو كان الدين ظاهرا وقت الصلح (قوله وفي مال
طافل) اي والصلح في مال الطافل الثابت بالنسبة ولم يجوز اذ لا صلحة له ومعه انه يجوز الصلح
حيث لا يثبت لاطفاله والضمير في لم يجوز الى الصلح (قوله وما يدعى) عطف على ما خذ من المنام
اي فلم يجوز الصلح في مال الطافل الثابت بالنسبة وود لا يما يدعى خصم ولا يثبت في أي لم يورد دعواه
بيينة وحاصل انه في اذا كان اطفال مال بشم وود لم يجوز الصلح فيه ولم يجوز ما صلحة من يدعى شيئا على
الصغير بدون بيينة بمال الصغير لان المدعى لم يستحق سوى الاستحلاف ولا يثبت الاب ولا
الوصى ولا العبي حال صغره والاب لا يصح ان يقضى اليه بمال الصغير وان ترفع الاب بماله صغ
كالا بنجي واذا كان للمدعى بيينة يصح الصلح حال الصغير بمثل القيمة وزيادة يتعاقب فيها كاشرا
وهذه المسائل تجرى في الاب والجد وصيه او اقاضي وصيه وسواء كان الصلح في عقار او عبد
او غيرهما في الكل او البعض وعليه فالصود اربع مما اذا لم يكن للافضل بيينة وحيث كان للخصم
بيينة فهذه اربع صور وأشار المصنف الى ان الاربعة تجرى مع الاب والجد والوصى من جهة
الاب والجد ومن جهة الوصى ومن جهة أحدهما والقاضي أو وصى القاضي فباغ اثنين
وثلاثين مسئلة وسواء كان الصلح في عقار او عبد او غيرهما في باغ خمسة وتسعين وسواء كان
في الجميع او البعض في باغ اثنين وتسعين حكما كل ذلك مما ذكره صاحب الميسر (فانت)
بقى عليه وصى الام في تركته او وصيه والاخ قال في المبسوط واصلح وصى الام والاخ من صلح
وصى الاب في غير العقار في باغ اضعاف ذلك كما في شرح الوهابية لابن الشحنة وغما فيه
(قوله وصح على الابرأ من كل عايب) الضمير في صح يعود الى الصلح يعني جاز الصلح عن الابرأ
من كل عايب لان الابرأ من العيب بالبدل صح في ذلك مع كماله في عيبه ما لم يلاسه اسقاط
الحق ولو قال اشتريت منك العيوب بكذا لم يصح ط وهذا البيت العلامة عبد البر ذكره
ايات بعد البيت الاول (قوله ولو زال عيب) أي لو صلحه على عيب في المبيع ودفع له بدلا
عن الصلح ثم زال العيب بطل الصلح ويتردد البدل وبسقط عنه ان لم يكن دفعه اعور

اشهره امالا بل بين الكل
والقولان حكاهما في
الطائفة فمقدما لعدم
الدخول وقد ذكر في أول
فتاواه انه يقدم ما هو
الاشهر فيمكن هو المقدم
كذا في البصر فانت وفي
البرزانية انه الاصح ولا
يطل الصلح في الوهبانية
وفي مال طافل بالنسبة وقد لم يجوز
وما يدعى خصم ولا يثبت
وصح على الابرأ من كل
عايب
ولو زال عيب عنه صلح به

فكانهم اشتروا جميعا ولا يظهر التداوى الا اذا كان المدفوع متساويا بينهم وعابه فبيني
 ارجع الاكثر حصة في التركة على الاقل حصة بقدر ما دفع من ماله عنه فليتنازل قال
 الشريفي لا في سرح الوهبانية والوجه انهم ما في الاقرار يكونان مشترين فيه نصف وق
 الانكار مدعين العين للتركة فتكون على قدر الانصاف باختياره البعض (قوله عن بعض
 الاعيان) اشار به الى انه كما يصح الصلح معه عن كل اعيانهم ايصح عن بعضهم باعتبار العجز بالكل
 وفي المجتبى ادعى مالا اى معلوما وغيره فصار رجل واشترى ذلك من المدعي يجوز ان يرضى في حق
 المدعي ويقوم مقامه في الدعوى فان انقضى شيا كان له والا فلا حاجة المطالب ولا يثبت له
 ان يرجع اه جوى ومثله في البحر قال سبدي والدرج اه الله تعالى وتأمل في وجهه ففي
 البرازية من اول كتاب الهبة وبيع الدين لا يجوز ولو باع من المدين او وهبه جزاءه (اقول)
 لم يظهر في وجهه مع تعمر بجهنم بعدم صحة بيع الدين غير من عابه الدين فهو غير صحيح فيما يظهر
 وفوق كل ذي علم عليم (قوله في التركة دين) هكذا في بعض النسخ وفي بعض النسخ بدل افي وعلمها
 فبالمز نصب دين وعلمها كتب ط والمراد ان الصلح صحيح يعني اذا اقر عاقبه عمل به وليس له
 نقضه الا بسوغ (قوله وكذا الوليد كرمه في الفتوى) اى السؤل الذي رفع اليك ب عليه او
 يجاب عنه اى ولا يجب على المفتي البحث ط (قوله والموصى له يبلغ من التركة كوارث) صورتها
 رجل اوصى لرجل بعد اودار فذلك ابا واية فصالح الابن والابنة الموصى له بالعمدة على مائة
 درهم قال ابو يوسف ان كانت المائة من ماله ما غير الميراث كان العبد بينهما مائة فين وان صالحه
 من المال الذي ورثاه عن ابيه ما كان المال بينهما ما اثلاثا لان المائة كانت بينهما اثلاثا وذكروا
 النصاف في الحيل ان الصلح نكاح عن اقرار كان لعبد الموصى به بينهما مائتين وان كان عن
 انكار ففي قدر الميراث وعلى هذا بعض المشايخ وكذلك في الصلح عن الميراث كذا في قضيان
 (قوله من مسئلة التخرج) اى بتناصيها (قوله صالحوا الخ) اقول قال في البرازية في الفصل
 السادس من الصلح ولظهر في التركة عين بعد التخرج لا رواية في انه هل يدخل تحت الصلح
 أم لا ولما قيل ان يقول يدخل واقتل ان يقول لا انتمى ثم قال بعد نحو وورقير قال تاج الاسلام
 وبخط صدر الاسلام وجدته صالح أحد الورثة وابرأ ابراعا ما ظهر في التركة حتى لم يكن وقت
 الصلح لا رواية في جواز الدعوى واقتل ان يقول يجوز ادعى حصة منه منه وهو الاصح
 ولما قيل ان يقول لا وفي المجتبى لو ابرأ أحد الورثة الباقي ثم ادعى التركة وانكره الا انه مع
 دعواه وان اقر وباتركه اضر وابدل عليه اه كلام البرازية ثم قال بعد اسطر صالحت اى
 الزوجة عن الفتن ثم ظهر دين او عين لم يكن معلوما للورثة قبل لا يكون داخل في الصلح ويقسم
 بين الورثة لانهم اذ لم يعلموا كان صلحهم عن المعلوم الظاهر عنه دهم لان الجاهل فيكون
 كالمستغنى من الصلح فلا يبطل الصلح وقبل لا يكون داخل في الصلح لانه وقع عن التركة والتركة
 اسم للكل فاذا ظهر دين فقد الصلح ويجهل كانه كان ظاهرا عند الصلح اه والماصل من
 مجموع كلامه المذكور انه لو ظهر بعد الصلح في التركة عين هل تدخل في الصلح فلا تسمع الدعوى
 بها أم لا تدخل فتسمع الدعوى قولان وكذا الوعد در بعد الصلح ابراعا ثم ظهر له صلح عين
 هل تسمع دعواه فيه قولان ايضا والاصح السماع بما على القول بعدم دخولها تحت الصلح

عن بعض الاعيان صحيح
 ولو لم يذكر في صك التخرج
 افي التركة دين أم لا فالصالح
 وكذا الوليد كرمه في
 الفتوى فيقه في الصحة
 وبجمل على وجود
 شرائطها بجميع الفتاوى
 (والموصى له) يبلغ من
 التركة كوارث فبما
 قدمناه من مسئلة
 التخرج (صالحوا) اى
 الورثة (أحدهم) ونخرج
 من بينهم ثم ظهر له ميراث
 دين او عين لم يعلموا هل
 يكون ذلك دافعا في
 الصلح المذكور قولان

آخر من المصالح بقا بالبدل الصلح كذا في العزيمة كن أقر بفصيحته فباعه المقر له منه جاز وان
جه لا قدره وقيل لا يصلح لان المصالح باع نصيبه من التركة وهو محمول على ما أخذ من المال
والموزون ومع جهالة المبيع لا يصح كذا في شرح الجمع قلت فاسد فقدمه ان ما يحتاج لتسليمه
نظمه مرفقه وما لا فلا در منقبي (أقول) واسد فقدمه ان نفس الجهة لا تغير ما غلة بل هو ازا البيع
بل الجهة الماخضية الى المنازعة ما غلة لا ترى انه لو باع صبرة بغيرها مع الجهة
وكذا لو باع المصوب كذا كونا (قوله عالم به لم يجمع ما فيه) أي لا يجوز حتى يبيع جميع
ما فيه وهو المولم الماخضية الى التسليم كذا كرنا في الاتفاق بخلاف ما اذا كانت في أيدي بقية الورثة
فانه يجوز مع الجهة لانه لا يحتاج فيها الى التسليم كما مر واني (قوله ابن مالك) لم يذ كر هذا
القديم أصلا * (خاتمة) التباين أي تناوب النهر يكن في دابته غلة أو روكو بالصلح فاسد في علمي عبد بن عبد الله
بالصلح عنه أي حنيفة لا الجبر وجاز في دابته غلة أو روكو بالصلح فاسد في علمي عبد بن عبد الله
جرا دور الجار وفي شره غرو الا فخره ثم اعلم ان التباين يبرأ في غلة عبد أو دابة لا يجوز
اتفاقا للثناوت وفي خدمة عبد أو عبد من جاز اتفقا لعدم التفاوت ظاهرا أو قلته وفي غلة
دار أو دارين أو سكنى دار أو دارين جاز اتفقا لانه كان المعاملة لان التعيين لا يعلل الى المقار
ظاهرا وان التباين هو صلح جاز في جميع الصور كما جاز أبو حنيفة أيضا فقه رقيق صلحا اه
(قوله وطل الصلح) أي مع احد الورثة ليخرجوه عنهم فلو قدموا التركة بين الورثة ثم ظهر
دين محيط قبل للورثة اقفوه فان قضيوه صحت القسمة والانقضت لان الدين مقدم على الارث
فيتم وقوع الملك لهم الا اذا قضوا الدين او ابراء الغرماء منهم فحينئذ تنفع القسمة لزوال
المال فكذا اذا لم يكن محيطا للمعاقب في الغرماء من الاذاني في التركة ما بين الدين فحينئذ
لا تنفذ ادم الاستيحاء كذا في قسمة الدرر (قوله والقسمة) أي قسمة التركة بين الورثة لانهم
لا يمكن كون التركة حينئذ لتقدم حاجته فلما عزم ابطالها ولو أجاز قبل ان يصل اليه حقه وفي
الظاهرة ولو لم يضمن الوارث ولكن عزوا عنه الدين الميت فبقوا بالدين ثم صلحوا في الباقي
على نحو ما قلنا جاز اه قال العلامة المقدسي فلو حال المهرزول لايدين نقص القسمة (قوله
بلا رجوع) أهالو كان يرجوع كانت التركة مشغولة قال في التبيين وواضح من رجل بشرط أن
لا يرجع في التركة جاز الصلح لان هذا كذا بشرط براءة الاصيل وهو الميت فنص عليه وهو الفتح
مال التبيين عن الدين فيجوز تدبيرهم فيه اه (قوله بشرط براءة الميت) تبع فيه المصنف وقد
علم من عبارة الزايعي ان المدار على اشترط عدم الرجوع في التركة وقد بين وجهه ط (قوله
يوفي) بالبناء عليه هو بل يضمن ففتح تشديد (قوله من قال آخر) الاولى تقديمه على أو يضمن
أجنبي فان الضم فيه يرجع الى الوارث اذا لم يكن للميت هو بل فقط يوفي واه وفي الوارث من ماله
الخاص به أو من عين أخرى ظهرت للميت (قوله ولا ينبغي ان يصلح) أي بل يكره وهل هي
تتبرهية أو تحريمية محرره ط (أقول) معنى لا ينبغي خلاف الاولى وخلاف الاولى مكره
تتبرها قال في الجبر لا ينبغي الاولى لانها لو اذلت حتى يرضوا الدين اه (قوله استحصانا)
والقياس ان لا يجوز لان كل جزء من اجزاء التركة مشغول بالدين لعدم الاولوية بالصرف الى
جزء دون جزء فصار كالمستغرق فيمنع من دخوله في ملك الورثة ووجه الاستحصان ما ذكره من

المصالح أو بعض الم يجوز
المالم يبيع جميع ما فيه
لا حاجة الى التسليم ابن
مالك (و بطل الصلح
والقسمة مع الحاطة الدين
بالتركة) الا ان يضمن
الوارث الدين بالرجوع
أو يضمن أجنبي بشرط
براءة الميت أو يوفي من مال
آخر (ولا) ينبغي ان
(بصلح) ولا يتقسم (قبل
انقضائه) للدين (في غير
دين محيط ولو فعل الصلح)
والقسمة (مع) لان التركة
لا تخلو عن قليل دين ولو
وقب السكل فبشر الورثة
في وقت قدر الدين
استحصانا وقاية

حيث قال ولا يخفى ما فيه أى - هذا الوجه من الضرر بيقينة الورثة ولكنه لا يدفع لانه يرجع
 عليهم بما أحاط لهم به فيكون الضرر عليهم مرتباً انتفى (أقول) في قوله فيكون الضرر الخ لا يخفى
 بيانه قرينة الاتفاقى (قوله منه) أى من الدين (قوله عن غيره) أى عما سوى الدين (قوله
 بأقرض) أى ببذله الذى أخذهم منهم (قوله وقبلوا) أى الغرماء والمصلحون لان الشرط قبول
 الحال عليه والاحتمال (قوله وهذه أحسن الحل) لان فى الاولى ضرراً للورثة حيث لا يمكنهم
 الرجوع الى الغرماء بقدر نصيب المالح وكذا فى الثانية لان التقدير من التضيعة اتفاقى
 (قوله والاجه المالح) لان فى الاشيرة لا يتخلو عن ضرره وتأخير مصلحهم قد رتبته مع انه ليس
 لهم تنفع فيه - هذا التقدير هو خلاف وضع الصلح غالباً (قوله ثم يحيلهم على الغرماء) أو يحيلهم
 ابتداءً من غير بيع ليعضوه له بما أخذوا منه (قوله ولادين فيها) أما إذا كان فيها ابن
 فلا يصح الصلح ما تقدم (قوله اختلاف) فقال الله بوجه من البصحة وهو الصحيح وقال
 ظاهر الدين المرنغيتى لا يصح (قوله اعدم اعتبار شبهة الشبهة) لان عدم البصحة باحتمال ان
 يكون فى التركة مكمل أو موزون ونصيبه من ذلك مثل بدل الصلح فيكون ربا قبل دفعه لاحتمال
 أن لا يكون فى التركة مكمل أو موزون وان كان فجعل ان يكون نصيبه أقل من بدل الصلح فكان
 القول بعدم الجواز وديالى اعتبار شبهة الشبهة ولا عبرتها اهـ وانما العبرة للشبهة وفى
 فتاوى فاضلخان والصحيح ما قاله بوجه من انه يجوز هذا الصلح لان الثابت هنا شبهة الشبهة
 وذلك لا يعتبر اهـ لانه يحتمل ان يكون فى التركة من جنس بدل الصلح على تقدير ان يكون زائداً على
 بدل الصلح فاحتمال الاحتمال يكون شبهة الشبهة (قوله جنس بدل الصلح) تركيب اضافى باضافة
 جنس البدل الصلح (قوله لم يجز) أى حتى يكون ما يباذله زيد من حصته من ذلك الجنس
 ليكون الزائد فى مقابلة ما يخصه من غير الجنس وبشرط القبض لانه بقوله البيع وبيع ما جبهه
 قد رتب جنس أو أحدهما لا يجوز ان يثبت كذا تقضي التواء والمراد انه لا يجوز اتفانها كأن
 الثانى يجوز اتفانها (قوله والا) أى الا يكفى فى التركة جنس بدل الصلح وهذا التصويل
 اغير ما نحن فيه (قوله وان لم يدرك فى الخلاف) هى مثله المقتضى ويدرى بالبناء للجهول (قوله
 وهى غير مكمل أو موزون) كذا وقع فى الغرر ولا وجه للتقييد به الا اذا كان المصلح عليه
 مكبلاً أو موزوناً أما اذا كان غيرهما فلا يظهر له هذا التقييد وجه وقد نقل المصنف هذه
 المسئلة عن الزيلعي وبعبارة الزيلعي خالية عن هذا التقييد ونصم انه لا بد على ان الصلح به
 جهالة التركة يجوز وقيل لا يجوز لانه يبيع وبيع الجهول لا يجوز والاول اصح لان الجهالة هنا
 لا تنضى الى المنازعة لانها لا بد بيقينة الورثة فلا يحتاج فيها الى التسليم - لو كانت فى المصلح
 أو بعضها لا يجوز حتى يبيع به - ما عدا يدهم لولا الحاجة الى التسليم ط (أقول) وكذا بشرط
 أن لا يكون فيها ابن وزوج الصلح على مكمل أو موزون كما فى الاتفاقى (قوله صح فى المصح) وقيل
 لا يجوز لانه يبيع الجهول لان المصلح باع نصيبه من التركة وهو جهول بما أخذ من المكمل
 والموزون اتفاقى (قوله لانها) أى جهالة التركة المصلح عنها (قوله لا تنضى الى المنازعة
 اقامها فى يدهم) يعنى ان العلة فى عدم جواز البيع اذا كان المبيع مجهولاً لا تنضى الى المنازعة
 وهذا لا ينضى اليها لان المصلح عنه فى يد بيقينة الورثة فلا يحتاج فيه الى التسليم ولا يطلون شيئاً

منه ومالحوه عن غيره
 بما يصلح بدلا (واطأهم
 بالقرض على الغرماء)
 وقبلوا الحوالة وهذه
 أحسن الحلل ابن كمال
 والوجه ان يبيعه كرهه فما
 من غرأ ونحوه بقدر الدين
 ثم يحيلهم على الغرماء
 ابن مالك (وفى صحة صلح عن
 تركته مجهولة) أعنيهم أو
 دين فيها (على مكمل أو
 موزون) متعلق بصلح
 (اختلاف) والصحيح البصحة
 زباني اعدم اعتبار شبهة
 الشبهة وقال ابن الكمال
 ان فى التركة جنس بدل
 الصلح لم يجوز ولا جازوان
 لم يدركه - فى الاختلاف
 (ولو) التركة مجهولة
 وهى غير مكمل أو موزون
 فيد البتة من الورثة
 (صح فى الاصح) لانها لا
 تنضى الى المنازعة لقامها
 في يدهم - حتى لو كانت في يد

عنهما واهذا ذكره لربما ينفذ في قياسه على البيع وكذا قول الشارع قبل هذا قول
 أبي حنيفة وقيل هو قول الكل ظاهر في عدم ورود نص عنهما فلهذا اختلف المشايخ فيه
 انتهى (قوله وفي التركة ديون) اي على الناس لقرب شدة ما ياتي وكذا لو كان الدين على الميت
 قال في البرازية وذكره من الاسلام أن الخارج لا يصح أن كان على الميت دين أي بطله رب
 الدين لان حكم الشارع ان يكون الدين على جميع الورثة انتهى (قوله بشرط) متعلق بالخارج
 (قوله لان غلبة الدين الخ) وهو هنا حصة المصالح قال في الدرر لا يصح ما كان حصة من
 الدين لاسائر الورثة بما لا يخدمهم من العين وغلبة الدين من غير من علمه الدين باطل وان كان
 بوضو واذا بطل في حصة الدين بطل في الكل انتهى فتقول الدرر لا يملأ المصالح عن الدين
 والعين بعم العرض والعقار والمكبل والخزون الحاضر وغير من علمه الدين هنا بقية الورثة
 وقوله طل في الكل لان العقد الواحد اذا فسد في بعض المدة وعاد له فسد في الكل وهو قول
 أبي حنيفة ٣ والدليل له في مسألة البيوع وعند جمايقي العقد صحيحها فمأورا الدين وقيل هو
 قول الكل كافي السكافي وغيره كما قدمناه عنه قريبا (أقول) وينبغي ان ليس اختلاف القويان
 بين المشايخ على اطلاقه بل الاثنى كون البطلان قول الكل اذ المدين حصة الدين في البطل
 وأما اذ بين فصح الصلح عنده ما فيها وراة الدين بحصته اذ لا موجب للبطلان حينئذ فيه
 عندهما اندبروا وأشار الى ذلك ابن ملاء (قوله من غير من علمه الدين) وهو الورثة هنا (قوله باطل)
 لما ذكر من انه يصح ما كان حصة من الدين الى آخر ما قدمناه عن الدرر اي ثم بعدى البطلان
 الى الكل لان الصفة واحدة واهين حصة الدين أولم يبين (وأقول) هذا اذا لم يسلط ولم
 يوكلهم في مقدار نصيبه من الدين وأما اذا سلطهم فيمنعني ان يصح الصلح كذا قيل (قوله وصح
 لغيره ما ابراه الغرماء) اي ابراه المصالح للغرماء والظاهر ان هذه الحقيق تلزم وجه من كل التركة
 ولذا قال في المراج والمخ وفي الوجهين ضرر يتيقن به الورثة فلا يصح قول الشارع واحالهم
 بحصة تملأها سقطت عن الغرماء كما صرح بهذا البرازي أيضا وفيه قريبا في الموقلة لا تبة
 ارشاد الله تعالى ولم يذ كر حيلة مع انما احسن مما ذكرنا كنت اقتصر علم اورا يتم في المتدني
 وهي ارباصهم بمقتضى قوله ثم لهم لكن لانه يرجع فلا وجه الا في أولى (فرع) ادعت
 امرأة ميراثها فوه سقطت على أقل من ظهها او مهرها صح ولا يطيب اهـ ان عاوا فان برهنت
 بعد ذلك بطل الصلح اهـ وسبق في المائن انه الأشهر أو أنه محمول على قول المائن السابق مولوج
 على بعض ما يذهب الخ والافهو بعد عن التواعد الا ان يجعل على الديانة لكنه بعبد ايضا
 لاسيما وقد صولت احدي زجات سيدنا عبد الرحمن بن عوف على أقل من ظهها ابكتير
 بحضور جميع من الصحابة رضي الله تعالى عنهم أربعين كما قدمناه قريبا فلا تنس (قوله منه) أي
 من الدين ولا يرجع عليهم بصيب المصالح فيمنع في الصلح لانه حينئذ يكون غلبت الدين الخ
 أولانه اسقاط (قوله واحالهم بحصته) لا محال لهذا الجمل هنا وهي موجودة في شرح الوقاية لابن
 مالك وهي سبق في الم اذ لم يبق له حصة بعد ما قضوه ولذا قال في المخ ولا يخفى ما فيه من ضرر بقتة
 الورثة أي لانه لم يستندوا من نصيبه في الدين شيئا انتهى وضاع عليهم ما قضوه من الدين
 عن الغرماء وفي بعض النسخ أو احالهم قال ط ذكره رد على صاحب الدرر وتبعه المصنف

وفي التركة ديون بشرط
 ان تكون الديون لبقية دينهم
 لان غلبة الدين من غير
 من علمه الدين باطل ثم ذكر
 احصته لانه قال (وصح
 لغيره ما ابراه الغرماء
 منه) أي من حصته لانه
 غلبت الدين من علمه
 فيه سقطت نصيبه عن
 الغرماء (أو وضو الصلح
 المصالح منه) أي الدين
 (تبرعا) منهم (واحالهم
 بحصته أو اقضوه قدر
 حصته

قوله والدليل له في مسألة
 البيوع وهي ما اذا بيع
 بين زوجين ودواعهما
 صفقة واحدة وبين حصة
 كل واحد منهما من الثمن
 بدال في حق الكل عنده
 وعندهما صح في العبد
 لان الصفقة لا تعدد
 بتقسيل الثمن بل لا بد من
 تكرار لفظ العقد عنده
 خلافا لما اهـ منه

عن رابع ثم على ثلاثة وعشرين الفا في رواية هي دراهم وفي رواية هي دنانير ابن كمال باشا
وغناضير بضم المنة النوقية وكسر الصاد المجمة قدمهم المدينة فولدت أبا سلمة في سريته
الى الدولة الحمدل في شعبان سنة ست كافي الماوهب قال والضمير في سريته ابيه عبد الرحمن بن
عوف ودومة بضم الدال وفقهها مدينة بينا وبزده شق نحو عشر مراحل وبعد ما من
المدينة نحو ثلاث عشرة سنة لم يمت بدومان اعمل لانه كان نزلها عليه السلام
واصبغ هذا من الخضر من ادرك الجاهلية والاسلام ولم يجتمع به عليه السلام اهل على يد
سبعة ابي عبد الرحمن بن عوف وقوله روى ان ذلك كان نصف حقه افعلى كون بدل الصلح كان
ثمانين الفا وانهم نصف حقه ليكون جميع ماله اتمولك رضى الله عنه خمسة آلاف ألف ألف
ومائة وعشرين الفا ويكون غنمه ثمانية آلاف وأربعين الفا وربع المئ مائة ألف وستون الفا
ونصف ربع المئ ثمانون ألفا (قوله ولو بعرض) يعنى لو كان بدل الصلح عرضا في الصور كما
جازم طلقا وان قل ولم يقبض في الجاهلية وظاهره بيم ماله كان العرض من التركة اذ حقه ليس
في جميعه فيكون مبادلا عن نصيبه في بقية التركة بما زاد عن حقه فيه (قوله وكذا لو انكروا
ارثه) أى فانه يجوز مطلقا قال في الشرح بلالة وقال اما اكم التهم بداعيا يطل على أقل من
نصيبه في مال الربا حلة التصديق وأما في حالة التناكر بان انكروا وارثته فيجوز جزمه ذلك ان
في حالة التناكر بما ياباخذ لا يكون بدلا في حق الاخذ ولا في حق الدافع هكذا ذكر المارغنانى
ولا بد من التقابض فيما يقابل الذهب والنضمة منه ان يكونه صرفا ولو كان بدل الصلح عرضا في
الصور كما جازم طلقا وان قل ولم يقبض في الجاهلية (أقول) لكن في قوله لا يكون بدلا لاني
حق الاخذ فيه أنه يدل في زعمه وعليه فينبغى أن لا يجعل له الاخذ مالم يعلم مقدار حقه من ذلك
الجنس لانه ان لم يعلم قدر نصيبه من ذلك الجنس لا يصح لان فيه شبهة الربا وهي محرمة وان شك في
وجود ذلك الجنس في التركة صح لانه منتهى يكون شبهة الشبهة وهي لا تحرم (قوله بل انقطع
المارعة) هـ دافى حق المدعى عليه أما في حق المدعى فاخذ بعضه وادعيا قاطلها في لانهم
يجوزدهم حقه صاروا غاصبين وصار المال مضمونا عليهم في ذمتهم من قبيل الدين وقد علم كم
الصلح عن الدين بجنسه بخلاف ما إذا أقر وبذلك فان المال منتهى عن وان كان من التمسدين
ولا يصح الادعاء قاطل في الاعيان فلذلك تعين ان يكون صرفا لكن قد يقال فيه ان المال اذا تاتم
اذا صار مضمونا لا يقتل للذمة وعليه فلا فرق بين الصورة المذكورة وما بعدها في أن بكل منها
استقاط الدين وهو لا يجوز وانما جرد والصورة الاولى باعتبار ما أخذ بدلا لاني في
الاخذ ولا في حق الدافع تأمل (قوله وبطل الصلح الخ) أى في الشكل عند الكل على
الاصح وقبل عندهما بنى الله صحيفا فيعاوراه الدين ط قال العلامة أبو الهودهد هذا
ليس على اطلاقه لما سبق عن الزبلى من انه ينبغي ان يجوز زعمه في غير الدين اذا بينت
حصته وانه يشكل ان كان هو قول الكل لا خلاف له ما لان قباس مذهبه ما في الجمع بين
الحو والعبد والشافعية والحنابلة حيث جوزوا العقد في العبد والذكية اذا بين عن كل منهما
ان يجوز الصلح عندهما في غير الدين اذا بينت حصته اللهم الا ان يجعل هذا على ما ذالم يبين
ما يقابل كل واحد منهما أو يفرق عنه مذهب ما بين البيوع والصلح والظاهر انه لم يرد نص في الصلح

ولو بعرض جازم مطلقا لعدم
الربا وكذا لو انكروا ارثه
لانه حقه ليس يدل بل
انقطع المارعة (وبطل
الصلح ان اخرج أحد الورثة

بعدم التقاض في المجلس غير ان الذي في يده بقية التركة ان كان جاحداً يكتفي بذلك القبض
 لانه قبض ثمان فيدرب عن قبض الصلح وان كان متراغياً غير مانع بشرط تجديد القبض اه
 (قول) بيانه ان التركة في يد أحد الورثة أمانة فاذا أنكرها أو منع صار غاصباً أو الغاصب
 ضامن وقبض الامانة لا ينوب عن قبض الضمان فيه لمزم تحديق القبض فيماليو كان متراغياً
 مانع والا لا وهذا في غير التقدين أما ما في صورة ما اذا اصاب على جديهم ما فلا بد من حضور
 ذلك المجلس وتجديد القبض فيه لانه صرف محض كإباني (قوله وغيرهما) وكذا عن
 التقدين فقط (قوله بأحد التقدين) قيد بأحد التقدين استتراً عما اذا كان بدل الصلح
 مجموع التقدين فانه يصح كيف كن لا فاضرف الجنس الى خلاف الجنس تصحيحاً للعقد كما في
 البيع بل أولاً لان القسود من الصلح قطع المنازعة والصلح بشرط فيه التقاض قبل
 لا تفراف لانه صرف ط (قوله الان يكون ما أعطى له أ كثر من حصته من ذلك الجنس) فلا
 كان ما أعطوه أقل أو ما أو بالنصيبه أولاً يعلم قدر نصيبه من الدراهم فـ الصلح ط قال
 في البحر ولو اصابوا من التقدين وغيرهما بأحد التقدين لا يبع الصلح ما لم يعلم ان ما أعطوه
 أكثر من نصيبه من ذلك الجنس ان كانوا متصادقين وان أنكر واورثته جازة طاعاً بشرط
 التقاض فيما يقابل القصد منه وان لم يعلم قدر نصيبه من ذلك الجنس فالصحيح ان ذلك ان كان
 في وجود ذلك في التركة جازاً الصلح وان لم وجود ذلك في التركة لكن لا يدري ان بدل الصلح من
 حصته أقل أو أكثر أو مثله فـ كذا في تناوياً قاضيان اه وفي المنتدعي قال الحاكم نعم
 يبطل حال التصديق انما كرى يجوز ٣ لا يكون حينئذ بدلاً في حق الآخذ ولا الدفع وفي
 القاية قال شيخ الاسلام الصحيح انه باطل في الوجهين لانه يكون معارضة في حق المدي فيدخل
 فيه معنى الربا من الوجه الذي قلنا وان زاد صح فيكون قدر حظه وبه الباقي بجهة في باقي التركة
 (قوله تحرز عن الربا) قال في الدرر ان يكون حصته بطله والزيادة بمقابلته فـ من بقية التركة
 صوناً عن الربا فلا بد من التقاض فيما يقابل حصته من الذهب أو النفضة لانه صرف في هذا
 القدر اه (قوله ولا بد من حضور التقدين عند الصلح) لم يذكر هذا في الشرع لانه لا وجه
 لاشتراطه وان أراد به حضور البدل اذا كان منهم ما فقد أخذه بقوله سابقاً لكن بشرط التقاض
 فيها هو صرف ط الان يقال اراد بالحقور الحاكمي بان يحضرهما قبل الافتراق لان الشرط
 التقاض في المجلس او يكون ما يراد ان يعطى للـ مدفوع له تحت بدله لا بطريق الامانة (قوله
 وعلمه قدر نصيبه) أي يعلم ان ما أخذه يزيد من نصيبه من ذلك الجنس تحرز عن الربا قال أبو
 السعود وانما الشرط العلم بقدر نصيبه لاحتمال الرابح ان الذي ادعى تقدير كونه ما باله أو
 أقل فكان أربح وأولى بالاعتبار بخلاف الصحة فان من جانب واحد وهو ما اذا كان المأخوذ
 أكثر من نصيبه فكانت الغير بطالب الفساد لكونه من وجهين انتهى * واعلم ان صحة الصلح
 على الوجه المذكور ثابت بالاعتراف وانما خبر امرأة عبد الرحمن بن عوف صاحبها وورثته عن
 ربيع نعمه على ثمانين ألف دينار وقيل على ثلاثة وثمانين ألفاً فـ خبر من الصحابة وروى ان ذلك
 كان نصف حقه فربطى وتماضر بنت أصف بن عمرو الكلبي التي طلقها عجب عبد الرحمن في
 مرض موته ثلاثاً فمات وهي في العدة فورثتها ثمان وكانت مع ثلاث نسوة اخرها الموهبا

عن (تقدين وغيرهما
 بأحد التقدين لا) يصح
 (الان يكون ما أعطى له
 أكثر من حصته من ذلك
 الجنس) تحرز عن ربا
 ولا بد من حضور التقدين
 عند الصلح وعلمه بقدر نصيبه
 بربا لامية وجلا لامية

٣ قوله لا يكون الصلح هكذا
 بالاصل وعبارة والده رجه
 الله تعالى في حاشية الدرر وقال
 الحاكم التمس بدائياً بط
 على أقل من نصيبه في مال
 الربا لـ التصديق وأما في
 حالة التمس كربان أنكر أو
 ورثته فيزوج زوجة ذلك أن
 في حالة التمس كذب ما أخذه
 لا يكون بدلاً في حق الآخذ
 ولا في حق الدفع اه وهي
 وانصبة بلـ اباني في
 الصحة بعد هذه عبارة
 الحاكم تامة اه معصه

لائم للوصف لطلت من حيث أصبح لائم بالوصف ثم راج بعض رأس المال من ذلك المـ
 فيجعل إذا الزيادة فيه يدعى المـ اليه فكانه المـ دـ او اذ لم يجوز له ان يرد ذات رأس
 المال الى رب المـ وعليه كرتام عند الامام وقال لا يرد لان الانخراج لازيادته وبطل فيبطل قلنا
 قصد اشئين الانخراج والادخال فصح الاول لا الثاني اهـ والله تعالى اعلم واسعد الله قراقه
 العظيم

(فصل في التخارج)*

قال في المغ هو من المخرج وهو أى شرعاً أن يسلط الورثة على انخراج بعضهم من الميراث بحال
 مع لوم ووجه ناخيه قلناه وقومناه فانه فليأمرضى أحد بان يخرج من الورثة غيره اسد فاحتمه
 وسببه طلب انخراج من الورثة ذلك عند درضاغ يره به وله شروط تذكر في انشاء الكلام اهـ
 (قوله أخرت الورثة أحدهم) أى أو الموصى له بباغ من التركة سأنحائي وفي آخر الاشياء عن
 الكتاب لوم ولح الموصى له بالثالث على السـ دس صح اهـ (أقول) لكنه مشكل لانه من قبيل
 الاسقاط في الاعيان وهو لا يجوز وقد مر حوا بان الوارث لا يسقط حقه من التركة بالاسقاط
 وهذا مثله وأما الخارجه فبيع وباقى بقاءه (قوله صح في الكل) أى ويقسم الباقي بينهم
 على سهامهم الخارجه قبل التخارج لان يجعل هذا بالتخارج كان لم يكن بينه امرأه وبنت
 واخ شقيق أصلها ثمانية واحد لدمر أو أربعة ثلثين وباقى الاخر فاذا أخرت المرافعة
 الباقي على سبعة ولو لم يكن قسم نصين جرى من الشيخ عماد الدين * واعلم
 انه اذا أخرجوا واحد الخصمة تقسم بين البقية على السواء ان كان ما أعطوه من طاهم غير
 الميراث وان كان مما روفه في قدره بينهم وقيدوا بالخصاف بان يكون عن انكار ما اذا كان
 عن اقراره ويتهم على السواء مطلقاً أو بالسعود وباقى ذلك وأخر الفصل (قوله صرفاً
 للجنس بخلاف جنسه) علمه اقوله أوقفه دينهم ما أو الاولى ناخيه عن قوله قل ما أعطوه
 او كثره يوجد في بعض النسخ التعجير باللام عوضاً عن الباء في بخلاف الجنس وهي أولى
 من الباء أى لو صالح عن الذهب والفضة بذهب وفضة فصح ويصرف لذهب لافضة وهي له
 والمراد بالصرف في كلامه الصرف المصطلح عليه في الفقه وهو بيع الثمن بالثمن والباء فيه
 للمقابل ولو لو كان المراد بالصرف اللغوي لاخصر به مثله واحدة وهي ما اذا اشتملت التركة على
 ذهب وفضة ودفع البديل كذلك واعداً بالى أو اللام واقوله بعد ذلك ليكن بشرط التقاض
 فيما هو صرف فانه متعين للصرف الاصطلاحى (قوله قل ما أعطوه أو كثر) لانه معارضة لا براء
 اذا البراءة عن الاعيان باطل كذا قيل (وأقول) ما قبل ان البراءة عن الاعيان باطل فبده في
 الجبر بما اذا كان على وجه الانشاء فان كان على وجه الاخبار كقوله هو برى معالى قبله فهو
 صحيح متناول للدين والعين فلا تنفع الدعوى وكذا اذا قال لا لى في هذا العيذ ذكره في
 الميسوط والمحيط فلم ان قوله لا استحق قبله مقام طاقاً ولا استحقاقاً ولا دعوى يمنع الدعوى
 بحق من الحق وقيل الاقرار عينا كان ارد تناو قد تم الكلام عليه أو اثل الاقرار وساقى آخر
 الفصل مستوفى ان شاء الله تعالى (قوله ليكن بشرط التناقض) قال في الجبر ولا يشترط في صح
 أحد الورثة المتقدم ان تكون اعيان التركة معلومة لكن ان وقع الصلح عن أحد التدين بالآخر

(فصل في التخارج)*

(أخرت الورثة أحدهم)
 (عن التركة وهي عرض
 أو هي عقار بحال)
 أعطوه (أو) أخرجه
 (عن) تركته (ذهب
 بفضة) دفعه (أو) على
 (العكس) أو عن نقدين
 هم ما (صح) في الكل صرفاً
 للجنس بخلاف جنسه
 (قل) ما أعطوه (أو كثر)
 ليكن بشرط التناقض فيما
 هو صرف (و) فخر اجم

كان فيه اقصا صلاحياته لم يملك عقابته شيئا فبالا لشره كما في البرهان وغيره فمد يداه مدلان الخطا
بسلط فيه مملك الاموال فكانه قابض افاده في النهاية وغيرها وفي الايضاح لا يلزمه الشر به
شيئا لانه كان كاح وفي العناية بعد نقله ما تقدم وأرى انه قد يذلل لان الارض قد يلزم العاقلة
فلم يكن مقتضاها وقامه في تكمله فافضى زاده قال الرباعي وقوله لا تزوج والصلح عن جنانية
عمد أي بان كان له مادين على امرأة فزوجته عليه نفسه أو على مولى الامة فزوجها المولى منه
عليه أو على المكاتب أو على الامة المأذون لها فترجها عليه باذن المولى امين بقض في ظاهر
الرواية حتى لا يرجع عليه شره لانه لم يملك شيئا يمكنه المشاركة فيه فصار كالجناية على نفس
المدين وعن أبي يوسف انه يرجع عليه لوجود القبض بطريق المفاصلة على ما بينا والصحيح
الاول لانه اطلاق ولان الشكاح يتعاقب بين الدين عند الاضافة اليه فيملكه بعينه ثم يسهط
عن ذمته كالهبة بخلاف ما اذا لم يصف العقد المعبان سمي دراهم مطابقة فوقع التفاضل
بنصيبه حيث يرجع اليه شره بالاجماع لان المملوك وانما ملك غير ماله فالتقيد اقسام الصلح
عليه عن جنانية اعمد ليس بقض لانه لم يملك شيئا فبالا لشره كما في عقابته اه (قوله أن يهرمه
الغريم) أي المدينون فيكون المقبوض هبة لا دينه (قوله ثم يهرمه) الضمير في يهرمه لاحد الدائنين
فتبينه تستيت أي يرى الشر يك الغريم فان باثره المدينون لا يرجع عليه شيء كما مر (قوله أو
يبيعه) أي الطالب وهو معطوف على يهرمه أي يبيع الشر يك المدينون كماله في قدره فله
يكن مقتضا الدين بل أخذنا عن المبيع وقابض الالهة في الصورة الاولى ثم يهرمه من دينه
ولا رجوع للشر يك عليه بالبراء (قوله يه) أي بقدر نصيبه من الدين بان يجعل عن الغريم بقدر
نصيبه فيكون المقبوض عن المبيع لان نصيبه من الدين (قوله ثم يهرمه) أي احد الدائنين وهو
من باع الغريم (قوله صلح أحد ربي السلم) اطلاق الصلح هنا مجاز عن القسح كما مره صاحب
غاية البيان لانه فسح في الحقيقة قالوا أطلق عليه الصلح بما فيه من الخطيئة التي هي من
خواص الصلح كما في تكمله المولى زكريا (أقول) الخطيئة هي التي لزم على المسلم لم يهرمه من
المسلم فيه حيث سقطت هذه المصالحة تدبر كالإيجي (قوله عن نصيبه) أي من المسلم فيه (قوله
على ما دفع من رأس المال) على حصته منه فدينه لانه لو كان على غيره لا يجوز بالاجماع لما فيه
من الاستبدال بالمسلم قبل قبضه زكريا (قوله نفذ عليهم) فيكون المقبوض منهم ما وكذا
ما بقي من المسلم فيه درر البجار أي فيكون نصف رأس المال فيه ما بقي الطعام من ماله سواء
كان رأس المال مخلوطا أو لا بجر (قوله وان رده رد) وفي المسلم فيه على حاله بجر (قوله لان فيه
قصة الدين) وهو المسلم فيه وهذا مذهب ما قال أبو يوسف يجوز اعتباره باسم الدين وله ما
أنه لو جاز ما ان يجوز في نصيبه خاصة أرفى النصف من النصيبين فعلى الاول لزم قصة الدين
قبل القبض لان خصوصية نصيبه لا تظهر الا بالتمييز ولا تميز الا بالقصة وهي باطلا وان كان
الثاني فلا بد من اجازة الاثر لانه فسخ في شره كما عتده فبقية فقر الى رضاه درر (قوله مقاضة)
نصب على التمييز (قوله جاز مقاطا) الذي في البحر جاز ولو في الجميع أي جميع المسلم فيه يعني ان
الجواز لا يخص نصيبه بل اذا فسخ في الجميع جاز قال وما اذا كانت عتفا نوقب ايضا لم يكن
من تجاوزه ما في الكفاي لو سلم في كبر ربح اصطلاحا على ان يزيد المسلم اليه نصف كرم بضع اجماعا

بنا قبض ان يهرمه القهر
قد رده ثم يهرمه أو يبيعه
به كفا من غرضه لا يهرمه
ماتة وغیره ومرت في
الشركة (صلح أحد ربي
السلم عن نصيبه على ما دفع
من رأس المال فان أجاز
الشر يك الاثر نفذ
عليه ما وان رده رد لان
فيه قصة الدين قبل قبضه
وانه باطل نعم لو كان شره
مقاضة جاز مقاطا بجر

(قوله لا يرجع) أي الشر يك بنصف المبرأ على الذي أبرأ (قوله لأنه اتلاف لا قبض) والرجوع
يكون في المقبوض لافي التلاف ولم يزد نصيب المشتري بالبراءة فلم يرجع عليه (قوله قبل وجوب
دينه - مع عليه) أي لو كان حادثاً حتى التقاضي أصاصافه وكالقبض وبشاركه فيه كافي الجبر (قوله
عليه) أي المديون (قوله لأنه فاض لا قابض) أي وبشاركه إنما ثبت في المقبوض لافي القضا
(قوله ولو أبرأ الشر يك للمديون) بالنصب مقبول أبرأ الأول أن يقول أحد الشر يكين
(قوله قسم الباقي على سهامه) أي على سهام الباقي لأنه اعمل الماراد بالسهام السهام الباقية
لأصنافها يظهر ذلك مما لو كان له الثلثان فأبرأ من الثلث بقسم ما يؤخذ فثنين لأن الحق عاد
إلى هذا القدر ولو اعتبرنا الأصل قسم اثلاثاً فصرح ابن الكيال بالأول (قوله ومثله المقاصة)
بأن كان للمديون على الشر يك خمسة مثلاً قبل هذا الدين فإن القسمة على ما بقي بعد المقاصة
(قوله صح عند الثاني) اعتباراً بالبراء المطابق خلافاً للظرفين لأنه يؤدي إلى قسمة الدين قبل
القبض كافي الهداية وفي النهاية ما ذكره من صحة الاختلاف بخلاف لما ذكر في عامة
الكتب حيث ذكر قول محمد مع قول أبي يوسف وذلك سهل بل هو أن يكون المصنف قد اطاع
على رواية محمد مدع الإمام قال في البرهان تأجيل نصيبه موقوف على رضائهم بركة عند أبي
حنيفة وبه نأخذ وعندهما لا وقامة الكتب محمد مع أبي يوسف ذكره في الهداية مع أبي
حنيفة فكان عن روايتان كافي الشر ينالاه وفي البحر وإن أجل أحدهما فإن لم يكن واجباً
بعقد كل منهما بان ورثاً ينامو جلافاً لتأجيل باطل وإن كان واجباً براءة أحدهما فإن كانا
شر يكين شركة عثمان فإن آخر الذي ولي الادانة صح تأجيله في جميع الدين وإن أخر الذي
لم يباشرهم لم يصح حصته أيضاً وإن كانتا متواضعتين وأجل أحدهما اليوم ما أجل صح تأجيله
أه ولم يظهر وجهه لذلك قول الثاني وتزل قول الامام مع عدم نصيبه (قوله والغصب) أي
إذا غصب أحدهما منه عناؤه كنت عند مقالة يتزل قابضاً نصيبه فيشاركه فيه الآخر
سواء كان من جنس الدين أو من غير جنسه وذلك في رد الغاصب وقضى عليه ببقية منه من
جنس الدين فلو كان من غير جنس الدين وكان موجوداً رد عليه كافي الرعي أي لأنه إذا
من وقت الغصب عند أداء الضمان (قوله والاستنجا) أي بجر من جنس الدين لأنها
يرجع المنافع فصار غزلة ما إذا اشترى بنصيبه شيئاً فإنه يرجع عليه بربع الدين فكذلك هذا
وكذا خدمة العبد وقراءة الأرض وصورتها بان استأجر أحدهما من المديون داوا بخصته
سنة وسكنهما وكذا الواستأجر باجر مطاق ودوي ابن سماعة عن محمد لو استأجر بخصته لم يشاركه
الآخر وجهه لأنه كان كالحا هذا إذا أضاف العدة إلى الدين لأنه اتلاف كافي الزبلي (قوله
لا التزوج) أي تزوج المديونة على نصيبه فإنه لا يكون قبضاً لأنه ليس بدل مال فكان فيه معنى
الاتلاف من وجه فأنشبه الأبرأ بغير خلاف ما إذا تزوجها على دراهم مطلقة أي حتى التفت
قصاصاً نصيبه فإنه يكون كالقبض كافي الاتفاق وفي الشر ينالاه والتزوج بنصيبه اتلاف
في ظاهر الرواية حتى لا يرجع عليه صاحبه بشئ وعن أبي يوسف أنه يرجع نصيبه منه لو وقع
القبض بطريق المقاصة والصحيح الأول انعم (قوله والصالح عن جناية عمد) أي لو جنى
أحدهما عليه جناية عمد فيمادون النفس ارثها مثل دين الحاني فصالحه على نصيبه وكذلك لو

لا يرجع لأنه اتلاف لا قبض
(وكذا) الحكم (أن)
كان للمديون على أحدهما
دين قبل وجوب دينه - ما
عليه حتى وقعت المقاصة
بدينه السابق) لأنه فاض
لا قابض (ولو أبرأ الشر يك
المديون) عن البعض قسم
الباقي على سهامه) ومثله
المقاصة ولو أجل نصيبه
صح عند الثاني والغصب
والاستنجا بنصيبه قبض
لا التزوج والصالح عن جناية
عمد ودحيلة اختصامه

نصف الثوب لان الصلح وقع عن نصف الدين وهو مشاع وقسمه الدين حال كونه في الذمة لا تصح
 وحق الشر بثبوتها على كل جزء من الدين فيتم وقفه على اجازته واخذ نصفه دال على اجازة
 العقد فيصح ذلك (قوله الان ضمن) اى الشر بك المصالح (قوله ربع الدين) يعنى الان
 بغرم له حصته من اصل الدين الواصل بواسطة الصلح واذا كان المصالح مخيرة اذا اختار شره بكه
 اتباعه فان شاء دفع له حصته من المصالح عليه وان شاء ضمن له ربع الدين ولا فرق بين كون
 الصلح عن اقرار أو غيره وبعد ضمان المصالح الربع لا يكون فلا تحصيل على الذنوب وحامله
 ان الشر بك الا تخرج بخير الاتباع للمدين والشر بك المصالح وان المصالح مخيرة في دفع نصف
 الذنوب المقبوض وربع الدين ولم يلزم عليه دفع الربع لاحتمال تضرر المصالح لان الصلح
 على الخط غالباً فيكون ما استوفاه انقص بل يحتمل ان لا يبقى له شيء من مقبوضه وأشار بكون
 البديل ثوباً الى ان هذا فيما كان بدل الصلح بخلاف جنس الدين أما اذا وقع على جنسه ليس
 للمصالح خيار فيه بل الشر بكه المشاركة في المقبوض أو يرجع على المدين لانه غير له قبض بعض
 الدين كما في المبسوط واطلق الصلح فعمله ما يكون عن اقرار أو سكوت أو انكار ثم الحيلة في ان
 لا يرجع عليه شره بكونه ان يهرب من مقيده رخصته من الدين ويقبضه ثم يبرئه من حظه أو
 يبعه شيئاً سراً ولو كفا من ريب بقدر حصته من الدين ثم يبرئه من الدين وبأخذ من المبيع
 كافي للثبوت والتتمة (قوله لاحق له في الذنوب) لان حقه في الدين وقد ضمنه له وقد علم ان
 الخيار للمصالح والحاصل ان في تخيير الشر بك فدين ان يكون المصالح عنه ديناً والمصالح
 عليه ثوباً فان كان المصالح عنه مباحاً لم يترك له ان يبرئه من الدين ولو كان المصالح
 عليه من جنس الدين شاركه الشر بك أو يرجع على المدين والفرق بين الصلح على الجنس وغيره
 انه اذا صلح على الجنس شاركه الشر بك فيه أو يرجع على الغريم وفي الصلح على خلاف
 الجنس كذلك الان ضمن له ربع الدين لان حقه في الدين لافي الذنوب (قوله ضمنه شره بكه
 الربع) يعنى ان شاء لانه صار قابضاً حقه بالمقاصة والضرورة عليه لان مبيع البيع على
 المالك بخلاف الصلح لان مناه على الانعاض والخطية فلو أقره شاة دفع ربع الدين
 لتضرر لا يقال قسمه الدين قبل القبض لانه ضرر فكذا في تقصير المقاصة فيه لانا نقول قسمه
 الدين قبل القبض تجوز ضمننا وانما لا تجوز رخصه داوود لما رقت القصة في ذن من جهة الشره
 وصحة المصالحة وللشر بك ان لا يتبع القابض في الجميع ويرجع على المدين لان القابض قبض
 حقه الان له حق المشاركة ولو كان له مطلوب على أحدهم ما دين قبل وجوب دينه ما عليه حق
 صار دينه قصاصاً به فلا ضمان عليه لانه أحد الدينين فمالا ولهم الاقضاء والضمان انما يجب
 بالاقتضاء وكذا المشاركة لا تجب بالقضاء وانما تجب بالاقتضاء ولو أبرأ أحدهم ما عن نصيبه
 لا ضمن ولو غصب أحدهما من المدين عينا أو اشترى منه شره فاسد ان ذلك عنده فهو قبض
 والاستحجار بنصيبه قبض لا التزوج به لعدم إمكان المشاركة فيه كالجناية على نفس المدين
 وكالابرأ من خلاف التزوج على دراهم مطلقاً فانه قبض بالاجماع ولو قوع التقاض زيلعي
 (قوله أو اتبع غريمه في جميع ما مر) اى في المصالح والصلح والبيع والقبض (قوله ابقا
 حقه في ذمته) ولان القابض استوفى نصيبه حقيقة لكن له حق المشاركة لانه شارك

الآن ضمن له (ربع)
 أصل (الدين) لاحق له في
 الذنوب (ولو لم يصلح بل
 اشترى بنصفه شيئاً ضمنه)
 الشر بك (الربع) اتبعه
 النصف بالمقاصة (أو اتبع
 غريمه في جميع ما مر ابقا
 حقه في ذمته) (وإذا أبرأ
 أحد الشر بكين الغريم عن
 نصيبه

فلا يثبت للشر يك حق الشراكة بالشك وعن أبي يوسف في رواية الشريكة ان يشارك في المائة
 اهـ * مثل العلامة الشاذلي عن دارم شتر حكمة بين ثلاثة أو قاف كل وقف له حصة معلومة
 ومصدقون محتصون به فإذا قبض بعض النظار شريكة بأمن الاجرة هل لباقي النظار ان يشاركوا
 في المقبوض أم لا فاجاب بان لباقي النظار الشراكة فيما قبضه أحدهم حيث صدرت الاجارة منهم
 صفة واحدة فبما سأل عن المبيع صفة واحدة اهـ وتعبه العلامة الحوي بان جوابه انما
 يصح اذا كان ما أجره كل من النظار معينة غير مشاع (وأقول) هذا البرهان لو صدرت الاجارة
 في بعض الدار لما يلزم عليه - حيث ذم اجارة المشاع لغير الشر يك ولا شيوع هذا صدور الاجارة
 في كل الدار فنتبه (قوله أودين موروث) أو كان وصي به اهـ - أو كان بدل قرضهما
 أبو السعود (قوله اذا قبض) أطلقه فمثل قبض على طريق الاقتضاء أو الصلح (قوله شاركه
 الآخر فيه) هذا أصل كفي يتفرع عليه من روع يعني اذا كان لرجلين دين على آخر فقبض
 أحدهما ما شأنا به ما ملكه مشاعا كاملا فله فاصاحبه ان يشارك في المقبوض لانه وان أزداد
 بالقبض انما يسهل الدين باعتبار عاقبة القبض لكن هذه الزيادة راجعة الى أصل الحق فيصير
 كزيادة التمرة والورقة حتى المشاركة ولكن قبل المشاركة باق على ملك القابض لان الدين غير
 الدين حقيقة وقد قبضه بدلا عن حقه فملكه حتى يتقدر تصرفه فيه فيضمن الشر يك حصة
 درو وليس بين قوله ملكه مشاعا كاملا وقوله ولكن قبل المشاركة باق على ملك القابض
 مخالفة لان المقبوض عين الدين من وجه وغيره من وجه كما صرح به في عامة الكتب والاعتبار
 الاول يقتضي كون المقبوض مشترا كالاعتبار الثاني يوجب الاختصاص بالقابض فعمله
 بالوجهين وقلنا على الوجه الاول انه يكون للآخر ولاية مشاركة وعلى الوجه الثاني انه
 يدخل في ملك القابض وينفذ تصرفه من هذا ينظر من روع قوله له حق المشاركة اي
 في المقبوض أشار به الى أنه ليس له حقيقة المشاركة والامانة فتصرف القابض فيه قبل
 المشاركة والمشاركة لا يلزم ان يكون في حكم المشبه به من كل وجه فلا يلزم من تحقق حقيقة
 المشاركة في التمرة والورقة حقيقة في المقبوض من الدين كما لا يخفى (قوله وأتبع الغريم)
 فلو اختار اتباعه ثم توى نصيبه بان مات الغريم فملا رجع على القابض بنصف ما قبض ولو من
 غيره بجر ام من غير ما قبض لان حقه فيه سقط بالتسليم فيرجع عنه ويكون ما قبضه أخيرا
 صرفا في الذمة تعريفا لا يراجع عليه كافي الحوالة لكن انيس لان يرجع في عين تلك
 الدراهم المقبوضة لان حقه فيها قد سقط بالتسليم فلا يعود حقه فيها بالتوى ويعود الى ذمته
 في مثلها اهـ وعليه فكان ينبغي اسقاط لفظ ولو وبقول هكذا ورجع على القابض بنصف
 ما قبض من غير ذلك لان حقه فيها قد سقط بالتسليم فلا يعود حقه فيها بالتوى ويعود الى
 ذمته في مثلها تأمل (قوله وحيث نفذ الصلح) في التفرع نظر لان الأصل ان يفرع من
 الدين شيئا وهذا صلح نصيبه لا قبض تأمل (قوله اي على خلاف جنس الدين) احتراز عما
 اذا كان على جنسه كما تقدم فانه يشارك فيه أو يرجع على الدين وانس للناقض فيه خيارا لانه
 بمنزلة قبض بعض الدين (قوله أخذ الشر يك الآخر نصه) اي نصف الدين من غيره أو أخذ

أودين موروث أو فيه -
 مستلثم ترك (اذا)
 قبض أحدهما ما شأنا به
 شاركه الآخر فيه ان شاء أو
 اتبع التفرع كما كان وحده
 (فلو صلح) أحدهما عن
 نصيبه على ثوب (اي على
 خلاف جنس الدين) (أخذ
 الشر يك الآخر نصه)

الدرر لانه قال صح اي التاخير والخط لانه ليس بمكره عليه - ه أي على الدائن فوصل عليه بمكره
فتوهم الشارح انه متعلق به وليس الامر كذلك لان انط عليه من المتق في الكتز والدرر ويحصل
انما هنا كذلك الا ان التناقض سودها وحيدتها فاعبارة صح عليه اي نشذ عليه التاخير والخط
لانه ليس بمكره وضهير عليه - ه اي على الدائن - حتى انه بعد التاخير لا يتكمن من مطالبته في الحال
وفي الخط لا يتكمن من مطالبته ما - ح ط - ه أبدا (قوله ولو أعلن ما قاله سرا) يعني انه يتكلم به أولا
بن الغاس وليس المورد انه بعد ان اتفق على الخط أو التاخير أعلن فانه لا يقض الصلح والمراد
ان الدائن - ~~مكت~~ اذلو - ط في الاعاء لان أو أفر صرح بل هو أولى من حالة السر ط (أقول)
وظاهر كلام المصنف يوهم انه بعدما أخر أو - ط عنه كما فهمته مما قدمناه مع انه ليس كذلك فلو
قال ولو أعلن بقوله لا أقر لك - حتى تؤخره عني أو تحيط يكون انفرادي وخذ له المال كله ان لم يؤخر
أو يحيط قال المولى عبد الله طليم وقوله ولو أعلن أي المدين وقوله ما قاله سرا أشار به الى أن
منعه له محذوف وهو قوله لا أقر لك بمالك الخ (قوله) أخذ النكاح منه (لحال) أي من من أخذ
النكاح بالتأخير ان أخر أو - ط قال ط اعل - ه ذا اذ لم يؤخره الطالب ولم يحيط امالو
نعل ذلك صح اهدم اكرامه اه (قوله فقال أقر) بهم منة قطع مقنوعة من أقر (قوله)
(جز) أي الخط لانه ليس من تعاقب الابراصر يحايل معنى وقد سبق جزاؤه (قوله) بخلاف على
أن أعطيك مائة) فاذا أقر صرح الاقرار ولا يلزم الدائن شيء (قوله لا الخط) لان الخط ابراهو هو
معاق بصريح الشرط فلا يصح كما تقدم حايل والاولى ان يقول لانه وعد عدمه معاق بالشرط
لا يجب الوفاء به شرعا (قوله الدين المشترك بسبب متحد) شامل لما اذا اشتركا في المبيع بان كانا
عينا واحدة أو لم يشتركا بان كانا عيين لكل عين يتعاضدة واحدة بلا تفصيل - بل عن اه
شربة لاية (قوله) كفن مبيع يبيع صفقة واحدة) بان كان لكل واحد منهما عين على حدة أو
كان له - ماعين واحدة مشتركة بينهما أو باعوا لكل صفقة واحدة من غير تفصيل فمن نصيب كل
واحد منهما زبالي واحد وبالصفقة الواحدة عن الصفقتين حتى لو كان عبد بين رجلين باع
أحدهما انصيبه من رجل بخمسة مائة درهم وباع الآخر نصيبه من ذلك الرجل بخمسة مائة درهم
وكتبا عليه مكاو احدا بالف وقبض أحدهما منه شيئا لم يكن للاخر ان يشاركه لانه لا شركة لهما
في الدين لان كل دين وجب بسبب على حدة عزيمة وانما اتحاد الصفقة اذا اتحاد اللفظ وقدر
المتن ووصفه كان فلا بعناك هذا العبد باع لكل خمسة مائة فقبل كان صفقة واحدة اما
لو باع أحدهما بخمسة مائة ثم الآخر بخمسة مائة أو باعوا بالف على ان لا أحدهما بخمسة مائة أيضا
وللاخر سودا أو لا أحدهما مائة ولا آخر بمائة فذلك كله صفقة ثان فلا يشارك أحدهما
الاخر فيما قبض كما فهم ذلك من المتخ وقيد بالدين المشترك لانه لو كان الصلح عن عين مشتركة
بخص الصالح يدل الصلح وليس اشترى بكونه يشارك فيه لكونه معاوضة من وجه لان المصلح
بما مال حقيقة بخلاف الدين زبالي فليحفظ فانه كثير الوقوع وفي الحاشية رجحان ادعاء
رضا أو ادراي يد رجل وقالاهي انوار ثاهام من انما اتحاد الذي هي في يده فاصالحه أحدهما عن
- صسته على مائة درهم - فإراد الابن الاخر ان يشاركه في المائة لم يكن لان يشاركه لان الصلح
معاوضة في زعم المدعي فدايعين في زعم المدعي عليه فهو معاوضة من وجه اسقيفان من وجه

(ولو أعلن ما قاله سرا أخذ
منه البكل للعالم) ولو
ادعى ألفا وبجد فقال أقر
لي به اهل ان أعطيك مائة
بخلاف على ان أعطيك
مائة لانه رشوة ولو قال ان
أقررت لي - ط ط ط لانه
مائة فاقصر صرح الاقرار
لا الخط مجبى (الدين
المشترك) بسبب متحد كفن
مبيع صفقة واحدة

الجزاء صح في الظاهرية لو قال - طاعت عنك النصف ان تقدمت الى نصف افاته - ط عندهم وان لم
 يتقدمه (قوله كان أدبت الى كذا) الخطاب للقرين ومنه له الكفيل كما صرح به الاستيعابي
 في شرح الكافي وقاضيان في شرح الجامع قال في غاية البيان وفيه نوع اشكال لان ابراه
 الكفيل اسقاط محض ولهذا لا يرتد برده فينبغي ان يصح تعليقه بالشرط الا انه كبراء الاصيل
 من حيث انه لا يحذف به كما يحذف بالاطلاق فيصح تعليقه بشرط متعارف لا غير المتعارف ولهذا
 قلنا اذا كفل بجال عن - دل وكفل بنفسه ايضا على انه ان وافى بنفسه - غدا فهو برى عن
 الكفالة بالمال فوافق بنفسه برى عن المال لانه تعلق بشرط متعارف فصح انتهى (قوله لما
 تقرر الخ) قال في المنع انما لا يصح لان ابراه المعلن تعلقا بصر محالا يصح لان ابراه معه في
 التعليل ومعنى الاسقاط فالاسقاط لا ينافي تعليقه بالشرط والتعليل بتأنيده فراعينا المعنيين
 وقتلنا ان كان التعلق بصر محالا يصح وان لم يكن بصر محالا يصح انتهى (قوله لانه تعلقك من
 وجهه) بدليل انه لا يرتد بالرد والتعليل لا يتحمل التعلق بالشرط وهو اسقاط ايضا بدليل انه
 لا يتوقف على القبول والاسقاط يحتمل ذلك فامنى التعليل فيها قلنا اذا صرح بالتعلق بالشرط
 لم يصح ٣ ومعنى الاسقاط اذا لم يصح بالتعلق بالشرط بتقدم كذا في الكافي (قوله وان قال
 المديون لا تخرس الخ) هذا القيد اوجه في الكثر ولم يثبت عليه مخرج الزباني ونسب عليه
 ملازمه سكن وصاحب الدرر وماتني الاجهر والهادي وعبارته بعد ذكر المسئلة مطلقة ومعنى
 المسئلة اذا قال ذلك من الما اذا قال علانية يؤخذ به لان قوله لا اقر بعمالة الخ يتضمن الاقرار
 به حيث اضافه اليه بقوله مالاً ولانه تعلق الاقرار بالشرط يلزم في الحال ولذا اقيس به
 ملازمه سكن في عبارة الكثر حيث لم يثبت عليه مخرج الكاينات وقد عزمناه وان في البحر الى الجنتي
 ولكن النظر الى الالة التي ذكرها الزباني وغيره وهي كونه ليس بـ كره لمتكلمه من اقامة
 البيضة او التحايف فذلك هو نظير الصلح مع الانتكار لان كل واحد منهما ما لا ينافي الطوع
 والاختيار في تصرفه اقصى ما في الباب انه مضطرا ولكن الاضطرار لا يمنع نفوذ تصرفه
 كبيع ماله بالاطعام عند الحاجة فيوجب التسوية بين الحالتين فتأمل ذكره الرمي (أقول)
 معنى الاخذ اي باقراره وهو قوله مالاً والمسال مجهول في موضع بيانه ولا يلزم ما ادعاه المدعي
 لعدم اقراره به تأمل (قوله بعمالة) بفتح اللام وكسر هاء حوى (قوله صح) اي فانس له
 المطالبة في الحال بعد التأخير ولا في المخطوط كافي المنع (قوله لانه ليس بـ كره) لانه
 لو شاء لم يسهل ذلك الى ان يجده البيضة او يحذف الاخر فيشكل عن اليقين اتفاقا وقوله
 وليس بـ كره على صيغة اسم المفعول اذ يمكنه ان يبرهن او يخالفه فيشكل عن اليقين ففعله
 بلا شروع الى احدهما ما كان رضائاً لا فقه - فذلك يكون كصلح عن الانتكار ومن ذلك كرت
 هذه المسئلة فانهما مذهبهما موافق لما في غاية البيان وشرح المقدسي وما في الكفاية يقتضي
 كون الضمير المنصوب عائدا الى المديون وان يكون مكره على صيغة اسم الفاعل كما امر
 به البعض هنا والاول هو المتبادر كما لا يخفى (قوله عليه) جعل لفظ عليه - له المكره وهو
 خلاف ما في العيني والدرر قال العيني عند قول الكثر صح اي - هذا القول عليه اي على
 الدلائل يعني ان آخره يتأخر وان حط عنه بعضه يخط لان المديون ليس بـ كره انتهى ومنه في

قوله ولمعنى الاسقاط الخ
 هكذا بالاصل ولعله ولا
 لمعنى الاسقاط قلنا اذا لم
 يصح بالتعلق بالشرط
 يصح فاجبر

كان أدبت الى كذا (أو اذا أو
 متى لا يصح) ابراه لما تقرر
 ان تعلقه بالشرط صريحا
 باطل لانه تعلقك من وجهه
 (وان قال) المديون (لا تخر
 من الاقرار بعمالة حتى
 تؤخره عن أو تخلفه
 (ففعول) الدلائل التأخير أو
 الخط (صح) لانه ليس بـ كره
 عليه

في الاموال الربوية الا انه يشترط القبض في المجلس لانه صرف الاصل انه متى كان الذي وقع عليه الصلح دون الحق قدرا أو وصفا أو وقتا فهو واسقاط للبهض واستيفاء للباقي لانه استوفى دون حقه وان كان ازيد منه بان دخل فيه ما لا يستحق من وصف أو تعجيل أو أجل أو كان خلاف جنسه فهو معاوضة لانه لم يدخل فيه ما لا يستحق فيشترط فيه شروط المعاوضة كما في الشئني (أقول) ويشترطها عند اتحاد الجنس المساواة في له ذراهم - وود لا يستحق البصر فيكون أخذا بطريق المعاوضة ولم يوجد حتى لو صلح على ألف حاله عن الألف المؤجلة أو صلح على ألف بصر عن الألف - ود جاز بشرط قبضه في المجلس لوجود المساواة وان في القدر وهو المعبر في الصرف دون المساواة في الصفة ولو كان عليه ألف فصالحه على طعام موصوف في الذمة مؤجل لم يجز لانه يكون افترا ما عن دين يدين ولو كان عليه ألف درهم ومائة دينار فصالحه على مائة درهم جاز سواء كانت له أو مؤجلة لانه يجعل اسقاطا للذات بركاه والذراهم الامانة وتاجه للامانة التي بقيت ولا يجعل على المعاوضة لان فيه فسادا كما في العيني (أقول) وبظاهره قد مرناه قريبا من شرح الاستيعباب المدون لو أعطى الدائن خمسة مائة - ضافا فقط الدائن الألف السوداء من ذمته وأسقط هو البصر من ذمة الآخر لا بشرط المقابلة ينبغي ان يصح ولا يمكنه ان يسمى ذلك صلحا كما لا يخفى (قوله ان الاحسان ان وجد من الدائن) باب صالح على شئ هو أدون من حقه قدرا أو وصفا أو وقتا (قوله وان منها) أي من الدائن والمدين بان دخل في الصلح ما لا يستحقه الدائن من وصف كالبيض بدل السوداء وما هو في معنى الوصف كتعجيل المؤجل أو عن جنس بخلاف جنسه (قوله لمعاوضة) أي ويجري فيه حكمه ما كان تحقق الربا أو شبهته فسدت والاصح (قوله عادية) عندهم أو عند أبي يوسف بيرا (قوله اقوات التقييد بالشروط) أي من حيث المعنى فكأنه قيد البراءة من النصف بأداء خمسة مائة في الغد فاذ لم يؤد لأبدا لم يقد تحقق الشرط والحاصل ان كلمة على وان كانت للعوض لم يكن المقيد تكون بمعنى الشرط وقد تعدد العمل بمعنى المعاوضة فتعمل على الشرط تصحصا وتصرفا كما في الدرر (قوله والمانى ان لم يوف بالغد) أي لم يذ كر افظ عبد بل قال ادفع لي خمسة مائة على انه يرى من الباقي لم تعد ذمته اهدم الاداء ويرى مطلقا أدى الخمسة مائة في الغد ولم يؤد لان البراءة قد حصلت بالاطلاق أولا فلا تتغير بما يوجب الشك في آخره منع (قوله لم يعد) أي الدين مطلقا أدى أو لم يؤد (قوله لانه لم يوف بالغد) لاداء وقتا لم يكن الاداء غرضا صحها لانه واجب على الغريم في كل زمان فلو يتقيد بما جعل على المعاوضة وهو لا يصلح عوضا والظاهر ان البراءة مقيدة بذاته ولو في آخر جزئ من اجزاء مائة حتى اذ مات ولم يؤد يؤخذ كل الدين من تركه لان التعلق بالاداء موجود مع بخلاف الوجه الرابع فانه يرى مطلقا ابدانته بالبراءة (قوله كالوجه الاول) خبر اول وقوله كما قال خبر ثان (قوله ابدانته بالبراءة لاداء) قال في الدرر لانه اطاق البراءة وأداء خمسة مائة لا يصلح عوضا و يصلح شرط طامع الشك في تقيد بالشرط فلا يتقيد بالشك بخلاف ما اذا ابداء خمسة مائة لان البراءة حاصل مقرونا به فن حث ابدانته لا يصلح عوضا بقع مطلقا ومن حيث انه يصلح شرط لا يقع مطلقا فلا يشك الاطلاق بالشك فافترا ما (قوله بصرى الشرط) قال القه - تنال وفيه اشعار بان له قد مر

ان الاحسان ان وجد من الدائن فاسقاط وان منه مائة معاوضة (قال) اغرعه (أدلى خمسة مائة غدا من ألف على انك برى من) النصف (الباقى فقبل) وادى فيه (برئ) وان لم يؤد ذلك في الغد عاد دينه - كما كان لنوات التقييد بالشرط ووجودها خمسة أحدها هذا (و) الثاني (ان لم يوف بالغد لم يعد) لانه ابرأه مطلقا والثالث (وكذا الوصلح من دينه على نصفه يدفعه اليه غدا وهو يرى مما فضل على انه لم يدفعه غدا فالحل عليه - كان الاصر) كالوجه الاول (كما قال) لانه صرح بالتقيد والرابع (فان ابرأه عن نصفه على أن يعطيه ما في غدا فهو برى) أدى الباقي في الغد (أولا) لانه ابدانته بالبراءة لا بالاداء (و) الخامس (لو اخطأ بصرى الشرط

بعد وسنذكر ان هذا فيما اذا شرط ذلك (قوله بلا اشتراط قبض بدله) اي الصوري وهو ما وقع عليه الصلح والافليس هنالك بدل بل هو اخذ لبعض الحق وهذا انما يظهر في غير الغصوب اما هو مع الاعتراف ببقائه فليس مادفعه عين - حقه الا ان يجعل عينه - كما ذكرنا انما هو في المقدور والسوخذ لافي الغصب فيجوز رواه له اراد بالغصب بدله بعد هلاكه (قوله على مائة حالة او يكون الصلح اسقاطا لبعض الحق فقط (قوله او على ألف مؤجل) ويجعل على اسقاط وصف الحلول (قوله وعن ألف جيا د على مائة زبوف) هذا شامل لما اذا كان بدل الصلح مؤجلا او حالاً لانه يصح كاذ كرم بخلاف ما اذا كان له ألف زبوف وصالحه على خمسة مائة جيا د حيث لا يجوز اهدم استحقاق الجيا د فيكون معاوضة ضرورية كافي التبيين وحينئذ لا يكون قد اسقط حقه في اليكم والكيف فاسقط من اليكم - مائة مائة ومن اليكم صفته الموجودة كذا لو كانت المائة مؤجلة يصح ايضا لانه قد اسقط قيم ايضا وصف الحلول وانما جاز هذا لان من استحق الجيا د استحق الزبوف وهذا الوجه زبوف في الصرف والصلح لم يجر ولو لم يستحقه بالعهدة لما جاز لان المبادلة برأس مال السلم وبدل الصرف لا تتجوز بخلاف ما اذا كان له ألف زبوف وصالحه على خمسة مائة جيا د حيث لا يجوز اهدم استحقاق الجيا د فيكون معاوضة ضرورية أي لانه لا يمكن حله على انه استوفى بعض حقه واسقط الباقي لانه لا يستحق الجيا د لا يجوز التفاضل فيه لان جيد ما ورد فيهم اسواء كافي الشربة لالاية (قوله اهدم الجنس) فكان معاوضة ولو كان من الجنس لسكان اخذ ابعض الحق فيجوز مؤجلا (قوله فكان صرفا) اي بدلا عنه والاستبدال بالان كان بعضها عن بعض صرف فيستلزم فيه التقابل (قوله فلم يجز بشيء) اي ولا حال بدون التقبض لاشتراطه في الصرف كما علم في بابيه (قوله او عن ألف مؤجل على نصفه حالا) لان المجل غير مستحق به قد المداينة اذا لم يستحق به هو المؤجل والمجل خير منه فقه - ودفع الصلح على ما لم يكن مستحقا به قد المداينة فصار معاوضة والاجل كان حق المديون وقد تركه بازا ما حطه عنه من الدين فكان اعتياضا عن الاجل وهو حرام الا يرى ان ربا بالنسيئة حرم النسيئة مبادلة الممال بالاجل فلا يلزم حقيقة أولى اه درر (قوله الا في صلح المولى مكاتبه) يعني اذا صلح المولى مكاتبه على ألف مؤجل على خمسة مائة حاله فانه يجوز لان معنى الارفاق فيما بينهم - ما أظهر من معنى المعاوضة فلا يكون هذا مقابلة الاجل ببعض المال ولا يمكن ارفاق من المولى ببط بعض البذل وهو متدرب اليه في الشرع ومسا له من المكاتب فيما بقي قبل حلول الاجل لا يتوصل له الى شرف الحرية وهو ايضا متدرب اليه في الشرع ذكره الزباني وذكر في شرح السكافي للاصبغاني جواز هذا الصلح مطلعا على قياس قول أبي يوسف لانه احسان من المديون في القضاء بالتجديد واحسان من صاحب الدين في الاقتضاء ببط بعض حقه وحسن هذا ان لم يكن مشروطا في الآخر واما اذا شرط أحدهما في مقابلة الآخر فدخل في الصلح معاوضة فاسدة فيكون فاسدا وهكذا في غاية البيان (قوله او عن ألف سود على نصفه ايضا) لان البيض غير مستحق به قد المداينة لان من له السود لا يستحق البيض فقد صلح على ما لا يستحق به قد المعاوضة فكان معاوضة الاث بخمسة مائة وزيادة وصف الجود فكان ربا مخ بخلاف ما لو صلح على قدر الدين وهو وجود لانه معاوضة المثل بالمثل ولا معتبر بالجودة لان اساقطة الاعتبار

بلا اشتراط قبض بدله عن
ألف حال على مائة حالة او
على ألف مؤجل وعن ألف
جيا د على مائة زبوف ولا
يصح عن دراهم على دينار
مؤجل - اهدم الجنس
فكان صرفا فلم يجز بشيء
(او عن ألف مؤجل على
نصفه حالا) الا في صلح المولى
مكاتبه فيجوز زباني (او
عن ألف سود على نصفه
بيضا) والاصل

فأصل المدعى أن يريد البائع شيئا من الثمن ثم تبين أنه لم يكن بالمبيع عيب كان على البائع أن
يسلمه ما أدى كماله كان العيب منتهقا ثم زال بعد الصلح وعلى هذا الواضح على أن - قأ أو
مالا لا ماله على مال فتبين أنه لم يكن عليه ذلك المال أو ذلك الحق أي أن لم يكن ثابتا كان
للمدعى عليه حق استرداد كل المال اه والله تعالى أعلم وأسأله تعظيم

(فصل في دعوى الدين)

وهو الذي يثبت في الذمة عيني والاولى ان يقول فصل في الصلح عن دعوى الدين ويقال مثله
في العبارة الاتية للامتنع قال الجوى لما ذكر الصلح. طلقا في عموم الدعوى ذكر الصلح في
الدين لا صلح مقيد والمقيد به المطابق اه لان ما ذكره في هذا الباب حكم الخاص وهو
دعوى الدين لان الخاص ابدأ يكون بعد العموم والاصل انه متى كان المصلح عليه أدون
من حقه قدر او وصفا أو في أحد هما فهو اسقاط للبعض وأخذ للباقي وان كان أز يد منه بان
دخل فيه ما لم يستحق من وصف أو ما هو في معناه كتجهيل مؤجل فعاوضة (قوله الصلح الواقع
الصلح) أطلق الصلح ولكن المراد كونه على أقل مما عليه من الدين كما هو الظاهر والعادة فتخرج
منه صورة التساوى اذ هي استيفاء وقت عن عين حقه وصورة كون المصلح عليه زيادة من
الدين فيكون ربا حراما وكلاهما مالا يسلح. وأشار بالصالح الى أنه لو باع ما في ذمته من الاف
بجنسه اتمه مثلا لم يجز صرح به في الظاهرية وسيأتي تمامه (قوله من دين) يشل بدل القرض
وغن المبيع وضمان المانف وبديل المخصوب وكل ما لم يفي في الذمة وقتي في البعض لا يفيده انه لا يجوز
على الاكثر وانه يشترط معرفة قدره ولكن قال في نهاية البيان عن شرح السكاكي ولو كان لرجل
على رجل دراهم لا يعرفان وزنها فصالحه منها على ثوب او غيره فهو جائز لان جهالة المصالح
عنه لا تنفع من صحة الصلح ونصالحه على دراهم فهو فاسد في القياس لا يتجهل ان بدل الصلح
أكثر منه ولكن استحسن ان اجيزه لان الظاهر انه كان أقل مما عليه لان معنى الصلح على الخطأ
والانحاض في مكان تقديره ما يدل الصلح بشي دلالة ظاهرة على انهم ما عرفاه أقل مما عليه وان
كان لا يعرفان قدر ما عليه في نفسه اه (أقول) لكن في قوله استحسن ان اجيزه ما لم يشبهه
الربا كما علمت وهي محرمة أيضا فافظا ظاهرا تخادما في التبرج تأمل (قوله أو غضب) أي غضب
قبي او مثلي او غضب منه أحد التدين وهو باق في يده معتق فابقائه فصالحه على بعض مقدار
من جنسه (قوله أئخذ) خبر المتدا (قوله وحط لياقيه) لان تصرفه اقل البالغ يصح
ما لم يكن ولا يمكن تصحيحه معاوضة لما فيه من الربا وقد أمكن الاسقاط فجعل عليه فلو قال
المدعى للمدعى عليه المذكر صالحتك على مائة من ألف عليك كان أخذ هذا المائة وبرا من
تسع مائة وهذا قضاء لا ديانة الا اذا أراد ابرأ منك فهاستأني وقد علمنا مثله معز بالتحلية (قوله
لربا) أي لا يجعل معاوضة لما يلزم عليه من الربا ولا يصح وتصرفه العاقل يجعل على العدة
ما لم يكن كما ذكرنا فجعل حطال (قوله وحينئذ) أي حين اذ كان ما ذكر أخذ البعض الحق واسقاطا
لياقيه لامعاوضة (قوله دفع الصلح) أي عن ألف على مائة أطلق الصلح فشمع كون المدعى
عليه مقرا أو منكر أو ساكنا والمراد بالان عن مبيع كما هو مقتضى عقد المداينة وقد
الاف والمائة يكون ما حلتين احترزا اذا كانت الاف مؤجلة والمائة حالة كما سيذكر

(فصل في دعوى الدين)
(الصلح الواقع على بعض
جنس ماله عليه) من دين أو
غصب (أخذ البعض حقه
وحط لياقيه لامعاوضة)
لربا وحينئذ دفع الصلح

لان البينة بدل عن المدعى فاذا حلف فقد استوفى البذل فلا يصح وقدمه من القنية قريباً
 (قوله جزم بالاول في الاشياء) هو رواية محمد بن الامام (قوله وبالشأن في السراجية) وهو
 قوله ما هو الصحيح كافي معين المتي وكذا جزم به في البصر قال الحوى وما مشى عليه في الاشياء
 رواية محمد بن ابي حنيفة وما مشى عليه في البصر قوله ما هو الصحيح انتهى وجعله نظير الصلح
 مع المدعى به مدعى الاستمالة اى فانه لا يصح قال المصنف في نفسه وبالاول جزم ابن نجيم
 في الفتاوى الزينية لم يعزم الى كتاب معروف وقيل لا يصح ذكره صاحب السراجية ولم يحكم به
 خلافاً انتهى في اتخاذ كراهية في القنية كإياي بعده قريباً (قوله وحكامه في القنية) فقال
 ادعى عليه ما لا فائدة له وحلف ثم ادعى عند آخره فأنكره فلو حلف لا يصح وقيل يصح ودوى عن
 الامام ووجه التول بعدم الصحة ان اليمين بدل المدعى فاذا حلف فقد استوفى البذل فلا يصح
 انتهى (قوله مقدماً بالاول) صوابه لثاني على ما نقله الحوى وعلى ما سمعت من عبارته (قوله
 طلب الصلح والابراء) الواو هنا وفيما يأتي بمعنى أو ومنه ما طلب تأخير الدعوى كإياي التلاصقة
 (قوله لا يكون اقراراً بالدعوى) أى بالمدعى به كذا في البرازية في بحث الاستفناء من كتاب
 الاقرار وفي التلاصقة لو قال اخرعني أو صالحني فاقرار ولو قال أبرئني عن هذه الدعوى أو
 صالحني عن هذه الدعوى لا يكون اقراراً وكذا في دعوى الدار انتهى وفي البرازية اذا صالحه
 من حقه فقد أقر بالحق والقول في بيان الحق له لانه الجمل وان صالحه من دعوى الحق لم يكن
 اقراراً انتهى ووجه ان الصلح عن الدعوى أو البراءة المقتضون منه قطع النزاع فلا يفيد
 ثبوت الحق بخلاف طلب الصلح أو البراءة من الحق فانه يقتضي ثبوته ويؤيد ذلك لزومه المدعى
 به (قوله والاول أصح برزانية) قال الشيخ أبو الطيب عزو الشارح الى البرازية فيه ما فيه
 لان هذه المسئلة يفتلها الميت فيها وانما فيها دعوى البراءة الحق أو ما مافي الصبرية فهو
 الموافق لما في المتن وليس من عادة البرازية ان تنقل عن الصبرية فالتامل اهـ (قوله عن
 عيب) أى عيب كان يصابى العين أو حلاً أو تزوجاً (قوله وظر عدمه) أى العيب
 أو الدين بان ظهر لادين عليه أصلاً أو انه على غيره وعبارة الفرر كهذا المتن صالح عن عيب
 فظهر عدمه أو زال بطل الصلح فلو قال الشارح بعده فظهر عدمه أو عن دين فظهر كذلك
 كان أوضح لان عبارته هذه ظاهرة في ان ضمير عدمه للدين وضمير زال للعيب والحال انه ما
 للعيب وصورة العيب على ما في الدرر عن العمادية ادعى عيباً في جارية اشترىها فانكر البائع
 فاضطها على مال على ان يبرئ المشتري البائع من ذلك العيب ثم ظهر انه لم يكن بها عيب أو كان
 واكتنه قد زال فللبائع ان يستعبد الصلح انتهى وقال في المنع عن السراجية اشترى حيواناً
 فوجد به عيبه بيضاء فاضطها له على درهم ثم ذهب البياض بطل الصلح انتهى وفي البدائع ولو
 صالحه من العيب ثم زال العيب بان كان بيضاء في عين العيب فالتجلى بطل الصلح انتهى قاله أبو
 الطيب (اقول) وفي المنع فروع فبعضه فراجع ان شئت (قوله أو زال العيب الخ) عزاء
 في الدرر الى العمادية لكن في منية المتي ما يشافيه وعبارته المشتري حيواناً فوجد في عينه
 بيضاء فاضطها له على درهم ثم ذهب البياض بطل الصلح اهـ لكن ما نقله الشارح ذكره من
 نقلنا عنهم كما سمعت وذكره مؤيد زاده عن الحزانة ونفسها المدعى المشتري العيب وأنكر البائع

جزم بالاول في الاشياء
 وبالشأن في السراجية
 وحكامه في القنية مقدماً
 بالاول طلب الصلح والابراء
 عن الدعوى لا يكون
 اقراراً بالدعوى عند
 المنة دمين وخالفهم
 المتأخرون والاول أصح
 برزانية بخلاف طلب
 الصلح عن المال والابراء
 عن المال فانه اقراراً
 صالح عن عيب أو دين
 وظهر عدمه أو زال
 العيب بطل الصلح ويرد
 ما أخذته اشياء ودرر

رتبة في الثانية ان الفئوى على عدم الجواز وبقي خمسة ذكرها المقدسي وهي ادعى رجح
 لانهم لانه فكنت فصله جائزا كن هذا هو الثاني في الخاتمة ثم اعلم ان كلام المتن والشارح
 غير محرم لان قوله لا يغير دعوى الهالك شامل للبعود والسكرات ودعوى الرد هو الوجه الاول
 والثاني واحد في الثالث والرابع وقد علمت انه في الاول والثاني جائز انهما قوا وكذا في أحدشقي
 الثالث والرابع على الرابع والاربع وان يقول بعد دعوى الرد والهلاك باسقاط غير التبع
 بعد دور يادة (رد) فيدخل فيه الوجه الثالث بناء على المفتي به والوجه الرابع بناء على قول أبي
 يوسف وهو المعتمد لتقديم صاحب النسيئة اياه كما هو عادته وقوله لا لو ادعاء أى الهالك شامل
 لما اذا ادعى المالك الا ستم لانه وهو أحدشقي الوجه الثالث أو سكت وهو أحدشقي الرابع
 وعلمت ترجيح الجواز فنع ما فقه له صحبه بقى في غير محله وقوله رصالحه قبل العين هذا وارد على
 اطلاق المتن ايضا ورأيت عبارة الاشباه نحو ما ذكرنا ونصها الصلح عقدي رفع النزاع ولا يصح
 مع المودع بعد دعوى الهالك الا لنزاع ثم رأيت عبارة من الجمع مثل ما قلناه ونصها وجاز صلح
 الاجير الخاص والمودع بعد دعوى الهالك الرد وقوله الحمد فانه مدعى الوالد رحمه الله تعالى
 (قوله ويصح الصلح الخ) أى لو ادعى مالا فانكره وحلف ثم ادعاء عند قاض آخر فانكره فوصلح
 صح ولا ارتباط اهذه بمسألة الودعية (قوله دفع النزاع) علمه ان قوله يصح وقوله باقامة البيينة
 متعلق بالنزاع يعنى أن الصلح عن انكار يكون اقتداء بالعين وقطع للنزاع به وهذا الحلف يصح
 للاحتياط في قطع النزاع فان المدعى يمكنه بعد العين أن يأتى البيينة فلا يمكن العين فاطمة
 للنزاع بل القاطع له الصلح ولذا قال ولور برهن المدعى بعده على أصل الدعوى لم تقبل لان الصلح
 قد أبراه عن الدعوى فسقط توجهها عليه والباطل لا يعود (قوله بعده) أى بعد الصلح
 وان لم يكن هناك حلف (قوله الا في الوصى) ومثله الاب (قوله عن مال اليتيم) أى اذا صلح
 عن مال اليتيم وقوله اذا صلح على بعضه بدل من هذا المقدور ويمكن أن تكون عن بعض
 في أى في ماله اذا صلح عن انكار على بعضه فعن بعض في وقوله على انكار على بعض عن متعلق
 بصلح أى ولم يكن هناك بيينة اما اذا كان الخصم مقر بالدين اليتيم او كان عليه بيينة فالتى يؤخذ
 من المتهوم انه لا يجوز الصلح على البعض اهدم المصلحة لليتيم وصرح بذلك في أدب الاوصياء
 (قوله قائم التقبل) لانه انما يصرف له بحسب المصلحة فيجوز صلحه عند عدم البيينة فاذا وجدت
 البيينة تبين أن لاه مصلحة في هذا الصلح وانه باطل تقبل البيينة وصرح في البرزبان بنان البيينة لو
 موجودة عند الصلح ونفيه عن لا يصح الصلح اه وهو مستفاد ايضا من كلام الشارح (قوله
 ولو بلغ الصبي فقامها تقبل) يعنى اذا ادعى وصى أو أب على رجل أو انثى لليتيم ولا بيينة له صلح
 بحكمه مائة عن الف عن انكار ثم وجد بيينة عادلة له أن يقبها على الف سواء في ذلك الاب
 أو الوصى أو اليتيم بعد بلوغه قال في القنينة وقائده قوله في الكتاب اذا لم يكن للاب أو الوصى
 بيينة على ما يدعى للصبي فصالح باقل منه يجوز ان تنتفع دعواه ما في الحال ودعوى الصبي بعد
 البلوغ في حق الاستخلاف فليس اهم ان يجانوه وانما لهم اقامة البيينة كما في حاشية الاشباه
 (قوله ولو طلب) بالبناء للمعبر ولأى لو طلب الوصى بعد العلم عين المدعى عليه أو طلبه اليتيم
 بعد بلوغه كما في حواشي الاشباه (قوله وقيل لا) أى لا يصح الصلح بعد حلف المدعى عليه

دفع النزاع) باقامة البيينة
 ولور برهن المدعى بعده على
 أصل الدعوى لم تقبل الا
 في الوصى عن مال اليتيم على
 انكار اذا صلح على بعضه
 ثم وجد البيينة وانما تقبل
 ولو بلغ الصبي فقامها
 تقبل ولو طلب بيينة لا يحلف
 اشباه (وقيل لا)

الخلاف في الصحة وعدمها طائفاً وأما في القيمة فقد سلك القولين ثم وفق بينهما ما هنا
بحثنا منه فقال الصواب ان الصلح ان كان الخ وحاصله ان الصلح ان كان يعني الماوضة
ينقص بنفسه ما وان كان يعني استئذان البعض واسقاط البعض لا ينقص بنفسه (أقول)
ولم يظفر لي ان الصلح ان يحصل من فسخ غرة بان وجدت البيعة أو نوسم الاقرار أو
السكرول يصح وتوابعه اسقاط لا يرد ولا يرد له لان الساقط في هذا الباب انما هو قضاء
لا ديانة فهو في الحقيقة باق غير ساقط وان لم تظهر غرة من الفسخ وثبت برواية عدم الصحة (قوله)
ولو صلح (العلانية) ما تقدم فيها لو صلح على بيت منها ودفعة قدم ان فيه يصح الصلح ويجوز
إبراء عن دعوى الباقي في ظاهر الرواية فينبغي ان يكون هنا كذا قاله الرضا حتى امكن قال
سيدى الوالد رحمه الله تعالى قيدنا الكفى لانه لو صلح على بيت منها كان وجه عدم الصحة
كونه جزءاً من المدعى بناء على خلاف ظاهر الرواية الذي منى عليه في انقضاء ما وقيد بقوله
أبداً ومثله حتى يموت كافي الثانية لانه لو بين المدعى يصح لانه صلح على منفعة فهو في حكم الاجارة
فلا بد من التوقيت كما هو وقد اشتبه الامر على بعض المحققين اهـ (قوله الى الحصاد) لانه
أجل مجبول فيزدى الى المازنة ولانه يبيع معنى فيفسده جهالة لاجل (قوله) وصالح مع
المودع بقصد دعوى الهلاك أى الدعوى من المودع لم يصح الصلح في الصور الثلاثة أما ولى
فلا نه صلح على بعض ما يبيع به وقد قدم انه باطل وأما الثانية فلان الصلح يبيع معنى كما
ذكرنا رواها ثمان المسئلة ثمان من مسائل المراجعة التي نقاه عنها اصحاب المنية وأما الثالثة
فهو في أربعة أوجه الاول ادعى صاحب المال الابداع ويجوز المودع ثم صلحه على شيء معلوم
جاز الصلح في قوله لم لان الصلح يفي جوارحه على زعم المدعى وفي زعمه انه صار غاصباً بالمودع
فيجوز الصلح معه الثاني اذا ادعى صاحب المال الوبقة وطالب به بالرد فأقر المستودع
بالوديعة وسكت ولم يقل شيئاً وصاحب المال يدعى عليه الاستلام ثم صلحه على شيء
معلوم جاز الصلح في قوله لم أيضاً الثالث ادعى الاستلام والآخر لرد أو الهلاك
ثم صلحه جاز في قول محمد وأبي يوسف الاول وعليه الفتوى وأجبه واعلى انه لو صلح بعد حلف
المستودع انه رد أو الهلاك لا يجوز الرابع ادعى المودع الرد أو الهلاك وصاحب المال
لا يصدقه في ذلك ولا يكذبه بل سكت ذكرنا الكرخي انه لا يجوز هذا الصلح في قول أبي يوسف
الاول ويجوز في قول محمد ولو ادعى صاحب المال الاستلام والمودع لم يصدقه في ذلك ولا
يكذبه فصالحه على شيء ذكرنا انه يجوز هذا الصلح في قوله اهـ كافي المتخ فقد ظهر من هذا ان
الصلح بقصد دعوى الهلاك يصح كما صدقه ولم يذكر فيما إذا أقر بالوديعة وصالحه عليه والذي
يقضيه الفقه جوارزه لانه صلح عن مال بمال باقرار تأمل (قوله) قيد بعدم دعوى الهلاك
صادق بكونه وبدعوها الرد وقد تقدم أنه يصح الصلح فيما (قوله) لانه لو ادعى أى الهلاك
أى والمالك يدعى انه استلمه (قوله) وصالحه قبل البين أما لو صلحه بعد حلف المستودع
انه هلك أو رد لا يجوز الصلح اجماعاً وفيه ان ذلك داخل في مسئلة المصنف المذكورة بعد وفيها
خلاف كما ذكره المصنف (قوله) خاتمة هذا ما قلناه في المتخ عم الكن سقط من عبارته شيء اختل به
المعنى فانه قال في الوجه الثالث جاز الصلح في قول محمد وأبي يوسف الاول وعليه الفتوى والذي

(ولو صلح عن دعوى داز
على كفى بيت ثم أبدأ
أو صلح على درهم
الحصاد وصالح مع المودع
بغير دعوى الهلاك لم يصح
الصلح في الصور الثلاث
مراجعة قيد بعدم دعوى
الهلاك لانه لو ادعى وصالحه
قبل البين صح به بقى خاتمة
(ويصح) الصلح (بغير حلف
المدعى عليه

رأى في ذلك مصلحة يمد لان الاعتياض من المشرك الامام جائز من الامام واهذا الوباغ شيئا
 من بيت المال صحيح بيعه وبخلاف ما اذا كان ذلك في طريق غيرة فان ذلك المصلحة رجل من اهل
 الطريق حيث يجوز في حق المصلحة لان الطريق مملوك لاهلها يظهر في حق الافراد والمصلحة
 مقبولة لانه يسقط به حقه ثم يتوصل الى تخصيص رضا الباقي فيجوز اه (قوله في أي حق كان)
 ولو كان عمالا يسبل الاعتياض عنه (قوله حتى في دعوى التعزير) بان ادعى انه كفره أو
 ضله أو رماه بسوء وشجوه حتى توجهت عليه اليقين فانه يبرأ من ادعائه ببراءة م
 منع وهذا يدل على انه يستحق في دعوى التعزير (قوله بجبتي) قال فيه به مدار ومن
 سخر صالح عن دعوى حق الشرب وحق المشقة أو حتى وضع الجذوع ونحوه فبطل لا يجوز
 او مدار اليقين لانه لا يجوز شراؤه وصدوا والصح لا يجوز لان اصل انه حتى توجهت اليقين نحو
 الشخص بأي حق كان فافندي اليقين ببراءة م يجوز على الاصح قلت وهذا يدل على انه
 يستحق في دعوى التعزير قال وكذلك ان المصلحة من بينه على عشرة أو من دعواه ووكاه
 جائز اه وهذا مناف لما قدمه أول الباب من ان شرط صحة الصلح كون المصلحة عليه حقا
 يجوز الاعتياض عنه وما في الجبتي أعم من الجبتي وأهل التوفيق ان يقال انه جائز حتى
 المدعى عليه لرفع الخصومة عنه لافي حق المدعى اذا كان حقا لا يجوز الاعتياض عنه لان
 ما يأخذ عوض عن حقه في زعمه ولا بد من امكان الاعتياض عن حقه وله في الجبتي يفرق
 بين الصلح عن الشفعة وعن عوى الشفعة فلا يصح في الأول كما طبعوا عليه من عدم لزوم
 البطلان وجوب رده بعد اخذه ويصح في الثاني فأبهر (قوله بخلاف دعوى حد) أي
 لا يصح الصلح عنها لما عرفت ان الصلح لا يجوز في حق الله تعالى ولو حذفت راعا الا برامته
 يخ قال في الزوائد لزومية لا يصح الصلح عن الحدود ولا في قطب الاحكام في الاذاكار
 قبل المرافعة كما في المسألة (قوله ونسب) كما اذا ادعت أن هذا ولده منها فصالحها بالقر
 دعواها فالصلح باطل لاراد الصلح اما اسقاط أو معاوضة والنسب لا يستعملها درر وأطلقه
 ومنه ما لو كاتب الدعوى من المطابقة فله ان المطابق منها أو الدعوى من الابن انه ابنه منها وبحد
 الرجل فصالح عن النسب على شيء فالصلح باطل في كلتا صورتين لما سبق ان السب لا يقبل
 الاعتياض مطاقا وعليه اطلاق المتن في الدعوى وفي عدم احتمال النسب بالمعاوضة هذا
 فظهر ان من اراد التخصيص بالصورة الاولى لم يصب كما لا يخفى (قوله بان كان ديناهين) أي
 بدل الصلح ديناهين والمصلحة عليه عيناه أو عكسه قالوا له مقابلة والوض وكذا دين من غير
 جنسه كادراهم عن الدنيا بغير عكسه كاد ذلك معاوضة ان كان باقرا وكذا بانكاره وسكون
 في حق المدعى والمعاوضة تصح الاقالة فيها فلا بد ان تقضى بقضه ما أي لو وضع ذلك الصلح
 المتصلحان انفسهم بلوازالا فالاقالة فيه كانه دم أول الكتاب وفي نسخة دين عرضا عن قوله
 بعين ومثله فيما يظهر العين بالعين (قوله بيقض بقضهما) أي بفسخ المتصلحين أي
 لو فسخ ذلك الصلح المتصلحان انفسهم بلوازالا فالاقالة فيه (قوله بل على الخ) وذلك الصلح عن
 الذين ببعضه فانه أحد البعض حقه واسقاط للباقى فلا بد ان يقضى بقضهما لانه قد سقط واسقاطه
 لا يبرود (قوله فنية وصيرية) الاولى الاختصار على العزوى الى التنية لانه في الصيرية تقر

في أي حق كان فافندي اليقين
 ببراءة م جائز حتى في دعوى
 التعزير بجبتي بخلاف
 دعوى حد ونسب درر
 (الصلح ان كان معني
 الماوضة) بان كان ديناهين
 بعين (بالتقضى بقضهما)
 أي بفسخ المتصلحين (وان
 كان لا معناه) أي المعاوضة
 بل حتى استيفاء البعض
 واسقاط البعض (ولا تقضى
 اقلاته ولا تنقضه لان اسقاط
 لا يبرود فنية وصيرية)
 ولا ينفذ

الصلح (قوله عن الدعوى الفاسدة) كدعوى وقع فيها تناقض (قوله وعن الباطلة) كدعوى خروخ تزيين مسلم (قوله والفاسدة يمكن تصحيحها) بالتوفيق في التناقض مثلا أي والباطلة لا يمكن تصحيحها كما لو ادعى أنها أمته فقالت أنا حرة الأصل فصلها عنه فهو جائز وإن أقامت بينة على أنها حرة الأصل بطل الصلح إذ لا يمكن تصحيح هذه الدعوى بعد ظهور حرية الأصل ومثال الدعوى التي يمكن تصحيحها الوأفام بينة أنها كانت أمه فقلان أعتقها عام أول وهو يملكها بعد ما ادعى شخص أنها أمته أي وصلها لا يبطل الصلح لأنه يمكن تصحيح دعوى المدعى وقت الصلح بأن يقول إن فلانا الذي أعتقك كان غصبك مني حتى لو أقام بينة على هذه الدعوى تسمع مدعي وقوله هنا وهو يملكها بجهة حالية ط (أقول) وشهادة الشهود أنه أعتقها وهو يملكها لا تنافي ذلك لأن أهم أن يشهدوا بالملك بظاهر اليد تأمل ومن الباطلة الصلح عن دعوى حرة عن دعوى أجرة فأنجدة أو مغنية أو توريج حرمة اه وعلم أن قوله قالت أنا حرة الأصل أي وبرهنت عليه بدليل ما قال بعد ظهور حرية الأصل فان الظهور بالبينة وبدليل ما قال في مقامات الوأفام بينة أنهم ما كانوا الخ وقول صاحب الاشباه وهو زريق واجب قال بحسبه في شرح الوفاية لصدر الشريعة ومن المسائل المهمة أنه هل يشترط لصحة الصلح صحة الدعوى أم لا فبعض الناس يقولون يشترط ولكن هذا غير صحيح لأنه إذا ادعى حقا صحيحا ولو في داره ولو لمع على شيء يصح الصلح على ما مر في باب الحقوق والاستحقاق ولا نسك أن دعوى الحق لجهول دعوى غير صحيحة وفي لفظة الحق مسائل تؤيد ما قلناه قال الشيخ محمد في معين المتي إذا علمت هذا علمت أن الصحيح عدم اشتراط صحة الدعوى لصحة الصلح وعليه فلا يحتاج إلى التوفيق اه (أقول) انصاع الصلح في المسئلة التي استدل بها مدرراته بعبارة لأن الدعوى فيها يمكن تصحيحها بتعيين الحق لجهول وقت الصلح على أن دعوى أن الصحيح عدم اشتراط صحة الدعوى مطلقا سواء أمكن تصحيح الدعوى أم لا ممنوع لما في الفتاوى البرازية والذي استدل به بقية فتاوى أن الصلح عن دعوى فاسدة لا يمكن تصحيحها إلا يصح والذي يمكن تصحيحها كما إذا ترك ذكر الحاد أو غلط في أحد الحادود يصح وفي مجمع الفتاوى مثل شيخ الاسلام أبو الحسن عن الصلح عن الإنكار بعد دعوى فاسدة هل هو صحيح أم لا قال لا ولا بد أن تكون صحيحة اه وقد ذكر بما ذكرنا أن قوله فلا يحتاج إلى التوفيق من عدم التوفيق ذكره الجوى وحيدته فلا بد من التوفيق فليحذر (قوله وسر في الاشباه) هذا الخبر غير محرر ورده الرمل وغيره في البرازية والذي استدل به عليه بقية فتاوى أن الصلح عن دعوى الخ وهذا ما ذكره المصنف وقد علمت أنه الذي أعتقه مدرراته بعبارة وغيره فكان عليه القول (قوله فليحفظ) أقول عبارة الاشباه الصلح عن الإنكار بعد دعوى فاسدة فاسدة فاسدة كما في التسمية ولكن في الهداية في مسائل شتى من انضاء ان الصلح عن الإنكار جائز بعد دعوى مجهول فليحفظ ويحصل على فسادها بسبب مناقضة المدعى لترك شرط المدعى كما ذكر وهو توفيق واجب فيقال لا في كذا والله تعالى أعلم اه قال الجوى وعليه لا يظهر هذا الحل فائدة لأن صاحب الهداية صرح بجواز الصلح فيها سواء كان فاسدا هاب بسبب المناقضة أو ترك شرط الدعوى

عن الدعوى الفاسدة
يصح وعن الباطلة لا
والفاسدة ما يمكن تصحيحها
بحر وسر في الاشباه أن
الصلح عن الإنكار بعد
دعوى فاسدة فاسدة لا في
دعوى مجهول فليحفظ

الثانية لأنه لم يظهر وجه التناقض لأن الصلح ليس اء- ثم اقام المالك كاصرحوا به فانه يكون عن
قرار وسكوت وانكار (قوله قال المصنف وهو مقيد لاطلاق العمادية) انه وفي العمادية
ادعى فانكر فصالحه ثم ظهر بعده ان لاني عليه بطل الصلح اه اقول يجب ان يقيد
قوله ثم ظهر بغير الاقرار قبل الصلح لما تقدم من مسئلة المختصر وبصرح ولان لا يجوز ح
ولا يصح ان اءله حتى الصلح على الصفة في مسئلة المقتضى عدم قبول الشهادتين المافية
من التناقض فلم يظهر حجة- اذن لاني عليه فلم تشملها عبارة العمادية فانهم افادوه بسدى
الوالد رحمه الله تعالى (أقول) لكن ليس هذا من التناقض المردود لانه يدعى امر اءل خفا
عليه وهو اقرار المدعى بعدم حقه في المدعى قبل الصلح ولو كانت العلة ما ذكرها المصنف في
الثانية ايضا لانه متناقض فمع- اءله اءله اءله على الصلح والعلة الصحيحة في ذلك انه ثبت
انه قال ذلك قبل الصلح لا يكون ما من صحة الصلح لاحقة ل- حصوله قبل اءله ذلك قبل الصلح
وفي الثانية لا يحتل قال في الخلاصة من آخر المدعى لو اءله ما من آخر دابه فهل لك
فانكر كرب الدابة الاعارة فصالحه المصنف على مال جاز فلو اقام المصنف حجة بعد ذلك على
لعارية قبلت بينته وبطل الصلح اه أى لظهر وان لاني والله أعلم وفي البرزانية ايضا ما يند
ان المراد بالاعارة ولا من طريق اقامة المصالح البينة انما لا تقبل المافية من التناقض ونص
عبارة في كتاب المدعى من نوع في الصلح وفي المتن ادعى ثوبا او صلح ثم برهن المدعى
عليه على اقرار المدعى الا- حق فيه ان على اقراره قبل الصلح فاصح صحيح وان بعد الصلح
يبطل الصلح وان علم الحاكم اقراره بعدم حقه ولو قبل الصلح يبطل الصلح وعلمه بالاقرار السابق
كافقاره بعد الصلح- هذا اذا اتحد الاقرار بالمالك بان قال لاحق لي بجهة لم يبرأ ثم قال انه يبرأ
لى عن ابى فاما غيره اذا ادعى ملكا لا بجهة الارث بعد الاقرار بعدم الحق بطريق الارث بار
قال- حق بالشراء او بالهبة لا يبطل اه (قوله ثم نقل) أى المصنف (قوله عن دعوى البرزانية)
عبارة ما عن المتن ادعى ثوبا او صلح ثم برهن المدعى عليه على اقرار المدعى الا- حق فيه
ان على اقراره قبل الصلح فاصح صحيح وان بعد الصلح يبطل الصلح وان علم الحاكم اقراره بعدم
حقه ولو قبل الصلح يبطل الصلح وعلمه بالاقرار السابق كافقاره بعد الصلح هذا اذا اتحد الاقرار
بالمالك بان قال انه يبرأ لى عن ابى ثم قال لاحق لى من- هذه الجهة فاما اذا ادعى ملكا لا بجهة
لا رث بعد الاقرار بعدم الحق بطريق الارث بان قال- حق بالشراء او بالهبة لا يبطل اه
فظهر ان مراده انه لو قال بعد الصلح لاحق لى قبل المدعى انما يبطل الصلح ذا اظن ان اما اذا
عين بان قال لاحق لى من جهة الارث مثلا فقبل له قد بطل الصلح فقال انه حق بجهة الشراء
من لابق الصلح صحيحا على حاله وان علم الحاكم غير معتبر الا- على المقتضى به (قوله فيجوز) ما نقله
عن البرزانية (أقول) لا يحتاج الى تحرير لان ما ذكره البرزاني من قوله هذا اذا اتحد الاقرار
تقييد له عدم صحة الصلح اذا اقر المدعى ولا اشكال فيه واهله اراد تحريرا فانه المصنف من
تقييد ما في العمادية فانه غير ظاهر كانت والله تعالى أعلم (فرع) ذكر المصنف عن آخر
المدعى من الخلاصة لو ادعى انه اس- عاود دابة فلان وهلك عذره فانكر المالك الاعارة
واراد النصفين فصالحه مدعى العارية على مال ثم اقام بيعة على العارية قبلت بينته وبطل

قال المصنف وهو مقيد
لاطلاق العمادية ثم نقل عن
دعوى البرزانية، لو ادعى
المالك بجهة أخرى لم يبطل
فيجوز (والصلح

نعم لو تفاخضا الاحالة الاولى صححت الثانية (قوله) والصلح بعد الشراء بعد ما شترى المصالح
عنده (اقول) فيه انه يكون الدعوى حينئذ فاسدة والصلح بعد الدعوى الفاسدة صحيح تامر
بمصرتها اذا اشترى شخص دارا منه فلا من آخر ثم ادعى المشتري على البائع أن الدار ملكه
والصلح البائع فهو هذا الصلح باطل للمناقضة فان اقدمه على الشراء منه دليل على اتمام
البائع ثم الدعوى والصلح بعدها مناقضة قال في جامع الفصولين ولو كان الشراء بعد الصلح
فالشراء صحيح والصلح باطل اهـ (قوله) الا في ثلاث مذكورة في يوع الاشياء الكفالة
أي لزيادة التوفيق فلما احدث منه كذبا لم يأخذ منه كذبا آخر صرح ولا يبرأ الاول بكذبة لثاني
كافي الثانية (قوله) والشراء أي يصح بعد الشراء ويبطل الاول اطلاقه في جامع الفصولين
وقيد في الفتية بان يكون الثاني أكثر من الاول أو قبل أو يجنس آخر والا فلا يصح اشتباه
وفي البحر وإذا تعدد الإيجاب والقبول انعقد الثاني وانفسخ الاول ان كان الثاني بغير
الاول أو انقص وان كان مثله لم ينفسخ الاول انتهى قال في المناظرة قال بعثت فبعدي
هـ هذا باب درهم بعته بكذا فبازد قال المشتري قبلت يصرف الى الإيجاب الثاني ويكون
بها بمائة دينار ولو قال بعته بكذا هذا العبد باف درهم وقبل المشتري ثم قال بعته بكذا
دينار في المجلس أو في مجلس آخر وقال المشتري اشتريت منه هذا الثاني وينفسخ الاول وكذا لو
باعه بكذا في المجلس الأول بافل أو با أكثره وان يبعه منه بعشرة ثم يبعه ببيعة أو بأحد عشر فار
ناع بعشرة لا ينفقه قد الثاني وبقي الاول بحاله هـ فهو هذا مثال تكرار الإيجاب فقط ومثال
المكراد العقد (قوله) والجارحة أي بعد الجارحة من المستأجر الاول فالثانية فسخ لا لاول
كافي البرازية قال في البحر ينبغي ان المدة اذا التفتت فيها واتحد الاجران لانفسح الثانية
كالبيع وزاد في الفصولين الشراء بعد الصلح فانه يجوز ويبطل الصلح (قوله) عن انكسار
نما خصه لان ما ذكره لا يثبت عن هذا الاقرار قال في جامع الفصولين ادعى عليه ثوبا فأنكر ثم
برهن ان المدعى أقرب قبل الصلح انه ليس لي لا يقبل وتنفذ الصلح والقضاء لا فداء العين ولو برهن
انه أقرب بعد الصلح ان الثوب لم يكن له بطل الصلح لان المدعى باقراره هذا زعم انه أخذ بدل
الصلح غير حق بخلاف اقراره قبل الصلح لجواز ان يملكه بعد اقراره قبل الصلح ذكره المحوى (قوله)
فالصلح ماض على الصحة ولا تنقل البيعة لاحتمال انه ثبت له حق بعده هذا الاقرار بخلاف
المسئلة الثانية فانه اقرار من المدعى انه مبطل في دعواه وذكر الشريعة في رسالة الإبراهيم
هشام عن محمد في توجيه المسئلة انه انما صالحه على اعتبار انه قدى عينه بالصالح واقتدا العين
بالمال جائز فلو كان اقامه على الصلح اعترافا منه بصحة الصلح فبدعواه بعد ذلك انه لم يدع
الصلح صار مناقضا والمناقضة تنعكص صحة الدعوى وأفادته على الثانية بصحها كذا نصرة
ذلك ادعى ثوبا فانكر فصالح على شيء ثم أقام البيعة ان المدعى قال قبل الصلح انه لاحق لي في هذا
الثوب لا تنقل بيعة ويكون الصلح والقضاء ماضين لانه افتدى العين حين وقوع عن انكسار
فلا ينقض أحاد بعض النضلاء (قوله) بطل الصلح لانه باقراره هذا زعم انه أخذ بعد الصلح
بغير حق بخلاف اقراره قبل الصلح لجواز ان يملكه بعد اقراره قبل الصلح والحاصل ان عدم
قول بيعة في الاولى مانع من المناقض لان المناقض يمنع قبول البيعة لا لاقراء بخلاف

و(الصلح بعد الشراء)
والاصل ان كل عقد أعيد
فالثاني باطل الا في ثلاث
مذكورة في يوع الاشياء
الكفالة والشراء والجارحة
فلما راجع (أقام) المدعى
عليه (بيعة بعد الصلح عن
انكسار) ان المدعى قال قبله
قبل الصلح (ليس لي قبل
فلان - حق فالصلح ماض)
على الصحة (ولو قال) المدعى
(بعد ما كان لي قبله) قبل
المدعى عليه (حق بطل)
الصلح بغير

الجواب بأنه لا يصح قال لان المصلحة باخذ بدل المصلحة عوضا عن حقه على زعمه فيصير كالمواضة
وهذا لا يكون في الوقف لان الموقوف عليه لا يملك الوقف فلا يجوز له بيعه فلهذا ان كان الوقف
ثابتا فلا يستبدل به لا يجوز والافه هذا باخذ بدل المصلحة لا عن حق ثابت فلا يصح نقله على حال
كذا في - واهر القناري اه ثم نقل الحامدي ما هاتم قال فامل (اقول) تأمله فوجدت ان
المعاوضة في الوقف والحالة هذه جائزة لما سر - وابه من جواز استبداله اذ اوقع في يد غاصب ثم
يلزم ان يجهله حينئذ بدل الموقوف اما اذا كان من اهل الاستحقاق لعله الوقف واخذ ما اخذ
بالمصلحة عوضا عن حقه في الغلة طاب له ذلك ما لم يجاوز عن قدر استحقاقه منه تأمل وانظر ما
تقدم في باب البيع الفاسد عن النهر عند قوله بخلاف بيع قن ذم الى مدبر (قوله) وبيع الوقف
لا يصح (الظاهر) انه من قال يطيب له اي يطيب له الاخذ ويجهله كالموقوف فانه يجوز عن تحصيل
الوقف بقصد العينة ومن قال لا يطيب له اراد لا يطيب له التصرف فيه - لا يملك الوقف وزعمه
فيكون له حكم الوقف تام (قوله) فاما باطل (الموادعي دار الفاضل) كركذ اليد فالحال على ألف
على ان يسلم الدار للذي البدن برهن ذواليد على صلح قوله فالصلح الاول ماض والثاني باطل حوى
وهذا اذا كان المصلحة على سبيل الاقاط اما اذا كان المصلحة على عوض ثم اصطلح على عوض آخر
فانما هو الجائز ببيع الاول كالبيع نور العين عن الخلاصة وكذا نقله البيهقي عن الخلاصة
عن المتقي قاتل لكن استظهره ريبدي لوالدرجته انه تعالى ان المصلحة على سبيل الاقاط بمعنى
الارباح بطلان الثاني ظاهر وانكته بعيد الارادة هنا فالناسب حل المصلحة على المتبادر منه
ويكون المراد به ما اذا كان بمنى عوض الاول بقرينة قوله كالبيع وعليه فظاهر ان حكمه
كالبيع في التفصيل المار فيه كما ذكر في اول البيوع (قوله) وكذا النكاح بعد النكاح فلا يلزمه
الا لمر الاول ولا ينفسخ العقد الاول اذ النكاح لا يحتمل الفسخ والمثله ذات خلاف فقيل
يجب التسمية لثانية وقيل كل منهما قال في جامع التتواي تزوج امرأه بالف ثم تزوجها بالدين
فالمرأه اثنان وقيل ألف وفي المسئلة تزوج على مهر معلوم ثم تزوج على آخر تغلبت التسمية في
الاصح حوى (قوله) والحوالة بعد الحوالة) أي اذا صدرت حوالة على شخص فقبلها ثم اذا
صدرت على شخص آخر فالثانية باطلة لان الدين ثبت في ذمة الاول والحوالة عليه - فلا يلتزم
بالحوالة الثانية على غيره كما ذكره ط واستفاد منه ان الحال عليه في الثانية غيره في الاولى وبه
صرح في الاشياء بقوله الكفاية بعد الكفاية الصحيحة لزياة التويز بخلاف الحوالة فانها نقل
فلا يصحان كافي التفتيح قال الحموي وهذا يخرج المثلثة عن كونها من جزئيات المساعدة اذ
المتبادر من مجرد عقد البيع بتجديده بالنسبة الى البيع الاول بعينه والمتشترى الاول بعينه وكذا
الكلام في المصلحة بعد المصلحة والكفاية بعد الكفاية ووزانه في الحوالة اتحاد الحال عليه والحال
به في الحوالتين معا ويحتمل لا يفتض قوله لانه لا يتحمل فلا يجتمعان ويغني أن نص الحوالة الثانية
وتكون توكيد الاولى على طبق الكفاية فتدبر ذلك اه وعليه فالناسب في تدوير المثلثة
بان يقال بان كان له على آخر اتف فاحل عليه بها انخصصه احواله عليه بها انخصصه آخر او كما تقدم
بان احواله زيد على ربه عليه على بكر حوالة مخصصة ثم احواله على بنه لا تصح حوالة لثانية لان
الحوالة نقل الدين من ذمة الى ذمة وحيث فرغت ذمة المحيل في كيف يصح ان يجعل مرة ثانية

ويبيع الوقف لا يصح (كل
صلح بعد صلح فالثاني باطل
وكذا النكاح بعد النكاح
والحوالة بعد الحوالة)

الابقاء من غيره فلا يلزمه شيء آخر. ولكن يرجع بالدعوى لانه لم يرض بقوله حقه سبحانه الا في صورة الضمان فانه يرجع على المصالح لانه صادقة في ذاته وله هذا الواسع عن التسليم بحجبه عليه زباني (قوله الا اذا ضمن بامر) ثم يرجع على المصالح عنه ان كان الصلح بغير امره بزانية فتقتضي بد الضمان اتفاقا وفيه الامر بالصلح والخلع أمر باضه بان لعدم توقف صحهما على الامر فصرف الامر الى اثبات حق الرجوع بخلاف الامر بقضاء الدين انتهى (أقول) لم يظهر لي الفرق تأمل (قوله عزى زاده) لم أجده فيه فليراجع (قوله والابطل في الصورة الرابعة) الاولى ترك هذا القيد وابقاءه على العموم بان يقول ولا يكن كذلك أي ان لم يضمن ولم يصف ولم يشتر ولم يسل أو يقول ولا يوجد شيء مما ذكر من الصور الاربعة فهو موقوف لانه لم يسل للمدعي عوض فلم يقط حقه بحجائه لعدم رضاه فان اجاز له المدعي عليه جازولزمه المشروط لانتمائه باختباره وان رده بطل لان المصالح لا ولا يلة على المطلوب فلا ينفذ عليه تصرفه ومن جعل الصور اربع جعل الرابعة بشقها وهي التسليم وعدم صورة واحدة كالأبطل في بعضها جعلها خمسة باعتبار التسليم صورة وعدمه أخرى وهذه الصورة الخامسة مترددة بين الجواز والابطال لان وجهه المصير كافي الدرران الفضولي اما ان يضمن المال أولا فان لم يضمن فاما ان يصف الى ماله أولا فان لم يصفه فاما ان يشتر الى ماله او عرض أولا فان لم يشتر فاما ان يسل العرض أولا فالصلح جائز في الوجود كلها الا الأخيرة وهو ما اذا لم يضمن البطل ولم يصفه الى ماله ولم يشتر اليه ولم يسل الى المدعي حيث لا يحكم بجواز بل يكون موقوفا على الاجازة ان لم يسل للمدعي عوض انتهى وجعل الزباني الصور اربع او الحنفى المشار المضاف أقول لكن غير الصورة المذكورة لا يتوقف على الاجازة بل يتوقف على الشارع اعترض (قوله ولزمه البطل) المشروط لانتمائه باختباره (قوله والابطل) لان المصالح لا ولا يلة على المطلوب فلا ينفذ عليه تصرفه (قوله والخلع) أي اذا صدر من فضولي عن المراتيد بل فان ضفنه أو أضافه الى مال نفسه أو أشار صحت ولزمه وكان متبرعا وان أطلق ان لم يصحح الا توقف على اجازته فاقال في التبيين وجعل في بعض شروح الجامع في باب الخلع الا ان المشار اليه أو البطل المشار اليه مثل الالف المتكرر حتى جعل القبول الى المراتة انتهى (قوله من الاحكام الخمسة) التي خامسة بقوله والابطل أو التي خامسة بانوله والا فهو موقوف به بقوله أو على هذا ويؤيده قول الشارح سابقا في الصورة الرابعة والاولى في التعبير ان يقول والخلع في جميع ما ذكرنا من الاحكام في الصور الخمسة كالصلح لانه ليس اما الاحكام وهذه الجواز في الصور الاربع وعدمه في الخامسة فتأمل (قوله ادعى رقيقة ارض) أطلق فيه نعم الرقيقة من نفسه وغيره (قوله ولا ينفذ) مقهوه انه اذا وجد البيعة لا يجوز الصلح لانه لا صلح له فيه ولا نظر ليكون البيعة قد تدرأ وانقضى فلا يبدل (قوله وطالبه) أي للمدعي وليذكر هل يطيب للمدعي عليه الارض اذا كان المدعي صادقا وانما الظاهر انما الانطياب (قوله لو صادف في دعواه) فيه انه لو كان صادقا في دعواه كيف يطيب له وفي زعمه انه واقف وبطل الوقت حر ام فلكم من غيره موقوف فاخذ بمجرد شؤنه ان كيف دعواه فلكم كما اذا لم يكن صادقا فاقيد يقال انه انما اخذه ان كيف دعواه لا يابطل رقيقته وعسى أن يوجد مدع آخر ط

الا اذا ضمن بامر عزمي زاده (والا) يسل في الصورة الرابعة (فهو موقوف فان اجاز له المدعي عليه جاز ولزمه) البطل (والا بطل والخلع في جميع ما ذكرنا من الاحكام) الخمسة (كالصلح ادعى رقيقة ارض ولا ينفذ له فصالحه المتكرر انقطع الخصومة جاز وطالبه) البطل (لو صادف في دعواه وفيه) قاله صاحب الاجناس (لا) يشيب لانه يسع

الائق هنا كما اذا وقع عن مال بعالم الخ (قوله فيلزم الوكيل) أي ثم يرجع به على الموكل كما مر
 قريبا لان الوكيل أصل في المعاوضات المسالية فترجع الحقوق اليه دون الموكل فيطالب
 هو بالعوض دون الموكل عني (قوله) لانه حينئذ كبير أي والحقوق في عقد البيع ترجع الى
 المباشرة فكذا فيما اذا كان بثلثه فيلزم الوكيل ما صالح عليه ثم يرجع به على الموكل ومنعنى
 الاطلاق انه يرجع وان لم تكن الكفاية باصر الموكل كما سرحته عند قوله الاقبح باسمه (قوله)
 مطلقا سواء كان عن مال بعالم أو لا سواء كان في دم عودين أو غيرهما وهذا انما يظهر من
 جانب المدعى عليه اذ هو في جانبه فدايمين وقطع نزاع وهذا التماس به ودلى الموكل لالى الوكيل
 (قوله صالح عنه) أي عن المدعى عليه فضرى الخ هذا فيما اذا اضاف العقد الى المصالح عنه
 لما في آخر تصرفات الفصول من جامع الفصول في الفصول اذا اضاف العقد الى نفسه
 يلزمه البديل وان لم يضمنه ولم يضمنه الى مال نفسه ولا الى ذمة نفسه وكذا الصلح عن الغير انتهى
 قال الزبلي وهذا مقرر في المصالح على المعاوضة كدعوى التصاص واخوانه اما اذا
 كان عن معاوضة فيضى على الفصول اذا كان شرا من اقرار (قوله بلا امر) قيد به لانه
 لو كان باصر فقد الصلح على المدعى عليه وعابه البديل الا في صورة الضمان فالبديل على المصالح
 عند الامام الملقون وذ كرشيخ الاسلام انه عليه وعلى المدعى عليه ايضا فيطالب المدعى به
 ايمه اثناء قهستاني عن الهبط (قوله صرح ان ضمن المال) لان الحاصل للمدعى عليه البراءة وفي
 مثله يستوى المدعى عليه والاجنبي لانه لا يثبت للمدعى عليه شيء كالايسلم للاجنبي والمقصود
 من هذا الصلح رضا صاحب الحق لا رضا المدعى عليه اذ لا حظ له فيه والمدعى به يفرض بالصالح فيما
 لا معاوضة فيه غير انه لم يرض بسقوط حقه مجازا فاذا سلم له العوض من جهة المتبرع صرح ان يرضى
 (قوله أو اضاف الصلح) أي البديل الذي وقع عليه الصلح (قوله الى ماله) بان يقول صالحتك
 على ألف من مالى أو على عبدى فلان لان الاضافة الى نفسه التزام منه للتسليم الى المدعى وهو
 قادر على ذلك فيلزمه تسليمه (قوله أو قال على هذا) أي وأشار الى تشدأوعين وانما صرح فيه لان
 المعروف المشار اليه كما اضاف الى نفسه لانه تعين التسليم اليه بشرط أن يكون ملكه فيتم به
 الصلح (قوله أو كذا) أشار به الى الصورة الرابعة وهى صورة الاطلاق بان قال على أنس (قوله)
 وسلم المال) أي في الاشهر وهى الصورة الرابعة (قوله صرح) مكررا في المتن وانما صرح لانه بالتسليم
 حقيقة يتم رضاه فصار فوق الضمان والاضافة الى نفسه قال في الدرر ما الاول فلان الحاصل
 للمدعى عليه البراءة وفي حقهما الاجنبي والمدعى عليه سواء ويجوز أن يكون الفصولى أصلا
 اذا ضمن كالفصولى للخلع اذا ضمن البديل وأما الثاني فلانه اذا اضافه الى نفسه فقد التزم تسليمه
 فصالح الصلح وأما الثالث فلانه اذا ضمنه للتسليم فقد اشترط له سلامة العوض فصار العقد
 تاما بقبوله وأما الرابع فلان دلالة التسليم على رضا المدعى فوق دلالة الضمان والاضافة الى
 نفسه على رضاها باختصار (قوله وما سرحته عن الكيل) أي في أربع صور الفصولى
 المسارة آتيا بهى ما اذا ضمن المال وما اذا اضاف الى الصلح لماله وما اذا قال صالحتك عنه بلف
 ولم يرد وسلمها وما اذا قال على النى هذه أو عبدى هذا ولم يلو اضمن العوض في الرجوع التى
 تقدمت أو وجد زبوا أو متوقا لم يرجع المصالح لانه متبرع بالتسليم نى معين ولم يلزم

فيلزم الوكيل لانه حينئذ
 كبير (اما اذا كان عن
 ابتكار لا يلزم الوكيل مطلقا
 يجوز ودرر (صالح عنه)
 فصول (بلا امر صرح ان
 ضمن المال أو اضاف)
 الصلح (الى ماله أو قال
 على) هذا أو (كذا وسلم)
 المال صرح وما سرحته عن الكيل

الكيل

(قوله وبسط القود) أي في العمد أي مجاننا سمى نحو خر يعني يصير الصلح الفاسد فيما
 يوجب القود وعناؤه وكذا على خنزير أو حرك في الهندية وهذا بخلاف ما إذا سب بالجملة
 قال في المنع في الكلام على العمد ثم إذا سب في الصلح كما إذا صلح على دابة أو نوب غير
 معين تجب الدية لأن الولي لم يرض بسقوط حقه مجاننا فصار لي وجبه الأصل بخلاف ما إذا
 لم يسم شيئا أو سمى النحر ونحوه حيث لا يجب شيء لما ذكرنا أي من أن القصاص اغتياة يقوم
 بالقتول لم يلزم بوجده وفي قوله فصار لي وجبه الأصل نظرا لأنه القصاص لا الدية به بسقوط
 ذلك بالذهن رأيت سري الدين فيه عليه ط (قوله بالصلح عن دم هـ) محله ما إذا صدر التوكيل من
 الجاني (قوله أو على) نسخ المقتضى أو عن بدل على (قوله يدعيه على آخر) تبع الشارح في هذا
 المصنف في شرحه وفي العبارة قلب والصلح يدعيه عليه آخر لما علمت أن التوكيل من طرف
 المدعى عليه والأفاذا كان مدعى على آخر ديننا فكل من يصالحه على بعضه كيف يقال البذل
 يلزم الموكل مع أنه هنا أخذ البذل لادافعه ويدر عليه قوله لا في لزومه له الموكل وعبارة الدرر
 هكذا وليس فيها كلمة على وعبارة السكت ومن وكل رجلا بالصلح عنه فصالح الوكيل لم يلزم الوكيل
 ما صلح عليه وهي أحسن ولو حذف كلمة على آخر كما صنع في الدرر سلم من هذا إلا أن تتحمل
 عبارته هنا على ما ذكرنا بأن يقال أو على بعض دين يدعيه آخر عليه فتأمل قال الشافعي لأن هذا
 الصلح اسقاط محض فيمكن الوكيل فيه منصرفا ومعه جواز لا يكون البذل عليه كالوكيل بالنكاح
 إلا أن يضمه فانه حينئذ يؤخذ به الضمان له لا هـ قد الصلح (قوله من مكيل وموزون) هكذا
 قديم هذا القيد في الدرر تبعه الشارح إلا أن عبارة الدرر بلاظ أو الواو بمعنى أو أي سواء كان
 ديناً من المحسب الأصل أو بحسب التقدير قال أبو الطيب إن كان المراد من مكيل وموزون أن
 من يمانية للدين فلا حاجة إلى اشتراط أن يكون الدين بدل المكيل والموزون لأن الدين لا يكون
 إلا أحدهما إلا أن الاعيان لا تكون ديناً اهـ وبه ظهر قول بعض الأفاضل هل مثله المحدود
 المتقارب والمذروع إذا بين طوله وعرضه وصفته فاتهم قالوا لا يجوز فيه حينئذ السلم وبصح ثبوته
 في الذمة يراجع اهـ فتأمل (قوله لزومه الموكل) هذا ظاهر فيما إذا كان الوكيل من طرف
 الجاني ولا يظهر إذا كان من طرف الولي لأنه أخذ مكيف يقال يلزمه وكذا لا يظهر في جانب
 الدين إذا كان الموكل هو المدعى لأن الموكل مدع فكيف يلزمه وأطلق في لزومه الموكل فتأمل
 الصلح بقسامه الثلاثة وبه صرح العيني (قوله لأنه اسقاط) أي للقود عن القاتل وبعض
 الدين عن المدعى عليه (قوله فيؤخذ بهضمانه) أي يرجع على الموكل به وكذا الصلح في الخلع
 وكذا يرجع في الصلح التامية لهـ هذه كافي المقدس وفي النكاح لا يرجع لأن الأمر بالصلح عنه
 أمر بالاداعته ليقيد الأمر فائدة إذا الصلح عنه جائز بالأمر بخلاف النكاح لأنه لا يشق عليه
 من الأجني والأمر بالخلع كالأمر بالصلح حتى يرجع على الأمران ضمن وادى عنه زبلي قال
 عبيد الحليم قوله أن يضمه أي يكفل الوكيل البذل وإن بضيف العقد إلى نفسه وإلى مال
 نفسه اهـ وهذا كما أنه إذا كان الصلح عن دم العمد كما ذكره المصنف عن إقرار أو سكوت أو
 إنكار أو فيما لا يعمل على المعاوضة كالصلح على بعض الدين كما ذكره المصنف أيضاً لأنه اسقاط
 فيمكن الوكيل منصرفاً لا يلزمه شيء إلا بالتزام وأما فيما يعمل على المعاوضة فمبيذ كره بقوله

وبسط القود لعدم ما يرجع
 إليه الشمار (وكل) زيد
 (عمر) بالصلح عن دم عـ
 أو على بعض دين يدعيه
 على آخر من مكيل
 وموزون لزومه له الموكل
 لأنه اسقاط فيمكن الوكيل
 منصرفاً إلا أن يضمه الوكيل
 فيؤخذ بهضمانه (كما
 لو وقع الصلح) من الوكيل
 عن مال يعمل عن إقرار

في مسكن (قوله لا يجوز لانه مقدر بنوعه) قال في الدوران القيمة في الحق مخصوص عليها
وتقدير الشارح ليس أدنى من تقدير القاضي ولا يجوز الزيادة عليه اه بخلاف ما تقدم لانها
غير مخصوص عليها وان حاله على عرض جزئية كما كان لانه لا يظهر النقص عند اختلاف
الجنس عني (قوله اعدم الربا) لانه قول بصورة بصورة على قوله اوقية بصورة على قولها ما
وعلى كل فلا ربا (قوله وصح في الجنابة المداخل) مثل ما اذا تعدد افعال او افراد حتى لو كانوا
جماعة فالصالح اعدم على أكثر من قدر الدية باذوله قتل البقية والصالح معهم لان حق
القصاص ثابت على كل واحد منهم على سبيل الانفراد تأمل رمي (قوله ولو في نفس مع اقرار
تفدية لا يطلق أى) سواء كان العمدة في النفس أو ماله ونحوها وسواء كان الصالح عن اقرار أو انكار
أو سكوت (قوله باكثر من الدية) أى في النفس (قوله والارض) أى في الاطراف (قوله أو باقل)
أى على أقل وان كان أقل من عشرة دراهم لانه لا موجب له وانما يجب بالعقد فتدبر تقديرها
بخلاف النكاح حيث لا يجوز تسمية ما دون العشرة فيه لانه مقدر شرعا (قوله لعدم الربا) لان
الواجب فيه القصاص وهو ايسر حال فلا يفتى فيه الربا ولا يطل الفضل اعدم الجنابة بين
موجب اعدم وهو القصاص والمذموم من المال (قوله كذلك) أى باكثر من الدية أى ما لم يطل
في النفس أو الاطراف مع الاقرار أو السكوت أو الانكار (قوله لانه لا يصح الزيادة) أفاد بالنقيض
بالزيادة صحة النقص ويجعل اسقاطا واذ لم يصح الزيادة فالصالح صحيح والزيادة غير لازمة كما في
الدور والشر بزيادة (قوله لان الدية في الخطأ مقدرة) أى شرعا والزيادة عليها ان تكون باقية بطل
الفضل ومقاديرها مائة مائة بكرة أو مائة اشاة أو مائة حلة أو ألف دينار أو عشرة آلاف
درهم هزى عن السكا في ولا يجوز الزيادة عليه كما لا يجوز الصلح في دعوى الدين على أكثر من
بنفسه ط قال الرضى وهذا في الدراهم والدينانير ظاهر وحاشى الا بل فيه في الجواز فقد التدر
اه (اقول) سباني فريما ما يؤيده فافهم (قوله بغير مقاديرها) أى بغير الذهب والفضة والابل
كان الصالح يعرفه أو حيوان غير ما ذكر صح سواء كانت قيمته مدربة أو لا واذا كان الكلام
فيها اذا الصلح على أحد مقادير الدية المتقدمة (قوله بشرط المجلس) أى بشرط القبض في المجلس
اذا كان ما وقع عليه الصلح ديناً في الذمة وهذا مقيد بما اذا كان الصلح بمكيل أو موزون كما يفيد في
الاعتناء به زيادة من ط (قوله لا يكون ديناً) أى انما فاعن دين وهو الدين بدين وهو ما وقع
عليه الصلح (قوله أحدها) كالابل مثلاً (قوله ببيع) بضم الباء وقع الصاد وكسر الباء المشددة
فعل مضارع (قوله يكس آخر) الموقضى القاضي بفتح القاف فاعل الصلح الفاعل عنه على أكثر من مائتي
بكرة وهي عنده ودفعه اجاز لان الحق تعين فيه بالقضاء فكان غير من المقادير يكس آخر فامكن
الجل على المعاوضة مخ وفي الجوهره انما جاز ذلك لان قضاء القاضي عين الوجوب في الا بل
فاذا صلح على البقرة فالبقرة الآن استتبعه ببيع الا بل بالبقرة جاز اذا صلح على
الابل بشئ من المكيل والموزون مؤجل فقط دعاوض ديناً بدين فلا يجوز ان صلح على الا بل
على مثل قيمة الا بل أو أكثر مما يتعاقب فيه جاز لان الزيادة غير ممتعة وان كان لا يتعاقب
فيها الا لانه صلح على أكثر من المصحق اه وقوله على أكثر الظاهر انه لا يقل كذلك
بالاولى فانه أبو الطيب (قوله فسد) لان هذا الصلح من مال فيكون نظير الصلح من سائر الديون

لا يجوز (لانه مقدر شرعا
في بطل الفضل انما
كالصلح في) المسئلة
(الاولى) على أكثر من
قيمة المصوب (بعد
التمتع بالقيمة) فانه لا يجوز
لان تقدير القاضي كان شاع
(وكذا لو صلح بعد مرض
صح وان كانت القيمة أكثر
من قيمة مذهب) (في)
لعدم الربا (و) صح (في)
الجنابة (أعده) طلقا
ولو في نفس مع اقرار
(باكثر من الدية والارض)
أو باقل لعدم الربا (وفي
الخطأ) كذلك (لا) نصح
الزيادة لان الدية في الخطأ
مقدرة حتى لو صلح
بغير مقاديرها صح كنهها
كان بشرط المجلس لا
يكون ديناً بدين ونهـ بين
القاضي أحدها بغير غيره
يكس آخر ولو صلح على
خبره فسد نظير الدية في
الخطأ

نصفه اقرار بقاءه بخلاف كيلي أو وزني اذ يتصور هلاكه لبعده دون بعضه عادة بخلاف ثوب
وقن اه (قوله قبل القضاء بالقيمة) اما بعد القضاء لا يجوز ان الحق انتقل بالقضاء الى القيمة من
غير الزيادة على القيمة أبو العود (قوله جائز) عند الامام خلافا لما لا نسق المالك في الهالك
لم يتطاع ولم ينص الى القيمة فكان لصاحب المقتضوب لان قيمته فلا يكون اعتيابه باكثر من
قيمة ربوا الزائد على المالية يكون في مقابلته العورة الباقية - كمال القيمة وعند هذه الامور اذا
كان يغيب فاحش لان حقه في القيمة فالزائد عليها ربا ومحل ذلك اذ لم يكن مثليا بل حقه على
مثله فانه لا يجوز الزيادة حينئذ وان كان من خلاف جنسه جاز اتفاقا والحاصل ان الامام يقول
ان الضمان بدل عن العين الممتلئة فيجوز بالغام باع كاذبا كانت قائمة حقيقة والصاحبان
يقولان ان القيمة هي الواجبة في ضمان العدم وان لانها هي التي يمكن وجوبها للضمة دون
العين فيكون الماخوذ بدل عن القيمة عند صاحبين فإزاء عن القيمة يكون ربا أبو العود
(قوله كسبه بهرض) أي سواء كانت قيمته كقيمة الهالك أو أقل أو أكثر وانما ذكرها للشرح
هنا مع انه استثنى متنا إشارة الى ان محله اذنا وظاهر ان الصلح عن قبي بهرض وان كانت قيمته
أكثر من جازلي هذا الخلاف وليس كذلك بل الصلح على عرض وان كانت قيمته أكثر من قيمة
المقتضوب جائزا اتفاقا فصرح به في الكافي وغيره غاية ما يقال ان مقارنته بمقابلته لمجرد تساويهما
في الصحة عند زيادة البدل من قيمة المبدل وان كان أحدهما اختلافا أو الاخترا اتفاقا انهم
لو أفرد بالذكر كافي الهداية وكما فعل المصنف لكان أولى (قوله فلا تقبل الخ) لان بالصلح قد أخذ
بعض حقه وأسقط باقية والساقط لا يعود (قوله ولا رجوع للغاصب على المقتضوب منه بشئ)
أي - واه كان قبل القضاء بقيمة المقتضوب أو بعده لم يدم ظهور الرابين العرض بقيمة المقتضوب
لأنه العتق فيه بخلاف ما لو دفعها من جنس القيمة بعد القضاء لان تقدير القاضي كتقدير
الشارع فإذا دفع أزيد منه تحقق الربا ان كان من جنس ما قدره القاضي أما لو دفع بالدرهم
فدفع الذائب أو بالاكس فيجوز أيضا لفقد الله وهو اتحاد الجنس لكن يشترط القبض في مجلس
الصلح إلا بقرعة فترفع دين بدين أو فاده الرضى * (تنبيهات) * الصلح على أكثر من مهر المثل جائز
ولو طافها بعد الدخول أو ماتت لا يجوز إلا على قدر مهر المثل لانه يصير بقوله الدين ولم يبق له حكم
المهر ولذا لا يجوز الزيادة فيه * استلكت انا فضة وقضى بالقيمة واقترا قبل القبض لم يطل وكذا
لو اصطلمها بلا قضاء وغصب طوق ذهب مائة مثقال فضاع فصالحه على مائة ثم أقر المدعي ان
أحدهما كان له المدعى عليه فالصلح جائز عن الثاني ولا يرجع عليه ولو اقام المدعى مائة على
الانف والد اربعد الصلح كان على حقه في الدار لان الماتتين التي أخذها انما هما من الانف وقد
سط عنه الباقي منها ولو ادعى دارا أو انا فصالحه على آت ثم برهن على نصف الدار ونصف
الانف لم يكن له من ذلك شئ ولو اقام البينة على أنف درهم ونصف الدار كانت الانف قضا بالانف
وأخذ نصف الدار ولو استعفت الدار من يد المدعى عليه لم يرجع من الانف بشئ لانه يقول الانف
التي قبضت عن التي ادعت وقباس الانف والد الدار درهم والد الدار درهم عديم كون البدل عن
الجبيع ان الشراء الواحد لا ينظم الاسقاط والمعاوضة ولو اعطى قويا من جبيع حقه فهو صلح
بالجبيع (قوله ولو اعاق موسر عبدا الخ) قيد بالموسر لانه لو كان معسرا لم يمسر ايسر العبد في نصفه كما

قبل القضاء بالقيمة جائز
كسبه بهرض (فلا تقبل
بينة الغاصب بعده) أي
الصلح على (ان قيمته اقل
من اصلح عليه ولا رجوع
للفاصب) على المقتضوب منه
بشئ (لو نصادق بهد انما
اقل) بجز (ولو اعاق موسر
عبدا منه ثم كاد فصالح
الموسر) الشرط على
أكثر من نصف قيمته

لم ياذن به وانما اذنه فيه هاهو من أعمال التجارة وليس هـ مذا منما قال المقدمي فان اجازهم
 عليه والا (قوله) لكن بسقط به القود) لانه صحيح بينه وبين اولياء المقتول لانه مكلف فيصح
 تصرفه في حق نفسه لاقبال الغير وهو المولى بغير اذنه لان الولي اسقطه بالبدل ولا مانع من
 جانبه وحاصله كافي العتابة ان نفس العبد ايسر من كسبه فلا يجوز له التصرف فيها ولم يجب
 البذل في حق المولى بل تاخر الى ما بعد العتق لان صلحه عن نفسه صحيح لكونه مكنا ولم يصح
 في حق المولى نصار كانه صالحه على بدل مؤجل يؤاخذ به بعد العتق (قوله وبواخذ) ثم ان
 الماذون المصالح لانه قد انعم المال وهو عسر في حال رقبته فينظر الى الميسرة وهي تكون بعد
 عتقه (قوله وان قتل عبدا) (عبد فاعل قتل) (قوله وما صلحه الماذون) على تقديره مضاف الى
 صالح اولياءه يعني اذا كان له الماذون عبد قتل رجلا لاعداد المصالح عنه مولاه الماذون جاز
 وهكذا التصديق غاية البيان فالمراد بالمولى العبد الماذون وهو مولى عبد قاتل عمدا او اطاق
 ضمة هذا الصلح فتعمل انه صحيح سواء كان على هـ المولى الماذون دين او لم يكن وسواء كان على
 عبده دين او لم يكن كافي تكمله الديري وفي التعبير بالمولى عن الماذون تعسف بكاتبه عليه عزمي
 زاده ووجه هـ ان المولى انما يطلق على الاسفل بعد مدعته ورق الماذون قائم فلا يصح اطلاق
 المولى عليه كما افاده المولى ابو السعود (قوله لانه من تجارته) لان استخلافه كسب راته مخ
 لانه باسطة في القتل كالزائن عن ماله وهو ولو خرج عن ماله كان له ان يشتره فيمكنه ان
 يستغنيه بخلاف المكاتب حيث يجوز له ان يصلح عن نفسه بكاتبه (قوله والمكاتب كالمحرر)
 أي لم يورثه عن يد المولى اذ هو حر يد واكتسابه ماله يجوز بخلاف الماذون فانه عبد من كل
 وجه وكسبه مولا ولوا هـ لانه قد تصرفه على نفسه حيث جاز صلحه عنه اقال في الدرر وله اذ ان
 ادعى احد رقبته فانه يكون خصمه ماله واذا جنى عليه كان الارش له واذا قتل لا تكون قيمته
 للمولى بل لورثته تؤدى منها كآبته ويحكم بحريته في آخر حياته ويكون الفضل لهم فصار كالمحرر
 فيجوز صلحه عن نفسه ولا كذلك الماذون ذكره الزبلي انتهى (قوله والصلح عن المغصوب)
 أي القيمي لانه لو كان مثله لكانت فاما صلح ان كان من جنس المغصوب لا تجوز الزيادة اتفاقا وان
 كان من خلاف جنسه جاز اتفاقا ابن ملاح أي جاز مع اختلاف الجنس (قوله الهالك) قيده
 لانه لا خلاف في الصلح بالا كثر عند قيامه اذ لا نظر للقيمة حينئذ أصلا ابن ملاح (قوله على اكثر
 من قيمته) أي ولو بغير قاض قال في غاية البيان بخلاف الغبن الذي ماله ما دخل تحت تقرير
 المقومين له بعد ذلك فلهذا لم يكن ربا أي عنده ما وقت به بقوله على اكثر من قيمته لانه محل
 الخلاف قال في جامع الفصولين غصب كزبر أو ألف درهم فصالح على نصفه ولو كان المغصوب
 هالكا جاز الصلح ولو فاعله لم يكن عليه أو اخفاه وهو قرا ومنه كمر جاز قضاء لادبانه ولو حاضر
 يراه لم يكن غاصبه منه كمر جاز كذلك ولو جسد المالك يشته على بقية ماله قضى له به والصلح على
 به من حقه في كبدى أو ورثته حال قيامه بالمال ولو اقر بفساده وهو ظاهر في يده وقد رماله على
 قبضه فصالحه على نفسه على أن يبرأه بما بقي جاز بما سالا استحسانا ولو صلح له في ذلك على ثوب
 لورثته جاز في الرجوع كلها اذ يكون شـ ثريا لا ثوب بالمغصوب ولو كان المغصوب قنبا او عرضا
 فصالح غاصبه ماله على نصفه وهو مغيبه عن ماله وغاصبه مقرا ومنكر لم يجز اذ صلحه على

احسن بسقط به القود
 وبواخذ بذالب بدل بعد
 عتقه (وان قتل عبد
 له) أي للماذون (رجلا
 عمدا وصالحه) الماذون
 (عنه جاز) لانه من تجارته
 والمكاتب كالمحرر (والصلح
 عن المغصوب الهالك على
 اكثر من قيمته

لأنه سقط انقض الزوج لكان أولى ثم قال وهذا اذا لم تكن ذات زوج لانه لو كان لها زوج لم يثبت
نكاح المدعى فلا يصح الخلع انتهى (قوله على غير من وجه) أم لو كان لها زوج أى ثابت لم يثبت
نكاح المدعى فلا يصح الخلع ثم لا يملكه قال الله تعالى لانه لو كانت ذات زوج لم يصح الخلع
وليس علم العدة ولا لتحديد نكاح من زوجها كما فى المأبودة وشمل كلامه ما اذا ادعى انها
زوجه قبل أن يتزوجها وهذا الزوج الموجود فى حال الدعوى لانه حين ادعى النكاح ادعى على
غير من وجه أما لو ادعى انه تزوجها فى حال قيام الزوجية لم يصح دعواه فلا يصح صلحه لعدم ثبوت
كونه خلعاً وكذا لو لم يحل له نكاح المدعى عليها كزوج أختها أو أربع سواها فدعواه لا تصح
حينئذ ولا وجه لصحة صلحه لعدم إمكان كونه خلعاً إلا ان الخلع لا يكون إلا بعد انكاح الصحيح
(قوله وكان خلعاً) ظاهره انه ينقص عدد الطلاق فيلزم على طائفتين لزوجها بعداً أما اذا
كان عن اقرار فقطاهر وأما اذا كان عن انكار أو سكوت فمأبودة بزوجها فتدبر ط (قوله ولا
يطيب لوم بطلا) هذا عام فى جميع أنواع الصلح كداية والحاصل ان ما يباحذه بدلا عن الصلح ان
كان مضمناً فى دعواه فانه يطيب له فان كان فى دعوى المثل فانه بدل ماله وان كان فى دعوى المنفعة
فانه أجره ماله وان كان فى دعوى الرق فانه بدل العتق وان كان فى دعوى النكاح فانه بدل الخلع
ولو كان مبطلاً فى دعواه لا يطيب له ما يباحذه لانه كل مال أخيه باطل وهذا عام فى كل مسائل
الصلح (قوله لعدم الدخول) أى اذا كان كذلك فى نفس الأمر أو لموعده دعواه وأنه دخل
بها أو أخذ فى ليحلها إلا بعد انقضاء العدة (قوله لم يصح) لانه ان جعل ترك الدعوى منها
فرقة فلا عوض على الزوج فى الفرقة منها كما اذا مكنت ابن زوجها أو ان جعل فرقة فالحال على
ما كان عليه قبل الدعوى لان الفرقة لم توجد كانت الدعوى على حالها البقاء النكاح فى زرعها
فلم يكن شئ من فسخه بقضائه العوض فكان رشوة أه درر والظاهر انه لا يجوز لها التزوج بغيره
معاملة ابن زرعها ط قال الزيلعي وان كانت هى المدعية والزوج ينكر ذكر فى بعض نسخ المختصر
انه لا يجوز لانه لو جعل ترك الدعوى منه ماطلا فاقال الزوج لا يطى العوض فى الفرقة اذ لم يسله شئ
فى هذه الفرقة وهى بسلها المال والنفس وان لم يجعل فرقة فالحال بعد الصلح على ما كان عليه
قبله فممكنون على دعواها فلا يكون هذا الصلح مقبدا قطع الخصومة فلا يصار اليه وذكر فى بعض
انه يجوز لانه يجعل كانه زاده على مهرها ثم خالعه على أصل المهر دون الزيادة فبسط المهر
غير الزيادة انتهى قال الحوى وأطال صاحب غاية البيان فى ترجيح عدم الجواز (قوله وصح
الصحة فى درر البحار) لانه يجعل كانه زاد فى مهرها الى آخر ما قدمناه وأقره فى غير الانكار وعليه
اقتصر فى البحر فكان فيه اختلاف الصحيح وعبرة الجمع وادعت هى نكاحه ففصلها
جاء وقيل لم يجوز (فائدة) فى فروق المحبوبة لو ادعت امرأة ان زوجها طلقها فلاننا انكر
الزوج فصلها على ما تدرهم على ان تبرئته من الدعوى لم يصح ويرجع الزوج عليها أو المرأة
على دعواها ولو ادعى على امرأة انكاحها لم يثبت فصلها على ما تدرهم لفرقة رت وج
ولم يزمه المال ويكون هذا ابتداء عقد وبه يظهر الفرق بين الأولى والثانية لان فى الفصل الأول
لا يمكن جعله ابتداء عقد وفى الثانية يمكن (قوله المأذون له) أى بالتجارة (قوله عدا) قبله لانه
لو كان القتل خطأ فافظاها الجواز لانه يملك به مسالك الاموال ط (قوله فلم يلزم المولى) لانه

على غير من وجه (وكان
خلعاً) ولا يطيب لوم بطلا
ويحل لها التزوج لعدم
الدخول ولو ادعت المرأة
فصلها لم يصح وقاية
ونفاية ودرر وماتت فى
وصحها فى المجتبى والاختيار
والبحار (وان قتل العبد
المأذون له رجلا عدالم
يجوز صلحه عن نفسه لانه
ليس من تجارته فلم يلزم
المولى

الصلح وعدم جواز مدّ التراجع إلى أصل وهو وجوب حمل الصلح على أقرب عقد من العقود المعهودة
 واشتباهاهما ما يمكن من صرح هذا الصلح لأنه محمول على عقد البيع لا شرا كما في مبادلة المال
 بالمال وهي حقيقة البيع وضع عن دعوى المنفعة حلا على الإجارة وعن دعوى الرق حلا على
 العتق بمال لا شرا كما في تعليق المنفعة بعوض في الأول وفي أصل المعنى في الثاني فبراعى في
 الحق ما راعى في الحق بهما ما يمكن وذكروا فساد صلح الزوج عن دعوى المرأة النكاح وفساد
 صلح عن دعوى حد الخ بناء على هذا الأصل أيضا لأنه لما لم يكن الحمل على واحد من العقود
 المعهودة ولم يكن صحيح آخر في كل منها حكم بقساده ندير (قوله ولو باقرار) بيان لوجه الإطلاق
 أي سواء كان باقرار أو سكوت أو انكار وسواء كان بمال أو بمنفعة (قوله) وبمنفعة أي ولو بمنفعة
 ويكون بمعنى الإجارة إذا كان عن اقرار (قوله) وعن دعوى المنفعة صدوره أن يدعى على
 الورثة أن المبت أو صبي بخدمته هذا العبد وأنكر الورثة لأن الرأية مخفية وظنة على أنه لو ادعى
 استتجار عبيد والمالك ينكرهم صالح ليحجز اه وفي الاشباه الصلح جائز عن دعوى المانع الادعى
 الجارة كما في المستصفي اه رمى وهذا بخلاف ما في البصر نامل (قوله) ولو بمنفعة عن جنس آخر
 الأولي التعبير عن كالمصلح عن السكنى عن خدمة العبد بخلاف الصلح عن السكنى على سكنى فلا
 يجوز كما في العتيق والزبالي قال السيد الحموي يمكن في الولو الجدية ما يجالسه حيث قال وإذا ادعى
 سكنى دار فسد المصالح على سكنى دار أخرى مدته معلومة جاز وإجارة السكنى بالسكنى لا يجوز قال
 وإنما كان كذلك لأنهم يأنه قد انقلب كالتملك اه أبو السعود وذكروا أن في شرح الوقاية
 مخالفا لما ذكر في شرحه على المجموع قال في اليعاقبة والموافق للسكتب ما في شرح المجموع
 والماصل أن الجنس المدعى على الرأبوا بحدى العتير يحرم فذلك المانع لا يكون الانسبة
 لحده أو تابعه أو فتيق مع اتحاد الجنس لأمع اختلافه (قوله) وعن دعوى الرق وكان عتقا
 على مال صدوره إذا ادعى على مجهول الحال أنه عتقه فسد المصالح المدعى عليه على مال جاز وكان
 عتقا بمال مطلقا أي في حق المدعى والمدعى عليه أن كان عن اقرار وفي حق المدعى أن كان عن
 سكوت أو انكار وسكوت (قوله) لا أي لا يثبت الولاء لأنه لم يصدقه على أنه مصدق بل
 الولاء لو وقع الصلح باقرار أي من المدعى عليه وهو العبد (قوله) والا أي وإن لم يكن باقرار
 بأن كان الصلح عن انكار أو سكوت (قوله) لا أي لا يثبت الولاء لأنه لم يصدقه على أنه مصدق بل
 ينكر العتق ويدعى أنه حر الأصل ومن ادعى ولا تخصص لا يثبت له اليمين مدعى المدعى عليه كما
 تقدم في الأقرار (قوله) لا يثبت أي إلا أن يقيم المدعى اليمين بعد ذلك فتقبل يثبت في حق
 ثبوت الولاء عليه لا غير حتى لا يكون رقيقا لأنه جعل معتقبا بالصلح فلا يعود رقيقا من (قوله)
 ولا يعود باليمين الخ) يغني عنه قوله وكان عتقا على مال لأن باليمين أثبت أنه كان رقيقا قبل
 الصلح وقد وقع الصلح عتقا على مال على ما قدمه فلا وجه له ودر رقيقا (قوله) المدعى بالبناء
 للمجهول وسأقي آخر الباب استثناء مثله وهي قوله إلا في الوصي على مال الخ (قوله) بالبناء
 البديل متعلق بزل قال الحموي ولو كان المدعى كاذبا لا يحمل له البديل ديانة (قوله) نزل باثما
 أي بأشء البديل أي فيما يصلح أن يكون باثما فيه أو من تأجرا أو مؤجرا أو معتقا على مال
 أو محتلا فبما يصلح له (قوله) عن دعوى الزوج (أو أسقط لفظ الزوج حاضر قال في الترتيب لالة

ولو باقرار أو بمنفعة (و) عن
 دعوى (المنفعة) ولو بمنفعة
 عن جنس آخر (و) عن
 دعوى (الرق) وكان عتقا
 على مال (و) يثبت الولاء
 ولو باقرار أو لا لا يثبت درر
 قلت ولا يعود باليمين
 رقيقا وكذا في كل موضع
 أقام يمينه بعد الصلح
 لا يثبت المدعى لأنه
 يأخذ البديل باختياره ونزل
 بأشء ما يجزئ (و) عن
 دعوى الزوج (النكاح)

عن نهائه كذا في النهاية من الصلح وفي كافي الحاكم لاحق في قوله يبرأ من العين والعين
والكنة والزوج والجار والمخدود والقصاص اه وبه علم انه يبرأ من الاعيان في الابرار امام
السن في مديان القينة ان تزوج الزوجان وأبرأ كل واحد منهما صاحبه عن جميع الدعاوى
وكان للزوج بذري أرضهم اراعيان قائمة فالخادم والاعيان القائمة لا تدخل في الابرار عن جميع
الدعاوى اه ويدخل في الابرار العام الشفعة فهو موقوف على قضاء الادبانية لم يقصدها
كذا في الرول الجلية وفي الحاشية الابرار من العين المفصولة ابرار عن شتمائهم اقتصروا مائة في
يد القاصب وقال زفر لا يصح الابرار وتبقى مضمونة ولو كانت العين مضمومة لم يكن صحيح الابرار
وبرئ من قيمتها اه فقولهم - بمقتضى الابرار عن الاعيان باطل معناه انهم لا يكونون ملوكا
بالابرار والا فالابرار عنهم السقوط شتمائهم صحيح او يعمل على الامانة اه أي ان البطلان عن
الاعيان هؤلاء اذا كانت الاعيان امانة لانهم اذا كانت امانة لا تهمهم اه لا تهمهم اه فلا وجه للابرار
عنهم تأمل رحمه الله ان الابرار المقتضى بالاعيان امانا ان يكون عن دعواها وهو صحيح مطلقا وان
تعلق بشتمائهم فان كانت مضمونة كما صرح أيضا كالدين وان كانت قائمة فعلى البراءة عنهم ان
شتمائهم لو لم يكن تصير بعد البراءة من عينها كالأمانة لا تضمن الابانة عدى عليها وان كانت
المعين امانة فالبراءة لا تصح بياقة نعم أي انه اذا ظنهم امانا لم يأخذها ولا تصح قضاءه لا يصح
القاضي دعواه بل البراءة هذا المخلص ما ساقه من هذا المقام ط وقدمنا في زيادة
وزيادة وهو كلام - من يرشد ذلك الى أن قول الشارح معناه الخ محمول على الامانة الآن قوله
فصح قضاءه اية باطل والحالة هذه فلا تصح لاقضاء الادبانية بل حلوا الاطلاق فوالهم البراءة
عن الاعيان باطلة على هذه الصورة تأمل بقى لو ادعى عينا عليه في يده فأنكره ثم ابرأه المدعى
عنهما فهو بمنزلة دعوى الغصب لانه بالانكار صار غاصبا وهل تسع الدعوى بعده لو اقامة الظاهر
نعم (قوله وقد حقه في شرح المتن) نصه قلت وقولهم - الابرار عن الاعيان لا يصح معناه
ان العين لا تصير ملكا له مدعى عليه لانه يفي على دعواه بل سقوط في الحكم اذا كان الابرار
مضاهاة الحكم كالمصلح عن بعض الدين فانه انما يبرأ من ناقبته في الحكم لا في الدبانية أي عن غير
ما في غير الذمة اذ لا يسقط بالاسقاط امانا فانه يبرأ من ناقبته والصلح اما ساقا للباقي أو ابرار
منه وكلاهما صحيح في دين الذمة ولذا الوظيفة اخذته - تاني وبرجندى وغيرهما وأما الابرار
عن دعوى الاعيان فصحيح بلا خلاف اه ح لكن قوله لانه يبقى على دعواه الخ مخالف لما
قلناه من شرح المتن آتيا قد قوله عن دعوى الباقي وفي الخلاصة ابرأك عن هذه الداد
ومن خصومتى فيم أوعن دعوى أي فيها هذا كله باطل حتى لو ادعى بعده تسع ولو اقامته
تقبل اه لكن في قوله لو ادعى بعده تسع أي على غير مخاطب كأمير عن البحر تأمل والحاصل
ان الذي يعطيه عبارة الكتاب المشهورة ان كان الابرار عن اعلى وجهه الانشاء فاما ان يكون
عن نفس العين أو عن الدعوى بم افان كان عن نفس العين فهو باطل من جهة ان له الدعوى بها
على مخاطب وغیره صحيح من جهة الابرار عن وصف الضمان فالابرار الصادر في المنقول
والعقار ابرار عن الاعيان لا يمنع الدعوى بادواتها على مخاطب ولا غيره فانهم تغنم (قوله)
وضع الصلح عن دعوى المال لانه في معنى البيع فما جازييه مجاز صله درر ولما كان جوازا

وقوله قد حقه في شرح المتن
(وبمع) الصلح (عن دعوى)
المال مطلقا

عليه على نصفها وقال برئت من دعواي في النصف الباقي أو قال برئت من النصف الباقي
أو قال لاحق لي في النصف الباقي ثم أقام البيعة على جميع الدار لا تقبل بيته ولو قال لاحقك
على نصفها على انه أبرأتك من دعواي في النصف الآخر ثم أقام بيعة كان له أن يأخذ الدار كلها
وفرق بين قوله برئت وبين قوله أبرأتك قال الأثرى عن عبد الله بن إدريس عن رجل قال لرجل برئت منه
كان بريئاً منه ولو قال أبرأتك منه كان له أن يدعيه ورعا أبرأه من شتمانه قال وقال أصحابنا
رحمهم الله تعالى أنت مفرى وأنا لمنك بريء كان له أن يدعي في العبد اه (قوله في العزيمة)
ووجهه كما في الحوى ان الأبرأ لا يفي عينا بدعوى والأبرأ عن الدعوى صحيح فان من قال اغتبه
أبرأتك عن دعوى هذه العين صح ولو ادعى عليه ولم يسمع (قوله للبرائة) عبارته اهذهو
المذكور في أكثر الفتاوى على اختلاف ظاهر الرواية وفي ظاهر الرواية يصح ولا يصح الدعوى
وان برهن (قوله وقوله) جواب سؤال وارد على ظاهر الرواية تنبيهه كيف صح الصلح
على بعض العين المدعاه طلقا مع انه لم يسمع منه البرائة عن باقيها وقد قالوا الأبرأ عن الاعيان
باطل ومقتضاه انه لا يصح إقاده الطعاطى لكن ما ذكره وارد على كلام السابق لا على ظاهر
الرواية اذ لا تعرض للأبرأ فيها وما تضمنه الصلح اسقاط للباقي لا أبرأ فانهم وتامل (قوله
عن دعوى الاعيان) الانسب ما حذف قوله دعوى كما يظهر مما تقدم من عبارة الذخيرة وهو
المناسب لسابق كلامه ولما بقي من الاستدراك الا في قوله لكن لا تسمع دعواه في الحكم
اذ لو بطل الأبرأ عن الدعوى لم يمت دعواه ولا النصف صحه البرائة عن دعوى الاعيان
كامر بلا خلاف فيها ولو قال والأبرأ عن الاعيان باطل ديانة لا فضاء لكان أحكم والله تعالى
أعلم (قوله ولم يصرم لكاله دعوى عليه) هو المقصود من المقام اى ان معنى بطلان البرائة
عن الاعيان انها لا تصرم لكاله برأته لا على أخذها وان جدها وليس معنى البطلان
المذكور ان يسوغ له الدعوى بها بعد الأبرأ عنها أبو السعد (قوله) وأما الصلح على بعض
الدين) مفهوم قوله سابقا أى عين يدعيها قال المسمى عزى لا يحيط له التناكح كره المطلوب
فصالحه على ثلثمائة من الألف صح ويبرأ عن الباقي قضاء لديانة ولو قضا الألف فذكر الطالب
فصالحه بمائة صح ولا يحل له أخذها ديانة فهو خذ من هنا ومن ان الربا لا يصح الأبرأ عنه ما بقيت
عنه عدم صحة برائة قضاة مائة مما أخذونه وبطلون الأبرأ في غيرهم بل ما أخذ من الربا
اعرق ٣ بجماع عدم الحل في كل واعلم أن عدم برأته في الصلح استثنى منه في الخالية ما لو زاد
وأبرأتك عن البقية سألنا أى حيث يبرأ أحد قضاة ديانة (قلت) ويظهر من هذا ان
ما تضمنه الصلح من الاسقاط ليس أبرأ من كل وجه والاصل يحج لقوله وأبرأتك عن البقية (قوله
أى قضاء لديانة) هذا اذ لم يبرأ الغريم من الباقي والأبرأ ديانة كعات (أقول) تامل فيه مع
انهم قالوا ان الصلح عن الدين على بعضه أخذ له بعض حقه واسقاط للباقي واسقاط الدين يصح
فالذى يظهر انه يسقط قضاء ديانة ولو تم ما ذكره هذا لم يبق فرق بين الدين والعين على ظاهر
الرواية كامل (قوله ونماه) في أحكام الدين من الاشياء وعبارته ونماه الأبرأ عن
الدين ولا يصح الأبرأ عن الاعيان والأبرأ عن دعواها صحيح فلو قال أبرأتك عن دعوى هذا
العين صح الأبرأ فلا تسمع دعواها بعده ولو قال برئت من هذه الدار أو من دعوى هذه لم يسمع
دعواه ويثبت ولو قال أبرأتك عنها أو عن خصوصتي فيها فهو باطل وله أن يخاصم وانما أبرأه

في العزيمة للبرائة وفي
الجلابية لشخ الاسلام
وجعل ما في المتن رواية
ابن سماعة وقوله - م
الأبرأ عن الاعيان باطل
معناه بطل الأبرأ عن
دعوى الاعيان ولم يصح
لكال مدعى عليه ولذا لو
ظهر بطلان الاعيان حل له
أخذها لكن لا تسمع دعواه
في الحكم وأما الصلح على
بعض الدين فيصح ويبرأ
عن الباقي أى
قضاء لديانة فلا يوظف
به أخذ فهو ثانى ونماه
في أحكام الدين من الاشياء

٣ قوله اعرق بالتأني أى
أشد لان في التحريم من ربا
اه منه

الزوجان عن جميع الدعوى وله أعيان فأنه الدعوى بها لأنه ينصرف إلى الدين لا الأعيان
 وأما إذا كان على وجه الشك كقولته هو يرى مما إلى قبله فهو صحيح متناول للدين والعين فلا
 تنفع الدعوى وكذا لا إلى في هذا العين ذكره في المسبوط والحيط فقولنا قوله لا يستثنى قبله
 حتما مطلقا ولا دعوى يمنع الدعوى بالعين والدين لما في المسبوط لاحق إلى قبله يشتمل على عين ودين
 فلو ادعى حتما لم يمنع ما لم يمنع دوائه بعد البراءة أنه ما في البحر ملخصا وقوله بعد البراءة يشهدان
 قوله لاحق إلى ابراهيم عام لا أفراد (قوله الحق مطلقا) ولومن غير هذه الحيلة فلا تنفع الدعوى
 بعده وان برهن (أقول) الأبراهيم عن الأعيان لا يصح اتفاقا ما في خصوص المسئلة مثله وهو
 ما إذا ادعى دارا وصالحه على بيت منها يصح في ظاهر الرواية ويحمل كانه قبل منه بعض حقه
 وبراءة من الدعوى في باقيه كما قدمنا الآن الأبراهيم عن العين ابراهيم عن الدعوى فيه والأبراهيم عن
 الدعوى في الأعيان صحيح وعلى ما في المتن وهو رواية ابن سماعة لم يجمع له ابراهيم عن الدعوى وقال
 بعدم صحته قال في الاختيار ولو ادعى دارا وصالحه على قدره معلوم منها أجاز وبصر كانه أخذ
 بعض حقه وبراءة من دعوى الباقي والبراءة عن العين وإن لم تنفع لكن البراءة عن الدعوى
 تنفع فقدمنا على هذا الوجه قطع الامتناع اه وفي الذخيرة البراءة ما ادعى دارا في بدرجل
 وخطمها على بيت معلوم من الدار فهو على وجهين أن وقع الصلح على بيت معلوم من دار أخرى
 للمدعى عليه فهو جاز وأن وقع الصلح على بيت معلوم من الدار التي وقعت فيها الدعوى فذلك
 الصلح جائز لأنه في زعم المدعى أنه أخذ ببعض حقه وترك البعض وفي زعم المدعى عليه أنه قد أده
 عن عينه وإذا جاز هذا الصلح هل يسمع دعوى المدعى بعد ذلك وهل تقبل أن كان البيت من
 دار أخرى لا يسمع دعوى ما تناق الروايات لأن هذا معاوضة باعتبار جانب المدعى فيمكنه باع
 ما ادعى بما أخذ وفيما إذا وقع الصلح على بيت من هذه الدار ذكر شيخ الإسلام فحرم الدين النسبي
 في شرح الكافي أنه سمع وهكذا ينبغي الشيخ الإمام الأجل ظهير الدين المورغستاني وذكر شيخ
 الإسلام في شرحه أنه لا يسمع دعواه وروى ابن سماعة عن محمد أنه سمع قالوا وهكذا ذكر في بعض
 روايات الصلح وانتقلت الروايات أن المدعى عليه لو أقروا بالدار للمدعى أنه يؤمر بنسب الدار
 اليه وفي رواية ابن سماعة أن المدعى بهذا الصلح استوفى بعض حقه وبراءة عن الباقي إلا أن
 الأبراهيم لا يفتي عينا والأبراهيم عن الأعيان باطل فصار وجوده وعدمه بمنزلة شيء واحد وجه ظاهر
 الرواية أن الأبراهيم لا يفتي عينا ودعوى فان المدعى كان يدعى جميع الدار لنفسه والأبراهيم عن
 الدار صحيح وإن كان الأبراهيم عن العين لا يصح فان من قال انفسه ابراهيم عن دعوى هذا العين
 صح الأبراهيم حتى لو ادعى به ذلك فلا يسمع أو نقول الأبراهيم لا يفتي الدعوى فان قوله ابراهيم عن
 هذه العين معناه ابراهيم عن دعوى هذه العين الأثرى أن قول الغصوب منه لا غاصب ابراهيم
 عن العبد الغصوب معناه ابراهيم عن ضمان العبد الغصوب وبه هذه المسئلة تبيين أن مدعى
 قولنا البراءة عن الأعيان لا تنفع أن العين لا تصير ما يكال للمدعى عليه بالأبراهيم لأن بيت المدعى
 على دعواه وفي آخر كتاب الدعوى في منتقى ابن سماعة عن محمد في رجل خاصم رجلا في دار يدعيها
 ثم قال ابراهيم عن هذه الدار أو قال ابراهيم عن خصوصتي هذا كله باطل وله أن يخاصم ولو
 ثم قال برئت من هذه الدار أو قال برئت من دعوى هذه الدار كان جائزا ولاحق فيها ولو جاز بيئته
 لم قبلها وفي منتقى ابراهيم برئت عن محمد رجل ادعى دارا في بدرجل فصالحه المدعى

الحق مطلقا بشرط الإلابة
 ومضى عليه في الاختيار
 وعزاه

أو بعد ذلك ما إذا كان من غير الجنس كالأناجيل إذا استجبت هذا الافتراق فإن الأصل
يُطْلَع وإن كان قبله فإنه يرجع إليها ولا يُطْلَع الأصل كأنه لو لم يكن كما قدمنا (قوله) كذا في نسخ المتن
والشرح) أهله والذي وقع له والذي في نسخة الشرح التي بيدي على (قوله أي بينديها)
تفسيرها وتخصيص مجموعها فانه عمل الدين حاي وهذا لوقاه أوباق حكم ما إذا كان
هالكاً عند قول المتن والصالح عن المصنوب الهالك (قوله) بلواز في الدين بلواز ساقط وهو
له للتخصيص المذكور أي إنما كان هذا الحكم خاصاً بالدين بلواز في الدين لأن الصالح عن دين
بعضه أخذ البعض حقه واستقاط للمباقي كما يأتي واستقاط الدين جائز وإنما لم يجز في العيس لأن
الإبراهيم الأعيان لا يصح ولذا لو زاد على البعض قوباً أو درهماً أصبح له الثوب أو الدرهم
بدلاً عن الباقي وكذا لو أبرأه عن الدعوى في باقيه أصبح له الوصلح عليه على بيت من سالي أن يترك
الدعوى في باقيها كان أخذ البعض حقه وإبرأه عن الدعوى في الباقي والإبرأه عن الدعوى
صحيح فليس له أن يدعي بعد ذلك ولكن لا عليه كما ديانة لعدم وجود التملك لها التقدمة به (قوله)
فلو ادعى عليه داراً) فترد على المتن وتغيب له ح (قوله) على بيت معلوم منها) الظاهر أنه
إذا كان على بعض شأنه منها كذلك لعله المذكورة (قوله) فلومن غير صاحب) الأولى تأخير
عن قوله لم يصح وعلمه لم يكون منه وما لا يتقدم بقوله منها أو لا لمن النصل بين لو وجوابه وهو
قوله لم يصح بجانب وهو قوله فلومن غير صاحب (قوله) لأن ما قبضه من عين حقه أي بعض عين
حقه وهو على دعواه في الباقي لأن الصالح إذا كان على بعض عين المدعي كان استيفاء البعض
الحق واستقاط البعض والاستقاط لا يرد على العين بل هو مخصوص بالدين حتى إذا مات واحد
وترك ميراثاً فإبرأه البعض الورثة عن نصيبه لم يجز لم يكون برأته عن الأعيان ردرو وبأن قريباً
بوضح مما هنا (قوله) كذوب ودرهم) أشاد بذلك إلى أنه لا فرق بين التبعي والمثلي (قوله)
فصير ذلك) أي المزبد من الثوب والدرهم (قوله) عوضاً عن حقه فيما بقي) أي فليكون
مستوفياً بعض حقه وأخذ العوض عن البعض (قوله) أو بالحق) منصوب بأن مضمر مثل أو
يرسل فيكون مؤولاً بصدر مجرور معطوف على مجرور المبدأ وهو بضم الياء من الأفعال (قوله)
عن دعوى الباقي) لأن الإبراهيم عينه غير صحيح أي في حق الدعوى وقطوع العين ديانة كما في
المبسوط ولذا تقدمه وأما الإبراهيم عن دعوى العين بخانز كما في الدرر وهو أن يقول برئت عنها
أو عن خصوصية فيها أو عن دعوى هذه الدار فلا تسمع دعواه ولا يثبت وأما وقال أبرأك عنها
أو عن خصوصية فيها فإنه باطل وله أن يتخاصم أي غير الخطاب كما لو قال لمن يده عبد برئت منه
فانه يبرأ ولو قال أبرأك لأنه إنما أبرأه عن ضمانه كما في الأشباه من أحكام الدين (قلت)
فتردوا بين أبرأك وبرئت أو أنابرى لإضافة البراءة لنفسه فتم بخلاف أبرأك لأنه خطاب
الواحد فلا تخصم غيره كما في حاشيتهم معزياً للؤلؤ الجلية شرح المتن وفي البحر الإبراهيم كان
على وجه الإنشاء كما أبرأك فان كان عن الدين بطل من حيث الدعوى فله الدعوى به على
الخطاب وغيره ويصح من حيث نفي الضمان وإن كان عن دعواه فإن أضاف الإبراهيم إلى
الخطاب كبرأك عن هذه الدار أو عن خصوصية فيها أو عن دعوى فيها لا تسمع دعواه على
الخطاب فقط وإن أضافه إلى نفسه كقوله برئت منها أو أنابرى فلا تسمع مطلقاً فله الدعوى
طريق الخصوص أي عين شخصه وصلة فلو على العموم فله الدعوى على الخطاب وغيره كما لو تبار

كذا في نسخ المتن والشرح
وصوابه على (بعض ما
بدعيه) أي عين بدعيها
بلواز في الدين كما يجزي
فلو ادعى عليه داراً
فصلح عليه على بيت معلوم
منها فلومن غير صاحب
فهو الثاني (لم يصح) لأن
ما قبضه من عين حقه
وأبرأه عن الباقي والإبراهيم
عن الأعيان باطل فهو
وحده صحته ما ذكره بقوله
(الابنية) أي آخر كذوب
ودرهم (في البدل) فدعيه
ذلك عوضاً عن حقه فبما
بقي (أو) يلحق به (الإبراهيم
عن دعوى الباقي) يمكن
ظاهر الرواية

عليه من غير اقرار على جارية فاسد تولدها المدعى ثم استحققت فاحذها المصحح ونسبه العذر
 وقيمة الولد فان المدعى يرجع الى دعواه ولو اقام البيئة أو نكح المدعى عليه رجوع بقيمة الولد
 رقيمة الجارية أيضا ولا يرجع بما ادعاه بخلاف ما تقدم يعني لو ادعى على رجل النكاح فاحذها
 أو سكنت فصالحه على جارية بقيمة ما وادعاه ثم استحققتها استحق فاحذها فان لا يرجع بقيمة
 الجارية ويرجع بما ادعاه وهو الالف والفرق ان الصلح نكحة وقع عن دعوى المال وأنه يحتمل
 الصلح بالاقالة والرد بالميب والخيار فلهذا تنسخ به الاستحقاق وإذا انسخ عادت الدعوى
 كما كانت فيرجع بما ادعاه وهو لالف أما الصلح عن القصاص فلا يحتمل الصلح لأنه بعد
 سقوطه لا يحتمل العود لان الصلح عفو ولا يحتمل النقص كاعتق والنكاح والخلع فإذا لم ينسخ
 باستحقاق الجارية بقي الصلح على حاله وهو السبب الموجب تسليم الجارية وقد عجم زعن
 تسليمه فيجب قيمتها كذا في شرح تلخيص الجامع للفرع المارديني ثم قال ونسبه اشكال وهو ان
 يقال اذا اقر ثم ان الصلح عن الدم لا ينقض باستحقاق الجارية وجب أن لا يرجع الى دعواه
 يعني سواء كان الصلح عن انكار أو قيمة أو نكاح لان الرجوع الى الدعوى نتيجة انتقاض الصلح
 كما تقدم أمثلا ولم ينقض انتهى قال في البحر ولو استحق المصالح عليه أو بعضه يرجع الى الدعوى
 في كله أو بعضه الا اذا كان مما لا يتعين بالاعتين وهو من جنس المدعى به فحينئذ يرجع بمثل
 ما استحق ولا يبطل الصلح كما اذا ادعى الفاضل عليه مائة وقبضها فانه يرجع عليه بمائة عند
 استحقاقها سواء كان الصلح بعد الاقرار أو قبله كالوجودها ستوفى أو بنهرجة بخلاف ما اذا كان
 من غير الجنس كالذات غير هذا اذا استحققت بعد الافتراق فالصلح يبطل وان كان قد لم يرجع
 بمثلها ولا يبطل الصلح كالنكاح اه (قوله فان وقع به) أي بالنظر البيع بان عبر بالنظر البيع
 عن الصلح في الانكار والسكوت بان قال أحدهما بعد هذا الشيء ثم ذاقا قال الآخر اشترت
 حيث يرجع المدعى عند الاستحقاق على المدعى عليه بالمدعى نفسه لا بالدعوى لان اقدام
 المدعى عليه على المباشرة اقرار منه بان المدعى ملك المدعى فلا يعتبر انكاره بخلاف الصلح لأنه
 لم يوجد منه ما يدل على انه أقرب بالملك له الصلح قد يقع لدفع الخصومة كما بان في قريبه (قوله لان
 اقدامه) أي المدعى عليه (قوله اقرار بالمكينة) أي للمدعى بخلاف الصلح لأنه لم يوجد
 منه ما يدل على انه أقرب بالملك له اذا الصلح قد يقع لدفع الخصومة (قوله قبل التسليم له) وأما
 هـ لا كرهه تسليمه له فملاك على المدعى لا دخوله في ضمانه (قوله كاستحقاقه) أي كاستحقاق
 بدل الصلح كذلك أي كالأو بعضا (قوله في الفصاين أي مع اقرار أو مع سكوت وانكار)
 فيرجع بالمدعى أو بالدعوى فان كان عن اقرار يرجع بعد الهلاك الى المدعى وان كان عن
 انكار يرجع الى الدعوى وإذا هلك بعضه يكون كاستحقاق بعضه حتى يبطل الصلح في قدره
 ويتق في الباقي من (قوله وهذا) أي رجوعه الى الدعوى عند استحقاق البدل أو هلاكه قبل
 التسليم (قوله لو البدل) أي لو كان البدل مما يتعين (قوله والا) بان كان لا يتعين وهو من
 جنس المدعى به (قوله لم يبطل) أي الصلح (قوله بل يرجع بمثل) كان كان دراهم أو ذنان غير فان
 الصلح لا يبطل به لا كالأو لا يتعينان في العقود والنسخ ولا يتعلق بهما العقد عند الإشارة
 اليهما وأما يتعلق بمثلها في الذمة فلا يتصور نفسه الهلاك والحاصل انه اذا ادعى عليه الفا
 فصالحه على مائة وقبضها فانه يرجع عليه بالمائة عند استحقاقها سواء كان الصلح قبل الافتراق

فان وقع به رجوع بالمدعى
 نفسه لا بالدعوى لان
 اقدامه على المباشرة اقرار
 بالمكينة يعني وغیره
 (وهلاك البدل) كالأو
 بعضا (قبل التسليم له) أي
 للمدعى كاستحقاقه كذلك
 (في الفصاين) أي مع اقرار
 أو مع سكوت أو انكار
 وهذا لو البطل مما يتعين
 والا لم يبطل بل يرجع بمثله
 يعني (صالح عن)

أو (قوله معاوضة في حق المدعى) لانه يأخذ معاوضة من حقه في زعمه درر فطل الصلح على دراهم بعد دعوى دراهم اذا تفرقا قبل القبض بجر (قوله وفداً بين وقطع نزاع في حق الآخر) اذ لو لم يبق النزاع ولزم العيين قال الزبلي وهذا في الانكار ظاهر لانه تبين بالانكار أن ما عليه باطل المعصومة وفداً العيين وكذا في السكوت لانه يحتمل الانفراد والانكار وجهه الانكار واجبة اذا لاصل فراغ الذم فلا يجب بالشك ولا يثبت به كون ما في يده معاوضة ما وقع بالشك أي مع ان حله على الانكار أولى لان فيه دعوى تدفع الذمة وهو الاصل كما علمت (قوله فلا شفعة في صلح عن دار مع أحدهما) يعني اذا ادعى رجل على آخر داره فصالح عنها بدفع شيء لم يجب الشفعة لانه يزعم انه يستقي الدار المملوكة له على نفسه به هذا الصلح ويدفع خصومة المدعى عن نفسه لانه يشترها وزعم المدعى لا يلزمه مخ (قوله فيدلى بجمته) أي فيتم وصل الشفع بجملة المدعى الى اثبات الدعوى عليه أي على المدعى عليه المنكر أو الساكت (قوله لان باقاة البيعة) حذف اسم ان (قوله خلاف) بتشديد اللام أي الشفع أو المدعى عليه ان الدار لم تكن للمدعى قال في الحاشية ادعى أرضاً في يد رجل بالارث من أبيه مما تجد ذوالا بدفنا لهما أحدهما على مائة لم يشارك الآخر لان الصلح معاوضة في زعم المدعى فداً عين في زعم المدعى عليه فلم يكن معاوضة من كل وجه فلا يثبت للشر يك حق الشركة بالشك وفي رواية عن أبي حنيفة بشاركة انتهى ملخصاً (أقول) لم يوافقوا أخذ زعمه كما في نظيره وعلل العلة في ذلك انه باع نصيبه فقط ولا شركة لاختيه فيه بخلاف ما لو صالح المدين على مقدار ماله لم حيث بشاركة أخوه المخل كالمو ظاهر تامل (قوله وتجب) أي تجب الشفعة في دار وقع الصلح عليها بان تكون بدلا (قوله بأحدهما) أي الانكار أو السكوت (قوله أو باقرار) لاحاجة اليه للاستهانة بقوله في الصلح عن اقرار فتجوز فيه الشفعة (قوله عن المال) ال عوض عن الضمير (قوله فيؤاخذ بزعمه) حتى لو ادعى داراً فاذكره فصالحه عنه على دار أخرى وجبت الشفعة في التي صالح عليها دون الأخرى لما ذكرنا عيني وانكار الآخر المعاوضة لا تمنع وجوب الشفعة فيها الا ترى أن رجلاً لو قال أنا اشتريت هذه الدار من فلان وفلان يشكرني بأخذها الشفعة بالشفعة وكذا لو ادعى أنه باع داره من فلان وهو ينكر بأخذها الشفعة منه بالشفعة لان زعمه جملة في نفسه زباني (قوله وما استحق من المدعى) من فيه للتمتع فهو قاصر على ما اذا استحق بعضه (قوله فيه) أي في البعض المستحق (قوله تملوا العوض عن الغرض) علمه لقوله رد المدعى حصته وذلك لان المدعى عليه لم يدفع العوض الا بدفع خصومته عن نفسه ويبي المدعى في يده بلا خصومة أحد فاذا استحق لم يحصل له مقصوده وظاهره بان المدعى لم يكن له خصومة فبرجع عليه انتهى مخ (قوله رجع) أي المدعى (قوله في كله) ان استحق كل العوض (قوله أو بعضه) ان استحق بعضه لان البديل في الصلح عن انكاره والدعوى فاذا استحق البديل وهو المصالح عليه وجب بالمبدل وهو الدعوى أي الا اذا كان مما لا يقبل النقص فانه يرجع بقيمة المصالح عليه كالفقاص والغنق والسكاج والمخلع كما في الاشباع عن الجامع الكبير قال الحموي قوله كالفقاص فيه نظر فانه ذكر في الجامع الكبير أنهم لو كانت الدعوى قصاصاً فصالحه المدعى

(معاوضة في حق المدعى) وفداً بين وقطع نزاع في حق الآخر) وبمنفذ فلا شفعة في صلح عن دار مع أحدهما) أي مع سكوت أو انكار امكن للشفع ان يقوم مقام المدعى فيدلى بجمته فان كان للمدعى بيعة أقامها الشفع عليه وأخذ الدار بالشفعة لان باقاة البيعة تبين أن الصلح كان في معنى البيع وكذا لو لم يكن له بيعة خلاف المدعى عليه فنكل شره بلالية (وتجب في صلح) دفع (عليه بأحدهما) أو باقرار لان المدعى يأخذها عن المال فيؤاخذ بزعمه (وما استحق من المدعى رد المدعى حصته من العوض ورجع بالخصومة فيه) فيخصه المستحق للمو العوض عن الغرض (وما استحق من البديل رجع الى الدعوى في كله أو بعضه) هذا اذا لم يقع الصلح باقاة البيع

الانكار كالاتر فلو ادعى عمواف دارا ومسيلا على سطح أو شربا في شهر فاقر أو أنكر ثم
 صالحه على شيء معلوم جازوا الظاهران هذا حكمه غير حكم الاجارة لان الاجارة تجري في هذه الاشياء
 فكان حكم الصلح في هذه الصحة ولعل كلام الشارح الاتي في منفعة غير هذه (قوله فشرط
 التوقيت فيه) أي في الصلح الواقع عن مال بمنفعة (قوله ان احتيج اليه) كسكنى دار أو
 ان كانت المنفعة تعلم بالوقت كالذي مثله قال العلامة مسكين وانما ثبت تعطل التوقيت في
 الاجارة الخاس حتى لو صالحا على خدمة عبده أو سكنى داره يحتاج الى التوقيت وفي المستترك
 لا يحتاج اليه كما اذا صالحه على مبلغ ثوب أو كوب دابة الى موضع كذا أو جعل طعام اليه اه
 (قوله والا لا كصبيغ ثوب) أي مما تعلم المنفعة فيه بالتسمية وكذا ما تعلم المنفعة فيه بالاشارة
 كتنقل هذا الطعام الى كذا فالمدار على العلم بالمنفعة ككتابي ياله في كتاب الاجارة (قوله ويطل
 بعوت أحدهما) أي ان عقده لنفسه يجر وهذا عند محمد أيضا وقال أبو يوسف ان مات
 المدعى عليه لا يبطل الصلح ولا مدعى ان يستوفي جميع المنفعة من العيين بعد موته كما قدمناه
 ه (فرع) * اذا أقر المدعى في ضمن الصلح انه لاحق له في هذا الشيء ثم بطل الصلح يطل اقراره
 الذي في ضمنه وله ان يذمعه به وذلك والمدعى عليه اذا أقر عند الصلح بان هذا الشيء للمدعى ثم
 بطل الصلح فانه يرد ذلك الشيء الى المدعى انتهى وقد وضعه المحوى في شرحه (قوله ويهـ لـاك
 المحل) أي قبل الاستيفاء فلو قبض بعضه بطل فيما بقي فيرجع بقدره وما ذكره من البطلان
 بالموت والهالك قول محمد وقال أبو يوسف ان مات المطلوب لا يبطل الصلح والمدعى يستوفيه
 الى آخر ما قدمناه (قوله في المدة) تنازع فيه موت وهلاك على ان يكون مصفة لكل منهما أي
 لو هلك أحد المتصالحين عن مال بمنفعة في المدة أو هلك المحل الذي قامت به تلك المنفعة فهما بطل
 الصلح لانه اجارة وهي تبطل بذلك ان كانت في كل المدة وان كانت في بعضها باقية لمدته من
 حين الموت والهالك (قوله وكذا) يصح لو وقع أي الصلح عن دعوى منفعة بجمال وأقره وفيه
 أن المنة منفعة ملك المدعى عليه ولا يصح استئجار منفعة ملكه (قوله أو بمنفعة عن جنس
 آخر) كخدمة بدني سكنى دار بخلاف ما اذا اتحد الجنس كما اذا صالح عن سكنى دار على سكنى
 دار أو الخدمة بالخدمة والر كواب بال كواب فانه لا يجوز بيع المنة بالمنفعة مع اتحاد الجنس
 كما لا يجوز استئجار المنفعة بجنسهم من المنافع فكذا الصلح لكن صور المسئلة الله سبحانه
 بما لو ارصى سكنى دار لرجل ثم ادعى الموصى له السكنى فصالحه عن هذه السكنى على
 سكنى دار أخرى أو دراهم مائة فبين منه ان المراد من اختلاف جنس المنفعة اختلاف
 عينها تأمل وراجع وكان ينبغي ان يذكر هذه المسئلة قبل قوله بشرط التوقيت فيه (قوله ان
 كان) قال في الاصح لكن انما يجوز بمنفعة عن منفعة اذا كانتا تحتفق الجنس انتهى كما
 اذا صالحه عن سكنى دار على خدمة عبده بخلاف ما اذا اتحد الجنس كما اذا صالح عن سكنى
 دار على سكنى دار فانه لا يجوز كما قدمناه قريبا (قوله لانه) أي انقاسخ العقد بذلك هو
 حكم الاجارة يبقى اذا كان الصلح عن المال بالمنفعة (قوله أي الصلح) بشعر الى تقدير مضاف
 في المصنف وقوله بسكون وانكار الباعية في أي الصلح الواقع في سكون وانكار
 والظرفية مجازية ولا يصلح جعلها اسببية لان سبب الصلح الدعوى (قوله وانكار) الواو بمعنى

(فشرط التوقيت فيه)
 ان احتيج اليه والا لا كصبيغ
 ثوب (ويبطل بعوت
 أحدهما او بهلاك المحل في
 المدة) وكذا لو وقع عن
 منفعة بجمال أو بمنفعة عن
 جنس آخر ابن كمال لانه حكم
 الاجارة (والاخير ان) أي
 الصلح بسكون وانكار

مصالح عنه أولان عقارده شفعه جريان ايجز (قوله والرديع) نحو اذا كان بدل الصلح عبدا
 مثلا فوجد المدعى فيه عبدا له ان يردده وظاهر اطلاقه انه يردده يسير العيب وفاحشه وقد ذكره
 الطحاوى في اقاده الجوى وأطلق الرديع العيب وهو المراد في الاقرار قال الطحاوى بالاقرار يرد
 يسير وفاحش وفي الاكثار بالناحش كقطع ومهر وبذل صلح عن دم ٤٤ (قوله وشيخا روية)
 فيرد العوض اذ اراده وكان له يرد وقت العقد وكذلك يرد المصالح عنه ان كان له يرد (قوله وشرط)
 بان تصالحا على شئ فشرط أحدهما اختيارا لثمة مثلا قال في المنع وبطل الصلح بالرد باحد
 هذه الخيارات الثلاث (قوله وبفسده جهالة البذل المصالح عليه) أى ان كان يحتاج الى تسليمه
 والا فلا يفسده كما اذا ادعى عليه ثلث دار ففصله على أن يترك دعواه في حق يجهول في أرض
 المدعى كافي العقابة لانه يبيع فصار كجهالة الثمن عيني وكذا في دجهالة الاجل اذا جعل البذل
 مؤجلا زياني قال الرمي ان جهالة المصالح عليه تفسد الصلح وكذا جهالة المصالح عنه ان كان
 يحتاج الى التسليم (وأقول) ليس جهالة المصالح عليه مفسدة للصلح مطلقا بل محله اذ لم يكن
 مستغنيا عن القبض والتسليم فان جهالته لا تفسد كافي السراج لو هاج وفي التهستانى
 ويكنى بيان قدر المصالح عليه فحسب اذا كان دراهم أو دنانير أو فلو سالن معاملات الناس
 تفنى عن بيان المدة فبقع على التقد الغالب انتهى قال الساجاني ولطما طالبت نفسى هذا
 النقل لان المشهور انه لا بد في العقد من بيان الوصف على أن العرف يختلف (قوله لاجهالة
 المصالح عنه) أى اذ المبيع الى تسليمه كإمرا أيضا اشار الى ذلك بقوله لانه بسقط فانه تعليل
 اقوله لاجهالة المصالح عنه أى والساقط لا تفسد جهالته الى المنازعة لكن قال بعض
 الافاضل لاجهالة المصالح عنه الا اذا احتجج الى تسليمه كان بصلحه على ان يدفع له الحق الجهول
 الذى يدعيه أو يدفع المدعى البذل من عنده اه فامل (قوله وتشرط القدرة على تسليم
 البذل) استثناف واقع موقع التعليل اقوله وبفسده جهالة البذل ولا يصح عطفه على يسقط
 وحيث كان كلاما مستانفا استغنى منه انه لا يصح الصلح على عبده الا بقب وطهره في الهواء
 وسعة في الماء وجذعه في السقف وذراع من ثوب تضره القسمة وجل الجارية والهيسة لانه
 لا يقدر على تسليمه ومنه جهالة البذل فانه لا يقدر على تسليم الجهول فبذلك يصح الكلام
 تعليل اقوله وبفسده جهالة البذل فبين التعليل والمعلل اف ونشر مشوش الاول لثاني
 والثاني لاول (قوله وما استحق من المدعى الخ) هذا هو الصلح على ترك المدعى في يد المدعى
 عليه أمالوا اخذوه ويدفع لمن في يده شيئا اصلها لا يرجع لو استحق لانه اخذته على انه ملكه زعما
 فيؤاخذ به فلا يرجع بالشيء الذى دفعه لرفع النزاع كافي العمادى (قوله ان كان فكلأ أو بعضا
 فبعضا) المصنف صرح في البعض اقوله حصته ولو قال الموقوف بعد المثل وان استحق الكل
 رد الكل لكان أوضح وأشار بان الى انها يمانية أو تبعضية وكل مراد فامل (قوله
 بخصته من المدعى) أى المصالح عنه هذا اذا كان البذل عما يبيع بالتعين فان كان بما لا يعين
 بالتعين وهو من جنس المدعى به فحينئذ يرجع بمثل ما استحق ولا يبطل الصلح كما اذا
 ادعى القاصد بصلحه على مائة وقبضها فانه يرجع عليه بمائة عند استحقاقها سواء كان الصلح بعد
 الاقرار أو قبله كالوجود هاستوة أو بهرجة بخلاف ما اذا كان من غير الجنس كالذنانير هـ

والرديع وشيخا روية
 وشرط وبفسده جهالة
 البذل المصالح عليه لاجهالة
 المصالح عنه لانه يسقط
 وتشرط القدرة على تسليم
 البذل (وما استحق من
 المدعى) أى المصالح عنه
 يرد المدعى حصته من
 العوض (أى البذل ان
 كان فكلأ أو بعضا فبعضا
 (وما استحق من البذل
 يرجع) المدعى (بخصته
 من المدعى)

وقوله عليه الصلاة والسلام كل صلح جائز فيما بين المأين الاصلح أحل حراما أو حرم - حلالا
ومعنى جواز الصلح اعتماده حتى يملك المدعى بدل الصلح ولا يتردد المدعى عليه ويطلب حل حق
المدعى في الدعوى والمراد بقوله صلحا - حل حراما أى لعينه كالتروك وقوله أو حرم - حلالا أى
لعينه كالصالحه على ترك وطء الضرة وأما دفع الرشوة لدفع الظلم فجائز وليس بصلح أحل حراما
ولا يصح الاعلى من أكاه قال محمد في السير الكبير بلغنا عن الشعبي جابر بن زيد أنه قال
ما وجدنا في زمن الجاهلية أحل حراما أو حرم حلالا قال أبو الهيثم هو مدعى قوله
عليه السلام أحل حراما إلخ كما إذا صلح على أن لا يتصرف في بدل الصلح أو أن
يجوز لعض الصلح خرا أو خنزيرا وقوله عليه السلام - لا اله الا الله الراشدي والمراد
المراد به إذا كان هو الظالم فبذلك دفعه البعض الظلمة بسببه عن أعلى الظلم وأما دفع الضرر
عن نفسه فلا شبهة فيها حتى روى عن أبي يوسف أنه أجاب ذلك للوصي من مال اليتيم لدفع
الضرر عن اليتيم إلخ روى (قوله مع اقوال إلخ) قال الأصم كمال المحصر في هذه الأنواع
ضروري لأن الخصم وقت الدعوى أمان يسكت أو يتسكلم بحجبه أو لا يحلوعن النبي والأثبت
لا يقال قد يتكلم بما لا يملكه من النزاع لأنه سقط بقرائن الحجج أو منع وقوله مع اقوال
أطلقه فمما لا يكون حقيقة وصريحاً وحكماً كطلب الصلح والبراءة من المال والحق
فدفع اليه باليمين كما في المخط وفيه تفصيل لطيف فراجعها ان شئت (قوله فالاول حكمه
كبيع) أى فنجري فيه أحكام البيع في نظرنا ونقع على خلاف جنس المدعى هو بيع وشراء كما
ذكرهنا وان وقع على جنسه فإن كان باق من المدعى فهو - وطء أو إرمان كان بمنزلة فهو وقبض
واستيقاض وان كان بائناً فمرفوض ولو باذ كره الزيلعي وقدمنا قريبا قال في الجوفان
وقع عن مال بعمال باقرا اعتبر به ان كان على خلاف الجنس الا في مثلين الاول اذا صلح
من الدين على عهد وصاحبه مقرر الدين وقبض العبد ليس له المراجعة من غير بيان الثانية اذا
تصادقا على ان لا دين بطل الصلح كالأستوفى عين - حقه ثم تصادقا ان لا دين فلو تصادقا على ان
لا دين لا يبطل الشراء اه (قوله وحديث) زيادة حينئذ قنضت زيادة الفاء في تجزى أى
التفريعية في المصنف وقوله فيه أى في هذا الصلح منع فيشمل لمصالح عنه والمصالح عليه
وهو بدل الصلح حتى لو صلح عن دار بدار وجب فيها الشفعة (قوله الشفعة) أى ويلزم
الشفيع مثل بدل الا يتحول ماله او قيمته لوقوعها بغير عقار حتى لو كان البدل ان عقار الشفعة في
واحد منهما فهو - ثانياً ثم قال في فصل السكوت والانتكار تجب الشفعة في الدار المصالح
عليها عن دارا وغيرها فانه معاوضة في زعم المدعى اه تأمل ههنا معاقلة معناه والذي
يظهر لى انه اذا كان الصلح عن اقوال على دار بدار تجب الشفعة فيها لان كل منهما معاوض عن
الثانية وان كان عن سكوت أو انتكار فجب في الدار المصالح عليها دون الدار المصالح عنها لان
المعاوضة هنا في الدار المصالح عليها فقط اما عبارة الله - ثانياً الاولى فلم أر ما يدل عليها بل صريح
القول بخلافها قال في الجملة من كتاب الصلح في المادة الخمسين وخمسة مائة بعد الف ما نصه
عن انتكار باخود عن سكوت صلح أو لقي مدعى حقه مدعى معاوضة ومدعى عليه حقه مدعى
خلاص اليه قطع منازعه در بناء على ذلك مصالح عليه أولان عقارده شفعه جربان ايدرا اما

مع اقواله أو سكوت
أو انتكار فالاول حكمه
(كبيع ان وقع عن مال بعمال
وحديثه فنجري فيه)
أحكام البيع كالمشقة

شارب الخمر سواء كان ذلك قبل الرفع أو بعده كما في الخاتمة فاصفظ والاّ منبتون بذلك
 ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم * (قرع) قال في البرازية وفي نظم الفتحة أخذ سارقا في
 دار غيره فأراد دفعه الى صاحب المال فدفع له السارق ما على ان يكف عنه يبطل ويرد البدل
 الى السارق لان الحق ليس له ولو كان الصلح مع صاحب المرقبة برئ من الخصومة بأخذ المال
 وحده المرقبة لا يثبت من غير خصومة ويصح الصلح اه وفيما ايضا اتهم به بسرقة وحبس
 فصالح غرزم ان الصلح كان خوفا على نفسه ان في حبس الوالي نصح الدعوى لان الغالب انه
 حبس ظاهرا وان في حبس القاشي لا نصح لان الغالب انه يحبس بحق اه (أقول) وهذا على
 ما كان في زمنهم من تصرف الوالي برأيه وأما في زماننا فلا فرق بظهور بينهما ما فهمه على السواء
 حتى صار حبسهما واحدا اذ لا يحبس الا واحد الا به تدبوت حبسه بوجهه (قوله من المدعى
 عليه) متعلق بالتبطل وحذف نظيره من الاول فان المعنى وطلب الصلح من المدعى عليه (قوله
 كالدراهم والذنانير) الكاف للاستقصاء اذ ليس معناه ما لا يتبعين غيره ما (قوله وطلب الصلح)
 لاجابة الى هذه الجملة بعد قول المتن وطلب الصلح كاف (قوله على ذلك) كذا في بعض النسخ
 وفي بعضها عن بدل على (قوله لانه اسقاط) سيأتي في الصلح في الدين انه أخذ بذهب بعض حقه
 واسقاط الباقي لكن ليس ذلك مخصوصا بالاتباعين بل كل ما يثبت في الذمة (قوله)
 وهو يتم بالقط) هذا بقيد انه لا يشترط الطلب كالاتي شرط القبول وان هذا في الاقرار كما صرح
 به الشارح نقلا عن العناية فتأمل (قوله لانه كالمبيع) أي تجزى فيه أحكام المبيع فينظر ان
 وقع على خلاف جنس المدعى فهو بيع وشراء كما يذ كره بعدوان وقع على جنسه فان وقع باقل
 من المدعى فهو حط وبراء وان كان مثله فهو قبض واستيفاء وان كان باكثر منه فهو فضل
 وربما (قوله وحكمه) أي أثره الثابت له منخ قال في البحر وحكمه في جانب المصالح عليه
 وقوع الملك فيه لانه مدعى سواء كان المدعى عليه مقرا أو منكر أو في المصالح عنه وقوع الملك
 فيه لانه مدعى عليه ان كان مما يحتمل التملك كالمال وكان المدعى عليه مقرا به وان كان مما يحتمل
 التملك كالقصاص ووقوع البراءة كما اذا كان منكرا مطلقا اه وظاهره انه لا يملك المصالح
 عنه مع الانكار مع انه معاوضة في حق المدعى ولا يؤخذ منه بالشبهة ان كان عقارا وهذا
 يقتضي انه يملك (قوله ووقوع البراءة عن الدعوى) لما صار انه عقد يرفع النزاع أي ما لم يعرض
 مبطل كاستحقاق الدية لطلقه فشكل ان حكمه ذلك في أنواعه الثلاثة حتى لو انكر فصالح
 ثم أقرا لا يلزمه ما قر به وكذا لو برهن بعد صلحه لا يقبل ولو برهن على اقرار المدعى انه لا حق له
 من قبله قبل الصلح او قبل قبض البدل لا يصح الصلح كصل بعد الخاف فانه لا يصح عند الشيعين
 خلافا له مد وصلح مودع يدعى الاستملاك مع المودع يدعى الضياع فانه لا يصح عند الطرفين
 خلافا لابي يوسف كما في المقدسي (قوله ووقوع الملك) أي لانه مدعى او المدعى عليه (قوله)
 في مصالح عليه) أي مطالبا ولو منكر (قوله وعنه لومعرا) قال في المخوف في المصالح عنه وقوع
 الملك فيه لانه مدعى عليه ان كان مما يحتمل التملك كالمال وكان المدعى عليه مقرا به الى آخر ما تقدم
 عن البحر وقوله لومعرا في قوله وعنه واما اذا كان منكرا فالحكم البراءة عن الدعوى
 سواء كانت فيما يحتمل التملك أولا افاده الجوى (قوله وهو صحيح) اقول له تعالى والصلح خير

من المدعى عليه ان
 كان المدعى به مما لا يتبعين
 بالاتباعين) كالدراهم
 والذنانير وطلب الصلح على
 ذلك لانه اسقاط لبعض
 وهو يتم بالقط وان كان
 مما يتبعين بالاتباعين فلا بد
 من قبول المدعى عليه لانه
 كالمبيع وهو (وحكمه)
 ووقوع البراءة عن الدعوى
 ووقوع الملك في مصالح
 عليه وعنه لومعرا (وهو
 صحيح

أوشارب خرفا صلحه على مال على ان لا يرفعه - الى ولى الامر لانه - حق الله تعالى ولا يجوز عنفه
 الصلح لان المصلح بالصلح يتصرف اماما بانه على حق - او استيفاء به ضمه - واسقاط الباقي
 او بالاموضة وكل ذلك لا يجوز في غير حقه كما في الدرر وانما لا يجوز الصلح عن حقه وتعالى
 لان الاصل فيه ان الاعتياض عن حق الله لا يجوز والحدود المنروعة لما كانت حق الله تعالى
 تعالى خالصا او غالبا فلا يجوز لاحد ان يصالح على شئ في حق الله تعالى والمراد من - حق الله تعالى
 ما يتعلق به النفع العام لاهل العالم فلا يتخص به - احد كحرمة الزنا فان نفسه عائد الى جميع اهل
 العالم وهو علامة انسايم ومصلحة فريشهم وارتفاع السيف بين العشائر بسبب التنازع بين
 الزناة ولذلك لا يباح الزنا باباحة المرأة او اهلها وانما نسب الى الله تعالى مع ان النفع عائد الى
 العباد تعظيما لانه متعال عن ان ينفع بشئ ولا يجوز ان يكون حقه بالجهة التخليق لان الكل
 سواء في ذلك كذا في شرح المشارخلال الدين (قوله وكذا التقيس) الوجه فيه كونه في سابقه
 وقدمنا الكلام على اقربا وقيد الكفالة بكفالة النفس لانه لو صلحه عن كفالة المال يكون
 اسقاطا لبعض الدين عنه وهو صحيح (قوله ويبطل به الاول) أى - حق الشفعة لرضا الشفيع
 بسقوط حقه (قوله والثالث) أى كفالة النفس كما قدمناه لرضا الطالب بسقوط حقه (قوله
 وكذا الثاني) أى حداثته (قوله ولو قبل الرفع للعلم) كما ظاهر انه يبطل بالصلح املا وهو
 الذي في الشرع لبلية عن قاضيه ان قال بطل الصلح وسقط الحد ان كان قبل ان يرفع الى
 القاضي وان كان بعده لا يبطل الحد وقد سبق انه انما سقط بالعهود - عدم الطلب - حتى لو عاد
 وطلب حد قال في الاشياء لا يصح الصلح عن الحد ولا بسقط به حد القذف ان كان قبل المرافعة
 كما في الخاتمة قال البيهقي أى فان الحد بسقط وان كان الصلح ليجز اما اذا كان بعد المرافعة
 فلا بسقط (اقول) هذا الذي في الخاتمة ينافي ما ذكره في الايضاح انه ان بطل بالعهود والعفو
 والصلح عن ذلك فراجعته في الاقرار وعجابه الاشياء في الاقرار ولا يملك المذوف العفو عن
 القاذ ولو قال المذوف كنت مبطلا في دعوى - سقط الحد كذا في حبل التاتر خاتمة من - حبل
 المدائيات قال البيهقي قال في الايضاح واذا ثبت الحد لم يجز الاسقاط ولا العفو ولذا اذا عفا
 قبل المرافعة او ابرا أو صلح على مال فذلك باطل ويرد مال الصلح وله ان يطالبه بالحد به - وذلك
 اه - وقدم الشارح في باب حد القذف ولا رجوع به - د اقرار ولا اعتياض أى - اخذ - مذعوض
 ولا صلح ولا عفو فيه وعنه - نعم لو عفا المذوف فلاحدا لصحة العفو بل ترك الطالب - حتى لو عاد
 وطلب حد شئى - ولذا لا يتم الا بمحضرنه فاذا دانه لاصح فلا بسقط وظاهره ولو قبل المرافعة
 ولا يقام الا بطلب المذوف في الموضوعين الا ان يجعل ما في الخاتمة على البطلان لعدم الطلب
 وكذا يقال في - حد السرقة فانه لا يصح عنه الصلح كما في مجمع التناوى فكان على المذوف
 والشارح ان يستتبه ايضا (قوله لاحد زنا) أى لا يصح الصلح عنه صورته زنا رجل بامرأة
 رجل فم الزوج وأراد - حدهما الصلح فاصالحهما أو أحدهما على - لموم على ان يعفو كل
 باطلا وعفو مطلق سواء كان قبل الرفع أو بعده والرجل اذا قذف امرأته المحصنة حتى وجب
 ألعان كان باطلا وعفوها بعد الرفع باطل وقبل الرفع جائز خاتمة (قوله وشرب مطلقا) أى
 اذا صلح شارب الخمر القاضى على ان يأخذ منه مالا ويعفو عنه لا يصح الصلح ويرد المال على

وكفالة التقيس) ويبطل به
 الاول والثالث وكذا الثاني
 ولو قبل الرفع للعلم كما لا حد
 زنا وشرب مطلقا (وطلب
 الصلح كافي عن قبول

عبارة عن ولاية المطالبة وانها صفة الواو فلا يجوز الصلح عنه كما يأتي واختاقت الروايات في
 بطلان الكفالة كما في السكالي والاصح بطلانها كما في منية المفتي وبه بقي ~~كم~~ في العناية
 والسياسة وبقي من "شروط قبض بدله ان كان ديناً بدين والا لا كما سيأتي (قوله كالمصاص)
 في النفس انما جاز الصلح عنه لان المحل فيه بصير معلو كافي حتى الاستيفاء فكان الحق ثابتاً في
 المحل فيملك الاعتياض عنه بالصلح ط (قوله والتعزير) الذي هو حق العبد كان صالحه عن
 سبه بمادون قدف أما التعزير الذي هو حق الله تعالى كبدله من اجنبية فالظاهر عدم صحة
 الصلح عنه لان الصلح لا يكون الا من صاحب الحق كما افاده الرضوي (قوله او يجزى ولا) كان
 ادعى عليه قدر من المال فصولح او ادعى عليه القصاص ولم يدين انه في نفس او طرف أو شتمه
 ولم يبين بماذا شتمه وقد قدم في باب الاستحقاق صحة الصلح عن مجهول على معلوم لان جهالة
 الساقط لا تنقض الى المنازعة لان المصالح عنه ساقط فهو منسل الا برأه عن الجهرول فانه جائز
 عندنا لما ذكر بخلاف عوض الصلح فانما كان مطلوب التسليم اشترط كونه معلوماً لا
 يقضى الى المنازعة وانظر ما تقدم عن الفتح واخر العيب وكونه مجهولاً أي بشرط ان يكون
 ما لا يحتاج الى التسليم كترك الدعوى مثلاً بخلاف مالو كان عن التسليم المدعى به قال في جامع
 القسوين ادعى عليه مالا معلوماً فاصالحه على أن يدفعه وقبض بدل الصلح وذكري آخر الصلح
 وابرأ المدعى عن جميع دعواه وخصوماته ابرأه بجميعاً عما فقهه لم يصح الصلح لانه لم يذكري
 قدر المال المدعى به ولا بد من يانه لم يذكري هذا الصلح وقع معاً وضعة أو اسقاطاً ووقع صرفاً
 شرط فيه التناقص في المجلس أولاً وقد ذكر قبض بدل الصلح ولم يتعرض لمجلس الصلح فمع
 هذا الاحتمال لا يمكن القول بصحة الصلح واما الابراء فمصلحة على سبيل العموم فلا تنفع
 دعوى المدعى بعد الابراء العام للصلح قال في الجهر والجهالة فيه ان كانت تقضى الى المنازعة
 كوقوعها ففيما يحتاج الى التسليم منعت صحته والا فبطل ان كان المصالح عليه أو عنه
 مجهولاً يحتاج الى التسليم كصله بعد دعواه مجهولة على أن يدفع له مالا ولم يصح انتهى (أقول)
 يمكن في قول جامع القسوين ولا بد من يانه نظراً لان المال بالصورة معلوم بدليل قوله
 أول عبارته ادعى عليه مالا معلوماً والظاهر أن لفظ معلوماً قد حتى يتم المراد تأمل (قوله
 كمن شفعة) يعني اذا صلح المشتري الشفيع عن الشفعة التي وجبت له على شيء على أن يسلم
 الدار لا يشتري فالصلح باطل اذا لاحق للشفيع في المحل سوى حتى القليل وهو ليس بأمر ثابت
 في المحل بل هو عبارة عن ولاية الطلب وتسليم الشفعة لا قيمة له فلا يجوز أخذ المال في مقابله
 كفي الدرر وأطاقه وهو على ثلاثة أوجه أن يصلح على دراهم معلومة على أن يسلم الدار
 لا يشتري وأن يصلح على بيت معين منها بحصته من الثمن وأن يصلح على نصف الدار يشصف
 الثمن في الاولين سطل الصلح وكذا الشفعة في الاول ويصح الصلح في الثالث والشفعة لا تبطل
 فيه وفي الثاني كما في المبسوط وغيره نظر أن المراد بقول الدرر على شيء دراهم معلومة ونحوها
 (قوله وحده قدف) بأن قدف رجله فاصالحه على مال على ان يعفو عنه لانه وان كان لا يقدف فيه
 حتى فالغالب فيه حتى الله تعالى والمطلوب ملحق بالمعذور وكذلك لا يجوز الصلح عن حق الله
 تعالى ولو مالاً كالزكاة ولا عن حد الزنا والسرقة وشرب الخمر بان أخذ زائلاً وسار فامن غيبه

كالمصاص والله زبره معلوماً
 كان المصالح عنه (أو
 مجهولاً لا يصح (لو المصالح
 عنه (علا يجوز الاعتياض
 عنه) وبينه بقوله (تحق
 شفعة وحده قدف

أو منفعة بان صالح على خدمة عبده منه سنة أو ركوب دابة بعينها أو زراعة أرض أو سكن دار وقنانه لو ما فانه يجوز ويكون في معنى الابادة وخرج ما لم يكن كذلك فلا يصح الصلح عن النحر والميتة والدم وصيد الاحرام والحرم ونحو ذلك لان في الصلح معنى المعاوضة فلا يصح للمعوض والبيع لا يصح عوضا في الصلح ط قال في المنع ان يكون مع الوفاء كالمقتدر في مثل الدراهم فيجعل على النقد الغالب في البلاد بذكر المقدار والصفة في نحو برونه ~~ب~~ كان التسليم ايضا عند أي حنيفة وبالأجل أيضا في نحو قوب وباشارة وفيه من في نحو حيوان كافي العمادية لان جهالة البه دل تنضي الى المنازعة فيفسد الصلح انتهى قال في جامع القضاة وابن عازي لا لبسوط الصلح على خمسة أوجه مصلح على دراهم أو دينار أو فلولس فيحتاج الى ذكر القدر * الثاني على تبرأ وكلي أو وزي عمال الاجل له ولا مؤنة فيحتاج الى ذكر قدر وصلة اذ يكون جيدا أو وسطا أو دينا فلا بد من بيانه * الثالث على كدلى أو وزي عماله جعل ومؤنة فيحتاج الى ذكر قدر وصلة ومكان تسليمه عند أي حنيفة كافي السلم الرابع مصلح على قوب فيحتاج الى ذكر ذرع وصلة وأجل اذا التوب لا يكون دينا الا في السلم وهو عرف مؤجلا * الخامس مصلح على حيوان ولا يجوز الابعينه اذ الصلح من التجارة والحوان لا يصح دينا فانه انتهى (قوله ان كان يحتاج الى قبضه) فان كان لا يحتاج الى قبضه لا يشترط معلومته مثل ان يدعى حقا في دار رجل وادعى المدعى عليه حقا في أرض يبيد المدعى فاصطلم على ترك الدعوى جاز وان لم يدين كل ممل ما قدر حقه لان جهالة الساقط لا تنضي الى المنازعة كافي الدرر قال في العناية وبفسده جهالة المصالح عليه لانهم تنضي الى المنازعة دون جهالة المصالح عنه لانه يسقط وهذا البس على الإطلاق بل فيه تفصيل وهو ان الصلح باعتبار بدليه على أربعة أوجه اما ان يكون عن معلوم على معلوم وهو جائز لا محالة واما ان يكون عن مجهول على مجهول فان لم يصح فيه الى التسليم والتسلم مثل ان يدعى حقا في دار رجل وادعى المدعى عليه حقا في أرض يبيد المدعى فاصطلم على ترك الدعوى جاز وان احتج البه وقد اصطلم على ان يدفع أحدهما مالا ولم يبيعه على ان يترك الآخر دعواه أو على ان يسلم البه مادعا لم يجز واما ان يكون عن مجهول على معلوم وقد احتج البه الى التسليم كالأدعى حقا في دار رجل ولم يسلمه فاصطلم على ان يعطيه المدعى مالا مع الوفاء يسلم المدعى عليه للمدعى مادعا وهو لا يجوز وان لم يصح فيه الى التسليم كما اذا اصطلم في هذه الصورة على ان يترك المدعى دعواه جاز واما ان يكون عن معلوم على مجهول وقد احتج فيه الى التسليم لا يجوز وان لم يصح البه جازوا الاصل في ذلك ان الجهالة المفضية للمنازعة المانعة عن التسليم والتسلم هي المفسدة فلا يجب فيه التسليم والتسلم جاز وما وجب فيه لم يجز مع الجهالة لان المفسدة على تسليم البه بدل بشرط اكونه في معنى البيع انتهى (قوله وكون المصالح عنه حقا) أي المصالح ثابتا في المحل لاحقاقه تعالى فنخرج بقولنا أي المصالح ما اذا ادعت مطلقة على زوجها ان يصيبا في يد أحدهما انهما منه فصالحهما في شيء الترتك الدعوى فانه يبطل لان النسب حق الصبي لاحقهما فلا تلاك الاعتبار عن حق غيرها وخرج بقولنا ثابتا في المحل مصالحة الكفيل بالنفس على مال على ان يبرئ من الكفالة لان الثابت للطالب حق المطالبة بتسليم نفس الاصيل وهو

ان كان يحتاج الى قبضه
(وكون المصالح عنه
حقا يجوز الاعتبار عنه
ولو كان غير طال

وتخوها فطلب المدعى عليه الصلح على نصفها فقال المدعى صاحبك على ذلك فلا بد شرط
قبول المدعى عليه لان ذلك مقتضى من المدعى وهو يتم بالنسبة وحده وهذا انما يظهر في
صورة الاقرار ط والحاصل ان الموجب هو المدعى فيشترط قبول المدعى عليه فيما يتعين
لا فيما لا يتعين وأما اذا كان الموجب هو المدعى عليه فلا بد من القبول من المدعى مطلقا سواء
فيه ما يتعين وما لا يتعين (قوله وسيجي) أى قريبا (قوله العقل) لاحاجة اليه لانه شرط في
جميع المتورقات التصرفات الشرعية فلا يصح صلح مجنون وصبي لا يعقل درر وكذا لا يصح
صلح الغرور والغش والمهرش والمغشى عليه اذ ليس له م نصه بشرعى وخص
بذلك كونهما كونهما منصوصا عليه بما بعدهم جريان الاحكام الشرعية عليهم بما فيه دخل حكم
هو لا في حكمهما بالادلة أو بانقياس لان حالهما كمالهما بل أشد تارة فصرحه في القبول
وأما السكران فلا يدخل فيه لانه مخاطب بغيره وتشددا عليه لزوال عقلة فصرح ولذا قال
في منتهى المفتي صلح السكران جائز (أقول) قد سبق في كتاب الطلاق وفي شتى الاقراغاها وعند
أكثر أئمتنا وأما الكرخي والطحاوي ومحمد بن سلام قالوا بعدم وقوعه فيجوز على الخلاف
المذكور لكن عاتان الاصح الوقوع عليه فينبغي صفة صلحه على الاصح (قوله فصيح من
صبي ماذون) ويصح عنه بان صالح أبوه عن داره وقد ادعاهما مدعى وأقام البرهان ط (قوله
ان عري) بكسر الراء أى خلا وأما بقصدها فغناه حل ورتن (قوله عن ضرورين) بان كان نقعا
محمضا ولا تنفع فيه ولا ضرر رافعه ضرر غيرين فاذا ادعى الصبي الماذون على انسان دينا وصالحه
على بعض حقه فان لم يكن له عليه مينة جاز الصلح اعندنا فدامها لاحقه الا لخصومة
والخلف والمال أنفع منهما وان كانت المينة لم يجز لان الخط تبرع وهو لا يملكه ومثال ما لا ضرر
فيه ولا نفع صلحه عن عين بقدر قيمتها ومثال ما لا ضرر فيه بين ما اذا اخرا الذين فانه يجوز لانه
من أعمال التجارة ط (أقول) وهذا ظاهر في الصبي والمكاتب والمأذون المديون وأما
المأذون الغير المديون فينبغي صفة صلحه كمنما كان حيث كان باذن سيده لانه وما يده
مولاه فيكون صلحه كصلح مولاه ولاحق في ماله اقربيم كالمديون ولا تصرفه منوط بالصلحه
كالصبي والمكاتب تأمل (قوله وصح من عبد ماذون) لو لم يكن فيه ضرر بين سيده لا يملك
الصلح على خط بعض الحق اذا كان له عليه مينة ويملك التاجيل مطلقا وخط بعض الثمن للعيب
لما ذكره ولو لم يملكه الجاني على خط بعض الثمن جاز ما ذكر في الصبي الماذون كما في الدرر (قوله
ومكاتب) فانه نظير العبد الماذون في جميع ما ذكره لانه عبد ماني عليه درهم فان عجز المكاتب
فادعى عليه رجل دينا فاصططها ان ياخذ بعضه ويؤخر بعضه فان لم يكن له عليه مينة لم يجز لانه
لما عجز ما ربحه وادعى عليه صلحه درر (أقول) قوله فادعى عليه رجل دينا أي كان في زمن
كاتبته الا ان الصلح واقع بعد العجز هذا هو المراد فحينئذ لا يكون الشرط الثاني مستغنى عنه
وقد بد لانه لو كان للمدعى مينة صلح المجبور لا من حيث انه مجبور بل من حيث ان ذنبه ديني
في زمن كاتبته تدبر (وأقول) ومثل المكاتب المعنوم الماذون فانه نظير العبد الماذون على
ما سبق (قوله لو فيه نفع) لو قال لو لم يكن فيه ضرر بين ابي كان أولى ليشعل ما اذ لم يكن فيه نفع
ولا ضررا وكان فيه ضرر غير بين كما تقدم أمه له ذلك قريبا (قوله معلوما) سواء كان مالا

وما

وسيجي (وشرطه العقل
لا البلوغ والحريه فصيح
من صبي ماذون ان عري)
صلحه (عن ضرورين
وصح من عبد ماذون
ومكاتب) لو فيه نفع
(وشرطه أيضا) كون
المصالح عليه معلوما

ذلك ولو قال ذلك كان اقترارا اه وجه كونه غير اقترار مائة تقدم في لاشهد ومسئلة الميت
 المذكور نان من فاضل من المتي (قوله ومن قال ملكي الخ) ملخصه لو اضاف الشيء الى
 نفسه فقال ملكي هذا المعين اقلان كان هبة يقتضى التسليم فلا يتم الاب و ان لم يفض الى نفسه
 كان اظهارا واقترارا لا يقتضى التسليم وهبة الاب الصغير يتم بالايجاب فلا يحتاج لقبض ابه
 الصغير والحاصل انه اذا قال ملكي ذاك هذا الشخص كان منسبا على كليك في نفسه وفيه شرائط
 الهبة ومن قال هذا ملك ذاهو ومظهر أى مقتر ومخبر فلا يشترط فيه شروط الهبة (قوله لذا)
 أى هذا الشخص (قوله كان منسبا) أى انما ليك هبته (قوله فهو مظهر) أى مقتر ومخبر
 ومسئلة الميت من فاضل من المتي (قوله ومن قال لادعوى اليوم) صورته اقال
 لا تتر لادعوى لى عليك اليوم فلا تسمع دعواه بعد ذلك اليوم بما تقدم لانه ابراهام حتى
 يقبضه عليه غير عليه بعده وكذا لو قال تركته امه لافه و ابراهام وكذا لو قال تركت دعواى على
 فلان وقوضت امرى الى الاتمة فلا تسمع دعواه بما لم يقبضه بعد ابراهام والله تعالى أعلم كفى
 الشر بلا لية اى ولو ارنا حيث علم عوت مورثه وقبضه بزاوية وفي الخلاصة ابراهام عن
 الدعوى والخصومة ثم ادعى عليه ما لا يلازم عن ابيه ان مات أبوه قبل ابراهام صح ابراهام
 ولا تسمع دعواه وان لم يعلم عوت الاب عند ابراهام اه وتقدم ذلك (قوله لى اليوم) بخبرك
 اليامن لى (قوله منها) أى من دعواى اليوم أو ما تقدمه اما اذا كان بسبب حدث قسم كما
 سمعت (قوله فنذكر) بخفيف الكاف مع اشباع الراء أى شكره الشرح ولا يقبله (أقول)
 ومسئلة الميت من القنية على ما نقله صاحب الفوائد عنها والله تعالى أعلم وأستغفر
 الله العظيم

(كتاب الصلح) *

(قوله مناسبه الخ) يعنى ان الصلح يقرب عن الخصومة المترتبة على انكار المقتراعه أى
 فتناسب الصلح والاقترار بواطمين وان كانت مناسبة خفية والظاهر ان يقال ان الصلح يكون
 عن الاقرار فى بعض وجوهه كما ينبى عنه فاذا ذكره بعده ثم ذكره معقبه تيمنا للقائدة (قوله
 المقترا) الصواب المدعى عليه كفى الدور (قوله اسم من المصلحة) وهى المسألة والادلى اسم
 للمصلحة والصلح خلاف الخصومة والخصام وأصله من الصلاح وهو استقامة الحال على
 ما يدعوا اليه العقل ومعناه دال على حسنه الذى وكن من فساد انقلب به الى الصلاح وهذا
 أمر الله تعالى به عند حصول الفساد والذين يقولون طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا
 بينهم والصلح خير والصلح المستقيم الحال فى نفسه ذكره الله تعالى وفى صلاة الجوهرة
 الصلح القائم بحقوق الله تعالى وحقوق العباد وانما ذكر الصغير بقوله هو لكونه مما يذكر
 ويؤتى كفى الصالح (قوله ويقطع الخصومة) عطف تيمنا بغيره الجوى فانه فسر رفع
 النزاع بقطع الخصومة (قوله مطلقا) أى فيما بين وفيما لا يتبعين (قوله فيما يتبعين) انما
 اشترط القبول لانه ليس من الاسقاط حتى يتم بالمسقط وحده لعدم جريانه فى الاعيان ط
 (قوله فيما لا يتبعين) أى من المطلوب اذا بدأ هو بطالبه بان ادعى شخص على شخص دراهم

ومن قال ملكي ذاك كان
 منسبا
 ومن قال هذا ملك ذاهو
 مظهر
 ومن قال لادعوى لى اليوم
 عند ذاك
 فما يدعى من بعده ممن انكره
 * (كتاب الصلح) *

مناسبه ان انكار المقتراعه
 سبب لخصومة المستدعية
 للصلح (هو) لغة اسم من
 المصلحة وشرعا عقد يرفع
 النزاع ويقطع الخصومة
 (وركنه الايجاب) مطلقا
 (والقبول) فيما يتبعين
 اما فيما لا يتبعين كالدرهم
 فيما لا يتبعين عناية

المرأة ومهرها الزوجها قبل مرضه لا تقبل والمهر لازم اقراره وفي فصول العمادى
ما يقتضى ان ذلك اذا كان بقدر مهر المثل وقد تقدم ذلك قريبا ولا تنسوه وسأيت قريبا
قال ابن النخبة ومثله البيت من الخلاصة والسرورى (أقول) وفيه دمج المثل اذ لو
كان الاقرار بازيد منه لم يصح ولا ينافي هذا ما قدمه الشارح من بطلان الاقرار به بالهبة
لاحتماله ان اباها تم تزوجها على المهر المأذون في هذه الصورة وفيه ان الاحتمال موجود
فما تامل (قوله فيينة الايجاب) أى لو أقامت الورثة البيعة ومثله الاقرار كما حققه ابن
النخبة (قوله من قبل تدر) أى البيعة في حال الصحة ان المرأة ومهرها من زوجها في
حياته لا تقبل وهذا ظاهر على قول النخبة الذى اختاره واما على المذهب فيظهر لى ان الاقرار
بعد الهبة هو المهر لانهم على ما يظهر فرضوا هذا الخلاف في الصحة فيكون في المرض
بالاولى قال في المنع اقرار بالدين بعد الابراء منه لم يلزمه الا اذا اقر لزوجه به بعد هبتها المهر
منه على ما اختاره النخبة ويحتمل زيادة على المهر ان قبلا والاشبهه خلافه اعدم قصد الزيادة
وهو مرقوم قريبا فلا تنسوه (قوله واسناد يسيع) بالنصب مع قول الاقربان أو مبتدأ خبره
جمله الاقربان (قوله فيه) أى في مرض موته (قوله الاقربان) أى اذا صدقه المشتري وصورة المسئلة
كفى المتن لو أقر في المرض الذى مات فيه انه باع هذا العبد من فلان في صحته وقبض الثمن
وادعى ذلك المشتري فانه يصدق في البيع ولا يصدق في قبض الثمن الا بالثالث هذه المسئلة
انظم الا انه اغفل فيه تصديق المشتري ابن النخبة وفي العمادية لا يصدق على استيفاء الثمن
الا ان يكون العبد قد مات قبل موته اه (أقول) عدم التصديق في القبض يقدح بعدم تصديق
المخبر في هذا البيع ويشهد له ما في شرح تحفة الاقربان اقر في مرضه بشئ وقال كنت فعلته في
الصحة كان بمنزلة الاقرار في المرض من غير استناد الى زمن الصحة اه وارجع الى ما قدمناه
أوائل اقرار المريض عند قوله وبرائهم مدونه ولا تغفل (قوله التراث) أى الميراث (قوله
وايس بلا تشتم الخ) هذا نصوب العلامة عبد البر لايت الاصل وهو

فمينه الاجاب من قبل تدر
واسناد يسيع فيه للصحة

اقربان
وفي القبض من ثلث التراث

يقدر
وليس بلا تشتم مراده
ولو قال لا تشتم خلف بسطر

وايس باقراره قاله لانكن * شهيدا ولا تخبر به قال فينظر

ملخصه انه لو قال لا تشتمه ان افلان على كذا لا يكون اقرارا بالاتفاق وان قال لا تشتمه برمان له
على كذا من حقهم أو لحقه اختلف فيه قال الكرخي وعامة مشايخ بلخ ان الصحيح انه ايس
باقراره وقال مشايخ بخارى الصواب انه اقرار قال في القنبه والمنية هو الصحيح والفرق على
كونه اقرارا ان الهى عن الشهادة تسمى عن زور يشهد به والهى عن خبر يستكلم عليه
عليه وقوله تشتم به يكون الدال الهمة (قوله نعمته) بالنون وتشديد الدال أى لا بعد ذلك
في حكم الاقرار (قوله خلف) قال المقدسى ذكر محمدان قوله لا تخبر فلانان على ألفاظ اقرار
وزعم السرخسى ان فيه روايتين قال ط ينظر فيما اذا قاله ابتداء وذكروا رواية الكرخي
ومشايخ بلخ ورواية مشايخ بخارى السد كورنين ثم قال وجهه كونه اقرارا ان الهى عن
الاخبار يصح مع وجود الخبر عنه اقوله تعالى واذا جاءهم امر من الامن أو الخوف اذاعوا به
ذمهم على الاخبار مع وجود الخبر عنه ومن شرط صحة الاخبار تقدم الخبر عنه في الاثبات
فكذلك في النبي فكانه أثبت الخبر عنه وكأنه قال افلان على ألف ذمهم فلا تخبر به ان له على

فالحق عند الفتية ان اقراره جائز وعليه المهر المذكور اذا قبضت لان الزيادة لا تصح ولا يقو اياها
والاشبهه ان لا يصح ولا يجعل زيادة بغيره - الزيادة فاستثنأوه في غير محله كالإيجاف كذا في
الحواشي الخوية وباقى أواخر الباب ان شاء الله تعالى (قوله ذكره المصنف في فتاويه) ونصه
سئل عن رجلين صدر بينهما ابراء عام ثم ارجل لهن - بعد ابراء العام اقرن في ذمته مبلغا
معين الا آخر فهل يلزم ذلك أم لا اجاب اذا اقر بالدين بعد ابراء عامته لم يلزمه كافي القوائد
الزينة نقلنا عن التاتخانية نعم اذا ادعى عليه دين بسبب حادث بعد ابراء العام وأنه اقر به
يلزمه انتهى وانظر ما في اقرارته ارض اليفات لافسان البه داني (قوله قات ومفاده) أي
مفاد تصيد لازم بدعواه بسبب حادث (قوله الله) أي الغريم (قوله يبقا الدين) أي الذي
أبرأ منه فليس دينا حاد ثانيا بان ما برأني منه باق في ذمتي والفرق بين هذا وبين قوله السابق
وبالدين بعد ابراء عامته انه قال هناك بعد ابراء ائذان على كذا وفي الثانية قال دين فلان باق
على الحاكم فيه ما واحد وهو البطلان نامل (قوله في حكمه كالاول) أي الاقرار بالدين بعد
الابراء عامته أي فانه باطل (قوله انقل في المرض) كالأقرار فيه بدين وكالتزوج والعتيق والهبة
والهبة (قوله أخط من فعل الصصة) فان الاقرار فيه بدين - مؤخر عن دين الصصة والتزوج
ينفذ فيه بهر المثل وتبطل الزيادة بخلاف الصصة والعتيق وما بعده في المرض تنفذ من المثل
وفي الصصة من الكل (قوله الأفي مسئلة اسناد الناظر انظر لغره) المراد بالاسناد التقويض
فانه اذا قوض في صسته لا يصح الادان شرط له التقويض واذا قوض في مرضه صح (قوله بلا
شرط) أي شرط الواقف التقويض له اما اذا كان هناك شرط فيسقطه وان (قوله نعم) أي
انتهى من التهمة وهي اسم كلب والحاصل ان الناظر اذا قوض الناظر غيره فمسألة يكون
بالشرط وتارة لا وعلى كل ما في الصصة أو في المرض وقد تقدم في الوقف فارجع اليه (قوله
ونعمه في الاشياء) قال فيها بعد دعبارة التهمة وفي كافي الحاكم من باب الاقرار في المضاربة
لواقر المضارب بربح ان درهم في المال ثم قال غطت انما خمسة مائة ثم يصدق وهو ضمان
لما أقر به انتهى اختلافا في كون الاقرار لاوارث في الصصة أو في المرض فالقول ان ادعى انه
في المرض وفي كونه في الصغر أو البلوغ فالقول ان ادعى الصغر كذا في اقرار البرازية
ولو طاق أو عتيق ثم قال كنت مسفرا فالقول له وان اسند الى حال الجنون فان كان معه ودا
قبل والا فلا غات المقوله فغيره وانته على الاقرار ولم يشهدوا له ان المقوله صدق المقر أو كذبه
تقبل كافي الفتية أقر في مرضه بشئ وقال كنت فعلته في الصصة كافي منزلة الاقرار بالمرض
من غير اسناد الى زمن الصصة قال في الخلاصة لو أقر في المرض الذي مات فيه انه باع هذا العبد
من فلان في صحته وقضى الثمن وادعى ذلك المشتري فانه يصدق في البيع ولا يصدق في قبض
الثمن الا بقدر الثالث وفي العمادية لا يصدق على استيفاء الثمن الا ان يكون العبد قد مات قبل
مرضه انتهى ونعمه في شرح ابن وهبان انتهى (قوله أقر بهر المثل) هو اصله لا حيت
الوهبانية اشار بها ابن التهمة وبنت الاصل

ذكره المصنف في
فتاويه قات ومفاده أنه لو
أقر ببقاء الدين أيضا لحكمه
كالاول وهي واقعة التقوى
فنامل * الفعل في المرض
أخط من فعل الصصة الا في
مسئلة اسناد الناظر
انظر به بلا شرط فانه صحيح
في المرض لا في الصصة
ونعمه في الاشياء وفي
الوهبانية
أقر بهر المثل في ضعف موته

أقر بالف مهرها مع شرفا * ولو وهبت من قبل ليس بغير
وصورتها مرض الموت أقر زوجته بها الف مهرها ثم ماتت فأقامت ورثته بئسنة ان

دين فغير من عليه الدين ومنه ما اذا أقرانه باع عبده من فلان ولم يذكر الدين ثم بعد صرح بحجوده
 ان الاقرار بالبيع بغيره يثبت بطلان كافي فانه يخفى ان وهو واحد يروا بين كافي الولو الجارية ومنه
 اذا زوج بنته ثم طلبوا منه ان يقر بقبض شيء من الصداق فالأقرار بطلان لان أهل المجلس
 يعرفون انه كذب ولو الجارية قال في البعري يؤخذ منه حكم كثير من مسائل الاقرار الواقعة في
 زماننا (قوله وبالدين بعد الاقرار منه الخ) قديده لان اقراره بالعين بعد الاقرار العام صحيح
 مع انه يعرف ان الامانة في الاقرار العام **ص** صرح به في الاشياء ويحتج بقية الفرق في رسالة
 الشريعة الى في الاقرار العام قال الطعطاوى صورة المسئلة وهبت لزوجه مهرها ثم
 اقرب به بعد الهبة لا يصح اقراره وهذا لا ينافي ما ذكره العلامة عبد البرقلا عن الخلاصة
 والصغرى قال رجل أقر لامرأته بمهر ألف درهم في مرض وتوهمات ثم أقامت الورثة البيعة
 ان المراءت وهبت مهرها من زوجها في حجة لزوج لا تقبل لاحتمال الابانة والاعادة على المهر
 لمذكور لكن في فصول العمادى ما يقتضى ان الاقرار انما يصح بمقدار مهر المثل انتهى
 ملخصا ثم نقل عن المصنف ان الهبة في المهر تختلف الاقرار فلو ابرأته منه ثم اقرب به لا يصح
 قراره انتهى عبارة الطعطاوى قال في جامع الفصولين برهن انه ابرأني عن هذه الدعوى
 ثم ادعى المدعى ثانيا انه اقر لي بالمال بعد ابرأني فلو قال المدعى عليه ابرأني وقبلت ابرأه وقال
 صدقته فيه لا يصح الدفع يعني دعوى الاقرار ولو لم يقله يصح الدفع لاحتمال الرد والابراء يرد
 بالرد فيبقى المسال عليه بخلاف قبوله اذ لا يرد بالرد بعده اهـ لكن كلامنا في ابراء عن الدين
 وهذا في الابراء عن لدعوى وفي الرابع والعشرين من التاترخانية ولو قال ابرأتك مما لي عليك
 فقال على ألف قال صدقت فهو برى سبحانه لاحق في هذه الدار فقال كان لثلاث مئتين
 فاشترى بتملك فقال لم ابعه فله المئتين ولو قال خرجت من كل حق في هذه الدار أو برئت
 منه المئتين أو فترت لاني فقال لا تسخر اشتريتها منك فقال لم اقبض المئتين فله المئتين اهـ وفيها
 عن العتابة ولو قال لاحق لي قبله برئ من كل عين ودين وعلى هذا لو قال فلان برئ مما لي قبله
 دخل المضمون والامانة ولو قال هو برئ مما لي عليه دخل المضمون دون الامانة ولو قال هو
 برئ مما لي عنده فهو برئ من كل شيء أصله أمانة ولا يبرأ عن المضمون ولو ادعى الطالب حقا
 بعد ذلك وأقام بيئته فان كان أرخ بعد البراءة تسع دعواه وتقبل بيئته وان لم يورخ فالتباس
 ان تسع ويحصل على حق وجب بعدها وفي الاستحسان لا تقبل بيئته انتهى قال بعض
 الفضلاء بعد ان ذكر عبارة جامع الفصولين المذكورة فهذا الأولى بالاستدانة كما ذكره وسيد كره
 المصنف في بيان الساقط لا يعود ويبحث فيه بعض الفضلاء بانه لا أولوية ولا مساواة عند
 التامل لان هذه الدعوى لا يحتمل الرد كما اعترف به وأما ما استدل به المصنف فاقصود
 بالهبة الهبة المعتمة بشرع المشقة على الايجاب والقبول وبشرط الصحة وال لزوم لانها عند
 الاطلاق تنصرف الى البكالة هذا وعنى في كونه هذا الفرع داخل تحت الأصل المذكور
 في التاترخانية نظرا بعرف بالأمال في كلامهم لانه انما جاز ذلك لانه يجهل زيادة في المهر والزيادة
 في المهر جائزة عندنا وأما ما وقع الابراء منه وسقط فلا يعود لان الساقط لا يعود وعبارة
 البرائة بقية ما قلته بعينه قال في المحيط وهبت المهر منه ثم قال انهم ادعوا انهم ادعوا على مهر كذا

وبالدين بعد الابراء منه باطل
 ولو به بعد دعيتها الهبة على
 الاشياء نعم لو ادعى ديناً
 بسبب حادث بعد الابراء
 العام وأنه اقرب به يلزمه

الجلس اه (قوله لم يقع يعني ديانة) اما اذا كان ذلك بين يدى القاضي فلا بد منه في البناء
 انذ كور كابو خذ من فهو موهوبه صرح في حوائى الاشياء كالواقران هذه المرأة امة مثلا
 ثم اراد ان يتزوجها وقال وسمت ونحوه وصدقه المرأة انه يتزوجها لان هذا مما يجرى
 فيه الغلط وكذا لو طلق امرأة ثلاثا ثم تزوجها وقال لم اكن تزوجتم احدين الاطلاق صدق بجاز
 الشكاح يعرى فان قيل كيف يبين خلافه اجيب بانه يحتمل أن يكون المفتى غير ماهر
 في المذهب فافتي من اعلم منه بعدم الوقوع ويحتمل أن المفتى اثنى أو لا بالوقوع من غير ثبوت ثم
 فتى بعد الثبوت بعدمه قال في البرازية ظن وقوع الثلاث بافتاء من ليس باهل فامر الكاتب
 بذلك الا لا فيكتب ثم افتاء عام به عدم الوقوع له أن يعود اليها في النهاية ~~ال~~ كمن القاضي
 لا بد منه قبل قيام الصك اه ومن فروع هذه المسئلة ما في جامع الفوائد تكلمت فقال هذا
 كقول وحرمت على بعض فتيان ان ذلك لا يقضى ايس بكفره فمن النسبي انه لا يحرم وفي مجمع الفتاوى
 دعى على انسان مالا أو حقا في شيء فالحال على مال ثم تبين انه لم يكن ذلك المال عليه وذلك
 الحق لم يكن تابعا كان للمدعى عليه حتى استرداد ذلك المال كذا ذكره المحوى (قوله فافتي
 بعضهم بصحته) ولا يفتى بعقوبة السارق لانه جور تجنيس وقه- ثانيا وقد سلف ط نقل
 في كتاب السرقة عن اكرام البرازية من المشايخ من اثنى بصحة اقرارهم ~~ب~~ كرها قال وهو
 الذي يسمع الناس وعليه العمل والافاق- هاد على السرقات من انذار الامور ونق- ل عن
 لزبلى جواز ذلك سياسة ويطغى التعويل عليه في زماننا فالبطلان الفساد وحى عن عصام انه
 سئل عن سارق يذكر فقال عليه العيين فقال الامير سارق وعين هاتوا باسوط فاعترضه بوجه
 حتى اقر فارق بالسرقه فقال سبحان الله ما رايت جورا أشبه بالمدل من هذا (قوله الاقرار
 بشئ محال) كقوله ان فلانا اقرضني كذا في شهر كذا وقد مات فيه له أو اقر له بارش يده التي
 قطعها ~~ب~~ هاتفة ينار ويداه صحتان لم يلزمه شئ كما في حيل التاخر خاتبة وعلى هذا افتيت
 بطلان اقرار انسان بقدر من السهام لو ارث وهو ازيد من القرضه الشرعية ليكون محمدا
 شرعا مثلا لو مات عن ابن وبنت فاقرا الابن ان التركة بينهما نصفان بالسوية فالانوار باطل
 لما ذكرنا واسكن لا بد من كونه محال من كل وجه والافق- ذكر في التاخر خاتبة من كتاب الحيدل
 لو اقران لهذا الصغير على ألف درهم فاقرضنيه أو من غنى مبيع باعني به صح الاقرار مع
 ان الصبي ايس من أهل البيع والقرض ولا يصح أن يكون منه لكن انما يصح باعتبار ان
 هذا المقدم محال لثبوت الدين الصغير عليه في الجملة اه (أقول) قال الهنسي المحوى هل منه
 ما اذا اقرت عقب العدة ان مهره ازيد مثلا قال في شرح المنظومة والفتية ما اذا اقرت
 وقالت المهر الذى على زوجى الف- لان اولو الذى فانه لا يصح اه وبوخذ من هذا واقعة
 الفتوى ان الرجل لو اقر لزوجه بشفقة عدة ماضية هي فيها انشؤة ومن غير سجن قضاء أو رضا
 وهي معترف بذلك فاقرا به باطل لكونه محال شرعا قال بعض الفضلاء ما عرفت اذ اقرت
 ذلك بان اقرار أم الولد لا يلاها بدين لزمه باطريق شرعى باطل شرعا وان كتب به وثيقة عدم
 تصوريه للمدعى على أم ولده اذ المثل له فيها كامل والماله لو لا يـ يكون عليه دين لماله
 اه وفي المحوى ان عدم صحة اقرار المرأة بالمهر الذى اهل على زوجها لو ادها لكونه هبة

لم يقع يعني ديانة قضائية
 • اقرار المكره باطل الا
 اذا اقر السارق بكرها
 فافتي بعضهم بصحته
 نظرية * لاقرار بشئ محال

على أى معلومى (قوله لزومه اتفاقا) لان قد فى مثله للتحقيق ط قال فى السكافى من قال
 افلان على ألف درهم فيما علم أو قال فى على لزومه المال وقاد لا يلزمه لانه أثبت العلم بأقر به
 فيوجبنا كبده كالو قال قد علمت واهما ان التشكيك يطل الاقراره قوله فيما علم يذ كر لثك
 عرفا فصار كقوله فيما أحسب وأظن بخلاف قوله قد علمت لانه للتحقيق اه والمحصل
 ان الشك عندنا هو التردد بين الطرفين مطلقا كان أحدهما مرجحا أو مرجوحا فيكون شاملا
 لظن فاراج هو الظن والرجوح هو الوهم عند أهل المعقول وغالب الظن هو الطرف
 الراجح لذى يكون قر بيا من الجزم وفوق الظن وهو عدمه ملحق باليقين قال فى الهندية فى
 لباب الثانى من الاقرار ولو قال افلان على ألف درهم فيما علم أو فى على أو فيما علمت قال
 أبو حنيفة ومحمد درجهما الله تعالى هذا باطل كله وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو اقرار
 صحيح وأجمعوا على انه لو قال علمت ان افلان على ألف درهم أو قال افلان على ألف درهم
 وقد علمت ذلك ان ذلك اقرار صحيح كذا فى الأخيرة ولو قال له على ألف درهم ففما أظن أو فيما
 ظننت أو فيما أحسب أو فيما أرى أو فيما رأيت فهو باطل كذا فى المبسوط
 اه وفى البرازية وفيما علمت يلزم وفى الثانية قال على ان افلان على ألف درهم كان اقرارا
 فى قوله ولمه على ألف فى شهادة فلان أو فى علمه لا يلزم شئ وبشهادة فلان أو بعلمه كان اقرارا
 لان حرف الياء لا لاصاق فيه تنضى وجود الموصوق به وفى قضاءه فلان القاضى أو الحكم بمرضاها
 يلزمه المال (قوله مثلا) فالمراد انه أشركه مع غيره ولو راد (قوله كذا فى نسخ المتن) أى بعضها
 وفى بعض نسخ المتن الغصوب منه (قوله والزعمه زعمه بعشرها) لانه أضاف الاقرار الى نفسه
 والى غيره فليزعمه بحسبه قال فى السكافى وعلى هذا الخلاف لو قال أقرضنا أو أردعنا أو بعنا
 أو اعاننا على هذا لو قال ككنا ثلاثة أو أربعة يلزمه الثلث والرابع اه (قوله يستعمل
 فى الواحد) قال تعالى أنا ربنا وانما قلنا بالذالك وان كان مجازا لما ذكر من قوله والظاهر
 قوله وقال زفر لكل ثلثه لان اقراره للاول صحيح ولم يصح رجوعه بقوله بل وصح اقراره
 للثانى والثالث فاستحقاقه على مسأله الدين اذا أقر به هكذا (قوله لنفاذه من السكلى)
 وقد تقدم قبيل اقرار المر بضع (قوله اقر بئشئ ثم ادعى الخطأ لم يقبل) عزاه فى المنع الى الثانية
 قال محشيه الخبر الرملى أقول وذكر فى البرازية من كتاب القسمة فى شافى من دعوى الغلط
 فيه وان ادعى انه أخذ من حصته شيئا بعد لقمة يبرهن عليه والاحلف عليه وهذا اذالم
 يقدر بالاستيفاء فان أقر وبرهن على ذلك لاتصح الدعوى الاعلى الرواية التى اختاروها
 المتأخرون ان دعوى الهـ نزل فى الاقرار واضح ويحلف المقر له ما كان كاذبا فى اقراره اه
 وهذا يدل على انه يقبل ويحلف اللهم الا ان يحمل كلام الثانية على انه لا يتقبل فى حق البينة
 أو انه على قول أبى حنيفة ومحمد لا على قول أبى يوسف الذى اختاره المتأخرون لاقتوى وهو
 الظاهر فتمامه هـ اذا وقد ذكر فى الثانية فى باب الميمين الخلاف المذكور ثم قال يقوض
 ذلك الى رأى القاضى والمفتى فراجع به ان شئت ثم انهم نزل فى اقرار الثانية هـ هذه العبارة
 والشارح هنا تبع فى النقل ما فى الاشياء والتظاهر فان هذه القروع منقولة منه فكأن على
 بصيرة وفى البصر عن خزنة المنة بين أولاد بوالدين ثم ادعى الايضالا تنبىل الا اذا تفرع

لزومه اتفاقا (قال غصبا
 أفا) من فلان (ثم قال كما
 عشرة أنفس مثلا) وادعى
 الغاصب (كذا فى نسخ المتن
 وقد علمت سقوط ذلك من
 نسخ الشرح وصوابه وادعى
 الطالب كما عبه فى الجمع
 وقال شراحه أى الغصوب
 منه (انه هو وحده) غصبا
 (لزومه الاتف كماها) والزعمه
 زفر بعشرها قلنا هـ هذا
 الغصوب يستعمل فى الواحد
 والظاهر انه يجزى بعلمه
 دون غيره فيكون قوله كما
 عشرة رجوعا فلا يصح نعم
 لو قال غصبا كما كنا صح اتفاقا
 لانه لا يستعمل فى الواحد
 (قال) رجل (أوصى أبى
 بثلث ماله لزيد بل لـ حـ و
 بل لـ بكر فالثالث للاول
 وليس لغيره شئ) وقال
 زفر لكل ثلثه وليس
 للابن شئ قلنا نفاذ الوصية
 فى الثالث وقد أقر به للاول
 فاستحققه فلم يصح رجوعه
 به وذلك للثانى فمخلاف
 الدين لنفاذه من السكلى الكلى
 من الجميع (فروغ) * أقر
 بئشئ ثم ادعى الخطأ لم يقبل
 الا اذا أقر بالطلاق بناء
 على اتمامه متى تم تعيين علم
 الوقوع

أمانة في بيان ما يسهل من الحقوق وما لا يسهل - سقط أخذ ما في هذه الأمانة من كان فتم
 من أصحاب المدرسة يكون - متحقا لوقت - متحقا فالإبطال بإبطاله - لوقا بطلت - في
 كان له أن يأخذ - هذا انتهى - قلت لكن لا ينبغي أن ما في الأمانة - الساقط لا لا بد منهم - ينبغي عدم الفرق
 إذا الموقوف عليه - لربيع اغتاي - تحقه بشرط الواقف فإذا قال - سقطت - حق منه - فلان
 أو جعلته - يكون محال - الشرط الواقف - حيث أدخل - في وقفه - ما لم يرده الواقف لان هذا
 نشأ - استحقاق بخلاف إقراره بأنه - يستحقه - فلان فانه أخبرني عن نصحه - كما مر ثم
 رأيت الظهير الرمي أفتي بذلك وقال - بعد نقل ما في هذه الأمانة - هذا في وقف المدرسة
 فكيف في الوقف على الذرية - المستحقين بشرط الواقف من غير توقف - على تقدير الحاكم
 وقد صرحوا بأن شرط الوقف كص الشارح فاشبهه - بالارث في عدم قبوله - الساقط وقد وقع
 بعضهم في هذه المسئلة - كالم يجب أن يحذر انتهى - فان قلت إذا أقر المشروط له لربيع أو بعضه
 نه لا حق فيه وإنه - يستحقه - فلان هل يسقط حقه - قلت نعم ولو كان مكتوب الوقف بخلافه
 كذا كره المصنف في باب - مقتول * فرع هـ - في إقرار الأمانة - بين أقرت بأن فلانا
 يستحق ربيع ما يخصه - هاهن وقف كذا في مدته - المومة بقتضى أنها قبضت منه مبلغا معلوما
 على إقراره بطل لا يبيع - الاستحقاق - المردوم وقت الإقرار بالبالغ - العين وإطلاق قولهم لو أقر
 المشروط له الربيع - أنه يستحقه - فلان دونه يصح ولو جعله له غيره لم يصح بقضى - لانه فان
 الإقرار به عوض معاوضة (قوله وكذا المشروط له النظر على هذا) يعني لو أقر أنه يستحقه - فلان
 دونه صح ولو جعله لغيره لم يصح - كذا في شرح تنوير الأذهان - لو أنظر الزطرن فلانا يستحق
 معه نصف النظر مثلا - بوا - إقراره - ويشاركه فلان في وظيفة ما دام - بين في الوصيات
 أحدهما فان كان هو الموقوف عليه - بطل - لان الإقرار والتقال النظر لمن شرطه له
 الواقف بعده - وأما الوصيات المقولة فهي - مسئلة تقع كثيرا وقد سئل عنها - لدى الوالد رحمه الله
 تعالى مرارا وأجاب عن أن تقع الحامدية - بان الذي يقتضيه النظر - بطل - لان الإقرار أيضا
 لكن لا تعود الحصة المقربين إلى المقر لما مر - وانما يوجهها القاضي للمقر أو لمن أراد من أهل
 الوقف لانه لا يصح أن إقراره حلاله أن الواقف - هو الذي جعل ذلك للمقر - كما مر عن المصنف
 فيصير كأنه جعل النظر لثنين ليس لأحدهما للانفراد وإذ أضاف أحدهما أقام القاضي غيره
 وليس للحي الانفراد إذا أقامه القاضي كما في الأسعاف انتهى - ولا يمكن هنا القول بان نقل
 ما أقر به إلى الساكنين - كما في الإقرار بالماله - إلا حق لهم في النظر وإن أحقهم في الغلة فقط
 هذا ما مره وقال ولم أر من نبه عليه فاعتن به (قوله وذكر في الأشياء ثمة وهذا) أي عند قوله
 ذلك الأقرار من لا يملك الأنشأ حيث قال - على هذا الإقرار المشروط له الربيع أنه يستحقه - فلان
 دونه صح ولو جعله له لم يصح اهـ (قوله وفي الساقط لا يعود ترجاعه) عبارته هناك قال
 فاضبطان في فتاويه من الشهادات في الشهادة بوقف المدرسة أن من كان فتم - من أهل
 المدرسة إلى آخر ما قدمه فرسا (قوله القصص المرفوعة) في عرض حال ونحوه من المكتوب
 قوله لا يواخذ أي القاضي صاحبها بما فيها من إقراره ونحوه لانه لا عبرة بمجرد انطافهم
 (قوله في الاول) هو قوله في على وظاهره انه لا خلاف في قوله فيما أعلم مع انه بما أنقله في

وكذا المشروط له النظر على
 هذا كما مر في الوقف
 وذكره في الأشياء ثمة وهذا
 وفي الساقط لا يعود
 فراجع (القصص المرفوعة
 إلى القاضي لا يواخذ
 رافعه بما كان فيها من
 إقراره وتناقض لما قدمنا
 في القضاء انه لا يواخذ بما
 فيها (الاذا أقر) بالظنه
 صريحاً قال له على ألف في
 على أو فيما أعلم أو أحسب
 أو ظن لا ينبغي عليه خلافا
 للثاني في الاول قلنا هي
 للثالث عرفاً نعم لو قال قد عات

زيد فاذا مات زيد صارت الغلة كلها للفقراء اه خصاف ملخصا وتعام الكلام على ذلك في
 التقيع السجدي والدرجته الله تعالى مع فوائد نفيسة وقدم في الوقت فراجمه (قوله)
 ولو كتاب الوقت بخلافه) جلا على ان الوقت يرجع عما شرطه وشرط ما اقرب المقر ذكره
 الخصاص في باب مستقلى اشباه (أقول) لم أر شيئا منه في ذلك الباب وانما الذي فيه ما نقله
 البيري آنفا وليس فيه النعالي بل انه يرجع عما شرطه ولذا قال الجوى انه مشكل لان الوقت
 لا يلزم من ماقى ضمنه من الشروط الا ان يخرج على قول الامام بعدم لزومه قبل الحكم
 ويحمل كلامه على وقت لم يحد اه ملخصا قلت ويؤيده ما مر عن الدرر نبيه ل قول
 المصنف اتحد لوقت وجهه وهذا التاويل يحتاج اليه بعد ثبوت النقل عن الخصاف والله
 تعالى أعلم والاقرار باستحقاق الربع لا بد من تلزم الاقرار بكونه هو الموقوف عليه حقيقة
 كما يقتضيه وهو يصح الاقرار مع كون المقر هو الموقوف عليه الا ترى ان الوقت لو كان بستانا
 وقد اغمره فاقر الموقوف عليه بان يزاها والمستحق لهذه الثمرة صح الاقرار بطريق الباعه
 تلك الثمرة اما جعلها بطريق التملك فلا يمكن ان يكونه تملك الثمر بدون النجر اذا اتصل
 تلك الواهب بمحل باقتضى الذي هو شرط تمام التملك اه قال الجوى وفيه تأمل وجهه ان
 بين ثمره البستان زرع الوقت فرقا وهو ان الثمرة عين موجود فيمكن قبضه او تناولها
 فالأقرار به لا يبرح محل على التملك بطريق البيع وهو صحيح مطلقا جلا على التملك
 لا بطريق البيع بل بطريق الهبة وهبة المشاع قبل قبضه باطله واما ربع الوقت فهو ما يخرج
 منه من أجرة زرعها فالأقرار به لا يكون بطريق البيع (قوله ولو جعله لغيره)
 بان انشاء الجعل من غير اسقاط ضمن المقابله بينهما بين قوله أو اسقطه الخ لانه اسقاط
 للجعل لا يبرح قط حقه (قوله لم يصح) أى لا يصح أن يصير لغيره لان تصحيح الاقرار انما
 هو معاملة له لا إقراره على نفسه من حيث ظاهر المال تصديق قاله في اخباره مع امكان
 تصحيحه جلا على ان الوقت هو الذي جعل ذلك للثمرة كالمساكن اما ان قال المشرط له الغلة
 أو النظر جعلت ذلك لنفسه لان لا يصح لانه ليس له ولاية انشاء ذلك من تلقا نفسه وقرق بين
 الاخبار والانشاء نعم لو جعل النظر لغيره في مرض موته يصح اذا لم يخالف شرط الوارف
 لانه يصير وصيا عنه وكذا لو فرغ عنه افعيره وقرر القاضي ذلك الغير يصح ايضا لانه ملك عزل
 نفسه والفرغ عزل ولا يصح من المقر وع له ناظر بمجرد القرا بل لا بد من تقرير القاضي كتحقق
 سابقا فاذا قرر القاضي المقر وع له صار ناظرا بالتقرير لا بمجرد القرا وع وهذا غير الجدل المذكور
 هنا فافهم وأما جعل الربع لغيره فقال ط ان كان الجعل بمعنى التبرع به لوجه افعيره
 بان يوكاله بقبضه له ثم يأخذ منه فلا شبهة في صحة التبرع به وان كان بمعنى الاسقاط فقال
 في الخاتمة ان الاستحقاق المشرط كارت لا بد من الاسقاط اه قلت ما عزم الخاتمة الله أعلم
 بشيئ منه فراجعها نعم المنقول في الخاتمة ما سيأتي وقد فرق في الاشياء في بحث ما قبل الاسقاط
 من الحقوق بين اسقاطه لمعين ولغيره معين وذو ذلك في جملة مسائل كذا السؤال عنها ولم يجد
 فيها اختلاف قال اذا سقط المشرط له الربع حقه لا لاحد لا بد من كفاهمه الطر سوسى بخلاف
 ما اذا سقط حقه لغيره انتهى أى فانه بسقطه لك منه ذكر ان لا بد من مطلقا في رسالته

ولو كتاب الوقت بخلافه
 (ولو جعله لغيره) أو اسقطه
 لا لاحد لم يصح

من وقت الاقرار بلائقة اه قال الشارح غير انهم ان وطئها زمة مهران ولا نفقة ولا كسوة
 ولا سكنى اه القبول قولها على نفسها خاتمة قال ثم لو وطئها احدى بعد اثباتها والظاهر
 واذا في البحر انه بعد المدة لعدم الحبوطة المدة اه فتأمل وراجع وقد يقال انما سقط
 المدة لعدم الاقرار بالزنا اربعاصريها فتأمل (قوله وسقط حق) قيل عليه الاقرار
 على الراجح اخباره وبنا عليه انه اذا اقر بشئ ولم يكن مطابقا لنفس الامر لا يحل للمقر له
 اخذ من نفقة ما حصل بالاقرار المتواخذ فيه ظاهرا والسؤال انما هو عن سقوط الحق حقيقة
 فابن هـ ان ذلك لكن الاقرار باستحقاق فلان الربع لا يستلزم الاقرار بكونه هو الموقوف
 عليه كما قد يتوهم كباقي حقته قريب اصح بيان ما فيه عند قوله ولو كتاب الوقت بخلافه قال سيدي
 الوالد رحمه الله تعالى قوله وسقط حقته الظاهر ان المراد سقوطه ظاهرا فاذا لم يكن مطابقا
 للواقع لا يحصل للمقر له اخذ من هذا السقوط مادام حيا فاذا مات عاده على ما شرط الواقف
 قال السامحاني في مجموعته وفي الخصاص قال المقر له بالثقة عشرة سنوات من اليوم ان زيد كان
 مضى رجعت للمقر له فان مات المقر له او المقر قبل مضى ترجع الغلة على شرط الوقت فكانه
 صريح بطلان المصادقة بمضي المدة أو موت المقر وفي الخصاص ابرار رجل وقف على زيد وولد
 ثم للمساكين فاقرز يديه وبانه على بكر ثم مات زيد بطل اقراره المبكر وفي الحاشية اذ ان صدق
 جماعة الوقت ثم مات احداهم عن ولد فهل تبطل مصادقة الميت في حقه الجواب نعم ويظهر
 من هذا ان من منع عن استحقاقه بمضي المدة الطويلة اذا مات فوله اخذنا بشرطه الوقت
 له لان القول لا يزيد على صريح المصادقة ولان الولد لم يتماثل له من ابيه وانما يتماثل له من الواقف
 اه (قول) اغتر كثرهم بهذا الاطلاق واقتوا بسقوط الحق بمجرد الاقرار والحق الصواب
 ان السقوط مقيد بوقوعه في الغيبة قال العلامة الكبير الخصاص اقر فقال غلة هذه
 المصادقة فلان دوني ودون الناس جبا بامر حق واجب ثابت لازم عرفته ولزم في الاقرار
 به بذلك قال اصدقه على نفسه والزعم ما اقر به مادام حيا فاذا مات ردت الغلة الى من جباها
 الواقف لانه لما قال ذلك جعله كأن الواقف هو الذي جعل ذلك للمقر له وعلمه ايضا بقوله
 لجواز ان الواقف قال ان له ان يزيد وينقص وان يخرج وان يدخل مكانه من رأى فيصدق زيد
 على حقته اه (قول) يؤخذ من هذا انه لو علم القاضي ان المقر اقر بذلك لاختفى من
 المال من المقر له عوضا عن ذلك احيى بسقوط الوقت ان ذلك الاقرار غير معمول به لانه اقرار
 حال محال وجب تصحيحه مما قاله الامام الخصاص وهو الاقرار بالواقع في زمانه فانه لا حول
 ولا قوة الا ببقائه يرى أي لو علم انه جده له غيره ابتداء لا يصح كما تقدم في الوقت (قول) وانما قال
 اصدقه على نفسه الخ لانه اذا كان الوقت على زيد أو ولده ونسبته على المقر فزيد بان
 الوقت عليهم وعلى هذا الرجل لا يصدق على ولده ونسبته في ادخال النقص عليهم بل تقسم الغلة
 على زيد وعلى من كان موجودا من ولده ونسبته فما اصاب زيد منها كان ينسبه هو بين المقر له مادام
 زيد حيا فاذا مات بطل اقراره ولم يكن للمقر له حق وان كان الوقت على زيد ثم من بعده على
 المقر فاقرز يديه هذا الاقرار هذا الرجل شاركه الرجل في الغلة مادام حيا فاذا مات زيد كانت
 للمقر له اصدقه زيد عليهم وان مات الرجل المقر له وزيد في نصف الغلة لانه اقره والنصف

وسقط حقته

اهم فانه لا تسمع دعواؤه خلافا لما اتى به الخبر الرمي مستندا الى ما لا يدل له كما اوضحه سيدي
الوالد رحمه الله تعالى في رسالته المذكورة فلا يعدل عما قالوه اهدم النص في ذلك فالخامس الفرق
بين اقرار الابن الوصي وبين اقرار بعض الورثة لبعض المال في البرزنية عن المحيط لوابر احدى
الورثة الباقي ثم ادعى التركة وانكرها وادعى اقراره تسمع دعواه وان اقر وبالتركة امر وبالرعية له
وجه الفرق بينهما ان الوصي هو الذي يتصرف في مال اليتيم بالاطلاع فيه فلو اذاب وافر
بالاكتفاء منه بله لا يخالف ببقية الورثة فانهم لا تصرف لهم في ماله ولا في شيء من التركة
الا باطلاع وصيه القائم مقامه فلم يعذر بالتناقص ومن اراد زيادة بيان ورفع الجاهلية * فعليه
بتلك رسالة * فقها السكافية * فذكرى الدراية * وبه علم انه ما كان ينبغي للمصنف ان يذكر ما في
البرزنية متنا واما ما سيحكي آخر الصلح فليس فيه ابراهيم واما الاخر بالردف * ديما وجهه
قريباً فلا تنس * فتدبر (قوله) وسحقته في الصلح كان عليه ان يقول وسحقته خلافا لانه
جعل الابراء عن الاعيان مبطالا هو افاضاً وقد علم انه ليس فيه ابراهيم (قوله) رابعاً عليه
أى على القرض (قوله) شرح رابعاً عليه أى لابن الشحنة ومثل في القنية من زيا عبد القادر في
الطبقات عن علاء الدين وبه اتى في الحامدية والخبر الرمي في فتاويه الظهيرية بمن الدعوى
(قوله) قات وسر الخ) أقول بتعين لا قيام بالمقول لانه مضطرب لا يراد لادعاء ذنوب اقر لا سيما
وقد علم انه اتى بالثبوت هؤلاء الاجلاء الماتة الآخرون (قوله) لانه لا عذر ان اقر فيه ان اضطراره
الى هذا الاقرار عذر (قوله) غايته اى يقال الخ) ولانه لا يتأتى على قول الامام لانه يقول
لزم المال ولا يقبل نفسه ووصل اوصلي وعنده ما ان وصل قبل والا فلا ولا نظمة ثم نفيد
النصل فلا يقبل اتفاقاً ثم تلالى وقد ضمن بقوله على بن يحيى فعدا ما يباه ط وحاصل
ما قبل من تحرير الشرية الى اى له لا فائدة له عوام ان بعض المقر به ربا لا يحلف المقر به بناء على
قول الثاني اذا ادعى انه اقر كما يحلف المقر له هذه المسئلة من افرادها انما قال في هذه
ونحوها وقد ابدع من جعل قول أبي يوسف على الضرورة فقط كما في هذه المسئلة كالمقر قبل
الاستفتاء ولا تنس ما قدمناه في شتى القضاء فحصل ان المتبقي به هو المنقول الذي مضى عليه
المصنف (قوله) بانه يحلف المقر له على انه لم يكن بعضه ربا بل كله دين ثابت في ذمته ثم رعا
(قوله) وبه) أى يقول أبي يوسف فين اقر أى قبيل الاستفتاء وفي بعض النسخ فيعاصر قال
سيدي الوالد رحمه الله تعالى ويمكن التوفيق بين الكلامين بان يقال ان قامت البيعة على
اقراره بالمال فينبغي ان لا تسمع دعواه ان بعضه ربا وان قامت على ان بعضه ربا بتقبل فثامل
(قوله) من نسخ الشرح) أى المنع (قوله) لزومه مهر بالدخول) فيه ان اقراره بعد الدخول
انه طلقها قبل الدخول قرار بالزنا وليس فيهم شبهة دائرية لعدم الاشبهة فعل ولا شبهة محتمل
ولاشبهة عقد اذ لم تذكر الموطوءة بعد الطلاق قبل الدخول في واحدة منها ولا عدة عليها فكيف
يلزمه المهر وقد تتبع المجمع وغيره فلم ارفعه سوى مسئلة واحدة في فصل المهر وهو لو اقر
عذرته بالرفع وطلقة هاتين قبل الدخول فعليه نصفه وأفتى بكاه وفي متن المواهب اخرى وقد قدمت
هنا في باب العدة وهي لو اقر طلاقها منذ سنين فكذبته أو قالت لا أدري نعمت من وقت الاقرار
وتسحق النقطة والسكنى وان صدقته اعتدت من حين الطلاق وقبل القنوى على وجهها

وسحقته في الصلح (أقر)
رجل (بما في صلح واشهد
عليه) به (ثم ادعى ان بعض
هذا المال المقر به قرض
وبعضه ربا عليه فان اقام
على ذلك بينة تقبل) وان
كان متناقضا لانه لم يأنه
مضطرا الى هذا الاقرار
شرح وبانية قلت وسر
شاورها الشرية الى اى له
لا يتبى به هذا الفرع لانه
لا عذر ان اقر غايته ان يقال
بانه يحلف المقر له على قول
أبي يوسف المختار للفقوى
في هذا ونحوها اه قلت
وبه جزم المصنف فين اقر
فتدبر (أقر بعد الدخول)
من هنا الى كتاب الصلح
ثابت في نسخ المتن ساقط
من نسخ الشرح (انه طاقها
قبل الدخول لزومه مهر)
بالدخول (ونصف) بالاقرار
(أقر المشروط له الربيع)
أو بعضه (انه) أى ربيع
الوقت (بستحقه فلان
دونه صح)

أبرأه عن ضمانه كما في الاشياء من أحكام الدين قلت ففرقوا بين أبرأتك وبرئت أو أنابري
 لأضافة البراءة لنفسه فتم بخلاف أبرأتك لأنه خطاب الواحد منه بخلاف غيره كما في حاشيتنا
 مع زيالو الولولجية ومن المأمور ما في العامة أدبية من الفصل السابع عن دعوى الخاتمة اتفقت
 الروايات أن قوله لا دعوى لي قبل فلان أو لا خصومة لي قبله يمنع الدعوى الا في حق حادث
 بعد البراءة كقوله برئت من هذا العبد أو خرجت منه أو لا ملاك لي فيه فإنه يمنع دعواه اه كقوله
 لاحق لي قبله فإنه يعم كل عيز ودين وكفالة وغيره مطلقا لان لا في ذكره في النبي والذكر
 في النبي تم كذا طاعة محشي الاشياء وغيره قلت وهذا قضاء الامام على ما قدمناه من قبيل
 الصلح فتمام وكما لو أبرأه عن الدعوى فإنه يعم كلها الا اذا ادعى مالاً راعياً به ولم يعمه
 وقت الابراء مع دعواه لان علم كافي البراءة من الرابع عشر في دعوى الابراء ٣ ووقع فيها
 بكراس وفي غيرها بترك جواب الشرط فليتنبه لذلك كذا افاده الحاشي في فتاويه وذکر ان
 معنى الابراء العلم ان يكون للعموم مطلقا لا يقتصر كنه أو تركها ولا يحتاج لما استثناه في
 الاشياء لانه مخصص بتركه والدعوى قد قدمنا عدم مسماءها ولو بالارث حيث لم يمت ورثة الان
 تخص المصلحة المستثناة بـ مثله الوصي دون الوارث فتمام قال وذلك كله حيث لم تكن
 البراءة والاقرار بعد دعوى بشئ خاص ولم يعم بان يقول أيدعوه كانت أو ما بعد ذلك لما في
 البراءة ايضا بعد قوله السابق بقوله وفي التنية ادعى عليه دعوى معينة ثم صالحه واقربانه
 لا دعوى عليه ثم ادعى عليه حقا سمع وحل اقراره على الدعوى الاولى الا اذا عم وقال اية
 دعوة كانت ونحوه كالاخصومة بوجه من الوجوه كما ذكر في الصلح أي ونحوه بما بعد العموم
 زائد على قوله لا دعوى له وبهذا الحل اضطررنا ان نضع كلامهم لان من صرح بعدم مسماءها
 بعد الابراء العام المطلق صرح بمسماءها بعد ابراء الوارث وغيره ليكن في محال مختلفة وبهذا
 صارت مؤلفة وبالله التوفيق انتهى ما في شرح الملتقى وقد ناقيل الاقرار عند قوله والتناقض
 في موضع الخفاء عفو خلاصة ما حرره سيدي الوالد رحمه الله تعالى في رسالته اعلام الاعلام
 بأحكام الابراء العام التي وفق فيها بين عبارات متعارضة ودفع ما فيها من المناقضة فارجع
 اليها فانهم قد قبلوا في بابها كاتبة اطلابها والذي يخبر فيها في خصوص مسائل ان الابن اذا
 شهد على نفسه انه قبض من وصيه جـ مع تركه والده ولم يقل له منه اقبل ولا كثر الامانة وفاء
 ثم ادعى داراً في يد الوصي وقال هذه من تركه والذي تركها ميراثي ولم يقبض فهو على حجة
 وتقبل يمينه كما نص عليه في آراء أحكام الصغار لا تتروى في معز بالملتي وكذا في الفصل
 الثامن والعشرين من جامع الفصولين وكذا في أدب الاوصياء في كتاب الدعوى مع زيالو
 الملتقى والخاتمة والعناية مصرحاً بين اقرار الصبي بقبضه من الوصي فليس الاقرار بالجهول
 كما دعاه الشرنبلالي وعن نص على ذلك التصريح أيضاً العلامة ابن السكينة في شرح الوهانية
 وذكر الجواب عن مخالفة هذا الفرع لما أطلقوا عليه من عدم مسماء الدعوى بعد الابراء
 العام بان الظاهر انه استحسان وجهه ان الابن لا يعرف ما تركه أبوه على وجه التفصيل غالباً
 فاستحسنوا مسماء دعواه اه وهذا جعل صاحب الاشياء المصلحة المستثناة من ذلك العموم
 الذي أطلقوا عليه وهذا بخلاف اقرار بعض الورثة بقبض ميراثه من بقية الورثة وأبرأه

مقوله ووقع فيها الصلح هكذا
 بالاصل وتحرر هذه العبارة

فهو يرى ليس ابراهيمًا ولا خاصًا بل هو اقرار بمجرد لا يمنع من الدعوى لما في المحيط قال لا ديس
 لي على أحد ثم ادعى على رجل ديسًا صحيحًا لا يقال وجوبه بعد الاقرار اهـ (أقول) لكن فيه ان
 هذا الاحتمال يصدق في الدعوى كلها أو أكثرها بعد ابراهيم العام مع انه لا تنفع الصواب
 التعليل بل بعد صحة ابراهيم المجهول تأمل وفيه أيضًا وقوله هو يرى تعالى عنده اخبار عن
 ثبوت البراءة لا إنشاء وفي الخلاصة لا حق لي قبله فقد دخل فيه كل عين ودين وكفالة وإجارة
 وجناية وحد اهـ وفي الاصل فلا يدعى ارتاؤًا ولا كفالة نفس أو مال ولا دينًا أو مضاربة أو شركة
 أو ودعة أو ميراثًا أو دارًا أو عيدة أو وشيها من الاشياء حاشا بعد البراءة اهـ فمافي شرح
 المنظومة عن المحيط ابراهيم أحد الورثة الباقي ثم ادعى التركة وأنكرها ولا تنفع دعواه وان أقروا
 بالتركة حر وأبالر عليه اهـ ظاهر فيها اذ لم تكن البراءة عامة للمسلمة ولما سئل ذكره لو لم يبرأ
 عامًا ثم أقربه به بالمال المبرأ به لا يعود به بدس وقطعه وفي العمادية قال ذوالدليس هذا
 أوليس ملكي أولًا - قل لي فيه أو نحو ذلك ولا منازع له - حينئذ ادعاء أحد فقال ذوالدليس هو لي
 ما أقول له لان الاقرار بالمجهول باطل والنساقض انما يمنع اذا تضمن ابطال حق على أحد اهـ
 ومثله في الفرض ونزاهة المقتنين فيه - هذا علمت الفرق بين أبرأ منك وألا حق قبله وبين قبضت
 تركته مورثي أو كل من لي عليه دين فهو يرى ولي مخاطب معينًا ومات بطلان فتوى بعض أهل
 زماننا بان ابراهيم لو ارث راثر آخر ابراهيمًا لا يمنع من دعوى شيء من التركة وأما عبارة
 البراقية التي قدمناها فاصلاها معزولي المحيط وفيه نظر ظاهر ومع ذلك لم يبق بعد ابراهيم
 كونه عين أولًا وقد علمت اختلاف الحكم في ذلك ثم ان كل المراد به اجتماع الصلح المذكور
 في المتون والشروح فيه - ثمة - التنازع مع البراءة العامة عين فلا يصح أن يقال فيه لارواية
 فيه كيف وقد قال قاضيان تنقت الروايات على أنه لا تنفع الدعوى به - هذه الاقضية
 وان كان المراد به الصلح والبراءة بنص قوله قبضت تركته مورثي ولم يبق لي فيها حق الا - وفيه
 فلا يصح قوله لارواية فيه أيضًا لما قدمنا من النصوص على صحة دعواه بعد انقضاء الروايات
 على صحة دعوى ذى الدية المقربان لاملأ له في هذا العين عنده - عدم المنازع والذي يترأى
 ان المراد من تلك العبارة ابراهيم عين مع ما فيه ولو سلمنا ان المراد به العين وقطعنا النظر
 عن اتفاق الروايات على منعه من الدعوى بعده فهو مباح لما في المحيط عن المبسوط والاصل
 والجامع الكبير ومشهور الفتاوى المعتبرة كالغائمة والخلاصة فيقدم ما فيها ولا به - بدل عنها
 اليه وأما ما في الاشياء والجرع من القنية افسد في الزوجان وأبرأ كل صاحبه عن جميع
 لدعوى وللزوج اعيان قائمة لا تبرأ الم - وأقمنها وله الدعوى لان ابراهيم انما يصرف الى
 الديون لا اعيان اهـ فمحمول على حصوله بصيغة خاصة كقوله أبرأتم عن جميع الدعوى
 تعالى عليها فيخص بالديون فقط لكونه مقيدًا بما على علمها وبؤيده التعليل ولو بقي على ظاهره
 الابه - بدل عن كلام المبسوط والمحيط وكافي الحاشا كم المصريح به عموم البراءة لكل من أبرأ ابراهيم
 عامًا ما في القنية اهـ هذا حاصل ما ذكره الشرنبلالي في رسالته المذكورة ومن رام الزيادة
 فليجمع اليها قال الشارح في شرحه على المتنق وأما لو قال أبرأتمك عنها أو عن خصوصتي فيها
 فانه باطل ولان يحتاجهم كل واحد من يدعيه بدبرئت منه فانه يبرأ ولو قال أبرأتمك لانه انما

والعنى لو بقينا عوم النكرة لا يصح ما ذكره وظاهر هذا ولو ذكر وقت الصلح حيث كان
الصلح عنهم انفسهم الا عن بداهة المسئلة كما لان الابرار يعمل الدراهم والدنانير التي في يد الموصى
أو باقي الورثة اذ هي اعيان والدين ما يكون ثابتا في الذمة (أقول) وكان الابرار عن الاعيان
باطل فكذلك اجازة تالف المتلفات قال في الوجيز من الدعوى أن تالف مال انسان ثم قال المالك
وضعت بماله منتهى ما جرت ماله منتهى لا يبرأ اهـ وأما الابرار عن دعوى الاعيان فصحيح ولو
ارادنا كفى البرزانية عن العدة وقول المسئلة في الصلح أو الابرار عن دعوى الباقي صريح في
ذلك وقول الشارح غرة وظاهر الرواية العدة مطلقا في دعوى البراءة عن الاعيان ثم حقه
بجمله بطلان الابرار عن الاعيان على بطلان في العدة وقيل في البحر بطلان الابرار عن
الاعيان بالانشاء أو ما لو على وجه الاخبار كره وبرى مما على قبله فهو صحيح متناول للدين والاعيان
وكذا لا ملاك في هذه الرواية وفي المذهب وطريدخل في لا قبل قبل فلان كل عين أو دين وكل
كفالة أو اجارة أو جنابة أو حد ثم قال شيخنا وقوله لاحق في ونحوه ليس من الابرار بل اقرار
ثم نقل عن القوا كره لبرية مانعه أبرار مطلقا أو اقراره لا يستحق عليه شيئا ثم ظهروا ان المنزلة
كان مشغول الذمة بقر كذا أبي المقر ولم يعلم المقر بذلك ولا بوث أبيه الا بعد الاقرار أو الابرار
على الابرار والاقرار عدله ولا يهذرا المقر كما قدمناه (أقول) انما لم يشر في بين الانشاء والاخبار لانه
الصحيح وظاهر الرواية وفيه قطع النزاع وقد تعرف من القضاة العمل عليه وقوله ليس من
الابرار يرد قول البرزانية اتفقت الروايات على أن المدعى لو قال لا دعوى لي أو لا خصومة لي
قبل فلان يصح ولا تسمع دعواه الا في حق حدث به الابرار اهـ وبما في تمامه قريب ان
شاء الله تعالى (قول كذا فائدة ابن الشحنة) له في غير هذا محل فانه لم يذكروا ما عطف كره هذه
المسئلة ط (قوله واعقده الشرنبلالي) أي في حاشية الدرر ونحو الرواية وعبارته في
الشرح بعد نقل ما قدمناه من المتن غايان في الضيق فان قلت ان اقرار الولد لا يمتنع
ابرار شخص معين وكذا اقرار الوارث بقبضه جميع ما على الناس ليس فيه ابرار فتنقل
دعواه ولو تقرر ان الابرار في غير خصومة في الاعيان فان لابرار عن الاعيان لا يصح بخلاف
البراءة عن دعواه ويعلم من هذا ان لا تنقض على قول أئمتنا النكرة في سابق النبي ثم ويراد
صاحب عقيدة الفرائد ان هذه المسئلة تنقض العلم الظاهر انه من قبيل الابرار وليس كذلك فلا
استياج لما تكلفه الشارح أيضا من الجواب وقد قال انه ظهر له ان الوجه عدم خصومة
البراءة وهو كذلك وهذا ملخص اهـ وللشرنبلالي رسالة سماها تنقيح الاحكام في الاقرار
والابرار المخلص والعالم أجاب فيها بان البراءة اعمية بين الواو بين مانعة من دعوى شئ سابق
عليها عينا كان أو ديناً يبرأ أو غير ذلك بان البراءة اعمية كلاحق أو لا دعوى أو
لا خصومة لي قبل فلان أو هو برى من حتى أو لا دعوى لي عليه أو لا تعلق لي عليه أو لا حتى
عليه شيئا أو اقراره من حتى أو على قبله وما خاصة بدين خاص كبر انهم دين كذا واعم كبراته
مما على عليه فبرأ عن كل دين دون العين وما خاصة بعين فتنصحت في الضمان لا الدعوى في دعوى
بها على الخصاطب وغيره وان كان عن دعواه انه وصحيح كما ان ثم ان الابرار لشخص به قول
لا يصح وانما لم يصح ولو بوجهه قول فقوله قبضت تركته مورثي كاه أو كل من لي عليه شئ أو دين

كما فائدة ابن الشحنة واعقده
الشرنبلالي

كثير لا قداس - توفاه ثم ادعى في يد الوصي شيئا وقال من تركه والدي واقام على ذلك منه قبلت
 فنته (قلت) ووجه قبولها ان اقرار الولد لم يتضمن ابراهيم شخصه من وكذا اقرار الوارث
 به فيه جميع ما على الناس ايس فيه ابراهيم ولو تزلزل الدلالة فهي غير صحيحة في الاعيان شرح
 وجهان في الشريعة لا بد وفيه نظر لان عدم صحة ما عناه ان لا يصح له ان يملك الله ادعى عليه
 والا فالدعوى لا تسع كما في في الصلح (قوله ثم ظهر في يد وصيه) هذا انما يظهر في مسئلة
 الوصي لا في غيره هاهنا لساق المصنف بقائه الى قوله وقت الصلح ثم يقول او ادعى في يد الوصي
 شيئا قال هذا من تركه والدي او ادعى على رجل دين الوالد تسع دعواه في ذلك كان انساب
 فتأمل (قوله لم يكن وقت الصلح) اي لم يذ كر (قوله وتحققه) انما اراد انه اثبت به والادعية منه
 غير اثبات لا بمقتبر (قوله تسع دعوى حصته منه على الاصح) قال في الدرر وفي المتن اذا دفع
 الوصي الى اليتيم ماله بعد البلوغ فاشهد ايتيم على نفسه انه قبض بجميع تركه والديه ولو بقي له
 من تركه والديه قليل او كثير الا وقد اس - توفاه ثم ادعى شيئا في يد الوصي وقال هومن تركه ابي
 واقام الميثة قبلت بيته وكذا الوارث الوارث انه قد اس - توفي بجميع ما تركه والده من الدين على
 الناس ثم ادعى ديني على رجل تسع دعواه انتهى قال الشريعة لا يصح دعواه به ا - عدم
 مانع من ان لا يشهد هاهنا انه قبض بجميع تركه والديه الخ ايس فيه ابراهيم المعلوم عن معلوم ولا عن
 مجهول فهو اقرار مجرد لا يثبت له ابراهيم ليس مانعا من دعواه ثم قال وكذلك الحكم في اقرار
 الوارث انه اس - توفي دين والده فلا يمنع هذا الاقرار دعوى الوارث دين مورثه على خصمه لانه
 اقرار غريب صحيح اعدم ابراهيم خصما عينا او قبيلة معينة وهم يحصون وهذا بخلاف الاباحة
 لكل من باكل شيئا من ثمره بس - انه فانه يجوز وبه يقتضي بخلاف الابراهم من مجهول المعلوم فانه
 صحيح كقول زيد ا - مرحو حالتي من كل حق لك في فقه - هل برئ عا لم وعالم برئ وبه يقتضي اه
 قال في الخزانة ترجم - ل قال لا تخبر حالتي من كل حق لك على ان كان صاحب الحق عالما بما عليه
 برئ المدينون كجاد يانة وان لم يكن عالما بما عليه برئ كجاد يانة في قول محمد وقال ابو يوسف
 يبرأ كجاد يانة وعليه الفتوى اه قيل وان لم تسع الدعوى لا يخاف لان العيين فرع الدعوى
 الا ان يدعي عدم صحة اقراره بان قال كنت مكرها في اقرارى او كذبت فيه فانه يخاف المقر له
 فتقواهم اعدم صحة الدعوى وعدم التحليف به - د الابراهم العام انما هو فيما اذا يقع النزاع في
 نفس الاقرار الذي يتحقق عليه الدعوى واليمين تأمل ولا تغفل عند الفتوى فانه يبحث
 بعضهم في ذلك انتهى حموى (قوله صلح البرازية) عبارة قال تاج الاسلام وبخط
 شيخ الاسلام وجوده صالح أحد الورثة وأبراهيم عامما ثم ظهر في تركه تنق لم يكن وقت الصلح
 ذرواية في جواز الدعوى واقائل ان يقول تجوز دعوى حصته منه وهو الاصح واقائل ان
 يقول لا انتهت (قوله ولا تناقض) هذا واراد على ما اذا قال الوارث للوصي قبضت تركه والدي
 ولم يبق لي حق من تركه والدي لا قليل ولا كثير وحاصل الابراهم في المصنف وأصله لابن وهبان ان
 قواهم المذكورة في س - اى النبي نعم انتقض لان قوله ولم يبق لي حق ذكره في س - اى النبي فعلى
 مقتضى القاعدة لا يصح دعواه به بذلك تناقضه والمناقض لا تقبل دعواه ولا يثبت به ثم اجاب
 بما ذكره المؤلف ط (قوله على ان الابراهم عن الاعيان باطل) اى الصادر من الوارث للوصي

(ثم ظهر في يد وصيه - من
 التي كذا تنق لم يكن وقت
 الصلح) وتحققه (تسعى
 دعوى حصته منه على
 الاصح) صلح البرازية ولا
 تناقض لم يبق لي
 حتى اى ما قبضته على ان
 الابراهم عن الاعيان باطل
 وحديثه فالوجه عدم صحة
 البراءة

العلامة عبد الباقى ابراهيم الدين وعبارته بعد ذكر هذه المسئلة وهل يشترط
 ائمة الرد مجلس الابرأه اختلاف المشايخ ولو قال ابراهيم على فقال ابراهيم فقال لا قبل
 فهو يرى موافق بعض النسخ هبة الدين عن عليه لانتم الابا بقول والابرأه بينكم لكن لا مدون - في
 الرد قبل موته انشأته هي (قوله والضابط) قال العلامة عبد الله عن توفيق الدوبى المدقة
 بالواجب أى الثابت في الذمة السقاط كمدقة الدين على الزعيم وهبة الدين له فتم له بغير قبول
 وكذا سائر الاسقاطات تتم بن غير قبول لأن ما فيه عليه مال من وجهه قبل الارتداد بآل
 وما ليس فيه عليه مال لم يقبل كابطال - في الشفعة والطلاق وهذا ضابط جيد فتابه اه
 قال بعض ائمة هذا الضابط ظاهر فيما قبل الرد من الانشاء لكن هو خارج عما البحث
 فيه من كون الاقرار بارتداد ولا يرتد اذا لاقرار لا عليه فيه تأمل (قوله صالح الخ) وليت
 هذا الفرع ما جعل متناولا لشرحا أصل العبارة قال تاج الاسلام ومختار شيخ الاسلام وجده
 صالح أحد الورثة وأبراهيم عامن ظهر شئ في التركة لم يكن وقت الصلح لاروايه في جواز
 الدعوى واقتل ان يقول يجوز دعوى - صسته منه وهو الاصح واقتل ان يقول لا اه ثم
 اختصرها في الاشياء وتبعه هنا قال الشربلاني قالها في الاشياء بما فيه اشتباه لا يثبت لانه
 معزى الى الخط وفيه نظرو برهن عليه في رسالة اه وبؤيده ما - ما في لوصالح الورثة أحدهم
 ثم ظهر عين لم يعاها هل تدخل في الصلح قولان أشهرهما لا فهذا بالابرأه فيه رواية مشهورة
 بهما السماع فكيف مع الابرأه الذي يفرد به مجمع السماع قال في الخط لوبرأه أحد الورثة
 الباقي ثم ادعى التركة وأنكرها ولا سمع دعواه وان أقروا بالتركة أمر بالابرأه عليه اه اى
 لأن الابرأه عن العيين اذا منع دعواها قضاء فتم له به حلها وأبى ما فرغ المتن فيحل ان يكون
 ما ظهر تحت يد الورثة زانهم أقروا بأنه من التركة بعد ذلك فيكون بسبب الصلح فيه رواية اقل
 لأنه مع دعواه لأن المصالح خرج عن كل التركة والانه لم يسمع لانه ما خرج الا عن - مدرعا لم
 فإذا انضم الابرأه اليه بما زاد ادغى الاشهر وقوة عليه واذا كانت تحت يد اجنبي فكذلك قال
 الآن الابرأه لا يقوى غير الاشهر لهدم يد المبرأه وخط الشارح يد الوصى به هذا الفرع فيه نظر
 آخر وان ظهر تحت يد الورثة وأنكرها انه من التركة فلا يبرأه بانقراده مانع من الدعوى فكيف
 مع الصلح فكيف كان قوله لاروايه فيه فيه ما فيه بل قبل به مل بالابرأه الواقع في ضمن صلح ظهر
 فساد به فتوى الاثمة فكيف به في الصلح فليت التاج أخذ من يخرج به على هذا ويمكن توجيهه
 بأنه أراد انه ظهر تحت يد اجنبي وقت - دم عن ابن اقرص انه لو أبرأه مطلقا ثم ظهر له كان قبل
 الابرأه - فقول الفقه بشئ من تركه أي المبرأه لم يمل بذلك ولا جوت آية الابد الابرأه على
 لابرأه له ولا مدرك المبرأه وفي الخلاصة أبرأه عن الدعاوى ثم ادعى عليه ما لا يثبت عن آية
 ان مات أبو قبل ابرأه صح الابرأه ولا تمتع دعواه وان لم يعر الأب عنه يد الابرأه اه
 وبأن تمام الكلام على ذلك قريب ان شاء الله تعالى (قوله أو قال) عطف على صالح لانها
 مسئلة أخرى (قوله وأقبضت الجميع) أى لو أن الوارث أنه قبض ما على الناس من تركه والده
 ثم ادعى على رجل دين أنه مع دعواه مخ عن الخاتبة وصى الميت اذا دفع ما كان في يده من
 تركه الميت الى والده الميت وأشهد لولده على نفسه انه قبض التركة ولم يبق من تركه والده فليل ولا

والضابط ان ما فيه عليك
 مال من وجهه قبل الرد
 والا فلا كابطال شدة
 وطلاق وعناق لا يقبل الرد
 وهذا ضابط جيد فابعد
 (صالح أحد الورثة وأبراهيم
 عامن) أو قال لم يبق
 حق من تركه أي مدرك الوصى
 أو قبضت الجميع ونحو ذلك

بجلاف الاقرار بالعين والدين حيث يبطل بالرد والطلاق والعناق لا يطلان بل رد لانهم ما سقط
ثم بالسقط وحده وأما الاقرار بالنسب وولاء العنافة ففي شرح الجمع من الولاء وأما الاقرار
بالنكاح فلم أره الا انتهى (قوله واستثنى عنه) مستثنى من الابرأى من قولهم الابرأى يريد
بالرد ولا حاجة الى ذكرهما هنا فانهم ما يسمون بالدين فيه ح أى لان الكلام في الاقرار
وما ذكره في الابرأى وعبارته قال ثم علم ان الابرأى يريد الانبياء اذا قال المدينون أبرئني فابراهمة فانه
لا يريد كما في البرازية وكذا الابرأى الكفيل لا يريد بل رد فانه مستثنى من قولهم ان الابرأى
لا يتوقف على القبول ولا يخرج عنه الابرأى عن بدل العصرف والسلم فانه يتوقف على القبول
اي بطلانه كما قدمنا في باب السلم (والحاصل) ان الكلام في أن الاقرار يريد بالرد الا في مسائل
وهاتان المسألتان ليستامهما واحدة فلا وجه لزيادة ذلك قال في كتاب المداينات الاقرار يريد
الرد الا في مسائل * الاولى اذا أبرأ المتهال عليه فرد لم يرتد * الثانية اذا قال المدينون أبرئني
فأراه فرد لا يرتد * الثالثة اذا أبرأ الطالب الكفيل فرد لم يرتد وقيل يرتد * رابعة اذا قبله ثم
رد لم يرتد اه الا ان يراد بقوله واستثنى عنه مستثنى من قولهم الابرأى يريد بالرد أى كانه
يستثنى من قولهم ان الابرأى لا يتوقف على القبول الا الابرأى عن بدل العصرف والسلم فانه
يتوقف على القبول ليبطله فاذا كان الابرأى في هاتين المسألتين لا يريد بالرد وان لم يقبله بعد فن
باب أولى اذا رده ثم قبله فانه لا يبطل وبهذا الاعتبار عدلنا في مستثنى عنه فانه قوله
فانه مستثنى عنه (قوله أى على هذا المقال (قوله وتى صدقه فيها) أى في الاقرار بعين أو دين
والابرأى والوكالة والوقف هذا ما تقدمه عبارة العلامة بعد البطل (أقول) ذكر في شرح
الوهبانية خمس مسائل مسألة الوكالة فقال لولا ان تتروك كنت يبيع هذا وكتب بصبر وكبلا
ولو قال لا أقبل بطل وسما في في المقولة لا تسمية امكان تصورها وهذه المسألة الاولى من النظم
وقال أيضا الاقرار والابرأى لا يحتاجان الى القبول ويرتدان بالرد وهما ان الثانية والثالثة من
النظم وقال أيضا اذا سكك الموقوف عليه في الوقف على فلان جاز ولو قال لا أقبل بطل وفي
وقف الاصل لا تبطل وهذه المسألة الخامسة من النظم ثم قال ولو صدقه في هذا كله ثم رده
لا يرتد انتهى فغمر هذا الشارح عبارته الى ما ترى فغمر فيها يرجع الى أربع مسائل مذكورة
في شرح الوهبانية الى الوكالة والمسألة الرابعة من شرح الوهبانية هي حجة الدين عن عليه
الدين لا تصح من غيره قول خلا فزفر كذا الاختار المرص في وقيل الخلاف على العكس وفي
قاضيخان مثله وذكر أبو الباقى انهم انصاع من غير قبول الا انما تبطل بالرد وفي الأخيرة والواقعات
ان عامة المشايخ على ان حجة الدين وابرأى يتم من غير قبول وفي العمادية المذكور
في أكثر الكتب والشروح ان القبول ليس بشرط عندنا وهو الصحيح ثم ذكر عن الصفري
انه يريد بالرد انتهى فغمره خمسة مسائل لكن لم يذكره ولو صدقه في هذا كله الخ الابد
الاربعة الاول وهي الوكالة والاقرار والابرأى والوقف ولا شك ان هذا المقصود لا يفهم من هذا
الشرح (قوله لا يرتد بالرد) قد علمت ان من جملة مرجع الضمير الوكالة وهي عقد غير لازم فكيف
لا يرتد بالرد ويمكن تصورها فيما اذا كانه بشرطه معين وقبل الوكالة فاشترطه بعين ما عين له من قدر
الفن ثم دعاه بالوكالة فلا يقبل ط (قوله وهل يشترط لصحة الرد بجس الابرأى) ذكره

واستثنى عنه مستثنى من
الابرأى وهما الابرأى الكفيل
لا يرتد وابرأى المدينون بعد
قوله أبرئني فابراهمة لا يرتد
فانه مستثنى عنه فلهذا
وفي وكالة الوهبانية وتى
صدقه فيها ثم رده لا يرتد
بالرد وهل يشترط لصحة الرد
بجس الابرأى خلاف

حجة الدين عن عليه أو
ابرأوه لا يحتاج فيه الى
القبول اه منه

الشراء اه قال السيد الجوى أقول وجهه القياس ان الاقرار الثاني عين المقربة أولا
فالتكذيب في الاول تكذيب في الثاني ووجه الاستحسان ان يحتمل انه كذبه بغير حق افترض
من الاغراض الفاسدة فافتطع عنه ذلك الغرض فرجع الى تصديقه بخلاف الحق وزعم الباطل
اه (قوله على ما هنا) أى على ما في المتن والافسأى زيادة عليها (قوله الاقرار بالمرية) فإذا
أقرن العبد الذي في يده حر ثبتت سريته وان كذبه العبد ط (قوله والذهب) فترد في
باب دعوى النسب فيما تصح فيه دعوى لرجل والمرأة انه لا بد من تصديق هؤلاء الا في الولد
ذا كان لا يعبر عن نفسه ومن جهة ما يشترط تصديقه مولى العتاقة لأن يحمل انه اذا عاد الى
التصديق بعد الرد يعجل كافئنا ويدل على ذلك عبارة البحر في المتفرقات فانه قال وقد بالاقرار
بالمال احترازا عن الاقرار بالرق والطلاق والعتاق ونسب والولا فانه لا يترد بالاداء الثلاثة
الاول في البرازية قال لا تخرا عابدك فرد المقوله ثم عاد الى تصديقه فهو عده ولا يبطل
الاقرار بالرق بالرد كما لا يبطل بجمود المولى بخلاف الاقرار بالاهل والدين حيث يبطل بالرد
والطلاق والعتاق لا يبطل بالرد لانهم ما سقط بتم بالمقط وحده وأما الاقرار بالنسب ولاء
العتاقة في شرح المجمع من الولا وأما الاقرار بالنكاح فلم أره الا ان اه فتصور المسائل
لما ذكره ههنا مثل تصوير رلق الاطلاق والعتاق لما علم به ط (قوله والوقف) قال في
الاشباه المقوله اذا رده ثم صدقه صح كافي لاسعاف (قوله في الاسعاف لو وقف على رجل الخ)
بشعره بالرد على المتن ولكن رأيت معزيا للفتا انه ما يوافق المتن وهو لو قال لا قبل يبطل وقيل
لا يبطل وهو المختار عند بعض المتأخرين اه لكن فيه ان الكلام في الاقرار بالوقف لا في
لو وقف وأيضاً الكلام فيما لا يترد لو قبل القبول على ان عبارة الاسعاف على ما في الاشباه
والمنع هكذا ويزاد الوقت فان المقوله اذا رده ثم صدقه صح وهي موافقة لما نحن بذكره من ان
الاقرار لا يترد بالرد لو قبل القبول ومات قبل التراجع من أن الوقت يترد بالرد قبل القبول لا بعده
هو غير ما نحن فيه ونقل الجوى عن الاسعاف ما يناسب هذا فقال ولو أقر لرجلين بأرض في يده
أنه اوقف عليها أو على أولادهما أو نسلهما ألبس ثم من بعدهم على المسالكين فصدقه أحدهما
وكذبه الآخر ولا أولادهما يكون نصتها وقتها على المصدق منهم والنصف الآخر لهما كبير
ولو رجع المنكر الى التصديق رجعت الغلة اليه وهذا بخلاف ما لو أقر لرجل بأرض فكذبه
المقر ثم صدقه فانه لا تصير له ما لم يقبله ثم انابا والفرق ان الأرض المتربوة قيمته الاصل يرد بها
لا حديثه كذبه المقر فإذا رجع ترجع اليه والأرض المقر بكونه املا كترجع الى ملك المقر
بالتكذيب اه وهذا غير ما نقله الشارح عنه كاعتاد وهو المناسب للمقام والامام لان المقر
له قد كذب المقر ثم صدقه يصح تصديقه فتمام (قوله والرق) أى لو قال له أفرقة فانكرتم
ادعاء مصدقه العبد صح ومنه ما قدمه الشارح في كتاب العتق عن الخلاصة فأرأى بعد أن
نعم لم يملك الخ (قوله ويزاد الميراث) أى فلا يعبر عن رد الوارث ارثه من الميراث (قوله كافي
متفرقات قضاء البحر) وعبارة تصديقه بالاقرار بالمال احترازا عن الاقرار بالرق والطلاق
والعتاق والنسب والولا فانه لا يترد بالاداء الثلاثة الاول في البرازية قال لا تخرا عابدك
فرد المقوله ثم عاد الى تصديقه فهو عده ولا يبطل الاقرار بالرق بالرد كما لا يبطل بجمود المولى

على ما هنا تبعاً للاشياء
(الاقرار بالمرية والنسب
وولاء العتاقة والوقف)
في الاسعاف لو وقف على
رجل فتقبله ثم رده لم يترد
وان رده قبل القبول اترد
(و اطلاق الرق) ويكفيها
لا تترد ويزاد الميراث بزيادة
والنكاح كما في متفرقات
قضاء البحر وتمامه غنة

وقيل لادهر المذكور في الكتاب وهل يحسد اناسكر منه قبل لا يحسدوا الاصح انه يحسد
 وروى عن محمد بن سكر من الانسرية انه يحسد لا تقصبل اذا الف ساني يحسد من علمه في زمرات كما
 على سائر الانسرية بل فوق ذلك (يقول الحقيق) قوله الاصح موافق لما اخذاه صاحب المصنوع
 كما هو لكنه مخالف لما نقله فارسيان عن النقيب أبي جعفر ولما نقله البزدي ابي اضرع أبي حنيفة
 كما مر كلاهما في أول المبحث والله تعالى اعلم بما هو واجب هداية المثلث اعني حلال عند أبي
 حنيفة وابي يوسف اذا قصده التقوية لا التلهي وعند محمد حرام وعنه انه حلال وعنه انه
 مكروه وعنه انه توقف فيه مختارات النوازل فيبذروا فيبذروا اذ اطلع اذ في طبع وان اشد
 اذا شرب ما يعلب على ظنه انه لا يسكر من غير اهور ولا طرب جاز عند أبي حنيفة وابي يوسف وهو
 الصحيح لانه بعد من تنسب اليه العصابة رضى الله تعالى عنهم ويندحطه وشبهه وعل حلال وان
 لم يطبخ اذا شرب منه بلاه وعنده أبي حنيفة وابي يوسف فهو المثلث ولا يحسد شارب عندهما
 ولا يقيم طلاقه وان سكر منه وعن محمد انه حرام ويحسد شارب اذا سكر منه ويقع طلاقه
 والاصح فيه قول محمد وكذا المتخذه من الابان اذا اشد فهو على هذا الخلاف اشبه صرحوا
 بكراهية ذان السكران والاستحباب الاعادة فيغيث ان لا يصح اذا كان كالمجنون فذكر * كران
 جمع فمرسه فاصطدم انسانا فالتوكل كان يقدر على منعه فليس عليه فلا يضاف اليه سبه وكذا غير
 السكران لو عاجز عن منعه * زوج بقته الصغيرة باقل من مهرها لو صاحبها جاز عند أبي حنيفة
 امامنا هما فقبل يجوز النكاح لا النقصان وانصر في جمع انه لا يجوز النكاح عندهما ولو في
 سكر اختلاف على قول أبي حنيفة قبل يجوز وقيل لا وهو الصحيح فقط * زوج امرأته محضرة
 سكرى وعرفوا امرأته النكاح اذا لم يذكروا بعد وهو جاز ط وكه بطلاقه فاعلم
 وهو سكران فلو وكه وهو سكران يقع اذ رضى بعبارته ولو وكه وهو صاحب لايقع اذ رضى
 بعبارته الصاحي لا السكران خ وكيل بيع وشراء اذا سكر فيبذروا فلو يعرف البيع
 والشراء والقبط قال فنجبر جازعة مدته على موكله كما بان من قوله لا يبيح كعنه وقال غيره
 لا يجوز في النيبذ ايضا اذ يبيع السكران انما جاز جبراعليه فلا يجوز على موكله فسط
 رد الغصب على سكران ورفع ثوبه للعقوبة في أوائل فصل الضمان انتهت قال بعض
 الفضلاء وهل يدخل في ذلك تصرفات اصبي السكران من اسلامه وغيره وكانت واقعة القنوي
 تامل (أقول) الظاهر انه لا يدخل في ذلك لان البالغ السكران من محرم جعل مخاطبا جزاله
 وتغليظا عليه والصحيح ليس أهلا للزجر والتغليظ كذا ذكره في المواضع الجوزية (قوله بطل
 اقراره) قال في الذخيرة من أقول انسان بشي وكذب المقر له فقال المقر أنا أقدم بينه على ذلك
 لا تقبل بينته اه يعرى ولو عاد المقر في الاقرار انما وصده المقر له كان للمقر له ان يؤاخذ
 باقراره الثاني تنازعانية والمعنى انه اذا كذب ثم صدقه لا يعمل تصديقه الا في المواضع
 المذكورة فانه يعمل تصديقه بعد التكذيب ط (أقول) وما نقله في تنازعانية استحسان
 والقياس أن لا يكون ذلك وفي الذخيرة وصدقه المقر له بان قال لك على أنفس درهم فقال المقر له
 أجل لي عليك ولو أقربا لبيع وبه المشتري ووافقه المقر في الجود ايضا ثم ان المقر ادعى
 الشراء لا يثبت الشراء وان أقام المشتري بينة على ذلك ولو صدقه البائع على الشراء يثبت

(المقر له اذا كذب المقر بطل
 اقراره) لما تقر له بغير تدبير
 (الافى) ست

ولو زنى - مد اذ اصحا ولو اقرانه - كرم من خوطا له الم يحد حتى يعفو فيه قرأ وتقرم عليه البينة
ولو اقر بشئ من الحد - ولم يحد الا في حد قذف وتقام عليه الحد واذ اصحا قال في الهداية
لا يحد السكران حتى يعلم انه سكران التبيذ وأنه شر به طوعا ذا السكر من المباح لا يوجب الحد
كالبيع وابن الرمال وكذا شرب السكر لا يوجب الحد ولا يحد السكران حتى يزول عنه السكر
تخصه بالاعتقاد الانزجار والسكران الذي يحد عند أي حيلة هو من لا يقتل منطلقا لا قليلا
ولا كثيرا ولا يبعث الرجل من المرأة وعنده ما من به ذى ويخط كلامه اذ هو السكران في
العرف واليه مال أكثر المشايخ والمعتبر في القدرح الم - كفي حق الحرمة ما قال اجماعا اخذا
بالاحتياط انتهى وقد منعنا عن الاشباه ان الفتوى على قوله - ما في انتقاص الطهارة وفي
بينه ان لا يكره انه يستثنى سقوط القضاء من قوله - الم السكر بباح كآخاه فانه لا يقطع عنه
وان كان أكثر من يوم واليه لانه بقوله قال قاضيان يجوز جيع تصرفات السكران الالردة
والاقرار بالحدود والاشهاد على شهادته وفي محل آخر منه من سكر من خمر أو شراب
متخذ من أصل الخمر وهو العنب والزبد والتمر كيدوم ثلث وغيره ما ينفذ جميع تصرفاته
عندنا وبه أخذ جماعة المشايخ وقال الح - بن زياد والطحاوي والكرخي والم - قار ومالث
والشافعي في أحد قوليه وداود الاصفهاني لا يصح منه تصرف ما ورد له لا يصح عندنا استصفا
اذ السكر واجب النبي لا واجب الاثبات وعن أبي يوسف انه كان يأخذ بالقاس ويقول
تصح ردة اته - قال الخوضي قاض بقول واحد من هؤلاء - فذاؤه واختلاف المشايخ
فيما يتخذ من حبوب وغار وع - ل من قال بوجوب الحد بالسكر به يقول ينفذ تصرفاته يكون
زجره ومن قال لا يجب الحد به وهو النقيب أبو جعفر والامام السرخسي يقول لا ينفذ
تصرفاته ولو شرب شرابا - لو اقر بواقعه وذهب عقله بالاصداع بالاشرب فطلق قال محمد
لا يقع وبه بقى هذا كله في الشرب طاعة ما لم يكرها نطق فالصحيح انه لا يقع وفي محل آخر منه
ولو شرب الخمر مكرها أو اضرورة وسكره فطلق اختلافوا فيه والصحيح انه لا يلزمه الحد لا يقع
طالقه ولا تنفذ تصرفاته ولو سكر مما يتخذ من حبوب وفواكه وع - ل اختلافوا فيه قال النقيب
أبو جعفر انه كالا يلزمه الحد لا تنفذ تصرفاته قاضيان لو كانت الخمر مغلوقة بالماء تحرم اليكن
لا يحد شاربه اما لم يسكر وفيما سوي الخمر مما يتخذ من عنب وفرييب لا يحد شاربه مالم يسكر
ومن سكر بالبيع فالصحيح انه لا يحد ولا يصح تصرفاته ولا تقع ردة ابن الهمام - عدم وقوع
طلاق السكران بالبيع والافيرن اعدم المعصية فانه يكون للداوى غالباً فلا يكون زوال
العقل به بسبب هو معصية - حتى لو لم يكن للداوى بل الله وادخل لا ثقة قصد الغي - اقول
يقع وقال أيضا اتفاق مشايخ الحنفية والشافعية بوقوع طلاق من زال عقله باكل الخمر
وهو المسعى رقى القنب تنموهم بجرمته اتفاقاً من متأخريهم - اذ لم يظهر أمر الحشيش في
زمن المتقدمين سقى طلاق السكران غير واقع وبه أخذ كثير من مشايخنا بطريق وهو قول عثمان
رضي الله تعالى عنه - نبيذ عسل وتين وحنطة وشعير وذرة حلال وان لم يطبخ عند أي حيلة
وأبي يوسف اذا شرب بلا هو ولا طرب اقله عليه الصلاة والسلام الحرم من هاتين الشجرتين
واشاروا الى كرم ونخل خص التحريم به اذ المراد به ان الحكم ثم قيل يشترط الطبخ لباحته

ان لا تلحقه احكام المرتد من جنونة ذنوبه ونحوه فراجع امام من ثبت ربه بالبينه وانكر فان
انكره بقرينة قلزمه احكام المرتد كصر حوايه (قوله وشرب الخمر) أي اذا قرأ وهو سكران بانه
شرب الخمر الذي هو فيه أو غيره لا يصح اقراره فلا يقام عليه الحد وانما ترتب على البينة مثلاً
الاحكام ط (قوله لا يعتبر) أي اقراره (قوله الا في سقوط القضاء) أي قضاء الصلاة لا يزيد
من يوم وإليه فتد قط بالانغماس بالسكر لانه يصنع كافي الاشياء (قوله) ونعامة في احكامات
الاشياء) وعبارتها احكام السكران هو مكاف لقوله تعالى لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى
حتى تعلموا ما تقولون ونهاهم حال السكر فان كان السكر من محرم فالسكران منه هو المكلف وان
كان من مباح فلا فهو وكالمعنى عليه لا يقع طلاقه واختلاف التصحيح فيما ذاك سكر مكرها أو
مضطر اطلاق وقد مرنا في القوائد أنه من محرم كالصاحي الا في ثلاث لردة والاقرار بالحدود
الخاصة والشهادة على شهادة نفسه وزدت على الثلاثة تزويج الصغير والصغيرة باقل من مهر
المثل أو بأكثرفانه لا ينفق الثانية الوكيل بالطلاق صاحبها اذا سكر فطلق لم يقع الثانية الوكيل
بالبائع لو سكر فباع لم ينفذ على موكله لاربعه عصب من صاح وردد عليه وهو سكران وهي
في تصور العمادى فهو كالصاحي الا في سبع فواخذ باقوله ووافاه الله واختلاف التصحيح بما
اذا سكر من الاثر به المتخذة من الحبوب أو العسل والفتوى على انه سكر محرم فيقع طلاقه
وعتاقه ولو زال عتقه بالبيع لم يقع وعن الامام انه ان كان به لم أنه بيج حيز يشرب يقع والا فلا
وصرحوا بكراهية اذان السكران واحتجاب اعادته بغيره ان لا يصح اذانه كالمجنون وأما
صومه في رمضان فلا شك انه ان هضا قبل خروج وقت النية انه يصح اذاني لانا
لا نشتط التيميت فيها واذا خرج وقتها قبل صومه أثم وقضى ولا يبطل الاعتكاف بسكره
ويصح وقوفه بعرفات ~~كالمعنى~~ عليه اعدم اشتراط النية فيه واختلافه في حد السكران
فتقيل من لا يعرف الارض من السماء ولا الرجل من المرأة وبه قال الامام الاعظم وقبل من
في كلامه اختلاف وهو ذيان وهو قوله ما وبه أخذنا كثر المشايخ والمعتبر في قدح السكر في
حق الحرمة ما قاله احتياطاً في الحرمان والخلاف في الحد والفتوى على قواهم في انتفاض
الطهارة في يمينه لا يسد كركا يذاه في شرح الكنز * (قنبه) * قواهم ان السكر من مباح
كالانغماس يستثنى منه سقوط القضاء فانه لا يسقط عنه وان كان أكثر من يوم وإليه لانه
يصنعه كذا في المحيط انتهى ما ذكره في الاشياء قال في نور العين ويلحق السكران بالصاحي
في العبادات والحقوق فيلزمه جسدته لا وقضاء الصلاة شيخ واذا فاق يلزمه الموضوع
لو كان بحال لا يعرف الذك من الانثى لا كغنى عليه ومن سكر من شرب محرم أو من المثلث
لزمه كل التكاليف الشرعية ويصح جميع عباراته ونصرفانه وما يشرب مكرها أو طائعا
يزدوى * السكر لو بباح كشراب مكره ومضطر وشرب دواء وشرب ما يتخذ من حبوب وعسل
عند أبي حنيفة كالانغماس يمنع من صحة طلاق وعتاق وسائر التصرفات والسكر بمضطر ذكر
من كل شراب محرم ونبذ المثلث ونبذ الزبيب المطبوخ المعتق لا ينافي الخطاب فيلزمه جميع
احكام الشرع ونصح عباراته كالبطلان وعتاق ويصح وشراء وأقارب ويصح اسلامه
لارذنه انصه انا ولو اقر بقصاص أو بامر سيئ الزمه ~~كالمعنى~~ ولو قذف أو أقر به لزمه الحد

وشرب الخمر وان سكر
كثير به
(بشرط مباح)
مكرها (لا يعتبر بل هو
كالانغماس الا في سقوط
القضاء ونعامة في احكامات
الاشياء)

لا صراحتها كافر لا يفرق بينهما ما اورد (قوله اوشة) اى فى الاخيرة وهى قوله هذه
 السارقة فعلت كذا اى ولم يكن لثقتى فى الوصف من شقة بوجه لان اوجه فى الواو
 فان كل امثلة النداء تصلح للشمس وبنفوذ الشتم فى الاخيرة ط (قوله بخلاف هذه سارقة)
 وكذا هذه السارقة بلام التعريف الحاصل ان الاعتبار الى محيى الوصف خبر اقبى توى حينئذ
 كونه معر فاء او مذكر بخلاف محيىه عندنا مخبر به على الشتم مذهب المصريح به فى الظاهر
 الجامع الكبير وعليه كلام السكاكى فيظهر منه ان تذكير هذه الاوصاف فى عبارة اصناف ليس
 للاحتراز (قوله حيث ترد بادى) اى لو اشتراها من لم يعلم به هذه الاخبار ثم علم ط (اقول)
 فيه نظرا لان الشرط فى رد المبيعة بالعب ان يوجد عند المشتري والبايع فلو اقر البائع بالعب
 عنده ولم يوجد عند المشتري لا ترد بل يكون قد زال نامل (قوله بخلاف الاول) فان السيد
 لا يخفى من اثبات هذه الاوصاف انها (قوله بطريق محظور) متعلق بالسكران (قوله محرم)
 لا حاجة اليه (قوله صحيح) لتكليفه شرعا لقوله تعالى لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى خاطم
 تعالى ونهاهم حال سكرهم اشتباه (قوله اقيم عليه الحد فى سكره) اهله سبق قلم والى جواب
 القصص لانه لا فائدة فى انتظامه وأشار الى ان الحد منارة بقصد به نادى باصال الامم اليه
 وهذا لا يحصل فى حال السكر فلا يقيم عليه فيه لانه لا يحبس به الحد الشرب والقذف وتارة يقصد
 به نادى به غيره او يتحمل غرته وان اقيم فى حال السكر ابقاء اثره بعد كاد قد فانه ان كان فى
 النفس يحصل به ازهاق الروح فلا فرق ان يكون فى حال السكر او فى حال الصحو والحصول
 التصويبه وهو غير غيره ان يفعل كنهله وكذا فاعادون النفس القصد به يحصل فى حال سكره
 وينبغي ان يكون حد السرقة كذلك ابقاء اثره بعد العصور (قوله وفى السرقة يضمن
 المسروق) اى لو اقر بالسرقة يتضمن ذلك الاقرار حتى اقله وهو اطامة الحد وحق العبد وهو
 ضمان المال فلا يلزم الحد وانه بالشبهة اتوا بصح فى حق العبد فيضمن المال المسروق (قوله)
 بعدى افندى) وعبارته من انك وقال صاحب النهاية ذكر الامام القوتنا فى ولا يحد السكران
 باقراره على نفسه بل انما السرقة لانه اذا حصل اقراره بطل اقراره ولكن يضمن المسروق
 بخلاف حد القذف والقصاص حيث يقيم عليه فى حال سكره لانه لا فائدة فى التأخير لانه لا يملك
 الرجوع لانهم امنى حقوق العباد فاشبه الاقرار بالمال والطلاق والعاق انتهى ولا يخفى عليك
 ان قوله لانه لا فائدة فى التأخير محتمل بحث وفى مراح الدراية بخلاف حد القذف فانه يحبس
 حتى يصحو ثم يحد للقذف ثم يحبس حتى يخف منه الضرب ثم يحد لاسكره كره فى المذهب وطوى
 معراج الدراية قد يبالا اقراره لانه لو اقر او سرق فى حاله بعد بعد الصحو بخلاف الاقرار وكذا فى
 الذخيرة انتهى انتهى (اقول) لكن فى قوله بخلاف الاقرار ان الاقرار كذلك فما وجه المخالفة
 نامل (قوله الاقبا يقبل الرجوع كالردة) اى ولو بسبب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فانها
 كسائر القاطات الردة خلافا لقدمه الشارح فى باب او كتب عليه سدى الواو درجه الله تعالى
 كتابه حسنة حررهم ان القبول هو المذهب وان عدم القبول هو مذهب مالان رحمه الله تعالى
 فارجع اليه والحكمة فى عدم صفة اقراره فيما يقبل الرجوع ان الردة مبنية على الاعتقاد وهو
 يعقد وجود الله تعالى ولا عقل لمع السكر ولو اقر ولو اوردنى سكره لانصح رده وعليه فينبغي

اوشة لا اخبار (بخلاف
 هذه سارقة او هذه اشفة او
 هذه زانية او هذه مجنونة)
 حيث ترد بادى هالاه
 اخبار وهو لثقتى الوصف
 (وبخلاف باطالى او هذه
 المطلقة فعلت كذا) حيث
 تطلق امر الله كنه من
 اثباته شرعا فله لى ايجابا
 ليكون صادقا بخلاف
 الاول درر (اقول وار
 السكران بطريق محظور)
 اى ممنوع محرم (صحيح) فى
 كل حق فلو اقر بشرب اقيم
 عليه الحد فى سكره وفى
 السرقة يضمن المسروق
 كما بسطه بعدى افندى فى
 باب حد الشرب (الافيه) ما
 يقبل الرجوع كالردة
 و) حد الزنا

الشهادة لان حريته في الظاهر وهو يصلح للدفع لالا سنهاق اه (قوله المقرة) فاعل يرث
 اى ولا يورث الكل أو الباقي المقرة (قوله رثته العصبية المقر) لانه لما مات تفرق الولاء اليهم
 بخلاف ما اذا كان حيا درر وذلك لان قراره بلق لا يظفر في حقهم فلو كان عصبية لأولاده
 نحن قبل الاقرار احرار يرثون ومن بعدهم من امة ارقاء لا يرثون فتدبر ط والحاصل ان
 الاقرار بحجة قاصرة فسادا م حيا بكون ارث العتق للمقرة عند عدم الوارث وبعدم موت
 المقر ينتقل الولاء لعصبته فيكون الارث لهم فلا ينفذ قراره عليهم وبمنه ينفقون الميراث دون
 المقر (قوله لانه لا عاقلة له) ان الذي اعنته صار رقيقا والمقر له ل يظهر حكمه في حق ذلك
 العتق (قوله ولو جنى عليه يجب ارش العبد) وعليه فقد صار له قرار بحجة متعدي في حق
 لمحق عليه فينبغي زيادة هذه المسئلة على الست المتقدمة آنفا (قوله لان حريته بالظاهر)
 لاننا نظرنا فيها الى المظهر هو ربة المعتق حال اعاقفه (قوله قال رجب ل لا تخفى عليك ان الخ)
 (أقول) هذه المسائل معروفة أو منكورة أو مكررة أو مقررة وانما البريضي ان ينفذ كره عند قول
 المصنف في كتاب الاقرار قال أليس لي عليك ألف فقال لي الخ لوجه بين الاول انهم من قبيل
 نعم والثاني انهم انطيمية ارتنهم واترن فنظير الاول قوله الحق ونحوه لان المفعول المطابق
 أو المنعول به لا ينفذ بنفسه لان الهاء لا بد له من مرجع سابق ونظير الثاني قوله الحق - حق
 ونحوه لانه كلام تام غير محتاج الى ما قبله وكذلك ارتن ثم هذه الانفاط الرواية فيها النصب
 وعلمه كلام المصنف حيث صرح به في المنكرة اما بكونه على المصدرية والتقدير القول الحق
 الخ أو بكونه مفعولا به أى ادعت الحق الخ وجاز في الكل الرفع على انه خبره متداخلة وذو
 يدل عليه نحوى الكلام فالتقدير قول الحق أو دعوى الحق الخ ولو تقدير مجرور فله وجه أيضا
 فيكون التقدير قول الحق أو دعوى الحق الخ ولو لم يرد به ربه فيجعل على ربه خدمته - فالاختلاف الحكيم
 في الجميع في الصحيح كذا في الجامع العاملى (قوله ونحوه) بان كرر اليقين أيضا مرفعا
 أو منكرا (قوله أو قرن به البر) فبديه لانه لو قرن به بالصلاح لم يكن اقرارا لان الصلاح
 محكم في الراد القول لا يوصف به فيكون أمرا بالصلاح والاجتناب عن الكذب فيجعل
 ما قرن به عليه اطلقه وان كنهه مقيد بالنصب اذ لو رفع يكون جملة تامة من مبتدأ وخبر ولا يجعل
 جوابا للمساءلة بغير خلاف تذكر به هذه الانفاط حيث يعمل على التاكيد وأشار بالقياسنة
 الى ان البر لو انقر مدعفا أو منكرا أو مكررا لا يكون قرارا لعدم العرف عبد الحليم (قوله
 البر حق) هذا عما يصلح للاخبار ولا يتعين جوابا والذي في نسخة الدرر البر الحق وهو في بعض
 النسخ كذلك وهو ظاهر فانه يجعل على الابدال ط (قوله لانه كلام تام) من مبتدأ وخبر
 مستقل بنفسه وهذا هو المنطوق وجعله جوابا لانها باعتمادها لا لالة الحال وذاتا في مقابلة
 وقوله لانه لا يصلح للابتداء أى لا يكون كلاما مبتدأ وهذا هو الظاهر أولا يصلح لان يكون
 مبتدأ لانه لو رفع يكون خبرا مبتدأ بغير بدالة الحال وهو قول أو دعوى على ما شربنا
 اليه (قوله باسارفة الخ) ما أخذ هذه المسئلة بتقاربه من باب الاقرار بالعيب في الجامع
 الكبير واتيان المصنف في اخر باب العيب انصب من اتيانهم هنا كما لا يخفى (قوله لانه
 نداه) أى فيما نداه والآخر والنداء اعلام للتأدي واحضاره لتحقيق الوصف ولهذا هو

(المقرة) قال مات المقر ثم
 العتق في رثته العصبية
 المقر) ولو جنى هذا العتق
 سعى في جنايته لانه لا عاقلة
 له ولو جنى عليه يجب
 ارش العبد وهو كالمملوك
 في الشهادته لان حريته
 بالظاهر وهو يصلح للدفع
 لالا سنهاق (قال) رجب
 لا تخفى عليك ان الخ
 فقال في جوابه (الصدق
 أو الحق أو اليقين أو نكر)
 كقوله حق ونحوه (أو كرر
 افظ الحق أو الصدق)
 كقوله الحق الحق أو حقا
 حقا) ونحوه أو قرن به البر
 كقوله البر حق أو الحق بر
 الخ (فأقر أو ولو قال الحق
 حق أو الصدق صدق صدق
 أو اليقين بقر لا) يكون
 اقرارا لانه كلام تام بخلاف
 ظاهر لانه لا يصلح للابتداء
 فجعل جوابا في كتابه قال
 ادعت الحق الخ (قال
 لانه باسارفة بازانسة
 يا مجنون يا أبله أو قال
 هذه السارفة فعات كذا
 وباعها فو جديا واحد
 منها) أى من هذه العيوب
 (لا ترد به) لانه نداه

يقول تزوجها بشرط حر يثا ولده منها فلا تصدق في ابطال هذا الحق **ا** مخ أى فمكون
اولادها بعد الاقرار احرار وهذا ليس على اخلاقه انما لاشبه بمجهول النسب اذا اقر بالرق
لانسان وصدة المقر له صح وصار عبدا وهذا اذا كان قبل نكاح الحربه بالقضاء ما بعد قضاء
القاضي المجهد كابل أو بالقصاص في الاطراف لا يصح اقراره بالرق بعد ذلك **ا** (قوله)
يرد عليه أى على عدم صحة قراره الى حقه (قوله) اتناص طلاقها) وكذا عدتها كانت
(قوله) كما حقه في الشرع بلاية) حيث قال ويرد على كون قراره غير صحيح في حقه اتناص
طلاقها لانه نقل في المحيط عن الميسوطان طلاقها اثنتان وعدتها - يضمن بالاجماع لام صارت
أمة وهذا حكم يخصها ثم نقل عن الزبادات ولو طلقها الزوج نطليقتين وهو لا يعلم باقرارها ملك
عليها الرجعة ولو علم لا يملك ذلك كفى الجاسع لا يملك علم اولم يعلم قبل ما ذكره في الزبادات قياس
وما ذكره في الجاسع اتناص وفي الكفاي الى واقرت قبل شهر من فهمامدته وان أقرت بعد
مضى شهر من فاربعة والاصل انه متى أمكن نكاح ما قبل فوته باقرار الغير ولم يندرك
بطل حقه لان فوات حقه مضاف الى تقصيره فان لم يكن النذارك لا يصح الاقرار في حقه فاذا
أقرت بعد شهر أمكن الزوج التدارك و بعد شهر من لا يمكنه وكذا الطلاق والعدة حتى
لوطاقتها اثنتان ثم أقرت تلك الثالثة ولو أقرت قبل الطلاق بين اثنتين ولو وضعت من عدتها
حيضان ثم أقرت تلك الرجعة ولو وضعت حبيضة ثم أقرت تين بحبيضتين **ا** قلت وعلى ما في
الكفاي لاشكال لقوله ان فوات حقه مضاف الى تقصيره ثامل (قوله) وفرع على حقه
الاولى ان يقول على قوله لا في حقه (قوله) بمجهول النسب) فبذبحه احترازا عن علم نسبه
وحرية فلا يصح اقراره بالرق كالكذب الباطل كما لا يخفى وكذا من علم انه عتيق الغير ويصح
هذا الاقرار من المجهول ولو كان صبيعا لم ينعكس كفى تنوير الادهان ويستثنى منه اللقيط حيث
لا يصح اقراره بانه عبد لانه لا اذا كان بالغاً أو بالاعود وفي الاشبه بمجهول النسب
لو اقر بالرق لانسان وصدة المقر له صح وصار عبدا ان كان قبل نكاحه بالقضاء ما بعد
قضاء القاضي عليه مجهد كابل أو بالقصاص في الاطراف لا يصح اقراره بالرق بعد ذلك واذا
صح اقراره بالرق فاحكامه بعده في الجنائيات والحدود احكام العبيد وفي انتفاء بصدق الاق
خسة زوجته ومكاتبه ومدره وام ولده ومولى عتقه انتهى (أقول) وهذا بقيد مجهولة النسب
ايضا (قوله) صح اقراره في حقه) أى وصار عبدا ان كان قبل نكاحه بالقضاء كما علمت
(قوله) دون ابطال العتق) أى دون ما يتعلق بعصبة المقر من ارث المعتق بعد موت المقر
(قوله) يرثه وارثه الخ) لانه مقدم على العتق (قوله) والا) صادق بان لم يكن له وارث أصلا
أو وارث لا يرث الكل كما حد لزوجة بين (قوله) فبث الكل) أى ان لم يكن له وارث أصلا
(قوله) أو الباقي) ان كان له وارث لا ينفرد (قوله) منفرد (قوله) كافي وشرع بلاية) الاولى شرع بلاية
عن الكفاي لقوله كذا في الكفاي وعبرة اشترط بلاية عن المحيط وان كان لم يثبت كان
ال نصف او النصف للمقر له **ا** فلم ان المراد بالوارث ذوالارث أو العصبه وان كان
المقر له مقدما على الرد وهل يقدم على ذوى الارحام يرجع قال في الشرع بلاية وان جنى هذا
العتيق سعى في جنائيه لانه لا عاقلة له وان جنى عليه يجب عليه ارض العبد وهو كامل لو لم يكن

يرد عليه اتناص طلاقها
كما حقه في الشرع بلاية
(وحق الاولاد) وفرع
على حقه بقوله (ولا يطل
النكاح) وعلى حق الاولاد
بقوله (أو اولاد) حيث قبل
الاقرار وما في بطنها وقت
اقراره وله م قبل
اقراره بالرق (بمجهول
النسب حر عبدا ثم اقر
بالرق لانسان وصدة مقره)
المقر له (صح) اقراره في
حقه فقط (دون ابطال
العتق فان مات العتيق يرثه
وارثه ان كان له وارث
بمنعكس التركة (والانثى)
الكل أو الباقي
وشرع بلاية

ادعى ولد الامة المبيعة وللمدعى اخ ثبت نسبه فتعدى الى حرمان الاخ من الميراث الخاصة
 المالكات اذا ادعى نسب ولد حر في حياته اخيه صحت وميراثه لولده دون اخيه المارسة باع
 المبيع ثم اقران المبيع كان المبيعة وصداقه المشتري فله الرد على بائعه بالمبيع كذا في الجامع
 قال الجوزي قوله لو اقر المورث الخ قال بعض الفضلاء يؤخذ من هذا جواب حادثة لم أجدها فيها
 نقه وهو ان رب الدين اذا اراد حبس المدين وهو في اجارة الغنم لم يحبس وان بطل حل وحز
 المستاجر فهذا يشير الى انه يحبس وان بطل حل المستاجر وقوله ولو اقرت مجهولة النسب الخ
 وقعت حادثة بالقاهرة وهي ان شخصاً اقر في مرض موته بان فلان اخي وشقيقه وله هذا المقر
 اخت شقيقة والمقر له غير اب المقر وكل منهما حر الاصل من الاب وصداقتي على اقرار اخيه احتج
 لا بشار كهايت المال وهي شافعية المذهب وثبت الاقرار بين يدي قاض منفي وحكم بصحته
 قاض شافعي ففاز صاحب بيت المال المقر له ودارسوا لهم بين العلماء ففهم من ايجاب بعضه
 الاقرار وهم الاثر ومنهم من ايجاب بطلانه ومنهم علامة الوری الشمس لرمي معلل بانه
 محال شرعي ان يستحيل ان يكون لو ادأبوان وقال بعض الفضلاء من الحنفية مقتضى مذهبا
 طلان الاقرار أي في خصوص هذه المسئلة والا فلا يستعمل شرعاً ان يكون للواحد ادأبوان
 أو ثلاثة الى خمسة كافي ولد الجارية المشتركة اذا ادعاء الشر كابل قد ثبت نسب الواحد الحر
 الاصل من الطرفين كما في اللقيط اذا ادعاء رجلان حران كل واحد منهما ما من امرأة حره كما
 في الترخانية اه (قوله ولم ترها صريحة) وهذا البحث صاحب النسخ ومثله في حاشية
 الاشياء للعموي كما قدمناه قريباً (قوله وعندهما لا) لما لفت على من يرجع قول الامام على
 قوله ما صرح به ذكر قوله ما في المتن فان عا. ته كعادة ارباب المتون المألوفة ان تصرح بقوله ما
 ايضا عذر بمكان قوله ما على قوله وكذا عند التساوي بينهما كما في المولى عبد الحليم ولكن ياتي
 تصحيح قول الامام (قوله فلا تحبس ولا تلزم) لان فيه منع للزوج عن غشها وانما اقرارها
 فيما يرجع الى بطلان حق الزوج لا يصح انتهى درر والظاهر انه على قوله ما بامرأها
 القاضي بالدفع ويبيع عليها ما يباع في الدين ط (قوله افتاء وقضاء) منصوب بين على الحال
 (قوله لان اغتال الخ) فيه نظرا داله لخاصة والمدعى عام لانه لا ينفاه فيما اذا كان الاقرار
 لاجنبي وقوله ليتوصل بذلك الى منه بالمحبس عند لا ينفاه رأياً اذا الحبس عند القاضي لا عند
 الاب فاذا المول عليه قول الامام اه اذ لم يستند في هذا التصحيح لاحد من ائمة الترخيم
 ط لكن قوله الحبس عند القاضي مخالف لما مر في باب ان الخمار فيه للمدعى (قوله في
 حقه خاصة) أي في بعض الاحكام فانه يظهر في حق الزوج في المسئلة قبل حتى لو جازت
 بولده بعده يكون له كماله قوله ويملك عليها الزوج طلقين فقط وقد كان يملك عليها اثلاثا وهذا
 عند أبي يوسف في حق الاولاد واجامع في الطلاق والعدة فان طلاقها اثنتان وعدتها
 حاضتان وقد كان يملك عليها اثلاثا وتعد بثلاث حاض والعدة حق الزوج وحق الشرع وقد
 ظهر اقرارها في حق غيره كما نقله الشربلاني عن المحيط عن الميوط (قوله فولد) التقرير
 غير ظاهر ومحله فيما بعد والظاهر ان قال فيكون رقيقة له كافي العزيمة وباتي قريباً (قوله
 رقيقين) عند أبي يوسف لانه حكم برقيقته او ولد الرقيقة رقيقين درر (قوله خلافاً للحمدة) هو

ولم ترها صريحة (وعندهما
 لا) تصدق في حق الزوج
 فلا تحبس ولا تلزم
 درر قلت وفيه غش ان
 يعول على قوله ما افتاء
 وقضاء لان الغالب الاب
 يعاها الاقرار له أو لبعض
 أقراره ليتوصل بذلك الى
 منه بالمحبس عنده عن
 زوجها كما وقعت عليه صارا
 حين ابتليت بالنساء كذا
 ذكره المصنف (مجته وله
 النسب اقرت بالرقي لانسان)
 وصداقه المقر له (واها زوج
 واراد منه) أي الزوج
 (وكذبها) زوجها (صح في
 حقه خاصة) فولد على بعد
 الاقرار رقيقين خلافاً للحمدة
 (لا) في (حقه)

على المديون فتدأقر بدين على الميت هو لا يتدفق في حق الوارث الاخر ويتدفق في حقه خاصة
والدين مقدم على المراث فاستغرق نصيبه فلا يأخذ منه شيئاً كما اذا أقر عليه مدين آخر فله
المقر كما مر قبيل باب الاستثناء ولا يجوز في هذا المسئلة الخلاف السابق كما لا يخفى على الحاذق
(قوله بعد حلقه) أي حلف المنكر لا لجل الاخ لا لجل الغريم لانه لا ضرر على الغريم فلا يتأني
ماتى ولو نكل شارك المقر في الخمسين (قوله لكنه الخ) الاستدراك يقتضي أن لا يحلف في
الاولى وبه صرح الزبلي وهو يخالف لما قدمه عن الاكل ومر جوابه (قوله لا يحلف) أي
المنكر بالله ليهلم انه قبض الدين فان نكل برئت ذمة المدين وان حلف دفع ان نصيبه بخلاف
المسئلة الاولى حيث لا يحلف لحق الغريم لان حقه كله حصل له من جهة المقر فلا حاجة الى
تحليفه وهذا يحصل الا لان نصيبه حلقه زبلي وقد وثق ابوالسعود بين العبارتين كما ذكرنا
وحينئذ اندفع ما ابتداء الحاي من التنافي وحينئذ قد حلف لا يحلف بخلاف لما قاله الاكل
في المسئلة الاولى يحلف الاخ بالله الخ ولعل الذي نقاه الزبلي الحلف لحق الغريم والذي قاله
الاكل لحق أخيه المقر لا كل من اذا أقر بشئ لزمه يحلف عند انكاره بقضي عليه بالانكول
تأمل وفي الدرا المنقوي ولومات عن ابنه بن وكلا لا يصح ما الميت دين على شخص فاقرا أحدهما
بقبض أخيه نصيبه صح في حقه وحينئذ فالنصف الباقي لا آخر بعد حلقه قات وكذا
الحكم لو أقر بقبض كله امكن هنا يحلف لحق الغريم ذكره الزبلي وغيره اهـ والحاصل ان
في المسئلة الاولى لا يحلف لحق الغريم لان حقه كله حصل له من جهة المقر فلا حاجة الى تحليفه
بخلاف المسئلة الثانية فانه يحلف المنكر بالله ما علم انه قبض الدين فان نكل برئت ذمته وان
حلف دفع اليه نصيبه والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(فصل في مسائل شتى)

قال عزمي زاده أقر صاحب التمسك حل هذه المسائل مهمه وأدرجه تحت زياده على سائر
المثون واقفى صاحب الدرر رائره والتخب المسائل المذكورة فيه من السكافي اهـ والشارح
رحمه الله تعالى جمع بين ما في في التمسك وبين ما مر به عادة المثون من ذكر مسائل شتى
فترجم بها وفيه ظرفية الشيء في نفسه لان الفصل هو المسائل الآن بقية الفصل مراد به
الالفاظ والمسائل مراد بها المعاني فيكون من ظرفية الدال في المدلول (قوله المكافئة) أي
العاقلة الباقية أي وهي حرة أو ما ذنبت ط (قوله فكذب زوجها) أما زادتها فليظهر في
حقه اتفاقاً (قوله أيضاً) أي كما يصح في حقه هاتركا نظره (قوله ولا يتعدى الى غيره) لان
كونه جهة اغما هو في زعم المقر وزعمه ليس جهة على غيره ولذا لا يظهر في حق الولد والمقره بخلاف
البينة فانها جهة في حق الكل لان حجيتها بالقضاء وهو عام حوى (قوله وهذا أحدى
المسائل الست) الثانية لو أقر المؤجر بدين لواقف له الامن عن العين المؤجرة فله الدائريه ما وان
تضرر المستأجر قال الشيخ صالح في هذا اشارة الى ان رب الدين اذا أراد حبس المديون وهو في
اجارة الغير يحبس وان بطل حق المستأجر فله دفعها فوافق بحث المؤلف الا في الثالثة لو
أقرت بجهولة النسب بانها بنت أبي زوجها او صدقها لابي انفسخ النكاح بينهما ومنه حل الاب
الجذب بخلاف ما اذا أقرت بالردة ولو طلقها فثنتين بعد الاقرار بلرق لم يجلل الرجعة الرابعة اذا

(ولاد آخره خبون) بعد
حلقه انه لا يبع لم أن أباه
قبض شطرا المائة قاله
الاكل قات وكذا
الحكم لو أقر ان أباه قبض
كل الدين لكنه هنا يحلف
لحق الغريم زبلي

(فصل في مسائل شتى)

(أقرت الحرة بالمكافئة بدين)

لا آخر (فكذب زوجها)

صح افـ رارها (في حقه)

أيضا عند أي حبيسة

(فحبس) المقره (وتلازم)

وان تضرر الزوج وهذا

أحدى المسائل الست

الخارجة من قاعدة الاقرار

بجهة قاصرة على المقر

ولا يتعدى الى غيره وهي في

الاشياء ويغني أن يخرج

أيضا من كان في اجارة غيره

فاقر لا آخر بدين فان له

حبسه وان تضرر المستأجر

وهي واقعة القنوى

باطنا ان يدفع له التركة ان كان صادقا في اقراره لانه يعلم استحقة اقامه المال والقول الثاني لثاني
 انه ثبت نسبه ويرث به قال احمد ونقل عن أبي حنيفة وقيل لا يثبت ولا يرث به قال داود
 وقال أبو يوسف لا يثبت نسبه الابن اقرار اثنين من الورثة وعند مالك يرث المقر له ولا يثبت نسبه
 لا اذا أقر به عدلان من الورثة أو أقر به عدل وصدقه عدل آخر من الورثة هذا غاية ما رأيت ثم
 رأيت بعض الافاضل أوضح المقام بقوله بيان الملازمة ان الاقرار لا يصح لامن وارث واذا
 صح هذا الاقرار صار هذا الاخ مع وجود الابن غير وارث واذا صار غير وارث لم يصح الاقرار
 بالبنوة فلم تحصل فائدة فصار هذا الاقرار عبثا وانما انه أقر بشيئين المال والنسب على الغير
 ومن المعلوم ان اقرار الشخص يسرى على نفسه والمال ملك نفسه فينتدفع به ويلزمه دفعه له
 وأما تحميل النسب على غيره فلا عليك فلا يندفعه اقراره على ان النسب يثبت في حق المقر
 مؤخذة له بزمه حتى لو مات المقر لا عن وارث فآثره لهذا المقر له لا يثبت المال هذا ما أفاده
 المتفق قريباً فلهذا قال الشارح وظاهر كلامهم ثم والاولى ان يجزم لان الاطلاق السابق
 يعمل به حتى يوجد ما يخصه والمطلق السابق هو قوله وان أقر بنسب على غيره في قوله ويصح
 في حق نفسه وظاهره لو أقر بعد ما كتب ثم مات ثم صدقه المقر له لم يزمه دفع الاكساب له مع
 ان الاقرار بالعبد نفسه بطل بالموث وكذا لو أقر المشتري بالبيع اعق العبد يندفع في حق
 نفسه (قوله وظاهر كلامهم ثم فالراجح) أي يصح الاقرار لان مقتضى ذكره وهما ان المقر اذا
 ثبت اقراره بنسب الشهادة يثبت النسب وان كان النصاب من الورثة والا فبطل بالاقرار في
 حق نفسه وان لم يثبت النسب وهذا أقر بنسب على الغير فلا يقبل وأقر بالمال الذي يستحقه
 ظاهراً انما هو للمقر له فيكون اقراره به على نفسه فمقبول ويكفي في اقراره كونه وارثاً ظاهراً
 وان تبين باقراره انه ليس بوارث لكن تقدم في الشهادات انه تقبل ثم ادعى العتيق على معقته
 الا في مسألة وهي رجل مات عن عم وبنت وأمتين وعمه ابن فاعقوا اعم العبدتين فشهد ان
 الثانية أخت الميت قبل الاولى أي قبل الشهادة بالبينة أو بعدها أو معها لا تقبل بالاجماع لانا
 لو قبلناها لاصارت عصبة مع الميت فيخرج العم عن الوراثة فيبطل العتيق اهـ والحاصل ان
 ظاهراً كلامهم صحة اقرار هذا الاخ بالابن وثبت نسبه في حق نفسه فتدفع ثلث الابن دون ما
 قالوا ان الاقرار بنسب على غيره يصح في حق نفسه حتى يلزمه الاحكام من النفقة والحضانة
 لافي حق غيره وقد رأيت المسئلة منة وله وقفه الحدود والمدة في فتاوى العلامة قاسم ابن قطلوبغا
 الحنفى ونفسه قال محمد في الاصل ولو كانت للرجل عمة أو مولى نعمة فافترقت العمة أو مولى
 النعمة باخ لا يمت من أبيه وأمه أو بعم وأبوين عم أخذ المقر له الميراث كله لان الوارث المعروف
 اقراره مقدم عليه في استحقات ماله واقراره حجة على نفسه اهـ هذا كلامه ثم قال فلما يكن
 في هذا ورعنا لما يذكر في الموانع وذكر في بابيه اهـ وهذا مؤيد لما قد مضى من بعض
 الافاضل أيضاً فاعتمه (قوله فلا يمتي للمقر) سبق قبل الاستثناء ان نكح ادا في البتة لا يلزمه
 قدر حصته وكان وضع هذا الفرع هناك لاولى لان الديون تنقضي بامثالها (قوله لان اقراره
 ينصرف الى نصيبه) وذلك لان المائنة صارت ميراثاً لهم فما أقر أحدهما انقضاه أي ذلك
 صح في نصيبه خاصة لافي نصيب أخيه فبقت حصته الا سخر كما كانت فيحصل كإن المقر استوفى
 نصيبه ولان الديون تنقضي بامثالها وقد أقر المقر ان أباه أخذ حصته بين فوجب ثم تلتى قصاصاً

وظاهر كلامهم ثم فالراجح
 وان ترك الشخص (البين)
 وله على آخر مائة فاقدر
 أحدهما بقبض أبيه
 حينئذ من اذلتى للمقر
 لان اقراره ينصرف الى
 نصيبه

(ومن مات أبوه فافتر باخ)
 شاركت في الارث) فيستحق
 نصف نصيب الميراث (ولم
 يثبت نسبته) لما تقر بأن
 اقراره مقبول في حق نفسه
 فقط قات في اقرار الاخ
 بان هر يصح قات الشافعية
 لان ما دى وجوده الى
 نفسه انتفى من اصله ولم اره
 لاعتباره بها

٣ وأقول فالذي خبر من
 كلامهم ان من أثبت
 بشاهدتين اقرارا الميت
 بالبينة أو الابوة صح لا
 بالاخوة ونحوهما الا ان
 يعبر عن على تصديق الميراث
 عليه أو بقراءته أو
 يشهد آخر بخلاف اقرار الميت
 واعلم ان اثبات الاخوة لا يرد
 من نفسه يراه في الدعوى
 والشهادة هل هي للاب مع
 أم أولاد فقط أو لهم فقط
 وكذلك اكل فراخ وفي
 البرازية ان لم يدع ملاوادي
 الاخوة بالمجردة لا قبل لان
 هذا في الحقيقة اثبات
 البينة على أبي المدي عليه
 والنصم فيه هو الاب
 لا الاخ وفي الزبلي ولواقر
 ابن وبنت باخ وكذبهما
 ابن وبنت يقسم نصيب
 المقرين اخا ا ه فانظر
 كيف المصادق لاشبين
 والمقام اها ما ثبت نسبه

بخو الولد أفاده سيدي الوالد رحمه الله تعالى (أقول) ويقال أيضا في خبره ان الاقرار
 بالنسب لا يمكن فيه تحميل على الغير ووجد المتقدم لا يصح الرجوع فيه وان كان فيه
 تحميل على الغير وصداقة المقر عليه قوله الرجوع فالإكلام في مقامين وهذا حيث لم يكن
 الاقرار بخو الولد كما كانت تعامل ٣ (قوله ومن مات أبوه الخ) هذه المسئلة بعينها فثبت
 تقدم فتقع مكررة الآن يقال ان المقر في المسئلة السابقة مورث وهذا وارث وان كانا سواء
 في عدم ثبوت النسب كما في أبي السعد وعن العيني قال في البدائع اذا أقر وارث واحد بوأرث
 كن ترك الشافعية باخ ثبت نسبه عندهما وقال أبو يوسف ثبت وبه الأخذ الكرخي لانه لما
 قبل في الميراث قبل في النسب وان كان أكثر من واحد بان كانا رجلا وامراة
 فصاعدا ثبت النسب باقرارهم بالاجتماع الكمال والنسب ويستحق حظهم من نصيب المقر اه
 حوى (قوله فافتر باخ) وان كان للمقر له أولاد فلا يثبت تعلق في المقر ان يكون وارثا
 للمقر له بل ولو في الجمله ط (قوله فيستحق نصف نصيب المقر) ولومعه وارث آخر شرح الملقى
 ويانه في الزبلي (قوله لما تقر ان اقراره مقبول في حق نفسه فقط) فصار كما شترى اذا أقر
 ان البائع كان أعني العبد المبيع يقبل اقراره في العتق ولم يقبل في الرجوع بالنفن بيانية وفي
 الزبلي فلذا قبل اقراره في حق نفسه يستحق المقر له نصف نصيب المقر مطلقا عندنا وعند مالك
 وابن أبي ليلى يجعل اقراره شافعا في العتق فطوى المقر من نصيبه ما يخصه من ذلك حتى لو كان
 اشخص مات أبوه أخه موقوف فافتر باخ آخر في كذب أخوه المعروف فيه أعطى المقر نصف ما في
 يده وعندهما يعني عند مالك وابن أبي ليلى ثلث ما في يده لان المقر قد أقر له ثلث شافع في النصيب
 فنفذ اقراره في حصة و بطل ما كان في حصة أخيه فيكون له ثلث ما في يده وهو سدس جميع
 المال والسدس الا آخر في نصيب أخيه بطل اقراره فيه لما ذكرنا نحن نقول انه في زعم المقر
 انه يساويه في الاستحقاق والمذكر ظالم بانكاره فيجوز ما في يده المذكر كاله لا فيكون الباقي
 بينه ما بالو وبه ولو أقر باخت تأخذ ثلث ما في يده وعندهما أخيه ولو قرأين وبنت باخ وكذبهما
 ابن وبنت يقسم نصيب المقرين اخا ا ه وعندهما ارباعا واخر بظاهر ولو قرأين بامرأة أنهما
 زوجة أبيه أخذت ثمن ما في يده ولو أقر بجدة هي أم الميت أخذت سدس ما في يده فيه امل فيما
 في يده كما يعمل لو ثبت ما قرأ به اه وقامه فيه (قوله بابن) أي من أخيه الميت (قوله لان ما دى
 الخ) أي لان ما دى صحة وجوده وهو الاقرار الى نفيه انتفى وهذا لوضوح اقراره بابن الاخ تبين
 انه ليس بوأرث واذا لم يكن وارثا لا يصح اقراره قاضي وجود هذا الاقرار الى نفيه فنتفى من
 أصله يعني لا يصح والحاصل ان الاخ باقراره بالابن يصير مقر ا على نفسه فحرم من الميراث
 بسبب الابن واذا خرج من الميراث صار أخا فافتر باخ غير صحيح ولم يكن مقر ا على نفسه فلا يرث
 الابن فيعود الميراث له وهكذا في لزوم الدور والحق كفى الذي عدده الشافعية من موانع الارث لانه
 يلزم من التورث عدمه فقد أدى وجود الاقرار الى عدمه ببيانه كما في شرح البولاقى على شرح
 المشهورى انه اذا أقر أخ ما ترابا بالنسبة ثبت نسبه ولا يرث لانه لو ورث لحجب الاخ فلا يكون
 الاخ وارثا ما ترابا لا يقبل اقراره بالابن فلا يثبت نسبه فلا يرث لان اثبات الارث يؤدي الى
 نفيه وما دى اثباته الى نفيه انتفى من أصله وهذا هو الصحيح من مذهبه ويجب على المقر

لاحتياجه الى امرأة أخرى فكيف يجب صدقة واحدة فقط اه منه

صوابه المقر عليه كما عرفت فيما مضى ويدل عليه قطعا كلامنا حيث قال وقوله أي الزباني
 للمقر ان يرجع عنه محله ما اذا لم يصدق المقر له على اقراره أو لم يقر بمثل اقراره الخ وعزاء بعض
 شروح السراجية فقوله أو لم يقر لا شك ان الضم فيه للمقر عليه لا للمقر له فعمل ان قوله المقر له
 صوابه المقر عليه كما عرفت به صاحب المخ في كتاب القرائض ويدل عليه قوله الاتي ان بالصدق
 ثبت النسب ولا يكون ذلك الا من المقر عليه قال في روح الشروح على السراجية واعلم انه
 ان شهد مع المقر رجل آخر وصدق المقر عليه والورثة وهم من أهل الاقرار فلا يشترط الاصرار
 على الاقرار الى الموت ولا يتنع الرجوع لثبوت النسب حينئذ اه وفي شرح فرائض المتي
 لاطرا ابدى وصح رجوعه لانه وصية معني ولا شيء للمقر له من تركه قال في شرح السراجية
 لمسي بالمناج وهذا اذا لم يصدق المقر عليه اقراره قبل رجوعه أو لم يقر بمثل اقراره أما اذا
 صدق اقراره قبل رجوعه أو أقر بمثل اقراره فلا يتنع المقر رجوعه عن اقراره لان نسب المقر
 له قد ثبت من المقر عليه اه فهذا كلام شرح السراجية على صواب التعمير به عليه كما عرفت به
 في المخ في كتاب القرائض وان كانت عبارتها هنا كعبارة الشارح وعبارة الشارح في اقراره
 غير محررة فذهب (أقول) امكن قد يقال ان هذا التصويب غير صحيح وانما الخطأ في الاستدراك
 بعد ذلك لان الاقرار ههنا من المقر له فلا يستدركه غلط تامل (قوله) امكن
 الخ استدراكه على الزباني والبدائع ولا شك ان الزباني وصاحب البدائع أولي بالاعتقاد
 من شروح السراجية مع ان لوجه ظاهرهم ههنا لان جعله وصية من وجه فباعباره يصح
 الرجوع والوصية يصح الرجوع عنها سواء قبل الموصي له أم لا وما في الزباني والبدائع
 موافق لما في الكتب وعبارة الهداية حتى لو أقر في مرضه باخ وصدقته المنقر له ثم أنكر
 المنقر رآته ثم أوصى بماله كله لان كان ماله للموصي له ولو لم يوص له لاحد كان لميت المال
 لان رجوعه صحيح لان النسب لم يثبت فبطل الاقرار اه وأقره الشراح وقد صرح بأنه بعد
 تصديق المقر له يصح رجوعه ونقله المصنف من ادبه بعد تصديق المقر عليه وهو الاب مثلا
 فيما اذا أقر باخ وقال في الراجح وعندى في ثبوته بمجرد تصادفه ثم رد دونه لم مراد
 بعض شراحها بالتصديق تصديق أخ آخر كما عرفت اه وذكره فرع آخر لو أقر
 الأخ بآخر هل يصح قال الشافعية لان مادعا وجوده الى ثبته انتفى من أصله ولم أره لا ثبته
 صريحا وظاهر كلامهم نعم فلم يرجع اه وتوضيحه ان الخائفة لو أقر ان له ابنا قالت
 الشافعية لا يصح اقراره لانه لو صح بطل كونه وارثا واذا بطل كونه وارثا لم يصح اقراره وظاهر
 كلامنا انه أقرب بوطى في الميراث وان المستحق له من أقر عينه للميت فيمنع عليه
 قال في غاية السان ويقتضى ان تعرف ان الرجوع عن الاقرار بالنسب انما يصح اذا كان
 الرجوع قبل ثبوت النسب كما نحن فيه لان النسب لم يثبت لكونه تخميلا على الغير وليس له
 ذلك فاذا ثبت النسب فلا يصح الرجوع بعد ذلك لان النسب لا يحتمل النقص بعد ثبوته اه
 وانما ثبت النسب بتصديق المقر عليه وهو الاب فيما اذا أقر باخ لا بتصديق الأخ المقر له والله
 تعالى أعلم (قوله) لم يرجع عند الفتوى يخرج منه انه لو صدق المقر له الرجوع لانه لم يثبت
 النسب وهو ما في البدائع ولو صدق المقر عليه لا يصح رجوعه لانه بعد ثبوته وهو ما في شروح
 السراجية قلت الاستدراك في الأصل فالمراد من تخلاف ولا يخفى ان هذا كله في غير الاقرار

اكن قبل المصنفين
 شروح السراجية ان
 بالتصديق يثبت النسب
 فلا يتنع الرجوع فليجوز
 عند الفتوى

ولو كان الوارث واحدا فاقرب به عند أبي يوسف خلافا لأبي حنيفة ومحمد وبقول أبي
يوسف أخذ الكرخي اه وظاهر إطلاق المتن على ترجيح قولهما كالأخفى (قوله كما مر في
باب ثبوت النسب) حيث قال أو تصديق بعض الورثة فنثبت في حق المقرين وانما ثبتت
النسب في حق غيرهم حتى انما كانت كافة ان تم نصاب النعم اذ قسم أي بالمقرين والابن نصابها
لا يشاؤك المكذوبين لانهم لا تكون شهادة حتى تنعدي بل يكون مجرد اقرار وهو قاصر
على المقر فقط بل لا بد من الشهادة ونصابها حتى تكون حجة تنعدي على غيرها (قوله وكذا
لوصدقه المقر عليه) هو من حل عليه النسب (قوله أو لورثة) يعني عنه قوله ومنه اقرار
اثنين لكن كلامه هنا في تصديق المقر وهما في نفس الاقرار وان كان في المعنى سواء لكن
يتم ما فرق وهو ان التصديق بعد العلم باقرار الاول كقوله نعم أو صدقوا الاقرار لا يلزم منه العلم
تأمل قال ط ويمكن التفرقة بينهما بان صورة الاولى اقرار اثنين من ورثة المقر عليه فيه
ثبت النسب وصورة الثانية اقرار المقر وصدقه اثنان من ورثة المقر عليه (قوله وهم من أهل
التصديق) بان يكونوا المقرين عاينين وتم نصاب الشهادة كما يأتي قريباً ما تقدمه لكن هذا
بالنظر لثبوت النسب أما بالنظر لاستحقاق الارث فيسحقه ولو المصدق أمر أو واحدة كانت
هي الورثة فقط مع المقر ط (قوله حتى تلزمه) برفع تلزم لان حتى لتفرق بين لانهاية (قوله
من الثقة) أي اذا كان ذارحم محرم من المقر (قوله والحضانة) فيه انه يشترط في لزوم هذه
الاحكام تصديق المقر وهو لا يكون محضاً زائداً بالحضانة الضم اليه فيها اذا كان المقر له بنتاً
بالغة يجزئ عليها لا يقال تظهر في فرع المقر اذ اقامت عنه قلنا الظاهر ان الحضانة كالأرث
تظهر في غير المقر له أفاده العلامة الطحاوي (قوله والأرث) أي في حقه ما فقط بحيث
لا يمتنعان باقرارهما ما وادنا آخر كما سيأتي (قوله كذوى الارحام) قد علمت مما تقدم من
الكافي نفسه القريب والبعيد قال في الشرح للإمامة نافلاً عن العناية بمفسر الاقرب بذوى
الافروض والعصبات والبعيد بذوى الارحام بعد ذكر ما منتهى عليه الشارح والاول اوجه
لأمره في الموالاته به بذوى الارحام مدعى على المقر له في نسب الغير اه فتنبه (قوله
ورثه) أي المقر له يكون مقتصر عليه ولا ينتقل الى فرع المقر له ولا الى أصله لانه بمنزلة
لوصية أبو السعد عن جامع الفصولين (قوله لان نسب لم يثبت) قال في المخ وهذا لانه أقر
بشئ من نسب واستحقاق ماله بعده وهو في نسب مقر على غيره نريد وفي استحقاق ماله مقر
على نفسه فيقبل عند عدم المزاحم لان ولاية التصرف في ماله عند عدم الوارث له فيضه
حيث شاء حتى كان له ان يوصي بجميع المال فلذا كان له ان يجعل له اه هذا المقر له والظاهر
ان المقر يرث المقر له لانه صدقه وهو اقرار ولكنه يتأخر عن الوارث المعلوم (قوله فلا يراحم
الوارث المعروف) قرئاً أو بعد اقراره أو حتى بالأرث من المقر له حتى لو أقر باخ وله عمة وأخلة
فالأرث لا عمة اولالة لان نسب لم يثبت فلا يراحم الوارث المعروف (قوله والمراد غير
الزوجين) أي بالوارث الذي يجمع المقر له من الارث لانه وصية من وجه لان نسب لم يثبت فنبت
حتى الرجوع وارث من وجه حتى لو أوصى اغنيما كثر من الثلث لا ينفذ الا بآية زنا المقر له مادام
المقر مصر على اقراره لانه وارث حقيقة كما في الزبلي وفيه إشارة الى أن المقر يرضو لوله
والوالدين ليس له الرجوع عنه وبذلك صرح في الاختيار (قوله أي وان صدقه المقر له)

كما مر في باب ثبوت النسب
فأما في قوله وكذا لوصدقه
المقر عليه أو الورثة
وهـ من أهل التصديق
(ويصـ في حق نفسه حتى
تلزمه أي المقر) الاحكام
من الثقة والحضانة والأرث
اذا صار فاعليه أي على ذلك
الاقرار لان اقراره ما حجة
عليه ما (فان لم يكن له) أي اهذا
المقر (وارث غير مطلقاً)
لا ترضى كذوى الارحام
ولا بعينه كولي الموالاته
عيني وغيره ورثه والالا
لان نسب لم يثبت فلا يراحم
الوارث المعروف والمراد غير
لزوجين لان وجودهما غير
مانع قاله ابن السكك مال ثم
لا مقران يرجع عن اقراره
لانه وصية من وجه زبلي
أي وان صدقه المقر له كاف
البدائع

الزوج لا يصح تصديقه عند أبي حنيفة وعندهما يصح فعله به مهرها وله الميراث منها لا في
 حنيفة انما ساءت ذل النكاح به لا لأنه حتى يجوز له ان يتزوج آخر ثم لا يرثه اسواها ولا
 يحل له ان ينفق لها قبل اقرارها فذا يصح التصديق بعد بطلان الاقرار وقول الصبي وكذا
 اذا اقر الرجل بالزوجة فقد رتبته المراجعة عنه عند أبي حنيفة ظاهرة في التسوية بين الزوج
 والزوجة وليس كذلك وهذا تفريقه الشيخ شاهين بان تصديق الزوجة بعد موت الزوج صحيح
 لا يتناق لان حكم النكاح باق في حقها وهي المدة قائم ما من آثار النكاح ولهذا جازها ما غلله
 ميتا كما في حال الحياة وانما التمسك في تصديق الزوج به - دموتها عند أبي حنيفة لا يجوز
 وعندهما يجوز زلعي (قوله ومثله) كذا في نسخة وهو احوط موافقا لما في شرحه على
 لما تقي (قوله بخلاف عكسه) أي فان النكاح لم يقطع به لا لأنه (قوله ولو اقر رجل - مثله
 المرأة) (قوله كذا في الدرر) عبارة اقر بنسب من غيره ولا دكاخ وهم لا يثبت أي النسب ولا يقبل
 قراره في حقه لا في تحمیل النسب على الغير فان ادعى نفقة أو حضنة يقبل في حقها
 ويورث الامع وارثان بعد بيعه - في اذكار الدرر وارثان معروف قريب أو غير - دموتها أو حق
 الارث من المقر له - حتى لو اقر باخ وعنه أو خله فالارث لعمه وانما لان نسبه لم يثبت فلا
 يرثهم الوارث المعروف اه (قوله لقضاءه بالجد وابن الابن) فانهم في حكم غيره مما نسب
 تحمیل على الغير لان ينحصر كلام الدرر بالاب وابن له اذ اراد به الولاد الاصل أو الفرع
 بلا واسطة وهو ان كان في شغل الغير ابن الابن والجد كما صرح به - في الكافي اذ ما بين الابن
 فرع الولد بالجد اصل لابوين ومثل هذا الاجمال غير قليل في المتن فلا بد منه خلا لا يخفى
 لا يقال ان صاحب الدرر قال وان اقر بنسب من غيره فلا يصح وهو غير شامل لما اذا ادعى انه
 جد أو ابن ابية مع انه لا يصح ايضا ما ساقه من تحمیل النسب على الغير وقوله هنا وان اقر
 بنسب فيه تحمیل الخ شامل لما في ذلك كان أو لم يكن كذا - على ما قلنا تامل (أقول) ولا تنس
 ما تقدم من محتمة عن البرهان ومن تنظير المقدم - في اذكار الدرر أيضا - ويرث الامع
 وارثان بعد اطلاقه فشمع الزوج والزوجة وهذا مسموع على قول بعض مشايخنا انه يرث
 علمه - ما أيضا في زمانها كما في القنية والاصح ان ليس له - ما الرديت المقر له معها كما في
 البرجندی وأراد بالقرب صاحب فرض وعصبية ولو لمولى العتاقة وبالعبد من كان من ذوى
 الارحام ومولى المولى فلا يكون له الثلث الا لوصية لأنه ما أوجب وصية وانما أوجبها اذ كان في
 الكافي وغيره - وانت خبير بان هذا المباح الف ما - بقى عن القنية تندر (قوله وابن الابن) أي اذا
 كان في حياة ابنته لان فيه حل النسب على الغير كما في هذه الخبر - قال العلامة أبو السعود واعلم
 ان الاقرار بابن الابن ذكره في التنوير وشرحه مطلقا لكن ذكره المحوى بخطه مقتصرا بما اذا اقر
 به في حياته معللا بان نسبه حل النسب على الغير اه - فلحقه (قوله الابن ما) - نعم ما اذا
 أقامه المقر والمقر له على المقر عليه وهو من حل عليه ان نسب (قوله ومثله اقرار اثنتين) أي من
 ورثة المقر عليه فتمت على الحكم الى غيرهما - فيد بانين لان المقر لو كان واحدا اقتصر
 حكم اقراره عليه أما اقرار ورثة المقر له لا يثبت النسب فانه كتحديق - وأطلق في الاثنتين
 فتدبر لرجل والمرأتين قال في البدائع ان الوارث لو كان كسرا فاقروا واحد منهم باخ آخر
 ونحوه لا يثبت نسبه ولا يرث معهم ولو اقر منهم رجلان أو رجل وامراة ان ثبت نسبه لا يتناق

بدونه ولهذا ليس له غلها
 بخلاف عكسه (ولو اقر)
 رجل (بنسب) فيه تحمیل
 (على غيره) لم يثبت من غير
 ولاد كما في الدرر - ساءه
 بالجد وابن الابن كما قال
 كذا لاخ والعلم والجد وابن
 الابن لا يصح الاقرار في
 (حق غيره) الا ببرهان ومثله
 اقرار اثنتين

عند الجحد بشهادة امرأة على ما اختاره في الجبر وأقره عليه في التهر والشارح في باب ثبوت
النسب (قوله جحدت) البناء على مجهول أي جحد الزوج أو ورثته (قوله أو صدقها الزوج
ان كان لها زوج) بيان لكل اشتراط شهادة المرأة أن موافق عليها (قوله أو كانت معتدة عنه)
بان طائفة لها ومات عنها فادعت الولد فلا بد من تصديق الزوج أو الورثة فان كذبت يكنى شهادة
المتقابلة أو امرأة غيرها هذا ما يفهم مما عناه به صرح العيني في الزاوي أي لكن تقدم في باب
ثبوت النسب ان المعتدة إذا جحدت ولادتها لا يثبت نسب ولدها إلا بجمعة تامة وبكنى بالمتقابلة
عندهما فلعله جرى هنا على قولها أو في المراهب ولو جحد ولادة معتدة فتزوجت أبشما اذ درجات
أو رجل واحد أو اثنين أو جعل ظاهر أو اعتراه أو تصديق الورثة أو كذبها امرأة ثمة كتمينه
بها أو وهذا كله في عدة التبرأ أو أمهامة الزوجي فانه يثبت نسب وإن جاءت به لا كتم من
سنتين ويكون رجعة وحيدة فتكون زوجة لاعتدة وبكنى في اثباته عند الجحد بشهادة
امرأة على ما اختاره في الجبر كما قدمناه أنما اعلم ان ما ذكره من الشروط انما هو خاصة بالقرار
بالنسب لا يكون تحميلا على الزوج فلو تقدم شرط صحت اقرارها على غيرها الولد وتزوار
صدقها ولم يكن لها وارث غيرها فصار كالزنا بالزنا وبهم هذا ما قدمناه (قوله وصح) أي
اقرارها ما طائفاً أي وان لم يوجد بشهادة ولا تصديق من زوج (قوله ولا معتدة) لان فيه الزاماً
على نفسها دون غيرها فيشذ عن (قوله وادعت انه من غيره) أي فيصح اقراره إذا حثها انشط
(قوله فصار كالزنا) أي انما الخ) انكر بقرينة أو بين ما قلناه بان دعوى الزوج لا توقف على
تصديق المرأة لانه يتزوج غيره ما يتسمى بذلك العيب ولا يمكن ليلزمه الواحد أي انه منها
الابتداء بها والمراد لو صح اقرارها بالولد لزم الزوج لان الولد لا يثبت له من تصديقه أو بجمعة
تقوم عليه وبكنى الواحدة لانه لا يطلع عليه الرجال الا ان قالت هو من غيره فثبت عنه
يلزمها ولا يلزمه (قوله قالت) أقول غاية ما يلزم على عدم معرفة زوج آخر كونه من الزنا مع
انه ليس بالزنا وبشرط تحقق كونه من الزنا يلزمها أيضاً لان ولد الزنا والاعان برز بجمعة الام
نقطاً لوجهه للتوقف في ذلك أبو السعود (قوله في قول لم يعرف لها زوج غيره) أي وقد ادعت
انه من غير هذا الزوج والظاهر ثبوته منها لعدم تحمل نسب على ما علم فيها قال لرحى
هو داخل تحت قوله وادعت انه من غيره لانه لو ما اذا عرف لها زوج غيره أو لم يعرف ان يكنى في
ذلك الامكان العقلي كما هو ظاهر اطلاقهم (قوله فيجوز) وهو انه يثبت نسبهم من الام كإثبات
لان غاية ما يكون كونه من الزنا وهو يثبت من الام لا الأب (قوله ولا بد من تصديق هؤلاء) يعني
الولد والوالدين والزوجة والمولى والزوج لان اقرار غيرهم لا يلزمهم لان كلامهم في يدينه
عني (قوله ولو كان المقر له الغير) أي قاضي انه ابنه أو ابوه أو انه زوجها أو كانت أمة
فاقرت له زوجته (قوله وصح التصديق من المقر له) بنفس أو زوجة أي ولو بعد جحد المقر
لقول البرزلي اقراره تزوج فلانة في صحة أو مرض ثم جحد وصدقته المرأة في حياته أو بعد موته
جزأه (قوله ابتداء النسب والعدة بعد الموت) به ذاع لم أن المراد بموت المقر في جانب
الزوجية الزوج وإذا صح اقراره كان لها الميراث والمهر أبو السعود أي ابتداء حكم النكاح
وهو العدة (قوله والتصديق الزوج بعد موتها) أي ان أقرت بنكاح رجل وماتت فصدقها

جحدت ولادتها بجمعة تامة
كما صرح في باب ثبوت النسب (أو
صدقها الزوج ان كان لها
زوج أو كانت معتدة عنه
(و) صح (مطابقاً لم يكن
كذلك) أي من وجهه
معتدة (أو كانت) منزوعة
(و) ادعت انه من غيره (بصار
كالزنا) أي منها لم يصدق
في حثها الابتداء بدينها
قلت في قول لم يعرف لها زوج
غيره لم أره فيجوز (ولم يدين
تصديق هؤلاء) أي الولد
إذا كان لا يعرف نفسه
لما صرح به في كالمشاع
(ولو كان المقر له الغير
اشترط تصديق مولاه) لان
الحق له (وصح التصديق
من المقر له) بعد موت
المقر) بقاء النسب والعدة
بعد الموت (الاتصديق
الزوج بعد موتها) مقرة
لانتطاع النكاح

تحميل النسب على الغير (والحاصل) ان الولاء كالنسب وثبوت النسب من الغير يمنع صحة
 الاقرار فكذلك الولاء (قوله من صحة الاقرار بالام) في جانب الرجل والمرأة قوله لان النسب
 لا يابى للاحداث) فيه انه لا يشكر انتساب الولد الى أمه وانما علمه انه ينظر في النسب
 والدعوى والادب قال الجوى وفي حواشي شيخ الاسلام الحنفى مدعى صدر الشريعة هذا أى
 ما ذكر من صحة اقرار الرجل بالولد والوالدين والزوجة والمولى وما ذكر من صحة اقرارها
 بالوالدين والزوج والمولى وافق لتقرير الهداية والكافى ونفقة الفقهاء اذ حكم بخلاف اعمامة
 الروايات على حافى النهاية وتقرير الخلاصة والمحيط وقاضى خان حيث سرحوا بانه لا يجوز
 اقرار الرجل بوارث مع ذى قرابة معروفة الا بربعة الابن والاب والزوجة والمولى فتبين اقراره
 لاربعة كالام مثلاً لا تشرع الوارث المعروف أما الاقرار فصحيح في نفسه حتى يقدم المقر
 على بيت المال اذ لم يبق وارث معروف تأمل اه ط (قوله وفيه حمل الزوجة على الغير)
 المضر تحمیل النسب على الغير لا الزوجة على أن المقر يعامل باقراره من جهة الارث وان
 كان اقراره لا يسرى على الزوج ط (قوله ولكن الحق الخ) الظاهر من نقل الحنفية انها
 قولان (قوله يجامع الاصالة) وهو في الاب مع لول بان الانتساب اليه كإقدمه من التعديل
 على مائيه ولا يظهر ذلك في حق الام وايسر العلة الاصالة والابنت النسب في ابناء الاعيان
 وقد تقدم من الزبلى خلافه (قوله وكذا صح) أى اقرارها (قوله ولو قاله) أشار به الى أن
 اقرارها ايسر بقيد ومن قبله بقية اعتبار العادة من صدورها وقت الولادة أفاده الرحمة
 وأفاده بقية قوله بعده أو صدقها الزوج ان هذا حيث سرح الزوج وأدعته منه وأفادته ذات
 زوج بخلاف المعتدة كما سرح به الشارح أما اذ لم تكن ذات زوج ولا معتدة وكان لها
 زوج وأدعت ان الولد من غيره فلا حاجة الى أمر زائد على اقرارها صرح بذلك كمال ابن الكمال
 وسأبى فقد علم ان قوله ان شهدت الخ محمله عند التمسك وأفاد كلامه انه اذ لم يوجد شرط صحة
 الاقرار لا يعمل به في صحة البضار في الشبى عن الاتفاق ولا يجوز قرار المرأة بالولد وان صدقها
 ولكم ما يتوارث ان لم يكن لهم ما وارث معروف لانه اعتبر اقرارها في صحة ولادته حتى
 بالنسب لانه لا يثبت بدون الحجة وهو شهادة القابلة فان شهدت المرأة على ذلك وقد صدقها
 الولد ثبت نسب منها وكذلك اذ لم تشهد لها امرأة وقد صدقها زوجها ثبت النسب منها لان
 النسب يثبت بتصدقهما لانه لا يتعدى الى غيرهما كذا في شرح الكافى اه فالتأمل وهذا
 يشهد ان شهادة القابلة مثلاً بثبوت النسب اذا أنكر ولادته اذ قوله تعيين الولد انما يكون هذا
 اذا تصادق على الولادة واختلف في التعيين وعبارته غاية البيان عن شرح الاقطع فنثبت الولادة
 بشهادتهم او يلحق النسب بالشرائى اه والظاهر ان ما أفاده الشارح حكمه كذلك (قوله
 بتعيين الولد) وكذا ما ثبت له لو شهد لها الثابت بالشرائى فبعد ما عرف بالولادة أى اذا اعترف انها
 ولدت ثبت انه منه اقيام قرائنه فان فاء لا عن أمالو سجدة للولادة وتعيين الولد فانه يثبت بشهادة
 امرأة لانه مما لا يطاع عليه لرجال عادة حتى لو شهد به رجل صح كإيمانهم هذا كله من باب ثبوت
 النسب ولا بد فيه من العدة كما هو في سائر أنواع الشهادة (قوله ولو عدت الخ) الاعتدة
 الرجعى اذا ثبت به لا كثر من سنتين فانه يثبت به الرجعة فكانت زوجة لامعتدة فيمكن في اثباته

من صحة الاقرار بالام
 كلاب هو المشهور الذي
 علمه الجمهور وقد ذكر
 الزمام العتاي في فرائضه
 ان الاقرار بالام لا يصح
 وكذا في ضوء السراج لان
 النسب لا يابى للاحداث
 وفيه حمل الزوجة على
 الغير ولا يصح اه ولكن
 الحق صحة يجامع الاصالة
 فكانت كلاب فليحفظ
 (و) كذا ص (بالولد ان
 شهدت) امرأه ولو (قاله)
 بتعيين الولد أما النسب
 فبالشرائى حتى ولو عدت

ف قوله بعد أي المريض نفسه مريض ولا حاجة اليه بعد تقدم مرجهه الا ان يجعل مرفوعا تقييد
 الرجل وهو تقييد مريض أيضا كما في ط لكن الاولى كما في بعض النسخ المحذوف منها فلفظ
 الرجل ان يقال يقد بالمرضى ليعلم ان الصحيح كذلك بالاولى وانما تقييده به لان الكلام في اقرار
 المريض (قوله بالولد والوالدين) لانه اقرار على نفسه وليس فيه حمل النسب على الغير وأعاد
 صحة الاقرار بالولد لانه كرجله ما يصح في جانب الرجل وأعاد بالصراحة صحة الاقرار بالام كما يأتي
 قرر بيانا عقائد الشارح له تبعاً للمصنف قال في العتاقة وهو راية فتحة التهمة وشرح
 القرائن للامام سراج الدين والمذكور في المبسوط والابضاح والجامع الصغير للهـ بـ وى ان
 اقرار الرجل يصح باربعة بالابن والاب والمارة ومولى العتاقة اه ومن الظاهر ان الابن
 ايسر يقيد بخروج صحة الاقرار بالابنت اه (قولا وان عاليا) أي الوالدان ولا يرجع الضمير الى
 الوالدين والابن لانه لا يعلق فيه وان علا عبارة البرهان يصح اقراره بالولد والوالدين وتسمى
 الاصل وان علا اه ولا يخبر عليها (قوله وفيه نظير) وجهه ظاهره وكأثره يثبت ابن قال في
 جامع التصويان اقر ببيت فلهما النصف والمدة في الاصلية اذا اقراره ببيت جائز لا ببيت الابن
 اه وما ذاك الا لان فيه تحميل النسب على الابن فتدبر ط (قوله لا يصح) سيأتي التصريح
 به في المتن ودون قيد أيضا الكلام المقدسي (قوله بالشروط الثلاثة المقدمة في الابن) لم يذكرها
 استكمالاً على ما تقدم ان في دعواه هذا أي بشرط أن يكون المقر مجتهد في النسب وان يولا مثل
 المقر مثل المقر (قوله بشرط خلوها الخ) ينبغي ان يادوان لا تكون بخوصية أو وثنية ولم يرم
 صرح به حموي وفي حاشيته مسمى الدين على الزباني قوله والزوجة أي بشرط أن تكون
 الزوجة صالحة لذلك اه كافي وأدخل في ذلك ما اذا كانت حرة بالزواج (قوله مثلا)
 اذا ربه الى ان الاخت لا يست يقيد بل منها كل امرأة لا يحمل جمعها معها في عقد كذا النوع اه
 (قوله وأربع سواها) أي وكذلك لو كان معه أربع سواها أو معه حرة وأقر بشكاح الامة
 قال المصنف في مضه وقد أدخل فيه هذه القود وصاحب الكتب والوقاية وذلك مما لا ينبغي الاخلال
 به اه قال العلامة لم يأت قولهم متوهم صحة الاقرار بالزوجة مع وجود زوج وعنده
 أو أختها وأربع سواها فلا أدري اهذا مثلا اما اعترض به بعض جهلة الاروام على قول
 الكتب في المسألة الجازي وهو ما يذهب بتمتة حيث قال الجمل يذهب باتبان فتأمل وأنصف (قوله)
 وصح بالولي من جهة العتاقة) سواء كان أعلى أو أسفل بان كان معتقاً أو معتقاً فان الاقرار
 لكل واحد صحيح اذا صدقه المقلوب وقوله من جهة العتاقة أي وكذا من جهة الموالاة ان كان
 الاول قد عقل عنه (قوله ان لم يكن ولاؤه ثابتاً بامان جهة غيره) قال المصنف في المتن وهذا قيد
 لا بد منه وقد أدخل به في الكتب والوقاية أيضاً لان موجب اقراره يثبت دينه ما يتصادق به مامن غير
 اضراء باحد فنفذ اه قال الخبير الرمي أقول اذا كان ولاؤه ثابتاً بامان جهة غيره لا يصح
 اقراره الصحيح به فكيف يصح اقراره المريض به والكلام انما هو في مسائل يخالف المريض
 الصحيح فيها ما الحاجة الى ذكره ما لا حاجة الى ذكره لعدم خطوره مبالغ له بال وهذا
 الاستدراك كالذي قبله في ذكره حال لا في تركه لتأمل اه (قوله أي غير المتر) صوابه
 المقر له وكلهم اسقط من فلم الناصح وذلك لان موجب الاقرار يثبت بصادقه ما وليس فيه

(بالولد والوالدين) قال
 في البرهان وان عاليا
 قال اقدم وفيه نظر
 اقول الزباني لو اقر بالجد
 أو ابن ابن لم يصح لان
 فيه حمل النسب على
 الغير (بالشروط) الثلاثة
 (المتقدمة) في الابن
 (و) صح (بالزوجة بشرط
 خلوها عن زوج وعنده
 وشكها) أي المقر (عن
 أختها) مثلا (وأربع
 سواها) صح (بالولي) من
 جهة العتاقة (ان لم يكن
 ولاؤه ثابتاً بامان جهة غيره)
 أي غير المقر (و) المارة
 صح (اقرارها بالوالدين
 والزوج والولي) الاصل
 ان اقرار الانسان على نفسه
 جهة لا على غيره فلت وما
 ذكره

الدعوى انكر مجهول النسب في موضع الدعوى اذا قضى بثبوت نسبه من المدعى ثم جاءت
 بيعة من مولده بانه معلوم النسب من غير المدعى تبطل به انكاز الدعوى أما لو كان مجهول النسب
 في مولده لا تنقض الدعوى بعد ثبوتها (قوله بحيث يولد مثله لمثله) أي مثل هذا الغلام لمثل
 هذا المريض بان يكون الرجل أكبر منه مائتي عشر سنة ونصف والمرأة أكبر منه بتسع سنين
 ونصف كما في المضمرات والمراد بالغلام الولد في مثل البنت (قوله انه ابنه) أي بلا واسطة حتى لو
 أقبل شخص انه ابن ابنه لم يثبت نسبه وكان حكمه حكم مالا أو قرابا كما في البرجندى وسماي
 (قوله وصدقة) أي المهر والغلام (قوله والام يحج تصديقه) لانه في يد غيره فيقبل منزلة البيعة
 فلم يبر تصديقه بخلاف الميزلانه في يده نفسه وعند الاغمة الثلاثة لا تصديقه ولو كان غير مكاف
 (قوله وحينئذ) ينبغي حذفه فانه يتركها في الشرط لا جواب ح (قوله ولو المقر مريضا)
 لا ساحة اليه بعد كون الباب باب اقرار المريض (قوله شارك الغلام الورثة) لانه من
 ضرورات ثبوت النسب فيلحق ثم لا يصح الرجوع لان النسب بعد ثبوت لا يقبل الانكاز
 بخلاف الرجوع عن الاقرار بالنسب نحو الاخ فانه يصح اعدام ثبوته لانه كالوصية وان صدقه
 المقر له كما في البدائع لكن يأتي في كلام الشارح عن المصنف قريبا بالتصديق بثبت فلا يفتع
 الرجوع الخ ويأتي الكلام عليه (قوله فان انتفت هذه الشروط) أي أحد هاتين علم نسبه
 أو لم يولد مثله لمثله أو لم يصدق الغلام فيه مكرها فلا يثبت النسب لكنه يؤخذ المقر من
 حيث استحقاق المال كما قال (قوله يؤخذ المقر من حيث استحقاق المال) أي ولا يثبت
 النسب لما علمت وكونه يؤخذ المقر من حيث استحقاق المال لا يظهر هنا لان هذا في مجرد
 الاقرار بالنسب لا الاقرار بالمال أيضا وانما يظهر ذلك في المسئلة السابقة وهي ما اذا أقر
 لاجبي ثم ادعى بوثه فانه اذا لم توجد هذه الشروط لم يثبت النسب على الغير فانه اذا اتى
 بالمال ما يلزمه من الثقة والحضانة والارث كما يأتي لما فيه فتمجمل النسب على الغير فانه اذا اتى
 هنا التصديق كبره ثم اوجب عليه الثقة وكذا اذا كان لا يولد مثله لمثله أو كان معلوم النسب
 وما يأتي عمله اذا وجدت الشروط اللازمة ولم يصدق المقر عليه أي وقد أقر له مع ذلك بمال فان
 النسب لا يثبت لان فيه تمجلا على الغير ولا يمكنه يصح اقراره بالمال كالأقر باخوة غيره فمات في يده
 من مال أبيه كان للمقر له نصفه وظاهره انه يقدم على دين الصحة فيكون مخالفنا لما مر ان ما أقر
 به في المرض مؤخر عنه على ان المؤاخذة حينئذ ليست المقر له بل الورثة حيث يشاركونهم في
 الارث ومع هذا فان كان الحكم كذلك فلا بد له من نقل صريح حتى يقبل قال سدي الوالد
 رحمه الله تعالى وقد راجعت عدة كتب فلم أجده واهله هذا الأمر الشارح بالضرورة تأمل (قوله
 كما مر عن النبايع) الذي قدمه الشرع في النبايع في المسئلة السابقة فانه ولو كذب أو
 كان معروفا بالنسب من غيره لم يثبت النسب له ولا يثبت النسب له وبعبارة الشارح ركبة
 لو قال فلان اني أحد هذه الشروط وقد أقر له بمال يؤخذ به المقر لكان أوضح لان المانع من
 صحة الاقرار بثبوت النسب غيب لم يثبت لزوم المقر به وهذا هو تحرير المقام ط (قوله فيجوز عند
 الفتوى) قال الحلبي لم يظهر لي المخالفة الموجبة للخبر برقتا مل (قوله والرجل صح اقراره) في
 بعض النسخ هكذا زيادة لفظ الرجل لا فائدة ان الاقرار بالمذكور ليس قاصرا على المريض

بحيث (يولد مثله لمثله انه
 ابيه وصدقه الغلام) لو عينا
 والا ليجوز تصديقه كما مر
 وحينئذ (ثبت نسبه ولو)
 المقر (مريضا) اذا ثبت
 (شارك الغلام الورثة)
 فان انتفت هذه الشروط
 يؤاخذ المقر من حيث
 استحقاق المال كالأقر
 باخوة غيره كما مر عن
 النبايع كذا في
 الشرع فلا يثبت النسب
 اقله (و) الرجل (صح
 اقراره) أي المريض

الشارح في ما يأتي وقيد مجهور النسب لان معرفة مجتمع ثبوته من غيره (قوله وصدقه) أي اذا
 كان يولد منه مثله لثلاث يكون مكذبا في الظاهر ذكره الشافعي (قوله وهو من أهل التصديق) بان
 كان يعبر عن نفسه أما إذا لم يكن يعبر عن نفسه لم يخرج الى تصديق لم يصدق كره الشارح (قوله
 اسام) من أنه اقترار وارث عند الموت بسبب قديم كان عند الاقرار ولو اقترار المرض المسلم بدين
 لا يثبت النصرا في أو العبد فاسلم أو اعتق قبل موته فالاقترار باطل لان سبب التهمة بينهما كان
 قائما حين الاقرار وهو القرابة المسانعة لا لارث ولو في ثانی الحال ولا يس هذا كالذي قالوا لمرأته ثم
 تزوجها والوجه ظاهر كافي غاية البيان لتلاعن وصايا الجامع الصغير وذكر خراف الدين فأنشأ
 خاتفي ثم حرمه خلاف زفر في الاقرار لا يثبت وهو ندماني أو عبد الخ فقال ان الاقرار صحيح عند
 زفر لانه وقت الاقرار لم يكن وارثا (أقول) يظهر من هذا ان مذهبه منطرب لان هذا
 التعليل يقتضي صحة اقراره في المسئلة المارة بصحة اقراره لاجنبية ثم تزوجها مع ان مذهبه
 عدم الصحة كهذه المسئلة تدبر (قوله ولولم يثبت) الانسب في التفسير ان يقول ولو عرف أو
 كذبه لا يثبت نسبه وبكون ذلك منه وم قوله مجهور نسبه وقوله وصدقه خاتفت تدبر (قوله
 لعدم ثبوت النسب) تذكر الاقائده فبه (قوله ولو اقتران طلقها) أي في مرضه (قوله يعني
 بانها) أي الثلاث ليس بقيد لا الباقى يمنعها من الارث ولو راد حدة حيث كان بطلها أو في
 الصحة فالشرط البيزونة ولو صغيرة أما الزوجية فهي زوجة وان كانت من لارث بان كانت
 ذمية صح اقرارها من جميع المال ووصيته من الثلث حدادی وان طلقها بالاسوالها
 فله الميراث بالغاما بالغ ولا يصح الاقرار بالانكاح وارثه اذ هو فار (قوله فله الاقل من الارث
 والدين) التيام التهمة يتقاه لعدة لاحتمال نواقضها على الطلاق لانه بالدين الزائد على
 فرضها فهو ملت بالقل دفعه لصدقه ما لا يبي باضرار الورثة وباب الاقرار كان من صدق البقاء
 الزوجية فربما أقدم على الطلاق ليصح اقراره لانه زيادة على ارثها ولا تهمه في اقلها ما يثبت
 (قوله في أعيان التركة) ولو كان ارثا لا تركة فيها والمسئلة تقدمت في آخر اقرار المرض
 باو في عاقلها فاجمعها ان شئت (فروع) اقرارها في اللزوجة مجهورها في قدره لانه صحيح لعدم
 التهمة فيه وان بعد الدخول فيه قال الامام طهير الدين وقد حوت العادة تمنع تقديم اقبل
 قبض مقدار من المهر فلا يجزىكم بذلك القدر اذا لم تعرف هي بالقبض والصحيح انه يصدق الى تمام
 مهرها وان كان الظاهر انها استوفت شيئا بزيادة وفيها أقرب فيه لامرأته التي ماتت عن
 ولدته بتقديم مهر مناهل وورثه أخرى لم يصدق فيه في الاقوال الاسام طهير الدين لا يصح اقراره
 ولا يناقض هذا ما تقدم لان الغالب هنا بعد موتها حدة بغير ورثتها أو وصيها المهر بخلاف الاول
 اه (قوله فاذا مضت العدة) أي سواء كان الاقرار قبل مضى أو بعده والظاهر ان مثله ما لو أقروا
 لها وهي زوجته في مرض موته ثم طلقها وانقضت العدة ثم ماتت (قوله وان أقروا لغيره)
 ان قوله سابقا وان أقروا لاجنبي الخ مندرج في هذه شريعة لاجنبية قال السعيد الجوى وكان
 الاولى تقديم هذه المسئلة على قوله وان أقروا لاجنبي ثم اقروا بينه وبينه لان الشروط الثلاثة هنا
 معتبرة هناك أيضا اه (قوله أو في بلد هو فيها) حكاية قول آخر كما قدمنا ما أقروا بها قال
 العلامة الرضوي اذا كان مجهور النسب في أحد المكانين أو بالده أو في بلد هو فيها بقضى بصحة

وصدقه وهو من أهل
 التصديق (ثبت نسبه
 عند الوقت العاقل
 و) اذا ثبت (بطل اقراره)
 اسام ولولم يثبت بان كذبه أو
 عرف نسبه صح الاقرار
 لعدم ثبوت النسب
 شريعة لاجنبية معز بالانكاح
 (ولو أقروا ان طلقها فلا نا)
 يعني بانها (فيه) أي
 في مرض موته (فله الاقل
 من الارث والدين) ويدفع
 اه اذ لا يحكم الاقرار
 لاجنبي الارث حتى لا يصح
 شريعة في أعيان التركة
 (وهذا اذا)
 كانت في العدة (طلقها
 بسؤالها) فاذا مضت العدة
 جاز لعدم التهمة عزيمة
 (وان طلقها بالاسوالها)
 فله الميراث بالغاما بالغ
 ولا يصح الاقرار بالانكاح
 وارثه اذ هو فار (قوله
 أكثر الماشيخ الظهيرة من
 كتاب الطلاق) (وان أقروا
 لغيره مجهور) النسب في
 مولده أو في بلد هو فيها
 وهما في السن

في مرضه لان الهبة في مرض الموت وصية (قول) اقربيه (الخ) يقيد انهم لو كانت حية ووارثه لم
يصح قال في الخاتمة: يصح اقرار مريض مات فيه بقبض دينه من وارثه ولا من اقبل وارثه ولو
كفل في صحته وكذا لو اقر بقبضه من اجنبي تبرع عن وارثه وكل رجل لا يبيع شئ معين فباعه
من وارثه وموكله واقر بقبض الثمن من وارثه أو اقر ان وكيله قبض الثمن ودفعه اليه لا يصدق
وان كان المرء يضر هو الوكيل وموكله يصح ما اقر الوكيل ان قبض الثمن من المشتري وبحد
الموكل صدق الوكيل ولو كان المشتري وارث الوكيل والموكل والوكيل مريضان فاقرا الوكيل
بقبض الثمن لا يصدق اذ مرضه يكفي اعلان اقراره لوارثه بالقبض فرضهما أولى * مريض
عليه دين يحيط فاقرا بقبض وديعة أو عارية أو مضاربة كانت له عند موته صح اقراره لان
الوارث لو ادعى رد الامانة الى مورثه المريض وكذبه المورث بقبض قول لوارث اه من نور
العين قبيل كتاب الوصية (فرع) باع فيه من اجنبي سبدا وباعه الاجنبي من وارثه أو وجهه
منه صح ان كان بعد القبض لان الوارث مالان العبد من الاجنبي لان مورثه بترابيه (قوله)
وتركها وارثا) الظاهر ان قول المأثر من سبدا اتفاق ويحمل كلام المصنف على انه تركها وارثا
منسكرا له اقربه (قول) ولو اقر فيه لوارثه ولا جنبي يدين لم يصح اي لوارث ولا لاجنبي (قوله)
خلافا لمحمد) فانه يميز في في الاجنبي ويطل منه ما اصاب الوارث وهذا يستدرك بقوله
سابقا أو مع اجنبي يدين أو عين أطلقته هنا وقد اختلف في الوصايا بما اذا انكر أحدهما الشركة
مع الآخر فصح في حصصة الاجنبي عند محمد خلافا لهم أما اذا تصادقا فلا يصح اتفاقا أو مثله
في القرنا شامية والجمع له أن اقراره للوارث لم يصح فلم تثبت الشركة فنصح للاجنبي كالأوصى
لوارثه ولا جنبي وكما لو اقر لاشيه في مرضه ونكر لوارثه لغيره ثم ولد له ابن فقد اقراره لاشيه
كذا هذا ولهم انه اقر بعماله موصوف بصفة فاذا بطلت الصفة يطل الاصل كالأوصى كافي
شرح المتناوصة (فرع) في التاتر خاتمة عن السراجة ولو قال مشترك أو شرك في هذه الدار
فهذا اقرار بالنصف وفي العتائية ومطابق الشركة بالنصف عند أبي يوسف وعند محمد
ما يفسره المقر ولو قال في الثلث وهو موصلا صدق وكذا قوله بين وبينه أولى وله اه نهج النجاة
(قول) عادية) وعبارتها كافي المنع حيث قال ولو اقر المريض لوارثه ولا جنبي يدين فاقرا
باطل تصادقا في الشركة أو نكاحا وقال محمد اقراره للاجنبي بقدر نصيبه جائز اذا نكاحا في
الشركة وأنكر الاجنبي الشركة وهي معروف في الجامع بين وذ كشيخ الاسلام المعروف
بجواهر زادها اذا كذب الوارث المقر في الشركة وصدقه الاجنبي لم يرد كحديث الفصل ويجوز
ان يقال انه على الاختلاف ولكن الصحيح ان يقال انه لا يجوز على قول محمد كما هو مذهبه ما هذه
المجلة في فتاوى القاضى ظهير اه ما في الفصول وبه وبما ذكرنا عن شرح المنظومة يعلم ما في
كلام الشارح قتاله وقدمنا نظيره فلا تنس (قول) وان اقر لاجنبي مجهول نسبه (الخ) وهو من
لا يعلم له أب في بلد على ما ذكر في شرح تلخيص الجامع لأكال الدين والظاهر ان الراديه بال
هوية كافي القنينة لا سقط رأسه كما ذكر البعض واختار المقدمي وبعض أبواب الحواشي
بانه هو الظاهر لان المغربي اذا انتقل الى المشرق فوقع عليه حادثه بلزمه ان يفتش على نسبه في
المغرب وفيه من المخرج ما لا يجنى فليحفظ هذا ذكره في الحواشي البعقونية والى القولين أشار

(أقربيه أنه كان له على
ابنته المبيعة عشرة دراهم
قد استوفيتها وله) أي للمقر
(ابن يكثر ذلك صح اقراره)
لان الميت ليس بوارث
(كما لو اقر لاصرائه في
مرضه موت قبل ان تم حالت قبله
وتركها) منها (وارثا) صح
الاقرار (وقيل لا) قتاله
يدين الدين صح برفية ولو
أقربيه لوارثه ولا جنبي
يدين لم يصح خلافا لمحمد
عمادية (وان اقر لاجنبي
مجهول نسبه) (ثم اقر
بينونه)

دون الموت أو كان وارثا فيه - حاد لم يكن وارثا فيه - ما أولم يكن وارثا وقت الاقرار وصار
وارثا وقت الموت فان كان وارثا وقت الاقرار دون وقت الموت بان آخر لآخيه - مثله - لا ثم ولده ولد
يصح الاقرار به دم كونه وارثا وقت الموت وإن كان وارثا فيه - إلا في ما بينه - ما بان آخر لآخيه ثم
أبانتها وانقضت - ثم ماتت تزوجها أو ولى ٢ رجلا فاقوله ثم فسخ الموالاته ثم عقد لها ثانيا
لا يجوز الاقرار عند أبي يوسف لأن المقومهم بالهلاق وفسخ الموالاته عقد لها ثانيا وعند محمد
يجوز لأن شرط امتناع الاقرار أن يتيق وارثا في الموت بذلك السبب ولم يتيق ولأنه ما صار اجنبيا
تعدرا للاقرار كالأول في ذلك الوقت الا ترى انه لو لم يمت ثانيا كان جائزا فكذا إذا عقد له وادان
لم يكن وارثا وقت الاقرار ثم صار وارثا وقت الموت بنظر فان صار وارثا بسبب كان قائما وقت
الاقرار بان آخر لآخيه وله ابن ثم مات الابن قبل الاب لا يصح اقراره فان صار وارثا بسبب جديد
كالزوج وعقد الموالاته وقال زفر لا يجوز لان الاقرار - هل للوارث وقت العقد فصار كما إذا
صار وارثا بالنسب وإنما ان الاقرار حين حصل للاجنبي لا للوارث فينفذ ولم يفلح بخلاف
الهيئة لأنهم راضية وله ذايه تبصر من الثلث فيه تبصر وقت الموت بخلاف ما إذا صار وارثا بالنسب
بان آخر لم يرض لآخيه - المكاف ثم أسلم قبل موته أو كان محبوا بالابن ثم مات الابن حيث
لا يجوز الاقرار له لان سبب الاث كان قائما وقت الاقرار ولو أقروا لوارثه ثم مات المقر له ثم المريض
ووارث المقر له من ورثة المريض لم يجز اقراره عند أبي يوسف إلا لان اقراره - هل للوارث
ابتداء وانتهاه وقال آخر لا يجوز وهو قول محمد لأنه باث وقت قبل موت المريض يخرج من أن
يكون وارثا وكذلك لو أقروا لاجنبي ثم مات المقر له ثم المريض وورثة المقر له من ورثة المقر لان
اقراره كان للاجنبي فيتم به ثم لا يطل بونه ١١ (قوله اعد ارثه) أي وقت الموت (قوله
فيجوز) يعني لو أقروا لاجنبي في مرض موته وكان المقر محبوا بالنسب وعقد الموالاته - فلما
مات كان وارثا به عقد الموالاته فلا يطل اقراره له لان الارث انما كان بسبب حادث بعد الاقرار
فبقي الاقرار صحيحا لكن لا تظهر له غيرة لان مولى الموالاته لا يرث مع وراث قريب أو بعيد
وانما يتوقف سلق الوارث ولا وارث معه اذ لو كان معه وارث لم يستحق الميراث فلا يكون وارثا
ور بما يظهر غيرة مع أحد الزوجين فان الاقرار ينفذ في حق الزوج المقرر له وكذا ان صح
عقد الولا مع اثنين بعد ان أقروا لآخره - ما نلنا راجع هذا الأخير (قوله لان ارثه بسبب قديم)
أي قائم وقت الاقرار ولو أقروا لوارثه وقت اقراره ووقت موته يخرج من أن يكون وارثا فيها
بذلك بطل اقراره عند أبي يوسف لا عند محمد نور العين عن قاضي خان (أقول) وبإضاحه
انه لو أقروا كان وارثا وقت الاقرار ثم خرج عن ذلك بعده ثم صار وارثا بعده الموت فلا ولى
أن يقول فلما أقروا كان وارثا وقت الخ وفي جامع القصولين آخر لآخيه - وهو قن ثم عتق فمات
الاب جاز لان الاقرار للمولى لا للابن بخلاف الوصية لآخيه - وهو قن ثم عتق فقام ارتباط لانها
حينئذ لابن ١١ ويؤيده في المنع وانظر ما حرره - يدى الوالد رحمه الله تعالى في الوصايا
(قوله وبخلاف الهيئة) الظاهر انه لا بد من القبض في الهيئة والادلاء باعتبارها (قوله
فلا نعم) يعني لو وهب لها شيئا أو وصى لها ثم تزوجها فانما ما يطلان نفاذا (قوله لان
الوصية قبلت بعد الموت وهي حينئذ وارثه) تعين اقلوله والوصية لها ثم تزوجها وكذا الهيئة لها

٢ من الموالاته اه سنة

ا - عدم ارثه (الاذا صار
وارثا) وقت الموت (بسبب
جديد كالزوج وعقد
الموالاته) فيجوز كما ذكره
بقوله (ولو أقروا لها) أي
لاجنبيه (ثم تزوجها مع
جدا) اقراره لآخيه -
المجرب) بكفر أو ابن (إذا
زال محبها) - باللامه أو
موت الابن فلا يصح لان
ارثه بسبب قديم لا جديد
(وبخلاف الهيئة) لها في
مرضه (والوصية لها) ثم
تزوجها فلا تصح لان الوصية
قبلت بعد الموت وهي
حينئذ وارثه

الاقرار فهو - ل يكون غير صحيح الجواب يكون الاقرار غير صحيح والحالة هذه والله تعالى اعلم
 اه (أقول) - لكن يجب تقييد عدم الصحة بما اذا كان ملكه فيما عدا الوفاة ايكون ذلك
 قرينة على صحة الاقرار يساق الورثة لذلك لا يتنافى كلامهم تأمل (قوله ومما سألني)
 فيه انه ليس باقرار للوارث كما هو في الاشياء وقوله كلاحق في هذا صحيح في الدين لاني
 المعين كما مر (قوله وهي الحيلة) أي في قوله لاحق في قل أي وأني يعني اذا علم انه لاحق
 قبله او خاف ان يتعل عليه ما أحده من الورثة أو يدعي عليه ما بشئ مما لو كان له حق فلا يحل له
 اضرار باقي الورثة فليتق الله من كان خارجا من الدنيا قبله على الاخرة (قوله ومنه) الاولى
 ومما كما قال في سابقه الآن قال انه عائد إلى النبي أي ومن النبي السابق هذا الخ (قوله هذا)
 غير صحيح كعلمته بما مر لانه مخالف لعمامة المعتبرات (قوله وهذا حديث لا قرينة) ليدرك ذلك في
 الاشياء أم لا وحديث كان هذا اقرارا بعين الوارث وانه لا يصح فلا حاجة الى هذا التقييد
 انه مخالف للمنقول واستنبط من كلامه أشياء مخالفة أيضا وقد ظهر لك بمسألة حقيقة -
 الحال بعون الله تعالى (تتم) قال في البحر فمتفرقات القضاء ليس على فلان شئ ثم ادعى
 عليه مالا أو ارضا فخلقه له بخلاف وعنده أي يوسف يخاف وسبق في مسائل شئ آخر الكتاب ان
 الفتوى على قول أبي يوسف واختاره أئمة خوارزمي لكن اختلافه وانما اذا ادعى وارث المقتدر
 على قولين ولم يرجح في البرازية منه شيئا وقال الصدر الشهيد الرأى في التحليف الى القاضي
 ونسبه في فتح القدير بأنه يجهل في خصوص الوقائع فان غلب على ظنه انه لا يقبض حين اقرار
 بخلاف الخصم ومن لم يغلب على ظنه ذلك لا يملكه وهذا انما هو في المتفرق من الاختصاص اه
 قلت وهذا أمر يدل بجهلنا والله قال في التاترخانية عن الخلاصة رجل قال استوفيت جميع
 مالي على الناس من الدين لا يصح اقراره وكذلك قال ابرأت جميع غرمائي لا يصح الآن يقول
 قبيله فلان وهم يحصون فيمنه يصح اقراره ببرأوى التاترخانية أيضا عن واقعات الناطقي
 اشهدت المرأة منهم وداعى نفسها الابن أو لاخير اتر بد ذلك اضرار الزوج أو اشهد الرجل شهودا
 على نفسه بحال لبعض الاولاد يريد به اضرارا باقي الارلادو الشهود يعلمون ذلك وسعهم أن لا يؤدوا
 الشهادة الى آخر ما ذكره العلامة البيهقي وينبغي على قياس ذلك أن يقال اذا كان لقاضي
 علم بذلك لا يبعه الحكم كذا في حاشية أبي السعود على الاشياء والنظار (قوله يؤخر في الحال
 بتسليمه) لاحتمال صحة هذا الاقرار بصفته من هذا المرض (قوله يرد) أي ان كان له وارث
 غيره ولم يصدقه (قوله تصرفات المريض نافذة) لما تقدم من احتمال صحته وبظهوره ان يتفرع
 على هذا ما في الخاتمة وهو لو اقرار له بعينه فقال ليس لي كنهه اقلان الاجنبي فصدقه ثم مات
 المريض فالعبد للاحق وبغض الوارث فيتمه وتكون بينه وبين سائر الورثة (قوله وانما
 يتنقض) أي التصرف المأخوذ من التصرفات وهذا في تصرف يتنقض أصلا لا يتنقض
 كالتكاح فالامر فيه ظاهر وفي نسخة بالناس (قوله بعد الموت) محله ما اذا تصرف لوارث وأما اذا
 كان لغير وارث فان كان تبرعا ومحباة يتنقض من الثالث والافصح كالتكاح (قوله والعبدة
 لكونه وارثا الخ) قال الزيلعي اعلم أن الاقرار لا يخلو اما ان يكون المقتدر وارثا وقت الاقرار

ومما الذي كلاحق في قبل
 أبي أو أي وهي الحيلة في
 ابراهيم المرض وارثه ومنه
 هذا الشئ القلاني ملك
 أي أو أي كان عند
 عازبه وهذا حديث لا قرينة
 وقامه فيها فليحفظ فانه
 مهمم (أقر فيه) أي في
 مرض موته (لوارثه) يؤمر
 في الحال بتسليمه الى
 الوارث فاذا مات يرد
 برأيه وفي القصة تصرفات
 المريض نافذة وانما يتنقض
 بعد الموت (والعبدة لكونه
 وارثا وقت الموت لا وقت
 الاقرار) فلو اقرار لغيره
 لم يلائم ولله صم الاقرار

لو قال المرء مرض الموت لاحق لي على فلان الوارث لم تسمع الدعوى عليه من وارث آخر
 وعلى هذا يقع كثيرا ان البنت في مرض موتها تقر بان الامتعة الفلانية ملك أبيها الاقارب فيها
 وقد أحبت فيها امرأ ابنا محبة ما في التناوب من باب اقرار المرء بمرضه ادعى على رجل مالا
 وأثبتته وبارأه لا يجوز برأته ان كان مديونا وكذا الوارث لا يجوز رؤاؤه كان مديونا أولا
 ولو قال لم يكن لي على هذا المطلوب شيء ثم مات حازا اقراره في القضاء وفي البرازية قالت فيه ليس
 لي على زوجي مهر يبرأ عنه فالا فلا شأني وفيه اقبله قال فيه لم يكن لي عليه شيء ليس لورثته ان
 يدعوا عليه شيئا في القضاء وفي الديانة لا يجوز هذا الاقرار وفي الجامع اقرار الابن فيه انه ليس له
 على والده شيء من تركته أمه صح بخلاف مال الوارث أو وهبه وكذا الوارث بقبض ماله منه فهذا
 صريح فيما قلناه ولا ينافيه ما في البرازية قوله انه لا مهر لي عليه أولا شئني عليه أو لم يكن
 عليه مهر قيل لا يصح وقيل يصح والصحيح انه لا يصح اه لان هذا في خصوص المهر وانظر
 انه عليه غالبا وكلاهما في غير المهر ولا ينافيه ما ذكره البرازي أيضا ادعى عليه مديونا ومالا
 ووديعه فصالح الطالب على يسير ميراثه في العارية انه لم يكن له على المدعي عليه شيء
 وكان ذلك في مرض المدعي ثم مات فبرهن الوارث انه كان لورثي عليه أموال كثيرة وانما قصد
 حرمانه التمسع وان كان المدعي عليه وارث المدعي وجرى ما ذكرنا فبرهن بقية الورثة على أن
 أبانا قد سدر ماتنا بهذا الاقرار تسمع اه لكونه متمما في هذا الاقرار ان تقدم الدعوى عليه
 والصالح معه على يد روال الكلام عند عدم قرينة على انتمة اه كلام الاشياء بقول الشارح
 منها اقراره الخ وقوله ومنه هذا الشيء الخ انما هما بجهان لامة ولان فخر يره في غير محله لان
 المراد بالامة قبضه امنه لانهم له وقدمه ايضا في الاخير لانه من الاقرار بالعين للوارث وقدم
 هو عدم صحة ذلك وقياسه على قول المورث لم يكن لي على الواو دين قبل ثبوته قياس مع
 الفارق لان العين غير الدين وهو لا يصح ويأتي قريانا يبعد الموافقة لانه منته عن الخطي الرمي
 والحموى والحمدى وثقه تعالى الحد والمثمة وقدمنا ما يبعد ذلك مع بعض التمسع المذكورة
 (قولهم منها اقراره بالامانات كلها) أي بعض الامانات التي عند وارثه لابان هذه العين لوارثه
 فانه لا يصح كاصرح به الشارح قريانا وصرح به في الاشياء وهذا امر ادا صاحب الاشياء بقوله
 ونبياني ان يطلق بالثانية اقراره بالامانات كلها فثبته لهذا فاننا رأينا من يخطئ فيه ويقول ان
 اقراره لوارثه بعباجاز مطلقا مع ان القول مصرح بان اقراره بالعين والدين كما قدمناه عن
 الرمي ومن هذا يظهر لك ما في بقية كلام الشارح وهو متابع فيه للاشياء بخلاف الامانة وقول
 وخالفه فيه العلماء القبول كما قدمناه وفي الفتاوى الامانة عليه مثل فحين أقر في مرضه ان
 لاحق لي في الاسباب والامانة المعلومه مع بقية المعلومه وانما استثنى ذلك دونه من وجه نبري
 فهل اذا كانت الاعيان المرقومة في يده وملكه فيها ظاهر ومات في ذلك المرض فالأقرار بها
 للورثة باطل الجواب نعم هل ما عهده المقتنون ولو مصرح بالثني خلافا للاشياء وقد انكروا
 عليه اه ونقله السانحائي في مجموعته ورد على الاشياء والشارح في هامش نصه وفي الحامدية
 سئل في مرض مرض الموت أقر فيه انه لا يستحق عتد زوجته هندة وأبرأته من كل
 حق شرعي ومات منهم اوعن ورثته غيرهما وله تحت يدها اعيان وله بغيره اعيان والورثة لم يجزوا

منهم اقراره بالامانات كلها

نلوجه عن كونه وارثا في الصورة الاولى وفي الصورة الثانية فلان الميراث يكون المقر له وارثا
اولا وقت موت المقر وهي اذ ذلك ايسر وارثه لان الميت ليس بوارث وهذا هو الذي يأتي قريبا
عن الصيرفية (قوله كافر لاجنبي) يعني لو كان المقر له اجنبيا مات قبل المقر ورثته ورثة
المقر فان اقراره جائز لانه لم يقر لوارثه حين اقراره في الاجنبي فلهذا هو ما في الوارث الذي
مات فانه بجوته قبل المخرج عن كونه وارثا له قال في المنح ولو اقر لوارثه ثم مات المقر له ثم
المريض ووارث المقر له من ورثة المريض لم يجز اقراره مدعي يوسف اولاد قال آخر ايجوف
وهو قول محمد (قوله وسجى) أي قريبا (قوله بوديعه مستهلكة) أي رهي معروفة لعدم
التمتع ولو كذبناه ومات وجب الضمان من ماله لانه مات مجهولا وعليه قيمة فلا فائدة في تكذيبه
ولو كانت الوديعه غير معروفة فلا يقبل اقراره باستهلاكه الا ان يصدق به بقية الورثة كما في
التبيين والاصوب ان يقول المصنف باستهلاك الوديعه أي المعروفة بالقيمة بدل قوله
بوديعه مستهلكة (قوله وصورته) لم يبين بهذه الصورة ان الوديعه معروفة كما سرح به في
الاشباه وقد اوضح المسئلة في الزوال الحية فراجعها وصورها في جامع القصوين راجع صورته
أودع اياه ألف درهم في مرض الأب وصحته عند الشهود فلما حضره الموت أقر باهلا كما صدق
اذ لو سكت ومات ولا يدري ما صنع كانت ديننا في ماله فاذا اقراره باستهلاكه قال ولو اقر وأبطلها
في يده فشكل عن العيين ومات لم يكن لوارثه في ماله شيء اهـ والحاصل ان مدعي اقراره ناعلي
استهلك الوديعه المعروفة لا علم او منه تعلم ان قوله ومن اقراره بالامانات كلها مقيد بها ان
فيه أيضا لو أقر المريض بقبض غن مائة لوارثه باعده أو بولائه لم يصدق اذا اقر بدين لوارثه
الا ان يدعي الهالك لكونه دينافي تركته فلو قال قبضت الثمن واتفقت به الماشترى ولو
أدى لم يرجع وكذا لا يصدق في قبض غن مائة لغيره من وارثه الا ان يقول ضاع عنده أو
دفعته الى الآخر اهـ واللام في لوارثه واغبره لأم الهالك أو المالك لا الوديعه وقوله الا ان
يدعي الهالك لكونه دينافي تركته صوابه لكونه ليس دينافي تركته لان الوكيل أمين غير ضامن
وبدل على ذلك أيضا قوله بعده الا ان يقول ضاع عنده أو دفعته الى الآخر لانه لم يصر دينافي
التركة لا لوارث ولا من جهة الوارث وقوله قبضت الثمن واتفقت به هو مثل اقراره لوارثه بوديعه
استهلكها فتعبد المبيعة بعامة الشهود ودينه فاذا أدى ضمان ذلك الوارث لم يرجع على
المشترى ويمكن رجوع ضعي ادى للمشترى وانما لا يرجع لانه متبرع وسياق في آخر كتابته على
الوصايا ما يحل الله ولكن ما عناه أولى وفي خزنة المفتين باع عنده من وارثه في صحته ثم أقر
باستبقاء الثمن في المرض لا يصح وفي الزايل لو كانت الوديعه غير معروفة لا يقبل قوله استهلكها
الا ان يصدق به بقية الورثة (قوله والحاصل الخ) فيه ثلاثة للاشياء ونفسها وأما مجرد اقرار
لوارث فهو موقوف على الاجازة سواء كان بعين أو دين وقبض منه أو أبرأ الا ان ثلاث لو أقر
باتلاف وديعته المعروفة أو أقر بقبض ما كان عنده وديعته أو بقبض ما قبضه الوارث بالوكالة
من مدينه كذا في تلخيص الجامع وينبغي أن يلحق بالثلاثة اقراره بالامانات كلها ولو مال الشفعة
أو العارية والمعنى في الكل أنه ليس فيه اشارة لبعضها فاعلم هذا التصريفان من مقدرات
هذا الكتاب اهـ وقد ظن من لا خبرة له ان النبي من قبيل الاقرار وهو خطأ وقال قبل هذا

كما اقراره للاجنبي سجى
وسجى عن الصيرفية
(بجملته اقراره) أي
(بجملته بوديعه مستهلكة)
لوارثه (بوديعه مستهلكة)
فانه جائز صورته أن يقول
كانت عندي وديعته لهذا
الوارث فاستهلكها
جوهره والحاصل ان
الاقراء لوارث موقوف
الا في ثلاث مذكورة في
الاشباه

يوسف لا عند محمد ويأتي تمامه . وقد بدى الوارث احتراز عن اقراره باستيفاء دين الاجنبى
والاصل فيه ان الدين لو كان وجب له على اجنبى في صحته جازا اقراره باستيفائه ولو عليه دين
معروف سواء وجب ما قر به بقضه بدلا عما هو مال الثمن او لا كدليل على عدم المهر ونحوه
ولو بدى بوجبه في مرضه وعليه دين معروف او بدى بوجبه عليه بمائة درهم ومرضه فلو
ما قر به بدلا عما هو مال لم يجز اقراره اى في حق غرما الصحة او المرض بمائة الشهود كما
في البدائع ولو بدلا عما ليس بمال جازا اقراره بقضه ولو عليه دين معروف جامع القصورين
وفيه لو باع في مرضه شيئا باكثر من قيمته فاقربه بقضه والمستهلكة بالها من كون المقتري
مدون نادى به عرفا بينة لم تصدق وقبل للمشتري اذ قد مضى مرة اخرى او انقض البيع عند
أبي يوسف وعند محمد يردى قدر قيمته او ينقض البيع قال في جامع القصورين اقرب بدى
لوارثه او اغنيه ثم برى فهو كدين صحته ولو اوصى لوارثه ثم برى بطلت وصيته اه وفي
الخلاصة نفس البيع من الوارث لا يصح الابحازة الورثة يعنى في مرض الموت وهو
الصحيح وعندهما يجوز ذلك ان كان فيه غبن او محاباة فيجوز المشتري بن الرد وتكميل القيمة اه
(اقول) ويان ما تقدم ان حق الغرما يتعلق بقيمة المديون في الصحة فاذا مرض تعلق
بحق التركة وهي اعيانها والدين مطلقا ليس منها فلما يكن انقاف عليهم بهذا الاقرار شيئا او اما
اذا مرض وتعلق حقهم بدين التركة فاذا باع منها شيئا واقرب باستيفائه فحقه دائر عليهم
وقوله وقبل للمشتري اذ قد مضى مرة اخرى اى على زعمه والامان اقروا اى الغرما بدفع الثمن
لا يكون لهم مطالبة وهذا الفرع مشكل من حيث ان البيع صحيح نائفا فكيف يتغير والحالة
هذه بين نقض البيع او تادية الثمن وقول محمد انه لا شكلا من حيث ان الواجب في البيع
الثمن دون القيمة يمكن تصور على قول الامام وذلك بان يكون المشتري وارثا والبيع منه
غير نافذ عنده بل موقوف على اجازة الورثة فاذا لم يجز واو لم يردوا كان للمشتري الخيار وحيد بن
يحيى بين الفسخ وعدمه فاذا قالت له الورثة ان شئت فادفع الثمن لخيار البيع وان شئت رد
عليه بخيارك صح لكن يشك كل عليه قول محمد وان القولين منسوبان للصاحبين
وهما يجيزان البيع من الوارث مطلقا غنه يقال له في صورة المحاباة اذ القيمة او افسخ تأمل
(قوله) وتعود ذلك) كان يقره نقض البيع فاسد امنه او انه رجع فيها ووجهه في مرضه سوى
ط او انه استوفى غن مابعه كما في الهندية (قوله) بقض دينه) فيه اشارة الى ان اقراره بقض
وديعة له كانت عنده صحيح وبه صرح في الاشباه ثم قال ويبنى ان يلحق بذلك الاقرار بالامانات
كما (قوله) لا يصح لوقوعه لولا (اه) ما كافي العبد والمكاتب اذا عزر وحفاظه ان لم يجز نفسه
والحامل انه لا يصح اقراره بمرض مات فيه بشيخ دين من وارثه ولا من كميل وارثه او عده
وارثه لان الاقرار بعبد الوارث اقراره لولا وما قر به للمكاتب فيه حق لولا لذلك حال في المنع
لانه يقع لولا له كما وحقا اه (قوله) ولو فعله) اى الاقرار به هذه الاشياء للوارث (قوله) ثم برى
اى من مرضه (قوله) لعدم مرض الموت) فلم يتعلق به حق الورثة (قوله) ولومات المقر له) اى
الوارث للمقر له المرض المقر (قوله) وورثته المقر له من ورثة المريض) صورته فلو لاين بانه ثم
مات ابن لابن عن ابيه ثم مات المقر عن ذلك الابن فقط او ابن احدهما ولد المقر له او اقر
لاصرا بدين فمات ثم مات هو وتولته ثم وارثا (قوله) جازا اقراره) عند أبي يوسف آخره محمد

وتعود ذلك (عليه) اى على
وارثه او عده وارثه او
مكاتبه لا يصح لوقوعه
لولا ولو فعله ثم برى ثم
مات جاز كل ذلك اه دم
مرض الموت اختيار
ولو مات المقر له ثم المرض
وورثته المقر له من ورثة
المريض جازا اقراره

والا لهما كما اتاده الحسم الرمي في فتاواه آخر الوصايا قال فيها وحيث لا وارث نفذت محباتها
مع زوجها بلا توقف ولو اوصت بكل ماله ما نفذت وصيته الا **مكن** قد يقال ان ما ذكره
الشارح انه لاوافق مسئلة المصنف لان موضوعها الاقرار بالاجل لا حظته ان هذا الاقرار يكون
وصية بدليل قوله الا ان يصدق الورثة فانه يصح الاقرار ان لم يكن وارث آخر والحاصل ان
المسئلة في حد ذاتها صحيحة الا ان الاتفاق مسئلة المصنف لما ذكرنا نامل (قوله واما غيرهما)
أي غير الزوجين ولو كان دارحم شربة لامية (قوله فرضا وردا) المناسب زيادة أو نقصان
(قوله فلا يحتاج لوصية شربة لامية) والحاصل ان اقرار المريض لوارثه لا يصح اذا كان هناك
وارث آخر غير المقر له لاعداء الخلية بل لحق الورثة فاذا لم يكن له وارث آخر غير المقر له صح
اقراره (قوله اقرار بوقف الخ) هذا كلام مجمل يحتاج الى بيان ذكر الشارح العلامة عبد البر
الطائفة بـ لـ اقر في مرضه بارض في يده اتم اوقف ان اقر بوقف من قبل نفسه كان من الثلث
كلاؤه المريض يعق بعدوان من جهة غيره ان صدق ذلك الغير أو ورنه جاز في المكل وان لم
يكن أنه منه أو من غيره فهو من الثلث وفي منية المفتى مثله وسواء أسند الوقف الى حال الصحة
أو لم يسند فهو من الثلث الا ان يجز الورثة أو يصدقوه في الاستناد الى الصحة ولو كان المسند
اليه مجبها ولا اومعروفا ولم يصدق ولم يكذب أو مات ولا وارث له الايت المال فالظاهر انه يكون
من الثلث لان التصديق منه او من الوارث شرط في كونه من جميع المال رفع عليه صاحب
اقواله لانه لا يتبر تصديق السلطان فيها اذ لم يكن له وارث الايت المال وهذا من قول من
كلام شيخنا وان قاله الطرسوسي تفهها اه بتصرف وفي شرح الشربلاني وان اقر ورثته
او صدقوه فهو من جميع المال لانه مظهر باقراره لانه في قولهم يكن للغير وارث قال المصنف
لا يتبر تصديق السلطان كذا الطائفة قلت وهذا في الوقف لا على جهة عامة ظاهر لتضمنه اقراره
على غيره وابطال حق العامة واما الوقف على جهة عامة فيصح تصديق السلطان كانشائه ما
تقدم من صحة وقف السلطان شيئا من بيت المال على جهة عامة ثم لا يخفى ان المقر اذ لم يسند
بغيره ولم يكن له وارث تجاوزا جازة السلطان ومن له بيت المال كذا في البرازية والنافية رسالة
ولا يعمل بما فهمه الطرسوسي كما نقله المصنف عنه من انه يكون من الثلث مع عدم اعتبار
تصديق السلطان انه نافذ من كل المال ط (قوله فلو على جهة عامة) **مكن** البناء القناطر
والنفور (قوله صح تصديق السلطان) لان له ان يفعل ذلك من بيت المال ومن حكي أمر ايت
استثنائه صدق (قوله وكذا الوقف) أي انشا وقفا في مرض موته ولا وارث له على جهة عامة
فانه ينفذ من الجميع تصديق السلطان (قوله خلافا لما زعمه الطرسوسي) هو يقول لولم
يكن له وارث الايت المال لا يتبر تصديق السلطان بل يكون من الثلث كما يؤخذ من شرح
الوهيانية له بهذا البر السابقة ووجه فساد ما زعمه الطرسوسي ان الوقف والحالة هذه وصية
وهي مقبوضة على بيت المال بل لا يحتاج ذلك لتصديق السلطان (قوله ولو كان ذلك) أي
الاقرار ولو وصية (قوله اقرارا بقبض دينه او غصبه) بان اقر أنه قبض ما غصبه وارثه منه
قال في النامية لا يصح اقرار مريض ما فيه بقبض دينه من وارثه ولا من كفيل وارثه ولو
اقر لوارثه وقت اقراره ووقت موته ونخرج من أن يكون وارثا فيما بين ذلك بطل اقراره عند أبي

واما غيرهما فيث الكل
فرضا وردا فلا يحتاج
لوصية شربة لامية وفي
شرح الوهيانية اقرار بوقف
لا وارث له فلو على جهة
عامة صح تصديق السلطان
أو نائبه **مكن** كذا
وقف خلافا لما زعمه
الطرسوسي فيجب حفظ (ولو)
كان ذلك اقرارا بقبض
دينه او غصبه او رهنه

من التهمة خصوصا اذا كان بينهما وبين زوجهما خصومة كتروجه عليهما وقال البيهقي الصواب
ان ذلك اقرار للوارث بالعين بصيغة التثني ولا نزاع في عدم صحة ذلك للوارث في مرض الموت
وما استدل به المصنف مقرر في اقرار بصيغة التثني في دين لافي عين والدين وصف قائم بالذمة
وانما يصير بالاعتبار فيه اهـ وقول المصنف وليس هذا من قبيل الاقرار للوارث فيه نظير
(قوله اومع اجنبي) قال في نور العيون اقراره ولا جنبي بدين مشترك بطل اقراره عندهما
تصادف في الشركة او تكاذبا وقال محمد للاجنبي بحصته لو انكر الاجنبي الشركة ولو بالعكس لم
يذكره محمد ويجوز ان يقال انه على الاختلاف والصحيح انه لم يجز على قول محمد كما هو قولهما اهـ
لهما ان الاقرار اخبار ولا يصح ان يتقضى على خلاف الوجه الذي اقر به فاذا اقرتة لم تكن الا يمكن
ان ينفذ غير مستتر وفي احكام الفناطقي لو اقر لاثنتين بالف فردا احدهما وقبل الآخر فله
النصف (قوله بعين) ثبت على الدين المذكور في الحديث ومثال العين ان يقر المريض بان هذه
العين ودبعة واري او عارايته او غصبته او رهنه اعنسه (قوله بطل) أي على تقدير عدم الاجازة
والا فهو موقوف اهـ منح ليكنه لو طيب سلم اليه ثم ان مات لا يراد لاحتمال صحة الاقرار بالحقاق
صحة المريض اهـ سوى عن الرمن (قوله ولما حدثت لاوصية لوارث ولا اقرار له بدين) رواه
الدارقطني لكن في المبسوط ان الزيادة شاذة ولذلك تركها في الدرر والمشتهر ولا وصية لوارث
وللدلالة في الوصية على نفي الاقرار له بالطريق الاولى لان بالوصية انما يذهب ثلث المال
وبالاقرار يذهب كله فابطالها ابطال للاقرار بالطريق الاولى كافي المنبع فظهر ان ما يقال
المدعى عدم جواز الاقرار والدليل دليل على عدم جواز الوصية فاصواب ما قيل به صاحب
الهداية ساقط غايته ان الدليل لم يخصص على عبارة النص كما صرح به في الاصول (قوله الا ان
يصدقه بقية الورثة) أي بعدم موته ولا عبرة لاجازتهم قبله كافي خزائن المفتين وان أشار صاحب
الهداية لصدقه واجاب به انه نظام الدين وحافده عماد الدين ذكره القهستاني شرح الملتقى وفي
التعمية اذا صدق الورثة اقرار المريض لوارثه في حياته لا يحتاج تصديقهم بعد وفاته وعزاه
لحاشية مسكين قال فلم يجعل الاجازة كالصدق ولعله لانهم اقرروا اهـ قال العلامة
أبو السعود في حاشية مسكين وكذلك لو كان لدين على وارثه فاقتر بقبضه لا يصح الا ان يصدق
البقية زبلي فاذا صدقوه في حياة المقر فلا حاجة الى التصديق بعد الموت بخلاف
الوصية بما زاد على الثالث حيث لا تنتقد الاجازة الورثة بعدم موت الموصي جوى اهـ (أقول)
ينبغي أن يكون على هذا المذو الرضا الغرماء قبل موته تدبر (وأقول) وكذا وقف بيعه لوارثه
على اجازتهم كما قدمه في باب الفضولي وأشار في الخزائن الى انهم قالوا البيهقي اقراره في حياته
فاهم الرجوع أي فلا يحتاج الى التصديق كغير اقرار بخلاف الاجازة (قوله فلو لم يكن
وارث آخر) أي ذورض او تعصيب او دم محرم (قوله او اوصى لزوجه) يعني ولم يكن له
وارث آخر وكذا في عكسه كافي الشريعة لابن تيمية وفي بعض النسخ وأوصى بدون ألف وهي الاولى
لانه تصوير لاوصية لوارث الذي ليس له وارث غيره وذلك لا يتصور بغير أحد الزوجين
لما قاله من أن غيرهما يرث فرضا وردا (قوله صحت الوصية) ولو كان معه مايت المال لما أنه
غير وارث بل يوضع فيه المال على انه مال ضائع لا يباريق الاثر فلا يعارضه الوصية والاقرار

أومع اجنبي بعين أو دين
(بطل) خلافا لنافي
رضي الله تعالى عنه ولنا
حديث لاوصية لوارث
ولا اقرار له بدين (الا ان
يصدقه) بقية (الورثة)
فلو لم يكن وارث آخر
أو اوصى لزوجه أو هي له
صحت الوصية

مطلب
الاقرار للوارث موقوف
الافى ثلاث

كما بسطه في الاشياء فالبال
فاغتنم هذا التصريح فانه من
مقررات كتابي (وان اقر
المريض لوارثه) بمفرده

على الاشياء كما علمت فان قلت قد ذكر الشارح فيما ياتي عن الاشياء ان اقراره للوارث موقوف
الافى ثلاث من غير اقراره بالامانة كما هو الخ وقول البت هذا الشيء لا يبيح اقراره بالامانة فيصح
وان كان فيدها قلت المراد يصح اقراره بقبض الامانة التي له عند وارثه لان صاحب الاشياء
ذكر عن تطبيق الجامع ان اقراره للوارث موقوف الافى ثلاث لو اقر بالثلاث وادبعت به
المعروفة أو اقر بقبض ما كان عنده وادبعت أو بقبض ما قبضه الوارث بالو كالممن مدونه ثم
قال في الاشياء و ينبغي أن يلحق بالثانية اقراره بالامانات كلها ولو مال الشركة أو بالعارية والمعنى
في الكل انه ليس فيه اشارة لبعض اه يعنى ان الوديعة في قوله أو اقر بقبض ما كان عنده
وديعة غير قيد بل ينبغي أن يلحق بها الامانات كلها فيكون اقراره بقبضها كاقراءه بقبض
الوديعة ويؤيد هذا البحث ما قدمناه من نور العين من قوله مريض عليه دين يحيط فاقرب بقبض
وديعة أو عارية أو مضاربة كانت له عند وارثه صح اقراره لان الوارث لو ادعى رد الامانة الى
مورثه المريض وكذب المورث بقبول قول الوارث اه فقد تبين لنا انه ليس المراد اقراره بالامانة
عنده لوارثه بل المراد ما قلنا فتنبه لذلك فاني رأيت من يخطئ في ذلك مع ان النقل صريح بان
اقراره لوارثه بعين غير صحيح كما مر ثم ان ما ذكره في الاشياء من استثناء الامانة الثالثة الظاهر
انه يستثنى عنه بالثانية لان المريض اذا كان له دين على اجنبى فكل المريض وارثه بقبض
الدين المذكور بقبض ما صار ذلك الدين امانة في يد الوارث فاذا اقر بقبضه منه فقد اقر بقبض
ما كان له امانة عنده لان المال في يد الوكيل امانة تامل وقد ذكر في جامع القسوين
صورة المسئلة الاولى من المسائل الثلاث فقال صورتهما أو دع اياه أنه درهم في مرض الاب
أو صحته عند الشهم ودفنا صحته الموت اقر باهلاكه صدق اذ لو سكنت ومات ولا يدري ما صنع
كانت في ماله فاذا اقر بالثلاثة فاولى اه وقوله عند الشهم ودفن به تكون الوديعة معروفة
بغير اقراره واهذا قد في الاشياء بقوله المعروفة فدل على انه لو اقر باهلاك وديعة لوارثه ولا
يشك على الابداع لا يقبل قوله وبه تم لم افي عبارة المصنف والشارح من التخلل حيث قال
بخلاف اقراره له أى لوارثه بوديعة مستمكة فانه جائز صورته أن يقول كانت عندي وديعة
لهذا الوارث فاستمككها جوهر اه فانه كان عليه ان يقول بخلاف اقراره له باستمكة لئلا
وديعة معروفة فانه جائز فاغتنم ذلك (قوله كما بسطه في الاشياء الخ) أقول وقد مضى
علماء عصره وأفتوا بعدم الصحة كما علمت وقد كتب العلامة الجوى في حاشية الاشياء في الرد
على عبارتهما فقال كل ما في المصنف أى صاحب الاشياء لا يشك به مع تصريحهم
بان اقراره بعين في يده لوارثه لا يصح ولا شأن الامانة التي بيد البنت ملكها فمظاهر باليد
فاذا قالت هي ملك ابى لاحق في فيه فيكون اقراره بالعين للوارث بخلاف قوله لم يكن لي عليه
شيء أو لاحق لي عليه أو ليس لي عليه شيء ونحوه من صور التي لم يملك الثاني في نفسه بالاصل
فكيف يستدل به على مدعاه ويحجه له صريحاً فيه وذكر الشيخ صالح في حاشيته على
الاشياء بمقتضى صاحبها في هذه المسئلة ما نصه أقول ما ذكره المصنف هنا لا يخرج من كونه
اقراراً للوارث بالعين وهو غير صحيح وبه أفتى شيخ الاسلام أمين الدين وليس هذا داخلاً تحت
صور التي التي ذكرها مستدلها وقال أخو المؤلف الشيخ عمر بن نجيم لا يخفى ما في اقراره

بالدين ولم يبعده ذلك بقاها . وقول صاحب البحر ولا يشافيه الخ (أقول) بل يفهم منه عدم
 الصحة بالاولى وذلك لانه اذا لم يصح فيما فيه الاصل برائة الذمة فكيف يصح فيما فيه المالك
 مشاهد ظاهر بالدين لم كانت في الامتعة يد الاب هي المشاهدة لا يد البنت فلا كلام في الصحة
 فالحق ما أفق به ابن عبد العال ويدل أيضا الصحة ما قلنا ما في شرح القدوري المسمى بجمع الرواية
 من قوله قال في حاشية الهداية قوله واقرار المريض لو ارثه لا يصح الا ان يصدق ببقية الورثة
 هذا الشارة الى ان اقرار المريض لو ارثه اذا كان هنالك وارث آخر غير المقر له انما لا يصح لاعدم
 الملكية بل لحق ببقية الورثة فاذا لم يكن له وارث غير المقر له صح اقراره على ما ذكر في الديات اذا
 ماتت المرأة وترك زوجا وعبدان لا مال لها غيرها ما فاقرت ان هذا العبد بعينه ودبعة الزوجها
 عندها ثم ماتت فذلك جائز ويكون العبد للزوج بالاقرار بالدبعة والعبد الآخر ميراث نصه
 للزوج ونصفه لبيت المال اه . فهذا صريح في انه اذا كان هنالك وارث غير الزوج وغير بيت
 المال لا يصح اقرارها بالعبد للزوج وأي فرق بين قول البنت هذه الامتعة التي يمدى أو في يتي
 ملك أبي لاحق في فيها وبين قول الزوجة هذا العبد ملك زوجي فان كان زيادة لاحق في فيها فهذا
 نفي ختمه للمشاهد بالدين ظاهر ابدانها للاب وبه لا يخرج عن كونه اقرارا للوارث بعين في يده
 فتأمل اه . ما ذكره الشيخ خير الدين الرمي رحمه الله تعالى فالحجب من الشارح مع قول شيخه
 الخبير الرمي في حاشيته على الاشياء أيضا ان كل ما أتى به من الشواهد لا يشهد له مع نصهم
 بان اقرار المريض بعين في يده لو ارثه لا يصح ولا شك ان الامتعة التي بيد البنت ومالكها انما اظهر
 باليد اذا قالت هي ملك أبي لاحق في فيها اقرارا بالعبد لزوجي فله في يده لم يكن في يده نفي
 أو لاحق في يده أو ليس في يده نفي ونحوه من صور التي أفكك الثاني فيها بالاصل فكيف
 يستدل به على مدعاه ويجعله صريحا فيه ثم قال وقد خالفه في ذلك علماء عصره وصروا وتوا
 بعدم الصحة ومنهم والشيخنا الشيخ أمين الدين بن عبد العال وبعد هذا البحث والتحرير رأيت
 شيخ شيخنا شيخ الاسلام الشيخ علي المقدسي رد على المؤلف أي صاحب الاشياء كلامه وكذلك
 الشيخ محمد الغزالي على هامش نسخة الاشياء والنظر في هذه الظاهر الحق واقض الله الجد والمنة
 اه . كلام الخبير الرمي أيضا وتبعه السيد الجوى في حاشية الاشياء وكذلك رد عليه العلامة
 جوى زاده كآرآيته منقولة عنه في هامش نسختي الاشياء ورد عليه أيضا العلامة الميرى وقال
 بعدم كلام وعليه فلا يصح الاستدلال لمقت ولانقضاء ما أفق به من صحة الانزال للوارث
 بالعرض في مرض الموت الواقع في زمانه لان الخاص والعام يعلمون ان المتبرع المالك لجميع
 ما حوته داره لاحق فيه لا مقر له بوجه من الوجوه وانما قصد حرمان باقي الورثة فأى تهمته بعدم
 هذه التهمة باعبارها اه . وكذا رد عليه الشيخ اسمعيل الحائث مفتي دمشق الشام سابقا
 حيث سئل فين أقر في مرضه ان لاحق له في الامتعة المعلومه مع بنته ومالكه في ظاهره فاجاب
 بان الاقرار باطل على ما عهده الحقون ولو صدر بالنتي خلافا للاشياء وقد انكره واعلمه
 اه . وكذا رد عليه شيخنا السانحاني وغيره والحاصل كآرآيته منقولة عن العلامة جوى زاده
 ان الامتعة ان كانت في يد البنت فهو اقرارا بالعبد للوارث بلا شك وان لم تكن في يدها فهو
 صحيح وبه يشهر كلام الخبير الرمي المتقدم وصريح به أيضا في حاشيته على المنع وإطال في الرد

الوارث لا يجوز سواه كان عليه دين أو لا ولأنه قال لم يكن لي على هذا المطلوب شيء ثم مات جاز
 اقراره في القضاء اه وفي البرازية من يزالي حيل الخصاف قالت فبسمه ليس لي على زوجي مهر
 وقال فيه لم يكن لي على فلان شيء بعد ان خلا فلان الشافعي اه وفيما قبله وبرا الوارث لا يجوز
 فيه قال فيه لم يكن لي عليه شيء ليس لورثته ان يدعوا عليه شيء في القضاء وفي الحياة لا يجوز هذا
 الاقرار وفي الحامع أقر الابن فيه انه ليس له على والده شيء من تركته أمه صحيح بخلاف مالو أبراه
 أو وهبه وكذا الوارث بقبض ماله منه اه وبهذا علم صحة ما أفتي به مولانا صاحب البحر فيما
 لو أقرت البنت في مرض موتها بان الامتعة الفلانية ملك أبيها لاحق لها فيه انه يصح ولا يصح
 دعوى زوجها فيها مستند الى ما ذكرناه وقد خالفه في ذلك شيخنا أمين الدين بن عبد العال
 المصري وأفتي بعدم الصحة مستند الى عامة ما في المعبرات من أن الاقرار للوارث لا يصح وكثير
 من النقول الصحة يشهد بصحة هذا أي افتنا صاحب البحر وليس هذا من قبيل الاقرار
 لوارث كما لا يخفى قال مولانا صاحب البحر ولا ينافيه ما في البرازية معز بالذخيرة قولوا فيه
 لا مهر لي عليه أو لا شيء لي عليه ولم يكن لي عليه مهر قبل يصح وقيل لا يصح والصحيح انه لا يصح
 اه لان هنا في خصوص المهر ظاهر أنه عليه غالب أو كلامنا في غير المهر ولا ينافيه أيضا ما ذكره
 في البرازية أيضا به مدعى عليه ما لا يوجبنا ووديعه فالحال مع الطالب على شيء يسير
 وأقر الطالب في العدا لانية أنه لم يكن له على المدعى عليه شيء وكان ذلك في مرض المدعى ثم مات
 ليس لورثته ان يدعوا على المدعى عليه شيء وان برهنوا على أنه كان اورثناه عليه أموالا لكنه
 قصد بهذا الاقرار حرمانا لا تسامح وان كان المدعى عليه وارث المدعى ويرى ما ذكرنا فيه من
 بنية الورثة على ان أباننا قصدا حرمانا بهذا الاقرار وكان عليه اه والسمع اه لم يكن متهما
 في الدعوى عليه والصالح معه على يسير والكلام عند عدم قرينة على التهمة والله تعالى أعلم اه
 ما ذكر في المخ أقره على ذلك الشارح كما ترى قال محشي به الفاضل الشيرازي قوله وبه هذا
 علم صحة ما أفتي به مولانا صاحب البحر الخ (أقول) لا شاهد له على ذلك مما تقدم وحيث كانت
 الامتعة في يد البنت المقررة لا يصح اقرارها به الا به دليل عليه ما صرح به الزبلي وغيره من
 أنه لو أقر بعين في يده لا يحل لا يصح في حق غيرها الصحة وإذا لا يصح في حق غيرها الصحة لا يصح في
 حق بقية الورثة لا شرا كهذا في الحكم الشمول العلل وهي اتهمه لها وما قدمه من قوله بخلاف
 اقراره بان هذا المعبد له لان فنه كالدين فاذا كان كالدين فكيف يصح الاقرار به لوارث
 اما عدم شهادة حائضه لم يفيده ان قوله ليس لي على فلان أو لم يكن لي عليه دين مطابق لما هو
 الاصل من خلوته عنه عن دينه فلم يكن من باب الاقرار له فصار كاعترافه بعين في يده بانها
 الزيد فانتفت التهمة ومثله ليس له على والده شيء من تركته أمه وليس لي على زوجي مهر على
 القول المرجوح وقد علمت ان لا يصح انه لا يصح بخلاف الامتعة التي يدينها المقر فانه اقرار
 به الموارث بلا شك لان أقصى ما يستدل به على انك لا يدينه قد أقرت بما هو ملكه اظاهرا
 لوارثها فاني يصح واني تنتفي التهمة وقوله وكثير من النقول الصحة تشهد بصحة هذا
 وليس هذا من باب الاقرار لوارث غيره صحيح لاننا لم نجد في النقول الصحة ولا الضميمة
 ما يشهد بصحة ووجدنا القول بصحة بان الاقرار بالعين التي في يد المقر كالاقرار

في مرضه لاجنبى بدین أو عین مضبوته أو أمانة قال ضار به أو ودیعة أو غصب يقدم دين
 الصحة ولا يصح إقراره في حق غرماء الصحة فإن فضل شيء من التركة يصرف إلى غرماء المرض
 اتقاني وإنما قدم عليه لأن المريض مجبور عن الإقرار بالدين ما لم يفرغ من دين الصحة فالدين
 الثابت باقرار المجبور لا يزاحم الدين الثابت بالاجور كبد ما أدون آخر بدین به دمجور فالثاني
 لا يزاحم الاول سوى وفيه وإن كان حق غرماء الصحة تعلق بحال المرض مرض الموت في أول
 مرضه لا يجوز عن قضائه من مال آخر فالإقرار فيه صادف حق غرماء الصحة فكان مجبورا
 عليه ومدفوعا به (قوله ولو المقر به ودیعة) أو لم يتحقق ملكها في مرضه والا كانت وصية
 (قوله وعند الشافعي الكل سواء) لا توارثه فيه لأنه صادف عن عقد والذمة قابلة
 للمنفق في الحالين وإن كان المريض مجبور عن الإقرار بالدين ما لم يفرغ من دين الصحة فالدين
 الثابت باقرار المجبور لا يزاحم الدين الثابت بالاجور كبد ما أدون آخر بدین به دمجور فالثاني
 لا يزاحم الاول دور والحاصل أن الدين الثابت قبل الجور لا يزاحم الدين الثابت بعده وإن لم يكن مالو علم
 منه سبب بلاقراره لم يطق بالثابت قبل الجور فيؤخر عنه ما للثابت بعد الإقرار ثم الدين الثابت
 بالسبب نوعان نوع لوقبض صاحب من المريض ذلك لا يشترك فيه صاحب دين الصحة
 كالقرض والمبيع فيه ونوع يشارك فيه معه كقرضه المرأة أو أجرة قبضه التاجر كما في غايه
 البيان وأجرة مكنه وما كله وماله ومن أدبته وأجرة طبيبه من النوع الاول لوقبض
 لا يشاركها الغرماء المهر من النوع الثاني ولم يعد من التبرعات لأن التكاح من الموانع
 الأصلية كما مروى في (قوله كتكاح مشاهد) أي لأنه ودونما جعل التكاح من جملة
 ما يجب تقديمه لأنه من الموانع الأصلية كما هو وإن كانت رابعة أشيع فإن لأن التكاح في أصل
 الوضع من مصالح العيشة والأصل الوضع لا سال لأن الحال مما لا يتوقف عليها كافي المخ
 (قوله أما الزيادة فباطلة) أي ما لم تجزها البرورة لأنها وصية لزوجه الوارثة فافهم (قوله ويصح
 مشاهد) أعني يكون مشاهد بالبينه على ما تقدم (قوله والمرضى) بخلاف الصحيح كافي بحسب
 العناية (قوله ليس له) أي للمريض ومفاده أن تخصيص الصحيح صحيح كافي بحسب التمهيد نرح
 الملقى (قوله دين بعض الغرماء) ولو غرماء صحة تعلق حق كل الغرماء بما في يده والتمهيد
 بالمريض يقدم أن الجور غير المجبور لا يمنع من ذلك قال في الدرر ولم يجز تخصيص غريم قضاء دينه
 وهذا ظاهر في أنه لو أدام شاركه الغرماء الآخر بخلاف قوله وليس له الخ فإنه محتمل ويدل على
 ذلك قول الشارح فلا يسلمهما (قوله فلا يسلم) يفتح الادم الخفة من السلامة (قوله لا يسلم) بل
 يشاركهما غرماء الصحة لأن ما حصل له من التكاح وسكنى الدار لا يصلح لتعلق حقهم به بعين
 التركة فيمكن تخصيصهما باطلا لحق الغرماء بخلاف ما بعده من المسائل لأنه حصل في يده
 مثل ما تقدم وحق الغرماء تعلق به في التركة لا بالصوره فإذا حصل له مثله لا يعدل بتساكفي
 الكفاية وهذا في الاجرة المستوفية المنفعة أما إذا كانت الاجرة مشروطة بالتجديد وامتنع
 من تسليم العين المؤجرة حتى يقبض الاجرة فهي كمثل ثمن المبيع لا تبة الذي امتنع من
 تسليمه حتى يقبض ثمنه (قوله الا في مسألتي الخ) وذلك لأن المريض أعني ما منع من قضاء دين
 بعض الغرماء ما سأل فيه من إسقاط حق الباقي فإذا حصل للغرماء مثله لم يماضي ولم يسقط من

(ولو المقر به ودیعة)
 وعند الشافعي الكل سواء
 (والسبب المعروف) ما
 ليس يتبع (كتكاح مشاهد)
 أن جهر النمل أما الزيادة فباطلة
 وإن جاز التكاح عناية (ويصح
 مشاهد وأتلاف كذلك)
 أي مشاهد (و) المريض
 (تمس له أن يقضى دين
 بعض الغرماء دون بعض
 ولو كان ذلك أعطاه مهر
 وأبقاه اجرة) فلا يسلمهما
 (الا في مسألتي) إذا قضى
 ما استقرض في مرضه
 أو قد تمن ما اشترى فيه

فيمكن حل ما ذكر على الوصية حيث كان المقرض كرا الوصية فلا يشترط التسليم والاحل على
 الهبة واشترط التسليم كما علمت وهذا كما ايضاح حيث اضاف ما قر به الى نفسه كقول له داري
 أو عدي اقلان بخلاف قوله هذه الدار أو العبد اقلان ولم يكن معلوما للناس بأنه ملك المقرضانه
 حينئذ لا يمكن حمله على القابل بطريق الهبة أو الوصية لانه يكون مجرد اقرار وهو اخبار
 لا تأمل كافي التوثيق والشروح وما نقل عن التتبع محمول على انه انشاء تأمل ابتداء ولذا قد
 تنافذ بكونه من الثلث الا ان يقال ان اقرار هذا الابن كان اخبارا في حال صحته ولكنه لما دخل
 العبد في ملكه وهو مرضي وزمه تسليمه الى المقرض في تلك الحالة اعتبر تبرعا في المرض فتقدم
 بالثالث وما نقل عن العمد ادية فالمراد به الاقرار بالابرا من العين يعني انه اذا اقر المرض انه
 ابرأ وارثه عن دين له عليه لا يصح حكاية بان يستند الابرا الى حال الصحة ولا ابتداء بان يقصد
 ابراءه الا ان واما الاجنبى اذا حكى انه ابرأه في الصحة يجوز من كل المال واذا ابتداء ابراه
 الا ان لا على سبيل الحكاية فن الثلث لانه تبرع وما نقل عن جامع الفصولين من انه لم يجز نصرح
 في الجورقانه أى من كل المال وانما يجوز من الثلث وعليه فلا فرق في اقرار ابراء الاجنبى
 بين كونه حكاية أو ابتداء حيث يتقدم من الثلث بخلاف الاقرار بقبض الدين منه فانه من
 الكل كما مر اه ملخصا من التتبع اسدى الى الدررجه الله تعالى (أقول) لكن في قوله قد
 العبارة وان اقر لو ارث فهو باطل فيه انه نظرا لان الباطل لا تلحقه الاجازة في تعيين أن يقال انه
 موقوف لا باطل تأمل وفي الجملة من المادة ١٦٠١ الاقرار لاجنبى صحيح من جميع المال
 في مرض الموت اذ لم يكن عليه دين الصحة ولم يعلم أن المقرض له كسب بعبادة أو ارث أو شرا من
 مدة قريبة وأما اذا علم ان المرض كان ملكه بسبب عما ذكره وكان قريب عهد في ملكه فيكون
 من الثلث سواء حل على الوصية ان كان في هذا كرا الوصية والا فلا على الهبة اذا كان معلوما
 ذلك عند كتمان الناس (قوله في معينه) وهو معين المقتضى للمصنف (قوله وأخر الارث
 عنه) لان قضاء الدين من الحوائج الاصلية لان فيه تفرغ بغيره ورفع الحائل بينهما وبين
 الجفنة كما قد منافاة قدم على حق الورثة (قوله دين الصحة مطلقا) سواء علم بسبب معروف
 أو باقراره وسواء كان لو ارث أم لا بعين أم بدين ط وقوله ودين يستد اخبر به جلة قدم
 ويصح جرده الاولى قول الشارح في القرائض ويقدم دين الصحة على دين المرض ان جهل
 سببه والا فبيان (قوله وما لزمه في مرضه بسبب معروف) وانما ادعى ما قبله لانه لما علم
 سببه انتفى التهمة عن الاقرار متى قال في الميسر اذا استقرض ما لا في مرضه وعين
 الشهود دفع المقرض المال الى المصنف قرض واشترى شيئا بانف درهم وعين الشهود قبض
 البيع او تزوج امرأته مهرها او استاجر شيئا بما نسيه الشهود فان هذه الديون تكون
 مساوية لديون الصحة وذلك لانها وجبت بسبب معلومة لا مرادها ولا نية بالقرض والشرا لم
 يقررت على غير ما للصحة شيئا لانه يزيد في التركة مقادير الدين الذي تعاقبها ومقتضى العرض
 لحقوقهم بالابطال فلهذا مطلقا اه جاي وفي التمهيل الشارح نظرا لاحتمال استئصال
 ما اقترضه أو ما اشتراه ط (قوله أو بما نسيه قاض) هذا بناء على ان القاضى يقتضى بعلمه وهو
 مرجوح كما مر مرارا (قوله قدم على ما قر به في مرضه مائة) حتى لو اقر من عليه دين في صحته

في معينه فليجفط (وأخر
 الارث عنه دين الصحة)
 مطلقا (وما لزمه في مرضه
 بسبب معروف) بينة او
 بما نسيه قاض (قدم على ما
 اقر به في مرضه مائة)

حكاية من جميع المال وابتهدا من ثلث المال اه قلت وهو مخالف لما اطلقه المشايخ
فيحتاج الى التوفيق وينبغي أن يوفق يتم ما بان يقال المراد بالابتداء ما يكون صورته صورة
اقرار وهو الحقيقة ابتداء تعليق بان يعلم بوجهه من الوجوه ان ذلك الذي اقربه ملائمة وانما
قد اندرجه في صورة الاقرار حتى لا يكون في ذلك اظهار على المقولة وكما يقع ابهض ان
يتصدق على فقير الخ وأما المحكم كاية فهو على حقيقة الاقرار وبه هذا الفرق أجاب العلامة
المتدعي ونقله عن السيد المحمدي كانه الرمي في حاشية جامع الفصولين (أقول) وبما يشهد
احصه ما ذكر من الفرق ما صرح به صاحب الفتنمة اقر الصحح بعدي فبدأ به انفلان ثم مات
الاب والابن مريض فانه بعث برخرج العبد من ثلث المال لان اقراره معتردين أن يموت
الابن أو لا فيقبل أو الأب أو لا فيصع فصار كالاقرار ابتداء في المرض قال استنادا فهو هذا
كالتنصيص ان المريض اذا اقرب بعين فريده للاجنبي فانما يصح اقراره من جميع المال اذ لم يكن
عليك اياه في حال مرضه بل هو ما حتى أمكن جعل اقراره اظهارا أي سلق المقولة لا تعليق كما اذا
علم تاسيكه في حال مرضه فاقربه لا يصح الا من ثلث المال فالوجه الله تعالى وانه حسن من
حيث المعنى اه قلت وانما قيد حسنة بكونه من حيث المعنى لانه من حيث الرواية مخالف
لما اطلقوه في مختصرات الجامع الكبير فكان اقرار المار بمرضه واداره مصححا مطلقا وان
أحاط بماله والله سبحانه أعلم معين المعنى ونقله شيخ مشايخنا منسلا على ثم قال بهد كلام طويل
فالذي تجوز من المتون والشروح ان اقرار المار بمرضه لا جني صحح وان أحاط بجميع ماله ونزل
الدين والعين والتون لا تنفي غالباً الا على ظاهر الرواية وفي البحر من باب قضاء الفوائت معنى
اختلاف الترجيح ويحاط على ما في المتون اه وقد علمت ان التفصيل مخالف لما اطلقه واوان
حسنه من حيث المعنى لا الرواية اه فتدعات ان ما نقله الشارح عن المصنف لم يرضه المصنف
(أقول) حاصل هذا الكلام ان اقرار المار بمرضه لا جني صحح وان أحاط بكل ماله لكنه مشروط
بما اذا لم يعلم انه ابتداء تعليق في المرض كما اذا علم ان ما اقربه انما دخل في ملكه في مرضه كما اذا اقر
في مرضه بونه بشئ لا جني لم يعلم عليه في مرضه ولم يكن عليه دين الصحة فان اقراره بانه ملائمة
فذن الاجنبى دليل على أنه ابتداء تعليق كما يقع كثير في زمانه ان المريض يقر بالشئ الغيبه
اضرار الوارثه فاذا علم ذلك فقدمت ماله وهو معنى قول الفصول العبادية وابتهدا من ثلث
ماله لكن أنت خبير بان المعتد ان الاقرار اخبار لا تعليق وان المقولة بشئ اذا لم يدفعه المقر برضاء
لا يحل له أخذه ديانة الا اذا كان قد علم ذلك بصريح أو شبهة وان كان يحكم بانه ماله بناء
على ظاهر الامر وان المقر صادق في اقراره فعنى هذا اذا علمنا أن هذا المقر كاذب في اقراره وانه
قد صد به ابتداء تعليق فبالنظر الى الديانة لا تعليق المقولة شيئا منه وبالنظر الى القضاء في ظاهر الشرع
يحكم له بكل فلا وجه لتقصيص فافهم من الثالث لان حيث صدقناه في اقراره في ظاهر الشرع
لزم تفاد من كل ماله وان أحاط به فلذا أطلق أصحاب المتون والشروح تفاد الاقرار للاجنبي من
كل المال فامس فيما ذكر في الفتية نفي من الحسن لاس حيث المعنى ولا من حيث الرواية ولا
يكون فيه تأييد لما ذكره من الفرق الا ان يجعل الاقرار الزبور على الهبة وهي في المرض
وصية لكنه يشترط فتح التسليم والاصل انه متى اضاف المقربة الى ملكه كان هبة فعلى هذا

الاجماع عليه من به بعض مرض يشبهه في كثير من الاوقات يخرج الى السوق ويقضي
 ماله لا يكون به مرضا مرض الموت وتعتبر عاقبته من كل ماله واذا باع لوارثه أو وهبه
 لا يتوقف على اجازة باقي الورثة اهـ وتعلم الكلام على ذلك مضافا في الحائز المذكورين
 (قوله اقراره بدين لاجنبي) المراد بالاجنبي من لم يكن وارثا وان كان ابن ابنته (قوله نافذ من
 كل ماله) لكن يخاف الغريم كما قيل باب التحكيم ومثله في قضاء الاشياء (قوله بائع عرو وولي
 الله تعالى عنه) وهو ما روي عنه انه قال اذا اقر المرء بدين جاز ذلك عليه في جميع تركته
 والاخرى مثله كالمرء لا من المقتدرات فلا يترك بالقياس فيحمل على انه سمع من النبي صلى الله
 تعالى عليه وسلم ولا نفي الدين من الموانع الأصلية لان قيمته تفرغ ذمته ورفع الخصال بينه
 وبين الجنة فقدم على حق الغرماء كسائر حوائجها لان شرط تعاقب حقه هم التفرغ من حقه
 ولهذا يقدم كفته عليهم والقياس أن لا ينفذ الا من الثالث لان الشرع قصر تصرفه على الثالث
 وعاقب حق الورثة بالثالثين فكذلك اقراره كذا في الزايع وقية ولا نه لولم يقبل اقراره لامتنع
 الناس عن معاملته حذرا من انوا ماله من فيه فسد عليهم طريق التجارة أو المداينة اهـ وفي
 بعض النسخ بآثار ابن عمر رضي الله تعالى عنهم ما هو في الموافقة لما في الاتفاقى عن الميسر (أقول)
 وفي البخارى في كتاب الوصايا ما نصه وبذا كان شريحا وعمر بن عبد العزيز وطاوسا وعطاء بن
 اذينة اجازوا اقرار المرء بدين اهـ فلهذا مراد الشارع بائع عرو وعمر بن عبد العزيز (قوله
 ولو بعين فكذلك) قال العلامة الرملى في حاشيته على المخ قوله اقراره بدين ايس احدهما راعن
 العين لان اقراره لهما صحيح قال في مجمع النشوى اذا اقر المرء بدين لاجنبي بجميع ماله صح
 ولو اقر بغير الوارث بالدين يصح ولو اخط بجميع ماله وبه نأخذ ونفع المرء بدين الذي ايس عليه
 دين اذا اقر بجميع ماله صح اقراره ولا يتوقف على اجازة الورثة ولو كان غلبا لا ينفذ الا بقدر
 الثالث عند عدم الاجازة وقد ذكر الزايع لو كان عليه دين لا يصح اقراره بدين ولا بعين في يده
 لاخرى حتى غرمها المصنف والمرض باسباب معلومة اهـ (قوله الا اذا علم غلك) أى بقاءه ملكه
 اهنا في زمن مرضه (قوله فبقيت بالثالث) أى فيكون اقراره لغيره كالمالكه والتحكيم في المرض وصية
 وهو معنى ما أفاده الحوى ان اقراره بالعين للاجنبي صحيح ان كان اقراره حكاية وان كان
 بطريق الابتداء يصح من الثالث كما في فصول العمادى وقد مثل العلامة المقدسى عن المراد
 بالحكاية والابتداء فاجاب بان المراد بالابتداء ما يكون صورته صورة اقرار وهو في الحقيقة
 ابتداء تملك بان يملو وجه من الوجوه ان ذلك لى اقر به ملكه وانما قصد اخراجه في صورة
 الاقرار حتى لا يكون في ذلك منع ظاهر على المقر كما يقع ان الانسان يريد ان تصدق على فقير
 وليكنه يعرض عنه بين الناس واذا اخلا به تصدق عليه كى لا يبعد على ذلك من الورثة فيحصل
 منهم ايداف في الجلة توجه ما واما الحكاية فهي على حقيقة الاقرار اهـ وقول المقدسى بان يعلم
 الخ بقية ما اطلاق ان التقييد من المؤلف بقوله في مرضه اتفاق ط قال اذا اقر الرجل في
 مرضه بدين لغير وارث فانه يجوز ان اخط ذلك بماله وان اقر لوارث فهو باطل الا ان يصدق
 الورثة اهـ وهكذا في عامة المعتمدة المتبعة من مختصرات الجامع الكبير وغيره يمكن في
 النصول العمادية ان اقرار المرء بدين لوارث لا يجوز حكاية ولا ابتداء واقراره للاجنبي يجوز

(اقراره بدين لاجنبي نافذ
 من كل ماله) بائع عرو وولي
 الله تعالى عنه
 اهنا في مرضه فبقيت بالثالث
 ذكر المصنف

قال شارحها عبد البر - مثله البيت من التهمة وغيره ما طال المتر له بالدين اذا قرآن الدين اقلان
وصدقه فلا نصح فحق القبض الاول دون الثاني لكن مع هذا الوادى الى الثاني برى رجل
الاول كوكيل والثاني كوكيل اه وظاهره انه يكون اقلان بعد التصديق وان لم يقل اسمي
عارية ولم يسلط المقر له على قبضه فكان هذا التصديق منه الملك المقر له وكان المقر كالكيل عن
المقر له وان جعل ما في الحواشي على ان المتر له كان ساكنا ومثله البيت فلو اذا وجد منه تصديق
حصل التوافق وزال التناقى والاضطراب والله تعالى اعلم بالصواب واستغفر الله العظيم

*** (باب اقرار المريض) ***

وجه تأخير ظاهر لانه عارض وافراده في باب على - مدة لا خصاصة بالحكم على حدة ولان في
بعضها اختلافا قال في نور العين ومن الامور المعترضة على الالهية المرض وهو لا ينافي الالهية
وجوب الحكم فمقالته تعالى اولاعبدوللاالهية العبارة حتى صح كساح المريض وطلعه وسائر
ما يتعلق بالعبادة ولكن المرض لما كان سبب الموت والموت بمنزلة خاص كان المرض من اسباب
المعجز فشرعت العبادات على المريض بقدر القدرة ولما كان الموت له خلافة الوارث
والغرماء في المال كان المرض من اسباب يتعلق حتى الوارث والغريم بحاله فيكون المرض من
اسباب المحرم على المريض بقدر ما يتعلق به صيانة للعقبن اذا اتصل المرض بالموت مستندا الى
اول المرض حتى لا يورث المرض فيما يتعلق به - حتى غريم ووارث كساح بهر المتل - حيث
يصح منه لانه من الحوائج الالهية وحقهم يتعلق فيما فضل عنهم فيصح في الحال كل تصرف
يحتمل القسح كهبه ويبيع بمحاباه ثم يفتقض ان احتج اليه وما لا يحتل النقض جعل كعلق
بالموت كاعتاق اذا وقع على حتى غريم ووارث بخلاف اعتاق الرهن حيث ينفذ لان حتى
المرتمن في ملك البدون الرقبة اه (قوله يعني مرض الموت) اشار به الى ان الله هدانا
كانت التحتمل الاستغراق وغيره فسرهما يعني وكان المقام اى (قوله مرضى طلاق المريض)
وهو قوله من غالب حاله الهلاك بمرض أو غيره بان اضمناه مرض بمنزلة عن اقامه مصلحه خارج
البيت أو بارز رجلا أو قدم ليعتقل من قصاص أو جرم أو بقى على لوح من السفينة أو افتقره
سبيع وبقي فيه ولا يصبح تبعه الا من التل اه ومنه لو قدمه ظالم ليعتقه ومنه لو تلاطمت
الامواج وخيف الفرق فهو كالريض اى ومات من ذلك كما قدمه ثمة وأوصه سيدي الوالد
رحمه الله تعالى فراجعه (قوله وسيجي في الوصايا) حيث قال المؤلف هناك قبل مرض
الموت ان لا يخرج لحوائح نفسه وعليه اعقد في التجريد بزازية واختاره ما كان الغالب
منه الموت وان لم يكن صاحب فرائض قهستاني عن هيئة الذخيرة اه واختاره صاحب
الهداية في التجنيس لكن في المراجيع وسئل صاحب المنظومة عن حد مرض الموت فقال
كثرت فيه اقوال المشايخ واعتمادنا في ذلك على قول الفضلي وهو ان لا يقدر ان يذهب في حوائج
نفسه خارج الدواوير ما جرت اداخل الدواوير والسطح ونحوه اه وهذا الذي جرى
عليه في باب طلاق المريض وصحبه الزبلي (أقول) والظاهر انه مقدمه في الامراض المزمنة
التي طالت ولم يخف منها الموت كالفالج ونحوه وان صيرته ذات فرائض ومنعته عن الذهاب
في حوائجها فلا يخالف ما جرى عليه أصحاب المتبرن والشيرازي هنا تأمل قال في

*** (باب اقرار المريض) ***

يعني مرض الموت وحده
مرض طلاق المريض
وسيجي في الوصايا

درهم ثم قال بل بحد مائة فعليه ألف وكذا لو قال خمسة مائة بل ألف ولو قال عشرة دراهم يرض
 لابل سود أو قال سود لابل يرض أو قال جيد لابل ردى أو ردى لابل جيد فعليه أفضلهما
 وإن كان مختلفا فعليه المالا لأن الغلط لا يقع في الجفس المختلف عادة فرجوعه عن الأول
 باطل والتزامه الثاني صحيح فلو قال له على درهم بل دينار لزمه درهم ودينار ولو قال له على كر
 حنطة لابل كرسه بمرزومه السكران اه كما في شرح المثار لابن نجيم (قوله فهو واقتراله) أى
 للمقر له قال في شرح الملتقى وإن تعددت الديون والودائع ولا يصدق المقر لو قال عنيبت بعضها
 اه (قوله وحق القبض للمقر) فيأخذ ما ذكر ويُدفعه للمقر له قال في شرح الملتقى ولو جعد
 المودع ضمن المقر له اذ اتفقت (قوله برئ) أى إذا أقر المقر له أن له كذا في شرح الملتقى (قوله
 ليكنه بخلاف الخ) هذا الاستدراك وجيه وهو يؤيد بما لا يقبل التغيير وربما كلف في الخلاصة
 من زيادة التامض ولذا لم يوجب في الودعية بعده لكن كلام الحاوى يؤيد بالزيادة زيادة الحاوى
 وجيهة على ما ظهر في حيث أن العبرة لا تنظر الكلام (قوله لما مر الخ) أى أوائل كتاب الاقرار
 عند قول المصنف جميع ما لى أو عام لا كدعوى لا اقرار وقد نهى الجواب عن ذلك والتوفيق بما
 يشئ الغلب لا فراجع ان ثبت (قوله ان اضاف الى نفسه كان حجة) أى فيما يرى شروطها ولا
 يكون اقرارا لانه اخبار وقضية الاضافة الى نفسه منافية لفيكون حجة (قوله فليزم التسليم)
 لأن حجة الدين لا تصح من غير من عليه الدين الا اذا سيطر على قبضه (قوله ولذا اُحال في الحاوى
 القدسي) عمارته كما في المنع قال الدين الذى لى على زبده وامر وولم يسلطه على القبض ليكن
 قال واهى فى كتاب الدين عارية صحح ولو لم يبق له هذا المصحح اه فهو من غير ضرورة انظر
 واستفد من هذا أنه لو سيطر على قبضه أو قال هذا الجملة صحح على أنه اقرار أو لا يصح اقرارا
 بل حجة (قوله قال المصنف وهو) أى قوله وان لم يبق له لم يصح هو المذكور في عامة المعتبرات
 خلافا للخلاصة حاصله أنه ان سيطر على قبضه أو لم يسلطه وليكن قال اهى فيه عارية يصح
 كما في فتاوى المصنف وعلى الأول يكون حجة وعلى الثاني اقرارا وتكون اضافته الى نفسه
 اضافة نسبية للمالك كما ذكره الشارح فيما مر وانما اشترط قوله واهى عارية ليكون قرينة على
 ارادة اضافة النسبة وعليه يحتمل كلام المتن ويكون اطلاقا في محل التقييد فلا إشكال حتمنا
 في حمله اقرارا ولا يحتاج الى الأصل المسار للقرينة الظاهرة وفي شرح الوهبانية امرأة قالت
 الصداق الذى لى على زوجى لك فلان من فلان لى فيه وصدة المقر له ثم أبرأت زوجها
 قيل براء وقيل لا ولا البراءة أظهر لما أشار اليه الرغيفاني من عدم صحة الاقرار فيه كون
 الابرام لا يخلو اه أى فان هذا الاضائة للمالك ظاهرة لأن صدقاته لا يكون اقترافا فكان
 اقرارا له حجة بلا تسلط على القبض وأعاد الشارح المسئلة في متفرقات الهبة واستشككها
 وقد علمت زوال الإشكال بعون المالك المتأمل فاعتقه (قوله فتأمل عند الفتوى) العبر لما في
 عامة كتب المذهب وفي شرح العلامة عبد البر وقالوا إذا اضاف المالك الى نفسه بان قال عبدى
 هذا فلان يكون حجة على كل حال وإن لم يصف الى نفسه بان قال هذا المال فلان يكون اقرارا
 اه وهذه المسئلة ذكرها ابن وهبان حيث قال

ومن قال دبنى ذاك المصحح دفعه الى هذا وذات حيث التصديق ذكر

فهو واقتراله وحق القبض
 للمقر له ليكن (لو سلم الى
 المقر له برئ) خلاصة ليكنه
 بخلاف لما مر ان اضاف
 لنفسه كان حجة فليزم
 التسليم ولذا اُحال في الحاوى
 القدسي ولو لم يسلطه على
 القبض فان قال واهى فى
 كتاب الدين عارية صحح وان
 لم يبق له لم يصح قال المصنف
 وهو المذكور في عامة
 المعتبرات خلافا للخلاصة
 فتأمل عند الفتوى

قال أخذت منه وهو كان عنده عارية أو أجارة أو ودعة قال أقرا هذه الاشياء لا يصح فصار كما
 لو سكت عن دعوى الثلاثة ولو قال فلان ما كن في هذه الدار قال لولا اني اكن اثم له ولو قال
 زرع هذه الارض أو بقي هذه الدار أو غرس الكرّم وهو يريد المقر أو سخط التميمص ولم يقل
 قبضته منه فقال بل ما لي قال يقول المقر أو المقر باله كني اقرارا باليد ولو قال ذا اللب أو الجنب
 من بقرته أو الصوف من غنمه أو الثمر من نخله أو العسل من نخله وطالب به أمر بالرفع اليه وفي
 الخفاية ولدت أمة في بده وقال الامة انسلان والولدي فكيف قال لان الاقرار بالجارية لا يكون
 اقرارا بالوجه بخلاف الامة ونحوه وكذلك اسائر الحيوان والثمار المحرّرة في الانصهار بمنزلة
 والجارية ولو قال اصدوق في مئة متاع في بده اصدوق فلان والمثاق لي أو هذه الدار ان فلان
 وما فيه امن المئاع قال قوله مقتضى (قوله بخلاف الودعة) ومنها المقرض لان المبد
 فيه مائة مقصورة فيكون الاقرار بهما اقرارا باليد كما في المنع (قوله وعلى المقر ألف مثله للثاني)
 لان الاقرار صحيح للادول وقوله لابل ودية فلان انما هو مذكور في قوله في حق
 الاول ويجب عليه ضمان مثله للثاني لانه اقر له بها وقد أنفذها عليه باقراره بالادول فيضمن
 له من غير ما يقيى الصلح الموقوف قال أو صبي أبي بنات ماله فلان بل فلان (قوله بخلاف هي
 لفلان الخ) فلم يكن مقرا بسبب الضمان بخلاف الاول فانه حيث اقر بانه ودية فلان الا آخر
 يكون ضامنا حيث اقر بهم الاول اصح اقراره بالادول فكأنه كان الاول ولا يمكن تسليمها
 للثاني بخلاف ما اذا باع الودعة ولم يسألهما المشتري لا يكون ضامنا بمجرد البيع حيث يمكنه
 دفعه لهما بهذا ما ظهر فتأمل وأيضا لانه اقر بهم الاول ثم رجع وشهد بهم للثاني فرجوعه لا يصح
 وشهادته لا تقبل مني (نزع) ثم اقر بهما لئن واستثنى كاه على ألف درهم ومائة دينار
 الادرهما فان كان المقر له في المائتين واحد ابصر في المال الثاني وان لم يكن من جنسه قيسا
 والى الاول اصح انالوم من جنسه وان كان المقر له رجلين يصرف الى الثاني مطلقا مثل فلان
 على ألف درهم ولفلان آخر على مائة دينار الادرهما هذا كله قوله ما وعلى قول محمد ان كانا
 رجلين يصرف الى جنسه وان لرجلين لا يصح الاستثناء أصلا نأثر خاتمة عن الهبط (قوله
 لزمه أيضا) للثاني لانه اقر له بشئ تقبيله للزمة بان كان دينه او قرضه او هي تقبل حقوقا شتى
 كالدين والقرض ونحوهما (قوله وعليه للثاني مثلهما) ما تقدم في الودعة (قوله ولو كان المقر له
 واحدا) وقد زاد في أحد الاقرايين قدرا أو وصفا (قوله يلزمه) كقرضه اقدرا أو افضلهما
 وصفا أي سواء كان ما بعد بل هو الافضل أو ما قبلها أو سواء كان الفضل في الذات أو في الصفة
 لانه حيث اقر بالتقدير الزائد أو الوصف الفاضل لا يصح الرجوع عنه أو أخذه لانه ان لم يقرب
 أو لا فقد اقر به ثانيا وهذا اذا كان جنسا واحدا فلو كان جنسين كان درهم لابل دينار لزمه
 الاثمان (قوله أو عكسه) راجع الى المستثنين والقياس أن يلزمه المائتان وبه قال زفر كما اذا
 اختلف جنس المائتين فان قال فلان اقبل درهم بل ألف دينار فانه يلزمه المائتان بالاجتماع كما
 قدمنا والحاصل ان هذه المسئلة على وجهين أحدهما ان يكون المال متصفا والثاني ان
 يكون مختصا فان كان مختصا فانه يلزمه أفضل المائتين سواء كان ما بعد بل هو الافضل أو ما قبلها
 وسواء كان الفضل في الذات أو في الصفة كما قدمنا فلذا قال في المبسوط اذا اقر له فلان بألف

بخلاف الودعة (هـ) هذا
 الاثمان ودية فلان لابل
 ودية فلان قال لا للادول
 وعلى المقر ألف (مثله
 للثاني بخلاف هي فلان
 لابل فلان) بلا ذكر ايداع
 (حيث لا يجب عليه للثاني
 شيء) لانه لم يقرب باليد
 وهذا (ان كانت مبيعة وان
 كانت غنوم مبيعة لزمه أيضا
 كقوله غنبت فلانا مائة
 درهم ومائة دينار وكحظقة
 لابل فلانا لزمه اكل واحد
 منهم ما كاه وان كانت بميتما
 فهي للادول وعائيه للثاني
 مثلهما ولو كان المقر له واحدا
 يلزمه أكثرهما قدرا
 وافضلهما وصفا فحوله
 ألف درهم لابل ألفان
 أو ألف درهم جبار لابل
 زئوف أو عكسه (ولو قال
 الدين الذي لي على فلان
 فلان) أو الودعة التي
 عند فلان هي (فلان)

الضمان وهو الاخذ ثم ادعى ما يبرئه وهو الاذن والاخر يشكره فيكون القول له مع اليقين
 وفي الثاني اضاف الفعل الى غيره وذلك يدعى بسبب الضمان وهو الغصب وهو يشكر فيكون
 القول له منكر مع اليقين ومما يكفر وقوعه ما في القاتر خالية اعترفتي هذه الدابة فقال لا ولا لك ذلك
 غصبتها فان لم يكن المستعير ركبها فلا ضمان والا ضمن وكذا ادفعتم الى عارية او اعطيتهم عارية
 وقال ابو حنيفة ان قال اخذتم منكم عارية وجد الاخر ضمن واذا قال اخذت هذا الثوب
 منكم عارية فقال اخذتم مني بها قال القول للمقرع ما لم يلبسه لانه منكر المثل فان ايسر ضمن اعترفتي
 هذا فقال لا بل ابرئت لك بل ضمن ان هلك بخلاف قوله غصبتها حيث يضمن ان كان استعمله اه
 (قوله والا فتيمة) فيه ان فرض المسئلة في الماشا له الا ان يقال كان موجودا حين الاشارة
 ثم استعمله المقر تامل (قوله لاقرار باليد ثم بالاخذ منه) أي ثم ادعى الاستحقاق بعد فلا
 يصدق بالبرهان (قوله وصدق من قال ابرئت فلا نافرسي هذه الخ) اقول صورة المسئلة
 فحينئذ انسان فرس او ثوب فقال مخاطبا الى بذلك كنت ابرئت او اعترت فرسي هذه او ثوب في هذا
 اعم وفرد عرو على وكذبه عرو أي قال لم استأجره ولم استعمره قال القول للمقر الذي هو ذو اليد
 ولا يكون قوله لا يد ابرئته واعترته اقرارا باليد بالمالك لقوله فرسي او ثوب في تامل ذكره في الحوائج
 التبرية (قوله قال القول للمقر استصاننا) وهو قول الامام وقالوا القول قول المأخوذ منه
 وكذا الاعارة الاسكان لانه اقر له باليد ثم ادعى الاستحقاق وله ان اليد فيما ذكره ضرورة
 استيفاء المأخوذ عليه فلا يكون اقرارا باليد قصد ايقين فيما رواه الضرورة في حكم يد المالك
 بخلاف الوديعة والقرض ونحوهما وان في الاجارة ونحوها اقرار يضمن جهته قال القول له في
 كية تم امل بقريد في الوديعة فيحصل ان اوديعة بالقائه الرجح في بيته حتى لو قال اودعها فهو
 في الخلاف وليس مدار الفرق على ذكر الاخذ في الوديعة ونحوها كما توهمه الزبلي لانه ذكر
 الاخذ في الطرف الاخر في الاقرار كذا في التبيين وأنت خير بانه لم يذكر في القرض ما ذكر في
 الوديعة فكان قاصرا وما ذكره فيما نادى لا يفتي عليه حكم الا ان يقال كتنى بما سبب ذكره بعد
 في توجيه حكم قوله قبضت منه القا كانت في عليه فانه يشمل القرض كما لا يخفى ونقل الزبلي
 عن النهاية ان الخلاف اذ لم يكن المقر به معروفا للمقر والا فالقول له اجماعا وعزا الى الاسرار
 وفيه انه اذا كان معروفا به فالقاضي لا يبرئ ذلك الاشهاد العاقرين عنده لا يبرء قوله
 فلي تامل وان قلتم القاضي يعلم ذلك فلا لا يقضى به الا ان ولو قال قبضت منه القا كانت في
 عليه وان ذكر عليه اخذها لانه اقر له بالمال وانه اخذت بحجة وهو مضمون عليه اذا الدين يقضى
 به له وادعى ما يبرئه والاخر ينكر بخلاف الاجارة ونحوها لما بينا ولا نأخذنا الناس
 باقرارهم فيما ائتمنوه واعتموا الحاجة ماسة اليها فلا يبرء اخذها استصاننا دفعه للخرج وفي
 القول الجلية وعلى هذا الخلاف لو قال اودعت فلانا هذه الا ان ثم اخذتم بامته هما ولا نأخذ
 بسبب يوجب ضمان الرد ادعى ما يبرئه فلا يصدق البيينة كما لو قال اخذت منك القا كانت
 وديعة في عندك وقال المأخوذ منه بل ما لي وابو حنيفة يقول الاقرار بالاجارة والاعارة
 والايديع اولا صرح لانه اقر بما في يده وليس بحجته دعوى البراءة عن الضمان فصار الثابت
 بالاقرار ان كانت عيانا ولو عيانا له اقرارا وادعى ثم اخذ لا يلزمه الرد كذا ههنا فما اذا

والا فتيمة لاقراره باليد له
 ثم بالاخذ منه وهو سبب
 الضمان (وصدق من قال
 ابرئت فلا نافرسي) هذه
 (او ثوب في هذا فركبه أو بيه)
 أو اعترت ثوبي أو أسكنته بيتي
 (ورده أو خاط) فلان (ثوب)
 هذا بكذا فقبضته منه
 وقال فلان بل ذلك لي
 (عاقول المقر) استصاننا
 لان اليد في الاجارة ضرورة
 ٣ قوله يقول الاقرار الخ
 هكذا بالاصح ولعله ان
 الاقرار فاصبر ومصححه

وصل أم فصل) إذا اختصص الغصب والوديعة بالجباة دون الزبوف الخ ما قدمناه فلم يكن قوله زبوفاً من غير الأول كلامه بل هي بيان للتوسع فصح موصلاً ومنه صلاً درر وحاصل الفرق بينهما ما بين ما تقدم أن قيمته تقدم أقر بعد البيع أو القرض والعقد يتنص في سلامة العوضين عن الغيب كما تقدم وهذا أقر بالغصب والوديعة وهو لا ينتهيان إلا بالامتناع وهو قابض والقول للقباض أمينا كان أو ضمنياً (قوله لأنهم ادراههم مجازاً) فكان هذان باب التقييم فلا يصح مقصوداً (قوله وصدق بينهما في غيبته أو أودعني) لأن الغصب والوديعة لا يقتضيان وصف السلامة كما تقدم (قوله مثلاً) أي أقرضاً (قوله لأنه ينقص كذا) أي الدرهم ومثله في التقييم لا يابى لكن في الغيب في قوله إلا أنه ينقص كذا أي مائة درهم وهو ظاهر (قوله أي الدراهم الخ) أي أن كل عشرة من دراهم هذا الألف وزن خمسة مثاقيل لا وزن سبعة منها (قوله متصلاً) أي قال ذلك متصلاً (قوله وإن فصل بالضرورة لا يصدق) قال الزبالي ولو كان الانقطاع بسبب انقطاع النفس أو بسبب دفع السعال فمن أبي يوسف أنه يصح إذا وصل به وعليه الفتوى لأن الإنسان يحتاج إلى أن يتكلم بجميع ذلك الكلام كغيره كالأرثاق استثناء في آخره ولا يمكنه أن يتكلم بجميع ذلك بنفس واحد فلو لم يجعل عدلاً ما يكون عليه مخرج وعليه الفتوى اهـ (قوله لا الوصف كالزيادة) فلذا لم يصح له على ألف من غن متاع إلا أنها زبوف فهو كالموالات وهي زبوف وحاصل الفرق بين هذا وبين ما إذا قال هي زبوف حيث لا يصدق هناك لأن الزيادة وصف فلا يصح استثنائها وهذا قدر (قوله ضمن المقر) ما أقر بأخذه لأنه أقر بسبب الضمان وهو الأخذ ثم أنه ادعى ما يوجب البرائة وهو الإذن بالأخذ والآخر يشكر فاقول قوله مع غيره بخلاف ما إذا قال له المقر له بل أخذتم أقرضاً حيث يكون القول للمقر كما يأتي وكذا لو قال أخذته عارية فقال بل بما قال أقول لا أخذه لا أنكره البيع وهذا إذا لم يلبسه بزازية والعلة في عدم الضمان هو اتفاقهما مان الأخذ كان بالأذن سائحاً في العمل العارية محصورة عن الوديعة لأن اللبس في العارية مباح دون الوديعة ومعلوم أن العارية تبيع التصرف كالبيع فلا يصلح اللبس هنا فإقراره في البدائع قال أعزني فوبك فذلك وقال المقر له لا بل غيبته فإن أهلاً بعد اللبس يعني لأن ليس ثوب الغيب سبب لوجوب الضمان في الأصل فدعوى الإذن دعوى برائة عن الضمان فلا يثبت الإجماع اهـ (قوله وهو سبب الضمان) قال صلى الله تعالى عليه وسلم على اليد ما أخذت حتى ترد أي ثم بعد إقراره بالأخذ ادعى ما يوجب برأته وهو الإذن بالأخذ الآخر يشكره فكان القول له بينهما فإن نكل عنه لا يلزم أمالو قال له بعد قوله أخذتم أوديعة بل أخذتم أقرضاً يكون القول للمقر لأنهم ما تصادقا على أن الأخذ محصور بالأذن وهو لا يوجب الضمان ثم إن المال يدعى عقد القرض والمقر يشكره فالقول له ومثله لو قال أخذتم ما يبعد قوله ما تقدم فأفاده المصنف ومثله في العيق (قوله أعطيتني) قال الخليل الرمي ومثله دفعتم إلى وديعة ونحوه عما يكون من فعل المقر له تأمل (قوله لا أنكره الضمان) قال المصنف لأنه لم يقر بسبب الضمان بل أقر بالإعطاء وهو فعل المقر له فلا يكون مقرراً على نفسه بسبب الضمان والمقر له يذم عليه بسبب الضمان وهو يشكر والقول قول المذكر قال في الهداية والفرق أن في الفصل الأول أقر بسبب

وصل أم فصل) وإن قال
بستوفاة أو ماص فان
وصل صدق وإن فصل لا
لأنهم ادراههم مجازاً (و صدق)
ببشبهه (في غيبته) أو
أودعني (نوباً إذا جاء
بغيب) ولا مئة (و) صدق
(في له على التثنية) ولو لم يغن
متاع مثلاً إلا أنه ينقص
كذا أي الدراهم وزن
خمس لا وزن سبعة (متصلاً
وإن فصل) بالضرورة
(لا) يصدق لصحة استثنائه
القدر لا لو لم كان زيادة
(ولو قال لا أكثر) أخذت
منك ألفاً وديعة فها كنت
في يدي بلا تعدد (وقال
الآخر بل) أخذتم أم في
(غيبته) المقر له أقراره
بالأخذ وهو سبب الضمان
(وفي) قوله أنت أعطيتني
وديعة (وقال الآخر) بل
(غيبته) في (لا) يضمن
بل القول له لا أنكره
الضمان (وفي هذا كان
وديعة) وأقرضاً (عندك
فأخذته) منك (وقال)
المقر له (بل هو لي أخذته
المقر له) لو قال

وانما بيعتكم عبداً آخر وسأته اليك والحكم فيه كالأول لأن ما انتفاعي ما قر به من ان كل واحد منهما يستحق ما قر به غير أنهما اختلفا في سبب الاحتفاظ ولا يبالي باختلافه ما ولا باختلاف السبب عند حصول المقصود واتحاد الحكم فصار كما إذا قر له بفصب الف درهم فقال المقر له هي قرض فانه يؤخر بالدفع اليه لانفاقه ما على الاحتفاظ والثالث ان يقول العبد عبدى مابعتك وحكمه ان لا يلزم المقر شيء ما ذكرناه ان قر له على صفة وهي سلامة العبد فلا يلزمه بدونها والاربع ان يقول المقر له لم ابعك هذا العبد وانما بعتك عبداً آخر فخبركم ان تعالفا لانهم اختلفا في المبيع اذ كل منهما مدع ومنه كره فإذا اختلفا اتفق دعوى كل عن صاحبه فلا يقضى عليه بشئ والعبد سالم في يده انتهى ونعناه في الزيادة والردور موصفاً **(قوله)** كقول من غن خراج تشبيهه للمثلية السابقة وكذا خلافاً **(قوله)** او مال قمار الا سب تاخيره عما بعده ليدل على ان القرض على المحر والمثلية والدم وهو معطوف على غن **(قوله)** فيلزمه مطلقاً عنده وعند غيره ما ان وصل صدق وان فصل لا تكفى المسئلة الاولى **(قوله)** الا اذا صدقه اى المقر له **(قوله)** او اقام اى المقر واعدة المالك من في تعين مبيع الضمير بين اقام والظهور **(قوله)** لا يقال له عند غيره اى في مذهب غيره كما اذا باع ماشية ثم قيل قبضه من باعه بمن اقل مما اشتري به قال يابذه عندنا سرام اوربا وعندنا شانهى يجوز هذا البيع وليس زيادة احد الغنيز سرام اوربا وظاهره هذا التعليل انه ما اذا اتفق على ذلك لا يلزم المقر شيء **(قوله)** ولو قال على زور أو باطلا اى هو على حال كونه زوراً أو باطلا ومن جهة ذلك فهم امنه وبان على الحال أو التخيير **(قوله)** لزمه ان كذب اى في كونه زوراً أو باطلا **(قوله)** هي ان يلزمك الخ قال الشارح في التذنيب آخر اصراف وان بظهر اربعة او هـ ما لا يربطه بل بطلان البه ولو هو ليس ببيع في الحقيقة بل كاهل انتهى **(قوله)** ان كذب اى المشتري البائع **(قوله)** والا لا قال في البدائع كالا يجوز بيع التلمذة لا يجوز الاقرار بالتلمذة بان يقول لا تخرفنى اقول في العلة لانه عيال وتوافه ما على فساد الاقرار لا يصح اقراره حتى لا يملك المقر له **(قوله)** زبوف جمع زبف وصف بالمصدر ثم جمع على مع في الاصطلاح يقال زافت الدرهم تزيف زبف بقرادوت والمراد به ما يرد به المال ويقبله القابلون التبرجة دون الزبوف فانه مما يرد بها التجار والسوقة أردأ من التبرجة وثقة ولم آخر البوع وقدمناه في شئ القضاء **(قوله)** ولم يذ كر السبب كفن مبيع او غصب او دبعة **(قوله)** على الاصح اى اجماعاً وقيل على الخلاف الا ترى **(قوله)** وهو زبوف مثلاً اى او تبرجة **(قوله)** لم يصدق مطلقاً اى عنده وقال لا يصدق ان وصل اى في قوله زبوف او تبرجة بل يلزمه الجهاد لان العلة قد تنضمها فدعوى الزبف رجوع عما قر به بخلاف ما اذا قال الانه او زن خمسة ونقد البلد وزن خمسة حيث يصح وصولاً لا مفعولاً لانه استثنى القدر ونصاره غير ابيض بشرط الوصول ولو قال على كره خطبة من غن دارا شتر يتم امنه لان ان اردتة يقبل موصولاً ومفعولاً لان الرد ان نوع لا يعيب فطلق العقد لا يقتضى السلامة عنها بخلاف المحدودة زبلى وقوله مطلقاً اى وصل أم فصل وقال زبف يطل اقراره اذا قال المقر له هي جباد **(قوله)** صدق مطلقاً لان الغاصب بغصب ما يصادق والمودع بوعده فلا يقتضى السلامة **(قوله)**

(كقوله) من غن خراج او خنزير او مال قمار او سرام مينة او دم فيلزمه مطلقاً وان وصل لا تجزى الا اذا صدقه او اقام مينة فلا يلزمه ولو قال على ألف درهم سرام اوربا فهي لازمة مطلقاً وصل أم فصل لا يقال له عند غيره ولو قال على زور او باطلا لزمه ان كذب المقر له والا بان صدقه لا يلزمه والاقرار بالبيع تلجئة هي أن يلزمك الى ان تاتي امرا باطنه على خلاف ظاهره فانه على هذا التعليل ان كذب لزم البيع والا لا **(قوله)** ولو قال له على ألف درهم زبوف ولم يذ كر السبب فهي كما قال على الاصح بجر **(قوله)** ولو قال له على الف من غن متاع او قرض وهي زبوف مثلاً لم يصدق مطلقاً لانه رجوع ولو قال من غصب او دبعة الا أنها زبوف او تبرجة **(صدق مطلقاً)**

لي يصح ذكره صدور أربعة (قوله ونخله البستان) ومنه نخله الأرض الآن فيستثنى
 بأصولها الآن أصوارها دخلت في الأثر اربعة صد الاتبعوا في الثانية بعد ذكر القص والنخل
 وحلية السيف قال لا يصح الاستثناء وان كان موصولا الآن يقيم المدعى البينة على ما ادعاه
 لكن في الذخيرة لو أقر بارض أو دار لرجل دخل البناء لا يتصارح حتى أقام القريضة بعد ذلك
 على ان البناء لا يتصارح لم تقبل بينته انتهى الآن يجعل على كونه مقصولا لا موصولا كما أشار
 لذلك في الثانية سألني وفي الثانية لو قال هذا البستان فلان لا النخل بغير أصوارها فانها
 لي يصح الاستثناء بخلاف النخل بأصولها وكذلك هذه الجلبة فلان لا الباطن لان البطانة
 تدخل في البيع تبعها فكانت كالباينة ثم قال وهو محمول على جبهة بطانته في التماسه دون
 الظاهر قال في الرمز وما نقل عن السير الكبير ان الامام لو قال من اصاب جبهة خزني له فله
 الظاهر دون البطانة حل على جبهة بطانته كما ظهر اتم انقاسه فلا تتبعه انتهى بجنتين وما هنا
 على ما دون البطانة حتى لو استوى بأصبع الاستثناء اه (أقول) ومن نخله البستان نخله الأرض
 لان الشجر يدخل في البستان والأرض تبعها فلا يصح استثناءه بخلاف نخله عرسه البستان
 لان العرس لا تتناول الشجرة كما لا تتناول البناء لا أصلا ولا تبعه الآن يستثنى بأصولها كما
 ذكرنا (قوله وطوق الجارية) استثنى بكل بانهم نصوا انه لا يدخل معها اتباعه الا المعتاد للمهنة
 لا غير كالطوق الآن يجعل على انه لا قيمة كثيرة كطوق حديد ونحاس وفيه نظر ط عن
 الجوى (أقول) ذلك في البيع لانها وما على البائع اما هنا فانه لما أقر به مظهره راضا لامة قوله
 والظاهر منه ان ما عليه المالك كما فيه بيعها ولو جلد قال (قوله فيما سر) أي من انه لا يصح
 (قوله قال مكاف له على ألف من عن عبد ما قبضته) قيد بقوله على لانه لو قال ابتداء اشترت
 منه مبيعا الا ان لم يقبضه قبل قوله كما قبل قول البائع بعته هذا ولم أقبض الثمن والمبيع قيد
 البائع لانه منكر قبض المبيع والثمن والقول للمستهكر بخلاف ما هنا لان قوله ما قبضته بعد
 قوله على كذا وجوع فلا يصح افاده الرضى (قوله حال منها) أي حال كون قوله ما قبضته
 موصولا بالالكلام الاول فلو لم يصله لم يصدق افاده المصنف والذي يظهر انه حال من الضمير في
 قال أي قال حال كونه أصلا (قوله فان سلمه) اه لهم أرادوا بالانليم هنا لاحضار ويخص هذا
 من قولهم يلزم لشعري انليم أولا لانه ليس يبيع صريح مقدسي ملخصا (قوله عدا
 بالصفة) قال في المنع وان لم يوجد ما ذكر من اتيه وهو انليم لا يلزمه لانه أقره بالالف على
 صفة فيلزمه الصفة التي أقر بها واذ لم توجد لا يلزمه اه وصل أو فصل هذا مذهب الامام
 وقالان وصل صدق فلا يلزمه وان فصل لا يصدق (قوله وان لم يعين العبد لزمه الفان مطلقا
 وصل أم فصل) كانه بيان لوجه الاطلاق ويصحتم انه أراد بالاطلاق سواء كذبه المقر له أو صدقه
 بدليل ما يأتي حيث قيده بأقوله ان كذبه المقر له وهو اولى لانه حينئذ ينتج فصلها لكنه يبعد
 أن يلزمه ذلك مع اعتراف كل منهم انه حرام أو باقامل (قوله لانه رجوع) أي عما أقر به وذلك
 لان الصدور موجب وانكار قبض مبيع غير معين ينافيه ولانه لو ادعى تأخير الثمن شهر الم
 يقبل فكيف دهر اذ ما من عبد ياتي به البائع الا ياتي له شعري منع كونه المبيع بخلاف العين
 وما ذكره المصنف احد وجوه اربعة في المسئلة والثاني ان يقول المقر له العبد مكاف ما بعته

ونخله البستان وطوق
 الجارية كالبناء فيما سر
 (وان قال) مكاف له
 على ألف من عن عبد ما
 قبضته الجلبة صدقة عبد
 وقوله (موصولا) بأقراره
 حال منه اذ كره في الحادى
 فليحفظ (وعينه) أي عين
 العبد وهو في بد المقر له
 (فان سلمه الى المقر له لزمه
 الاتى والا لا) عدا بالصفة
 (وان لم يعين العبد لزمه)
 الاتى (مطلقا) وصل أم
 فصل وقوله ما قبضته افرو
 لانه رجوع

والاقرار اغيره يمنع الاقرار ان يخص آخر اذا علم هذا فاذا اقر بالدار اشخص فقد اقر بالارض
 التي اقر عليها البناء وانظر الدار لا يشمل البناء لكنه يدخل تبعاً فاسكن بمنزلة الوصف والاستثناء
 امر انظري لا يعمل الا في ما يتناول اللفظ فلا يصح استثناء الوصف للبناء لانه لم يتناوله فقط الدار بل انما
 دخل تبعاً وهذا معنى قوله واستثناء الوصف لا يجوز بوجه خلاف البيت فانه اسم يلزم من الدار
 مشتمل على ارض وبنائها فصع استثناءه باعتبار ما فيه من الاصل وهو الارض فكان متناولاً
 اقط الدار والاستثناء اخرج لما تناوله لفظ المستثنى منه ولا يصح كون البناء جزءاً من معنى
 البيت مع انه وصف من الدار لانه لم يستثن الوصف منفرداً بل قائماً بالاصل الذي هو الارض
 وتخرج بنسب هذه المسائل على اصلين ١ احدهما ان الدعوى قبل الاقرار لا تمنع صحة الاقرار
 والدعوى بعد الاقرار ببعض ما دخل تحت الاقرار لا تمنع والثاني ان اقرار الانسان على نفسه
 جائز وعلى غيره لا يجوز اذا عرفنا هذا فنقول ٢ اذا قال ببناء هذه الدار وارضها القلان كان
 البناء والارض لامة واحدة لانه لما قال ببناء هذه الدار لم يدعي ان نفسه فلما قال وارضها القلان
 فقد جعل مقر اياها ببناء لامة واحدة تبعاً للاقرار بالارض لان البناء تبع للارض الان الدعوى قبل
 الاقرار لا تمنع صحة الاقرار ٣ وان قال ارضها الى وبنائها القلان كانت الارض له وبنائها
 القلان لانه لما قال ارضها لم يدعي الارض لنفسه ودعى البناء ايضا لنفسه تبعاً
 للارض فاذا قال بعد ذلك وبنائها القلان فقد اقر القلان بالبناء بعد ما ادعى لنفسه والاقرار
 بعد الدعوى صحيح فيكون لامة لان البناء دون الارض ليس يتابع للبناء ٤ وان
 قال ارضها القلان وبنائها الى كانت الارض والبناء لامة واحدة بالارض لانه لما قال ارضها
 القلان فقد جعل مقر القلان وبنائها الى ٥ كان الارض لامة واحدة بالارض لانه لما قال ارضها
 القلان فقد جعل مقر البناء فلما قال وبنائها الى فقد ادعى لنفسه بعد ما اقر اغيره والدعوى بعد
 الاقرار ببعض ما تناوله الاقرار لا يصح ٥ وان قال ارضها القلان وبنائها القلان آخر كان
 الارض والبناء لامة واحدة الاول لانه جعل مقر لامة واحدة الاول بالبناء فاذا قال وبنائها القلان جعل
 مقره الاول لا على نفسه وقد ذكرنا ان اقرار المقر على نفسه جائز وعلى غيره لا يجوز ٦ وان
 قال وبنائها القلان وارضها القلان آخر كان كما قال لانه لما اقر بالبناء ارضها لامة واحدة لانه
 اقرار على نفسه فاذا اقر بعد ذلك بالارض لغيره فقد اقر بالبناء لذلك الغير تبعاً للاقرار بالارض
 فيكون مقره على غيره وهو المقر الاول واذا اقر الانسان على غيره لا يصح ما علمت من الاصل
 الثاني من ان اقرار الانسان على غيره لا يجوز اقول ١ يمكن نقض ما اقره مستاجر بدين
 فيسرى على المستاجر ويصح به عند الامام ولو اقرت زوجته بدين تجس به ويمنع منها كافي
 المتقدم (قوله واستثناء نص الخاتم) أي بان قال هذا الخاتم القلان الانفسه وفي الخاتم عن
 المتيقن اذا قال هذا الخاتم الى الانفسه فانه لك اوقال هذه المنطقة الى الاحليم اقامت لك اوقال
 هذا البيت الى الاحليم اوقال الاحكامه فانه لك اوقال هذه الجببة الى الاطمان اقامت لك والمقر
 له يقول هذه الجببة الى فاقول قول المقر في ذلك يتطرق ان لم يكن في نزاع المقر به ضرر للمقر
 بزمه المقر بالنزع والدفع للمقر له وان كان في النزاع ضرر ووجب المقر ان يعطيه قيمة ما اقر به
 فله ذلك وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى اه ولو قال الخلق له والقص

(د) استثناء (فصل الخاتم)

٢ تقرير على الشق الاول
 من الاصل الاول اه منه

٣ تقرير على الشق الاول
 من الاصل الاول ايضا
 اه منه

٤ تقرير على الشق الثاني
 من الاصل الاول اه منه

٥ تقرير على الاصل الثاني
 اه منه

٦ تقرير على الاصل الثاني
 اه منه

٣ قوله وبنائها الخ كان
 الظاهر ان يقول ولما قال
 ما بناه وبنائها الخ لبوافق
 سابقه اه معصية

قبل الموت منفلو رقيه ولفاقل ان يقول ان مت في عبارة الشرح يحتمل رجوعه الى
 الاقرار الى الشئ امة واجيب بان تصرف العاقل بسان عن الالغام ما يمكن وذلك يجعله
 شرطاً للشئ امة فلو قال المفسر اردت تعاقب الاقرار ورضي بالغام كلامه قلنا تعاقب حتى المفسر له
 يمنع ذلك كافي الرضى انتهى مختصراً قال ط قلت بلى لو كان الكلام من اول الامر بصورة
 صاحب البصر والظاهر الا انهم جالسا كما قال تعاقب حتى المفسر ولا يجعل رصة وقد استبعد هذا من
 قوله فلو قال المفسر اردت الخ انتهى لكن قدم في مدة فترات البيع انه يكون رصة والحاصل
 ان التعاقب على ثلاثة اقسام اما ان يصل اقراره بان شاء الله فانه باطل عند محمد وتعلق عند أبي
 يوسف واما ان يصله بان شاء فلان ونحوه مما هو متعلق على خط رفوه وتعلق اثنافا والافرار
 لا يصح تعليقه بالشرط واما ان يهامة بكائن لا محالة فهو تقييد فلا يبطل الاقرار وكذا اذا قال
 اذا جاء رأس الشهر أو افطار الناس أو الى افطار أو الى الاضحية لان هذا ليس بتعلق وانما هو
 دعوى الاجل الى الوقت المذكور فيقبل اقراره ودعواه الاجل لا تقبل الا بينة أو اقرار
 الطالب (قوله بلى لو ادعى المشتك) أى ادعى انه قال ارشاه الله تعالى (قوله قاله المصنف)
 وعبارته ويقبل قوله ان ادعاه وأنكره في ظاهر المروى عن صاحب المذهب وقيل لا يقبل الا
 بينة على الاعتماد لغلبة الفساد خاتمة وقيل ان عرف بالصلاح فالقول له قال الرضى في
 حواشيه أقول الثقة يقتضى انه اذا ثبت اقراره بالبينة لا يصح في الا بينة أما اذا قال ابتداء
 اقررت له بكذا مستثنى في اقراره يقبل قوله بالبينة كأنه قال له عندي كذا ان شاء الله تعالى
 بخلاف الاول لانه يريد ابطاله بعد تقرر تامل اه (قوله وصح استثناء البيت من الدار) لانه جزء
 من اجزائها فصح استثناء الجزء من الكل كالثالث أو الرابع بدائع ولو قال هذه الخيل باصولها
 فلان والقرى كان الكل لا مفرقه ولا يصح في المقر الراجعة كافي الخاتمة (قوله منها) أى
 من الدار والبيت (قوله لدخوله تبعاً) أى لدخول البناء معى وتبعاً لا انفذاً والاستثناء تصرف
 في الملقوط وذلك لان الدار اسم لما ادير عليه البناء من البقعة ويبحث بئلا خبره وبانه لا يشكر
 ان البناء من الدار لا يرد المنصوص وله ذالوا حتى البناء في البيع قبل القبض لا يندبط
 شئ من الثمن بقبضه بل يقتصر المشتري بخلاف البيت تسقط حصته من الثمن أو حاصله (قوله
 واستثناء الوصف لا يجوز) كقوله هذا العبد الاسود (قوله وان قال بناؤها الى وعرضها لك
 فكيف قال) وكذا لو قال يا هذا هذه الارض فلان و بناؤها الى (قوله هي البقعة) فنصر الحكم
 عليه بما يجزى دخول الوصف تبعاً (قوله حتى لو قال وأرضها لك كأنه البناء أيضاً) أقول هذا
 مخالف للعرف الا ان كان الغرض ان الارض بعد في العرصه وعليه فينبغي ان لا يكون البناء
 تابعاً للأرض تامل (قوله اذا قال بناؤها الى يدو الارض لعمره وكما قال) لانه لما
 اقر بالبناء لم يدهار له كماله فلا يفرج عن ما يملكه باقراره اهـ وهو بالارض اذا لم يصدق قوله
 في حق غيره بخلاف المسئلة الاولى لان البناء يملك له فاذا اقر بالارض لغيره يتبعها البناء لان
 اقراره مقبول في حق نفسه وحاصله ان الدار والارض اسم لما وضع عليه البناء لا اسم
 للارض والبناء يمكن البناء يدخل تبعاً ليه والافرار به والعرضه اسم للارض خالية عن
 البناء فلا يدخل فيه البناء لا أصلاً ولا تبعاً والاصل ان الدعوى لنفسه لا تنفع الاقرار لغيره

بلى لو ادعى المشتك
 بصله لم أره وقد صنف
 الطلاق ان لمعتدلا
 فليكن الاقرار كذلك
 لتعلق حتى العبد قاله
 المصنف (وصح استثناء
 البيت من الدار لا استثناء
 البناء منه الدخوله تبعاً
 فكان رصفاً واستثناء
 الوصف لا يجوز) وان قال
 بناؤها الى وعرضها لك
 فكيف قال) لان العرصه هي
 البقعة لا البناء حتى لو قال
 وأرضها لك كأنه البناء
 ايضا لدخوله تبعاً الا اذا
 قال بناؤها الى يدو الارض
 لعمره وكما قال

عينا فلا بحث عيني • (تنبيه) • ما سبق من أن التعليق بمشينة الله ابطال عند محمد ودواعي
 بشرط لا يوقف عليه عند أبي يوسف بشكل مما اقتضى كون الخلاف بين الصحابين
 على عكس ما ذكر في الدرر وجوابه ان النقل عنهم - فقد اختلفت في الشرط لابلية بعد ان ذكرنا
 نقلنا من الخلاف قال وقيل الخلاف على العكس واختاره بعض شراح الهداية وأيضاً فان
 ما ذكرنا من انه عند أبي يوسف التعليق بشرط لا يوقف عليه - أحد وجهين والوجه الثاني هو ان
 الاقرار لا يحتتمل التعليق بالشرط كما في الشرط لابلية عن قاضي زاده (قوله أو فلان) فيبطل
 ولو قال فلان شئت لانه عاني وما يجوز بالزوم حكم التخيير لا التعليق ولان مشينة فلان لا تجب
 المالك شاي (أقول) ويتصور مع ما قدمنا في تعليق الطلاق بمشينة العبد فشا في مجلسه مع وقوع
 الطلاق شرط لابلية وجوابه ان الاقرار اخبار فلا يصح تعليقه والطلاق انشاء الاسقاط
 فصح تعليقه واقتصر مشينته على الجاس نظر المعنى القليل أبو السعود (قوله أو فلان) ادخله
 بشرط على خطر (كقوله ان فلان على ألف درهم ان شاء فلان وكذا اكل اقره عاني بالشرط نحو
 قوله ان دخلت الدار وان امطر - رت السماء - وهبت الريح أو ان قضى الله تعالى أو اراده أو
 رضيه أو احبه أو قدره أو برده كما في العيني ومنه ان حلفت فلان ما دعت فلو - ان لا يلزمه
 ولو دفع يده على انه يلزمه فله ان يتردد المدفوع كما في البحر في فصل صلح الورثة بقوله ولو قال
 المدعي عليه ان حلفت ان لم يدفعتم الخاف المدعي ودفع المدعي عليه الدراهم ان كان دفع له
 يحكم الشرط فهو باطل وللدافع ان يسترد انتهى وقيل في البحر التعليق على شرط بان لم
 يتضمن دعوى الاجل قال وان تضمن مثل اذا جاء رأس الشهر فقلت على كذا لزمه الحال
 ويستأنف المقر له في الاجل انتهى تأمل وفي البحر أيضاً من التعليق المبطل له ألف الا ان
 يبدل في غير ذلك أو أرى غيره أو فيما علم وكذا شهدوا أنه على كذا فيما علم انتهى أو قال على
 ألف في شهادة فلان أو علمه لانه في معنى الشرط بخلاف ما لو قال ذلك بالباء لانها الاصل اقوا
 قال وجب - د في كتابي أي دفترى انه على كذا فهو باطل وقال جماعة من أئمة بلخ انه يلزمه لانه
 لا يكتب في دفتره الا ما عليه للناس من انفة عن التسمان وللبناء على العادة الظاهرة فعلى هذا او
 قال لبيع وجد في باد كاري بخطي أو كتبت في باد كاري يدي ان فلان على ألف درهم كان
 اقراراً ملزماً وفي الواو الجمية ولو قال في ذكري أو بكتابي لزمه انتهى جهوى وقد تقدم ذلك
 مبسوطاً وان موضوع الكلام فيما عليه لا فيما له ونصير الاقرار بما عليه في كتابه هو ما ذكر
 هنا قال الجوى ولا يفرق بين قوله في كتابي أو في كتاب فلان نقله عن الواو الجمية قال العلامة
 المقدسي في الرمز أو انت شيعر بان كتاب فلان غير مأمون عليه من التغيير بخلاف كتاب المقر
 انتهى قال ط وهذا يشهد أنه لا يعمل باقراره بما عليه الا اذا كان بكتابه وأنه لا يعمل بكتابه
 ماله على الناس لانه اثبات حق على غيره بمجرد كتاب المدعي ولا نظيره في الشرعة فالافتاء
 يلزمه بمجرد ذلك ضلال مبين (قوله كان مت فانه ينجز) المعاني بكتا لانه ليس تعليقا حقيقة
 بل مراده ان يشهدهم انهم اذمنه بعد موته ان يجد الورثة فهو عليه مات وعاش فرجعه الى
 تا كيد الاقرار كما في الجوى والزيلي وغيرهما والشارح تتبع فيه المصنف وهو تتبع صاحب
 البحر قال ط ومنه يعلم ان قوله في البحر وان بشرط كائن فتخيير كمال ألف درهم ان مت لزمه

أو فلان أو علمه بشرط
 على خطه ولا بكتا كان
 مت فانه ينجز (بطل اقراره)

فوعدا واحدا فكان استثناء المائة درهم من الدينار استثناء بالمساوي لانهم تبلغ قيمة الدينار أو
 تزيد عليه وصاحب الجوهره نظر الى انه نوعان في نفس الامر كما اعتبروها كذلك في بعض
 المسائل فلذلك كان استثناء العشرة الدنانير من المائة الدرهم وهي تبلغ قيمته أو تزيد
 استثناء صحافاته ليس بافظ الاول ولا مساويه لانهم نوعان اذ الشرط ايهام البقاء لا حقيقة
 كما ذكره الشارح والايهام وجودهنا وبزيادة مثله استثناء المكبل والموزون والمعدود
 والحاصل ان الاستثناء المتفرق ان كان بافظ الصدور فباطل وان لم يكن بافظ الصدور لا
 مساويه كاستثناء كبر من الدراهم صحيح لما تقدم ان الشرط ايهام البقاء لا حقيقة وان كان
 بغير باظ الصدور لم يكن مساويه كاستثناء الدراهم من الدنانير والعكس فوقع فيه اختلاف اذا
 كان متفرقا في الصرعن البزازية بقية بطلانه ومافي الجوهره والبنابيع والخضيرة
 بخلافه (قوله على الاصح) لان الاقدمية تقتضي الثبوت والحدوث حقيقة الخرج ونعم
 المائة مثلك في خروجها والتمتع بثبوتها لا يبطل في المشكوك بخروجه وهو غلام المائة
 بل بالتمتع بخروجه وهو خـون لكن فيه محاجة لما مهده ولا من ان الاستثناء تكلم بالباقي
 عندنا وانما يناسب ما قلناه من الشافعي رحمه الله تعالى انه اخرج به الدخول بطريق
 المعارضة وقدمنا ان عمدة الخلاف انما تظهر في مثل هذا التركيب فعندنا يلزمه تسعة مائة
 وخمسون على هذه الرواية وهي رواية أبي سليمان وفي رواية تسعة مائة وهي رواية أبي حفص
 وهي الموافقة لقواعد المذهب لانه لما كان تكلمه بالباقي وكان ما عدا من الدخول مشكوكا في
 المتكلم به والاصل فوراغ الغمة فلا يلزمه الزائد بذلك وعليه فكان الاولى التفرع على قاعدة
 المذهب ثم ذكره اعلی انه قول آخر نأمل (قوله ثبت الاكثر) أي أكثر المقربين (قوله الانبیا)
 لان استثناء النبي استثناء الاقل عرفا فاجبنا النصف وزيادة درهم فقد استثنى الاقل اهـ
 شای (قوله فيحكم بخروج الاقل) وهو ما دون النصف لان استثناء الشيء استثناء الاقل عرفا
 فاجبنا النصف وزيادة درهم لان ادنى ما تقتضي به القلة النقص عن النصف بدرهم (قوله)
 ولو وصل اقراره بان شاء الله ولو من غير قصد كـ ما في غاية البيان فتلا عن الوقعات
 الحسامية وقد يصل لان له لو كان مفعولا لا يؤثر خلافا لابن عباس كما سبق الا اذا كان عدم
 الوصول لعدم من الابدان التي تقدمت قال العيني ولو قال الامر انه انت طالق تجرى على لسانه
 ان شاء الله من غير قصد وكان قصده اطلاق لا يقع لان الاستثناء موجود حقيقة
 والكلام مع الاستثناء لا يكون ايقاعا ومثل تعليقه بشبهة نعم ان اقراره بشبهة من لان لم
 مثبتته كالبين والملائكة سوى عن التمسك واما بطلان اقراره في هذه لان التعليق بشبهة الله
 تعالى ابطال عنه عدمه فبطل قبل انعقاده للحكم ونعم ان بشرط لا يوقف عليه عند أبي يوسف
 درر وعمرة الخلاف فيما اذا قدم المشبهة فقال ان شاء الله انت طالق فعند من قال انه ابطال
 لا يقع الاطلاق وعند من قال انه تعلیق يقع لانه اذا قدم الشرط ولم يذ كر حرف الجزاء لم يتعلق
 وبقي الاطلاق من غير شرط فيقع كفاية واختاره قول محمد صاحب الكفاية وغاية البيان
 وصاحب العناية وكذا تظهر ايضا عمدة الخلاف فيما اذا قال الامر انه انت طالق فانت
 طالق ثم قال انت طالق ان شاء الله تعالى بحيث عند أبي يوسف لانه يمين عنده وعند محمد لا يكون

على الاصح بجر (واذا
 كان المتعلق مجهولا ثبت
 الاكثر فعوله على مائة
 درهم الا (بأد) الا
 (قليل) الا (بعضا) لزمه
 أحد وخمسون (لأنه)
 الشك في التفرع فيحكم
 بخروج الاقل (ولو وصل
 اقراره بان شاء الله تعالى)

يُصور في خلاف الجنس لكن أنا حقيقة وأيا يوسف صحاء استحصانا كما في الدرهم (قوله انه يوتن)
 أي هذه المذكورات في الذمة لانها مقدرات وهي جنس واحد معنى وان كانت اجناسا صورة
 لانها اثبتت في الذمة غنما لما للدينار والدرهم اذا استثنيا فظاهر وكذا غيرهما من المعكيلات
 والموزونات لان الكيل والوزن مبيع باعدها من باوصافها حتى لو عينا اتفاق العقد
 باعيا من واحد ولو عينا ولم يبعها صار حكمهما حكم التميز فكانت في حكم الثبوت في الذمة
 كجنس واحد معنى فلا استثناء فيها لتكتم بالباقي معنى لا صورة كانه قال ثبت لك في متى كذا الا
 كذا أي الاقبة كذا ولو استثنى غير المقدرات من المقدرات لا يصح قياسا واستثناءا
 قد منها لان ما لم يغير معلومة الكونه متساو في نفسه فيكون استثناءه للمجهول من المعلوم
 فيفسد فلا ينافي ما في ولا ان الثوب لا يجانس الدراهم لا صورة ولا وجوفا في الذمة وتماه في
 الاقباتي (قوله فكانت كالنخيل) لانها باوصافها الثمان حتى لو عينا اتفاق العقد بعينها ولو
 وصفت ولم تعين صار حكمها حكم الدينار كفاية (قوله لاستعراقه بغير المساوي) أي وهو
 يوهم البقاء بتمام البقاء كاف (قوله لكن في الجوهرية) ومثله في المياح مع وثقه فاضى زاده
 عن الذخيرة كما في الشرع بلاية وفيها قال الشيخ على المقدسي رحمه الله تعالى لو استثنى دينار من
 دراهم أو مكيل أو موزون على وجهه يستوعب المستثنى كقوله له عشرة دراهم الا دينار
 وقيته أو أكثر ولا كبر كذلك انما يستثنى الكل بغير اقله صحيح ينبغي ان يبطل
 الاقراء لكن ذكر في البرازية ما يدل على خلافه قال على دينار امانة درهم بطل الاستثناء
 لانه أكثر من الصدر ما في هذا الكيس من الدراهم فلان الألفا ينظران فيه أكثر من ألف
 فالزيادة للمقر له والألف للمقر وان ألف أو اقل فكذلك المقر له عدم حصصة الاستثناء قلت
 ووجهه ظاهر بالتأمل اه قلت فكان ينبغي له ان يصفى على ما في الجوهرية حيث قال
 فيقابلة وان استغرقت تأمل قال العلامة أبو السعد قلت ولأن ما في الجوهرية أوجه لما
 سبق من ان بطلان الاستثناء المستغرق مقدم اذا كان باقله أو مجردا وعلم ان المصنف
 تبع قاضي خان في تفرقه على هذه المسئلة أعني صحة استثناء الكيل والوزن ونحوهما من
 المقدرات التي ثبتت في الذمة من الدراهم والدينانير فقال لو قال له دينار ادرهما أو الاقبة أو
 الامانة جوزة صح وبطرح من المقدم قد رقية المستثنى فان كانت قيمته نافي على جميع ما قر به
 لا يلزمه شيء وان لم يكن المستثنى من جنس ما قر به وليس له جنس من مثله كقوله دينار الا
 نوب أو شاة لم يصح الاستثناء وان كان من جنسه صح الاستثناء في قوله هم الا ان يستثنى جميع
 ما تكلم به فلا يصح الاستثناء اه وأخره بخلاف أوله كذا يحط السيد الحموي عن الرمز
 (وأقول) يمكن الجواب بحمل ما ذكره قاضي خان آخر على ما اذا كان الاستثناء مجردا كقوله
 له على ألف دينار ادرهما أو خمسة مائة فلا يخالف ما ذكره ولان الاستغراق فيه من حيث
 القيمة فقدر (قوله فيجوز) الظاهر ان في المسئلة روايتين مبيتين على ان الدراهم والدينانير
 جنس واحد أو جنسان ح وتوضيحه انهم جعلوا الدراهم والدينانير نوعا واحدا في بعض
 المسائل نظرا لان المقصود منها التسمية وفي بعض المسائل جعلوا نوعين باعتبار الصورة كما
 بينه الشارح في غير هذا المحل فصاحب البحر جعلها في مسئلة الاستثناء مما هي معتبرة فيه

لثبوتها في الذمة فكانت
 كالنخيل (وان استغرقت)
 القبة (جميع ما قر به)
 لاستعراقه بغير المساوي
 (بخلاف له على) دينار الا
 مائة درهم لاستغراقه
 بالمساوي فيبطل لانه
 استثنى الكل بغير لكن
 في الجوهرية وغيرها على
 مائة درهم الا عشرة دنانير
 وقبيلها مائة أو أكثر لا يلزمه
 شيء فيجوز (واذا استثنى
 عدد من بينهما صرف الشك
 كان الأقل يخرج بالجملة على
 ألف درهم الامانة) درهم
 (أو جنسين) درهما أو يلزمه
 نفسه انه واحد

بعين لفظ الصدر) كساقى طوالى الانسانى وكعبيدى احرار الاعبيدى (قوله أو مساويه) نحو
 ساقى طوالى الزوجاتى أو عبيدى احرار الاعمالى كى قال فى المنع نقل عن العنابة هزب الى
 الزيادات استثناء الكل من الكل انما لا يصح اذا كان الاستثناء بعين ذلك المفظ اما اذا كان
 بغير ذلك فيصح كما اذا قال ساقى طوالى الانسانى لا يصح الاستثناء ولو قال الاعمر وقرىب
 وسعد حتى اتى على الكل مع قبل وحقبة ذلك ان الاستثناء اذا وقع بغير اللفظ الاول امكن
 جعله تنكلا بالمحصل بعد التثنية لانه انحصار كذا ضرورة عدم ملكه قياسا ولا لا مرجع
 الى اللفظ الاول فيما ينظر الى ذات اللفظ امكن ان يجعل المتنقى بعض ما تنو له الصدر
 والاستثناء من خارج بخلاف ما اذا كان بعين ذلك اللفظ فانه لم يمكن جعله تنكلا بالمحصل بعد
 التثنية فان قيل هذا مرجح بجانب اللفظ على المعنى واهل المعنى واهل اللفظ فانه ذلك أجيب بان
 الاستثناء تصرف لفظى الا ترى انه اذا قال أنت طالتى ست تطلعات الاربعاء صحت الاستثناء
 ووقع تطلعتان وان كانت التلاصحة لهما من حيث الحكيم لان التلاصق لا يزيد على
 الثلاث ومع هذا يجعل كانه قال أنت طالتى ثلاثا لا الأربعة فذلك اعتبارا به أولى انتهى (قوله
 وان بغيرهما) بان يكون أخص منه فى المفهوم ولكن فى الوجود مساويه (قوله اذا شرط انهم
 القيام) أى بحسب صورة اللفظ لان الاستثناء تصرف لفظى فلا يضر اهل المعنى افاده
 المصنوع (قوله ووقع ثنتان) وان كان الستة لا صحة لهما من حيث الحكيم لان التلاصق لا يزيد
 على الثلاث ومع هذا لا يجعل كانه قال أنت طالتى ثلاثا لا الأربعة فذلك اعتبارا باللفظ أولى كما
 فى العنابة وهذا مبني على ان الاستثناء من جملة الكلام السابق لان جملة الكلام الذى يحكم
 بجمته فان الكلام السابق ست والاربعة بعضه فلم يكن مستغرفا لوجه الاستثناء من
 الكلام الذى يحكم بجمته لكان مستغرفا قبل والكلام الذى يحكم بجمته لو طاعة استا
 فثلاث لانه غاية الاطلاق والاربعة تزيد علميا والشارح جعله غاية لكون شرط الاستثناء ان
 يكون بلفظ الصدر أو مساويه والاربعة ليست بلفظ الست ولا مساويه لهما بل بعضهم افصح
 استثناءه لان التثنية لهما اعتباران كما ذكره الشارح والست الأربع هى العبارة المطلوبة
 فاشترط كون الاستثناء من جملة الكلام السابق مبني على هذا (قوله كما صحت استثناء الكبلى)
 فعليه عما قبله لانه ان الاستثناء من خلاف الجنس فان مقدرا من مقدور صحت عندهما
 استثناءا قطرح قيمة الستينى عما قبله وفى القياس لا يصح وهو قول محمد وقرىبان غيره قدر
 من مقدور لا يصح عنه فاقى استثناءا خلافا للشافعى نحو ما قد درهم الاقوبى لكان حيث
 يصح هذا الاستثناء يجب على البيان ولا يتنفع به صحة الاقرار لما تقرر ان جملة المقربين لا تنفع
 صحة الاقرار ولو لكان جملة المتنقى تنفع صحة الاستثناء ذكره فى الشرح لانه فاضى زاده
 قال العيسى وخرج عما ذكر القمى كما اذا قال له على مائة درهم الاقوبى قال الشافعى يصح من
 حيث انهما متحدان المالية وبه قال مالك (قوله ويكون المتنقى القيمة) مثاله ان يقول له على
 عشرة قروش الاراد بفتح بعض ذلك ويكون بالقيمة وان استغرقت القيمة المتنقى منه يصح كما
 فى البحر (قوله استثناءنا) والقياس أن لا يصح هذا الاستثناء كما تقدم لان الاستثناء انما يخرج
 بعض ما تنو له صدر الكلام على معنى أنه لو الاستثناء لكان داخل تحت الصدر وهذا لا

(د) بعين لفظ الصدر أو
 مساويه) كى ياتى (وان
 بغيرهما كعبيدى احرار
 الأهل والأولاد أو الأهل
 وراشد) ومنه ساقى
 طوالى الأهل أو الأهل
 زبب وقرىب وقرىب (د) هم
 الكل صحت) الاستثناء
 وكذا انما لزيد الاغنى
 والثلاث ألف صحت فلا
 يصدق شيئا اذا شرط انهم
 البقاء لانه فاضى زاده
 طلة هاستنا الأربعة صحت
 ووقع ثنتان (كما صحت استثناءنا
 الكبلى والوزنى والمعدود
 الذى لا تنفصارت آحاده
 كالفلس والجوز من
 الدرهم والدنانير ويكون
 المتنقى القيمة) استثناءنا

مغير والمغير لا يصح الامتصلا كالشرط واستثناء النبي عليه السلام كان لامتنال أمره تعالى بقدر الامتناع فلا يمنع الانعقاد زيادتي وقوله لامتنال أمره تعالى بمعنى قوله تعالى ولا تقولن شيئا على فاعل ذلك عند الان بشاء الله (قوله لانه لا تنبيه) اي تنبيهه للمنادي لما يأتي اليه من الكلام (قوله والتاكيد) بتعيين المقترلة نصار من الاقرار لان المنادي هو مخاطب وقداده كان المنادي غير المقترلة بضرب ثلثه المحوى عن الجوهر فزله درهم الكن قال في غاية البيان ولو قال افلان على ألف درهم يافلان الا عشرة كان جائزا لانه أخرجه من مخرج الاخبار لشخص خاص وهذا مذهبهم فلا بعد فاصلا اه تامل قال في الوالوجية لان النداء التنبيهية مخاطب وهو محتاج اليه لتأكيد الخطاب والاقرار فصار من الاقرار اه ثم اعلم ان الامتناع للاقرار لا يمنع الاتصال وغير الامتناع في قبيل الاول التنفس والسهال وأخذ القوم ونحوها فانهم لا يتفصل الاستثناء وكذا النداء سواء كان مفردا نحو يافلان أو مضافا نحو يا ابن فلان سواء كان المنادي مقرا له أو غيره نحو لك على مائة درهم يافلان أو يا ابن فلان الا عشرة ونحو قوله لا يزيد على مائة درهم يا عمر والا عشرة ومن قبيل الثاني ما لو قال أوسع أكبر أو قال فاشهدوا فان كلامهما جعل فاصلا كافي الغاية والظهير يتوابع في التفسير فخص الجامع الكبير في باب استثناءه يكون على الجمع (قوله ولو الا كثر عند الاكثر) أي ولو أكثر من النص فعمدا أكثر الحاجة قال الفراء استثناءه لا أكثر لا يجوز لان العرب لم تتكلم به والمدايل على جواز قوله تعالى قم الليل الا قليلا انصفه أو انقص منه قليلا أو زد عليه وقوله تعالى ان عبادي ليس لك عليهم سلطان الا من اتبعوا من الغايبين فاستثنى الخاصة من تارة والغايبين أخرى فأيها ما كان أكثر لزمه ولا يمنع صحته وان لم تتكلم به العرب اذا كان موافقا لاطاريقهم كاستثناء الكسور لم تتكلم به العرب وهو صحيح لكن يدل على تكلم العرب ثم وروده في القرآن كما سمعت النص الكريم وقال الشاعر

أدوا التي نعتت تسعين من مائة ثم ابعثوا احبا بالعدل - حكم ٣

استثنى تسعين من مائة وان لم يكن بادا لانه في معناه وقال صاحب النهاية ولا فرق بين استثناء الاقل والاكثر وان لم تتكلم به العرب ولا يمنع صحته اذا كان موافقا لاطاريقهم وعن أبي يوسف وهو قول مالك والشافعي لا يصح الاستثناء الا اذا كان الباقي أكثر كافي مسكين (قوله والاستثناء المستغرق باطل ولو فيما يقبل الرجوع) قال في المنع المتقرر من انه تكلم بالاصل بعد الاستثناء لا حاصل هذا الحكم فيكون رجوعا والرجوع عن الاقرار باطل موصولا كان أو منفصلا ولا كذا في النهاية وغيرها لكن مقتضى هذا الكلام صحة استثناء الكل من الكل فيما يقبل الرجوع وليس كذلك ومن ثم قلت ولو فيما يقبل الرجوع كوصية قال في الجوهرية وأخذوا في استثناء الكل فثبت بعضهم ورجوع لانه يبطل كل الكلام وقال بعضهم هم هو استثناء فاسد وليس برجوع وهو الصحيح لانهم قالوا في الموصى اذا استثنى جميع الموصى به بطل الاستثناء والصيغة صحيحة ولو كان رجوعا بطلت الصيغة لان الرجوع فيها جائز اه (قوله هو الصحيح) على خلاف ما في الدرر حيث قال لانه قد عرفت انه تكلم بالباقي بعد الاستثناء والباقي بعد الكل فيكون رجوعا والرجوع بعد الاقرار باطل موصولا كان أو منفصلا (قوله)

ينهم الا بغير) لانه للتنبيه والتاكيد (قوله لك على ألف درهم يافلان الا عشرة بخلاف لك على ألف فاشهدوا الا كذا ونحوه) مما يبعد فاصلا لان الشهاد يكون بعد علم الاقرار فلم يصح الاستثناء (فن استثنى بعض ما يقربه) استثناءه ولو الاكثر عند الاكثر (وزعمه الباقي) ولو عما لا يتسم كهذا العبارة فلان الاستثناء أولئجه صحيح على المذهب (و الاستثناء المستغرق باطل ولو فيما يقبل الرجوع كوصية) لان استثناء الكل ليس برجوع بل هو استثناء فاسد والصحيح جوهرية وهذا (ان كان) الاستثناء

٣ قوله - حكم هكذا بالاصل وصوابه - كما الان يكون اضرورة العاقبة ويجوز اده معجبه

مصحها ومصح قاضي خان في شرح الزيارات رواية أبي حنيفة وقال ٣ وهو الموافق لقواعد
 المذهب وسبقنا في التفرع ثم في قوله باعتبار الحاصل من مجموع التركيب هذا كالتا كمد ما قبله
 فان التركيب بالباقي بعد الدلالة لا يتأني الا بالنظر لما بعد الاوامر ما قبلها فالمتحصل من مجموع
 عشرة الاثلاثه على سبعة قال في الجرح لا حكم فيها بعد ابل مسكوت عنه عند عدم قصد
 كماله الاقروفي قوله له على عشرة الاثلاثه لانهما ان الغرض الاثبات فقط فبني الثلاثة اشارة
 لا باعتبار اثبات السبعة عكسه وعند التصديقت لما بعد ما قبلها فبقي ما قبلها ككلمة التوحيد
 فبني واثبات تصديقا لا استثناء. تكلم بالباقي بعد الدلالة باعتبار الحاصل من مجموع التركيب وبني
 واثبات باعتبار الاجزاء ١٠ فالباقي والدلالة هما عين التقي والاثبات فلو صدر بالنفي لم يكن
 مقرا بشئ كما لو قال ليس له على سبعة كافي التفتيح قال فاصل هذا فيمدان لاله الا لانه لا يقيمه
 التوحيد مع انهم اجمعوا على الافادة الجواب ان الهما متفق على وجوبه ثم قلنا بنفي غيره وقد
 افاد هذا التركيب وبني هذا الاعتبار افاد التوحيد (قوله باعتبار الاجزاء) أي الاغظية فصدر
 الجمله الاستثنائية فبني وعجزها اثبات أو بالعمس ط (قوله فاقائل له على عشرة الاثلاثه) أي
 فاقول سبعة بقوله عبارات (قوله وهذا) الظاهر انه راجع الى قول المصنف هو تكلم بالباقي
 الخ ولا حاجة اليه حيث انتهى الى قوله باعتبار الحاصل من مجموع التركيب ط (أقول) هذا
 اشارة الى ما ذكره الاصوليون في الاستثناء قال في التفتيح بشرحه واختلافه في كقيمة عمل
 بيان التغير في قوله له على عشرة الاثلاثه لا يخلو اما ان أطلق العشرة على السبعة فحينئذ قوله
 الاثلاثه يكون بيانها هذا فهو كأن قال ليس على ثلاثه من اتيه يكون كالتخصيص بالمسقط أو
 أطلق العشرة على عشرة افراد ثم اخرج لثلاثه بحكم وهذا تناقض وان كان بعد الاقراولا
 أطلقه مذهب أحد أو قبله ثم حكم على الباقي أو أطلق عشرة الاثلاثه على السبعة فكانه قال
 على سبعة فحصل ثلاثة مذاهب فعلى هذين أي المذهبين الآخرين يكون الاستثناء تكاما
 بالباقي في صدر الكلام هذا التفسير المستثنى في قوله له على عشرة الاثلاثه صدر الكلام
 عشرة والدلالة والباقى في صدر الكلام هذا المستثنى سبعة فكانه تكلم بالسبعة وقال
 على سبعة ونفاه فلنا على الآخرين تكلم بالباقي بعد الدلالة أما على المذهب الاخير فلان عشرة
 الاثلاثه موضوعه للسبعة فيكون تكاما بالسبعة وأما على المذهب الثاني فلانه اخرج لثلاثه
 قبل الحكم من افراد العشرة ثم حكم على السبعة فالتكلم في حق الحكم يكون بالسبعة أي
 يكون الحكم على السبعة فقط لا على الثلاثة لانني والاثبات ١١ (نوع) له على
 عشرة السبعة لاختصاص الثلاثة الادورهما فطريقة الاخير هو الدرهم مما يليه يبقى
 درهمان ثم يخرجهما عما بينهما وهو الخمسة يبقى ثلاثة فخرجها من السبعة يبقى أربعة
 فخرجها من العشرة يبقى ستة سائحي (قوله بشرط فيه) أي في اعتبارها بشرعا (قوله
 الاتصال بالمستثنى منه) لان تمام الكلام بخبره واذا انقطع فقد تم عيني ونقد على ابن
 عباس رضي الله تعالى عنهم اجواز الأخير درر قال أبو السعود في حاشيته على مسكين عند
 قوله وكذا ان كان مفصولا بطل الاستثناء خلافا لابن عباس رضي الله تعالى عنهم المستدل بما
 روى عنه عليه الصلاة والسلام انه قال والله لا غزوة قر يشانه قال بهدنة ان شاء الله فلما هو

باعتبار الحاصل من
 مجموع التركيب وبني
 واثبات باعتبار الاجزاء
 فاقائل له على عشرة الا
 ثلاثه عبارات مطولة
 وهي ما ذكرناه وبختصرة
 وهي ان يقول الله له
 على سبعة وهذا في
 قولهم تكلم بالباقي بعد
 الدلالة أي بعد الاستثناء
 (ونشرط فيه الاتصال)
 بالمستثنى منه (الاضريوة
 كمنه أو معال أو أخذ
 فم) به بقية (والله)

• (باب الاستثناء) •

لماذكر الاقرار بالتغيير شرع في بيان موجبه مع التغيير بالاستثناء والشرط ونحوه وهو
استفعال من الشيء وهو لغة الصرف والرد فالاستثناء صرف القائل أي رده عن المستثنى
فيكون حقيقة في المنصل والمنفصل لان الالهي التي عدت الفعل الى الاسم حتى نصته فكانت
بجمله الهمزة في التعدي والهمزة تعدى الفعل الى الجنس وغير الجنس حقيقة وقافا فكذا
ما هو بمنزلة ما هو واصطلاحا ما ذكره الشارح وهو متصل وهو الاخراج والتكلم بالبابي
ومن منفصل وهو ما لا يصح اخرجه كما في الغيبة (قوله وما في معناه) أي مثل التعليق بحسبة الله
وكتوله الفلان على ألف درهم وديعة كما هو مقرر في كلامهم فنال (قوله) كالشرط ونحوه
أي في كونه مغيرا كالشرط وهو الصفة والحال واعتراض قاضي زاده على من قال وهو الشرط
بانه يقتضي حصر ما في معناه في الشرط فلا يدخل أكثر ما في هذا الباب فالاولى ما في شرح تاج
الشرعية والكفاية من قوله كالشرط وغيره كما عرّف الشارح فلا غبار على عبارة الشارح حيث
قال ونحوه لانها بيان ما في قول المنصف وما في معناه قد صرح به ابعاء علم القراما من كاف
التفصيل المشعر عن الكثرة كما هو المشهور بين الجمهور وهذا الجمع بينهما ما قد وقع من صاحب
المفتاح في مواضع والمراد بنحو الشرط ما ذكرنا ما سيحكي من ان اقراره بدین عن عبد غير عين
وانكاره قبضه واقراره بمن متاع وبيانه بانه يوف ونحوهما فظهر ان من فسر قوله وما في معناه
بقوله وهو الشرط لم يصب لانه يوهّم الحصر كالاتي (قوله) هو عندنا تكلم بالبابي أي معنى
لا صورة (قوله بعد التنبأ) بضم فسكون وفي آخره ألف مقصورة اسم من الاستثناء وكذلك
الغزوي بالفتح مع الواو في الحديث من استثنى فله ثلثا أي ما استثناه والمراد هنا بعد التنبأ أي
بعد المستثنى فيكون الاستثناء عندنا ثانيا ان الصمد لم يتناول المستثنى وعند الشافعي
اخراج بطريق المعارضة قال في شرح المنار لابن مالك نصارته بدر قول الرجل افلان على
الف الامانة عندنا الفلان على تسعمائة فانه لم يتكلم بالالف في حق لزوم المائة وعند الشافعي
الامانة فانما ليست على فان صدر الكلام بوجبه والاستثناء ينفيه فتعارضتا فاقطاعا بقدر
المستثنى اه واسم شكل الزياحي مذهب الشافعي بوقوعه في الطلاق والعاق وهو كان
خارجا بطريق المعارضة لاصح لان الطلاق والعاق لا يحتملان الرجوع والرفع بعد
الوقوع قال وتطهر وغرة الخلاف فيما اذا قال الفلان على ألف درهم الامانة ونحوه بين فعندنا
يلزمه تسعمائة لانه لما كان تكلم بالبابي وكان مانعا من الدخول شكك في المتكلم به والاصل
برأه لزمه باليلزمه لانه اذا شك فصار نظيره ما لو قال على تسعمائة أو تسعمائة وخمسون فانه
يلزمه فز وعندنا داخل الالف كما صار في المخرج بخروج الاقل وهو وخمسون والباقي على
حاله انتهى لكن قول الزياحي فعندنا يلزمه تسعمائة خلاف الاصح قال في البحر واذا استثنى
عدد بين يمينه ما حرف الشك كان الاقل مخيرا ونحوه على ألف درهم الامانة ونحوه يلزمه
تسعمائة وخمسون على الاصح انتهى كذا في حاشية أبي السعود على مسكين (أقول) لكن نقل
المقدمي ٣٢ من متفرقات وصايا الكافي ان القائل بان المستثنى خمسون العامة قال فله مائة مائة
ونذكر في الظهير يفر لولو الجلبة ان قول محمد رواية أبي حنيفة وتلك رواية سليمان وفي الدراية

• (باب الاستثناء وما
في معناه) •

في كونه مغيرا كالشرط
ونحوه (هو) عندنا (تكميل
بالباقي بعد التنبأ)

وأشهد عليه به ثم ادعى أن بعض المال المقربة قرض وبعضه بالخ حيث نقل الشارح عن
 شرح الوهابية للشرع بل لا يدل على أنه انما بقي بقول أبي يوسف من أنه يحلف المقر له ان
 المقر ما أقر كاذبا في كل صورة يوجد فيها اضطراب المراد الكذب في الاقرار أبو السعود وفيه
 انه لا يتعين الحل على هذا لان العبارة هناك في هذا ونحوه فتقوله ونحوه يحتمل أن يكون المراد
 به كل ما كان من قبيل الرجوع بعد الاقرار مطاوعة بدل عليه ما بهد من قوله وبه جزم
 المصنف فراجع اه (أقول) وقد علمنا أنه في شقي القضا وسياق في شقي الاقرار (قوله
 درر) نعم هو وهو استحسان ووجهه ان العادة تجرت بين الناس انهم اذا أرادوا الاستعانة
 يكتبون الصك قبل الاختتم يأخذون المال فلا يكون الاقرار له لاعلى اعتماده هذه الحالة
 فيصالح عليه الفتوى لتغير أحوال الناس وكثرة الدعا والظلمات وهو يتضرر والمدعى
 لا يضره العيب ان كان صادقا فبصار اليه وعندهم يؤمر بتسليم المقربة الى المقر له وهو القياس
 لان الاقرار بحجة ملزمة تبرعا كالتيمة بل أولى لان احتمال الكذب فيه أبعد اه وقيل - هذه في
 الفتاوى الخيرية به بأنه لم يصرح بمحكم ما علمه بالاقرار فان صار محكوما عليه بالاقرار لا يحلف كما
 هو صريح كلام الغزالي في حال في المنع كما في كثير من المعينات وعند أبي حنيفة وجب دليلا ثبت
 الى قوله قال في التلمية بعد ذكر الخلاف في كتاب الاقرار فاذا كان في المنة خلاف أبي يوسف
 والشافعي يقوض ذلك الى رأى القاضي والمفتى ذكره في كتاب الدعوى في باب العيبين (قوله
 فيصالح) أى المقر له انه لم يكن المورث كاذبا فيما أقره بعضهم على انه لا يحلف بترزية والاصح
 التحليف حامدا يدين صدور الشريعة (قوله وان كانت الدعوى) أى من المقر أو من وادته
 (قوله انالاف لم) بدل عما قبله (قوله انه كان كاذبا) اذ لم يكن ابراهيم فلو كان لا نسمع اليكن
 له الامانة ابن نجيم رسالة أفنى فيها ابعساها احاصها الواقرت امرأتى صحت البينة ابعساها عيبين ثم
 وقع منهم ما ابراهيم ثم مات فادعى الوصى انها كاذبة تسع دعواه وله تحليف البنت ولا يصح
 الحكم قبل التحليف لانه حكم بخلاف المتيقن به لان الابراهيم لا يمنع لان الوصى يدعى عدم لزوم
 شيء بخلاف ما اذا دفع المقر المال المقربة الى المقر له فانه ليس له تحليف المقر له لانه يدعى
 استرجاع المال والبرائة مانعة من ذلك أما الاولى فانه لم يدع استرجاع شيء وانما يدفع عنه نفسه
 فافترقا والله تعالى اعلم وفي جامع الفصولين أقر فوات فقال ورثته انه أقر كاذبا فلم يجز اقراره
 والمقر له عليه ليس لهم تحليفه اذ وقت انه قرأ لم يتعاق حقه - عمال المقر فصح الاقرار وحيث
 تعلق منهم صار فقال المقر له من أقر ومات فقال ورثته انه أقر للجنة فيحلف المقر له بالثقة
 أقر لك اقرارا صحيحا ط وارتدعى ان مورثه أقر للجنة قال بعضهم له تحليف المقر له ولو
 ادعى انه أقر كاذبا لا يقبل قال في نور العيون بقول الحقير كان ينبغي أن يتحد حكم المنة
 ظاهر اذ الاقرار كاذبا موجود في التلمية ابصارا له وجه الفرق هو ان التلمية أن يظهر أحد
 شخصين أو كلاهما في العلن خلاف ما تواضع عليه في السر ففي دعوى التلمية يدعى الوارث
 على المقر له لاله وهو تواضع مع المقر في السر فلذا يحلف بخلاف دعوى الاقرار كاذبا كما
 لا يخفى على من أدق فهمه - ما صافيا انتهى من أواخر الفصل الخامس عشر والله تعالى اعلم
 واستغفر الله العظيم

درر (وكذا) الحكم بجري
 لودعى ووثن المقر فيصالح
 (وان كانت الدعوى على
 ورثة المقر فاجاب عليهم - م
 بالعلم انالاف انه كان كاذبا)
 صدر الشريعة

السبب متعدد بان قول في المرتين عن هذا العبد يلزمه مال واحد وان بين سبباً مختلفاً بان قال
أولاً نحن هذا العبد وثانياً نحن هذه الجارية يلزمه المالان قيد أي صاحب الجميع بقصد الامتداد
والمشمولانه اذا اتحد أحدهما أو كلاهما يلزمه مال واحد اتفاقاً ولو قال له على ألف بل ألفان
لزمه ألفان وقال زفر يلزمه ثلاثة اهـ والحاصل ان هذه المسئلة على وجوه لانه اما ان يضيف
اقراره الى سبب أو لا والاول اما ان يكون السبب متعدداً أو مختلفاً فان أضاف الى سبب واحد
بان قال له على ألف درهم عن هذا العبد ثم أقر بعد ذلك في ذلك المجلس أو مجلس آخر ان قلان
على ألف درهم عن هذا العبد والعبد واحد لا يلزمه الا ألف واحدة على كل حال في قولهم جميعاً
وان كان السبب مختلفاً بان قال قلان على ألف درهم عن هذه الجارية ثم قال قلان على ألف
درهم عن هذا العبد يلزمه المالان في قولهم أقر بذلك في موطن أو موطنين والثاني اما ان يكتب
به صكاً على نفسه فان كان الصك واحد الزمه مال واحد وان كان كتب صكين وأقر بهما ثم بهذا
لزمه المالان ونزل اختلافهما عما يميزه اختلاف السبب وان لم يكتب صكاً لكنه أقر مطلقاً فان
تعدد الاقرار والاول عند غير القاضي والثاني عنده يلزمه مال واحد وكذا لو كان كل عند
القاضي المكن في مجلسين فارضى الطالب مالين والمطلوب يقول انه واحد فاقول قول المطلوب
وان تعدد الاقرار عند غير القاضي فان أشهد على كل اقرار فردا قال مال واحد عند الكل
تعدد المجلس أو اختلف وان أشهد على الاول واحد وعلى الثاني جماعة فالعقد لزوم مال واحد
عند الجميع وان أشهد على كل اقرار شاهدين فقال الامام يلزمه مالان ان لم يتغير الشهود فان
تغيروا كان المال واحداً فبعض المشايخ قالوا ان كان ذلك في موطنين وأشهد على اقراره
شاهدين فانه يلزمه المالان جميعاً وادعاه أشهد على اقراره الثاني الاولين أو غيرهما قال شمس
الائمة الحلواني كذا ذكره انصافاً والظاهر ان اختلاف بينهم فيما اذا كان الاقراران في موطنين
أما اذا كانا في موطن واحد فيكون المال واحداً وحاصل ان الصور الواقعة والخلافية ثمانية
واحدة خلافية والباقي واقعة وذلك لانه اذا لم يبين السبب واختلف المجلس والشهود لزم
مالان عنده خلافاً لهما وان اتحد المجلس وبه صك فاللازم ألف واحدة اتفاقاً وان كان لصك
في تخيير الكرخي ألفان وفي تخيير الطعوى ألف وان بين السبب فان كان مختلفاً فالقانون
وان متعدد اتفاقاً وكذا ان اتحد الشهود أو اتحد الصك وان كان صكاً فاشهد عليهم بالزم مالان
وحاصل الصور العقلية اثنتان وسبعون صورة لانه لا يتخلوا ما ان لا يبين السبب أو يبين سبباً
مختلفاً أو متعدداً فهي ثلاث وفي كل اما ان يكون في مجلس أو في مجلسين فهي ستة وفي كل اما ان
تعدد الشهود أو تختلف فهي اثنا عشر وفي كل اما ان لا يكون به صك أو به صك واحد أو صكان
فهي ستة وثلاثون وفي كل اما ان يقصد المالان أو يختلفا فهي اثنتان وسبعون وهذا خلاصة
ما احتقه المحققون في هذا المجل فاعلمه فانه من قبض المنعم الاجل (قوله اقر) أي يدين أو
غيره كما في شتى القرائن من الكثر (قوله عند الثاني) وعندهما بالبلغة الى قوله (قوله وبه
يقضى) وهو المختار بترتبة ظاهره ان المقر اذا ادعى الاقرار كاذباً يحلف المقر له وادعاه على
الفتى به من قول أبي يوسف مطلقاً سواء كان مضطراً الى الكذب في الاقرار أو لا قال شيخنا
وليس كذلك لاسباب من مسائل شتى قبيل كتاب الصلح عند قول المصنف أقر بحال في صك

في ثمانية (أقر ثم ادعى)
المقر (انه كاذب في الاقرار)
يحلف المقر له ان المقر لم
يكن كاذباً في اقراره عند
الثاني وبه يشترى

ثم بانف سود فالان ولوادعى المقر له اخته لاف السبب وزعم المقر اتحاد أو الصك أو الوصف
 فاقول لانه مقر ولواحد السبب والمال الثاني أكثر يجب المالان وعنده ما يلزم الاكثر
 سائحاتي (قوله) بخلاف مالواحد السبب بان قال له على أنتم عن هذا العبد ثم أقر بعده كذلك
 في ذلك الجاس أو غيره منخ (قوله أو الشهود) هذا على ما ذهب اليه الدرر في حكاية عما
 مروى بان لكن قال الخطوطى هذا هو افاق أحد القولين السابقين فان القول الاول حاصل ان
 اتحاد الشهود يجب التعدد واختلافهم لا يوجب به والثاني اعتبر اختلاف المواطن فتأمل اه
 (أقول) لا يخفى عليك أن ما مر من التخصيل يؤيد كلام المشرح وانه الاستحسان بان بانه مال واحد
 فتأمل ويؤيده ما بقى قريبا (قوله ثم عند القاضي) انما كان واحدا لانه أراد باقراره عنه
 تشييعه على نفسه خوفا وموته أو بجوده وكذا لو كان كل عند القاضي في مجامعين ط (أقول)
 ولا تنس ما قدمناه عن الجله وصدد الامر الشريفة الساطاني بالعمل بوجهه وفيه أيضا في
 مادة ١٦١ لو كتب على نفسه سند أو اوصاف أو خقه على المرسوم المتعارف كما مر وسئل له الدائن
 ثم مات من عليه الدين وأنكر الورثة الخط والدين فاذا كان خطه وخقه مشهورين وعرفين
 بين الناس يعمل بموجب السند وفي مادة ٦٦٢ لو وجد عند الميت صرة تقوده مكتوب علاج الخط
 الميت هذه امانة فلان القلاني ودراهمه من يده فوخذ من التركة ولا يحتاج لاثباتها اذا كان
 الخط معروفًا بانه خطه (قوله أو بهكمه) لانه يخبر عنه لزمه في مجاميعه (قوله ان المعروف) كما اذا
 عين سببها واحدا للمال في الاقرارين (قوله أو المتكرر) كما اذا أقر بانف مطلق عن السبب ثم أقر
 بانف عن هذا العبد (قوله أو منكره غيره) كما اذا أقر بانف ثم بانف أو أقر بانف عن عبد ثم بانف
 عن عبد وصورة إعادة المعروف منكر اما اذا أقر بانف عن هذا العبد ثم أقر بانف والمثله الاولى هي
 الاختلاف هل يعتبر اتحاد الشهود أو اتحاد المواطن على القولين السابقين فكرهه غير اعند التكبير
 على هذا التخصيل ط (قوله ولو نسي الشهود) أى في صورة تعدد الاشهاد (قوله وقيل واحد)
 لان المال لا يجب بالاشك (قوله وقامه في الخاتمة) وحاصله ان الصور أربع في اثنين يكون الثاني
 عين الاول وفي اثنين يكون غير واحد كما في اتحاد المالان اما اذا اختلفا قلوه وكثرة فقد
 ذكر في الجمع والمنظومة وعبارة الجمع وتعددها المشتمل على موضع الانهاد والشاهد بين
 العدايين يلزم لهما البين والزيادة بالاكثران تفاوتا قال شارح رجل أقر بانف في مجلس وأشهد
 عليه شاهدان عدلين ثم أقر في مجلس آخر بانف أو أقل أو أكثر وأشهد به عدلين آخرين قال أبو
 حنيفة يلزمه المالان وقال يلزمه مال واحد ان تساوى أو ان تفاوتا نزاهة أكثرهما لان الاقرار
 اخبار بالحق الثابت والاشبار قد يكرر فيكون الثاني عين الاول فصاعدا كما أقر به ما في مجلس
 واحد أو شهد به لاهل واحد في الاول أو فاقين وله انه ما اقراران مختلفان والمال فيجب
 وقتا بعد وقت والظاهر ان الثاني غير الاول على ان التكرار اذا كررت لم يكن الثاني عين الاول
 الا اذا أعيدت معرفة كقوله تعالى كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول وفى
 الكافي شرح المنظومة من أقر على نفسه لرجل عاتقه درهم من خلاف موضع وأشهد به شاهدان ثم
 أقر وأشهد به موضع آخر شاهدان على مائة درهم أو أقل أو أكثر فله عليه المالان اذا ادعى
 الطالب المائتين وقال عليه مال واحد فان تفاوتا فعليه أكثرهما وهذا اذا لم يبين شيئا فان بين

السبب بخلاف مالواحد
 السبب أو الشهود أو
 اشهد على صك واحد أو
 اقر عند الشهود ثم عنده
 القاضي أو بهكمه ابن
 ملك والاصل ان المعروف
 أو المنكر اذا شهد به عرفا
 كان الثاني عين الاول أو
 منكره فسيروا ولو نسي
 الشهود أو في موطن أم
 موطنين فهو مالان عالم به
 اتحاد وقيل واحد وتماحه

انه يكون حائذا في عزمه ان يقضي عليه فلزم رد شهادته كترد شهادة أهل قرية وجد فيها
قتيل وقد ادعى عليه القتل على بعضهم فلم يجبهوا هذا الفرع مخرجا على قول الفقهاء لمكان
ظاهر الالتماس يدفع هذه الشهادة مفرعا عن نفسه نامل (قوله) انه مدعى ألف الخ) نقل المصنف في
المنهج عن الثانية روايتين عن الامام ليس حافي المتن واحدة منهما احدهما ان يلزمه المالان ان
أشهد في المجلس الثاني عين الشاهدين الاولين وان أشهد غيرهما كان المال واحدا وآخرهما
انه ان أشهد على كل اقرار شاهدين يلزمه المالان جميعا. وأما شهد على اقراره الثاني الاولين أو
غيرهما اه فلزم المالان ان أشهد في مجلس آخر آخرين ليس واحدا مما ذكره ونقل في الدرر عن
لامام الاولى وأبدل الثانية بما ذكره المصنف متابعة له واعتضده في العزيمة بما ذكرنا وأنه
ابتدع قول ثالث غير مسند الى أحد ولا مـ طور في الكتب نامل (قوله في مجلس آخر) بخلاف
مالوا شهد أولا واحدا وثانيا آخر في موطن أو موطنين فالسالم واحد اتفاقا وكذا لو أشهد على
الاول واحد وعلى الثاني أكثر في مجلس آخر فالسالم واحد عندهما وكذا عنده على الظاهر
مض (قوله لزوم المالان) اعلم ان تكرار الاقرار لا يوجب امان ان يكون مقبلا بسبب أو مطلقا
والاول على وجهين اما بسبب تعدد يلزم مال واحد وان اختلف المجلس أو بسبب اختلاف
فالسالم مطلقا وان كان مطلقا فاما بسبب أو لا والاول على وجهين اما بسبب واحد فالسالم واحد
مطلقا أو بسببين فالسالم مطلقا وأما الثاني فان كان الاقرار في موطن واحد يلزم مالان عنده
واحد عندهما وان كان في موطنين فان أشهد على الثاني فهو الاول فال واحد عنده الا ان
يقول المطالب بما مالان وان أشهد غيرهما فالسالم في موضع آخر عنه على عكس ذلك وهو
ان اتحد الشهود في لان عنده والا فرادى عندهما أو أمانه فاختلاف المشايخ منهم من قال
القياس على قوله مالان وفي الاستحسان مال واحد واليه ذهب الدرر خي ومنهم من قال على
قول السكرخي مالان وعلى قول الطحاوي واحد واليه ذهب شيخ الاسلام انتهى ملخصا من
التاخرانية وكل ذلك فهو من اشهر حربه يظهر ان حافي المتن رواية معتقولة وان اعتراض
العزمية على الدرر مردود حيث جعله فولا معتقولة غير مـ طور في الكتب مسند الى انه في
ثانية حكى في المسئلة روايتين الاولى لزوم ما بين ان اتحد الشهود والافعال واحد الثانية
لزوم ما بين ان أشهد على كل اقرار شاهدين اتحد أولا وقد أوضح المسئلة في الوالوجية فراجعها
وسند كروضها فراجعها ان شاء الله تعالى فقد تحقق ان كلام المصنف هنا هو حافي الثانية وليس
فيه مخالفة ما قبل كما لا يخفى على من نظر فيها (قوله الثاني) يدل كل من قوله المالان قال في
الاشياء وان اتحد الاقرار بوضعين يلزمه الشيطان الا بالاقرار بالقتل بان قال قلت ابن فلان ثم
قال قلت ابن فلان وكذا في العبد فهو اقرار بواحد لأن يكون سعي اعمين مختلفين وكذا
التزويج والاقرار بالجماعة فهو ثلاث ولا يشبه الاقرار بالمال في وضعين اه قال في الدرر
هذه عند أبي حنيفة لكن بشرط مغايرة الشاهدين الاخرين للاولين في رواية وبشرط عدم
مغايرتهم حاله ما في أخرى وهذا بناء على ان الثاني غير الاول وعندهما لا يلزمه ألف واحدة
لدلالة العرف على ان تكرار الاقرار اتا كيد الحق بالزيادة في الشهود اه (قوله) كانوا اختلاف
السبب ولو في مجلس واحد قال في البرازية جعل الصفة كالسبب حيث قال ان أقربا لبيض

(اشهد على ألف في
مجلس واحد راجع
آخرين في مجلس آخر) بلا
ان السبب (لزم) المالان
الافعال) كانوا اختلاف

منه ثلث ما في يده وهو قول عالمنا شارحه - ثم الله تعالى انما ان المقر اقر بانف شائع في الكل ثلث
ذلك في يده وثلاثا في يد غيره فكما كان اقرارا في يده قبل وما كان اقرارا في يد غيره لا يقبل
فوجب أن يسلم الى الموصى له ثلث ما في يده اهـ (قوله دفعها للضرر) أي عن المقر اقر لانه انما اقر
بما سألني بكل التركة (قوله ولو شهد هذا المقر مع آخر الخ) وكذا لو برهن الطالب على هذا
المقر سمع ابيته عليه كافي وكيل قبض العيز لو اقر من عنده العيز انه وكيل بقبضها لا يكتفي
اقراره ويكفي لو كيد اقامة البيينة على الثبات لو كلة - حتى يكون له قبض ذلك فكذلك انما
جامع القسطين وفيه خ - ينبغي للقاضي ان يسأل المدعي عليه هل مات - ورنك فان قال نعم
فحينئذ يسأل عن دعوى المال فلو اقر وكذبه بقيمة الورثة ولم يقض باقراره حتى تشهد هذا المذنب
واجبى - هو يقبل ويقضى على الجميع وشهادته بعد الحكم عليه باقراره لا تقبل ولولم يتم
البيينة اقر الوارث أو نكل ففي ظاهر الرواية يؤخذ كل الدين من حصة المقر لانه قريب الدين
مقدم على ائتمه وقال ث هو القياس ولكن المختار عندى ان يلزمه ما يخبره وهو قول الشافعي
والحسن البصري ومالك وسفيان وابن أبي ليلى وغيرهم ممن تابعهم وهذا القول أو عدل وابعد
من الضرر ولو برهن لا يؤخذ منه الا ما يخصه وفاقتا انتهى بقى مالو برهن على أحد الورثة يدينه
بعد قسمة التركة فهل للداش أخذ كاه من حصة المذنب قال المصنف في تناوبه اختلافوا فيه
فقال بعضهم نعم فاذا حضر الغائب يرجع عليه وقال بعضهم لا ياخذ منه الا ما يخصه انتهى
ملخصا (قوله وبه) هذا أي يقول منهم اقر مع آخر انه على الميت (قوله بمجرد اقراره) اذ لو
اقر ولزمه جميع المال ثم شهد مع آخر وقيل شهد اذ لزمه بقدر حصته فيكون في شهادته دفع
مغرم عن نفسه والشهادة كذلك لا تقبل فقبولها ادليل ان اقراره الاول لا يعتبر ولا يلزم به
دين ومردود مشكل فان اقرار الانسان حجة في حق نفسه والقضاء فيه مظهر ولا مشتبك ولو جعل
هذا الفرع مخترجا على قول التقية لكان ظاهرا لانه لم يدفع به هذه الشهادة فغرماعن نفسه
ط قال الباقراني ولو كان الدين يحل في نصيبه بمجرد اقراره ما قبلت شهادته انما به من دفع
المغرم عنه (قوله فليحفظ هذه الزيادة) وهي كون الاقرار غير لازم الا بالقضاء اما ذكرنا حاصل
ما يقال انه اذا ادعى رجل دين على ميت واقر به بعض الورثة في حق قول اصحابنا يؤخذ من حصة
المقر جميع الدين قال الفقيه أبو الليث هو القياس لكن الاختيار عذرى أن يؤخذ منه ما
يخصه من الدين وهذا القول بعد من الضرر وذكره شمس الأئمة الحلواني أيضا وقال مشايخنا
هناز يادقني لم تشترط في الكتاب وهو ان يقضى القاضي عليه باقراره اذ بمجرد اقراره لا يحل
الدين في نصيبه بل يحل بقضاء القاضي ويظهر ذلك به مثله ذكرها في الزيادات وهي ان أحد
الورثة اذا اقر بالدين ثم شهد هو ورجل ان الدين كان على الميت فانه لا يقبل وتسمع شهادته هذا
المقر اذ لم يقض عليه القاضي باقراره فلو كان الدين يحل في نصيبه بمجرد اقراره لزم ان لا تقبل
فيه الماتية من المقر قال صاحب الزيادات وينبغي ان تحفظ هذه الزيادة فان فيها غائلة عظيمة
كذلك ان الماتية لا يمكن يشك على هذا ان اقرار الانسان حجة في حق نفسه والقضاء فيه مظهر
لام ثبت كما ذكرنا أيضا فان المال يلزمه بمجرد اقراره والقضاء انما يحتاج في البيينة اذ لا يتم
المروءية اقربه على نفسه واهذا لو اقر بعين لانسان ثم اقر به لآخر كان الاول ولا ينشئ للثاني على

واخاره أبو الليث دفعا
للضرر ولو شهد هذا المقر مع
آخر ان الدين كان على الميت
فيلت وبهذا علم انه لا يحل
الدين في نصيبه بمجرد اقراره
بل بقضاء القاضي عليه
باقراره فليحفظ هذه الزيادة
دور

ومضى في الفتاوى النعمية في رجل كان يستدين من زيد ويدفع له ثم تصاسبا على مصالح دين تبقى لزيد
 بئمة الرجل وأقر الرجل بان ذلك آخر كل قبض وحساب ثم بعد ايام يريد تنقض ذلك واعادة
 الحساب فهل ليس لذلك الجواب نعم اقول الدرر لا عذر لان أقر ١١ وفيها في شريكي تجارة
 حسابها جماعة الدفاتر فتراضوا وانفصل المحاسن وقد ظنا صواب الجماعة في الحساب ثم تبين
 الخطأ في الحساب لدى جماعة اخرى فهل يرجع لصواب الجواب نعم اقول الاشياء لا عبرة بالظن البين
 خطأه في شهر يكي عنان فحاسبنا ثم افتتقا بالا ابراهو وقبعا على الشركة ثم ذكر أحدهم ماله كان
 أوصل اشبر يكة اشياء من الشركة غير ما تحاسب عليه فانكر الا آخر ولا يئنة فطلب المدعى عينه
 على ذلك فهل له ذلك لان البين على من انكر الجواب نعم ١١ (قوله عدم اعتباره مشابهة
 الخططين) هو الصحيح فاذا ادعى عليه حقا واطهر خط يده فاستكتب فكتب فاذا الخط يشبه
 الخط لا يقضى عليه وقال بعضهم يقضى عليه ومضى عليه في الجمله في مادة ١٦٠٧ وفي ١٦٠٩
 وفي ١٦١٠ وفي ١٨٣٦ وفي ١٧٣٧ وفي ١٧٣٨ وفي ١٧٣٩ وصدر الامر الشريف
 السلطاني بالعمل بوجبه اذا كان خاليما من الشبهة والتصنع والتزوير فبعمل بها ككتاب القضاة
 والوقفية اذا كانت مصحولة وجلات القضاة والبركات السلطانية والدفاتر الخافية ودفاتر التجار
 فيما عليهم والاصحوك والقامعيات والوصول وعلم الخبر اذا كانت بخط من عليه الدين أو ماضيه
 وختمه المعروفين فلم تكن معروفة يستكتب عند أهل الخبرة فاذا وافق الخط الخط وكانا بخط
 واحد يلزم بالمال وعليه قارئ الهداية وبوجبه صدر الامر السلطاني كما علمت (قوله وبجده
 الباقون) وان صدقوا جميعا السكر على التفاوت كرجل مات عن ثلاثة بنين وثلاثة آلاف
 فاقسموها واخذ كل واحد ألفا فادعى رجل على أياهم ثلاثة آلاف فصدقه الاكبر في الكل
 والاوسط في الاثنين والاصغر في الالف اخذ من الاكبر ألفا ومن الاوسط خمسة اسداس الالف
 ومن الاصغر ثلث الالف عند أبي يوسف وقال محمد في الاصغر والاكبر كذلك وفي الاوسط بأخذ
 الالف ووجبه كل في الكافي (تنبيه) لو قال المدعى عليه عند القاضي كل ما وجد في تذكرة
 المدعى بخطه فقد التزمه ليس باقرار لانه قيد بشريط لا بلائمه فانه ثبت من اصابنا
 رجهم الله تعالى ان من قال كل ما أقربه على فلان فانه مقربه فلا يكون اقرارا لانه يشبه
 وعدا كذا في المحيط نهر بلالية (فرع) ادعى المدينون ان الدائن كتب على قرطاس بخطه
 ان الدين الذي على فلان بن فلان ابرأته عنه صح وسقط الدين لان الكتابة الموسومة
 المعنونة كالنطق به وان لم يكن كذلك لا يصح الابراء ولا فرق بين ان تكون الكتابة بطلب
 الدائن أو لا بطلبه بزيادة من آخر الرابع عشر من الدعوى (قوله يلزمه كل الدين) أي
 في قول اصحابنا من (قوله وقبل حصته) عبر عنه بقيل لان الاول ظاهر الرواية كافي فتاوى
 المصنف وسيجي أيضا وهذا بخلاف الوصية لما في جامع الفصولين أحد الورثة لواقع الوصية
 يؤخذ منه ما يخصه وفاقا وفي مجموعة من الأعيان العمادية في الفصل التاسع والثلاثين
 أحد الورثة اذا أقر بالوصية يؤخذ منه ما يخصه بالاتفاق واذا مات وترك ثلاث بنين وثلاثة
 آلاف درهم فاختد كل ابن ألفا فادعى رجل ان المات أوصى له بثلث ماله وصدقه أحد
 البنين فالقياس ان يؤخذ منه ثلاثة اجناس ما في يده وهو قول زفر وفي الاستحسان يؤخذ

عدم اعتبار مشابهة الخططين
 (أحد الورثة أقر بالدين)
 المدعى به على مورثه وبجده
 الباقون (يلزمه) الدين
 (كأنه) يعني ان وفي ما ورثه
 به برهان وشرح مجمع
 (وقيل حصته)

الكفالة عقد أيضا **علة** لانتسابه **المستفاد** من الكفالة **(قوله بخلاف مامر)** أي من قوله
 أقر بشئ كما بيناه **(قوله لانهم أفعال)** لان الشئ المتبر به فرض او غصب او ودية أو عارية
 قائمة أو مستهلكة فالقرض ومعطف عليه أفعال قد أخبر بوقوعها فلا يصح فتح شرط الخيار
(قوله الامر بكتابة الاقرار) بخلاف أمره بكتابة الاجارة وأشهد ولم يجز عقده لانتفاء اشياء
(قوله اقرار حكم) لان الامر انشاء والاقرار اخبار لا يكونان منفصلين حقيقة بل المراد ان
 الامر بكتابة الاقرار اذا حصل حمل الاقرار حلي عن الدور **(قوله يكون بالبينان)** بالبينان
 الموحدة والنون ومقتضى كلامه ان **ثمة** المثنى من قبيل الاقرار بالبينان والظاهر انه من
 قبيل الاقرار باللسان بدليل قوله كتب أم لم يكتب وبدليل ما في المنج عن الثانية حيث قال
 وقد يكون الاقرار بالبينان كما يكون باللسان رجل كتب على نفسه ذكر كرجح بمضرة قوم وأما
 على انسان لم يكتب ثم قال أشهد وأعلى بهذا القلان كان اقرارا **هـ** فان ظاهر التوكيد ان
 المسئلة الأولى مثال للاقرار بالبينان والثانية للاقرار باللسان فتأمل **ح** **(قوله خط**
اقرارى) أى الخط الدال على اقرارى فالإضافة من إضافة الدال الى المدلول والدلالة التزامية
 وفي احكام السكينة من الاشياء اذا كتب ولم يقل شيئا ليحل الشهادة قال القاضي **الذ** في ان
 كتب **هـ** يدري على كتب في صدره ان فلان بن فلان له على كذا أو ما بعدة فقلان على كذا يحل
 للشاهد ان يشهد وان لم يقل أشهد على به والعمامة على خلافه لان الكتابة قد تكون للتجربة
 ولو كتب وقراه عند الشهود حلت وان لم يشهدهم ولو كتب عندهم وقال أشهد هو على بما فيه ان
 علموا بما فيه كان اقرارا والا فلا وذكر القاضي ادعى على آخر مالا واخرج خطأ وقال انه خط
 المدعى عليه بهذا المال فانكر كونه خطه فاستكتب وكان بين الطرفين مشابهة ظاهرة تبدل
 على انهما خط كاتب واحد لا يحكم عليه بالمال في الصحيح لانه لا يز يدعى ان يقول **هـ** ذا خطي
 وانحررتة **ك** كن ليس على **هـ** هذا المال ونعمة لا يجب كذا هنا الا في دفتر السمسار والبيع
 والصراف انتهى ومثله في البرازية قال الساجي وفي المقدسي عن الظهيرية لو قال وجدت
 في كتابي ان له على الف أو وجدته في ذكرى أو في حسابي أو بخطي أو قال كتبت **هـ** يدى ان له
 على كذا كله باطل وجماعة من أئمة المنج قالوا في دفتر البيع ان ما وجد فيه بخط البيع فهو لازم
 عليه لانه لا يكتب الا ما على الناس له ولا الناس عليه صيانة عن **الذ** بيان والبناء على العادة
 الظاهرة واجب انتهى **فـ** قد استدلنا من هذا ان قولنا **هـ** لا يصح بل بالخط يجري على عومه
 واستدلنا بقرعة **هـ** اقرار البيع لا يظهر بل الأولى أن يعزى الى جماعة من أئمة المنج وان بقيد
 بكونه فمعا عليه ومن هنا علم ان رد الطر سوسى العمل به مؤيد بالذهب فليس الى غيره ذهب
 وانظر ما تقدم في كتاب القاضي الى القاضي وما قدمناه في الشهادات وحاصل ما تحررت في **هـ** ثمة
 الخط ان عامة علمائنا على عدم العمل به الا ما وجد **هـ** القاضي في أي القضاء الماضي وله
 رسوم في دواوين **هـ** أى السجلات ولت وخط السمسار والبيع والصراف وان لم يكن معنونا
 ظاهرا بين الناس وكذلك ما يكتب الناس فيما بينهم على أنفسهم في دفاترهم المحفوظة عندهم
 بخطهم المعلوم بين التجار وأهل البلد فهو حجة عليهم ولو به **هـ** دعوتهم وكذلك كتاب الامان
 والبرات السلطانية والدفتر الخسائي كما قدمنا ذلك في الشهادات مؤيد بها بدلائله فراجعه

الكفالة عقد أيضا
 بخلاف مامر لانهم أفعال
 لا تنقبيل الخيار فرباى
 (الامر بكتابة الاقرار
 اقرار حكم) فانه كما يكون
 باللسان يكون بالبينان
 فلو قال لا شك اكتب
 خط اقرارى بانف على
 او اكتب **هـ** يدارى
 أو طلاق امرأتى صح كتب
 أم لم يكتب وحل لا شك
 ان يشهد الا في **هـ** وقد
 ثانية وقد مضى في الشهادات

باختياره وعدم اختياره وانما تأثير اشتراط الخيار في الحقود ليختص من له الخيار بين نفسه
وامضائه درر وعناية فان قيل الاقرار برئد بار دو هو فسخ قلنا ليس بفسخ الاقرار لانه رفع
لشيء بعد ثبوته ورد الاقرار ليس رفعه بعد ثبوته في حقه بل بيان انه غير ثابت اصل لانه
يحتمل الصدق والكذب فاذا كذبه المقر له ثبت الكذب في حقه لانه اقرار على نفسه واذا صح
الكذب في حقه ظهر ان الاقرار لم يثبت من الاصل بخلاف البيع لانه لا يعرف بمحتمل
الفسخ بعد وقوعه لان ما هو المقصود منه وهو الملك مما يفسخ بانه فسخ لبيع لانه ثابت به
والمقصود من فسخ السبب فسخ حكمه فاذا كان حكم السبب محتملا لالفسخ كان السبب
كذلك وعكسه (قوله لم يعتبر تصديقه) الاولى حذفه بل ينبغي ان يقول فانه لم يعتبر لان
ومصلحة فلا جواب لها ح اي بل جوابها مفهوم من الكلام السابق الان يقال هذا لان
لذلك المفهوم فلا اعتراض بمأخذ (قوله الا اذا اقر بعد) أي يدين لزمه بسبب عقد الخبان
يقوله على أف من مبيع بخيار (قوله وقع بالخيار له) فحينئذ ثبت الخيار له اذا صدقه المقر له
أو أقام عليه بينة الآن بكذبه المقر له فلا يثبت الخيار وكان القول قول المقر له كما في قريبا
فان قيل ان لم يقبل الاقرار الفسخ فالسبب الذي به وجب المال وهو الخيار نقبل فيجب
ان يكون الخيار مشروطا في سبب الوجود قلنا السبب غير مذكور وانما يتبعه بعد كورا
ضرورة صحة الاقرار واذا ثبت مقتضى صحته اعتبره مذكور في حقه فقط دون صحة الخيار
وأما اذا قال على أف من مبيع بخيار فصح ان صدقه المقر له أو يبرهن لان المقر به عقد يقبل
الخيار وهو من العوارض فلا بد من التصديق أو اليمين وان اقر يدين بسبب كفاية على انه
بالخيار مدة معلومة ولو طو يله جزان صدقه لان الكفاية تختمل من الجهتين والخطأ
ملا يحتمل البيع فاذا جاز شرطه فيه فصح اولى ثم لم يدر فيم الان اطلاق الخيار في البيع ينافي
حكمه الملك المطابق وحكم الخيار منع السبب من العمل وحكم الكفاية لزوم الدين وانه يصح
مطلقا ومقيدا مقدسي (قوله لانه منكر) للخيار في العقد الذي هو من العوارض والقول
فيه الامتنكر (قوله أو قصيرة) الاولى حذفها كما لا يخفى حلي وانما جازت الكفاية مظافة
ومقيدة لان حكمها هو لزوم الدين وهو صحيح مطلقا ومقيد حذفها لا يكون اشتراط الخيار
كذلك منافيا لها بخلاف البيع فلا بد من التوقيت فيه بثلاثة لان اطلاق الخيار ينافي حكم
البيع لان حكمه الملك المطابق وحكم الخيار منع السبب من العمل وبينهما منافاة والحاصل
انه كما ان البيع عقد يصح فيه شرط الخيار ولا يزد فيه على ثلاثة أيام عند الامام والكفاية
عقد أيضا يصح فيه شرط الخيار ويصح اشتراطه مدة طويلة أو قصيرة لها علة تبرع يتوسع
فيها بعد ان تكون المدة معلومة لكن قد صدر في سنة خمس وعشرين بعد المائةين والالف
أمر حضرة السلطان نصره الرحمن استأرقضانه ونوابه في الممالا الخروسة بالخكم على قول
الصالحين في امتداد اخبار الشرط اكثر من ثلاثة أيام موافقا لما في المادة النفاة من الجزء
الاول من كتاب البيع من الاحكام العبدية حين كنت في الاستانة العبدية وتشترقا بوظيفة
بذلك الجمعية العلمية بأمر من حضرة نصره الله تعالى بجمعها (قوله اذا صدقه) فاذا كذبه
لزمه المال من غير شرط والقول له لانه يدعى عليه التأخير وهو يشكر انتافي (قوله لان

لم يعتبر تصديقه (الا اذا اقر
بعقد) بيع (وقع بالخيار له)
فيصح باعتبار العقد اذا
صدقه أو يبرهن فلذا قال
(الآن يكذبه المقر له) فلا
يصح لانه منكر والقول له
(كافة) راره يدين بسبب
كفاية على انه بالخيار في مدة
ولو المدة (طويلة)
أو قصيرة فانه يصح اذا
صدقه لان

عدم جله على السبب الموجب للصحة على قول القائل به وفي كل احتمال الفساد والصحة
اه وفي التبيين ولا يقال ان ظاهر اقراره يقتضي الوجوب فكيف يقتدر على ابطاله ببيان
سبب غير صالح والابطال رجوع عن الاقرار وهو لا يملك الرجوع لانه يقول ليس يرجوع
وانما هو بيان سبب يمتنع لانه يمتنع ان احدا من اوليائه باعه منه فحسب ان ذلك صحيح
فيه قره وبضيقه الى الجنين مجازا اه مخلصا غم على قول محمد اذا صح الاقرار مع اتمام السبب
ثم ولد الحمل ميتا او لم يوجد حمل ان يرد المقر به راجع واغاد في الزبلي والعناية انه يحصل
ان للمعد ثمة ثلاث صور اما ان يبرهم الاقرار فهو على الخلاف واما ان يبين سببا صالحا فيعوز
بالاجماع واما ان يبين سببا غير صالح فلا يجوز بالاجماع فان قيل ظاهر اقراره يقتضي الوجوب
فكيف يقتدر على ابطاله ببيان سبب غير صالح والابطال رجوع وهو في الاقرار لا يصح اجيب
بانه ليس رجوع بل ظهور ~~كذبه~~ يمتنع كماله قال قطع يد فلان عدا او خطأ يد فلان
صحيحة اه ثم قال المتلاعب بالحلالم وفيه ابو حنيفة مع ابي يوسف واخنا صاحب
الهداية قول ابي يوسف على ما هو دأبه في ترتيب المسائل وثمة صاحب الوفاة حيث ترك
قول محمد ودرأ الاشارة الى وجهان قول ابي يوسف وعليه اكثر الشراح حيث قووا دليله اه
ثم قال فظهر ان قول ابي يوسف هو المختار واقرى وان من قال ولم ينظر فيما عداه من
المعتبرات ما يرجح قول احداهما على قول الآخر اظهر عدم تتبعه كالا يخفى اه (قوله)
فانه صحيح لان الاقرار لا يتوقف على القبول ويثبت المالك للمقر له من غير قصد بقبول
ابطاله يتوقف على ابطال كافي الاقره وى واما الاقرار للغير فلا يتوقف على قصد بقبول
النفي المقر به ملك كاله مجرد الاقرار ولا يصح اقرار المقر به بذلك للغير كاقدمنا عن الخبير
الرملي موضعا فراجع ان شئت (قوله لان هذا المقر الخ) قال العلامة الاتقاني بخلاف
ما لو اقر رضيعا على انه درهم بالبيع او الاجارة لان الرضيع من اهل ان يصدق الدين
به هذا السبب بعبارة وليس له لانه يتجره ان كان لا يتجره هو يمتنع بخلاف الجنين اه اى فانه
لا يلى احد عليه قال بعض الفضلاء الفرق بين الرضيع والحمل حيث جاز الاقرار الاول وان بين
انه فرض او غن مبيع ولم يجز الثاني لانه لا يتصور البيع مع الجنين ولا يلى عليه احد بخلاف
الصغير اثبت الولاية عليه فبضاف اليه عقد الولي مجازا هكذا فهمت من كلامهم اه (اقول)
وجه في المحبط صحة الاقرار للغير وان بين سببا غير صالح بانه اقر بوجوب الدين سبب
وان لم يثبت لانه لا يتصور من الصحيح نفي الاقرار بالجنين كالكذب المقر له في السبب بان قال لك
على ألف غصبا فقال المقر له بل دينا يلزمه المال وان لم يثبت السبب كذا هذا ومثله في الحواشي
الجوية (قوله في الجملة اشباهه) قال محشميه الجوى يعنى لان البيع او القرض صدر
من بعض اوليائه فاضافته الى الصغير مجازا انتهى (قوله اقر بشئ على انه بالخيار الخ) يعنى
بان قال له على ألف درهم قرض او غصب او ودعة او عارية فائمة او مستلمة على اني بالخيار
ثلاثة أيام مخ (قوله لزومه بلا خيار) لوجود الصيغة المزمرة (قوله فلا يقبل الخيار) لان
المقصود من الخيار هو الفسخ ولم يمتنع الاقرار الفسخ لم يجز شرط الخيار ولزومه المال
لانه ان كان صادقا فهو واجب العمل به وان لم يجز وان كان كاذبا فهو واجب الرد فلا يتغير

فانه صحيح وان بين المقر
(سببا غير صالح منه حقيقة
كالاقرار) او غن مبيع
لان هذا المقر محل الثبوت
الدين للصغير في الجملة اشباه
(اقر بشئ على انه بالخيار)
ثلاثة أيام (لزومه بلا خيار)
لان الاقرار اختيارا ولا
يقبل الخيار (وان وصلة
صدقة المقر له بالخيار)

صالحان لم يمين سببا أصلا أو بين سببا غير صالح لا يصح الاقرار بل بلغوا كباقي قريبا (قوله
 كباقي) أي في قوله وان فسر الخ (قوله لاقل من نصف حول) أي بان كانت ذات زوج أو لأقل
 من اثنين ان كانت معدة فان ولدته لا كثر من ستة أشهر ولم يستحق شيئا سوى ومثله ابن
 الكمال (قوله وان ولدت حبيب) أي ذكرين أو اثنين (قوله فلهما) لان مجموعهما هو الحمل وهو
 خير من ابد واحد ذكرا أو أنثى ورث أو الموصى به وقوله نصفين نصب على الحال من الضمير
 الخبر أي فهو لهما نصفين (قوله فكذلك) أي نصفان في الوصية لان المال للعمل وهو
 مجموعهما ولا لأجر بحجة لأحدهما على الآخر فيه (قوله بخلاف الميراث) فان فيه للأكره
 حظ الاثنين (قوله لورثة ذلك) لاحاجة الى اسم الإشارة (قوله الموصى والمورث) عبارة
 الجبر وان ولدت ميتا يرث الموصى أو ورثته أي به ١٥ قال العلامة الرمي أقول يعني
 اذا قال المقر أوصى له فـ فلان ثم لم يميتا فانه يرث الموصى الذي قال المقر انه أوصى
 للعمل وقوله أو ورثته أي يعني ان قال المقر مات أبوه فورثه فانه يرث الموصى به ١٦ وان لم يميتا
 على اقل قول المقر في المسئتين (قوله لعدم أهلية الخين) أي لان هذا الاقرار في الحقيقة لهما
 أي للموصى والمورث وانما ينقل للخين بعد ولادتهما ولم ينقل حيا فيكون لورثتهما كافي
 الدرر والحاصل ان الحمل لا يكون اهلا لان يرث ويورث ويستحق الوصية الا اذا خرج أكثره
 حيا (قوله كهبة) أي للعمل فتم الانصاع فلان حكمه ما يثبت المال للموصى به والحمل لا يملك
 (قوله أو يبيع أو افراض) بان قال الحمل باع مئى أو افرض في درر اذ لا يتصور نسي منه من
 الخين لاحقيقة وهو ظاهر ولا كماله لا يولي عليه (قوله أو ابيعهم أو يبيع سببا) بان قال
 الحمل فلانة كذا (قوله افا) أي هل فلا يلزمه شيء ايضا عند أبي يوسف لان مطلق الاقرار
 ينصرف الى اقرار بسبب التجارة ولهذا حمل اقرار المأذون واحد المتقاضين عليه فبصير كما
 اذا صرح به ولا يصح فكذا هذا درر (قوله وحمل محمد المهرم على السبب الصالح) لانه يحتمل
 الجواز والفساد ولان الاقرار اذا صدر من أهله مضافا الى محله كان محله يجب العمل بها ولا نزاع
 في صدق رهن أهله لانه هو المقرض وأمكن اضافته الى محله بجمعه على السبب الصالح
 لكلام العاقل على الصحة كانه المأذون اذا أقر بدين فان اقراره وان احتمل الفساد بكونه
 صدقا أو دين كذالة والصحة بكونه من التجارة كان صحيحا تصح كلام العاقل عنابة وأبو
 يوسف يبطله لان جواز رهن الوجهين الوصية والأثر واجب لطلانه وجوها وليس أحدهما باولى من
 الآخر فكيف يمكن بالفساد نظيره لو شرى عبدان باني فتم قبل التذمة بدعاء وعبد آخر من البائع بالف
 وخدمائة وقيمة ما سوا فانه يبطل وان أمكن جوازه بان يجعل الاتفا أو كتر حصص المشتري
 والباقي حصص الآخر زيل في وجهه نظر اذ لا نسلم ان تعدد جهة الجواز تجب الفساده بل لا يكتفى
 في صحة الحمل على الجواز صلاحية فرد من الوجهين وان لم يمتع خصوصية الأثر ان جهالة
 نفس المقر به لا تمنع صحة الاقرار اتفاقا فكيف تمنع جهالة سبب المقر به سوى
 عن قاضي زاده وهذا ترجيح منه أقول محمد ويقوى بحث قاضي زاده ما ذكره في الشرح بتلاية
 حيث قال وانما أنزل بقوله لانه قد مد من الزباني في الاقرار بالجهر لانه اذ لم يمين السبب
 يصح ويحمل على انه وجب عليه بسبب نصحه مع الجهالة فما الفرق بينه وبين ما ذكره ان

قوله لان ظاهره اولاه هذا
 بالاصل ولتحرر العبارة

كباقي (فان ولدته حيا الاقل
 من نصف حول) هذا
 فله ما قر وان ولدت حبيب
 فلهما) نصفين ولو أحدهما
 ذكر أو أنثى
 فيمكن ذلك في الوصية بخلاف
 الميراث (وان ولدت ميتا
 فيرث لورثة) ذلك (الموصى
 والمورث) لعدم أهلية
 الخين (وان فسر به) ما
 لا يتصور كهبة أو يبيع أو
 افراض أو ابيعهم الاقرار
 ولم يمين سببا (لغا) وحمل
 محمد المهرم على السبب
 الصالح وبه فاق التلاية
 (و) أما الاقرار بالرضع

الغاية لا تدخل في المحسوس ولا المبدأ بخلاف ما تقدم اهـ وقدمناه قريبا (قوله الماسر)
 هو لم يقدم له تعليلا ولا اعتادا كرمخالفته انقلبه من درهم الى عشرة أو بين درهم الى عشرة وقد
 ذكره في المنح بقوله بخلاف ما ذكر من المحسوس لانه موجود في صلبه - هذا فلا يصدق ان
 والمحسوس هو هذه المسئلة ط (قوله وضح الاقرار بالجل) سواء كان جل أمة أو غير هان
 يقول جل أمي أو جل شاتي أو فلان وان لم يكن له سبب لان تصحيحه وجهها وهو الوصية من غيره
 كان أو صي رجل لجل شاة مثلا لا تخرومات فاقرب - بهذا فجل عليه - سوى (قوله
 المحتمل) اسم فاعل من احتمل أي يصح ان يحتمل عليه لفظ الوجود فيقال هذا الحمل موجود وهو
 أعم من كونه لان ماله أولا ٢ فانها إذا ولدت بعده لدون نصف - حول كان موجودا محتملا لدون
 - ولين لومة متدنية غير محقق لكنه يمكن أن يقال انه محقق شرعا لثبوت نسبه به وكذا غير
 الا ترى اذا قدر بان مدته لجل المتصورة فيه كان محققا وجوده فلو قال المعلوم - وده أو
 المحتمل كما في التبيين لمكان أظهر واستغنى عن التكاف واقتصر على المعلوم وجوده لماء في
 مسئلة المعتدة انه معلوم شرعا واصل أصل العبارة كالتيبين فسطا لفظ المعلوم من قلم النسخ
 مع انه يرد على قوله المحتمل ما لو جاءت به المراجعة لدون سنتين فانه محتمل وجوده في الامكان مع
 انه لا يصح الاقرار به - حينئذ فغير الاقتصار على قولنا المعلوم وجوده ويدخل فيه ولد المعتدة
 لدون السنتين كما علمت (قوله بان تمد) أي الامة (قوله لدون نصف حول لومزوجة) وانما كان
 كذلك لما تقرر ان أقل مدته لجل - ستة اشهر أو أكثرها سنتان فاذا كانت من زوجة وجاءت بالولد
 لأقل من ستة اشهر علم انه موجود وقت الاقرار وكونه ابن الزوج لا يمنع الاقرار به لغيره لان
 ولد الامة رقيق كما في الدرر (قوله أولادون - ولين لومة معتدة) أي لو كانت معتدة فثبتت بالأقل
 من - ولين يصح الاقرار به للمعلوم بوجده وقت الاقرار (قوله لثبوت نسبه) أي انه لما حكم
 الشارع بقبول نسبه من المطلق كان - كما لو جوده وقت الاقرار به (قوله ولو لجل غير آدمي)
 كحمل الشاة مثلا بان قال جل شاتي أو فلان كما هو بشرط ان يثبت بوجده وقت الاقرار (قوله
 ذلك) أي الحمل ولا حاجة اليه لان الموضع لا يشمار (قوله لكن في الجوهرية) الاستدراك
 على ما تضمنه الكلام السابق من الرجوع الى أهل الخبرة اذ لا يلزم فيما ذكر (قوله أقل مدته
 جل الشاة الخ) سيأتي في كتاب الوصايا بقتل العقه - ثاني ٣ ان أقل مدته لجل لا آدمي - ستة
 اشهر وللقيل إحدى عشر وللاذليل وللغيل والحيرة - ستة وللقرة تسعة اشهر وللشاة خمسة اشهر
 ومثله الغمز والسور شهران ولا كلب أو بعون يوما ولطائر إحدى وعشرون يوما (قوله وضح
 له) أي للحمل المحتمل وجوده وقت الاقرار بان جاءت به لدون نصف - حول أو أسنتين أي وهي
 زوجة - حلال أو بوميت ما لو جاءت به أسنتين أو بوه - حروطة الام - حلال فالأقرار باطل لانه
 يحال بالعلم الى أقرب الاوقات فلا يثبت الوجود وقت الاقرار لاحتماله - حلال فالأقرار باطل لانه
 وكفاية (قوله ان بين سبب الصالحية صور العمل) أي تصوره بوجوه العمل أي بان بين سبب الصالحية
 لثبوت الحكم له (قوله كالارث والوصية) التكاف استقصائية لا لخصار السبب الصالح فيهما
 (قوله فوترته) الحمل واستخسرت من مال المورث القائمة (قوله والا) أي وان لم يكن سببا

للماسر (وضح الاقرار بالجل
 المحتمل وجوده وقته) أي
 وقت الاقرار بان ولد لدون
 نصف حول لومزوجة أو
 لدون - حولين لومة معتدة
 لثبوت نسبه (ولو) الحمل
 (غير آدمي) وبه قد بان مدته
 يتصور ذلك عند أهل الخبرة
 فيبلى يمكن في الجوهرية
 أقل مدته لجل الشاة أربعة
 اشهر وأقلها البقية الدواب
 ستة اشهر (و) صح (له ان
 بين) المقدر (سبب الصالحية)
 يتصور العمل (كالارث
 والوصية) كقوله مات
 أبوه فوترته أو أوصى لبيه
 فلان فيجوز والافلا

٣ مطاب
 أقل مدته لجل لا آدمي
 وغيره

لا يتحقق بدون الاول فدخلت الغاية الاولى ضرورة ولا ضرورة في الثانية دور وفي المخرج ولان
العديدية تعني ابتداء فاذا أخرجنا الاول من ان يكون ابتداء صار الثاني هو الاول فيخرج
هو ايضا من ان يكون ابتداء كالاول وكذا الثالث والرابع الخ فتؤدي الى خروج الكل من
ان يكون واجبا وهو باطل اهـ والمراد بالغاية الثانية المقيم للمذكوكة والغاية في العشرة
العاشرة وفي الآف الاخر ٢ لاخير وهكذا قال ابو حنيفة في الغاية الاولى استحسان وفي
الثانية قياس وما قاله في الغايتين ٣ استحسان وما قاله في تفرقيهما قياس كافي فاضي زاده (قوله
بخلاف الثانية) أي ما بعد الى فان لثلاثة وجودا بدون العاشرة فلا دليل على دخوله فلا يدخل
بالشك (قوله وتابين الحائطين) أي بخلاف ما بين الحائطين أي لو قال له في دارى من هذا
الحائط الى هذا الحائط فانه ما لا يدخلان في الاقرار لان الغاية لا تدخل في المقيما في المحسوس
ولا المبدء بخلاف ما تقدمه وبخلاف الماهوم فانه لا يصلح هذا الوجود وهو وجوده بوجوبه
ومن ذلك لو وضع بين يديه عشرة دراهم مرتبة فقال ما بين هذا الدرهم الى هذا الدرهم وأشار
اليها فقال لم يدخل الدرهمان تحت الاقرار بالاتفاق كافي المنبج (قوله فلذا قال) أي لما
كان في المبدء وتدخل الغاية الاولى دون الثانية قال وفي له كحسنة المخرج لان الكرم معدود
بالقضية عادة فكأنه قال من قضيت الى تمام القضية ان من قضيت حنطة وشعر فتدخل الغاية
الاولى ولا يدخل القضية الاخير من الشعر أي لانه ذكر الشعر بعد في قبلمزة كحسنة وكشعر
الاقضية قال في المخرج لان القضية الاخير من الشعر هو الغاية الثانية وعنددهم يلزمه الكرم ان
(قوله الاقضية) من شعر قال القدوري في التفرقة قال أبو حنيفة فمن قال فلان على ما بين
كرمه الى كحسنة يلزمه كرشعر وكحسنة الاقضية ولم يجعل الغاية جميع الكرم لان العادة
ان الغاية لا تكون أكثر الشيء ولا نصفه والكرم عبارة عن جملة من القفران فوجب ان يصير
الانتماء الى واحد منها اهـ شاعى عن الاتفاق ومثل هذا يقال في مسئلة المصنف ونقل
الشعبي ايضا عن قاضيخان لو قال له على ما بين مائة الى مائة من في قول أبي حنيفة يلزمه مائة
وتسعة وتسعون فتدخل فيه الغاية الاولى دون الثانية اهـ ولو قال من عشرة دراهم الى
عشرة دنانير فعنده تلزمه الدراهم وتسعة دنانير وعنددهم الكل ذكر الزبلي عن النهاية
واظهار ما وجه لزوم الكرم من الشعر الاقضية مع انه جعل الغاية نفس الكرم (قوله لما سأل) أي
من ان الغاية الثانية لا تدخل لعدم الضرورة والغاية الاولى داخله لضرورة وشاعى العمد على ما
واعلم ان المراد بالغاية الثانية المقيم للمذكوكة والغاية في العشرة العاشرة وفي الآف الفرد
الاخير وهكذا على ما يظهر لي قال المقدسي ذكر الاتفاقى عن الحسن انه لو قال من درهم الى
دينار لم يلزمه الدينار وفي الاشبه على من شاة الى بقرة لم يلزمه شيء سواء كان بعينه أولا
ورأيت مزبنا لشعره قال أبو يوسف اذا كان بغربة عينه فها عليه ولو قال ما بين درهم الى
درهم فعليه درهم عند أبي حنيفة ودرهمان عند أبي يوسف سألني (قوله ما بين) ما
فقط (أي دون الحائطين) أي ما بينهما ما بينهما شرا لا لاية عن البرهان وعمل المسئلة في الدرر
تبعه لا زباني بقوله لما ذكرنا ان الغاية لا تدخل في المقيما اهـ ولا يخفى ما فيه بالنسبة للمبدء
لدخوله في ما سبق بخلاف ما هنا ولهذا زاد العيني على ما اقتصر عليه الزبلي حيث قال لان

في قوله الآخر الاخير له
الفرد الاخير كما يأتى في
هذه المسئلة

بخلاف الثانية وما بين
الحائطين فلذا قال (و) قوله
(كحسنة الى كرشعر
لزمه) جيبه (الاقضية) لانه
الغاية الثانية (ولو قال له
على عشرة دراهم الى عشرة
دنانير يلزمه الدراهم وتسعة
دنانير) عند أبي حنيفة
رضي الله عنه ما عرفت
(وفي) (من دارى ما بين
هذا الحائط الى هذا الحائط
له ما بينهما) فقط

والخمس المقتصر عليها مذكورة لبيان محل المصوب حين أخذه وغصب الشيء من محل
لا يكون مقتضا الغصب المثل تأمل (قوله أو الضرب خمسة) لان أثر الضرب في تكثير
الاجزاء لا في تكثير المال دور قال في اللؤلؤ الحبيبة ان عني عشرة في عشرة الضرب فقط
أو الضرب وتكثير الاجزاء عشرة وان نوى بالضرب تكثير العين لزمه مائة (قوله الماس)
أي في الطلاق من أن الضرب يكفر الاجزاء لا المال فاذا قلت خمسة في خمسة تريد به أن كل درهم
من الخمسة مثلاً خمسة أجزاء وفي اللؤلؤ الحبيبة أي فيما اذا قال له على عشرة في عشرة ان
نوى الضرب ان قال نويت تكثير الاجزاء لا لزمه الا عشرة وان نوى ~~ت~~ تكثير العين لزمه
مائة وان نوى الضرب ولم ينوش بما آخر لزمه عشرة حلال على نيته الاجزاء أي في وهذا
بمعنى ثبوت خلاف في هذه الصورة ونحوها ورواه المومنان ذلك عند الجاحد أماً عند الاتفاق
قال امر ظاهر (قوله والزمه زفر بخمسة وعشرين) وهو قول الحسن بن زياد وفي الشارح
وقال زفر عليه عشرة فلهل عن زفر وابتين وفي القريب ذكر ان مذهب زفر مثل قول
الحسن كان ذكره العيني مخالفاً لزياد في قال في القريب يزوق قال زفر عليه عشرة وقال الحسن بن
زياد خمسة وعشرون لعرف الحساب لانهم يريدون به ارتفاع أحد العددين بقدر العدد
الآخر وزفر أن حرف في يستعمل عني مع وان ما يراه ارتفاع أحد العددين بقدر الآخر
عند الخواص من الناس فبين الجاهل المتعارفين الناس وقلنا المائة مذرت الحقيقة وهي
الظرفية التي ولا بد من الجاهل لان الجاهل متعارض لانهم استعمل عني الوار وبعني مع وبعني
على وليس جملها على البعض أولى من البعض فقلت اه ملخصاً (قوله وعشرة ان عني مع)
لان المانظ يحتمل المية فمذ نوى محتمل كلامه فيصدق وفي البيانية على درهم مع درهم أو معه
درهم لزمه وكذا قيل له أو بهد وكذا درهم فدرهم أو ودرهم بخلاف درهم على درهم أو قال
درهم درهم لان الثاني تأكيد له على درهم في قفبز بر لزمه درهم وبطل القفبز ككسره وكذلك
فرق زيت في عشرة نخاتيم حنطة ودرهم ثم درهمان لزمه ثلاثة ودرهم بدرهم واحد لانه للبدلية
اه ملخصاً وفي الحاوي القدسي له على مائة وثيف لزمه مائة والقول له في النيف وفي قريب
من أنف عليه أكثر من خمسة مائة والقول له في الزيادة (قوله كما مر في الطلاق) من أن لو قال
أنت طالق واحدة في اثنين طالقت واحدة ان لم ينو أو نوى الضرب وان نوى واحدة واثنتين
فثلاث وان نوى مع الثنتين ثلثا واثنتين في ثنتين بنية الضرب فثلاث وان نوى الواو أو مع
كما مر وكذا يقال مثله في مسئلته ان لو قال له على عشرة في عشرة ان نوى الضرب بان قال نويت
تكثير الاجزاء لا لزمه الا عشرة وان نوى تكثير العين لزمه مائة وان نوى الضرب ولم ينوش بما
آخر لزمه عشرة حلال على نيته الاجزاء كما في اللؤلؤ الحبيبة وهذا يقتضي ثبوت خلاف في هذه
الصورة ونحوها لان ذلك عند الجاحد أماً عند الاتفاق قال امر ظاهر كما مر قريباً تأمل (قوله
تسعة) أي عند الامام وعندهما عشرة وعند زفر ثمانية وهو القياس لانه جعل الدرهم الاول
والآخر حداً واحداً لا يدخل في الهد وودلهما ان الغاية يجب ان تكون موجودة اذا لم يردم
لا يجوز ان يكون عدلهما وجوده وجوده فتدخل الغاية وان ولها ان الغاية لا تدخل في
المقيالان الحد بغاير الحدود لكن هذا لا بد من ادخال الاولى لان الدرهم الثاني والثالث

او (الضرب خمسة) الماس
والزمه زفر بخمسة وعشرين
روى عشرة ان عني مع) كما مر
في الطلاق (ومن درهم الى
عشرة أو ما بين درهم الى
عشرة تسعة) لا دخول الغاية
الا في ضرورة الوجود
لما فوق الواحد بدونه

على الحاصرة قطعة جاد ونحوها قال الاصمعي لا واحد لها من لفظها وانما واحد محمل عيني
 (قوله ونصله) حديد لان اسم السيف يطلق على الكل (قوله بيت مزين بتور وسر) مقتضى
 هذا التقدير ان يلزم البيت أيضا وفي الجوى وقيل يتخذ من خشب وثياب وهو ظاهر وفي
 العيني هو بيت مزين بالثياب والاسرة والتور ويجمع على مجال قال من لا يسكن وانه
 بشخانه وقيل خشيانه اه ويقال له الاثناموسية والظاهر لزومه لان من منه ومها
 وصدق الاسم على الكل كلالته العلاقة لصدق السيف عليها ويمكن الفرق بالاتصال وعدمه
 تأمل (قوله العبدان) بضم النون جمع عود كدودجعه ديدان والدودجعه ودة مصاح
 (قوله في قوصرة) بالتشديد وقد تخفف مختار الصحاح قال صاحب الجهرة أما القوصرة
 فاحسب ادخيل او قد روى

الفتح من كانت له قوصرة * يا كل منها كل يوم مره

ثم قال ولا أدري ما صحته - هذا البيت اه وهى وعاء القرمسوج من قصب ويسمى به مادام
 القرمسوج والا انتهى تسمى بالزنبيل كفى المغرب أقول والزنبيل معروف ويسمى في عرف الشام
 قفة فاذا كسرت شددت فقلت زنبيل لانه ليس في الكلام فعل بل بالفتح كذا في الصحاح بنى ان
 يقال مقتضى قوله فاذا كسرت الخ فيفيد جواز الفتح وقوله لانه ليس في كلام العرب الخ يقتضى
 عدم جوازه وعبارة القاموس تفسيد جواز مع الفتح (قوله جوائق) كصايف جمع جوائق
 بكسر الجيم واللام وبضم الحميم وفتح اللام وكسرها وعاء معروف قاموس اى وهو العذل
 (قوله او ثوب في منديل) لانه ظرف له وهو ممكن حقيقة فيدخل فيه على ما ينأى زبلى
 والمنديل بكسر الميم قال في المغرب غندل بمنديل خيش ٣ اشد به رأيه ويقال غندلت بالمنديل
 وغدت أى غصت به جوى (قوله يلزمه الطرف كالظرف لما قدمناه) أى من ان الصالح
 لظرفية حقيقة ان أمكن نقول له الزمنا والالزم المظروف فقط عندهما وكذا لو اقر بارض أو دار

يدخل البناء والاشجار اذا كانا فيهما حتى لو أقام المقر بيته بعد ذلك ان البناء والاشجار والنص
 والجفن والعبدان لم يصدق ولم تقبل بيته كفى المتبع وغيره بخلاف ما لو قال هذه الدار
 اقلان الابناؤها فانه في وكذا في سائرهما وان لم يصح الاستفناء ويكون الكل للمقر له الا انه لو
 أقام البيته تقبل كفى الخمانية (قوله لا يلزمه القوصرة) لان من لا انقراع فكان اقرار بالانقراع
 (قوله كتب في عشرة وطعام في ثوب) هو على قوله ما وثياس محمد له ومهما (قوله يلزمه
 المظروف فقط) عندهما والزعم محمد الكل لان النقص قد ينافى في عشرة ونقص عما لو قال
 كرابس في عشرة حريرا (قوله لا تكون ظرفا لادعاء) والامتنع عادة كالممتنع حقيقة وفي قد

نافى بمعنى بين أى على معنى البين ولوسط مجازا كقوله تعالى فاخل في عبادى فوقع الشك
 والاصل برائة الذمسة والمال لا يجب مع الاحقول وفي كلام الشرح ان في الآية ٢ معنى مع
 (قوله وعفى معنى على) لان غصب الشيء من محل لا يكون مقتضا غصب المثل كفى النهاية عن
 المبط زبلى في تعديل قوله بخلاف ما اذا قال غصبتا كافا على حمار حيث يلزمه الا كاف
 دون الحمار لان الحمار مذكور بل بان محمل المصوب حينئذ فيقال هذا اذا قال خسة في
 خسة وعفى على فقد أقر باغصاب خسة مستقرة على خسة فالمصوب هو الخسة المستقرة

ونصله وبجمله) بجماع
 بيت مزين بتور وسر
 (العبدان والكتب) وتو بقر
 في قوصرة أو بطعام في
 حوالق أو في (سقية أو
 ثوب في منديل أو) في
 (ثوب يلزمه الظرف
 كالظرف) لما قدمناه
 (ومن قوصرة) مثلا (لا)
 تترجمه القوصرة ونحوها
 (كتب في عشرة وطعام في
 بيت) يلزمه المظروف فقط
 لما مر اذا العشرة لا تكون
 ظرفا لادعاء (وبخسة
 في خسة وعفى) معنى على

٢ قوله شددت الخ كذا
 بالاصل ونص الصحاح
 والزنبيل معروف فاذا
 كسرت شددت فقلت زنبيل
 أو زنبيل الخ تأمل اه
 مصححه

٣ قوله خيش هكذا بالاصل
 فاجبر

كافي مائة وثوب (قوله فانصرف التفسير) اي بالاثواب (قوله اليهما) يعني انهما يكون
تقسيم الهم لا استواء المعطوف والمعطوف عليه في الحاجة الى التفسير (قوله تلزمه الحاجة اليه
فقط) لان غصب العقار لا يتحقق عندهما وهل قياس قول محمد يضمنهما (قوله والاصل ان
ما يصلح ظروفا ان ممكن تقوله) كتر في قوصرة لزماه ومثله طعام في جوالق وفي سفيقة (قوله
لزماه) لان الاقرار بالغصب اخبار عن نقله ونقل المظروف حال كونه مظرفا لا يتصور الا نقل
الظرف فصا اقرارا بغصبه ما ضرورة وبرجع في البيان اليه لانه لم يعين ~~هكذا~~ اقرار في غاية
البيان وغيرهما فانها بعدد وظاهره قصره على الاقرار بالغصب ويؤيده ما في الخاتمة له على
قوب او بعد صرح بقضي بقيمة وسط عند أبي يوسف وقال محمد القول له في القيمة اه وفي البحر
والاشباه لا يلزمه شيء اه وله قول الا لتمام هذا يدل على ان ما هنا قاصر على الغصب والالزमे
القيمة او لم يلزمه شيء ثم رأيت في الشريعة الامامية عن الجوهري حديث قال ان اضاف ما اقرب به الى فعل
بان قال غصب منه غرا في قوصرة لزماه القوصرة الابهة الى فعل بل ذكر ما ابتدأ وقال
له على عرفي قوصرة فعليه التردد القوصرة لان الاقرار قول والقول غير البعض دون البعض
كلما قال بعث له غصرا فاني سله اه والله تعالى الحمد ومثله في حاشية أبي السوء وعلى ملاه سكين
ولعل المراد بقوله فعليه الترقية تأمل اه سدى الى الدرجة انه الى (اقول) واهل عليه
القول لاقيمه لانه متى تأمل (قوله والالزم المظروف فقط) وهذا عندهما لان الغصب الموجب
للضمان لا يتحقق في غير المقتول ولو ادعى انه لم ينقل لم يصدق لانه اقرب بغصب تام لانه مطابق
فيجعل على الكمال (قوله خلافا ل محمد) بناء على تصور غصب الغائب العقار عندهما غير متصور
فيكون الاقرار بالمظروف فقط وعنده متصور فيكون اقرارا بالظرف والمظروف (قوله وان لم
يصلح) اي ما جعل طرفا قوصرة وهو قوله في درهم والدرهم لا يصلح ان يكون طرفا للدرهم فيكون
قوله في درهم اقرا او يلزمه درهم فقط (قوله في خيمة) انه ان الخيمة لا تسمى طرفا حقيقة والماتير
كونه طرفا حقيقة كافي المنح (قوله والبحر) هو ظاهر الحكم اخذ من الاصل وبدل عليه
ما ياتي متناو هو قوله ثوب في منديل او في ثوب بل هنا أولى وفي غاية البيان ولو قال غصبك
كذا في كذا او الشئ مما يكون وعالا لا لزماه وفيها ولو قال على درهم في ثوب يترتب غصبه لزماه
الدرهم فقط وان صلح القصة بظرفا يانه ما قال خواهر زاده انه اقرب بدرهم في الذمة وما فيها
لا يتصور ان يكون مظرفا في شيء آخر اه ونحوه في الاستيعاب واستظهره سدى الوالد
رحمه الله تعالى ان هذا في الاقرار ابتداء اما في الغصب فيلزمه الظرف ايضا كافي غصبه درهمه
في كبس بناء على ما قدمناه وبشبهه التعديل وعلى هذا التفسير يلزم درهم في ثوب تأمل (قوله
وبخاتم) بان يقول هذا الخاتم لك (قوله تلزمه حلقته) الحلقة بكون الايام في حلقه الباب
وقدره والجمع حاق بقصصين على غير قياس وقال الاصمعي يكسر الاول كقصعة وقصع وبدره وبدر
وحي يونس عن ابن العلاء ان القتيح اغترة بالسكون ط (قوله ونصفه) هو ما يركب في الخاتم
من غيره وفي القاموس القص الخاتم مثلثة والكسر غير محسن (قوله جميعا) لان اسم الخاتم
يشملها ما هذا يدل الفص في بيع الخاتم من غير نسبة ط عن الشاذي (قوله جفته) بفتح
الجيم غمده وقرابه (قوله وحائله) جمع حائله بكسر الحاء علاقته ط وهي ما يثدبه السيف

فانصرف التفسير اليهما
لاستوائهما في الحاجة اليه
(والاقرار بداية في اصطبل
تلزمه) الذبة (فقط)
والاصل ان ما يصلح ظروفا
ان ممكن تقوله لزماه والالزم
المظروف فقط خلافا ل محمد
وان لم يصلح لزماه فقط
كقوله درهم في درهم درر
قلت ومزاده انه لو قال ذبة في
خيمة لزماه ولو قال ثوب في
درهم لزماه الثوب ولم أر
فالجدر (وبخاتم) تلزمه
(حلقته ونصفه) جميعا
(وبسيف جفته وحائله)

مئة مائة مفرد لا غير وأجاب شيخ المولى أبي السعد بـان دعوى التصويب ساقطة وما ذكره
 ابن الحاجب في المقدمة هو الكثير وما وقع اصحاب الدرر حيث انضاف المائة الى الجمع فليس
 وليس بخطا ومنه قرينة جزة والكسافي وابنه في كنههم ثلاث مائة سنين باضافة مائة الى
 سنين والحاصل ان العدد المضاف على قسمين أحدهما مالا يضاف الا الى جمع وهو ثلاثة الى
 عشرة والثاني مالا يضاف كثيرا الى مفرده وهو مائة وألف وتنفيتهم ما نحو ما تدرهم وألفا
 درهم الخ (قوله وكذا المكين والموزون) كناية عن كثرة خطاة أو ورطل كذا ولو قال له نصف
 درهم ودينار وقوب فله نصف كل منهما وكذا انصف هذا العدد وهذا الجارية لان الكلام
 كله وقع على شئ بغير عينه أو بعينه فنصف النصف الى الكل بخلاف ما لو كان بعينه غير
 معين كنصف هذا الدينار ودرهم يجب عليه نصف الدينار والدرهم كله قاله الزيلعي وأصله
 ان الكلام اذا كان كله على شئ بعينه أو كان كله على شئ بغير عينه فهو كله على النصف وان
 كان أحدهما بعينه والاخر بغير عينه فالنصف على الاول منهما ما شرب الالة يمكن قال
 العلامة المقدسي بعد ان عزا وجوب كل الدرهم للدينين فيه ان هذا على تقدير خفض الدرهم
 مشكل واحاقى الرفع والسكون فلم انتهى (وأقول) لا اشكال على لغة الجواز على ان الغالب
 على الطلبة عدم اعتبار الاعراب اي فضلا عن العوام ولكن الاحوط الاستفسار فان الاصل
 برائة الذمة فلهذا قصد الجذر تأمل (قوله استحصانا) والقياس ان يلزمه المعطوف ويرجع
 في بيان المعطوف عليه اليه وبالقياس أخذ الامام الشافعي رحمه الله تعالى (قوله وفي مائة
 وقوب) نحوه مائة وشاة ومائة وعبد (قوله لانها مهمة) قال في التبيين وجه الاستحصان ان
 عطف الموزون والمكيل على عدمهم يكون بيانا لانهم عادة لان الناس استعملوا تكرار
 التذسير وهو الدرهم عند كثرة الاستعمال وذلك فيما يجري فيه التعامل وهو ما ثبت في الذمة
 وهو المكيل والموزون لانهم اتفقت في الذمة سالوا فضاوتها واذا كثرت لم تكن واحدة لكثرة
 أسبابه ودورانها في الكلام بخلاف الثياب وغيرها مما ليس من المقدرات اي مما لا يكال ولا
 يوزن لانها لا يكثر التعامل به لعدم ثبوتها في الذمة في جميع المعاملات والثياب وان ثبتت
 في الذمة في السلم والنسكاح لانهم لا يكثران كثرة القرض والفن فلم يثبتوا ذكرا لعدم
 دورانها في الكلام والا كثرة ما الثاني لكثرة ولتوجد دقيق على القياس بخلاف قوله مائة
 وثلاثة اقواب حيث يكون الاقواب تفسير للمائة أيضا وبسوى في المقدرات وغيرها لانه
 ذكر عدد من مهمين واعقبهم مائة غير انفسهم اليها فيكون بيانا لها وهذا بالاجماع لان
 عادتهم حجت بذلك الا ترى انهم يقولون احدى وعشرون وثلاثة وخمسون درهم ما فنصف
 التفسير اليها بالاستواء في الحاجة اليه انتهى قال ابو السعد ودودا المقارب الذي لا يختلف
 أحادها الكبير والصغير كالمكيل والموزون (قوله وفي مائة وثلاثة اقواب) أو دراهم أو شياء (قوله
 كلها ثياب) لانه ذكر عدد من مهمين وأردفها ما بالانفس فصرف اليها ما لعدم العاطف وهذا
 بالاجماع (قوله خلافا للشافعي) ظاهر كلامه ان مخالفته في هذه المسئلة ثقيلة وليس كذلك
 قال الامي وعند الشافعي ومالك تفسير المائة اليه في الكل وعند احمد المهم من جنس المفسر
 في النصفين انتهى وهو في الدرر (قوله لم تذكر بحرف العطف) بان يقول مائة واقواب ثلاثة

وكذا المكيل والموزون
 استحصانا (وفي مائة وقوب
 ومائة وقوبان بغير المسألة)
 لانها مهمة (وفي مائة
 وثلاثة ثياب كلها ثياب)
 خلافا للشافعي رضي الله
 عنه قلنا الاقواب لم تذكر
 بحرف العطف

بخلاف مالو كان الصنف مكتوباً فيه - مما يصح أو نافذاً - فإما كتابة الشهادتين - مما يثبت - فهو
 اعترافه بالملك فلا يصح بعد ذلك ان يدعيه انفسه وكذلك هنا اذا قال بعينه فيما يصح ذلك فيها
 اذا كان ~~مكتوباً~~ كالمخطوب فان الانسان لا يطلب من غيره ان يدعيه مال نفسه الى آخر
 ما قدمناه ويجب تقديمه أيضاً بقية أحد الزوجين والرحم المحرم وماذا لم يصح في صك البيع
 (مهمة) في العزاية عن الزادات - او ثوباً ثم ادعى انه كان له قبل المأومة أو كان لايه
 يوم مات قبل ذلك وتر كميماً ان لا يصح مالو قال كان لابي وكذا بالبيع فدأومته ولم يتفق البيع
 بهم ولو ادعى أبوهم أيضاً وكذا لو قال قضى لابي ومات قبل القبض وتر كميماً ان لا يصح
 أيضاً وان لم يقض للاب حتى مات وتر كميماً ان لا يقضى لان دوام المصومة شرط ولا يمكن لانه
 لا يصلح خصماً بعد المأومة وعلى هذا لو ادعى رجل ثوباً وشهد له بالبشر من المدعى عليه
 وقضى أو لا ثم زعم أحد الشاهدين ان الثوب له أو لايه وورثته هو عنه لا يصح دعواهما ما قلنا
 ولو قال عندنا - ههنا هذا الثوب باعته منه ههنا - لا يمكنه في أولابى ورثته ههنا يقضى بالبيع
 ويصح دعوى الشاهد فاذا برهن على مدعاه قضى له لانه دام التناقض ولو قال اقولا ولم يؤدب
 الشاهد ثم ادعى انفسه أو انه لايه وكما بالطلب يقبل وكذا اذا شهد بالاستحجار والاستيلاء
 أو الاستيلاء أو الاستيلاء من المدعى بطل دعواه انفسه أو لغيره وسوا المطالب بحق هذه
 العقود المدعى من المدعى عليه أو غيره ولو ساوم ثم ادعى مع الآخر يقبل في نصيب الآخر ولا
 يقبل في نصيب الساوم ومساومة الابن لا تمنع دعوى الاب لكن بعد موت الاب لا يملك
 الدعوى وان كان الاب ادعى وقضى له به أخذه الابن وقبل القضاة لا المأمراً آنفاً ولو برهن وفي
 الاقضية ساوم ولد جارية أو زرع أرض أو غرة فقبل ثم برهن على أن الأصل ملكه تقبل وان
 ادعى الفرع مع الأصل يقبل في حق الأصل لا الفرع فعلى ههنا لو ادعى شعراً فقال المدعى
 عليه ساومني ثمراء واشترى مني لا يكون دفعه الجواز ان يكون الشجر له والفرع لغيره وفي الخرافة
 ادعى عليه شاة فقال اشترى مني فلان وأجرت البيع لا يكون دفعاً لان الانسان قد يجبر ببيع
 الغنم ملك الغير وفي المحيط برهن على أن هذا السكرم لغيره من المدعى عليه انه كان آخر منه
 نفسه في عمل هذا السكرم يدفع وفي المتنق - تأجر ثوباً ثم برهن انه لايه الصغير تقبل قال
 القاضي ههنا على الرواية التي جعل الاستحجار وضوءاً اقراراً بهدم الملك له فعدم كونه ملكاً يمنع
 كونه ملكاً لغيره بخلاف ثوب عن الغير فاما على الرواية التي تكون اقراراً بهدم ملك المطلوب
 لا تصح الدعوى لغيره كما لا تصح لنفسه انتهى (قوله مائة درهم) وكذا لو قال مائة درهم
 أو مائة وثلاثة دراهم كافى الخسائية وعليه التعليل الآتى وأراد درهم مال مقدور فمثل الدينار
 وسائر الموزونات والمكيل والمحصل انه اذا ذكر بعدة قدم من الاعداد شي من المقدرات
 أو بعدد مضاف بضو مائة وثلاثة أبواب أو افراس يكون بياناً لا فلا يكون بياناً كافى المنبيع
 (قوله كلها دراهم) اى فيلزمه مائة درهم ودرهم في قوله له على مائة درهم قال في المختار ولو
 قال له على مائة درهم فالحل درهم وكذا كل ما يكال ويوزن - اهـ - لم ان صاحب الدرر ذكر
 بمائة مائة بصيغة الجمع ولقطه اذا حال له على مائة ودرهم لزمه مائة درهم ودرهم وتقصيه
 عزى بان الصواب مائة درهم بالافراد واستدل على المقدمة الحاصية حيث قال وبمیزائمه
 وأب مختص مفرد اهـ واعترضه أيضاً عبد الحليم بان الالف في درهم من طغيان القم لان

(و) له على (مائة درهم)
 كلها دراهم

مالا يخرجه وفي المقام الوهباني اعبد العز كخلافا ثم قال والحاصل ان رواية الجامع ان
 الاستيغام والاستعارة والاستعارة ونحوها اقرار بالملك للمساوم منه والمساوم منه رواية
 الزبادات انه لا يكون ذلك اقرار بالملك وهو الصحيح كذا في العمادية وحكي فيها اتفاق
 الروايات على انه لا ملك للمساوم ونحوه منه وعلى هذا الخلاف يفتي بحدود ما يكمل المساوم
 فيه لنفسه واغیره انتهى وانما جبر مناهنا بكونه اقرارا بالملك لرواية الجامع الصغرى واقه تعالى
 أعلم اه قال الساجحاني وبظهره ان ان ابدى هذا يفتي بما في الزيادات من ان الاستيغام ونحوه
 لا يكون اقرارا في العمادية وهو الصحيح وفي السراجية انه الاصح وقد صرحنا في الانقريه ان
 قال والاكثر على تصحيح ما في الزيادات وانه ظاهر الرواية اه اقول لكن في الاستيغام لنفسه
 على كل من الروايتين يكون اقرارا بانه لا ملك له فكم كيف يدعيه لنفسه نعم ان يدعيه لغيره
 لم يدم التناقض بناء على رواية الزيادات وما يؤيد ذلك ما ذكره قريبي في القول الا يفتي
 التهمة حتى لو برهن بكون دفعها تامل (قوله وصححه في الجامع) أي صححه ما مر من ان
 الاستيغام والاستعارة والاستعارة ونحوها اقرار بالملك للمساوم منه والمساوم منه وما جبر
 منه والمراد بالجامع جامع الفصولين وهذه رواية الجامع للإمام محمد (تمة) الاستيغام من
 غير المدعى عليه في كونه اقرارا بانه لا ملك للمدعى كالا - نشره من المدعى عليه حتى لو برهن
 عليه بكون دفعها قال في جامع القسوابين - بعد دفعه عن الصغرى اقول ينبغي ان يكون
 الاستيغام وكذا الاستيغام ونحوه كالا - نشره من المدعى عليه حتى لو برهن
 الاستيغام لان المبيع يحفل ان يكون في يد البائع عارية أو غصبا أو يكون وكيل أو فوضوا بانه
 يقتضيه ثبوت الملك للبائع كذا ذكره ابن وهبان وهذا ما في الزيادات (قوله ووفى شارحها
 الشرنبلالي) أي يبي ما في الجامع والزيادات (قوله بانه ان قال بغير هذا) أي مثلاً أو بغير
 أو أبقى ونحوه (قوله كان اقرارا) أي اعترافه بالملك لانه جازم بانه ملكه وقد طلب شراءه
 منه أو هبته أو أجارته (قوله وان قال اتبيع هذا) أو هل أنت بائع هذا لا يكون اقرارا بل
 استغفها لانه يحفل ان يفسد بذلك استظهاره هل يدعى المالكه وجواز البيع له أولا
 أو يكون مراده طلب الشهادة على اقراره بمراد بيع ملك القائل فيلزمه به بعد ذلك أي باقراره
 الصغرى يشاء على رواية الجامع ونفى بهذه المسألة بمر رواية الزيادات لكن قد يقال ان ما ذكره
 لا يصلح ان يكون توفيقا بين القوانين بل هو تفصيل في كون المذكورات قد يكون بعضها
 اقرارا بعدم ملك المقر وقد يكون ملك المقر فتأمل والحاصل انه اذا قل بغير ايداعها يصح
 ذلك فيما اذا كان علوكا للخطاب فان الانسان لا يطلب من غيره ان يدعيه مال نفسه فيكون
 ذلك اعترافا منه له بالملك فلا يدعيه به بعد ذلك لنفسه ولا لغيره وان قال اتبيع فعليه ان يدعيه
 له وكافة عنه أو فوضوا لا يكون اقرارا بالملك (قوله صك البيع) أي وثيقة المبادعة (قوله
 فانه) أي ما ذكر من كتابة الاسم والنسب (قوله ليس باقرارا بعدم ملكه) أي فاعلمنا أولى
 أو ما وى قل ان يدعيه بعد ذلك لنفسه ولغيره أي بقوله اتبيع هذا أولى بان لا يكون اقرارا
 بعدم ملكه وصورته - ثمة كتابته وختمه على صك البيع هي انه لو كتب شهادة وختم عليها
 على صك فيه باع فلان لا يكون اعترافا منه بالبيع فان الانسان قد يبيع مال غيره فوضوا

وصححه في الجامع خلافا
 لته صج الوهبانية ووفق
 شارحها الشرنبلالي بانه
 ان قال بغير هذا كان
 اقرارا وان قال اتبيع
 هذا لا يؤيده مثله كتابته
 وختمه على صك البيع
 فانه ليس باقرارا بعدم
 ملكه

انه سبقت منه مساومة أو استعارة أو نحوهما عزل من الوكالة لانه لو فعله عند القاضى عزله
 والموكل على حقه لو شرط ان اقراره عليه لا يجوز قال صاحب قوراهين قوله لو شرط الخ
 مستدرك اذ لو صدر ذلك من الوكيل في غير مجلس القاضى لا يغيره فلا حاجة الى الشرط
 المذكور وهذا اذا كان قوله والموكل على حقه معطوفا على قوله عزل من الوكالة اما اذا كان
 معطوفا على قوله فعله عند القاضى عزله فلا استدراك حينئذ ان كان مثله الاولى نافذة حينئذ
 يتعرض فيها الى كون الموكل على حقه أو لا في صورة مساومة وكيفية غير مجلس القاضى وهذا
 قصور وإيهام في مقام بيان واعلام كالا يخفى على ذوى الاعلام اه وفيه الاستيلاء هل
 هو اقرار فيه روايتان على رواية الزيادات يكون اقرارا بكونه ملك البائع وفي رواية لا يكون
 اقرارا الاول اصح وعلى الروايتين لا تسع دعواه بعد الاستيلاء والاستيلاء من غير البائع
 كالاستيلاء من البائع والاستيلاء والاستيلاء والاستيلاء والاستيلاء والاستيلاء والاستيلاء
 سواء ادعاه لنفسه أو غيره ولو أقيمت البينة على ان الوكيل مساومه في مجلس القضاء خرج من
 الخصومة هو وموكله أيضا ولو كانت المساومة في غير مجلس القضاء خرج هومن الخصومة
 دون موكله اه وفي جامع النصولين يصح رواية افادته الملك فاختلاف التصحيح للروايتين
 ويتيقن على عدم افادته ملك المدعى عليه جواز دعوى المقر بها غيره اه ونقل السانحاني
 عن الاقنونهى ان الاكثر على تصحيح ما في الزيادات وانه ظاهر الرواية اه قلت فيقتضى به
 لترجمته بكونه ظاهر الرواية وان اخذت التصحيح كما تقدم (أقول) ومثل ما تقدم من
 الاستعارة والاستيلاء وأخواتها الانقسام قال في جامع القصولين راضى الفتاوى رشيد
 الدين قسم تركه بين ورثة أو قبل تولية لوف أو وصاية في تركه بعد العلم واليقين بان هذا تركه
 أو وقف ثم ادعاه لنفسه لا تسع اه وتماه فيه (قوله) فيمنع دعواه لنفسه) هذا متفق عليه
 واما كونه اقرارا بالملك لذى اليد فبقية روايتان مصححان كما علمت (قوله) واقبره) قال في جامع
 القصولين الحاصل من جملة ما مر ان المدعى لو صدر عنه ما يدل على ان المدعى ملك المدعى
 عليه تبطل دعواه لنفسه ولغيره للتناقض ولو صدر عنه ما يدل على عدم ملكه ولا يدل على عدم
 ملك المدعى عليه بطل دعواه لنفسه ولغيره لانه اقرار بعدم ملكه بالملك المدعى عليه ولو صدر
 عنه ما يعمىل الاقرار وعدمه فالترجيح بالقرائن والا فلا يكون اقرارا بالملك اه (قوله) بوكالة
 أو وصاية) يعنى اذا اقر الرجل على مال انه افلان ثم ادعاه لنفسه لم يصح وكذا اذا ادعاه بوكالة
 أو وصاية لورثة فهو صريح لان فيه تناقضا لان المال الواحد لا يكون لشخصين في حالة واحدة
 كما في الدرر (قوله) للتناقض) محله ما اذا كان لا يخفى سببه كما تقدم (قوله) بخلاف ابرائه) أى
 لو ابراه من جميع الدعاوى ثم ادعى عليه وكالة لغيره أو وصاية هو وصيه صح له عدم التناقض لانه
 اغا ابراه عن حق نفسه لا عن حق غيره (قوله) بما) أى بالوكالة والوصاية (قوله) له) عدم
 التناقض لان ابراه الرجل عن جميع الدعاوى المتعلقة بماله لا يقتضى عدم صحة دعوى مال
 لغيره على ذلك الرجل درر (قوله) ذكره في الدرر) الضمير راجع الى المذكور متنا من قوله
 وكذا الخ نسوى الاعارة الى المذكور شرحت جميع ذلك مذكور فيها والضمير في قوله ومصحفه في
 الجامع الخ راجع الى ما في المتن فقط يدل عليه قول المصنف في المنع وعن صريح بكونه اقرارا

واقبره بوكالة أو وصاية
 بالتناقض بخلاف ابرائه عن
 جميع الدعاوى ثم ادعى
 بها لعدم التناقض ذكره
 في الدرر قبيل الاقرار

البصائر وما يجب حفظه هنا من المساومة اقرار المالك للبائع او بعدم مملكته
 ضمن الاصلد وليس كالاقرار صريحاً بانه ملك البائع والتفاوت انما يظهر فيما اذا وصل العين
 الى يده وبموجب الرد الى البائع في فصل الاقرار الصريح ولا يؤمر في فصل المساومة وبينه اشتق
 متاعاً من انسان وقبضه ثم انما المشتري استحققه بالبهران من المشتري وأخذ ثم مات الاب
 وورثه الابن المشتري لا يؤمر برده الى البائع ويرجع بالنقص على البائع ويكون المتاع في يد
 المشتري هذا بالارث ولو اقر عند البيع بانه ملك البائع ثم استحققه أبوه من يده ثم مات الاب وورثه
 الابن المشتري هذا لا يرجع الى البائع لانه في يده بناء على زعمه بحكم الشراء الاول لما تقرران
 القضاء للمشتري لا يوجب فسخ البيع قبل الرجوع بالنقص اه كذا في جامع العزاري (قوله
 والاعادة) الاولى ان يقال الاستمارة كافي جامع الفصولين من الفصل العاشر أي لو قبل اعادة
 النوب والجارية المذكورين كان قبوله اقراراً بالملك فان القبول هو الذي يتأتى منه والاعادة
 فعل ذي اليد فكيف تكون اقراراً بالملك والذي سهل ذلك وقوعها بين الاستمارة والاستعجاب
 والحاصل ان الاستمارة هي التي تكون اقراراً بالملك لا غير أما الاعادة فهي فعل المعبر تامل
 (قوله والاستعجاب والاستنجار) قال في الاشياء الاستنجار اقرار بعدم المالك له على أحد القولين
 وفي الجوى ان عما يقتضيه التناقض استنجار دار ثم ادعاه ملكه لانه موضع خفاء وقبل يجب
 تقييده بما اذا لم يكن ملكه فيه ظاهراً فانهم صرحوا بان الراعي أو البائع وفاء اذا استاجر
 الرهن أو المبيع لا يبيع وهو كالصريح في عدم كون الاستنجار اقراراً بعدم المالك له اه ومنه
 في الحوائث الرمانية قال العلامة الجوى قبل عليه الاستنجار اقراراً بعدم المالك له اتفاقاً وانما
 الخلاف في كونه اقراراً الذي اليد بالملك فقد اشتبه على صاحب الاشياء الاول بالثاني فاجرى
 الخلاف بالاول كافي الثاني وهو هو عظيم ورد بان الضمير في راجع لأمور والقرينة عليه
 قوله على أحد القولين اه وهو بعيد جداً وقد صحح العمادى كلا القولين في فصوله في الفصل
 السادس وفي الاشياء الا اذا استاجر المولى عبده من نفسه لم يكن اقراراً بغيره كافي القنية
 (قوله ولو من وكيل) أي وكيل واضح اليد والاستمارة كافي الامة يمنع دعوى المالك فيها ودعواه
 في الحرقة يمنع دعوى نكاحها كذا في الدرر (قوله فيمنع دعواه لنفسه وبغيره الخ) قال في
 الشرع لامة كون هذه الاشياء اقراراً بعدم المالك للمباشرة متفق عليه وما كونهم اقراراً بالملك
 الذي اليد نفسه رواية ثان على رواية الجامع بغيره الملك الذي اليد ودعوى رواية الزادات لا وهو
 الصحيح كذا في الصغرى قال في هذه الفتاوى الاستمارة والاستمارة والاستعجاب من المدعى
 عليه أو من غيره وكذا الشراء والمساومة وما شبهه من الاجارة وغيره مانع صاحبها من دعوى
 المالك لنفسه وبغيره قال صاحب جامع الفصولين أقول كون هذه الاشياء اقراراً بعدم المالك
 للمباشرة ظاهر وأما كونهم اقراراً بالملك الذي اليد نفسه رواية ثان كما سبق في قولنا قال والظاهر
 عندي ان مجرد ذلك ليس باقرار الذي اليد اذ قد يفعل مع وكيل المالك فلا يكون اقراراً بالملك الذي
 اليد فلا بد ان يبين بالقرائن يجعل اقراراً في موضع دون موضع بحسب القرائن فعلى هذا ينبغي
 ان تصح دعواه لغيره في بعض المواضع لا في بعضها فان برهن المدعى عليه على وكيل الخصومة

(والاعادة والاستعجاب
 والاستنجار ولو من وكيل)
 في كل ذلك اقرار بملك ذي
 اليد فيمنع دعواه لنفسه

رضا أربعين مسئلة ثلاثون منها ذكرت في جامع الفصولين وعشرة منها زيادة صاحب الاشباه
والنظائر نقلها عن الكتب المعتبرة انتهى الكل من نور العيون وقد ذكرنا بعض هذه فيما قدمنا
محررا فراجعها ان شئت وتقدمت في كلام الشارح قبيح السوء آخر الوقف وزاد على ما هنا
مسائل كثيرة وكتب عليها سبدي والوالد درجة الله تعالى وزاد عليها فراجعها معاً (قوله لازم
الدين حالا) قال في الدرر لانه اقر بحق على نفسه وادعى لنفسه حقا فانه صدق في الاقرار
بلا حجة دون الدعوى اه قال في الوقفات هذا اذا لم يصل الاجل بكلامه اما اذا وصل صدق
اه (قوله لانه دعوى بلا حجة) قال الحموي لانه اقر بحق على نفسه وادعى حقا على المقر
فاقراره بحجة عليه ولا تقبل دعواه بلا حجة اه (قوله للثبوت بالشروط) الاوضح ان يقول
يثبت بالشروط ويكون سببا لقوله عارض وبعبارة الحموي والاجل عارض ولا يثبت بنفس
العقد بل بالشروط والقول للمنعكر في العارض اه (قوله والقول للمنعكر في النوع وللمنعكر
في العوارض) أي فكأن من قبيل الاقرار بالنوع لا بالعارض لان حقيقة النوع ان
يكون الشيء من اصله موصوفاً بتلك الصفة وكذلك الدين المؤجل المكفول به فانه مؤجل
بلا شرط بل من حين كسبه كان مؤجلا فاذا اقر به لم يكن مقرا بالحال كان الدراهم السود
من أصلها السود وليس السود عارضا بل بالشروط فكان اقراره بالنوع بخلاف الدين فان الأصل
فيه الحلول ولا يصير مؤجلا الا بالاشروط فكان اقراره بالدين المؤجل اقرارا بالدين وادعاء
لحصول العارض والمقر له ينكر العارض والقول للمنعكر ومنهله اجارة العبد كما افاده بعض
الافاضل والحاصل ان الاجل عارض لا يثبت بنفس العقد بل بالشروط والقول للمنعكر
في العارض (قوله للثبوت في كفالة المؤجل بلا شرط) فالاجل في انواع فكأن كفالة المؤجلة
أحد نوعي الكفالة فيصدق ان اقراره بإحدى النوعين لا يصح بل اقراره بالنوع الآخر لان
حقيقة النوع ان يكون الشيء من أصله موصوفاً بتلك الصفة وكذلك الدين المؤجل المكفول
به فانه مؤجل بلا شرط بل من حين كسبه كان مؤجلا فاذا اقر به لم يكن مقرا بالحال كان
الدراهم السود من أصلها سود كما قدمناه قريبا قد مررت المسئلة في كتاب الكفالة عند قوله
لث مائة درهم الي شهر فراجع (قوله وشراؤه أمة متفقة) فاذا لم تكن متفقة فالولي بالحكم
المذكور وقوله كنوب في جراب أي كسرها ثوب في جراب وفي البرازية علل لذلك بقوله
والضابط ان الشيء ان كان مما يعرف وقت المساومة كالخرازة القائمة بين يديه لا يقبل
الا اذا صدقه المدعى عليه في عدم معرفته اياها فبقبل وان كان مما لا يعرف كنوب في منديل
أوجار به قاعدة على رأسها غطاء لا يرى منها شيء قبل وقبل ولهذا اختلفت أقاويل العامة في ذلك اه
ويظهر ان الثوب في الجراب كقوله في المنديل ويدل عليه ما في الفواكه البديرة لا يابن الفرس
حدث عدم مسئلة الثوب في الجراب مما عرفت فيه التناقض فقال واذا اشترى ثوبا موطا في جراب
أومنه بل لما نشره قال هذا ثوبي اسمع دعواه فالدعوى مجموعة مع التناقض في جميع هذه
المسائل أي التي منها هذه على الرابع المتفق به ومن المشايخ من اعتبر التناقض مطلقا فتمسح
الدعوى اذا تقدم ما يناقضها وقمنا ذلك في الدعوى فراجعها (قوله وكذلك الاستيثار
والاستبعاد) أي طلب ابداعه عنده ومنهله قال في الاستيثار والاستبعاد قال في تنوير

(وان اقر بدين مؤجل
وادعى المقر له حلا لزمه)
الدين (حالا) وعند الشافعي
رضى الله عنه مؤجلا
بيمينه (كأقراره بعد في يده
ان له رجل وانه استأجره منه)
ولا يصدق في ناجيل واجارة
لانه دعوى بلا حجة
(و) حينئذ (ببضات
المقر له فيه) بخلاف ما لو
أقر بالدراهم السود فكذب
في صفة (أ) حيث (يلزمه
ما أقر به فقط) لان السود
نوع والاجل عارض لثبوت
بالشروط والقول للمنعكر في
النوع وللمنعكر في العوارض
(كأقرار المكفول بدين
مؤجل) فان القول له في
الاجل للثبوت في كفالة
المؤجل بلا شرط (وشراؤه)
أمة (متفقة) اقرارا بالمال
للبيع كنوب في جراب
وكذا الاستيثار والاستبعاد
وقبول الودعة بصر

حر يتردها الثالث على الثاني فقبلها ثم أراد ودعا على الاول فلم يقبل له ذلك لو ادعت عتقا
 العتق لا يثبت بقولها ولو ادعت سرية الاصل فلو كانت حين بيعت ولسان القادس لبيع وتسلم
 فكذلك اذا لا تقيد اقرار بالرق وان لم تنقده فليس الاول ان لا يقبل اه (ومنها) حلف لا ينزل
 فلان اداه وفلان نازل فيها فسكت الحالف حنثا لو قال له اخرج فاني ان يخرج فسكت (ومنها)
 ولدت ولدا فهناك النكاح زوجها فسكت الزوج لزمه الولد وليس له نفقة كاتواره (ومنها) أم ولد
 ولدت فسكت مولدا حتى مضى يومان لهذا الولد لا يملك نفقة بعده (ومنها) السكوت قبل البيع
 عند الاخبار بالعيب رضاه حتى لو قال رجل هذا الشيء معيب فسمعه وأقدم مع ذلك على
 شرائه فهو ورطه ولو اختلف بعد الاقوال فاعده أبي حنيفة وعندهما هو رضاء ولو فاقدا (ومنها)
 سكوت بكرة عند اخبارها بتزويج الولي على خلاف ما مر آتينا (ومنها) باع عقارا وامر أنه أو
 ولده أو بعض اقاربه حاضر فسكت ثم ادعى على المشتري من كان حاضر اعده البيع أفق متباين
 مرفقة انه لا يسمع وجعل سكوت في هذه الحالة كاتوار دلالة قطعا للاطماع القاسم وتوافقي
 متباين بخاري انه يفتي أن يسمع فيمنظر المقتضى في ذلك ولو رأى انه لا يسمع لاشتمار المدعي بجحالة
 وتلبس وأتت به مكان - سادس الباب التزوير (ومنها) الحاضر عند البيع لو بعث البائع
 الى المشتري وتفاضل الثمن لا يسمع دعواه انك انقصه بعده لانه يصير مجيزا للبيع بتفاضله
 (ومنها) رأى يبيع عرضا أو دارا فتصرف فيه المشتري زمانا وهو ساكت سقط دعواه (يقول
 الحقيق) وفي الفتاوى الولو الجدية رجل تصرف أيضا زمانا ورجل آخر رأى الارض والتصرف
 ولم يدع ومات على ذلك لا يسمع به - مد ذلك دعوى ولده فسكر على يد المتصرف لان الحال شاهد
 (ومنها) لو قال الوكيل بشراء مني بعينه لموكله اني اريد بشرائه انقصي فسكت موكله ثم
 شره لم يكون الوكيل (يقول الحقيق) وجه الفرق بين هذه المسئلة وبين ما مر نحو ورقة من مسئلة
 شريكي العنان وهو ما ذكر صاحب الخلاصة به - مد ذكرها بين المسئلة فبقوله والفرق
 ان لو قيل لك عزل نفسك اذاعلم الموكل رضى أم بخط يده لاف أحد الشر يكتن اذ لا يملك
 فسخط الشريعة الا برضا صاحبه (ومنها) ولي صبي عاقل رأى الصبي يبيع وبشترى فسكت بكون
 اذنا (ومنها) سكوت رجل رأى غيره شق زقه حتى سال ما فيه يكون رضا (ومنها) سكوت الحالف
 بان لا يستخدم فلان اى عمل لو كتم خدمه فلان بلا امره ولم يترحم حنث (ومنها) امرأة دفعت
 في تجيزها البنت الشابة من أمتعة الاب والاب ساكت فليس له الاسترداد (ومنها) انقفت الام في
 تجيز فتم اها هو مائة فسكت الاب لان ضمن الام (ومنها) باع امه وعليها حلي وفراطن ولم يشترط
 ذلك لكن تسلم المشتري الامه وذهب بها الى البائع ساكت كان سكوتة بمنزلة التسليم فكان
 الحلي لها (ومنها) القرائن على الشئ وهو ساكت تنزل منزلة نطقه في لاصح (ومنها) ما ذكر في
 قضاء الخلاصة ادعى على آخر ما لا فسكت ولم يجب أصلا بؤخذ منه كقيل ثم رد الى جبر انه
 عصى به آفة في لسانه أو سمعه فلو اخبروا انه لا آفة به بحضور مجلس الحكم فان سكوت ولم يجب
 ينزل منزلة المذكرة عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف يجب حتى يجب فان فهم انه اخرس يجب
 بالاشارة انتهى (ومنها) سكوت الماركة عنده قوله عن حال الشاهد تعديل (ومنها) سكوت الزمان
 عند قبض المرتين العين المرهونة (يقول الحقيق) فصارت المسائل التي يكون السكوت فيها

بهيذا لولا كانت كذلك لتعرض له أحد من أصحاب المعتبرات المنقول عنها (ثم اعلم) انه خرج عن
 القاعدة السابقة مسألتان كثيره مصادرك سكوت فيها كالنطق أى يكون رضا (فهما) سكوت البكر
 عند استئثار وإلها عنها قبل التزويج وبعد هذه الزوجه الولي فلوزوج الحد مع قيام الاب
 لا يكون سكوت امرأ (ومنها) ~~سكوت~~ سكوت عند قبض مهرها ولو قبض المهر أبوها أو من زوجها
 فسكت يكون اذا ناقضه الا ان تقول لا تقبضه فحينئذ لم يجز القرض عليها ولا يبرأ الزوج
 (ومنها) سكوت العبدية اذا بلغت بكر ا يكون رضا أو يطل خيار بلوغه الا لو بلغت ثيبا (ومنها)
 بكر حلفت ان لا تزوج نفسها فزوجها أبوها فسكت - حلفت في عيها كرهاها بكلام ولو حلفت
 بكر أن لا تأذن في تزويجها فزوجها أبوها فسكت لا تخفى اذ لم تأذن ولزم النكاح بالسكوت
 (ومنها) تصديق على انسان فسكت التصديق عليه ثبت المثل ولا يحتاج الى قبوله ولا يلحقه
 الهبة (ومنها) قبض هبة وصدة بحضور المالك وهو ساكت كان اذا ناقضه (ومنها) لو أبرأ
 مدينه فسكت المدين يبرأ ولو رد برتدبرده (ومنها) الاقرار بصح ولو سكت المقر له برتدبرده
 (ومنها) لو كاد بشئ فسكت الوكيل وبشره صح ويرتدبرده فلو وكاه يبيع عنه فلم يقبل ولم يرد
 فبإعماه جاز ويكون قبول (ومنها) لو أوصى الى رجل فسكت في حياته فأما مات باع الوصي بعض
 التركة أو تقاضى دينه فهو قبول للوصاية (ومنها) الامر باليد اذا سكت المفوض اليه صح
 ويرتدبرده (ومنها) الوقف على رجل معين صح ولو سكت الموقوف عليه ولو رد قبل يطل وقيل
 لا (ومنها) فواضع على ثبته ثم قال أحدهما صاحبه قد يد الى أن يجعله يبيعها فسكت
 الآخر ثم تباع بالبيع وبسكوت الباطل بعد ما صح قول صاحبه (ومنها) سكوت
 المالك القديم حين قسم ماله بين الغائبين رضا كالأمر من لم يوقع في الغيبة وقسم ومولاه
 الاول حاضر فسكت بطل حقه في دعوى قته (ومنها) لو كان المشتري مخبر في قن شراء رأى
 القن يبيع ويشترى فسكت بطل خياره ولو كان الخبير لا يبيع ولا يطل خياره (ومنها) البائع حبس
 المبيع لثمنه فلو قبضه المشتري ورأه البائع وسكت كان اذا ناقضه الصحيح والفاقد فيه سواء
 في رواية وهو رضا بقض في الفاسد لا في الصحيح في رواية (ومنها) علم الشقيع بالبيع وسكت
 يطل شفيعه (ومنها) رأى غيره القاضي قته يبيع ويشترى وسكت كان اذا ناقضه التجارة لا في
 بيع ذلك العين (ومنها) لو حلف المولى لا يذن لثمنه فراه يبيع ويشترى فسكت بحيث في ظاهر
 الرواية لا في رواية عن أبي يوسف (ومنها) باع قن شيئا بحضور مولاه ثم ادعاه المولى انه فلو كان
 ما أذننا بصح دعوى المولى ولو محجور أصح قال الأستاذ ثم وثنى فان قيل ألم يصبره أذننا بسكوت
 مولاه قائما ولكن أثر الاذن بطله في المستقبل (ومنها) باع قنا والقن حاضر علم به وسكت وفي
 بعض الروايات فأنقذ المبيع والتسليم ثم قال أنا حر لا يطل قوله كذا في جامع القصولين
 ووافقا لما في فتاوى قاضي خان وفي فوائد العتابي ولو سكت القن وهو يعتقل فهو اقرار برقة
 وكذا لو رهنه أو دفعه بجنابة والقن ساكت بخلاف مال آخره أو عرضه للبيع أو رآه
 أو زوجته فسكوتة هنا ليس باقرار برقة (يقول الحنفية) قوله وفي بعض الروايات الخطأ ثم يسمع
 بضعة اشتراط الانقياد أو تأسر الاحتمالين لكن الاظهر ان الانقياد شرط لما ذكر في محل
 آخر من فتاوى قاضي خان رجل شري أمه وقبضها فباعها من آخر والثاني من ثالث قاعدت

بالضرب لا يحنث اذا كان مثله ممن يباشره والذي في المصنف عن ايمان البرازية اذا حلف
 لا يظهر سر فلان اولاد بنشئ اولاد لم يفلاننا سر فلان او حلف امكن سره او يخفيته او ليستتره
 او حلف لا يدل على فلان فخير به بالسكينة او برسالته او كلامه او ساهله اذ كان سر فلان كذا او
 اكان فلان يمكن كذا فاشار برأسه أي نعت في جميع هذه الوجوه وكذا اذا حلف لا يتخذه
 فلانا فاشار اليه بنشئ من الخدمة حنث في عينه خذمه فلان او لا يتخذه اه ط (اقول)
 وانما حنث العرف اذا ايمان ميناها عليه وهو في العرف يكون بذلك فظهر اسره ومقتضيه
 ومعلابه كما هو ترق في محله وهذا هو السبب في خروجها عن الضابط المذكور فانهم (قوله)
 وأشار حنث) قال في الاشياء حلفه السر ان لا يتغير باسماهم فالجمله ان بعد عليه الايمان
 ليس بسارق بقول لاوارق يسكت عن اسمه فيعلم الوالى السارق ولا يحنث الحالف اه
 وفي مسئلة الجمله ان يقال له انك كذا ممكنة وأشبه ما من السر في ليس يمكن فلان ولا سره
 فقل لا فاذ انك كذا سره او مكانه فاسكت أنت ففعله واسد له لويه على سره ومكانه لا يحنث
 (قوله الا في نعت) ويدخل تحت العين من ثلاث صور ويبنى أن يزداد على التسع تعديلا
 الشاهد من العالم بالاشارة فانما سكت في كذا مقدمات في الشهادات فتال (اعلم) ان من القواعد
 الفقهية انه لا ينسب الى ساكت قول كافي مسائل (ومنها) رأى أجنبيا يبيع ماله ولم ينه لا يكون
 وكذا لا يسكت المالك (ومنها) لورأى القاضى العصى أو المعتوه أو عبده ما يبيع ويشتري
 فسكت لا يكون اذا نفي التجارة (ومنها) لورأى المرتحن رهنه يبيع الرهن فسكت لا يبطل
 الرهن ولا يكون ما ذونا بالبيع وزاد في الاشياء قوله في رواية (ومنها) لورأى غيبه يئلف ماله
 فسكت لا يكون اذا نال لافه (ومنها) لورأى عبده يبيع عينان أو أيمان المالك فسكت لا يكون
 اذا (ومنها) لو سكت على وطء أمته لم يسقط المهر وكذا عن قطع عضو أو أخذ من سكنه عند
 انكاف ماله (ومنها) لورأى قنه أو أخته يتزوج فسكت ولم ينه لا يصير له نافي النكاح (ومنها)
 لو زوجت غير كف فسكت الولى عن مطالبة المقر بقى ليس برضا وان طال ذلك لان في الواضع
 كثرة أى ما لم يلد منه (ومنها) سكت امرأة العنق ليس برضا وان أفادت معه سنين (ومنها)
 الاعارة لا تثبت بسكت (ومنها) حلف لا يتبسم لم شفعة ولم يسلمها او سكت عن خصومة فيها
 حتى يبط شفعة لا يحنث (ومنها) حلف لا يؤخر عن فلان حقه عليه شهر اذ لم يؤخره شهر
 وسكت عن تقاضيه حتى مضى الشهر لا يحنث (ومنها) لو وهب شيئا أو وهب له ساكت لا يصح
 ما لم يقتل قبل بخلاف الصدقة كما يلقى (ومنها) لو أبرقنه أو عرضه للبيع أو سواه أو فوجه
 فسكت القن لا يكون اقرارا برقه بخلاف ما لو باعه أو رهنه أو دفعه بيمينه فسكت كما سكت
 أيضا (ومنها) أحسنه بكى عنان قال صاحبه اني اشتريت هذه الامه لثمنى خاصة فسكت
 صاحبه فتمرها لا تكون له ما لم يقتل صاحبه نعم كذا في جامع النصولين موافقا للصلصة
 وغيرها ويؤيد في مختارات النوازل فاذا قال نعم فهي له بغير شئ عنه أى حنيفة اذا لاذن
 يتضمن هبة نصيبه منه اذ الوطء لا يجلب الا بالملك بخلاف طعام وكسوة (بقول الحقير) وفي الاشياء
 فسكت صاحبه لا تكون له ما وكره هذه المسئلة فيما يكون السكوت فيه كالنقل على ذلك
 فهو واضح لخلافه ما سار آتفا من المعبرات واحتمال كون المسئلة خلافية فيما روايتان

وأشار حنث عمارية فبحر
 بطلان اشارة الناطق الا في
 نعت ولا يحنث

برأسه أى نعم كانت له في التسمية عن علاء الدين الرازى ونقل عن ظهره - يراى الدين المرتضى الى انه
 لا يعتبر قال لان الاشارة من الناطق لا تعتبر وفي مجمع الفتاوى فتمسك ومثله في تنقيح الجوى
 وفور العين وغيرهما لان جواب المفتى به ايسر بحكم متعلق باللفظ انما اللفظ طريق معرفة
 الجواب عند المستفتى واذا حصل هذا المقصود استغنى عن اللفظ كما لو حصل الجواب
 بالكناية بخلاف الشهادة الوصية فانما يتعلقان باللفظ والاشارة انما تقوم مقام اللفظ عند
 المجز وفي شرح الشافعية ان جارية تريد اعتاقها في كذارة فحى بهم الى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فسألهما الى الله تعالى فاشارت الى السماء فقال أعتقه فانها مسألة كافي الحيوانى
 المحبوبة وغيرها (قوله ونسب) بان قيل له هذا ابنك فاشار بنعم ط قال أبو السعد وقوله
 ونسب أى الاشارة من سيد الامة تنزل منزلة صريح الدعوى (قوله وكفر) بان قال له قاتل
 اتعنه هذا المكفر فاشار بنعم (قوله واشارة محرم الصيد) فاذا اشار شخص يده على طير فقتله
 يجب جزاء على المشير (قوله والشيخ برأسه في رواية الحديث) أى لو قيل له اجزنى برواية كذا
 عنك فاشار برأسه كفى أما لو قرأ عليه وهو ساكت فانه يرويه عنه ولا يحتاج الى اشارة ومثله
 الشيخ ملحقة بمثله الاشارة (قوله والطلاق) أى واشارة عدد الطلاق المتلفظه به (قوله هكذا
 وأشار بثلاث) فالاشارة معينة او هذا الميهم فلو قال أنت طالق وأشار بثلاث لم يقع الا واحدة
 اشبهه قال فيها ولم أر الا أن حكم أنت هكذا مشير باصبعه ولم يقل طالق اه والظاهر عدم
 الوقوع لانه ليس من صريح الطلاق ولا كناية لانه ليس بلفظ يحمله وغيره ط (أقول) المفهوم
 من عبارة الشارح المنقولة عن الاشياء في قوله والطلاق في أنت طالق أى وبخلاف الطلاق
 السكأن في أنت طالق هكذا وأشار بثلاث فان الاشارة بالرأس فيه كالنطق لكن تقدم في كتاب
 الطلاق انه لو قال هكذا وأشار بثلاث وقع ثلاث ولو لم يشير بالرأس فالظاهر انه في هذه الصورة
 لا فائدة في اشارة الرأس وقال في الاشياء وزاد أخذ من مسئلة الاشارة بالرأس واشارة الشيخ
 في رواية الحديث وأمان الكافر أخذ من النسب لانه محتاط فيه لحقن الدم ولذا ثبت بكتاب
 الامام كما تقدم أو أخذ من الكتاب والطلاق اذا كان تفسير الميهم كما لو قال أنت طالق هكذا
 وأشار بثلاث وقعت بخلاف ما اذا قال أنت وأشار بثلاث لم يقع الا واحدة كما لم في
 الطلاق اه من أحكام الاشارة نعم لو قيل بخلاف هذه المسئلة لما قبلها في كونها تعتبر فيها
 الاشارة مطلقا كان الكلام منتظما كما قاله أبو الطيب (أقول) وبعبارة المنخ في كتاب الطلاق
 هكذا ولو قال أنت طالق وأشار باصبعه ولم يقل هكذا فهي واحدة لئلا تشبه لان الهاء
 للتسمية والكاف للتشبيه اه وفي البحر عن الخطوط لوقوفات لوجهها طلق في فاشار اليها بثلاث
 أصابع وأراد به ثلاث تطلق لا يقع ما لم يقل هكذا لانه لو وقع وقع بالضمير والطلاق لا يقع
 بالضمير اه وأنت خير بيان اعترض الحشى ليس في محله لانه اذا أتى بقوله هكذا اعتبر
 الاشارة فاذا قيل له لا طلاق اسرأ أنت هكذا وأشار اليه بثلاث أصابع فامر برأسه أى نعم فانه
 يقع الثلاث كما هو ظاهر قائل (قوله اشارة الاشياء) أى كذا في أحكام الاشارة من الاشياء في
 الدين الثالث (قوله وزاد الامين الخ) ظاهره ان جميع لايمان بجهنم فيها بالاشارة لان المذكور
 أمثله وليس كذلك فانه اذا حلف ليضرب بن فاشار بالضرب لا يجرأ وحلف بالضرب فاشار

ونسب و اسلام وكفر) وأمان
 كانرواشارة محرم لصيد
 والشيخ برأسه في رواية
 الحديث والطلاق في أنت
 طالق هكذا وأشار بثلاث
 اشارة الاشياء وزاد الامين
 ككاشه لا يستقدم فلانا أو
 لا يظهره أو لا يدل عليه

اه (قوله بالعبد) أي والنوب حيوى (قوله والهداية) أي والسراج كما يفيد الموحى (قوله)
 فهو اقرار له (بما) لان بلى تقع - وبالاستفهام داخل على نفى فتعديداً بطاله (قوله وان قال نعم)
 لان نعم تصديق للمستخير بنى أو يجاب بقوله بلى بعد أنس في عليك أن ابطال للنفي فصار
 كأنه قال لا على أنف فكان اقرار بخلاف نعم بعد النفي كأنه قال نعم ليس لأن على أنف فيكون
 مجزواً (قوله وقيل نعم) أي نعم يكون مقاربة وقوله نعم بعد قوله أليس الخ (قوله لان الاقرار
 يعمل على العرف) لان المتكلمة تكلم عاها والمتعارف عنده والعوام لا يدركون الفرق بين بلى
 ونعم والعالم لا يلاحظون ذلك في محاوراتهم فبعضهم يكلمون به بين الناس وانما يلاحظونه في
 مسائل العلم ولذلك كان مسائل الاقرار والوكالة والائمان مبنية على العرف (قوله والفرق)
 الاوضح فتدعيه على قوله وقيل نعم وهذا على القول بالفرق بين بلى ونعم وهو ما انتهى عليه
 المصنف وأما قوله الشارح عن الجوهره فلا فرق (قوله أن بلى الخ) ذكر في التحقيق ان موجب
 نعم تصديق ما قبلها من كلام منفي أو مثبت استفهما كان أو خبراً كما اذا قيل لك قام زيد أو أقام
 زيد أو لم يقم زيد فقلت نعم كان تصديقاً لما قبله وتحققاً لما بعد الهـ مزه وموجب بلى يجاب
 ما بعد البلى استفهما كان أو خبراً فإذا قيل لم يقم زيد فقلت بلى كان معناه قد قام الا ان اعتبر
 في أحكام الشرع العرف حتى يقام كل واحد منهما مقام الآخر كرمي شرح المنابر لابن نجيم
 (قوله من الناطق) احتراز به عن الاخرس فان اشارته قائمة مقام عبارته في كل شيء من بيع
 واجارة وهبة ووهن ونكاح وطلاق وعتاق وإبراء اقرار وقصاص على المعقود به الحدود
 ولو حذفت والشهادة وتعمل اشارته ولو قادر على الكتابة على المعقود ولا تعمل اشارته الا اذا
 كانت معهودة أو ما معتقل اللسان فالفتوى على انه ان دامت العقلة الى وقت الموت يجوز
 اقراره بالاشارة والاشهاد عاها وقد اقتصر في الاشياء وغيرها على استئنا الحدود وزاد في
 التمثيل ولا تقبل شهادته أيضاً أو ما يجيء في الدعوى فقد تمناه وظاهر اقتصار المشايخ على
 استئنا الحدود فقط صحة اسلامه بالاشارة ولم أره الا أن تقلص بها وكاتبه الاخرس كاشارته
 واختاروا في ان عدم القدرة على الكتابة شرط للعمل بالاشارة أو لا والمعقود قال ابن الهمام
 لا يجزئ ان المراد بالاشارة التي يقع بها اطلاقه الاشارة المقررة بتصويت منه اذا العادة منه
 ذلك فكانت بيساناً ما أجبه الاخرس اه ولو أشار الاخرس بالقراءة وهو جيب ينبغي أن
 يحرم أخذ ما من قوله - يجب على الاخرس تحريك لسانه فجعلوا التحريك قراءة ولو علق رجل
 الطلاق بمشيئة آخر فاشار بالمشيئة ينبغي الوقوع لوجود الشرط ولو علق بمشيئة رجل ناطق
 فخرس فاشار بالمشيئة ينبغي الوقوع أيضاً فور العين عن الاشياء وفيه عن الهداية آخرس
 قرئ عليه كتاب وصية فقيل له نشهد عليك بما في هذا الكتاب فاعلم ما برأسه أي نعم أو كتب فاذا جاء
 من ذلك ما يعرف انه اقراره وجاز ولا يجوز ذلك في معتقل اللسان والفرق ان الاشارة انما
 تعتبر اذا صارت معلومة وذلك في الاخرس لا في معتقل اللسان حتى لو امتد الاعتقال وصارت
 له اشارته معلومة قالوا هذا بمنزلة الاخرس ولو كان الاخرس يكتب كتاباً أو يوصي إيماناً يعرف به
 جاز نكاحه وطلاقه وبيعه وشراؤه وبقص منه ولا يحد ولا يحد له والفرق ان الحد لا يثبت
 ببيان فيه شبهة وأما القصاص ففيه معنى العوضيه لانه شرع جابر الجازان يثبت مع النسبة
 كالأرضات اه (قوله بخلاف افتنا) أي لو سأل متبئاً عن حكم فقال أهكذا الحكم فاشار

بالعبد والدار والهداية كافي
 قال أنس في عليك أنف
 فقال بلى فهو اقرار له بما ادان
 قال نعم لا وقيل نعم لان
 الاقرار يعمل على العرف لا
 على دقائق العربية كذا في
 الجوهره والفرق أن بلى
 جواب الاستفهام المنفي
 بالاثبات ونعم جوابه بالنفي
 (والاعمال بالراس) من
 الناطق (ليس باقرار بمال
 وعدة - ق وطلاق وبيع
 ونكاح واجارة وهبة بخلاف
 افتنا

نعم يرد عليه مسئلة الصلح الاتية حيث قالوا نسمع دعواه بعين بعد الابرار العام وقوله لا حق
 عنده أى بما قبضته فقد اكتفوا بالقرينة وسببنا في عبارة الاشياء ما يشهد باعتبار القرينة
 لكن فيها عن القنينة في قاعدة السؤال معاد في الجواب قال لا تحرى عليك ان فائدة - الى
 فقال استمترنا ثم احسنت فهو اقرار عليه وبؤخذه اه وقال في الهدية ولو قال اعطى
 الالف التي عليك فقال اصبر او قال سوف نأخذها لم يكن اقرارا لان هذا قد يكون استمتر
 واستحقاقا به اه معزى المعيط وفيه عن النوازل اذا قال المدعى عليه كسبه بدون قبض كن
 أى خبط اليك ليس واقبض لا يكون اقرارا وكذا قوله بكبر أى امسك لا يكون اقرارا لان هذه
 الاقفاض تصلح للابتداء وكذا اذا قال كسبه بدون شئ لا يكون اقرارا لان هذه الاقفاض
 تدل للاستمتر اه ثم كرم مسائل بالافارسة ايضا وقال قد اختلف المشايخ والاصح انه اقرار لان
 هذه الاقفاض لا تدل على سبيل الاستمتر اه ولا تصلح للابتداء فتصلح للبهاء مروطا كذا في المحط
 اه فليتمام قال الخبير الرمى ولو اختلفا في كونه صدر على وجه الاستمتر او لم لا فاقول لم تذكر
 الاستمتر اه بينه واثارها على نفي العلم لا على فعل الغير كما سببنا في ذلك من صلاحي مسائل
 شتى قبيل الصلح ان شاء الله تعالى (قوله لعدم انصرافه) الاولى في التعليل ان يقال لانه
 يحتمل انه اراد ما استقرضت من أحد سواك فضلا عن استقرض منك وكذلك فيما بعده وهو
 الظاهر في مثل هذا الكلام ويحتمل ما استقرضت من أحد - والشك في ذلك فلا يكون اقرارا مع
 الشك (قوله الى المذكور) أى انصرافا بعينها والافهم محتمل (قوله والاصل ان الخ) كالاقفاض
 المارة وعبارة الكافي بعد هذا كافي المخ فان ذكر الضمير صلح جوابا لا ابتداء وان لم يذكره لا يصلح
 جوابا او يصلح جوابا وابتداء فلا يكون اقرارا بالشك (قوله كل ما يصلح جوابا) كالوفاة
 بما تدره - فقال ابرائى فانه يصلح جوابا لان الضمير يعود الى كلام المدعى ولو كان ابتداء بقى
 بلا مرجع (قوله وما يصلح للابتداء) كصدقة على ووهبت لى وما استقرضت من أحد سواك
 ونضوه (قوله لا لبهاء) أى على كلام سابق بان يكون جوابا عنه (قوله او يصلح لهما) كاتز
 (قوله لا يلزمه المال بالشك) تعاليم ما يصلح لهما وذلك كقوله ما استقرضت من أحد الخ كما
 تقدم والحاصل انه ان ذكر الضمير صلح جوابا لا ابتداء وان لم يذكره لا يصلح جوابا او يصلح جوابا
 وابتداء فلا يكون اقرارا بالشك لعدم التيقن بكونه جوابا او بالشك لا يجب المال (قوله
 وهذا) أى التفصيل بين ذكر الضمير وعدمه كما سببنا فادعنا قلنا قبل (قوله اذا كان الجواب
 مستقلا) أى بالمقابلة ومعية بان يفهم معنى يحسن السكوت عليه فيأتى فيه التفصيل المتقدم
 (قوله فلو غير مستقل) بان لا يتأتى فيه الا بالنظر الى ما بقى عليه (قوله كان اقرارا مطلقا)
 ذكره بضمير بان يقول نعم هو على بعد قوله عليك ألفا ولا كامل وحيد شذوذ لا يظهر مخالفا
 لانهم لا يستعمل بالمقابلة ومعية فان سرف جواب بغيره اجلة السؤال فتكون اقرارا
 ولذلك لا يتأتى الاطلاق لان فيه التفصيل اذ لا يمكن ان تكون ابتداء لا بشاء ولا تصلح لهما لانها
 وضعت للجواب في لفظ الاطلاق هنا سائح وفي الجوى من المنسدى لى لقال ان يقول نعم
 جواب في الشعر لافى الاشياء وهذه الامور ان شاء الله تعالى قد يقوله بغيره الكلام فكانه يقول
 ماذا تقول ويعني ان يقال الكلام المذكور وان كان انشاء لكنه متضمن للضمير نعم جواب له

لعدم انصرافه الى
 المذكور فكان كلاما مستقلا
 والاصل ان كل ما يصلح
 جوابا لا ابتداء يجعل جوابا
 وما يصلح للابتداء لا لبهاء
 او يصلح لهما يجعل ابتداء
 لئلا يلزمه المال بالشك
 اختيارا وهذا اذا كان
 الجواب مستقلا فلو غير
 مستقل كقوله نعم كان
 اقرارا مطلقا حتى لو قال
 اعطى فوب عبدى هذا او
 افضخ لى باب دارى هذه او
 جعص لى دارى هذه او
 اسرج دابتي هذه او اعطى
 سرجهما اولجماها فقال نعم
 كان اقرارا منه

بيتي وما في الخالية جميع ما يعرف بي وأجميع ما ينسب الي لقائل قال الاسكاف اقرار اه
 فان ما في بيته وما يعرف به وينسب اليه يكون معه لوما لكثير من الناس انه ملكه فان اليه
 والتصرف دليل المالك وقد صرحوا بان اقراره اقرأ في في الحامدية به تأيد بحت الساتحاني
 وله اغماعه في مثله الارض بالهبة لعدم الفرق فيها بين الهبة والاقرار اذا كان ذلك اطفله
 ولذا ذكره في المنتقى في جانب غير الطفل مضافا له قرحم قال اذا قال ارضي هذه وذكر
 حدودها فلان أو قال الارض التي حدودها كذا الولد فلان وهو صغير كان جائزا ويكون
 في كفاشامل والله تعالى أعلم (أقول) لعنه انما كان كذلك أي في كفاشامل حيث ان الارض مشهورة
 انما ملك والده واستناده المالك انما تكون من جهة وذلك بالتملك منه بخلاف الاقرار لا يجزي
 ولولده الكبير حيث يمكن ان تكون ملكهما من غير جهة المقر تامل (قوله فقال اتزنه)
 أمه اوزنه قبلت الواو تاء وأدغمت في التام وهو أمر معناه بذل الوزن الواجب لك على (قوله)
 ونحو ذلك) كأنهم اغرماءك أو من شئت منهم أو انهم اهل أو بمحتمل بها على أو قضى فلان
 على جوى أو أخذها أو تناولها أو استوفها مخ أو أساعطيكها أو غدا أعطيكها أو سوف
 أعطيكها أو قال اديت اليوم عندي أو أعطيت فيها كذا أو اخرها على أو فقه في فيها أو تبرأني
 بها أو أبرأني فيها أو قال والله لا أقضيهنكمها ولا نزم لك اليوم أو لا نأخذها في اليوم أو قال
 حتى يدخل على مالي أو حتى يقدم على قلبي أو لم يحمل بعد أو قال غدا أولدت بهي أنا وميسرة
 اليوم أو قال ما أكرم عاتقاضي بها هندية عن محيط السرخسي (قوله فهو اقرار له بها)
 وكذا الاقضيةها أو والله لا أعطيكها فاققرار مقدسي وكذا انعمتني بها ولم تنقني بها أو أدبني
 فيها ذكره العيني وفي المنتقى أيضا قال أعطى الالف التي لي عليك فقال اصبر أو سوف
 تأخذها لا يكون اقرارا وقوله اتزن ان شاء الله اقرار وفي البرازية بقوله عنه مدعوى المال
 ما قبضت منك بغير حق لا يكون اقرارا ولو قال باي سبب دفعته الى قالوا لا يكون اقرارا وفيه
 نظر اه قدمه الى الحاكم قبل حلول الاجل وطالب به فله أن يحلف ماله على اليوم نفي أو هذا
 الحلف لا يكون اقرارا وقال الفقيه لا يلتفت الى قول من جعله اقرارا ساتحاني وفي الهندية
 رجل قال اقضني الالف التي لي عليك فقال نعم فقد أقر بها وكذلك اذا قال فاقعد فاقضتها
 فاقعد فاقضها أو في نوادرهم قال سمعت محمد راجعه الله تعالى يقول في رجل قال لا آخ
 اعطى ألف درهم فقال اتزنها قال لا يلزمه شيء لانه لم يقل أعطى النفي كذا في المحيط اه (قوله)
 الرجوع الضمير اليها في كل ذلك) فكان إعادة نكاحه قال اتزن الالف التي لك على ونحوه (قوله)
 فكان جوابا لا رد ولا ابتداء فيكون اثباتا لا دالا (قوله وهذا اذا لم يكن على سبيل الاستمزا)
 وبسبب بدل عليه بالقرائن (قوله أمالو ادعى الاستمزا لم يصدق) افاد كلامه ان مجرد دعواه
 الاستمزا لا تعتبر بل لابد من الشهادة عليه ولا تعتبر القرينة كهر الزا من لا يدل له ما ياتي
 من انه اذا ادعى الكذب بعد الاقرار لا يقبل ويحلف المقر له عند أبي يوسف وفي الفتاوى الخيرية
 سئل عن دعوى النسيان بعد الاقرار لا تسمع دعواه النسيان كما هو ظاهر الرواية وعلى الرواية
 التي اختارها المتأخرون ان دعوى الهزل في الاقرار تسمع ويحلف المقر له على ان المقر ما كان
 كاذبا في اقراره اه فاعل قول الشارح أمالو ادعى الاستمزا لم يصدق جري على ظاهر الرواية

فقال اتزنها أو اتقدمه أو اجلي
 به أو قضيتك اياه أو أبرأني
 منه أو تصدقت به على أو
 وهبته لي أو أحلتك به على
 فريد) ونحو ذلك (فهو اقرار
 له بها) الرجوع الضمير اليها
 في كل ذلك عزى زاده
 فكان جوابا وهذا اذا لم يكن
 على سبيل الاستمزا فان
 كان وشهد الشهود بذلك لم
 يلزمه شيء أمالو ادعى
 الاستمزا لم يصدق (وبلا
 ضهير) مثل اتزن الخ وكذا
 تصاحب أو ماله استقرضت
 من أحد سواك أو غيرك أو
 قبلنا أو بعدك (لا) يكون
 اقرارا

ومسئلة الابن الصغير يصح فيها الهبة بدون القبض لان كونه في يده قبض فلا فرق بين الاقرار
 والتملك بخلاف الابنعي ولو كان في مسئلة الصغير مني مما يحتمل القسمة يظهر الفرق بين الاقرار
 والتملك في حقه ايضا لاقتضائه الى القبض مقررا اه ثم قال وهما مسئلة كثيرة الوقوع
 وهي ما اذا اقر لاخر الى آخر ما ذكر الشارح مختصرا وحاصله انه اختلاف النقل في قوله الارض
 التي حدودها كذا اطلق هل هو اقرار او هبة واذا دانه لا فرق بينهما الا اذا كان فيه اني مما يحتمل
 القسمة فقط يظهر حينئذ في الاختلاف في وجوب القبض وعدمه وكان مراد الشارح الاشارة
 الى ان ما ذكره المصنف آخر اية التوفيق بان يجعل قول من قال اني بالتملك على ما اذا
 كانت معلومة بين الناس انما يمكنه فيكون فيها الاضافة تقدير الكس لا يحتاج الى التسليم كما اقتضاه
 ما اذا لم تكن كذلك فقوله ولا الارض أى ولا ترد مسئلة الارض التي المخرج الى الاصل السابق
 فانما هبة أى لو كانت معلومة انما يمكنه للاضافة تقدير الكس لا يحتاج الى التسليم كما اقتضاه
 الاصل لانها في يده وحينئذ يظهر دفع الورود تامل (قوله وان لم يقبضه) قال في المنع ومسئلة
 الابن الصغير يصح فيها الهبة بدون القبض لان كونه في يده قبض له فلا فرق بين اظهاره أى
 الاقرار والتملك بخلاف الابنعي فانه بشرط في التملك القبض دون الاقرار اه وانما يتم في
 حق الصغير بدون قبض لان هبة الاب اطلقه تنه بقوله وهبت اطلقى فلان كذا و يقوم مقام
 الايجاب والقبول ويكتفي في قبضها بقاؤها في يده لان الاب هو ولي طفله فيقوم ايجابه مقام
 ايجابه عن نفسه وقبوله لطفله لانه هو الذى يقبل له وبقاؤها في يده قبض اطلقه الا اذا كان
 حاو حيه مشاعا يحتمل القسمة لا بد من اقراره وقبضه لطفله بعد القسمة لعدم صحة هبة المشاع
 (قوله الا ان يكون مما يحتمل القسمة) أى وقدمه عليه بعضه (قوله مقررا) في بعض النسخ بعد
 هذا اللفظ لفظ انتهى وفي بعضها ياخذ (قوله للاضافة تقدير الكس) على قوله ولا الارض أى انما
 كانت غمليكا في هذه المسئلة وان لم يوجد فيها اضافة صريحا لان فيها اضافة تقدير الكس قال
 ارضي الخ والدليل عليها ان ما يمكنه انا حاهم معلوم للناس فالخامس ان الاضافة الى نفسه التي
 تقتضى التملك اما ان تكون صريحة أو تقديرية فعلم بالقرائن كأن كان منتهورا بين الناس
 انما يمكنه وبه يظهر الجواب عن مسائل جعلوها غملا ولا اضافة فيها فلا حاجة الى ما دعاه
 المصنف من ثبوت الخلاف في المسئلة حيث قال بعض هذه القروع تقتضى التدبيرة أى في
 التملك بين الاضافة وعدمها في ميدان في المسئلة خلافا اه فالتأمل ط ولا تنس ما قدمناه
 من افتاده التوفيق (قوله فهل يكون اقرارا أو غمليكا) أقول المقهور من كلامهم انه اذا أضاف
 المقر به أو الموهوب الى نفسه كان هبة ولا يحتمل الاقرار او الهبة فعلم بالقرائن لكن بشكل
 على الاول ما عن نعيم الأعمى البخارى انه اقرار في الحالتين وربما يوفق بين كلامهم بان المالك اذا
 كان ظاهرا للمالك فهو غمليكا والافهوا اقرارا ووجدت قرينة غمليكا ووجدت قرينة تدل
 عليه فتأمل فانما يجحد في الحوادث ما يقتضيه رمى وقال السانجى ان أنت خبير بان أقوال
 المذهب كثيرة والمذهب وهو ما مر من قول الشارح والاصل المخرج عن السعدى ان اقرار
 الاب لولده الصغير بعين ماله تملك ان أضاف ذلك الى نفسه فانظر قوله بعين ماله وقوله لولده
 الصغير فهو بشرط الى عدم اعتبار ما يعهد به العبرة للفظ اه قلت ويؤيده ما مر من قوله ما في

وان لم يقبضه لانه في يده
 الا ان يكون مما يحتمل القسمة
 فيستعطف قبضه مقررا اه
 للاضافة تقدير الكس لا يحتاج الى التسليم كما اقتضاه
 المستفاد اقر لاخر بعين
 ولم يقبضه الكس من المعلوم
 الكس من الناس انه ملكه
 فهل يكون اقرارا أو غمليكا
 ينبغي الثاني فراجع فيه
 شرائط التملك فراجع
 (قال في غمليكا ألف)

فقال عندي وتامل ويسد فادمنه أيضا انه لو سال القاضي المدعي عليه عن جواب الدعوى
فقال عندي يكون اقرارا بالمدعى وقد نص عليه السبكي من أئمة الشافعية ولا ياباه قواعدا
تأمل اه (قوله فهو هبة لا اقرار) أى لان ماله أو ماله ماله يتبع ان يكون لا تخفى ذلك
الحال فلا يصح الاقرار واللفظ يحتمل الانشاء فيجعل عليه ويكسبه (قوله كان اقرارا
بالشركة) قال المحمدي لو قال له فى مالى ألف درهم أو فى دراهمى هذه فهو اقرار ثم ان كان مديرا
فوديعة ولا ينسرك اه فكان عليه ان يقول أو بالوديعة (قوله بخلاف الاقرار) فانه
لو كان اقرارا لا يحتاج الى التسليم والافاضة أن يقول بخلاف لو كان اقرارا كان الاوضح
فلا بد منه من التسليم (قوله والاصل انه متى أضاف المقر به الخ) فبني تقييده بما إذا لم يأت بالفظ
فى كتابه لم يما قبله (قوله كان هبة) لان اضافته الى نفسه تنافى جملة على اقراره الذى هو اخبار
لانشاء فيجعل انشاء فيكون هبة فتشترط فيه ما يشترط فى الهبة مخ اذا قال اشهد وانى
قد أوصيت فلان بآلى وأوصيت أن أقسم لفلان فى مالى ألفا فالاولى وصية والاخرى اقرار وفى
الاصل اذا قال فى وصيته سدس دارى فلان فهو وصية ولو قال فلان سدس فى دارى فأقرار
لانه فى الاول جعل لفسدس دار جميعها مضاف الى نفسه وانما يكون ذلك بقصد التملك وفى
الثانى جعل لداون نفسه ظرفا لفسدس ٣ الذى سماه كان اقرارا وانما يكون داره ظرفا لذلك
الفسدس اذا كان السدس مملوكا فلان قبل ذلك فيكون اقرارا لمالوك انشاء لا يكون ظرفا
لان الدار كلها فلا يكون البعض ظرفا للبعض وعلى هذا اذا قال له ألف درهم من مالى فهو
وصية استحسانا اذا كان فى ذكر الوصية وان قال فى مالى فهو اقرار اه من النهاية فتقول
المصنف فهو هبة أى ان لم يكن فى ذكر الوصية وفى هذا الاصل خلاف كما ذكر فى المنع وسما فى
مستقرقات الهبة عن البرزانية وغيره الذين الذى على فلان ان اقرارا واستكاه
الشراح هناك وأوضحه سمدى والدغة راجعه (قوله ولابد) أى على منطوق الاصل
الذى كورفان الاضافة موجودة ومع ذلك جعل اقرار السكن الاضافة فى الظرف لا المظروف
وهو المقر به (قوله ما يبق) أى فانه اقرارا وكذا ما فى منزلى ويدخل فيه الدواب التى يمتنعها فى
النهار وتاوى اليه بالليل وكذا العبيد كذلك كما فى التاتر خانية (قوله لانم الاضافة نسبة) أى فانه
اضاف الظرف لا المظروف المقر به كما علمت يعنى ان الاضافة هنا كالاضافة لاحتمال ان البيت
أو الصندق أو الكيس ملك غيره ومضى الايجاب المراد بالبيت ما ياب اليه بالبيت
وهو كان ملكا أو اجارة أو عارة أو غير ذلك والمقر به هنا ما فى البيت وهو غير مضاف أصلا فيكون
قوله ما فى بيتى اقرارا لتلك الكاهدم وجود اضافة المقر به الى ملكه بل جعله مظروفا فمضاف
اليه نسبة (قوله ولا الارض) عطف على ما قبله أى لا يرد على عكس القاعدة قوله الارض
وهو انه اذا لم يرضه كان اقرارا وانما لا يرد دلها على الاصل المتقدم اذا اضافة فيه الى ملكه
ثم نقلها الى المنع عن الخاتبة على انما تملك ثم نقل عن المفتى تطهيرها على انما اقرارا وكذا نقل
عن الفتية ما يفتى بذلك حيث قال اقرارا بالولد الصغير به يضمن ماله تملك ان اضافته الى
نفسه فى الاقرار وان أطلق فأقرارا كما فى سدس دارى وسدس هذه الدار ثم نقل عنها ما يفتى فيه ثم
قال قلت بعض هذه القروع بقضى التولية بين الاضافة وعدة ما يفتى فيه ان المسئلة خلافا

فهو (هبة لا اقرار) ولو علم
بني مالى أو بنى دراهمى كان
اقرارا بالشركة (فلا بد)
احصة الهبة (من التسليم)
بخلاف الاقرار والاصل
انه متى أضاف المقر به الى
ملكه كان هبة ولا ردماق
بني لانم الاضافة نسبة
لاملاك ولا الارض التى
حدودها كذا اطفه الى
فلان فانه هبة

٣ قوله الذى سماه كان فلان
هكذا جاءه والذى فى حاشية
والدرجة الله تعالى الذى
كان فلان يحذف سماه
فليجرب اه معناه

وعشرون ألفا أقل من مائة ألف وقد أمكن اعتبار الأقل فلا يجب الا كثرو بلزم أيضا
 اختلال المسائل التي بعده كما هي فيقال لو خمس زيدا مائة ألف ولو سـدس زيدا ألف ألف وهكذا
 بخلافه على ما مر فتدبر (قوله وهكذا يعتبر نظيره أبدا) أي كلما زد معطوفا بالواو زيد عليه
 ما جرت به العادة إلى ما لا يتناهى كافي الجبر وفيه والمعتبر الوزن المعتاد في كل زمان أو مكان
 والنصف مجهول يرجع إليه فيه والبضعة الثلاثة ١١ فلو قال عشرة وثيف فالبين في النصف
 إليه فان فسره باقل من درهم جاز لان النصف مطلق الزيادة ولو قال بضع وعشرون في البدائع
 البضع في عرف اللغة من الثلاثة إلى التسعة فيحمل على الأقل للتيقن وفي البرزخية البضعة
 النصف (قوله لان على الايجاب) قال الاتفاقى أما قوله على فانما كان اقرار بالدين بسبيل
 لا قضاء وان لم يذكر الدين صريحا لان كلمة على تستعمل في الايجاب ومحل الايجاب الذمة
 والثابت في الذمة الدين لا العين فصار اقراره بالدين مقتضى قوله على والثابت اقضاء كالثابت
 نصا ولو نص فقال اقلان على ألف درهم دين كان. اقرار بالدين لا بالعين فيكذلك هما ١١ (قوله
 وقبلي للضمان غالبا) قال الاتفاقى لان قوله قبلي وان كان يستعمل في الايجابات والامانات يقال
 اقلان قبلي ودعوى وقبلي أمانة غاب استعماله في الايجابات والمطلق من الكلام ينصرف الى
 ما هو الغالب في الاستعمال ١١ قال الزمخشري كل من قبل بشئ مقاطعة وكتب عليه بذلك
 كتابا فالكاتب الذي يكتب هو القبلية بالفتح والعمل قبالية بالكسر لانه صناعة ١١ وفي بعض
 النسخ وقبل عوض وقبلي (قوله وصديق وصل به هو ودعية) أي بان بقوله على ألف درهم
 ودعية فلا تكون على الاطلاق وكذا لو قال أردت به الودعية متصلا عيني (قوله لانه يحتمل
 مجازا) وذلك لان لفظ على وقبلي ينشأ عن الوجوب وهو متحقق في الودعية اذ حفظها
 واجب فقوله له على كذا أي يجب له على حفظ كذا فاطلق محل وجوب الحفظ وهو المال وأراد
 الحال فيه وهو وجوب حفظه وأما قبلي فقد تقدم انه استعمل في الامانة ط (قوله لتقرر
 بالسكوت) فلا يجوز تعميير به بذلك كسائر المعينات من الامانة والشرط ط (قوله عندي)
 أي له عندي وكذا يقال في الجميع (قوله غلابا يعرف) لان الكل اقرار يكون الشيء في يده وإذا
 يكون أمانة لانه فيكون مضمونا وقد يكون أمانة رهـ ذهـ ألقهـ ما وفي كناية الخـ يريه عن
 التارخائية لفظه عندي للودعية كنهه بقرينة الدين تكون كقالة وفي الزايعي مطالعة
 يحتمل العرف وفي العرف اذا قرن بالدين يكون ضمنا وقد صرح قاضي خان بان عنه اذا
 استعملت في الدين يرايه الوجوب ١١ (أقول) وكأنه في عرفهم اقرار بالامانة أما العرف
 اليوم في عندي ومعنى للدين يمكن ذكر واعله أخرى في عدم اعتبار عرفنا قال المقدسي لان
 هذه المواضع محل العمل لا الدين اذ محله الذمة والعين يحتمل أن تكون مضمونة وامانة والامانة
 أدنى فحمل عليها والعرف يشهد له أيضا فان قيل له على مائة ودعية دين أو دين ودعية لا تثبت
 الامانة مع انه أقلهـ ما أجب بان أحد اللفظين اذا كان للامانة والاستعمالين فاذا اجتمع في
 الاقرار يرجح الدين ١١ أي بخلاف اللفظ الواحد المحتمل لمعنيين كما هنا تأمل قال الخبر الرمي
 والظاهر في كلمة عندي انه عند الاطلاق للامانة ولذا قال في التارخائية انها بقرينة الدين
 تكون للكنافة وبستهناد من هذا انها بقرينة الغيب تكون له كالمقال غصبت متى كذا

وهكذا يعتبر نظيره أبدا (و) لو
 قال له (على أو) له (قبلي)
 فهو (اقرار بالدين) لان على
 لا ايجاب وقبلي للضمان غالبا
 (وصديق وصل به هو
 ودعية) لانه يحتمل مجازا
 (وان فصل لا) بصديق
 لتقرر به بالسكوت (عندي
 أو معي أو في يدي أو) في
 (كبي أو) في (صديق)
 اقرار بالامانة (علا
 بالعرف) (جميع مالي أو ما
 أملكه له) أو له من مالي أو
 من دراهمي كذا

مر كب يذ كر بعده الدرهم بالنصب عنثرون مخ (قوله ولو خفضه لزمه مائة درهم) كذا
 روى عن محمد وان قال كذا كذا درهم بالخفض لزمه ثلثمائة والتوجيه في غاية البيان (قوله
 وفي درهم الخ) أي بالتصغير وكذا الوصف الدنيار يلزمه ثلثمائة لان التصغير يكون أصغر الخ
 ولا استحقاق ونقطة الوزن فلا ينقص الوزن بالثقل ط (قوله) أو درهم عظيم ان لزمه درهم
 لان الدرهم مع ما لم يعلم القدرة لا يزيد اذ قدره بقوله عظيم لانه وصف ا ه تبين حال المندس يندفي
 اذا كانت الدراهم مختلفة ان يجب من أعظمها عمل بالوصف المذكور حوى (قوله والمعتبر
 الوزن المعتاد الاجمعة) قال صاحب الهداية وينصرف الى الوزن المعتاد أي بين الناس وذلك
 لان المطابق من الاقفاص ينصرف الى المعتاد وهو غالب نقد البلد ولا يصدق في أقل من ذلك
 لانه يريد الرجوع عما اقتضاه كلامه قال في تحفة الفقهاء ولو قال على ألف درهم فهو على
 ما يتعارفه أهل البلد من الاوزان والعدود ان لم يكن شيئا متعارفا يحمل على وزن سبعة فانه
 الوزن المعتاد في الشرع وكذلك في الدنيار يعتبر المماثل في الاقي موضع متعارف فيه بخلافه
 ا ه شلبي وفي الكافي وان كان نقد البلد مختلفا فهو على الأقل من ذلك ا ه ولا يصدق
 ان ادعى وزنا دون ذلك ا ه ينصرف فقوله الاجمعة ان أي رديها البيان فالامر ظاهر وار لم
 يكن بياننا فالحجة عرف البلدة تدبر ط (قوله وكذا كذا درهما) بالنصب (قوله أحد عشر)
 لانه ذكر عددين منهم م يزدون صرف العطف وأقل ذلك من العدد المفسر أحد عشر واكثره
 تسعة عشر والاقل يلزمه من غير بيان والزيادة تنق على بيانه مخ و بالخفض ثلثمائة وفي كذا
 وكذا درهما وكذا كذا دنيار عليه من كل أحد عشر وفي كذا كذا دنيار ودرهما أحد عشر
 منهم ما جمعا ويسمى ستة من الدراهم وخمسة من الدنانير احتياط ولا يعكس لان الدراهم أقل
 مائة والقياس خمسة ونصف من كل لكن ايسر في انقذه ما يدل على العكس غاية البيان ملخصا
 (أقول) لكن مقتضى الاحتياط ان يلزمه دنيار واحد وعشرة دراهم لانه أقل ما يصدق عليه
 القول المذكور كور تامل (قوله لان نظيره الخ) لو قال لان أقل نظيره واحد وعشرون لكان أولى
 قال في المخ لانه فصل بينهما بصرف العطف وأقل ذلك من العدد المفسر أحد وعشرون واكثره
 تسعة وتسعون والاقل يلزمه من غير بيان والزيادة تنق على بيانه ا ه (قوله ولو ثلث) بان قال
 كذا كذا كذا درهما (قوله اذ لا نظيره) وما قيل نظيره مائة الف الف فسم وظاهر لان الكلام
 في نصب الدرهم وتعيين هذا العدد مجرور ولا ينظر هل اذا جره لزمه ذلك وظاهر كلامه لا (قوله
 تحمل على التكرار) أي تكرار لفظ كذا الاخير (قوله زيد الف) فيجب ألف ومائة وأحد
 وعشرون لانه أقل ما يعبر عنه بأربعة اعداد مع الواو ط عن أبي السعود (قوله ولو خمس
 زيد عشرة الا ف) هذا حكمه العيني بالفاظ يندفي لكنه غلط ظاهر لان العشرة آلاف تنتركب
 مع الالف الواو فاقال أحد عشر الف فتمد الواو التي تعبرمها جأمكن وهما ممكن فاقال
 أحد وعشرون ألفا واثنا واحد وعشرون درهما ثم قوله ولو سدس الخ مستقيم سائحا
 أي بان يقال مائة ألف واحد وعشرون ألفا واحد وعشرون درهما وكذا الو سبع زيد قبله
 ألف ألف وما ذكره أحسن من قول بعضهم قوله زيد عشرة آلاف فانه يضم الالف الى
 العشرة آلاف فيقال أحد عشر ومائة الف وستمائة الف وعشرة آلاف الخ ا ه لان احد

ولو خفضه لزمه مائة درهم
 وفي درهم أو درهم
 عظيم درهم والمعتبر الوزن
 المعتاد الاجمعة زباني
 (وكذا كذا) درهم (أحد
 عشر وكذا) كذا أحد
 وعشرون لان نظيره الواو
 احد وعشرون (ولو ثلث) بلا
 واو فاحد عشر اذ لا نظيره
 يحمل على التكرار (ومعها
 ثمانية واحد وعشرون وان
 ربيع) مع الواو (زيد ألف)
 ولو خمس زيد عشرة آلاف
 ولو سدس زيد مائة ألف ولو
 سبع زيد ألف ألف

ان يلزمه عند الامام عشرة اذهى الكعبة عنده ولو قال له على شئ من الدراهم او من دراهم
ففيه ثلاثة قلت وعلى تقدير من تبعه ضيقة لا يظهر مقتضى (قوله لا يمينه الخ) بان قال مال
عظيم من الذهب او قال من الفضة لزمه النصاب من المقربة ومن الابل أخذ نصابها ايضا فان
قال من ثياب أو كتب اعتبر النصاب بالقيمة (قوله ومن خمس وعشرين من الابل) أى ولا
يصدق فى أقل من خمس وعشرين لو قال مال عظيم من الابل (قوله لا يمينه الخ) أى نصاب يؤخذ من
جنسه) جواب - وقال حاصله ان أدنى نصاب الابل خمس فانه يؤخذ فيه اشاة وحاصل الجواب
ان مادون الخمس والعشرين من الابل لا يجب فيه الزكاة من جنسه وان رجعت فيه الزكاة
وتزير ذلك ان الخمس من الابل وان كانت مالا عظيما فظمه لما لا يكتفى بفصله جهتان جهة
الغنى فليكنها فاجبنا الشاة فيها واجهة عدم العظم الحقيقي فقلنا بعدد ما جواز صدقة فيها منها
أفاده الجوى والظاهر انه يعتبر فى البقرة والغنم نصابها المذاين بهما الكاية فتقدم الخ ط (قوله
ومن ثلاثة نصب فى أموال عظام) لان أقل الجمع ثلاثة فلا يصدر فى أقل منه لثقتين به وبغنى
على قياس قول الامام ان يعتبر فيه حال المقر منح وفى الذخيرة ولو قال مال نفيس او كريم أو
خطير او جليل قال الناطقى لم أجده منصوصا وكان الجرجاني يقول يلزمه مائتان وروى ابن
ساعة عن أبى يوسف انه اذا قال على دراهم مضاعفة فعليه ستة دراهم لان أدنى الجمع ثلاثة
وضعهما ستة ولو قال دراهم مضاعفة فله ستة عشر درهما لان مضاعفا لثلاثة الجمع
واقله ثلاثة قصص من تسعة ومضاعفة التسعة ثمانية عشر ذكره الشافعى (قوله ثلاثة) لانها
أدنى الجمع (قوله عشرة) عند الامام وقال النصاب والاصل ان رعاية الكثرة واجبة لكنه اعتبر
العرف لغة وهما اعتبارا شرعا (قوله لانها ثمانية اسم الجمع) الاضافة للبيان أى نهاية اسم هو
الجمع وهو دراهم - ثم اذ هو جمع دراهم - وليس المراد اسم الجمع المصطلح عليه كالا يفتى بمعنى ان
العشرة أقصى ما يذكر بالفظ الجمع فكان هو الاكثر من حيث اللفظ فيصرف اليه وهذا عند
أبى حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يصدق فى أقل من نصاب والاصل فيه ما قد ثامن ان رعاية
الكثرة واجبة الخ وهو أول ما يصدر على جمع الكثرة أماته ليل الشارح فهو - ثم ان العبرة
لاقل ما يصدر لفظ لانها يمينه اذهى مشكوكه والمال لا يثبت بالشك فذهبنا ما قلنا تأمل
(قوله وكذا دراهم درهم) أى لا يصدق فى أقل من درهم - ثم فى قوله له على كذا درهم لانه تفسير
للمهم كذا فى الهداية وفيه ما سبق من مخالفة العطف قال الانصافى وبغنى أن يلزمه فى هذا
احد عشر لانه أول العدد الذى يقع عليه منه ويا هذا نقل عن أهل اللغة لا يصدق فى يمينه
بدرهم والقياس فيه ما قاله فى مختصر الاسرار اذا قال له كذا درهم ماله يلزمه عشرون لانه
ذكر جملة وتفسيره درهم من منصوب وذلك يكون من عشرين الى التسعين فيجب الأقل وهو
عشرون لانه متيقن اه - ومنه لفظ الشربلالية وفى المراج وان قال كذا درهم - الزمته
عشرون وان قال كذا درهم - بانخفض لزمه مائة وان قال كذا درهم - بالرفع أو بالكون لزمه
درهم - واحد لانه تفسير للمهم (قوله على المعقد) لان ما فى المدة مقدم على ما فى الفتاوى
شربلالية وفى التهمة والذخيرة درهم - لان كذا كناية عن العدد واقوله اثنتان اذا الواحد
لا يعد حتى يكون معه شئ وفى شرح المختار قبل يلزمه عشرون وهو القياس لان أقل عدد غير

لوفيه (من الذهب والفضة
ومن خمس وعشرين من
الابل) لان أدنى نصاب
يؤخذ من جنسه (ومن
قدر النصاب قيمة فى غير مال
الزكاة ومن يؤخذ نصيب
أموال عظام) ولو لم ير غير
مال الزكاة اعتبر قيمته الكما
وفى دراهم - ثم ثلاثة (ر) فى
(دراهم) أو دينار أو ثياب
(كثيرة عشرة) لانها ثمانية
اسم الجمع (وكذا درهمها
درهم) على المعقد

بالمتيقن الا يرى انه لو قال لا أدري له على سدس أو ربع فانه يلزم الاقل وسأقي ما يوضح ما ظهر لي
 وفي المقدسي له على عبد أو قال له شريكه أو جب أبو يوسف قيمة وسط في الاول والوسط في الثاني
 ومحمد ابيان فيه ما لو قال له عشرة دراهم ودان أو قيراط فهمان الدراهم وفي الخاتمة له على
 ثوب أو عبد صبح وبقي بقيه وسط عند أبي يوسف وقال محمد القول له في القيمة وفي الاشياء
 الاقرار بالجهول صحيح واعترضه الجوى بما في الملتقط اذا قال على دار أو شاة قال أبو يوسف يلزمه
 الضمان بقيمة المقربة والقول قوله وقال بشر يجب الشاة اه ويمكن الجواب بنسخ الاشياء على
 قول الامام والخاتمة والملتقط على قول غيره واما المراد بالوسط أو القيمة من أقل المقربة لانه مقرر
 باحدهما المهم لا بالآخرين وحينئذ تخلف بشر ان نفي كذا يخط العلامة السامحاني (قوله كنى
 وحق بان قال على اقلان شيء أو حق لان الحق قد يلزم مجبه ولا بان ينافي ما لا ويجرح جراحة أو
 تنفي عليه باقية حساب لا يعرف قيمته ولا ارشها ولا ندرها كما في العيني ولو قال في قوله على حق
 اردت به حق الاسلام لم يصدق مطلقا سواء قاله موصولا أو مقصودا ولا هو ظاهر كلام الزبلي
 والعيني وان كفاية لانه خلاف العرف فاذا بين بغير ذلك كان رجوعا فلا يصح وعليه المقول كما
 في التبيين وفي تسكملة فأنى زاده انه اذا وص له صدق وان فصل له لا يصدق وعليه مشي في
 اشترائية ونقله الجوى وكذا نقله صاحب الكفاية عن المحيط والمسألة كما في الشلبي قال
 السيد الجوى بقي لومات قبل البيان توقف فيه الشيخ الحانوتي قال العلامة الشرنبلالي
 وبقي ان يرجع فيه لا ورثة اه وفيه ان الوارث اذا كان لا يعلم كيف يرجع اليه فليجوز
 بالمثل وفيه ان الوارث قد يعلم بالرجوع اليه لاستكشاف ما عنده فان علمه ووافق على ما قال
 العلامة المقدسي ينبغي ان يصدق في حق الشفعة والقطر ونحوه اه (قوله والقول للمقرر
 مع حاشية لانه المنكر) ولانه كما كذب فيما بين وادعى شيئا آخر بطل اقراؤه بتكذيبه وكان القول
 للمقرر فيما ادعى عليه اه (قوله ولا يصدق في اقل من درهم في على مال) لان مادونه من
 الكسور ولا يطابق عليه اسم المال عادة وهو المعتمد زبلي ومثله في الهداية وهذا استحسن
 وفي القياس يصدق في القليل والكثير كما قال القدوري قال ط وظاهر البحر انه يلزمه درهم
 ولا يجبر على البيان وعبارته ولو قال لانه ان على دار او عبد لا يلزمه شيء أو مال قليل أو درهم عظيم
 أو درهم يلزمه درهم (قوله ومن النصاب) معطوف على قوله من درهم وكذا المعطوفات بعده
 (قوله أي نصاب الزكاة) لانه عظيم في الشرح حتى اعتبر صاحب غنياء أو جب عليه وهو مادة
 النقر وفي العرف حتى يعقبن الاعتناء عادة منح (قوله وقبل ان المقر في الخ) قال في
 المنح والاصح انه على قوله مبني على حال المقر في الفقر والغنى فان القليل عند الفقير عظيم
 واضعف ذلك عند الغنى ليس بعظيم وهو في الشرع متعارض فان المائتين في الزكاة عظيم وفي
 السرقه والمهر العشرة عظيم فيرجع الى حاله كذا في النهاية (قوله في مال عظيم) معطوف على
 قوله في على مال المعمول لم يصدق فيه العطف على معمولين لعمامتين مختلفين وهو لا يجوز
 والاولى ان يقول ولزم في على مال درهم وفي على مال عظيم نصاب وحينئذ فبقية العطف على
 معمولين لعمام واحد تأمل واعلم أن المال القليل درهم فاذا قال في له على مال عظيم وسئل
 البيان فقال لا قليل ولا كثير لزمه مائتان لانه ما قال لا قليل لزمه الكثير كذا عن محمد وبظهر لي

كنى وحق (بني قيمة) كذا
 وجوزة لا بما لا قيمة له ككتابة
 حنطة وجلد مائة صبي
 حر لانه رجوع فلا يصح
 (والقول للمقرر مع حاشية)
 لانه المنكر ان ادعى المقر
 له أكثر منه ولا قيمة
 (ولا يصدق في اقل من
 درهم في على مال ومن
 النصاب) أي نصاب الزكاة
 في الاصح اختيار وقبل ان
 المقر قبل ان نصاب السرقه
 وصح (في مال عظيم)

بان قوله يقال له بين المجهول مرتبط بصحة الاقرار مع جهالة المقر به لانهما الصحة في جهالة
 المقر له ولا مانع من حمله على ذلك لانه علم المثلث بانه اقرار للمجهول ولا يفتقر لدلان فائدة الجبر
 على البيان وصاحب الحق بمجهول وكان الواجب ذكر هذه المسئلة في أثناء شرح قوله ولو اقر
 بمجهول صح ليوافق كلامه كلامهم ومراهم امه وحاصله ان ما ذكره صاحب الدرر
 من الجبر انما هو فيما اذا جهل المقر به لا المقر له لقول المجازي لانه اقرار للمجهول وانه لا يفتقر
 لان فائدة الجبر على البيان ولا يجبر على البيان لانه انما يكون ذلك لصاحب الحق وهو بمجهول
 (فرع) لم يذكر الاقرار العام وذكره في الجبر وفي المنع وصح الاقرار بالعلم كافي يدي من قبل او
 كثيرا وعبداء ومتاع اوجيب ما يعرف في اوجيب ما يغيب الى لقان وان اختلفا في عين انما
 كانت موجودة وقت الاقرار ولا فالقول قول المقر الا ان يقيم المقر له البينة انما كانت
 موجودة في يده وقته واعلم ان القبول ليس من شرط صحة الاقرار لكنه يرتد بقره المقر له
 صرح به في الخلاصة وكثير من الكتب المعتددة قد مثل كل المصنف بشأه في هذا القول
 العمادي وقاضى خان الاقرار للغائب يتوقف على التصديق ثم اجاب عنه ويبحث في الجواب
 الرملي ثم اجاب عن الاشكال بما حاصله ان اللزوم غير الصحة ولا مانع من توقف العمل مع صحته
 كبيع الفضولي فان توقف لزومه لاصحته فالأقرار للغائب لا يلزم حتى صح اقراره اغيره كالا يلزم
 من جانب المقر له حتى صح رده وأما الاقرار للهاضر فيلزم من جانب المقر حتى لا يصح اقراره
 اغيره قبل رده ولا يلزم من جانب المقر له فيصح رده وأما الصحة فلا شبهة فيما من الجانبين بدون
 القبول وقد مناشا من ذلك فارجع اليه (قوله ولزمه بيان ما جهل) أي يجبر عليه اذا امتنع
 كافي الشئ لانه لزمه الخروج عما وجب عليه بالاقرار لان كثيرا من الاسباب تصح مع
 الجهالة كالغصب والوديعة لان الانسان يغصب ما يصادف ويودع ما عنده من غير تحري في
 قدره وجنسه ووصفه فيحصل عليه حتى لو نسيه بالبيع أو الاجارة لا يصح اقراره لان هذه
 العقود لا تصح مع الجهالة فلا يجبر على البيان فيلزمه فيلزمه قال العلامة الحلي الرملي اقول به
 استخرجت جواب حادثة الفتوى كرم وقف استهلك العامل عليه حصصة الوقف مدة سنتين
 أو مات العامل وأقر ورثته باستهلاك ثمرته في السنتين المعينة اقرارا بمجهول في الغلة فاجبت
 بانهم يجبرون على البيان والقول لهم مع الحلف الان يقيم المتولى يثبته كثر قتال امه وقال
 أيضا ذكر صاحب الجبر في البيع في شرح قوله وان اختلفت التقود فسد البيع ولو اقر بغيره
 دنائير جروفي البلد التقود مختلفة جرو لا يصح ببيان بخلاف البيع فانه ينصرف الى الاروج
 امه ولا ريب ان معنى قوله لا يصح ببيان أي لا يثبت به شيء ببيان بخلاف البيع فانه يثبت
 الاروج بدون بيان ان صحة الاقرار بالمجهول مقررة وعليه البيان تأمل وفي المقدمة ولو بر
 الغصب في اقرار أو خمر سلم صح لانه مال فان قبل الغصب اخذ مال متقوم محرم بغير اذن المالك
 على وجهه يزيل يده وهو لا يصدق على العقار وخمر المسلم واجب بان ذلك حقيقة وقد تنكر
 بدلالة العادة في غير مطلب سواه عين في هذه البلدة او غيرها ولو قال الدار التي في يد فلان صح
 بيانه ولا تؤخذ من يده ولا يضمن المقر شبهة لانه اقر بغصبها وهي لا تضمن بالغصب امه (اقول)
 وانما يلزمه بيان ما جهل هذا اذا لم يمكن الحكم عليه من الخارج اما اذا امكن فلا ويجزم عليه

(ولزمه بيان ما جهل)

ماتة وما دونه وما زاد عليه - فهو ولا يخصص كذا في جواهر الاخلاطى وقد مناه في الشهادات
(قوله فيصيح) لان صاحب الحق لا يمدونه من ذكره وفي مثله يؤمر بالتدكر لان المقر قد ينسى
صاحب الحق منغ وهذا قول الناطقي وقال السرخسي انما انظر ايضا (قوله ولا يجبر على
البيان) أى ان غشت اولاد الزبلى ويؤمر بالتدكر لان المقر قد ينسى صاحب الحق وزاد في
غاية البيان انه يحلف لكل واحد منهم - ما اذا ادعى وفي النادر خاتمة ولم يذكر انه يستحلف لكل
واحد منهم - ايمنا على حدة بعضهم - ثم قالوا نعم ويبدأ القاضي بين أيهما شاء او يتفرع وإذا حلف
لكل لا يتخلون ثلاثة أوجه - ان حلف لاحدهم - ما فقط يقضى بالعبء - لا لا آخر فقط وان نكل
هما - ما يقضى به وبقيمة الولد بينهما نصفين سواء نكل اهما - اجملة بان حلفه القاضي اهما عيننا واحدة
أو على التعاقب بان حلفه لكل على حدة وان حلف فقد برى عن دعوة كل فان أراد أن يصطالحا
وأخذ العبد منه - اهما - لا في قول أبي يوسف الاول وهو قول محمد كما قبل الحالف ثم رجع أبو
يوسف وقال لا يجوز اصطلاحهما بعد الحلف قالوا لا رواية عن أبي حنيفة - اه (أقول)
والخاص - بل ان قول الشارح ولا يجبر على البيان موافق لما في البحر والزبلى والعيني وشرح
السيد الجوى ويخالفه ما في الدرر عن الكافي حيث قال وار لم يقنعش بان أقر أنه عصب هذا
العبد من هذا أو من هذا فإنه لا يصح عنده شمس الأئمة السرخسي لانه اقرار للعجول وقيل
يصح وهو الاصح لانه يفتي - ووصول الحق الى المستحق لانهم اذا اتفقا على أخذ منه فلهما حق
الاخذ وقاله بين الجهول لان الاجمال من جهة كمالوا عتق أحد عبيديه وان لم يبين أجرة
القاضي على البيان ايضا لا الحق الى المستحق - اه وكلام الشرح بلالية يفتي - وهو موافق لما في
الدرر من انه يجبر على البيان حيث قال قوله كمالوا عتق أحد عبيديه يعنى من غير تعيين أملوا عتق
أحدهما بعينه ثم نسبته لا يجبر على البيان كافي المحيط - اه (وأقول) قوله لان الاجمال الخ هكذا
في الهداية وعامة الشرح فاطمة بطوا هذا الكلام على صحة الاقرار للعجول وصاحب
الدرر ظن انه من شرط الاقرار بالجوهول وليس كذلك كما يظهر لمن نظر نظر التدبر في كلام
صاحب الكافي ايضا وقد سبق انه لا يجبر على المقر ايمان المقر له عند كونه مجبور لا غير متفاحش
فاللائق عليه ان يأتي بهذا الكلام في شرح قوله ولزمه بيان ما جهل (أقول) وانما يجبره القاضي
على البيان فيما اذا عتق أحد عبيديه من غير تعيين لان الظاهر من حال المقر هو انه لم يلق
الذى أقر به فيجب عليه البيان لا يقال انه تقدم عنه - قد قوله أو مجبور ان المقر قد يتألم
لا يدري قيمته أو يجرح جراحة لا يمل انهم انا نقول ان ذلك احتمال اعتمدهم به مثلك - بتصحيح
الاقرار بالجوهول ولا يلزم من ذلك ان يسمع قوله لا أدري في جميع ما أقر به بل على القاضي ان
يقعد على ظواهر الحال ولا يصدق فيه ما هو محتمل (قوله بلهالة المدعى) أى فيما هو اولاه قبل يودى
الى ابطال الحق على المستحق والقاضي انما نصب لايصال الحق الى المستحقه لا لابطاله - اه منغ
(قوله بحر) تمتع امارته ولكل منهم ان يجانه (قوله نقل في الدرر امكن باختصار محمل
كأينته عزمى زاده) ليس في كلامه اختصار محمل بل زيادة مضرة ذكره في غير موضعها وقد سمعت
عبارة وصدورها لم يصح الاقرار للعجول اذا غشت جهة التمهان بقول هذا العبد لولا احد من
الناس لان الجهول لا يكون مضطرا وان لم تقنعش الى آخر ما قدمنا عنها واعترضه عزمى زاده

فيصح ولا يجبر على البيان
بلهالة المدعى بحر ونقله
في الدرر امكن باختصار
محمل كأيته عزمى زاده

خطا والمعتوه كالصبي ويدل على تخصيصه بالعبد قول الشارح والاف بعد عتقه أي اليبك
 اقرار العبد المحجور بمحذوق ودل على حال فانه لا ينفذ عليه في الحال لانه وما في يده لمولاه والاف اقرار
 حجة قاصرة لانه عدى لغير المقر فلا ينفذ على مولاه فان عتق سقط حق المولى عنه فنفسه اقراره
 على نفسه والاولى أن يعبر بدل المحجور بالعبد وأن يؤخره بعد قوله الا في صح (قوله بعد
 وقود) أي عمالة منه كما ذكرنا فيصح للعالم وقوله والأي بان كان عفا فيه تهمة (قوله بعد
 عتقه) أي متأخر المؤاخاة به الى عتقه وكذا المأذون رعاية لحق المولى عتق (قوله ونائم)
 قد صير ذا كافي قبله وبعد بيان المحترقات (قول: أو مجعول) انما يصح اقراره لان الحق قد
 يلزمه مجعولا بان انفسه لا يدري قيمته أو جرح جرحه لا يعلم ارشاه والضمير في صح يرجع
 لا اقرار المعلوم من أقر (قوله لان جهالة المقر به لا تضر) كما اذا أقر أنه غصب من رجل مالا
 مجعولا في كس أو أودعه مالا في كس صح الغصب والوديعة وثبت حكمهما لان الحق قد
 يلزمه مجعولا لا (قوله الا اذا بين سببا انضمر الجهالة كسب) أي لو قال له من من داري غير
 معين ولا معلوم مستدركه لاني قد كنت بعته ذلك لا يصح لأن البيع المجعول فاسد وكذا لو كان
 الاقرار باجارة كذلك واعلم ان المقر بالمجعول نارة يطلق ونارة بين سببا لا تضر الجهالة
 كالغصب والخيانة ونارة بين سببا انضمر الجهالة فالاول يصح ويجعل على ان المقر به لزمه بسبب
 لا تضر الجهالة والشأن ظاهر والمثالث لا يصح الاقرار به كإببيع والاجارة فان من أقر أنه باع
 من فلان شيئا أو أجز من فلان شيئا أو اشتري من فلان كذا بشي لا يصح اقراره ولا يجبر المقر على
 تسليم شيء فأداه في الدرر والشر بلالية (قوله كقولك على أحدنا أن) ظاهره ان القائل
 واحد من جماعة ولو يخصصون وصدوره من أحدهم لا يعين انه هو المطالب وانه لا يجبر المتكلم على
 البيان (قوله الا اذا جمع بين نفسه وبعده فيصح) هذا في حكم المعلوم لان ما على عبده يرجع اليه
 في العتق لكن انما يظهر هذا فيما يلزمه في الحال اما ما يلزمه بعد الحرية فهو كالأجنبي فيه فاذا
 جمعه مع نفسه كان كقولك على أو على زيد وهو مجعول لا يصح جري قال في الاشياء الا في
 مستثنين فلا يصح الاولي ان يكون العبد مدبونا الثانية ان يكون مكانا فافهم (قوله وكذا
 تضر جهالة المقر له) أي قتل فائدة الاقرار له اتم اعتباره (قوله والا) أي لا تضر الجهالة ان
 لم تتفاحش على ما ذكره في الاسلام في مسوطه والساطفي واقعاته وسوى خمس الأئمة بين
 المتفاحشة وغيره في عدم الاعتبار لان المجعول لا يصلح مستحقا اذا لم يكن جبره على البيان من
 غير تعيين المدعي فلا يثبت فائدته كافي المنع قال الجوى أقول مثل شرح الهداية وغيرها
 للمفاحشة بان قال لو احدث من الناس وغيره المفاحشة بان قال لاحد دكا ووقع تردد بدرس شيخ
 مشايخنا بين أهل الدرس لو قال لاحد دكم وهم ثلاثة أو أكثر صحح وروى هل هو من الناس
 أو الاول قال بعضهم الى انه من قبيل غير المفاحشة وانضمر له بما في الخاتمة لو قال من يابعد
 من هؤلاء وأشار الى قوم معينين معدودين فانا قبل بمنع جازاه قال السامحاني وظهر لي أن
 المتفاحش مائة (أقول) لكن الذي يظهر لي أن المتفاحش ما زاد على المائة اخذ من قوالهم
 في كتاب النكاحات من الباب الرابع فيمن تقبل شهادته من الهندية عن الخلاصة ثم ادة الجنح
 لا دليلا تقبل ان كانوا يجمعون وان كانوا يجمعون تقبل نص في الصبر في حد الاحصاء

بعد وقود والاف بعد عتقه ونائم
 ومعنى عليه كعبون وسبي
 السكران ومرا الكره (بقي
 مالمولم أو مجعول صح) لان
 جهالة المقر به لا تضر الا
 اذا بين سببا انضمر الجهالة
 كبيع واجارة وأما جهالة
 المقر فتضر كقوله لا على
 أحدا فان ادبرهم جهالة
 المقضى عليه الا اذا جمع بين
 نفسه وبعده فيصح وكذا
 تضر جهالة المقر له ان ثبت
 كواحد من الناس على كذا
 والا لا كذا حد هذين على
 كذا

فرق في الاستحقاق لولد المستحقة بين الاقرار فلا يتبعها ولدها وبين الاثبات فيمتنعها ولدها
 وكذا سائر الزوائد وهو عام يشمل المستملكة وغيرها وهناك تميزها بالمستملكة فانهم ان
 القائمة يظهر بها الاقرار فيلزم رد الوعاء له ايراد الاقرار بالمال المستملكة عن المالك بنصفها لانهم غير
 مضمونة مطلقا لانها كزوائد المقصوب تأمل (قوله فلا يصح) المقرة ولو اخبرها
 للملكها قال في نور العين شريفة تولدت عنه لدها بلا تباين لدها ثم اصبحت بيعة بدها ولدها
 ولو اقر به الرجل لا والفرق انه بالبيعة يستحقها من الاصل ولذا قلنا ان الباعه يتراجعون
 فيما بينهم بخلاف الاقرار حيث لا يتراجعون فثم الحكم بامه حكم بولدها وكذا الحيوان
 اذا لم يكن بجهة كاملة بخلاف الاقرار فانه لم يتناول الولد لانه جهة ناقصة وهذا الولد يد المدعي
 عليه نفوق ذلك آخر هل يدخل في الحكم اختلاف المشايخ اه فتبين مخالفة ما فهم كلام
 المصنف وبشيء من ان تكون هذه النفوعات كلها جامعة بين قول من قال ان الاقرار اخبار
 بحق لا لاثبات وهو قول محمد بن الفضل والقاضي أبي حازم وقول من قال انه تملك
 في المال وهو أبو عبد الله الجرجاني قاله في الثمن في الامة وذكر استمضاء كل على ما قاله بمائل
 ذكرت في الفصل التاسع من الاسترواشية والحاصل ان الاقرار هل هو اخبار بحق لا التزام
 تملك في المال على ما قدمناه من الخلاف وقد عرفت ان اكثر على الاول الذي علمه الموعول
 وقد ذكرنا لكل مسائل تدل على ما قال والله تعالى أعلم بحقيقة الحال (قوله اقراره مكلف) أي
 بالغ عاقل درر قيد بالحر لان العبد المحجور عليه يتأخر اقراره بالمال الى ما بعد العتق وكذا المأذون
 له يتأخر اقراره بماله من باب التجارة كما قدمناه وكذا اذا اقر بيمينه بوجه المال لا يلزمه
 لان الاذن لم يتناول الاتجار بخلاف ما اذا اقر بالحدود ودوا المقاص لان العبد مبيع على أصل
 الحر بية في حقه ما زلعي (قوله مكلف) شرط التكليف لان اقراره الصبي والمعتوه
 والمجنون لا يصح لانعدام أهلية الالتزام الا اذا كان الصبي مأذونا له فيصح اقراره بالمال لكونه
 من ضرورات التجارة لانه لو لم يصح اقراره لايعامله أحد فدخل في الاذن كل ما كان طريقته
 التجارة كالديون والودائع والعواري والمضاربات والغصب فيصح اقراره بها لانها حقه في
 حقه ما بالبالغ العاقل لان الاذن يدل على عقله بخلاف ما ليس من باب التجارة كالمهر والجنابا
 والكفالة حيث لا يصح اقراره بالان التجارة معاملة المال بالمال والمهر بمبادلة مال بغير مال
 والجنسية ليست بمبادلة والكفالة تبرع ابتداء فلا تدخل تحت الاذن والناظم وانغمى عليه
 كالمجنون لعدم التمييز واتر السكران جائزا اذا سكر بمظنور لانه لا ينافي الخطاب اذا اقر بما
 يقبل الرجوع كالحود والخالصة وان سكر بباح كاشرب مكرها لا يلزمه شيء زلعي ولردة
 كالحود والخالصة حوى (قوله بظان) أخرجه النائم فلا يؤخذ بما أقربه في اليوم
 لارتفاع الاحكام عنه (قوله طائعا) أخرجه المكره فلا يصح اقراره ولو بطلاق وعناق كما
 تقدم اما طلاقه وعناقته فمعان (قوله ان اقراره بجنابة) أي بمال فيصح وجوبه قول المصنف
 الا في صح أي صح الحال (قوله كافر محجور) أي عبدا لانه مبيع على أصل الحرية في الحدود
 والمقاص ولانه غير متمم هذا الاقرار لان ما يدخل عليه به هذا الاقرار من المضرة أعظم مما
 يدخل على مولاه وليس هو عائدا الى الصبي والمعتوه فانه لا حد عليه ما لا يقدولان عبدا الصبي

ولا عليكها المقرلة ولو
 اعتبار الملكها (أقره محر
 مكلف) بظان طائعا أو
 عبد أو صبي أو معتوه
 (مأذون) أي من أقره
 بجنابة كافر محجور

معروف وكذا الوادعاء بالارث فبهرن المطلوب على اقرار انورث بما ذكرنا ونسأله فيها (قوله
 فتسمع عند العامة) كما في الدرر وشرح ادب القاضى والخاتمة وهذا مقابل قول المصنف
 ولا تسمع دعواه عليه (قوله لا يسمع) هذا في الاقرار بما يرتد ما فيه فلا يرتد بالرد كلرق
 والنسب فانه لو اقر به ثم ادعاه المقر له بصدقه يقبل بصدقه وط والعقد لا يلزمه مثل النكاح مما
 لا يرتد بالرد فلو قال اهاتز جتن امس فثبات لا ثم قات لي وقال هو لازم له النكاح ان
 اقراره لم يبطل اذ النكاح عقد لازم لا يبطل بل بمجرد جود احد الزوجين فيصح بصدقه بها بعد
 التكذيب فيثبت ولا يثبت بانكاره بعد اه سرى الدين ملخصا ط قال ابي الجوى
 قوله لا يسمع محله فيما اذا كان الحق فيه لواحد مثل الهبة والصدقة اما ان كان لهما مثل الشراء
 والنكاح فلا وهو اطلاق لا في محل التقييد ويجب ان يقيدها بضاها الما لم يكن المقر مصرا على
 اقراره ما سياتى من انه لا شئ الا ان يعود الى صدقه وهو مصر اه وفي الخلاصة لو قال
 لا تخر كتبت بعنك العبد لى بال الاتخر لم اشتره من نفسي كت البائع حتى قال المشتري في
 المجلس او بعده بلى اشتره من نفسي بال فوجاز وكذا النكاح وكل شئ يكون لهما جميعا فيه
 حق وكل شئ يكون الحق فيه لواحد مثل الهبة والصدقة لا ينفقه اقراره بذلك (قوله واما
 بعد القبول فلا يرتد بالرد) يعنى لانه صادر منه كذا في المال لا صدقة عن نفسه عند عدم المانع
 فيصح نعم لو صدقنا على عدم الحق صح لمائة درهم في البيع لانه طاب ربح حال ادعاه على
 آخر صدقة على ذلك فاوفاه اياه ثم ظهر عدمه بصدقه فما لم يكن عليه شئ فانظر كيف
 التصديق الا لا حق نقض السابق مع ان ربحه طيب حلال (قوله لانه اقرار آخر) اى وقد صدقه
 فيه قبله قاله العلامة عبدالمعز وفي التنازلية وفي كل موضع بطل الاقرار برد المقر له لو عاد
 المقر الى ذلك الاقرار وصدقه المقر له ان كان له اياه ذبا فقراره وهذا الاستحسان والقياس ان
 لا يكون له ذلك اه ووجه القياس ان الاقرار الثاني عين المقر به فالتكذيب في الاول
 بتكذيب في الثاني ووجه الاستحسان انه يحتمل انه كذبه بغير حق ففرض من لا غرض
 التمسك فانه قطع عنه ذلك الغرض فارجع الى تصديقه فقد جاز الحق وزهق الباطل حوى (قوله
 ثم لو انكر اقراره الثاني) اى رادعاء المقر له لكونه ملكا راها مينة عليه لا تسمع ولو اراد تحليفه
 لا يلتفت اليه للتناقض بين هذه لدعوى وبين تكذيبه الاقرار الاول (قوله قال البدیع) هو
 الاستاذ صاحب القنية فانه يعرفها بال الاستاذنا قال عبد البر يعنى القاضى البدیع وبه
 التمسح قال في البديع و ليس بصواب ط (قوله والاثنية) اى بالصواب واقره عند
 واعقده ابن المشقة وقره الشربلى (و عبارة ثلوانه انكر المقر الاقرار الثاني لا يخاف ولا تنيل
 عليه مينة للتناقض من الكذب للاقرار الاول وقال القاضى البدیع ينبغي ان تقبل مينة المقر
 على اقراره الثاني وهو الاشبه بالصواب وقال الشارح اى عبد البر ناظما له

وقد صوب القاضى البدیع قبولها * وعذرى له الوجه الصحيح المقرر

ومن اراد المزيد عليه بشرحه (قوله لا يظهر في حق الزوائد المستلزمة) فيقيد بظاهرها
 يظهر في حق الزوائد الغير المستلزمة وهو مخالف لما في الخاتمة كما قد بينا عن اوقافهم في
 الاستروضية ونقله عن اى غاية البيان وقد دم في الاستحسان نظير ما قد مناه عن الخاتمة وانه

تسمع عند العامة (وا) الوجه
 (الثاني) وهو الانشاء
 (لورد) المقر له اقراره ثم قبل
 لا يسمع ولو كان اخبر اراصح
 واما بعد القبول فلا يرتد
 بالرد ولو عاد المقر اقراره
 فصدقه لزمه لانه اقرار آخر
 ثم لو انكر اقراره الثاني
 لا يخاف ولا تقبل عليه مينة
 قال البدیع والاثنية قد رواها
 واعقده ابن المشقة وقره
 الشربلى (والمالك) ثابت
 به (بالاقرار) لا يظهر في حق
 الزوائد المستلزمة

لا تتم ولو قبض بخلاف ما لا يسم كبيت وحمام صغير من فائمه اتصح فيه وتتم بالقبض (قوله)
 والمرأ بالزوجه من غير شهود) لانه اخبار عن عقد سابق ولو كان انشاء المصاح اقرارا
 بالزوجه من غير شهود لان انشاء عقد النكاح بشرط صحته وهو من كافر قبا به (قوله)
 ولا تسمع دعواه عليه بانه اقره بشئ معين بناء على الاقرار بذلك) يعنى اذا ادعى عليه شيئا ما
 اقره به لا تسمع دعواه لان الاقرار اخبار لا سبب للزوم المقر به على المقر وقد عدل وجوب
 المدعى به على المقر بالاقرار وانه قال اطلبه على السبب لوجوبه عليه اول ومه باقراره وهذا
 كلام باطل منج وبه يظهر ان الدعوى بالشئ المعين بناء على الاقرار كما هو صريح المتن
 لا بالاقرار بناء على الاقرار فقوله بانه اقره لا يحصل له وفي الخافه ركائنه تامل (قوله به بقى)
 مقابلته انما تسمع كما في جامع الفصولين وحاصل ان الاقرار هل هو باقى في الشرع وهو انشاء في
 المعنى فيكون سببا لذلك فمن جملة انشاء ما هو هذه الدعوى ومن جعله باقيا على معناه الاصل
 لا يجوز سماعها وعليه الجهور وجميع المناشرين وهو الصحيح المول عليه كما في الخلاصة (قوله)
 لانه اخبار) أى لا سبب للزوم المقر به على المقر وهو قد عدل بسبب وجوب المدعى به على المقر
 الاقرار في مكانه قال اطلبه بالسبب لا سبب لوجوبه عليه اول ومه باقراره وهذا باطل لما علم من كلام
 مشايخنا (قوله لم يحل له) أى لا مقر له أى لا يجوز له اخذ جبر ادبانه كقرا راد لا راد لاجتماع ما في
 منزله وليس اياه عليه شئ اه بحر أى ولو كان انشاء محل اخذ كما في الدرر وماتقه في التنبه عن
 بعض المشايخ من أن الاقرار كاذبا يكون ناقلا له لا نقلا للمعقد الصحيح من المذهب الذى
 اليه يذهب (قوله نعم لوسله برضاه كان ابتداء حبة وهو الاوجه) هذا ظاهر اذا نعمد الكذب اما
 اذا كان يظن انه واجب عليه بتعين الاقتداء بعدم المحل * (فرع) * البراءة والاقرار لا يحتاجان
 الى القبول افاده السامحان (قوله) او يقول على عليه كذا وهكذا اقر به) أى انه على عليه وفي
 شرح تحفة الاقران وأجبعوا انه لو قال هذا العين ملكي وهكذا اقر به المدعى عليه يقبل (قوله)
 نعم لو أنكر الاقرار) أى وقد ادعى ما اقر به لكونه ملكه ولم ينع على مجرد اقراره لما تقدم (قوله)
 الفتوى انه لا يخلف على الاقرار بسل على المال) قال ابن القوس نعم لا يجوز ان يخلف اه
 ما اقر به قول واحد الان الصحيح ان الاقرار ليس بسبب للملك وقد عات الحكم في الاسباب
 الشرعية المتفق على سميته وان الصحيح انه لا يخلف عليها فكيف الحال في ما سميته قوله
 مرجوح اه وقبل يخلف بناء على انه انشاء ملك (قوله) وما دعوى الاقرار في الدفع) بان
 أقام المدعى عليه بينة ان المدعى اقره لاحق له قبل المدعى عليه وأقام المدعى عليه بينة
 ان المدعى اقر ان هذه العين ملك المدعى عليه فتسمع وما دعوى الاقرار بالاستيفاء فقبل
 لان تسمع لان دعوى الاقرار في طرف الاستحقاق اذا الدين يقضى بعينه ففي الحاصل هذا دعوى
 الدين نفسه فكان دعوى الاقرار في طرف الاستحقاق فلا تسمع جامع الفصولين معز بالاعط
 والذخيرة ومنه في البرازية لكن زاد فيها وقيل يسمع لانه في الحاصل يدفع اداء الدين عن
 نفسه فكان في طرف الدفع ذكره في المحيط وذ كوشخ الاسلام برهن المطلوب على اقرار المدعى
 بانه لاحق له في المدعى أو بانه ليس بعينه أو ما كانت ملكا له يدفع الدعوى ان لم يقر به لان ان

والمرأ بالزوجه من غير
 شهود) ولو كان انشاء المصاح
 (ولا تسمع دعواه عليه)
 بانه اقره (بشئ) معين
 (بناء على الاقرار) به بذلك
 به بقى لانه اخبار لا سبب
 الكذب - حتى لو اقر كاذبا
 لم يحل له لان الاقرار ليس
 ببسبب الملك نعم لوسله برضاه
 كان ابتداء حبة وهو
 الاوجه برزاقية (الان
 يقول) في دعواه (هو
 على) وأقر له بأية قول
 على عليه كذا وهكذا اقر به
 وتسمع اجابا لانه لم يحل
 الاقرار بسبب الوجوب ثم لو
 أنكر الاقرار هل يحلف
 الفتوى انه لا يخلف على
 الاقرار بسل على المال وما
 دعوى الاقرار في الدفع

يقرب به لغيره قبل حضوره فاجتمعت كلمتهم على أن لا يقول ليس من شرط صحة الاقرار وأما لزومه
ففي آخر المصنف فلم يفرق بين العدة واللازم فاستشكل في تخصيصه على العدة المجتمعة عليها كالمتم
بالزوم وأما ما أجاب به المصنف المذكور فتمسكه نظر اذ لو كان كافيه مما لا يفرق الاقرار للعائد
والغائب مع أن بينهما اقرارا في الحكم الاترى الى قوله في الثانية ولو اقر له ولد الكبير الغائب
أو اجنبى به مد قوله وأما الاقرار للغائب لا يلزم فالذى يظهر أن الاقرار للغائب لا يلزم من جانب
المقر حتى يصح اقراره لغيره كما لا يلزم من جانب المقر له حتى يصح رده وأما الاقرار للعائنه فيلزم من
جانب المقر حتى لا يصح اقراره به لغيره قبل رده ولا يلزم من جانب المقر له فيصع رده وأما العدة
فلا شبهة فيهم في الجانبين بدون القبول كما بينهم من كلامهم انتهى وفيه وبشكل على ما في
الفصول العمدية من قوله وان ادعى الرجل عينا في يد رجل واراد استخلافه فقال صاحب
اليد هذه العين فلان الغائب لا يدفع اليه من ماله قيم البيعة على ذلك بخلاف ما اذا قال
هذا ابني الصغير الفرقان اقراره لغائب توقف عمله على تصديق الغائب فلا يكون العين
مملوكة بمجرد اقرار رضى البتة فلا يدفع اليه من ماله اقراره للصبي فلا يتوقف على تصديق الصبي
فصحة العين مملوكة للصبي بمجرد اقراره فلا يصح اقراره به بذات غيره فلا يقيد التعاقب لان فائدة
التكول الذي هو كالاقرار (أقول) لا يشك ذلك فان قوله توقف عمله صريح في صحته ولكن لما
توقف عمله وهو اللزوم على تصديقه لم تدفع اليه من ماله بمجرد اقراره بالصبي عليه تأمل (قوله)
اذا ما كرهه من الزمان أى قبله من الزمان حتى لو تصرف فيه لغيره المقر له بعد ما كرهه
لا يتخذ تصرفه ويتقضى تصرفه في ملك غيره كما لو خذ من القواعد ويؤخذ من هذا الفرع
كما قال أبو السهم ودان لو ادعى شخص عينا في يد غيره فشهد له بها شخص فردت شهادة له بتممة
ونحوها كقول الشاهد ثم ملكها الشاهد بغيره بتممة الى المدعى انتهى (قوله المصنف) أى
اقراره لغيره أى ولو ملكه بعد (قوله ولا يرجع بالثمن) على البائع أى لا تصار اقراره عليه
فلا يبعدى غيره (قوله صارت وقفا) بخلاف ما اذا غصب دارا من رجل فوقفها ثم اشتراها
حيث لا يجوز وقفه والفرق ان فعل الغاصب انشاء في غير ملكه لا يصح لان شرط صحته ملكه
له بخلاف الاقرار لكونه اخبارا لا انشاء (قوله مكرها) حال من الغصبي المضاف اليه الاقرار
وانما يصح اقراره بما كرهه اقيام دلائل الكذب وهو الاقرار واخبارا بحقق الصدق
والكذب فيجوز تخلف مدلوله الوضعي عنه مع (قوله ولو كان انشاء اصح اعدم الخلف) أى
تخلف مدلول الانشاء عنه أى لانه يتمتع في الانشاء تخلف مدلول انطوائه الوضعي عنه أى متى
وجد انطوائه الدال على انشاء الطلاق أو العتاق سواء وجد مدلوله في حال الطوعية أو الاكراه
وهذا مخصوص فيما يصح مع الاكراه بخلاف ما لا يصح معه كالبيع فانه يتخلف مدلوله عنه مع
الاكراه أى وهو انشاء الملك غير متصور الفسخ (قوله وصح اقراره العبد المأذون بعين في يده)
ولو كان انشاء لا يصح لانه يصح بغيره من ماله وهو ليس اهله (قوله والمأذون بحجر) حتى يؤمر بالتمسك
اليه ولو كان غلبت كماله المصنف كافي الدرر وفيه إشارة الى ان التمسك فاعلة لانه انما لا يجب
بدها للمسلم نص عليه في المحيط كافي التمسك براهية (قوله وينصف داره مشاعا) أى الدار القابلة
للقسمه فانه يصح الاقرار بها لكونه اخبارا ولو كان انشاء لكان حبة وحبة المشاع القابل للقسمة

(اذا ملكه) برهة من الزمان
لنفاذه على نفسه ولو كان
انشاء المصنف اعدم وجود
الملك وفي الاشياء التي يصح
عبد ثم شره غنى عليه ولو
يرجع بالثمن أو بوقفية داره
شرها أو ورثه صارت وقفا
مؤاخذه له بغيره (ولا يصح
اقراره بطلاق وعتاق
مكرها) ولو كان انشاء له مع
اعدم الخلف (وصح اقرار
العبد المأذون بعين في يده
والملك بغيره وينصف داره
مشاعا)

بالرد فيها يكون من قبيل الا-قاطات كما قال هذا الولد في يرتد برد الولد- فذا دليل على ان
 الاقرار اخبار تمامه والادلى التصديق يثبت الذنب نظرا الى احتياج المحل وقد سبق واما
 الجواب عن الثاني ان الاقرار لما كان بحجة قاصرة اقتصر ثبوت الملك وظهوره على المقتر به
 فلم يعد الى الزوائد المستهالكة كما مر وياتي فتبين انه ليس بانشاء املا تدبر (قوله لانه لو كان
 لنفسه) اى على الغير ولو للغير على الغير يكون شهادة كما قدمناه (قوله لا قرارا) ولا يقتض
 باقرار الوكيل والولى ونحوهما النيابة عنهم من باب المتوبات نمرعا شرح الماتى (قوله ثم فرغ على
 كل من الشهيدين) صوابه من الوجهين لانه لم يقل الاقرار بشبهه الاخبار وبشبهه الانشاء بل
 قال من وجهه ومن وجهه اى اخبار من وجهه بالنظر اقرب بعض احكام الاخبار على وجه
 وانشاء من وجهه من حيث ترتب بعض احكام الانشاءات عليه وقد تبع الشارح المصنف فالمراد
 انه يعطى حكم الاخبار فى بعض الجزئيات وحكم الانشاء فى بعض آخر واما بالنظر للنظر- فهو
 اخبار عن ثبوت حق عليه لغيره لا غير (قوله فالوجه الخ) علامه مقدمة على المعلول (قوله صح
 اقراره) لان الاخبار فى ذلك الغير صحيح لكن بالنظر لانه مقروا فادانه لا يحتاج الى القبول كما قدمناه
 وفى المخ عن تمة التناوى الاقرار يصح من غير قبول لكن البطلان يقع على الابطال والمالك
 لانه لم يثبت من غير تصديق وقبول ~~ان~~ يبطل برده والمقر له اذا صدق المقر فى الاقرار
 ثم رد لا يصح الرد واذا اوضحه اقراره للغائب وايضا يصح تصديقه هذا مما يأتى من قوله
 هو اى الان لا ينعينه لانه لا بل لانه لا يجب عليه للثانى شئ اى لانه اقربها للادول
 ثم رجع وشبهه للثانى فرجوعه لا يصح وشهادته لا تقبل وبه- هذا تبين ضعف
 ما فى النسخة من قوله لو اقر للغائب ثم اقر لا تخرب- فى حضور الغائب صح اقراره للثانى لان
 الاقرار للغائب لا يلزم بل يتوقف على التصديق انتهى ويمكن ان يقال معنى صحته للثانى
 ايت لا يحتاج الى تصديق وانما الاجل ان يرتد بالرد فافاد فى النسخة انه باخذ الثانى فاذا جاء
 الاول وصادق قبل رد الاقرار باخذ- وان قال ليس لى يكون ملكا للثانى ولكن افاد
 فى البسائط انه ان دفع للادول بلا قضاء يضمن للثانى لان اقراره به صحيح فى حق الثانى اذ لم
 يصح للادول اذ وانت خبير بان هذا التاميل رعا برده عليه وحيدته فقه على المخ ظاهر وهو
 الموافق لظاهر الكتب المعتمدة وفى المخ فى مسائل شتى فسر الرديان بقول ما كان على عين شئ
 او يقول بل هو لان اوله لان قال العلامة الخ- غير الرملى قولهم الاقرار صحيح بدون التصديق
 لا يعارض قول العمادى ان اقراره للغائب توقف- له على تصديق الغائب اذ لما منع من
 توقف العمل مع الصحة كبيع النضولى يصح ويتوقف وكذا لا يعارض ما فى الخاتمة من قوله
 واحا الاقرار للغائب لا يلزم بل يتوقف على التصديق اذ معناه يتوقف لزومه لاصحة وقوله فان
 كان صحيحا يعتد الاقرار به لغير غيره- لم اعدم اللازمة ألا ترى ان للنضولى قبل اجازة المالك
 ان يبيع المبيع الذى باع لا تخرو يتوقف فلم يلزم من صحته عدم صحته بعبه لا تخرو بل الاقرار
 بمال الغير يصح ويلزم تسليمه اذ امسكه وهذا يدل على ان الاقرار ليس بسبب لملك كما- يأتى
 فكيف يلزم من صحة اقراره للغائب لا يلزمه ذلك- حتى كان له رد عدم صحة الاقرار به لغير
 والحاصل ان الاقرار يصح مطلقا بلا قبول ولا يلزم لو كان المقر له غائبا واه- دم لزومه جازان

لانه لو كان لنفسه يكون
 دعوى لا اقرارا ثم فرغ
 على كل من الشهيدين نقل
 (فا) الوجه (الاول) وهو
 الاخبار (صح اقراره بمال
 مملوك لغيره) وتبقى قرع ملك
 الغير (يلزمه تسليمه) الى
 المقر له

تأمل وللقول بأنه انشأ فروع منهم له من الورد اقراره ثم قيل لا يصح وكذا الملك الثابت
 بالاقرار لا يظهر في حق الزوائد المستهلكة فلا يلزمها المقر له حوى (اقول) قوله لا يظهر في
 حق الزوائد المستهلكة بقيد بظاهرها أنه يظهر في حق الزوائد الغير المستهلكة وهو مخالف
 لما في الخاتمة رجل في يده جارية وولدها اقرار أن الجارية لا يدخل فيه الولد ولو اقام بينة
 على جارية أنه ليس بحق أولادها انتهى والفرق أنه بالبينة يتحقق من الاصل ولذا قلنا ان
 المبيعة تتراجعون فيما بينهم بخلاف الاقرار حيث لا يتراجعون في ان يقال في قول السيد
 المحوى هو اخبار في الاصح وليس بانشاء مخالفة لما صرح به في البحر ويرى عليه المصنف من
 انه اخبار من وجه انشاء من وجه الاول لا يصح اقراره بمالك الغير ويلزمه ان يجمع اذا ملكه
 ولو اقر باطلاق وانعاق مكرها لا يصح وبما في الورد اقراره ثم قيل لا يصح وكذا الملك الثابت
 بالاقرار لا يظهر في حق الزوائد المستهلكة فلا يلزمها المقر له اه من غير ذلك خلاف ومنه
 فلم ان ماذ كره السيد المحوى مما يدل على ثبوت الخلاف فيه حيث صحح كونه اخبارا لا انشاء
 لا يصح عزوه صاحب البحر كما وقع في كلام بعضهم فتنبه (قوله بحق عليه الغير) قيد ما ان يكون
 عليه لأنه لو كان على غيره بغيره بكونه شهادته وانفسه يكون دعوى زباني واطلاق الحق في
 قوله هو اخبار بحق عليه ليشمل ما لو كان الحق المقر به من قبيل الاسقاطات كاطلاق والعناق
 اذا اطلاق رفع القيد الثابت شرعا بالنكاح فاذا اقر بالاطلاق ثبت الامر ان الحق ما لم يكن اهما
 من قبل وكذا العبد ثبت له على سيده حق الحرية اذا اقر سيده بعتقه فتقبل من انه يرد على
 المقر بف الاقرار بالاسقاطات كاطلاق والعناق اهدم لا خيب رفيعا عن ثبوت حق لغيره غير
 سديد (قوله انشاء من وجه) هو الصحيح وقيل انشاء ما ينبت عليه ما باقى لكن المذكور في غاية
 البيان عن الاستدلال وشبهة قال الحلواني اختلاف المشايخ في أن الاقرار واجب للمالك أولا قال ابن
 الفضل لا واستدل به ثلثين احدهما المريض الذي عليه دين اذا اقر بجمعه مع ماله لا يجنبى يصح
 بلا جازة الوارث ولو كان غليظا لا ينفذ الا بقدر الثالث عند عدم الاجازة والاشية ان العبد
 المأذون اذا اقر لرجل بهين في يده يصح ولو كان غليظا يكون تبرعا منه فلا يصح وذکر
 البحر جاني انه غليظ واستدل بهائل منهم ان اقراره بدين في المرض لا يصح ولو كان اخبارا
 اصح اه ملخصا فظهر ان ماذ كره المصنف وصاحب البحر جمع بين الطريقتين وكان وجهه
 ثبوت ما استدلل به الفريقان تأمل افاده سديدى الوالد وجهه انه تعالى لكن لو كان اخبارا من
 وجه وانشاء من وجه كما ذكره المصنف اعرف بجهديشه اهما لا قائل به ولا نعم قالوا لو اقر عا
 لغير لزمه تسليمه للمقر له اذا ملكه ولو اقر بالاطلاق والعناق الخ فاما مال هذه المسائل دلت على ان
 الاقرار اخبار لا انشاء اذ لو كان انشاء لم تكن كذلك وما استدلل به على كونه انشاء مطعنا اردن
 وجه أنه لو اقر لرجل فرد اقراره ثم قبل لم يصح ولو كان اخبارا اصح والله لو ثبت المال بسبب
 الاقرار لم يظهر في حق الزوائد المتقادم كرهها ولو كان اخبارا صارت مضمونة عليه (اقول)
 أما الجواب عن الاول فهو ان اردد به بالرد ناشئ من ان حكمه الظاهر لا التبعوت ابتداء
 وذلك ناشئ من كونه حجة قاصرة فلما صار مرتدا بالرد جعل كانه لم يكن ولذلك لم يصح قبوله
 بهد على ان هذا الدليل مشترك الزام حيث انه دليل على انه ليس بانشاء اذ لا نشاء لا يرد

بحق عليه (من وجه)
 انشاء من وجه (قيد عليه)

مبتدأ واضح وكذلك لا يصح الاقرار بالطلاق والعناق مع الاكراه والانشاء يصح مع
الاكراه كافي المحيط وحاصله ان قول المقر ان هذا الشيء فلان معناه ان الملك فيه ثابت
لفلان وليس معناه انه ملأ للمقر وجعله للمقر له فهو اخبار دال على المنع به فيلزمه الصدق
ويجمل الكذب فيجوز تخلف مدلوله عنه كافي الاقرار بالطلاق مكرها كما قلنا وسواء بقي اقبام
تأويل الكذب وهو الاكراه ولو كان معناه الثبوت ابتداءً لصحاح كونه انشأوا الانشاء
لا يتخلف مدلوله عنه كما ساء بقي غامه قريباً ولو اقر غيباً وبالطلاق والمقر له يعلم ان كذب في اقراره
لا يحل بهيانة الا ان يسلمه بطيب من نفسه فيكون هو من نفسه ابتداءً كافي القنية ونما يتبعه
الاقرار اظهاري في حق ملكية المأثر به حتى يحكم على كنيته للمقر له يثبت الاقرار وله يتوقف على
الصدق المقر له ما في حق الرقبة غير علم كما مبتدأ كالهبة حتى يطل برده للمقر له وبعد ما وجد
التصديق من المقر له لا يعمل رده لوردا الاقرار بعد ذلك ثم الاقرار انما يطل برده للمقر له اذا كان
المقر له يطل برده في نفسه خاصة اما اذا كان يطل حق غيره فلا يعمل رده كما اذا اقر رجل
في بيع هذا العبد من فلان بكذا فردا قر له اقراره وقال ما اشتريت منك شيئاً ثم قال بعد
ذلك اشتريت فقال البائع ما بهتك لزم البائع البيع مما سمي لانه بهذا البيع بعد دعائه
وجوداً بعد المتعاقدين لا يضر حتى ان المشتري متى قال ما اشتريت وصدقه البائع وقال نعم
ما اشتريت ثم قال لا بل اشتريت لا يثبت الشراء وان أقام البينة على ذلك لان الفسخ ثم
يوجودهما في كل موضع يطل الاقرار برده للمقر له لو اعد المقر ذلك الاقرار فصدقه المقر له كان
المقر له ان يأخذه باقراره وهذا المستحسن كذا في المحيط ثم اعلم ان السكوت تولد منزلة الاقرار
في مسائل سيذكرها المشرح ونذكرها المشرح شاء الله تعالى وكذلك الايمان بالرأس ويذكره
المصنف (قوله امانه كراومقر) واللاق بجبال المسلم الاقرار بالحق حتى لا يحتاج المدعى الى
تدراك الشهود والالزمة في باب القاضي للاحضار ولا سيما ما يلزم عليه في هذا الزمان
للتسبب بالوصول الى صحت الحصول كما ان اللائق بالمدعى ان يكون دعواه محتاجة الى يلزم
المدعى عليه الدفع لسكت المنع وقدمه أي الاقرار على ما بعده وهو الصلح اقربته على الانتكار
غالباً ثم اذ حصل بالصلح في امانات بقرع في نفسه وتقدمه طريقه في البيع أو بغيره وهو
المضاربة وان لم يقرع فاما ان يحتفظ بنفسه ولا يحتاج الى بيان حكمه أو بغيره وهو الوديعة
(قوله وهو) أي الاقرار اقرب الى حال المسلم (قوله الغلبة الصدق) أي من المدعى في دعواه
ومن المقر فيما قر به لان العاقل لا يقر على نفسه ~~كأن يافعه~~ ضرر على نفسه او ماله
فقرعته جهة الصدق في حق نفسه لعدم التهمة وكما ان الولاية بخلاف اقراره في حق غيره (قوله
هواقة) فإذا كان حياً اقراره اذا كان قولاً يقال اقرب به قالوا ان ثابتاً لما كان مترزلاً
بوجود الثبوت اقراره وهو مستحق من اقراره درر قال في المنع وهو في اللغة
افعال من قر الشيء اثبات واقره غيره اذا أثبته (قوله وشراً عاخبار) أي في الاصح وليس
بالانشاء الصلح في مثل غيره ولو اقره بضمانه لا يجزى صريح من غير توقف على اجازة وارث قال
في الحواشي السعدية وله ان ينقض بالاقرار بان لا حق له على فلان وبالاقرار واسقاط الدين
وشحوا كاسقاط حق الشفعة اهـ وقد يقال فيه اخبار بحق عليه وهو عدم وجوب المطالبة

امانته كراومقر وهو اقرب
الغلبة الصدق (هو) لغة
الاثبات يقال قر الشيء اذا
ثبت وشراً عاخبار

وفي البرازية في السادس عشر من الاسمعة قاق وكذا في الظهيرة من العشر والخروج وقد مناه عن
التفقيج ولتتم هذا الباب - سئل ختمهم اكتاب الدعوى في الجامع الصغير - قال الله - حسن
الخاصة وهي انه اذا مات الراثة ثم اتم ولد هذا الرجل وراثة استخلاء ما ليس له ذلك في قول
أي حنفية خاصة لان اموالية الولد تابعة للنسب وهو لا يرى البين في النسب اه والله تعالى
اعلم واستغفر الله العظيم

(كتاب الاقرار)*

ثبت بالكتاب وهو قوله تعالى والاعمال الذي عليه الحق امره بالا لال، ولم يقبل اقرار لما
كان الامسلا معق وقوله كونوا ائمة بين الناس - طشم - ر الله ولوعلى أنفسكم والمراد به
الاقرار زبلي والله فقد قبل صلى الله تعالى عليه وسلم اقرار ما عجز الغامدية والاجماع
فقد اجعت الامة على أن الاقرار بحجة في حق نفسه حتى اوجبوا الحد والقصاص بانراه وان
لم يكن حجة في حق غيره ادم رلايته عليه فاولى المال والمقول فان العاقل لا يقر على نفسه كاذبا
ففيه ضمر على نفسه امواله وترجحت جهة الصدق في حق نفسه ادم التهمة وكمل لولاية
اه بخلاف اقراره في حق غيره حتى لو اقر بحججهول النسب بالرق جاز ذلك على نفسه وماله ولا
بصدق على اولاده وامهاتهم ومدبريه ومكاتبه بخلاف ما اذا ثبت بالبيعة لان البيعة انما
تصير حجة بانضمام القضاء ولا ية عامة فيتم نفي في الكل اما الاقرار بحجة بنفسه ولا يحتاج
فيه الى انفسه فنية فتم عليه وحده الخ وقوله ولا يصدق على اولاده الخ لانه ثبت لهم في الحربة
او استحقاقه فلا يصدق عليهم كافي الدرر (قولنا مناسبتهم) اي للدعوى وبوجه فخير عنهما ان
الدعوى تنقطع به فلا يحتاج بعده الى شيء آخر حتى اذا لم يوجد يحتاج الى الشهادة وركنه
قط او مافي - كونه دال عليه كقوله اذ لان على كذا او ما ثبت به لانه يقوم به ظهور الحق
وانكشاته - حتى لا يصح شرط الخيارات - بان اقر بدين او بدين على انه بالخيار الى ثلاثة ايام
فالخيار باطل وان صدقه المقر له والمال لازم كافي محيط السرخصي وله شروط - مستد كفي اشيا
الكلام وهي العقل والبلوغ والاختلاف والحريية في بعض الاحكام دون البعض حتى لو اقر
العبد المحجور بالمال لا تنفذ في المولى ولو اقر بالقصاص يصح كذا في الحبط ويتاخر اقرار
بالمال الى ما بعد العتق وكذا المأذون له يتاخر اقراره بما ليس من باب التجارة كاقراؤه بالمهر
بوجه امرأة تزوجها بغير إذن. ولامه كذا اذا اقر بحضانية موجهة الى المال لا يلزمه بخلاف ما اذا
اقر بالحدود والقصاص كافي النيين وكون اقراره مما يجب تعالجه الى المقر له - حتى لو اقر انه
غصب كقصاص تراب أو حبة - حطة لا يصح لان المقر به لا يلزمه - تعالجه الى المقر له ومنها
الاعاوية والاختيار حتى لا يصح قرا المذكره كافي النهاية واقراوا السكران بطريق محظور
صحح الا في حد الزنا وشرب الخمر مما قبل الرجوع وان كان بطريق مباح كافي الجبر وحكمه
ظهور المقر به اي لزومه على المقر بلا تصديق وقول من المقر له فانه يلزم على المقر ما قر به
لوقوعه دال على الخبر به لا يثبت به - كافي الكافي لانه ليس يشاقق الما الما الى المقر له فاذا
فرع عليه ما - ياتي من حجة الاقرار بالخمر لاه - لم حتى يؤمر بالانساب - ولو كان عليه كما

(كتاب الاقرار)*

مناسبتهم ان الدعوى عليه

أوزيد بن مائل لم يرض إلا بدفعه بالمائة (قوله أوقيمته) عطف على الضمير الجبر وراى
 أواخذ قديمة تيمان يردو بأخذ القيمة التي دفعها وفي متفرقات اقرار التاتر خاتمة ويجوز الغاصب
 على البیان لانه أقر بقيمة مجهولة واذ لم يبرح يحاف على ما يدعى المالك من الزيادة فان حاف
 ولم يثبت ما دعاه المالك يحاف ان قيمته مائة وياخذ من الغاصب مائة فاذا أخذ ثم ظهر الذوب
 خيرا فغاصب بين أخذ أو رده وأخذ القيمة - وكى عن الحاکم أبى محمد العيني انه كان يقول
 ما ذكر من تحليف الغاصب منه وأخذ المائة بثمنه من الغاصب هذا بالانكاد يصح وكان
 يقول الصحيح في الجواب ان يجبر الغاصب على البیان فان أبى يقول له القاضي اكان قيمة مائة
 مائة فان قال لا يقول اكان خمسين فان قال لا يقول خمسة وعشرين الى ان يفتى الاملا تنقص
 عنه قيمة ثم عرفه عادة فيلزمه ذلك اهـ امكن قال بعض القضاة لاهل الحصر ممنوع لانهم ما اذا
 اخذوا في قدر الثمن أو المبيع ولا بد من تحلفا لولا اشتغرى أمة بالف وقبضها ثم تقابلوا قبل
 قبضها الاختلاف في قدر الثمن تحلفا ولواختلاف في الاجرة أو المنفعة أو قيم ما قبل التحلف في المدة
 تحلفا حوى وفيه ان كلامه - ما في هذه المسائل مدع ومدعى عليه ط عن الطوري
 ومثله في حاشية الحوى (تذنب) برهن انه ابن عمه لابيه وامه وبرهن الدافع انه ابن عمه لأمه
 فقط أو على اقرار المبت به اى بانه ابن عمه لأمه فقط كان دفعه قبل القضاء بالاول لا بعده
 اما كذا بالقضاء ادعى ميراثا له صورية فدفعه - ان يدعى خصمه قبل الحل حكم باقراره بانه من
 ذوى الارحام اذ يكون حجة ثم تناقضا ادعى قيمة جارية مستهلكة فبرهن الخصم انها حية
 رأيناها في بلد كذا لا تقبل الا أن يجزى به حجة * الكفيل ينصب خصما من الاصل بلا عكس
 لان القضاء على الكفيل قضاء على الاصل ولا عكس * اذا اشترك الدين بين شرين يكن للبحرمة
 الارث فادعاهما لا ينتصب خصما عن الآخر الكل من الدرر رجل غاب عن امرائه وهى بكر
 أو ثيب فتزوجت بزوج آخر وولدت كل سنة ولدا قال أبو حنيفة الاولاد الاول وعنه انه يرجع
 عن هذا وقال لا يكون الاولاد الاول انما هم للثاني وعليه القدرى كفى الخاتمة ولو ادعى عليه
 مهر امرأته قبل تزوجتها ثم ادعى الابراء عن المهر فهو دفع مسعور ان كفى القنبية
 وفيه ادعى عليه شيئا فامر القاضى بالمصالحة فقبل لأرضى به هذه المصالحة وتركته أصلا فهو
 استنطاق ما يدعى عليه عك * اذا قال تركته أصلا فهو ابراء وعنه لو قال تركت دعوى على فلان
 وفوضت امرى الى الآخر فلا تسمع دعواه بعده (أقول) قيد القاضي اتفاقا كما لا يخفى وفي
 القناوى النجدة يقول رجل مات فقلت اسرأة لابن الميت كت امرأة أليك محمد دالى يوم موته
 وطلبت المهر والميراث فاذا كرا الابن وقال اسم أبى لم يكن محمد دالوا كما كان عمر ثم جاءت فادعت
 انهم اسرأة أبيه محمد دالى يوم موته وطالبها فادعواها وليس بتناقض بل هو ان يكون له
 اسمان شذ فسمع اذا رفق المدعى (قول) وجه التوفيق بانه يقول كت اسمان لا يبيها - بين
 فادعت باحدهما فادعواها بالآخر وفيه من هذه المسئلة أنه ان تسمع للدعوى على
 الميت بدون اسم أبيه ونسبه - تدبر قال في التاتر خاتمة في الخامس عشر من الدعوى غلط
 الا ان لا يضر بل هو ان يكون له اسمان ومثله في صور المسائل عن القناوى الرشيدية

أوقيمته فاحفظ والله تعالى
 اعلم

سرقة يعلم ان السرقة كانت اضابا وفي غير ما لا يشترط ذكره الجوى فظهر ان ايرادها في هذا المثل في حق الضمان لا القاطع كما قدمناه عن ط (قوله وغصب) قال في الدرر والغرر ولو قال غصب متى عين كذا ولا أدري انه هالك أو قائم ولا أدري كم كانت قيمته ذ كر في عامة الكتب انما اتهم مع الدعوى لان الانسان ربما لا يعرف قيمة ماله فلو كاف ببيان القيمة لنضرر وقائده نصحة الدعوى مع هذه الجهة الفاحشة توجه اليقين على الخصم اذا أنكروا الجهر على البيان اذا أقر أو نكل عن اليقين انتهى وقد مناهى الدعوى مع ما عليه من الكلام فراجع (قوله وخيانة مودع) فانه يحلف ما حن فيما اتفق فان حلف برئ وان نكل يجبر على بيان قدر ما نكل عنه وقبل لا يستحلف حتى يقدري شيئا يستحلف عليه وذ كر بعض الفضلاء ان سماع الدعوى في مثل هذه المسائل مع الجهة التي تنفي عليه الا في دعوى الوديعة ودعوى الغصب حيث يشترط سماعها انما بما بيان القيمة عند بعض المشايخ انتهى وبغني زيادة دعوى السرقة كما يعلم من الجوى قال شمس الأئمة الحنفية في الجواهر كما تمنع قبول البيضة تمنع الاستحلاف الا اذا اتهم القاضي وصى التيمم الخ وحينئذ فدعوى الجهر لا يستحلف عليها فلو ادعى على رجل انه اسلم ثلث ماله وطالب التكاليف من اقتضائى لا يحلفه وكذا لو قال بلغنى ان فلان بن فلان أوصى لى ولا أدري قدره وأراد ان يحلف الوارث لا يجيبه القاضي وكذا المديون اذا قال قضيت بعض دينى ولا أدري كم قضيت أو قال نسيت قدره وأراد تحليف الغالب لا يلتفت اليه كما في الثانية (قوله الا في مسئلة في دعوى الجهر الخ) أى قبل قوله ولا ترددين على مدع (قوله وهى غريبة يجب حفظها) مناتى هذه المسئلة في كتاب الغصب وكتب المحشى هنالك على قوله فلو لم يبين فقال الظاهر ان فى النسخة خللا لانه اذا لم يبين فماتلك الزيادة اتى يحلف عليها أى على نفيها وعلى طعن أى أصل النسخة فان بين يعنى انه لو بين حلف على نفي الزيادة التى هى أكثر مما بينه وأقل مما يدعيه المالك هذا ما يغني ان يتارب في البيان حتى لو بين قيمة فرس بدرهم لا يقبل منه كما تقدم نظيره الله وكتب على قوله هنالك ولو حلف المالك ايضا على الزيادة أخذها لم يظهر وجهه فليراجع ٨١ (قوله والزعم ببيانه) لانه أقر بقيمة محججه وله فان أخذ برئى يحلف على ما يدعيه المصوب منه من الزيادة فان حلف لا يثبت ما ادعاه المصوب منه وان نكل لا يثبت أيضا ما لم يحلف المدعى ان قيمته مائة فان حلف أخذ من الغاصب مائة وقوله يحلف على ما يدعيه المصوب منه فيه انه حلف ألا على ذلك فلو كانت هذه العين على ما ذكره من القيمة بان يحلف ان قيمته ما ذكره وحاصله ان عين المدعى عليه انما لم تكن قيمته مائة وبين المدعى ان قيمته المائة (قوله يحلف على الزيادة) أى التبدية المالك فان حلف لا يثبت ما ادعاه المصوب منه وان نكل لا يثبت أيضا ما لم يحلف المدعى ان قيمته مائة والى هذا أشار بقوله لم يحلف المصوب منه الخ والظاهر ان غرضه هذا ان يثبت ثبوت الخطيئة اذا ظهر (قوله ثم يحلف المصوب منه ايضا ان قيمته مائة) فان حلف أخذ من الغاصب مائة لكن قد يقال اذا لم يبين فماتلك الزيادة التى يحلف عليها عليه فالاولى ان يقول فان بين حلف على نفي الزيادة التى هى أكثر مما بينه وأقل مما يدعيه المالك تأمل (قوله ولو ظهر) أى الذوب (قوله بين أخذته) أى الذوب بما دفعه من الدراهم لقيمة الذوب في ذاته وان كانت انقص

وغصب وخيانة مودع
لا يحلف المدعى اذا
حلف المدعى عليه الا
فى مسئلة فى دعوى الجهر
قال وهى غريبة يجب
حفظها الشبه قلت وهى
ما لو قال المصوب منه
كانت قيمة ثوبى مائة وقال
الغاصب لم أدر ولا يمكنها
لا تبلغ مائة صدق بيمينه
والزعم ببيانه فلو لم يبين يحلف
على الزيادة ثم يحلف
المصوب منه أيضا ان
قيمتها مائة ولو ظهر خير
الغاصب بين أخذته

فصدقه المدعى عليه فالقاضي لا يثبت وصايته باقراره حتى يقيم البيعة عليها لانه اذا دفع اليه
 المال اعتقادا على الاقرار فقط لا تبرأ ذمته من الدين اذا أنكر الوارث أمالودفع بعد البرهان
 تبرأ ذمته أفاده صاحب تنوير الأذهان (قوله) واثبت الدين على ميت صورته ادعى على بعض
 الورثة دين على الميت فان الوارث بالدين فانه يتوفى من نصيبه قد وما يخصه من الدين ولطالبا
 ان يقيم بيعة على حقه ليمكن حقه في كل التركة وكذا اذا أقر جميع الورثة تقبيل بيعة لان
 المدعى يحتاج الى اثبات الدين في حقه ومحق دين آخر وفي البيرى اختلاف وانما اذا أقر المدعى
 عليه بعد إقامة البيعة هل يقضى عليه بالاقرار أو بالبيعة قبل يقضى بالبيعة لانه لا ينكر
 وإقامة البيعة التحق عليه الحكم فلا يبطل الحق السابق بالاقرار الا لاحق ولان زيادة
 لتعدى الثابتة بالبرهان حقه فلا يؤثر الاقرار الا لاحق في بطلانه اهـ موضعها ط وقدمنا
 الكلام عليه (قوله) واستحقاق عين من مشتر (فان انشترى اذا أقر بالاستحقاق للمشتري
 لا يمكن من الرجوع بالثمن على بانيه فاذا أقيمت عليه البيعة أمكنه ذلك وقد تقدم انه يسوغ
 له الانكسار مع العلم بالاجل هذا التمكن ط لكن قد يقار مع الاقرار كيف يكون له الرجوع
 تامل (قوله) ودعوى الاتي يعنى اذا ادعى على شخص ان العبد الذي عنده ابق منه وافر
 واضح اليد بذلك فله ان يطالب البيعة على ذلك لاحتمال ان الغير لم يملكه منه (قوله) لا تخلف على
 حتى مجهول اى ادعى به مدعى كى لو ادعى على شريكه خيانة منهم لم يخلف كى الخيانة لكن
 أنفى قارئ الهداية بخلافه وعبارته سئل اذا ادعى أحد الشريكين على آخر خيانة وطلب من
 الحاكم بيعة هل يلزم أم لا أجاب اذا ادعى عليه خيانة في قدر معلوم وانكر الخلف عليه فان
 حالف برى وان نكل ثبت ما دعه وان لم يبرهن مدعى ارافكذا الحكم لكن اذا نكل عن العين
 لزمه ان يبين مقدار ما خان فيه والقول في مقداره الى المقر مع عينة لانه كوله كالاقرار بشئ
 مجهول والبيان في مقدار ما خان فيه والقول في مقدار ما خان فيه مع عينة الا أن يقيم خصمه بيعة على الاكثر ومثله المضارب
 مع رب المال (قوله) اذا اتهم القاضى وصى يقيم وموتوى وقف) ولم يدع عليه شيئا معلوما فانه
 يحالف نظرا لايتم والوقف حوى (قوله) وفي رهن مجهول اى لو ادعى الرهن رهنه مجهولا
 أى كتوب مثلا فانكر المهرته فانه يخلف وقد مد بعض الفضلاء عازيا الى القنية بما اذا ذكر
 المدعى قدر الدين الذى وقع به الرهن ط (قوله) ودعوى مرقعة أقول فيه - نظر لما نقل
 قاضيان من انه بشرط ذكر القينة في الدعوى اذا كانت مرقعة ليعلم ان انصاب أو لا فاما فيما
 سوى ذلك فلا حاجة الى بيانها ابوالسود واهل ذلك في حق القطة لا الضمان كما يفهم
 كلامه ط قال في جامع الفصولين ادعى أعيانا مخرقة الجنس والنوع والعسفة وذ كر
 قيمة الكل جله ولم يذكر كالا على مخرقة الخلف فيه المشايخ قبيل لا بد من التفصيل وقيل يكتب
 بالاجل وهو الصحيح اذا ادعى على أعيان لا يشترط لصحة دعواه بيان
 القيمة ولو ادعى أن الأعيان قائمة فيؤمر باضرارها فتقبل البيعة بحضرتها ولو قال انهم اهل مكة
 وبين قيمة الكل تسع دعواه وفي ج ولو ادعى انه غصب أمته ولم يذكر قيمته تسع دعواه
 ويؤمر برد الامة ولو اهلكها فالقول في قدر القيمة لا لغاصب فلما صحت دعوى الغصب لا بيان
 القيمة فلان يصح ادابن قيمة الكل جله أولى وقيل انما يشترط ذكر القيمة لو كانت الدعوى

واثبتان دين على ميت
 واستحقاق عين من مشتر
 ودعوى الاتي لا تخلف
 على حتى مجهول الاتي
 ست اذا اتهم القاضى
 وصى يقيم وموتوى وقف
 وفي رهن مجهول ودعوى
 مرقعة

الرملي هو الواو جه كما لا يخفى على من تأمله وقد مر عليه ما لا مزيد عليه (قوليد واستحقاق مبيع)
 يعني اذا استحق المبيع بالبيعة من المشتري فله حق عليه تحليف المشتري بالثبوت عليه ولا
 وجه له ولا تصدق به ولا خرجت العين عن ما كان بوجه من الوجوه (قوليد ودعوى أبق) اي
 دعوى تأكل أبق قال سميدي والدرجته الله تعالى اهل صورته اياها اذا ادعى على رجل ان
 هذا العبد سميدي أبق مفي وأقام بيته على انه عبد فيه خلاف أيضا لاحتمال انه باعه تأمل ثم
 رأيت في شرح هذا الشرح نقل عن الفخ هكذا وعبارة قال في الفخ بخلاف مدعى الأبق
 مع البيعة بالله الباقي على ملكه الى الآن لم يخرج يبيع ولا حبة ولا شحها ١٥ وصورة ط
 بما اذا حبس القاضي الأبق لخاصة رجل وادعاء وقام بيته انه عبد يستحق بالله الباقي
 ملكه ولم يخرج يبيع ولا حبة فاذا حلف دفعه اليه وذلك سميانه اقتضاه عن البطون ونظرا
 ان هو عاجز عن النظر لنفسه من مشروعه وهو بطله ويلحق به هذه المسائل ما اذا قامت البيعة
 للغير المجعول حاله بانه معدوم فلا بد من عينه انه ليس له مال ظاهر ولا باطن وان وجد ما لا يؤدى
 حقه عاجلا لان البيعة انما قامت على الظاهر والله غيب ماله وما لو شهد الشهود ان له عليه
 دراهم سواء قالوا ان عرف عددها أم لا يتجمل ثلاثة ويحلف على نفي مزاد عنها اذا كان المدعى
 بدعى الزيادة ١٥ (قوله الاقرار لا يجمع البيعة) لانه لا تنقام الا على المذكور ذكر هذا الاصل
 في الاشياء في كتاب الاقرار عن الخاتمة واستثنى منه أربع مسائل وهي ما سوى دعوى الأبق
 وكذا ذكرها قبله في كتاب القضاء والشهادات ولم يذكر الخاتمة بل زاد غيرها وأوصاها الى
 سبع وتأني هاهنا فصل مع زيادة ثلاثة آخر وعليه فتكون عشرة قال في جامع الفصولين وهذا
 يدل على جواز اقامتها مع الاقرار في كل موضع يتوقع الضرر من المقرر لولاها فيكون هذا أصلا
 (قوله الاقرار ببيع) الذي ذكره هنا خمسة والى كتم خمسة كمال المحرم خلفهم الله لا تسمع
 البيعة على مقر الا على وارث مقر بدين على الميت فتقام البيعة للمدعى وفي مدعى عليه أنور
 بالوصاية فغيره من الوصي وفي مدعى عليه أقرب بالوكلة فيثبت الوكيل دفعا للضرر وفي الاستحقاق
 تقبل البيعة مع اقرار المشتري عليه اليقين من الرجوع على بانه وفيه لو خصم الأب
 بحق عن الصبي فاذا لا يخرج من الخصومة ولكن تقام البيعة عليه مع اقراره بخلاف الوصي
 وأمين القاضي اذا اقر خرج من الخصومة وفيه الوارث الوارث له وصلى له فانها تسمع البيعة
 عليه مع اقراره وفيه الوارث دابة بغيرها من رجل ثم من آخر فأقام الاول البيعة فان كان الآخر
 حاضر اتقبل عليه البيعة وان كان يقر بما يدعى (قوله وكالة) يعني لو أقر بوكالة رجل بقبض دين
 عليه لموكله فان الوكيل يقيم بيته اذ لو دفعه بالبيعة يتضرر اذا لا تبرأ منه اذا أنكر الموكل
 وكالته انتهى ط زاد القاضي المحوى ثمانية وتسعة نقلها عن البداهة مع كتاب القسمة
 الثامن الورثة اذا كانوا مقرين بالله - قار لا بد من اقامة البيعة على بعضهم على قول أبي حنيفة
 التاسع الأب والوصى اذا أقر على الصغير لا بد من بيعة تقام عليه مع كونه - قرا ١٥ وزاد بعض
 الفقه لا معاشر او هو ادعى على آخر عقارا انه في يده وهو مستحق فاقرب باليد تسمع بيته به
 ذوالبيد مع اقراره ١٥ (قوله ووصاية) يعني اذا أقر المدعى عليه بالوصاية وصورة رجل قال
 للقاضي ان فلان بن فلان أقالني فأقامني وصيا ومات وله على هذا كذا أو في يده هذا كذا

واستحقاق مبيع ودعوى
 أبق • الاقرار لا يجمع
 البيعة الا في أربع وكالة
 ووصاية

وعبارة الاشياء لانهم الدعوى دين على ميت الاعلى وارث أو وصى أو وصى له ولا تسمع على
غيره له كافي جامع النصولين الا اذا وهب جميع ماله لاجنبي وسلمه له فانهم تسمع عليه ان يكون
ذا بد كافي خزانة الميتين انتهى فعلى هذا قوله غريم ميت تركيب اضافى بمعنى اللام • (فرع) •
قال فى خزانة الاكل للمات رجل فى بلد بعد وترك مالا وادعى رجل عليه ديناً وورثته فى بلد
منقطع عنه فان القاضى ينصب له وصياً ويبيع بنته ويقضى له بالدين ولو لم يكن منقطعاً
لا تسمع بنته على غير الوارث انتهى (قوله الا اذا وهب الخ) صورته رجل وهب جميع
ماله لانساة وسلمه اياه ثم مات فادعى عليه آخر ان هذه العينة له أو أنه على الميت كذا من الدين
فانهم تسمع دعواه عليه لان فى الاولى العين التى يدعى فيها الموهوب له وفى الثانية الدين متعلق
بالعركة وهى فى يده لكن فى الثانية يشترط ان تكون الهبة فى مرض الموت لان الدين انما يتعلق
بما فيه فعلى ان الاستثناء هنا منقطع لان الموهوب له ليس بغريم وفى السبيل بقاء الموصى
له بجميع المال أو بما زاد على الثلث خسرهم لعدم الوارث لان الاستحقاق الزائد على الثلث
من خصائص الوارث فيلحق بالوارث جوى (قوله ان يكون زائداً) أى على الثلث كما تقدم وفى
النسخة ذابد أى صاحب يدرة دعوى توجه به وان كان الاول صواباً أيضاً كما ذكر
فى البرازية (قوله لا يجوز للمدعى عليه الانكار الخ) قال بعض الفضلاء يلحق بهذا مدعى
الاستحقاق للمبيع فانه يشكر الملقى حتى يثبت ان يتمكن من الرجوع على بائعه ولو أقر لا يقدر
وأبضاً ادعاء الوكالة أو الوصاية وثبوته لا يكون الاعلى وجه المصالح كما ذكره فاضل
فان أنكر المدعى عليه ان يكون ثبوت الوكالة أو الوصاية شرعاً لا يجوز فيلحق هذا أيضاً بما
ويلحق بالوصى أحد الورثة اذا ادعى عليه الدين فانه لو أقر بالحق يلزمه الكل من حصته وما اذا
أنكر فاقبته البيئة عليه يلزم من حصته وحصتهم جوى (قوله ليعبر من فيتمكن من الرد)
لانه ان قبله بغير قضاءه يمكن له الرد والظاهر ان هذا فيما اذا كان بائعه فملكه بالشرع من آخر
أما اذا كان مورثاً أو موهوباً أو وصى به أو تاجراً فلا يشكر البيئة وصورته ان لا يكون عالماً
بالعيب قبل البيع والا كان راضياً به فلا يتمكن من الرد (قوله اذا علم بالدين) فانه لو أقر يلزمه
ولا يرجع بخلاف ما اذا أنكر واقبته البيئة زاد أبو السعود وانما علم الوصى بالدين كما فهمه
من عبارة الخاتون فى فتاواه (قوله لا تخلف مع البرهان) قيل عليه لو قال مع البيئة لكان
صواباً لا تخلف مع الاقرار بعين وهو برهان • والجواب ان المطلق محمول على القرد
الكامل وهو البيئة • (قوله دعوى دين على ميت) فى أوائل دعوى التفتيح أجمعوا على
أن من ادعى ديناً على الميت يخلف بالاطاب وصى ووارث بالله ما استوفيت دينك منه ولا من
أحد ادعاء عنه وما قبضه فافاض ولا برأته ولا بشيئاً من ماله ولا بأحد ولا
عندك ولا بشيئاً من ماله فان اختلف أمر بالدفع اليه وانما لم يرض بالدفع اليه خلاصة فلو
حكم القاضى بالدفع قبل الاستخلاف لم ينفذ حكمه ونماه فيها وفيها عن البحر ولم أر حكم من
ادعى انه دفع للميت دينه وبرهن هل يخلف ويغنى ان يخلف احتياطاً لكن رد الرمي بأنه فى
مسألة دفع الدين شهدوا على حقيقة الدفع فالتى احفل انهم شهدوا باستصحاب الحال وقد
استوفى فى باطن الامر كفى مدعى الدين وارتضاء سيدى الوالدة الله تعالى بقوله وكلام

الا اذا وهب جميع ماله
لاجنبي وسلمه له فانهم تسمع
عليه ان يكون زائداً
* لا يجوز للمدعى عليه
الانكار مع علمه بالحق الا فى
دعوى العيب لا بغيره
فيمكن من الرد فى الوصى
اذا علم بالدين * لا تخلف مع
البرهان الا فى ثلاث دعوى
دين على ميت

انه قد استوفى جميع ما ترك والده من الدين على الناس ثم ادعى لايه ديناً على رجل لا يسمع
دعواه اه و قول فاضل بن ابي اسد الدين علي نفسه انه قبض تركته والده اقول ذكر
الطرسوسي في شرح فرائده المنظومة قاتل انتقص قولهم ان النكرة في سياق النفي ثم لان
قوله لم يبق حق نكرة في سياق النفي فعلى مقتضى القاعدة لا يسمع دعواه بعد ذلك انتفاضة
والمنتقاض لا يسمع دعواه ولا يثبت اه اقول انما اغترم له لانه محل الخفاء بكونه لا يسمع طاعه
بما ترك والده بل قد يتجنى عليه ذلك فيعني التناقض تامل (وأقول) قد حرر سيدي والفادرجه
الله تعالى المسئلة برسالة سماها اعلام الاعلام باحكام الابرار العام وفيها بين عبارات
متعارضة ورفع ما فيها من المناقضة وحاصل ما فيها الفرق بين اقرار الابن للصوى وبين اقرار
بعض الورثة للبعض لما في البرازية عن المحيط لو ابرأ أحد الورثة الباقي الى آخر عبارته المتقدمة
ووجه الفرق بينهما ما ان الوصى هو الذي يتصرف في مال اليتيم بلا اطلاع فيه فاذرنا بالغ
وأقر بالاستيقاض منه لجهله بخلاف بقية الورثة فانهم لا تصرف اهلهم في ماله ولا في شيء من التركة
الا باطلاع وصيه القائم مقامه فلا يذير بالتناقض ومن اراد مزيد البيان ورفع الجهالة
فعلية تلك الرسالة ففيها الكفاية لذوى الداراية (قوله لا يسمع الدعوى) أى من أى مدع
كان كغريم دائن ومودع هذا وقد تقدم ان دعوى انه وارث تسمع على الدائن والمدين
(قوله على غريم ميت) بالاضافة والمراد به دائن الميت كما هو المتبادر من البرى واسطة تظهر
المحوى انه مدين الميت والحاصل انه اذا ادعى قوم على الميت ديوناً وأراد ان يثبتوا
ذلك فليس اهلهم ان يثبتوا على غريم الميت عليه دين ولا على وصى له بل لا بد من حضور وارث
أو وصى قال في البرازية وثابت الدين على من في يده مال الميت هل يصح اخشاف المشايخ
وصورته المريض مرض الموت وهب كل ماله في مرضه أو وصى بجميع ماله ثم ادعى رجل ديناً
على الميت قال السغدنى نصب القاضي وصياً وصحبه الخصومة عليه وقال شمس الأئمة يسمع
على من في يده المال اه ومن هنا تعلم ان قوله الا في زائد اصوابه زايد كما هو في أصل عبارة
الاشباه وفي البحر واختلف المشايخ في اثبات الدين على من في يده مال الميت وليس بوارث
ولا وصى ولا يسمع دعوى دين على ميت على غريم الميت مدين أو دائن اه وفي حاشية الاشباه
للعصوى واثبتناه الموهوب لمن غريم الميت منقطع اذ ليس هو من الغرماء حتى يكون متصلاً
وفي البرازية تقبل بينة اثبات الدين على الميت على الموصى له أو مدين الميت أو الوارث
أو الذلى له على الميت دين ومثله في العطاءية وفي فاضل بن ابي اسد الدين علي نفسه مات وعليه دين
محمد بن جلال قال أبو بكر الوارث لا يسمع بترخصهما لغرماء لانه لا يرث وقال علي بن محمد
الوارث يسمع خصماً ويقوم مقام الميت في الخصومة وبه نأخذ ثم قال والعصيان يكون
الوارث خصماً لمن يدعى الدين على الميت وان لم يملك شيئاً وفي البرازية أيضاً والخم في اثبات
كونه وصى الوارث أو الموصى له أو مدين الميت أو دائنه وقبل الدائن ليس بخصم قال في نور
العين من الخاسر لا تقبل دعوى من يدعى على ميت بحضور رجل يدعى انه وصى الميت وأقر
المدعى عليه بالصواب اه فتبين من هذا ان الدعوى انما تسمع على وصى محقق وفيه من
السادس في دعوى دين على الميت يكفي حضور وصيه أو وارثه ولا حاجة الى ذكر كل الورثة اه

لا يسمع الدعوى على غريم
ميت

في التناقض السابق وهي ما إذا أمر انسانا بقضاء دينه فزعم المأمور انه قضاء عن أمره وصدقه
 الأمر وكان الاذن بالتناقض مشروط بالرجوع فراجع المأمور على الأمر بالمال الذي صدقه
 على أدائه للدين بخلاف الدين بعد ذلك وادعى على الأمر المدون بدينه وان الأمر لم
 يعطه شيئا بخلاف على ذلك بقضى له القاضي على الأمر بإدائه الدين فإذا أداها ثم ادعى الأمر على
 المأمور ربما كان رجوعه عليه بحكم نصه بدينه فهل الدعوى مسهوبة مع التناقض لان القاضي
 اكذب المدعى الذي هو الأمر في السابق منه من نصه بدين المأمور حيث قضى عليه بدفع
 الدين الى الدين والحال ما ذكرناه من الرجوع عليه بالمال ثم قال وهو ليشترط في صحة
 سماع الدعوى ابداء المدعى عدله عند القاضي والتوفيق بين الدعوى وبين ما سبق أولا
 بشرط ذلك ولا يكفي القاضي بالمكان العذر والتوفيق وقدمنا الكلام عليه مستوفى فراجع
 ومما يلاحظ من هذا الفرع اعنى قوله التناقض في موضع الخفاء وهو ما ذكره في جامع الفصولين
 قدم لمدة واستأجر دارا فقل له هذه دارا يملك مات وتركها ميراثا لك فادعها الميراثا وأمر وقال
 ما كنت أعلمهم الانسمع للتناقض أقول ينبغي ان نسمع فيه وفي أمثاله اذ التناقض انما يمنع
 ما لم يوفق أوله ~~في~~ توفيقه واما اذا وفق فينبغي ان نسمع اذ التناقض حينئذ حقة احوال
 أمكن توفيقه ولا يمكن لم يوفق فيه اختلاف ونص في هذا وغيره على ان الامكان يكفي اه
 وقدمنا انه في محل الخفاء لا يكتفي بالامكان والا فلا بد منه قال الخبر الرمي والظاهر ان
 صاحب الفصولين لم يطلع على نص صريح بقية سماعه او قد ظفرت به في البحر الرائق في باب
 الاستحقاق وفي شرح قوله لا الحرية والنسب والطلاق حيث قال وفي العيون قدم لمدة
 واشترى أواسد البحر دارا ثم ادعاهما فأنال بانهم ادارا يه مات وتركها ميراثا وكان لم يعرفه وقت
 الاستيلاء لا يقبل والقبول أصح اه ذكره الغزالي أقول قوله الخ لا يدل على عدم اطلاع
 بل هو اختصار من علمنا هو الاصح وتعميله وأقول قوله واشترى يدل على انه لو لم يفسد فهو كذلك
 وهي واقعة القتل وقدم عرو وكما نطاع على ان الجميع لو ائده غرسه بيده ثم مات وتركها ميراثا
 ولم يدل بذلك وقت القصة وسواء ألقى ما هو أدل فليشأمل والظاهر ان قوله قدم لمدة ليس بقيد
 بل لانه غالب المحل الخفاء واذا كان مقيما لا ينبغي غالبه يؤيده ما قدمه من قوله شراء أبي في
 صفري فقام اه وفي الفصولين في الفصل الثامن والعشرين دفع الوصي جميع تركته المات
 الى وارثه وأنشأ على نفسه انه قبض منه جميع تركته والده ولم يبق من تركته والده ما قبل ولا كثر
 الاستسوفاه ثم ادعى دارا في يد الوصي انما من تركته والذى لم يقبضها قال أقبل بينته وأفضى
 به الى أريث ان قال قد استوفيت جميع ما تركه والذى من دين على الغامس وقبضت كله ثم ادعى
 دينه على رجل لا يه الا أقبل بينته وأفضى له بالدين اه وفي البرازية لو أبرأ أحد الورثة الباقي
 ثم ادعى التركة وأنكرها لا تسمع دعواه وان أقروا بالتركة أمر وبالرد عليه وفيه الوفاق تركت
 حق من الميراث أو برئت منها ومن حق لا يصح وهو على حقه لان الارث جبري لا يصح تركه
 اه وفي الثانية في الوصايا من نصير فأت الوصي أنه يد الميراث على نفسه بعد البلوغ انه قبض
 من الوصي جميع تركته والده ولم يبق له من تركته والده عنده من قليل ولا كثير الا قد استوفاه ثم
 ادعى في يد الوصي شيئا وقال هو من تركته والذى أقام الميراث فبات بينته وكذا الوفاة الوارث

الثاني يرجع على المشتري الاول بالنظر وبقيمة الولد (قوله) لكن انما يرجع المشتري الاول على
 البائع الاول بالنظر فقط) ولا يرجع بقيمة الولد عند الامام وقال يرجع عليه بقيمة الولد أيضا
 لان البائع الاول ضمن لثاني سلامة الولد في ضمن البيع ولم يمس له حيث أخذ منه قيمة الولد
 فيرجع به عليه كافي النثر والرد بالعيب ولا يضمن البائع الاول ضمن المشتري سلامة
 أولاده دون أولاد المشتري منه لان ضمان السلامة انما يثبت بالبيع والبيع الثاني يضاف
 اليه وانما يضاف الى البائع الثاني لما شرته باختياره فينقطع به سبب الاول بخلاف النثر
 لان البائع الاول ضمن للبائع الثاني سلامة المبيع ولم يمس له فلا يمس للبائع الثاني ويختلف الرد
 بالعيب لان المشتري الاول استحقه سليما ولم يرد له مخ (قوله) كما في المواهب
 وبعبارةها ولو استحق أمه بعد ما استولدها المشتري الثاني غرم العقر وقيمة الولد وقت
 الخصومة ويرجع بالنظر بقيمة على البائع وهو يرجع بالنظر فقط انتهى (قوله) لا به قرها أي
 لا يرجع بالعقر الذي أخذ منه المشتري لانه لا يرد به باستيفاء منافعها أي منافع بضه ها وهو الرطل
 وهي ليست من اجزاء المبيع فلا يمكن البائع ضمانه السلامة صدر الشريعة وقوله باستيفاء
 منافعها على حذف مضاف أي منافع بضه ها لعل على ذلك قول لزيلى المقر عوضا
 استوفى من منافع البضع فلورجع به سلمه المشتري توفي بجاننا وقال الشافعي يرجع بالعقر
 أيضا على البائع (قوله) التناقض في موضع الخفاء عذو في الاشباه باده بذكر الوارث والوصي
 والمتولى للجهل اهـ لعله يلغله بمنازلة المورث والموصى والولى وفي دعوى الاقتره وى
 في التناقض المدينون بعد قضاء الدين أو المخالفة بعد أداء بدل الخلع لو برهن على طلاق
 الزوج قبل الخلع وبرهن على ابراء الدين بقبول ثم قيل انه اذا انفصل في قضاء الدين ثم ادعى
 الابراء لا يسمع سائجه في وقته من انظروا ومنه الاقرار بالرضاع فلو قال هـ هـ هـ حتى ثم
 اعترف بالخطا بصدق في دعواه الخطا وله ان يتزوجها بعد ذلك وهذا مشروط بما اذا لم يثبت
 على اقراره بان قال هو حق أو صدق أو كانت أو تشهد عليه بذلك فهو أو ما في معنى
 ذلك من الثبات الظني الدال على الثبات النفسي وانفصلت في ذلك لمباحث ما قبله الذي يدل
 لا يحتمل هـ ذم الاول اوراق اراءه والعهود والعهود في رجوعه عن ذلك لانه مما يجنى عليه فقد يظهر
 به اقراره خطا الناقض ومنه ان صدق الورثة لزوجة على الزوجية ودفع الميراث لها يأن
 دعواهم استرجاع الميراث بحكم الطلاق المانع منه حيث تسمع دعواهم لقيام العذر في
 ذلك اهـ م حيث استصحبوا الحال في الزوجية وخفيت عليهم الميئونة ومنهما ما اذا دى
 المكاتب بدل الكتابة ثم ادعى العتق قبل الكتابة قبل لانه يجنى عليه العتق ومنهما ما اذا
 استاجر دارا ثم ادعى لملكها على المورث وانما اصارت الى المستاجر ميراثا عن أبيه اذ هو مما يجنى
 ومنهما ما اذا استاجر نوباطا ياتي جراب أو منديل أو غير ذلك فلما شره قال هـ ذم متاع تسمع
 دعواه وتقبل يئنه فالدعوى موهومة مع التناقض في جميع هـ ذم الوارث طلاقا مطلق
 العذر على الرابح المقتضى به ومن المشايخ من اعتبر التناقض في جميع هـ ذم الوارث ورفع مسمع
 الدعوى اذا انفصل ما يثبتها الا في مسئلة الرضاع ومسئلة كذب القاضي المدعى

لكن انما يرجع المشتري
 الاول على البائع الاول
 بالنظر فقط كما في المواهب
 وغيرها (لا به قرها) الذي
 أخذ منه المشتري الزوجه
 باستيفاء منافعها كما صرف بابي
 المراجعة والاستحقاق مع
 مسائل التناقض وغالها
 صرف مقتضيات القضاء
 ويجوز في الاقراره (فروع)
 التناقض في وضع الخفاء
 عذو

فكان اجاماً اه (قوله) كالزوجها على انها امرأة (اي بان كان الزوج ولياً أو وكلاً عنهما وهذا
بجـلاف ما اذا أخبره رجل انها امرأة فتزوجها ثم ظهر انها مملوكة فلا رجوع بقيمة الولد على الخبر
الا في ثلاث مسائل منها اذا كان الغرور بالشروط كالزوجة امرأة على انها امرأة ثم اسخفت فانه
يرجع على الخبر عما غرمه للمستحق من قيمة الولد وعاقبته في باب المراجعة والتولية وفي باب
الاستحقاق (قوله) غرم قيمة ولده (اي ويرجع ذلك على الخبر كما مر في آخر باب المراجعة) (قوله) وارثه
له (اي لومات الولد وتزلاً ملاذفه ولا يبره شيئاً لان الارث ليس به عوض عن الولد فلا يقوم
بقامه فلم يجعل سلامة الارث كسلامته (قوله) لانه سر الاصل) فان قلت انه ظهر منه انه رقيق
في حق المستحق فوجب ان تكون التركة عنهما قلت بل هو سر في حق المستحق أيضاً حتى لو لم
يكن له ولا فيه ٣ وانما جعل رقيقاً ضرورة القضاء بالقيمة وما ثبت بالضرورة بتقديره كما في
الشروح يظهر ان معنى قوله لانه سر الاصل في حقه انه سر في جميع الاحكام من كل وجه في حق
غير المستحق وفي حق المستحق انما هو رقيق في حق المهرمان (قوله) فان قتله ابوه انما عزم لان المنع
تحتق بقتله (قوله) غرم الاب قيمة المستحق (لو جود المنع منه) فيما اذا كان هو القاتل وانقبض
بده فيما اذا كان القاتل غيره فلذا لا يؤخذ منه فوق ما قبض كما سيأتي بخلاف ميراث الولد فانه
ليس بدلائله بل آله مخالفة عنه كما هو طريقة الارث وهو سر الاصل في حقه والغرامة في ماله
لو كان الولد حياً في مال الولد وهو لم ينعمه ولا بدله فلا شيء عليه (قوله) لا شيء عليه (لان المنع لا
يقتضي قياماً بصل اليه (قوله) لانه بقدره) اعتباراً بالهبة بالكل (قوله) في الصورة (اي صورتي)
المالك والتزوج أمافي صورة المالك فلان البائع صار كمنع لا يشترطه من ان يدل لوجوب سلامة
البدن في البيع والمسلم الثمن للبائع وجب سلامة المبيع للمشتري وذلك يجعل البائع كغلام
المالك البديل ولانه ضمن سلامة من عيب والاستحقاق عيب وأما في صورة الفكاك فلان
الاستيلاء دعوى على التزوج ونشرط الحرية صار كوصف لازم للتزوج فنزل أي الزوج فاقلاً انا
كقيل بما لزمت في هذا العقد بخلاف ما اذا أخبره رجل انها امرأة واخبرته هي وتزوجها من غير شرط
الحرية حيث يكون الولد رقيقاً ولا يرجع على الخبر بشئ لان الاخيار بسبب محض لان العقد حصل
باختيار الرجل والمرأة وانما يؤخذ حكم العلة بالغرور وذلك باحد امرين بالشروط أو بالمعاوضة
كما في المقدمي وهذا ظاهر فيما اذا أرجعنا الصورتين الى ما ذكرنا أما اذا رجعنا الصورتين
الى قوله فان قتله ابوه أو غيره وكفى الشر بنسب الية لا يظهر فيما اذا قتله الاب لانه ضمان اتلاف
فكيف يرجع عما غرم وقد صرح الزاقي بذلك أي بالرجوع فيما اذا قتله غيره وبعدمه
بقتله والاولى ارجاع الصورتين الى ما اذا استتولدها وما اذا قتله غير الاب فتأمل (قوله)
ولو هالك (بهي اذا هلك عند المشتري فضعته أي المستحق قيمته وقيمة الولد فانه يرجع
على البائع بختمها بقيمة الولد لا بما ضمن من قيمتها لانه لما أخذ المستحق قيمتها صار كأنه أخذ
عينها وفي أخذ العين لا يرجع الا بالثمن فكذلك في أخذ القيمة والحاصل ان المستحق يأخذها
لوفائته وقيمتها لو كانت هالكة ويرجع بذلك على بائعه لانه بقدر البيع ضمن له السلامة بخلاف
الواهب أو المعير لو هلك في يده فضعته المستحق قيمتها لانهم ما عساه من وماعلى المشتري من
سبيل فلا يرجع عليهم ما كاذكرنا (قوله) وكذا الواسطة تولدها المشتري الثاني) فان المشتري

(كالزوجها على انها
سرة فولدت له ثم اسخفت)
غرم قيمة ولده (فان مات
الولد قبل الخصومة فلا شيء
على أبيه) لعدم المنع كما مر
(وارثه) لانه سر الاصل
في حقه فبره (فان قتله
ابوه أو غيره) وقبض الاب
من دينه قدر قيمته (غرم
الاب قيمته) للمستحق كالمو
كان حياً ولو لم يقبض شيئاً
لا شيء عليه وان قبض أقل
لزمه بقدره عيني (ورجع
بها) أي بالقيمة في الصورتين
(كم ما يرجع) (عنهما) ولو
هالك (على بائعه) وكذا
لو استولدها المشتري الثاني

٣ قوله حتى لو لم الخ هكذا
بالاصل ولعل الظاهر اسقاط
لوفليجمر

لا بد من نفسه (قوله فهو لمن صدقه) أي قاله قول الغلام أبها صدقه ثبت نسبة منه
بصدقه فلم يصدقه ما جاعا فافظا هو ان العبرة بقوله ط (قوله لان الخ) علة لقوله فهو ابنتها
فكان الاولى تقديمه على قوله والا لما كونه لمن صدقه اذا كان ممبرا فله ان يقد نفسه (قوله
ولو ولدت أمة) أي من المشتري وادعى الولد حوى (قوله غرم الاب قيمة الولد) ولا يقرم الولد
حتى لو كان الاب ميثاقا فخذ من تركته وولاءه للمحقق عليه لانه عاق حوالا اصل وانما قدر الرق
ضرورة القضاء بالقيمة فلا تعدو حلالها (قوله يوم الخصومة) لا يوم القضاء ولا يوم الولادة وقال
الطحاوى يغرم قيمة الولد يوم القضاء واليه يشير قوله لانه يوم المنع أي منع الولد من المحقق لكن
في حاشية الشيخ حسن الشيرازي لا يملكه حيث نسف يوم الخصومة يوم القضاء واستدل عليه
بعبارة الزيلعي وشرح الطحاوى ولا شك ان المغاربة بينهم ما ظهر لاحوال تأخر القضاء عن الخصام
بان لم يقم المحقق القيمة في يوم دعوى الاستحقاق بل في يوم آخر وكان بين اليومين تفاوت بالقيمة
يؤيده ان قول الطحاوى صريح في المغاربة بين يومى الخصام والقضاء الا ان يقال يلجع بينهم ما
يمكن تأمل (قوله وهو حر) أطلقه ولكن هذا اذا كان حرا اما اذا كان مكاتباً أو عبداً ما ذناله
في التزوج يكون ولده عبداً أي قتاله محقق عنه أدى حاشية وأبي يوسف خلافاً لمحمد وهو حر
بالقيمة عنده وبقي التفتيش بل مذكور في باب (قوله لانه مغرور) أي والامة ملك لله تحق
والولد حر وثا فاستوجب المستحق النظر اليه والمغرور معه ذور وقد بنى الامر على سبب صحيح
فوجب الجمع بين النظر بينهما ما يمكن وذلك بجعل الولد حر الاصل في حق الاب ورقية في حق
المحقق لان استحقاق الاصل سبب استحقاق الجز فبعض الاب قيمة يوم الخصومة وعلم ان
ولد المغرور حر الاصل من غير خلاف ولا خلاف انه مضمون على الاب الا ان السلف اختلفوا
في كيفية الضمان فقال عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه بذلك الغلام بالغلام والجارية
بالجارية يعني اذا كان الولد غلاما فعلى الاب غلام منه له وان كان جارية فعليه جارية مثناها
وقال علي بن أبي طالب رضى الله تعالى عنه قيمته واليه ذهب أصحابنا فانه قد ثبت بالنص ان
الحيوان لا يضمن بالمثل وتاويل الحديث الغلام بقيمة الغلام والجارية بقيمة الجارية ولان
النظر من الجانبين واجب دفعا للضرر وعمنما فيجعل الولد حر الاصل في حق أبيه ورقية في حق
مديعه نظرا لها معاينة (قوله فلذا قال) أي ليكون المغرور ومن اعتمد في رطبه على ملك عين
الخ لا يولى بغيره بالنسبة ان فعل ان قول الصنف أولا اشتراها اتفاقا (قوله وكذا الحكم لمولمكها
بسبب آخر) كالمولمكها أجرة عشرين له أجرة ما أو اتهم أو تصدق بها عليه أو وصى بها الا ان
رجوع المغرور عما ضمن لا يميم هذه الصور بل يقتصر على المشتراة والمجعولة لأجرة والمنكحة
بشرط الحرية لا الموهوبة والمتصدق بها أو الموصى بها فأفاده أبو السعود (قوله عيني) حيث قال
النظر من الجانبين واجب فيجعل الولد حر الاصل في حق الاب ورقية في حق المستحق فبعض
قيمة يوم الخصومة لانه يوم المنع ويجب على الاب دون الولد حتى لو كان الاب ميثاقا فخذ من
تركته ولا ولاية له - حتى عليه لانه عاق حوالا اصل وكذا اذا ملكها بسبب آخر غير الشراء وكذا
اذا تزوجها على انهم أجرة فولدت ثم استجعت روى ذلك عن عمر رضى الله تعالى عنه في النكاح
وعن علي رضى الله تعالى عنه في الشراء بمحض من الصداقة رضى الله تعالى عنهم من غير تكبير

(فهو لمن صدقه) لان قيام
أبديهم ما دفعه - ما
نقد انه منهم ما ولو ولدت
أمة اشتراها فاستجعت
غرم الاب قيمة الولد يوم
الخصومة لانه يوم المنع
(وهو حر) لانه مغرور
والمغرور من بطل امرأة
معتقدا على ثلاثين أو نكاح
قتله منه ثم تحقق فلذا
قال (وكذا) الحكم (لو
ملكها بسبب آخر) أي
سبب كان عيني

من غير ما يكون ابن الرجل ولا يكون للمرأة فان جاءت بامرأة شهردت على ولادتها الياء كان ابنها
منه وكانت زوجه ثم هذه الشهادة وان كان في يده وادعاء وادعت امرأته انه ابنها منه وشهدت
امرأة على الولادة لا يكون ابنها منه بل ابنة لانه في يده واحسن زعمانها ايضا صبي في يد رجل
لا يدعيه امرأته انه ابنها ولادته ولم تسم اياه واقام رجل انه ولد في فراشه ولم يسم أمه يجعل
ابنه من هذه المرأة ولا يعتبر الزوج باليد كالأوداع رجلان وهو في يد أحدهما فانه يقضي لذى
اليد (قولده فهو ابنتهما) لان كل واحد منهما أقول لا ولا بالنسب وادعى ما يبطل حتى صاحبه ولا
رجحان لأحدهما على الآخر لاستواء أيديهما فيه فيكون ابنهما هذا اذا كان لا به من عن نفسه
والافهم وان صدقه عيني (قولده ان ادعى) هذا اذا كان النكاح بينهما مظاهر او ان لم يكن ظاهرهما
بينهما يقضي بالنكاح بينهما هذه عن شرح الطحاوي (قولده والافهم تفصيل ابن كمال) حيث
قال والافهم التفصيل الذي في شرح الطحاوي ولم يبين ذلك التفصيل وظاهر اطلاق المتن
والشروح انه لا فرق بين ان يدعيها معا أو متعاقبا وهي الموضوعة لنقل المذهب فليكن العمل
عليهما ولا نأخذ ما دعيه أحدهما غير ما دعيه الآخر وهو يدعي أبنته وهي تدعى الامومة ولا ينافي
أحدى الدعوتين الاخرى غير ان كلا يكذب صاحبه في حق لا يدعيه انفسه ويلغو قوله ولا يعتبر
السبق فيه والله تعالى أعلم قال في الهنذية ولو ادعى الزوج أو لانه ابنه من غيرها وهو في يده
يثبت النسب من غير ما فيه بذلك اذا ادعت المرأة لا يثبت النسب منها وان ادعت المرأة أو لانه
من غيره وهو في يدها فدعى الرجل انه ابنه من غيرها بهذا ذلك فان كان بينهما نكاح ظاهر لا يقبل
قوله انها وابنهما وان لم يكن بينهما نكاح ظاهر فاقول قوله او يثبت نسبه منها اذا صدقها ذلك
الرجل هذا اذا كان الغلام لا به - برعن نفسه أما اذا كان يعبر عن نفسه وليس هنالك رفق ظاهر
فالقول قول الغلام ايم مصادقه يثبت نسبه منه بتصدقه كذا في السراج والواحد وأوصفي في
العناية ايضا احسنا حيث قال اذا ادعت امرأة صديقا ابنها فامان تكون ذات زوج أو
معتدة أو لا تكون وحده ولا معتدة فان كانت ذات زوج ومصدقها فبما زعمت انه ابنها منه ثبت
النسب منها بالتزامه فلا حاجة الى حجة وان كذب لم تجز دعوتها حتى تشهد بالولادة امرأة لانها
تدعى تخميل النسب على الغير فلا تصدق الاباحجة وشهادة القابلة كافية لان التعيين يحصل بها
وهو المحتاج اليها اذا النسب يثبت بالقراض القائم وقد صرح انه عليه الصلاة والسلام قبل شهادة
القابلة على الولادة وان كانت معتدة احتاجت الى حجة كاملة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى اي
وهي شهادة رجلين أو رجل وامرأتين الا اذا كان هنالك حيل ظاهر أو اعتراف من قبل الزوج
وقالا يكفي في الجميع شهادة امرأة واحدة وقد مر في الطلاق وان لم تكن ذات زوج ولا معتدة
قالوا يثبت النسب بقوله الان فيه الزنا على نفسه هادون غير ما في هذا الفرق بين الرجل والمرأة
وممن من قال لا يقبل قوله ما رواه كانت ذات زوج أو لا والفرق هو ان الاصل ان كل من ادعى
أمر الا يكدسه اثباته بالبيينة كان القول فيه قوله من غير بيينة وكل من ادعى أمر امكن اثباته
بالبيينة لا يقبل قوله فيه الا بالبيينة والمرأة يكتفى بانبات النسب بالبيينة لان اتصال الولد منها
بشاهد فلا بد لها من بيينة والرجل لا يكتفى باقامة البيينة على الاعلاق لظفائه فلا يحتاج اليها
والاول هو المختار لعدم التضميل على أحد فها (قولده وهذا هو غير معبر) أي اذا كان الغلام

فهو ابنها (ان ادعى معا)
والافهم تفصيل ابن كمال
وهذا (لو غيره معبر) بان
كان معبرا

والدائن بان يكون دفع القاضى التركة للدائن بدنه ثم حضر مدعى الارث ونازع الدائن بانه
يريد استلام التركة ودفع جميع الدين اليه فانكر الدائن ان يكون المدعى وارث الميت يكون
خصما فى اثبات النسب (قوله فلو اقر) اى المدعى عليه (قوله) اى بالنسبة بالاورث (قوله
والدافع على الابن) على معنى من اؤتمعتا مع ذوف اى ويرجع الدافع على الابن (قوله ولو
انكر) اى المدعى عليه دعوة البنوة (قوله والصحيح تخليفه) اى تخليف المنكر على العلم اى
على انه لا يعلم أنك ابن فلان فاذا اراد الولد اخذ المال كاف اقامة البيعة على مدعاه (قوله على
العلم) اى على نفي العلم (قوله بانه ابن فلان) الظاهر ان تخليفه على انه ايس باين فلان انما هو اذا
أثبت المدعى الموت والافلافة ائدة فى تخليفه الاعل عدم العلم بالموت تأمل (قوله ثم يكاف الابن
الح) اى ان- انب وان نكل يكون مقرا فان كان منكرا الحال يحذف عليه (قوله وعلمه فى جامع
الفصولين) حيث قال ولو نكل يصير مقرا بنسب وموت وصار كالوفاقر بهم ماصرحا وانكر المال
ولو كان كذلك لا يصح لالقاضى الابن خصما فى اقامة البيعة على اثبات المال ولا يمكن تجوله
ختمه فى حق التخليف على المال واخذ منه فيخلفه بتا (قوله من الفصل السابع والعشرين)
صوابه الثامن والعشرين (قوله هو عدى) فيه بد لانه لو قال هو ابني فقدم المسلم (قوله
والاسلام ما لا) اظهره دلائل التوحيد لكل عاقل وفي العكس ثبت الاسلام بتبعه ولا يحصل
له الحرم بجمع الهن من تخصيصه اذ رد رواسته شكه الاكل عظامه اقوله تعالى واعدن من خير
من مشرك ودلائل التوحيد وان كانت ظاهرة لكن الافقة مع الكفر مانع قوى لا ترى ا-
آياته كثر واما ظهور ادلة التوحيد ويؤيده ان الغيبة المطلقة ا- حق بولده المسلم لم يمت به- قتل
الاديان او يخفف ان يالف الكفر للنظر قبل ذلك واحتمال الضرر بعده واجاب بان قوله تعالى
ادعهم لا ياتهم بوجوب دعوة الاولاد لا ياتهم ومدعى النسب لا بان دعوة لا تختمل القهر
فتعارضت الايمان وكفر الا- بيه بحدود الاصل عدمه الا ترى الى انتشار الاسلام بعد الكفر
فى الا- فاق واما الحضانة فتتركها الا بزم منه رقى انتهى بجل- لاف ترك النسب هنا فان المصير
بعده الى الرق وهو ضرر عظيم لاحتمال انتمى (اقول) لكن بعد استدراك الشارح الا- عن ابن
كامل بانه يكون مسالما فلا إشكال وان اعترض عليه فانك- تتسمع الاعتراض والجواب قال
فى شرح المتن وهذا اذا ادعاه مع الفوسيق دعوى المسلم كان عبده ولو ادعيا البنوة كان ابنا
للمسلم اذ القضاء به من المسلم قضاء باسلامه (قوله لكن جزم ابن الكل بانه يكون مسلما) اى
تبعه الادار وابنا للكافر بالدعوة كما صرح به فيه لان حكمه حكم دار الاسلام وفيه انه لا- برة
لدار مع وجود ا- حد ابوين ح(قلت) بخالفه ما ذكره فى الاقسط لو ادعاه ذى ثبت نسبته منه
وهو مسلم تبعه لداره وتقدم فى كتابه عن الولو الحبية ولا ية ان تبعية الدار انما تكون عند فقد
الابوين لان تبعيته قبل ثبوت ان الذى أب له حيث كان فى يد المسلم والكافر يتنازعان فيه وهو
قول فى غاية الحسن وان كان بخالفه الظاهر تحليل الهداية وغيرها فليتبعصر (قوله قال زوج
امرأة لمى معها) أى فى دهما استز بهما لو كان فى بد ا- دهما قال فى انما تر ثانية وان كان
الولدى بد الزوج أريد المرأة فاقول لا زوج فيها وقيد باننا نكل منهم ما الولد اى غير صاحبه لما
فيها ايضا عن المتن صبي فى بد رجل وامرأة قالت المرأة هذا ابني من- هذا الرجل وقال ابني

فلو اقربه امر بالدفع اليه
ولا يكون قضاء على الاب
حق لو جاء حيا باخذ
من الدافع والدافع على
الابن ولو انكر قبل للابن
برهن على موت أبك وأنت
وارثه ولا بين والصحيح
تخليفه على العلم بانه ابن
فلان وأنه مات ثم يكاف
الابن البيعة بذلك وعلمه
فى جامع الفصولين من
الفصل السابع والعشرين
(ولو كان) الصبي (مع مسلم
وكافر فقال المسلم هو عدى
وقال الكافر هو ابني فهو
حرام الكافر) لانه الحرية
حالة الاسلام ما لا لكن
جزم ابن الكل بانه يكون
مسالما لان حكمه حكم دار
الاسلام وعزا للتحفة
فليتبع (قال زوج امرأة
الصبي معها هو ابني من
غيرها وقالت هو ابني من
غيره

ولو قاله اى قال ليس هذا الى ونحوه الخارج لا يدعى ذلك الشيء به ولا لتناقض وانما لم يمنع ذواليد
على ما مر اقيام البد كذا فى العمادية (أقول) . لكن قيده فى جامع الفصولين بما اذا خال ذلك مع
وجود النزاع أو ما لو قاله قبل النزاع فعلى الخلاف على عكس ذى البد وقوله لقيام البد وهو دليل
المالك نفعي الملك عن نفسه من غير اثبات للغير فهو وفى الدرر ايضا ادعى العصبية وبين النسب
وبرهن الخصم أن النسب بحد ذاته ان قضى بالاول لم يقض به والاتساقا للتعارض وعدم
الاولية (قول) ما لم يذكر اسم الجد بخلاف الابوة فانه انصح بالذكر الجد كفى الدرر واعلم ان
دعوى الابوة ونحوها مما لو اقربه المدعى عليه لايهضم ما لم يدع قبله مالا قال فى الواجبية ولو
ادعى انه اخوه لا يوجب فجد فان القاضى يسأله الاثبات فميراث تدعيه أو نفقة أو حق من الحقوق
التي لا يقدح على اخذها الابايات النسب فان كان كذلك يقبل القاضى بنته على اثبات النسب
والافلا خصومة بينهما لانه اذا لم يدع مالا لم يدع حق الا ان الاخوة المجاورة بين الاخوين فى الصاب
او الرحم ولو ادعى انه أبوه أو نسبه فاقبته يقبل وكذا عكسه وان لم يدع قبله حق لانه لو اقربه صح
فمن نسب خصه ما وهـ لانه يدعى حق افان الابن يدعى حق الانتساب اليه والاب يدعى وجوب
الانتساب الى نفسه شرعا وقال عليه الصلاة والسلام من انتسب الى غير أبيه واتى الى غير
مواليم عليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين انتهى ملخصا قال فى النزاع يدعى على
آخره اخوه لا يوجب بان ادعى ارثا ونفقة وبرهن يقبل ويكون قضاء على الغائب ايضا حتى
لو حضر الاب وانكر لاية قبل ولا يحتاج الى اعادة البينة لانه لا يتوصل اليه الابايات الحق
على الغائب وان لم يدع مالا بل ادعى الاخوة المجرودة لا يقبل لان هذا فى الحقيقة اثبات البينة
على أب المدعى عليه والخصم فيه هو الاب لا الاخ وكذا لو ادعى انه ابن ابنه أو أبو ابيه والابن
والاب غائب أو ميت لا يصح ما لم يدع مالا فان ادعى مالا فالحكم على الغائب والحاضر جميعا
كما مر بخلاف ما اذا ادعى رجل انه أبوه أو ابنه ونحوه فيها (قوله ولو برهن الخ) مكررم مع ما قدمه
قريبا (قوله تقبل لثبوت النسب باقراره) اى ويزاحم الوارث المعروف ويظهر أن الابوة
مثل ذلك كاعتاد مما مر (يق) فيما لم يثبت باقراره فيشترط ان يدعى حقا آخر كالثبوت ونفقة فلو
برهنت أنه عمها امريرة النفقة منه فبرهن على زيدانه اخوها برئ الم بخلاف دعوى الابوة
كفى الهندية وقال فى جامع الفصولين أقر ذوا ابن فلانا وارثه ثم مات الابن ثم المقر بأخذ المقر
له المال يعنى بحكم الوصية لان هذا وصية حتى لو قال هو نوبى ومات المقر عن زوجة أخذت
الرابع والباقي المقر له اهـ وأشار بهذا الى انه لا يلزم معرفة جهة القرابة والا فانه لو ادعى
الارث بالاخوة يلزم واقعه تعالى اعلم (قوله ولا نسج) اى يمين الارث كفى الفصولين لكن
فى الاشياء تقبل الشهادة حسبة فى النسب ويمكن ان يوفى دينها وبين ما هنا فيما اذا لم يكن
خصم كالوثر كصغيرا وارثا فان الشهادة حسبة تقبل ولا تكون التركة فى بيت المال بخلاف
ما اذا حصل خصام من الورثة مع المدعى فلا بد مما ذكرهنا (قوله هو وارث) وكذا على الوصى
نورا عين (قوله أوداش) اى على ما ذكره انصاف وخالفه بعض المشايخ وانظر ما صورته
ولعل صورته ان يدعى دينه على الميت وينصب له القاضى من يثبت فى وجهه دينه فقبله
بصير خصم المدعى الارث ومثل ذلك يقال فى الموصى له تامل ويمكن التصويلهما الى الوارث

ما لم يذكر اسم الجد ولو
برهن انه اقرب الى ابنه تقبل
لثبوت النسب باقراره
ولا نسج الاعلى ختم هو
وارث أوداش أو مديون أو
موصى له ولو حضر رجلا
لدى عليه حقا لايه وهو
مقر به أو لانه اثبات نسبه
بالبينة عند القاضى بخصمه
ذلك الرجل ولو ادعى ارثا
عن أبيه

(والحاصل) ان الاعتبار انما هو الى وجدان الاقرار - وانه تقدم عليه النفي أو تأخر عنه كما علم من صريح الخلاصة - ومما ذكرنا فظهر ان الخلل في سبيل تعليل الاستدلال وتبينه العمادى وان ملاحضته لم ينقطع وظن انه يحتاج الى عبارة اخرى وليس كذلك اذا اقرار الواحد - يمكنى - واما وجه عدم ما على النفي او متاخر عنه كما لا يخفى فتدبر (قوله كما افاده الشر بنبلالى) راجع الى النفي الذى هو عدم السهو وطعن الحجاب وتقدم نص عبارة الشر بنبلالية ومقتضى ما يظهر له انه راجع الى قوله فلا حاجة الى الاقرار به ثانيا (قوله وهذا) اى ثبوت النسب اذا صدقه الابن اما بدونه فلا لانه اقرار على الغيبة جزمه فلا يثبت الا بتصديق ذلك الغير وهذا التفصيل انما يأتى فى الاقرار بصبي يعبر عن نفسه اما لو كان صغيرا يعبر عن نفسه بصدق المقر استخدا انما كافى الخلاصة (قوله اما بدونه فلا) اى فلا يثبت الا بتصديق ذلك الغير (قوله لبقاء اقرار الاب) لان اقرار الاب لم يبطل لعدم تصديق الابن فيثبت النسب كما فى الدرر (قوله قيل) لانه اقرار على نفسه بانه جزمه درر (قوله فلا يقبل) اى على الغير (قوله وبين جهة الارث صح) قال فى جامع الفوائد ان اذا ثبت الورثة لا يضر ما لم يعين جهة الارث (قوله ولو ادعى بنوة ام) عبارة الدرر ادعى الاشوق ولم يذكر اسم الجد صح بخلاف دعوى كونه ابن عمه حيث يشترط فيه اذ كرام اسم الجد كما فى العمادية وفى الظهيرية وما مر حواه ان دعوى بنوة ام تحتاج الى ذكر نسبة الم والام الى الجد لصحة معلوما لانه لا يحصل العلم للقاضى بدون ذكر الجد وتحقق العمومة - ما نواع منها الم لازم ذكر فى كتاب الوقف وفى التفتيح ان الشهود اذا شهدوا بنسب فان القاضى لا يقبلهم - ولا يحكم به الا بعد دعوى طال الا فى الاب والابن وان ينسب الشهود الملبت والمسمى بنوة العمومة حتى يلتصقا الى اب واحد وان يقول هو وارثه لا وارث له غير كاصرح قاضيان ولابد ان يكون الاب لواحد الملتقى اليه معروفا للقاضى بالاسم والنسب بالاب والجد اذا انحصار فيه والتعريف بذلك عند الامام الاعظم رحمه الله تعالى وعليه الفتوى فاذا لم يوجد بشرط من هذه الشروط لا تقبل البيعة ولا يصح القضاء به او يبنى الاحتياط بالثبوت بالنسب - مما فى هذا الزمن قال الحامدى قلت هذا مناقض لما ذكره فى الظهيرية والعمادية وغيرهما من انه يشترط ذكر الجد المسمى التقيا اليه وقدمه - بل فى الظهيرية مثلا ولم يذكر اسم أب الجد ولا اسم جد له لكن أفق الامام أبو السعود باشتراط ذكر الاب كما ذكره البشكقى فى فتاويه وأظن أن الرحيمية ٣ اشترط ذلك بناء على قولهم كصاحب التنبير وغيره اذا كانت الدعوى على غائب يشترط ذكر اسميه وحده وان حكم بدون ذكر الجد فقد دونه ظن ان الدعوى على الجد الذى التقيا اليه والخلل ان الدعوى على الميت الذى يطالبون ارضه فتنبه اه قال فى الدرر قال أحد الورثة لا دعوى لى فى التركة لا تبطل دعواه لان ما ثبت شرعا من حق لازم لا يستطع بالاستقاط كالو قال است ابناء الابى قال ذو اليد ليس هذا لى ونحوه اى ليس ملكى ولا حق لى فيه ونحو ذلك ولا منازع غنم ادعاء فقال اى ذو اليد هو لى صح والقول قوله لان هذا الكلام لم يثبت حقا لاجل ان اقرار الجاهل باطل والتناقض انما يبطل اذا ضمن ابطال حق على أحد ولو كان غنم منازع كان اقراره فى رواية وهى رواية الجامع الصغير وفى أخرى لا وهى رواية دعوى الاصل لكن قالوا القاضى يسأل اذا البداه هو ملك المدعى فان اقر به أمره بالتسليم اليه وان أنكر أمر المدعى باقامة البيعة عليه

كما افاده الشر بنبلالى وهذا
اذا صدقه الابن واما بدونه
فلا الا اذا عاين الابن الى
التصديق ببقاء اقرار الاب
ولو أنكسر - والاب الاق - وار
فبرهن عليه الابن قبل واما
الاقرار بانه أخوه فلا يقبل
لانه اقرار على الغير (فروع) •
لوقال است وارثه ثم ادعى
انه وارثه وبين جهة الارث
صح اذا تناقض فى النسب
عفو ولو ادعى بنوة الم لم يضر

٣ قوله الرحيمية هكذا
بالاصل فليجرر

في حق المقر لان في زعمه انه ثابت النسب من الغير فيصالح حجة في حق نفسه وان لم يصلح على الغير
 لكن أقرب جريته بعد انسان وكذبه المولى لا يبطل اقراره في حق نفسه حتى لو صدق بعد ذلك يعتق
 عليه اه ولا يرتد بالرد في حق المقر ومن ذلك لو صدق الخ ولا في حق الولد لاحتياجه الى النسب
 (قوله بعد نبوته) وهذا أثبت من جهة المقر لمقرله (قوله حتى لو صدقته) اي صدق المقر له المقر
 وفي التقرير بوجوه خفاء لا ليس هذه امة رعا على ما زعمه بل على ان الاقرار بما لا يحقل النقص
 لا يرتد بالرد اذا تم اطلاقه في حق الغير يمكن أقرب جريته بعد غيره فمكذبه مولا لا يفتي في حق المقر حرا
 ولا يرتد بالرد حتى لو صدق عليه اعتق عليه ولكن شهد على رجل بنسب صغير فرددت شهادته لثمة فادعاه
 الشاهد لا يقبل ولا يرتد لما أقر المشتري على المباع باعقاق المبيع قبل البيع وكذبه المباع ثم
 قال المشتري انا عتقته فيحصل الولاء اليه لان من محل الخلاف ولو سلم فالتائب الزم من الولاء
 لقوله النحول من مولى الام الى مولى الاب او الى مولى آخر فيما لو اتردت الممتعة ثم سويت
 بعد ما طقت فاشترتها آخر وأعتقها ولا يرتد ايضا لما لو أقر ان عبده ابن الغير ثم ادعاه حيث يعتق
 لان العتق ليس اشبهت بنسبه منه بل لان اقراره يسرى على نفسه كقوله اقدمه الثابت بنسبه من
 غيره هو ابني وعباردة الدرر كما سمعت في المقولة السابقة فظهر انه مقرر على تعاقب حق المقر له
 تأمل (قوله فلا حاجة الى الاقرار به ثانيا) بان يقول هو ابني (قوله ولا سهو في عبارة العمادى)
 عبارته هكذا هذا الولد ليس مني ثم قال هو مني صح اذا اقراره بانه منه ثبت نسبه فلا يصح نفيه
 قال في الدرر هذا هو لان التعديل يقتضى ان هناك ثلاث عبارات اثبات ونفي وعود الى
 الاثبات قال الشرنبلاي والذي يظهر ان عوده الى التصديق ليس له فائدة في ثبوت النسب
 لانه بعد الاقرار لا يفتنى بالنفي (وأقول) هذا يقرر مدعى الدرر وليس يجواب عن العمادى وفي
 الزايعي نفي النسب عن نفسه لا يمنع الاقرار به بعده بان قال ليس هذا ابني ثم قال هو ابني اه
 (وأقول) ليس في عبارة العمادى سبق الاقرار على النفي وانظر حقيقة فيما يأتيك في المقولة
 الثانية (قوله كما زعمه من ملاحضه) راجع الى المنفي الذي هو السهو ونسبه قال هذا الولد مني
 ثم قال هذا الولد ليس مني ثم قال هو مني صح اذا اقراره بانه منه تعاقب حق المقر له اذ ثبت نسبه من
 رجل معين حتى ينتهي كونه مخلوقا من ماء الزنا فاذا قال ليس مني هذا الولد لا يثبت ابطال حق
 الولد فاذا اعدا الى التصديق صح (أقول) قد وقعت العبارة في الاستروثية كالمعادية هذا الولد
 ليس مني ثم قال هو مني صح اذا اقراره انه منه الخ الظاهر انه هو من الناحج الاول يدل عليه
 التعديل الذي ذكره لانه يقتضى ان يكون هناك ثلاث عبارات تفيد الاولى اثبات النبوة والثانية
 نفيه والثالثة العود الى الاثبات والمند كورنيهما العبارتان فقط قال الشرنبلاي والذي
 يظهر ان اللفظ الثالث وهو قوله ثم قال هو مني ليس له فائدة اثبت النسب لانه بعد
 الاقرار به لا ينتفى بالنفي ولا يحتاج الى الاقرار به بعده فلتأمل اه ولذلك قال في الخلاصة
 ولو قال هذا الولد ليس مني ثم قال مني يصح ولو قال مني ثم قال ليس مني لا يصح النفي اه فاقصر
 هنا على العبارتين كالمعادية والاستروثية ايكن كلام الشرنبلاي لا يدفع كلام صاحب
 الدرر لان مناقشته انما هي في اسقاط الاولى اما الثالثة فهي موجودة في عبارة العمادية
 والاستروثية فصاحب الدرر ناقش في اسقاط الاولى والشرنبلاي في اسقاط الثالثة تأمل

بعد نبوته حتى لو صدق به بعد
 تكذبه صح ولذا لو قال
 اصبي هذا الولد مني ثم قال
 ليس مني لا يصح نفيه لانه
 بعد الاقرار به لا ينتفى بالنفي
 فلا حاجة الى الاقرار به
 ثانيا ولا سهو في عبارة
 العمادى كما زعمه من ملاحضه

البائع ولا يعق المبيع لمافيه من ابطال ملكه الظاهر بخلاف النسب لانه لا ضرر فيه والفرق
بينه وبين البائع اذا كان هو المدعى ان النسب ثبت في دعوى البائع والعوق في ملكه وهما نتيجة
الاب شبهة أنت ومالك لا يملك تظهر في مال ابته البائع فقط وفي التاريخانية فان باع الامعة مع
أحد الولدين ثم ادعى أبو البائع نسب الولدين جميعا وكذبه المشتري والبائع في قول محمد دعوى
الاب باطله وعند أبي يوسف ودعوى الاب لاتصح في حق الامة ولا تصبرام ولده وتصح دعواه
في حق الولدين نسباً ولا يحكم بغيره المبيع والولد الثاني حر بالقيمة وان صدق المشتري وكذب
البائع فالامة تصبرام ولده اتفاقا وعليه قيمته الابن ويثبت نسب الولدين منه والمبيع حر بالقيمة
على الاب عند أبي يوسف وعند محمد حر بغير القيمة وان صدقه البائع وكذبه المشتري يثبت نسب
الولدين من أبي البائع في المشايخ من ظن ان ثبوت نسبهما من أبي البائع قول أبي يوسف وقول
محمد يفتي ان لا يثبت نسبهما منه والصحيح ان ما ذكره محمد قول الكل ولينكر محمد حكم الام
وقال أبو حازم والقاضي أبو الهشيم على قياس أبي يوسف ومحمد يضمن البائع قيمته الاب لا على
قول أبي حنيفة وقال أكثر مشايخنا لا يضمن شيا صاحبه بالاتفاق كذا في المرقى وفيه رجل
جئت أمته عنده وولدت فكم عنده فزوجه أمته فولدت له ابنا فباع المولى هذا الابن واعتقه
المشتري فادعى البائع نسب الا كبريت وبطل العتق وان ادعى نسب الثاني لاتصح ولو باع
الام مع أحدهما ثم ادعى الاب محض عند أبي يوسف ويثبت نسبهما والولد المبيع مع أمه بغير
على ملك المشتري وعند محمد لاتصح (قوله لاتصم ادعوه بخبر) اهدم العلق في ملكه (قوله
فمنقصر) بخلاف المثلثة الاولى وهو ما اذا كان العلق في ملكه حيث بعته فان جميعا لما ذكر
أم ادعوا ستيلاد فتستند ومن ضرورته عتقه ما بطر في امه ماسرا الاصل فتبين انه باع حرا
عيني (قوله فلا تصح دعواه أبدا) أي وان جدد العبد وهذا عند الامام وعندهما تصح دعواه ان
جده العبد ووجه قول الامام ان الاقرار بالنسب من الغير اقرار بما لا يحتمل النقص فلا
تصح دعواه المقر به وذلك وانما قلنا انه لا يحتمل النقص لان في زعم المقر انه ثابت النسب من
الغير والنسب اذا ثبت لا ينتقص بالجور والتكذيب ولهذا الوعد المقر له الى تصديقه جاز ويثبت
النسب منه وصار كالذي لم يصدق ولم يكذب ط (قوله وقد افاده) أي افاد نظيره لا عينه (قوله معه
أومع غيره) أشار الى ان ما وقع من التقييد بكونه معه ليس احترازا قال الزبلي لا يشترط لهذا
الحكم ان يكون الصبي في بدء اشتراطه في الكتاب وقع اتفاقا اه مشربلاية (قوله الغائب)
اتفاقا أيضا (قوله خلافا لهما) فقالا لاتصح دعواه المقر به وجود المقر له ان يكون ابنه لان
اقراره بطل لا بوجود المقر له فصار كأنه لم يقر وقد تقدم توجيهه قول الامام وذكره المؤلف
وعبارة الدررهما قالوا لا يجد زيد بوثته فهو ابن للمقر واذا صدقه زيداً ولم يدر صدقه بديقه ولا
تسكديه لم تصح دعواه المقر عندهم اه امان الاقرار ان تدبر زيد فصار كأنه لم يكن والاقرار
بالنسب برئ بالرداه هذا اذا كره على الاقرار بالنسب فاقرب به لا يثبت وكذا لو هن له وان لم
يحتمل النسب نفسه النقص وله ان النسب لا يحتمل النقص بعد ثبوت والاقرار بعينه لا يرتد بالرد
أي بعنل ما لا يحتمل النقص ان تعلق به حتى لو صدقه بعد التسكيد يثبت النسب منه
وايضاً اتفاقاً به حتى الولد لا يرتد بالمقر اه قال قاضيان ومن جملة النسب لا يرتد بالرد

لان ادعوه بخبر منقصر
عيني وغيره وجزم به المصنف
ثم قال وحيلة اسقاط دعوى
البائع ان يقر البائع انه
ابن عبده فلا تصح
دعواه ابداً يجتبي وقد افاده
بقوله (قال) عمر بن الصبي
معه) أومع غيره عيني (هو
ابن زيد) الغائب (ثم قال هو
ابن لم يكن ابنه) ابداً (وان)
وصلته (محمد زيد بنونه)
خلافاً لهما لان النسب
لا يحتمل النقص

الثمة - بغير الظاهر من اللفظ قال في الرمز تبعه اللامعين - هذا اذا كان العلوق في ملكه بان
 اشتراهما بعد لولادة او اشترى أمهما - وهي - حتى يهما أو باعهما الخبايا - بما لا أكثر من سنتين
 ثبت - نهما - أيضا لانهما لا يفرقان فيه - ليس - لا يعتق الذي ليس في ملكه - وان كان المشتري
 قد عتقه لا يبطل عتقه لان هذه الدعوى دعوى تصور يراهم العلوق في الملك بخلاف المثلثة
 الاولى - وهو ما اذا كان العلوق في ملكه - حيث يبعثان جميعا لان دعوى استيلاء لا تستند من
 ضرورته عتقه ما يدل انهما حار الاصل فتبين انه باع حرا اه - فقوله أو باعهما الخبايا - يهما - الخ
 أي نهما - لا - واحد - من - ما فادعاء - وقوله عتقا محترز - قوله - حتى لو اشترى احدهما - حتى الخ (قوله ثبت
 نهما) أي المتوأمين - من البائع لان دعوى البائع صحت في الذي لم يبعه - ما صادقة العلوق
 والدعوى ملكه - فيثبت نهما - ومن ضرورته ثبوت لا شر لانهما من ماء واحد يلزم بطلان عتق
 المشتري بخلاف ما اذا كان الولد واحدا وعتقه في الزاي (قوله وهو حرة الاصل) أي
 الخاتبة باصل الخلقة وأما حرة الاعتاق فعارضه حرة الاصل غنا في الذي أعنته لان الذي
 عند البائع ظهر انه حرا الاصل فاقضى كون الآخر أيضا كذلك الى آخر ما قدمناه (قوله لانهما
 عتقا في ملكه) أي وقد خلقا من ماء واحد - وهذا كله يصلح جوابا لما روي من ان نقض
 الاعتاق مخالف الماسبق من ان العتق به - ودوقوعه لا يحفل بالانقضاء والبطلان وحاصله
 ان المذموم هو انقضاء العتق الى الرقبة وهو دونه لا الى شيء فوقه - وهي الحرة أي
 لانها ثابتة باصل الخلقة كما أفاده عزمي - وهذا لا يمت ولا يطردها في السابقة وهي دعوى
 من ولد عند المشتري لاقل من سبعة أشهر فاعتقه لا يقبل مع انه انقض العتق بامر فوقه
 وه - هذا الامر لا يتم في - هذا المقام فان حرة أحد المتوأمين بظهور حرة الآخر - عدم
 تأثير الاعتاق وعادة العمة - حتى - فثبت نهما - بطل عتق المشتري اياه لان دعوى البائع
 بعده صحت في الذي لم يبع ومن ضرورته ذلك ثبوت نسب الآخر لانهما من ماء واحد يلزم منه
 بطلان عتق المشتري لكونه احرى الاصل اذ يستحيل ان يكون أحدهما حرا الاصل والآخر
 رقيقا وهما من ماء واحد بخلاف ما اذا كان الولد واحدا حيث لا يبطل فيه اعتاق المشتري لانه
 لو بطل فيه بطل مقصود الاجل حتى الدعوى للبائع وانه لا يجوز وهذا ثبت الجهرية في الذي لم يبع
 ثم تعدى الى الآخر فخره ما وتبعه او كم من شيء ثبت ضمنا وان لم يثبت مقصودا اه - فالتاخر
 رحمه الله تعالى ذكر آخر عبارة الدرر وتولد صدرها فكان الاولى في التعليل لانها - ما عتاق في
 ملكه من ماء واحد فاذا ثبت حرة أحدهما ثبت حرة الآخر تبعه او انشئ قد ثبت تبعه
 وان لم يثبت قصدا (قوله حتى لو اشترى) أي البائع حلي وجاءت بهما لا أكثر من سنتين - عني
 (قوله لا يبطل عتقه) قال الاكل رنوقض بما اذا اشترى رجل أحد متوأمين واشترى أبوه
 الآخر فادعى أحدهما الذي في يده بانه ابنه ثبت نهما - ما منه ويعتقان جميعا ولم تقتصر
 الدعوى (وأجيب) بان ذلك لموجب آخر وهو ان المدعى ان كان هو الاب فالابن قدم لا ان كان
 وان كان هو الاب فالاب مقدم لا حافده فيعتق ولو ولد متوأمين فباع أحدهما ادعى أبو البائع
 الولدين وكذا به أي ابنه البائع والمشتري صارت أم ولده بالقيمة وثبت نهما وعتق الذي في يد

(عنده وعتقه المشتري ثم
 ادعى البائع الولد الآخر
 ثبت نهما وبطل عتق
 المشتري) بامر فوقه وهو
 حرة الاصل لانها عتقا
 في ملكه - حتى لو اشترى
 حلي لم يبطل عتقه

اشهر (قوله ثبت نسبهما) أى التوأمين من المباح لان ما خالف ما من ما واحد واذا صحت
الدعوى فيها كانت فى حكم أول مسئلة من النصل فيدفع البيع ويرد الثمن فتأمل وفى
الاتفاقى عن المغرب يقال هاتوا أمانا كما يقال هاتوا زويانا وقولهم هاتوا أمانا وهما زوج خطأ
اه (قوله ليكون العلق فى ملكه) أى فهو كالبيعة الشاهدة له على مدعاه وهذا لابد فيه من
المصنف بقوله باع من ولده عنده أى وعلق عنده أما إذا كان العلق عند غيره والوضع عند من
دعوه قصر بط (قوله ورديعه) لانه تبين انه باع حر الأصل وكذا يقال في بابه لده من كابة
الولد ورهنة ما فى اجارته فالذى رد نفادها أما لو رأى الأب اجازته فبني على يجوز لان للاب
الاجارة فكذلك لا اجارة لبيع الفصول له (قوله لان البيع يحتمل النقص) أى وماله من حق
الدعوى لا يحتمل فيمنه نقص البيع لاجله (قوله وكذا الحكم لو كاتب) أى المشتري الولد أو
رهنة منه كذا فى نسخة ولا وجود لفظ منه فعبارة ح عليه المصنف ولا فى أصله الذى نقل عنه
وهو الدرر والضهير فى الأفعال راجع الى المشتري واعلم ان عبارة الهداية هكذا ومن باع عبدا
ولده من و باعه المشتري من آخره ادعاء البائع الأول فهو بائنه وبطل البيع لان البيع
يحتمل النقص وماله من حق الدعوى لا يحتمل فيمنه نقص البيع لاجله وكذا إذا كاتب الولد
أو رهنة أو أجره أو كاتب الأم أو رهنتها أو زوجها ثم كانت الدعوى لان هذه العوارض تحتمل
النقص فيمنه ذلك كله ونعم الدعوى بخلاف الاتفاق والتدبير على ما مر قال صدر
المشريعة ضهير كاتب ان كان راجعا الى المشتري وكذا فى قوله أو كاتب الأم بصغير تقدير الكلام
ومن باع عبدا ولده عنده وكاتب المشتري الأم وهذا غير صحيح لان المعطوف عليه بيع الولد
لا يبيع الأم فكيف يصح قوله وكاتب المشتري الأم وان كان راجعا الى من فى قوله ومن باع
عبدا فالمسئلة ان رجا كاتب من ولده عنده أو رهنتها أو أجره ثم كانت الدعوى فحينئذ لا يحتمل
قوله بخلاف الاتفاق لان مسئلة الاتفاق التى مرث ما إذا اعتق المشتري الولد لان الفرق
الصحيح أن يكون بين اعتاق المشتري وكاتبه لا بين اعتاق المشتري وكاتبه البائع اذا عرفت هذا
فراجع الضهير فى كاتب الولد والمشتري فى كاتب الأم من فى قوله من باع اه (أقول الاظهر
ان المرجع فيه المشتري وقوله لا المعطوف عليه يبيع الولد لا يبيع الأم مدفوح بان المتبادر
بيعه مع أمه بقوله سوق الكلام ودليل كراهة التفريق بحديث سيد الانام عليه الصلاة
والسالم ثم كان مقتضى ظاهر عبارة الرقاي ان يقال بالنظر الى قوله ببيع مشتريه وكذا
بعد كابة الولد ورهنتها الخ لكنه هو رافى على الدرر (قوله أو كاتب الأم) أى لو كانت يبيع
مع الولد الضهير فى السهل للمشتري وبه سطر ما فى صدر المشريعة (قوله وترد هذه التصرفات)
لانه باع حر الأصل فتصرف المشتري فى غير محله فيمنه نقص وهذا ظاهر فى غير الاجارة أما ما فى
رد نفادها الى آخر ما قدمناه قريبا (قوله بخلاف الاعتاق) أى اعتاق المشتري ومثل الاعتاق
التدبير كما فى عزم زاده فلو وكذا إذا ادعاء المشتري اولا ثم ادعاء البائع حيث لا يثبت النسب
من البائع كما مر (قوله باع أحد التوأمين المولودين يعنى علقا وولدا) لما كان لفظ المصنف وهو
قوله المولودين عنده محتملا لاثنتين كون العلق عنده وعنده غيره بان اشتراها بعد الولادة أو
اشتري أمهما وهى على ما كان الحكم مختلفا فاسره بطله يعنى التى بوفى بها اذا كان

ادعى البائع الأول ثبت
نسبهما بالاتصديق المشتري
(باع من ولده عنده وادعاه
بعد بيع مشتريه ثبت نسبه
ليكون العلق فى ملكه
(ورديعه) لان البيع
يحتمل النقص (وكذا)
الحكم (لو كاتب الولد أو
رهنة منه أو أجره أو كاتب
الأم أو رهنتها أو أجرها أو
زوجها ثم ادعاء) فيثبت
نسبه وترد هذه التصرفات
بخلاف الاعتاق كما مر
(باع أحد التوأمين
المولودين) يعنى علقا وولدا

١٥ (قوله جلالة على الصلاح) علة لقوله فكما أي فهو ولد له ~~ك~~ كاح لا زنا حلالا الخ
 والحاصل انه لو ولدت لا كثر من سنتين من وقت البيع ردت دعوة البائع الا اذا صدقه المشتري
 فثبت النسب منه ويحمل ان البائع استولد له ابناكم النكاح جلالة على الصلاح ويبقى
 الولد عبد للمشتري ولا تميز الامة ولولد للبائع كما لو ادعاه اجنبي آخر لان بصادقه ما ان الولد
 من البائع لا يثبت كون اله لوق في ملكه لان البائع لا يدعى ذلك وكيف يدعى والولد لا يبقى في
 بطن أمه أكثر من سنتين فكان حادثا بعد زوال ملك البائع واذا لم يثبت العلق في ملك البائع
 لا يثبت حقيقة العلق للولد لاحق العلق للامة ولا يظهر ربط لان البيع ودعوة البائع هنا
 دعوة فخرير وغير المال ليس باهلهما فلذا حوّل الشارع رجعه الله تعالى العبارة وجعلها على
 المعنى اللغوي لكن انما يثبت هذا الحل اذا لم يكن تحت حرة فالملوك كان فان نكاحه لا يصح ومع
 ذلك يثبت به النسب كما مر (قوله فيما بين الاقل والاكثر) المراد بالاقل آخر الاقل من ستة أشهر
 لا يشمل ما اذا ادعى في ستة أشهر كما افاده الفقه الثاني (قوله في حكمه كالاول) يعني يثبت نسبه
 وأمينه سابقا ~~كون~~ الولد اسرا ويصح البيع ويرد الثمن لاحتمال ان يكون العلق في ملك
 البائع درر قال أبو السعد والاصل ان رد الدعوة فيما اذا اجابت به لا كثر من ستة أشهر لولا
 التصديق لا فرق فيه بين ما اذا اجابت به لاقل من سنتين أو لا كثر الامن بهمة ثبوت الاستيلاء
 للام بعد التصديق ونقض البيع فيها ورد الثمن أي في الاقل منهم ما دون الاكثر ١٥ ينصرف
 ط (قوله لاحتمال العلق قبل بيعه) قال في التاترخاشية هذا الذي ذكرنا اذا علمت المدة فان لم
 نعلم انهم لو ولدت لاقل من ستة أشهر أو لا كثر من سنتين أو أكثر من وقت البيع فان ادعاه البائع
 لا يصح الا بتصديق المشتري وان ادعاه المشتري يصح وان ادعاه معه الا تصح دعوة واحد منهما
 وان سبق أحدهما فالو المشتري صحّت دعونه ولو للبائع لم تصح دعوة واحد منهما (قوله والا لا)
 أي لا يصح دعوه بان كذبه ولم يدعه أو ادعاه أو سكّته فانه لا يجزى حكم الاول فيه فهو أعم من قوله
 ولو تنازعا والحاصل انه يثبت نسبه وتصغير أم ولده شرعا لا على المعنى اللغوي كما في الصورة التي
 قبلها ويرد الثمن ويجزى فيه ما قدم من التنازع كما (قوله ولو تنازعا) أي في كونه لاقل من
 ستة أشهر أو لا كثر بان حال البائع بعث الملك منه شهر والولد متى قال المشتري لا كثر من ستة
 أشهر والولد ليس ملكا فالقول للمشتري لانه مدعى الحق فظاهر شاهد له وكذا لو ادعى الولد
 صحّت دعونه لوقوع العلق في ملكه دون البائع فحكم الحال وأما اذا سكّت فقد تقدم حكم
 سكوت المدعى عليه بعد الدعوى فانه يصح ل انكاره فقله ولو تنازعا يشمل الصور الثلاث
 (قوله فالقول للمشتري اتفاقا) لانه يشكر دعوى البائع فنقض البيع ولانه واضع اليد فهو
 منكره والا تخارج فهو مدعى والبينة للمشتري (قوله وكذا البينة له عند الثاني) لانه أثبت
 زيادة مدة الشرا وهذا أمر حادث وهو صفة ملكه (قوله خلافا لثالث) فقال البينة بينة
 البائع لانه يثبت نسب الولد واسمه لادامة ونقض البيع جوى عن الكافي أي وهو
 اثبات خلاف الظاهر كما هو شأن البيّنات لان الظاهر وقوع العقد بصحرا بينة البائع أثبتت
 فسادة فكانت أولى بالقبول ولان البائع يدعى فساد العقد والمشتري يشكره والبينة بينة
 المدعى والذي يظهر أوجهية قول محمد فليتمل (قوله والاخر لا كثر) أي وليس بينه مائة

جلالة على الصلاح في
 لو ولدت فيما بين الاقل
 والاكثر من صدقه فحكمه
 كالاول لاحتمال العلق
 قبل بيعه والا لا ملحق
 ولو تنازعا فالقول للمشتري
 اتفاقا وكذا البينة له عند
 الثاني خلافا لثالث
 شهر بزيادة وشهر مجمع
 وفيه لو ولدت عند المشتري
 ولدين أحدهما دون ستة
 أشهر والاخر لا كثر من

الام او دبرها فقط دون الولد فيقسم الثمن على قيمة الام وقيمة الولد فما اصاب الولد برده وما
 اصاب الام لا يرد ونعتبر قيمة الام يوم القبض وقيمة الولد يوم الولادة لانها ادخلت في ضمانه
 بالقبض وصار له قيمة بالولادة فتعتبر القيمة بذلك كما في صدر الشريعة والشرع بلاية (قوله وكذا
 حصتها ايضا) أي في التدبير والاعتناق وأما في الموت فبرده حصتها ايضا عند أبي حنيفة رحمه الله
 تعالى قولوا واحدا كما يدل عليه كلام الدرر قال وفيماذا أعتق المشتري الام او دبرها مرد البائع
 على المشتري حصته من الثمن عندهما وعند بر كل الثمن في الصحيح كما في الموت كذا في الهداية
 ح فصار الحاصل من هذا ان البائع يرد كل الثمن وهو حصته الام وحصته الولد في الموت
 والعتق عند الامام ويرد حصته الولد فقط فيهما عندهما وعلى ما في الكافي يرد حصته فقط في
 الاعتناق عند الامام كقولهما (قوله على الصحيح من مذهب الامام) لا رأم الولد لافية اهما عنده
 ولا تضمن بالعقد فيؤاخذ بزعمه (قوله ونقله في الدرر والمخ عن الهداية) قال في الدرر وذكري
 المبسوط يرد حصته من الثمن لاصحهما بالاتفاق وقرئ على هذا بين الموت والعتق بان القاضي
 كذب البائع فيما زعم حيث جعلهما معتق من المشتري فبطل زعمه ولم يوجد التأكيد في فصل
 الموت فيؤاخذ بزعمه فيسترد حصتها كذا في الكافي اه لكن يرجع في الزايحي كلام المبسوط
 وجعله هو الرواية فقال بعد نقل الصحيح عن الهداية وهو يخالف الرواية وكيف يقال يسترد
 جميع الثمن والبيع لم يبطل في الجارية حيث لم يبطل اعتاقه بل يرد حصته الولد فقط بان يقسم
 الثمن على قيمتهما يعتبر قيمة الام يوم القبض لانها ادخلت في ضمانه بالقبض وقيمة الولد يوم الولادة
 لانه صار له القيمة بالولادة فتعتبر قيمته عند ذلك اه وقد مناه قريبا فلا تغفل عنه (قوله على
 خلاف ما في الكافي عن المبسوط) من انه لا يرد حصتها عنده ايضا وقد تقدم ذلك (قوله وغير
 لا يرد حصتها في الاعتناق بالاتفاق) هو المعتمد كما تقدم وهذا من جهة عبارة المواهب فلا يرد
 بانه مكرر لانه عين ما في المبسوط (قوله لا كثر من حواين) مثله تمام الحواين اذ لم يوجد اتصال
 العلوق بملكه بقضاها وهو الشاهد والحجة شرع بلاية (قوله ثبت النسب بتصديقه) اذ عدم
 نبوته رعاية حقه وان صدقه زال ذلك المانع ولم يبطل به ما يلزم بان العلوق ليس في ملكه
 فلا تثبت حقيقة العتق ولا حقه لانها دعوة تخبر بغير المالك ليس من أهله قال في التارحانية
 وان ادعاء المشتري وحده صحيح وكانت دعوة استيلاء وان ادعاء ادهما وبنى احدهما صححت
 دعوة المشتري لا البائع (قوله على المعنى اللغوي) أي انها كانت زوجته وأنت منه بولد وابنت
 أم ولده بالعلم على الاصطلاح وهي من استولدها في ملكه لما تقدم من نفي احما في غير ملكه
 والحاصل ان الاستيلاء لا يصح في غير المالك بل لولم يملكها بعد ذلك اصارت بعد ذلك أم ولده شرعا
 أيضا (قوله نكاحا) أي يجعل على انه زوجه اباء المثلته تسمى والا كان زنا وباعى الولد حكم ولد
 أمة الغير المنكوحه فيكون للمشتري والنسب ثابت من البائع وفي الشرع بلاية وبق الولد
 عبدا فهو كالاجنبي اذا ادعاه لانه بتصادقه ما ان الولد من البائع لا يثبت كون العاوق في
 ملكه لان البائع لا يدعى ذلك وكيف يدعى والولد لا يبق في البطن أكثر من سنتين فبأن سادنا
 بعد زوال ملك البائع واذا ثبت العلوق في ملك البائع لا يثبت حقيقة العتق للولد ولا حق
 العتق للامة ولا يظهر بطلان البيع ودعوى البائع هنادعوة تخبر بغير المالك ليس باهل اها

وغيره وكذا حصتها ايضا
 في الصحيح من مذهب الامام
 كما في التمهيد والبرهان
 ونقله في الدرر والمخ عن
 الهداية على خلاف ما في
 الكافي عن المبسوط
 وبعبارة المواهب وان
 ادعاء بعد عتقها أو موتها
 ثبت منه وعليه رد الثمن
 واكتفاء برده منه وقبل
 لا يرد حصتها في الاعتناق
 بالاتفاق اه فاجبه فقط
 ولو ولدت الامة المذكورة
 لا كثر من حواين من
 وقت البيع وصدقه
 المشتري ثبت النسب
 بتصديقه (وهي أم ولده)
 على المعنى اللغوي (نكاحا)

ابراهيم من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الاتعقة فان ثابت لها حق الحرية وله حقيقة الحرية والحقيقة أولى من الحق فيستتبع الادنى ولا يضره فوات التبعية (قوله) بخلاف موت الولد) اى دون الام افوات الاصل وهو الولد اى قد ولدت لدون الاقل ولا يثبت الاستيلاء في الام افوات الاصل لانه استغنى بالموت عن النسب وكان الاولى للشاوش التعليل بالاستغناء كما لا يخفى قد يروى علوا لموت الولد بانه ذرئ من النسب فيه لان الحق لا يثبت الميت ولا عليه كما سبق واذا لم يثبت النسب لم يثبت الاستيلاء لانه فرع النسب وكانت الام بجهاها اتفاقا (قوله) ويسترد المشتري كل الثمن) لانه تبين انه باع أم ولده وما لم يتم اغيره مقومة عنه في العقد والغصب فلا يضمنه المشتري وعندهما مقومة فيضمنها هداية (قوله) وقالوا حصته اى الولد فقط ولا يرده حصه الام لانها مقومة عنه ما تضمنه بالغصب والعقد فيضمنه المشتري فاذا ورد الولد ونها يجب على البايع رد حصه ما مله وهو الولد كي لا يجتمع البطل والمبدل في ملكه ولا يجب رد حصه الام قال الزبلى هكذا ذكروا الحكم على قوله ما وكان ينبغي ان يردها بايع جميع الثمن عندهما ايضا ثم يرجع بقيمة الام لانه ما ثبت نسب الولد منه تبين انه باع أم ولده ويبيع أم الولد غير صحيح بالاجماع فلا يجب فيه الثمن ولا يكون لاجراء المبيع منه حصه بل يجب على كل واحد من المتعاقدين رد ما قبضه ان كان باقيا والا فبطله اه قال المقدسي لعل مرادهم ما ذكرناه على ان الغالب تساوى الثمن والقيمة اه (قوله) واعتاقيهما اى اعتاق المشتري الام والولد) الواو بمعنى أو المجوزة للجمع (قوله) كونهما حتى لو اعتق الام لا الولد فادعى البايع ان ابنه صحته دعوته وثبت نسبه منه ولو اعتق الولد لا الام لم تصح دعوته لاني حق الولد ولا في حق الام كافي الموت أما الاول فلان ان صح بطل اعاقه والعق بعد وقوعه لا يجتمع البطلان وأما الثاني فلانها تبين له فاذا لم تصح في حق الاصل لم تصح في حق التبعية ضرورة اه من فقهه اما الاول اى عدم صحته في حق الولد وقوله وأما الثاني اى عدم صحته ٢ في حق الام وبشكل على قوله والعق بعد وقوعه الى آخر ما سبق في متننا في قوله باع أحد التوأمين الى ان قال وبطل عتق المشتري قال في المنخ لان الذي عنده ظهر انه حر الاصل وقال الشارح بامر فوجه وهو حرية الاصل فكذا يقال هنا فينبى أن تصح دعوته بعد الاعتاق لانه ظهر انه اعتق حر الاصل فلم يصح اعتاقه تامل وأجاب عنه العيني تبعنا الزبلى بانه لو بطل فيه بطل مقصودا لاجل دعوة البايع وانه لا يجوز وفي مسئلة التوأمين ثبتت الحرية في الذي لم يبيع ثم يتعدى الى آخره ما توبعنا اذ يستحيل أن يخلفا من ما واحد أو أحدهما حر والاخر رقيق وكما من شيء ثبت فعنا وان لم يثبت مقصودا اه فان قلت تحرير المشتري تبين انه وقع في غير ملكه لانه اعتق حر الاصل فلم يصح عتقه فيجب بانه اعتق ملكه في وقت لا يذاع فيه أحد فثبت عتقه وثبت ولاؤه وكل من الولد والاعتاق لا يجتمع النقص وبشبه ذلك صار البايع مكذبا شرعا في ادعائه فلم تصح دعوته وتبين صحته عتق المشتري (قوله) لانه أيضا لا يجهل الابطال) اثبت بعض آثار الحرية كاستمتاع القليل للغير من غير علمه ما ورد على ما قبله وعلم جوابه مما مر من العيني والاولى ان يقول واعتاقيهما وتبديهما كما كونهما لا يظهر فائدة في تشبيه الاعتاق بالموت ثم تشبيه التبدير بالاعتاق تامل (قوله) ويرد حصته اتفاقا) اى فيما اذا اعتق المشتري

بخلاف موت الولد) افوات
الاصل (وبأخذه) البايع
بعد موت أمه (ويسترد
المشتري كل الثمن) وقالوا
حصته (واعتاقيهما) اى
اعتاق المشتري الام والولد
(كوتهم) في الحكم
(والتبدير كالأعتاق) لانه
أيضا لا يجهل الابطال
ويرد حصته اتفاقا ملحق
٢ اى صحته دعوته اه منه

إذا كان لولد عند الدعوة عقدا أو مدبر ابان أعتقه المشتري أو دبره حيث لا يثبت نسب به أيضا
 لأن ثبوت نسبه به يستلزم نقض عتقه أو تدبيره وكل منهما مدفوعه لا ينفصل بخلاف ما إذا
 ادعى نسبه بعد ان باعه المشتري أو كاتبه أو رهنه أو وهبه أو أجره حيث يثبت نسبه وتنفذ
 هذه التصرفات والتبديد بعدم سبق المشتري البائع في الدعوى فلا حرج إذا ادعاه قبله فان
 النسب منه يثبت ولا يتصور بعده ثبوت النسب من البائع بخلاف ما إذا ادعاه معه أو قبله
 حيث لا تفتيد دعوة المشتري مع دعوة البائع لأن دعوة البائع أقوى لاستنادها إلى وقت
 العلوق بخلاف دعوة المشتري فانها تفتيد صبر ولا تستند لعدم كون العلوق في ملكه فيدفع ببر
 ما إذا ادعاه بعده مونه أو عتقه أو تدبيره وبين ما إذا ادعاه بعده ككاتبه أو رهنه أو نحو
 ذلك ففي الثاني يثبت النسب في الأول بخلاف ما إذا ادعاه بعده موت أمه أو عتقها أو
 تدبيرها حيث لا يفتقر الحال في ثبوت النسب بين موتها وعتقها أو تدبيرها وبين كتابتها
 وأجارتها وترز ويجبها ونحو ذلك مما سبق الكلام عليه بل يثبت نسب ولدها بالدعوة مطلقا ولا
 يمنع من ثبوت هذه الاوصاف لأمه غير انه في الوجه الأول أعنى الموت وأخوه لا يثبت لهما
 أمومية الولد ما في الموت فالسابق من أن الميت لا يثبت له الحقوق ابتداء ولا عليه وما في
 العتق ونحوه فلا ريب ثبوت أمومية الولد لها يستلزم نقض العتق وهو بعد مدفوعه لا ينفذ
 في الوجه الثاني أعنى الكتابة وأخواتها يثبت لهما أمومية الولد بالتبعية فلو ثبت نسب الولد
 لعدم المانع لأن الكتابة ونحوها تفتقد ضمن ثبوت الاستملاذ لها هذا كله إذا ادعى نسبه
 والحال انما استلزامه لاجات به لاقل من ستة أشهر فان جازت به لا تكثر تدعونه لأن يصدره
 المشتري فان صدقه ثبت منه النسب سواء جاءت به لاقل من سنتين أو أكثر من موته ما وهل يثبت
 لأمه الاستملاذ فنقض البيع ويرد الثمن أم لا فان جاءت به لاقل من سنتين فنقض البيع وثبت
 لها الاستملاذ فنقضه أم ولد البائع ويرد الثمن والا فلا (قوله قبله) أي قبل ادعاء البائع (قوله
 لوجود ملكه) وهو الجوز والدعوى ألا ترى انه يجوز اعتاقه واعتاق أمه (قوله وأميتها) بالرفع
 مطلق على فاعل ثبت ح وهذا الوجه لالحال المسبق في الاستملاذ انه لو زنى بأمة فولدت
 فذلكها لم نصر أم ولد وان ملك الولد عتق عليه ومرفقه متنااسا وتلد جارية أحد ابويه وقال
 ظننت لهما في فلا نسب وان ملكه عتق عليه قال الشارح غرة وان ملك أمه لا تصير أم ولد
 لعدم ثبوت نسبه (قوله بأقراره) ثم لا تصح دعوى البائع بعده لاستملاذ الولد بنبوت نسبه من
 المشتري ولانه لا يمكن الاطال زباني (قوله وقيل يحمل الخ) أي حملها له على الصلاح فانه
 حيث لم يكن تحت حرة فنكاحه صحيح والافقاس مدفوعا حيث يثبت به النسب ومع كل فدعوة
 البائع مقدمة لأن ملكه وقت العلوق محقة وملك المشتري مدفوع فلا يعارضه بما لم ولم
 يذكر في المنع ولا في غيرها فلفظ قبل (قوله لان دعوته تحرير) على انه ما ثبت نسبه من البائع
 بطل البيع ولم يدخل في ملك المشتري فهو كاجنبي كما في المقدمة قال ط فيه انما ادعوه فاستملاذ
 أيضا الآن يقال انما ادعوه تحرير بعد دعوة البائع (قوله وكذا يثبت من البائع لو ادعاه بعد
 موت الأم) أي وقد ولدت لاقل من ستة أشهر وذلك لأن الولد هو الاصل في النسب ولذلك قضى
 اليه وقال أم الولد والاضافة إلى الشيء اشارة اصاله المضاف اليه ولانما تستفيد منه الحرية
 ألا ترى إلى قوله صلى الله تعالى عليه وسلم اعتقه ارادها فاحاله حين قيل له وقد ولدت مارية القبطية

قوله ثبت (نسبه منه)
 لوجود ملكه وأميتها بأقراره
 وقيل يحمل على أنه نكحها
 ثم استملاذها ثم اشتراها (ولو
 ادعاه معه) أي مع ادعاء
 البائع (أو بعده) لأن
 دعوته تحرير والبائع
 استملاذ فكان أقوى كما
 (وكذا) يثبت من البائع
 (لو ادعاه بعد لموت الأم)

لاتفاق فان اقاما ابيته قابلية للمشتري ايضا عند أبي يوسف وعند محمد للبايع وسيد كره
 الشارح بقوله ولو تنازعا الخ وقد يدعى البايع اذ لو ادعاه ابته وكذبه المشتري صدقه
 البايع أو لا فدعوه باطله ونعماه فيها (قوله فادعاه البايع) أي ولو أكره من واحد قهستاني
 والادعاء باطله يقيدان دعوته قبل الولادة وموقوفة فان ولدت حيا مات والاذلا كافي الاختيار
 و يلزم البايع ان الامة لو كانت بين جماعة فشرها أو أحدهم فولدت فادعوه جميعا مات منهم
 عنده وخصه بالثمن والاذلا كافي النظم وبالإطلاق انه لو لم يصدق المشتري البايع وقال لم يكن
 العلوق عندك كن القول للبايع بشهادة الظاهر فان برهن أحدهم ان قبته وان برهن الثانية
 المشتري عند الثاني وبيعة البايع عنده الثالث كافي النسبة مخرج التقي (قوله ثبت نسبه)
 صدقه المشتري أولا كافي غرر الافكار واطاق في البايع فعمل المسلم والذي والمرو والمكاتب
 كذا رأيت معززا للاختيار وشرط أبو السعود ان لا يثبت به المشتري في الدعوى (قوله
 استحصانا) أي لا قياما لان بيعه اقرار منه بانتم أمة فصدقه من اقراره القياس ان لا يثبت وبه
 قال زفر والشافعي لان بيعه اقرار كإعلاء وجه الاستحصان انه تناقض في محل الخفاء فغير
 لان النسب يثبت على العلوق وفيه من الخفاء ما لا يخفى ونظيره المختلعة تدعى الطلاق وتريد
 الرجوع بالبدل مدعية انه طلقها قبل الخلع تسع دعواها وان كانت متناقضة كما قدمناه
 لان اقرارها على الخلع كالقرار بقيام العصمة لكن لما كان التناقض في محل الخفاء جعل
 عقو الان الزوج يستقبل بالطلاق فاعله طلق ولم تعلم فاذا قامت البيعة على الطلاق قبلت (قوله
 علوقها الخ) قال في المنح ولذا ان مبني النسب فيه على الخفاء فيبني فيه التناقض فقبل دعوته
 اذ يتيقن بالعلوق في ملكها بالولادة لا دلل فانه كإثباته العادلة في اثبات النسب منه اذ الظاهر
 عدم الزمانها وأمر النسب على الخفاء فقد يظن المراءن العلوق ليس منه ثم يظهر انه منه فكان
 عذرا في اسقاط اعتباره التناقض اه (قوله واذا صحت) أي الدعوى (قوله فيفسخ البيع)
 لعدم جواز بيع أم الولد (قوله ويرد الثمن) لان سلامة الثمن مبنية على سلامة المبيع (قوله ولكن
 اذا ادعاه المشتري الخ) قال العلامة أبو السعود في حاشيته على مسكن والحاصل ان البايع اذا
 ادعى ولد المبيعة فلا يجلو اما ان تجب به لاقل من ستة أشهر أم لا أو الثاني لا يجلو اما ان
 لاقل من سنتين أم لا ثم ذلك لا يجلو اما ان يصدقه المشتري في الدعوة أم لا وكل ذلك لا يجلو اما ان
 يصدقه المشتري في الدعوة أم لا بان ادعاه مع البايع أو بعده أو لم يدع أحد لا وكل ذلك لا يجلو اما
 ان يكون الولد المدعى نسبه حيا أو ميتا والاول لا يجلو اما ان يوقع المشتري به ما لا يمكن نقضه
 كالعق والتدبير أو ما يمكن كالبيع والمكاتب والرهن والاجارة والهبة أم لا وكذلك الام على هذا
 التقسيم اما ان تكون وقت الدعوة حية أو ميتة فان كانت حية فاما ان يكون المشتري أو وقع
 ما لا يمكن نقضه وهو العق والتدبير أو يمكن وهو البيع والمكاتب والرهن والاجارة والهبة
 والتزوج اذ عرف هذا فنقول اذا ادعى البايع ولد المبيعة في نظر اذ اجابته لا يقل من ستة
 أشهر وهو حي لم يقص بالعق أو التدبير ولم يصدقه المشتري في الدعوة ثبت النسب من البايع
 مطلقا صدقه المشتري أم لا فالتقيد بالام لا لا تترافض الوفاة حيث لا يثبت نسبه لان
 الحقوق لا تثبت للميت ابتداء ولا عليه والتقيد به لم انصاف بالعق أو التدبير لا لا تترافضا

بيعت فادعاه البايع ثبت
 نسبه منه استحصانا
 علوقها في ملكه ومبني
 النسب على الخفاء فيبني
 فيه التناقض (و) اذا
 صحت استندت فصار
 أم ولده فيفسخ البيع
 ويرد الثمن (اذا)
 ادعاه المشتري

في هذه الدار جازت شهادتهم وان لم يجدوا الطريق وهو الصحيح كما في الخاتبة والمحيط الحسن في المحيط عبر بالصالح اذا كان له باب مفتوح من داره على حائط في زقاق أنكر أهل الزقاق ان يكون له حق المرور في زقاقهم فله - ثم منعه الا ان تقوم بيعة على ان لطريقه اثباتها كذا في المحيط اذا كان الميزاب منصوب بالدار رجل واختلنا في حق اجراء الماء واسأله فان كان في حال عدم جريان الماء لا يستحق اجراء الماء واسأله الابينة ~~هـ~~ كذا في محيط السرخسي وليس لصاحب الدار ايضا ان يقطع الميزاب كذا في المحيط وحكي الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى انه سمعهم يقولون ان الميزاب اذا كان قديما وكان تصويب السطح الى داره وعلم ان التصويب قديم وليس يحدث ان يجعل له حق التبديل وان اختلنا في حال جريان الماء قبل القول لصاحب الميزاب ويستحق اجراء الماء وقيل لا يستحق فان اقام البينة على ان له حق التبديل وبيئوا انه الماء المطر من هذا الميزاب فهو ماء المطر وليس له ان يسيل ماء الغسل والوضوء فيه وان بيئوا انه الماء الغسل والوضوء فهو كذلك وليس له ان يسيل ماء المطر فيه وان قالوا له انهم احق مسيل ماء لم يبيئوا انه الماء المطر او غيره صحيح والقول لرب الدار مع بينته انه الماء المطر أو الماء الغسل وقال بعض مشايخنا لا تقبل هذه الشهادة في السيل وفي الطريق تقبل كذا في المحيط ولولم تكن للمدعي بيعة أصلا استحل صاحب الدار ويضئ فيه بالنكول كذا في الحاوي رجل لقناة خاصة عليها اشجار تقوم أراد صاحب القناة ان يصرف قناة من هذا الثمر ويحفر له موضعا آخر ليس لذلك ولو باع صاحب القناة القناة كان لصاحب الشجرة ثلثه جوار كذا في الفصول العمادية في الفصل الرابع والثلاثين اهـ والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(باب دعوى النسب)

حقه التقديم بالنظر الى انه دعوى الانفس الان دعوى المال لما كانت كثيرة لوقوع الانواع قديمها اقلها والدعوة الى الطعام بالغرض وفي النسب بالكسر وقد يعكس وأما بالحوب فبالضم نهاية (قوله الدعوة نوعان) زاد أبو السعد ودثالة وهي دعوة شبهة وهي دعوة الاب ولإمامة ابنه فيثبت منه النسب وان لم يصدقه ابنه بشرط ان تكون الامة في ملك ابنه من حين العلوق الى حين الدعوة (قوله وهو ان يكون أصل العلوق في ملك المدعي) أي حقيقة أو حكما كما اذا وطئ جارية ابنه فولدت فادعاه فانه يثبت ملكه فيها ويثبت عتق الولد ويضمن قيمته الولد كما تقدم وحديثه فيكون النوع الثاني على قسبه دعوة الملك ودعوة شبهة الملك فتبين الدعوة نوعين لثلاثة لكن الاتفاق جعلها ثلاثة كما قدمناه من أبي السعد (قوله وهو بخلافه) بان لا يكون العلوق في ملك المدعي (قوله وامتدادها الوقت العلوق) عطف على ما قبل قال في الدرر والاولى لان المدعي لا يثبت لامتدادها حجب وأنشأ باعتبار المعنى (قوله مبيعة) ولويها بخيار البائع أو المشتري أو لها الى وقت الولادة سوى الظاهر انه على قولهما والافدة انهما رعه ثلاثة أيام ط (قوله ولدت لأقل من ستة أشهر) فأدانتها متفقا على المدة والافتي التارخائية عن الكافي قال البائع اعتمامك من ستة أشهر والولمضى وقال المشتري بعتمامى لا أكثر من ستة أشهر والولد ليس منك فاقول لملت - ترى

(باب دعوى النسب)

الدعوة نوعان دعوة امة بلاد وهو ان يكون أصل العلوق في ملك المدعي ودعوة نحر بر وهو بخلافه والاول أقوى لسبقه وامتدادها لوقت العلوق واقتصار دعوة التحرير على الحال وسببها (مبيعة) ولدت لأقل من ستة أشهر منذ

او يطلب أحدهما ولو قلنا ببناءهما أو دواتهما إلا أنه ذهب نفي منها يجبر الشرير على ان يعمر مع
الآخر ولو عسر اقل الشرير كما اتفق أنت لو شئت فيكون نصفه دينا على شرير بكل وكذا الحمام
لو صار حجره تقسم الأرض بينهما ولو اتفقت نفي منها يجبر الاخر على عمارته ن عن م في حمام
بينهما انهم ديت منه واحتاج الى قدر وحرمة واني احدهما لا يجبرو يقال لا لآخر ان شئت
قابله انت وخدم غلته ففقهتم ثم تسويان ط عن بعض المتأخرين لو اني احدهما فاقاضى
يخرج الحمام من ايدهما و يؤجر ثم يعمره فياخذ نفقة من اجرة كذا في جامع القضاة واني وفي
الثانية من باب الحيطان دار بين رجلين انهم ديت فبنا أحدهما
لا يرجع هو على شرير كما بشي لان الدار تحتل القسمة فاذا أمكنه ان يقسم يكون متبرعا في
البناء والبيت كذا قال اذا كان كبرا يحتمل القسمة وكذلك الحمام اذا خرب وصار ساحة وكذلك
البئر اذ راديه اذا امتلأت من الحماة فله ان يطالب شرير بك بالبناء فاذا لم يطالب به أو صلحها فو رغبها
كان متبرعا بها ومقاد هذا ان الدار لو كانت صغيرة لا تمكّن قسمته انه لا يكون متبرعا لانه حينئذ
يكون مضطرا الى البناء او وصول الى الاتفاح بملكه بخلاف ما اذا كانت كبيرة لانه يمكنه ان
يقسم حصته منها ثم يبنى في حصته فاذا بنى قبل القسمة لم يكن مضطرا فيكون متبرعا ولذا قيد
الحمام بما اذا خرب وصار ساحة لانه حينئذ يمكن قسمته فاذا لم يقسم يكون متبرعا لكن في البئر
يفتني ان لا يكون متبرعا لكونه بما لا يقسم لكن أشار صاحب الثانية الى الفرق بان له ان يطالب
شرير بك بالبناء أي فيجبر شرير بك عليه كما شرح به غيره واذا أجبر لم يكن الاخر مضطرا فصار
الاصل ان ما اضطر الى بناءه بان كان بما لا يقسم أو بما لا يجبر الشرير على بناءه فبنا أحدهما
لم يكن متبرعا والا فهو متبرع لكن استشكل هذا في جامع القضاة بان من له حولة على حائط لو
بنى الحائط يرجع لانه مضطرا اذا لا يتوصل الى حقه الا به مع ان الشرير بك يجبر أيضا كالبئر يفتني
ان يصعد حكمه ما تم قال والتحقيق ان الاضطرار يثبت فيما لا يجبر صاحبه كما يصح فيه يفتني
٣ ان دور التبرع والرجوع على الجبر وعدمه الى أن قال وهذا يخلصك من التبرع بما وقع
في هذا الباب من الاضطرار ويرشدك الى الصواب اه لكن عبارة الخلاصة التي ذكرها المؤلف
تدل على ان لقاضي ان يامر ببناء الدار فان كان كذلك لم يكن مضطرا الى البناء اذا اني شرير بك لانه
يمكنه استئذان القاضي وقد يجاب بان للقاضي ذلك اذا كان الشرير بك غائبا لانه حينئذ لا يمكن
طلب البناء منه ولا القسمة معه فالخصل انه اذا كانت الدار تحتل القسمة فان أذن له شرير بك
بني والا قسما جبرا عليه ثم يبنى في حصته فان لم يمكن استئذانه يبنى باذن القاضي وفيما عدا ذلك
فهو منطوع وذكر سبيل الود والدرجة الله تعالى في كتاب القسمة من تنقحه أن في غير تحتل
القسمة لا طالب ان يبنى ثم يؤجر ثم يباح نصف ما اتفق في البناء من الغلة وذكره الشن
الاشباه انه يرجع بما اتفق لوبني بأمر قاض والافقية البناء وقت البناء اه وهذا هو المحرر
كما قال في الوهبانية لكن هذا التفصيل انما ذكره في السفل اذا تم دم عبارة الاشياء مطلقا
والذي يظهر الاطلاق اذا فرق يظهر فيجبر ذلك في كل ما يضطر فيه أحدهما الى البناء
كالسفل والجدار والرحى والحمام والبيت والدار الصغيرة والله تعالى اعلم وفي الهندية لو ادعى
على آخر حق المرور ورقبة الطريق في داره لقول قول صاحب الدار ولو أقام المدعى البيعة
انه كان يمر في هذه الدار لم يستحق بها شيئا كذا في الخلاصة ولو شهد الشهود ان له طرا

٢ مطلب
الاصل ان ما اضطر الى
بنائه مما لا يقسم لا يكون
متبرعا

٣ مطلب
التبرع والرجوع دائر على
الجبر وعدمه

الميتة والافايعين اذ كل منهما ما مقر بتوجه الخصومة عليه ما سادى البدل نفسه فلو برهن
 أحدهما بحكمه باليد وبصيرمدى عليه والا تخرم دعيا ولو برهنا بجعل المدعى في يده ما
 لتساويهما في اثبات اليد وفي دعوى المالك في العقار لا تسمع الاعلى ذى اليد ودعوى اليد تقبل
 على غير ذى اليد لانه نازعة ذلك الغير في اليد فيجعل مدعى المالك مدعى المالك تبعاً له
 وفي الكفاية وذكر التمر ناسى فان طالب كل واحد بين صاحبه ما هو في يده حاف كل واحد منهما
 ما هو في يد صاحبه على التثبت فان حلفا لم يقض باليد ما وبرى كل عن دعوى صاحبه وتوقف
 الدار الى ان يظهر الحال فان تكلا قضى لكل بالنصف الذي في يد صاحبه وان نكل أحدهما
 قضى عليه بكامله المالك نصه الذي كان في يده ونصه الذي كان في يد صاحبه بنكوله وان
 كانت الدار في يد ثالث لم تنزع من يده لان نكوله ليس بجعة في حق الثالث اهـ فعمل ان الخارجين
 قيد اتفاقاً فالاولى حذفه (قوله قضى يدهما فتعصف) لان اليد فيه انعم مشاهدة لتعذر
 احضارها والميتة تثبت ما غاب عن علم القاضي درر وفيه اشارة الى أن اليد لا تثبت في العقار
 بالتصادق وكذا بان نكول عن الميتة لا احتمال ان في يد غيره ما وان ادعى ان في يد أحدهما
 فكذلك لانهم ما يمكن انهما مواضع على ذلك ط وأشار الى أنه لو طلبا القسمة لم يقسم بينهما ما لم
 يبرهن على المالك قبل هذا بالاتفاق وقيل هذا عند أى حنفية رجه الله تعالى وعندهما يقسم
 بينهما كما في الشروح (قوله بان لبن او بنى) وابن بن شديدا الباء أى ضرب فيهما البنا وهما الطوب
 التى بنى لاف المشوى فانه أحر (قوله قضى يده لوجود تصرفه) لان التمكن من هذه الاشياء
 دليل على انهم في يده ومحل ذلك اذ لم يقم الاخر برهنا كما لا يخفى زيلعي (قوله لان ما ثبت
 في زمان يحكم ببقائه) فنهما ادتم تثبت المالك في الحال والماضى (قوله فالتعقل له) فلا تقبل
 دعوى أحدهما انه جده عند انكاره الابينة اهـ درر وهذا لان الاصل ان يكون لكل
 انسان يد في نفسه ابانة على الكرامة اذ كونه في يد غيره دليل الابهانة ومع قيام يده على نفسه
 لا تثبت يد الغير عليه لالتناهي بين الدين حوى (قوله قضى به لذى اليد) لا يقال الاقرار بالرق
 من المضارفة لا يعتبر من الصبي لانا نقول لم يثبت بقوله بل بدعى ذى اليد لعدم المعارض ولا
 نسلم انه من المضار لا مكان التدارك بعده بدعى الحربية ولا يقال الاصل في الادعى الحربية فلا
 تقبل الادعى بالينة وكونه في يده لا يوجب قبول قوله عليه كالاقتطال لا يقبل قول الملتقط انه
 عبده وان كان في يده لانا نقول اذا عترض على الاصل دليل خلافة بطل وثبوت اليد دليل
 المالك ولا نسلم ان الاقط اذا عرعن نفسه واقرب بالرق بخلافه في الحكم وان لم يبره فليس في يد
 الملتقط من كل وجه لانه أمين زيلعي ملخصا حوى (قوله كن لا يعبر عن نفسه) مفهوم من
 يعبر (قوله لاقراره بعدم يده) حيث أقر على نفسه بالملك وثبت رقبته بدعى ذى اليد الخالية
 عن المعارض لا باقراره فكان ملكا في يده كالنفسه امش ومن لا يعبر غزلة المتاع فلا يقبل قوله
 أنا حر امكنه ان بعد ان صرح بأنه عبده لان فيكون مقر ابعاءه للغير فلا يبرى اقراره عليه أى على
 الغير بخلاف ما اذا لم يكن يدا أحد حيث يرضى اقراره لانه حينئذ في يده تامل (قوله لا يمنع
 صحة الدعوى) لاسيما وقد صدر الاقرار الاول حال عدم التكليف (فروع) رضى ما بينهما ما في بيت
 لهما خربت كما ساحت صارت صحر الم يجرى على العمارة وتقسيم الارض بينهما أى بطلهما

قضى يدهما) فتعصف
 (ولو برهن عليه) أى على
 الدار (أحدهما) ما لو كان
 (تصرف فيها) بان ابن او بنى
 (قضى يده) لوجود تصرفه
 (ادعى المالك في الحال)
 وشهد الشهود ان هذا
 العين كان ملكه تقبل (لان
 ما ثبت في زمان يحكم ببقائه
 ما لم يوجد المزيل درر صبي
 يعبر عن نفسه) أى يقبل
 ما يقول (قال أنا حر) قال
 له) لانه في يده نفسه كالبنا
 (فان قال أنا عبداً فلان)
 لغير ذى اليد (قضى به)
 (الذى اليد) كن لا يعبر عن
 نفسه لاقراره بعدم يده
 (فلو كبر وادعى الحربية تنع)
 مع البرهان) لما تقرر ان
 التناقض في دعوى الحربية
 لا يمنع صحة الدعوى

ومثله في الاشياء من العار بقوله يمكن فيه ان الشرط اذا كان لا يفتضيه العقل ولا الاعتناء وفيه
 تقع لاحد المتعاقدين ولا تخفى من اهل الاستحقاق ولم تعارف بين الناس بنفسه اليه مع فلو كان
 متعارفا كبيع نعل على انه يحذوه البائع فالبيع صحيح للعرف تأمل (قوله وذويت) يعني اذا
 كان بيت من دار فيها بيوت كثيرة في يد رجل والبيوت الباقية في يد آخر (قوله في حق ساحتها)
 بالهاء المهملة هي عرفة في الدار او بين يديها قال في شرح الطحاوي ولو كان العرف في يد احدهما
 والسفل في يد الآخر والساحة في ايديهما ولم يكن لهما مائة وحلقا وكل منهما ما يدعي الجميع بترك
 السفل في يد صاحبه وهو العلو كذلك والساحة لصاحب السفل واصحاب العلو حق المروفي
 رواية وفي رواية اخرى الساحة بينهما نصفان اهـ (قوله فهي بينهما نصفين) لانها استويا
 في استعمال الساحة في المرورو وضع الامتعة وكسر الحطب ونحو ذلك ولم تكن في يد احدهما
 دون الآخر وهم في ذلك سواء فنصف بينهما كالطريق بين الترابين بالقبول بالاكثرة قال
 العلامة ابو السعود واعلم ان القسمة على الرؤس في الساحة والشفعة واجرة القسم
 والنوابى الهوائية المأخوذة ظاهرا والعاقلة وما يرى من المركب خوف الفرق والمريق
 اهـ (قوله كالطريق) فانه يستوي فيها صاحب البيت وصاحب المنزل وصاحب الدار اتفاقا
 وصاحب بيت وصاحب بيوت قال في القنية الطريق يقسم على عدد الرؤس لا بقدر ساحة
 الاملاك اذ لم يعلم قدر الانصاف في الشرب متى جهل قدر الانصاف يقسم على قدر الاملاك
 لا الرؤس اهـ واعترض بان البيوت الكثيرة تجتمع عادة فجعا كثيرا بالنسبة الى البيت الواحد
 فيكون احتماجهم في نحو التوضي اكثر وقوعا فنبغي ان يرجح صاحب اول اقل ان يساوى
 (اقول) المسئلة من مسائل الجامع الصغير والجهت وليس بغافل عن مثل هذه الملاحظة
 فالأدوم علمنا ان نلاحظ وجه الاستنباط وذا هنا انه ثبت في اصولهم ان الترجيح لا يقع بكثرة
 العمل فتفرع عليه مسائل جمة من هذا المسئلة ومنها مسئلة انه لا يرجح صاحب الجراحات على
 صاحب جراحة واحدة فانه اذا مات الجرح يجب القصاص عليهم في العمود والدية نصفين في
 الخطا حيث لم يعتبروا عدد الجراحات مع امكان اعتبار تقسيم الدية عليهم اذ لم يعتبروا عدد
 البيوت في تقسيم الساحة عليهم بافضل ان يرجح صاحبها ويحكم بكل الساحة له سوى حق المرورو
 لصاحب البيت تدبر (قوله بخلاف الشرب) لان الشرب يحتاج اليه لاجل في الارض فعند
 كثرة الاراضي تكثر الحاجة اليه فيقدر الاراضي منخ وفي الثالث عشر من الجزاية
 دار فيها عشرة ايات لرجل بيت واحد لرجل تباذع في الساحة او قوب في يد رجل وطرف منه
 في يد آخر تنازعا فيه فذلك بينهما نصفان ولا يعتبر بفضل اليد كالاعتبار بفضل الشهود باطلان
 الترجيح **ثمة الادلة** اهـ وبه علم ان ذلك حيث جهل اصل الملك اما لو علم كلك كانت الدار
 المذكورة كاهل الرجل ثم مات عن اولاد فقاسوا البيوت منها فالساحة بينهم على قدر البيوت
 (قوله لا يقدر بالارض بقدر مسئلة) فعند كثرة الاراضي تكثر الحاجة اليه فيقدر بقدر الاراضي
 بخلاف الاتباع بالساحة فانه لا يختلف باختلاف الاملاك كالمرور في الطريق زيابي (قوله)
 برهناى الخارجان الخ) أى ان لكل يدافيه اولاهل معناه انها كانت في ايديهم مالا لهم في حالة
 الدعوى خارجا عن عبارة الشارع هنا تتبع فيها الدرر والمخ وعبارة الزيباى كغيرها فتدانسما
 ذوايد وفي القصولين خ ادعى كل منهما أنه له وفي يده كرمحمد في الاصل أن على كل منهما

(وذويت من دار) فيما
 بيوت كثيرة (كذى بيوت)
 منها (في حق ساحتها) هي
 بينهما نصفين كالطريق
 (بخلاف الشرب) اذا
 تنازعا فيه فانه يقدر
 بالارض بقدر مسئلة
 (برهناى أى الخارجان على)
 يد لكل منهما (في أرض)

فلم يبق منهما الاقراران الحائظ بينهما وقبل ان يقبلا ان ساطن فكل واحد منهما ان اولى
 لاحدهما ان يحدث في ذلك شيئا الا باذن الآخر ولو اقر ان كل حائط صاحبه فاجل منهما ان
 يحدث فيه ما يحب فاضحيان * حائط بين رجلين انهم قد بنوا أحدهما عند غيبة الآخر
 ابو القاسم ان بناءه بنقض الحائط الاول فهو متبرع ولا يكون له ان يمنع شر بكم من الحائط عليه
 وان بناءه بلبان أو خشب من قبل نفسه فليس للآخر ان يحمله على الحائط حتى يؤدي نصف
 قيمة الحائط * أراد أحدهما ان يضر جداره وترك وأبى الآخر فقال لصاحبه انا انعم لك على
 شيء ينهدم لك من ذلك ونحن ثم نقض الجدار باذن شر بكم فانهم من منزل المضمعون له شيء
 لا يلزمه ضمان ذلك وهو بمنزلة ما لو قال رجل لآخر ضمنت لك ما يملك من مال لا يلزمه شيء
 خلاصة * حائط بين اثنين لهما عليه خشب فبنى أحدهما اللباني ان يمنع الآخر من وضع الخشب
 على الحائط حتى يعطيه نصف البناء بينهما وفي الاقضية ساطن بين اثنين أراد أحدهما ان يضره
 وأبى الآخر لو جبال لا يخاف سقوطه لا يجبر ولو يخاف من النضل انه يجبر فان هدموا أراد
 أحدهما ان يبنى وأبى الآخر لو اس الحائط عر يضاحك به ما حائطه في نصيبه بعد القسمة لا يجبر
 الشر بكم ولو لم يمكن يجبر وعليه الفتوى وتفسير الجبر أنه ان لم يوافق الشر بكم فهو يتفق على
 العمارة و يرجع على الشر بكم بنصف ما اتفق لو اس الحائط لا يقبل القسمة وفي فتاوى النضل
 ولو هدموا وأبى أحدهما عن البناء يجبر ولو انهم لا يجبر ولكن يمنع من الاتقاء به ما لم يتوف
 نصف ما اتفق فيه منه ان فعل ذلك بقضاء القاضي ولو بغية قضاء فذهب قيمة البناء وانهم لم
 خيف وقوعه هدم أحدهما لا يجبر الآخر على البناء ولو كان الحائط صحيحا فهدم أحدهما
 باذن الآخر لكان انه يجبر الهادم على البناء ان أراد الآخر البناء بكامل هدمه وعن ابن ابي سلة
 لو هدم عليه حوله وانهدم وأبى الآخر العمارة فبنى أحدهما منع الآخر من وضع الحوله حتى
 يؤدي نصف ما اتفق وان لم يكن عليه حوله لا يجبر على العمارة ولا يرجع بشيء لانه بمنزلة الساترة
 وهذا كله اذا اتفق في العمارة بغير اذن صاحبه ولو باذنه او باصر الحاكم يرجع عليه بنصف ما اتفق
 وفي البناء المشترك لو أحدهما غابا فهدم الآخر باذن القاضي او بلاذنه لكن بغير اذن القاضي
 فهو كذا شر بكم لو حاضر افير جمع عليه بما اتفق لو حضر كذا نور العين (قول) اما قوله وان لم
 يكن عليه حوله لا يجبر الخ هذا على جواب المتقدمين واما على ما اختاره المتأخرون من انه اذا
 كان له حرم فهو بمنزلة ما لو كان له عليه حوله فتأمل وراجع (قوله فلا يقطع ببراءة) أي من رفع
 الجذوع لان البراءة لا يكون في الاعيان بل في الذمة (قوله ولا صلح) بشيء عن الوضع بلهالة
 مدة الوضع (قوله ويبيع) أي اذا باع الواضع او الموضوع على حائط داره فلا يشتري حق المطالبة
 بالرفع وذكر الحوى ان المراد بالبيع بيع الحائط الموضوع عليه الجذوع واجارتها (قوله واجارة)
 أي اذا أجرد داره منه لاندست المطالبة بالرفع بالاجارة (قوله اشياء من احكام الساقط لا يعود)
 صوابه لا يقبل الاسقاط من الحقوق وما لا يقبله وهو قبله ولا نقالط ولم يقف عليه وسماى
 للشارح في العارية عن الاشياء تلزم العارية فيما اذا استعار جدار غيره لوضع جذوعه فوضعها ثم
 باع المبيع الجدار ليس له ان يشتري رفعه او قبل نعم الا اذا شرطه وقت البيع (قلت) وبالقيل جزم في
 الخلاصة والبراز به وغيرهما وكذا قاضيان من باب ما يدخل في البيع تبعا من الفصل الاول

واما حق المطالبة برفع
 جذوع وضعت نعديا فلا
 يقطع ببراءة ولا صلح وعفو
 ويبيع واجارة اشياء من
 احكام الساقط لا يعود
 فليحفظ

لاحدهما اثبات وأبي جاره ان يبقى لا يجبر قال ت هو القياس وهو قول علمائنا وقال بعضهم
 لا بد من بناء يكون ستره بينهما ماويه ناخذوا انما قال اصبنا انه لا يجبر لانهم كانوا في زمن الصلاح
 أما في زماننا فلا بد من حاجز بينهما حصص جدار بين كرمين لرجلين انهم قدم فاستعدى أحدهما
 على السلطان لما أبي شريك ان يبنى فامر السلطان ببناء برضا المستعدى ان يبنيه على ان ياخذ
 الاثر منهم فله اخذهم منها وقال أبو بكر انهم قدم جدار بينهما واحدهما غائب فبناه الحاضر في
 ملكه من خشب وبقي موضع الحائط على حاله ثم قدم الغائب فاراد ان يبنى على طرف الحائط
 مما يلي جاره ويجعل ساحة الحائط الى ملكه ليس له ذلك ولو اراد ان يبنى حائطاً غايه كالاول
 أو يبنى اذق منه في وسط الاس وبدع الفضل من أسه مما يلي ملكه له ذلك كذا في جامع الفصولين
 ومثله في نورالعين لكن قال في الهندية جدار بين رجلين انهم قدم واحد الجارين غائب فبنى
 الحاضر في ملكه جدار من خشب وترك موضع الحائط على حاله فقدم الغائب فاراد ان يبنى
 الحائط في الموضع القديم ومنعه الآخر قال الفقيه أبو بكر ان اراد الذي قدم ان يبنى على موضع
 طرف الحائط مما يليه جاز وان جعل ساحة اس الحائط الى جانب نفسه ليس له ذلك وان اراد ان
 يبنى الحائط كما كان اواق منه ويترك الفضل من الجانبين سواء له ذلك كذا في فتاوى قاضيان
 في الحيطان اه (اقول) وهذا اسمه باقوا عدولم ينظروا الى مانعة في جامع الفصولين وتبعه في
 نورالعين وفي جامع الفصولين وقال في جدار بينهما ما وكل من ماعليه حوله فهو هي الحائط فاراد
 احدهما رفعه ليعصله وابى الآخر يذيق ان يقول مریدا الاصلاح لا ترفع حوله
 بأسطوانات وعدو يعلم أنه يريد رفعه في وقت كذا ويذهب على ذلك فلو فعله والا فله رفع الجدار
 فلو سقط حوله لم يضمن قض حائط بينهما ما وهي وخيف سقوطه فاراد احدهما انقضه وأبى
 الآخر يجبر على نقضه ولو هدم حائط بينهما ما فاني أحدهما عن بناءه يجبر ولو انهم قدم لا يجبر ولكنه
 يبنى الآخر فيمنعه حتى ياخذ نصف ما تنفق لو انفق بامر القاضى ونصف قيمة البناء لو انفق بلا
 أمر القاضى انتهى (أقول) قوله لا يجبر صريح في أنه ليس للاحترس منعه من البناء لانه لغرض
 في وصوله الى حقه فلا يقال هو تصرف في المشترك فيمكن يفتى أن لا يجوز بدون رضا الشريك
 (وأقول) قبله قوله وهي لانه لو لم يكن كذلك لا يملك هدمه وبنائه لانه تصرف في المشترك ولا بد
 وأن يكون معنى قوله ولا يمكنه يبنى أي بغير النقص المشترك أما به لانه تصرف في المشترك تأمل
 رملي وفي جامع الفصولين برضت قال أبو بكر في جدار بينهما ما وبيت أحدهما أسفل وبيت
 الآخر أعلى قدر ذراعين فأنهم قدم فقال ذوالاعلى الذي الأسفل ابنى هذا امسى ثم يبنى
 جميعا ليس له ذلك بل بينهما جميعا من أسفله الى أعلاه قال ت ولو بيت أحدهما أسفل باربعة
 أذرع أو نحوها قدر ما يمكن ان يتخذ بيتا فاصلا حده على ذى الأسفل حتى يفتى الى محل البيت
 الآخر لانه كما تين سفل وعلوه قبل يبنيان الكل قال أبو القاسم في حائط بينهما ما عليه لاحدهما
 غرفة وللاخر سقف بيت فهدما الحائط من أسفله ورفعا أعلاه بما طين ثم اتفقا حتى يبنيا فلما
 بلغ البناء موضع سقف هذا ابى الرب السقف ان يبنى بعده لا يجبر أن يتفق فيما جازوه وقال
 حائط بينهما انهم قدم جانب منه فظهر انه ذو طاقين متلاصقين فاراد احدهما رفع جداره ووزعم
 ان الجدار الباقي يكفي للاخر ستره بينهما ما ووزعم الآخر ان جداره لو بقي ذاقا فبى ويهدم

قبل لا يجبر وقيل يجبر وهو الاشبه اذ تبركه بتضرر شره بانه عطل منافع الحائط والمباني
 لا يتضرر ببنائه اذ يحصل له بدل ما أنفق وما الى الثاني الشيخ الامام الجليل أبو بكر محمد بن
 الفضل والشيخ الامام الاجل تميم الاغة الحكم الثالث ولو بنى أحدهما بلا إذن شره بانه
 يرجع على شره بانه بنى اختلاف المشايخ فيه قبل لا يرجع مطلقا وهكذا ذكر في كتاب الاقضية
 وهكذا ذكر الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى في النوازل عن أصحابنا اذ قيل لو عرصة على ما بيننا
 لا يرجع لانه غير مضطوفاً وان كانت غير عرصة يرجع قت لاحدهما ان يمنع من البناء اذله
 ان يقاتلهم أرض الحائط نصفين ولو بنى أحدهما الا يرجع على شره بانه اذ لم يلهأخذ البناء
 الوجه الثاني لو كان على الحائط حولة بان كان عليه جذوع فهو على وجهين أحدهما وهو ما لو
 كان له ما عليه جذوع وطلب أحدهما اقسامه عرصة الحائط لا يجبر شره بانه عليه الا ان تراض
 منه ما لو عرصة على ما بيننا اذ تمنع حتى كل منهما بأكلي العرصة وهو وضع الجذوع على جميع
 الحائط فلو قسمت بالارض أحدهما بسقط حقه عما حصل لشره بانه لا يرضاه وان لم يجز فاذا اراد
 أحدهما البناء وبنى الا تخر قال ض لا يجبر لو عرصة فذو كرشع الاسلام انه لا يجبر بلا
 تفصيل ذكره كرشع انه يجبر من غير تفصيل وبه بقي اذ في عدم الجبر تعطيل على شره بانه اذله حتى
 وضع الجذوع على جميع الحائط ولو بنى أحدهما بدون إذن شره بانه قبل لو عرصة على ما بيننا
 لا يرجع الباني ويكون متطوعا وكذا عن محمد وهو الصحيح اذ للثاني حق وضع الجذوع على جميع
 الحائط ولا يتوصل اليه الا ببناء جميع الحائط فكان مضطرا في البناء فلا تبرع كالمطوع عرصة
 فبناء أحدهما اه وفي الهندية هكذا ذكر الخصاص في تفقاهه وبعض مشايخنا قالوا لا يكون
 متطوعا والله أشار في كتاب الاقضية وهكذا روى عن ابن سماعة في نوادره رحمه الله تعالى وهو
 الاصح هكذا في المحيط قال صاحب جامع النصارين اقول مران الفتوى على ان شره بانه يجبر
 على البناء ولا اضطرار فيما يجبر وسيجي تحقيقه فينبغي ان تكون الفتوى على انه متطوع
 والله تعالى أعلم وان كان بناءه لانه ليس له ان يمنعه لكن يرجع عليه بنصف ما أنفق كذا في فتاوى
 فاضيلان صل انهم حائطهما وعايه جذوع لاحدهما وطلب رب الجذوع البناء من شره بانه
 لا يجبر عليه وبقالهما ان شئنا اقسامه أرض الحائط ولو شاء رب الجذوع البناء واراذا الاخر
 القسمة فيقسم بينهما نصفين الوجه الثاني من هذا الوجه لو لاحدهما عليه حولة وطلب هو
 القسمة وبنى الاخر يجبر الا لو عرصة كأم وهو الصحيح وبه بقي ولو اراد ذو الحولة البناء
 وبنى الاخر فالصحيح انه يجبر لما مر فيهما عليه حولة ولو بنى ذو الحولة فخكه حكم ما لهما
 عليه حولة فالصحيح انه يرجع لما مر فيهما مضطرا ولو بناء الاخر وعرصة الحائط عرصة كأم
 فهو متبرع اذ يضطر في البناء اذ لا يجبر به وقال نفسه ثم في كل محل لم يكن الباني متبرعا كما لهما
 عليه حولة كان الباني منع صاحبه من الانتفاع الى ان يرد عليه ما أنفق او قيمة البناء على
 ما اختلفوا فيه على ما بين ان شاء الله تعالى فلو قال صاحبه اننا لا نفتح البناء هل يرجع الباني
 قبل لا يرجع وقيل يرجع حتى رب المال يرجع على رب السفل بقية السفل مبنيا لا بما أنفق
 فض يرجع عما أنفق في السفل وأما في الحائط المشترك فيرجع بنصف ما أنفق واستحسن بعض
 المتأخرين فقالوا لو بنى بأمر القاضي يرجع عما أنفق ولو بنى بلا أمر القاضي يرجع بقية البناء

كلامه ان المسئلة الثانية اتفاقية فانهم والحاصل ان كلا الشر يكتن اذ لم يكن اهما عليه حولة
كان لكل واحد منهما حولة بلا اذن نرى بكة اتفاقية وان أحد الشر يكتن اذا كان له حولة
انقص من حولة صاحبه كان له المساواة اتفاقاً ايضاً وان أحد الشر يكتن اذا كان له حولة
والثاني لا حولة كان له ان اوى مع صاحبه على ما رجحه ابو اليت والحسام الشهم قد اصاب على
المسئلة الاتفاقية كما تقدم وان أحد الشر يكتن اذا اراد ان يسفل الجذوع او يعلم او توسط
به المساواة عند عدم الضرر له ذلك وان أحد الشر يكتن اذا اراد ان يعلى بان ينفى الحدار في
هو امث ترك لم يكن للآخر منعه والمروى عن محمد له المنع ولذا قدمه ابن وهبان في المنظومة
بقوله
وما شريك ان يعلى حبطه * وقيل التعليل جائز فمعه

وعلى المنع مطلقاً متى في الحاشية فليكن هو الماعول وفي القصولين ولو اراد أحداهما انزع
جذوعه من الحائط فله ذلك لولم يضر بالحائط وفيه انهم حائط بينهما في أحدهما فانه على
وجهه بن اعماله حولة اولاً والاكلام ثلاثة أحدها طلب أحدهما عصة الحائط وأبى
الآخر والثاني اراد أحداهما ان ينفى ابتداءه بالاطالب القصة وأبى الآخر وثالثها لو بناء بلا
اذن نرى بكة هل يرجع عليه بشئ أما الوجه الاول وهو عدم الحولة عليه فاما الحكم الاول وهو
طلب القصة وابطاء الآخر فقد ذكر في بعض المواضع مطلقاً انه لا يجبر به باخذ ص املو
لم تكن عصة الحائط عرصة بحيث لو قسمت لا يصيب كلامهم ما شئ يمكنه ان ينفى فيه فظاهر
لتمتته في طلب القصة واملو عرصة بحيث يصيب كلامهم ما يمكن البناء فيه فلان القاضى
لوقسم يقرع بينهما ما وروى عايجر في فرع في قرة كل منهما ما ابنى دار نرى بكة فلا تقع فيه فلا تقع
القصة مفيدة واليه اشار م فيماروى عنه هشام انهم حائط بينهما فقال أحدهما انقسم
والآخر ابى قال لا انقسم بينهما ما اذرع يصيب كلامهم ما ابنى دار نرى بكة وبعض المشايخ
قالوا لو كان القاضى لا يرى القصة الا باقراغ لا يستقيم لما صروا ملو براها باقراغ فيقسمه
لو كانت العرصة عرصة على وجهه مري ويجهل نصيب كل منهما ما ابنى داره تنصيباً للمنفعة

عليه ما وقال من ٢ لوعرصة فالقاضى يجبر الا بى على كل حال وبه يفتى اذا العرصة لوعرصة
على وجهه مرفطاب القصة طلب به انتم المنفعة عليه فيجبر نرى بكة عليه كدار وارض من
يجبر الا بى على قصة حائط بينهما او ذكر الجبر بلا فصل بين العرصة وغيرها (أقول)
يؤخذ من هذا جواب حادثة الفتوى وهى دار زليد دار اخرى مشقوقة بينهما وبين عمر وأراد زيد
قسمتها وأخذ حصته منهما من جهة داره حيث لا يمكن الاتصال اليها الا من داره والدار قاطبة
للقصة والمعادلة ممكنة فلما قضى قسمتها على هذا الوجه وان لم يرض عمرو بذلك ولا تلزم القرعة في
هذا على ان القرعة ليست واجبة على القاضى غاية ما فى الباب انهم قالوا وبني ان يقرع بينهما
نظيماً لقلوبهم ما لا نقول ان ينفى هنا بمعنى يجب لما انهم صرحوا في غير ما كات انما مستحبة
لا سيما وفيه رفع الضرر عن أحدهما وعدم الضرر بالآخر فتأمل وراجع وفي القصولين
الحكم الثاني اراد أحداهما ان ينفى ابتداءه بالاطالب القصة وأبى الآخر فلو عرصة الحائط
عرصة بحيث لو قسمت اصاب كل واحد منهما ما يمكنه ان ينفى فيه حائط نفسه لا يجبر على
البناء في ملك نرى بكة اذا اضر نرى بكة بتركه ولا ضرر هنا ولو عرصة لا ختاف المشايخ

٢ مطلب
لو كانت عرصة الحائط
عرصة تقسم بينهما
وبطلت كلاماً من جهة داره
بلا قرعة ويجبر الا بى
بقي

لاحدهما عليه جذوع أ كثر من جذوع الآخر فاصحاب القليل ان يزيد في جذوعه حتى
 تكون مثل جذوع صاحبه اه وفي العمادة ولو كان جذوع أحدهما أكثر فلا تخران
 يزيد في جذوعه اذا كان الحائط يحتمل ذلك ولم يفصلوا بين القديم والحديث انتهى قال في
 الخاتمة ولو كان الحائط بين داري رجلين كل واحد منهما مائة وكل واحد منهما عليه
 جذوع بعضي بينهما نصفين هو المختار فان كانت جذوع أحدهما أكثر فلا تخران يزيد في
 جذوعه حتى تكون مثل جذوع الآخر وهذا اذا كان الحائط يحتمل الزيادة فان كان
 لا يحتمل ليس له ان يزيد اه قلت وانظر الى قوله وكل واحد يدعيه الى قوله بقضى تجبده
 صريحا في انه لا يلزم في هذه الصورة ان يكون الحائط ثابتا بالبيضة بينهما اختلافا من وهم من انهما
 لا تثبت المساواة في وضع الجذوع الا اذا ثبت الحائط لهما بالبيضة ومنشؤه أخذ من عبارة
 الذخيرة وذلك من عدم التأمل بها وحاصل عبارة الذخيرة ان الملك الثابت بذو ظاهرا كالانصال
 والترجيع لا يصلح لابطال حق الآخر لانهما هما المطلب حق الآخر بل قصدنا الماواة انهم هذا
 يظهر ان ثبت له الحائط بالترجيع وكان لصاحبه جذوع فليس له ان يرفع جذوع الآخر الا
 اذا ثبت الحائط بالبيضة فله رفع جذوع الآخر كما ستراه في عبارة الذخيرة هذا وقد اتفقت
 كلمتهم في كتاب الصلح على انه لو كان جذوع أحدهما أكثر فلا تخران يزيد في جذوعه ان كان
 يحتمل ولما كانت هذه المسئلة اتفاقية فاس عليها الفقيه ابو الليث المسئلة الثالثة وهي ما اذا
 كان لاحدهما عليه جذوع واراد الآخر ان يحدث جذوعا فرج هو والحسام الشبه ودوما
 من أهل الترجيع جواز احداث الجذوع أيضا مطلقا قديمة كانت الاولى أو الاوان كان بعضهم
 قدامي فربما بين الحديث والقديمة كما استطاع عليه قال الحسام الشبه في الفتاوى الصغرى
 ولو كان لاحدهما عليه جملة وليس للاخر عليه جملة ويريد الذي لا جولة له ان يضع على هذا
 الجدار جملة مثل جملة ثمر يكد ان كانت جملة عليه المحمدية فلا تخران يضع عليه جملة
 مثلهما وان كانت الجملة التي له قديمة فليس للاخر ان يضع جملة قال الفقيه ابو الليث
 للاخر ان يضع عليه جملة مثل جملة صاحبه ان كان الحائط يحتمل ذلك مطلقا أي سواء
 كانت جملة صاحبه محدثة او قديمة الا ترى ان اصحابنا قالوا في كتاب الصلح لو كان جذوع
 احدهما أكثر فلا تخران يزيد في جذوعه ان كان يحتمل ذلك ولم يشترطوا الا في جملة واحدهما
 وقال ابو القاسم في حائط بين رجلين لاحدهما عليه جذوع فاراد الآخر ان ينصب عليه
 جذوعا عنه من ذلك صاحبه والجدار لا يحتمل ذلك اي الجليل يقال لصاحب الجدار جذوع ان
 شئت لخط حائطه سوى مع صاحبك وان شئت لخط عنه ما يمكن ثمر يكد من الجمل لان البناء
 الذي عليه ان كان بغير رضا صاحبه فهو معتظا لم وان كان باذن صاحبه فهو عارية الابرى
 ان دارا بين رجلين واحدهما ساكنهما فاراد الآخر ان يسكن معه والدار لا تنفع اسكنهما
 فانهم ايتيا بان بها كذا عننا قال الفقيه ابو الليث قدروا ناعن أي بكر خلاف هذا وبقول
 أي القاسم ناخذ وجه القائل بالمنع الفرق في الجواز ان يكون هذا مسقة لاحدهما من أصل
 الملك وذلك حال المسقة بان يقع الحائط بنصيب أحدهما ويكون للاخر عليه حق الخشب
 أما تلك المسئلة وهي ما لو كان لكل واحد منهما عليه خشب ما فيها دل على أن التصرف في
 الابتداء ثبت لهما ما ثبت بعد ذلك لهما كذا في شرح الوهبانية لابن النضرة (أقول) ومقتضى

منه اذله الماء واما اتفاق كلماتهم كما ستطلع عليه قرى ان شاء الله تعالى كذا قالوا (واقول) هذه
المسئلة وهى ما اذا كانت جواته محدثة بنسبتي ان تكون عين المسئلة الاولى الجائرة بالاتفاق
فتأمل ومنهما ما هو مقبول على قول والراجح الاطلاق وهى ما اذا كان لاحدهما عليه حولة
وليس الاخر ذلك فاراد ان يحدث حولة فالمرجح له ان يحدث اذا كان الحائط يحتمل ذلك وقال
بعضهم فى هذه الصورة ان كانت حولة صاحبه محدثة فله ذلك وان كانت قديمة فانس لذلك ثم فى
هذه الصورة على الراجح قد صرحوا بأنه ان كان الحائط لا يحتمل جواته بين يومين والاخر يرفع
جواته لتحصل التسوية مع صاحبه أو يرفع البعض اتمكن شربك من الخيل فهو كالهاياة
ومنها ما هو مقبول بغير حولة وهو ما اذا كان لهما عليه حولة وحولة أحدهما أفضل من
حولة الاخر فاراد ان يرفع جواته ويضعها بازا حولة صاحبه فله ذلك وليس صاحبه
منعه وكذا لو كانت حولة أحدهما فى وسط الجدار وحولة الاخرى على احدى ابعاده فاراد ان يضع
جواته فى اعلى الجدار له ذلك اذ لم يدخل على الاعلى مضرة وكذا اذا اراد ان يسفل الجدار
وقد به بعضه لم بما اذا اتم عدم أو هدماه لانه اذا لم يحصل ذلك يحصل مضرة ولا بد والمدار فى
أجناس هـ ذاعلى عدم الضرر ومنها ما هو مختلف فيه وهو التعليل وهو ان يذيق على
الجدار فى هوا المشترك كان لا يخر منعه لانه تصرف فى شئ مشترك وهو المردى عن محمد
وقيل لا يمنع (اقول) والحاصل ان فى مسئلة التعليل ثلاثة اقوال أحدها التعليل مطلقا
ثانيها بما اذا لم يكن خارجا عن الرسم المعتاد واعتده ابن الشحنة والشربة الى ثالثها المنع
مطلقا واعتده فاضيل خان واقصر عليه فى الشريعة فكان عليه الاعتداد بما لم به صدر الامر
الطائى وجرى عليه فى الجملة فى مادة آف وماتين وعشرة قال فى الذخيرة اذا كان
الحائط بين رجلين وليس لواحد منهما فاراد أحدهما ان يضع عليه خشب فله ذلك ولا يكون
صاحبه ان يمنع عن ذلك ولكن يقال له أنت وضع مثل ذلك ان شئت **هـ** ذاحى الامام
الشيخ ابودورى وكان بين هذا وبين ما اذا كان لهما عليه خشب فاراد أحدهما ان يذيق عليه
خشب على خشب صاحبه أو اراد ان يتخذ ستر أو يفتح كوة أو بابا حيث لا يكون له ذلك الا باذن
صاحبه وكان لصاحبه ولاية المنع والفرق ان القياس أن لا يكون له ولاية وضع الخشب من
غير اذن شربك لانه تصرف فى شئ مشترك الا ان اتى كذا القياس اضرورة ان لا يمنعاه عن وضع
الخشب من غير اذن شربك رجلا لا باذن له شربك فى ذلك فتعطل عليه منفعة الحائط وهذه
الصورة مع دومة فى زيادة الخشب وفتح الكوة فبردى القياس **هـ** ومثله فى البعزاية
وغيرها من الكتب المعتمدة لكنهم عقده فى الميزان بما اذا كان الحائط يحتمل ذلك وهذا
القياس لا يدمنه فى امثال هذا وعبارة الذخيرة اغفلته وقد نادى فيها لانه فله ذلك فتنبه قال
الشيخ حشى فى الوجيز عن النوادر حائط بين رجلين ولا حدهما عليه عشر خشبات ولا لا يجر
اربعة فاصحاب الاربعة ان يجر عشر خشبات مثل صاحبه وليس له الزيادة وان كان لاحدهما
عليه خشب ولا يجر الاخر عليه فاراد ان يحتمل مثل خشب صاحبه قبل له ذلك وقيل ليس له
ذلك **هـ** فانظر كيف نقل الخلاف فى الصورة الثانية ولم يحكم فى الاولى والفرق بينهما واضح
كما ستقف عليه قال برهان الدين المكارنى فى التقيض من كتاب الحيطان حائط بين رجلين وكان

قوله بما اذا كذا بالاصل
وليجر

قوله وكان بين الخ كذا
بالاصل وليجرزاه معصية

أراد أحدهما ان يترج جذوعه من الحائط لـ ذلك ان لم يكن في نزعه ضرر بالحائط **كذا في**
الفصول العمادية * اذا كانت جذوع أحدهما رقيقة وجذوع الآخر متينة فله اراد ان
 ينقب الحائط لينزل فيه الخشب هل له ذلك قبل ليس له ذلك وكان أبو عبد الله الجرجاني يفتي بان
 له ذلك وقيل ينظر ان كان ذلك مما يوجب فيه وهنالم يكن له ذلك وان كان مما لا يدخل فيه وهنما
 فله ذلك كذا في محيط السرخسي * جدار بين رجلين أراد أحدهما ان يزيد في البناء لا يكون
 له ذلك الا باذن الشرع لأن الضرر ينك ذلك أو لم يضر كذا في فتاوى قاضيخان * قال أبو القاسم
 حاطط بين رجلين انهم جانيبهم فظهر انه ذو طاقين متلازمين فغير يد أحدهما ان يرفع جداره
 ويرفع ان الجدار الباقي يكفيه للاستغناء بهما قبل ان يتبين انه ما احاطان فكلا الحائطين
 بينهما وليس لاحدهما ان يحدث في ذلك شيئا بغير اذن شرع بكه زان اقرا ان كل حائط اصاحبه
 فكل واحد منهما ما ان يحدث فيه ما أحب كذا في الفتاوى الصغرى في كتاب الحيطان * جدار
 بين اثنين وهي واراد أحدهما ان يصلحه وأبي الآخر يفتي أن يقول له ارفع حوائك بهم دلاني
 أرفعه في وقت **كذا** ويشهد على ذلك فان فعل فهم او ان لم يفعل فله ان يرفع الجدار فان
 سقطت حوائكه لا يضره كذا في الخلاصة * وعن الشيخ الامام أبي القاسم جدار بين رجلين
 لاحدهما عليه حولة وليس للاخر شيء فقال الجدار الى الذي لا حولة له فاشهد على صاحب
 الحولة فغير رفعه مع امكان الرفع بعد الاشهاد حتى انهم وافقوا **كذا** * قال اذا ثبت الاشهاد
 وكان نحو فاق وقت الاشهاد يضمن المشهود عليه نصف قيمة ما أنسد من حولة وكذا في فتاوى
 قاضيخان * قال أبو القاسم حاطط بين رجلين لاحدهما عليه غرفة ولاخر عليه سقف بيته فهدما
 الحائط من أسفله ورقعا علاه بالايطين ثم اتفقا بجهة ما حتى يدا فالبانيخ البناء موضع سقف
 هذا أبي صاحب السقف ان يبنى بعد ذلك لا يجبر أن يفتي فيما جاوز ذلك كذا في الصغرى * رجل
 له سباط أحده في جذوع هذا السباط على حاطط دار رجل فتنازع في حق وضع الجذوع فقال
 صاحب الدار جذوعك على حائطى بغير حق فادفع جذوعك عنه وقال صاحب السباط هذه
 الجذوع على حائطك بحق واجيب ذكر صاحب كتاب الحيطان الشيخ النقي ان الفتاوى بأمره
 يرفع جذوعه وقال الصدر الشهد بوجه الله تعالى وبه يفتي وان تنازعا على الحائط يفتي بالحائط
 اصحاب الدار في ظاهر مذهب أصحاب الاطلاق الحائط متصل بلك صاحب الدار وبالاتصال ثبت
 البدولكن هذا اذا كان الاتصال اتصالا تبيع اما اذا كان اتصال ملازمة فصاحب السباط
 أولى كذا في المحيط في كتاب الحيطان الكل من الهندية (اقول) ثم انصرف في الحائط
 المشترك بعدئذ وبه شرع عسما من منع الابازن شر بكة وهو مقتضى تركه الملك والتماس
 وجاز لضرر من منفعة الاشتراك بغير اذن شر بكة اما الممتنع فهو زيادة خشب على خشب
 شر بكة او اتخذت بعمليه أو فتح كوة أو باب وهو محل اطلاقهم الواقع في بعض عباراتهم من انه
 ليس له أى الشر بكن ان يحدث في الحائط المشترك حدا بغير اذن شر بكة أو يزيد عليه رأما
 الجائز بغير اذنه فله مورد منها ما هو جائز بالاتفاق وهو ما اذا لم يكن عليه لواحد منهم ما خشب
 فاراد أحدهما ان يضع عليه خشبا لذلك ولا يكون اصاحبه متع وان كان يشال له ضع انت
 مثل ذلك ان شئت ومنها ما هو جائز بالاتفاق أيضا وهو ما اذا كان له جذوع والشر بكة كثر

وللاخر اقل فهو صاحب الثلاثة استصحبه الامام والقياس المناصفة وقد روى عنه أيضا
ثم صاحب الجذوع الواحد أو الاثنين حتى الوضع لانا حكمنا بالخاطا صاحب الجذوع أى
لثلاثة فأكثرا بالظاهر وهو يصلح حجة للدفع لئلا يستحقاق فلا يؤمر بالقطع الا اذا ثبت بالمينة ان
الخاطا صاحب الجذوع خفيته يؤمر بالقطع اهـ وهل الحكم كذلك اذا اقر له به الظاهر نعم
قال في جامع الفصولين برضى (جمع) جذوع ادمه فى احد النصفين وجذوع الاخر فى
النصف فليكل منهما ما عليه جذوعه وما بين النصفين والجذوع اولى من السرة فالحائط لرب
الجذوع وكذا السرة ولو تنازعا فيه ساروا لولا فاقا ان السرة للآخر لا ترفع كمن له سفل وتنازعا فى
سقفه وما عليه فالبكل لذى السفل ولو توافتا ان العلولا لآخر لا يرفع الا اذا برهن اهـ اى
لانه هو المتنازع فيه فاذا برهن ذوا السفل ان السرة لرفع ما هو موضوع عليه بغير حق
فتأمل وانما لم يرفع الا لقبول اقامة المينة لان الظاهر ان وضعه بحق ولم يحكم له بالسفل لان
الظاهر يصلح للدفع لئلا يستحقاق وهو صاحب السفل كما هو صريح الخاتمة فان قلت ما الفرق
بين ثبوته بالمينة حيث يرفع بها وبين ثبوته بظاهر اليد ولم يرفع قلت المينة كما هي عينته وهى
حجة متعديّة لا يزعم الرفع واليد حجة صاحب الحال فصلحت للدفع لا للرفع فتأمل وهو عما اتصل
بمسائل الحيطان ما نقله فى الهندية ولو كان لاحد المدعين على الحائط المتنازع فيه ارجح من
الآخر او ارجحى ضرب من الابنية فهو بمنزلة السرة كذا فى فتاوى قاضى خان * جذوع شخصية
الى دار رجل ليس له ان يجمع على ما كنفها الا برضا صاحب الدار وليس لصاحب الدار قطعها
اذا أمكنه البناء علم او ان لم يمكن المناء عليه بان كانت جذوعا صغارا أو جذوعا واحدا ينظر ان
كان قطعها يضر بقيمة الجذوع ويضعفها الا يملك القطع وان لم يضر بها بطل عليه بالقطع ولو اراد
صاحب الدار ان يعاقب على اطراف هذه الجذوع شيئا ليس له ذلك كذا فى محيط السرخسى
* جدار بين اثنين له ما عليه حوله غير ان حوله احدى ما أنزل فالعمارة بينهما منصفة ولو كان
لاحد هما عليه حوله وليس للآخر عليه حوله والجدار مشترك بينهما قال الفقيه أبو الالم
رحمه الله تعالى لا تخرن ان يضع عليه بمنزل حوله صاحب به ان كان الحائط يحتل ذلك الا ترى ان
اصحاب النار هم الله تعالى قالوا فى كتاب الصلح لو كان جذوع ادمه اثنى عشر فلا تخرن ان يزيد فى
جذوعه ان كان يحتل ذلك ولم يزد كروا انه قديم أو حديث كذا فى الخلاصة فى كتاب الحيطان
وان لم يكن اهما عليه خشب فاراد ادمه ان يضع عليه خشب لئلا يخرن وليس لا تخرن عنه
وقال لضعف أنت مثل ذلك ان شئت كذا فى الفصول العمادية * لو كان لاحد هما عليه جذوع
وليس للآخر عليه جذوع فاراد ان يضع والجدار لا يحتل جذوع اثنين وهو ما اقر بان
الحائط مشترك بينهما يقال لصاحب الجذوع ان شئت فارفع ذلك عن الحائط لئلا يتو
بصاحبك وان شئت لخط منه بقدر ما يمكن لئلا يكثر بكثر من الحمل كذا فى الخلاصة * جدار بين
رجلين لاحد هما عليه بناه فاراد ان يحول جذوعه الى موضع آخر قال ان كان يحول من الايمن
الى الايسر أو من الايسر الى الايمن ليس له ذلك وان اراد ان يسفل الجذوع فلا بأس به وان
اراد ان يجمعه لرفع عما لا يكون له ذلك كذا فى فتاوى قاضى خان * حائط بينهما او كان لكل
واحد جذوع فلذى هو صاحب السفل ان يرفعها بهذا صاحب الاعلى ان لم يضر بالحائط ولو

بأهائه لا غير شاي في الحاشية لمخصص في الخ هي خشبات توضع على الجذوع ويلقى عليها التراب
وفي الوائي هي جمع هـ ردى بكسر الهاء وسكون الراء وقع الدال المهملة بين وقصر الالف
وفي منهوات العزيمة الهردية بضم الهاء وسكون الراء المهملة وكسر الدال المهملة والياء
المشددة والراء ردى بفتح الهاء وكسر الدال نوع من الثبت وقبل نصب يوضع فوق الحائط فهي
كالزرب والمكعب ومثل الهراى البوارى وهي البورى والبورية والبورى والبورى والبارى
والبارى والبارية الحصيرة المنسوجة والى به غيب الحسن بن الربيع البوارى شيخ البخارى
ومسلم كافي القاموس (قوله بل صاحب الجذع الواحد الخ) قال في غاية البيان والثلث هي
المعتبرة حتى لو كان لاحدهما ذلك وللاخر كثر لا اعتبار له فالخائط بينهما ولو كان لاحدهما
جذع أو اثنان وللاخر ثلاثة أو أكثر فهو له وأما صاحب مادون الثلاثة فوضع جذوعه يعنى
ما فتحه في رواية وله حتى الوضع في رواية اه وفي نور العين ولو لاحدهما جذوع واحد وللاخر
هراى أو لاثنى له لم يدكر محمد في ظاهر الرواية وقد قيل لا يقضى به لاذ الحائط لا يبنى لوضع
جذوع واحد وعن محمد انه لرب الجذع اذ لمع البدوع استعمال اذ وضعه استعمال حتى قضى
لرب الجذوع فيكون واحدا استعمالا للحائط بقدره وليس للاثر ذلك وقد بينى الحائط
لوضع جذوع واحد لو كان البيت صغيرا وهذا كالم لم يتصل الحائط بينهما فلو اتصل اتصال
تربيع أو ملازقة فمضى به نصفين بينهما ما اذا استويا اه وفي الزبلى وان كان لاحدهما
جذوع واحد ولاثنى للاثر اختلاف المشايخ فيه فقيل هما سواء لان الواحد دلالة عليه وقيل
صاحب الجذوع أولى لان الحائط قديم الجذوع واحد وان كان ذلك غير غالب قال في شرح
المتنقى للامام والهراى غير معتبر وكذا البوارى لانه لم يكن استعمالا لوضع الحائط لا يبنى
الهابل للتعريف وهو لا يمكن على الهراى والبوارى كافي الدرر انتهى وفيه ولا معتبر بكثرة
الجذوع وقائم بعد ان تبلغ الاثلاثان الترجيح بالقوة لا بالكثرة على ما ينشأ واشترط أن يبلغ الاثلاث
لان الحائط يبنى له تعقيد وذلك لا يحصل بمادون الاثلاث غالباً فصار الاثلاث كالتصايب اه
فتأمل (قوله وقبل لذي الجذوع) ويصححه السرخسى ويصحح الاول الجرجاني وقال في المحيط
الايدى على ثلاث مراتب اتصال تربيع واتصال ملازقة ومجاورة ووضع جذوع ومحاذاة
بناء ولا علامة في الحائط سوى هذا فاولاهم صاحب الترييع فان لم يوجد فصاحب الجذوع
فان لم يوجد فصاحب المحاذاة اه قال في الملازمة وان كان كذا الاتصال ان اتصال تربيع
أو اتصال مجاورة يقضى بينهما وان كان لاحدهما تربيع وللاخر ملازقة يقضى لصاحب
التربيع وان كان لاحدهما تربيع وللاخر عليه جذوع فصاحب الاتصال أولى وصاحب
الجذوع أولى من اتصال الملازقة ثم في اتصال التربيع هل يمكن من جانب واحد ففي رواية
الطحاوى يمكن وهذا أظهر وان كان في ظاهر الرواية يشترط من جوانبه الاربع ولو أقامها
الهيئة قضى لها ولو أقام احدهما الهيئة قضى له اه وقدمنا نحوه (قوله وغمامه في العنق
وغیره) قال العلامة العيني ولو كان لكل واحد منهما ماثلثة جذوع فهو بينهما ما استوائهما في
أصل العلامة ولاية تبر بالكمرة والتله بعد ان تبلغ ثلاثة وغمامه طالت الثلاثة لان الحائط يبنى
للتعقيد وذلك لا يحصل بدون الثلاثة غالباً فصار الثلاثة كالتصايب ولو لاحدهما ثلاثة

بل صاحب الجذع الواحد
احق منه خاتمة ولو
لاحدهما جذوع وللاخر
اتصال فلهذا الاتصال
وللاخر حتى الوضع وقيل
لهذا الجذوع ملحق وغمامه
في العنق وغیره

جذعان وللا آخر عشرة اختلاف المشايخ فيه قال بعضهم جذعان بمنزلة جذع واحد وقال بعضهم بمنزلة الثلاثة ولو كان لاحدهما ثلاثة وللا آخر عشرة فهو بينهما وكذا لو كان لاحدهما خمسة وللا آخر عشرة فهو بينهما فبينهم وقيل الثلاثة تنازع في شخص او سائط بين دارهم ما ولا ينسبة والقمة أى الحبيل الذى يشبهه الشخص والوجه أى وجه الحائط او الطاقات وانصاف الله الى أحد وهما قال أبو حنيفة هو بينهما ما اذا الانسان كما يجعل المذ كور الى جانبه فى ملكه الخاص يجعله الى جانبه فى المشترك أيضا اذا تولى العمل فلا يصلح حجة وقالوا لمن المذ كور الى جانبه اذا الظاهر يشهد له لان الانسان يزين وجه داره الى نفسه لا الى جاره وكذا القمط لانه وقت العقد يقوم على سطحه فيجعل القمط اليه زادنى الهندية هذا اذا جعل وجه البناء من بنى وأما اذا جعل الوجه بعد البناء بالنفس والعطين فلا يستحق به الحائط فى قولهم جميعا كذا فى غاية البيان شرح الهداية (قوله أو متصل به) الاضح أن يقول أو هو متصل بينائه اتصال تربيع (قوله بان تتداخل انصاف لبنائه) أى مثلا فتدخل الأسجروا الحجر واختلف فى صفة اتصال التربيع فقال الكرخى صفة أن يكون الحائط المتنازع فيه متصل لا بجناطين لاحدهما من الجناطين جميعا والحائطان متصلان بجناط له بمقابل الحائط المتنازع فيه حتى يصير بهما يشبه القبة فحينئذ يكون الكل فى حكم شئ واحد والمروى عن أبي يوسف أن اتصال جانبي الحائط المتنازع فيه بجناطين لاحدهما يكفي ولا يشترط اتصال الحائطين بجناط له بمقابل الحائط المتنازع فيه ويكون أحد طرفي الآخر فى هذا الحائط والطرف الآخر فى الحائط الآخر حتى يصير فى معنى حائط واحد وبناء واحد فذلك يكون ثبوت البند على البعض ثبوتاً على الكل وهو عين ما روى عن أبي يوسف ومعه التربيع فيما قال الكرخى أظهر وفى الهندية وذكرا الطعاوى أن كان متصلاً بجناط واحد يقع به الترجيح قالوا والصحيح رواية الطعاوى اه وعزاه الى محبته السرخسى (قوله ولومن خشب) عطف على محذوف تقديره اذا كان الحائط من لبن ولومن خشب الخ (قوله دلالة) هذه على الكون صاحب اتصال التربيع أولى (قوله على انهما) أى الحائط المتنازع فيه والحائطين المتصلين به (قوله ولذا معنى بذلك) أى لكونهما ابناً معاً معنى باتصال التربيع فدل على تفسير اتصال التربيع على قول الكرخى وهو ظاهر ونسبته به على قول أبي يوسف باعتبار التربيع فى حائطيه باللبنات (قوله يبنى مر بها) هذا انما يظهر على قول الكرخى (قوله لان له اتصال ملازمة) بان يكون الحائط المتنازع فيه ملازماً لحائط أحدهما من غير ادخال فيه (قوله أو نقب وادخال) وهذا فيما لو كان من خشب أى بان نقب وأدخلت الخشبة فيه وهذا محتمل لقوله فى حائط الخشب بان تكون الخشبة مركبة فى الاخرى قال البدر العيني واذا كان الجدار من خشب فالتربيع أن يكون سلاح أحدهما مركباً على الآخر وأما اذا نقب وأدخل فلا يكون مر بها فلا عبرة به ولا باتصال الملازمة من غير تربيع لعدم المداخلة فلا يدل على انهما ينسبهما اه ومثله فيما يظهر النقب فى جدار نحو اللبن (قوله أو هرادى) جمع هرديه فصبات تضم ملو به بطاقات من الكرم فتترسل عليهم اقصا بات الكرم كذا فى ديوان الادب وصحح فيها الحامو الهاجمي ما وأنكر الهاه صاحب الصحاح والرواية فى الاصل والسكاكى لا ثم يبدلها وفى الجامع الصغير وشرح السكاكى

أو متصل به اتصال تربيع
بان تتداخل انصاف لبنائه
فى ابنيات الآخر ولومن
خشب فإن نقب
الخشبة مركبة فى الاخرى
لدلالته على انهما ينسبهما
ولذا معنى بذلك لانه حينئذ
يبنى مر بها (لان له) اتصال
ملازمة أو نقب وادخال
او (هرادى) كقصب
وطبق بوضع على الجذوع
(بل) يكون (بين الجدارين) لو
تنازعا ولا يخص به صاحب
الهرادى

الحائط المتنازع فيه متصل من جانب واحد يقع فيه الترجيع وهو الصحيح ذكره الطحاوي
 وذكر الكرخي انه لا يقع به الترجيع ما لم يكن موصولا طرفا بالخائطين (قلت) وظاهر الرواية
 يشترط من جوانبه الاربع كافي التقيض وغيره. لكن قالوا الاظهر ما قاله الطحاوي وعليه
 مشي في الخلاصة والبرازية وغيرهما من المعتقدات كالمذبة والمهبط والخمانية وغيرها ثم
 ذكر ايضا حائطا بين دارين بدعيه صاحب احدهما ولم يكن متصلا بينهما احدهما فان كان
 لاحدهما عليه جذوع فهو أولى وان كان لاحدهما عليه جذوع واحد ولا شيء الاخر فيل هو
 بينهما وقيل لصاحب الجذوع وان كان لكل واحد منهما ثلاثة جذوع فهو بينهما ولا عبرة
 الكثرة الجذوع لاحدهما أي بعد الثلاثة (أقول) بعدما كان لاحد النمر يكين الثلاثة جذوع
 ولا تخر أكثر لا يترجح به أو ليس في العبادية مناصه وان كان جذوع احدهما أسفل وجذوع
 الاخر أعلى بطبقة وتنازعا في الحائط فانه لصاحب الاسفل اسبق يده ولا ترفع جذوع الاعلى
 اه قالني يظهر من كلام العمادية ان محل وجود الخشب على الحائط اكل موجب للاشتراك
 اذ لم يكن خشب احدهما أعلى وخشب الاخر أسفل أما اذا كان كذلك وتنازعا في الحائط
 فهو لصاحب الاسفل ولا ترفع جذوع الاخر وأنت خير بيان هذا مقادير الكلامهم وليس
 لا تظهر عمدة ذلك الا في التصرف في الحائط وعمارة فافهم ثم قال صاحب المتن: وان كان
 لاحدهما ثلاثة ولا تخر واحد فهو لصاحب الثلاثة الامور الجذوع الواحد وهو الاصح
 وما بين الجذوع قبلي يكون بينهما منصفين وقيل يكون على احد عشر جزءا وان كان الحائط
 طويلا وكل واحد منهما منفردي بعض الحائط في الاتصال ووضع الجذوع قضى لكل واحد
 بما يوازي ساحة من الحائط وما بينهما من القضاء يقضى بكونه بينهما منصفين لكل واحد
 منهما ما يوازيه وهو انصب فهو بينهما ما لاحدهما عليه جذوع ولا تخر عليه بواقي يقضى به
 لصاحب الجذوع وليس لابو صر يرفع البواري لاحدهما خشب عليه ولا تخر عليه حائط
 سعة فالخائط الاسفل لصاحب الخشب ولصاحب السعة سترته وتنازعا في الحائط والسعة
 جميعا فهو ما لصاحب الخشب اه ما في المتن: وقال برهان الدين الكرخي في القريض حائط
 ادعاه رجلان وغلق الباب الى احدهما يقضى بالحائط والباب بينهما انصفين هند أي حذيفة
 وعندهما الحائط بينهما والباب للذي الغلق اليه وأجعو انه اذا كان للباب غلقان في كل جانب
 واحد فهو بينهما وذكروا فيه أيضا رجلان ادعيا حائطا وليس الحائط متصلا بينهما احدهما أو ليس
 لاحدهما جذوع او غيرها يقضى به بينهما وان كانت لاحدهما احدى أو بواقي كذلك
 وان كان لاحدهما عليه جذوع واحد ولا شيء الاخر أو له عليه احدى لم يذكر في الكتاب قال
 بعضهم لا يترجح جذوع واحد وقد روي عن محمد بن قيس له ولو كان لاحدهما عليه خشبة ولا تخر
 عليه غير خشبات يقضى به لصاحب السعة ولا تخر موضع جذوعه والصحيح ان الحائط
 لصاحب الجذوع ولا يترجح جذوع الاخر (أقول) أي لان الملك الثابت بكثرة الجذوع ههنا
 ثابت بنوع الاستظهار فهو صالح للدفع لا لابطال حق صاحب الجذوع بخلاف ما لو أقام صاحب
 الجذوع البينة كان الحائط له البينة فانه يرفع جذوع الاخر كما يشه صاحب الذخيرة وسبائك
 باوضح من هذا وعن أبي يوسف ان الحائطين بينهما على احد عشر جزءا ولو كان لاحدهما عليه

قوله بعدد ما كان كذا
 بالاصل وله بعدد ما لو كان
 الخ في قول القول وان كان الخ
 اه محصيه

إذا طلب فإن حلف برئ وإن نكل قضى عليه به **أه** شرب ليلامة (قوله حيث لا يقضى لهما) لا بطريق الترتيل ولا بغيره لأن الجلوس لا يدل على الملك **أه** دور (قوله وهذا) أي في الجلوس على البساط إذا كانا جالسين عليه قال في الزيلعي وكذا إذا كانا جالسين عليه فهو بينهما بخلاف ما إذا كانا جالسين في دار أو تنازعاً فيهما حيث لا يحكم لهما به الاحتمال أنها في يد غيره ما واه أعلم أنه ليس في يد غيره **أه** (قوله الحائضتان جذوعه عليه) جمع جذع بالجيم والذال المجمة للخلعة وغيرهما والمراد الاخشاب التي ترص على الجدران لأجل تركيب السقف على ما ذكرناه في يد صاحب الجذوع لأن يده يستعمل والحائضتان مابى الله فوضعه علامة ملكة ولو كان لكل منهما عليه ثلاثة جذوع فهو بينهما لاستوائهما في أصل العمل ولا به تبرها بالكثر والقلة بعد أن تبلغ ثلاثاً وأما شرط الثلاثة لأن الحائضتين للثبوت وذلك لا يحصل بعدون الثلاث غالباً فإما الثلاث كانت صالحة ولو كان عليه جذوع لأحدهما ثلاثة ولا آخر أقل فهو صاحب الثلاثة عند أبي حنيفة استحسننا والقياس أن يكون بينهما منصفين وهو مروي عنه ولو كان لأحدهما جذوع واحد ولا شيء للآخر قيل هما سواء قيل صاحب الجذوع أولى عيني وفي الفتاوى الأخيرة من فصل الحيطان فلو كان لكل جذوع مشترك فلو اختفا أو أقيمت البيئته عمل به أو نظرت في وضع الآخر فإن كان قديماً يترك على قدمه إذا الأصل بقائه ما كان على ما كان الظن بأنه ما وضع الأبوجه شرعى وحده القديم أن لا يحفظ أقرانه وراه هذا الوقت كيف كان فيجعل أقصى الوقت الذي يحفظه الاقران حده القديم وإن كان حاداً بواو مرفوعة وإن سقط ليس له إعادة بغير رضاهما لكانه أن كان بأذنه فهو مبروراً للمعتبر أن يرجع متى شاء وإن كان بغير أذنه فهو غاصب وإذا اختلغا في الحدوث فإن ثبت بالبيئته أمر برفعه وإزالته عن ملك الغير شرعاً وإن لم يثبت بالبيئته لأحدهم وقامه فيه والحاصل أن الحائضتين تارة ثبتت بالبيئته والبرهان وتارة بغيرها فإن أقام أحد الخصمين البيئته قضى له ولو أقام البيئته قضى له ما قضاه الترتيل حتى لو أقام الآخر البيئته قضى له كافي القمض وأما ما ثبت بغيره قال في المنتقى لا يدعى في الحائضتين على ثلاث مراتب اتصال الترتيب واتصال الملازمة وبجوارته ووضع جذوع ومحاذاة فوالاهم صاحب الترتيب فإن لم يوجد فصاحب الجذوع فإن لم يوجد فصاحب اتصال الملازمة فإنه حائض بين دارين بديعانه فإن كان متصلاً بينهما أحداهما دون الآخر فصاحب الاتصال أولى وإن كان متصلاً بينهما اتصال الترتيب مع أو ملازمة فهو بينهما وإن كان لأحدهما اتصال الترتيب ولا آخر اتصال الملازمة فصاحب الترتيب مع أو لا آخره عليه جذوع الحائضتين لصاحب الاتصال ولصاحب الجذوع موضع جذوعه وروى الطحاوي أن الكل أصاحب الترتيب مع وإن كان لأحدهما اتصال الملازمة ولا آخره جذوع فصاحب الجذوع أولى وسواء قربت بما يوضح من هذا (أقول) ذكر الحائضتين في كتبهم أن المعتبر في الترتيب أساس الحائضتين دون اللبن وهو حسن وكأنه لما يحصل له من التقدير وظاهره موصوفاً أئتمنا الاطلاق كآثرى وكانهم لم يمتدوا هذا لأنه عارض ويدرك عروضة نعم لو كان الترتيب في الأساس دون اللبن فإظهاره ان العبرة للأساس لأنه أقوى ما يعرض للبن من الإصلاح هذا ولو كان لأحدهما الترتيب مع في الأساس ولا آخر في اللبن فإظهاره أنه أصاحب الترتيب مع الأساس ولم أره ثم قال صاحب المنتقى وإذا كان

مطلب
مسائل الحيطان

حيث لا يقضى لهما الاحتمال
انها في يد غيره وهذا لم
انه ليس في يد غيره عيني
(الحائضتان جذوعه عليه =

مطلب
حده القديم ما لا يحفظ
الاقران وراه

الشهود نحن احرار لم نملك قط لم يقبل قولهما بالاثمة الى قبول شهادتهم - ما حتى ياتي بالاثمة
 على ذلك والاثمة ما صدق ان قولهما انا احرار لم نملك قط بحسب الظاهر وفي أي السوءود
 على الاشياء تفسيره في الشهادة اذا شهد شاهدان ر جل يحق من الحقوق فقال المشهود عليه
 هما عيبدان واني لا أقبل شهادتهم ما حتى أعلم أنهم ما حران وتفسيره في الحد اذا قذف انسانا
 ثم زعم القاذف ان المقتدوف عمد قذفه لا يجد القاذف - حتى يثبت المقتدوف حريته بالجهة
 وفي القصاص اذا قطع يد انسان وزعم القاطع ان المقطوع يده عمد قذفه لا يقضى بالقصاص
 حتى يثبت حريته وفي الدية اذا قتل انسانا خطأ ورزعت العاقلة انه عمد قذفه لا يقضى عليه - م
 بالدية حتى تقوم البينة على حريته وفي البيعة لو كان المدعى به حدا أو قصاصا سال القاضي
 عنهم - ثم طعن الخصم أو بالاجماع اه لان في القذف أي مثلا الزام الحد على القاذف وفي
 القصاص ايجاب العقوبة على القاطع وفي القتل خطأ ايجاب الدية على العاقلة وذلك لا يجوز
 الاباع بتأجير به بالشاهد فالمثبت الحرية بالجهة لا يجوز القضاء بشي من ذلك ط قال الحوى
 وقد سئل شيخ مشايخنا الشيخ عبد الغنى العمادى هل الاصل في الناس الرشد أو السفه وهل
 الاصل في الناس الفقر أو الغنى وهل الاصل في الناس الامانة أو الخيانة وهل الاصل في الناس
 الجرح أو التعديل فاجاب ٢ الاصل الرشد والفقر والامانة والعبدان والاعمال على القاضي
 أن يسأل عن الشهود وعمرنا لان القضاء مبني على الحقيقة وهي شهادة العبد - بدل فيتعرف عن
 العدالة وفيه مصون قضائه عن البطلان والله تعالى أعلم وفي قوله مصون قضائه عن البطلان
 نظرو قد برهنا ووجهه انه اذا قضى بشهادة الفاسق يصح قضاؤه لم يكن في زمانه قاذف تكرر أمر
 السلطان نصره الله تعالى في منع قضائه في سائر ما حكمه أن يحكمه وابعاد الشهود قد دون
 تركية السر والعناية فافهم (قوله والحدود) فلو أنكر القاذف حريته المقتدوف لا يجد حتى
 يثبت حريته لانه لا يستحق عليه الحد الا بالحرية والظاهر لا يكفي للاستحقاق ولان الحدود
 تدبر بالثبوت فيصطاد في اثباتها ولا تنس ما قد مناه عن البيعة (قوله والقصاص) أي
 في الاطراف فلو أنكر القاطع حريته المقتدوف لا يقطع حتى يثبت حريته لانه لا يستحق عليه
 الطاع الا بالحرية اذا لا قصاص بين طرفي حريته لان الاطراف بلانهم اه - لان الاموال
 (قوله والمقتول) أي خطاؤه لا تثبت الدية على العاقلة حتى تثبت حريته المقتول لانه يريد
 احصاء العقل عليه فلا يثبت بظاهر الحرية ولو اوقع في نسخة العقل يعني لا يثبت العقل
 لا بد من ثبوت الحرية وهو معنى عبارة الاشياء من قولهم الدية (قوله وفي نسخة والعقل) هو في
 معنى الاول يعني لا يثبت العقل الا بعد ثبوت الحرية ولو قال في الحرية وعدمها كان أوضح
 (قوله وعبرة لاشياء والدية) الثلاث بمعنى واحد في المآل (قوله احرار م لا) بيان لوجه
 جهالة حاله ولو قال في الحرية وعدمها كان أوضح (قوله اقمه كذا بالاصل) أي وهو دافع
 وظاهر الحال يكفي للدفع عيني (قوله والادب للثوب الخ) شروع في مسائل يصدق فيها
 واضح اليد لا برهان وهل يصدق بيمينه يظرو بان حكمه في التنبه الا في ط وانما كان
 الادب أحق لان نصره فظهر لاقتضائه المالك فكان صاحب يد والخذ خا جازا وذو اليد
 أولى بخلاف ما اذا اعلم أخذ اليكم المينة حيث يكون أولى والعلة المذكورة تجري فيما بعد

٢ مطلب

الاصل في الناس الفقر
 والرشد والامانة والعدالة
 وانما على القاضي أن
 يسأل عن الشهود سرا
 وعائنا

٣ مطلب

منع السلطان عز نصره
 قضائه عن الحكم بشهادة
 الشهود الابعاد الترتيبية
 سرا وعائنا

والحدود والقصاص
 والقذف كذا في
 نسخة المصنف وفي نسخة
 والعقل وعبرة الاشياء
 والدية وحديث (فلو ادعى
 على مجهول الحال) أحز
 ام لا (انه عبده فأنكروا قال
 أنا حر الاصل قال قوله)
 اقمه كذا بالاصل (والادب)
 للثوب (أحق من أخذ
 الحكم والراكب) أحق
 (من أخذ الجام)

الجبر والمخ من قوله وان لم يوافقه ما لم يظهر موافقة السن للتاريخين فعمل الصورتين
 لكنه تأويل فلذا قال العلامة الرمل الاول من هذا التعبير ولم يقل الصواب تأمل (قوله
 في الكثرة والدرر والملتق) حيث قال وان أشكل فله - ما لأن قوله وان لم يوافقه ما أهم من
 قول الكثرة كذا قول الكثرة - ما عديد بماذا لم يكن فيبدأ أحدهما - ما عبارة الملتق في
 والفرر وان أشكل فله - ما وان خالفه ما بطل قال الشارح في شرح الملتق فيبقى الذي
 المبدع ما ترك كذا اختاره في الهداية والكافي قلت لكن الأصح انه كالشكل كما جزم به
 في التنوير والدرر والجبر وغيرهما في حفظ اه - قلت نقل الشرح بلاني عن كافي الحاشية
 ان الاول هو الصحيح للثبوت بكذب البيهقيين فيه ترك في يدي البطل وقال ومعه - له اختلاف
 الصحيح اه - قال المولى عبد الحليم بل اللاتق على المصنف أن يقول هكذا وان أشكل
 أو خالف الوقتين فله ان لم يكن فيبدأ أحدهما فقط والا فلا واعلم ان سن الدابة لو خالف
 الوقتين فله رواية في رواية يفتى له - ما وفي رواية تبطل البيهقي شرح به الامام
 قاضيان في فتاواه من غير ترجيح أحدهما على الاخرى وبطلانها - ما رواية أبي الليث
 الطوارقي واختاره الحاشية - ما حيث قال وهو الصحيح وتبعه صاحب الهداية ومن
 تابعه والقضاة - ما ظاهر الرواية اختاره في المبدع حيث قال وهو الأصح وتبعه الزبلي
 ومن تابعه - وقد اتفقت الصحيح والرجحان لظاهر الرواية وقدس بجي غير مرة - هـ - فزيادة
 ما في الشروح والفتاوى فظهر ان المصنف اختار ما هو الأرجح اه (قوله برهن أحد
 الخارجين) على المدعى عليه وهو زيد (قوله من زيد) هكذا وقع في النسخ ورواه على
 الغصب من يده أي من بدأ أحد الخارجين قال الزبلي والمخ معناه اذا كان عيني يدرجل
 فاقام رجلان عليه البيعة أحدهما بالغصب منه والاخر بالوديعة استوت دعواهما حتى
 يقضى بينهما نصين لان الوديعة تصير غصبا بالجوهر حتى يجب عليه الضمان مدني
 والظاهر انه أراد على الغصب الثاني من زيد فزيد هو الغاصب فن است ملة الغصب بل
 ابتدائية تأمل (قوله والاخر) أي برهن الآخر (قوله على الوديعة منه) أي قال
 الآخر هو مالي أو دعتني من زيد وزيد يشكر ذلك (قوله استويا) أي الخارجين في الدعوى
 ذمه لو كان كل دعوى الثاني وديعة من زيد وصارت غصبا حدثت بهما المودع وله - فذا قال
 الشارح لانهم أي الوديعة بالجوهر تصير غصبا حتى يجب عليه الضمان ولا يسطع بالرجوع الى
 الوفاق بالاقرار حتى يرد لي صاحبه بخلاف ما اذا خالف بالنقل بالجوهر ثم عاد الى الوفاق
 كافي الجوى فن في قوله من زيد لا بد ادعوى في قوله منه ملة الوديعة لان اتعدى عين وانما
 احتاج اليها في الاول لان الغصب محلي بال في عبارة المصنف فلم يمكنه اضافته الى زيد حينئذ
 فحاشاه بعض الافاضل عن عزمي زاده من أن هذا النص يرمو والاولى استقاطعه فيه ما فيه
 فراجع (قوله الناس أحرار) لان الداردار الحرية ولا نهم ولاد آدم وحواء عليهم السلام
 وقد كانوا بر (قوله الشهادة) أي فلا يكتفي فيم بظاهر الحرية بل يسأل عنه اذا طعن الخصم
 بالرق اما اذا لم يطعن فلا يسأل كافي التبيين لان الحرية تثبت بطريق الظهور والظاهر
 يصلح للدفع لالا - فحق المدعى الزام المدعى عليه بالاثبات حرية نفسه وده وكذا
 لا يثبت الشهادة للاحق في الولاية على المنه وده عليه وتفاضلته عليه الا بطلان فان قال

والدرر والملتق فتبصر
 (برهن أحد الخارجين
 على الغصب) من زيد
 (والآخر على الوديعة)
 منه (استويا) لان ابا جلد
 تصير غصبا (الناس أحرار)
 بلايان (الاق) أربع
 (الشهادة)

لا يقدم لكن في الاشياء أيضا الشهاد بجزية العبد بدون دعواه لا تقع بل عند الامام الا
في مستثنين الى أن قال والصحيح عنده اشترط دعواه في المعارضة والاصلية ولا تنفع دعوى
الاعتناق من غير العبد الا في مستثنين وفي فتاوى الحنفى جوابا عن سؤال حيث اعترف
العبد بالعبودية اسيد بانقياده ليسع بكون عبد له وسواء كان ذلك بينة أم لا ولا عبرة بقول
المتنازع انه حر الاصل مع عدم دعوى العبد لذلك لان حرية العبد لا تثبت الا بدعواه ولا
تجوز فيه ادعوى المسببة بخلاف الامة لانها مائة بجزية التفرج الى آخر ما قال الثانية لوقال
المسارح والذي ما لي من أمي - مذهبوه هو اني قدم على ذى اليد اه - وقد مناهنا غناية قضى
بالتنازع لذى اليد فبما اذا ادعى كل منهما التنازع فقط أما لو ادعى المسارح الفعل على ذى اليد
كالغصب والاجارة والعارية فيدعى المسارح أولى لانها أكثر اثباتا لثبوت الفعل على ذى
اليده كما في الجور عن الزباني ونحوه في نور العيون عن الأخيرة على خلاف ما في الميسر وقال
الظاهر ان ما في الأخيرة هو الاصح والارجح لما في المسألة من كتاب الولاية لمؤرخ زاده ان
ذا اليد اذا ادعى التنازع وادعى المسارح انه ما كدغصبه منه ذى اليد أو دعه له أو اعاره منه
كانت بينة المسارح أولى وانما ترجح بينة ذى اليد على التنازع اذ لم يدع المسارح فعلا على
ذى اليد أما لو ادعى فعلا كاشراءه وغبر ذلك فيدعى المسارح أولى لانها أكثر اثباتا لثبوت
الفعل عليه اه - ولا تنس ما قدمناه من قول الشارح في رواية قال ط والظاهر ان حكم
موافقة ماله سنها انه يحكم به الذى اليد (قوله ولهما ان في أيديهما) لان أحدهما
ليس أولى من الآخر (قوله وان لم يوافقهما) بان خالف أو أشكل أى ولو خالف السن
تاريخهما كان كل قول يؤرخا وكذا اذا أشكل وقد تقدم أنه يحكم لذى اليد (قوله فلهما ان الخ)
اعدم ترجيح أحدهما (قوله قضى به اله) لانه لما أشكل أى أو خالف سقط التاريخان فصار
كأنهما لم يؤرخا (قوله هو الاصح) مقابله ما في الهداية اذا خالف سنها الوقتين بطلت
البينة ان اظهروا كذب القريتين فينتزك في يده من كانت في يده (قوله وهذا أولى مما وقع
في الكنز) أى ما ذكره المصنف بقوله وان لم يوافقهما العموم أولى مما في الكنز وما عطف عليه من
تعبيره بقوله وان أشكل (أقول) قد ذكره المصنف في شرح المنع تبعاً للبحر حيث قال وان لم
يوافقهما يشل ما اذا أشكل سنها بان لم يعلم وما اذا خالف سنها تاريخهما فانهم اتفكوا
على الاصح قال الرملى الاولى من هذا التعبير وان خالفها أو أشكل فلهما على أن لنا أن لا نسلم
عدم ثبوت ما في الكنز وهو لم يغير به اذا اشكال الاتباس وفي صورتين التباس الامر على
الحاكم وعدم موافقة ما غير عدم العلم أصلا لانه لا علم بالخالفه كما قررته الشرح فكيف
يدخل فيه عدم العلم بشئ لانه مع عدم العلم يحفل الموافقة والخالفه والصورتان اما عدم
الموافقة لهما وهو الخالفه بان تحقق مخالفته لتاريخين واما الموافقة لاحدهما فقط والخالفه
للاخر واما عدم معرفته بشئ وهى لا تدخل في صورة الخالفه الا هى عدم الموافقة فلم يشعلها
قوله وان لم يوافقهما على ان الظاهر ان اعتبار صاحب الكنز في صورة الخالفه بطلان البينة
والترك في يد ذى اليد كما أفصح عنه في الكافي فخص صورة الاشكال بصيرته عن صورة الخالفه
فتنبه الكلام هذا العالم الصريح يظهر لك منه حسن التعبير اه ثم الظاهر ان مراد صاحب

ولهما ان في أيديهما أولى
بثبوت وان لم يوافقهما
بان خالف أو أشكل (فلهما)
ان كانت في أيديهما أو كانا
خارجين فان في يده أحدهما
قضى به اله) هو الاصح قلت
وهذا أولى مما وقع في الكنز

واحد منهم سهم فحصل الكامل سبعة ولنصر سهم ثم اجتمع لبت ونصر على ما في يد كامل فليت
يدعى نصف ما في يده اربعة ونصر يدعى ربع ما في يده سهمين وفي المال سبعة فاماخذ لبت اربعة
ونصر سهمين فيبقى في يد كامل سهمان فحصل الكامل مما في يد النصر سبعة ومما في يد لبت سبعة ومما
في يده سهمان فجميعه خمسة عشر وللثاني ستة وهي ربع الدار لانه حصل له مما في يد النصر سهمان
ومما في يد كامل اربعة فثلاثة وستة وللثالث وهو نصر ثلاثة وهي غن الدار لانه حصل له مما في يد
لبت سهم ومما في يد كامل سهمان وذا الثلاثة وبالاختصار تكون المسئلة من ثمانية خمسة اثنا عشر
لكامل وربعها سهمان لبت وغنها واحد لنصر وهذا قول الامام وقال بالعول تقسم
وبما ان الدار بينهم اثلاثا الكامل واللبت اربعة ما على ما في يد النصر فلكامل يدعى كله وايت
نصفه فلتأخذ أقل عددها نصف وهو اثنان فيضرب الكامل بكله سهمين وليت نصفه سهمي
فعالت الى ثلاثة ثم الكامل والنصر اجتمعا على ما في يدي لبت والكامل يدعى كله ونصر ربعه
ويخرج الربع اربعة فيضرب بربعه سهم وكامل بكله اربعة فعالت الى خمسة ثم ايت ونصر
اجتمعا على ما في يد كامل فليت يدعى نصف ما في يده ونصر يدعى ربعه والنصف والربع
يخرجان من اربعة فتجعل ما في يده اربعة لان في المال سبعة فنصفه سهمان لبت وربعه سهم
لنصر وبقي ربع لكامل فحصل هذا ثلاثة وخمسة واربعة وانكسر حساب الدار على هذا
وهي متباينة فضر بنا الثلاثة في الاربعة نصارت اثني عشر ضرر بناها في خمسة نصارت ستين
ضرر بناها في اصل المسئلة ثلاثة بلغت مائة وعشرين في يد كل واحد ستون فالكامل مائة
وثلاثة لان ربع ما في يده وهو خمسة عشر سلم واخذ من نصر ثلثي ما في يده وهو اربعة ومن
ايت اربعة اقسام وهي ثمانية واربعون فصار المجموع مائة وثلاثة ولبت وخسون لان لبتا
اخذ نصف ما في يد كامل وهو ثلاثون وثلث ما في يد النصر وهو عشرون وللثالث وهو نصر سبعة
وعشرون لانه اخذ خمس ما في يدي لبت وهو اثناعشر وربع ما في يد كامل وهو خمسة عشر اه
حلي بصرف وهذا كله اعتبارا وتقدير ط وذكره في غرر الانكار فراجع (قوله ولو برهنا
الخ) بنصوره هذا بان رأى الشاهدان انه ارتفع من لبن اتى كانت في ملكه واخران رأيا انه
ارتفع من لبن اتى في ملك آخر فحصل الشهادة للقرابين بجر عن الخلاصة وقد مناه وقدمنا
هذه ايضا لانه لا اعتبار بالتاريخ مع النتائج الامن ارجح تاريخا من جهة لالخ فتأمل (قوله
تاريخه) اي تاريخ البيئة وانما ذكر الضمير بتاويل البرهان حوى (قوله بشهادة
الظاهر) لان علامة الصدق ظهرت في تاريخه من تاريخه سنه انتم بهت بيفته بذلك وفي الاخرى
ظهرت علامة الكذب فيجب ردها منخ ولا فرق في ذلك بين أن تكون الدابة في ايديهم
أو في يدا احدهما اولى بذلك لان المعنى يختلف بخلاف ما اذا كانت الدعوى في النتائج من
غير تاريخ حيث يحكمهم الذي ايد كما صرح به المصنف ان كانت يدا احدهما اولى به ان كانت
في ايديهم اولى يدين ثالث زباني (قوله قضى به الذي اليد) لان ذا اليد مقدم على الخارج
في دعوى النتائج قال في الاشياء هكذا طاق اصحاب المتون قلت الامس ثلثين الاولى
لو كان النزاع في عِدَّة فقال الخارج انه ولد في ملكي واعتقته وبرهن وقال ذو اليد ولد في ملكي
فقط قدم على ذي البدأ لان يئنته أكثر اثباتا بخلاف ما لو قال الخارج كاتبته أو برهنه فانه

(ولو برهنا على ساج
دابة) في ايديهم ما
أحدهما أو غيره ما
(وأرخصني ان وأتق سنا
تاريخه) بنم ادة الظاهر
(فلولم يبرخا قضى به الثاني
اليد

كانت القسمة نزاعية وقد معنا الحاصل على قول الامام فلا تنه (قوله والا) اي بان ثبتنا
 في وقتين مختلفتين أو على وجه التمييز فنأزعة حقوق الكل في الميراث ثبتت على وجه الشروع
 في وقت واحد وهو وقت الموت فتقسم بطريق العول وكذا التركة اذا اجتمعت فيها يدون
 متفاوتة فان قسمهم ثبتت في وقت واحد وهو له الموت او المرض فكانت في حق الميراث
 وكذلك الرضايا وفي العبد والمذبر الى آخر ما قدمناه عن الجبر فلا تنه (قوله فهي للثاني) وهو
 مدعى الكل (قوله نصف لابقاضه) لان دعوى مدعى النصف منصرفه الى ما بيده تكون
 به محقة فلم النصف مدعى الجميع بالامنازعة فيبقى ما في يده لاعلى وجه القضاة اذ لا قضاء بدون
 الدعوى واجتمع بينه الخارج وذى اليد فيما في يد صاحب النصف فتقدم بينة الخارج
 وسيأتى بآيانه في المقالة الثانية موضحا (قوله ونصف به) لانه خارج بمعنى دعوى مدعى
 النصف منصرفه الى ما بيده لتكون بذهمة ولا بدعى شيئا مما في يد صاحبه فلم النصف مدعى
 الجميع بالامنازعة فيبقى ما في يده لاعلى وجه القضاة اذ لا قضاء بدون الدعوى وأما مدعى
 الكل فانه بدعى ما في يده ونصفه وما في يد الآخر ولا ينازعه احد فيما في يده فتبقى ما في يده لاعلى
 وجه القضاة وقد اجتمعت بينة الخارج وذى اليد فيما في يد صاحب النصف فكانت بينته أولى
 فتقدم لانه خارج فبه في قضى له في ذلك النصف فلم له كل الدار نصفها بالتملك لاعلى وجه
 القضاء والنصف الآخر بالاقضاء كما في العي (قوله وآخر ثلثها) الاولى ثلثها كما ينبغي
 في المقالة الثانية (قوله وبيانها في الكافي) هذه المسئلة في الجمع وشركة لابن مالك حيث
 قال ولو ادعى أحد ثلاثة في يدهم دار كله او الآخر ثلثها او الآخر نصفها وبرهن كل على
 ما ادعاه فلتقرض ايم مدعى الكل كاملا ومدعى الثلثين لثا ومدعى النصف نصرا فهي
 مقسومة بينهم عندئذ حصة بالمنازعة من أربعة وعشرين لكامل خمسة وعشرون حصة
 اثنتان الدار وربعها للثب ونصير بآيانه أنا مجمد الدار ستة لاحتياجنا الى النصف
 والثلثين وأقل يخرجهما مسئلة في يد كل منهم سهمان ومعلوم ان بينة كل منهم على ما في يده
 غير مقبولة لكونه زايد وان بينة الخارج أولى في المالك المطلق فاجتمع كامل وليت على ما في يد
 نصير فكامل بدعى كامل وليت نصفه وذلك لانه يقول حتى في الثلثين ثلث في يدى وبقي ثلث
 آخر نصفه في يد كامل ونصفه في يد نصير فلم لكامل نصف ما في يده وهو سهم بالانزاع والنصف
 الآخر وهو سهمين ما نقصان فيضرب بخروج النصف وهو اثنان في ستة فصارت اثنى
 عشر ثم كامل ونصير اجتمع على ما في يده ثلث وهو أربعة فكامل بدعى كله ونصير ربعه لانه يقول
 حتى في النصف ستة وقد أخذت الثلث أربعة وبقي لى سدس من الدار وهو سهمان سهم في يد
 اللب وسهم في يد كامل وثلاثه من الاربعة سات الكامل وتنازعاني هم فيضرب بخروج النصف
 في اثنى عشر فصارت الدار اربعة وعشرين في يد كل منهم ثمانية اجتمع كامل وليت على
 الثمانية التي في يد نصير فاربعة سات الكامل بالانزاع لان ليدعى الثلثين وهو ستة عشر ثمانية
 منها في يده واربعه في يد نصير واربعه في يد كامل والاربعة بين كامل وليت نصفين لاستواءهما
 في المنازعة فحصل لكامل ستة وللب سهمان ثم اجتمع مع كامل ونصير على ما في يده ثلث فنصير
 بدعى ربع ما في يده وهو سهمان فثلث ستة لكامل واستوت منازلها في سهمين فصارت لكل

والا فمنازعة فليحفظ (ولو
 الدار في أيديهم ما هي للثاني)
 نصف لابقضاء ونصف به
 لانه خارج ولو في يد ثلاثة
 وادعى أحدهم كله أو آخر
 نصفها أو آخر ثلثها وبرهنوا
 قسمت عندئذ بالمنازعة
 وعندهما بالعول وبآيانه
 في الكافي

قلنا الجناية وقعت موجبة لاقصاص لانه يجب للمقتول والمولى - - - وجب القصاص على
 علوك وادعائهم سقط القصاص ضرورة الانتقال الى الوارث وهي حروف الانتقال فنتقل حالا
 ونلزمها القية دون الدية اعتبارا بجملة القتل هذا كمن قتل رجلا عمدا وابن القاتل وارث
 المقتول كان لابن المقتول الدية على والده القاتل كذلك هنا لو ورثة الاجنبي القصاص كما كان
 لان حقهم ما تنازع عن حق ورثة المولى فكان اهما القصاص ان شاء آخر الحق يؤدى القية الى
 ورثة المولى وان شاء أهلا القتل لانهم المولى الآخر الى أن يؤدى السعاية رجعا لا يؤدى مخافة القتل
 فيبطل حقهم فان كان اهما التجهيل فان عناء احدى الوالي الاجنبي وجب لالاكت مناهم انصف
 القية ايضا وجنبايات ام الولدان كثرت لا توجب الاقية واحدة فصارت القية ممتصة فركة
 بين ورثة المولى ووارث الاجنبي ثم عند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه تنقسم قيمته بينهم ما
 أملاوا وعندهما ارباعا لما ذكرنا فان كانت سهم في قيمته الورثة المولى ثم عا احدى الوالي الاجنبي
 ان دفعت القية الى ورثة المولى بقضاء القاضي لا سبيل لوارث الاجنبي عليه ان الواجب
 عليه اقية واحدة وقد ادت بقضاء القاضي فتعوز دهم او يبيع وارث الاجنبي ورثة المولى
 ويشاركهم في تلك القية لانهم أخذوا اقية مشتركة وان دفعت بغير قضاء عندهما كذلك وعند
 أبي حنيفة ووارث الاجنبي بالخيار ان شاء يرجع على ورثة المولى وان شاء يرجع على ام الولد - - -
 انما افعلت عين ما يفعله القاضي لورفع الامر اليه فيب - - - توى فيه القضاء وعنده كالرجوع
 في الهمة لما كان قضاء بضا لو حصل براض ما يكون قضاء لابي حنيفة ان موجب الجناية
 في الذمة فاذا أدت فقط - - - من الذمة الى العين فيظهر اثر الانتقال في حق الكل ان كان
 بقضاء ولا يظهر اذا كان بغير قضاء فكان له الخيار ان شاء مرضى يدفعه او يقبض ورثة المولى وان
 شاء يرض ويرجع عليه بحقه وهو ثلث القية عند أبي حنيفة وترجع هي على ورثة المولى هذا
 اذا دفعت القية الى ورثة المولى ثم عا الوالي الاجنبي فان عا احدى الوالي الاجنبي ثم دفعت القية
 قال بعضهم ان كان الدفع بغير قضاء يقبض وارث الاجنبي عندهم وان كان قضاء عند أبي حنيفة
 يتخير وعندهما لا يتخير والصحيح ان هنا يتخير عند الكل سواء كان الدفع بقضاء أو بغير قضاء
 لان قضاء القاضي يدفع الكل الى ورثة المولى بعد دفع حق الاجنبي ونبونه لا يصح خلاف
 الوصي اذا قضى دين أحد الغرمين بامر القاضي حيث لا يضمن لان للقاضي أن يضع مال الميت
 حيث شاء ما هنا فضلا فلو اذالم يصح قضاء القاضي فلا أن لا يصح فعله بغير قضاء أولى (قوله)
 والاصل عنده أي عند أبي حنيفة ان القسمة أي قسمة العين (قوله في عين أو ذمة) أي بحق
 ثابت في ذمة الاولى زيادة في البعض بان يقول أولا حدهما في البعض شأنهما أي أو وجبت
 القسمة لاحدهما الخ أو أن يقول في ذمة أو عين شأنه لانه لا يعقل التبعيض في الذمة والاولى
 أن يقول شأنه في البعض دون الكل وبعبارة البصر والاصل لا يبي حنيفة ان قسمة العين متى
 كانت بحق ثابت الخ كما قدمنا هاهنا (قوله شأنه) أي على وجه الشروع في بعض دون
 الكل (قوله فعولية) أي كانت القسمة فعولية (قوله أو مجزأ) أي ومتى وجب قسمة العين
 بحق ثابت على وجه التبعيض دون الشروع (قوله أولا حدهما) أي كان حق لاحدهما
 في البعض شأنه (قوله ولا تخرفي الكل) أي وحق الا تخرفي الكل (قوله فتنازعة) أي

والاصل عند ابن القسمة
 متى وجبت لم تخرفي
 عين أو ذمة شأنه فعولية
 أو مجزأ أو لاحدهما شأنه
 ولا تخرفي الكل فتنازعة
 وعندهما متى ثبتا معا على
 الشروع فعولية

التسليم ووقت الدفع واحد وفي مسئلة دعوى الدار الحق انما يثبت بالقضاء ووقت القضاء
 واحد فكانت في معنى الميراث وفي مسئلة بيع الفضولي وقت ثبوت الحق بين مختلف لان
 الملك ثبت عند الاجازة فقد اتى وقت العقد ووقت العقد مختلف وفي القسم الرابع وقت
 ثبوت الحق بين مختلف اما في مسئلة الادانة فلان الحق ثبت بالادانة ووقت الادانة مختلف
 وفي العبد اذا قتل رجلا عدا او آخر خطا ولا مقتول عدا او ابلان فعن احدثهما واختار المولى
 دفع العبد او كان الجاني مدبرا او المستل في الجاهل فدفع المولى القيمة عنده ما يقسم بطريق
 المنازعة لان وقت ثبوت الحق بين مختلف لان حق الساكن من ولي الدم كان في القصاص لانه
 مثل والمال بدل عن القصاص ووجوب البدل مضاف الى سبب الاصل وهو القتل فكان
 وقت ثبوت حقه القتل وسحق ولي الخطا في القيمة اذا العبد المدفوع يثبت عند الدفع لاقبله لانه
 صلته معنى والصلات لا تعلق قبل القبض فكان وقت الحق بين مختلفا فلم يكن في معنى الميراث
 وكانت القسمة نزاعية وفي جنابة أم الولد وجوب الدية للذي لم ينف مضاف الى القتل لما
 قلنا والقتل وجد في وقتين مختلفين فكانت القسمة نزاعية عندهما والاصل لاى حنيفة
 ان قسمة العين متى كانت بحق ثابت في الذمة أو بحق ثبت في العين على وجه الشروع في البعض
 دون الكل كانت القسمة عولية ومتى وجب قسمة العين بحق ثبت على وجه التميز أو كان حق
 احدثهما في البعض الشائع وحق الآخر في الكل كانت القسمة نزاعية والمعنى فيه ان
 الحقوق متى وجبت في الذمة فقد استوفيت في القوة لان الذمة متعة فيضرب كل واحد
 منها بما يجتمع في حق في العين وكذا اذا كان حق كل واحد في العين لكن في الجزء الشائع فقد
 استوفيت في القوة لان ما من جزء ثبت فيه حق احدثهما الا ولا آخر ان تراجمه فكانت الحقوق
 مستوية في القوة والاصل في قسمة العول الميراث كما قالوا غنة حق كل واحد منهما ثبت
 في البعض الشائع واذا ثبت الحقان على وجه التميز لم يكن في معنى الميراث وكذا اذا كان حق
 احدثهما في البعض الشائع وحق الآخر في الكل لم يكن في معنى الميراث لان صاحب الكل
 يزاحم صاحب البعض في كل شئ اما صاحب البعض فلا يزاحم صاحب الكل فلم يكن في معنى
 الميراث ولان حق كل واحد منهما اذا كان في البعض الشائع وما يأتى بكل واحد منهما ما يحكم
 القسمة غير مقرر وانه غير الشائع كان المأخوذ بدل حقه لاصل حقه فيكون في معنى الميراث
 والتركه التي اجمعت فيها الديون وفي مسائل القسمة انما وجبت ثبات في الذمة لان حق
 كل واحد منهما في موجب الجنابة وموجب الجنابة يكون في الذمة فكانت القسمة في عولية
 فعلى هذا تخرج المسائل هذا اذا لم يكن لها ولد من المولى فان كان لها ولد من المولى برته فلا
 قصاص عليها بدم المولى لان الولد لا يرد وجب القصاص على والديه وهذا الوقت الميراث ولدها
 لا يجب عليها القصاص لان الولادة سبب لوجوده فلا ينفق قتلها ولا يباح له قتل واحد
 من ابويه وان كان حربيا او مرتدا أو زانيا محصنا فاذا سقطت ولدها سقط حق الباقي وانقلب
 الكل مالا لان القصاص بعد راسخه فانه لا معنى من جهة القتلى بل حكم من جهة انصرع فانقلب
 الكل مالا بخلاف ما تقدم لان غنة العاقبة سقطت حق نفسه فلا يقبل نصيبه مالا فان قيل
 اذ لم تكن هذه الجنابة موجبة للقصاص عليها بدم المولى ينبغي أن تكون هدرا كما لو قتله خطأ

في الجامع فضولي باع عبدا من رجل بالف درهم وفضولي آخر باع نصفه من آخر بجمه مائة
فاجاز المولى البيهقي جميعا غير المشتريان فان اختارا الاخذ اخذوا بطريق المنازعة ثلاثة
ارباعه مائة تسمى الكل واربعة مائة تسمى النصف عندهم جميعا وامامها يقسم بطريق المنازعة
عند أبي حنيفة وعنددهم ما بطريق العول فثلاث مسائل احدها دار تنازع فيها رجلان
احدهما يدعي كلها والاخر يدعي نصفها وامامها البيهقي عند أبي حنيفة يقسم الدارين بينهما
بطريق المنازعة الثلاثة ارباعها للمدعي الكل والربيع للمدعى النصف وعنددهم الثلثا لثلاثها
المدعى الكل ولثلثها المدعى النصف والثانية اذا اوصى بجميع ماله لرجل ونصفه لآخر واجازت
الورثة عند أبي حنيفة للمال بينهما ارباعا وعنددهم الثلثا والثالثة اذا اوصى بعدد بعينه لرجل
ونصفه لآخر وهو يخرج من الثلث ولا يخرج واجازت الورثة كان العبد بينهما ما ارباعا عند
أبي حنيفة وعنددهم ما الثلثا وامامها يقسم بطريق العول عند أبي حنيفة وعنددهم ما بطريق
المنازعة فخم مسائل منها ما ذكر في المأذون عبدا مؤذن بين رجلين أدانه أحد المولىين
مائة يعني باعه شيئا بثمنه وأدانه أجنبي مائة فيبيع العبد بمائة عند أبي حنيفة ويقسم عن
العبد بين المولى والمدين وبين الأجنبي الثلثا والثاني للأجنبي وثلثه للمولى لأن أدانته نص
في نصيب شريكه لا في نصيبه والثانية إذا أدانه أجنبي مائة وأجنبي آخر خمسين ويبيع العبد
عند أبي حنيفة يقسم الثمن بينهما الثلثا وعنددهم ارباعا والثالثة عبدا قتل رجلا خطأ وآخر
عمدا ولا مقتول عمدا وليان فعمدا أحدهما ينجي مولى العبد بين الدفع والقضاء فان هذا المولى
يقضى بجمه مائة عشر الفاخم مائة آلاف لشريكه العاني وعشرة آلاف للمولى الخطأ فان دفع
يقسم العبد بينهما ما الثلثا عند أبي حنيفة وعنددهم ارباعا والرابعة لو كان الجاني مدبرا
والمستألف بجأه اودع المولى الفدية والظلمة مائة من الكلاب ام ولد قتلت مولاه أو أجنبية
عمدا ولكل واحد منهما وليان فعمدا أو أجنبي كل واحد منهما ما على التعاقب سعت في ثلثه
أرباع قيمته كان للساكن من ولي الأجنبي ربع القيمة ويقسم نصف القيمة بينهما ما بطريق
العول الثلثا عند أبي حنيفة وعنددهم ارباعا بطريق المنازعة والاصل لأبي يوسف ومحمد
ان الطرفين متى شتا على الشروع في وقت واحد كانت القسمة عولية وإن تبا على وجه التميز
أو في وقتين مختلفين كانت القسمة نزاعية والمعنى فيه أن القياس بأبي القسمة بطريق العول
لأن تقسيم العول أن تضرب كل واحد منهما بما يجتمع حقه أحدهما بنصف المال والاخر
بالكل والمال الواحد لا يكون له كل ونصف وهذا قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما
من شأبها لله ان الله تعالى لم يجعل في المال الواحد ثلثين ونصفا ولا نصفين وثلثا وانما تركنا
القياس في الميراث باجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم فبلغت به ما كان في معناه وفي الميراث
حقوق الكل ثبتت على وجه الشروع في وقت واحد وهو حالة الموت وفي القسمة اذا حقت
حقوق متعاقبة حتى أرباب الدين وثبت في وقت واحد وهو حالة الموت أو المرض فكانت
في معنى الميراث وكذلك في الوصايا وفي العبد والمدير اذا فاقع ابنان وتتل آخر خطا حتى
أصحاب الجنابة ثبت في وقت واحد وهو وقت دفع العبد الجاني أو قسمة المدير لأن وجوب جنابة
الخطا لا قبل الدفع وهذا لا يجب فيه الزكاة قبل القبض ولا نصحه بالكفالة وانما يملك

مطلب

ما يقسم بطريق المنازعة
عنده ويطريق العول
عندهم ثلاث مسائل

مطلب

ما يقسم بطريق العول
عنده ويطريق المنازعة
عندهم خمس مسائل

له بالنصف واحد فيجعل المال ثلاثة أسهم سهوان للموصى له بالكل وسهم للموصى له بالنصف
وكذا الموصى له بأربعة ثلاثة أسهم للموصى له بالنصف وبسهم واحد للموصى له بأربعة
أسهم **(قوله وهو خمس)** * الأولى عبد ماذون بين رجلين أحدهما مائة مائة يعني بأربعة أسهم
نصفية بمائة وأدائه أجنبي مائة فيبيع العبد بمائة عندي حصة يقسم عن العبد بين المولى
والخمس وبين الأجنبي اثنا عشر لثلاثة الأجنبي وثلاثة للمولى لأن أدائه نصف في نصيب بشر بكل لافي
نصيبه * الثانية إذا أدائه أجنبي مائة وأجنبي آخر خمسين ويبيع العبد عندي حصة يقسم
الثلث بينهما ما أثلاثا وعندهما أربع أسهم * الثالثة عبد قتل رجلا خطأ وآخر عمدا والعمد قتل عمدا
وليان ففعل أحدهما ما يجير مولى العبد بين الدفع والقداء فان قتل المولى بقدر بغيره عشرة عشر
والخمس عشرة آلاف بشر يك العاني وعشرة آلاف لولي الخطأ فان دفعه يقسم العبد بينهما ما
اثلاثا عندي حصة وعندهما أربع أسهم الرابعة لو كان الجاني مدبرا والمسلط له بالمال أو دفع
المولى القيمة * الخامسة أم ولد قتل مولاه أو أجنبي عمدا أو بكل واحد منهم أو وليان ففعل
احدواي كل واحد منهم ما على التعاقب سعت في ثلاثة أو باع قيمته أو كان للساكت من ولي
الأجنبي ربع القيمة ويقسم نصف القيمة بينهما ما بطريق العول اثلاثا عندي حصة
وعندهما أربع أسهم بطريق المنازعة كذا في البحر والذي في التبيين فيه على الربع لشريك العاني
آخر والنصف الآخر يفسد وبين شريك العاني أولا اثنا عشر لثلاثة العاني أولا والثلث
لشريك العاني آخر اعنده وعندهما أربع أسهم **(قوله ويقسمه في البحر)** نقله عن شرح الزيادات
أفاضي خان حيث قال ٢ وجنس مسائل القسمة أربعة ٣ منها ما يقسم بطريق العول
والمضاربة عند الكل ومنها ما يقسم بطريق المنازعة عندهم ومنها ما يقسم بطريق المنازعة
عندي حصة وعندهما بطريق العول والمضاربة ومنها ما يقسم على عكس ذلك ٤ أما
ما يقسم بطريق العول عندهم فثمانية * احدها الميراث إذا اجتمعت سهام الأقران في
التركة وضاعت التركة عن الوفاة تقسم التركة بين أرباب الديون بطريق العول * والثانية
إذا اجتمعت الديون المتفاوتة وضاعت التركة عن الوفاة تقسم التركة بين أرباب الديون
بطريق العول * والثالثة إذا أوصى لرجل ثلث ماله ولا خير بربعه ولا خير بسدس ماله ولا خير
لورثة حتى عادت الوصايا إلى الثلث يقسم الثلث بينهم على طريق العول * والرابعة الوصية
بالهبة إذا أوصى بأن يباع العبد الذي يملكه لثلاثة آلاف درهم من هذا الرجل بالثاني درهم وأوصى
لآخر بأن يباع العبد الذي يملكه لثلاثة آلاف درهم بالثاني درهم كان
الثلث بينهم ما بطريق العول * والخامسة الوصية بالعنق إذا أوصى بأن يعق من هذا العبد
نصفه وأوصى بأن يعق من هذا الآخر ثلثه وذلك لا يخرج من الثلث يقسم ثلث المال بينهم ما
بطريق العول ويسقط من كل واحد منهم ما حصته من السعاية * والسادسة الوصية بأن
مرسله إذا أوصى لرجل بالثاني ولا خير بالعين كان الثلث بينهم ما بطريق العول * والسابعة عبد
فقا عين رجل وقتل آخر خطأ فدفع بها يقسم الجاني بينهما ما بطريق العول لثلاثة المولى القتل
وثلثه للآخر * والثامنة مدبر جنى على هذا الوجه ودفع القيمة إلى أولياء الجناية كانت
القيمة بينهم ما بطريق العول وأما ما يقسم بطريق المنازعة فثلاثة واحدة ذكرها

وهو خمس كتاب طه الزبلي
والعيني وقسمه في البحر

١ مطلب
جنس مسائل القسمة أربعة

٢ مطلب
ما يقسم بطريق العول
عندهم ثمانية

٣ مطلب
ما يقسم بطريق المنازعة
بمسألة واحدة

وقعت في جزء غير معين وهو النصف فيقسم على طريق العول كما في الموارث وله ان الدعوى
وقعت في العين وان كانت باسم النصف شاعا لكان الدعوى لانفع الابا لاضافة والاشارة الى
محل معين كان يقول نصف هذه الم دار فاذا سمحت الدعوى على تعيين المحل الذي وقعت الدعوى
فيه اخذ حكم الدعوى على تعيين العين قطا لعول فمقسم على طريق المنازعة بخلاف الموارث
والديون لان المنازعة فيه استبعاد هو الديون في ذمة الملت دون العين وكذا الموارث انما
غير معينة بل هي شائعة في التركة كذا في الشكافي شرح المنظومة (قوله ميراث) به في اذا
اجتمعت سهام الفرائض في التركة وضافت التركة عن الوفاة ما تقدم على طريق العول فان
ما تورتك زوجا واختا شقيقة وأختا لأم فالسئلة من ستة وتقول الى سبعة (قوله وديون)
بان كان عليه ما تورتك ما تبق في على اكل ذى ما تبقه ون لو كان لاحدها مائة ولا آخر
خمسون فسمت المائة ثلاثة أسهم اثنان لصاحب المائة واحد لصاحب الخمسين (قوله
ووصية) أي عا دون الثلث كما قبله الزبلي اذا اجتمعت وزادت على الثلث كما لو أوصى لرجل
بسدس ماله ولا آخر بثلثه ولم تجز الورثة يقدم الثلث بينهم ما بطريق العول فيجعل الثلث الثلاثة
أسهم سهم لصاحب السدس وسهم لصاحب الثلث (قوله ومخايبة) أي الوصية بمخايبة
بان أوصى بأن يباع عبد يساوي مائة بجمه بين وعبد يساوي مائتين عا تبق لم يترك غيرهما ولم
تجز الورثة كان ثلث المال مائة ومخايبة مائة وخمسين فيجعل المائة ثلاثة أسهم سهمان لصاحب
مائة وسهم للمخايبة بجمه بين (قوله ودراهم من رطل) أي مطلقه غير مقيد بشئ أو نصف أو
نحوه كما اذا أوصى لرجل بمائة ولا آخر بمائتين ولم يترك الا ثلث مائة فكان ثلث المال مائة
ولم تجز الورثة فمسم المائة ثلاثة أسهم سهم لصاحب المائة وسهمان لصاحب المائتين (قوله
وسعاية) بان أوصى بعتي عبدتين أو أعتقه ما في مرض موته ولم يترك غيرهما لم تجز الورثة
يسى كل بثلثي قيمته فلو أعتق واحدا ونصف الآخر أو وصى بعتهما كذا لثلاث قيمته ما سواء
وكان ذلك جميع التركة ولم تجز الورثة وقيمة العبد مائة وقيمة نصف العبد خمسون وثلث المال
خمسون فيجعل الثلاثة أسهم سهمان للعبد ويسى في باقي قيمته وسهم لنصف العبد
ويسى في الباقي (قوله وجنابة رقيق) أدخل في هذه صورتين جنابة العبد الرقيق غير المدبر
والمدبر وصورة الاولى عبد قنا غير رجل وقتل آخر خطأ فانه يدفع له ما بطريق العول فأما
المقتول يريدونه كما وصاحب العين يريد نصفه والكل نصفان مع نصف صاحب العين فيجعل
ثلاثة أسهم سهمان للمقتول وسهم لامة تلوع عينه وصورة الثانية جنابة المدبر اذا جنى على
هذا الوجه فانه يدفع البديعة ثلثها للمقتول وثلثه لصاحب العين وكان ما سقطت من
الكتاب فانه لم توجد في دفع الدر وبقي من الصور الوصية بالعنق وبهاتم الثمان (قوله وهي
مسئلة القضاء بين) بان يباع فضولى عبدان مائة وفضولى آخر نصف ذلك العبد بجمه بين
وأجاز المال البيعين كان لصاحب الكل ثلاثة أرباع العبد وأوترك لصاحب النصف ربعه
أوترك بطريق المنازعة عندهم جميعا (قوله واذا أوصى لرجل بكل ماله) أي ولا آخر بصفه
وأجازت الورثة ذلك فعند أبي حنيفة صاحب النصف لا ينازع صاحب الكل في أحد النصفين
فيسلمو ويتنازعان في النصف الثاني فيقتسم ماله وعند مالك وصى له بكل نصفان ولله وصى

ميراث وديون ووصية
ومخايبة ودراهم من رطل
وسعاية وجنابة رقيق
وبطريق المنازعة اجماعا
وهو مسئلة القضاء بين
وبطريق المنازعة عنده
والعول عندهما وهو ثلاث
مسائل مسئلة الكتاب
واذا أوصى لرجل بكل
ماله أو بعبد بعينه ولا آخر
ينصف ذلك وبطريق
العول عنده والمنازعة
عندهما

٣ قوله بل ما يكون لعل
 غارضة وليراجع الاصل
 فهو ما سواه في ذلك (وكذا
 لترجيح بزادة العدالة)
 لان الاعتبار أصل العدالة
 ولا حد للاعدلية (دار
 في يد آخر ادعى رجل نصفها
 وآخر كلها وبرهانها للادول
 ربعها وبالباقى للآخر
 بطريق المنازعة) وهو
 ان النصف سالم لم يدعى
 الكل بلا منازعة ثم
 استوت منازعتهما في
 النصف الآخر فينصف
 (وقال الثالث وبالباقى
 للثاني بطريق العول)
 لان في المسئلة كلا ونصفا
 فالمسئلة من اثنين وتقول
 الى الثلاثة واعلم ان انواع
 القسمة أربعة هي ما قسم
 بطريق العول اجماعا وهو
 ثمان

بل ما يكون ٣ مقويا لما به مارت العلة موجبة للحكم اه قال المولى عبد الحليم قوله فلان
 الترجيح لا يقع بكثرة العال بل الترجيح يقع بقوة العلة ولذلك ترجح شهادة العدل على شهادة
 المستور كترجيح كون أحد الخبيرين أو الاثنين مفسرا أو محكما على الآخر اه (قوله فهو ما
 سواه في ذلك) أى في اقامة المأخوذة من أقام أى في حكمها حال شيخ مشايخنا ينبغي ان يفهم
 ذلك بما اذا لم يصل الى حد التواتر فانه حينئذ يثبت عدم العلم فلا ينبغي أن يجعل كل جانب الآخر
 اه (أقول) ظاهر ما في الشئ في الزاوية يثبت ذلك حيث قال ولما ان شهادة كل شاهد دين له
 تامة كما في حالة الانفراد والترجيح لا يقع بغير العدل بل بقوته بان يكون أحداهما متواترا
 والآخر آحادا أو يكون أحدهما مقسرا والآخر مجملانياً فيجوز المفسر على الجملة والمتواتر على
 الاحكام اه يبرى وفي شرح المفتي ان عدد الشهود اذا بلغ حد التواتر ما في ان يرجع على من
 لم يبلغه قيسا على الخبر من انه يرجح كون أحد الخبرين الى آخر ما قدمناه من بيان لم أطلقه على
 الرواية اه (أقول) قد ذكر في الخبر يروى عنه ما حصله فرق بين الشهادة والخبر لان السمع
 ورد في الشهادة على خلاف الاقدام بان يكون نصيب اثنين فلا يكون كقوتهم قوة زائدة فتقع
 ما عدا بمر السمع في الطرف الآخر بخلاف الرواية في الخبر فان الحكم فيه ينطبق برواية كل من
 الراوى فلا شك ان كثرتهم تزيد الظن والقوة فيه فافتقرنا على ان ما ردد فيه النص لا يؤثر القياس
 تدبر (قوله لان الاعتبار أصل العدالة) بل الاعتبار فيه الولاية بالخبرية والناس فيه سواء والعدالة
 شرطت لظهور أثر الصدق وحجب على القاضي القضاء ولذلك لم يثبت في الزيادة قوة في
 العدالة وباقي التفصيل في شرح المفتي الشارح الهندي (قوله ولا حد للاعدلية) أى فلا يقع
 الترجيح على الاحتمال أن يجحد الآخر ما هو عدل فلا يستقر الحكم على حالة (قوله بطريق
 المنازعة) اعلم ان أباحية نية رحمه الله تعالى اعتبر في هذه المسئلة طريق المنازعة وهو ان النصف
 سالم لم يدعى الكل بلا منازعة في النصف الآخر وفيه منازعة مما على الـ واه فينصف فلصاحب
 الكل ثلاثة أرباع ولصاحب النصف الربع وهما اعتمد بطريق العول والمضاربة وانما
 معنى هذا لان في المسئلة كلا ونصفا فالمسئلة من اثنين وتقول الى ثلاثة فلصاحب الكل سهمان
 ولصاحب النصف سهم وهذا هو العول واما المضاربة فان كل واحد يضرب بقدر سهمه فلصاحب
 الكل له ثلثان من الثلاثة فيضرب الثلثان في الدار ومضارب النصف له ثلث من الثلاثة فيضرب
 الثلث في الدار فحصل ثلث الدار لان ضرب الكل ووطريق الاضافة فانه اذا ضرب الثلث في
 الستة معناه ثلث الستة فهو اثنان مخ (قال) في الهداية ان هذه المسئلة ثلاثة انظروا
 واضع دال لا يجتمع لها هذا المختصر وقد ذكرناها في الزيادات اه وسية الى الكلام عليها
 قري بيان شاء الله تعالى عن شرح الزيادات لقاضي خان (قوله بطريق العول) هو في اللغة
 الزيادة والارتفاع وعند أهل الحساب أن يزداد على المخرج من اخوانه اذا ضاع عن فرض
 ذي السهم (قوله فالمسئلة من اثنين) لوجود كسر يخرج به ذلك وهو النصف (قوله وتقول الى
 ثلاثة) فلصاحب الكل سهمان ولصاحب النصف سهم فيقسم اثلاثا ما بينهما والاصل انه
 اذا وقعت الدعوى في شئ معين كانت القسمة بطريق المنازعة وحتى كانت الدعوى في شئ غير
 معين وكان باسم السهم والنصيب كانت القسمة بطريق العول فالوجه له ان الدعوى

(قوله اقرار منه) اي من القادم بالمال له لا لآخر فصارت بنية كل واحد منهما كأنه أقامت على اقرار الآخر وفيه التمايز بالاجماع لثبوتها بالجمع (قوله ولو اثنى بقاءها مترا تفافا) لان الجمع غير ممكن عند محمد لمواز كل واحد من البيعين بخلاف الاول وهذا في غير العتار ما في العقار فان وقت البيعتان ولم يثبتا بقاء فان كان وقت الخارج أسبق يقضى لصالح البائع عندهما فيجعل كالثمن الخارج اشترى أو لا يباع قبل القبض من صاحب البدن وهو جائز في العقار عندهما وعند محمد يقضى للخارج لانه لا يبيع به قبل القبض في غير ما ذكره وان اثنى بقاء يقضى به لصالح البائع بالاجماع وان كان وقت صاحب البدن اسبق يقضى به للخارج سواء شهدوا بالقبض أو لم يشهدوا كما في الجور عن الهداية وفيه وفي المبسوط ما يخالفه كما علم من الكافي (أه) (اقول) ثم رأيت في الشريعة الالهية ما يكون تأييدا للكلام الهداية حيث قال وعند محمد يقضى بالبيعتين يعني ان ذكر الما قبض الخ تأمل وفي الجور ايضا عن الكافي دار في يذير برهن عمرو على انه باعها من بكر بالب و برهن بكر على انه باعها من عمرو بمائة دينار ومحمد يرد ذلك كما قضى بالدار بين المدعيين ولا يقضى بشئ من الثمن لانه تعذر القضاء بالبيع بلهاته التاخير ولم يتعذر القضاء بالمال وعند محمد يقضى به ايتمه أو لكل واحد نصف الثمن على صاحبه لانه لم يسلم لكل واحد النصف المبيع ولو ادعت امرأة شراء الدار من عمرو بالب وعمرو ادعى انه اشتراها من بالب وزيد وهو ذو اليد يدعي انه اشترىها من عمرو بالب وأقاموا البيعة يقضى لذى اليد التعارض ينفي غيره فيثبت بنية بلامعارض وعند محمد يقضى بالدار لذى اليد بالب عليه الخارج ويقضى لها على الخارج بالب لان ذا اليد والمرأة ادعيا التلقي من الخارج فيجعل كأنه في يده اه ٢ وأشار المؤلف الى انه لو برهن كل على اقرار الآخر ان هذا الشيء فانه جائيهما تزان ويبقى في يدي اليد كذا في الخزائنة (قوله ولا ترجع) بمحتمل أن يقرأ الفعل بالتثنية كبر أو التانيث فعمله الاول يعود الضمير المستتر على الحكم وعلى الثاني يعود على الدعوى الى هذا أشار العيني (قوله فان الترجع عندنا) أي وعند الشافعي في القديم وبعض المالكية يرجعون بكثرة العدد (قوله بقوة الدليل) بان يكون أحدهما متواترا والآخر من الاتحاد أو كان أحدهما مفسرا والآخر مجملا فترجح المفسر على المجهول والمتواتر على الاتحاد بقوة فيه وكذا لا يرجح أحد القياسين ولا الحديث بمجرد آخر وشهادة كل شاهدين على تمامه فلا تصلح للترجيح كافي الجور وسأقي قرياعنا منه (قوله لا بكثرة) ولذا لا ترجح الاية بآية أخرى ولا الخبر بالخبر ولا أحد القياسين بقياس آخر قال في غاية البيان لان الترجع يكون بقوة في العلم لا بكثرة في العلل ولذلك قلنا ان الخبرين اذا تعارضا لا يرجح أحدهما على الآخر بخبر آخر بل بما به يتأكد معنى الحق فيه وهو الاتصال برسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يترجح المشهور بكثرة روايته على الشاذ اظاهور زيادة القوة فيه من حيث الاتصال برسول الله صلى الله عليه وسلم ويقرر بحقه الراوي وحسن ضبطه واتقانه لانه يتقوى به معنى الاتصال برسول الله صلى الله عليه وسلم على الوجه الذي وصل اليه بالتناقل وكذلك الاية ان اذا وقعت المعارضة بينهما لا ترجح احدهما بآية أخرى بل بقوة في معنى الحق وهو انه نص مفسر والآخر مؤول وكذلك لا يرجح أحد الخبرين بالقياس فعرنا ان ما يقع به الترجع هو ما لا يصلح على الحكم ابتداء

اقرار منه بالمال له ولو
أثبتنا قبضا مترا تفافا
ذور (ولا ترجع بزيادة عدد
الشمع) (ود) فان الترجع
عندنا بقوة الدليل لا بكثرته
ثم فرع على هذا الأصل
بقوله (فلو أقام أحد
المدعين شاهدين والآخر
أربعة

٢ مطلب
برهن كل على اقرار الآخر
انما التهم اترا

فانه يقدم الخارج والفضل بقرص غير مرة فاذا تنازعا في أرض ونخلة - ل أي كل يدمي غرسه
 وبرهنا فانه يقضى للخارج بهما وكذا الأرض المزروعة يعني انها أرضه وزرعها كل يدمي ذلك
 أما اذا كان الزرع مما يشكر فظاهر والا كان تبعا للأرض كما في التلاصقة والحاصل ان
 المنظور اليه في كونه يشكر أو لا يشكر هو الاصل لا التابع كما في البحر (قوله ونسج خن) المنز
 اسم دابة ثم يسمى الثوب المختل من وبر خن اقبل هو نسج اذا بلى بفعل مرة ثانية ثم يسهج عزي
 (قوله أو أشكل على أهل الخبرة) قال في البحر ونصل السيف بمنزل عنه فان أشكل برهنا انه
 لا يضرب الامرة كان لدى البدو الا فلا خارج أي فاذا ادعى خارج وذو يدان هذا النص له
 ضربه بيده واقام برهنا فهو على هذا اه قال أبو السعد عود فان أشكل على أهل الخبرة
 قضى به للخارج والواحد منهم يكفي والاثنان أحوط عزي وزياحي وذ كر في غاية البيان انه
 اذا أشكل على أهل الخبرة اختلفت الرواية ففي رواية أبي سليمان يقضى لدى البدو في
 رواية أبي حفص يقضى للخارج اه (قوله لانه الاصل) أي كون المدعى للخارج المبرهن
 لان القضاء بينة هو الاصل فاذا لم يرجع الى الاصل (قوله وانما علمنا عنه بجديت النتائج)
 سبق ما فيه قال الخبر الرمي النتائج بالكسر مصدر يقال تجبت الناقة بالجنة لانه قول نتاجا
 ولدت قال شيخ الاسلام ذكر بالنتاج بكسر النون من تسمية المفعول بالمصدر يقال نجبت
 الناقة بالبناء لانه قول نتاجا أي ولدت اه وقال ابن الملقن في ضبط كلام المتنازع النتائج بفتح
 النون ورأيت بخط المصنف في الاصل بكسر هاء في ثلاثة مواضع اه قال الهيثمي ضبطه
 المصنف يعني النوى بكسر النون وضبطه الاستاذ بالفتح انتهى (تمة) المقضى عليه في
 حادثة لا تجمع دعواه بعده الا اذا برهن على ابطال القضاء أو على نافي المثلث من المقضى له أو على
 النتائج كما في العمدية والبرازية قال الرمي والظاهر ان ما في خزانة الاكل هو الراجح كما
 يشهد له الاقتضاء عليه في العمدية والبرازية وغيرهما فاذا تنازعا في المسئلة ان شئت وقدما
 الكلام عليه في دفع الدعوى (قوله من الآخر) أي من خصمه الآخر (قوله بلا وقت) قيد
 به لانهم مالوا بخاتمة قضى به لصاحب الوقت الاخير كذا في خزانة الاكل (قوله وترك المال
 المدعى به في يده من ماله) أي لاعلى وجه القضاء بل عملا بالاصل لانه ما تنازعت البيعتان رجع
 الى الاصل وهو ان وضع اليد من أسباب المثلث (قوله وقال محمد يقضى للخارج) أي لا يمكن
 العمل بالبيعتين وبان يجعل ذو اليد كانه اشترى من الآخر وقبض خرباع لان القبض دليل
 الشراء فهو ما يدفع اليه لان تمكنه من القبض دليل السابق ولا يعكس الامر لان البيع قبل
 القبض لا يجوز وان كان في العقار عنده وهذا فيما اذا كانت في يده أحدهما كما يظهر من تقرير
 كلامه وجه قولهما كما في البحر أن الاقدام على الشراء اقرار منه بالمثلث للبايع فصار كأنه ما
 قام تعالى الاقرار بين وفيه التنازع كذا هنا لان السبب يراد حكمه وهو المثلث ولا
 يمكن القضاء لدى السيد بالاجل مستحق قبض القضاء بمجرد السبب وانما لا يقضى به ثم لو شئت
 البيعتان على نقد الثمن فالان بالالف قصاص عندهما اذا استويا لوجود قبض المضمون من
 كل جانب وان لم يشهدوا على نقد الثمن فالقصاص مذهب محمد لا وجوب عنده (قوله قلنا)
 الاقدام) أي من الخارج على الشراء الذي ادعاه والاقدام من ذي اليد على الشراء الذي ادعاه

ونسج خن وزرع برهنا
 أو أشكل على أهل الخبرة
 فهو للخارج لانه الاصل
 وانما علمنا عنه بجديت
 النتائج (وان برهن كل من
 الخارج جين أو ذوى الايدي
 أو الخارج وذى اليد عني
 على الشراء من الآخر بلا
 وقت سقطا وترك المال
 المدعى به (في يده من ماله)
 وقال محمد يقضى للخارج
 قلنا الاقدام على الشراء

معه دعوى نتاج أولاً فلذلك - كم صاحب الدرر انهم باروا به ثمانية وعلمها باقتصار في البحر
 وشراح الهداية وعبارة الزباني بعد تعديل تقديم ذي اليد في دعوى النتاج بان اليد لا تدل على
 أولية الملك فكان - ما يوافق الخارج فيها ثبات ما يدفع الخارج ويدفع ذي اليد - وله الدفع
 ولا يلزم ما ادعى الخارج القول على ذي اليد حيث تكون - ينته به ارجح وان ادعى ذي اليد
 النتاج لانه في - هذه كثر اثباتا ثمانية ما هو غريب ثابت أصلاً اهـ لمخاضا ويؤيدها ما ذكره
 قريسان شاه الله تعالى عند قول المصنف قضى بم الذي اليد ويدفعني أيضاً ما اذا تنازعاني
 الام كما مر وما اذا ادعى الخارج اعتناقاً على النتاج كما مر ويأتي (فروع) في البحر شاتان في يد
 رجل احدهما بيضاء والاخرى سوداء فادعاهما رجل وأقام البيضة انتم الدرر - هذه البيضاء
 ولدت هذه السوداء في ملكه وأقام ذو اليد البيضة انتم ما هو ان هذه السوداء ولدت هذه البيضاء
 في ملكه فانه يقضى لكل واحد منهما بما يشاء الذي ذكرتموه انهم اولدت في ملكه أي يقضى
 الاول بالسوداء وللتاني بالبيضاء قال في التامرية هكذا ذكر محمد وهذا اذا كان -
 الشاتين مشكلاً فان كانت واحدة منهن - انصلح أملاً لاخرى والاخرى لا تصلح أملاً هذه كانت
 علامة الصدق ظاهرة في شتم ادعتهما أولاً - ادعاهما في قضى بشتم ادعتهما وعن أبي يوسف فيا اذا
 كان من الشاتين مشكلاً أي لا قبل بينهما ما أقضى بالثابت لكل واحد منهما بما يشاء التي في يده
 وهذا قضاء ترك لاضاء استحقاق ولو أقام الذي في يده البيضاء ان البيضاء شاتي ولدت في ملكي
 والسوداء التي في يدي صاحب شاتي ولدت من هذه البيضاء وأقام الذي بالسوداء في يده ان
 السوداء ولدت في ملكي والبيضاء التي في يدي صاحب ملكي ولدت من هذه السوداء فانه يقضى
 لكل واحد منهما بما يشاء في يده انتهى وان كان في بدرجل حمام أو طير عماية فوخ أقام
 رجل البيضة انه له فروخ في ملكه وأقام صاحب اليد البيضة على منسل ذلك قضى به صاحب
 اليد ولو ادعى ابنا في بدرجل انه له ضرب به في ملكه وبرهن ذو اليد يقضى به للخارج ولو كان
 مكان اللبن أجرة أو نورة يقضى به لصاحب اليد وغزل القطن لا يتكرر دفعه يقضى به
 لذو اليد بخلاف غزل الصوف وورق الشجر وغيره بمنزلة النتاج بخلاف غصن الشجرة
 والحظنة لا بد من الشهادة بالملازمة مع السبب الذي لا يتكرر كالنتاج ولو برهن الخارج على
 ان البيضة التي تعلق عن هذه الدجاجة كانت له لم يقض له بالدجاجة - ويقضى على صاحب
 الدجاجة ببيضة مثلها لصاحب الان ملك البيضة ليس بسبب الملك الدجاجة فان من غضب بيضة
 وحضنها تحت دجاجة له كان القرخ للغاصب وعليه مثلها بخلاف الامه فان ولدها صاحب
 الام ويملك الشاة يقضى به لصاحب اليد والحية المشوقة والقر وكل ما يقطع من الزباب
 والبسط والامشاط والنوب المصبوغ بعصه أو زعرة ان يقضى بها للخارج اهـ (قوله)
 أو كان سبباً يتكرر (عطف على ادعى يعني ان ذا اليد حتى في كل حال الا في حال ما اذا ادعى
 غصباً أو كان سبباً يتكرر فانه يقضى للخارج بمنزلة الملك المطلق (قوله كبنام) أي كما اذا ادعى
 ذو اليد ان هذا لا تبرم ملكي بنيت به حائطي وادعى الخارج كذلك بقدم الخارج لانه يمكن
 تكرره (قوله وغرس) قال المحوى والحظنة حماية تكرر فان الانسان قد يزرع في الارض ثم
 يغربل التراب فيميز الحظنة منها ثم يزرع ثانية فاذا ادعى كل انتم احظنة زرعه أو أقامها برهاناً

أو كان سبباً يتكرر كبنام
 وغرس

بان لم يوافق من المدعى لوقت ذى البدو واتفق وقت الخارج فيئنه ذبحكم للخارج ولو خالف سبه
 للوقتين لغت البينةان عند عامة المشايخ ويعترك في بدئى البدعى ما كان وهو ينتم - مانصفين
 كذا فى رواية كذا فى جامع النصولين وفيه برهن الخارج ان هذه أمته ولدت هذا القرن
 فى ملكى وبرهن ذوالبدعى عليه يحكمهم بالمدعى لانهم ادعيا فى الامة ملكا مطلقا فى قضى
 به بالمدعى ثم يستحق القرن تبعها ٢ ١٥ - وبه - فذا ظهر ان ذوالبدعا بقدم فى دعوى النتاج
 على الخارج ان لم يتنازعا على الام اموالوتنازعا على ما فى الملك المطلق وشهدوا به وبتناج ولدها
 فانه لا يقدم وهذه يجب - فقطها ١٥ (قوله كالنتاج) ٣ هو ولادة الحيوان من تحت عنده
 بالامانة لا مفعول ولدت ووضع -ت كفى المغرب ٤ والمراد ولادته فى ملكه او ملكا بانه
 اومورته ولذا قال فى خزانة الاكل لو اقام ذوالبدان هذه الدابة تحت عنده او نصح
 هذا الثوب عنده او ان هذا الولد ولدت امته ٥ ولم يشهدوا بالملك فانه لا يقضى له ١٥
 وكذا لو شهدوا بان امته لانهم اغتاشوها وبالنسب كذا فى الخزانة وفى جامع
 الفصولين برهن كل من الخارج وذى البدعى نتاج فى ملكا بانه - حكم لذى البدعى اذ كل منهما
 خصم عن ياتعه فكان ياتعه - ما حضر او ادعى ملكا بنتاج فانه يحكم لذى البدعى ١٥ وانما
 حكم لذى البدعى لان البينة قامت على ما لا تدل عليه البدو ترجحت بينة ذى البدعى بالمدعى
 له وهذا هو الصحيح والقضاء بينة الخارج هو الاصل وانما عندنا عن بعض النتاج وهو ما روى
 جابر بن عبد الله ان رجلا ادعى فاقه فى درج - ولأقام البينة انما ناقة تحت عنده وأقام الذى
 هى فى يده بينة انما ناقة تحتها فى قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم - لم لذى هى فى يده وهذا
 حديث مشهور صحيح فصار من - ثلة النتاج مخصوصة كفى الهبط وفى القضية كانه قد
 بين ذى البدعى اذا ثبت اولى الملك بالنتاج عنده فكذا اذا ادعى عنده مورته ١٥ ولو برهن
 انه له ولدى ملكه وبرهن ذوالبدعى انه له ولدى ملكا بانه - حكم به لذى البدعى لانه خصم عن
 تلقى الملك منه ويديد المتلقى منه فكانه - حضر وبرهن على النتاج والمدعى فى يده يحكم له به
 كذا - هذا ١٦ وبه نظهر انه لا يرجح نتاج فى ملكه على نتاج فى ملكا بانه ٧ ولا يشترط
 ان يشهدوا بان أمه فى ملكه لكن لو شهدت بينة بذلك دون أخرى قدمت عليها لما فى الخزانة
 عبد فى يد رجل أقام رجل البينة انه عبده ولدى ملكه وأقام آخر البينة انه عبده ولدى ملكه
 من أمته هذه قضى لذى أمه فى يده فان أقام صاحب البد البينة انه عبده ولدى ملكه من أمة
 أخرى فصاحب البد - دأوى ٨ عبد فى يد رجل أقام رجل البينة انه عبده ولدى ملكه هذه من
 عبده وهذا أقام رجل آخر البينة - بمثل ذلك فيكون بينهم مانصفين فيكون ابن عبد بن وأمتين
 وقال صاحب الامانة لا يثبت نسبه منهما ١٥ ومحل تقديم بينة ذى البدعى النتاج اذا لم يدع الخارج
 تناج وعتقا والا كان الخارج اولى لان بينة النتاج مع العتق اكثرا مما تالانما ثبتت
 اولى الملك على وجه لا يستحق عليه أصلا وبينة ذى البدعى ثبتت الملك على وجه يتصور اخصاف
 ذلك عليه بخلاف ما اذا ادعى الخارج العتق مع مطلق الملك وذوالبدعى النتاج
 فبينة ذى البدعى ٩ وفى شهادات السبابة الشاهد دعان دابة تتبع دابة وترتفع
 له ان يشهد بالملك والنتاج ١٥ قال فى الخلاصة وعلى هذا لو شهد شاهدان على النتاج

٢ مطلب

يقدم ذوالبدعى فى دعوى
 النتاج ان لم يكن النزاع
 فى الام

٣ تعريف النتاج

٤ مطلب

المراد بالنتاج ولادته فى
 ملكه او ملكا بانه اومورته

٥ مطلب

هذا الولد ولدت امته ولم
 يشهدوا بالملك له لا يقضى له

٦ مطلب

لا يرجح نتاج فى ملكه على
 نتاج فى ملكا بانه

٧ مطلب

لا يشترط ان يشهدوا
 ان أمه فى ملكه

٨ مطلب

برهن كل من خارج بين انه
 عبده ولدى ملكه عبده
 - ذين تصف وهو ابن
 عبد بن وأمتين

٩ مطلب

رأى دابة يتبع دابة
 وترتفع يشهد بالملك والنتاج

وإذا استويا في مسئلة الكتاب يقضى به بينهما نصفين ثم يخبر كل واحد منهما ان شاء أخذ نصف
العبد بنصف الثمن وان شاء تركه **١٥** (قوله وان اتحد الخ) ذكرنا الكلام عليه افتاؤه تقدمت
في هذا الباب في محلهما عن السراج (قوله ما يفيده ملك بائعه) بان يشهدوا انه اشترى هاهنا فلان
وهو يملكها قال في البحر ثم اعلم ان البينة على الشراء لا تقبل حتى يشهدوا انه اشترى هاهنا
فلان وهو يملكها كما في خزنة الاكل وفي السراج الوهاج لا تقبل الشهادة على الشراء من
فلان حتى يشهدوا انه باعها منه وهو يومئذ يملكها أو يشهدوا انه هذا المدعى اشترى هاهنا
فلان بمكذ أو تفقه الثمن وسأها اليه لان الانسان قد يبيع ما يملك لغيره وان يكون وكلاً أو
متهدياً فلا يصحق المشتري الملك بذلك فلا بد من ذكر ملك البائع أو ما يدل عليه **١٦** قلت اذا
كان البائع وكلاً فلا كيف يشهدون بانه باعها وهو يملكها فليتم **١٧** أقول اذا عرف
الشهود ان البائع وكيل فالظاهر انهم يقولون باعها بالو كالة عن يملكها لان خصوص وهو
يملكها غير لازم قال في نور العين في آخر الفصل السادس راض الما بسوط لا تقبل بينة الشراء
من الغائب الا بالشهادة باحدة او اثنتين اما ملك بائعه بان يقولوا بان ع وهو يملكه واما ملك
بانه يقولوا هو للمشتري اشترى من فلان واما بقبضه بان يقولوا هو للمشتري اشترى منه وقبضه
١٨ وفيه راضا افتاوى القاضي ظهير ادعى ان ثار ورثة من ابيه وادعى آخر شراءه من الميت
وشهوده شهدوا بان الميت باعه منه ولم يقولوا باعه منه وهو يملكه قالوا لو كانت الدار في يد مدعى
الشراء او مدعى الارث فالشهادة جائزة لانها على مجرد البيع انما لا تقبل اذا لم تكن الدار في يد
المشتري او الوارث املوا كانت فالشهادة بالبيع كالشهادة ببيع وملاك **١٩** وفي البحر عن
الجزايرة اذا كان المبيع في يد البائع تقبل من غير ذكر ملك البائع وان كان في يد غيره والمدعى
يدعيه لنفسه ان ذكر المدعى وشهوده ان البائع يملكها او قالوا اسلمها اليه وقال سلمها الى
او قال قبضت وقالوا قبض او قال ملكي اشترى بثمن منه وهي في تقبل فان شهدوا على الشراء
والتقيد ولم يذكروا القبض ولا التسليم ولا ملك البائع ولا ملك المشتري لا تقبل الدعوى
ولا الشهادة ولو شهدوا بالبائع دون الملك اختافوا **٢٠** (قوله ان لم يكن المبيع في
يد البائع) اي وهو يدعى الشراء منه وبرهن فانه لا يحتاج الى شهادة الشهود بملك البائع
لما يشترط فيه (قوله ولو شهدوا بيبه) اي يد البائع دون الملك اي والمبيع ليس فيه (قوله
وقولان) يعني ان يعمد عدم صحة ذلك لان البينة تنوع الى ملك البائع وبذغصب ويدامانة
وبيان المعام لا يحققت الخاص وهو المطلوب الذي هو الملك تأمل (قوله وذو اليد على الشراء
منه) صورته بعد في يد زبده ادعاء كراهه ما كره برهن عليه وبرهن زبده على الشراء
منه وذو اليد اولى لان الخارج ان كان يثبت اولى الملك وذو اليد يتلقى الملك منه فلا
تأني فيه فصار كما اذا اقر بالملك ثم ادعى الشراء منه وكذا لو برهن الخارج على الارث
فصواب ولو برهن على الشراء من اجنبي فالخارج احق (قوله او برهننا) اي الخارج وذو
اليده رضى الجراطلقة فقبل ما اذا ارخا واستوى تاريخهما او سبق اولم يورخا ولا
اورخت احدهما **٢١** فلا اعتبار بالتاريخ مع التنازع الا ان من ارخ تاريخا مستحبلا

وان اتحد في الوقت احق
ثم لا بد من ذكر المدعى
وشهوده ما يفيده ملك بائعه
ان لم يكن المبيع في يد
البائع ولو شهدوا بيبه
فقولان برزاية فان برهن
خارج على الملك وذو اليد
على الشراء منه او برهننا
على سبب ملك لا يترك

٢٢ مطلب
لا اعتبار بالتاريخ مع
التنازع الا ان تاريخا
مستحبلا

أو أروا خاؤه - تو يا بهي بينهم ما في المثلين وان أروا سبق أحدهما فالأول فيهم ما وان
أرخت أحدهما فاقط فهي الاحق في الثانية لا في الاولى وقد سنان دعوى الوقت كدعوى
المالك المطلق فقدم الخارج والاسبق تاريخا (قول) وذو يد على ملك قيد بالملك لانم الوأطاعها
عنى انما في يده من ذنبتين ولم يشهد انتم اله قضى به الامدعى لانتم شهدت باليد بالملك (قول) فله
قال سابق (حق) لانه أثبت أنه أول المال كمن فلا يتلقى الملك الا من جهته ولم يتلقى الا آخر
منه وقد بالتاريخ منهم ما لانه اذ لم يورثا أو اس - تو يا بهي بينهم ما في المثلين الاولين وان
سقط أحدهما - فاقط فاقط فهي الاحق في الثانية
لا الاولى وأما في الثالثة فالخارج أولى في الصور الثلاثة وغناهم في البحر (قول) متفق
يجوز ان يقر بألف رفع خبر لم يتد المحذوف أى هو اى الشأن متفق ويجوز ان نصب على الحال من
فاعل برهنا (قول) أو مختلف عني (ومثله في الزيالي تبعه الملكاني وادعى في البحر انه من
وانه يقدم السابق في دعوى الشراء من شخص واحد فله فله تقدم السابق تاريخا ورده الرمي
بانه هو الاسبغ فان في المسئلة اختلاف رواية في جامع الفصولين ولو برهنا على الشراء
من اثنين وتاريخ أحدهما السابق اختلاف الروايات في الكتب فإذا كرفى اله دابة يتخير
الى انه لا عبرة له - سبق التاريخ وفي المبسوط ما يدل على ان السابق أولى ثم يرجع صاحب
جامع الفصولين الاول اه ملخصا وفي نور العيني عن قاضي خان ادعى شرا من اثنين
بقضى بينهم ما نصين وان أروا أحدهما السابق فهو احق في ظاهر الرواية وعن محمد لا يتخير
التاريخ يعني بقضى بينهم ما وان أروا أحدهما فاقط يقضى بينهم ما نصين وقا فاقط لا أحدهما
يد فالخارج أولى خلاصة الا اذا سبق تاريخ نى اليد ه دابة برهن خارجا على شرا
شئ من اثنين وارخاؤه ما سواه لانهم ما يثبتان الملكا لباثعه اقبصير كانهم ما حضروا دعيا ثم يتخير
كل منهم ما تكافى - فله دعوى الخارجين شرا من ذى اليد كفاية لو برهنا على شرا من
اثنين وتاريخ أحدهما السابق اختلاف الروايات في الكتب فإما في اله دابة يتخير الى انه لا عبرة له
التاريخ بل يقضى بينهم ما وفي المبسوط ما يدل صريحاً ان السابق أولى (يقول الحقير) وبؤيده
ما مر عن قاضي خان انه ظاهر الرواية فإما في اله دابة اختيار قول محمد اه ثم قال ودليل
ما في المبسوط وقاضي خان وهو ان السابق تاريخا يثبت الملك الى نفسه في زمان لا يثبته
غيره أقوى من دليل ما في اله دابة وهو انهم ما يثبتان الملكا لباثعه - فذا كانهم ما حضروا
ادعى الملك بلا تاريخ روجه قوة الاول غير خافى على من تأمل ويرجه انه ظاهر الرواية
اه وكذا بحث في ايل ما في اله دابة في الحوائث السعدية فراجعها وبه علم ان تقييد
المصنف باتفاق التاريخ ضيق على ظاهر الرواية فهو أولى مما قلناه الشارح متابعه للدرر وان
وافق الكتابي واله دابة وأ الحكم عليه بالسهم وكأثر من من البحر فاما الذي في (قوله من
رجل آخر) اى غير الذى يدعى الشراء منه صاحبه زياي (قوله استويا) لانما جاني الاول
يثبتان الملك لباثعه ما فلكانهم ما حضروا ولو وقت أحدهما فتوقية لا يدل على تقدم الملك لموازي
ان يكون الاخر أقدم بخلاف ما اذا كان البائع واحدا لانهم ما اتفقوا على ان الملك لا يتلقى
الا من جهته فاذا أثبت أحدهما تاريخا يحكم به حتى يبين انه تقدمه شرا غيره بحر ثم قال

وذو يد على ملك مؤرخ أقدم
فالسابق أحق وان برهنا
على شرا متفق تاريخهما
أو مختلف عني وكل يدعى
الشراء (من) رجل آخر
أو وقت أحدهما فقط
استويا ان تقدمه البائع

٢. أقول دخل في الصدقة
دعوى الوقف بان ادعى
زويده من والده وادعى
آخر وقتا منه وأرخ الاول
للاثنى والحكم العمل
ببينة ذى التاريخ تأمل
(خير الدين) ١٥ منه

أو شرع مؤرخ من واحد
غير ذى يد (أو) برهن
(خارج على الملأ مؤرخ

ولو اجتمعت الهبتان فحكمه حكم ما اجتمع الشرا آن في أواخر الفصل الثامن من الفصولين
واذا اجتمعت الهبة مع القبض والصدقة ٢ مع القبض فالجواب فيه كالجواب فيما إذا
اجتمع الشرا آن من انقضى في دعوى الرجلين بين مختلفين من كتاب الدعوى نقلا في
الرابع من دعوى التنازع خاتمة هذا الواجب تاتي الملك من جهة واحد بسبب مختلفين فلو ادعى
من جهة ثنتين بسبب مختلفين بان ادعى أحدهما هبة والآخر شرع لو كانت العين بيد
ثالث أو بيدهما أو بيد أحدهما فالحكم كما حكم ما إذا ادعى ملكا مطالبا لكل منهما ما ثبت
الملك المطلق لملكه ثم ثبت الانتقال الى نفسه فكان المالكين ادعى ملكا مطالبا و برهنا
ففي كل موضع ذكرنا في دعوى الملك المطلق انه يقضى بينهم ما نصك كذا هنا كذا إذا وفي بس
عين بيده برهن آخرانه شرع من زيد و برهن آخران بكر او هبة فهو بينهما ولو برهن على الثاني
من واحد فالشرع أولى اذا تصادقا على أنه لو احدى في النزاع في السابق فالشرع اسبق لانه لما
ليس بين سبق أحدهما جلا كأنهما اوقعا معا ولو تقارنا كان الشرع اسرع فغنا من الهبة لانها
لا تصح الا بقبض والبيع يصح بدونه هـ وان ادعى أحدهما الشرع من زيد والآخر هبة
وقبض من الآخر والعين في يد ثالث يقضى بينهم ما ذكرنا في ثالث معا من أيهما وادعى رابع
صدقة وقبض من آخر يقضى بينهم ارباعا عند استواء الحجة اذ تلقوا الملك من مالكهم فكأنهم
حضروا و برهنوا على الملك المطلق فصولين من أواخر الثامن وان ادعى أحدهما شرع من زيد
والآخر الهبة من الآخر والعين في يد ثالث يقضى بينهم ما ذكرنا في ثالث معا من أيهما
وادعى رابع صدقة من آخر يقضى بينهم ارباعا وان كانت العين في يد أحدهما يقضى للخارج الا في
اسبق التاريخ وان كان في ايدهما يقضى بينهم الا في اسبق التاريخ فهو له وهذا اذا كان المدعى
علا لا يقسم كما يبدو والدية وأما ما يقسم كالدار والعقار فانه يقضى للمدعى الشرع انقضى و
وانما يصح ان يقضى بينهم ما لو كان المدعى مما لا يحتمل القسمة أما المحتمل فيقضى بملكه للمدعى
الشرع او الصحيح في الهبة ان يقضى بينهم ما لا يحتمل القسمة أو لا اذا اشترع الطارئ لا يقسم
الهبة والصدقة في الصحيح ويقسم الرهن كذا في أواخر الفصل الثامن من الفصولين وهذا
آخر ما وجدته ونقلته من نسخة محرفة فخرنا كتابا بعد ان سمعت ما ظهر من الغلط
بالرجوع الى أصوله التي هي في يدى ومتى ظفرت بتيقبة الاصول المنقولة عنهما فتم فتحها هان
شاء الله تعالى (قوله أو شرع مؤرخ) أشار به ذكره بعد ذكر المال الى انه لا فرق بين دعوى الملك
المطلق والذي بسبب قال العيني وأما الصورة الثانية أى صورة الشرع فلا تهم ما لا ادعى
الشرع من شخص واحد فقد اتفقنا ان الملك في ثبوت منه الثاني من جهته في زمان
لا يراجه فيه أحد كان أولى اه فقولنا وان برهن خارجا الخ يشتمل على ثمان مسائل من
الصورة المتقدمة (قوله من واحد غير ذى يد) انما يقسم به تبع الالهيته لان دعوى الخارجين
الشرع من ذى يد قد تقدمت في قوله ولو برهن خارجا على ثنى يقضى به لهما فلا فائدة في التعيين
بحر وفيه وقيد بالبرهان على التاريخ أى منهم ما في الاولى لانه لو أرخت احدهما ما دون
الآخرى فهو سواه كالقول بؤرخا عنه وقال أبو يوسف المؤرخ أولى وقال محمد الميمم أولى
بخلاف ما إذا أرخت احدهما فقط في الثانية فان المؤرخ أولى والحاصل انه ما إذا بؤرخا

- ادعاء ملكا بسبعين مختلفين من واحد والعين في يد أحدهما ٢
 ٨١ لم يؤرخا بقضى ٨٢ أو رخا تاريخا ٨٣ أو رخا تاريخ ٨٤ أو رخا أحدهما
 لذى اليد واحدة بقضى أحدهما السابق لا الآخر بقضى
 لذى اليد بقضى للسابق لذى اليد
- ادعاء ملكا بسبعين مختلفين من اثنين والعين في يد ثالث ٣
 ٨٥ لم يؤرخا بقضى ٨٦ أو رخا تاريخا واحدا ٨٧ أو رخا تاريخا أحدهما السابق
 بينهما كافي الملك بقضى بينهما كافي الملك عند الامامين بقضى للسابق وعند
 المطلق المطلق محمد بقضى بينهما كافي الملك المطلق ومشايعنا أفتوا
 على قول الامامين
- ٨٨ أو رخا أحدهما لا الآخر بقضى بينهما عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف بقضى للمؤرخ
 وعند محمد بن اطلاق كافي الملك المطلق ومشايعنا أفتوا على قول أبي حنيفة
 ادعاء ملكا بسبعين مختلفين من اثنين والعين في يد أحدهما
 ٨٩ لم يؤرخا بقضى ٩٠ أو رخا تاريخا واحدا ٩١ أو رخا تاريخا أحدهما السابق
 بينهما كافي الملك بقضى بينهما كافي الملك عند الامامين بقضى للسابق وعند
 المطلق المطلق محمد بقضى بينهما كافي الملك المطلق ومشايعنا أفتوا على قول
 الامامين
- ٩٢ أو رخا أحدهما لا الآخر عند أبي حنيفة بقضى بينهما وعند أبي يوسف بقضى للمؤرخ
 وعند محمد بن اطلاق كافي الملك المطلق ومشايعنا أفتوا على قول أبي حنيفة
 ادعاء ملكا بسبعين مختلفين من اثنين والعين في يد أحدهما
 ٩٣ لم يؤرخا بقضى الخارج كافي الملك ٩٤ أو رخا تاريخا واحدا بقضى الخارج كافي الملك
 المطلق المطلق
- ٩٥ أو رخا تاريخا أحدهما السابق عند
 الامامين بقضى للسابق وعند محمد بقضى
 للخارج كافي الملك المطلق ومشايعنا
 أفتوا على قول الامامين
- ادعاء عتافي يد آخر فبرهن أحدهما انه اشتراه من زيد وبرهن الآخر انه ارثه منه من زيد ولم
 يؤرخا أو رخا أو افشاء أو افشاء أولى وان رخا أحدهما ولم يؤرخا الآخر فالأول رخا أولى ولو
 رخا واحدهما أقدم فهو أولى ولو كانت العين في يد أحدهما فهو أولى الا إذا سبق تاريخ
 الخارج فهو للخارج ولو ادعى أحدهما هبة وقبض من زيد وادعى الآخر شراءه من زيد
 ولم يؤرخا أو رخا أو افشاء أولى وكذا جميع ما مر في الرهن ولو كانت العين في يد أحدهما فهو
 بينهما الآن يؤرخا أحدهما أقدم فهو أولى والصدقة مع الشراء كالهبة مع الشراء

٢ بان ادعى أحدهما
 شراء من زيد ولا آخر
 رهنا أو هبة منه

٣ بان ادعى أحدهما
 شراء من زيد ولا آخر هبة
 من عمرو اه منه

منه كما صرح به في الدرر والغرر في باب دعوى الرهين اه وفي الهداية في باب ما يدعيه الرجلان
ولوناقى كل واحد منهما المالك من رجل على حدة واقام البينة على النتائج عنده فهو بمنزلة
اقامة على النتائج عنده نفسه اه وسواء تلقى كل واحد منهما ما بشره او اثارته او هبة او صدقة
مقبوضة في اشارة اليه في الثامن من تمام ادات البرازية وفي آخر دعوى المنقول من قاضي خا
عبد في يد رجل اقام رجل البينة انه بعد اشتراعه من فلان آخر وانه ولد في ملك بائعه فلان فانه
يقضي بالبطلان في اليد لال كل واحد منهما ادعى نتائج بائعه ودعوى نتائج بائعه كدعوى نتائج
نفسه في قضى بينة ذى اليد انتهى لان كل واحد من الخارج وذى اليد خصم في اثبات نتائج
بائعه كما انه خصم في اثبات المالك له ولو حضر البائعان واقاما البينة على النتائج كان صاحب
النتائج أولى فيكذا من قام مقامهما ما كما صرح به الزبلي انتهى وفي الدرر في باب دعوى
الرهين قال في الذخيرة والحاصل ان بينة ذى اليد على النتائج انما ترجع على بينة الخارج على
النتائج او على مطلق المالك بان ادعى ذوا اليد النتائج وادعى الخارج امتناع على النتائج او ادعى الخارج المالك
المطلق اذ المبدع الخارج على ذى اليد دفعه لا نحو الغصب او الوديعة او الاجارة او الرهن
والعارية ونحوها ما اذا ادعى الخارج فعلا مع ذلك فبينة الخارج أولى وقال في العمادية
بعد نقل كلام الذخيرة ذكر الفقيه ابو الليث في باب دعوى النتائج من المبسوط ما يوافق
المذكور في الذخيرة فقال دابة في يد رجل اقام آخر بينة انها دابته اجرها من ذى اليد واعاها
منه او رهنها باياه وذو اليد اقام بينة انها دابته تحت عنده فانه يقضى به لادى اليد لانه يدعى
النتائج والاخر يدعى الاجارة او الاعارة والنتائج سبق منها في قضى لادى اليد وهو هذا خلاف
ما نقل عنه اه وفي البرهاني في الفصل الثاني عشر من كتاب الدعوى اذ ادعى ذوا اليد النتائج
وادعى الخارج انه ملكه غصبه منه وذو اليد كانت بينة الخارج أولى وكذا اذا ادعى ذوا اليد
النتائج وادعى الخارج انه ملكه اجره او ودعه او اعاره كانت بينة الخارج أولى قال شيخ
الاسلام الحاصل ان بينة ذى اليد على النتائج انما ترجع على بينة الخارج على النتائج او على
المالك المطلق بان ادعى ذوا اليد النتائج وادعى الخارج المالك المطلق او النتائج اذ المبدع الخارج
على ذى اليد دفعه لا نحو الغصب او الوديعة او الاجارة والرهن او العارية او ما شبه ذلك اما اذا
ادعى المالك المطلق ومع ذلك فعلا فبينة الخارج أولى واشار رحمه الله الى هـ هذا المعنى لان بينة
الخارج في هذه الصورة أكثر اثباتا انتهى هكذا في الظهيرية في النوع الثاني من كتاب
الدعوى تحت النقول وافق مشايخنا بـ مثله المحيط به حتى يبقى بترجيح بينة الخارج في الصورة
المذكورة

٢ بان ادعى أحدهما
شراء من زيد والآخر
رهنًا أو هبة منه

٣ بان ادعى أحدهما
شراء من زيد والآخر
رهنًا أو هبة منه

ادعى مالكًا بيمين مختلفتين من واحد والعين في يد ثالث

٧٣ لم يؤخر بقضى ٧٤ وأورثا تاريخا واحدا ٧٥ وأورثا تاريخ ٧٦ أورخ أحدهما لا
لدى الشراء يقضى لدى الشراء أحدهما أ- سبق الآخر يقضى
يقضى السابق للمؤرخ

ادعى مالكًا بيمين مختلفتين من واحد والعين في يد هما ٣

٧٧ لم يؤخر بقضى ٧٨ وأورثا تاريخا ٧٩ وأورثا تاريخ أحدهما ٨٠ أورخ أحدهما
بينهما واحدا يقضى بينهما سبق يقضى للسابق لا الآخر يقضى بينهما

به لذي اليد كذلك

٧١ أو أثار تاريخ أحدهما سبق إن ادعى المالك بسبب علمهما فاعمالا يتكررون من المتاع قضى به لصاحب اليد ولا يمتنع التاريخ فيه إن ادعى المالك بسبب الولادة من الحيوان والرقيق إن وافق سن الدابة تاريخ أحدهما قضى به إن وافق سنه وإن لم يوافق بان أشكل عليه ما قضى به لذي اليد وإن أشكل على أحدهما قضى به إن أشكل عليه وإن خالف سنه للوقتين قضى به لذي اليد وإن خالف لأحد الوقتين قضى به للأخر

٧٢ أو أثار أحدهما إلا الآخر إن ادعى المالك بسبب علمهما فاعمالا يتكررون من المتاع قضى به لصاحب اليد ولا يمتنع التاريخ فيه إن ادعى المالك بسبب الولادة من الحيوان والرقيق إن وافق سن المولود تاريخ المورخ قضى به للمورخ وإن لم يوافق بان أشكل عليه ما قضى به لذي اليد وإن خالف سنه لوقت المورخ بقضى به إن لم يورخ لأنه إذا كان سن الدابة مخالفا لأحد الوقتين وهو مشكل في الوقت الآخر قضى به لمن أشكل عليه وهو من لم يورخ

قال محمد في الأصل إذا ادعى الرجل دابة في يد إنسان أنه ماله فثبت عنده وأقام بيعة عليه وأقام صاحب اليد بيعة بمثل ذلك القياس بقضى به الخارج وفي الاستحسان بقضى به صاحب اليد سواء أقام صاحب اليد البيعة على دعواه أو في القضاء به الخارج أو بعده وفي الهداية وهذا هو الصحيح في أوائل الثاني عشر من دعوى التاريخانية هذا إذا لم يورخ أو إن رخص القاضي به صاحب اليد إلا إذا كان سن الدابة مخالفا للوقت صاحب اليد موافقا للوقت الخارج فحينئذ بقضى للخارج في الثاني عشر من دعوى المحيط ولا عبرة بالتاريخ مع النتائج إذا اختلف الوقتين مختلفين وإن وافق سن الدابة تاريخ الخارج فانه بقضى به الخارج وإن وافق تاريخ ذي اليد أو كان مشكلا أو خالفه ما قضى به الذي اليد كما في دعوى الوجيز فاعلم هذا إذا كان سن الدابة مخالفا للوقتين أما إذا كان سن الدابة مخالفا لأحد الوقتين فلا يتخلو من أن يكون موافقا أو مخالفا ومشكلا للآخر فإن كان موافقا فكما مر حكمه أنه آت بقضى به إن وافق وإن كان مخالفا للوقتين قضى به الذي اليد كما مر وإن كان مشكلا قضى به لمن أشكل عليه أما ذكر في التاريخانية والمحيط مطلقا إذا كان سن الدابة مخالفا لأحد الوقتين وهو مشكل في الوقت الآخر قضى بالدابة لصاحب الوقت الذي أشكل سن الدابة عليه اهـ هذا إذا كانا رخصا كلاهما وإن أرخ أحدهما لم يورخ الآخر وكان سن الدابة مخالفا لتاريخ المورخ بقضى به إن لم يورخ لأنه بالاطريق الأولى من أن يكون مشكلا على من لم يورخ لأن من لم يورخ أبهم وقته فمحقق الأشكال بينهما وبين سن الدابة بالاطريق الأولى فيقضى بالدابة إن أشكل عليه من الدابة وهو من لم يورخ وإن أرخ أحدهما ولم يورخ الآخر وكان سن الدابة مشكلا عليه ما قضى به الذي اليد كما حقه بجري زاده اهـ وفي باب دعوى الرجلين في ملق الأبحر وإن برهن خارج وذو اليد على النتائج فقدو اليد أولى وكذلك لو برهن كل من تلقى المالك من آخر على النتائج عنده اهـ يعني لو كان النتائج ونحوه عند بائعه فذو اليد أولى كالأول كان النتائج ونحوه عند نفسه فإن كلاهما إذا تلقى المالك من رجل وأقام البيعة على سبب ماله عنده لا يتكرره وهو بمنزلة من أقامه على ذلك الريب عند نفسه لأن بيعة ذي اليد قامت على أولية المالك فلا يشب للخارج إلا بالتلقي

سن الدابة كما قال ابن المثلث على الجمع في باب ما يدعيه الرجلان فان اشكل اى ان لم يظهر من
الدابة اه واختلفت عبارات بعض النسخ فيما اذا خالف سن الدابة للوقتين قال في الهداية
في باب ما يدعيه الرجلان وان خالف سن الدابة للوقتين بطات البيهتان كذا ذكره الحاكم وبعده
في السكافي والنهاية وغاية البيان والبدائع وقال محمد وادصح ان تكون الدابة بينهما لانه اذا
خالف سن الدابة للوقتين او اشكل بسقط اعتبار ذكر الوقت في نظر اهل المقصود هما وهو اثبات
المالك في الدابة وقد استوفى الدعوى والحجة فوجب القضاء بينهما انصفين كذا في السكافي
كما حققه جوى زاده في تحريراته وفي آخر الفصل الثامن من الفصولين التاريخ في دعوى
المتاع الغرعى على كل حال ارشادوا ومختلفين اولم يؤرخا واورخ احدهما سقط قال المولى قاضى
زاده اخذ من كلام صاحب الدرر والبدائع بان مخالفة السن للوقتين مكذب للوقتين لا مكذب
البيهتين فالأول منعه بسقوط اعتبار ذلك الوقت لاسقوط اعتبار أصل البيهتين لانام فنتقن
بكذب احدى البيهتين لموازن يكون سن الدابة موافقا للوقتين ولا يعرف الناظر كما اشار
اليه السرخسى في محيطه وقد يشاهد ان بعض اهل النظر نظروا في سن فرس وقال لسنه
اثنان ونصف وكان سنه ثلاثا ونصفا فاذا تقر هذا فاعلم انه اذا لم يثبت الوقت صار كالولم يثبت
على ما ذكره شيخ الاسلام الاسيبجاني في شرح السكافي لان الأصل عدم اعتبار التاريخ في المتاع
كامرأته من الفصولين كذا حققه جوى زاده في تحريراته (وقال) قال قاضى خان في اواخر
دعوى المنة قول وان خالف سن الدابة للوقتين في رواية بقضى اهـ ما روى رواية يعل البيهتان
اه وكذا في خزانة الأكل وفي الثامن من العمد مادية وفي الرابع عشر من الاستروشنية
كافى الخمانية والظاهر من كلام قاضى خان انه يرجح القضاء بينهما لانه قال في اول كتابه وفيما
كثرت فيه الاقاويل من المناخرين اختصرت على قول ارفواين وقد مت ما هو الاظهر
وافتح بمناهج الاظهر وقال الزبلي في شرح الديكتر نقل من الميسر والاصح انه ما
لا تبطل ان بل بقضى بينهما اذا كانا خارجين او كانت في ايديهم ما وان كانت في بدا حدهما بقضى
بهم الذى اليد ومكذا ذكر محمد واما ما ذكره الحاكيم بقوله بطات البيهتان وهو قول بعض المشايخ
وهو ايسر بشئ اه واعتقد صاحب الدرر ما في الزبلي وقال كافى الزبلي وقول الزبلي ظاهر
الرواية وهو اختيار الأئمة الثلاثة كافى معراج الدراية وفي رضاء البحر القبرى اذا اختلفت
كان التراجع بظاهر الرواية تمت القول من تحريرات المرحوم انقره وى افندى رحمه الله
تعالى

ادعاء عندنا تجاوزا عن في بدا حدهما

٦٩ لم يؤرخا ان ادعى المالك بسبب علمه ما فيه لا يتكرر من المتاع قضى به لذى اليد وان اقام
كل منهما دية على المتاع فصاحب اليد اولى كذا فى المولى على افندى وان ادعى المالك بسبب
الولادة من الحيوان والرقبة قضى به لذى اليد من باب دعوى رجلين في دعوى الهنمية
٧٠ او ارشادنا بغير احد ان ادعى المالك بسبب علمه ما فيه لا يتكرر من المتاع قضى به
لصاحب اليد ولا بد من التاريخ فيه ان ادعى المالك بسبب الولادة من الحيوان والرقبة ان
وافق سن المولود للوقت الذى ذكر افضى به لذى اليد وان لم يوافق باء اشكل او وافقه افضى

لاحد الوقتين وهو اشكل لكل الوقت الاخر قضى به ان اشكل عليه وهو من لم يؤرخ
 في او اخر الفصل الثامن من النصابين التاريخ في دعوى التنازع فعلى كل حال ارشادوا
 مختلفين لم يؤرخا وارض احدثهما انتمى وفيه برهن التاريخان على التنازع فلولم يؤرخا
 او ارشادوا وارض احدثهما الا الاخر فهو بينهما التنازع لم يرجع ولو ارشادوا السبق فلو وافق
 سنة لاحدهما فهو له الظهور كذب الاخر ولو خالفهما ما واشكل فهو بينهما لانه لم يثبت الوقت
 فكانهما لم يؤرخا وقيل في مخالفة ما طالت البينة ان الظهور كذب ما فلا يقضى لهما اه (واعلم)
 انه اذا تنازعا في دابة وبرهنا على التنازع عنده او عند بائعه ولو يؤرخا يحكم به الذي الميدان كانت
 في يد احدثهما او يحكم لهما ان كانت في ايديهم ما او في يد ثالث كاذم الزباني وفي الزمان
 عشر من دعوى التنازع اربعة وان ارشادوا ينظر الى سن الدابة ان كان موافقا للوقت الذي
 ذكره يقضى به اينهما وان ارشادوا تاريخ احدثهما السبق يقضى لصالح الوقت الذي سن الدابة
 عليه اه يعنى قضى ان وافق سنهما وقته وان ارش احدثهما ولم يؤرخ الا آخره وافق سن
 الدابة للوقت المؤرخ قضى به لاهم ورخ ايضا لانه اذا كان احدثهما السبق قضى به ان وافق سنهما
 وقته فاذا كان الامر كذلك ان ارش احدثهما ولم يؤرخ الا آخره كان وقت غير المؤرخ بهما
 لعدم ذكر التاريخ فان فرض المؤرخ سابقا او غير سابق يستقيم على صورة مثله سبق احدث
 التاريخ وفي ذلك قضى ان وافق سنهما فاما كذلك قضى لاهم ورخ او وافقه تاريخه سنهما وان
 فرض المؤرخ سائرا غير المؤرخ قضى للمؤرخ ايضا لان في موافقة غير المؤرخ شك فلا
 يمارضه موافقة المؤرخ كذا حققه جوى زاده في تحريراته اه فلان فرق لافاضل وافق
 سنهما ان تكون الدابة في يد احدثهما او في ايديهم ما او في يد ثالث لان المعنى لا يختلف وان خالف
 سنهما الوقتين واشكل يقضى به ايديهم ما ان كانت في ايديهم ما او في يد ثالث وان كانت في يد
 احدثهما قضى به الذي اليد كالحققة صاحب الدرر قسلا على الزباني وايده بقوله وهو الاصح
 اه (ثم اعلم) ان هذا اذا كان سن الدابة مخالفا للوقتين اما ان كان سن الدابة مخالفا لاحد
 الوقتين فهو مشكل في الوقت الاخر قضى بالدابة لصالح الوقت الذي اشكل سن الدابة
 عليه كذا في الثاني عشر من دعوى التنازع اربعة اه هذا ان ارشادوا كلاهما ما وان ارش
 احدثهما ولم يؤرخ الا آخره وكان سن الدابة مخالفا للتاريخ المؤرخ يقضى به لم يؤرخ لانه
 بالطريق الاولى في ان يكون مشكلا على من لم يؤرخ لان من لم يؤرخ بهم وقته فتحقق الاشكال
 بينه وبين سن الدابة بالطريق الاولى فيقضى بالدابة لاشكل عليه من الدابة وهو من لم يؤرخ
 كذا حققه جوى زاده في تحريراته انتهى وان ارش احدثهما ولم يؤرخ الا آخره وكان سن الدابة
 مشكلا عليه ما قضى بينهم ما كافي الثاني عشر والثالث عشر من دعوى التنازع اربعة اه
 اذا كانت الدابة في ايديهم ما او في يد ثالث واما اذا كانت في يد احدثهما فاقضى به الذي الميدان
 ارش احدثهما ولم يؤرخ الا آخره وكان سن الدابة مشكلا عليه ما كالحققة جوى زاده في
 تحريراته والمراد من الخلف بين السن والوقت كمن الدابة كبر من الوقتين او اصغر منهما
 كافي الثامن عشر من دعوى الهبط وفي عبارة دعوى التهمة في فصل ما يترجم به احدى البنتين
 اذا كان سن الدابة دون الوقتين او فوقهما يكون مخالفا للوقتين والمراد بالاشكال عدم ظهور

بينهما نصفين ولا يعتبر التاريخ فيه ان ادعى المالك بسبب ولادة من الحيوان والرقبي ان وافق سن المولود للوقت الذي ذكرنا قضي به بينهما وان لم يوافق بان اشكل عليهم ما قضي به بينهما كذلك نصفين وان خالف سنة الوقت الذي ذكرنا بطلت البيئتان عند البعض ويقضى به بينهما عند البعض وهو الاصح على ما قاله الزبلي وحقه صاحب الدرر

٦٣ أو أرخا وتاريخ أحدهما أسبق ان ادعى المالك بسبب علمهما فبما لا يتكرر من المتاع يقضى به بينهما نصفين ولا يعتبر التاريخ فيه وان ادعى المالك بسبب الولادة من الحيوان والرقبي ان وافق سن المولود لتاريخ أحدهما قضي به ان وافق سنة وقته وان لم يوافق بان اشكل عليهم ما يقضى بينهما نصفين وان اشكل على أحدهما قضي به لمن اشكل عليه وان خالف للوقتين بطاب البيان عند البعض وهو الاصح على ما قاله الزبلي وحقه صاحب الدرر وان خالف سن المولود لاحد الوقتين قضي به للاتر

٦٤ أو أرخ أحدهما الا الاتر ان ادعى المالك بسبب علمهما فبما لا يتكرر من المتاع يقضى به بينهما نصفين ولا يعتبر التاريخ فيه وان ادعى المالك بسبب الولادة من الحيوان أو الرقبي ان وافق سن المولود لتاريخ المؤرخ قضي به للمؤرخ وان لم يوافق بان اشكل عليهم ما يقضى به بينهما نصفين وان خالف سنة لوقت المؤرخ يقضى به لمن لم يؤرخ لانه اذا كان سن الدابة مخالفا لاحد الوقتين وهو مشكل في الوقت الاتر قضي به لمن اشكل عليه وهو من لم يؤرخ

٢ ادعى صاحب العيز في أيديهما

٦٥ لم يؤرخا ان ادعى المالك بسبب علمهما فبما لا يتكرر من المتاع يقضى به بينهما نصفين وان ادعى المالك بسبب الولادة من الحيوان والرقبي يقضى به بينهما نصفين

٦٦ أو أرخا وتاريخا واحدا ان ادعى المالك بسبب علمهما فبما لا يتكرر من المتاع يقضى به بينهما نصفين ولا يعتبر التاريخ فيه وان ادعى المالك بسبب الولادة من الحيوان والرقبي ان وافق سن المولود للوقت الذي ذكرنا قضي به بينهما وان لم يوافق بان اشكل عليهم ما يقضى به بينهما كذلك نصفين وان خالف سنة للوقت الذي ذكرنا بطلت البيئتان عند البعض ويقضى به بينهما عند البعض وهو الاصح على ما قاله الزبلي وحقه صاحب الدرر

٦٧ أو أرخا وتاريخ أحدهما أسبق ان ادعى المالك بسبب علمهما فبما لا يتكرر من المتاع يقضى به بينهما نصفين ولا يعتبر التاريخ فيه وان ادعى المالك بسبب الولادة من الحيوان والرقبي ان وافق سن المولود لتاريخ أحدهما قضي به لمن وافق سنة وقته وان لم يوافق بان اشكل عليهم ما يقضى بينهما نصفين وان اشكل على واحد منهما ما قضي به لمن اشكل عليه وان خالف سنة للوقتين بطلت البيئتان عند البعض وهو الاصح على ما قاله الزبلي وحقه صاحب الدرر وان خالف سن المولود لاحد الوقتين قضي به للاتر

٦٨ أو أرخ أحدهما الا الاتر ان ادعى المالك بسبب علمهما فبما لا يتكرر من المتاع يقضى به بينهما نصفين ولا يعتبر التاريخ فيه وان ادعى المالك بسبب الولادة من الحيوان والرقبي ان وافق سن المولود لتاريخ المؤرخ قضي به للمؤرخ وان لم يوافق بان اشكل عليهم ما يقضى بينهما نصفين وان خالف الوقت المؤرخ يقضى به لمن لم يؤرخ لانه اذا كان سن الدابة مخالفا

٢ حكم صاحب البدعي
المتاجر حكم الخارجين
منه

مرة أخرى بعد نقضه ٢ فلا يكون نحو النتاج كما صرح به في المنصولات اه فدعوى النتاج
دعوى مالا يتكرر كما صرح به قاضيان في آخر دعوى المنقول ودعوى النتاج دعوى اولية
المالك كما ذكرنا في آخر الفصل الثامن من الفصول فيكون كل دعوى اولية للمالك كالنتاج
وعلى هذا اتفاق الائمة الفحول في الفروع والاصول كما صرح به جوي زاده ٣ فكل سبب للمالك
من المنافع مالا يتكرر به في لاه اذ لا يمنع مرة بعد أخرى بعد نقضه فهو في معنى النتاج
ودعوى المالك بهذا السبب كدعواه بالنتاج فان منعه في عدم التكرار فكذلك في جميع
احكامه وأما كل سبب للمالك من المنافع ما يتكرر به في بعد ادراكه يصنع مرة بعد أخرى بعد نقضه
فهو لا يكون بمعنى النتاج بل يكون في منزلة المالك المطابق كما صرح به في المحيط والمبسوط
والزبلي والظاهرية وغيرها اه مثال مالا يتكرر كمنع ثياب قطنية أو كناية لا تنفع الامر
فمنع ثوب قطن أو كان سبب للمالك لا يتكرر فهو كالنتاج فلوا قام خارج وذو يدعى ان
هذا الثوب ملكه وأنه نتج عنده في ملكه كان ذو اليد اولى كافي الحاشية والبرائة وغيره ما
اتهمى وكباب ابن خباب ابن سبب للمالك لا يتكرر فهو كالنتاج فلو برهن كل من خارج وذو يد
على ان هذا الثوب سبب في ملكه كان ذو اليد اولى كما نقله شارح الماتني وصدق عثمان افندي
الاسكوري وهو مثال ما يتكرر كالمنطقة المصنوعة من الذهب والفضة وغيرهما كالبناء والشجر
المغروس والبر المزروع وسائر المحبوب ونحوها مثل هذه وما يتكرر وبعبارة بعد النقض مرة
أخرى فلو برهن كل من الخارج وذو اليد ان المنطقة صنعت في ملكه وان الشجر المغروس له في
ملكه وان البر المزروع والمحبوب المملوك له كان الخارج اولى لاحتمال ان الخارج فعلة
اولا ثم غصبه ذو اليد منه ونقضه وقيل ثانيا فيكون ملكا له بهذا الطريق فلم يكن في معنى
النتاج بل يكون بمنزلة المالك المطلق كما ذكرنا من ذلك على الجمع فان الذهب المصنوع والفضة
المصنوعة والبناء ينقض وبعبارة ثانيا والشجر بغرس ثم يقطع من الارض وبغرس ثانيا
والحبوب تزرع ثم تغرق بل مع الغراب فغير تزرع ثانيا وكذلك المصنف الشرب مع ما يتكرر
فلوا قام كل من الخارج وذو اليد ائمة انه مصادقه كذبه في ملكه فانه يقضى به للامدعي لان
الكتابة محمية ككرر يكتب ثم يكتسب كافي دعوى المنقول من قاضيان وفي الخب لاصنة في
الثالث عشر من الدعوى اما السبب فانه ما يضرب مرتين ومنه ما يضرب مرة واحدة فيسال
عليه الصياقة ان قالوا يضرب مرتين يقضى للامدعي وان قالوا مرة يقضى لذى اليد فان اشكل
عليهم... او اختلفوا في رواية أبي سليمان يقضى به لذى اليد وفي رواية شمس يقضى للخارج
وفي الوجهين للامدعي وان كان مشكلا فالاصح ان الحق بالنتاج اتهمى وفي الدرر فان
اشكل يرجع الى أهل الخبرة لانهم اعرف به فان اشكل عليهم قضى به للخارج لان القضاء بينة
هو الاصل والعدول عنه يحدث النتاج فاذا لم يرجع الى الاصل انتهى

ادعيا بعد ان اجابوا عن في بد ثالث

٦١ لم يورثا ان ادعى المالك بسبب عاهة اقيم الا يتكرر قضى به بين مانعتين وان ادعى المالك

بسبب الولادة من الحيوان والرقيق يقضى به بينهما مانعتين

٦٢ أو أو خاتار يخاف احد ان ادعى المالك بسبب عاهة اقيم الا يتكرر من المتعاقب يقضى به

٢ قوله فلا يكون نحو
النتاج له له سقط قبله
وما كان من المنافع يصنع مرة
بعد أخرى بعد نقضه
ايوافق كلامه الا في وبالجملة
فليصر هذا المقام
نفسه
٣ خواهر زاده

٤٩ لم يؤرخ بقضى ٥٠ أو أرخا تاريخا واحدا ٥١ أو أرخا وتاريخ أحدهما سبق
 لصاحب النتاج بقضى صاحب النتاج بقضى صاحب النتاج
 ٥٢ أو أرخ أحدهما إلا الآخر
 بقضى صاحب النتاج

ادعاء عينا أحدهما كاملا لقا والآخر نتاجا والعين في أيديهما

٥٣ لم يؤرخ بقضى ٥٤ أو أرخا تاريخا ٥٥ أو أرخا وتاريخ ٥٦ أو أرخا أحدهما
 لصاحب النتاج واحدا بقضى أحدهما سبق بقضى لا الآخر بقضى
 لصاحب النتاج لصاحب النتاج لصاحب النتاج
 ادعاء عينا أحدهما كاملا لقا والآخر نتاجا والعين في أيديهما

٥٧ لم يؤرخ بقضى ٥٨ أو أرخا تاريخا ٥٩ أو أرخا وتاريخ ٦٠ أو أرخا أحدهما
 لصاحب النتاج واحدا بقضى أحدهما سبق لا الآخر بقضى
 لصاحب النتاج بقضى صاحب النتاج لصاحب النتاج

في باب دعوى الرجائي من الدرر والفرر ولو برهن أحدهما من الخارج وذى اليد على الملك
 المطلق والآخر على النتاج فذو النتاج أولى وفي الباب انزبور من الملقى ولو برهن على الملك
 والآخر على النتاج فهو أولى وكذا لو كانا خارجين اه وفي باب ما يدعيه الرجلان من شرح
 الجمع لو أقام أحد المدعين بيته على الملك والآخر على النتاج قدم صاحب النتاج سواء كان
 خارجا أو ذا يد لان صاحب النتاج يثبت أولية الملك فلا يملكه الغير إلا بالاتفاق منه اه وقال
 أبو السعد ود العادي في تحريراته قد علم من هذه النقول انه لا فرق في أولوية صاحب النتاج
 بين أن تكون العين في يد أحدهما أو في يدهما فان كانت العين في يدهما فكذلك صاحب
 النتاج أولى لان كل واحد من صاحب اليد وذو اليد في نصفه وخارج في النصف الآخر كذى
 اليد مع الخارج والحاصل ان برهن المدعيان أحدهما على الملك المطلق والآخر على النتاج
 تقدم بيته النتاج سواء كان العين في يد أحدهما أو في يدهما اه وفي يدهما كباين في الاصول
 اه وقال في البحر الرائق في انقضاء الطاقوا هذه العبارة وهي قولهم تقدم بيته النتاج على
 بيته الملك المطلق فشمع ما لا أرخا واستوى أو سبق أحدهما أو أرخ أحدهما أو لم يؤرخا

أصله فلا اعتبار بالتاريخ مع النتاج الا من أرخ تاريخا مسجلا بين يدي المدي لوقت
 ذى اليد ووافق وقت الخارج فيثبت بحكم الخارج ولو خالفه لوقت من اغت البيعتان
 عن دعامة المشايخ وبقوله في يده على ما كان والنتاج يكسر الذون ولادة الحيوان
 ورغمة عنه من تحت عنده بالبناء للمفعول ولدت ورضعت كافي المغرب والمراد ولدت في
 ملكه أو ملك بانه أو هو ورثه اه والمراد يكون التاريخ مسجلا في دعوى النتاج عدم
 موافقة التاريخ لسن المولود * ودعوى النتاج دعوى سبب الملك بالولادة في ملكه لان سبب
 ذلك نوعان أحدهما لا يمكن تكرره والثاني يمكن تكرره فلا يمكن تكرره وهو النتاج فوفوق
 النتاج في الخارج مرتين محال به في لايته وعود الولد الى بطن امه ثم ووجه مرة أخرى
 فاذا كان الامر كذلك الولد لابعاد ولادته بعد الولادة مرة أخرى وما كان من المناع كذلك ولا يمنع

وان ادعى الشراء من واحد والعين في ايديهم - ما فهو بينهما الا اذا ارخاوا احدهما - ما سبق
 فحينئذ يقضى لاسبقهما من جامع الفصولين من الثامن لمصداه اذا ادعى بانقي الملك من جهة
 واحدة ولم يؤرخاوا ارخاوا تاريخهما على السواء يقضى بالعين بينهما - ما وكذلك اذا ارخ
 احدهما دون الآخر يقضى بينهما - ما وان ارخاوا تاريخ احدهما السابق يقضى لاسبقهما
 تاريخا في الرابع من دعوى المحيط وفي باب بيان اختلاف البيِّنات في البيع والشراء من
 دعوى المحيط ان كانت العين في ايديهم - ما يقضى بينهما في الفصول الا اذا ارخاوا تاريخ
 احدهما سبق وفي غايه البيان عن ميسر خوارزمي ان كانت العين في ايديهم ما ان لم يؤرخاوا
 أو ارخاوا سواء أو ارخ احدهما دون الآخر يقضى بينهما نصفين اما في الاولين فلا شكل فله
 واما اذا ارخ احدهما دون الآخر في ذلك يقضى بينهما - ما نصفين لانه لا عبرة للتاريخ في حالة
 الانقراض اذا كانت العين المؤرخ يده - ما معا الا يرى انه لو كان في يد احدهما - ما فارخ الخارج
 لا يكون تاريخ احدهما عبرة لانه تقضى بذى اليد بالاحتمال فكذلك ان يكون التاريخ غير فاد كان
 في ايديهم ما حتى لا يقضى ما ثبت من يد الآخر في النصف وان لم يكن للتاريخ في حالة الانقراض عبرة
 بمقابل اليد صار وجود التاريخ غير وعده بمنزلة ولوعده يقضى بالدار بينهما نصفين من هاهنا
 الانقروى في اول دعوى الشراء والبيع

ادعى عينا شرا من واحد والعين في يد احدهما

٤٥ لم يؤرخا يقضى لذى اليد ٤٦ أو ارخا تاريخا واحدا يقضى لذى اليد
 ٤٧ أو ارخاوا تاريخا احدهما السابق ٤٨ أو ارخ احدهما الا الآخر يقضى
 يقضى لاسبقهما لذى اليد

وان ادعى الشراء من واحد والعين في يد احدهما فهو لذى اليد سواء ارخ أو لم يؤرخ الا اذا
 ارخاوا تاريخ الخارج سبق فيه يقضى به للخارج في اول الفصل الثامن من الفصولين وفيه في
 أو اسطر الفصل المذكور ولو ادعى الخارج وذو اليد بسبب هذا السبب فحوشراء وارث وشبهه
 فلا يخجلوا ان يدعى المالك من جهة واحدة ومن جهة اثنين فلو ادعى من جهة واحدة
 وبرهننا حكمه بلذى اليد لم يؤرخا أو ارخاوا فلو ارخاوا تاريخ احدهما السابق فهو أولى
 ولو ارخ احدهما فذو اليد أولى اذ وقت السكت محتمل فلا يقضى قبضه بشك اه وفيه
 أيضا في المحل المزبور بآشارة المبسوط وأجمعوا ان الخارج وذو اليد انما الشراء من واحد
 وارخ احدهما لا الاخر فذو التاريخ أولى (فش) ذواليد أولى (قت) ان تاريخ الخارج
 في حقه مخبر به والقبض في ذى اليد معين وهو دليل على سبق عقده والمالينة أقوى من
 الخبر الا اذا ارخاوا تاريخ الخارج سبق يحكم للخارج اه وفيه بعدد - مثله ولو برهن عن
 ليس يده على انه قبضه منه بشهر وبرهن ذواليد على قبضه بلا نو قمت أو برهن على الشراء
 ولم يزد كرشه وده القبض فالبيع له اذ يده في الحال تدل على سبق قبضه وقد ثبت له التاريخ فنهنا
 ولا يدري أنه قبل قبض الخارج أو بعده فلفت البيِّنتان وترجح ذواليد يده القائمة في الحال اه
 ادعى عينا احدهما ملكا والآخر نتاجا والعين في يد ثالث

يقضى لاجلهم اتارىخاوا اديعيا تاني الثالث من جهة اثنين فيكذلك الجواب على التفصيل
الذي قلنا فيما اذا ادعى التلق من جهة واحدة انقروى في آخر دعوى الشراء والبيع

ادعياعيا شرا من اثنين والعين في يد احدهما

٣٣ لم يورخا ٣٤ أوارخا تاريخا ٣٥ أوارخا وتاريخ احدهما ٣٦ أوارخ احدهما

يقضى واحدا يقضى اسبق يقضى لا الاخر يقضى للخارج للخارج لاسبقهما للخارج

اذا ادعى تاني الثالث من رجلين والدار في يد احدهما فانه يقضى للخارج سواء أرخا أو لم يورخا
أوارخ احدهما ولم يورخ الاخر اذا كان تاريخ صاحب اليد اسبق خلاصة من الثالث
عشر من كتاب الدعوى وفي البرازية بعد في يد رجل برهن رجل على انه كان افلان اشترا منه
منذ عشرة أيام وبرهن ذو اليد على انه كان لا اشترا منه منذ شهر بكذا رعا ما فعل في قول الثاني
في قوله الثاني هو لاسبقهما اتارىخاوهو ذو اليد وقال محمد في قوله الاخر هو لمدعى وعلى
قياس قول الثاني أولا هو لمدعى اه اقول فعلى هذا يغني ان بقى لاسبقهما ان تاريخا كما
لو ادعى الشراء من واحد لان العمل بظاهر الرواية أولى

ادعياعيا شرا من واحد والعين في يد ثالث

٣٧ لم يورخا يقضى ٣٨ أوارخا وتاريخا ٣٩ أوارخا وتاريخ ٤٠ أوارخ احدهما

بينهما نصفين واحدا يقضى أحدهما اسبق لا الاخر يقضى للخارج للخارج يقضى لاسبقهما للخارج

وان ادعى الشراء من واحد ولم يورخا وأرخا سواهم وفيه ما نصقيل لاسبقهما في الحجة وان
أرخا واحدهما اسبق يقضى لاسبقهما اتفاقا ٤ وان أرخ احدهما أى وهما خارجان
لا الاخر فهو له ورخ اتفاقا من الفصولين من الثامن ولو ادعى الشراء والدار في يد ثالث
ان ادعى كل واحد منهما الشراء من صاحب المد ولم يورخا وقاما اليه يقضى بينهما نصقيل
لكل واحد منهما النصف ينصف الثمن وله ما اخبيا وان شاء قبض كل واحد منهما النصف
بنصف الثمن وان شاء ترك فان ترك احدهما ان ترك قبل القضاء فلا آخر ياخذ بجميع الثمن
بالاخبار وان ترك بعد القضاء يقبض الا النصف بنصف الثمن ولو ادعى الشراء من غير
صاحب اليد فهو بينهما نصقيل هذا اذا لم يورخا وأرخا وتاريخا واحدا ولو أرخا وتاريخ
احدهما اسبق فاسبقهما تاريخا أولى بالاجماع فان أرخ احدهما ولم يورخ الاخر يقضى
لصاحب التاريخ خلاصة من الثالث عشر من الدعوى ولو كان المبيع في يده فبرهن
احدهما على الشراء وأنه قبضه منذ شهر وبرهن آخر على الشراء وأنه قبضه منذ عشرة أيام
فدو الوقت الاول أولى جامع الفصولين

ادعياعيا شرا من واحد والعين في ايديهما

٤١ لم يورخا يقضى بينهما نصقيل ٤٢ أوارخا وتاريخا واحدا يقضى بينهما نصقيل

٤٣ أوارخا وتاريخا أحدهما اسبق ٤٤ أوارخ احدهما لا الاخر يقضى

يقضى لاسبقهما بينهما نصقيل

٤ قوله وان أرخ احدهما
لا الاخر اخرج اقول اى
وهما خارجان والبائع
واحد وكفى القسوين
بعد ورقة ولو أرخ احدهما
فدو البعدي اذ وقت
الساكن يحتمل فلا يقضى
قبضه بالشك ولو كان
المبيع في يده فبرهن
المدعى تاريخا فالورخ
أولى اذ لا حرج في وقته
فراجع اذ هو قيد فيها
ولكن قوله فيما ذكره بعد
وان كانت العين في ايديهما
وقوله بعده وان في يد
احدهما شاهدان وضع
ما فيها اذا كان المبيع
في يد ثالث وتقرض له أيضا
والمتقرض في الكل أن
البائع واحد فتمامه

يقضى للتأخير من هاشم الانقروى في نوع دعوى الارث من كتاب الدعوى

ادعاء الشراء من اثنين والعين في يد ثالث

٢٥ لم يؤخر يقضى ٢٦ أو أرخا وتاريخا واحدا ٢٧ أو أرخا وتاريخا أحدهما سبق
بينهما نصفين يقضى بينهما نصفين عند عاين الثلاثة يقضى للارث سبق

ان كان تاريخهما الملك بينهما او ان

٢٨ أو أرخا أحدهما الا الآخر

كان تاريخهما الوقت اشتراهما عند

يقضى بينهما

محمد يقضى بينهما نصفين ويرجع

اتفاقا

صاحب الفصولين قول محمد

وان ادعاء الشراء من اثنين والدار في يد ثالث فان لم يؤرخا أو أرخا وتاريخا أحدهما على السواء

قضى بالدار بينهما ما وان أرخا وتاريخا أحدهما سبق فهو على الاختلاف الذى ذكرنا فى

الميراث بمعنى ان نفسه ثلاثة أقوال وان أرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر فهو على ما ذكرنا فى

الميراث ايضا أو ما اذا ادعاء الشراء من اثنين وأرخا الشراء وتاريخا أحدهما سبق فقد روى

عن محمد دلتهم اذ لم يؤرخا ملك البائع يقضى بينهما نصفين كما فى فصل الميراث فعلى هذه

الرواية لا يحتاج الى الفرق بين الشراء والميراث وفى ظاهر الرواية يقضى فى فصل الشراء

لا سبقة بينهما تاريخا عند محمد وعلى ظاهر الرواية محمد لا يحتاج الى الفرق انقروى من نوع فى

دعوى الشراء والبيع وفى جامع الفصولين وان ادعاء الشراء من واحد ولم يؤرخا أو أرخا

سواء فهو بينهما نصفين لاسيما وان أرخا أحدهما سبق يقضى لاسبقهما

اتفاقا بخلاف ما لو ادعاء الشراء من رجلين لثمة ما يشترط الملك لبايعتهما ولا تاريخ بينهما

الملك البائعين فتاريخهما للملك لا يثبت به وصار كأنهم ما حضرا وبرهنا على الملك بتاريخ

فيكون بينهما ما هنالك فقد اتفقت على ان الملك كان له هذا الرجل ونما الاختلاف فى المتلقى منه

وهذا الرجل اثبت المتلقى لنفسه فى وقت لا يتأخر فيه صاحبه يقضى له ثم لا يقضى به لغيره

بعد الا اذا تافى منه وهو لا يتلقى منه انتهى وفيه ايضا أقول بقرائى ان الاصول هو ان

لا يبرسبى التاريخ فى صورة التلقى من اثنين اذ لا تاريخ لا يثبت ادمال البائعين فتاريخ

المتلقى للملك لا يثبت به مع تعدد البائع فصارا كأنهم ما حضرا وبرهنا على الملك المطلق

لاتاريخ ٨١

ادعاء الشراء من اثنين والعين فى أيديهما

٢٩ لم يؤخر يقضى ٣٠ أو أرخا وتاريخا ٣١ أو أرخا وتاريخا أحدهما سبق

بينهما واحد يقضى أحدهما السابق لا الآخر يقضى

نصفين بينهما نصفين يقضى لاسبقهما بينهما نصفين

وفى الرابع من دعوى الهبط فى نوع فى دعوى صاحب البدن المتلقى الملك من جهة غيرهما ادعاء

تلقى الملك من جهة واحدة ولم يؤرخا أو أرخا وتاريخا أحدهما على السواء يقضى بالآخر بينهما

وكذلك اذا أرخ أحدهما دون الآخر يقضى بينهما بالدار وان أرخا وتاريخا أحدهما السابق

ميراثه وأقام الآخر ينة أن أباء مات منذ سنتين وتر كها ميراثه في هذا الوجه، خالف محمد
أنقروى في دعوى الارث

ادعاء ملكا أن من أبيهم ما را العين في أيديهم ما اى ادعى كل منهما الارث من أبيه
١٧ لم يؤرخا بقضى ١٨ وأرخا تاريخا واحدا ١٩ وأرخا وتاريخا أحدهما السابق عند
بينهما نصفين يقضى بينهما نصفين علمنا الثلاثة بقضى للاسبق ان كان

تاريخهما موت مورثهما وان كان
تاريخهما مالكا مورثهما معا عند محمد

٢٠ وأرخ أحدهما الا الآخر يقضى بينهما
أجماعا يقضى بينهما نصين ورجح صاحب

أى كالأول كانت العين في يد ثالث ولو ادعى ملكا أن ثانيا كان العين في أيديهم فكذا لك الجواب
٢ فى اربل الثامن من النص وابن الخصاص

ادعاء ملكا أن ثانيا له والعين في يد أحدهما
٢١ لم يؤرخا بقضى ٢٢ وأرخا وتاريخا واحدا يقضى ٢٣ وأرخا وتاريخا أحدهما
للخارج للداخل أسبق عندهما ما يقضى
للخارج ومشاينا فقتوا

٢٤ وأرخ أحدهما الا الآخر يقضى بالخارج أجماعا
بالولية الأسبق على قول الاماميين

ولو ادعى ملكا أن ثانيا له ان كانت العين في يد أحدهما ولم يؤرخا وأرخا أسوا يقضى للخارج
وان أرخا واحدهما السابق فهو لا سابقا وعند محمد للخارج لانه لا عبرة بتاريخه هنا وان أرخ
أحدهما الا الآخر فهو للخارج أجماعا وقبل يقضى لاه ورخ عند أبي يوسف من جامع الفقه وابن
في الثامن (أقول) وأرخا وتاريخا للخارج أسبق وان ادخا وتاريخا في ذى اليد أسبق فهو له
والحاصل انه للخارج الا إذا سبق تاريخ ذى اليد كما سبق في وضع المسئلة في تلقى الملك عن اثنين

خبر الدين وفي الخلاصة من الثالث عشر من الدعوى ولو ادعى الميراث كل واحد منهما ما يقول
هذا الى ورثته من أبي لو كان في يد أحدهما فهو للخارج ٣ الا إذا كان تاريخ ذى اليد أسبق

فهو وأدى عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجحهما ما اتفقنا على وان أرخ أحدهما ولم يؤرخ الا الآخر
فهو للخارج بالإجماع قال في الرابع من الاستر وشية والثامن من العمدانية نقلا عن التجريد

لو ادعى صاحب اليد الارث عن أبيه وادعى خارج مثل ذلك وأقام اليه يقضى للخارج في
قولهم جميعا ولو أرخا وتاريخا أحدهما السابق فعلى للاسبق عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند

محمد يقضى للخارج ١١ قال في غاية البيان نقلا عن المصنف لمواهر زاده ان ادعى ملكا
بسبب ادعى كل تلقى الملك من اثنين بالميراث أو بالشراء فالجواب عنه كالجواب في الملك

الطابق على التفضيل الذى ذكرناه ١٢ وقد ذكر ان العين في الملك الطابق ان كانت في يد
أحدهما وأرخا وتاريخا أحدهما السابق فعلى قول أبي حنيفة وقول أبي يوسف الا آخر وهو

قول محمد الاول يقضى لاسبقهما تاريخا وعلى قول أبي يوسف الاول وهو قول محمد الا آخر
بقضى

٢ أى كالأول كانت العين في يد
ثالث ١٥ منه

٣ أى إذا لم يؤرخا وأرخا
سواء ١٥ منه

سواء ارخا ولم يؤرخا وأرخ أحدهم ولم يؤرخ الآخر الا اذا كان تاريخ صاحب البداءة سابق
 ١٥ (قال) رجل ادعى دارا أو عتارا أو منقولا في يد رجل ملكا مطلقا أو أقام البيعة على الملك
 المطلق وأقام ذوالبيعة ايضا فانه ملكه فبيعة الخارج أولى عند علماءنا الثلاثة وهو هذا اذا لم
 يذكر التاريخ أو ما اذا ذكره وتاريخه حاسم واف كذا لا يقضى ببيعة الخارج وإن كان تاريخ
 أحدهم السابق فلاسقة ما تاريخا سواء كان خارجا أو صاحب يد وهو قول أبي حنيفة وقول أبي
 يوسف وقول محمد أولا وعلى قول أبي يوسف أولا وهو قول محمد آخر الا عبرة فيه للتاريخ بل
 يقضى للخارج وإن أرخ أحدهم ولم يؤرخ الآخر فكذا لا يقضى للخارج من سرقة الفتاوى
 والقلمن الذخيرة حجة الخارج في الملك المطلق أولى من حجة ذى اليد لان الخارج هو المادى
 والبيعة مينة المدعى بالحديث الا اذا كانا رخا وذوالبيد السابق لان التاريخ عبرة عند أبي حنيفة
 في دعوى الملك المطلق ٣ اذا كان من الطرفين وهو قول أبي يوسف آخره وقول محمد أولا
 وعلى قول أبي يوسف أولا وهو قول محمد آخره الا عبرة بل يقضى للخارج درر

ادعاء ملكا ارثا من أبيه والعين في بدئات

١٣ لم يؤرخا يقضى بينهما منصفين
 ١٤ أو أرخا تاريخا واحدا يقضى بينهما منصفين
 ١٥ أو أرخا وتاريخ أحدهم السابق عند علماءنا يقضى بينهما منصفين
 الثلاثة يقضى للأسبق إن كان تاريخهما مالم
 مورثهما وإن كان تاريخهما الموت مورثهما
 عند محمد يقضى بينهما منصفين

ولو ادعى كل واحد منهم ما ارثا من أبيه فلو كان العين في بدئات ولم يؤرخا أو أرخا سواء فهو
 بينهما منصفين لاسيما ثم ما في الحجة وإن أرخا واحدا سبق فهو لا بجهة عند أبي حنيفة
 وأبي يوسف وكان أبو يوسف يقول أولا يقضى به بينهما منصفين في الارث والمالك المطلق ثم يرجع
 الى ما قلنا وقال محمد في رواية أبي حنيفة كما قاله أبو حنيفة وقال في رواية أبي سليمان لا عبرة
 للتاريخ في الارث فيقضى بينهما منصفين وان سبق تاريخ أحدهما لاثم ما لا يدعيان الملك
 لاثمهما ابتداء لمورثهما ما لم يجرأه الى انفسهم ما ولا تاريخ الملك المورثين فصار كل واحد من
 المورثين ورثا على الملك المطلق حتى لو كان ملك المورثين تاريخ يقضى لاسيما بجهما (أقول)
 ينبغي ان يكون حكم هذا كما حكم دعوى الشراء من اثنين كبائتين في ثلثي الملك
 منهما فن لم يعبر التاريخ في الشراء من البائعين ينبغي ان لا يعبر التاريخ في الارث أيضا فرد
 الاشكال على من خالف فيشكل التخصيص الى التخصيص بالحل على الروايتين (والجواب) ان
 في اعتبار تاريخ ثلثي الملك من البائعين اختلاف الروايات على ما سيجي فكذا الارث فلا فرق
 بينهما في الحكم فلا اشكال حينئذ وإن أرخ أحدهم الا الآخر يقضى بينهما منصفين اجماعا
 لانهم ادعيا ثلثي الملك من رجلين فلا عبرة للتاريخ في قبيل يقضى لاه ورخ عند أبي يوسف جامع
 الفصولين من الفصل الثامن وفي كتاب الدعوى من الخلاصة وإن أرخا الملك مورثهما اعتبر
 سبق التاريخ في قولهم جميعا ١٥ أي بان أقام أحدهم ابينة ان أباه مات منذ سنة وقر كما

٣ نسخة مطلق الملك

المؤرخ تقتصر على وقت التاريخ

ادعياما كما مطلقا والعين في أيديهما

٥ لم يؤرخا بقضى ٦ أوارخا تاريخا واحدا ٧ أوارخا وتاريخا أحدهما السابق عندهما

يقضى بينهما يقضى للاسبق وعند محمد في رواية

يقضى بينهما وما مشايخنا أفتوا

٨ أوارخ أحدهما الا الآخر عند أبي حنيفة يقضى

بينهما وعند أبي يوسف للمؤرخ وعند محمدان

أطلق ومشايخنا أفتوا على قول أبي حنيفة

(ولو ادعيما) ملكا مطلقا فان كانت العين في أيديهما فكذلك الجواب أي كما كانت العين في يد ثالث

لأنه لم يترجح أحدهما على الآخر باليد ولم يخط حاله عن حال الآخر باليد جامع الفصولين من

الفصل الثامن

أي ان لم يؤرخا وأو خاسوا

ادعياما كما مطلقا والعين في يد أحدهما

٩ لم يؤرخا بقضى ١٠ أوارخا وتاريخا واحدا ١١ أوارخا وتاريخا أحدهما السابق عندهما يقضى

للأخارج يقضى للخارج لاسبقهما وعند محمد يقضى للخارج أفتى

مشايخنا بالولوية الاسبق على قول الامامين

١٢ أوارخ أحدهما الا الآخر عند أبي

يوسف يقضى للمؤرخ وعند محمد يقضى

للأخارج أفتى مشايخنا على قول محمد

(ولو ادعيما) ملكا مطلقا فان كانت العين في يد أحدهما فان كانا رخا واما ولم يؤرخا فهو

للأخارج لأن يثمة أكثرها اتاوان رخا واحدهما السابق فهو لاسبقهما وعند محمد أنه رجع عن

هذا القول وقال لا تقبل بينة ذي اليد على الوقت ولا على غيره لأن البيتين قامتا على الملك

المطلق ولم يترضا الجهة الملك فاستوى التقديم والتأخر فيقضى للخارج (ولهما) ان البينة

مع التاريخ تنضم الدفع فان الملك اذا ثبت للشخص في وقت قبضته فغيره بعده لا يكون

الا بالتالي منه فارت بينة ذي اليد ذكر التاريخ متضمنة دفع بينة الخارج على معنى انها

لا تنسخ الا بعد اثبات الثاني من قبله وينتبه على الدفع مقبولة على هذا اذا كانت الدار في

أيديهما فاصحاب الوقت الاول أولى عندهما وعنده يكون بينهما (وان) أرخ أحدهما

لا الآخر فعند أبي يوسف يقضى للمؤرخ لأن بينته أقدم من المطلق كالأدعى رجلان شراء

من آخر وأرخ أحدهما الا الآخر كان المؤرخ أولى وعند أبي حنيفة ومحمد يقضى للخارج ولا

غيره للوقت لأن بينة ذي اليد انما تقبل اذا كانت متضمنة معنى الدفع وهو واقع الاحتمال في

معنى الدفع لوقوع الشك في وجوب التلق من جهة بلو ازان شهود الخارج لو وقتوا المكان

أقدم فاذا وقع الشك في تضمه معنى الدفع فلا يتبدل مع الشك والاحتمال جامع الفصولين من

الفصل الثامن (قال) الرمي أقول هذه المسئلة المقولة عن الخلاصة ليست من باب دعوى

الملك المطلق وفي الخلاصة اذا ادعيما تلقى الملك من رجلين والدار في يد أحدهما فانه يقضى للخارج

مطلب
البينة مع التاريخ تضمن
معنى بينة دفع الخارج

حاجة الى ذكره بل أقصر على ما ذكره العلامة عبد الباقي أفندي اسمي زاده حيث جعل
 ايامنا انا لانه أوصل الصور الى سنة وتسعين فقال اعلم ان الرجلين اذا ادعيا بمناو برهنا
 فلا يخلو اما ان ادعى كلاهما ملكا طائفا أو ادعى كلاهما دينيا أو ادعى كلاهما زنا أو ادعى
 من اثنين أو من واحد أو ادعى أحدهما ملكا طائفا أو لا آخر تناجا أو ادعى كلاهما تناجا
 أو ادعى كلاهما ملكا أو امانة ان يكون المدعى به في يد ثالث أو في يده أو في يد أحدهما وكل
 وجه على أربعة أقسام اما ان لم يؤرخا وأرخا تناجا أو ادعى كلاهما سبق
 أو أرخ أحدهما الا الآخر وجه ذلك سنة وتسعون فلا يخلو كما ينبغي فتنبه ان شاء الله تعالى
 وهي هذه كما ترى أحبت ذكرها تسميها بالامراجمة وتقرى بان كان في المصنف والشارح
 شيء كثير منهم لكن بهذه الصورة بقرب المأخذ وان تذكر فان المذكر للعاجلة يخلو
 ادعاء منا ملكا طائفا والعين في يد ثالث

- ١ ان لم يؤرخا يقضى ٢ أو أرخا تناجا أو ادعى ٣ أو أرخا وتاريخ أحدهما سبق
 بينهما يقضى بينهما عندهما يقضى للادى سبق وعند
 ٤ أو أرخ أحدهما الا الآخر عند ادعى حصة يقضى
 بينهما او عند ادعى يوسف للمؤرخ وعند محمد ران
 أطلق وما يتجنا أفترأه قول أبي حنيفة

(ولو ادعيا) ملكا طائفا والعين في يد ثالث ولم يؤرخا وأرخا تناجا أو ادعى برهنا يقضى
 بينهما الاستواء في الحجة (ران) أرخا وتاريخ أحدهما سبق يقضى للادى سبق لانه أثبت الملك
 لنفسه في زمان لا ينافيه فيه غيره فبقضى بالملك له ثم لا يقضى بعده اغيره الا اذا تلقى الملك منه
 ومن ينافيه لم يبق الملك منه فلا يقضى له به (ولو أرخ) أحدهما الا الآخر فعند ادعى حصة
 لا عبرة للتاريخ ويقضى بينهما نصفين لان توقيت أحدهما لا يدل على تقدم ملكه لانه يجوز
 ان يكون الآخر أقدم منه ويحتمل ان يكون متأخرا عنه فيجوز لمسا زمانا به للاحتمالين
 وعند أبي يوسف للمؤرخ لانه أثبت لنفسه الملك في ذلك الوقت يقينا وان لم يؤرخ ثبت للعادل
 يقينا وفي ثبوته في وقت تاريخ صاحبه شك ولا يعارضه وعند محمد يقضى لمن أطلق لان دعوى
 الملك المطلق من الاصل ودعوى الملك المؤرخ بقصر على وقت التاريخ ولها ذراير جمع البعانة
 بعضهم على غير ذلك وتصح الزوائد المتصلة والمفصلة فكان المطلق سبق تاريخا فكان
 أولى هذا اذا كان المدعى في يد ثالث وفي الخلاصة من الثالث عشر من الدعوى يقضى للادى
 لانه أثبت الملك لنفسه في زمان لا ينافيه فيه غيره فبقضى بالملك له ثم لا يقضى بعده اغيره الا اذا
 تلقى الملك منه ومن ينافيه لم يبق الملك منه فلا يقضى له به (من المحل) المزبور فعند ادعى
 حصة لا عبرة للتاريخ ويقضى بينهما نصفين لان توقيت أحدهما لا يدل على تقدم ملكه لان
 يجوز ان يكون الآخر أقدم منه ويحتمل ان يكون متأخرا عنه فجعل مغاير اربعة لاحتمالين
 (من المحل المزبور) وعند أبي يوسف للمؤرخ لانه أثبت لنفسه الملك في ذلك الوقت يقينا ومن لم
 يؤرخ ثبت للعادل يقينا وفي ثبوته في وقت تاريخ صاحبه شك ولا يعارضه (من المحل) المزبور
 وعند محمد يقضى لمن أطلق لان دعوى الملك المطلق دعوى الملك من الاصل ودعوى الملك

مطلب
 تفتي الزوائد المتصلة
 والمنفصلة

وان كانت في بدا أحدهما فهو أولى إلا أن يؤرخا وتاريخ الخارج السبقي فيقضى له (و بحث) فيه
العمادى بان الشيوع الطارئى يفسد الرهن فليفتى ان يقضى بالكل المدعى الشراء لان مدعى
الرهن أثبت رهنه فافسد فلا تقبل بيئته فصار كان مدعى الشراء انظر دبا قامة البيئته -ولهذا
قال شيخ الاسلام خواهر زادمانه انما يقضى به بينه - ما فاعلم اذا اجتمع الشراء والهبة اذا كان
المدعى مما لا يحتمل القسمة كالعبد والدابة أما اذا كان شيئا يحتملها يقضى بالكل لمدعى
الشراء قال لان مدعى الشراء قد استحق النصف على مدعى الهبة واستحقاق نصف الهبة في
شعاع يحتمل القسمة فوجب نفاذ الهبة فلا تقبل بيئته مدعى الهبة غير أن الصحيح ما علمك من
ن الشيوع الطارئى لا يفسد الهبة والصنفه ويفسد الرهن والله تعالى أعلم بحرر قلت وعلى
ما مر من أن الاستحقاق من الشيوع المشارن ينبغي ان يقضى لمدعى الشراء بالاولى فالحكم
بالاستواء على كل من القولين - كل فليتمل قال المصنف في المنع هذا الكلام من العمادى
شعاعى أن الاستحقاق من قبيل الشيوع الطارئى وليس كذلك بل هو من الشيوع المشارن

(وان برهنه زار جان علی ملک
مؤرخ

مطالب
من أهم مسائل دعوى
الرجلين معرفة الخارج من
ذى اليد

۴ اذ لم یثبت کون احدہما
خصما لالآخر اذ خصم
خصم بالایہد ولم یثبت
واحد منهما الا منہ

وقوله صارت مائة وعمانية
وعشر من أهل الصواب
مائة وأربعون وأربعين
وقوله ألا أتى صارت خمسمائة
وأربعين من أهل الصواب
خمسمائة وستة وسبعين
المحرر

الفصل الخامس حبه في جامع الفصولين وصحة في شرح الدرر والغرور - في في المكتبة في كتاب
الهبة وأقره (قول) وان برهن خارجان على ملكه وورخ الخ) قد بالملك لانه لو اقامها على انها في
يده من ذمة من ومن يشهد بانهم القاضي به المسمى لانها شهدت بالبلد بالملك كافي البحر (وفيه)
ومن أهم مسائل هذا الباب معرفة الخارج من ذي اليد وفي جامع الفصولين ادعى كل
انته في يده فلو برهن أحدهما يقبل ويكون الآخر خارجا لولا لينة لها لا يحذف واحدهما ؟
(ولو برهن) أحدهما على اليد وحكم يده ثم برهن على الملك لا تقبل اذ يثبت في اليد على الملك
لا تقبل (أخذ) عينا من يده آخر وقال اني أخذته من يده لانه كان مملوكا وبرهن على ذلك تقبل
لانه وان كل ما يذهب حكم الحال لكنه لما أقر بقبضه منه فقد أقر ان ذا اليد في الحقيقة هو
الخارج (ولو) غصب أرضا وزرعها فادعى رجل ان الله وغصبها منه فلو برهن على غصبه
واحد من يده يكون هو ذايد والزارع خارجا ولو لم يثبت أحد من يده فالزارع ذو يد والمسمى هو
الخارج (بيده) عتقا را حدث الآخر عليه به لانه يبر به ذايد فلو ادعى عليه انك أحد من اليد
وكان يدي فانه كبري كلف اه وبه علم ان اليد الظاهرة لا عتق باربعها (ثم اعلم) ان الرجلين
اذا ادعيا معا فانما ان يدعي احد الحكم مطلقا او ملكا بسبب محض فاقبل للذكر او غم فاقبل او
مختلف أحدهما أقوى من الآخر أو من واحد أو من متعدد او يدعي أحدهما
الملك المطلق والآخر الملك بسبب أو أحدهما مائة ككرر والآخر مائة ككرر فهي تسعة وكل
منهم مائة امان يبرهن أو يبرهن أحدهما فقط او لابرهن لو احدهما ولما صرح أولا أحدهما
صريح فهي اربعة صارت تسعة وثلاثين وكل منها امان يكون المدعى في ذلك أو في يدها
أو في يد أحدهما فهي اربعة صارت مائة وخمسة وعشرين ٣ وكل منها على اربعة امان
لا يورخا أو أرخا أو سبق أحدهما أو أرخا أحدهما صارت خمسة مائة واثنى عشر اه
وقد أوردها في التمهيد في جامع الفصولين الى تسعة آلاف وسفائة وسبعين مثله وافردها
برسالة خاصة وقد تخرج مع هذا العايز الحقير زيادة على ذلك بكثير حررت في رقة حين اطلاعي
على تلك الرسالة وسأجمع في ذلك رسالة حافلة ان شاء الله تعالى ولكن ذكر ذلك هنا بطول ولا

والظاهرة انه كان بعد وجوب المال الاول اه (قوله قيد بالشراء) أى في جعله مع المهر سواء لان
 الهبة واخواتها لا تساوى المهر ولذا قال الشارح لان النكاح أحق (قوله لان النكاح أحق
 من هبة ورهن أو صدقة) انظر ما معنى هذه العبارة مع قوله المار والشراء والمهر سواء لم
 يظهر فى قاعدته أسوى انه تكرار محض نامل (قوله والمراد من النكاح) أى فى قول العامة
 لان النكاح الخ المهر قال فى البحر نافع لان جامع التصويدين لو اجتمع نكاح وهبة يمكن ان
 يعمل باليمينين لو استويا بآثار متكونة لثاوية هبة للاثربان يوجب اتمته المنكحة وحة
 فينبغي أن لا تبطل بهذه الهبة - هذا من تكذيب المؤمن وكذا الصدقة مع النكاح وكذا
 الرهن مع النكاح اه وهو وهم لانه فهم ان المراد لو تنازعا فى أمة أحدهما ادعى انها
 ملكة بالهبة والاخر انه تزوجها وليس مرادهم وانما المراد من النكاح المهر كما عبره
 فى المحيط فى الكتاب (ولذا قال) فى المحيط والشراء أولى من النكاح عند محمد وعند أبي يوسف
 هـ ما سواه لهم مد أن المهر صلة من وجه قد أطلق النكاح وأراد المهر ومما يدل على ما ذكرناه
 ان العامة ادعى بعد ما ذكر ان النكاح أولى قال ثم ان كانت العين فى يد أحدهما فهو أولى الآن
 يؤرخا وتاريخ الخارج أسبق فيبقى الخارج ولو كانت فى أيديهم ما يفتى بهم بينهم نصفين
 الا ان يؤرخا وتاريخ أحدهما أسبق فيفتى له اه (وكيف) يتوهم ان الكلا فى المنكحة
 بعد قوله تكون يمين - انصفين (ويجئ) لولتنازع فى الامة ادعى أحدهما انها ملكة والاخر
 انها منكحة وهما من رجل واحد - ويرى ولا مرجع ان يشبه العامة - عدم المناقاة - يكون ما
 يدعى المالك هبة أو شرا منه من كوة لاخر كما يجزى فى الجامع ولم أره صريحا اه (قال المصنف)
 ان صاحب البحر استحسن بحث صاحب التصويدين وانكحه لم يره منقول ولا وهمه فى حله
 قوله - الم النكاح أولى من الهبة ان المراد ادعاء أحدهما نكاح لامة والاخر هبة ما بدله -
 ما ذكره فى العامة - مادى اتم لو كانت فى أيديهم ما ولا مرجع يفتى بينهم - ما ولا يصح ذلك فى المدعى
 نكاحها وان صاحب المحيط أطلق النكاح وأراد المهر كما بينه (قوله المهر) فيكون من
 إطلاق النكاح الذى اراد اثاره المترتب عليه - (قوله كما حرره فى البحر معطى الجامع) أى جامع
 التصويدين فى قوله لو اجتمع نكاح وهبة الخ ما قدمناه (قوله ثم الخ) هذا الذى جعله صاحب
 البحر - صاحب التصويدين وذكر كراهة لم يره منقول كما تقدم وهو استدراك على قوله والمراد
 من النكاح المهر (قوله لو تنازع فى الامة) أى ورهنا (قوله ولا مرجع) كسبق التاريخ
 (قوله فتكون ملكة الخ) لعدم المناقاة (قوله ورهن مع قبض الخ) أى لم يكن مع واحد
 منهم تاريخ (قوله معه) أى مع القبض قال المصنف فى مضمعه قولى بالعرض هو قيد لازم
 اخلى به صاحب الكنز والوقاية قال الرملى هو صاحب البحر مع انه لا يضر تركه اذا الهبة اذا
 أطلقت براديهما الحالية - من العرض كما هو ظاهر بل انما نسل ان يقول ذكره راجعا يشبه
 التمسك راد لانهم ابيع انتهاء - فى جرت أحكام البيع عليها فبعدمها منه نامل (قوله)
 استحصانا) وجه الاستحصان أن الرهن مضمون فكذا المقبوض بحكم الرهن والهبة أمانة
 والمضعون أقوى فكان أولى والقياس ان الهبة أولى لانها تثبت المالك والرهن لا يثبت (قوله)
 ولو العين معها - استويا) يعنى ان ما تقدم فيها اذا كانا خارجين فان كانت فى أيديهم فهو ما سواه

سبق

قيد بالشراء لان النكاح
 أحق من هبة ورهن أو صدقة
 عمادية والمراد من النكاح
 المهر كما حرره فى البحر معطى
 للجامع ثم يفتى فى النكاح
 والشراء لو تنازعا فى الامة
 من رجل واحد ولا مرجع
 فتكون ملكة من كوة
 لاخر فتدبر (ورهن مع
 قبض أحق من هبة بلا
 عوض معه) استحصانا ولو
 به ففى أحق لانهم ابيع انتهاء
 والبيع ولو بوجه أقوى
 من الرهن ولو العين معها
 استويا لم يؤرخا واحدهما

بقسم أولا كما جاء في بابها وأما قوله على حصة مفروزة فلا يبطر كانه عا به المتقدم فذنبه
 وفي الجور ادعى الشراء من رجل وأخر الهبة والقبض من غيره والثالث الميراث من أبيه
 والرابع الصدقة من آخر قضى بينهم ارباعا لانهم يتلقون المال من عملكم فيجعل كلهم حضروا
 وأقاموا البينة على المال المطلق (قوله وهذا) أى الاستواء اعلم ان صاحب الجور
 والهندية جعل ذلك فيما اذا كانت العين في أيديهما وعبرة الجور به ان مدعى
 الشراء والهبة مع القبض خارجان ادعى على ثالث انهما وقدم بكونهم خارجين فلا حيز
 عما اذا كانت في يد أحدهما والمثلهما هاهنا بقضى للشارح الا فى أسبق التاريخ فهو
 للأسبق وان أرخت أحدهما فلا ترجح لها كإني المحيط وان كانت في أيديهم ما فيبقى بينهم
 الا فى أسبق التاريخ فهي له كدعوى ملك مطلق وهذا اذا كان المدعى مما لا يقسم كالعبد
 والداية وما فيهما بقسم كالدار فانه بقضى للمدعى الشراء لان مدعى الهبة ثبت بالبينة الهبة
 في الكل ثم استحق الاخر نصفه بالشراء واستحقاق نصف الهبة في مشاع يحقل القسمة بطل
 الهبة بالاجماع فلا تقبل بينة مدعى الهبة فكان مدعى الشراء مفردا باقامة البينة اه
 ونقلاها عن المحيط وكلام المؤلف يفيدان ذلك فيما اذا اختلف المالك واستويا والمحكم
 واحد لان الاشاعة تنصق في حال اختلافه أيضا ط (قوله لان الاستحقاق) أى استحقاق
 مدعى الشراء النصف وهو جواب عما قاله في العمادية من أن الصحيح انه مساو لان
 الشيوع الطارئ لا يفسد الهبة ويقسم الدرهم اه وأقره في الجور وسد الشراء به
 قال المصنف نقل عن الدرر عدم صورة الاستحقاق من أمثلة الشيوع الطارئ غير صحيح والصحيح
 ما في الكافي والقصولين فان الاستحقاق اذا ظهر بالبينة كان مستندا الى ما قبل الهبة فيكون
 متارناها الاطارد ا علم انتهت أى وحيث كانت من قبيل المقارن وهو بطل الهبة اجماعا
 بقدم مدعى الشراء بالبرهان فيكون أولى (قوله من قبيل الشيوع المقارن) أى وهو
 يبطل الهبة بالاجماع كما علمت فيتمرد مدعى الشراء باقامة البينة فيكون أولى (قوله
 لا الطارئ) لانه لا يفسد الهبة والصدقة بخلاف المقارن كما علمت وهذا جواب عما قاله
 العمادى كما تقدم والرجوع فيه نصف الهبة كالشيوع الطارئ (قوله هبة الدرر) ومثله
 في التبيين والمخ (قوله والشراء والمهر سوا) يعنى اذا ادعى أحدهما الشراء من ذى بد
 وادعت امرأته تزوجها عليه فها مساو لا يستوهم في القوة فان كل واحد منهما معارضة
 ثبتت المالك بنفسه وهذا عندهما وقال محمد الشراء أولى (قوله وترجع هي) أى على الزوج
 نصف القيمة لاستحقاق نصف المسمى (قوله وهو نصف الثمن) أى ان كان نقده (قوله
 أو يقسح) بالنماء للمجهول لبشمل المهر والمشتري لان كلاهما دخل عليه عيب فترد
 الصفة وللمرأة ان ترد وترجع بجميع القيمة والمشتري بجميع الثمن (قوله للمار) أى من
 تفرق الصفة عليه (قوله أو أرخا واستوى تاريخهما الخ) قال في ترجيح البيئات للبعد ادى
 قامت بينة على المال وبينه على البراءة وأرخا فان كان تاريخ البراءة سابقا بقضى بالمال وان
 كان لاحقا بقضى بالبراءة وان لم يؤرخا أو أرخت احدهما دون الأخرى أو أرخا وتاريخهما
 سوا فالبراءة أولى لان البراءة انما تكتب لتكون حجة صحيحة ولا تصح لها الابعاد وجوب المال

وهذا فيما لا يقسم اتفاقا
 واختلاف التصحيح فيما يقسم
 كالدار والاصح ان الكل
 لمدعى الشراء لان
 الاستحقاق من قبيل
 الشيوع المقارن لا الطارئ
 هبة الدرر (والشراء
 والمهر سوا) فينصف
 وترجع هي نصف القيمة
 وهو نصف الثمن أو يقسح
 للمار (هذا اذا لم يؤرخا
 أو أرخا واستوى تاريخهما
 فان سبق تاريخ أحدهما
 كان احق)

الشراء منه والاشتر على الهبة منه كان الشراء أولى لأنه أقوى لكونه معاوضة من الجانبين
 ولأنه ثبتت الملك بنفسه والملك في الهبة يتوقف على قبض فلو أحدهما ذيد والمثل يجاهها
 يقضى للخارج أو للاسبق تاريخا وإن أرخت أحدهما فلا ترجع ولو كل منهما ما ذيد فهو لها
 أو للاسبق تاريخا كدعوى ملك مطلق ولو اختلف الملك استويا لان كلاهما ما خصم عن ملكه
 في إثبات ملكه وهما سوا بخلاف مالواحت لا تميأجهما إلى اثبات السبب وفيه يقدم الأقوى
 وأما في الهبة وهي مقبلة تسمى وبان لا تكون بعوض والا كانت بيعا وأشار إلى استواء
 الصدقة والهبة المقبوضتين للاستواء في التبرع ولا ترجع للصدقة بالزوم لأنه يظهر في ثانی
 الحال وهو عدم التمكن من الرجوع في المستقبل والهبة قد تكون لازمة كهبه محرم والصدقة
 فلا تلزم بان كانت الغنى كذا في البصر ملخصا (وفيها) ولم أر حكم شراء الفاسد مع القبض
 والهبة مع القبض فان الملك في كل متوقف على القبض ويبنى تقديم الشراء معاوضة وورده
 المقدم يسمى بان الأولى تقديم الهبة ~~لأن~~ ومنها مشروعة والبيع الفاسد انتهى عنه ولم يذكر
 مالواختلاف في هذه النواحي مع الوقف فحكمه ما في مثل الاحكام عن التنية قال ادى على رجل
 ان هذه الدار التي في يده وقف مطابق وذو اليد ادى ان ياتي اشتراها من الواقف وارضاها ما
 البيعة فيينة الوقف اولى ثم اذا أثبت ذواليد ان تاريخا سابقا على الوقف فيينة اولى والافيينة
 الوقف اولى اه وفي فتاوى مؤيد زاده ادى عليه دارا انه باعها من منذ خمس عشرة سنة
 وادعى الاشترائه وقف عليه من مجيل واقام بيعة فيينة مدعى البيع اولى وان ذكر الواقف
 بعينه فيينة الوقف اولى لانه يصير مقضا عليه (قوله وصدقة) قال في البحر الصدقة
 المقبوضة والهبة كذلك سواء لثمة تبرع فيها ولا ترجع للصدقة بالزوم لان اثر الزوم يظهر
 في ثانی الحال وهو عدم التمكن من الرجوع في المستقبل والترحيع يكون بمعنى قائم في الحال
 والهبة قد تكون لازمة بان كانت لحرم والصدقة فلا تلزم بان كانت الغنى (قوله ورهن ولومع
 قبض) انما قدم الشراء عليه لانه يقيد الملك بعوض لاسال والرهن لا يقيد الملك لاسال فكان
 الشراء أقوى وقد علمت ان الهبة بعوض كالشراء فتقدم عليه وقوله ولومع قبض راجع الى
 الرهن فقط لان دعوى الهبة أو الصدقة غير المقبوضة لا تسمع (قوله واتحد المالك) اما اذا كان
 المالك مختلفا فلا يعتبر فيه سبق التاريخ أبو السعود بل يستويان كما في قال في البحر
 اطلقه وهو مقيد بان التاريخ لهما اذ لو اشترى المالك كان للاسبق فاخذ منه وذكر
 ما ذكر من خلل صاحب الكنز في هذا القيد مع جواز الاعتداد بحمل المطلق على الخالي من
 التاريخ اذا اصل عدمه فتم افاذه الرمي (قوله ولو أرخت أحدهما) أى احدى
 البيعتين الماتقة دم فيما اذا أرخت احدى يبنى مدعى الشراء من واحد (قوله فالورخة
 اولى) لانهم اتفقا على الملك والمالك لا يثنى الا من جهة المالك وهو واحد فثبت أحدهما
 تاريخا يحكم له به درر (قوله استويا) لان كلاهما ما خصم عن ملكه في اثبات ملكه وهما
 فيه سواء بخلاف ما اذا اتحد لاحتياجهما إلى اثبات السبب وفيه قدم الأقوى كما في البصر
 أى في نصف المدعى بين مدعى الشراء مدعى الهبة والصدقة وهذا ظاهر في غير الرهن افا فيه
 فينبغي أن لا يصح فيه مطلقا عدم صحة رهس المشاع شيوعا مقارنا أو طرعا على حصة شائعة

وصدقة ورهن ولومع
 قبض وهذا (ان لم يورخا
 فلو أرخا واتحد المالك
 فالاسبق أحق) اقوته (ولو
 أرخت أحدهما فقط
 فالورخة اولى) ولواختلاف
 المالك استويا

وما إذا كان التاريخ من جانب لأنه غير معتبر **كم** الحولم ورخا وماذا إذا أدى النار بخنان
 التواريخها فاصار كالحولم بورخا ويرجع الخارج في واحدة وهو ما إذا سبق تاريخه ويمكن أن
 يجعل هذا المسئلة من تقاريع ما إذا أدى الخارج جان الشر من ذي اليد وأثبت أحدهما
 بالبيئة قبضه فيما مضى من الزمان على ما قلناه في الجرح من المراج وبث كل عاينه ما ذكره
 بعد عن الذخيرة من أن ثبوت اليد بأحدهما بالبيئة ويمكن أن يقال ما ثبت بالبيئة معاينة
 لأن المعاينة لا تستفي من القاضي لأنه لا يقضى به له فلم يبق إلا معاينة الشهود قال في الجرح
 ولي الشك في عبارة الكتاب هو أن أصل المسئلة مفروض في خارجين تنازع فيما في يد ثالث
 ماذا كان مع أحدهما قبض كان ذايد تنازع مع خارج فلم تكن المسئلة (ثم رأيت) في المراج
 ما ينزله من جوارزانه أثبت بالبيئة قبضه فيما مضى من الزمان وهو الآن في يد البائع انتهى
 لأنه يشك في ما ذكره بعد عن الذخيرة بأن ثبوت اليد لأحدهما بالمعاينة انتهى وأما
 المسئلة أخرى وكان في أفرادها وحاصلها أن خارجا إذا أدى كل الشر من ثالث وبرهنا
 فدم ذواليد في الوجوه الثلاثة والخارج في وجه واحد انتهى كلام الجرح (وفي) الاشكال
 الذي ذكره عن الذخيرة وأجاب المتقدم بأن قوله وهو الذي يدان لم بورخا يرجع إلى مطاق
 مدعين لا يقد كونهما خارجين وقد أشار المصنف إلى ما قدمنا من أن الحق بينهما مسئلة أخرى
 وكان في أفرادها حديث ذكر قوله والذي وقت ولكن كان عليه أن يقدمه على قوله والذي يد
 لأنه من قوة المسئلة الأولى ويكون قوله والذي استنفاف مسئلة أخرى * فرجع * لوبره على
 ذي يد بالبيئة بقية يقضى به الله ما مضى ثم إذا أقام أحدهما البيئة على ما جبهه الله لم يسمع
 ولو برهن أحدهما واقام الآخر شاهدين ولم يركب كقاضيه صاحب البيئة ثم أقام الآخر
 بيعة عاينه أنه ما كرهه الله عنه في الذي في يده أو لم يذكروا ذلك قضى به على القاضي له أولا
 وهذا بخلاف الشرأفان فيه لا يحكم للثاني وأعله أن لا يداع من قبيل المطابق (قوله) وهو الذي
 في الأولى تقديمه على قوله وهو الذي في يدها من قوة الأولى وإنما كان القول له لثبوت
 ما كره في ذلك الوقت مع احتمال الآخر أن يكون قبله أو بعده فلا يقضى له بالشك وإنما اتفقا
 على أن الملك للبائع ولم يثبت الملك لهما إلا بالتأني منه وإن شرأهما حادث والحادث يضاف إلى
 أقرب الأوقات إلا إذا ثبت التاريخ فثبت تقدمه فلهذا كان المؤرخ أولى بخلاف ما إذا
 اختلف باقاهما على ما يندوا بخلاف ما إذا أدى الملك ولم يدع الشرأ من ذي الحديث لم يكن
 التاريخ أولى عند أبي حنيفة ومحمد * (تبيين) قال المذني أقول التاريخ في الملك المطابق
 لأبوية من طرف واحد بخلافه في الملك بسبب كونه معروف به وفيه عن القهستاني عن
 الخزانة أنه لو وقت أحدهما شهر أو آخر ساعة فالساعة أولى والتاريخ هو قلب التأخير
 واصطلاحه هو تعريف وقت الشيء بأن يسند إلى وقت حدوث امر شائع كظهور دولة أو غيره
كم طوقان وزلزلة ليدنسب إلى ذلك الوقت الزماني لا في وقيل هو يوم معلوم نسب إليه ذلك
 الزمان وقيل هو مقدمة معلومة بين حدوث امر ظاهر وبين أوقات حوادث أخر كما في نهاية
 الإدراك (قوله) والمسال أنه لا يذنه (ما) بأن كان المبيع في يد ثالث (قوله) وإن لم يوقنا الخ
 لاجابة إليه (قوله) والشرأ أحق من هبة) أي لو برهن خارجان على ذي يد أحدهما على

وأرخ أحدهما) أو استوى
 تاريخهما (و) هو الذي
 وقت أن وقت أحدهما
 فقط (و) الحال أنه لا يذ
 لهما) وإن لم يوقنا فقدم
 أن لكل نصيب نصف الثمن
 (والشرأ أحق من هبة)

تقلا عن الذخيرة في الوادعي المشهود عليه ان الشهود محمد ودون في قذف من قاضي
بلد كذا فاقام الشهود انه اى القاضى مات في سنة كذا الخ انه لا يقضى به الا اذا كان
موت القاضى قبل تاريخ: هو المدعى عليه - فمضا ا - مع غاية الاختصار فراجع -
ان شئت والله تعالى الموفق وقام التقارب على هذه المسئلة في جامع الفصولين
ونور العين والبحر وغيرهما وقد مر تحتيته في فصل الحبس فراجع - ان شئت (قوله)
وان ذكرنا هو مقابل اقوله وان برهن الخارجان معطوف عليه اى ان برهنا على
مطلق الملك فقد تقدم حكمه وان ذكرنا سبب الملك حكمه هذا (قوله) بان برهنا على شراء
ثمن من ذى يد مثله ما اذا برهن الخارجان على ذى يد ان كلا ودعه الخى في يده فانه يقضى
به بينهما منصفين وكذا الارث لو ادعى كل من خارجين الميراث عن ابيه وبرهن قضى بينهما
واقاد المصنف باقتدار كل على دعوى الشراء بمجرد ان لو ادعى احدهما انرا وعقدا والاخر
شراء فقط يكون مدعى الحق اولى فان الحق معتزلة القيد ذكر في خزانة الاكل وفيه اشارة
الى انه لو اخرج احدهما فوله وفي قوله من ذى يد اشارة الى انه لو قيد احدهما فانه واولى وان
اخرج الخاراج انتم لو تلقاه من جهة من كان الخاراج حق وهذا اوضح مما فى المتن (قوله) فليكن
نصفه) لاستوائهم فى السبب لكنه يخبر كاذره بعد صار كضوليين بضاع كل منهما من رجل
واجاز المالك المبيع فان كلامه ما يحذر لانه تغير عليه شرط عقده فله رغبته في غل الخ
اه (قوله) بنصف الثمن اى الذى عيته احدهما وان كان خلاف ما عيته لاخر كان ادعى
احدهما انه اشتراه بمائة والاخر بمائتين اخذ الاول نصفه بخمسين والاخر نصفه بمائة
وقيد بالشراء من ذى اليد لانه لو ادعى الشراء من غير ذى اليد فانه باقى حكمه (قوله) فليكن
الصفقة عليه فله رغبته في غل الكل (قوله) وان ترك احدهما بعد ما قضى لهما افادانه
بالقضاء بالنصف لا يجبر على اخذ ما فيه من الضرر (قوله) لانه ايه) أو انساخ البيع
فى النصف بالقضاء اى لانه صار مضمنا عليه بالنصف لصاحبه فانفسخ البيع فيه فلا يكون
له ان يأخذ بعد الانساخ لان العقد منى انفسخ قضاء القاضى لا يعود الى البيع مبدى ولم يرد
(قوله) فلو قبله اى فلوترك احدهما قبل القضاء بينهما فلا اخرا يأخذ كله لانه اثبت
بينهم انه اشترى الكل وانما يرجع الى النصف بالضرورة ضرورة القضاء ولم يوجد نظيره
تسليم احد الشفيعين قبل القضاء ونظيره الاول اصيله بعد القضاء كفى الجور (قوله) لا لاني
تاريخ ان ارسا اى لانه اثبت الشراء في زمن لا ينافى فيه احدهما فاندفع الاخر به وهذا كما
علمت فيما اذا ادعى الشراء من واحد فلو اختلف باثباته المبرج اسبقه تاريخا لا لمؤرخ
نقط لان ملك باثباته ما لا تاريخ له (قوله) فليكن البائع ماقضه اى الثمن (قوله) وهو لى يد
اى المدعى بالقض ان لم يؤرخ الخ لما ذكرنا اذا ادعى الخارجان الشراء من ذى اليد وقضه
لا يرجع واحد الا بسبق التاريخ اخذتكم على ما اذا ادعى تاريخ وذو يد الشراء من واحد
و يرجع ذواليد لان ادليل سبقه ولان ما سبب وباقى الاثبات ترجع ذى اليدها وايضا فلان
ما يعارضها فلا يد اويه ولان يد الثابت لا تقضى بالشك ويكون الترجيع ايضا في هذه المسئلة
بسبق التاريخ يترج ذواليد في اربع ما اذا سبق تاريخه وهو ظاهر وما اذا لم يؤرخا لما ذكر

(وان) ذكرنا سبب الملك
بان برهنا على شراء ثمن من
ذى يد فليكن نصفه نصف
الثمن ان شاء او ترك انما
خير لقدر بق الصفقة عليه
وان ترك احدهما بعد
ما قضى لهما لم يأخذ الاخر
كله لانفساخه بالقضاء
فلو قبله فله (وهو) اى
ما ادعى انرا (لا لاني)
تاريخا (ان ارسا) فبعد
البائع ماقضه من الاخر
اليه مبرج (وهو) لى يد
ان لم يؤرخا

بعض الحكم فيه ان برهن بعد الحكم لا تخروان لم يثبت السبق (قوله لان البرهان مع
 التاريخ) أى السابق بدليل ما قال فى المتن الا اذا ثبت سبقه ولان من المعلوم انه انما يكون أقوى
 بالسبق (قوله أقوى منه بدونه) أى بدون التاريخ السابق بصورة المسئلة ادعى انه تزوجها
 العام وأقام بيته على ذلك فتضى له ثم ادعى آخر نكاحها قبل العام وتسمع ويقضى له سبقه لان
 السابق لا يتحقق الا عند التاريخ منهم ما نكح لما كان الثانى سابقا نكاح الاول لم يؤرخ أصلا
 (قوله ظهر نكاحه) أى ثبت نكاحه وظهوره انما يكون بالبينة وفيه اشارة الى ان اذا البدلو
 برهن بعد ما قضى التاريخ يقبل وقال بعضهم ان لم يقض له (قوله الا اذا ثبت سبقه) أى سبق
 نكاحه أى سبق التاريخ بالتاريخ فانه يقدم على ما علم مما ذكرناه من الحاصل عن التبيين والبحر
 وقد تبع المصنف صاحب الدرر فى ذكر هذه العبارة قال الشرنبلالى وهى موجودة فى النسخ
 بصورة المتن ولعله شرح اذ ليس فيه زيادة على المتقدم اهـ واعلم انه اذا ادعى نكاح صغيرة
 تزوج بها وأنه لم يكن لها اولى كما فى البرازية ثم اعلم ان يوم الموت لا يدخل تحت القضاء يوم
 القتل يدخل هكذا فى الظهيرة والعادية والولولة والحيقة والبرازية وغيرهما وفعوا على الاول
 ما لو برهن الوارث على موت مورثه فى يوم ثم برهنت امرأته على ان مورثه كان نكحها بعد ذلك
 اليوم يقضى لها بالنكاح وعلى الثانى لو برهن الوارث على انه قتل يوم كذا فبرهنت امرأته على
 ان هذا المقتول نكحها بعد ذلك اليوم لا تقبل وعلى هذا جميع العدة والديات وكذا لو برهن
 الوارث على ان مورثه قتل يوم كذا فبرهن المدعى عليه أنه كان مات قبل هذا برهان لا يسمع ولو
 برهن على ان مورثه قتل يوم كذا فبرهن المدعى عليه أنه قتله فلان قبل هذا برهان يكون دفعه
 لدخوله تحت القضاء هذه عبارة البرازية ووزاد الولولة الجى موضعها مدعى المرأة النكاح بعد
 ثبوت القتل فى يوم كذا بقوله ألا ترى ان امرأتها قاتلت البينة انه تزوجها يوم النحر
 بمكة فتضى بشهودها ثم اقامت أخرى بيته انه تزوجها يوم النحر بخبر اسان لا تقبل بيته المرأة
 الاخرى لان النكاح يدخل تحت القضاء فاعتبر ذلك التاريخ فاذا ادعت امرأة أخرى بعد ذلك
 التاريخ يتارىخ لم يقبل اهـ (أقول) وجه الشبه بين المسئلة مثلثين ان تاريخ برهان المرأة على
 نكاح المقتول يخالف لتاريخ القتل اذ لا يتصور بعد قتله ان ينكح كما ان نكاح النائية يوم
 النحر بخبر اسان لا يتصور مع نكاح الاولى له يومه بمكة فهو مخالف من هذه الحقيقة فاشبهت
 هذه المسئلة الاولى فى المخالفة وكل من النكاح والقتل يدخل تحت الحكم فتأمل وفى
 الظهيرة ادعى ضبعة فى يد رجل انها كانت لفلان مات وتر كها ميرا انما فلانة لا وارث لغيرها
 ثم ان فلانة ماتت وتر كها ميرا انما لا وارث لها غيرى وقضى القاضي له بالضبعة فتال المقتضى
 عليه مدفعا لادعى ان فلانة التى تسمى أنت الارث عنهم انفسك ماتت قبل فلان الذى تسمى
 الارث عنه فلانة اختلفوا بعضهم قالوا انه صحيح وبعضهم قالوا انه غير صحيح بناء على ان يوم
 الموت لا يدخل تحت القضاء اهـ واذا كان الموت متقضا عليه كل صغير وكبير وكل عالم
 وتجاهل لا يقضى له ولا يكون بطريق أن القاضي قبل البينة على ذلك الموت بل يكون
 بطريق التيقن بكذب المدعى قال فى التامر خاتمة فى الفصل الثامن فى التامر

لان البرهان مع التاريخ
 أقوى منه بدونه (كالم
 يقض ببرهان خارج على
 ذى يظهر نكاحه الا اذا
 ثبت سبقه) أى ان نكاحه
 اسبق

الاستعزاء به بينه والظاهر انه على نفي العلم لا على فعل الغير تامل وفي شرح أدب القضاء وان
شهدا عليه فقال بعد ما شهدا عليه الذي شهد به فلان على هو الحق الزمنا القاضي ولم يبال
عن الاخر لان هذا اقرار منه وان قال قبل ان يشهدا عليه الذي يشهد به فلان على حق او هو
الحق فليشهدا وقال للقاضي سل عنهما فافانما شهدا على يياطل وما كنت اظنهما يشهدان لم
يلزمه وسأل عنهما لانه اقرار معاني بالنظر فلا يصح اه (قوله اذ لم يكن في يد من كذبه) فلو
وجد أحدهما الالبية بقولها كعالت (قوله ولم يكن دخل من كذبه) لان بالدخول صار
ذايد وذلك دليل سبق عقده فلما بال سلم خبرا وحلا لمرء على الصلاح ولاهل الذمة مالتا في
العلماء لات (قوله هذا اذ لم يورخا) مثل عدم التاريخ من مال اذا أرخا تاريخا مستويا واورخ
أحدهما بجر (قوله فالسابق أ-حق بها) أي وان عدلت الاخر أو كان ذايد او دخل به لانه
لا يعتبر مع السابق وضع يد ولا دخول لكونه صريحا وهو يوفق الدلالة كعالت (قوله فهي
ان صدقته) اذ لم يكن لاحدهما يد أي ودخول (قوله ولذي اليد) أي ان كانت يد ولا يعتبر
تدقيق معه أي ان أرخ أحدهما ولا آخر يد فانهما الذي اليد (قوله وعلى ما مر عن الثاني) أي
من انه يقضي للمورخ حلة لانقر اذ على ذي اليد في قضى هنالاه مورخ وان كان الاخر ذايد
لترجح جانب المورخ حالة الانفراد عند أبي يوسف وقد منعنا عن الزياهي انه لو برهن انه تزوجها
قبله فهو أولى وس-أفي متنا (قوله ولم أر من نبه على هذا) ذكره في البصر بمحاضات قال
فال حاصل كافي البرازية انه لا يترجح أحدهما الا ب-سبق التاريخ أو باليد أو باقرارها بدخول
أحدهما اه وكان ينبغي ان يزيد أو بتاريخ من أحدهما فقط كعالمته اه ولعل وجه عدم
التنبية انهم اذا أرخ أحدهما ولا آخر يد فالدليل على العقد التاريخ ليس بدليل عليه
(قوله فتأمل) أي هل يجوز قوله هنا ويعبر التاريخ من جانب واحد ولا يعتبر احتياط في
أمر القروج والذي يظهر الثاني فراجع-ه (قوله وان أقرت) أي المرافقان لاجبة فهي لما
عرفت من ان النكاح ثبت بتمام الزوجين (قوله وان برهن الاخر) أي بهما الحكم الاول
بحوجب الاقرار والاولى أن يقول فان لم تقم بجمعة فهي ان أقرت له ثم ان برهن الاخر قضى له
(قوله قضى له) لانه أقوى من التصادق لان الثابت باليدنة كالنات بالماءينة و ثبت في حق
الشكل بخلاف الاقرار فانه حجة قاصرة ثبت في حق المقر فقط فافقارها لثافتها عليها لا على من
أقام البرهان على انه تزوجته وانما الثاني في حق البطل لان القضاء لا يكون على الكافة الا في
القضاء بالبرية والنسب والولاء والنكاح وان كان في النكاح شرط هو ان لا يورخا فان أرخ
المحكوم له ثم ادعاه آخر بتاريخ أسبق فانه يقضى له ويبطل القضاء الاول وبشروط ذلك أيضا
في الحرية الأصلية كافي البصر وقوله ولكن في النكاح الخ أي القضاء في النكاح انما يكون
على الكافة اذ الم يورخا ولا يحمل على ما اذا ثبت في يمينته بمرج آخر غير التاريخ كالكفوض
والصدق والافتلا به وور القضاء له لاستوائهما في عدم التاريخ (قوله لم يقض له) انما كد
الاول بالقضاء (قوله الا اذا ثبت سبقه) أي -سبق الخارج بالتاريخ بخلاف الاول تاريخا مع
البرهان وارخ الثاني تاريخا سابقا وأقام البرهان فانه يقدم حال المدعى وتطهير الشرائع من
زيد لو حكم به ثم ادعاه آخر من زيد و برهن وكذا النسب والحرية بخلاف المال المطاق اه

اذ لم يكن في يد من كذبه
ولم يكن دخل من كذبه
(بها) هذا اذ لم يورخا
(فان أرخا فالسابق أحق
بها) فلو أرخ أحدهما
فهو ان صدقته أو لذى
اليد بزازية فالت وعلى
ما مر عن الثاني ينبغي
اعتبار تاريخ أحدهما
ولم أر من نبه على هذا
فتأمل (وان أقرت لمن
لا حجة فهي له وان برهن
الاخر قضى له ولو برهن
أحدهما وقضى له ثم برهن
الاخر لم يقض له الا اذا
ثبت سبقه)

بصدقته وهما ثبوت الفرائض يقوم مقام التصديق (قوله وعلى كل نصف المهر) ولو ماتت
قبل الدخول لان الموت يتم للمهر فان قلت كل من مات على الزوجية معترف بان عليه المهر
كاملا فينبغي ان يلزمه ذلك المسمى ان ثبت تصديقه والا فله المثل فالجواب انه لما قضى
بدعوى رقيقته في النصف صار كذا باشرع بالنسبة الى نصف المهر فوجب عليه النصف فقط
(قوله ويرثان ميراث زوج واحد) لانه داخل تحت أول المسمى لانه فان كلامه ما يدعى الميراث
كاملا في نصف بينهما (قوله ولو ولدت) أي الميثة قبل الموت بظاهر العبارة انما ولدت بعده
ولكن انظر هل يقال له ولادة من غير بعض الفضلاء عدم انصاف الميثة بالولادة الحقيقية
وان المراد بالولادة انفسال الولاد منها بنفسه أو غيره من الاحياء (قوله ثبت النسب منها) ما
أي لو ادعى بعد الموت انها كانت زوجة له ما قبل الولادة وولدت بعده الموت وقد ادعى كل
منهما انهم أزواجه (قوله وتسامه في الخلاصة) وهما من ميراثان منه ميراث أب واحد وميراث من
كل منهما ميراث ابن كامل مع ٣ ومالو كان البرهانان بالتاريخ أو بتاريخ من من متوارثين
أحدهما كما في الخلاصة وفي الميثة ولا يعتبر فيه الاقرار والدفن سبق تاريخ أحدهما بقضى
له ولو ادعى ان كلاهما وبرهنا ولا مرجع ثم اتاناها نصف المهر ونصف الميراث من كل منهما ما ولو
ماتت قبل الدخول فعلى كل واحد منهما نصف المسمى ولو مات أحدهما فالتة هو الالها
المهر والميراث مقدس عن الظهيرة (قوله وهي ان صدقته) أي ان لم يسبق تاريخ الاسترخان
النكاح مما يحكم به بمصادق الزوجين فيرجع الى تصديقها الا اذا كانت في مت أحدهما أو دخل
بها أحدهما فيكون هو أولى ولا يعتبر قولها لان تصديقها من نقلها أو من الدخول به ادليل على
سبق عقده الا ان يقيم الآلة الميثة انه تزوجها قبله فيكون هو أولى لان الصريح يفوق الدلالة
زيلا وفي الجرح الظهيرة لو دخل بها أحدهما ما وفي بيت الاسترخاء صاحب البيت
أولى وأطلق في التصديق فشمع ما اذا سمع القاضي او برهن عليه مدعيه بعد انكاره قال
في التبيين حاصله ان ما اذا تنازع في امرأة واقاما الميثة فان أرشوا كان تاريخ أحدهما أقدم
كان أولى وان لم يؤرخا أو استوى تاريخهما فان كان مع أحدهما قبض كالدخول به أو نقلها
الى منزله كان أولى وان لم يوجد شيء من ذلك يرجع الى تصديق المرأة وفي الجرح والحاصل ان
سبق التاريخ أرجح من الكل ثم اليدتم الدخول ثم الاقرار ثم التاريخ اه ثم اعلم ان بعضهم
غير باقرارهاو بعضهم بتصديقها فالظاهر انهما مساووا هنا ولكن فرقوا بينهما فقال الزيلعي
في باب اللعان فان ثبت حتى تلعن أو تصدقه وفي بعض نسخ القيسدوري أو تصدقه
فتحد وهو غلط لان الحد لا يجب بالاقرار مرة وهو لا يجب بالتصديق أربع مرات لان التصديق
ليس باقرار قصدا لانه اقرار فلهذا لا يعرف حتى وجوب الحد ويعتبر في دونه فيندفع به
اللعان ولا يجب به الحد اه وتقدم في حد القذف انه لو قال لرجل يا زني فقال له غيره صدقت
حد الميثة دون المصدق ولو قال صدقت هو كما قلت فهو قاذف أيضا اه وانما وجب في
الثانية للعموم في كفا التشبيه لالتصديق فعلم بهذا ان الحد لا يجب بالتصديق قال في البرازية
قال في عليك كذا فقال صدقت يلزمه اذ لم يقل على وجه الاستمراء ويعرف ذلك بالنقطة اه
فهو صريح فيما ذكرنا وأقول لو اختلفنا في كونه صدر على وجه الاستمراء لم لا نقول للمذكر

قوله وما لو كان الخ هكذا
بالاصل ولا يجر

وعلى كل نصف المهر
ويرثان ميراث زوج
واحد ولو ولدت ثبت
النسب منها وتسامه في
الخلاصة (وهي ان
صدقته

اثبات على اقرار رجل بان أرضه وقف على زيد ونسبهم دأخر ان على اقراره بانم وقف على
 عمرو ونسبه تكون وقفا على الادبى وقتا ان علم وان لم يعلم أود كروا وتواوا احد ان تكون الغلة
 بين الثرى بقتن أنصافا ومن مات من ولد زيد فذهب به لمن بقى منهم وكذلك حكم أولاد عمرو واذا
 انقرض أحد القريتين رجعت الى القريتين الباقي لزوال المزاحم اه وقيد بالبرهان منها ما
 اذ لو برهن أحدهم ما فقط فانه يقضى له بالكل فالوبرهن الخارج الاخر يقضى له بالكل لان
 المقضى له صار ذايد بالقضاء وان لم تكن العين في يده حقة حقة فقدم بيته الخارج الاخر عليه
 ولولم يبرهننا صاحب اليد فان اصابه ما انترك في يده قضاء ترك لا قضاء استحقاق حتى
 لو أقامنا البينة بعد ذلك يقضى بهم وان نكل لهم اجميعا يقضى به بينهم منصفين ثم بعده اذا أقام
 صاحب اليد البينة انه ملكه لا تقبل وكذا اذا ادعى أحد المتصفين على صاحب به وأقام بيته
 انهما ملكه لا تقبل لكونه صار مقضيا عليه بجزر لكن قد منعنا عن الاشياء انما سمع الدعوى
 بعد القضاء بالنعكول كافي الخمانية ونقلنا عن محشيهما الجوى ما يجازى ما ذكر من ان المدعى
 عليه لو نكل عن المين للمدعى وقضى عليه بالنعكول ثم ان اتضى عليه أقام البينة انه كان
 اشترى هذا المدعى من المدعى قبل دعواه لا تقبل هذه البينة الا أن يشهد انه كان اشتراه منه
 بعد القضاء وقد مناته كما يصح الدفع قبل البرهان يصح بعد اقامته أيضا وكذا يصح قبل
 الحكم كما يصح بعده ودفع الدفع ودفعه وان كثر صحيح في التخنا رواه ما مضى عليه صاحب
 البحر هنا مضى على القول الاخر المقابل للقول المختار نامل (قوله قضى به لهما) لما روى عن
 أبى موسى ان رجلا من ادعياء بني ا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فبعث كل واحد منهما
 بشاهدين فقصه رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهم مناصفين رواه أبو داود ودلان البيئات من
 صحيح الشرح فوجب العمل به اما ما يمكن وقد أمكن هنا لان الايدى قد تنوالت في عين واحدة في
 أوقات مختلفة فبعقد كل فريق ما شاهد من السبب المطلق للشهادة وهو اليد فيصير
 بالانصاف بينهم وقفا على الزيلعي (قوله فان برهننا في دعوى نكاح) أى معالنه لو برهن
 مدعى نكاحها وقضى له به ثم برهن الاخر على نكاحها لا يقبل كافي الشراء اذا ادعاه من
 فلان برهن عليه وحكم له به ثم ادعى آخر شراء من فلان أيضا لا تقبل ويجعل الشراء
 المحكوم به سابقا ولا وجه للتعقيب مع الاولى الا ان بالالاستثنائية (قوله سقطا) الضمير
 للشارحين فلو أحدهم اخرجوا والاخر ذايد فالخارج أحق قيا على الملك وقيل ذو اليد أولى
 على كل حال وباقي تمامه قريبان شاء الله تعالى (قوله لانه ذرا لجمع) أى اجماع الزوجين على
 زوجة واحدة فانه مقرر شرعا لان النكاح لا يقبل الا شتر الك فتم اتر البينتين ويترق القاضى
 بينهم ما ثبت لا مرجع وان كان ذلك قبل الدخول فلا شئ على كل واحد منهما كافي البحر (قوله
 لوجبة) أى هذا الحكم كاذ كر لوجبة ولومية قضى به أى بالنكاح بينهم ما سوا أو رخوا وتوى
 نار بنهما أو أرح أحدهما فقط أو لم يؤرخا فائدة القضاء تظهره فبما يترب عليه ولا يلزم جمع
 على وطه لانه حينئذ دعوى مال وهو الميراث أو دعوى نسب ويكمن ثبوته منهم ما كاهو
 المعروف في المذهب وسأبقى في باب دعوى النسب انهم الوادعيان سب مجهول كان ابنهما

قضى به لهما فان برهننا في
 دعوى نكاح سقطا
 لانه ذرا لجمع لوجبة ولومية
 قضى به بينهم

طرف ذي البعد والتاريخ حالة الانفراد لا يعتبر عند الامام فكان دعوى صاحب البعد دعوى
مطابق الملك كدعوى الخارج فيقهى بينة المطاوع (قوله وقال أبو يوسف) أي فيما الوقت
أحدهما فقط (قوله ولو حالة الانفراد) أي قال أبو يوسف يقضى للمؤرخ سواء أركضهما ٣
وكذا لو أركضهما لا انفرد لان التاريخ حالة الانفراد تعتبر عندهما بالحكم فيما أركضهما أولى
بالحكم حالة الانفراد لانه متفق عليه والثاني مذهبه فقط كما هي القاعدة في ولو المصلحة أي
الحكم في القدر قبلها أولى بالحكم عما بعدها والمراد بما إذا أركضهما سبق تاريخ أحدهما مالو
استوى تاريخهما فهو كالولم يؤرخا لتساقطهما والفقهاء يطلقون العبارة عند ظهور المعنى
وحيث قد يقول بعض المحققين الأولى اسقاط لولان الكلام في حالة الانفراد وكلامه يخل انه
يقضى للمؤرخ حال صدور التاريخ منهما وفي حالة الانفراد ولا معنى للقضاء للمؤرخ فيما إذا
أركضهما فقه منهما بل التصاقا سابقا ١٥ غير لازم لان أعمال الكلام أولى من أعماله (قوله
كذا في جامع الفوائد) حيث قال استحق جاز فطالب ثمنه من بانه فقال البايع للمشتري
من كم مدة غاب عنك هذا الخارقال منذ مدة فبرهن البائع انه ملكه منذ عشرين سنة فبقي
للمشتري لانه أركض غيبته بالملك والبايع أركض الملك والبايع ادعى ملك بانه بتاريخ عشرين سنة غير ان التاريخ لا يعتبر حالة الانفراد
فصار كأن المشتري ادعى ملك بانه بتاريخ عشرين سنة غير ان التاريخ لا يعتبر حالة الانفراد
عند أبي حنيفة فبقي دعوى الملك المطابق لحكمه للمشتري أقول يقضى به للمؤرخ عند أبي
يوسف لانه يرجح المؤرخ حالة الانفراد ١٥ ولهذا (قوله وأقره المصنف) وناقشه الخليل الرمي
بان صاحب الفصولين ذكره في الفصل الثامن عشر وقدم في الثامن الصحيح المشهور عن
الامام انه لا يبرهن التاريخ في الملك المطابق حالة الانفراد وحده لانه صاحب الفصولين في
الثامن في دعوى الخارجين نقل ان الصحيح المشهور عن الامام عدم اعتماده حالة الانفراد
وفي الثامن عشر في الاستحقاق قال ينبغي أن يفتى بقول أبي يوسف من اعتماده لانه أرفق
واظهر وما ذكره الفقيه في باب أولى بالا اعتبار وهو ما ذكره في الثامن ولا سيما انه نقله جازما به
وأقره والثاني في غير بابيه وغيره منه ينبغي مع ما قالوا انه يفتى بقول الامام قطعا ولا سيما إذا
كان معه غيره كما هنا فانه واقفه محمد تامل (قوله ولو برهن خارجان على شيء) يعني إذا ادعى
اثنتان عينا في يد غيرهما ادعى كل واحد منهما انه ملكه ولم يذ كر اسباب الملك ولا تاريخه فبقي
بالعين بينهما لعدم الأولوية وأطلقه فشمع ما إذا ادعى الوقت في يد ثالث فيقهى باله قرار
اضيقين لكل وقت النصف وهو من قبيل دعوى الملك المطابق باعتبار ملك الوقت ولهذا قال
في القنية دار في يد رجل أهام عليه رجل بينة انها وقتت عليه وأقام قيم المسجد بينة انها وقتت
المسجد فان أركضها في السابق منهما وان لم يؤرخا فبقي بينهما فانه بين ١٥ ولا فرق في ذلك بين
أن يدهي ذي البعد الملك فيها أو الوقت على جهة أخرى والحاصل ان دعوى الوقت من قبيل
دعوى الملك المطابق ولهذا الوادعي وقتية ما في يد آخر وبرهن فدهمه ذو البعد بانه مودع فلان
ومخو و برهن فانه ان دفع خصومة المدعي كما في الاسعاف فدعوى الوقت داخل في المسئلة
الخامسة وكما تقسم الدارين الوقتين كذلك لو برهن كل على ان الواقف جعل له القلة ولا مرجح
فانه ان يكون بينهما فانه تقين لما في الاسعاف من باب اقرار الصحيح بارض في يد اتم واقف لو شهد

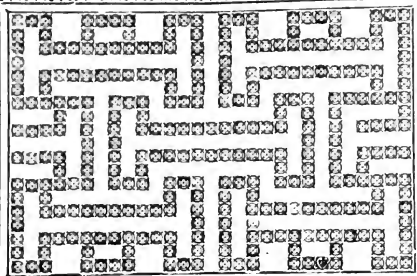
م قوله - واما قوله بالخ
هكذا بالاصل وله الطاهر
أو أركض حالة الانفراد
فلا يبرر

بينية الخارج وقال أبو
يوسف يقضى للمؤرخ ولو
حالة الانفراد وينبغي ان
يقضى بقوله لانه أرفق
واظهر كذا في جامع
الفصولين وأقره المصنف
(ولو برهن خارجان على شيء)

مطابق
دعوى الوقت من قبيل
دعوى الملك المطابق

اه يريده ان الجواب ليدفع السؤال بل هو باق ولم يتصل للجواب عنه اقول الظاهر ان يجب
 اليمين على الخارج عند مجزى اليد عن يمينه فيما اذا ادعى الزيادة لانه مدع بالنسبة اليها
 ولهذا لزم عليه البرهان فيكون المدعى عليه بالنسبة اليها فيلزم عليه اليمين عند المجز
 عن البرهان وبينه المدعى لم نعلم مال من دفع ذي اليد اذ هو معارض لها ودعوى
 ذي اليد لم تسقط بمجزم عن البرهان علم ابل تموجه اليمين على من كان في مقابلته كاهو شأن
 الدعوى فيصاف على عدم العلم بذلك الزيادة فان لم يتحكم للمدعى بينته ليكون المانع
 المعارض وان نكل يكون مقرر او باذ لا يقع ويبي المدعى في يد ذي اليد لم يجبر الخارج على
 الجواب عن دعوى ذي اليد لوترك دعواه ادم كونه زايد لا تصور في كون ذي اليد مدعيا
 فيما ادعاه كالتوجه صاحب التكملة هذا هو التحقيق تدبر عبد الحليم (قوله أي لم يذكره
 سبب) أي معين أو مقيد بتاريخ كسما في وكذا لو ذكر له سبب ~~تدبر~~ ر فان ذكر له سبب
 لا يتكرر قدم بينته ذي اليد كباقي أيضا ومن هذا القبل ما في منية المفتي أقام بينته على عبد
 في يد رجل أحدهما بغصب والاخر بوديعة فهو بينهما ما لان المودع بطرد يصير غاصبا فال
 في جامع القصوين الخارج وذو اليد لودعيا اركان واحد وذو اليد اركاني الشراء هذا اذا
 ادعى الخارج وذو اليد تاتي الملك من جهة واحدة فلو ادعى ايمان جهة اثنين يحكم للخارج الا
 اذا سبق تاريخ ذي اليد بخلاف ما لو ادعى ايمان واحد فانه هنا يقضى لذي اليد الا اذا سبق
 تاريخ الخارج والفرق في الهداية ولو كان تاريخ أحدهما سبق فهو اولى كالحضر البائعان
 وبرهنا وارضا أحدهما سبق تاريخنا والمبيع فيد أحدهما يحكم للاسبق اه من التام
 وقامه فيه وفي الاشياء قبل الوكالة اذ برهن الخارج وذو اليد على نسب صغير قدم وذو اليد
 الا في مسئلتين في المنازاة الاولى لو برهن الخارج على انه ابنه من امرأته هذه وهم احسان
 وأقام ذو اليد بينة انه ابنه ولم ينسبه الى أمه فهو للخارج الثانية لو كان ذو اليد مدعيا والخارج
 مسلما فبرهن الذي شهود من الكفار وبرهن الخارج قدم الخارج وسوا برهن عاين أو
 بكفار ولو برهن الكفار بيمين قدم على المسلم مطلقا اه (قوله وان وقت أحدهما فقط)
 ان وصامة ومقتضاها العموم أي ان لم يوتأ أو وقامه او با أو مختلفا او وقت أحدهما وعليه
 مراخضة وهو انه اذا وقتا واختلاف تاريخهما فالاخيرة للسابق منها على ما تقدم لان للتاريخ
 عبرة في دعوى الملك المطلق اذا كان من الطرفين عند أي حقيقة ووافقه في رواية وخالفه في
 أخرى فكان عليه أن يقول ان لم يوتأ وقتنا أو وقامه او با أو مختلفا او وقت أحدهما فقط
 قال في الغرر رجحة الخارج في الملك المطلق اولى الا اذا أرخ وذو اليد سبق (قوله وقال أبو
 يوسف ذوالوقت أحق) أي فيما لو وقت أحدهما فقط لان التاريخ من أحد الطرفين معتبر
 عنده والحاصل ان الخارج في الملك المطلق اولى الا اذا أرخ وذو اليد سبق (قوله وغيره) أي غرة
 الخلاف المعلوم من المقام (قوله هذا العبدى) تقدمت المسئلة متنا قبل السلم (قوله تاريخ
 غيبية) أي غيبة العبد عن يده لان قوله منذ شهر متعلق بغاب فهو قيد لغيبية وقوله منذ سنة
 متعلق بغاب في قوله أي ملاقى منذ سنة فهو قيد لملك وتاريخ العبد تاريخ الملك ولم
 يوجد من الطرفين (قوله فلم يوجد التاريخ) أي تاريخ الملك (قوله من الطرفين) بل وجد من

أي لم يذكره سبب كالمس
 (على جهة ذي اليد وان
 وقت أحدهما فقط)
 وقال أبو يوسف ذوالوقت
 أحق وغيره فويلو (قال)
 في دعواه (هذا العبدى
 غاب عن منذ شهر وقال
 ذو اليد منذ سنة قضى
 للمدعى) لان ما ذكره تاريخ
 غيبية لملك فلم يوجد
 لتاريخ من الطرفين قضى



بسم الله الرحمن الرحيم

• (باب دعوى الرجلين) •

لا يخفى عليك ان عقد الباب لدعوى الرجلين على ثالث والجميع الدعوى لا تكون الا بين اثنين وحدهما لا تكون هذه المسئلة من مسائل هذا الكتاب فلذلك ذكره صاحب الهداية والكثير في أوائل كتاب الدعوى وقلت ولعل صاحب الدرر انما أخرها الى هذا المقام مقتضيا في ذلك اثر صاحب الوقاية لتحقيق مناسبة بينهما وبين مسائل هذا الباب بحيث تكون فاتحة لمسائله وان لم تكن منه عزى (قوله تقدم حجة خارج) هو الذى لم يكن ذايد والخارج المدعى لانه خارج عن يده فاستند الى المدعى بخورزاو انما قدمت دينة الخارج لان الخارج هو المدعى والبينة بينة المدعى بالحدث وفيه خلاف الشافعي وانما كان الخارج مدعى بالصدق تعريفه عليه (قوله في ملك مطابق) اى ملك السائل بخلاف ملك النكاح فان ذا اليد مقدم ولو بالبرهان عالم بسبق تاريخ الخارج كجاسى افى وقيد الملك بالمطابق احتراز عن المقيد دعوى النتائج وعن المقيد بما اذا ادعياتنى الملك من واحد واحد ما قابض وبما اذا ادعى الشرا من اثنين وتاريخ أحدهما سبق فان في هذه الصورة قبل بينة ذى اليد بالاجماع كجاسى متى درر اى ولم يلزم انتقاض مقتضى القصة لان قبول بينة ذى اليد انما هو من حيث ما دعى من زيادة النتائج وغيره فهو مدعى من تلك الجهة والمراد بالقبض التالى من شخص مخصوص مع قبضه فلا يرد ما قبل كون المدعى في يد القابض أمره عاين لا يدعيه ذواليد فضلا عن اقامة البينة عليه وقبولها بالاجماع فان قلت هل يجب على الخارج العين ليكون اذ ذلك مدعى عليه قلت لا لان العين انما يجب عند مدعى عن البينة وهذا لا يجوز كفى العناية اورد عليه بان مراد السائل هل يجب على الخارج العين عند مدعى ذى اليد عن البينة والا فلا غشبة له قوله ام لا

• (باب دعوى الرجلين) •
(تقدم حجة خارج في ملك مطابق)

الجزء الثاني من قرة عبود الاخييار المتكلمة زرد الخمار على الدر المختار
شرح تنوير الابصار لسيدي العلامة فاضل والفهامة
الكمال فقيه العصر والاولان وابي حنيفة الزمان
الشيخ محمد دعلاء الدين افندي عابدين
متمننا الله بجهته ونفعنا
به والمسلمين
آمين

RECEIVED BY
UNIVERSITY OF TORONTO
LIBRARY
MASTER NEGATIVE NO.:
930063

تفصيله

الملزمة الاولى والثانية من هذا الجزء لم يحرر ا على جدول الخطا والصواب الذي وضعه المزار
بالصل المطبوع في الاستانة له - ثم تبيهره المناقشة طبعها اورد البيان ما وقع فيه اعماليه مع اياه
بالجدول المذكور

| مصحفة | سطر | خطا | صواب |
|-------|-----|----------------|---|
| ٤ | ٢٠ | أوقف | أرفق |
| ٩ | ٢٤ | تظيره | ونظيره |
| ١١ | ٢٢ | والصدقة | أو والصدقة |
| ١٢ | ١٦ | الهبة ويقتدر | الهبة والصدقة ويقتدر |
| ١٣ | ٣ | العبارة مع | العبارة هنا مع |
| ١٣ | ١٠ | في المحيط | في المحيط |
| ١٣ | ٢٢ | ينقضى بينهم ما | ينقضى بينهم ما |
| ١٤ | ٣١ | لجامع | لصاحب جامع |
| ١٥ | ١٤ | ينهم ما أو أرخ | ينهم ما و ما يتخذوا أو بولوية الامم على قول الامامين أو أرخ |
| ١٦ | ١١ | النازيخ ادعيا | النازيخ وفيه من المحمل المذكور ان دعوى مطلق المالك ودعوى أولوية المالك من حيث الحكم كدعوى التمايح والتاريخ في دعوى النساج لغو على كل حال أرخا و أو تختالفين أو لم يؤرخا أو أرخ أجدهم فقط اه ادعيا |

| صفحة | صفحة |
|--------------------------------------|-----------------------------------|
| ٢٨٩ | ١٢٣ |
| مطاب حكم حادثة الفتوى | مطاب أنل مدة الجمل لأدنى وغيره |
| ٢٨٩ | ١٣٤ |
| مطاب القول للشريك والمضارب في | باب الاستثناء |
| مقدار الربح والخسران وفي الضبايع | ١٤٩ |
| والرد للشريك | باب اقرار المربض |
| ٢٩٠ | ١٥٨ |
| فصل في المتفرقات | مطاب الاقرار بالوارث موقوف الا في |
| ٣٠٤ | ثلاث |
| (كتاب الايداع) | ١٧٧ |
| ٣٢٩ | فصل في مسائل شتى |
| مطاب رجل تناول مال انسان بلا | ٢٠١ |
| أمره في حياته ثم رده لورثته بعد موته | (كتاب الصلح) |
| ٣٤١ | ٢٣٤ |
| مطاب مودع الغاصب لو استلم لهيها | فصل في دعوى الدين |
| لا يرجع على الغاصب اذا ضمن ما اذا | ٢٤٣ |
| ضمن الغاصب يرجع على المودع | فصل في التصاريح |
| ٣٥٢ | ٢٥٦ |
| (كتاب العارية) | مطاب لانصح صلح وكيل المخصوصة |
| ٣٨٨ | (كتاب المضاربة) |
| ٤٢٧ | ٢٦١ |
| باب الرجوع في الهبة | مطاب لانصح المضاربة بالغلوس |
| ٤٥٣ | الكسادة |
| فصل في مسائل متفرقة | ٢٦٢ |
| ٤٦١ | مطاب حيلة جواز المضاربة في |
| مطاب في معنى القليل | العروض |
| *(تت) * | ٢٧٩ |
| | باب المضارب يضارب |

مصحفة

٣٧ مطاب برهن كل على اقرار الاخر انها
لتم اترا

٤٠ مطاب جنس مسائل القسمة أربعة

٤١ مطاب ما يقسم بطريق العول عندهم

ثمانية

٤٠ مطاب ما يقسم بطريق المنازعة مسئلة

واحدة

٤١ مطاب ما يقسم بطريق المنازعة عنده

وبطريق العول عندهما ثلاث مسائل

٤١ مطاب ما يقسم بطريق العول عنده

وبطريق المنازعة عندهما خمس مسائل

٤٨ مطاب الاصل في الناس الفقير والرشد

والامانة والعدل والتواضع على القاضي ان

يسأل عن الشهود ويراوهم

٤٨ مطاب منع السلطان عن قصر مدقائه عن

الحكم بشهادة الشهود الابد التركيمة

مراوهم

٥٠ مطاب مسائل الميطان

٥٠ مطاب حد القديم ما يحفظ الاقران

وراه

٥٨ مطاب لو كانت عرصة الخياط عريضة

تقسم بينهما بعطى كل من جهة داره

بلا قرعة ويحجر الاتي وبه ينق

٦٤ مطاب الاصل ان ما اضطر الى شائه مما

لا يقسم لا يكون متبرعا

٦٤ مطاب التبرع والرجوع دائر على الجبر

وعده

باب دعوى النيب

٨٩ (كتاب الاقرار)

مصحفة

٢ باب دعوى الرجلين

٤ مطاب دعوى الوقت من قبيل دعوى

الملك المطلق

١٤ مطاب من أهم مسائل دعوى الرجلين

معرفة الخارج من ذي اليد

١٥ مطاب نسحق الزوائد المتصلة

والمتصلة

١٦ مطاب البيعة مع الخارج تنقض معنى

بينه دفع الخارج

٣٢ مطاب لاعتبار النار خرج مع الفناج الا

من أرخ نار بجوامعها

٣٣ مطاب يقدم ذواليد في دعوى الفناج

ان لم يكن النزاع في الام

٣٣ تعريف الفناج

٣٣ مطاب المراد بالفناج ولادته في ملكه أو

ملك بائنه أو مورثه

٣٣ مطاب هذا الولد ولده أمته ولم يشهدوا

بالملك لا يرضى له

٣٣ مطاب لا يترجح نتاج في ملكه على نتاج

في ملك بائنه

٣٣ مطاب لا يشترط ان يشهدوا ان أمه في

ملكه

٣٣ مطاب برهن كل من خارجين انه عبده

ولمن أمته وعبده هذين تنصف وهو

ابن عبد بن وأختين

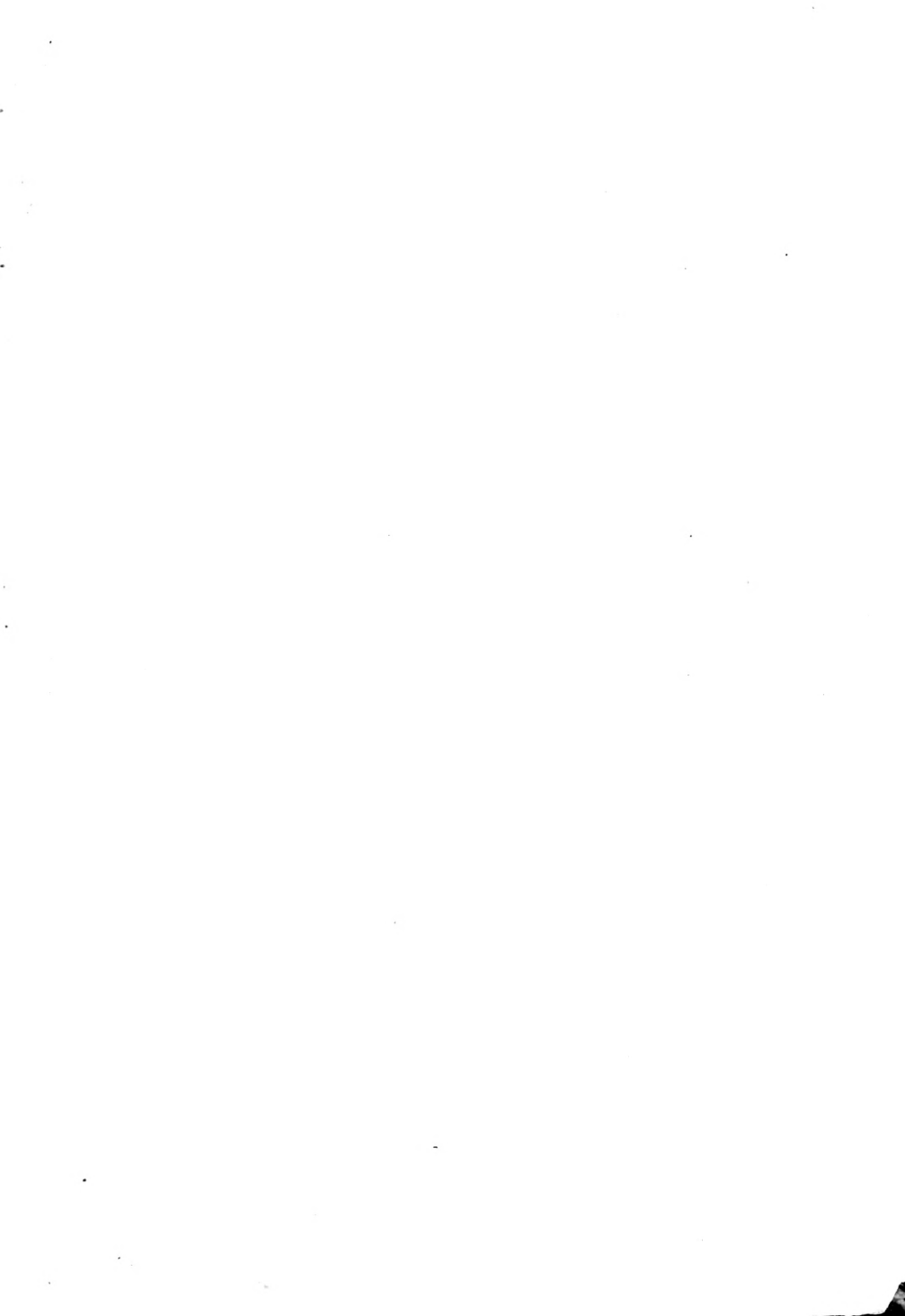
٣٣ مطاب رأى دابة تنبع دابة وترتضع

بشهاد الملك والنتاج

٣٤ مطاب ادعى الخارج الفعل على ذي

اليده ادعى النتاج فالخارج أولى

V 2





Presented to the
LIBRARY *of the*
UNIVERSITY OF TORONTO
by

the estate of
M. Durmus Ökçen

